

## الجزء الخامس

من شرح المحقق الجليل الفاضل المدقق سيدي

أبي عبد الله محمد الخرشى على المختصر الجليل

للامام أبي الضياء سيدي خليل

رحمهما الله تعالى

أمين

(وبهامشه حاشية نادرة زمانه وفريد عصره وأوانه العلامة الشيخ)  
(على العدوى تغمدا لله الجميع برحمته وأسكنهم بفضله فسيح جنته)

(طبع على ذمة ملتزمه الراعي غفران ربه الحاج الطيب التازي المغربي)

(الطبعة الثانية)

بالمطبعة الكبرى الاميرية ببولاق مصر المحمية

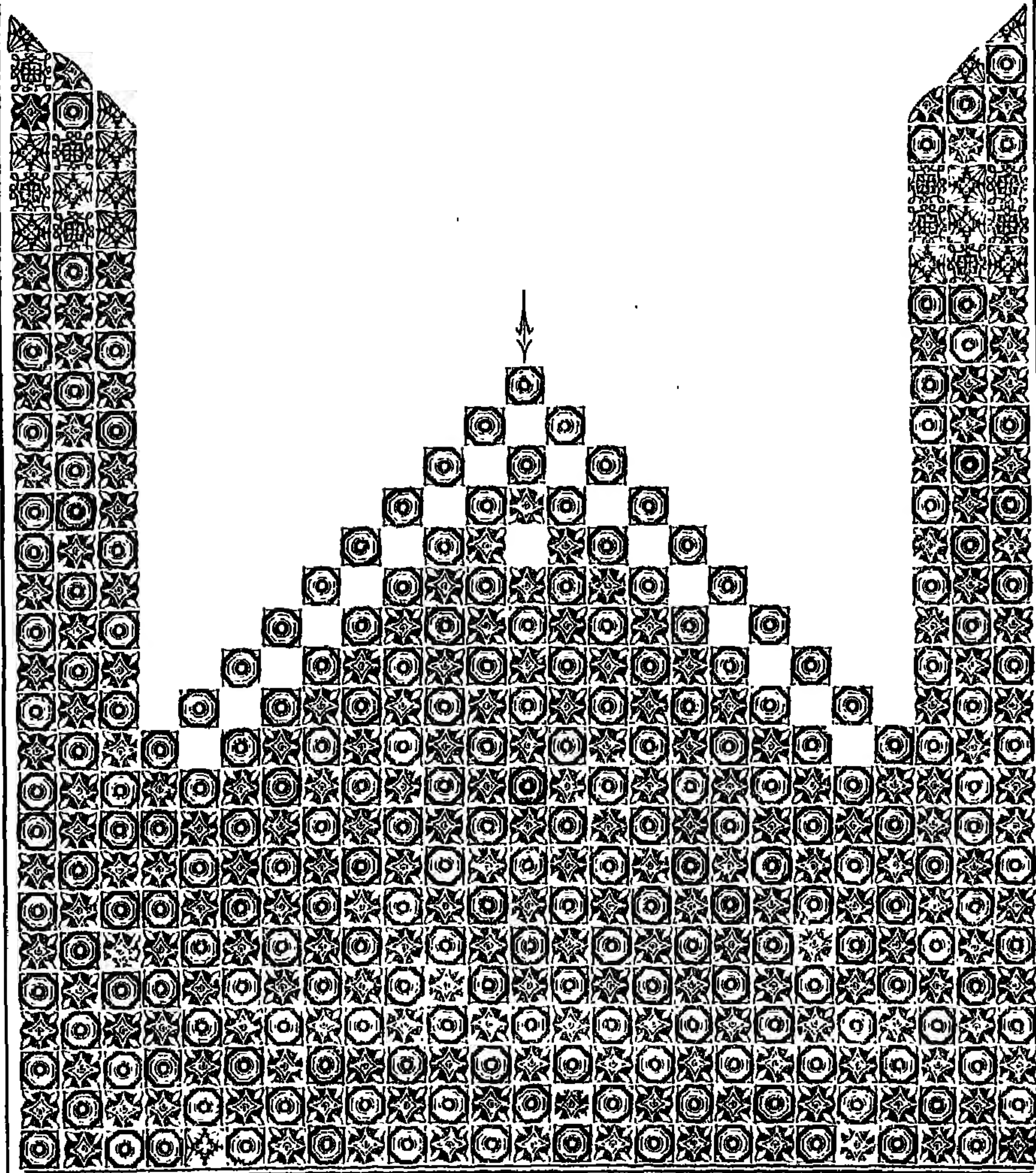
سنة ١٣١٧

هجريه

(بالقسم الادبي)



(بسم الله الرحمن الرحيم) وصلى الله  
على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه  
وسلم (قوله تجاذب الحضانة الخ) أى  
محبتهما وما وهبها أى طلبتهما  
وطلباها هذا حقيقة اللفظ وليس  
مرادا لان الواقع أن النكاح  
طالب لها لا مطلوب لها والبيع  
بالعكس فاذن أراد به التعلق والمعنى  
ولما تعلق بالحضانة أمران ولما  
تبين من ذلك أن النكاح سبب فيها  
فاسبب تقديمه عليها وان البيع  
مسبب عنها فاسبب تأخيريه (قوله  
قوامه) بالفتح فى القاموس والقوام  
بالفتح ما يعاش به انتهى ويصح ان  
يقرأ بالكسر والمعنى يتعلق بهما  
نظام العالم كما يستفاد من بعض  
كتب اللغة والمعنى عقدان يتعلق  
بهما معاش العالم وفيه اشارة الى  
أن النكاح من باب القوت (قوله  
اذا كانت عينا) أى النفقة بمعنى  
المنفق وقوله ونحوها أى كالعروض  
(قوله وهو) أى ما به قوامه ولا يصح  
ترجيح الضمير للتخصيل (قوله  
على طريقة المتأخرين من أهل  
المذهب) وأما طريقة المتقدمين  
فبالعكس (قوله فى الربع الثانى) أى  
وأما الربع الاول فهو ربع  
العبادات الصلاة وتوابعها والزكاة  
والصوم وتوابعه والحج (قوله  
والبيع وتوابعه فى النصف الثانى)  
أى فى الربع الاول من النصف  
الثانى والاجارة وتوابعها فى الربع  
الثانى من النصف الثانى وانظر  
ما وجهه كون الوديعة والعارية



## (بسم الله الرحمن الرحيم)

واعلم أنه تجاذب الحضانة أمران أحدهما النكاح لانه منشؤها والاخر البيع لان الحاضن  
عليه حفظ المحضون وله قبض نفقته وتحصيل ما به قوامه بالنفقة اذا كانت عينا ونحوها وهو  
نما يحصل بالبيع فلذا وضع البيع متصلا بالحضانة فقال

### (باب ذكر فيه البيع)

وهو أول النصف الثانى من هذا المختصر جرى مؤلفه على طريقة المتأخرين من أهل المذهب  
فى وضعهم النكاح وتوابعه فى النصف الاول فى الربع الثانى منه والبيع وتوابعه فى النصف  
الثانى وهو مما يتعين الاهتمام به ويعرفه أحكامه لعموم الحاجة اليه والبالوى به

والمساقاة ونحو ذلك من توابع البيع دون الاجارة والحدود والوقف والهبة والقضاء والشهادات ونحو ذلك من  
توابع الاجارة دون البيع (قوله ويعرفه أحكامه) توضيح لما قبله (قوله لعموم الحاجة) أى الاحتياج اليه أى كثرة الاحتياج اليه  
(قوله والبالوى) هى نفس الحاجة وكان التعبير عنها بالبالوى اشارة الى مشقة حصوله ومعنى عموم



(قوله اذ لا يخلو المكلف الخ) أى وأما الصبي وغيره من المجنون فحاجتهم متعلقة بغيرهما ومن غير الغالب يخلو عن البيع والشراء تجرده للعبادة وطرحه الدنيا ورضاه بما يسوقه الله من الرزق (قوله فيجب أن يعلم حكم الله الخ) وكذا كل شيء يريد التلبس به لا بد أن يعلم حكم الله فيه فإن فعل متفقا على تحريمه من غير علم أثم من جهة القدوم والفعل فإن كان مختلفا فيه فقال القرافي هل نؤه بناء على التحريم أو لا بناء على التحليل لم أر لصحبا بناء فيه نصا وكان عز الدين بن عبد السلام يقول أنه أثم من جهة أنه قدم غير عالم (قوله قوام العالم) أراد عالما مخصوصا وهو النوع الانساني والنوع الجنى لانهم مالتا وعليناهم ما علينا (قوله ليس بشئ) أى نظر الظاهر اطلاقه والاف يمكن جعل كلامه على أهل التجريد الموصوفين بما سبق حكى عن أبي بكر الجكاني أنه كان اذا بلغه عن فقير أنه مشى خطوة في طلب الرزق هجره ويقول أنه خرج عن الطريق وانما شأن الفقير ان يتبعه الدنيا انتهى (قوله الى الغذاء) مثل كتاب ما يغذى به وهو ما تقوم به نيته (قوله مفتقرة للنساء) بمعنى محتاجا وغيره دفعا للثقل الحاصل بالتركرا اللفظي وهذا يدل على أنه من باب القوت (قوله وخلق له ما فى الارض جميعا) اشارة الى قوله تعالى هو الذى خلق لكم ما فى الارض جميعا أى تنتفعون به فى غذا وغيره وقوله ولم يترككم الخ معطوف على خلق أو أنها جلة حالة (قوله سدى) أى هملا (قوله يتصرف) تفسير لسدى (قوله باختياره) متعلق بقوله يتصرف أى يتصرف بارادته كيف شاء أى على أى وجه شاء (قوله فيجب الخ) أى اذا كان الله خلق له ما فى الارض جميعا (٣) وجعله محتاجا للغذاء مفتقر للنساء ولم يتركه

سدى يجب عليه الخ (قوله على كل أحد) أى انصف بالتكليف (قوله ثم يجب على الشخص) أظهر فى محمل الاضمار لان قصده عزيد الايضاح فلا يبالى بمثل ذلك (قوله من أحكامه) أى أحكام ما يحتاج اليه (قوله ويجتهد فى ذلك ويجتهد من أهمله) ألفاظ بمعنى (قوله فيتولى) أى فيتأكد عليه أى يندب له ذلك ندبا كيد اقال صاحب المدخل ينبغى للعالم بل يجب عليه اذا اضطر الى قضاء حاجته فى السوق أن يباشر ذلك بنفسه فإنه السنة وينبأ من الكبر وان عاقه عائق استغاب من

اذ لا يخلو المكلف غالباً من بيع أو شراء فيجب أن يعلم حكم الله فيه قبل التلبس به والبيع والنكاح عهده ان يتعلق به ما قوام الغنم وقول من قال يكفى ربيع العبادات ليس بشئ لان الله خلق الانسان محتاجا الى الغذاء مفتقر للنساء وخلق له ما فى الارض جميعا ولم يتركه سدى يتصرف كيف شاء باختياره فيجب على كل أحد أن يتعلم ما يحتاج اليه ثم يجب على الشخص العمل بما علمه من أحكامه ويجتهد فى ذلك ويجتهد من أهمله له فيتمولى أمر بيعه وشراؤه بنفسه ان قدر والا فغيره بمشاورته ولا يتشكل فى ذلك على من لا يعرف الاحكام أو يعرفها ويتساهل فى العمل بمقتضاها الغلبة الفساد وعمومه فى هذا الزمان وحكمة مشروعيته الوصول الى ما فى يد الغير على وجه الرضا وذلك مفض الى عدم المنازعة والمقاتلة والسرقة والخيانة والخييل وغير ذلك \* وهو لغة مصدر باع الشيء أخرجه عن ملكه أو أدخله فيه بعوض فهو من أسماء الاضداد يطلق على البيع والشراء كالقرء للطهر والحيض وللزنا فى لغة قريش استعمال باع اذا أخرج واشترى اذا أدخل وهى أفصح واصطلاح عليها العلماء تقريرا للفهم وأما شري فيستعمل بمعنى باع

له علم بالاحكام فى ذلك انتهى المراد منه وأراد صاحب المدخل بقوله يجب أى يتأكد (قوله والا) أى بأن لم يقدر غيره بمشاورته أى عن يعرف الاحكام ولا يتساهل (قوله ولا يتشكل الخ) مرتبط بقوله والا فغيره أى وان لم يقدر بأن عاقه عائق فغيره بمشاورته ولا يتشكل فالعبارة صحيحة (قوله الغلبة الفساد) هذه العلة لا تظهر لان ما قاله فى قوله لا يتشكل الخ ظاهر وثابت سواء غلب الفساد أم لا (قوله وعمومه) بمعنى غلبته (قوله فى هذا الزمان) أراد به زمنه وما شابهه مما قبله من الازمنة التى احتل نظام الدين فيها (قوله وذلك مفض) أى والوصول على وجه الرضا منض (قوله والمقاتلة) مغايران أريد بالمنازعة المخالفة بالاقوال (قوله والخييل) كأن يكرمه لاجل أن يبيع له بغبن فاذا كان كذلك فقوله وحكمته أى حكمة البيع الشرعى والبيع مع الخييل بيع غير شرعى (قوله وغير ذلك) أى كالغصب (قوله وهو لغة) أى فى اللغة (قوله مصدر باع) أى مدلول مصدر باع وهو الاخراج والادخال (قوله يطلق على البيع والشراء) أى يطلق على الاخراج والادخال على طريق الاشتراك اللفظي والشراء يمدد بقصر كافى له ولو عبر به لكان أولى لان البيع عنده شامل للادخال والخراج (قوله كالقرء الخ) أى فهو مشترك لفظا بين الضدين وهما الحيض والطهر (قوله وهى أفصح) أى من الاولى وعلى تلك اللغة فليس البيع من الاضداد (قوله تقريرا للفهم) بخلافه على اللغة الاولى فليس فيه تقريب للفهم لاحتياج المشترك فى فهم المراد منه من أحد معنييه أو معانيه الى قرينة (قوله وأما شري فيستعمل بمعنى باع) ذوق العبارة يقتضى أنه يستعمل بمعنى اشترى وهو الاصل وبمعنى باع وهو خلاف الاصل ولو أراد أنه لا معنى له الا باع لعبر بقوله وأما شري فهو بمعنى باع وفى القاموس ان شري يستعمل بالمعنيين

(قوله كما في قوله تعالى وشروه أي باعوه) أي لان الضمير لاختوة يوسف والواقع منهم البيع لا الشراء والحاصل ان ضمير باعوه لا تخذين ليوسف والواقع منهم البيع لا الشراء والا تخذون له اخوته من السيارة الذين أخرجه واردهم حين أدلى دلوه وقال أخوته هو غلامنا سرق منا ولم يتكلم خوفهم ثم باعوه للسيارة فلو جعل ضمير شروه للسيارة لم يلزم مع قوله وكانوا فيه من الزاهدين اذ الزاهدون فيه اخوته لا السيارة وان جعل ضمير شروه للسيارة وضمير كانوا اخوته لزم تشتيت مرجع الضمير اه (أقول) لا مانع من أن السيارة يتصفون بأنهم زاهدون فيه لا شترائهم له بثمن بخس يظن منه انه لا يدوم لهم ثم وجدت ذلك في بعض التفاسير (قوله ففرق بين شري واشترى) أي من حيث ان اشترى للدخال لا غير وأما شري فهو لاخراج على ما تقدم الا أنه يرد ذلك قوله تعالى بئسما اشترىوا (قوله وأما معناه شرعا) كأنه يقول أما معناه لغة فقد عرفت (قوله معرفة حقيقة) أي معرفة معناه الشرعي (قوله ضرورة) أي لا تحتاج للنظر ولا للاستدلال فلا تحتاج لتعريف (قوله وجوده عند وقوعه) فيه ان وجوده عين وقوعه وثبوته فكانه قال وجوده عند وجوده أو وقوعه عند وقوعه ولا يخفى ما في ذلك من الركة فلو حذف عند وقوعه لكان أحسن (أقول) ولو قال ان المعلوم حقيقة على الاجمال لا على التفصيل لكان أحسن (قوله ولا يلزم منه علم حقيقة) أي بالجنس والفصل (قوله البيع الاعم) الاعم صفة البيع على حذف مضاف أي وحد البيع الاعم مبتدأ وخبره عقد الخ مثله قولك الانسان حيوان ناطق وقد فرقوا بين الانسان حيوان ناطق وقولنا هذا الانسان حيوان ناطق فيتعين حذف المضاف (قوله ولا متعة لذة) أي تخصيصا لأوتر كالشمل الخلع ولا تظهر فائدة زيادته الا على القول بأن المنافع لا تطلق على متعة اللذة وهو الكثير في كلامهم وأما على مقابلة فلا حاجة له (قوله فتخرج الاجارة والكراء) أي بقوله على غير منافع لان الاجارة شراء منافع الحيوان العاقل والكراء شراء منافع غير العاقل وقوله والنكاح أي بقوله ولا متعة لذة (قوله وتدخل هبة الثواب) وكذا تدخل (٤) المبادلة والتولية والشركة في الشيء المشتري أعني تولية البعض والقسمة على القول

بأنها بيع والشركة في الاموال والاخذ بالشفعة ولا تدخل الشفعة نفسها لانها استحقاق الشريك أخذ حصته شريكه التي باعها بثمنها قاله الخطاب (قوله والصرف) هو دفع أحد النقدين من الذهب والفضة في مقابلة الآخر كدفع ذهب في مقابلة فضة وبالعكس

كما في قوله تعالى وشروه بثمن بخس أي باعوه ففرق بين شري واشترى وأما معناه شرعا فقال ابن عبد السلام معرفة حقيقة ضرورة حتى للصبيان وقال ابن عرفة وما قاله ابن عبد السلام نحوه للباجي ويرد بان المعلوم ضرورة وجوده عند وقوعه لكثرة تكرره ولا يلزم منه علم حقيقة ثم قال البيع الاعم عقد معاوضة على غير منافع ولا متعة لذة فتخرج الاجارة والكراء والنكاح وتدخل هبة الثواب والصرف والمراطلة والسلم والغالب عرفا خص منه بزيادة ذوم كاياسة أحد عوضيه غير ذهب ولا فضة معين غير العين فيه فتخرج الاربعة الخ

وقوله والمراطلة بيع ذهب بذهب بالميزان بأن يضع ذهب هذا في كفة والاخر في كفة حتى يعتدلا فأي أخذ كل واحد منهما ذهب صاحبه (قوله والغالب عرفا) أي في عرف الشرع كما أفاده في ل (قوله معين) بالرفع صفة لعقد فانه مضاف لنكرة فلا يتعرف فصيح وصفه بالنكرة وقوله غير العين نائب فاعل معين وفيه متعلق بعين (قوله فتخرج الاربعة الخ) أعني هبة الثواب بقوله ذوم كاياسة اذ لا مكاياسة أي مغالبة فيها والصرف والمراطلة بقوله أحد عوضيه غير ذهب ولا فضة والسلم بقوله معين غير العين فيه لان غير العين في السلم هو المسلم فيه ومن شرطه أن يكون دينافي الذمة فشمّل العين الغائب المبيع بالصفة ونحوه لا الخاضر فقط حتى يرد أن البيع قد يكون لغائب بشرطه ولا يرد عليه سلم عرض في مثله لان غير العين وهو العرضان معال يتعين بل أحد هما وهو رأس مال السلم فصدق انه لم يتعين فيه غير العين أي جميعه بل بعضه فلم تدخل هذه الصورة في التعريف الاخص واعتراض بأنه غير مانع لدخول بعض أنواع الصلح فيه كصلح عن دين ذهب أو فضة بعرض يساوي ذلك أو بقرابه بزيادة أو نقص والسلم في حائط معينة مع أنه سلم انتهى وأجاب بعض الفضلاء بالتزام دخول الاول فيه لانه بيع كما يأتي من أن الصلح على غير المدعى بيع وعن الثاني بأن التعيين في ذلك انما هو بالنسبة للحائط لا العين المشتري وهو الثمن ولا يلزم على هذا اجمال في قوله معين لان المتبادر من التعيين عند الاطلاق هو الكامل أو ان تلك الصورة نادرة والصادر لاحكامه ألا ترى ان لها شروطا تخصها غير شروط السلم في غيرها أو ان في اطلاق السلم عليها تجاوزا انتهى وفي الاول نظر لمنعهم تسمية الصلح المذكور بيعا في غالب العرف لان الصرف والمراطلة وما معها أقرب الى الدخول فيه منه حيث أخرجت فهو أخرى وكونه بيعا انما هو بالمعنى الاعم والمكاياسة المغالبة ثم لا يخفى ان كلام ابن عرفة يصدق بما اذا كانت العين معينة أو غير معينة وقال ابن عرفة ودفع عرض في معلوم قدر ذهب أو فضة غير مسكولة لا بجل سلم لا ببيع لا بجل لانه لو استحق لم ينفسخ بيعه ولو كان بيع معين



لأنفسه ببيع بالاسحقاق انتهى والعين عند ابن عرفة خاصة بالمضروب فالذهب والفضة إذا لم يكونا مسكوكين من غير العين فتصير هذه الصورة كسئلة عرض في عرض وفي القاموس ما يفيد إطلاق العين على الذهب غير المضروب والضمير في قول ابن عرفة لأنه لو استحق عائد على المسلم فيه والمما كسلة قريب منها كما قال في المحكم عما كس المتبايعان تشابحا انتهى (قوله ولعل المؤلف الخ) هذا الترجي ضعيف وذلك لأن شأن المصنف أن لا يتعرض للحقائق ولو كانت نظرية (قوله بل تعرض لأركانه وشروطه) أما التعرض لشروطه فهو ما أشار به بقوله وشروط للعقود عليه طهارة وأما الأركان فلم يذكر منها إلا الصيغة المشار إليها بقوله بما يدل على الرضا فقوله وبدأ بالاول يقتضي أنه يذكر بعد البقية صريحا مع أنه لم يذكر (قوله وبه يحصل تقابض العوضين) أي وبه يحصل العوضان المقبوضان أي اللذين شأنهما التقبض والافتقار ديناً خرق قبض المثلن وقبض المثلن وتوجد حقيقة البيع (قوله تثبت وتوجد الخ) جواب عما يقال البيع عقد فلا يصح التعبير ببنعقد لما فيه من تحصيل الحاصل فأجاب عما حاصله أن المراد بالانعقاد الثبوت والوجود وعطف توجد على تثبت عطف مرادف (قوله وتوجد حقيقة البيع) ثم أقول وبعد في الكلام شيء وذلك لأن البائع بوصف كونه بائعا والمشتري بوصف كونه مشترى بالمثلن بوصف كونه ثما والمثلن بوصف كونه ممتنا عما يكون بعد تحقق البيع كيف وقد جعلت من أركانه والحاصل أنك إذا نظرت لذات هذه الأشياء فتجد هاتمتقدمة على العقد المسمى بكونه بيعا وان نظرت لها باعتبار وصفها المذكور فتجد هاتمتأخرة فلا يظهر عندها أركانها لذلك العقد نعم لو جعلت أركانها على ضرب من التسامح أي ان وجود حقيقة تتوقف على (هـ) ذوات هذه الأشياء لكان ظاهرا (قوله

ان كان آخرس أعنى) أي لان شأن الآخرس عدم السماع والافلو وجد السماع ما امتنع وأما ما علق به بقوله لتعذر الإشارة فلا ينتج المنع لوجوده في الاعنى فقط وقوله منه من عنى اللام في الحقيقة العلة مجموع الاخرين (١) تعذر الإشارة (قوله أو فعمل) أي غير إشارة كالكتابة وذلك لان الإشارة فعمل والحاصل ان ما قبل المبالغة ست صور غير صورة المعاطاة وهي قول أو فعمل أو كتابة من الجانبين أو أحدهما (قوله المطابقة) أي

ولعل المؤلف تبع ابن عبد السلام فلم يتعرض لحده بل تعرض لأركانه وشروطه بقوله (ص) بنعقد البيع بما يدل على الرضا (ش) اعلم أن البيع أركان ثلاثة الصيغة والعاقدة وهو البائع والمشتري والمعقود عليه وهو المثلن والمثلن وهي في الحقيقة خمسة وبدأ بالاول لما قلته أول كونه أولها في الوجود وبعد يحصل تقابض العوضين والمعنى تثبت وتوجد حقيقة البيع بسبب وجود ما يدل على الرضا من العاقدة من لفظ أو إشارة آخرس غير أعنى عربي أو عجمي وفي الذخيرة إذا كان آخرس أعنى منعت معاملته ومننا حكمته لتعذر الإشارة منه وبعبارة بما يدل على الرضا من قول من الجانبين أو فعمل منهما أو قول من أحدهما وفعل من الآخر أو إشارة منهما أو من جانب وقول أو فعمل من الآخر ودخلت فيه الدلالة المطابقة كبعت واشتريت والتضمنية كخذوها والالتزامية كما وضعتك هذا بهذا والعرفية كالعاطاة وقوله بما أي شيء أو بالشيء الذي يدل على الرضا فتفسر بنكرة أو بعرفية وهو أولى لانها تدل على العموم أي بكل شيء يدل على الرضا والباع في قوله (وان إعطاة) زائدة أي وان

الصريحة (قوله كبعت واشتريت) أي ان حصول اللفظتين أحدهما من البائع والآخرى من المشتري يدل مطابقة على العقد المذكور وقوله والتضمنية لم يرد بها اصطلاح أهل المنطق دلالة اللفظ على جزء المعنى بل أراد بها الالتزامية وان كانت عبارة حيث عطف عليها قوله الالتزامية تنافي ذلك والحاصل ان التضمنية والالتزامية في المقام شيء واحد ثم أقول لا يخفى ان البيع العقد المذكور المتوقف حصوله على الإيجاب والقبول وهذا مفهوم مطابقة في كل هذه الصور إذ لا يفهم من قوله خذوها أو فعمل من هذا إلا العقد المذكور فكيف يقول مطابقة وتضمنية والتزامية الآن يقال أراد بالمطابقة ما دل دلالة ظاهرة من حيث العنوان وهو بعت واشتريت وأراد بالتضمنية ما دل دلالة ظاهرة لأنها أخفى من الأولى وأراد بالدلالة الالتزامية ما دل دلالة أنها أخفى من التضمنية لان المعاطاة وان دلت دلالة ظاهرة أظهر من خذوها لأنها بحسب العوام فيها خفاء هذا غاية ما يتجمل في المقام والله يلهيها الصواب (قوله واشتريت) يدل مطابقة على الرضا بالادخال (قوله وهو أولى الخ) وأما النكرة فقد تدل على العموم (قوله وان إعطاة) منهما أو من أحدهما بأن يكون فعل من أحدهما ومن الآخر قول فاستعمل اللفظ في حقيقة ومجازه ولو قال وان إعطاء كان أولى أي وان كان الدال على الرضا إعطاء (قوله زائدة) لا يخفى ان زيادة الباع في خبر كان نادرة كما قاله النحويون ويمكن أن يقال ليست بزايدة مع تقدير كان وذلك لان المعنى وان كان ما يدل على الرضا المتباعدة من التباس العام بالخاص وقال بعض هذا غير متعين إذ يصح أن يكون التقدير وان حصل



بمعاطاة يعود الضمير على الرضا بل هذا أولى مما ذكر ويصح أيضاً أن يكون ضمير كان عائداً على الدلالة المستفادة من يدل أى وان كانت الدلالة بسبب معاطاة (قوله وهو أن يعطيه الثمن الخ) أى أو يعطيه المثلون فيعطيه الثمن (ثم أقول) وظاهر هذا أنه لا بد أن يعقب إعطاء المثلون إعطاء الثمن وأنه إذا لم يحصل تعقيب لا تصح المعاطاة وليس كذلك وذكروا كلاماً عاماً فنذكره لك لاجل أن تعلم الحكم في هذه المسئلة وغيرها مانصه والذي يتحصل من كلام أهل المذهب أن من أجابه صاحبه في المجلس من غير فاصل لزمه اتفاقاً وان تراخى القبول عن الإيجاب عن المجلس لم يلزمه البيع اتفاقاً وكذا لو حصل فصل يقتضى الاعراض بحيث لا يعده العرف جواباً لكلام السابق لم ينعقد البيع ولا يضر الفصل بكلام أجنبي عن العقد كما يقوله الشافعية من أنه يضر ولو كان يسيراً انتهى انظر تمة ذلك في الشرح (قوله من غير إيجاب) أى من البائع وهو قوله بعث وقوله ولا استيجاب أى من المشتري وهو قوله اشتريت ولا شك أن المعاطاة ظاهرة في الفعل منها ما وسيصرح بما إذا وقعت من أحدهما بقوله وباعتت أو بعثت ويرضى الآخر فيما لا أن ظاهر هذا التعريف للمعاطاة يقتضى أنه لا يوجد العقد في بيع المعاطاة (٦) الأبا عطاءه الثمن فيعطيه المثلون وكلام ابن عرفة يفيد أن الذي

يتوقف على ذلك إنما هو لزوم بيع المعاطاة لأصل العقد وان كان مراده بيع المعاطاة اللازم كان قاصراً إذ قول المصنف ينعقد البيع الخ شامل للصحيح غير اللازم واللازم بدليل تفصيله بعد (قوله لا بد فيها) أى في لزومها إذا علمت ذلك فنقول أراد المصنف بالمعاطاة ما كان من الجانبين أى التى هي الصـور اللازمة وان كان كلامه في مطلق الصحة وقول الشارح والمعاطاة المحضة أى المعاطاة لا بالمعنى المتقدمة بل بمعنى الإعطاء لا بد في لزومها الخ (قوله لا يلزم البيع الا بدفع الثمن) وله رد وأخذ به بعد قبضه قبل دفع الثمن وليس فيه بيع طعام بطعام (قوله ليس صريحاً في إيجاب البيع) أى في رضائه بدليل آخر العبارة وان كان يتبادر من العبارة أن المعنى في انعقاد البيع وقوله لاحتمال أمره

كان ما يدل على الرضا أو الدال عليه معاطاة وهو أن يعطيه الثمن فيعطيه المثلون من غير إيجاب ولا استيجاب والمعاطاة المحضة العارية عن القول من الجانبين لا بد فيها من حضور الثمن والمثل أى قبضهما والافه وغير لازم فمن أخذ ما علم ثمنه لا يلزم البيع الا بدفع الثمن وكذلك من دفع ثمن رغيف مثلاً لشخص فإنه لا يلزم البيع حتى يقبض الرغيف وأما أصل وجود العقد فلا يتوقف على قبض شيء من ذلك فمن أخذ ما علم ثمنه من مال كـه ولم يدفع له الثمن فقد وجد بذلك أصل العقد ولا يوجد لزومه الا بدفع الثمن ولو توقف وجود العقد على دفع الثمن لمكان تصرفه فيه بالاكـل ونحوه من التصرف فيما يدخل في ملكه هذا ما يفيد كـلام ابن عرفة (ص) وبيعنى فيقول بعث (ش) أى وكما ينعقد البيع بالمعاطاة ينعقد بتقديم القبول من المشتري بأن يقول بعنى على الإيجاب من البائع بأن يقول بعثت خلافاً للشافعية في هذه وفيما قبلها ولهذا أتى به هذه عقب قوله وان بمعاطاة لدخولها معها في حيز المبالغة ولما كان المطلوب في انعقاد البيع ما يدل على الرضا عرفاً استوى لفظ الامر مع الماضى فقول المشتري لمن سلعته في يده بعنى سلعتك بكذا ليس صريحاً في إيجاب البيع من جهة المشتري لاحتمال أمره به أو التماسه منه فيحتمل رضائه وعدمه لكن العرف دل على رضائه ومثله قول البائع اشتريت منى هذه السلعة أو خذها أو دونكها فيقول المشتري قبلت أو فعلت فلو قال المؤلف وبكبعنى لكان أحسن (ص) وباعتت أو بعثت ويرضى الآخر فيما لا أن خرفيهما (ش) أى وكذا ينعقد البيع أيضاً بقول المشتري ابتعت ويرضى البائع بأى شيء يدل على الرضا من قول أو فعل أو إشارة أو بقول البائع بعثت ونحوه ويرضى المشتري بأى شيء يدل على الرضا مما مر ولو قال البادئ منهما يا بعد أجابه صاحبه لا أرضى

به أى إذا كان أعلى من المسؤول وقوله أو التماسه أى إذا كان مساوياً أو دعائه إذا كان أدنى منه فقوله لاحتمال أمره أى مجرد اغما الامر من غير رضا كل لكن العرف دل على رضائه أى وهذا الاحتمال موجود في صيغة الماضى أيضاً فيقال انه يحتمل مجرد الاخبار لا الرضا لكن العرف دل على رضائه (قوله فلو قال الخ) أجيب بأنه يفهم من المصنف بالاولى لانه اذا انعقد بصيغة الامر في القبول مع تقدمه على الإيجاب فأولى اذا كان الإيجاب بصيغة الامر وهو في محله كاشترت منى (قوله أى وكذلك ينعقد الخ) فيه إشارة الى أن قوله وباعتت معطوف على قوله بما يدل على الرضا من عطف الخاص على العام ولو حذفه لمكان أحسن اعلم حكمه من قوله وبيعنى (قوله أو بقول البائع بعثت) اعترض على المصنف بأنه لا فائدة له كقوله أو بعثت بدفع توهم شيء يوجب خلافاً في العقد كما في قوله وبيعنى (قوله ولو قال البادئ منهما بعد الخ) بل ولو قبل الإجابة كما يأتي في بيان كـلام ابن رشد



(قوله أو أنا اشتري الخ) وكذا لو أسقطنا وقال اشتريها بلفظ المضارع وانما أتى بنا لاجل ان لا يتوهم الاتحاد في فاعل أبيعكها فيكون القائل في الموضعين واحدا وهو البائع فليس حشوا (قوله ثم قال البائع لأرضي الخ) أي ففعل الحلف في الصورتين حيث لم يرض بعد رضا الآخر كما قررنا ان كان عدم الرضا قبل رضا الآخر فله الرد ولا عين وهذا القيد يفهم من كلام المصنف لانه قبل رضا الآخر لا يبيع ولا يخالف هذا ما لا ينشأ من أنه اذا رجع أحد المتبايعين عما أوجبه لصاحبه قبل أن يجيبه به الآخر لم يفده رجوعه اذا أجابه صاحبه بعد بالقبول لانه في صيغة يلزم بها الإيجاب أو القبول كصيغة ماض وما للمصنف هنا صيغة مضارع كما هو لفظه فان أتى أحدهما بصيغة ماض ورجع قبل رضا الآخر لم ينفعه رجوعه كما اذا أتى بصيغة ماض (قوله كما مر) (٧) أي عند قول المصنف وباتت أو بعثك

ويرضى الآخر فان الشارح قال يلزم البيع ولو قال البادئ منهما بعد اجابة صاحبه لأرضي (قوله ما لم يكن في الكلام تردد) سمحون عن رواية ابن نافع من قال لزجل تبغني دابتك بكذا فيقول لا لا بكذا فيقول انقصني دينار فيقول لا فيقول أخذتها يلزم البيع لدلالة تردد الكلام على انه غير لاعب (قوله فانه سوى بينهما الخ) وعلى هذا ففعل انعقاده بذلك ان استمر على الرضا به أو خالف ولم يخلف فان حلف لم يلزمه الشراء كما يدل عليه كلام المصنف الا أتى في قوله وحلف والا لزم الخ لانه اذا كان يخلف مع المضارع فن باب أولى مع الامر ويجوز في قوله فيقول الرفع على الاستئناف والنصب بعد فاء السببية في جواب الامر (قوله وكلام المؤلف الخ) لا يخفى أنه بهذا يكون المصنف جارا على مذهب المدونة مع ان ظاهر المصنف خلافه كما أشار لذلك أولا بقوله وهو ظاهر مامر للمؤلف في قوله وبيعني الخ

انما كنت ما زحاً ومريد اخبره ثمن السلعة وهو ما نقله ابن أبي زمنين عن ابن القاسم من التفرقة بين صيغة الماضي والمضارع وقوله ابن يونس وأبو الحسن وابن عبد السلام والمؤلف وابن عرفة وغيرهم والضمير في فهم ما راجع الى الصورتين والآخر البائع في الصورة الاولى والمشتري في الثانية (ص) وحلف والا لزم ان قال أبيعكها بكذا أو أنا اشتريها به (ش) يعني أن البيع يلزم من لفظ المضارع ابتداء من بائع أو مشتري ثم قال لأرضي بعد رضا الآخر ان لم يخلف فان حلف أنه لم يرد البيع وانما أراد الوعد والمزح لم يلزم فاذا قال البائع أبيعك هذه السلعة بكذا فرضي المشتري ثم قال البائع لأرضي وانما أردت الوعد ونحوه أو قال المشتري للبائع أنا اشتريها بكذا بلفظ المضارع فقال صاحبها خذ ونحوه فقال المشتري لأرضي وانما أردت الوعد ونحوه حلف البائع في الاولى والمشتري في الثانية فان نكل من توجهت عليه اليمين لزمه البيع في الاولى والشراء في الثانية ولو كان بلفظ الماضي لم يقبل من تكلم به أو لا عين كما مر واليمين لا تنقلب لانها عين تهمة وكل هذا ما لم يكن في الكلام تردد ولا فلا يقبل منه عين ويلزم من تكلم بالمضارع أو لا اتفاقا لان تردد الكلام يدل على أنه غير لاعب وأما المتكلم بالامر فلا يقبل منه عدم إرادة البيع أو الشراء وهو قول مالك في كتاب محمد وقول ابن القاسم وعيسى بن دينار في كتاب ابن مزين واختاره ابن المواز ورجحه أبو اسحق واقتصر عليه وهو ظاهر مامر للمؤلف في قوله وبيعني فيقول بعث ولكنه خلاف قول ابن القاسم في المدونة فانه سوى فيها بينها وبين مسألة التسوق الآتية مع أن المشهور مذهب المدونة كما يدل عليه كلام التوضيح قاله بعضهم وكلام المؤلف هنا فيه ما يخالف في الامر بالاولى لان المضارع دلالة على البيع والشراء أقوى من دلالة الامر لانه يدل على الحال بخلاف الامر فانه لا يدل عليه اتفاقا (ص) أو تسوق بها فقال بك فقال بمائة فقال أخذتها (ش) أي وكذلك يخلف صاحب السلعة اذا أوقف سلعته في السوق المعدلها للبيع كثر التسوق أم لا فقال له شخص بك هي فقال بمائة فقال أخذتها فقال البائع لأرضي فيحلف ما أراد البيع ولا يلزمه وان نكل لزمه

فهو جواب عن المصنف وكأنه يقول وظاهر المصنف وان كان ظاهرا في خلاف مذهب المدونة الا أن آخر كلامه وهو الكلام في المضارع يفيد الحلف بالامر بالاولى فلا اعتراض على المصنف (قوله كثر التسوق أم لا) وان كان ظاهرا العبارة يشعر بالتكرار دلالة صيغة الفعل عليه فاذا كان كذلك فالمناسب أن يقول كثر الوقوف في سوقها المعدلها للسوم أو لا فتدبر (تبيينه) كلام الخطاب يفيد ان التسوق وعدمه سواء فانه قال مفهوم تسوق مفهوم موافقة فكم ما اذا تسوق وما اذا لم يتسوق سواء وهو اذا قامت قرينة تدل على عدم إرادة البيع فالقول قول البائع بلا عين فيه ما واذا قامت قرينة تدل على إرادة البيع فلا يلتفت لقول البائع كما اذا حصل تماكس في الثمن أو سكنت مدة تدل على الرضا ثم قال بعد لأرضي فلا يلتفت لقوله وان لم تقم قرينة بواحد منهما فالقول قول البائع بينه وانظر هل من القرينة الدالة على عدم إرادة البيع ما اذا ذكر البائع ثمنًا قليلا فيما يكثر قيمته فاذا قال له بك فقال بمائة وهي تساوي



ما تين ثم قال لم أرد البيع فهل لا يخلف وهو الظاهر أم لا وحرر (قوله عائد على البيع المفهوم من السياق) الأولى على البيع المتقدم في قوله ينقصد البيع وقد يقال لما بعد المرجع جعل الضمير عائدا على ما يفهم من السياق (قوله صحة عقد الخ) أشار الشارح إلى أن في كلام المصنف مضافين محذوفين يدل عليهم ما سياتي في قوله ولزومه ولأن الذي يتصف بالصحة العقد لا العاقد (قوله التميز) ولا ينضبط بمحدد (قوله وهو إذا كالم الخ) لا يخفى أن التميز ليس هو إذا كالم فيحتاج لتقدير مضاف أي وهو ذو إذا كالم الخ أي هو حالة مصاحبة لما ذكر من أنه إذا كالم بشئ من مقاصد العقلاء الخ (قوله إذا كان) أي وأما إذا كان مع مثله فلا ينقصد (قوله واستدل بأشياء) أي كقولها من جن في أيام الخيارات نظر له السلطان وبسماع عيسى ابن القاسم أن باع مريض ليس في عقله فله أو لوارثه إلزام المبتاع ابن رشد لأنه ليس بيعا فاسدا كبيع السكران واعترض دليله الأول (٨) بطروعه بعد العقد فهو قياس مع الفارق ولعل دليله الثاني فيمن عنده

قاله في المدونة ومفهوم تسوق مفهوم مخالفة فإن غير الموقوفة للسوم يقبل قول ربه أنه كان لا عبأ بلايين وقول ابن رشد يمين ضعيف والموقوفة في غير سوقها المعدلها حكمها حكم غير المتسوق بها وظاهر قوله فقال بكم أنه اقتصر عليه فلو قال بكم تبيعها إلى فينبغي لزوم البيع (ص) وشرط عاقده تميز (ش) الضمير المضاف إليه عاقد عائد على البيع المفهوم من السياق والمراد بالعقد البائع والمشتري والمعنى أن شرط صحة عقد عاقد البيع وهو البائع والمشتري التميز وهو إذا كالم بشئ من مقاصد العقلاء فهمه وأحسن الجواب عنه فلا ينقصد من غير تميز لصبا أو جنون أو غمما منهم ما أو من أحدهما عند ابن شاس والمؤلف وابن راشد وقال ابن عرفة عقد المجنون حال جنونه ينظر له السلطان بالأصلح في اتعانه وفسخه أن كان مع من يلزمه عقده واستدل بأشياء ثم اعلم أن العقد يمكن أن يكون لازما من جهة دون جهة كعقد رشيد مع عبد وأما كونه صحيحا من جهة دون جهة فلا يتصور شرعا إذا لا يمكن اتصافه بالصحة والفساد في آن واحد وانما يعرف التميز بالالف واللام لثلاثي توهم أن المراد التميز التام فلا يتأق له قوله (ص) إلا بسكر فتردد (ش) اعلم أن الذي يحصل في بيع السكران وشرائه على ما يظهر من كلامهم أن كان لا تميز عنده أصلا أنه لا ينقصد أي لا يصح اتفاقا عند ابن رشد والباجي وعلى المشهور عند ابن شعبان وأما أن كان عنده تميز أي نوع من التميز فلا خلاف في انعقاد بيعه وانما اختلفت الطرق في لزومه فكي ابن رشد والخلاف في ذلك فقال وقول مالك وعامة أصحابه أنه لا يلزمه وهو أظهر الأقوال وأولاها بالصواب وعزام في العلم الجمهور أصحابنا إذا علمت هذا فلا أسقط المؤلف قوله إلا بسكر فتردد كان أخصر ووافق المعتمد وسلم مما يرد عليه وذلك لأن الاستثناء أن كان من المنطوق فالبايع حينئذ يعنى مع والمراد بالسكر حينئذ نوع منه لا غيبوبة العقل المنافية للتمييز أي لأن يكون التميز مع سكر فتردد وقد علمت أنه لا خلاف في انعقاد بيع السكران المميز أي صحته وانما الخلاف في لزومه والكلام هنا في انعقاده فلا تصح حكاية التردد فيه لأنه خروج عما الكلام فيه وان كان

تميز كالمعتوه واعترض ذلك محشى تب بأنه خلاف الظاهر وأن كلامه هو والمعتمد (قوله فلا يتأق له قوله الخ) وذلك لأنه إذا كان مستثنى من المنطوق يكون المعنى إلا أن كان التميز مع السكر ومن المعلوم أن التميز الذي مع السكر نوع منه لا التميز التام وأن كان مستثنى من المفهوم يكون المعنى فلا يصح بيع ما لا تميز عنده فلو أريد التميز التام يكون المعنى فلا يصح بيع ما لا تميز كامل عنده أي وعنده أصل التميز وهذا لا يصح (قوله فلا خلاف في انعقاد بيعه) لا يخفى أن القول الأول من الخلاف جعله كالمجنون وقال فيه لا يلزمه بيع ولا عتق ولا طلاق فيؤذن بصحته من المجنون أي وهو كذلك على ما ذهب إليه ابن رشد والباجي فقول الشارح أي لا يصح اتفاقا عند ابن رشد والباجي فيه نظير بل الحق الموافق

الاستثناء

لنقل أن لابن رشد والباجي قولين بالصحة من غير التميز كالمجنون والسكران

أي من غير لزوم والحاصل أن قول المصنف إلا بسكر فتردد ظاهره التردد في الانعقاد وعدمه وهو ما عليه ابن الحاجب وابن شاس لذكرهما الخلاف في ذلك والذي تواطأت عليه الطرق أن الخلاف في لزوم وعدمه مع الاتفاق على الصحة هذا الذي عليه ابن رشد والامام المازري والباجي وعياض والخمى كما قاله محشى تب (قوله وهو أظهر الأقوال الخ) عبارة صريحة في أن المسئلة ذات أقوال وهو كذلك وقد بينها ابن رشد بقوله السكران المختلط الذي معه بقية من عقله اختلف أهل العلم في أقواله وأفعاله على أربعة أقوال أحدها أنه كالمجنون فلا يحد ولا يقتصر منه ولا يلزمه بيع ولا عتق ولا طلاق ولا شئ من الأشياء وهو قول محمد بن عبد الحكيم وأبي يوسف واختاره الطحاوي والثاني أنه كالصحيح لأن معه بقية من عقله وهو قول ابن نافع أنه يجوز عليه كل ما فعل من بيع وغيره وهو مذهب الشافعي وأبي حنيفة والثالث يلزمه الأفعال ولا يلزمه طلاق ولا عتق وهو قول الليث والرابع يلزمه الجنائيات والعتق والطلاق والحدود ولا يلزمه الأقرارات والعقود وهو مذهب مالك وعامة أصحابه وهو أظهر الأقوال وأولاها بالصواب لأن ما يتعلق لله به حق



من الاقرارات والعقود اذا لم يلزم السفيه والصبي لنقصان عقليهما فاحرى أن لا يلزم السكران لنقصان عقله بالسكر وما سوى ذلك مما يتعلق به حق الله يلزمه ولا يسهط (قوله وان كان القول بالصحة فيها ضعيفا) أى في طريقة ابن شعبان (قوله لانه لم يلزم الخ) فيه نظر لان طرفي التردد طريقة الباجي وابن رشد وطريقة ابن شعبان وهذا التردد غير القسمين اللذين أشار لهما المصنف بقوله وبالتردد الخ أى فهو من غير الغالب والغالب ما تقدم وكان المصنف يقول الابسكر فطريقة ابن شعبان (قوله والمراد بالسكر الحرام) المراد به مطلق الحرام المغيب للعقل حتى يشمل المفسد والمرفد لا خصوص ذهول العقل مع نشأة وطرب (قوله أو غيره) كلبن حامض وكذا المرقد والمخدر وقوله حيث كان راجع للخمر وغيره (قوله عالما) حال لازمة لان المتعدى عالم وقوله أول التداوى أى في غير الخمر والحاصل انه قد ذكر المناوى ما نصه والاصح عند الشافعية حل التداوى بكل نجس الا الخمر والخبر موضعه اذا وجد واطاهر يغنى عن النجس جمع بين الاخبار انتهى والخبر هو قوله في حديث الجامع ولا تداوى بحرام فاذا علمت ذلك فقول الشارح أول التداوى أى مقدار ما يرى الجواز للتداوى (قوله ولزومه تكليف) وبقي شرطان للزوم أحدهما فى العاقد وهو كونه مال كاملا كما تأمل ما باعته أو وكى لا عنه بدليل قوله الآتى ومالك غيره على رضا وثانيهما فى المعقود عليه وهو أن لا يتعلق به حق للغير بدليل والعبد الخانى على مستحقها (قوله وهو الرشيد الطائع) يعنى مع البلوغ أو أراد بالرشد ما يشمل البلوغ ويكون قوله لان أجبر عليه الخ مخرجا من أحد (٩) المفهومين وهو الطوعية وفيه انه جل له على

غيره معناه المشهور وأجاب بعضهم بأن فى الكلام حذف الدليل فقوله ولزومه تكليف أى ورشد وطوعية بدل على الاول قوله فى باب الخمر وللولى رد وتصرف بمنزلة وهو شامل للسفيه وعلى الثانى قوله الآتى لان أجبر عليه جبر احراما لانه مفهومه (قوله لان أجبر عليه) أى ولا يلزم فقوله لان أجبر عطف على مقدر دل عليه المقام أى فكل رشيد يلزمه البيع ان طاع شرعا لان أجبر وقولنا ان طاع شرعا يدخل فيه من أكره بحق (قوله أو على سببه) أى ولولم يجبر على البيع وفيه إشارة الى أن فى العبارة حذفاً أو يقال عليه أى على البيع حقيقة أو حكماً (قوله والمسلم والذي الخ) لكن حرمة المسلم أشد واذا ثبت

الاستثناء من المفهوم وعليه درج الشارح ومن وافقه أى فلا يصح بيع غير المميز الا أن يكون عدم التمييز بسبب سكر فتردد وقد علمت أن بيع غير المميز غير صحيح اما اتفاقا عند الباجي وابن رشد أو على المشهور عند ابن شعبان فالمناسب للاختصار والمطابق لما يجب به الفتوى الجزم بعدم صحته وترك ذكر التردد وان كان ذكره صحيحا على أنه مستثنى من المفهوم لانه أشار به لطريقة الباجي وابن رشد وطريقة ابن شعبان وان كان القول بالصحة فيها ضعيفا لانه لم يلزم فيه صحة كل من طرفيه والمراد بالسكر الحرام وهو الخمر أو غيره حيث كان متعديا عالما اما ان شره غير عالم أول التداوى فكالمجنون (ص) ولزومه تكليف (ش) عطف على عاقده وفى الحقيقة على الصحة المدركة فى قوله وشرط عاقده تميز لان الزوم لا يقابل العاقد فيه عطف عليه وانما يقابل الصحة فلذلك صح العطف والمعنى أن شرط لزوم البيع أن يصدر من مكلف وهو الرشيد الطائع فان صدر من غيره كصبي أو سفيه أو مكرم لم يلزم وان صح (ص) لان أجبر عليه جبر احراما (ش) يريد أن المكلف انما يلزمه ما عقده على نفسه اذا كان طائعا وأما اذا أجبر على البيع أو على سببه وهو طلب مال ظلما فباع شيئا لو فاته فلا يلزمه واحترز بالجبر الحرام من الجبر الشرعى كجبر القاضى المدين على البيع لوفاء الغرماء أو المنفق للنفقة والخراج الحق فليس من ذلك بل هو جائز لازم وجائز شرعا وكل أحد الان يدعى = ون معسرا فيلجأ الى بيع ما يترك للفلس فسكالا كراه الظلم والمسلم والذي فى ذلك سواء ومن الا كراه الحق الجبر على بيع الارض للطريق أو لتوسيع المسجد والطعام اذا احتيج اليه وللمكرم كراه احراما أن يلزم

(٢ - خرى خامس) الجبر لم يلزم سواء علم به المشتري أم لا وان لم يثبت لزومه البيع وله أن يحلف المشتري انه ما علم يجبره وسواء باع المضغوط أى المظلم بنفسه أو باعه قريبه أو غيره باذنه أو بالبيع قريبه أو زوجته مال نفسهما التخليصه ولو من العذاب فليس يبيع مضغوطا لاختيارهما فى ذلك الا الوالدين اذا عذب ولدهما فباعا أو أحدهما شيئا من متاعهما فانه كراه سواء أخرج للبيع مقبوضا عليه أو مسرعا بكفيل أو دونه لانه ان هرب خلفه الظالم الى منزله بالأخذ والمعرفة فى أهله وسواء كان له مال غير ما باعه أو لم يكن ولّى البيع أو وكل عليه ولا يفتى ببيع المضغوط تدواله الاملاك ولا عتقه ولا هبته وكذا لو تسلف المضغوط ما ضغط فيه من رجل فانه لا يلزمه ما تسلفه على المشهور (قوله لتوسيع المسجد) أى مسجد الجمعة (قوله والطعام اذا احتيج اليه الخ) حاصل ما فى المسئلة انه اذا اشترى طعاما من سوق بلده وأضر ذلك بالناس فى وقت الشراء فانه يمنع من ذلك ولكن يشترط فيه الناس بالثمن الذى اشتراه به سواء كان أهل سوقه أو غيرهم ولا يشترط وجود شرط شركة الجبر الا تيقنه فان لم يعلم ثمنه فبهر يومه أى يوم البيع فى وقت الضرر وأما ان كان وقت الشراء لا ضرر فى الشراء ثم اضطر له بعد ذلك فانه يجبر على بيعه وقت الضرورة بسعر وقتته وأما ان احتكر ما زرعه أو جلبه من بلد آخر فقال الباجي لم يمنع من احتكاره كان ذلك ضرورة أو غير هاروى محمد يبيع هذا متى شاء ويملك اذا شاء ولو بالمدينة وظاهر العتبية وقول ابن رشد اذا وقعت الشدة أمر أهل الطعام باخراجه مطلقا كان من زراعة أو جلب خلاف ما قال الباجي فالخامس أن فى



المجلوب والمزروع قولان بالجبر على اخراجه وقت الضرورة وعدمه والمعتمد ما أفاده ابن رشد (قوله ويرجع المشتري على الظالم أو وكيله) أي في الدفع للظالم ان كان دفع للظالم وان دفع لو كبل الظالم فان شاعرجع المشتري على الوكيل وان شاعرجع على الظالم حيث ثبت انه دفعه للظالم وان الظالم أوصاه بقبضه والا ف يرجع على الوكيل ولا يلتفت لقول الوكيل كنت مكرها وخفت على نفسي وحصل كلام المصنف اذا علم أن الظالم قبضه أو وكيله (١٠) من المضغوط أو من المشتري أو جهل هل قبضه الظالم أو وكيله أو رب المتاع

أو ثبت ان رب المتاع قبضه لكن لم يعلم هل دفعه للظالم أو أصر فيه في مصلحه أو بقي عنده أما لو علم أن المكره أصر في الثمن في مصلحه أو بقاه أو ألتقه باختباره في غير مصلحه لم يرد عليه إلا بالثمن (قوله في العلم الخ) أي فيضمن التلف ولا غلة وأما ان لم يعلم فلا ضمان وله الغلة فالفرقة بين العلم وعدمه لا من حيث هي بل من حيثية شيء آخر وهو أن مع العلم الضمان ولا غلة ومع عدمه لا ضمان وفيها الغلة (قوله ومضى الخ) بل يبيعه مطالب ثم طلب السلطان بالبيع حيث احتاج له فان غصب العامل أعيانا باقية علم ربه اردت له (قوله في جبر عامل) اضافة جبر الى عامل من اضافة المصدر للفعول (قوله سواء ضرب على يديه) أي ألزم باقليم أو بلد بشئ يدفعه (قوله شرع في شرط الجواز) أي جواز البيع وقوله ودوام الملك معطوف على الجواز وقوله مع صحته هذا لازم لدوام الملك فان قلت ان المصنف لم يقل الا ومنع الخ فان شرط الجواز وشرط دوام الملك قلت انه لما أفاد منع بيع المسلم للكافر لزم منه انه يشترط في جواز بيع المسلم أن يباع لمسلم وقوله ويجوز شراء القريب الخ لما كان يتوهم من عدم استقرار ملكه على من يعتق عليه عدم جواز البيع فنص على الجواز (قوله أو مصحفاً أو جزأ) ومثله

المشتري منه ما اشتراه بالثمن الذي باعه به ولا كلام له فيه فهو منحل من جانب المكره بالفتح (ص) ورد عليه بلائثن (ش) يعني أن المكره على سبب البيع وهو المال اذا قدر على خلاص شئته الذي باعه فانه يأخذه من هو بيده بلا غرم منه ويرجع المشتري على الظالم أو وكيله وسواء علم المشتري بأنه مكره أم لا والمشتري منه كالمشتري من الغاصب في العلم وعدمه والضمنان والغلة وعدمهما والخندان وطئ ولو أجبر على البيع دون المال فيرد اليه بالثمن الا أن تقوم بينة بتلفه وهل يصدق ان ادعى التلف كالمودع أم لا خلاف على حد سواء فكلام المؤلف هنا فيما إذا أجبر على سبب البيع وهو المال لا على البيع فقط فلذا قال بعض في كلام المؤلف حذف والتقدير لان أجبر عليه أو على سببه وقوله ورد عليه بلائثن راجع للثانية وقوله ورد عليه ان كان قائماً أو قيمته ان كان مقوماً ومثله ان كان مثلياً ان فات (ص) ومضى في جبر عامل (ش) يعني ان السلطان اذا أجبر العامل على بيع ما بيده ليوفي من ثمنه ما كان العامل ظلم فيه غيره فان ذلك البيع ماض وسواء دفع السلطان للظالم حقه أم لا لان اغرام السلطان العمال ما ظلموه للناس حق فله لكن ان رد المال الى أربابه فقد فعل ما وجب عليه والافقد ظلم والمراد بالعامل من يأخذ المال ظلماً سواء ضرب على يديه أم لا كما يؤخذ من كلام نت \* ولما أنهي الكلام على شرطى الصحة وال لزوم شرع في شرط الجواز ودوام الملك مع صحته ويجوز شراء القريب الذي يعتق على المشتري وان لم يدم ملكه بقوله (ص) ومنع بيع مسلم ومصنف وصغير لكافر (ش) يعني انه يحرم على المالك ان يبيع للكافر مسلماً صغيراً أو كبيراً أو مصحفاً أو جزأ وهذا مما لا خلاف فيه لان فيه امتحان حرمة الاسلام على المصنف واذلال المسلم واستيلاءه عليه وقد قال الله تعالى وان يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلاً وكذلك يحرم على المالك أن يبيع للكافر كافراً صغيراً أو كبيراً أو مصحفاً أو جزأ على الاسلام على المشهور والثاني اتفاقاً سواء كان مع الصغير أبوه أم لا كان على دين مشتر به أم لا على المذهب والتأويلان الاتيان في قوله وهل منع الصغير اذا لم يكن على دين مشتر به أو مطلق ان لم يكن معه أبوه ضعيفان ومفهوم صغير وهو البالغ فيه تفصيل فان كان يجبر على الاسلام كالجوسي لم يجز بيعه كان على دين مشتر به أم لا وان كان لا يجبر كالكتابي الكبير جاز بيعه ان كان على دين مشتر به ان قام به وبعبارة المراد بالصغير هنا من يجبر على الاسلام وهو الجوسي مطلقاً والكتابي الصغير وكلامه في الكافر الذي يتعلق به البيع وهو انما هو فيمن يملك والكافر الذي تحت الذمة لا يراد هنا والمراد بالجوسي المسيبي وأما الجوسي الذي ثبت على مجوسيته بين ظهراني المسلمين فلا يجبر على الاسلام قاله في سماع أصيب وقوله ابن رشد ومثله يقال في الكتابي الصغير الذي يجبر على الاسلام والمراد بالكبير من المجوس أو من أهل الكتاب من عقل دينه سواء بلغ أم لا كما يفهمه كلام ح ويطلق بمنع بيعه للكافر بيع آلة الحرب للعربي والدارلن

يتخذها

استقرار ملكه على من يعتق عليه عدم جواز البيع فنص على الجواز (قوله أو مصحفاً أو جزأ) ومثله

كتب الحديث والعلم وكذلك بيع التوراة والانجيل من أهل الكتاب لانهم آمنوا بغير ما فيهم بل هو ما فيهم (قوله يحرم على المالك) أي مسلماً أو كافراً لان الصحيح ان الكفار مخاطبون بفروع الشريعة وعوقب ان لم يعذر بجهل ومثله البيع الهبة والصدقة خلافاً لت (قوله ان قام به) في بلدنا أي خوفنا ان يرجع لذهب لبلده جاسوساً (قوله وكذا يقال في الكتابي الخ) المراد به المسيبي (قوله والمراد بالكبير الخ) هذا يخالف ما في العبارة الاولى من أن المراد بالكبير البالغ الا أن كلام الخطاب يرد قول المصنف



فما يأتي وله شراء بالغ الخ (قوله لا غير لهم) بفتح الغين كافي المصباح (قوله والمملوك ممن) أي لمن يعلم منه الفساد أي فالمشتري يعلم منه الفساد في الاولاد (قوله وأجبر على اخراجه) فلو مات العبد قبل اخراجه من تحت يد الكافر فلا يلزمه قيمة على المعتمد خلافا لتت (قوله وتعقب مذهبها) ووجه التعقب ان الدين قيل فيه بالفسخ ولم يقل يجبر فيه على بيعه والعبد مثلاً قيل فيه فانه يجبر على بيعه ولا يفسخ فقي الدين يفسخ وفي العبد لا يفسخ (قوله بتعذر بيع الدين غالباً) أي (١١) من حيث انه يشترط فيه شروط قل وجودها أي

فكان أصله المنع فنع في الجزئية المذكورة قد يقال وموجودة في غيرها (قوله ترد الشهادة) والعامه لا ترد هالانه يجوز للمسلم أن يشهد على الكافر وأما الكافر فلا يشهد والحاصل أن العداوة الخاصة أشد من العداوة العامة وهي نزول بالفسخ (قوله وتركه لوضوحه) أي لما جرت به العادة من أن الغالب أن الاخراج يكون بالبيع إلا أن الكافر لا يتولى البيع بل يبيع الامام عليه أو جماعة المسلمين ان لم يكن الامام أي وتولى الكافر العتق والهبة والصدقة ليس كتولية البيع في اهانة المسلم ومثل البيع هبة الثواب (قوله ان رضى بحكمنا) مفاد هذا انه لا بد في القضاء من الامرين من البيئونة والرضا بحكمنا فلا يكتفي أحدهما وكان الظاهر الاكتفاء بالرضا بحكمنا (قوله والمعنى ان الكافرة الخ) وكذلك الكافر فذكر الكافرة فرض مسئلة أولانه الكتف الغالب في الخارج وأما ولد مسلم وأبوه كافر فقيل (قوله خلافاً لان مناس) محتجاً بعدم الاكتفاء في حلية إحدى الاختين بهبة الأخرى لمن يعتصرها منه وقرئ ابن يونس بأن مالك الاختين مسلم له الاعتصار والكافرة ممنوعة منه فان اعتصرت أجبرت على

يخذها كنيسة والخشبة لمن يخذها صليبا والعنب لمن يعصره خمر او الخماس لمن يخذها ناقوسا وكل شيء يعلم أن المشتري قصده بشرائه أمر الا يجوز كبيع الجارية لاهل الفساد الذين لا غير لهم أو يطعمونهم من حرام والمملوك ممن يعلم منه الفساد والحكم الجبر على الاخراج في الجميع كما قاله المؤلف بقوله (وأجبر) من غير فسخ على مذهب المدونة (على اخراجه) أي اخراج ما ذكر من ملكه وقيل يفسخ ان علم البائع بكفر المشتري ولو أجر الكافر عبده الكافر فأسلم العبد فسخت الاجارة وبيع عليه ولا يؤجر اسلم وتعقب مذهبها بفسخ شراء عتق ودين على عتقه والجامع العداوة في المحلين وأجيب بتعذر بيع الدين غالباً لان الاولى عداوة عامة والثانية عداوة خاصة والخاصة أقوى ألا ترى أنها ترد الشهادة \* ولما كان المقصود عدم دوام ما ذكر في ملك الكافر لا لادلال في المسلم وخشية الامتهان في المحقق كفي فيه ما يحصل ذلك اما من بيع وتركه لوضوحه أو بعتق ناجر أو هبة أو صدقة وقرنه الهبة بالعتق يدل على أن المراد به هبة غير الثواب أي الهبة لوجه الله وأما هبة الثواب فهي بيع وقوله بعتق ويلزمه العتق لانه حكم بين مسلم وذمي بخلاف ما إذا أعتق الكافر عبده الكافر فانه لا يلزمه ذلك الا اذا بان عنه فيقتضى عليه به ان رضى بحكمنا وقوله (بعتق) متعلق بعتق أي والاخراج بعتق الخ لا بكافة ورهن وانما احتجنا الى ذلك لان الكلام يقتضى بظاهره أنه لا يجبر بالكتابة ونحوها ولا يلزم من عدم الجبر عدم الكفاية مع أن المقصود عدم الكفاية وبالتقدير المذكور اندفع ما يقتضيه الظاهر (ص) أو هبة ولولدها الصغير (ش) أي المسلم والمعنى ان الكافرة اذا اشترت من تجبر على اخراجه ووهبه لولدها المسلم ولوصغيره فانه يكتفي بذلك ويتصور كون ولدها الصغير مسلماً بان يكون من زوجها المسلم أو من زوجها الكافر وأسلم لان المذهب صحة اسلام الصغير المميز ولولم ينقر من أبويه وأولى لولدها الكبير الرشيد وقدرتها على الاعتصار ليست مانعة من الاكتفاء بهما في الاخراج عند ابن الكاتب وأبي بكر بن عبد الرحمن واختاره ابن يونس كما أشار له بقوله (على الارح) خلافاً لابن مناس وقوله (لا بكتابة) أي فلا تكتفي قبل بيعها وأما بعده كما هو الواجب فتكتفي وقد ذكر المؤلف ما يفيد وجوب بيعها فقال ومضت كتابة كافر لمسلم وبيعت ولذلك قال بعض أي فلا يكتفي الاخراج بهما مع بقاء الحال على حاله من كون الكافر يتولى أخذ الكتابة بل تباع كما يأتي فلا يقال قد كفت الكتابة في الاخراج ولو قال لا بكتابة لم يدخل التدبير والاستيلاء لكان أولى فان التدبير لا يكتفي أيضاً مع بقاء الحال على حاله كما قلنا في الكتابة بل يؤجر له (ص) ورهن أو أتى برهن ثقة ان علم مرتته باسلامه ولم يعين ولا يجعل (ش) يعنى أن النصراني اذا رهن عبده الكافر بعد ما أسلم العبد عنده فانه لا يكتفي بذلك ويباع ويجعل للرهن حقه الا أن يأتي برهن ثقة لكن قيده بعض القرويين بأن لا يقع عقد المعاملة على رهن بعينه فان وقع عقد المعاملة على رهن معين فلا بد من تعجيل الحق وقيده ابن محرز

الاخراج (قوله من كون الكافر يتولى أخذ الكتابة) بنفسه أو بواسطة (قوله والاستيلاء الخ) صورته ان تسلم أمته القن فيطؤها بعد اسلامها فتحمل منه فيخرج عتقها عليه الا أن يسلم هو قبل عتقها وكذا ان أولادها قبل اسلامها أي وطئها وهي قن فحملت منه ثم أسلمت كارجع اليه مالك فيها وتباع خدمة معتق لاجل فيكتفي بذلك لا بمجرد العتق لاجل (قوله بل يؤجر له) أي شيئاً لان المدة مجهولة (قوله ورهن) أي لتحق بقاء ملكه عليه فيؤخذ الرهن ويباع



(قوله وعلى هذا) أي على ما قررنا من أن قول المصنف أن علم مرتبه الخ ليس مراده أن وجود الشرطين متفق عليهما بل الشرط الأول لابن محرز والثاني لبعض القرويين وبه يتم ما ذكره المؤلف أي وأما قولنا مراده أن وجود الشرطين متفق عليهما لما تم لانه ليس في الواقع هكذا (قوله وكلام المؤلف محله الخ) هذا قيد في قوله والاعجل تركه المصنف وتركه قيدا آخر في قوله وأتي برهن ثقة بأن محله حيث أراد الراهن أخذ الثمن الذي يباع به العبد الذي لم يكتف برهنه فان أراد تعجيله في الدين فله ذلك كما في الشيخ أحمد فظاهره ولو كان دون الدين لان عن الرهن يقوم مقامه (١٣) ثم يتبعه بباقي ما عليه وأما في الصور التي يلزم فيها تعجيل الدين فليس له أن يلزم

عما إذا علم المرتبه باسلامه فان لم يعلم المرتبه باسلامه فلا بد من تعجيل الحق وعلى هذا فبتم ما ذكره المؤلف والافلا وذلك لان بعض القرويين أناط التعجيل بتعيينه وابن محرز أناطه بعدم علم المرتبه باسلامه فان وجد فيه علم المرتبه باسلامه وعدم تعيينه فانه ما يتفق فان على الاتيان برهن ثقة وعلى عدم تعجيل الدين وهذه الصورة هي منطوق المؤلف وان وجد فيه عدم علم المرتبه باسلامه مع تعيينه فانه ما يتفق ان أيضا على تعجيله وهذه الصورة هي مفهوم القيد في كلام المؤلف وان وجد فيه تعيينه وعلم المرتبه باسلامه بحال الحق عند بعض القرويين ولم يعجل عند ابن محرز وان وجد فيه عدم تعيينه وعدم علمه باسلامه فانه يعجل الحق عند ابن محرز ويأتي برهن ثقة عند بعض القرويين فالصور أربع صورتان فيما إذا علم المرتبه باسلامه وهما أن يكون معيناً أم لا وصورتان فيما إذا لم يعلم باسلامه وهما كونه معيناً أم لا وعلم مما قررنا أن قوله والاعجل يدخل تحته ثلاث صور وهي ما إذا لم يعلم المرتبه باسلامه وعين وهي يتفق فيها ابن محرز والقرويون على التعجيل وما إذا لم يعلم المرتبه باسلامه ولم يعين وما إذا عين وعلم باسلامه وكلاهما يختلف فيه فلا يقال وأتي برهن ثقة وهل ان علم مرتبه باسلامه أو ان لم يعين والاعجل كعتقه تأويلان لطابق ما في كلامهم وكلام المؤلف محله إذا أسلم العبد الرهن قبل رهنه وأما ان أسلم بعد رهنه فالراهن أن يأتي برهن ثقة في الصور كلها اتفاقاً العذر الراهن وعدم تعديده والمراد بالثقة أن تكون قيمته كقيمته فخر يا وضمانه كضمانه ومحل قوله والاعجل حيث كان مؤسراً والدين مما يعجل يفهم ذلك من المسئلة المشبهة بقوله (كعتقه) أي كعتق الراهن مسلماً أو كافر العبد الراهن قبل قبضه أو بعده لا في قوله ومضى عتق المؤسر وكاتبته وعجل والمعسر يبقى فان كان الدين مما لا يعجل بأن كان طعاماً أو عروضا من بيع فقال ابن يونس في باب الرهن انظر هل يبقى رهنه أو يغرم قيمته وتبقى رهنه أو يأتي برهن مكانه أقوال اه وما نحن فيه كذلك كما هو الظاهر وفي ابن عرفة إشارة اليه (ص) وجازرده عليه بعيب (ش) أي إذا بيع على الكافر العبد المسلم فانه يجوز لمشتريه إذا وجد به عيباً أن يرده على الكافر بناء على أن الرد بالعيب نقض للبيع من أصله وهو المذهب وقيل لا يجوز ويتعين الرجوع بالارش بناء على أن الرد بالعيب ابتداء ببيع (ص) وفي خيار مشتريه لم يعجل لا نقضائه (ش) يريد أن الكافر إذا باع عبداً كافراً المسلم بخيار للمشتري فأسلم العبد قبل انقضاء أمد الخيار فإن المسلم يعجل إلى انقضاء أمد خياره لمسبق حقه على حق العبد فان كان الخيار للبائع الكافر أو كان المشتري الذي له الخيار كافراً استعجل باستعلام ما عنده من رد أو امضاء لئلا يدوم ملكه على مسلم ولا يعجل واليه أشار بقوله (ويستعجل الكافر) منهما (ص) كبيعته ان

المرتبه بقبول ثمن العبد حيث كان دون الدين بل للمرتبه جبره على تعجيل الدين كله (قوله في الصور كلها) لا يظهر هنا الا صورتان التعين وعدمه ولا يعقل العلم وعدمه (قوله وضمانه كضمانه) أي بأن يكون الثاني مما لا يغاب عليه كالاول والقاعدة ان الرهن الذي لا يغاب عليه لا ضمان اذا ادعى المـ مرتبه ضياعه (قوله والدين مما يعجل) بأن كان عيناً مطلقاً أو عرضاً من قرض فان كان عرضاً من بيع فسيأتي الشارح ينبه عليه (قوله من بيع) راجع لقوله طعاماً وقوله عروضا (قوله وما نحن فيه كذلك) أي قول المصنف والاعجل يجري فيه ذلك والحاصل أن هذه الأقوال في المسئلة المشبهة بها المشار لها بقوله كعتقه وقوله وما نحن فيه أي من قول المصنف والاعجل ثم لا يظهر القول الاول لما فيه من استيلاء الكافر على المسلم وفي شب مثل ما في الشارح على ما في النسخة الصحيحة والذي في عـ ابن عرفة وتبعه الشيخ عـ أنه في مسئلتنا يخسر المرتبه في قبول التعجيل وفي ابقاء ثمن العبد الذي

أسلم رهنه وفي الاتيان برهن مكانه ولا يخير في بقاء العبد رهنه لان فيه استمرار ملك الكافر للمسلم ولا يجب للمرتبه على بقاء دينه بل ارهن لان تعدى هذا أشد من التعدى في مسئلة عتق الراهن المؤسر الرهن والدين مما يعجل أقول وهو ظاهر (قوله وجازرده عليه بعيب الخ) لا يقال على جواز رده لا يتولى البيع الا بالسلطان وبيعه ببيع براءة لا نأقول ببيعه ليس ببيع براءة في هذه المسئلة بل في مال المالك (قوله وفي خيار) خبره مقدم مبتدؤه وهل لانه مستعمل في الحدث فقط أولان أن حذف وارتفع الفعل فان رده المسلم لبائعه أجبر على اخراجه أو ان المبتدأ محذوف التقدير وفي خيار مشتريه الخ (قوله منهما) أي الكافر من المشتري أو البائع اعلم أن ظاهر العبارة أن المراد بالكافر المشتري لانه أخذ مقيلاً للمسلم الذي هو المشتري الا أن الاولى التعميم كما فعل



الشارح فان قلت ما وجه الاستحجال فيما اذا كان البائع هو المسلم والمشتري ككافر او الخيار له فالجواب ان المشتري يختبر العبد بالاستخدام ففيه استخدام الكافر المسلم ومراعاة لمن يقول ان المثلثة في أيام الخيار (قوله وبعدت) الواو للحوال أي واما ان قربت كتب اليه لا يكون قد أسلم قبل بيع العبد سواء أسلم قبل اسلام العبد أو بعد اسلامه وقبل بيعه أو لاجل أن يقضى بعقوبته قبل بيع العبد أي قبل بيع العبد ولو تأخر اسلام السيد (قوله وجهل محل السيد كبعده) وهل يتلوم للسيد في البعده والمحجولة ان رجي قولان (قوله على الوجه المذكور) وهو ما اذا أثبت السيد انه أسلم قبل بيع العبد (قوله يمنع من الامضاء) مبتدأ على ما تقدم وفي آخر الشارح ما يفيد أن قوله يمنع من الامضاء خبر مبتدأ محذوف وقوله في البائع خبر مقدم وانظر اذا كان الخيار في هذه الصور كلها للغير المتبايعين فلو كان الخيار لكل واحد منهما مسلم ثم استجمل الكافر قضى بشي وقضى المسلم بخلافه في مدة امهاله فالعبرة بما قضى به المسلم فيما يظهر فلو كان كل منهما كافرا والخيار لهما وقضى كل منهما بخلاف (١٣) ما قضى به الاخر فالظاهر أنه يعمل بما قضى به البائع اقوة تصرفه لكونه مالكا

وانظر اذا لم يقض أحدهما بشي في الاقسام المذكورة وانظر اذا كان كل مسلما والخيار لهما فهل يعمل بما قضى به البائع أو يتركان حتى يتفقا على أمر فان لم يتفقا فانظر ما الحكم (قوله رفع تقريره) بدل من ما أو خبر مبتدأ محذوف أي وهو رفع تقريره أو مفعول ان عمل محذوف أي لا فرق بين ما يبدد المسلم والخاص ان الساعة اذا بيعت على الخيار فاذا قلنا بيع الخيار منهم فالذي يبدد البائع رفع تقريره أي البيع بأن يرد البيع وأما ان قلنا ان بيع الخيار منحل فالذي يبدد أي البائع ابتداء تقريره بأن يعضي البيع وكأنه يقول قلنا الذي يبدد هذا أو هذا فيمنع من الامضاء بجماع تعليق الخ ويصح وجه آخر بأن يقال المراد برفع تقريره أي رفع تعليق أي ملكه بناء على أن بيع الخيار منهم وقوله وابتداء تقريره أي وابتداء تعليق أي بناء على أنه

أسلم وبعدت غيبة سيده (ش) يريد أن العبد اذا أسلم وسيده الكافر غائب غيبة بعيدة كعشرة أيام مع الامن واليومين مع الخوف فان السلطان يستجمل بيعه ولا يجهل الى محجى سيده فالتشبيه في استحجال بيعه وجهل محل السيد كبعده فلو بيع ثم قدم سيده وأثبت انه أسلم قبل العبد نقض البيع ولو أعتقه المشتري نقض العتق ولو حكم فيه لان الحكم لم يصادف محجلا انظر أبا الحسن الا أن يكون الحكم من مخالف يرى أن بيعه على الوجه المذكور لا ينقض (ص) وفي البائع يمنع من الامضاء (ش) يريد أن المسلم اذا باع عبده الكافر من كافر على أن الخيار للبائع المسلم ثم أسلم العبد في أمه الخيار فان المسلم يمنع من امضاء البيع لان بيع الخيار منحل على المعروف من المذهب قال في توضيحه بل ولو قلنا بان امه اذا لفرق بين ما يبدد المسلم ورفع تقريره وابتداء تقريره بجماع تعليق الكافر للمسلم في الوجهين وخرج المأزري ان له امضاء على أنه منع فقد فقوله وفي البائع الخ أي والحكم في خيار البائع المسلم يمنع من الامضاء وأما لو كان كافرا فلا يمنع مما ذكر بل يستجمل كما يعلم مما قبله (ص) وفي جواز بيع من أسلم بخيار تردد (ش) يريد أن الكافر اذا أسلم عبده وقلنا يحجر على بيعه فهل يجوز له أن يبيعه على خياره أو للمشتري أن يبيعه من طلب الاستقصاء للكافر في نفسه وفي العدول عنه تضيق على الكافر ولا يدفع ضرر بضرر أو لا يجوز لبقاء المسلم في ملك الكافر زمن الخيار تردد للمأزري وحده لعدم نص المتقدمين ولم يتعرض ابن الحاجب لهذه المسئلة وقد ذكرها في التوضيح بصيغة فرع فقال قال المأزري الخ وهل الخيار هنا ثلاثة أيام لاجتماع المقصود الاستقصاء في الثمن وهو يحصل بالمدة المذكورة أو بجمعة مثل الخيار في اختبار حال المبيع طريقان والثانية هي ظاهرها للوقوف في باب الخيار فان قيل القول بجواز بيعه بالخيار يخالف قول المؤلف ويستجمل الكافر ويحجب بأنه لما وقع البيع على الخيار فقد حصل الاستقصاء في الثمن فلا مضره عليه في الاستحجال ولو منع هنامن البيع على الخيار ابتداء لفات الاستقصاء في الثمن فيحصل له الضرر فلذلك جرى قول بالخيار ثم ظاهر قوله من أسلم ان اسلام العبد حدث عند البائع الكافر وهو مقتضى نص المأزري ويفهم منه أن الكافر لو اشتراه

منحل فكان البائع ابتداء تعليقاً آخر غير التعليك الاول لان التعليك الاول كان خاليا عن تعلق غير به في الجملة بخلاف هذا التعليك فالغير تعلق به في الجملة (قوله وخرج المأزري) أي ان المأزري خرج على أنه منعقد الامضاء أي وعدم الامضاء على أنه غير منعقد (قوله بخيار) يتعلق ببيع والبائع معني على (قوله تردد) وعلى القول بعدم الجواز لو باع بخيار فالظاهر رد البيع (قوله أو للمشتري) أي أولهما معا فامانة خلو نحو زالجوع (قوله طريقان) انظر كيف يتأني هذا الخلاف بالطريقتين على أحد الاحتمالين لان المسئلة كما علمت ليس فيها نص (قوله يخالف قول المؤلف ويستجمل الكافر) فاذا لم يؤثر لا نقضاء أيام الخيار مع طر واسلامه فكيف يؤذن له في بيعه بالخيار بعد اسلامه (قوله ويحجب بأنه لما وقع الخ) أي في المسئلة السابقة وقوله فلا مضره عليه وحاصل ذلك ان ما تقدم قد حدثت الاسلام في أيام الخيار فقد حصل الاستقصاء باعتبار الزمن المتقدم قبل الاسلام فلا مضره في الاستحجال بخلاف هذه المسئلة التي فيها التردد فلا استحجال فيها أصلا (قوله فقد حصل الخ) قد يقال ان هذا لا يتم اذا وقع الاسلام عقب البيع لا فقوله جرى

قول أى احتمال (قوله أو مطلق) أى أو المنع مطلق واعلم أن قول المصنف إذا لم يكن طرف مستقر متعلق باستقرار محذوف وقوله أو مطلق بالرفع عطف على الخبر أو على معنى الخبر أى هل هو مقيد أو مطلق أو بالنصب عطف على محل الطرف أى أو مستقر مطلقاً أو معمول لفعل مقدر معطوف على اسم وهو قوله منع أى أو يمنع مطلقاً (قوله فلو وافقه في الدين الخ) أى بأن كان كل نصراني أمثلاً الأحسن أن يفسر الدين بأن يكون على معتقده الخاص لأنه موافق له في النصرانية إذ تحتها أنواع أذ يغض بعض المتصنف بأحدها المتصنف بغيره (قوله لجاز) ينبغى اشتراط اقامته به بدار الاسلام ان راق لا دونه (قوله اذا كان معه أبوه) أى أو كان عند المشتري ولا يكتفى اجتماعهما في حوز ولكل واحد مال (١٤) وههنا بحث وهو انه اذا كان معه أبوه يباع لمن على غير دين مشتريه فيؤدى الى

بيع الكافر البالغ لمن على غير دينه فيخالف قوله وله شراء بالغ على دينه وأجيب بأن أباه على دين مشتريهما والولد يتبع أباه أو أن ما هنا ضعيف والمشهور ما يأتي (قوله ووجهه أنهم مسلمون حكماً) يقال والصغير الكتابي كذلك والامساح قول المصنف فيه ما تقدم وصغير الكافر وهذا وجه المعتمد الذي تقدم الكلام عليه أى لانه تقدم انه المعتمد وان حكاية هذين التأويلين ضعيف (قوله وجبره تهديد وضرب) أى جبره يكون بالتهديد والضرب فالضمير في قول المصنف وجبره فائد على من يجبر على الاسلام وينبغي أن يكون ذلك بمجلس وان يكرر عليه ذلك وتقدم التهديد على الضرب واجب فيما ينظر (قوله وظاهره انه لا يهدد بالسجن) ولعل وجهه أنه يلزم على السجن امتداد الكفر والمطالب ازالته على الفور (قوله خوفاً من عوده جاسوساً) هذا التعليل يرشد الى أنه فبين طالت اقامته ببلد الاسلام والظاهر أنه سبب الاستكشاف وانظر من ليس له دين كالسودان هل لاهل الذمة

مسلم أو أراد بيعه بخيار لم يجز اتفقا لان الكافر متعدي في شرائه فلم يمكن من بيعه بالخيار بخلاف اسلامه عنده لانه معذور في ذلك (ص) وهل منع الصغير اذا لم يكن على دين مشتريه أو مطلق ان لم يكن معه أبوه تأويلان (ش) أى وهل منع الصغير الكافر الكتابي فهو أخص من الصغير السابق محله اذا لم يكن على دين مشتريه بأن يكون يهودياً والمشتري له نصراني أو عكسه لما بينه من العداوة فلو وافقه في الدين لجاز كما تأويلها بعض شيوخ عياض أو المنع مطلق وافق دين مشتريه أم لا لان لم يكن معه في البيع أبوه تأويلان وبعبارة فان كان معه أبوه جاز على أحد التأويلين كان على دين مشتريه أم لا لان الكافر لا يتمكن من اذيتة اذا كان معه أبوه كما اذا انفرد به أبوه لانه اذا آذاه رفعه أبوه للحاكم ثم ان التأويلين في الصغير الكتابي وأما المجوسى فيمنع من بيعهم للكفار اتفقا في الصغير وعلى المشهور في الكبار كما نقل عن ابن عرفة ووجهه أنهم مسلمون حكماً والمسلم لا يجوز بيعه فكذا من في حكمه كما نقله القرافى (ص) وجبره تهديد وضرب (ش) أى ان المشتري للكافر الذى يجبر على الاسلام وهو المجوسى مطلقاً والكتابي الصغير يجبر على الاسلام بالتهديد والضرب وتقدم التهديد على الضرب واجب وظاهره أنه لا يعتبر هنا ظن الافادة وظاهره أنه لا يهدد بالسجن (ص) وله شراء بالغ على دينه ان أقام به (ش) أى ويجوز للكافر شراء الكافر البالغ من أهل دينه لا غير لما بينه من العداوة ومحمل الجواز ان أقام به ببلد الاسلام لا يخرج به ببلد الحرب خوفاً من عوده جاسوساً وبعبارة ان أقام به أى ان شرط في عقد البيع أنه يقسم به فان لم يشترط ذلك لم يصح البيع ولو أقام به بالفعل كما ذكره الشيخ كريمة الدين بمحنا وقوله وله أى وللکافر الكتابي وقوله بالغ مفهوم صغير وصرح به لانه مفهوم وصنف وهو لا يعتبره وقوله ان أقام به مقيد بما اذا كان المبيع ذكراً فان كان أنثى فيجوز بيعها لمن هو على دينها وان لم يقسم بها وينبغي أن يقيد بما اذا لم تكن كاذرة في كشف عورات المسلمين (ص) لا غير على المختار (ش) أى انه لا يجوز شراء بالغ على غير دين المشتري على ما اختاره اللخمي ابن ناجي وهو المشهور للعداوة التي بينهما ومنع الشراء مبني على خطابهم بفروع الشريعة وكذا منع البيع اذا كان البائع كافراً أو أماً ان كان مسلماً فظاهر (ص) والصغير على الأرجح (ش) الاولى اسقاط هذا لانه ان عطف على الميثاق أى وله شراء الصغير فصوابه المختار لان هذا قول ابن المواز واختاره اللخمي وان عطف على الميثاق أى لا شراء الصغير كان تكرار مع قوله سابقاً وصغير كافر وهذا نص المدونة وليس لابن يونس فيه ترجيح ولما أنهى الكلام على ما يشترط

شراؤهم واستظهر المنع لانقيادهم للاسلام بأول وهلة (قوله بمحنا) أى استظهارا (قوله وله) أى للكافر الكتابي وأما المجوسى فليس له ذلك (قوله وصرح به لانه مفهوم وصنف) أقول ولو فرض انه اعتبر مفهومه فنقول انما صرح به لاجل الشرط (قوله ان أقام به) فلو وقع البيع وأراد انظر وجبه فانه يجبر على اخراجه من ملكه بأحد الامور المتقدمة (قوله ومنع الشراء الخ) أقول لا يخفى أن القصد من ذلك عدم التمكين من ذلك فعليه لافرق قلنا بأنه مبني على أن الكفار مخاطبون أولاً (قوله وأما اذا كان مسلماً فظاهر) لان المسلم مخاطب بفروع الشريعة اتفقا (قوله وهذا نص المدونة الخ) هذا اعتراض بأن هذا صحيح والحاصل أن المتعين الاحتمال الثاني والصواب أن يقول على الاصح فيكون إشارة لترجيح التأويل بالمنع مطلقاً كان على



دين مشترية أم لا لان المصحح هو عياض لانه استبعد التأويل الآخر وأما ابن يونس فلم يوجد له هنا ترجيح كما قاله ابن غازي وح ومن تبعهما (قوله في ركني) أي أحذر ركني وهو العاقد بناء على ان الاركان ثلاثة الصيغة والعاقد والمعقود عليه (قوله كان ليسا) على وزن كرم كما أفاده المصباح أي ملبوسا كثيرا خلافا لما يتبادر من الشارح من أن الضمير عائد على المشتري وليس كذلك وقراءته بتشديد الباء مكسورة خطأ (قوله كما جزم به الخطاب) قاله استظهارا ولفظه بعد أن نقل ما نقله والظاهر وجوب التبيين ولو كان لا يفسده الغسل وان لم يكن عيبا خشية أن يصلي فيه خصوصا إذا كان بائعا ممن يصلي فانه يحمله على الطهارة اه وفي تت الصغير مانعه وأما ما نجاسته عارضة ويمكن زوالها كالثوب يقع عليه النجاسة فجائز بيعه ويجب بيانه ان كان الغسل يفسده أو كان مشترية مصليا وفي كلام بعض الشراح تضعيفه (قوله فهو معطوف الخ) هذا التفريع لا صحة له وقوله أي فان انتفت الخ يرجع معنى لقوله فان لم يمكن الخ وعلى كل حال لا يظهر العطف (تنبية) يدخل تحت الكاف (١٥) أيضا مصحف كتب بدوامة ماتت فيه فارة فانه لا يصح بيعه فلا حسن أن المعطوف بلا

في ركني البيع الاولين شرع في الكلام على شروط الثالث وذكرها ستة بقوله (ص) وشروط المعقود عليه طهارة (ش) يعني أنه يشترط في المعقود عليه ثمنًا ومثمنًا طهارته ما قاله (ص) يعني في فان قيل اجازة بيع الثوب المتنجس ينافي اشتراط الطهارة فالجواب أن المراد الطهارة الاصلية وما عرض عليها مما يمكن ازالته منزل منزلة الطهارة الاصلية لكنه يجب تبيينه عند البيع كان الغسل يفسده أولا كان ينقصه أولا كان المشتري يصلي أم لا كان ليسا أم لا كما جزم به ح فان لم يمكن ازالة النجاسة كالزيت المتنجس فلا يصح بيعه كما قاله المؤلف (ص) لا كزبل وزيت تنجس (ش) فهو معطوف على المفهوم أي فان انتفت الطهارة لا يجوز البيع كزبل وزيت تنجس وكذا يقال في نظائره ويجوز أن تكون الكاف بمعنى مثل وهي نائب فاعل فعل مقدر أي لا يباع مثل زبل أي من غيره أ كول ولومكروها خرجه ابن القاسم على منع مالك بيع العذرة وما وقع لمالك من كراهة بيعها عبر عنه عياض بلا يجوز وأدخلت الكاف كل ما نجاسته ذاتية كالعذرة والميتة والكاف مقدرة في قوله وزيت تنجس لادخال كل ما نجاسته كالذاتية وهو ما لا يقبل التطهير كعسل وسمن وتقدم جواز بيع ما نجاسته عارضة ويمكن زوالها (ص) وانتفاع لا يحرم أشرف (ش) أي ومما يشترط في صحة المبيع أن يكون مما ينتفع به ولو قلت كالماء والتراب فلا يباع محرم الا كل اذا أشرف على الموت لعدم النفع به حينئذ حاله ما لا ولا العصار التي لا يجتمع من مائة منها أوقية لحم وقول تت يحتاج لنقل فيه نظر لانه سلم أن يكون المبيع منتفعا به والعصار التي اذا اجتمع منها مائة لا يتحصل منها أوقية لحم لا ينتفع بها واحترز بقوله محرم من المباح فانه يجوز بيعه ولو أشرف على الموت لان المنفعة به حاصلة في الحال لا مكان ذ كانه واحترز بقوله أشرف عما اذا كان غير مشرف فان بيعه جائز ولو محرم كما قاله ابن عبد السلام وأما من في السياق فانه يمنع بيعه ولو ما كولا ففرق بين المشرف ومن في السياق لان المشرف أعم والذي في السياق أخص والاعم لا يلزم أن يصدق بأخص معين فالذي في السياق أشد غررا من المشرف لانه ظهرت عليه علامات الموت حتى لم يبق الا زهاق روحه وحينئذ ينتفي اعتراض ابن عرفة على ابن عبد السلام (ص) وعدم

مقدر والعطف على ما يستفاد من معنى ما تقدم أي يشترط كون المعقود عليه طاهر الى غيره كزبل الخ (تنبية) اشتراط الطهارة انما هو في حالة الاختيار فتخرج حالة الاضطرار فلا تشترط الطهارة كالميتة للمضطر والخمر للغصوص على ما قاله ابن عرفة والظاهر أنه استعمل هذه الشروط فيما يشمل الصحة وما يشمل الجواز فان قوله وفردة عليه شرط صحة بالارباب والمثال بالآتي كذلك (قوله خرجه) أي خرج منع زبل غير المأ كول وقوله عبر عنه عياض بلا يجوز أي والاصل فيه الحرمة (قوله وانتفاع) أي شرعي فتخرج آلات اللهو وقوله ولو قلت أي وسواء كانت حالا أو متروكة كالهر الصغير (قوله وأما من في السياق) أي نزع الروح للموت (قوله لان المشرف أعم) المناسب أن يقول لان المشرف مغاير لمن في السياق ويدل على ما قلنا ان السياق

عبارة عن الحال المقطوع الحصول الموت فيها وأما الاشراف فهو الحال الذي يظن الموت فيها (قوله وحينئذ ينتفي الخ) والحاصل ان المصنف تبع ابن عبد السلام في تقييده بالمحرم ونسبه له في التوضيح وقد رده ابن عرفة بأن ظاهر اطلاقهم ونص ابن حجر على منع بيع من في السياق ولو كان مأ كول اللحم اه فكيف يقيده بالمحرم وحاصل الجواب عن ابن عبد السلام بأن المشرف غير من في السياق أي فان عبد السلام يوافق ابن عرفة على أن من في السياق يمنع مطلقا وأما المشرف فلم يأخذ في السياق فيفصل فيه بين محرم الاكل ومباح الاكل وحينئذ فالاقسام ثلاثة اذا لم يكن مشرفا يجوز بيعه مطلقا مأ كول اللحم أولا ومن في السياق يمنع بيعه مطلقا ويفصل في المشرف الذي ذكره ابن عبد السلام أي فكيف لا اعتراض على ابن عبيد السلام لا اعتراض على المصنف ورد ذلك محشى نت بأن الذي ليس في السياق يباع مطلقا مأ كول اللحم أم لا ونصه قوله لا يحرم أشرف المراد بأشرف بلغ حد السياق كما قال ابن الحاجب وأما قبله فيجوز ولو كان محرم فانه ح فقول ج اعتراض ابن عرفة يتوجه على المؤلف ان يفسر أشرف بمن في السياق وأما ان يفسر بمن قوي

قرنه فلا يتوجه لانه في هذه الحالة يمنع بيع المحرم دون غيره غير ظاهر اذ من لم يبلغ السياق يجوز بيعه كان محرم الا كل أم لا اه (قوله  
 أي مما يشترط في المبيع) أي في صحة البيع بالنسبة للمبيع (قوله ولما كان الاذن في اتخاذه الخ) وينبغي منع قتله قبل والنص كذلك  
 وأما المنهي عن اتخاذه فيجوز قتله بل يندب كما في الخطاب في باب المباح (قوله نية على منعه) الاولى على عدم صحة بيعه (قوله مع كونه  
 طاهرا) أي ومنتفعا به أي فحينئذ غير ما قبله وأما لو أتى اللفظ على عموميه فيغني عن قوله طهارة وانتفاع لان كلام من النجس والمحرم  
 المشرف منه عنه والحاصل ان الاولى لاقتصار عليه كما قال المازري كغيره عقد البيع يشترط فيه السلامة من المنهيات كلها (قوله  
 وجازهر) والاعم للشترى ولو قال وجاز كهر (١٦) لكان أشمل ليشمل الفيل لعظمه وقط الزباد لزيادة الأنا الشارح أجاب عن

ذلك بقوله والمراد بالبيع الخ  
 وقوله وقوة يفسر ما قبله وقوله  
 والعداء كذلك (قوله ذات الهر  
 وذات السبع) إضافة ذات لسبع  
 إضافة للبيان (قوله وان قلنا  
 تتبع) أي وهو المذهب كما قرره  
 شيخنا السلوني وهو ترجيح منه  
 لكلام عجب فانه جعل المذهب  
 ونقل الفيشي في حاشيته ان  
 المذهب انما لا يتبع ويبدله  
 كلام التوضيح (قوله فلا يؤكل  
 اللحم) أي فهو ميتة (قوله والمراد  
 بالسبع ما يتسبع) أي فيشمل  
 الضبع والثعلب وغيرهما من  
 مكرهه الا كل لا خصوص السبع  
 والا كان الكلام قاصرا (قوله  
 مقرب) من أقرب الخامل اذا  
 قرب وضعها (قوله وسيأتي حكم  
 الخ) فيه نظر وذلك لان الخامل  
 اذا بلغت ستة أشهر لا يحجر عليها  
 الا في التبرعات لا في البيع ونحوه  
 مما ليس من التبرعات (قوله  
 لا كآبق) أي وبغير شارد (قوله  
 فاسد) ما لم يقبض عليه وعلم انه  
 باق على صفته ولا خصومة فيه بأن  
 كان القابض عليه غير الحاكم فانه  
 يجوز العقد لكن ان قرب موضعه

نهي لا ككلب صيد (ش) أي ومما يشترط في المبيع أن يكون غير منهي عن بيعه فلا يبيع  
 كلب الصيد لنيه عليه الصلاة والسلام عن ثمنه ولما كان الاذن في اتخاذه ولزوم قيمته  
 لقائله يوهم صحة بيعه نية على منعه لقول ابن رشد هو المشهور ابن رشد هو المعلوم من قول  
 مالك وأصحابه وأجاز ابن نافع وابن كنانة بيعه وسكنون قائلا وأج بئنه ومالم يؤذن في اتخاذه  
 لا يباع اتفاقا فقوله وعدم منهي أي عن بيعه مع كونه طاهرا لا عن اتخاذه اذ كلب الصيد غير  
 منهي عن اتخاذه وقوله منهي أي تحريم لملكه أو لبعضه فعلى هذا لا يجوز بيع مائة قطة تمل مثلا  
 وفيها قطة خمر والكاف داخلة على المضاف اليه لان عادة المؤلف ادخالها على المضاف واردة  
 المضاف اليه كقوله وكطين مطر لا ككلب صيد (ص) وجازهر وسبع للجلد (ش) يعني  
 ان شراء ذات الهر وذات السبع لاخذ بجلده جاز وأما شراء ما ذكره له من أوله والجلد فمكره  
 كما يفيد ما ذكره ابن ناجي وكلام المدونة واذا ذكي للجلد لا اللحم فيؤكل اللحم على القول بأن  
 الذكاة لا تتبعه وان قلنا تتبعه فلا يؤكل اللحم وأما الجلد فيؤكل على كل من القولين  
 والمراد بالسبع ما يتسبع أي كل ماله جراءة أي شدة وقوة على الافتراس والعداء (ص) وحامل  
 مقرب (ش) أي وجاز بيع حامل مقرب أي واقع عليها البيع فإضافة بيع الى حامل من  
 إضافة المصدر لفعوله وظاهره جواز بيعها ولو بعد مضي ستة أشهر فأكثر لجلدها وسيأتي حكم  
 ما اذا كانت بائعة في باب الحجر في قوله وحامل ستة أي انه يحجر عليها اذا تمت السنة ودخلت في  
 السابع (ص) وقدرة عليه لا كآبق (ش) أي وشرط للعقد قدرة عليه لئلا يبيع البائع  
 والمشتري فلا يباع ما قدر عليه مشترية ويجز عنه بائعه ولا ما عجز عنه كآبق لقول مالك يبيع  
 العبد في اباقة فاسد وضمائه من بائعه ويفسخ وان قبض وتفصيل اللغوي ضعيف وقوله وقدرة  
 عليه حسية احتراز عن الآبق والابل المهمة كما قال أو شرعية احتراز عما لو ترتب على ذلك  
 إضافة مال كما يأتي في العمود وقوله عليه أي على المعقود عليه من ثمن أو مثن فان قلت يبيع  
 المغصوب من غاصبه غير مقدر على تسليمه مع انه يجوز بيعه فالجواب انه لما كان تحت يد  
 المشتري كان مسلما بالفعل وذلك أقوى من القدرة على التسليم (ص) وابل أهملت ومغصوب  
 (ش) يريد انه لا يجوز بيع الابل المهمة وهي التي تركت في المرعى حتى توحشت ولم يقدر عليها  
 الابسر لعدم معرفة ما بها وكذلك لا يجوز بيع المغصوب من غير غاصبه لان كلام من البائع  
 والمشتري عاجز عن تحصيل المبيع وهذا شامل لما اذا كان غاصبه ممنوعا من دفعه ولا تأخذه  
 الأحكام مقرا أو غير مقروء لما اذا كان غاصبه منكرا أو تأخذه الأحكام وعليه ينسب بالغصب

جاز النقد أيضا والامتنع بشرط (قوله وتفصيل اللغوي) ذكره بهرام ولما كان فيه تطويل ولا فائدة في ذكره لانه  
 نينه (قوله شرعية احتراز عما الخ) سيأتي انه اذا لم تنقض الاضاعة يصح البيع (قوله كان مسلما بالفعل) وما تقدم من قوله فلا يباع  
 الخ فيما اذا يبيع لغير الغاصب (قوله وابل أهملت) مثل عثمانين اشارة الى أنه لا فرق بين أن يكون العجز عن تسليم المبيع اضطراريا  
 كآبق أو أصلا اختياريا كالابل المهمة (قوله ومغصوب) يظهر أن بيعه صحيح غير جائز كذلك قال الشيخ سالم قال محشي تت وما قاله  
 غير صحيح لا طباق الأئمة على أن يبيع المغصوب في الوضعية الذي يمنع بيعه مفسوخ ابن عرفة عن ابن رشد بيعه ربه وهو بيد الغاصب  
 من غيره والغاصب لا يأخذه حكم فاسد اجتماعا وقال قبله وشراؤه ما غصبه وهو بيد من علم منعه ربه منه ان لم يبعه فاسد اتفاقا فالشروط



التي ذكرها المؤلف كغيره كلها الصحة ولا تنويع أصلا اه (قوله لانه شراء ما فيه خصومة) أي لان الغاصب يطعن في البينة (قوله فانه ابن رشد) علم من كلام ابن رشد احوال ثلاثة (قوله يجري مجرى الاستثناء المنقطع) أي هو في الاصل استثناء منقطع وانما جرى مجرى الاستثناء المنقطع لان الكلام في تبين الاحكام فلا يلتفت لكون الاول عاما اخرج منه شيء بل يلتفت الى تميز الاحكام وتبينها بحيث يقال ان ما قبل الا اذا بيع لغير الغاصب (قوله وورع مالوح المؤلف) لا تلويح أصلا لانه بالنظر للقول المصرح به ولا بالنظر لغيره (قوله أي وهل يزداد على علم العزم شرط آخر الخ) لا فائدة في ذلك فالمدار عند هذا القائل على رد له به المدعى المذكورة والرد بالفعل مستلزم للعزم على الرد به فالا حسن أن يقال وهل ان رد له به أولا يشترط الرد له به بل يفصل ويقال ان عزم على رد له به فيجوز اتفاقا أو غير عازم فيمتنع اتفاقا وان أشكل أمره فقولان المشهور منهما الجواز والحاصل أن قوله ترددمعناه طريقان الاولى طريقة ابن عبد السلام وهو أنه يشترط الرد له به والثانية طريقة ابن رشد المنصلة القائلة (١٧) ان عزم على رد له به فيجوز اتفاقا وان عزم على

عدم الرد فيمتنع اتفاقا وان أشكل الامر فقولان المشهور منهما الجواز وهي الراجحة (تنبيه) حيث قيل لا يجوز بيعه معناه أنه لا يلزم البائع لأنه يحرم عليه أن يأخذ ثمن من الغاصب لانه مستخلص بعض حقه (قوله وهو المشهور) أي فالراجح من التردد القول بعدم اشتراط الرد حيث عزم على الرد أو أشكل أمره (قوله نقض ما باعه) أي أو وهبه أو تصدق به ما لم يسكت ولو أقل من عام ولا يعذر بالجهل فيما يظهر (قوله لان اشتراه) أي اذا اشتراه لينحلل بذلك صناعته أو احتمل أنه اشتراه لذلك وأما ان علم أنه اشتراه ليمتلكه فقط وقديين ذلك قبل الشراء فله نقض بيعه والفرق بين الميراث والشراء أن الميراث هجم عليه من غير احتلاب منه فلذلك قام فيه مقام ربه لان الحقوق تورث كما تورث الاعيان والذي اشترى ما باع هو الذي احتلب ملك ذلك لنفسه فكانه جهدي

لانه شراء ما فيه خصومة والمشهور منعه كنع الاول بلا خلاف قاله ابن رشد أما لو كان مقررا بالغصب مقدورا عليه فانه جائز باتفاق اذا عزم من الجانبين وقوله (الامن غاصبه) يجري مجرى الاستثناء المنقطع أي لكن يبيعه من غاصبه جائز بشرط أن يعلم أن الغاصب عزم على رد له به وورع مالوح المؤلف اشترط العزم على رد بقوله (ص) وهل ان رد له به مدة تردد (ش) أي وهل يزداد على علم العزم شرط آخر فيقال محل الجواز ان رد له به بالفعل وبقي تحت يده مدة حدها بعضهم ستة أشهر فأكثر والا كان مضغوطا بائعا بنجس أولا يشترط زيادة على العزم الرد بالفعل وهو المشهور وانما يشترط العزم فقط وانما طلبت المدة المذكورة على الاول لاجل أن يتحقق انتفاء الغصب لانه لو قبضها وبقيت عنده مدة يسيرة ثم ردها الى الغاصب آل الامر الى أنه كان باع مغصوبا بالعدم تحقق انتفاء الغصب بخلاف ما اذا قبضها وباعها لغير الغاصب فانه يجوز له ذلك بمجرد القبض لانه حينئذ لم يبيع مغصوبا فقد ظهر لك الفرق بين المسئلتين (ص) والغاصب نقض ما باعه ان ورثه لا اشتراه (ش) يريد أن الغاصب اذا باع ما غصبه لشخص ثم ورثه من ربه فان له نقض البيع الصادر منه قبل الارث لا انتقال ما كان لمورثه اليه وقد كان لمورثه النقض ولهذا لو تعدى شريك في دار فباع جميعها ثم ورث حظ شريكه فله نقض البيع في حصته غيره وأخذ حصته بالشفعة قاله في سماع سمعون من كتاب الغصب ومنه يؤخذ أنه لا خصوصية للغاصب بما ذكر بل يجري ذلك في بيع كل فضولي فان تسبب في ادخاله في ملكه بان اشتراه أو قبله بهية أو نحوها من ربه بعد أن باعه فليس له نقض بيعه الصادر منه قبل ذلك على المشهور (ص) ووقف مرهون على رضا مرتته (ش) هذا كلام مجمل وأشار الى بيانه في باب الرهن بقوله ومضى بيعه قبل قبضه ان فرط مرتته والافتاء بيلان وبعده فله رد ان بيع باقل أو دينه عرضا وان أجاز تجل فقوله ووقف مرهون أي امضاء مرهون أي بيع بعد قبضه لاقبله ولا حاجة للتقييد بذلك لانه داخل في قوله وقدرة عليه والكلام هنا انما هو في مفهومه ولا يتأتى ذلك الا بعد القبض وحينئذ فهو نص في التفصيل الذي في باب الرهن (ص) وملك غيره على رضا ولو علم المشتري (ش) يريد أن

(٣ - خشي خامس) امضائه واثباته فلم يكن له نقضه (قوله لا انتقاله اليه ما كان الخ) ما كان بدل من الضمير في انتقاله ولو حذف الضمير في انتقاله لكان أحسن (قوله وأشار الى بيانه الخ) لا يخفى أن هذا يشير الى أن جميع ما في باب الرهن من هذا الكلام الذي ساقه بيان لهذا مع أنه سيأتي له أنه محمول على ما اذا كان بعد القبض وآخر العبارة بوافق صدرها في أن جميع ما يأتي تفصيل لهذا الجمل (قوله ان فرط مرتته) وبأخذ الرهن الثمن ولا يلزم بدله (قوله والافتاء بيلان) أي بالامضاء ويبقى الثمن رهنا وبعده وتبقى ذاته رهنا وقوله يبيع بعد قبضه ليس بلازم بل مثله ما اذا لم يقبضه ولم يفرط على أحد التأويلين (قوله ان يبيع باقل) أي من الدين ولم يكمل له أي أو يغير جنس الدين حيث لم يأت له بموافق للدين (قوله أو كان عرضا) أي من بيع (قوله ولا حاجة للتقييد بذلك) أي بعد القبض لاقبله وقوله لانه داخل أي التقييد أي مفهومه وهو اذا لم يقبض وقوله ولا يتأتى ذلك أي المفهوم وقوله الا بعد القبض أي قبض المرتهن للرهن (قوله وحينئذ فهو نص الخ) أي اذا كان كلام المصنف فيما بعد القبض فهو نص في التفصيل هذا معناه (أقول) ليس نصا في التفصيل

بل متعلق ببعض التفصيل الا في على أنه يتألف قوله أولا هذا كلام مجمل (قوله بغير ذاته) أي وبغير حضرته أمواله كان حاضرا مجلس العقد وسكت لزمه البيع ولا يعذر هنا بجهل وكان له الثمن فان سكت عام سقط حقه من الثمن وأما ان لم يكن حاضرا فله نقض البيع الى سنة فان مضت فله الثمن مالم تغض مدة الحياة أي عشر سنين كما وقع التصريح به في كلام غيره فلا شيء له (قوله قريبا) أي يتيسر اعلامه سرعة وقوله أو حاضرا أي في البلد لانه لو كان حاضرا العقد وسكت لزمه البيع كما قلنا والمطالب بالثمن الفضولي لانه باجازه صار وكما علمه وسيأتي وطول بثن ومثني فإذا فات بيع الفضولي غير الغاصب فان على الفضولي فيما باعه الا كثر من الثمن والقيمة وأما ان كان غاصبا فيحتمل أنه كذلك وهو الظاهر (قوله اذا كان المشتري غير عالم بالتعدي) لا يخفى أن ما بعده داخل فيه فالاولى أن يقول اذا اعتقد أن الفضولي مالكة أولا يعتد بشيء أو يقول بان كانت شبهة وغير ذلك مفهوم بطريق الاولى والحاصل أن الصور ثلاث الاولى أن يعتقد أن الفضولي مالكة الثانية اذا لم يكن عنده علم بشيء أي لا يعلم أنه مالكة أو غير مالكة الثالثة اذا كان يعلم أنه غير مالكة فلا بد من شبهة تنفي العدا (قوله أولئك من سبب المالك) أي من جهة مالكة فتبين أن الصور ثلاث (قوله ويرغم أنه وكيل) أي يدعي أنه وكيل ومقتضى أبي الحسن أنه يجري هنا (١٨) الخلاف الجارى في اليمين المشاره بقوله ان كان من ناحيته وهل ان علم

تأويلان (قوله فباع لمن هو من سببه) أي من ناحيته أي فانه يحث أي فنزل ما كان من ناحيته منزلة ما كان من ماله ظاهر اذ فانه يحث والحاصل أنه اذا قال والله لا أبيع لفلان فباع لمن هو من سببه أي باع لمن هو من ناحيته وكان الذي من ناحيته يشتري لفلان فان الخالف يحث فنزل في باب اليمين ما كان من ناحيته منزلة ما كان من ماله فكذا نزل هنا ما كان من ناحيته مثله فالشترى الغلة اذا اشترى منه (تنبيهات) (الاول) مثل البيع الشراء الا أنه يجري فيه قوله وحيث خالف في اشتراء لزمه ان لم يرضه موكله ويمكن حل المصنف على ما يشملهما بان يريد وقف اخراج مالك غيره

من باع ملك غيره بغير اذنه فان البيع موقوف على اجازة المالك فان أجازة جاز ولو علم المشتري أن البائع فضولي وان رده رد خلا فلا شبهة في أنه لا يصح مع علمه ولو أمضاه المالك وانما يلزم بيع الفضولي للمشتري اذا كان المالك قريبا أو حاضرا لا غائب بعيدا يضر الصبر الى قدومه أو مشورته وللشترى من الفضولي الغلة قبل علم المالك اذا كان المشتري غير عالم بالتعدي أو كانت هناك شبهة تنفي عن البائع التعدي لكونه حاضرا لا طفلا مثلا لا الام تقوم بهم وتحفظهم أو لكونه من سبب المالك ممن يتعاطى أموره ويرغم أنه وكيل ثم يقدم المالك وينكر ونحو ذلك ويدل له مسألة اليمين أن لا يبيع لفلان فباع لمن هو من سببه (ص) والعبد الجاني على مستحقها وحلف ان ادعى عليه الرضا بالبيع ثم للستحق رده ان لم يدفع له السيد أو المبتاع الارش وله أخذ ثمنه ورجع المبتاع به أو بثمانه ان كان أقل (ش) أي ووقف بيع العبد الجاني على اجازة المجنى عليه لتعلق حقه بعينه واذا ادعى مستحق الجناية وهو المجنى عليه على البائع أن يبعه رضامنه بتحمل الجناية فله تحليفه فان نكل لزمته الجناية أي أرشها وان حلف أنه ما قصد بالبيع تحمل الارش كان للمجنى عليه أو لولييه رد بيع العبد وأخذته في جنابته ان لم يدفع له السيد أو المشتري الارش وله امضاء بعه وأخذ ثمنه من المشتري ثم ان دفع السيد الارش للمجنى عليه فلا اشكال وان دفعه المبتاع رجوع بالارش ان كان أقل من الثمن على البائع أو بالثمن ان كان أقل من الارش وضاع عليه بقية الارش لان البائع يقول له ان كان الثمن أقل لا يلزمنى الا مادفعت لى وان كان الارش أقل قال له لا يلزمنى غيره فقوله والعبد الجاني أي ووقف امضاء ببيع البائع العبد الجاني على رضا مستحق أرشها

وادخله على رضامن أخرجه عنه في الاول ومن أدخله في ملكه في الثاني (الثاني) ضمان مبيع الفضولي ولا

الظاهر أنه من المشتري حيث أجاز به البيع وان رد كان منه الا أن يكون المشتري عالما بالتعدي فينبغي أن يجري عليه أحكام الغضاب (الثالث) بيع الفضولي بلامصلحة له به حرام وان باعه خوف تلفه أو ضياعه فغير حرام بل ربما كان مندوبا (قوله على مستحقها) فله رد بيع المالك واجازته (قوله وحلف) بالبناء للفاع ل أي والبناء للفعول مع تشديد اللام أي البائع كما في الشارح (قوله بالبيع) أي بسبب البيع وذكره لانه الغالب والا فالهبة والصدقة كذلك والظاهر أن العتق كذلك (قوله ان لم يدفع له السيد الخ) فالخيار للسيد ابتداء فان امتنع من دفع الارش فللمبتاع دفعه لتزله منزله لتعلق حقه بعين العبد (قوله ان كان أقل) راجع لكل من الارش والثن أي رجوع بالارش ان كان أقل أو بالثن ان كان أقل كان المدعى على السيد المجنى عليه أو ورثته أو المشتري لان عليه ضررا في نقض شرائه فله تحليفه لاحتمال أن يشكل فيلزمه الارش من غير نقض لبيعه ولا ترد تلك اليمين لانها عين تهمة والحاصل أن قوله ان كان أقل أي المرجوع به محمل ذلك اذا باع رب العبد الجاني وسلمه للمشتري ثم ان المشتري فداءه فيرجع بالاقل من الثمن والقيمة وأما لو كان باعه للمشتري ثم قبل أن يتسلمه المشتري سلمه البائع للمجنى عليه فدفع له المشتري الارش أو الثمن وأخذ منه لكون المجنى عليه أجاز البيع للمشتري وأخذ منه الثمن فان المشتري يرجع بثمنه ولو كان أكثر من الارش الذي فداه به لان



من جته أن يقول البائع أنت أخذت مني الثمن في مقابلة العبد مع أنك سلمته للجني عليه فادفع لي ما أخذته مني (قوله بها) أي بالجناية (قوله بعده) أي بعدما هنا (قوله ثم أنه إذا كانت عمدا الخ) هذا تفصيل في مسئلتنا لا نناقشنا لافرق بين أن تكون عمدا أو خطأ (قوله كما هو ظاهر كلامه الخ) أي أنه لما قال ثم للمستحق رده أن لم يدفع له السيد الارش الخ يفهم منه أن الارش للسيد ابتداء ومن المعلوم أن مقابله الاسلام بالتخيير بين الامرين باعتبار ما هو معلوم من أن مقابل الارش الاسلام (قوله راجع لقوله على مستحقها) أي راجع لقوله ووقف على رضا مستحقها وراجع لقوله ثم للمستحق رده (أقول) لا يخفى أن كلاما من قوله ثم للمستحق رده وقوله وله أخذ ثمنه تفصيل لقوله ووقف امضاء بيع العبد الجاني على مستحقها وحيث أن الشرط يرجع للاول الذي هو قوله ثم للمستحق رده (قوله وقوله وله أخذ ثمنه راجع لقوله على مستحقها) أي مرتبط به موضح له أي أن المراد من قوله ووقف العبد الجاني على مستحقها أن له أخذ ثمنه ومقابله هو قوله ثم للمستحق رده أي وهو مقيّد بالقيد المذكور فليكن ذلك الموضح الذي هو قوله وله أخذ ثمنه مقيّدًا بالقيد المذكور وقوله ولا يحتاج لانطباق الشرط عليه أي لأن رجوعه لقوله على مستحقها يلزمه انطباق الشرط عليه فلا يحتاج إلى أن يقال كما قال ابن غازي الاولى أن يؤخر قوله أن لم يدفع له السيد بعد قوله وله أخذ ثمنه لينطبق الشرط على الامرين معا ونص ابن غازي لوقال ثم للمستحق رده أو أخذ ثمنه أن لم يدفع له السيد أو المبتاع الارش لكان أولى لينطبق الشرط على الوجهين وليتصل قوله ورجع المبتاع بما يفرع عليه من كون المبتاع دفع الارش للمستحق وقد كان دفع الثمن للبائع الذي هو السيد فيرجع عليه بالأقل منهما انتهى ولا يخفى ما في هذا من التكلف بل جعل قوله وله أخذ ثمنه راجعا للاول دون قوله ثم (١٩) للمستحق رده ترجيح من غير مرجح فلعل الاولى أن يقال قوله أن لم يدفع له السيد ان لم يدفع شرط في قوله ووقف الخ وقوله وله أخذ ثمنه معطوف على قوله رده وكلاهما تفصيل لقوله ووقف الخ أو أنه حذف من الثاني لدلالة الاول (قوله وهذا أحسن الخ) الاولى أن يقال فلا يرد اعتراض ابن غازي (قوله حيث لم يبينه) أي لم يبين البائع حين البيع فان بينه حين البيع بأن قال أنه صدرت منه جناية قبل فانه إذا اشترى بعد البيان لا خيار له بعد ذلك كسائر العيوب وبعبارة أخرى فلا كان عالما بها وقت الشراء أو كانت خطأ فلا رده لا من عوده وان لم يعلم

ولا فرق بين كون الجناية عمدا أو خطأ كما يدل عليه اطلاقه هنا وتفصيله في الرد بها بعده المشار إليه بقوله وللمشتري رده ان تعمد لها ثم انه إذا كانت عمدا فان كانت على النفس فانه يخير سيده في اسلامه أو فدائه حيث استحياه ولي النفس وأما ان كانت على غير النفس فان سيده الخيار في اسلامه أو فدائه ابتداء كما هو ظاهر كلامه هو يأتي في الجراح ما يدل عليه قوله ان لم يدفع الخ راجع لقوله على مستحقها ولقوله ثم للمستحق رده وقوله وله أخذ ثمنه راجع لقوله على مستحقها المقيد بقوله ان لم يدفع الخ وحيث لا يكون قسما لقوله ثم للمستحق رده ولا يحتاج إلى انطباق الشرط عليه وهذا أحسن من تقرير ابن غازي (ص) وللمشتري رده ان تعمد لها (ش) أي وللمشتري رده العبد الجاني اذا اطلع بعد الشراء على جنايته حيث صدرت منه الجناية عمدا اذ لا يؤمن عوده لمثلها ففي جنابات المدونة قال ابن القاسم لو افترقه البائع فلم يمتنع رده به هذا العيب حيث لم يبينه له البائع (ص) وورد البيع في لا ضرب به ما يجوز ورد للملكه (ش) يريد أن من حلف بحرية عبده ليضربه ضربه يجوز له كعشرة أسواط وسواء أطلق في عيئه أو أجل ثم باعه قبل أن يضربه ان البيع ينقض ويرد العبد إلى مالكه وينع في الحنف المطلق من البيع والوطء وفي الموجه من البيع فان لم يضربه حتى مات السيد عتق من ثلثه ولو حلف على ما لا يجوز له رد البيع وعجل عتقه بالحكم

هل صدرت منه عمدا أو خطأ جلت على العبد لان الاصل في أفعال العتق القصد (قوله ورد البيع) وانظر لو وهبته لاثواب أو تصدقه (قوله في لا ضرب به) أي في حلفه بحرية رقيقه ذكر أو أنثى صيغة حنث وقوله لا يضربه أي مثلاً أي مثله أحسنه أو أفعل به شيئا يجوز (قوله ورد للملكه) واستمر فيه إشارة إلى أنه لا يلزم من رد المبيع رد البيع للملكه المستمر ألا ترى أن ابن دينا يقول رد المبيع ويعتق حين رده وهذا أحسن من قول من قال ذكره دفع توهم رده ليضربه ما يجوز ثم يعاد للمشتري اه (قوله بحرية عبده) كذا فرضه في المدونة وأما لو كانت بالله فانه يكفر عنها وأما الطلاق فقال الزرقاني وانظر هل مثل العتق الطلاق لم ينجز عليه كما هو الظاهر ونقل عن الجيزي انه إذا حلف بالطلاق على ضرب لا يجوز أن الظاهر أنه رد للملكه ويحنث وأورد على المصنف انه يحنث بالعزم على الضد وإذا باعه فقد عزم على ضده وأوجب بانه لا تلازم بين البيع والعزم على الضد اذ قد يبيعه من غير عزم انسيان أو نحوه (تبيينه) فهم من المصنف أن المبيع قبل رد البيع في ملك المشتري وضمائه وإذا لم يبيعه السيد أو رد البيع بعد صدوره ومات قبل أن يضربه عتق من ثلثه قال فضل لانه لو فعل في المرض لبرقتر كه ذلك كبد عتقه في المرض ولو ضرب به في ملك المشتري ففي بره قولان (قوله وفي الموجه) أي المقيد بمن كيزم عتقه لا ضرب به عشرة أسواط في هذا الشهر (قوله ولو كاتبه) أي العبد الذي حلف ليضربه ما يجوز فهذا من تمة كلام المصنف لأن هذا مفهوم باعه فكلام المصنف حلف ليضربه ثم باعه وأما لو لم يبيعه بل كاتبه

(قوله ولو كاتبه ثم ضربه) أي قبل أداء نجوم الكتابة وأما بعد النجوم فإنه لا يبرأ منه ثم فيه الحنث وصار حراً وعليه فالخلاف بين ابن المواز وغيره فيما إذا ضربه قبل أداء النجوم وفهم من قوله ليضربه أنه المبيع على حنث وأما لو كانت على بركيل منى عتقه لا ضربه لم يرد البيع ولو كانت أمة لم يمنع من وطئها وهو كذلك وفي محشى نت قوله ورد البيع في لا ضربه فرض المسئلة كذلك تبعاً للمدونة والأفلا خصوصية للضرب بل المدار على الحلف بحر يته وكون المبيع على حنث وانما نقض البيع انعقاد الحرية الذي حصل فيه حين الحلف بحر يته فلو كان الحلف بحر يته غيره أو بطلاق ونحوه لم ينقض البيع ففيها في كتاب الأيلاء وان حلف بالطلاق ليجلدن عبده جلد ويجوز له فباعه قبل أن يجلده ضربه له أجل المولى أن رفعته فإن حل أجل قبل أن يملكه بشرائه أو غيره فجلده طلقاً عليه واحدة فإن ملكه في العدة أيضاً فضربه كانت له الرجعة وان انقضت قبل أن يملكه بانت منه ثم إن تركها عاد مولى أو وقف إلا أن يملكه فيضربه فيبر قال ابن دينار ساعة باعته طلق عليه وفيها في كتاب العتق الأول قال مالك وان حلف بحر يته أتمته ليضربنها ضربه ويجوز له منع من البيع والوطء حتى يفعل فإن باعها نقض البيع اه فأنظر كيف فرق بين الحلف بحر يته والطلاق فقول س أنظر هل تختص المسئلة بيمين الحرية وقول ج الذي يظهر أنه إذا حلف بحر يته المحلوف على ضربه فإنه لا يرد البيع الواقع فيه قصور منهما وقول ح إذا حلف بالطلاق بمجرد البيع حنث لتضمن ذلك العزم على الضد وهو موجب للحنث في صبغة الحنث غير صحيح لأنه خلاف نصها نعم يأتي على قول (٣٠) ابن دينار واستدل به العزم على الضد اغترار منه بما تقدم للمؤلف وقد تقدم

الكلام معه عما يشق اه (قوله بر عند ابن المواز) أي بناء على أنها بيع وأنه يبرضربه عند المشتري وكلام أشهب مبني على أن الكتابة بيع قال أنه لا يبرضربه عند المشتري وأما على أنها عتق فيحنث بمجرد هاولو عجز كذا يظهر (أقول) هذا يفتقر بحان قول أشهب وابن القاسم خصوصاً وهما صاحباً للأمام ثم رأيت أن أبا الحسن قال ولو مكنه المشتري من ضربه وهو في ملكه فضربه ففيه قولان قال الربراجي منصوصان في المذهب وقامان من المدونة

ولو كاتبه ثم ضربه بر عند ابن المواز وقال أشهب لا يبرضربه على كاتبه ويوقف ما يؤدي فإن عتق بالاداء تم فيه الحنث وصار حراً وأخذ كل ما أدى وان عجز ضربه إن شاء وقال أصبغ عن ابن القاسم في العتية مثله نقله أبو الحسن وأتى المؤلف بهذه المسئلة في سلك اشتراط القدرة لأن البائع لا قدرته على التسليم ولا خصوصية للضرب بل حيث حلف بحر يته عبده أو أتمته وكانت عينة على حنث (ص) وجاز بيع عمود عليه بناء البائع (ش) ذكر المؤلف هذا لدفع توهم أن كونه عليه بناء للبائع يمنع القدرة على تسليمه والمعنى أنه يجوز للشخص بيع عمود عليه بناء للبائع أو لغيره بقيدين أولهما لجواز الإقدام على البيع لا صحتة وهو ما أشار به بقوله (ان انتفت الاضاعة) أي اضاعة المال الكثير من جهة البائع خاصة بأن يكون البناء الذي عليه لا كبير ثمن له أو يكون المشتري أضعف للبائع الثمن الذي أخذه العمود أو يكون البائع احتاج إلى بيع البناء الذي على العمود بسبب اختلافه أو غير ذلك من الوجوه والنهي عن اضاعة المال إنما هو حيث لم يقع في مقابلة شيء ولو يسيراً دليل جواز بيع الغبن والثاني لصحة البيع وهو ما أشار إليه بقوله (وَأَمِنْ كُسْرِهِ) أي وأمن على العمود كسره عند أخراجه من البناء ليحصل التسليم الحسي ويرجع في أمن الكسر لاهل المعرفة فإن لم تنتف الاضاعة صح البيع

وأما

وعليه فقول المؤلف ورد البيع واضح على القول بأنه لا يبرضربه في ملك المشتري

وعلى أنه يبرأ لكنه لا يمكنه المشتري من الضرب والأفلا وجه لرد البيع حينئذ وينبغي أن يقيس قول ابن المواز بما إذا وقع الضرب قبل أداء نجوم الكتابة وأما بعد أداء النجوم فلا يبرأ بالاداء تم فيه الحنث وصار حراً فالخلاف بين ابن المواز وغيره فيما إذا ضربه قبل أداء النجوم (قوله لا قدرته على التسليم) أي لأنه لما كان يرتلكه صار بهذا الاعتبار لا قدرته عليه (قوله بيع عمود) لا مفهوم له أو حجر أو خشبة أو أن المراد به العمود اللغوي أي ما يعتمد عليه (قوله أول غيره) أي من مستأجر ومستعير ويبيع بعد انقضاء مدة الإجارة أو العارية المقيدة بالزمان أو مضي ما يعارله من العارية المطلقة (قوله أي اضاعة المال الكثير) أي ولذا عرف الاضاعة (قوله أول غير ذلك) أي كان يكون مشرفاً على السقوط أو قدر على تعليق ما عليه وما ذكر من انتفاء اضاعة المال من جانب البائع فقط يوجب توجه النفس إلى طلب الفرق بين البائع والمشتري في هذا ولا يظهر الفرق بينهما (قوله والنهي الخ) لا يخفى أن حاصله أن المدار على كون البناء واقعاً في مقابلة شيء ولو يسيراً ومتى كان كذلك فليس فيه اضاعة مال يقال له هو وان لم يقع في مقابلة شيء إلا أنه لما باع العمود بثمن معلوم فينزل هذا الثمن كله واقعاً في مقابلة البناء وبيع الغبن جائز قلم يلزم اضاعة المال (أقول) بل هذا يقتضي بالترك على قوله اضاعة المال الكثير الخ كما هو ظاهر لما تأمل وفي عب ظاهر المصنف عدم الجواز وظاهر غيره الجواز معلاً بقوله لأن اضاعة المال انما تمنع حيث وقعت في مقابلة عرض أصلاً لأن بيع النفس بثمن يسير راجع لبيع الغبن أو باب السفه وكلاهما حقي لا دعي وعلى هذا يكون الشرط المذكور غير معتبر (قوله فإن لم تنتف الاضاعة صح البيع) فإن قيل فلا يقتصر على قوله ان انتفت



الاضاعة لكونه مغنيا عن قوله وأمن كسره لانه اذا لم يؤمن كسره لم تنتف الاضاعة المال من جهة البائع لما علمت من أن ضمانه من بانه حتى يقبضه المبتاع وأجيب بانه لو اقتصر عليه لكان فاسدا وذلك لصدق الجواز بصورة الحكم فيها المنع بيان ذلك أن شرط ان مستقبل فلو اقتصر على ما ذكر أفاد الجواز فيما اذا لم يؤمن كسره وخاطر وسلم لا انتفاء الاضاعة فيما يستقبل المستقبل من قوله ان انتفت الاضاعة (قوله وأما ان انتفى الشرط الثاني فلا يصح) وظاهر المصنف ولو اشترط السلامة خلافا لقول الخمي انه يجوز اذا اشترط السلامة ووجه المعتمد أن الغرر المانع مانع ولو اشترط فيه السلامة (قوله لا عاطفة) أي وذلك لان المعطوف على الشرط شرط ونقض البائع ليس شرطا (قوله فهو على المشتري) واقتصر صاحب الشامل أنه على البائع وعليه فضمنه من البائع والحاصل أن كلام القولين يرجح كما ذكره بعض الشراح والظاهر منهما ما اقتصر عليه صاحب الشامل وذكر عجم مانعه والحاصل ان تخليص السيف من الحلية أي نقض ما عليه من الحلية حيث يبيع السيف على البائع كما أن جزا الصوف الذي يبيع غنمه والثمرة التي يبيع أصلها على البائع (قوله وعلى هذا فضمن العمود الخ) فيه انه قد تقدم انه لا بد أن يؤمن كسره والجواب أن يقال القرض انه آمن

(٢١)

كسره على ما قاله أهل المعرفة فيفرض الله حصول كسر من عدم اتقان من يخرج العمود فهو كسر طار (قوله وهو فوق هواه) وأما هواه فوق أرض فلا يشترط وصفه اذا الأرض لا تتأثر بذلك ويملك المشتري باطن الأرض كما هو المعتمد وأخرى من المصنف هواه فوق بناء وقوله فوق هواه أي يبنيه رب الأرض لنفسه أو ير يد غيره أخذه منه بشراء منه أو اجارة (قوله فوق أرضك) أي تبنيه فوق أرضك (قوله ان وصف متعلق البناء) فيه اشارة الى ان البناء مصدر والوصف انما هو متعلقه من المبنى من كونه خفيفا أو ثقيلًا أحجارا أو آجرا أو نحو ذلك وقد يقال البناء صار حقيقة عرفية في المبنى (قوله وقناته) الموضع الذي يجري فيه الماء الى القصة مثلا أو أراد به

وأما ان انتفى الشرط الثاني فلا يصح (ص) ونقضه البائع (ش) الواو استثنائية لا عاطفة على الشروط والجملة مستأنفة لبيان حكم المسئلة أي والحكم انه اذا صح البيع وجاز ان نقض البناء على البائع فالضمير في نقضه يرجع للبناء لانه هو الذي من تمام التسليم وأما نقض العمود فهو على المشتري كما صدر به القرافي وذكره صاحب النكت عن بعضهم وعزاه ابن يونس للقباسي وعلى هذا فضمن العمود في قلعه من المبتاع (ص) وهو فوق هواه ان وصف البناء (ش) يعني أنه يجوز للشخص أن يقول لصاحب أرض يعني عشرة أذرع فوق ما تبنيه فوق أرضك ان وصف متعلق البناء الاسفل والاعلى فيصف كل بناء لا انتفاء الغرر لان صاحب الاسفل يرغب في خفة بناء الاعلى وصاحب الاعلى يرغب في ثقل بناء الاسفل ويوصف المرحاض وقناته والميزاب ومصبيه فقوله وهو أي مقدار من هواه وأما الهواء فلا يصح بيعه وهو بالمدم بين السماء والأرض وكل متخرق محدود وأما بالقصر فهو ما تحببه النفس قال في توضيحه وفرش سقف الاسفل بالالواح على من اشترط والافعل على البائع على الاصح ولا يجوز لمبتاع الهواء يبيع ما على سقفه الا باذن البائع لان الثقل على حائطه اه قال بعض ويفهم منه انه ملك ما فوق بنائه من الهواء الا أنه لا يتصرف فيه لحق البائع في الثقل الخ ومفهوم فوق هوام مفهوم موافقة بأن يبنى المشتري الاسفل والبائع الاعلى ويجبر صاحب الاسفل على البناء ليتمكن صاحب الاعلى (ص) وغرز جذع في حائط وهو مضمون الا أن يذكر مدة فاجارة تنفس بانهدامه (ش) هو معطوف على يبيع بعد حذف المضاف أي وجاز معاقدة غرز جذع في حائط المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه أي وجازت المعاقدة على موضع غرز جذع أي ادخال جذع أو جذوع في حائط لرجل ثم تارة لا يعين فيه مدة فيكون يبعها اذا انهدم الحائط لزم البائع اعادته وأما ان حصل خلل في موضع الغرز فاصلاحه على المشتري اذا خلل في الحائط ولو

ما يشمله ويشمل الخزن الذي يجتمع فيه الفضلات (قوله مقدار من هواه) لا يخفى ان هذا انما يظهر في الفراغ أي مقدار من الفراغ فيكون المراد من الهواء الفراغ وقوله وأما الهواء فلا يصح بيعه في قوة التعليل أي انما قلنا مقدار الخ لان الهواء ذاته لا يصح بيعه أي الفراغ بتمامه لا يصح بيعه لانه لا يمكن الانتفاع به بتمامه وقد قال المصنف وانتفاع وقوله والهوام بالمد بين السماء والأرض أي من الفراغ لانه المناسب لما نحن فيه وفي القاموس انه يطلق على الفراغ وفي المصباح انه المسخر بين السماء والأرض فيؤخذ من مجموع ذلك انه مشترك بينهما وقوله وكل متخرق محدود الظاهر أن المراد وما في داخل كل متخرق محدود (قوله ويفهم منه الخ) يرد على ذلك ان المشتري انما يشتري قدرا معينًا من الهواء فكيف يملك ما فوقه قلت كأن البائع داخل على انه ملك المبتاع لما اشتراه وما فوقه ان لم يكن البائع من البناء على الاعلى لضربه غالبا (قوله وهو مضمون) أي ان العقد لازم البقاء محجور على التأييد لانه يبيع حتى لو انهدم الحائط لزم ربه اعادته (قوله فاجارة) أي فان ذكر مدة فهو اجارة أي فالعقد يصح تصديقه على انه خبر يكون محذوف لكن على قلة لان كان لا تحذف اذا كانت بلفظ المضارع الا قليلا حاصله انه اذا لم يذكر مدة فوضع الجذع يبيع واذا ذكر مدة فوضع الجذع مؤجر (قوله أو جذوع) اشارة الى أن جذع في المصنف يراد منه الجلس



(قوله فعيب) يخبر المشتري في نقض شرائه هو ولا كلام له في محل الجذع (قوله اذا كان بيعا) أي اذا كان العقد على موضع الجذع بيعا ثم أقول أن في عبارة المصنف شبه احتياله وكأنه قال وهو مضمون فلا يفسخ وقوله فاجارة كأنه قال وهو غير مضمون فيفسخ وقوله مع أن ذلك أي موضع الجذع وقوله فالجواب حاصل الجواب أن قولك وكان المناسب ممنوع بل المناسب كون البائع يعيد لأنه بمنزلة من اشترى علوا على سفلى ولو تأمل السائل لم يسأل (قوله لئلا يتوهم الخ) أي فيؤخذ من هذا بجماع أن لا فرق أن ما سبق من الشروط ليس خاصا بالجله (قوله وينبغي الخ) أي وحينئذ (٣٣) فلا يقال أعاده ليرتب الخ (قوله انتهى الخاص) بأن ورد حديث عن النبي

صلى الله عليه وسلم بخصوص الكلب وقوله ولم يرد في الخنزير نهى خاص بل النهى عام يشمل وغيره (قوله فان كان وجه الصفقة الخ) أقول وسكت عما اذا كان النصف والحكم أنه يخبر في التسليم بالباقي بما ينوبه من الثمن أورد الباقي وأخذ جميع الثمن وقوله فلا رد الباقي اللام يعني على أي فعلية رد الباقي (قوله انظر لم يجعلوا ذلك) كذا في نسخة أي انظر وجه عدم جعلهم ذلك وقوله لانهم لم يدخلوا كان التقدير وعل وجه لانهم ما يفهم من بعض الشراح أن هذا من كلام أبي الحسن (قوله ففرقوا بين وجه الصفقة) أي في رد البيع (قوله ومثل هذا) أي اذا دخل على ذلك ابتداء يفسخ الكل والافسلا (قوله وجهل بعمون) أي كبسج برتة بجر مجهول وقوله أو غن كان يقول بعثك بما يخرج منه بسعر اليوم أو بما يبيع به فلان متاعه (قوله أي ومما يشترط الخ) ولا يحصل الفساد بالجهل الا اذا جهلا معا أو جهل أحدهما وعلم العالم بجهل الجاهل وتبايعا على ذلك وأما ان لم يعلم العالم بجهل الجاهل فلا فساد ويثبت للمشتري

بائع البائع داره بجائطه أو مات فاستظهر ح أن بناء الحائط على الوارث أو على المشتري ان علم والافعيب وتارة يعين مدة فتكون اجارة لموضع الغرض من الحائط تنفسخ بانهدام الحائط ويرجع للحاسبة لتلف ما يستوفي منه فان قيل اذا كانت بيعا فلم يلزم البائع إعادة الحائط مع أن ذلك صار مالا كالمشتري وكان المناسب انه اذا انهدم لاشئ على البائع فالجواب أن المشتري محل الجذع بمثابة من اشترى علوا على سفلى فيسأل من صاحب الاسفل اعادته لاجل أن يتمكن صاحب الاعلى بالانتفاع وانما قدرنا معا فدية ليشمل البيع والاجارة بدليل التفصيل الذي بعده (ص) وعدم حرمة (ش) أي وشرط للعقد عليه عدم حرمة ملكه أو بيعه جلة وهذا مستغنى عنه بقوله فيما مر وعدم نهى وانما ذكره ليرتب عليه قوله (ولو لبعضه) لئلا يتوهم ان الشروط السابقة خاصة بالجله فنبه على المشهور وينبغي أن ترجع المبالغة لجميع الشروط فالحرم المالك جلة كالخنزير والبيع كالكلب وبعضا كاحدهما مع ثوب أو ان المراد هناك بالنهي النهى الخاص كالكلب ولم يرد في الخنزير نهى خاص فأتى بهذا لاجاره أو ليعلم أن المراد بالنهي السابق نهى تحريم فخرج نهى الكراهة والذي يفيد كلام المدونة وأبي الحسن تقييد قوله ولو لبعضه بما اذا دخل أو أحدهما على ذلك ذلك الناصر اللقاني فقال قال أبو الحسن في شرح قول التهذيب في الاستحقاق من اتباع عبيدين في صفقة فاستحق أحدهما فان كان وجه الصفقة فله رد الباقي وان كان أقلها لزمه الباقي بما ينوبه من الثمن انظر لم يجعلوا ذلك أي اذا استحق العبد بحرية كالصفقة اذا جعلت حلالا وحراما لانهم لم يدخلوا على ذلك وجعلوا ذلك من قبيل العيوب ففرقوا بين وجه الصفقة وغيره ومثل هذا من اشترى دارا فوجد بعضها حبسا أو شاتين مذبحين فوجد احدهما غير مذكاة أو قلتي حل فوجد احدهما خرا اه (ص) وجهل بعمون أو غن (ش) أي ومما يشترط في المبيع عدم الجهل بالثمن والتمن فلا بد من كونهما معا موافقين للبائع والمبتاع والافسد البيع وجهل أحدهما بجهلهما على المذهب وقيل يخبر الجاهل وقوله بعمون أو غن أي قدرا وكيفية وصفة وانما فصل في هذا الشرط دون ما قبله من الشروط بل أجل فيها لعلم منه أن كل ما اشترط في أحدهما فهو مشروط في الآخر أي ليعلم أن جميع ما مر شرط فيهما أي في الثمن والتمن ولو استمر على اجماله لتوهم منه أنه خاص بالتمن فوجه الله تعالى وأشار المؤلف بقوله (ولو تفصيلا) الى أنه لا فرق بين كون ذلك مجهولا جلة أو تفصيلا ومن أمثلته قوله (كعبدى رجلين) لكل واحد عبدا أو أحدهما لا أحدهما والاخر مشترك بينهما أو مشترك كان بينهما على التفاوت كذلك من أحدهما والثلاثان من الآخر أو عكسه ويبيعان ما صفقة واحدة (يكذا) فالثلاث فاسدة

الخيار فاذا ادعى الجاهل على العالم أنه يعلم ما يجله حلف لرد دعواه فان نكل حلف المدعى وفسخ البيع وظاهره الآن في حاشية الفيشي ضعف هذا التفصيل والمعتمد ظاهر اطلاق المصنف وهو انه يفسد اذا جهلا أو أحدهما علم العالم بجهل الجاهل أم لا (قوله وجهل أحدهما) اذا وقع البيع على البت وأمالو كان على الخيار فيجوز مع جهل المشتري كما يأتي في قول المصنف وغائب الخ (قوله وكيفية) عطف تفسير على ما قبله وقوله وصفة عطف تفسير على ما قبله (قوله ليعلم) بجماع لا فارق (قوله ولو تفصيلا) ما قبل المبالغة اذا كان مجهولا جلة وتفصيلا أما اذا كان مجهولا جلة ومعاومات تفصيلا ليجاز كبسج الصبرة كل صاع بكذا ويرد أخذها بتمامها (قوله فالثلاث فاسدة) فان مضى فالقيمة كما قال الثوري ثم ان هذا مقيد بما اذا لم ينتف الجاهل فان انتفى جاز كما اذا شمل الكل عبدا



أوقوما كلا بانفراده ودخلا على المساواة أو جعل لا أحدهما جزأ معينا من الثمن الذي ذكره المشتري أو قبل ذكره ثم بيع عقدا واحدا (قوله على السواء) أي اتحدت حصة كل منهما في العبدين بأن يكون لأحدهما سدس كل أو ثلث كل أو نصفه ولا يخرج الباقي لأنه لا جهل في الثمن في هذه الصور فلا تدخل في كلام المصنف وهذا تفسير مراد والا فالمتبادر من كلام الشارح أن لكل واحد في كل عبد النصف (قوله ورطل من شاة) أي إذا لم يدخل على جعل الخيار للمشتري (قوله قبل سلخها) وأما بعد الذبح والسلخ فجائز (قوله وهي تدور معه وجودا وعدم الخ) أي فإذا كان الخالص كثيرا تكون الأجرة كثيرة وقليلًا قليلة ولكن الظاهر أن المنظورة أجرة علاجه وكثرة تعبها لا كثرة النحر ج وفلته وإن كان لا بد من وجوده (ثم أقول) لا يخفى أن المصنف لم يعلق الأجرة بالخليص بل أتى به مقتزنا بواو العطف المتبادر أنه معطوف على قوله ورده مشترطه وينهم منه أنه (٣٣) الأجرة مطلقة (قوله لطريق ابن يونس الخ) حاصل

طريقة ابن يونس أن له الأجرة ما لم تزد على قيمة ما وحده وتوضيح ذلك أن تقول غلة الأجر التخليص فالأجرة منوطة بالتخليص فإذا زادت الأجرة أي أجرة تعبها على ما خلاصه فليس له إلا ما خلاصه فإذا أخرج عشرة أرطال من الفلفل وكان تعبها خمسة أنصاف فماله إلا الخمسة فإذا كان أخرج من الفلفل ما يساوي خمسة فضة وأجرة تعبها خمسة فضة فيأخذ الخمسة أو يعطيه ما أخرجه ومقابلته له أجرة المثل في ذمة البائع ولو لم يوجد شيء ويكون في ذمة البائع وإذا كان أجر مثله أزيد بأخذ الزائد (قوله أي يجوز بيع تراب معدن الذهب) أي جواز ما يشترط فيه شرط وطه والفرق بين جواز معدن ذهب أو فضة وبين ما قبله من منع تراب صائغ شدة الغرر في الأول دون الثاني (قوله بيع تراب معدن الخ) أشار به إلى أن كلام المصنف على حذف مضاف أي وأما نفس المعدن فلا يجوز بيعه ففيها لا يجوز

وظاهره علم المشتري باشتراكه ما لم لا فقهوا ولو تفصيلا مبالغة في المفهوم أي فإن جهل الثمن أو المثل مضر ولو كان الجهل في التفصيل ولا مفهوم لعبدين ولا لرجلين وكذا كناية عن الثمن فإن قلت كلام المصنف يصدق على ما إذا كانا مشتركين بينهما على السواء وهذه جائزة اتفاقا فالجواب أن لا نسلم دخول هذه المسئلة في كلامه لأنه جعل العبدين مثلا للجهول بالتفصيل وإذا حصلت الشركة على السوية فالثمن معلوم التفصيل ومثل جهل التفصيل جهل الصفة في أنه يضر المشار إليه بالعطف على مجهول التفصيل بقوله (ورطل من شاة) أي أن الشخص لا يجوز له أن يشتري رطلا أو كل رطل مثلا من لحم شاة أو غيرها قبل سلخها ذبحت أم لا لأنه لحم مغيب ومحل المنع ما لم يكن المشتري للرطل مثلا هو البائع للشاة ووقع الشراء عقب العقد فإن كان كذلك جاز ولو قبل السلخ (ص) وتراب صائغ (ش) أي ومنع بيع تراب صائغ فهو معطوف على عبيد وهو محتمل أن يكون مثلا لما جهل تفصيلا وأن يكون مثلا لما جهل جملة لأنه أن يرى فيه شيء كان مثلا لما جهل تفصيلا وأن لم يرفه شيء كان مثلا لما جهل جملة ولا مفهوم لصائغ أي أو عطار فالكاف داخلة على صائغ أي وتراب كصائغ أي تراب صائغ صنعة من الصنائع التي تختلط بالتراب ويعسر تخليصها كالعطارين ونحوهم (ص) ورده مشترطه (ش) أي لأجل فساد بيع ما ذكر رده مشترطه بعينه أن لم تفت فإن قامت فقيمته يوم قبضه على غرره أن لو جاز بيعه هذا أن لم يخلصه (و) كذا (أو خلاصه) أيضا على المشهور وقال ابن أبي زيد عليه قيمته على غرره ويبقى لبتاعه ويفهم من قوله ولو خلاصه أن هنالك شيئا مخلصا حينئذ فقوله (وله الأجر) أي وحصل فيه شيء لأنه جاء به بعد قوله ولو خلاصه فينتقل منه إلى أنه لا يغرم ما زاد إذا كانت الأجرة أكثر من المخلص لأنك قد عرفت أنه علق الأجرة على وجود شيء مخلص وهي تدور معه وجودا وعدمًا مقلدة وكثرة فيكون المواقف لروح لطريق ابن يونس وهو الراجح عندهم (ص) لا معدن ذهب أو فضة (ش) أي يجوز بيع تراب معدن الذهب والفضة هذا معنى كلامه وأما كونه يباع بصنفه أو بغير صنفه فشيء آخر سياتي (ص) وشاة قبل سلخها (ش) أي يجوز بيع شاة مثلا بعد ذبحها وقبل سلخها جزأ فالأوزان لا تدخل في ضمان المشتري بالعقد وما كان كذلك فليس من باب بيع اللحم المغيب بخلاف ما لا يدخل في ضمانه بالعقد

بيع أراضى المعادن لأن من أقطعت له إذا مات أقطعت لغيره ولم تورث ويجوز بيع تراب الذهب بالفضة وتراب الفضة بالذهب (قوله فشيء آخر) وذلك أنه جائز إذا كان بغير صنفه وأما بصنفه فلا يجوز لأن الشك في التماثل كتحقق التفاضل (قوله وما كان كذلك فليس من باب بيع اللحم المغيب) أي وما دخل في ضمان المشتري بالعقد فليس من باب بيع اللحم المغيب حاصلا أنه إذا كان فيه حق توفية يكون من باب بيع اللحم المغيب فلا يجوز وما لم يكن فيه حق توفية كالتى بيعت قبل السلخ جزأ فلا يكون من باب بيع اللحم المغيب فلذا جاز بيعه جزأ ثم نقول هذه التفرقة لا ظهورها لأن اللحم هو المبيع على كل حال وهو مغيب على كل حال ولعل وجه ذلك أن شأن اللحم أن يوزن فيكون مما فيه حق توفية فكانه لما بيع جزأ فخرج عن أصله فنزل منزلة غير اللحم فقوله الشارح فليس من باب بيع اللحم المغيب المراد ليست من باب بيع اللحم أصلا فليس النقي منصبا على القيد بل المقيد ويحتمل أن يكون النقي منصبا على القيد والمعنى بل من باب بيع اللحم الحاضر لأن المنظورة الذات بجملة من حيث أنها جملة حاضرة وهذا ليس موجودا فيما ادعى على

الوزن وذلك أنها إذا بيعت على الوزن صار المنظور له كل رطل رطل لا الذات الجملة من حيث أنها جملة وحينئذ فيكون من باب بيع اللحم المغيب فتدبر (قوله فانه من باب بيع اللحم المغيب) أي فمتنع بيعه قبل سلخه (قوله ومثله) أي ومثل الرطل في أنه لا يجوز إذا وقع البيع على الوزن لأنها صارت مما فيه حق توقيف لا يدخل في ضمانه إلا بالقبض (قوله وتبين) الواو بمعنى أو (قوله وسواء الخ) لأنها وأريد البعض (قوله ويشترط أن لا يتأخر) وكان القياس لا يجوز التأخير لأنه يبيع معن يتأخر قبضه للضرورة (تبيينه) قول المصنف وخطة الخ لا يعارضه ما يأتي في قوله وصح بيع ثم بدأ صلاحه أن لم يستترقان مفهومه أنه إذا استترقا لا يجوز بيعه لأنه محمول على بيعه جزافاً أو ما على السكيل فهو جائز كما هنا (قوله فانه ممنوع) أي جزافاً (قوله ما لم يره في سنبله) فان رآه في سنبله يمكنه حرز كل من القمح والتبن وحينئذ فيظهر كون القمح جزافاً وحده أشد غرراً فلذا منع بخلاف بيعه مع التبن جزافاً فلم يكن غرره شديداً فلذا جاز بيعه معه جزافاً إذا رآه في سنبله وهو قائم (قوله ويجزئه) فالحرز يتعلق بكل من القمح والتبن (قوله لا منفوشاً) سواء كان في الاندرا أو في موضع حصده (قوله إلا أن يكون رآه (٢٤) قبل حصده) وقيد أيضاً بما إذا كانت أطرافه بعضها البعض على جهة التخالف وأما

لأعلى جهة التخالف فيجوز كما قاله ابن عبد السلام (قوله أو كدس) معطوف على محذوف والتقدير أو خلط من غير أن يكدس أو كدس (قوله وأما نحو القول والخص مما ثمرة متفرقة الخ) في شرح شب وظاهره ولو رآه قبل حصده وقوله ومنفوشاً حال من قف أي محذوف والتقدير لا قف في حال كونه منفوشاً فيكون المعطوف محذوفاً والآن نجعله حالاً من موصوف قف أي لا زرع قف في حال كونه منفوشاً فلا يكون حالاً من النكرة ثم بعد ذلك كله فقد ناقش بعض الشيوخ بأن جعله حالاً لا يجوز إلى تكرار لا كافي النعت والخبر نحو لا فيها غول لشرقية أو لا غريسة فالحال والنعت والخبر يتكرر معه لا (قوله باعتبار محله) أي وهو النصب على المفعولية باعتبار المصدر المقدر والمعنى وجاز بيع زرع مقتونا أي محزوماً لا منفوشاً

كالرطل من الشاة كما مر فانه من باب بيع اللحم المغيب ومثله إذا وقع البيع هنا على الوزن كما اقتصر عليه الخطاب فقوله لا يجوز ولو بيعت وزناً غير ظاهراً فقولاه وشاة معطوف على عمود وقوله قبل سلخها وأولى بعده (ص) وخطة في سنبل وتبين أن بكيل (ش) أي ومما يجوز أيضاً بيع الخطة مثلاً بعد يسها في سنبلها وتبينها بعد درسه يري وكل ما يصل إلى معرفة جودته وردائه برؤية بعضه بفرق ونحوه وجواز ما ذكره مشروط بأن يكون بيعه وقع على السكيل وسواء اشترى الزرع كله كل صاع بكذا أو اشترى من المجموع كيلاً معلوماً ويشترط أن لا يتأخر تمام حصده ودراسه أكثر من خمسة عشر يوماً واحترز بقوله أن بكيل مما لو وقع على غير السكيل فانه لا يجوز وأما لو اشترى مع تبنه فانه ممنوع ما لم يره في سنبله وهو قائم ويجزئه فانه يجوز حينئذ كما يدل عليه مسألة المنفوش حيث رآه قائماً (ص) وقت جزافاً (ش) أي وكذلك يجوز بيع القف وهو الحزم جزافاً لا مكان حرزه وأشار بقوله (ص) لا منفوشاً (ش) إلى أنه لا يجوز بيع الزرع بعد حصده وتكديسه منفوشاً أي مختلطاً ببعضه ببعض إلا أن يكون رآه قبل حصده وهو قائم لقول عياض لا خلاف أنه لا يجوز بيعه إذا خلط في الاندرا لدراس أو كدس بعضه على بعض قبل تصفيته ولا بد من تقييد قوله وقت جزافاً بنحو القمح وأما نحو القول والخص مما ثمرة متفرقة في ساقه فلا يجوز كما في أي الحسن ومنفوشاً حال من قف بناء على محي الحال من النكرة واطلاق القف على المنفوش باعتبار ما كان عليه ويحتمل أن منفوشاً عطف على قف باعتبار محله (ص) وزيت زيتون بوزن أن لم يختلف إلا أن يخير (ش) يعني أنه يجوز للشخص أن يشتري قدراً معلوماً من زيت هذا الزيتون كل رطل بكذا قبل عصره بشرط أن يكون خروج الزيت من الزيتون عند الناس لا يختلف وكان العصر قسرياً من عشرة أيام ونحوها ومنه فاد كلام المدونة أنه إذا لم يختلف يجوز النقد فيه ولو شرط فإن كان خروج الزيت يختلف فلا يجوز شراؤه إلا بعد خروجه ورؤيته إلا أن يجعل البائع للشخص الخيار بشرط النقد يفسده ككل بيع خيار فقوله إلا أن يخير مستثنى من مفهوم الشرط قبله صرح به لئلا

ويكون على مذهب من جوز في الاتباع مراعاة المحل قال ابن مالك

ومن راع في الاتباع المحل فحسن \* والحاصل أن لبيع الزرع القائم أربعة شروط أحدها بيعه جزافاً فلا يجوز بالفدان كما لا يجوز قسمته كذلك حيث جعله معياراً إلا أن حرز ما فيه من قمح وتبين ثانياً كون ثمرة في رأس الشجرة كالقمح فإن كانت في جميع قصبتها لم يجز لعدم إمكان حرزه ثالثاً كون المبيع غلبته مع ما يخرج منه من تبن رابعاً أن يباع بعد يسه لا قبله والشرط الرابع والثاني في غير البرسيم وأما بيعه قائماً فلا يشترط فيه لعدم تأنيهما وإنما يشترط فيه الشرطان الآخران والذي يحزر في غير البرسيم ما يتعلق به المبيع من حب وتبين وفي بيع البرسيم ما فيه من الاجمال إذا بيع على الرعي وبه ومما فيه من الحب أن يبيع لخصده ويؤخذ حبسه وإذا بيع السكبان تعلق الحرز بما فيه من البزرو السكبان (قوله وزيت زيتون) أشعر أنه إذا اشترى زيتوناً على أن على ربه عصره لم يجوز وهو كذلك (قوله إن لم يختلف) أي بالجودة والرداءة (قوله عشرة أيام ونحوها) نحو خمسة أيام (قوله إلا أن يجعل البائع للشخص الخيار) أي



أى ويشترط أيضا أن يكون عصره قريبا من عشرة أيام ونحوها كما أفاده بعض (قوله معناه أن يقول آخذ منك صاعا أو كل صاع) وأخذ جميع هذه الصبرة لا منها وأريد البعض (قوله ولا بد من شرط عدم الاختلاف) أى فحينئذ لا أولى للصنف أن يؤخر قوله الآن بخير بعد قوله ودقيق حنطة (قوله وينبغي تقييد طحنه بالقرب) فحينئذ يجري فيه جميع شروط زيت الزيتون كما في شرح شب والقرب خمسة عشر يوما (قوله وليس معنى كلام المؤلف) لا يخفى جواز هذه الصورة وهي من اجتماع البيع والاجارة كما قال الشارح فاستخف به مالك بعد أن كرهه وكأنه يرى أن القيم عرف وجه ما يخرج منه وجعل قوله في ذلك التخفيف والاستحسان لا القياس (أقول) الآن ذلك ينافي قوله ولا بد من شرط عدم اختلاف الخ وقوله وإذا أوفاه الخ أى في صورة اجتماع البيع والاجارة وأما شراء زيتون وتسميم وحب فجعل بعينه على أن على البائع عصره أو زر ع قائم على أن عليه حصده ودرسه فلا يجوز وكأنه ابتاع ما يخرج من ذلك كله وذلك مجهول وأما أن ابتعت ثوبا على أن يخطه لك أو نعلين على أن يخرزهما فلا بأس به (٣٥) ومن الممتنع شراء غزل على أن يفسجه لك (قوله

يعنى أنه يجوز بيع عدد أصع) هذه الصورة جائزة اتفاقا ولو كانت من صبرة مجهولة الصيعان وكذا يجوز ذراع أو كل ذراع من ثوب (قوله على المذهب) أى فالسكاية للخلاف في كل صاع ردا على ابن مسلة لجهالة الثمن حين العقد (قوله لا منها وأريد البعض) كما إذا أوفاه المشتري البائع أن يأخذ منها أصعا كثيرة وعمراده أن يأخذ بعضها منها قليلا وانما أوفاهم ليتسائل له البائع في البيع فهذا لا يجوز وكذا لا يجوز أخذ من ثوب أو شقة أو شعبة لزفاف مثلا وأريد البعض ويشترط في الجواز رؤية الصبرة والثوب حيث اشترط كل صاع أو ذراع بكذا لأنه مظنة حرزه لا تعلم صفة المبيع والا كتب في بيعه وكذا بقية شروط الخراف كما في بعض التقارير ويحتمل عدم اشتراط بقبها هنا لان الخراف هنا على الكيل فكأنه غير خراف وأما لو اشترى ثلثها أو ربعها مثلا لجاز (قوله حالا وما لا)

يفهم الفساد مطلقا إذا اختلف وقوله الآن بخير أى الآن يدخل على شرط الخيار (ص) ودقيق حنطة (ش) أى وجاز بيع دقيق حنطة قبل طحنها على الأشهر معناه أن يقول آخذ منك صاعا أو كل صاع بكذا من دقيق هذه الحنطة كما مر في الزيتون وهو من ضمان البائع حتى يوفيه مطحونا ولا بد من شرط عدم اختلاف خروجه وينبغي أن يقيّد طحنه بالقرب وان اختلف خروجه منع الآن بخير وليس معنى كلام المؤلف اشترى منك هذا الصاع على أن تطحنه فهذا بيع واجارة وإذا أوفاه يابحها خرج من ضمانه (ص) وصاع أو كل صاع من صبرة وان جهلت (ش) يعنى أنه يجوز بيع عدد أصع من صبرة معلومة الصيعان أو مجهولتها وكذا شراء كل صاع بكذا من هذه الصبرة والمشتري جميعها سواء كانت معلومة الصيعان أو مجهولتها وعلى المذهب وأشار بقوله (لا منها وأريد البعض) إلى أنه لا يجوز شراء كل صاع من الصبرة بكذا حيث أريد البعض سواء أوفاه كل منه ما أو أحدهما الجهل الثمن والمثلن حالا وما لا لان من التبعض الصادق بالقليل والكثير والثمن يختلف بحسب ذلك وان أريد بها بيان الجنس والقصد أن يقول أبيع لك هذه الصبرة كل قفيز بكذا فلا يمنع وأما أن لم يرد بها واحد منهما ففقتضى ما نقله المواق المنع (ص) وشاة واستثناء أربعة أرطال (ش) يعنى أن الشخص يجوز له أن يبيع الشاة مثلا ويستثنى منها أربعة أرطال أو أكثر بشرط أن لا يبلغ الثلث وهو يختلف باختلاف الحيوانات كبر أو صغرا وانما يخص المؤلف الأربعة أرطال لأنه فرض المسئلة في شاة ويصح في استثناء النصب على المفعول معه والرفع على فاعل جاز ولا يصح جزمه عطفًا على شاة لفساد المعنى إذا التقيد بحينئذ وبيع استثناءه وكذلك الحكم لو باعها ثم اشترى منها أربعة أرطال بعد العقد لان الواقع بعده لاحق له واللاحق للعقد كالواقع فيه (ص) ولا يأخذ لحم غيرها (ش) يريد أن البائع لا يجوز له أن يأخذ من المشتري عوضا عن الأربعة أرطال المستثناة عددها أرطالا من لحم غير الشاة المباعة ولو قال ولا يأخذ بدلها أى الأربعة أرطال لشم لا يأخذ بدلها الجأ وغيره وانما امتنع أخذ غير اللحم مطلقا بناء على أن علة المنع في هذه هي بيع الطعام قبل قبضه وهذا على أن المستثنى مشتري وأما على أنه مبقى فعلة المنع أنه يبيع لحم مغيب وهو ممتنع باللحم وغيره

(٤ - خرشي خامس) فيه نظير بل يعلم ما لا حين يقف على ما يريد شراءه ويمكن الجواب بأن المراد بالمال بعد الشروع في الكيل قبل انتهاء ما أراد أخذه (قوله وان أريد بها بيان الجنس) والمعنى حينئذ أن كل صاع مشتري جنسه هذه الصبرة أى جنسها ليس مشوبا بتبعض فيؤل الأمر إلى أنه اشترى هذه الصبرة كل صاع بكذا وأما ظاهر قبول قوله حيث يدعى النسيان وخالفه الآخر لان القول المدعى الصحة (قوله ويستثنى منها أربعة أرطال) أى بناء على أن المستثنى مبقى لا مشتري والا كان من باب بيع اللحم المغيب وما بقي بعد المستثنى هو المبيع بمنزلة من اشترى شاة قبل سلخها الآن قضية هذا ولو بلغ الثلث (قوله بشرط أن لا يبلغ الثلث) ففي بلغه منع ولو أربعة أرطال (قوله والرفع الخ) أى وجاز الرفع لان لفظ الاستثناء يفيد المقارنة المقصودة بتبعية أعمال يجز استثناء الثلث كالصبرة والثمره لان موجب المنع هنا شد كما ينبى عليه الشارح قريبا ومحل هذا ان يبعث قبل الذبح أو بعده وقبل السلخ فان يبعث بعده فلها تباعها استثناء ما شاء (قوله يبيع الطعام قبل قبضه) أى باعه البائع قبل أن يقبضه من المشتري (قوله مشتري) أى اشتراه البائع من المشتري للشافه والراجح أن المستثنى مبقى لا مشتري كما أفاده بعض شيوخنا نقلا (قوله أنه يبيع لحم مغيب)

أي باعه البائع بهذا البديل أي غاب عن المشتري والبائع لأن الفرض أن ذلك وقع قبل الذبح أو بعده وقبل السليح كما تقدم **تبيينه** إذا حصل موت في المستثنى منه فلا يضمن المشتري الارتطال للبائع بناء على أن المستثنى مبقى (قوله واستثناء قدر ثلث) صورتهما أشتري منك هذه الصبرة الا عشرة أراد بانه جائز اذا كان ذلك قدر ثلث ومثل ذلك ما اذا باع الصبرة أو الثمرة ولم يستثن منها شيئاً ثم أراد بعد ذلك أن يشتري منها شيئاً لم يجز له أن يشتري الا قدر ما كان له أن يستثنيه وقد جعل محشى نت التفصيل اذا أبقاه ليأخذه عراً أما اذا أخذه من حينه فيجوز مطلقاً وهو مطلع وان كان الجماعة لم يقيدها (قوله للشهور) فيه إشارة الى أن قول المصنف واستثناء قدر ثلث أي على المشهور ومقابل لا يجوز استثناء قليل ولا كثيراً ولا جزافاً انظر بهرام (قوله برؤية المبيع) قضية ذلك أنه يجوز ذلك ولو كان أكثر من الثلث (قوله وهو الرأس والا كارع) أي فقط (قوله اذ لا عن له هناك) تردد الابهري فيما لو عكس الحال فيه بان كان له ثمن في السفر هل ينعكس الحكم أم لا (أقول) والظاهر الاول لمقتضى تلك العلة والمعتبر سفر المشتري فيما يظهر ولو كان بآثمه مقيماً (قوله وكرهه في الحضر) أي لان (٣٦) له ثمناً ووجه تلك العلة والله أعلم أن الجلد من جملة اللحم فانه يؤكل

ولكن لما لم يتعارف أكله نزل منزلة الماء كقول في الجملة (قوله راجع لقوله وجلد فقط) الصحيح أن قوله بسفر راجع للجلد والساقط لا خصوص الجلد فقط كما هو مفاد النقول (قوله لان هذا اللحم فيجبر عليه حكمه) وان أطلق عليها سقط عرفاً فلا عبرة بذلك واذا كان يجبر عليه حكمه فيجوز استثناء أربعة أرتال لاستثناؤه مجهولاً (قوله وتولاه المشتري) لا يخفى أن هذا ظاهر فيما اذا استثنى الجلد مع الساقط أو أحدهما فقط وأما اذا استثنى أرتالاً أو جزءاً مطلقاً فان أجرة الذبح والسليح عليهما لانهما شريكان فامعنى تولية المشتري الذبح ان يرجع الضمير للذبح وما معنى تولية المشتري المبيع ان عاد الضمير على المبيع وفي خبر من أي الذبح قولان الا ان ابن عرفة أنكر على ابن الحاجب حكاية القول بالجبر (قوله فأجرة

وهذا مستفاد من كلام الخطاب (ص) وصبرة وثمره واستثناء قدر ثلث (ش) أي وجاز بيع ثمره وبيع صبرة جزافاً واستثناء بائع كل منهما كما لا قدر ثلث منهما أقل لا أكثر وأشعر ذكر القدر بان المستثنى كميل فلو كان شائعاً جاز بكل حال كما يأتي في قوله وجزء مطلقاً وقرئ للشهور يجوز ان ثلث هنا ومنعه في الشاة برؤية المبيع هنا وعدمه هناك فقوله وصبرة عطف على شاة (ص) وجلد وساقط بسفر فقط (ش) أي وكذلك يجوز بيع الحيوان واستثناء ساقطه وهو الرأس والا كارع كما أنه يجوز استثناء جلدها في السفر اذ لا عن له هناك وكرهه للحاضر وأبقى أبو الحسن الكراهة على بابها أي ولا يفسخ ان وقع وأما الرأس والا كارع فلا يكره في سفر ولا حضر فقوله بسفر راجع لقوله وجلد فقط وليس من الساقط الكرش والكبد ونحو ذلك لان هذا اللحم فيجبر عليه حكمه (ص) وجزء مطلقاً (ش) أي وجاز استثناء جزء شائع من شاة فافوقها أو صبرة أو ثمره نصف أو أقل أو أكثر سفر أو حضر او كانه باع منه ما لم يستثن وسواء اشتراه على الذبح أو الحياة ويكون شريكاً للبائع بقدر ما استثنى (ص) وتولاه المشتري (ش) الضمير في تولاه عائد على المبيع لا على الجسرة أي تولى شأنه من ذبح وسليح وعلف وسقي وحفظ وغيره فأجرة الذبح في استثناء الجلد على المشتري لانه ليس بمجبور على الذبح اذ لو شاء أعطى جلداً من عنده وفي أجرة السليح قولان وأجرة الذبح والسليح في استثناء الارتطال عليهما بالساقط وفي الجزء عليهما على قدر الانصباء لانهما شريكان (ص) ولم يجبر على الذبح فيهما بخلاف الارتطال (ش) يريد أن المشتري لا يجبر على الذبح في مسألة استثناء الجلد مع الساقط ولا في مسألة استثناء الجزء بخلاف مسألة استثناء الارتطال فانه يجبر على الذبح فيها لان المشتري دخل على أن يدفع للبائع الجمل ولا يتوصل اليه الا بالذبح (ص) وخير في دفع رأس أو قيمته وهي أعبدل (ش) لما قدم أن المشتري لا يجبر على الذبح في مسألة استثناء الجلد أو الرأس ذكر أنه يخبر بين أن يدفع مثل المستثنى من جلد ورأس أو قيمته وهي أعبدل لموافقة القواعد في أنها مقومة والسلامة من بيع اللحم بمثله وقوله في دفع رأس نائب فاعل خير أي وقع في المذهب تخييره أو حكم بالتخيير في

الذبح في استثناء الجلد) أي وحده أو مع الساقط وأما أجرة الذبح والسليح في استثناء الساقط وحده فعلى المشتري وقوله في أجرة السليح قولان اقتصر عب على أنها على البائع فيفيد اعتماده والظاهر القول الثاني وذلك لان للمشتري أن يعطى البديل (قوله ولم يجبر على الذبح الخ) لانهما ان تشاح في الذبح بيعت عليهما ودفع لكل واحد منهما ما يخصه وانما كان أجرة الذبح عليهما في الجزء مع عدم جبر المشتري عليه لان البائع شريك فبسبب الشركة كانت عليهما (قوله في مسألة استثناء الجلد مع الساقط) مبني على اعتبارهما مسألة واحدة ولو قال فيها السكبان أظهر (قوله وخير في دفع رأس) أي وبقيية ساقط ومثل جلد فلو قال كسر رأس لكان أشمل اعلم أن الخلاف فرضه العلماء في الجلد فكان على المصنف أن يذكره في محله لان مسألة الرأس مقيدة (قوله ذكر أنه يخبر الخ) هذا في ماسياً في له من أنه وقع في المذهب خلاف هل الخيبر البائع أو المشتري وهو الراجح ويمكن أن يقال ان صدر الحل إشارة لجواب آخر وهو أن المصنف مشى أولاً على ما هو المعتمد عنده ثم حكى الخلاف (قوله في أنها مقومة) أي من جهة أنها مقومة أي وشأن المقوم أن يرجع فيه للقيمة (قوله أي وقع في المذهب الخ) الباعث له على ذلك التنافي الذي هو ظاهر المصنف وذلك



لان قوله وخبر في دفع يتبادر منه أن الذي يخبر المشتري فينا في قوله بعد وهل التخيير للبائع هذا ما اقتضاه قوله فلا ينافي الخ مع أن عدم المناقاة لا يحصل الا اذا أريد من دفع مصدر المبني للفعول أي في أن تدفع رأس (قوله يوم استحق أخذها) أي وهو يوم الذبح وقوله أو يوم الفوات أي الذي قد يكون بعد يوم الذبح (قوله هو الموافق) كذا بالاصل بدون واو والمناسب زيادة الواو (قوله أي غير لحم عنها) ظاهر عبارته أنه ليس له دفع البديل وان المتعين امدفع الاصل أو قيمته لأرأس أخرى مثل الرأس الأول وكذا قضية عجم فيرد أنه ما الفرق حين عدم الذبح بخبرين دفع رأس أو القيمة وحين الذبح اما القيمة أو الاصل لا البديل (قوله فيفتقر ما يجبر على الذبح) أي وهو الارطال (قوله وعليه فيفتقر) أي في الحكم (قوله وهذه) أي المسئلة المشار لها بقول المصنف وخبر في دفع رأس الخ (قوله يبيع اللحم المغيب) أي أن المستثنى باع الارطال المغيبة وفيه ما تقدم وقوله بخلاف (٢٧) هذه أي فان الرأس متميزة بذاتها فهي

معينة (قوله ما لم يأكلها المشتري) أي الآن يأكلها المشتري وهو استثناء منقطع لان الأكل لا يكون الا اذا كبت ذكاة شرعية وفرض المسئلة انما ماتت فلم تذك ذكاة شرعية الا أن تحمل على ما اذا كان ربها مضطرا يساح له أكلها فأكلها المشتري مختارا أو مضطرا فيضمن مثلها ولو حرر (قوله وإذا قال ابن عرفة) أي ولا جل كونه استثنى (قوله ما يمكن علم قدره) احترازا مما لو كثر جذاها فانه لا يجوز الا أن عبارته تصدق بالصحيح والفاقد لان ما يمكن علم قدره صادق بالكثير لا جذا وصادق بالقليل الذي لا مشقة في علمه وأجيب بأن مشقة العد شرط خارج عن الماهية كما في الشروط التي ذكرها المؤلف (قوله فيما شق عليه) أي علم عدده فهذا في المعدود ولو أمكن علمه بدون مشقة فلا يجوز بيعه جزافا وقوله أو قل جهله أي أو لم يشق عليه بأن كان يسهل كيله أو وزنه لكن قل جهله بأن لم يكن جذا فيمكن حظه فهذا في المكيل والموزون

دفع مثل أو بديل رأس أو قيمتها فلا ينافي حكاية الخلاف المشار إليه بقوله (ص) وهل التخيير للبائع أو للمشتري قولان (ش) ولا بد من قوائمه أو مثل رأس كما قررنا لان التخيير المذكور انما هو في حالة عدم الذبح ولا يتصور في هذه الحالة دفع الرأس ونحوها أو ما حيث ذبحت فيتعين أخذها الا أن تفوت قيمتها وهل تعتبر القيمة يوم استحق أخذها أو يوم فواتها انظر في ذلك وما تقدم من أنه يتعين أخذها حيث ذبحت ولم تفت يقتضي أنه لا يجوز أخذ شيء عنها ولو غير لحم وهذا هو الموافق لما مر في مسئلة الارطال وهو ظاهر ما نقله أبو الحسن ولكن ذكر بعضهم أن الراجح أنه يجوز أخذ دراهم أو عرض أي غير لحم عنها وعليه فيفتقر ما يجبر على الذبح فيه من غيره في هذا والفرق بين الارطال وهذه أن في الارطال يبيع اللحم المغيب بخلاف هذه ثم انه أنت قوله أو قيمتها نظر الى أن الرأس بمعنى الهامة (ص) ولو مات ما استثنى منه معين ضمن المشتري جلد أو ساقط الجنا (ش) يريد بالمعين ما قابل الجزء الشائع فيدخل في المعين استثناء الجلد والرأس والارطال فاذا ماتت الشاة التي استثنى منها شيء معين فان المشتري يضمن للبائع مثل الجلد والساقط وهو الرأس والاكراع لانه غير مجبور على الذبح فيها لان له دفع مثلها فكأنهما في ذمته ولا يضمن له مثل اللحم لتقريب البائع في طلبه بالذبح وجبره عليه فقوله ما أي حيوان استثنى منه معين وأما لومات ما استثنى منه شائع فلا ضمان على واحد منهما الا آخر للشيركة وقوله لا الجسام لم يأكلها المشتري فيضمن مثل الارطال لانه مثلي ولما اشترط في العقود عليه عدم الجهل وكان الجزاف مما استثنى من ذلك تخفيفا ولذا قال ابن عرفة هو يبيع ما يمكن علم قدره دون أن يعلم والاصل منعه وخفف فيما شق عليه أو قل جهله اه ذكر المؤلف عاطفا على عموم بقوله (ص) وجزاف (ش) أي وجاز يبيع جزاف أي صودف جزافا وانفق انه جزاف لاما كان مدخولا عليه فلا يجوز أن تأتي للعام مثلا ولا وعنده صبرة لحم مجزفة وتقول له زدني لان العقد وان كان انما يحصل بعد الزيادة الا أنه دخل معه على الجزاف وشرطه أن لا يكون مدخولا عليه وكذا اللعطار في دفع له درهما فباعه ويجهل له شيئا من الابازير أو الفلفل مثلا في كاعدا أو يكون ذلك عنده قبل بيعه ويذهب به من غير أن يفقهها لانه جزاف مدخول عليه بل الشرط أن يفقهها ويتطرق ما فيها وقول ابن عرفة دون أن يعلم أي بالفعل أي دون أن يعلم المتعاقدان قدره حال العقد (ص) انري ولم يكن جذا وجهلاه وجزافا

والحاصل أن المعدود ولو قل جذا فلا يجوز بيعه جزافا والمكيل والموزون يجوز بيعه جزافا ولو قل وأما الكثير جذا فيمتنع في الكل المعدود والموزون والمكيل والحاصل أنه لا بد في الكل من الجهل القليل الذي يمكن معه الجزر (قوله وجزاف) مثلث الجيم (قوله أي صودف جزافا) قرر شيخنا السلموني أن المصادفة جزافا انما هي في المعدود وعليه فاقاله الشارح لا يسم ونقل شيخنا عبد الله عن شيخه محمد بن الشيخ عيب أن الحق أن اشتراط مصادفة الجزافية غير معمول به عند المتقدمين ولا عند المتأخرين وان أخذ بعضهم ذلك من قول ابن رشد (قوله لانه جزاف مدخول عليه) لا يظهر في قوله أو يكون الخ لان علم المنع فيه عدم الرؤية لا كونه مدخولا عليه نعم قوله بل الشرط ظاهر (قوله ولم يكن جذا) صادق بالقليل مطلقا جذا أو غير جذا بالكثير لا جذا وهو ظاهر الا أن المعدود لا بد أن لا يكون قليلا بحيث يمكن عدم بلا مشقة فلذلك احتج بالنسبة عليه بقوله ولم يعد (قوله وجهلاه) أي من الجهة التي

وقع العقد عليها كبيع عدد أو ما يجبه لان عدده يعرف وزنه لان المبيع اذا كان له جهتان كوزن وعدد ان كان جهله من الجهة التي وقع العقد عليها (قوله ولم يعد بلا مشقة) أي بان عدده مشقة لان ثبوت النقي اثبات (قوله ولم تقصد أفراده) أي الجزاف بمعنى المجزف وقوله الآن يقل ثمنه مستثنى من المفهوم أي فاذا قصدت أفراده فلا يجوز إلا أن يقل ثمنه (قوله أي حاضر الغائب) هذا يخرج اللفظ عن ظاهره فينافيه قوله أو مغيب في ثبته فلا حسن أن يفسر بالرؤية على حقيقتها لانه لا بد منها (قوله ولو كان على كيل) أي ولو كان جزافا على كيل فعلى ما قاله لا يباع الجزاف برؤية متقدمة سواء بيع على الكيل أم لا وفي المذهب أقوال الاول يباع بها الثاني لا يباع بها ولا بد من الرؤية حالة العقد الثالث يكتفى بالرؤية المتقدمة على العقد في الثمار على أصولها وفي الزرع القاسم ولا يكتفى بها في بيع الصبرة جزافا والذي ذكره ابن رشد ما حاصله ان الجزاف سواء كان حبا أو زراعا قائما وسواء كان قد ادين أم لا يجوز بيعه على رؤية متقدمة لا على الصفة وأما ما بيع على الكيل فيجوز بيعه على الصفة وعلى رؤية متقدمة والقول بانه لا يباع الحب جزافا على رؤية متقدمة ضعيف وان كان هو قول ابن القاسم (قوله أو مغيب في ثبته) معطوف على غائب وان كان الرسم لا يساعده وكأنه قال لا غائب عن مجلس العقد ولا مغيب في ثبته الا أنك خير بأن هذا مما يقضى بإبقاء لفظ الرؤية على حقيقته والاولو كان المراد بها الحضور لصح العقد على القمح المغيب في أصله اذا كان حاضرا مع أنه لا يجوز ويحتمل أن يعطف على كيل أي ولو كان مغيبا في ثبته فيقتضى جوازه لانه حاضر مع أنه لا بد من (٣٨) رؤيته ولا يكتفى بتعيينه في ثبته الا على شرائه جزافا على الكيل (قوله وعلى هذا) أي

على أن المراد بالرؤية الحضور وهذا كما بناء على أن المراد بالرؤية رؤيته كله (قوله لانه حاضر الخ) يقال له يصح أن يراد بالرؤية حقيقتها ويراد مرثيا كله أو بعضه (قوله كما في مغيب الاصل) بأن يترع عن الارض فجلة وينظر رأسها (قوله وليس مراده الخ) هذا في غير الجزاف على الكيل (قوله وقد يباع الجزاف الخ) وقد يباع مع عدم رؤية شيء منه من غير ضرورة كبيع ثمرة حائط غائب جزافا بالصفة كما ذكره ابن عرفة فقال اشترطت الرؤية في بيع الجزاف مخالف لما ذكره في كتاب الضرر من المدونة في ثمة

واستوت أرضه ولم يعد بلا مشقة ولم تقصد أفراده الآن يقل ثمنه (ش) هذا شروع في شروط الجزاف منها أن يكون المبيع مرثيا أي حاضر الغائب عن مجلس العقد ولو كان على كيل أو مغيبا في ثبته وعلى هذا فلا يشك جواز شراء الطرف المملوء جزافا مع أن المرثي منه بعضه لانه حاضر وهو في موضع الصفة للجزاف أي وجزاف مرثي وانما قلنا في موضع الصفة لان الجملة الشرطية لا تقع صفة واعلم أن الجزاف قد يكتفى برؤية بعضه كما في مغيب الاصل وكما في بيع ما في الطرف حيث وجد مملوءا ولا يشترط رؤية باطنها وهذا مراد من قال يكتفى برؤية بعضه في الجزاف وليس مراده أنه يكتفى برؤية البعض منفصلا عنها وقد يباع الجزاف مع عدم رؤية شيء منه للضرورة كما في قلال الخل ان كان يفسدها الفتح لكن لا بد من كونها مملوءة أو علم ما نقص منها من ثلث ونحوه ويكتفى علم المشتري بذلك ولومن البائع كما يفيد ما نقله ح ولا بد من بيان صفة ما فيها من الخل ومنها أن لا يكثر المبيع كثرة تبلغه بحيث يتعذر خزنه وأما أصل الكثرة فلا بد منه ومنها أن يجهل المتبايعان قدر المبيع من كيل أو وزن أو عدد لانه متى علم أحدهما وجهل الآخر كان الذي علم قد قصد الى خديعة الذي جهل وبعبارة احتراز أموالنا طالمين بقدره فانه حينئذ لا يكون من بيع الجزاف ومما لو كان أحدهما عالما فانه لا يجوز العقد سواء أعلم به بعلمه أم لا لكن ان أعلمه فسد والا فلا ومنها أن يكون المتبايعان من أهل الحزر بأن يكونا من قوم اعتادوه وان يحزرا بالفعل ومنها أن تستوى أرض المبيع من انخفاض وارتفاع

الحائط فانه قال فيها عن مالك وكذلك الحائط الغائبة يباع غيره كبل أو جزافا أي على الصفة وهي على مسيرة خمسة أيام ولا يجوز النقد فيها بشرط وان يعد جدا كافر بقيمة من مصر لم يجز شراء ثمرتها فقط لانها تجزأ قبل الوصول اليها الآن يكون غريبا سا انتهى (قوله وأما أصل الكثرة فلا بد منه) لا يظهر هذا في الكيل والموزون (قوله فانه لا يكون حينئذ من بيع الجزاف) لانه معلوم لهما والفساد انما هو اذا حصل الجهل من أحد الجانبين وهذا اذا فسر الجزاف بما ذكره ابن عرفة وأما اذا فسر بيع الشيء بـلا كيل ولا وزن ولا عدد الصادق بذلك جعل قوله أو جهلا للاحتراز عما اذا علم (قوله سواء أعلمه بعلمه أم لا) لكن ان لم يعلمه فالحرمة متعلقة بالعالم فقط وان أعلمه تعلقت به مامعا أي بان قال له أنا أعلم قدره (قوله لكن ان أعلمه فسد) بل لو أعلمه الغير بعلمه كذلك (قوله بأن يكونا من قوم اعتادوه وأن يحزرا بالفعل الخ) فان لم يكونا من أهل الحزر ووكلا فيسه كفى بل الظاهر أنهم مالو كانوا من أهل الحزر ووكلا من هو من أهل الحزر كفى ذلك قال عجم قوله وحزرا أي أن يكون كل منهما اعتادا الحزر كما يفيد قول ابن عرفة اللخمى شرط الجواز كونهما من اعتادا الحزر لانه لا يخطئ الا يسيرا ولو كان أحدهما غير معتاده لم يجز وتبعه المازري انتهى وهذا يفيد اعتبار اعتياد الحزر لا معرفته مطلقا واعتياده أخص من مطلق معرفته وما ذكره عجم لا يتأني الاستظهار الذي قلناه وانظر اذا كانا من اعتادا الحزر غير أن كيلهما أو وزنهما مختلف وكل منهما يحزرا ما في المبيع على قدر كيله أو وزنه كالأعراب يبيعون السمك جزافا



والبائع منهم يجوز المبيع على قدر كيله والمشتري يجوز المبيع على حكم الارطال المصرية فيما اذا كان مضمرا فانه سهل يجوز وهو الظاهر لان كلاهما عالم بالمبيع واختلافهما انما هو في التسمية أم لا وحز من باب ضرب وقتل قاله في المصباح عجم (قوله وأن يكشف الغيب) الاولى حذفه لان العبرة باعتقاد الاستواء حال العقد فقط أي فهو الذي يشترط في جواز العقد فقط (قوله لم يجوز) أي ويكون فاسدا لانه مقتضى عدم الجواز (قوله وان كشف الغيب) أي بعد ذلك (قوله فهو شرط في الجواز) تفريع على قوله لم يجوز (قوله ويخير) لا يخفى أن هذا انما يتأتى فيما اذا كشف الغيب لافي حاله عدم الاستواء حال العقد لدخولهما على الغرر ولا يعقل عدم جواز حيث اعتقد حال العقد أنه مستو وقوله وأما ما قبله من الشروط قد علمت مما قررنا أنه شرط أيضا في الجواز والصحة باعتبار الاعتقاد حال العقد (قوله لافي المبيع جزافا) أي لافي صحة بيع المبيع جزافا (قوله بخلاف الكيل والوزن الشرعيين) لتوقفهما على آله سياقي ما يفهمه (قوله فالضمير راجع للفرد الخ) لا يظهر التفريع فالاحسن أن يقول الآن يقل عن فرد الشيء الجزاف فالضمير الخ وقوله والا كان أي وان لم نقل الضمير عائدا على الفرد بل عائدا على الافراد كان الواجب عليه أن (٣٩) يقول ثنها ووافق ذلك قول بعض الشراح

الضمير في ثنها راجع للفرد الذي فهم من أفراد أي لاجل الجزاف كما هو المأخوذ من كلام الموافق عن ابن بشير أي بان يكون التفاوت بين الافراد يسيرا وان كانت جملة الثمن كثيرا انتهى (قوله راجع لما يليه) أي المفهوم ما يليه (قوله الا أن يقل عن مائة قصد أفراد) أي عن فرد ما قصد أفراد فيوافق العبارة السابقة التي هي قوله فالضمير الخ (قوله فلا يضر فيه قصد الافراد) أي فلا يضر في بيعه جزافا فقوله ويجوز الاولى التفريع أي فيجوز بيعه جزافا (قوله بأن يكون) تفسير لقلة الثمن أي بان يكون التفاوت بين الافراد يسيرا وان كانت جملة الثمن كثيرا أي ولو بكثرته عن كل فرد والحاصل أن ما يباع جزافا اما أن يعتد بشقة أم لا وفي كل

في ظن المتعاقدين حال العقد وأن يكشف الغيب عن الاستواء فان علما أو أحدهما عدم الاستواء حال العقد لم يجوز وان كشف الغيب عن عدم الاستواء فان كان في الارض علة فالخيار للمشتري وان كان فيها حفرة فالخيار للبائع فهو شرط في الجواز فان انتفى لا يجوز البيع ويخير من عليه الضرر منهما وأما ما قبله من الشروط فهو في الجواز والصحة فان قيل الاستواء شرط في الجزا لافي المبيع جزافا قلنا شرط الشرط شرط ومنها أن يعتد بشقة فان انتفت المشقة عدولا يباع جزافا وأما ما يكال ووزن فيجوز بيعهما جزافا ولو لم يكن في الكيل أو الوزن مشقة لان الكيل والوزن منظمة المشقة وبعبارة لان العدن تيسر لكل أحد بخلاف الكيل والوزن الشرعيين ومنها أن لا قصد أفراد الشيء الجزاف كالجوز وصغار السمك فان قصدت الافراد كالتياب والعبيد فلا يجوز بيعه جزافا الا أن يقل عن أفراد الشيء الجزاف فالضمير راجع للفرد المفهوم من أفراد هو الا كان الواجب ثنها وبعبارة الاستثناء راجع لما يليه أي ان ما قصد أفراد لا يباع جزافا ولا بد من عدمه كالتياب والعبيد الا أن يقل عن مائة قصد أفراد كالبطيخ والاترج والمان والقثاء والموز فلا يضر فيه قصد الافراد ويجوز بيعه جزافا وبعبارة بان يكون التفاوت بين الافراد يسيرا وان كانت جملة الثمن كثيرا والظاهر أن القلة بالعرف عند المعتادى ذلك ثم صرح بمفهوم الشرط لما فيه من التشعب فقال (ص) لا غير مرئي وان ملء ظرف ولو ثانيا بعد تفرغ (ش) غير بالجر عطف على محل ان رى إعلان محله جلاله صفة الجزاف لانه في معنى مرئي لا غير حاضر فلا يصح بيعه جزافا وظاهره ولو وقع على الخيار ولعله كذلك للخروج عن الرخصة ولأجل اشتراط الرؤية لا يجوز اشترا ملء الطرف الفارغ على أن يملأه أو ملأه ثانيا بعد أن اشتراه أو لا وفرغه وذلك بأن يكون ملأ أو يشتري ما فيه مع ملئه ثانيا بعد تفرغ ما فيه بدينار أو كل واحد بدينار لان الثاني غير مرئي بخلاف ما لو وجد

اما أن قصد أفراد أم لا وفي كل اما ان يقل ثنها أم لا فليقتد بلا مشقة لم يجوز جزافا قصدت أفراد أم لا قل ثنها أم لا ومتى عد بشقة فان لم تقصد أفراد جاز بيعه جزافا قل ثنها أم لا وان قصدت جاز جزافا ان قل ثنها ومنع ان لم يقل فالمنع في خمسة والجواز في ثلاث فاذا علمت ذلك فأقول قال ابن بشير المعدودات ان قلت أثمتها جاز بيعها جزافا وان كثرت أثمانها واختلفت أحادها اختلفا فبينا كالتياب والجواهر وما في معنى ذلك لم يجوز بيعها جزافا ونقل كلامه صاحب الجواهر وابن عرفة وغيرهما وأقروه فأقول اذا علمت هذا فغاده ان البطيخ والاترج مما قل ثنها يجوز بيعه جزافا ولو اختلفت الافراد اختلفا فبينا وأما ما كثرت فيه فبفصل فيه فان اختلفت أفراد اختلفا فبينا كالتياب لم يجوز بيعه جزافا ولا يجوز الا بالصور أربع فاذا علمت ذلك فليس المراد بقلة الثمن ما قاله الشارح ولا ما قاله شب بل كونه في حد ذاته ثمنا قليلا والحاصل أن هذا التفصيل هو المعول عليه ولا يلتفت الى ما عداه وقضية هذا أنه لو فرض أن التفاوت في أفراد التياب والعبيد قليلا يصح بيعه جزافا ولا ظن جواز ذلك وقضيته انه لو وجد تفاوت كثير بين أفراد البطيخ لا يجوز بيعه جزافا وهو ما في نت حيث قال ان الاترج يجوز بيعه جزافا أي لانه يقل ثنها ولعل المراد الاترج الذي كله كبير أو كله صغير وأما ما بعضه صغير وبعضه كبير فلا بد كذا يقال في البطيخ انتهى (قوله ولا يجوز اشترا ملء الطرف الفارغ) يقيد بما اذا كان الطرف مكيا لا مجهولا

ولهم مكيال معروف غير ولا جازلانه يجوز شراء حاضر ببادية مكيالها لعدم مكيال معلوم له بها ومن جواز شراء باديها حاضرة بمكيالها لعدم مكيال معلوم للبادي نعم شراء ما في المكيال المجهول جزافا جائز بشرطه لا على أنه مكيال به مع تبسّر معلوم (قوله كسلة تين) ومثل سلة التين قرية الماء وراو يته وجراره مما جرى العرف ببيع الماء فيه وبيع الماء من باب بيع الخراف ولكن جرى العرف بضمان بائعه اذا انشق طرفه قبل تفريغه واذا اختلفت المياه تعين فتحه عند الشراء والا فلا (قوله والعنب) فيه اشارة الى أن المصنف أدخل السكاف على سلة و مراده المضاف اليه (قوله وعصافير حية) أي وسائر ما يتدخل من الطير لا يباع جزافا لانه يزوج ويدخل بعضه تحت بعض فيخفى حرره (قوله وحمام برج) أي وفرض المسئلة أن البيع وقع عليه ما هو في البرج لأن طائفة في الهواء لان هذا لا يقول أحد يجوز بيعه ومحل كون الذي (٣٠) في البرج لا يجوز بيعه اذا لم تحط به معرفة قبل الشراء والاجاز والمراد

بالاحاطة به معرفته بالخزرجدا عن برجه أي وأما مع البرج فخا تز لكونه تبعا (قوله ويدخل الفلوس في النقد) أي حكمها حكم النقد وذلك لان الفلوس ليست من جزئيات النقد (قوله ولا يرجع الخ) وجه الاقتضاء انه اذا دخل تحت الاتقي الشرطين أي ان لم يسلك ولم يتعامل به عددا بل وزنا فيفقد أن المسكوك المتعامل به وزنا لا يجوز بيعه جزافا مع انه جائز فعلم أن غير المسكوك يجوز بيعه جزافا تعومل به عددا أو وزنا كالمسكوك المتعامل به وزنا والمراد بالتعامل به وزنا ما يوزن بصنعة ويتقص صفره بنقص وزنه من غير مراعاة عدد وان تعومل به ما معا كدنانير مصر وقر وشهار وعى العدد ودراهم مصر تارة يقع التعامل بها وزنا وذلك في حالة المناداة على عدم التعامل بالمقصود منها وتارة يقع التعامل بها عددا في حال التعامل بالمقصود منها (أقول) وبعد هذا كله فنقول لا اقتضاء وذلك لان المعنى أن عدم الجواز مقيد باجتماع

مملوا فاشترى بدينار فلا بأس به لانهم مالم يقصد فيه الى الغرر وفي قوله املا على فانما يدينار قصد الى الغرر في الثاني اذ ترك أن يشترى به بمكيال معلوم فاشترى بمكيال مجهول (ص) الا في كسلة تين (ش) أي الا أن يقع ذلك في سلة تين أو عنب أو نحوهما فلا بأس بشراء ملته فارغا أو ملته ثانيا بعد تفريغه بدرهم لان التين والعنب غير مكيال وكثير تكميل الناس اهما بالسلل فخرى ذلك مجرى المكيال لهما والقسم مكيال قل الغرارة منه مكيال مجهول لان الغرارة ليست بمكيال له ثم عطف على غير مكيال في المشاركة في المنع وهو ثلاثة أشياء بقوله (ص) وعصافير حية بقص وحمام برج وثياب (ش) يعني أنه لا يجوز بيع العصافير المحبوسة في قفص وأولى غير المحبوسة لدخول بعضها في بعض فلا يمكن الخزرفان كانت مذبوخة فيجوز بيعها جزافا لعدم التداخل وكذلك لا يجوز بيع حمام الابرار مجردا عن برجه جزافا على ما في المواز ببناء على عدم امكان عدوها وزرها ولان القاسم قول يجوز ورجه في الشامل بناء على امكان حررها ونقله ابن عرفة عن محمد بن ابن القاسم فقال لا بأس ببيع ما في البرج من حمام أو بيعه بحمامه جزافا ومنع ابن القاسم في الغنمية بيع الخشب الملقى بعضه على بعض جزافا لخفة مؤنة عدده كالغنم ولا بأس بشراء صغاره جزافا انتهى وكذلك لا يجوز شراء الثياب والرقيق والحيوان وغير الخوات الصغرى جزافا لقصد افراده فذكر مفهوم الشرط الاول بقوله لا غير مكيال وما بعده والاخر بقوله وثياب وسكت عن مفهوم غيرهما للوضوح (ص) ونقدان سلك والتعامل بالعدد والاجاز (ش) هذا محترز قوله ولم تقصد افراده أيضا والمعنى ان النقد المسكوك لا يجوز بيعه جزافا اذا كان التعامل بالعدد وتدخل الفلوس في النقد وان كان التعامل بالوزن جاز بيعها جزافا لعدم قصد الا حاد فهو كغير المسكوك فقوله والاجاز راجع لقوله والتعامل بالعدد فقط ولا يرجع لقوله ان سلك أيضا والاقتضى ان المسكوك المتعامل به وزنا لا يجوز بيعه جزافا وليس كذلك ومثل النقد الفلوس والجواهر وانما نص على النقد لكثرة الغرر لحصوله بجهة الكمية وجهة الا حاد لانه يرغب في كثرتها ليسهل الشراء بها ولا يعلل بكثرة الثمن لثلا يرد الجواهر واللؤلؤ ونحوهما (ش) فان علم أحدهما يعلم الاخر بقدره خير (ش) هذا وما بعده تفصيل في مفهوم قوله وجهلاه والمعنى أن أحد المتعاقدين اذا علم بعد القعد بأن الآخر كان عالما حين العقد بقدر المبيع فان الجاهل منهما يخير كعيب دلس فيه ومحل التخيير اذا كان

القيد وفي قوله والا أي بان لم يجتمع القيدان صادق بنقيهما ونقي أحدهما غير أن شيخنا السلوني العلم قرر أن المعتمد انه اذا كان غير مسكوك ويتعامل به عددا لا يجوز بيعه جزافا (قوله ومثل النقد الفلوس والجواهر) لا يخفى أن جعل الجواهر مثل ذلك مما يقوى ما قاله شيخنا المذكور لان الجواهر لا يتعلق بها سكة (قوله لمصلحة) أي الكثرة وذلك لا كتساها التذكير من المضاف اليه أو باعتبار المذكور والمعنى حصول الغرر الكثير (قوله بجهة الكمية) أي بالنظر بجهة الكمية أي جهة هي الكمية وقوله وجهة الا حاد تفسير لما قبله وقوله لانه يرغب الخ تعليل لحصول كثرة العدد بجهة الكمية وقوله في كثرتها أي الا حاد ليسهل الشراء بها أو ما الشراء بالجواهر فلا يسهل الشراء بها وكذا الجدد وحاصله أنها لما كانت أفرادا النقد يتيسر البيع بها ولا يتوقف في البيع بها بخلاف ما عداها من فلوس وجواهر يكثر وقوع الغرر بتعاطي الناس ذلك كثيرا (قوله ولا يعلل) أي الغرر وقوله بكثرة الثمن أي



القيمة (قوله بان العيب اذا علم به البائع المشتري) أعلمه حال العقد أو بعده وقوله لتعاقدهما الخ علة لقوله فسد أي فسد العقد لدخولهما الخ والخطر مرادف للغرر بخلاف اذا لم يدخل على ذلك فلا تعاقداً على غرر (قوله وبه يجب) أي بقوله لتعاقدهما على الغرر غير انك خير بأن كلام الشارح يقتضي ان هذه العلة من كلام المستشكل فكأنه يقول له في كلامك أي المستشكل ما ينبغي اشكالاً وهو قولك لتعاقدهما على الغرر فان كان الواقع هكذا فالامر ظاهر والا فكان الواجب أن يقول الشارح ويجب عن الاشكال المذكور بانه انما فسد هنا وخولفت القاعدة لتعاقدهما على الغرر والخطر والحاصل أنه يلزم من عدم الفساد عند الاطلاع بعدم العقد عدم الفساد عند الاطلاع حين العقد ولم يكن ذلك هنا والجواب انه انما يلزم ذلك وخولفت القاعدة لتعاقدهما على الغرر والخطر بخلاف العيب في غير هذه المسئلة فليس في الاطلاع فيه عليه حال العقد تعاقداً على غرر وخطر (قوله كون الشيء) هو علم أحدهما بعلم الآخر حالة العقد (قوله اذا قارنه) أي العقد وقوله بعد ذلك أي بعد العقد وقوله لدخوله على الغرر أي انما فسد عند المقارنة لدخوله على الغرر ولم يفسد بعد عدم دخولهما على الغرر (قوله عبارة الموضح) أي عبارة (٣١) التوضيح وقوله وفيها حازرة أي ركة لا يفهم

المعنى بها (قوله محشى التوضيح) هو الناصر للقاني والحاصل أنهما جوابان فان قلت هل فسر ق بين الجوابين قلت فرق بينهما ما لان حاصل الاول ادعاء الملازمة الا انهما ليست كليمة تنقض في بعض الاحوال عند وجود الغرر وحاصل الجواب الثاني لانسلم الملازمة أصلاً وان كان مرجعهما بعد ذلك لشيء واحد وهو الدخول على الغرر في الاول دون ما بعده (قوله كما قال سحنون الخ) هذا يقتضي دخول الكاف على المشبه به وآخر العبارة يقتضي أنها داخله على المشبه كما هو القاعدة (قوله وغناء العبد الخ) لعل وجهه مع كون المنفعة غير شرعية فيه أيضاً أنه لا يخشى من غنائه تعلق الناس به عادة أي شأنه ذلك بخلاف الجارية (تمة) هي انه حيث حكم بتخير المشتري في الجراف الذي علم

العلم والجهل من الجهة التي وقع البيع عليها المكمل علم أحدهما بكيله وجهه لا آخره مالو جهلا كيله وعلم أحدهما وزنه أو عدده فلا خيار لاستوائهما في جهل الجهة التي وقع البيع عليها واستشكل ابن القصار كون علم أحدهما عيباً بان العيب اذا أعلم به البائع المشتري لا يفسد البيع بل للمشتري الرضا وهما لو أعلم العالم الجاهل بعلمه فسد كما أشار إليه بقوله (وان أعلمه) أي أعلم أحدهما الآخر بعلمه (أولاً) حين العقد ودخل على ذلك (فسد) العقد على الاصح لتعاقدهما على الغرر والخطر وبه يجب عن الاشكال المذكور وأبأنه لا ملازمة بين كون الشيء يفسد به العقد اذا قارنه ولا يفسد به اذا اطلع عليه بعد ذلك لدخوله على الغرر في الاول دون الثاني قلت هكذا عبارة الموضح ومثله للشارح وفيها حازرة فلذا قال محشى التوضيح صوابه لا منافاة كما قال سحنون فبين باع أمة وشرط أنها مغنية فسد البيع ولو اطلع عليه بعد العقد خير كما أفاده بقوله (كالمغنية) فلا يصح بيعها ان بين غناءها وقت العقد قال الشيخ وينبغي تقييدها اذا كان القصد بالتبيين زيادة الثمن لا التبري ويخير المشتري اذا اطلع عليه بعده وغناء العبد ليس كالأمة فلا يوجب خياراً ولا فساداً فقله كالمغنية تشبيه تام ولما كان الغرر المانع من صحة العقد قد يكون بسبب انضمام المعلوم الى المجهول لان انضمامه اليه يصرف في المعلوم جهلاً لم يكن وكان في ذلك تفصيل أشار اليه المصنف تبعا لصاحب المقدمات بقوله فيما يأتي وجزاف حب فاذا اجتمع شيئان في صفقة فاما معلومان أو مجهولان وسأتيان واما معلوم ومجهول وهو أربع صور لانه اما أن يكون أصلهما معاكيل كصبرة حب جزافاً وأخرى منه كبل أو أصلهما مع الجراف كارض جزافاً وأخرى منها ذرعا أو أصل ما يبيع جزافاً الكيل وأصل ما يبيع بالكيل الجراف كصبرة جزافاً وأرض ذرعا أو بالعكس كارض جزافاً وصبرة كبل فالثلاث الاول ممنوعة لخروجها أو أحدهما عن الأصل كما أشار اليه عاطفاله بالجر على غير مرتين بقوله في الاولى (وجزاف حب مع مكيل منه) وفي الثانية بقوله (أو) جزاف حب مع مكيل

البائع بقدره فقات ذلك لزمه الاقل من الثمن وقيمة الجراف والحب حكم بفساد البيع فقاتت الصبرة ففيها القيمة بالغة ما بلغت وان أراد المتبايع أن يصدق البائع في المكيلة ويردها أي مثلها لا ينبغي أن لا يجوز على أصولهم في الاقتضاء عن ثمن الطعام طعاماً وبقى حكم تخيير البائع حيث علم المشتري بقدره وفات واستظهر أنه يكون للبائع الاكثر من الثمن أو القيمة وهل له أن يعطيه عن ذلك طعاماً أم لا وهو الظاهر لان العلة واحدة وهي الاقتضاء عن ثمن الطعام طعاماً اه (قوله لان انضمامه) أي المعلوم اليه أي المجهول (قوله اما أن يكون أصلهما معاكيل) قال في المقدمات اعلم أن من الاشياء ما الاصل فيه أن يباع كبل أو يجوز بيعه جزافاً كالحبوب ومنها ما الاصل فيه أن يباع جزافاً ويجوز بيعه كبل كالأرضين والحبوب ومنها ما لا يباع كبل ولا جزافاً كالعبيد وسائر الحيسوانات انتهى المراد منه فقوله اما أن يكون أصلهما معاكيل هذه الاولى في المصنف وقوله أو أصلهما مع الجراف هذه الثالثة في المصنف المشار لها بقوله وجزاف أرض وقوله أو أصل ما يبيع جزافاً هذه هي الثانية في المصنف المشار لها بقوله أو أرض (قوله بقوله في الاولى) أي في المصنف لاني الشارح وكذا يقال في قوله الثانية والثالثة (قوله مع مكيل منه) أي كأشترى منك هذه الصبرة التي لم يعلم قدرها وهذه الصبرة

المعروفة القدر كونه عشرة أرباب ابتداء وكذا يقال فيما يأتي ومثل المكيل الموزون والمعدود كما في المواق (قوله فأرض مجرور الخ)  
وقال الشيخ أحمد معطوف على موصوف مكيل أي مع حب مكيل وحينئذ فلم يلزم العطف على الضمير المنفوض من غير إعادة الخافض  
وصفة أرض محدوفة أي مكيلة (قوله بثمن) كقوله اشتري منك هاتين الصيرتين دينار وقوله أو ثمنين كاشتري منك هاتين الصيرتين  
هذه دينار وهذه دينارين وقوله كانا على الأصل أي كاشتري منك هذه القطعة الأرض وهذه القطعة الأرض ديناراً وهذه دينار  
وهذه دينارين وقوله أو على خلافه كما مثلنا من قولنا كاشتري منك هاتين الصيرتين وقوله أو خالف أحدهما كاشتري منك هذه القطعة  
الأرض وهذه الصيرة ديناراً وهذه ديناراً والثانية دينارين وأقرض أن المبيع في الصور كلها جزاف كما قال المصنف ويجوز  
جزافان (قوله وان اختلف الثمن) أي بان يقول صيرة القمح دينار وصيرة التمر دينارين (قوله بثمن واحد) وكذا بثمنين وقوله ويجوز  
مكيلان صورتهم أن يقول اشتري منك مكيلين (٣٣) عشرة أرباب وعشرة أرباب مثلاً قحاً أو شعيراً أو قحاً أو شعيراً كل أرباب

بكذا اتفق الثمن في المكيلين  
أو اختلف اتفقت صفة المكيلين  
أم لا (قوله وجزاف مع عرض)  
أي جزاف على غير الكيل  
بدليل قوله الآتي ولا يضاف  
لجزاف الخ (قوله كصيرة) مثال  
لما إذا كان على غير أصله وقوله  
أو قطعة أرض مثال للذي كان  
على أصله وقوله كعبد وثوب  
أي مما لا يباع كيلاً ولا جزافاً  
وان كان العرض في الأصل ماعداً  
الذهب والفضة كما في الصحاح  
الآن هذا العموم ليس مراداً  
وبعد ففي التمثيل بالثياب تقرر  
لأن الأصل في الثياب أن تباع  
جزافاً ويجوز أن تباع كيلاً فان  
كان ذلك الثوب جزافاً فهو من  
أفراد الجزافين وان كان كيلاً  
فهو من أفراد جزاف مع مكيل  
(قوله ان اتحد الكيل) أي  
المكيل وبين الشارح أنه لا مفهوم  
له لاختلاف ثمن الكيل وذلك  
لأنه قد وقع الدينار في مقابلة الثلاثة

(أرض) مما أصله أن يباع جزافاً فخرج عن الأصل فأرض مجرور عطف على مجرور من غير  
إعادة الجار كقوله تعالى واتقوا الله الذي تساءلون به والارحام وفي الثالثة بقوله (و جزاف  
أرض) مما أصله أن يباع جزافاً (مع مكيل) بتذكير الضمير العائد على الأرض نظراً للجنس  
وتأنيده منونة صفة لأرض محدوفة أي مع أرض مكيلة لخروج أحدهما عن الأصل فيمتنع  
الجمع في هذه فيما أصله الجزاف (لا) ان اجتمع جزاف أرض (مع) مكيل (حب) مما أصله  
الكيل فلا يمنع لحيثهما على الأصل وأشار إلى القسمين الباقيين الأولين بقوله (ويجوز  
جزافان) على أي حال بثمن أو ثمنين كانا على الأصل أو على خلافه أو خالف أحدهما لانهما في  
معنى الجزاف الواحد من حيث تناول الرخصة لهما القول للحمى لا بأس ببيع صيرتي قح وتمر  
جزافاً وان اختلف الثمن ويجوز بيع ثمر الحائطين جزافاً وان اختلف ثمرهما بثمن واحد  
(و) يجوز (مكيلان) كذلك صفقة واحدة (ص) وجزاف مع عرض (ش) أي ويجوز  
جزاف على أصله أو غير أصله كصيرة أو قطعة أرض مع عرض كعبد أو ثوب (ص) وجزافان  
على كيل ان اتحد الكيل والصفة (ش) أي ويجوز جزافان في صفقة على كيل أي أو وزن أو عدد  
ان اتحد ثمن الكيل والصفة اتفاقاً كصيرة تمر وأخرى مثلها كل أرباب دينار وان اختلفا معاً  
يجزافاً اتفاقاً وان اتفقت الصفة واختلف ثمن الكيل كصيرتي طعام واحد أحدهما ثلاثة دينارات  
والأخرى أربعة لم يجز لاختلاف الثمن أو اختلفت الصفة واتفق الثمن كصيرتي قح وشعير كل  
منهما ثلاثة دينارات لم يجز عند ابن القاسم ولو قال ان اتحدت الصفة وثن الكيل لا فادامسراد  
وعلة المنع مع الاختلاف انه يصير جزافاً على كيل معه غيره وهو لا يجوز كما أشار إليه بقوله (ص)  
ولا يضاف لجزاف على كيل غيره مطلقاً (ش) يعني ان من باع جزافاً على ان كل قفيز بكذا وعلى  
أن مع المبيع سلعة كذا من غير تسمية ثمن لها بل ثمنها من جملة ما اشترى به المكيل فان ذلك  
لا يجوز لأن ما يخص السلعة من الثمن حين البيع مجهول ومعنى مطلقاً كان الغير من جنس  
المبيع أو من غير جنسه مكيلاً أو موزوناً أو مذكرواً وبعبارة وسواء سمى للغير ثناً أم لا لانه مع  
التسمية قد يساوى أكثر فاعتقر لاجل هذا ومع عدمها لا يدري ما يخصه من الثمن وعلى هذا

فصار كل أرباب بثلاث ديناراً وإذا كان أربعة دينار يكون كل أرباب ربع دينار فقط  
ظهر اختلاف الثمن والحاصل أن المعلوم من كلامه وكلام عجم أن الشرط الاتحاد في نفس الكيل وفي ثمنه أيضاً وان حصل الاختلاف  
في واحد منهما أو في كليهما منع (قوله وثن الكيل) أي المكيل (قوله انه يصير جزافاً على كيل) أي ينزله جزافاً على كيل معه غيره (قوله  
عند ابن القاسم) أي وعند أشهب يجوز كما أفاده بهرام (قوله ولا يضاف لجزاف على كيل) أي أو وزن أو عدد صرح في المقدمات بأن  
حكم الموزون والمعدود حكم المكيل وصرح القاب بأن اللبن أصله الكيل والزبد أصله الوزن (قوله وبعبارة الخ) هذه عبارة مغارة  
للاولى (قوله وسواء سمى للغير ثناً) بان قال آخذ منك هذه الصيرة كل دينار بكذا وهذا الثوب دينار (قوله لانه مع التسمية) أي  
لأن الغير مع التسمية وقوله فاعتقر لاجل هذا الجزاف والمغتفر البائع ونحو ذلك في المنع لانه صار بمثابة الذي لم يسم له لان التسمية  
بهذا الاعتبار كالتسمية (قوله وعلى هذا) أي على قول المصنف ولا يضاف لجزاف الخ



(قوله بأرضه) أى مع أرضه بأن يملك الأرض المشتري (قوله و جاز برؤية بعض المثلى) أى يبيع البت وأولى الخيارات أى و جاز البيع ولو جازاً فبرؤية البعض كافية في الجزاء أيضاً فإذا كان حاضر في غرارة ويحورها ولا يختلف المكمل من الجزاء إلا أن الجزاء لا بد من حضوره والمكمل يكفي رؤية بعضه غائباً (قوله والصوان) عطف على المثلى لا على بعضه خلافاً لـ زقاني في شرح شب والظاهر تعيين كلام الزقاني (قوله كما قال في التوضيح) عبارة بعض الشراح اقتصر عليه فيفيد اعتماد (قوله على ما قبله) أى الذى هو المثلى (ثم أقول) فيه نظر لأن الصوان ليس من المثلى لأن المثلى هو داخل الصوان (قوله وعلى هذا فيه التعبير الخ) أى وعلى نسخة الباء ليس فيه ذلك لأن المعنى و جاز يبيع الشيء بسبب رؤية الصوان فالصوان على حقيقته فليس فيه تجوز أى وفي بعض النسخ و جاز رؤية بعض المثلى أى و جاز رؤية بعض المثلى في البيع إذا كان الكلام فيه ولا يحتاج لتقدير حرف الجر والحاصل أن عبارة تفيد أنه على نسخة الباء فيه التعبير بالمحل أى باسم المحل عن الحال وأما على حذفها فليس فيه ذلك وليس كذلك بل على كل حال ليس فيه التعبير باسم المحل عن الحال (قوله وعلى البرنامج) بفتح الباء وكسر الميم وقيل بفهما (٣٣) وقيل بكسرهما قال الزقاني الظاهر أن البائع إذا

حفظ ما في العدل وصفته كان كافياً وان لم يكن برنامجاً (قوله صفة ما في العدل الخ) هذا يفيد أن المبيع لو كان ثوباً واحداً مطويًا كالساج المدرج أى الطيلسان المطوى في وعاء من الجلد وقيل الثوب الرفيع لم يبيع على صفة ولا بد أن يرى ما تعمله به صفته إذ لا مشقة في نشره وطيه والعدل عن ذلك مع امكانه غرر كثير أى وأما ان كان يحصل بنشره فساد فيجوز بيعه على الصفة قطعاً (قوله والشراء) أى يجوز للشترى أن يشتري السلعة ولا بد أن يكون الواصف له السلعة غير البائع كما هو قضية كلام حـ ولو أن يمكن علم المبيع بغيره فيجوز بلا وصف كالس في الشاة إذا أخبر بسنها والنوق والشم في الأدهان والمسك (قوله الأبيع الجزاء الخ) ظاهره ولو وصفه اثنان عدول (قوله ولا تجوز معاملة الأعمى الأصم) أى لتعذر

لا يجوز بيع الزرع جزاءً على كيل بأرضه (ص) و جاز برؤية بعض المثلى والصوان (ش) أى و جاز البيع برؤية بعض المثلى مكمل كتميم وموزون كقطن وأخرج المقومات فلا يكفي رؤية بعضها على ظاهر المذهب كما قال في التوضيح وقال ابن عبد السلام الروايات تدل على مشاركة المقوم للمثلى وعطف الصوان بكسر الصاد وضمها على ما قبله من عطف الخاص على العام وهو ما يصون الشيء كقشر الرمان والبيض والجوز وفيه لغة صيان وهكذا في عدة نسخ بجوز رؤية بالباء وعلى هذا فيه التعبير بالمحل عن الحال لأن البيع واقع على ما هو داخل الصوان فيكون في الجواز رؤية خارجة عن رؤية داخله (ص) وعلى البرنامج (ش) أى و جاز البيع أو الشراء معتمداً فيه على الأوصاف المكتوبة في البرنامج والمراد به الدقة المكتوب فيه صفة ما في العدل وكان الأصل منعه لكنه أجزأ لما في حل العدل من الخرج على بانه من ثلثه وموتة شـده ان لم يررضه المشتري فأقيمت الصفة مقام الرؤية فان وجد على الصفة لزم والاخير المشتري (ص) ومن الأعمى (ش) أى و جاز البيع والشراء وجميع المعاملات الأبيع الجزاء وشراءه من الأعمى غير الأصم للضرر وروى على المذهب وسواء ولد أعمى أو طراً أعماه في صغره أو بعد كبره خلافاً للابهرى في منعه بيع من ولد أعمى وفي معناه من تقدم ابصاره في صغره بحيث لا يتخيل الألوان والخلاف فيما لا يدرك إلا بحاسة البصر ولا مانع فيما يدرك بغيرها من الحواس ولا تجوز معاملة الأعمى الأصم بخلاف الأعمى الأصم (ص) وبرؤية لا يتغير بعدها (ش) عطف على معنى ما مر من قوله برؤية بعض المثلى أى و جاز البيع برؤية بعض المثلى وبرؤية لا يتغير بعدها وظاهره سواء كان غائباً عن مجلس العقد أو حاضراً به ولا تشترط الغيبة الأفيما يبيع على الوصف ومفهوم لا يتغير أنه لو كان يتغير بعد الرؤية لم يجز بيعه أى على البت وأما على الخيار فيجوز (ص) وحلف مدعى لبيع برنامج أن موافقته للكتاب (ش) يعنى أن المشتري على البرنامج إذا ادعى بعد ما قبض المتاع وغاب عليه عدم موافقة المتاع أو بعضه لما في البرنامج وقد تلف البرنامج أو بقي وادعى البائع فيما ادعى فيه المخالفة إن المتاع غير ما أتى به فإنه يحلف

(٥ - خرى خامس) الإشارة بخلاف الأعمى الأصم فتمسك الإشارة له وانظر هل يصح شراء الأعمى ما لا يصح شراء البصير له في ليل ولو تمعير لأنه يعتمد في شرائه على الوصف الذى علمه بالسمع أم لا واعلم أن البيع للأعمى على الصفة والبيع على البرنامج وبيع الساج المدرج وقلال الخل مطمينة مستثنى مما يأتي من أن شرط البيع على الصفة أن لا يكون حاضر اباً بالمجلس (قوله عطف على معنى ما مر) لا حاجة لذلك بل معطوف على لفظ ما مر وهو برؤية الخ ويمكن الجواب بأن هذا على نسخة ورؤية بدون الباء (قوله ولا تشترط الغيبة) أى عن مجلس العقد (قوله لبيع برنامج) أى في مسألة بيع برنامج (قوله ان موافقته) أى العدل المبيع للكتاب في البرنامج حاصلة فهو معمول حلف أو تنازع فيه كل من حلف ومدعى وخبر أن محذوف ثم لا يخفى أنه وإن كان مدعياً الموافقة لأنه في المعنى مدعى عليه لأن المدعى عليه من ترجح قوله بجهوده أو أصل وهو صادق بالبائع هنا وذلك اندفع ما يقال القاعدة أن الذى يحلف هو المدعى عليه (قوله أن المتاع) أى المشتري (وتنبه) فان نكل البائع غرم بمجرده نكوله في دعوى الاتهام وبعد عین الآخر في دعوى التحقيق وأما لو وافقه أن المتاع

ما أتى به فينظر فإن كان موافقا لزم البيع والائت بالخيار للمشتري ( قوله هو معطوف على بيع الخ ) إلا أن اللام باعتبار المعطوف عليه بمعنى في و باعتبار المعطوف زائدة للتقوية ( قوله ولو اختلف النقاد في الرداءة والجودة الخ ) أي إذا اختلف وكان ذلك قبل القبض لم يلزم رب الدين إلا ما اتفق الشهود أي الصراف على جودته وأما إذا أخذه منه ثم رجع عليه فقال له بدله لاني وجدته زائفا فلا يلزمه أن يبدله إلا ما اتفق الصراف على ردائه ( قوله إلا أن يحقق كاهن ) لا يخفى أن المتقدم في الغش لقوله جسادا وما نحن فيه نقص الوزن وأيضا التحقيق في الأول متعلق بكونه ( ٣٤ ) لا يعلمها من دراهمه فقط ويمكن الجواب على بعد بأن التشبيه في مطلق التحقيق

وإن كان موضوع المسئلتين مختلفا فتدبر ( قوله فإن قرب ما بين الرؤيتين ) و مرجع ذلك لأهل المعرفة ( قوله فقول ابن القاسم ) أي خلافا لاشبه ( قوله حيث قطعت الخ ) وهل يكفي في ذلك واحد من أهل المعرفة أو لابد من اثنين قولان والمناسب أنه يكفي لأنه من باب الاخبار ( تنبيه ) محل كلام المصنف إذا كان المبيع مما لا يضمنه المشتري بالعقد إذ ما يدخل في ضمانه بالعقد لا ينظر فيه لما بين الرؤيتين قطعا فإن قلت ما ذكرته فيما إذا بيع على الصفة من أنه يكون القول للمشتري في حالة الشك مخالف لما في مسألة البرنامج من أن القول قول البائع على ما وصف فالجواب أن المشتري في مسألة البرنامج لما كان قادرا على الوقوف على المبيع بعينه وترك ذلك كان كالصدق للبائع بأن المبيع على ما وصف في البرنامج بخلاف الغائب المبيع بالصفة فافترقا فإن قلت في مسألة الرؤية المتقدمة القول قول البائع في حالة الشك بيمين وأما ما بيع على الصفة ففي حالة الشك القول قول المشتري ما الفرق قلنا الفرق أن البيع في مسألة الرؤية متعلق على بقاء صفة البيع والاصل بقاءها فن

البائع أن ما في العدل موافق للكتاب ( ص ) وعدم دفع ردي أو ناقص ( ش ) هو معطوف على بيع من قوله لبيع برنامج أي وحالف مدع عدم دفع ردي أو ناقص و مراده أن من صرف دراهم أو دنائير من صراف أو أخذها من مقرض أو مدين أو نحو ذلك وقبضها المدفوعة له بقول الدافع أنه جسادا وغاب عليها إلا أخذ ثم ردها أو رد شيئا منها وادعى أنه ألفاه رديا أو ناقصا وأنكر الدافع لها أن تكون من دراهمه أو دنائيره فإنه يحلف مادفعته الجسادا في على ابن نونس ولا يعلمها من دراهمه إلا أن يحقق أنه ليست من دراهمه ولا دنائيره فيحلف على البت ولو اختلفت النقاد في الرداءة والجودة لم يلزم رب الدين إلا ما اتفق على جودته كما أنه لا يلزم الدافع في البت إلا ما اتفق الشهود على ردائه فقوله وحلف الخ لكن يحلف في النقص على البت وفي الغش على نفي العلم ونقص الوزن يحلف فيه على نفي العلم إلا أن يحقق كاهن وهذا كله إذا اتفقا على أنه قبضها على المفاضلة أو اختلفا لان القول قول الدافع بيمين أنه على المفاضلة وإن اتفقا على أنه قبضها ليريهما فالقول قول القابض إن ما قبضه ردي أو ناقص بيمينه ( ص ) وبقاء الصفة ان شك ( ش ) يعني أنه إذا اشترى شخص شيئا غائبا على رؤية متقدمة ثم تنازع هو والبائع في أن هذه هي الصفة التي وقع العقد عليها وتغيرت فإن قرب ما بين الرؤيتين بحيث لا يتغير المبيع فيه فالقول للبائع وإن بعد بحيث لا يبقى على حاله فالقول للمشتري في أنه تغير عما هو عليه حال العقد وإن أشكل الأمر فقول ابن القاسم إن القول قول البائع بيمينه والاصل عدم الانتقال على الصفة حيث قطعت أهل المعرفة لأحدهما فالقول له بلا عيين وإن رجحت لواحد منهما فالقول له بيمين وإن أشكل الأمر فالقول للبائع بيمين وأما ما بيع على الصفة فإنه في حالة الشك يحمل على عدم بقاء الصفة فيكون القول قول المشتري فكلام المؤلف فيما إذا بيع على رؤية متقدمة كما صرح به حاولو فقال في قوله وبقاء الصفة ان شك هذا من تنبيه قوله ورؤية لا يتغير بعدها انتهى ( ح ) وغائب ولو بلا وصف على خياره بالرؤية ( ش ) أي وكذلك يجوز بيع الشيء الغائب ولولم يوصف للمشتري نوعه ولا جنسه لكن بشرط أن يجعل له الخيار إذا رأى المبيع ليخف غرضه على المعروف وأما على اللزوم أو على السكت فيفسد في غير التولية وأما هي فإن السكوت فيها لا يضر لأنهم معروف فقوله على خياره بالرؤية راجع للبائع عليه لا لما قبله والبيع منحل من جهة المشتري قبل الرؤية وبعد ما لا يلزم من جهة البائع عند ابن حجر خلافا لعبد الحق أنه منحل من جهتهما معا ( ص ) أو على يوم ( ش ) عطف على ما في حيز المبالغة ليعيد أن فيه خلافا باللزوم يعني أن ما بيع على الصفة على اللزوم يكفي أن يكون على مسافة يوم ومنعه ابن شعبان لسهولة احضاره في اليوم وما قرنا علم أن كلامه في بيع الغائب على الصفة على اللزوم لا فيما بيع على الصفة بالخيار ولا فيما بيع على خياره بالرؤية ولا

ادعى الانتقال فهو مدع وهو المشتري بخلاف البيع على الصفة فإن الأصل عدمها وهو موافق لقول المشتري فيما وأما لو تنازعا في عين السلعة المبعة على الرؤية فالقول للمشتري مع يمينه اتفاقا ( قوله وغائب ) معطوف على عموم ( قوله لكن بشرط الخ ) في المبالغ عليه وهو الذي لم يوصف وأما الذي وصف ولو كان على اللزوم فيجوز فلا حاجة إلى الشرط ( قوله على المعروف ) أي ولولم يوصف للمشتري فيجوز على المعروف ومقابل له لا بد من الوصف ( قوله فإن السكوت فيها لا يضر ) عبارة شب فالسكوت فيها كشرط الخيار انتهى فيه منهم أنه الخيار ( قوله أو على يوم ) أي ذهبا فقط ( قوله لا فيما بيع الخ ) أي فلا يشترط كون ذلك على يوم ( قوله لا فيما بيع على الصفة بالخيار ) أي الخيار المصطلح عليه



كثلاثة أيام في الثوب مثلاً فهو غـير قوله بهـد ولا فيما بيع على خياره بالرؤية لان قوله على خياره بالرؤية معناه انه حين يراه يثبت له الاختيار (قوله فكان حقه) تفريع على قوله ان كلامه في بيع الغائب على الصفة على الزوم لان قوله ولم تمكن رؤيته بلامسقة مفروض في بيع الغائب على الصفة بالزوم والكلام قبل وان كان في الغائب الا أنه في الغائب مطلقاً كان على الوصف أولاً (وتنبية) اعترض على المصنف باقتضائه انه لا بد من احضار حاضر البلد مع أن الذي يفيد منه النقل ان حاضر مجلس العقد لا بد من رؤيته الا فيما فحده ضرر وفساد وغير حاضر مجلس العقد يجوز بيعه بالصفة ولو بالبلد (٣٥) وان لم يكن في احضاره مشقة (قوله لطالت العبارة) أي بحرف واحد (قوله أو وصفه غير

فما بيع على رؤية مقدمة فكان حقه أن يأتي بهذا بعد قوله ولم تمكن رؤيته بلامسقة كما فعل ابن الحاجب وابن عرفة ولعله انما قدمه لجمعه مع نظيره في الخلاف اذ لو قال ولم تمكن رؤيته بلامسقة وهو على يوم لم يفد أن فيه خلافاً ولو قال ولم تمكن رؤيته بلامسقة ولو على يوم لطالت العبارة (ص) أو وصفه غير بائعه (ش) وصف مصدر مجرور معطوف على وصف من قوله بلا وصف والضمير في وصفه عائد على المبيع وغير بالرفع فاعل المصدر أي ولو بلا وصف المبيع غير بائعه واذا انتفى وصف غير البائع ثبت وصف البائع وحينئذ فيكون مضيداً للخلاف والصحة مع وصف البائع على المشهور ووصف غير بائعه جائز اتفاقاً وفي الموازية والعينية لا يباع بوصف بائعه لانه لا يوثق بوصفه اذ قد يقصد الزيادة في الصفة لانفاق سلعته وتأول بعضهم المدونة عليه وهو خلاف ما ارتضاه ابن رشد والآخر من أن ذلك شرط في النقد فقط (ص) ان لم يبعد كخراسان من افریقیة (ش) شرط في المبيع على الزوم كان على وصف أو رؤية مقدمة للخاطرة والغرر وأما ما بيع على الخيار فلا يشترط فيه ذلك بل يجوز ولو بعد جذاً على ما عند ابن عبد السلام خلافاً لظاهر المؤلف في توضيحه وقوله (ولم تمكن رؤيته بلامسقة) المتني بلامسقة شرط في الغائب المبيع على وصف بالزام وأما على الخيار أو على رؤية سابقة فيجوز ولو كان حاضر ابن يدي المتعاقدين بأن يكون بينهما وبينهما حائل كحدار أو في صندوق مثلاً فلا منافاة بين كونه غائباً وكونه حاضر أي فلا تشترط فيه رؤية ثانية (ص) والنقد فيه (ش) هو معطوف على قوله وجاز والضمير المجرور عائد على الغائب أي وجاز النقد تطوعاً في المبيع الغائب عقاراً كان أو لا حيث بيع على الزوم قرب أو بعد فان بيع على الخيار لم يجز النقد فيه ولو تطوعاً كما يأتي في باب الخيار في قوله ومنع وان بلا شرط في مواضعه وغائب بخيار وانما قيدنا النقد بالتطوع بدليل قوله (ص) ومع الشرط في العقار (ش) اذ هو معطوف على المقدار المذكور أي وجاز النقد بشرط في العقار بشرط أن يباع على الزوم وأن لا يباع بوصف البائع وانما جاز اشتراط النقد في العقار وان بعدلانه مأمون لا يسرع اليه التغير بخلاف غيره ولذا اذا قربت مسافة غيره ولو حيواناً كالبيومين جاز اشتراط النقد فيه أيضاً لانه يؤمن تغيره غالباً واليه أشار بقوله (ص) وفي غيره ان قرب كالبيومين (ش) أي وجاز اشتراط النقد في غير العقار ان بيعه بوصف بائعه وبيع على الزوم ولم يكن فيه حق توفية وقرب مكانه كالبيومين ذهبا عند ابن القاسم وعن مالك القريب ما كان على يوم وشحوه ابن شاس وقيل نصف يوم ففي الاتيان بالكاف مع البيومين نظر وانما منع النقد مع الشرط في غير العقار مع البعد لردد النقود بين الثمنينة والسلفية وهو جهل في الثمن (ص) وضمنه المشتري (ش) أي وضمن العقار المشتري جزافاً اذا

أي بحرف واحد (قوله أو وصفه غير بائعه) (وتنبية) بشرط في البيع على الصفة أن يكون المشتري ممن يعرف ما وصف له (قوله من أن ذلك شرط في النقد) أي وصف غير البائع (قوله ان لم يبعد) جذاً أي بحيث يعلم أو يظن أنه يدركه على ما رأى أو وصف (قوله كخراسان من افریقیة) أي من كل ما يظن فيه التغير قبل ادراكه (وتنبية) اذا اجتمع البيع على رؤية مقدمة وعلى خياره بالرؤية فالحكم للثاني (قوله وأما ما بيع على الخيار) في صورتين ومثل ذلك اذا باعه على خياره بالرؤية ومن غير وصف ولا تقدم رؤية فيجوز ولو بعد جذاً (قوله وأما على الخيار) أي أو على خياره بالرؤية (قوله أي فلا تشترط فيه رؤية ثانية) أي بالنسبة لقوله أو على رؤية سابقة (قوله معطوف على قوله وجاز) أي فاعل جاز (قوله ومع الشرط في العقار) سواء بيع مزارعة أو جزافاً على المعتمد وما قاله أشهب من أنه لا يصح النقد فيه ان يبيع مزارعة ضعيف أفاده محشى تت فانظره وذكراً أيضاً ما حاصله أنه يكفي بالوصف ولا يشترط الذرع لافرق بين الارض البيضاء والدار

خلافاً لمن يقول أن الدار لا بد فيها مع الوصف من ذكر الذرع فإنه ضعيف وذكر النص المفيد لذلك فراجع (قوله بشرط أن يباع على الزوم) وأما ما بيع على الخيار فإنه يمتنع ولو تطوعاً (قوله وأن لا يباع بوصف البائع) أي وأما بوصف البائع فلا يجوز النقد فيه ولو تطوعاً لكثرة وقوعه (قوله ولم يكن فيه حق توفية) ما فيه حق توفية ما كيل أو وزن أو وعد والظاهر أن هذا القيد انما هو على كلام أشهب الذي يقول بعدم جواز اشتراط النقد في العقار ان يبيع مزارعة لا على الاطلاق الذي هو معتمد (قوله وعن مالك القريب الخ) يمكن أن يكون كلام مالك هو عين كلام ابن القاسم بأن يراد من نحو البيوم يوم آخر (قوله في الاتيان) ليس هنالك ما يقتضي التفريع نعم لو قال وقرب مكانه وهو اليومان أو قال الكاف استقصائية كافي عب الحسن (قوله أي وضمن العقار المشتري جزافاً) وأما اذا بيع مزارعة

فالضمان من البائع كذا في عب وليكن الراجح أن الضمان من المشتري مطلقا كما أفاده محشي تب (قوله الا لشرط) كان في صلب العقد أولا (قوله الاحسن الخ) أي وخلاف الاحسن رجوعه الاول واذا تأملت لا تجد المناسب لحل اللفظ الرجوعه الاول ويكون قاصرا على ما اذا كان الضمان من المشتري اصاله (قوله وقبضه على المشتري) وشرطه اياه على بائعه مع كون ضمانه منه يفسد لانه لما شرط عليه المتاع الاتيان به صار كوكيل المتاع فاتفق في هذه الضمان فشرط ان ضمان عليه موجب الفساد وان كان ضمانه من اتيانه من مبتاعه فجائز وهو بيع واجارة دافع الزيادة والا كل هو قابض الزيادة (قوله ولو جنسين) يرجع للنقود والطعام وأما قوله ولو غير ربوي في الطعام وحده (قوله فكللام المؤلف هنا مجمل) جواب عما يقال ان ظاهر المصنف أن ربا الفضل يدخل النقد مطلقا والطعام مطلقا وليس كذلك (قوله أو أن هذا كالترجمة) لا يخفى أن الترجمة مجملة لكن لا يتطرق فيها للاجبال بل التطرق فيها من حيث كونها ترجمة وان لمزها الاجبال بخلاف الجواب الاول تطرق فيها للاجبال واعترض المصنف أيضا بأن قوله وربا الفضل يشمل الفضل في الصفة مع أن الحرمة خاصة بزيادة العدد والوزن وأجيب بأن قوله الاتي عاطفا على ما يجوز وقضاء قرض عساو وأفضل صفة يفيد قصر قوله هنا فضل على فضل العدد والوزن دون الصفة (قوله لان النقد خاص بالمسكوك) هذه طريقة ابن عرفة وطريقة غيره وهي صريح قول المصنف فيما تقدم ونقدان سلك يعم المسكوك وغيره ومفاد ان العين لا تختص بالمسكوك هذا ما يفيد القاموس وفي ابن عرفة ما يقتضي أن العين خاصة بالمضروب ويوافقه قول المصباح ولفظه والعين ما ضرب من الدنانير انتهى فعلى هذا

أدركته الصفة سالما المشتري بالعقد بعد مكانه أو قرب وسواء بيع بشرط النقد أم لا وهذه المسئلة مقيدة لقوله فيما يأتي والا الغائب قب القبض (ص) وضمنه بائع الا لشرط أو منازعة (ش) أي وضمن غير العقار سواء بيع بشرط النقد أم لا بائع وقوله الا لشرط راجع لهما أي الا لشرط من المشتري في العقار على البائع وفي غيره من البائع على المشتري فيعمل بالشرط وينتقل الضمان عن كان عليه الى من اشترط عليه وقوله أو منازعة الاحسن رجوعه لما كان ضمانه من المشتري اما اصاله في العقار أو بالشرط في غيره أي ان محمل كون الضمان في العقار اصاله أو في غيره بالشرط على المشتري اذا لم تحصل منازعة بين المتبايعين في أن العقد صايف المبيع هالك أو باقيا أو سالما أو معيبا فان حصلت منازعة فيما ذكر فالقول للمشتري والضمان على البائع بناء على أن الاصل انتفاء الضمان عن المشتري وعزاه في توضيحه لان القاسم في المدونة وفي كلام تب نظر (ص) وقبضه على المشتري (ش) أي وقبض الغائب والخروج للاتيان به على المشتري \* ولما انتهى الكلام على ما هو مقصود بالذات من أركان البيع وشروطه وموانعه العامة شرع في الكلام على موانع مختصة ببعض أنواعه فتمها الربا مقصورا وهو ربا الفضل أي زيادة ونساء بالمدمم وزو هو التأخير فقال (ص) وحرم في نقد وطعام ربا الفضل ونساء (ش) أي وحرم كبا وسنة واجاعا وصر رجوع ابن عباس عن اباحة ربا الفضل لقوله تعالى وحرم الربا وقوله عليه الصلاة والسلام في الصحيح لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم آكل الربا وموكله وكاتبه وشاهده وقال هم سواء في ذهب أو فضة من أي نوع مضروب أو غيره أو طعام وشراب ومصلحه ربا الفضل أي زيادة ونساء أي تأخير لكن ربا الفضل يمنع فيما اتحد جنسه من النقد واتحد من الطعام الربوي ولا بأس به في مختلف الجنس فيه ما يدور بالنساء يحرم في النقود والطعام ولو جنسين ولو غير ربوي فكللام المصنف هنا مجمل ويأتي تفصيله في باب الربويات أو ان هذا كالترجمة لما بعده وكأنه قال باب حرمة النقود والطعام الا انه كان الاولى أن يقول في عين لان النقد خاص بالمسكوك والحرمة لا تختص به وبدأ المؤلف بالكلام على الصرف وهو كما قال ابن عرفة بيع الذهب بالفضة أو أحدهما بقلوس لقولها من صرف دراهم بقلوس والاصل الحقيقة فقال (ص) لادينار ودرهم أو غيره مثلها (ش) لادينار بالرفع عطف على مقدرا أي فيجوز الصرف الخالي عن المانعين ربا الفضل والنساء لادينار ودرهم أو غير الدرهم ككشاة مثلا وبيع الدينار والدرهم أو الدينار والشاة أو الدينار والثوب مثلها فالدينار هو أحد الطرفين وقد صاحبه درهم أو شاة أو ثوب وفي بعض النسخ كدينار ودرهم وغيرهما مثلها ما يجزى دينار بالكاف وعطف درهم أو وعطف غيرهما بالواو فضمير مثلها يعود على دينار وغيره في صورة وعلى درهم وغيره في أخرى أي فالدينار هو أحد الطرفين في صورة والدرهم طرف بده في أخرى

لا أولوية (قوله أي فيجوز الصرف الخ) فيه أن تلك المسئلة ليست من الصرف وكلامه يقتضي أنهم من الصرف وذلك وقد لان المعنى لادينار الخ فلا يجوز لانه صرف لم يحصل عن المانع والجواب أن الصرف يطلق تارة بالمعنى الاعم الشامل للمراطة والمبادلة وتارة بالمعنى الاخص وهو ما قابل المراطة والمبادلة وعليه يأتي قول التوضيح اعلم أن العين ان يبيع بعين مخالف فهو الصرف وبمماثل وزنا مراطة وعددا مبادلة انتهى أفاد ذلك محشي تب (قوله كدينار ودرهم الخ) انما صوّروا النقد بما تعدد من المتبايعين لانه اذا اتحد

وقد لان المعنى لادينار الخ فلا يجوز لانه صرف لم يحصل عن المانع والجواب أن الصرف يطلق تارة بالمعنى الاعم الشامل للمراطة والمبادلة وتارة بالمعنى الاخص وهو ما قابل المراطة والمبادلة وعليه يأتي قول التوضيح اعلم أن العين ان يبيع بعين مخالف فهو الصرف وبمماثل وزنا مراطة وعددا مبادلة انتهى أفاد ذلك محشي تب (قوله كدينار ودرهم الخ) انما صوّروا النقد بما تعدد من المتبايعين لانه اذا اتحد



العوض من الجانبين بأن كان دينار من جهة ودينار من الجهة الاخرى فانه يجوز وان كانت الرغبة قد توجهت الى احدى الجهتين (قوله خشية الخ) الحاصل اننا اذا تحققنا تساوى الدينار والدرهم مع مقابلتهما فيجوز والمضر الشك وهو مطلق التردد الشامل للوهم فأحرى التحقق كما قررره شيخنا السلموني وقوله والمجتمع مع النقدين تعليل ثان وكأنه قال ولان المجتمع مع النقدين أو مع أحدهما كالشاة الخ ثم لا يخفى أن هذا يقتضى أيضا المنع فيما اذا كان من كل جانب دينار ودرهم ولو تحققنا مساواة الدينارين لان القاعدة ان القرض المصاحب للدينار بقدر ذهابه فأتى المفاضلة ولو مع مساواة الدينارين والحاصل انه اذا كان دينار ودرهم من كل جانب وتحققنا المساواة في الطرفين فان ذلك جائز وأما اذا كان من كل جانب دينار وثوب فمتنع ولو تحققنا مساواة الدينارين لتقديرنا العرض ذهابا باعتبار تلك العلة (قوله فلا ينافى قوله الآتى) أى مفهوم قوله الآتى وحاصله ان قول المصنف أو غاب نقدا أحدهما وطال يقتضى انه اذا لم يطل يجوز قينا فى قوله هنا ولو قريبا فأجاب الشارح بأن ما هنا محمول على المفارقة (٣٧) (قوله على الخلاف) أى لما فى المدونة (قوله لرد) أى لرد رجل ابن رشد (قوله خلافا) لما فى الموازنة) لم يقدّم للموازنة ذكر ولكن الواقع ان الموازنة مثل العتبية ثم ان قضية قوله أو غلبة معطوف على صفة قريباً أن يكون الرد على العتبية والموازنة باو بطرفها الاختيار والغلبة مع ان العتبية والموازنة فى الاختيار لكن الغلبة بالطريق الاولى لأنه يعكس على ذلك قوله الآتى ان الخلاف فى البعيد كالقريب مع ان الموازنة انما هو فى القريب وسما فى تتممه (قوله أى ولا يباح صرف مؤخر) حل بحسب المعنى وكأنه قال لا يباح صرف دينار وغيره بمثلهما ولا صرف مؤخر أى ولا يباح صرف مؤخر (قوله ولو كان قريبا اختيارا أو غلبة) كلام مجمل وحاصله انهما اذا دخلا على التأخير ففسد حصل تأخير منهما أو من أحدهما أم لا وعلى تقدير دخوله كان فى الكل اوفى البعض وأما اذا دخلا على عدم التأخير فمتنع ان حصل تأخير اختيارا ولو فى البعض كاضطرار فى الجميع أو جميع أحدهما لا فى

وقد صاحب واحد منهم ما غيره كشاة فهو مثال لربا الفضل ووجهه على كلا النسختين خشية أن تكون الرغبة فى أحد الدرهمين أو الدينارين أكثر فبقابلها من الجهة الاخرى أكثر من درهم أو أكثر من دينار والمجتمع مع النقدين أو مع أحدهما كالشاة مثلا كالتد فىئدى ذلك الى التفاضل بين الدينارين أو الدرهمين فاذا منع ذلك فى التفاضل المتوهم ويسمى التفاضل المعنوي فأحرى التفاضل المحقق الحسى كدينار أو درهم باثنين (ص) ومؤخر ولو قريبا (ش) يعنى أنه يحرم التأخير فى الصرف ولو كان التأخير منهما أو من أحدهما قريبا على مذهب المدونة مع مفارقة المجلس والانتقال الى حافوت أو دار فلا ينافى قوله الآتى أو غاب نقدا أحدهما وطال لانه محمول على عدم المفارقة كاستقراضه ممن يجانبه من غير بحث ولا قيام بل كحل الصرة ومقابلته المشار اليه بلوم مذهب العتبية جواز التأخير القريب وقيد ما اذا عادت المفارقة بمصلحة على الصرف كتقليب وحملها للخمى على الخلاف وحملها ابن رشد على الوفاق بحمل ما فى المدونة على المفارقة لغير ضرورة وأشار المؤلف لرد بقوله عطف على ما فى حيزلو (أو) كان التأخير (غلبة) الباجى وهو ظاهر المذهب خلافا لما فى الموازنة والعتبية عن مالك قوله ومؤخر معطوف على دينار أى ولا يباح صرف مؤخر وحينئذ فى كلامه لف ونشر مرتب فقوله لا دينار الخ راجع لقوله ر بافضل وقوله ومؤخر الخ راجع لقوله ونساء وقوله أو غلبة معطوف على صفة قريباً أى ولو كان قريبا اختيارا أو غلبة وفى المبالغة شئ لان الخلاف فى البعيد كالقريب وهى توهم الاتفاق على المنع فى البعيد (ص) أو عقد ووكل فى القبض (ش) معطوف على مدخول لوفيه ومتخرف فى سلك الانعفاء أى وكذلك بطل الصرف اذا تولى قبضه غير عاقده بأن عقد شخص ووكل غيره فى القبض وعكسه بأن يوكل فى العقد ويتولى القبض لان شرط صحة الصرف كون العاقد هو القابض لانهم لما أجزوا التوكيل مظنة التأخير فأجزوا عليه حكمه ومحل المنع ما لم يقبض الوكيل بحضرة الموكل والا جاز على الراجع وما فى الشامل من المنع مطلقا مشكل وظاهر كلام المصنف يشمل ما اذا كان الوكيل شريكا للموكل فيما وقع فيه الصرف فيمنع ان لم يقبض بحضرة الموكل والاجاز وهو المعتمد من الاقوال (ص) أو غاب نقدا أحدهما وطال (ش) معطوف أيضا على مدخول لوى وكذا يفسد

بعض أحدهما فيمضى فيما وقع فيه التناجز واختلف فى مضى ما يقع فيه التأخير انظر عجم (قوله أو غلبة) كقول سيل أو انهم دام بناء وسوا غلبا أو أحدهما كهر وب صاحبه فاصدا النقض والمراد من تغلق الحرمة بالتأخير تعلقها بانتمام العقد الذى وقع فيه الصرف غلبة لان المغلوب على شئ لا اثم عليه (قوله لان الخلاف فى البعيد الخ) تقدم ان المخالف الموازنة والعتبية والمسئلة مفيدة فى كلامهما بالقرب نعم ظاهر النقل ان من يقول يجوز التأخير غلبة لا يقيد بالقرب فاذا كان هذا امر ادا الشارح فلا يظهر عطف قوله أو غلبة على اختيارا المحذوف بل معطوفا على قريبا ونوزع فى المبالغة والمعنى هذا اذا كان بعيدا بل ولو كان قريبا هذا اذا كان اختيارا بل ولو كان غلبة (قوله أو عقد ووكل الخ) وأما لو وكل فى العقد والقبض فلا منع (قوله بأن عقد شخص) وهو رب العوض (قوله ومحل المنع) أى فى المصنف وعكسه (قوله وهو المعتمد من الاقوال) وذلك لان المسئلة ذات اقوال ثلاث الاول يجوز ان يذهب ويوكل من يقبض فى المسئلة الثاني لا يجوز الا أن يقبض بحضرة فى المسئلة الثالث الفرق بين أن يكون أجنيا لا يجوز

الآن يقبض بحضرتيه وبين أن يوكل شريكه فيجوز بعد ذهابه (قوله كالأستقرضه) أي بدون طول أي والثاني لم يستقرض بأن كانت الدراهم معه (قوله بأن قام) الأولى حذفه لأن الموضوع أنه لم يحصل مفارقة بدن فان قلت يحمل على ما إذا انتصب قائماً فقط قلت كذلك الأولى حذفه لأنه يوهم الجواز أن لم ينتصب وليس كذلك فافهمهم والحاصل أن المدار على البعث إلى الدار قام أولم يقم وقوله بعد من غير قيام مقابل قام وقد تقدم أن الأولى حذفه فيكون ذلك كذلك لأن الفرض أنه لم يحصل مفارقة بدن وتبين من مجموع العبارتين أن الطول يقصر بطول المدة ولا قيام من أحدهما ولا من رسولهما وبالقيام من رسولهما ماسدة ولو لم يحصل طول (قوله كحل الصرة الخ) ظاهره أن ذلك من الغيبة وليس كذلك لأنه يقتضي أن الحضور كونه مشاهداً فيراد بذلك حل الصرة من المقرض بكسر الراء والحاصل أن حل الصرة من الطرفين لا يضروا الأولى للشارح أن يقول فان كان أمراً قريياً بأن استقرض الخ وبعبارة الخطاب في التهذيب وان اشترى من الرجل عشرة دراهم بدينار في مجلس ثم استقرضت أنت ديناراً من رجل إلى جانبك واستقرض هذا الدراهم من رجل إلى جانبه فدفعت إليه الدينار وقبضت الدراهم فلا خير فيه ولو كانت الدراهم معه واستقرضت أنت الدينار فان كان أمراً قريياً كحل الصرة ولا يبعث وراءه ولا يقوم لذلك (٣٨) جاز انتهى فإذا علمت نصها فقول شارحنا لم يفسد مع الكراهة وقوله آخر العبارة

كره فقط فيه نظربل ذلك جائز (قوله من غير بعث) أي إلى داره وقوله ولا قيام بأن يقوم ويذهب إلى داره مثلاً وقوله كحل الصرة أي صرة الأخوذ منه (قوله هي مسألة الصرف على الذمة) الحاصل كافي شب أن مسألة الصرف على الذمة مفروضة في استقراض أحدهما أو كليهما وأما الصرف في الذمة فهي في الدين المتقدمة على عقد الصرف (قوله على الذمة) أي المترتب على ما في الذمة لا على ما في اليد (قوله من غير إنشاء عقد) أي بعد ذلك أي بل جعلها نفس العقد وأما لو أراد أن يعقد بعد ذلك فلا ضرر كأن يقول له سربنا إلى السوق بدراهمك فان كانت جابداً تدارفنا أي أوقعنا عقداً في الصرف بعد ذلك ويوافقنا الآخر

الصرف إذا غاب نقد أحدهما عن المجلس وطال أي ولم تحصل مفارقة أجسام فان لم يطل كالأستقرضه من رجل بجانبه لم يفسد مع الكراهة وبعبارة وطال بأن قام وبعث إلى داره فان كان أمراً قريياً كحل الصرة أو استقرض من رجل بجانبه من غير قيام ولا بعث كره فقط (ص) أو نقداً (ش) أي وكذا يفسد الصرف إذا غاب نقد أحدهما عن المجلس ولو قرب لأن ما ذكره مظنة الطول بأن تسلف الدينارين من رجل من جانبه وتسلف الآخر الدراهم من رجل من جانبه وقوله أو نقداً ما هي مسألة الصرف على الذمة والمسألة المشار إليها بقوله أو يدين الخ هي مسألة صرف ما في الذمة (ص) أو بعوادة (ش) أي وفسد عقد الصرف الناشئ عن مواعدة من غير إنشاء عقد كذهب بنا إلى السوق بدراهمك فان كانت جابداً أخذت أمانتك كذا وكذا بدينار قال فيها ولكن يسير معه على غير مواعدة انتهى وجعلنا الباء بمعنى عن متعلق بفسد وفاعله عقد الصرف أدل على المراد من تعلقها بحرم إذا لا يلزم منه الفساد ولذا قال بعض ليس هنا عقد متعلق والعقد لا تعلق انتهى ابن شاس ويجوز التعريض هنا لأنه إذا جاز في النكاح في العدة فهنا أولى ابن بونس كالأول قال اني محتاج إلى دراهم أصرفها وشحو هذا القول قال بعض وعلى ما أجازوه في النكاح اني أحب دراهمك وأرغب في الصرف منك انتهى وانظر ما معنى التعريض لأنه ان جعله عقداً ففسد الصرف وان لم يجعله عقداً بل أنشأ عقده بعد ذلك جاز وحينئذ لا فرق بينه وبين المواعدة في الجواز (ص) أو يدين ان تأجل وان من أحدهما (ش) عطف على ما في حيز المبالغة أي ولو كان التأخير بسبب دين يمتنع أن تأجل وان من أحدهما أو الباء للباسية ويحتمل أن تكون للظرفية أي وفسد الصرف الواقع بدين أو في دين ومعناه أنه يمتنع إذا كان لكل منهما على الآخر دين أحدهما الدينين ذهب والاخر فضة

فتطارحهما

فلا ضرر فيه والحق أن المراد المواعدة بدون عقد والعقد بعد ذلك والمسألة ذات خلاف فقد قيل

بالكراهة وقيل بالجواز وفرقوا بينه وبين المواعدة في العدة بأن مواعدهم أحفظ للأنساب خوف كونها حاملاً (قوله على غير مواعدة) أي على غير عقد صرف فلا ينافي أن هناك اتفاقاً على الصرف عند الدخول في السوق (قوله أدل على المراد) هذا يقتضي أن في التعبير بحرم دلالة على المراد لكن لا أدلية وهو كذلك لأن الشأن من أنه متى كان حراماً كان فاسداً (قوله ولذا قال بعض) أي ولا جيل كونه لا يلزم من الحرمة الفساد (قوله قال بعض) أراد به البساطي عبارة البساطي بعد أن قرر به هذا التقرير قال وعندى أن هذا ليس بمواعدة وإنما هو عقد متعلق فالمنع إما لأن العقد لا تعلق على مذهبه أو لأنه عقد تضمن الطول وتأخير القبض انتهى فإذا علمت هذا تعلم ما في كلام الشارح وظهر من ذلك أن قوله والعقد لا تعلق أي لا يجوز تعليقها وحينئذ فلا معنى للكلام في حد ذاته لأن المعنى ليس في المواعدة التي هي حرام عقد متعلق لأن العقد لا يجوز تعليقها ولا صحة نعم لو كان المعنى المواعدة جائزة وليس فيها عقد متعلق لأن العقد لا يجوز تعليقها الصريح فتدبر (قوله جاز وحينئذ لا فرق الخ) غير ظاهر لما قلنا بل فرق وذلك لأن الذي يقول بالمنع هنا في المواعدة يجعله مثل النكاح ويكفر من المواعدة في العدة تحرم المواعدة في الصرف لأنه يرد على هذا الخلاف في الفسخ وعدمه



لان أصبح يقول بالفسخ ان وقع وقال ابن القاسم في سماع أصبح ويجي لا يفسخ الا ان يقال ان حرمة المواعيد تؤثر خلافا للعقد (قوله لانه في الوجهين صرف مؤخر) وذلك لانه باع كل منهما ماله في ذمة الآخر ماله عليه في نتمته مع تأخير كل منهما أو من أحدهما والصرف يفسده التأخير من الجانبين أو من أحدهما (قوله لان من عجل ما أجل) أي فبوقوع عقد الصرف صار كل منهما مباحا لمافي ذمته قبل أجله في عدم سلفا وقوله فاذا حل الاجل اقتضى من نفسه لنفسه أي فاذا جاء الاجل يأخذ من نفسه أي الذي سلفه لنفسه أي في مقابلة الدراهم وهناتحقق الصرف المؤخر وأما لو كان الدين من جهة فقط وأراد أن يصارفه عليه فانه يجوز أن حل ودفع العوض ساعته (قوله فلا تكون في دينين من نوعين) كذهب وفضة وقوله ولا في صنفين نوع كإبراهيمي ومحمدى (قوله بمائل صنف ماعليه) أي ان صنف ماعليه مائل الذي له على طالبه وقوله فيما ذكر متعلق بقوله (٣٩) متاركة أي تاركة من الذي ذكر عليهما

أي في الذي ذكر في حالة كونه كائنا عليه ما و ينحل لفظ ابن عرفة ترك مطلوب بالذي مائل صنف ماعليه ماله على طالبه ولا يخفى ما فيه من الركة لان مدخول الباع هو الذي عليه ويضطر الى جعل إضافة صنف لما بعده للبيان ولو قال متاركة مطلوب بشئ بمائل ماله على طالبه في الصنفية فيما ذكر أي تاركة في الذي ذكر لكان أحسن (قوله حيث رضى بذلك) راجع لقوله أو قبله أي رضى بالصرف ويبقى دينه بلا رهن (قوله المبتاع) أي الذي هو المرتهن (قوله خلافا للخمى) أي فانه يجوز ذلك عند الشرط (قوله اما لحصول المناجزة بالقبول) أي فبمجرد قوله أعطيتك صرف الرهن المسكوك وقبل الراهن حصلت المناجزة في الصرف (قوله اذ هو على الضمان) أي المسكوك ان لم تقم قرينة بتلفه أي اذا ادعى المرتهن تلفه فانه يضمن ثم انك تخبر بأن ذلك موجود في غير المسكوك (قوله لانه لا يقرض في العارية)

فتطارحا هما كل دينار بكذا ان تأجلا أو أحدهما لانه في الوجهين صرف مؤخر لان من عجل ما أجل عدم سلفا فاذا حل الاجل اقتضى من نفسه لنفسه وان حلام عاجزا ولا يقال هذا مقاصدة لا صرف لانا نقول قد تقرر أن المقاصدة انما تكون في الدينين المتحدى الصنف فلا تكون في دينين من نوعين ولا في صنفين نوع واحد كما يفيد قول ابن عرفة في تعريفها متاركة مطلوب بمائل صنف ماعليه لانه على طالبه فيما ذكر عليهما (ص) أو غاب رهن أو ودعية (ش) أي وكذلك يفسد عقد الصرف اذا تصارف مرتين مع رهنه بعد وفاء الدين أو قبله حيث رضى بذلك أو مودع مع مودع وغاب رهن مصارف عليه أو ودعية كذلك عن مجلس الصرف ولو شرط الضمان على المبتاع بمجرد العقد خلافا للخمى وأما ان كان الضمان من البائع فانه يمنع اتفاقا وأشار بقوله (ولو سلك) المصارف عليه على المشهور لعدم المناجزة لرد رواية محمد جواز صرف المرهون المسكوك الغائب عن المجلس اما لحصول المناجزة بالقبول أو بالاتفاق الى امكان التعلق بالذمة فأشبهه المغصوب اذ هو على الضمان ان لم تقم قرينة ومفهوم ان غاب أنه لو كان حاضرا في المجلس فلا منع وظاهر كلامه أنه لا خلاف في حرمة المصوغ وانما هو في المسكوك فقط وليس كذلك بل الخلاف في الجميع كما في التوضيح وانما لم يقل ولو سكا بالمطابقة لان العطف اذا كان بأمر يجوز عدم المطابقة نحو واذا رآوا تجارة أوله وانقضوا اليها (ص) كسناجر وعارية (ش) تشبيهه فيما قبله في المنع ان غاب عن مجلس الصرف والصحة ان حضر لا فيهما وفي سلك لعدم تأني المسكوك فيهما على المذهب لانقلابه قرضا في العارية وعدم جواز اجارته (ص) ومغصوب ان أصبح الا أن يذهب فيضمن قيمته فكالدين (ش) هو بالجر عطفًا على المشبه قبله أي ويجوز صرف الشيء المغصوب من غاصبه ان حضر مجلس الصرف حيث كان الشيء المغصوب مصوغا كلى لان غاب عن مجلسه لعدم المناجزة الا أن يكون تلف عند الغاصب أو تعيب عند مخرجه واختار ربه قيمته فيجوز حينئذ المصارفة عليها كصرف مافي الذمة عند حلوله واحتراز بالمصوغ من المسكوك والتبر والمكسور فالمنصوص بجواز صرفه غائبا وبعبارة وفي معنى المسكوك ما لا يعرف بعينه كالمكسور والتبر لانه يتعلق بالذمة قاله ابن بشير فان قلت لم امتنع صرف المصوغ مع غيبته وجاز صرف ما عداه مع الغيبة قلت لان المصوغ اذا هلك تلزم فيه القيمة وقبل ذلك يجب رد عينه فيحتمل عند غيبته انه هلك ولزمته

بحيث لا يلزمه رد عينه وهل قرض حرام حيث تلفت به بالعارية ظاهرة عبارة الشارح انه ليس بحرام وذلك لقوله بعد ولعدم جواز اجارته والظاهر انه حيث كان يتزين به في الاعراس لحرمة وان انقلب قرضا (قوله ولعدم جواز اجارته) لتزين حانوت مثلاً (قوله فيضمن قيمته) لان المثلى اذا دخلته صنعة تلزم فيه القيمة لانه صار من المقومات ومحل الحكم قوله فكالدين الا أنه أشار بذلك لما قلناه من ان المثلى الخ (قوله أي ويجوز الخ) هذا بيان للفهوم والافالمنطوق الحرمة عند الغيبة عن مجلس العقد (قوله من غاصبه) وأما من غير غاصبه فيجوز ان كان مقرا وتأخذه الاحكام (قوله واختار) راجع لقوله أو تعيب الخ (قوله فيجوز حينئذ المصارفة عليها) حاصله أنه اذا كان المصوغ ذهباً فقيمه فضة فيقع الصرف على الفضة بذهب أو بفلاس (قوله كصرف مافي الذمة عند حلوله) كأن يكون له عليه دينار حل فتأخذه منه صرفه عاجلا (قوله لا يعرف بعينه) أي يقصد لذاته

(قوله فيؤدي التفاضل) توضيحه أنه لو دفع صرف المصوغ وكان فضة يعطيه صرفه ذهباً عشرة دنانير مثلاً ومن الجائز أن يكون تلف فلزمته قيمته ومن المعلوم أن قيمة الفضة ذهب فيجوز أن يكون قيمته اثني عشر مثلاً فيؤول الحال إلى بيع عشرة دنانير بأثني عشر وهذا تفاضل بين الذهبين (قوله وبتصديق فيه) سواء وقع في عدد الدراهم أو وزنها أو وجودتها (قوله أو طعامين) وبيعاً كيلاً أو جزاً على كيل أو أحدهما مكيل والآخر جزاً على كيل لاجزافين على غير كيل إذ لا يتصور فيها تصديق (قوله فيدخل التفاضل) أي في التقدين والطعامين المتحدى الجنس وقوله أو التأخير أي مطلقاً (قوله ومقرض الخ) يعني الطعام المقرض ففيها ولا تفرض لرجل طعاماً على تصديقه في كيله وكذا فرضها أبو محمد والقاسمي وابن يونس محشى نت (قوله ومبيع لاجل) فرضها المازري في شرح التلقين في الطعام المبيع نسبته وكذا في (٤٠) ابن يونس وأبي محمد والقاسمي محشى نت (قوله ورأس مال سلم) المعتمد جواز التصديق

في رأس مال السلم وذلك لأن تأخير رأس المال رخصة (قوله ومجمل قبل أجله) ليس يستغنى عنه بقوله ومقرض لأن التججيل قبل الأجل ليس سلفاً حقيقة بل يجري عليه حكمه (قوله ومجمل قبل أجله) مفروض أيضاً في الطعام قال المازري في شرح التلقين قال أبو القاسم ابن الكاتب في الطعام المسلم فيه لوقوعه قبل الأجل ينهي عن التصديق فيه لئلا يقع في ضع وتجل والذي في ابن يونس عن ابن الكاتب في الذي أخذ من غريم الطعام على التصديق يحتمل أن لا يجوز تصديقه قبل حلول الأجل لما يدخل ذلك من أنه انما صدقه من أجل تججيله قبل أجله فيدخل سلف جزئياً وهو معنى ضع وتجل انتهى فلم يجز بالبيع وأعلم أن هذه المسائل سردها المؤلف في توضيحه كما سردها في مختصره من غير عزو ولا بيان ما راجع وقد علمت أن الرابع في رأس مال السلم الجواز في مبادلة الطعام بالطعام قولاً لا ترجيح لأحدهما على الآخر انتهى

قيمتها وما دفعه في صرفه قد يكون أقل أو أكثر فيؤدي للتفاضل وأما غيره فبمجرد غصبه ترتب في ذمته فلا يتأتى في صرفه في غيبته الاحتمال السابق وهذا واضح في المسكوك وقد علمت أن المكسور والتبر في معناه (ص) وبتصديق فيه (ش) معطوف على في نقد والباء للملابسة أي وحرم الصرف في حالة كونه متلبساً بتصديق فيه من وزن وعدد وجودة والعلية في الجميع أنه من أكل أموال الناس بالباطل ثم شبه في منع التصديق فروعاً خمسة بقوله (ص) كبدالة رويين (ش) أي من نقدين أو طعامين متحدى الجنس أو مختلفيه لئلا يوجد نقص فيدخل التفاضل أو التأخير فالمراد ما يدخله الزبافضلاً أو نساء فيشمل الطعامين سواء كانا مبايعتين ويدخر أم لا (ص) ومقرض ومبيع لاجل ورأس مال سلم ومجمل قبل أجله (ش) يعني أنه يحرم التصديق في هذه المسائل وانما حرمت التصديق في الشيء المقرض بفتح الراء لاحتمال وجودان نقص فيغتفره المقرض لحاجته أو عوضاً عن معروف المقرض فيدخله السلف بزيادة وفي المبيع لاجل لئلا يغتفر أخذه نقصاً فيه لاجل التأخير وكذلك يقال في رأس مال السلم وفي المجمل قبل أجله لئلا يغتفر فيه نقصاً فيه سلفاً جزئياً لئلا يفسد المجمل مسلف ولا فرق في رأس المال بين أن يجله قبل أجله المرخص فيه أو في آخر جزئاً منه لئلا يجد نقصاً فيقتضى تأخيره أكثر من الأجل المرخص فيه فيؤدي إلى فساد السلم ولا يقال رأس مال السلم يدخل في قوله ومبيع لاجل لئلا يغتفر ذلك أعم وهذا أخص وأما المسلم فيه فسيأتي أنه يجوز التصديق فيه بعد الأجل ثم ان الذي يفيد كلام حواشي الغرياني أن الحكم في التصديق في القرض الفسخ على ظاهر المدونة وأن الحكم في التصديق في المبيع لاجل عدم الفسخ على ظاهرهما كما قاله عبد الحق أنه لا شبهة بظاهرهما وحكي عن أبي بكر بن عبد الرحمن أنه يفسخ ثم ان الظاهر ان رأس مال المسلم كالمبيع لاجل وان المجمل قبل أجله يردو بيقى حتى يأتي الأجل وان الصرف يردو وكذا مبادلة رويين (ص) وبيع وصرف (ش) أي وحرم جمع بيع وصرف في عقد ويفسد العقد على المشهور وذلك بأن يبيع ثوباً ودينارين بمائتي درهم مثلاً على المشهور وأجاز ذلك أشهب وأنكر أن يكون ماله كرهه قال وانما الذي كرهه الذهب بالذهب معهم ساعة والورق بالورق معهم ساعة ابن رشد وقول أشهب أظهر وعلل المشهور بتنافي الأحكام لجواز الأجل والخيار في البيع دونه ولأنه يؤدي لترتب الحل بوجود عيب في الساعة أو

محشى نت (قوله ذلك أعم) أي قوله ومبيع لاجل وقوله وهذا أخص أي رأس مال السلم لكن يقال له سلم المغيرة لتأديته ولكن ذكرنا الخاص بعد العام لئلا يلبس من نكتة ويجب أن النكتة الرد على المقابل لأن المسئلة ذات خلاف وان كان المعتمد خلاف ما ذهب إليه وأجيب بأنه لما كان الاصطلاح على أن المبيع هو المسلم فيه ومنه رأس المال جرى على ذلك ثم انك خبير بأن البائع لاجل في رأس مال السلم المسلم فانه باع رأس مال السلم المسلم به ثم لاجل وهو المسلم فيه (قوله الفسخ على ظاهر المدونة) ومقابله عدم الفسخ في المسئلة قولاً (قوله وأن الصرف يرد) وكذا مبادلة رويين أي فكل منهما يفسخ (قوله وأجاز ذلك أشهب) نظر إلى أن العقد اشتمل على أمرين كل منهما جائز على انفراده فلا يمنع (قوله وأنكر أن يكون ماله كرهه) أي حرمة (قوله معهم ساعة) أي مع كل واحد منهما ساعة لأن الساعة المصاحبة للنقد تقدر نقداً (قوله بتنافي الأحكام) أي وتنافي الوازم يدل على تنافي الملزومات وقوله



لاحتمال الخ لا يقتضي التأخير انما يقتضي الجهالة (قوله سند) هذا مقابل لما قبله رداله أي لان سلم انه يؤدي الى الصرف المؤخر هذا ما أفاده بهرام (قوله على المذهب) ومقابله يفسخ ولو فانت ذكره بهرام (قوله وسواء تبع البيع الصرف) أي بأن يكون البيع الثلث (قوله على مذهب المدونة) ومقابله لا يجوز إلا أن يكون البيع تابعاً للصرف أو العكس والتابع الثلث فادون وقال عبد الوهاب لا يجوز إلا في البسيير مثل أن يصرف ديناراً بعشرة دراهم فيجز الدرهم أو النصف فيدفع له عرضاً بقدره للضرورة ولا بن القاسم في كتاب ابن الموزان انما يجوز اذا كان الصرف في الدينار الواحد تابعاً للثلث فاقبل ومنع عكسه وهو ما اذا كان البيع تابعاً لهذه أربعة أقوال (قوله ولا فرق على المشهور الخ) متعلق بالمسئلة الثانية وقوله وحكي عن (٤١) بعض الاشياخ في المسئلة الثانية وقوله باسم الذات وهو الدينار (قوله قياساً على مراعاة الثلث في الاتباع) أي في اتباع العلماء الثلث لما هو أكثر كما في قوله فيما سياتي وان حل بهما لم يجز بأحدهما إلا ان تبعاً للجواهر ولو قال في التبعية لكان أوضح وهو ما اذا كان البيع تابعاً وقوله عن اسم المعنى وهو الجميع وانما كان الجميع اسم المعنى لان الجميع البيع والصرف والبيع والصرف معنيان (قوله لا يجوز اجتماعه مع القرض الخ) وذلك أن البيع يختص باحكام تخالف ما يختص به غيره فتناها (قوله الادرهمن) أي قدون وكان الاولى التنبيه على هذا لئلا يتوهم أن مادونهما يجوز استثناءه من غير شرط لخفة أمره (قوله لانه بيع وصرف تأخر عوضه) أو لانه صرف مستأخر في الدرهمين وما قابلهما من الدينار ودين بدين في السلعة وما قابلهما من الدينار ان كانت السلعة غير معينة وان كانت معينة فبيع معين يتأخر قبضه (قوله وهي معينة) وأما ان لم تكن معينة فلا يجوز لانه ابتداء دين بدين (قوله فلم يكن صرفاً مستأخراً) ولا يرد على ذلك

لتأديته الى الصرف المؤخر لاحتمال استحقاق فيه فلا يعلم ما ينوبه الا في ثلثي حال سند هذا من باب الجهالة لا النسبية فان وقع فسخ مع القيام ومضى مع القوات على المذهب قاله ابن رشد (ص) الا أن يكون الجميع ديناراً أو يجتمع فيه (ش) يعني أن أهل المذهب استثنوا صورتين من منع اجتماع البيع والصرف لليسارة المسئلة الاولى أن يكون البيع والصرف ديناراً واحداً كشاة وخسة دراهم بدينار وسواء تبع البيع الصرف أو العكس فيجوز على مذهب المدونة لداعية الضرورة اليه الثانية أن يجتمع البيع والصرف في دينار كشاة عشرة أثواب وعشرة دراهم بأحد عشر ديناراً وصرف الدينار عشرون درهماً فلو ساءل الثياب مائتي درهم وأعطاهم معاً عشري درهم لم يجز ولا فرق على المشهور بين تبعية البيع للصرف أو متبوعيته وحكي عن بعض الاشياخ يعتبر في البيع أن يكون تابعاً بأن يكون عن العرض ثلث الدينار فدون فيجوز قياساً على مراعاة الثلث في الاتباع وقوله الجميع أي ذو الجميع وانما قدرنا ذلك لئلا يلزم الاخبار باسم الذات عن اسم المعنى (تنبية) كما لا يجوز اجتماع البيع مع الصرف لا يجوز اجتماعه مع القرض والنسكاح والشركة والجعل ومنه المغارسة والمساواة والقرض ولا يجوز اجتماع واحد مع الآخر (ص) وسلعة بدينار الادرهمن ان تأجل الجميع أو السلعة أو أحد النقدين بخلاف تأجيلهما أو تأجيل الجميع (ش) معطوف على فاعل حرم والمعنى انه يحرم بيع سلعة لشخص بدينار الادرهمن حيث تأجلت السلعة والدرهمان من البائع والدينار من المشتري لانه بيع وصرف تأخر عوضه أو تأجلت السلعة فقط الا الى مثل خياطتها أو بيعت من يأخذها وهي معينة أو تأجل أحد النقدين الدينار والدرهمان وعجلت السلعة والنقد الآخر لان تقديم أحد النقدين يدل على الاعتناء به في الصرف وانه مقصود عند المتعاقدين فلم تحصل فيه مناجرة وتأجيل بعض السلعة كتأجيلها كلها وكذلك تأجيل بعض أحد النقدين كتأجيل أحدهما وأما ان تجلت السلعة فقط فانه لا يمنع لان السلعة لما تجلت علم أن المقصود البيع فلم يكن صرفاً مستأخراً لكن حيث كان الاجل في النقدين واحداً وقوله الادرهمن أي قدون وأما أكثر من درهمين فلا بد من تأجيل الجميع لان الصرف حينئذ مراعى بخلاف الدرهمين فانهم ما قلتم ما سوغ فيهما وعلم أن الصرف غير مراعى فأجيز مع تأجيل النقدين مع الاجل واحد وتأجيل السلعة واذا جاز تأجيل السلعة فقط كما تقدم فأولى بالجواز مع تأجيل الجميع وانما ذكره المصنف لتتيم أقسام المسئلة كما مر (ص) كدراهم من دنانير بالمقاصة ولم يفضل (ش) تشبيهه في الجواز مطلقاً أي حال التأجيل وحال التقديدي

(٦ - خروشي خامس) بيع ما اذا تأجل النقدين وتأخرت السلعة لانها كانت كالجزء من النقدين كان تأجيلها تأجيلاً لبعضهما ولو تقدم ما مع تأجيلها من بيع معين يتأخر قبضه (قوله حيث كان الاجل في النقدين واحداً) أي فان اختلف الاجل فلا يجوز لانه يصير دخلاً في قوله أو أحد النقدين (فائدة) قول المصنف وسلعة الخ في قوة الاستثناء والتقييد لقوله الا أن يكون الجميع ديناراً أو يجتمع فيه فكأنه لما استثنى من القاعدة الكلية قوله الا أن يكون الخ قيل له فهل هذا على إطلاقه فأجاب بأن في أفراد تفصيلاً (قوله) وأما أكثر من الدرهمين الخ) وأما بيعها بدينار الأربعة أو ثلثه أو نصفه فهو جائز قد اؤمؤجلاً لانه ليس الا ببيعاً محضاً (قوله كدراهم من دنانير بالمقاصة) أي بشرط المقاصة ولا يحتاج لجعلها بمعنى على لانه أمكن بقاؤها على معناها الاصل فالاولى عدم العدول عنه قاله الشيخ

أخذ ثم مقابلة الجمع بالجمع في قوله دراهم من دنانير تقتضي انقسام الأحاد وقد مثل ابن رشد المسئلة بذلك وعلى هذا فينتظر لو استثنى من كل دينار درهمين أو ثلاثة أو نحو ذلك ودخل على المقاصة ولم يفضل شيء هل الحكم الجواز أو لا يكون المستثنى كثيرا كذا في حاشية الفيشي وفي عجب الجواز لأنه قال حيث كانت الدراهم المستثناة قد صرف دينار أو دينارين أو أكثر سواء كان حالا أو مؤجلا (قوله وفي فضل الدرهمين الخ) أي والحكم في فضل الدرهمين كائن مثل مسئلة دينارين أو درهمين في الأقسام الخمسة وذلك حيث دخل على المقاصة لأن فرض المسئلة كذلك ويمكن أن يقال إن الكاف اسم مبتدأ والخبر ما قبل ذلك أي ومثل مسئلة دينارين أو درهمين كائن في فضل الدرهمين (قوله كالبيع والصرف) المدخول عليه وبه يدفع ما أورد عليه من أن هذا بيع وصرف حقيقة فكيف شبه الشيء بنفسه (قوله أي على شرطها) لا حاجة لجعل الباء بمعنى على (قوله للدين بالدين) أي لا ابتداء الدين بالدين لأن كل واحد له في ذمة الآخر شيء (قوله فيجوز أن كانت الدراهم المستثناة) أي لا القاضلة الدرهم الخ مثال الدرهم كالأوباعه عشرة بن ثوباب عشرة بن دينار إلا نصف عشر درهم من كل دينار وكان صرف الدينار عشرة بن درهمين كالأوباعه عشرة بن ثوباب عشرة بن دينار إلا عشر درهم من كل دينار فالمستثنى درهمان وظاهر (٤٣) هذا المكان المقاصة في ذلك إذا كان المستثنى الدرهمين وفي عجب أنه لا يمكن

ذلك (قوله نقداً إلى أجل) قال في حاشية الفيشي في بيان ذلك وقوله نقداً وإلى أجل أي سواء كانت الدراهم المستثناة نقداً أو إلى أجل هذا مقتضاه ولما قلنا أن يقول قد تقدم أنه إذا تأجل أحد النقدين المنع فينبغي هنا المنع حيث كانت الدراهم مؤجلة فقط ويمكن أن يقال في جواب ذلك لما كان هذا القدر اليسير مستثنى من دنانير صار كالعادم فسوخ فيه التججيل والله أعلم انتهى وهو مخالف لما في عجب من جريانه على مسئلة وسلعة فإنه قال ومفهوم قوله بالمقاصة أنهما إن شرطتا نفيها منع مطلقاً فيما يظهر للدين بالدين وإن سكتا عنها جاز مع تججيل الجميع أو السلعة إن كان المستثنى درهماً أو درهمين وإن زاد على ذلك ونقص

إذا تعددت السلع والدنانير والدراهم المستثناة ووقع البيع على شرط المقاصة بمعنى أنهما دخل على أن كل ما أجمع من الدراهم المستثناة قد صرف ديناراً مقاصفة أي أسقطاً ما يقابله من الدنانير فإن ذلك جائز حيث كانت الدراهم المستثناة قد صرف ديناراً أو دينارين أو أكثر بحيث لا يفضل من الدراهم شيء وسواء وقع البيع حالا أو مؤجلاً كالأوباعه ستة عشر ثوباً كل ثوب دينارين أو درهمين على شرط المقاصة وصرف الدينار ستة عشر درهمين فيكون ثمن الأثواب خمسة عشر ديناراً فإن فضل بعد المقاصة المدخول عليه درهم أو درهمين جاز أيضاً أن تجل الجميع أو تجل السلعة فقط مع تأخر النقدين إلى أجل واحد لأن تأخر السلعة فقط أو مع أحد النقدين أو تأجل الجميع وهو معنى قوله (ص) وفي الدرهمين كذلك (ش) أي وفي فضل الدرهم أو الدرهمين ككل ثوب في المثال المتقدم بدينارين أو درهمين ونصف عن درهمين أو درهمين ونصف عن درهمين ومعنى ذلك أي كسئلة سلعة بدينارين أو درهمين فتجري على تفصيلها كما مر وإن فضل بعد المقاصة أكثر من درهمين ككل ثوب بدينارين أو درهمين أو ربع درهم فيجوز أن تجل الجميع وهو المراد بقوله (ص) وفي أكثر كالبيع والصرف (ش) أي والحكم في فضل أكثر من درهمين كائن كالبيع والصرف فيجوز مع التججيل لا مع التأجيل فقوله بالمقاصة أي على شرطها وكلام المؤلف يشمل ما إذا دخل عليها أو لا وحصلت وليس كذلك ولذا قال الشارح ولا تنفع المحاسبة أي المقاصة بعد البيع إذا لم يقع البيع بينهما على ذلك انتهى وأما لو شرطتا نفيها فيمنع للدين بالدين وأما لو سكتا عنها فيجوز أن كانت الدراهم المستثناة الدرهمين والدراهمين نقداً أو إلى أجل ويجوز أن كانت كثيرة دون صرف دينارين كان نقداً ولا يجوز إلى أجل وإن كانت أكثر من صرف دينارين أو صرف دينارين فلا يجوز نقداً ولا إلى

عن دينار جاز نقداً فقط وإن كان ديناراً أو أكثر امتنع مطلقاً انتهى (قوله ويجوز أن كانت كثيرة دون صرف الخ) كالأوباعه أجل عشر بن ثوباب عشرة بن دينار إلا ربع درهم من كل دينار فالمستثنى هنا خمسة دراهم وهي أقل من صرف الدينار لما فرضناه من أن صرف كل دينار عشرة بن درهمين أو درهمين مثلاً (قوله إن كان نقداً) أي الدراهم نقداً وظاهره وإن لم تكن الدنانير نقداً والمفاد من عجب لا بد من تججيل الجميع لأنه يجري ذلك على مسئلة وسلعة بدينار أو ما على كلام الفيشي فإنه لا يجري ذلك عليه كالتبيين وقوله وإن كانت أكثر من صرف دينارين أي المشار له بقوله وفي الدرهمين كذلك الخ وقوله أي أو صرف ديناراً أي وهو المشار له بقوله كدراهم من دنانير بالمقاصة ولم يفضل والحاصل أن عجب يجري ذلك فيما إذا كان المستثنى درهماً أو درهمين أو أكثر وكان أقل من صرف دينارين على مسئلة وسلعة بدينار الخ وما ذكره عن الفيشي لا يجري عليه والظاهر قول عجب لأنه الموافق لابن عرفة فعلى كلام عجب إذا كان المستثنى الدرهمين والدراهمين لا بد من تججيل الجميع أو السلعة وإن كانت أكثر ولم يصل إلى دينارين لا بد من تججيل الجميع والاحسن جعل عبارة شارحنا عليه فنقول نقداً أي الجميع وقوله أو إلى أجل أي الدنانير والدراهم أي مع تججيل السلعة وقوله إن كان نقداً أي الجميع نقداً وقوله فلا



يجوز ذلك ولا إلى أجل ما تقدم من أن قوله كدراهم من دنانير الخ لا بد فيه من المقاصة فإسكوت يضر (قوله تفسيره) أي للعاقدة  
 معنى المعاطاة (قوله امتنعت الصورة الأولى) أي لما فيه من ربا النساء وقوله وجازت الثانية أي لاختلاف الجنس وكونه يدا بيد ومعلوم  
 أنه لا يقال فيه إعطاء زنته (قوله ليأخذ قدر ما يخرج منه) هذا أي على الصورتين الأولى (قوله ويزر الكنان) فيه نظرا لأنه ليس بطعام  
 (قوله أن كان يوفيه من زيت ما يعصره) أي والفرض أنه يجمع ذلك مع غيره ويعصر الجميع فالجواز إنما هو عصره وحده سواء كان  
 بأجرة أولا (قوله والا) أي بأن لم يوف له من زيت حاضر عنده أي بل من زيت ما يعصره من غير زيتونه تحقيقا وقوله فالمنع لما ذكر  
 أي وهو عدم تحقق المماثلة (قوله بخلاف تبر) ومثله مسكوك سكة لا تزوج بعمل الحاجة للشرابها كسكة غرب بعصره والحجاز فيما يظهر  
 (قوله دار الضرب) أي أهل دار الضرب والظاهر لا مفهوم له خلافا لما نرد في ذلك وبعد كتي هذا رأيت شب قال ما نصه  
 ولا خصوصية لأهل دار الضرب وأما المصوغ يريد أن يعطيه ويريد به (٤٣) نقدا فاستظهر المنع لأن الأصل حرمة التفاضل

بين الذهبين خرجت مسألة التبر  
 مع المسافر لضرورة سفره فهي  
 كالرخصة لا يقاس عليها  
 اه والظاهر أن المصوغ يجوز  
 للضرورة (قوله وذى الحاجة)  
 عطف تفسير أي أن المراد من  
 المضطر ذو الحاجة قال شب  
 وظاهره ولولم تشد حاجته وهو  
 ظاهر رقول ابن رشد خففه مالك  
 في دار الضرب لما ذكر (وأقول)  
 ويلزم من جواز ذلك للمسافر جواز  
 فعل أهل دار الضرب معه ذلك  
 (قوله والصواب أن لا يجوز الخ)  
 ضعيف قرره شيخنا السلموني رحمه  
 الله (قوله روى أشهب) أي عن  
 مالك (قوله والسكة واحدة وأما  
 اليوم ففي كل بلد سكة) هذا يدل  
 على أن العبرة بتمدد السكة وأما  
 النقش فلا فائدة فيه فلو قال حيث  
 كانت السكة واحدة لكان أوضح  
 ويمكن أن يقال معناه وأما اليوم  
 ففي كل بلد سكة أي بنقش أي

أجل على مذهب ابن القاسم وروايته عن مالك وهذا التفصيل هو المعقول عليه انظر  
 شرحنا الكبير (ص) وصائغ يعطى الزنة والأجرة (ش) هذا عطف على فاعل حرم وفي  
 الكلام حذف مضاف أي وحرم معاقدة صائغ وقوله يعطى الزنة والأجرة تفسيره وكلام  
 المؤلف صادق بصورتين أحدهما أن يشتري الشخص من الصائغ فضة بوزن دراهم  
 ويدفعها له يصوغها ويزيده الأجرة عن صياغته كانت نقدا أو غيره الثانية أن يراطه الشيء  
 المصوغ بجنسه من الدراهم ويزيده الأجرة والحكم في الأولى المنع وإن لم يزد أجره لما فيه  
 من ربا النساء وأما الثانية فالحكم الجواز إن لم يزد أجره ولو وقع الشرع بغيره بخلاف النقد  
 الصائغ جنسا امتنعت الصورة الأولى وجازت الثانية (ص) كزيتون وأجرته لمعصره (ش)  
 أي كما يمنع دفع زيتون وأجرته لمعصره ليأخذ قدر ما يخرج منه زيتا وذلك لأن المماثلة هنا  
 غير محققة ولولم يختلف خروجها وأدخلت الكاف السمسمة ويزر الكنان ولا  
 مفهوم لقوله وأجرته لمعصره إذ المنع حاصل وإن لم يدفع أجره لما فيه من بيع طعام بطعام غير  
 يبدان كان يوفيه من زيت ما يعصره ولعدم تحقق المماثلة حيث كان يوفى له من زيت حاضر  
 عنده عاجلا والأفلا منع لما ذكر وللنسيئة في الطعام (ص) بخلاف تبر يعطيه المسافر وأجرته  
 دار الضرب ليأخذ زنته (ش) أي يجوز أن يدفع لأهل دار الضرب تبرا ليأخذ منه زنته  
 مضروبا بن القاسم لمشقة حبس ربه وخوفه أرام خفيفا للمضطر وذى الحاجة ابن رشد  
 خففه مالك في دار الضرب لما ذكر والصواب أن لا يجوز الانخوف النفس المبيع لا كل المينة  
 وإلى تصويب ابن رشد المنع أشار بقوله (ص) والظاهر خلافه (ش) محمد روى أشهب إنما  
 كان هذا حين كان الذهب لا نقش فيه والسكة واحدة واليوم في كل بلد سكة زالت الضرورة  
 فلا يجوز (ص) بخلاف درهم بنصف وفلوس أو غيره في بيع وسكا واتحدت وعرف الوزن  
 وانتقد الجميع كدينار الدرهمين والأفلا (ش) هذا مما أجز للضرورة وهو أن يدفع الشخص  
 درهما آخر لياخذ منه بنصفه طعاما أو فلوسا والنصف الآخر فضة وزر الجواز ذلك

مختلف في السكة والمعنى وحيث كانت السكة متعددة فإن لم يتيسر له الضرب في هذه البلد يتيسر له في البلد الذي ذهب إليها (وأقول)  
 وحيث إذا كان في السفر محتاج لذلك وليس هناك موضع يتيسر له فيه الضرب أنه يجوز له ذلك (قوله بخلاف درهم) أي شرعى  
 أو ما يروى جرواحه زاد وزنه عنه أو نقص كثمان ريال أو ليس عندنا عصر درهم شرعى يتعامل به في شراء الحاجة والحاصل أن  
 الشروط سبعة كون المباع درهما والمردود نصفه وفي بيع وسكة واتحدت وعرف الوزن وانتقد الجميع وفي عيب فالانتقاد  
 قد في الجواز (قوله أو غيره) أي غير الفلوس أي كلهم وزر كضربه لعوده على جمع التكسير وهو يعود عليه الضمير مقرا  
 مذكرا أو مانعة خلا لاجمع شب (قوله وعرف الوزن) لم يذكر ابن عرفة هذا الشرط والذي قبله ونحوه في المواضع كلها لم يرتضها  
 الشرطين (قوله كدينار الدرهمين) هذه النسخة ليست بصحيفة لأنه لا يجوز في مسئلتنا هذه إلا إذا تعجل الجمع ومسئلة كدينار الخ  
 يجوز عند تعجيلها أو تعجيل السلعة فلذلك صوب المصنف بعض الأشياخ فقال والأفلا كدينار درهمين أي وإن لم تتوفر الشروط فلا  
 يجوز كالأفلا في الدينار ولا في الدرهمين بصورة الردي الدينار أن يدفعه ويأخذ منه ذهبا ونصفه غيره والردي الدرهمين

ظاهر (قوله لكونه يبيع بعضه ببعض مع أحدهما سلعة) مبينة بالنصف الآخر والساعة تقدر من جنس ما صاحبه فيؤدي للتفاضل (قوله ومنها أن يكون في وانما اشترط أن يكون الخ) أي أن يكون الدرهم وعمل الصانع نصفه بعد استيفاء العمل أي ولم يدخل في أصل العدة على دفع الدرهم قبل تمام العمل والالم يجوز (قوله أو ملكة واحدة) وان تعددت فيها السلاطين واحد بعد واحد (قوله ولو كان الوزن مختلفا) أي وزن كل من النصف والدرهم مختلفا أي بأن يكون الدرهم يتفاوت في الوزن وكذا النصف ولكن الرواج واحد (قوله ولو زاد الوزن) أي في بعض جزئيات الدرهم أو نصفه (قوله لاسيما عند جهل) راجع لقوله ولو زاد الوزن لم يضر ولا يرجع لقوله وكذا لو تفاوت في الجودة (قوله حيث تجوز الخ) فيه إشارة إلى أنه تشبيه بقوله كدينار الدرهمين الخ أي في صورة فقط وهو ما إذا انتقد الجميع (قوله وظاهره أن النقدين) أي من قوله وانتقد الجميع (قوله وهو يريد) أي الآخر (قوله على أن يرد) أي الآخر (قوله وردت زيادة) اعلم أنه لا فرق بين كون تلك الزيادة نقدا أو إلى أجل في الجواز ولا ينقض الصرف فتلك الزيادة كالهبة لا من جهة الصرف ولا صرف مستأنف (قوله بعده الخ) فهم من قوله بعده أنها لو كانت في العقد ترد لعيبه وعيها وهو كذلك (قوله ومعنى إيجابها أن يدفعها له بعد قوله له نقصتني عن صرف الناس فردني) أي وان لم يقل له نعم أزيدك

شروط أو الأصل المنع في الرد في الدرهم لكونه يبيع بعضه ببعض مع أحدهما سلعة فن الشروط أن يكون المردود النصف فدون ليعلم أن الشراء هو المقصود ومنها أن يكون ذلك في درهم واحد فلا يشتري بدرهم ونصف لم يجز أن يدفع درهمين ويأخذ نصفه وكذا لو اشتري بدرهمين ونصف ويدفع ثلاثة ويأخذ نصفها ومنها أن يكون في بيع أو ما في معناه من اجارة أو كراء بعد استيفاء العمل لا قبله كدفعه له فعلا أو دلوا يصح له ودفع له درهما كبيرا ورد عليه صغيرا وترك شيئا عنده حتى يصنعه وانما اشترط أن يكون بعد استيفاء العمل لأن من شروطه انتقاد الجميع ولا يكون ذلك إلا بعد تمام العمل ومنها أن يكون المأخوذ والمدفوع مسكوكين ومنها أن تكون السكة متحدة بأن يقع التعامل بالدرهم وبالنصف المردود وان كان التعامل بأحدهما أكثر من التعامل بالآخر أجاز من أن يدفع أو يرد عليه من سكة لا يتعامل بها فلو قال وتعمول بهما لا فاد المراد بلا كلفة وليس المراد باتحادهما كونهما سكة سلطان واحد أو ملكة واحدة ومنها أن يكون الدرهم والنصف قد عرف الوزن فيهما بأن يكونا في الرواج هذا درهم وهذا نصفه ولو كان الوزن مختلفا لان أصل الجواز في المسئلة الضرورية حيث جرى النفاق هكذا ولو زاد الوزن لم يضر وكذا لو تفاوت في الجودة لاسيما عند جهل الاوزان في بعض البلاد ومنها أن ينتقد السلعة المشترية بنصف الدرهم أو الفلوس المأخوذة بنصفه والدرهم الكبير والنصف المردود كمسئلة دينار لا درهمين حيث تجوز مسئلته إذا انتقد فيها الجميع وظاهره أن النقدين إذا أحلا وتجلت السلعة أن ذلك لا يجوز بخلاف مسئلة سلعة بدينار لا درهمين كما مر وفرق بينهما بأن الأصل في هذه عدم الجواز وانما أجازت بالشروط للضرورة ولذلك لم تشترط هذه الشروط في تلك المسئلة فان فقد شرط مما مر فلا تجوز مسئلة الرد بأن وقع الرد في أكثر من درهم أو ردا أكثر من نصف أو في غير بيع وما في معناه كفي قرض كان يدفع له عن درهم عنده نصف درهم وعرضه مثلا وهذا عند الاقتضاء ومثاله عند الدفع أن يدفع شخص لا آخر درهما وهو يريد أن يقترض نصف درهم على أن يردا لا أن نصفه فضة أو غير ذلك ويكون الباقي في ذمته بوقت يتراضيان عليه ويفهم من كلامه المنع فيما إذا دفع شخص لا آخر درهما على أن يكون له نصفه صدقة ويدفع له نصفه فضة وهو ظاهر أول مسئلة أحدهما أو لم تتخذ سكتتهما أو لم يعرف الوزن على ما مر (ص) وردت زيادة بعده لعيبه لالعيها وهل مطلقا أو إلا أن يوجبها أو أن عينت أو بيلان (ش) يعني أن الزيادة بعد الصرف لا يرد لها أخذها لأجل وجود عيب بها أو يرد لها مع الأصل لأجل وجود عيب به لكن اختلف هل الزيادة لا ترد لعيبها سواء عينت أم لا أو جيبها الصيرفي على نفسه أم لا وهو ظاهر المدونة بناء على أن ما فيها خلاف لما في الموازية عن مالك أن له الرد ولا ترد الزيادة لعيبها إلا أن يوجبها الصيرفي على نفسه فتد لعيبها فهو وفاق للموازية وعليه تأولها القابسي ومعنى إيجابها على نفسه أن يدفعها له بعد دفعه له نقصتني عن صرف الناس فردني أو نحو ذلك ولا ترد الزيادة لعيبها ان عينت كهذا الدرهم وان لم تعين كزيدك درهمان فهو وفاق أيضا للموازية فقوله أو ان عينت عطف على مطلقا ولو قدمه على قوله أو إلا أن يوجبها لكان أظهر أن كلامه يقتضي أنها ترد إذا كانت معينة وليس كذلك ولو قال لا لعيبها وفي الموازية له ذلك وهل وفاق أو خلاف

وأولى إذا اجتمع طلب الزيادة مع قوله أنا أزيدك وعدم إيجابها كان يقتصر على دفعها عقب قول الآخر نقصتني عن صرف الناس من غير أن يطبق بطالب زيادة ولا نطق الآخر بأزيدك (قوله عطف على مطلقا الخ) ولعل الاخسن عطفه على أو إلا أن يوجبها من حيث المناسبة من أنم الإشارة للوافق وكان المصنف يقول وهل مطلقا أو لا مطلقا بل يفصل فيقال مجمل



ذلك إلا أن يوجبها أو يحل ذلك إن عينت (قوله بالحضرة) الباعية في بخلاف الباع في قوله بنقص وزن فلم يلزم تعلق حرف جر متعدي اللفظ والمعنى بعامل واحد (قوله بنقص وزن) أي أو عدد والاولى قدر ايشمله - ما وأجيب بأنه لما ذكر الوزن وقابله بالرصاص والنحاس والمغشوش عين أنه كنى بنقص الوزن عن النقص الحسي فشمّل نقص العدد والرصاص وشبهه عن النقص المعنوي (قوله أو رضى الخ) فيكون من عطف الجمل لاختلاف الفاعل هنا مع ما قبله (قوله صح) أي صح العقد والجبر وعدمه شيء آخر أشار لبيان بقوله وأجبر عليه (قوله وإن طال) قسم قوله بالحضرة أي حضرة العقد وسأني للشارح بفسر الطول بأن اطلع عليه بعدم مفارقة بدن وإن لم يحصل طول أو بعد طول ولو لم يحصل مفارقة بدن بمجلس العقد (قوله أو رصاص أو نحاس) أي أو قزدير ولا يخفى أن هذه الثلاثة المشار لها بقول المصنف أو بكرصاص (قوله بعد المفارقة) أي بمجلس العقد وإن لم يحصل طول وقوله أو الطول وإن لم يحصل مفارقة بمجلس العقد (قوله في الجميع) أي جميع ما تقدم من المغشوش والنحاس وغيره ونقص العدد والوزن (قوله إلا في نقص العدد) الفرق بينه وبين غيره أن غير نقص العدد قبض وهو العوض بتمامه فكان له الرضا به مطلقا كسائر (٤٥) العيوب بخلاف نقص القدر فإن العوض بتمامه لم يقبض فلذا اشترط في الرضا به بالحضرة (قوله بخلاف غير المعين) أي فيؤدي للصرف المؤخر ثم لا يرد على هذا الفرق أن غير المعينة تتعين بالقبض أو المفارقة فقد افترقا وليس في ذمة أحدهما لأن خشي أن نقول التبعين في المعين بذاته أقوى من تعيين غيره بالقبض وقوله المعين من الجهتين وأما لو كان معينا من أحدهما فالراجح النقص أن قام به والإفلا فيكون من أفراد قوله وإن طال نقص أن قام به وقوله فففيه طريقان فيه إشارة إلى أنه أراد بالتردد الطرق على حد سواء (قوله ففقهه وإن رضى وأجيد العيب بالحضرة الخ) ينافي ما تقدم له من أن المراد بالحضرة حضرة العقد وحاصل ما هنا أن بعضهم جعل الحضرة في الموضعين حضرة العقد وقال إنما عادة ثلاثتهم اختصاصها

تأويلان لكان أظهر فأشار بقوله وهل مطلقا إلى التأويل بالخلاف وإن مذهب المذونة عدم رد الزيادة لعيها على أي حال وأشار للوافق وجهين أحدهما بقوله الآن يوجبها وثانيهما بقوله أو إن عينت والمذهب الاطلاق \* ولما تكلم على ما ينقص الصرف من افتراق المتصارفين أتبعه بالكلام على ما يطرأ على الصرف من عيب أو استحقاق فقال (ص) وإن رضى بالحضرة بنقص وزن أو بكرصاص بالحضرة أو رضى بتمامه أو بمغشوش مطلقا صح وأجبر عليه أن لم تعين وإن طال نقص أن قام به كنقص العدد وهل معين ما غش كذلك أو يجوز فيه البديل تردد (ش) حاصل هذه المسئلة أن العيب إما نقص عدد أو وزن أو رصاص أو نحاس أو مغشوش فإن اطلع على ذلك بحضرة العقد من غير مفارقة ولا طول جاز الرضا به وبالبديل في الجميع ويجبر على اتمام العقد من أبيه منهما إن لم تعين الدراهم أو الدينارين عينت فلا جبر وإن كان اطلع على ما ذكر بعد المفارقة أو الطول فإن رضى به صح في الجميع إلا في نقص العدد فليس له الرضا به على المشهور فلا بد من النقص فيه سواء قام به أو رضى به وألحق اللخمي به نقص الوزن فيما يتعامل به وزنا وإن قام به بنقص في الجميع إلا في المغشوش المعين من الجهتين كهذا الدينار به هذه العشرة الدراهم ففيه طريقان طريقة أن المذهب كله على اجازة البديل لأنهم لم يفترقا وفي ذمة أحدهما شيء فلم يزل مقبوضا إلى وقت البديل بخلاف غير المعين فأنهم ما يفترقا وفي ذمة أحدهما مشغولة والطريقة الثانية أنه كغير المعين فيكون فيه قولان والمشهور منهما النقص فقوله وإن رضى أي وأجد العيب بالعيب بالحضرة أي حضرة الاطلاع والمراد بالحضرة ما لم يحصل مفارقة بدن ولا طول والكافي في رصاص أدخلت النحاس والحديد والقزدير وانما يقتصر على ذكر الحضرة في إحدى المسئلتين لثلاثتهم اختصاصها به والضمير في قوله أو رضى بتمامه لا أحد المتعاقدين أي أو رضى أحد المتعاقدين سواء كان واجدا العيب أو غيره بتمام العقد فيشمل تبديل الرصاص ونحوه والمراد بالانتمام الإزالة

به ويرد أنه كان المناسب أن يذكرها في قوله أو رضى بتمامه وفي قوله أو بمغشوش ويجاب بأنه لما ذكرها ثانيا أذن بانها مطلوبة في التكل إذا فارق وبعضهم جعل الأول حضرة الاطلاع ولما ورد عليه أنهم لا قد تبع من حضرة العقد احتاج إلى أن يقول بحضرة العقد وكتابه يقول حضرة الاطلاع لا بد أن تكون بحضرة العقد (قوله والمراد بالحضرة) هذا أي سواء فسرنا الحضرة بحضرة العقد أو حضرة الاطلاع (قوله اختصاصها) أي الحضرة وقوله به كذا في نسخة والمناسب بها أي بأحدى المسئلتين (قوله سواء كان واجدا العيب) احتراز عما لو أراد نقض الصرف وقوله أو غيره أي رب المعيب احتراز عما لو طال لأبدل المعيب (قوله فيشمل تبديل الخ) أي حيث أردنا بالانتمام اتمام العقد شمل تبديل الرصاص وأما لو كان الضمير عائدا على العدد لم يشمل تبديل الرصاص وقوله أو المراد بالانتمام الإزالة أي أو يرجع الضمير للعيب ويفسر بتمامه بازائه فشمّل تبديل الرصاص فيشمل ما للناسب أن يؤخر قوله فيشمل الخ عن الأمرين وذلك لأن خاصية البحث أن المصنف قاصر بالإجاب من وجهين ثم لا يخفى أن أحد المتعاقدين شامل لرب السليم ورب المعيب وهو ظاهر على الاول وأما على الثاني فنقول كذلك وذلك أن قوله بأن يبدل له النقص شامل لرب العيب وهو ظاهر ورب السليم بأن المعنى رضى رب

السليم أن يبدل له رب المعيب النقض احتراماً لما لو أراد فسحبه (قوله بأن يبدل له الناقص والرصاص والمغشوش) يشير إلى أن الأولى للصنف أن يقدم والمغشوش على قوله أو رضى باتعانه لانه وقسمه متعلقان به أيضاً أي كنقص العدد والوزن والنحاس وشبهه (قوله أي سواء كانت الدراهم أو الدينارين) أو مانعة خلو فيشمل تعيينهما معا ولذا قال الشيخ سالم وعج سواء كان معينا من الجانبين أو من أحدهما أو غير معين (قوله أي أن لم يقع العقد الخ) لا يخفى أن منطق المصنف صادق بصورتين وهما إذا لم يعينا

(٤٦)

أو عين السليم دون المعيب ومفهومه صورتان أيضاً أن يعينا عند العقد كهذا الدينارين هذه العشرين درهماً أو عين ما وجد به العيب (قوله والمغشوش) هو ما خلط بغيره وهو كامل فلم يدخل في واحد مما تقدم وقوله لانه خلاف الموضوع أي لأن الموضوع أنه بالحضرة (قوله تشبيهه في النقض) أي أن نقص العدد بعد الطول أو المفارقة موجب لنقض الصرف وإن لم يقيم به وظاهره ولو كانا مغلوبين على النقص أو أحدهما كما إذا وقع نسيان أو غلط أو سرقة من الصراف وظاهره أيضاً لافرق بين أن يكون النقص يسيراً كدرهم ودانق أو كثيراً (قوله وحيث نقض) الصرف أي بعضه لا كله لعدم التثامه مع قوله فأصغر دينار (قوله وكانت السكة متحدة في النفاق والرواج) عطف النفاق على ما قبله تفسيراً مختلف صاحبها وزمنها كسليم وسليمان أو اتفق أحدهما كسكة عثمانى وترحيث اتفق رواجهما بزمن واحد وحمل واحد أو اتفقا كسكني سلطان بمملكة (قوله لأن الصغير استحق النقض) توضيحه مثلاً لو كان دفع له محبوباً ونصف محبوب ونسباً فبصرف المحبوب بمائة ونصفه بخمسين والنسب في

بأن يبدل له الناقص والرصاص والمغشوش وبكامل له العدد ومعنى قوله مطلقاً أي سواء كانت الدراهم أو الدينارين معينة أم لا وهو راجع للجميع لا بالحضرة أو غيرها لانه خلاف الموضوع وقوله أن لم تعين أي وأجبر إلى الاتمام عليه أي على الاتمام المذكور أي أن لم يقع العقد على عين كل من العوضين أو على عين ما وجد به العيب منهما وقول من قال أن تعين أحدهما العوضين كتعيينهما غير ظاهر إذ قد يصدق بما إذا كان التعيين في العوض الذي لم يوجد فيه العيب مع أنه يجزى في هذه الصورة على البديل فإذا وقع الصرف على عين الذهب ولم تعين الفضة ووجد العيب في الفضة فإنه يجزى على بدل العيب من أبي بدله وهو خلاف مقتضى قول هذا القائل وقوله وإن طال أي ما بين العقد والاطلاع أو حصل اقتراق ولو بالتقرب وقوله نقض هو كلام مجمل يأتي تفصيله في قوله وحيث نقض فأصغر ديناراً لأن يتعداه فأكبر منه وقوله أن قام به أي أن قام وأجد العيب به أي بالعيب أي بحقه في العيب وهو تبديل ناقص الوزن والنحاس والمغشوش وتسميم العدد الناقص أي وإن رضى به صح في الجميع وظاهره أن مجرد القيام بنقض الصرف وليس كذلك بل لا ينقض الصرف إلا إذا قام به وأخذ البديل بالفعل وأما أن أرضاه بشئ من غير إبدال فإن الصرف لا ينقض وقوله كنقص العدد تشبيهه في النقض بعد الطول لا بقيام القيام وقوله وهل معين ما غش أي من الجهتين وأما أن كان التعيين من أحدهما فكذلك حكم المغشوش غير المعين فينتقض أن قام به والافلا (ص) وحيث نقض فأصغر ديناراً لأن يتعداه فأكبر منه لا الجميع (ش) أي حيث حصل النقض للصرف وكان في الدينارين الصغير والكبير وكانت السكة متحدة في النفاق والرواج بدليل ما بعده فينتقض الصرف في الأصغر ولا يتجاوز إلا أكبر منه إلا أن يكون موجب النقض تعدى الصغير ولو بدرهم لا كبر منه فينتقل النقض إليه وهكذا لأن الدينارين المضروبة لا تقطع لانه من الفساد في الأرض ولا يجوز أن يصطلح على إبقاء الأصغر ونقض الأكبر ويكمل له لأن الصغير استحق النقض فيؤدي إلى بيع ذهب وفضة بذهب وقوله لا الجميع مفهوم من قوله فأصغر ديناراً لكن صرح به لأجل قوله (ص) وهل ولولم يسم لكل دينار تردد (ش) أي وهل الحكم المذكور وهو قسم أصغر ديناراً لأن يتعداه فأكبر منه دون فسخ الجميع سواء سمي لكل دينار عدداً من الدراهم أو لم يسم أو انما ذلك مع التسمية وأما إذا لم يسم لكل دينار عدداً من الدراهم بل جعلوا الكل في مقابلة الكل فينتقض الجميع تردد أي اختلف المتأخرون في نقل المذهب في ذلك وقد علمت أن كلام المؤلف في السكة المتحدة النفاق فإن اختلفت فيه فأشاره بقوله (ص) وهل يقسم في السكة أعلاها أو الجميع قولان (ش) الأول لا يصح ووجهه أن العيب أن كان من جهة دافع الدراهم المردودة فهو مدلس أن علم بالعيب أو مقصر في الائتقاد أن لم يعلم فأمر برداً جود ما في يده من الدينارين

والثاني

بما تبين فوجد صاحب الدينارين دراهم زبوا تخسين فينتقض النصف محبوب فقط لانه الذي استحق النقض فلو أراد دافع الذهب رد المحبوب إليه ويدفع لدافع الدراهم تخسين نصفاً ويبقى نصف المحبوب بيد دافع الدراهم فإنه لا يجوز لانه أن دافع الذهب باع نصف المحبوب والتخسين فضة التي ردها بذهب وهو المحبوب (قوله فأكبر منه) أي فينتقض أكبر منه وقوله فينتقل الخ فيه حذف أي فينتقل النقض الخ فهو تفسير لما قبله (قوله سواء سمي أو لم يسم) هذا هو المعتمد شيخنا سلموني (قوله في نقل المذهب في ذلك) (قول الحبشي عطف النفاق) صوابه الرواج



أى الحكم في ذلك (قوله والثاني لاسمحون) قال الخطاب ظاهراً بنونس والباقي وابن رشد ترجحه (قوله كانت الاغراض مختلفة) لان كل واحد منهم ان يكون بيده الرائج الذي يرغب في التعامل به كحبيب في زماننا مع زنجري فان المحبوب يرغب فيسه دون الزنجري (قوله فلا يتأتى الجمع في واحد) وهو الرائج (قوله وشرط للبذل جنسية) لا يخفى أنه ليس شاملاً لتمام النقص وانما له أطلق البذل على ما يشمله (قوله جنسية) أى نوعية وذلك لان جنس الذهب والفضة واحد وهو النقي (قوله لسلامة من التفاضل المعنوي) وذلك لان دافع الذهب اذا أخذ عن الدرهم الزائف قطعة ذهب فقد خرج من يده ذهب أخذ في مقابله ذهباً وفضة وذلك تفاضل معنوي لان الفضة التي مع القطعة الذهب تقدر ذهباً فقد باع بهذا الاعتبار صاحب الدنانير (٤٧) ذهباً بذهب أكثر منه وما قاله الشارح من

كونه تفاضلاً معنوياً صحيح يدل عليه كلام محشى ت وأما التفاضل الحسى فأمرة ظاهر (قوله ولا يشترط اتفاق النوعية) الاولى ولا يشترط اتفاق الصنفية (قوله س) يؤخذ منه أن الدراهم والدنانير يمكن استحقاقها والشهادة على غيرها وهو نص المدونة (قوله أو مصوغ مطلقاً) لقائل أن يقول كون غيره لا يقوم مقامه ظاهر بالنسبة الى عدم لزوم المستحق منه غيره وأما ان تراضياً بالحضرة على غيره فلم لا يقال بجوازه وكان الصرف وقع عليه والجواب ان أخذ عوض ما وقع عليه بعد استحقاقه مثل من عقد وكل في القبض (قوله ينقض على المشهور) أى لئلا يلزمه غير ما عين ومقابله أن لا تعين وهذا الخلاف في المعين (قوله كان استحقاقه بحضرة العقد الخ) فيه نظير كيف يتأتى عدم التعيين في المصوغ لئلا يضمن تعيينه وتدل عليه عبارة ابن عرفة أفاده محشى ت (وأقول) وكذا قول شارحنا والمصوغ يزاد لعينه (قوله وقيل غير مقيد بالخ) وذلك لان استحقاقه فادراً لوقوع فلا خير بخلاف العيب في المعين اذا ضرر فيه على البائع أقوى

والثاني لاسمحون ووجهه أنه اذا كانت السكة مختلفة كانت الاغراض مختلفة فلا يتأتى الجمع في واحد لاختلاف الاغراض فوجب فسخ الجميع ولو زاد ما فيه العيب من الدراهم عن صرف الاعلى وهناك متوسط كبير وأدنى صغير فانه يفسخ المتوسط دون الأدنى لانه أعلى من الأدنى وهذا على القول الاول (تنبيه) ينبغى أن يكون محل الخلاف حيث لم يشترط شئ والاعمل به ويجرى مثل ذلك في قوله وحيث نقض فاصغر دينار الخ (ص) وشرط للبذل جنسية وتجهيل (ش) يعنى أنه يشترط للبذل حيث أجزأ ووجب على ما مر في قوله وأجبر عليه ان لم تعين الجنسية والتجهيل وانما اشترطت الجنسية لسلامة من التفاضل المعنوي فلا يجوز أخذ قطعة ذهب بدل درهم زائف لانه يؤل الى أخذ ذهب وفضة عن ذهب ولا أخد عرض عنه لانه يؤدى الى دفع ذهب في فضة وعرض الا أن يكون العرض يسيراً فيغتفر اجتماعه في البيع والصرف واشترط التجهيل لسلامة عن رب النساء ولا يشترط اتفاق النوعية فلا بأس أن يرد عن الدرهم الزائف أجود منه أو أربأ أو وزن أو أنقص لان البذل انما يجوز بالحضرة ويجوز فيها الرضا بانقص وأربأ \* ولما كان الطارئ على الصرف عيباً أو استحقاقاً وأنهى الكلام على ما أراد من الاول شرع في الثاني بقوله (ص) وان استحق معين سلك بعد مفارقة أو طول أو مصوغ مطلقاً نقض والاصح وهل ان تراضياً ترد (ش) يعنى أن الصرف اذا وقع بمسكوكين أو بمسكوك ومصوغ فاستحق المسكوك والمراد به ما قبل المصوغ فيشمل التبر والمكسور بعد مفارقة من أحدهما للجلس أو بعد الطول من غير افتراق أبدان فان عقد الصرف ينقض على المشهور سواء كان المستحق معيناً حين العقد أولاً وان كان المستحق مصوغاً انتقض عقد الصرف كان استحقاقه بحضرة العقد أو بعد مفارقة معيناً أم لا لان المصوغ يراد لعينه فغيره لا يقوم مقامه وان كان المستحق مسكوكاً بحضرة العقد صح عقد الصرف سواء كان المستحق معيناً حال العقد أم لا الآن غير المعين يجبر على البذل من أبى منهما وأما صحة العقد في المعين فمقدمة كما قال ابن نونس ان تراضياً بالبذل ومن أبى منهما لا يجبر وقيل غير مقيدة كغير المعين كما أطلقه أبو عمران وأبو بكر بن عبد الرحمن فعلم مما قررنا أن قول المؤلف معين لا مفهوم له وانما قيد به لاجل قوله وهل ان تراضياً ترد فان التردد فيه وأما غير المعين فيجبر من أبى والقول لمن طلب اتمام العقد من غير تردد (ص) وللمستحق اجازته ان لم يخبر المصطرف (ش) أى وللمستحق للمصوغ مطلقاً أو غيره بعد المفارقة أو الطول اجازة الصرف والزامه للمصطرف وله نقضه ان لم يخبر من استحق من يده بان من صارفه متعدد قاله

(تنبيه) ما ذكره المصنف في استحقاق الكل وأما ان استحق البعض فيجبر على استحقاق بعض المثلى الا في قوله وجرم التمسك بالاقول الا المثلى وينقض ما يقابل ذلك (قوله وأما غير المعين) رده محشى ت فقال ان الصحة عند ابن القاسم بالحضرة مطلقاً في المعين وغيره وكذا التردد في قوله وهل ان تراضياً فخصيص س له بالمعين وأن غير المعين لا يشترط فيه التراضى فيه نظير مخالفتهم لكلامهم (قوله والزامه للمصطرف) هذا هو المقتضى وقوله الا في لكن المستحق الخ الذى هو متنافى لذلك فضعيف وقوله لما علمت الخ على ما يؤيد ضعف ذلك (قوله وله نقضه) حذف المصنف هذا الشق وهو عدم الاجازة لظهوره ولان القيد وهو ان لم يخبر المصطرف خاص باجازته واذا أخذ عينه وطلب دافع المستحق اعطاه بطله فهو ما مر من قوله وهل ان تراضياً (تنبيه) قيد الاجازة في المدونة بحضور الشئ

المستحق وقبض الثمن الذي يأخذ المستحق مكانه وسواء افتقر المتصارفان أم لا بل لو أمضاه في غيبة البائع ورضى المبتاع بدفع ثمنه لرجع به على البائع جاز (قوله بناء على أن الخ) تعليل لقوله أي أن للمستحق المصوغ إجازة الخ (قوله بأحد النقيدين) تنازع فيه بين المقدر ومحل وفاعل يخرج ضمير مستتر عائداً على المحل المفهوم من محلي (قوله أي وجاز بيع محلي الخ) فيه إشارة إلى حذف في عبارة المصنف (قوله حيث كان يخرج منه شيء) ظاهره (٤٨) أن فاعل يخرج محذوف مع أنه ليس من الموضح التي يحذف فيها

الفاعل فالأنسب أن الضمير في يخرج عائداً على المحل المأخوذ من محلي (قوله إن سببك) أي أحرق بالنار (قوله ويكون كالمجرد منها) فيباع بما فيه نقد أو إلى أجل لأنه كالمستهلك فهو كالعدم ولا يعتبر قدر الذهب (قوله كما مر) أي من المصحف وغيره (قوله فإن كانت محرمة) أي كدواة وسرج وركاب (قوله بمسامير الخ) الأحسن أن المراد بالتسمير أن يكون في نزعها فساد وغرم دراهم كانت مسمرة أو مخيطة أو منسوجة أو مطرزة أو نحو ذلك (قوله سواء كانت الحلية تبعاً للجوهر الخ) المناسب أن يقتصر في تفسير الإطلاق على قوله سواء كان المبيع بصنفة أم لا وأما قوله سواء كانت الحلية تبعاً للخ فلا يظهر لأنه لا يلائم قوله وبصنفة إن كانت الثلث الخ (قوله وهل يعتبر الثلث بالقيمة) وهو المعتمد (قوله جاز على الثاني دون الأول) الثاني الذي هو الوزن أي الوزن تحريفاً فإن لم يمكن التحري فالقيمة اتفاقاً أفاده بعض الشراح وذلك لأنه إذا اعتبر الوزن يكون الثلث لأنه إذا ضم عشرون لأربعين ثلث المجموع ستون ونسبة عشريين لستين الثلث وأما لو اعتبر القيمة لكان ثلاثون مضمومة لأربعين والمجموع سبعون وليست الثلاثون ثلث السبعين بل أكثر وعلم بما فرغنا أن

ابن القاسم وهو المشهور ببناء على أن هذا الخيار جري إليه الحكم فليس كالشرطي وأما أن أخير بتعديده فليس للمستحق إجازة لأنه كصرف الخيار الشرطي وهو ممنوع والمصطفى بكسر الراء اسم فاعل وهو يطلق على كل من أخذ الدراهم وأخذ الدنانير والمراد به هنا من استحق منه ما أخذ وجعلنا كلامه على الحالة التي ينتقض فيها الصرف تبعاً للشارح وأما في الحالة التي لا ينتقض الصرف فيها بان يكون بالحضرة في غير المصوغ فبالأولى من أن للمستحق الإجازة لكن للمستحق منه أن لا يرضى بإجازة المستحق في الحالة التي ينتقض فيها الصرف وأما في الحالة التي لا ينتقض فيها الصرف فلا كلام له ويجبر على ذلك لما علمت من أن بيع الفضولي لازم من جهة المشتري (ص) وجاز محلي وإن ثوباً يخرج منه إن سببك بأحد النقيدين إن أبيحت وسمرت ويجعل مطلقاً وبصنفة إن كانت الثلث وهل بالقيمة أو بالوزن خلاف (ش) أي وجاز بيع محلي بذهب أو فضة كصحف وسيف حلي بأحدهما أو ثوب طرز بأحدهما أو نسج به حيث كان يخرج منه شيء بالسبب بشروط تأتي فإن كان لا يخرج منه شيء إن سببك فإنه لا عبرة بما فيه من الحلية ويكون كالمجرد منها كما قاله ح الشرط الأول أن تكون الحلية مباحة كما مر فإن كانت محرمة فلا يجوز بيع ما هي فيه لا يجنس ما حلي به ولا يغيره بل بالعروض إلا أن تقل عن صرف دينار كاجتماع البيع والصرف ثم إن بيع المحلي بالحلية المباحة يجوز بصنفته وبغير صنفته وإن لم يكن الجميع ديناراً ولا اجتماعاً فيه لاتصالهما فهو أوسع من المنفصلين كما مر في قوله وبيع وصرف إلا أن يكون الجميع ديناراً أو يجتمع ما فيه الشرط الثاني أن تكون الحلية مسمرة على الشيء المحلي بمسامير يؤدي نزعها فساد كصحف سميت عليه أو سيف على جفنه أو حائله فلا باحتها والمشقة في نزعها لم يحاذ فيه اجتماع الصرف والبيع فإن لم تسمرفانها لا تباع بصنفتها ولا يغيره من النقد إلا على حكم البيع والصرف وأما بغيره من العروض فتباع وبيع كل واحد من الحلية وما هي فيه على أنفراد جائز ومن بيع الحلية المسمرة ببيع عبده أنه أنف من نقد أو أسنان منه الشرط الثالث أن يباع بمجمل من الجانبين وعند اجتماع هذه الشروط يجوز البيع سواء كانت الحلية تبعاً للجوهر أم لا وسواء كان المبيع بصنفته أو بغير صنفته وهو مراد المؤلف بالإطلاق فلو حصل تأخير فسخ مع القيام إن كان تبعاً ولا فينتقض ولو فات ويزاد على هذه الشروط أن يبيع بصنفته شرط رابع أن تكون الحلية ثلث ما هي فيه فدون على المشهور وهل يعتبر الثلث بالقيمة أو بالوزن في ذلك خلاف قال في توضيحه فإذا كان وزن الحلية عشرين ولصاغتاً تساوي ثلاثين وقيمة النصل أربعين جاز على الثاني دون الأول انتهى ومرادنا بالاول والثاني في كلام المؤلف (ص) وإن حلي بمال يجوز بأحدهما (ش) أي وإن حلي بالذهب والفضة معاً لم يجوز ببيع أحدهما كأنما تساويين أم لا إذا لم يكن أحدهما تبعاً للآخر لأنه إذا امتنع ببيع سلعة وذهب بذهب فأخرى ببيع فضة وذهب بذهب وبالعكس فإن كان أحدهما تابعاً لم يجوز ببيع بصنفته الاكثر وهو المتبوع وفي بيعه بصنفته التابع قولان

المنسوب إليه المجموع من قيمة المحلي أو وزن المحلي وقيمة الحلية أو وزنها والمنسوب قيمة الحلية وحدها أو وزنها مذهب وحدها (قوله في كلام المؤلف) أي الذي هو ابن الحاجب ومحل الخلاف إذا وجد من يعلم صفته وقدر ما فيه من الذهب فإن لم يوجد من يعلم ذلك نظر إلى قيمة الحلية قطعاً (قوله وبالعكس) مفاد العبارة أن العكس ببيع الذهب بفضة وذهب وليس كذلك بل القصد أن المراد ببيع فضة وذهب بفضة (قوله فإن كان أحدهما تابعاً) والفرض عدم المتبوعة للجوهر



(قوله الآن تبعاً) بفتح همزة أن وقوعها بعد الاستثناء أي إذا تبع الجواهر فيجوز بيعه بأحدهما ولا تضر لكون أحدهما أكثر من الآخر كذا في شرح شب وهل التبعة بالقيمة أو بالوزن خلاف قاله في الشامل وهذا انما يأتي في صنف ما يبيع به وأما غيره فلا يتصور اعتبار وزنه بل قيمته وهل تعتبر قيمة وزنه أو قيمته على ما هو عليه وقد يقال انه يتصور في صنف لم يبيع به أيضاً على ضرب من التجوز وهو أن يراد بالقيمة قيمته على ما هو عليه وبالقيمة قيمة وزنه (قوله لم يختلف في المحلى الخ) ظاهره أن المحلى ثوب وقد حل بالذهب والفضة واللؤلؤ والجواهر والتبعة بالنظر للؤلؤ والجواهر وقيمة الثوب لا تدخل لها في ذلك وليس كذلك بل المراد بالجواهر كما في شرح شب الذات التي ركبت عليها الحلية ثوباً كانت أو مصحفاً أو سيفاً أو نحو ذلك لا للؤلؤ انتهى وبواقفه ما في عب حيث قال الآن تبعاً الجواهر الذي هو فيه وهو ما قابل النقد انتهى ثم قوله إشارة فيه بحث لأن ظاهر المصنف أنهم ما تبي تبعاً الجواهر أنه يجوز بأحدهما مطلقاً كان تابعاً أو لا وهذا خلاف ما قاله اللخمي وقول صاحب الالكامل (قوله انه يباع بالاقل من ذلك) أي مما ذكر من الذهب والفضة (قوله ولقول صاحب الالكامل) معطوف على لقول اللخمي (قوله وعند ابن حبيب الخ) ظاهر المصنف وكلام (٤٩) شب يفيد اعتماده وقد تقدم وفي كلام بعض

انهم ما قولان لم يرجح واحد منهما (قوله مبادلة) هذا شرط وقوله القليل أي النقد القليل والنقد لا يكون الامسكوكا والمتبادر من كونه مسكوكا أن تكون السكة واحدة الآن المعتمد أنه لا يشترط اتحاد السكة أفاده محشى نت وغيره (قوله دون سبعة) حال من القليل أو نعت له أو بدل أو عطف بيان وتنبه به كلامه يقتضي جوازها فيما إذا زاد على الستة ولم يبلغ سبعة وكلامهم يقتضي منع ذلك (قوله وأن تكون دون سبعة) الاولى الاقتصار عليه وعدم ذكر القلة لأن دون السبعة يستلزم القلة (قوله وأن يكون على قصد المعروف) كذا في نسخة به بمشاة تحية أي أن يكون المزيد على قصد المعروف الخ (قوله وجاز

مذهب المدونة المنع وبه أخذ ابن القاسم وفي الموازية جواز نقد ادوا به أخذ أشهب فقوله لم يجوز بأحدهما أولى بهما وقوله (الآن تبعاً الجواهر) إشارة لقول اللخمي لم يختلف في المحلى يكون فيه ذهب وفضة ولؤلؤ وجواهر والذهب والفضة الثلث فأقل واللؤلؤ والجواهر الثلثان فأكثر انه يباع بالاقل من ذلك كالسيف ولقول صاحب الالكامل فان كان فيهما عرض وهما الاقل يبيع بأقلهما قولاً واحداً انتهى والمراد بالجواهر ما قابل النقدين فما حل بنقدين وفيه لؤلؤ فاللؤلؤ فيه من جملة العرض وعند ابن حبيب في الواضحة يجوز بيعه بأحدهما حيث تبع الجواهر سواء يبيع بأقلهما أو بأكثرهما وهو خلاف ما مر وقوله الآن تبعاً الجواهر فيجوز بأحدهما وأما بهما فانظر في ذلك والذي تقتضيه قواعد المذهب المنع لانه يبيع ذهب بذهب وفضة بفضة وبيع فضة بفضة وذهب \* ولما كان يبيع النقد بنقد غير صنفه صرفاً أو بصنفه اماً من اطله وهي يبيع نقد بمثل وزنه كما يأتي وامام مبادلة وهي كما قال ابن عرفة يبيع العين بمثل عدده بقوله بمثل يخرج الصرف وقوله عدداً أخرج به المراتلة وقد أشار المؤلف الى نوع من المبادلة وهو ما اذا كان بين العوضين تفاضل ولشروطه بقوله (ص) وجازت مبادلة القليل المعدود دون سبعة (ش) أي وجازت المبادلة جوازاً مستوياً الطرفين بشروط أن تقع بلفظ المبادلة وأن يكون التعامل بهما عدداً لا وزناً وأن تكون قليلة وأن تكون دون سبعة وأن تكون واحداً لا واحداً لا واحداً باثنين وأن يكون على قصد المعروف لا على وجه المباينة وأن تكون مسكوكة وأن تتحد السكة فقوله وجازت مبادلة أي وجاز العدم معبراً عنه بهذه الصيغة فلا بد أن تقع بينهما المعاقدة بهذا اللفظ وأشار المؤلف لما يتضمن موضوع المسئلة مع الشرط الثالث بقوله (ص) بأوزن منها بسدس سدس (ش) أي أن تكون الزيادة في كل دينار أو درهم سدساً سدساً على مثاله من الجانب الآخر وهو دائق لا يزيد لانه الذي تسمح به النفوس غالباً ومقتضى النظر منعه

(٧ - خروشي خامس) العقد معبراً عنه الخ لا يخفى أن هذا لا يفيد لفظ المصنف والالزم عليه وجوده في المراتلة مع انه لا يشترط لفظ المراتلة (قوله لما يتضمن موضوع المسئلة) وهو المبادلة بأوزن وقوله مع الشرط الثالث أي الذي هو كون الزيادة السدس وهذا باعتبار عد القليل شرطاً أو قول وقوله دون سبعة بيان للقليل والمعدود بشرط ثبات والثالث هو أن المزيد السدس لا يزيد كذا أفاده بعض شيوخنا (قوله بأوزن منها) الضمير عائداً على اعتبار ما تقدم أي مبادلة ستة فأقل بأوزن منها (قوله بسدس سدس) كر لفظ سدس لثلاثتهم أن الزيادة سدس في الجميع ومثله اذا كانت الزيادة في كل دينار أو درهم أقل منه كما يرشد له التعليل وكذا لو كانت الزيادة في بعضها السدس والبعض الثاني دون السدس وأما لو كانت الزيادة في بعضها أقل من سدس وفي البعض الآخر أكثر منه فإنه يتمتع وسدس الثاني معطوف على سدس الاول بحذف العاطف وهو جاز في الشرع على أن السيد عيسى الصفوى قال في حاشيته على مختصر الشيخ سعد الدين ان المختصرات تنزل منزلة الاشعار وحذف المصنف الواو وما عطف في أربع بعد الثاني المذكور حتى يكون المتعاطفات على الاول بقدر ما فيه المبادلة ويكون حينئذ من مقابلة الجميع بالجمع المقضية لانقسام الاتحاد (قوله بسدس سدس) ثالث وهذا بقطع النظر عما قاله قبل بل بالنظر لظاهر لفظ المصنف (قوله أو درهم) ظاهره أن ذلك لا يجري في ستة ريالاً أو وزن منها بل ما يجري في الدرهم والظاهر انه كفي بالدرهم عن قطعة الفضة الشاملة للريال والكلب (قوله لانه الذي تسمح به النفوس)

ربما يقتضى منعها في دينار غير شرعي كبحوزان سدسه كلث الشرعي وكذا درهم كبير ويحتمل اغتفار ذلك (قوله بانفراده) بل وكذا مع غيره فالأولى حذف قوله بانفراده وحينئذ نقوله الآن الخ ظاهر (قوله صار النقص اليسير غير منتفع به) أي بخلاف لو كان التعامل بالوزن كان النقص اليسير منتفعا به من حيث أنه أخذ في مقابلته ما هو أزيد (قوله فبحري مجرى الرداة الخ) أي وبإبدال الأجود بالأردامع الموافقة في الوزن جائز وقوله فقد زاده معروفًا كالتعليل المحذوف وكأنه قال وحينئذ لا ضرر في ذلك لأنه قد زاده معروفًا أي والمعروف يوسع فيه أي مع ملاحظة ما ذكر (قوله بخلاف التبر وشبهه) مرتبط بقوله غير منتفع به وكأنه قال صار النقص اليسير غير منتفع به بخلاف التبر وشبهه فإن النقص اليسير ينتفع به ليكون التعامل فيه بالوزن لا بالعدد (قوله وهذا يقتضى الخ) ولا يعمل بهذا المقتضى لأنها رخصة فيقتصر فيها على ما ورد لولا أن الوارد كون ذلك في المسكوك ما ذكره فالمعول عليه ما تقدم من أنه لا بد من أن يكون مسكوكًا ولا يشترط اتحاد السكة (قوله والنقد الأجود جوهرية) فيه إشارة إلى أن المصنف حذف في الأول جوهرية وأثبت نظيره في المعطوف الذي (٥٠) هو سكة وحذف من المعطوف أنقص وأثبت مثله في المعطوف عليه ففيه شبه

احتباك وفيه إشارة إلى أن جوهرية حال من الأجود الذي هو المبتدأ ولا يختص ذلك بذهب سبويه بل على قول الجمهور أيضًا لأن محل الخلاف في محي الحال من المبتدأ إذا لم يكن المبتدأ صالحًا للعمل ولا يحتاج لجعله حالًا من الضمير المستتر (قوله وكذلك يمنع النقد الأجود سكة إلا نقص وزنًا) أي والجوهرية مستوية ومثل ذلك لو قابل الأجود سكة وأنقص جوهرية ووزنًا زد السكة وكامل وزنًا وجوهرية وكذلك لو قابل الأجود سكة الأجود جوهرية فقط لدوران الفضل من الجانبين مع اتحاد الوزن (قوله وحينئذ فلا اشكال) أي وحيث قدرنا حذف الحال الذي هو أنقص لا اشكال في الاختيار بالامتناع وحاصل ذلك أن المصنف حذف من الأول

التمييز وهو جوهرية وذ كر الحال الذي هو أنقص وحذف من الثاني الحال الذي هو أنقص وذ كر التمييز الذي هو سكة ففيه شبه احتباك لا احتباك نعم لو كان المحذوف من الأول سكة لكان احتباكًا كقولهم بقدر الحال في المعطوف لا اشكال الاختيار بالامتناع وذلك لكون الفضل من جانب واحد ولما قدر الحال ظهر الفضل من الجانبين فظهر الامتناع (قوله عنهما) فإن قلت إن أجود ذكره فكيف يعطف على المبتدأ وعطفه على المبتدأ يصير مبتدأً وأجيب بأن عطفه على ما يجوز الابتداء به مستوع للابتداء بالتمكزة فإن قلت كان الأولى أن يقول ممتنعان والجواب أنه انما يقل ذلك لأن العطف بأو (قوله والاجاز) يؤخذ منه بجواز متبادلة الكلاب بالريالات والبنادقة بالحمدية لا اتحاد الوزن فالفضل من جانب واحد كما يجوز مراطلة الريالات بالكلاب والبنادقة بالحمدية لتمام الفضل من جانب واحد كذا أفاده بعض الشيوخ (قوله بل كان مساوياً) أو وزن هذه أربع صور (قوله وهي) بيع النقد بمثله وزناً لا يخفى أنه على ذلك يخرج الفلوس وتدخل بزيادة أو نقص بمثله عند الأوزان في آخر سلمها لا يصلح فلوس بفلسين نقداً ولا مؤجلاً والفلوس في العدد كالدنانير والدرهم في الوزن (قوله ليشمل الخ) هذا بناء على أن العين خاصة بالمضروب كما عند ابن عرفة تقدم ما يقتضى أن العين تطلق على ما يعم المسكوك وغيره عند بعضهم وقوله فلا يدخل الذهب مع الفضة أي لا من كل جانب ولا أحدهما

التمييز وهو جوهرية وذ كر الحال الذي هو أنقص وحذف من الثاني الحال الذي هو أنقص وذ كر التمييز الذي هو سكة ففيه شبه احتباك لا احتباك نعم لو كان المحذوف من الأول سكة لكان احتباكًا كقولهم بقدر الحال في المعطوف لا اشكال الاختيار بالامتناع وذلك لكون الفضل من جانب واحد ولما قدر الحال ظهر الفضل من الجانبين فظهر الامتناع (قوله عنهما) فإن قلت إن أجود ذكره فكيف يعطف على المبتدأ وعطفه على المبتدأ يصير مبتدأً وأجيب بأن عطفه على ما يجوز الابتداء به مستوع للابتداء بالتمكزة فإن قلت كان الأولى أن يقول ممتنعان والجواب أنه انما يقل ذلك لأن العطف بأو (قوله والاجاز) يؤخذ منه بجواز متبادلة الكلاب بالريالات والبنادقة بالحمدية لا اتحاد الوزن فالفضل من جانب واحد كما يجوز مراطلة الريالات بالكلاب والبنادقة بالحمدية لتمام الفضل من جانب واحد كذا أفاده بعض الشيوخ (قوله بل كان مساوياً) أو وزن هذه أربع صور (قوله وهي) بيع النقد بمثله وزناً لا يخفى أنه على ذلك يخرج الفلوس وتدخل بزيادة أو نقص بمثله عند الأوزان في آخر سلمها لا يصلح فلوس بفلسين نقداً ولا مؤجلاً والفلوس في العدد كالدنانير والدرهم في الوزن (قوله ليشمل الخ) هذا بناء على أن العين خاصة بالمضروب كما عند ابن عرفة تقدم ما يقتضى أن العين تطلق على ما يعم المسكوك وغيره عند بعضهم وقوله فلا يدخل الذهب مع الفضة أي لا من كل جانب ولا أحدهما



من جانب والاخر من الجانب الآخر (قوله ثم ان ظاهر الخ) هذه العبارة تفيد اطلاق العين على ما يشمل المسكوك وغيره بخلاف العبارة الاولى (قوله ويدل عليه) أي على التعميم من قوله اتحدت السكة أم لا (قوله الانصاف مع البكار) أي كانصاف المحاييب مع المحاييب (قوله أو كفتين) أو إشارة لقولين كما في نت للتخير إذا كان كذلك فقوله على وجهين أي باعتبار القولين (قوله وظاهر هذا) أي قوله لحصول المساواة (فان قلت) أي غرض حينئذ في هذا الفعل (أقول) يمكن الغرض باعتبار الرغبة في الانصاف دون البكار أو بالعكس فيما إذا كانت المراطلة بين بكار وصغار أو عند الاختلاف بالجودة (٥١) فیرغب فی ذهب صاحبه لكونه جيداً مثلاً

وقوله اعتدل الميزان أم لا أي كانت الكفتان في ذاتهما متساويتين في الزنة أو كانت احدهما أثقل من الاخرى (قوله وبالسين) هي أفصح وقوله بالصاد أي المفتوحة (قوله وكسرها) الفتح قليل والكسر أشهر وعبارته تؤذن بخلافه (قوله اسم لكل ما استدار الخ) ظاهر عبارته أن كفة الميزان من أفراد الكفة وان من أفراد الكفة طبق المستدير والظاهر لا وان هذا التعميم باعتبار أفراد كفة الميزان (قوله لا بعد معرفة وزن كل نقده الخ) لا يخفى أن هذا يصدق بصورة غير مرادة فيما يظهر من أن يعرف كل وزن ذهبه ولم يعرفه صاحبه فالأولى أن يقول ولولم يعرفه فالوزن بدليل التعليل بقوله لئلا يؤدي الخ (قوله لا بعد معرفة وزن كل) فيه تقديم وتأخير والاصل لا بعد معرفة كل وزن نقده (قوله اذ هو الذي يمنع فيه الخراف) ظاهره الاطلاق وليس كذلك لما تقدم نفي شرط أن يعد عشقة (قوله أو بعض أحدهما أجود من بعض الآخر) الأولى حذف بعض ويقول أجود من كل الآخر (قوله أدنى من بعض الآخر) الأولى أن يقول أدنى

ثم ان ظاهر كلامه حينئذ سواء كانا مسكوكين أم لا اتحدت السكة أم لا سواء كان التعامل بالوزن أو بالعدد وهو كذلك ويدل عليه تمثيله بالمصري والسكندري والمصري وحينئذ يشمل الانصاف مع البكار بخلاف المبادلة لانها لا بد فيها أن تكون واحد أو واحد لا واحد باثنين وأشار المؤلف الى أن المراطلة على وجهين بقوله (ص) بصنجة أو كفتين (ش) يعني أن المراطلة إما أن تكون بصنجة توضع في إحدى الكفتين والذهب أو الفضة في الأخرى فإذا اعتدلتا زال الذهب أو الفضة ووضع ذهب الآخر أو فضته وإما أن تكون بكفتين يوضع عين أحدهما في كفة وعين الآخر في الأخرى وهذه منصوبة للتقدمين والوجه الأول هو الأرجح عند المتأخرين لحصول التساوي بين النقدين اعتدل الميزان أم لا وظاهر هذا عدم اغتفار الزيادة في المراطلة وهو كذلك انظر المواق والصنجة بالصاد وبالسين والكفة بفتح الكاف وكسرها اسم لكل ما استدار ككفة الميزان وقوله (ص) ولولم يوزن على الأرجح (ش) راجع لقوله أو كفتين وهو إشارة لرذول القابسي بعدم جواز المراطلة إلا بعد معرفة وزن كل نقده لئلا يؤدي الى بيع المسكوك بخراف وبعبارة ولولم يوزن أي التقدان المتماثلان الكائنان في الكفتين وهذا في المسكوكين ما غيرهما فلا نزاع فيهما ويفهم من التعليل أن محل الخلاف حيث كان التعامل بالعدد اذ هو والذي يمنع فيه الخراف فيجعل كلام المؤلف على ذلك انظر التوضيح (ص) وان كان أحدهما أو بعضه أجود (ش) أي تجوز المراطلة وان كان أحد النقدين كله أجود من جميع مقابله كدنانير مغربية تراطل بمصرية أو سكندرية أو بعض أحدهما أجود من بعض الآخر وبعضه مساو وكسري ومصري تراطل بمصري كله (ص) لا أدنى وأجود (ش) أي لا ان كان أحدهما بعضه أدنى من بعض الآخر وبعضه أجود كدراهم مغربية وسكندرية تراطل بمصرية لان في فرضهم ان في المغربية أجود والسكندرية أدنى والمصرية متوسطة قرب المصرية يغتفر جودتها بالنسبة لداعة السكندرية نظراً لجودة المغربية وببصرية المغربية يغتفر جودتها بعضها بالجودة المصرية بالنسبة للسكندرية فلا يجوز له دوران الفضل من جانبين وظاهر كلامه ولوقل الردي الذي مع الجيد وهو ما عليه ابن رشد والاكثر ولما ذكر ان دوران الفضل من الجانبين يحصل بالجودة ذكر دوران السكة والصياغة بقوله (ص) والاكثر على تأويل السكة والصياغة كالجودة (ش) أي والاكثر من الشيوخ على فهم المدونة ان السكة كالجودة في باب المراطلة فكما لا تجوز مراطلة جيد ناقص برىء كامل لا تجوز مراطلة ردي بمسكوك جيد تبر وكذا لا تجوز مراطلة دنانير سكة واحدة بدنانير سكتين ولا مسكوك بتبرين أو تبر ومسكوك والاكثر أيضاً على فهم المدونة ان الصياغة في

من الآخر ويسقط لفظ بعض (قوله في فرضهم) أي عرفهم (قوله فكما لا تجوز مراطلة) المناسب أن يقول فكما لا تجوز مراطلة جيد وردي بمسكوك لا تجوز مراطلة ردي بمسكوك الخ (قوله ردي بمسكوك الخ) أي فلو جعل السكة كالعدم جاز (قوله سكة واحدة) يحمل على ما إذا تساوى جودة ورداعة واحد السكتين أعلى من المنفردة والاخرى أدنى منها (قوله ولا مسكوك بتبرين) يجعل أحدهما أجود من المسكوك والثاني مساوياً وانما قلنا ذلك لانه لو كان الثاني أردأ أجود من المسكوك لدار الفضل ولولم ينظر للسكة وقوله أو تبر ومسكوك يحمل على ما إذا كان التبر أجود من المسكوك والمنفردة المسكوك المصاحبة للتبر مساو للمسكوك المنفردة ولو كان أدنى منه لا مشتع ولولم ينظر للسكة في شرح شب وكذا لا تجوز مراطلة دنانير سكة واحدة بدنانير سكتين أجود وأدنى ولا مسكوك بتبرين

أحدهما أجود والآخر أدنى أو بغير أجود ومسكولة أردأ انتهى فيكون حلالا لكلام شارحنا وتفسير المراد منه لكن قد علت أنه لو جعل تفسير المراد منه للزم ما قلنا فتدبر (قوله فاعل صوابه) المناسب حذف لعل كما هو ظاهر (قوله شرع في بيع المغشوش) كان على وجه المرافلة أو المبادلة أو غيرهما أي كذهب فيه فضة قال الشيخ أجود وظاهره تساوي الغش أم لا وهو ظاهر كلام ابن رشد وغيره خلاف قول ابن عبد السلام لعدم تساوي الغش وإن جعله في الشامل قيد إلا أن ابن عبد السلام لم يجزم به ولم يصر بتحقيق ذلك (قوله والظاهر خلافه) ضعيف (قوله ليس بقيد في بيعه مراطلة) هذا يأتي على حل تـ الذي قصر قول المصنف ومغشوش على خصوص المرافلة وقد تقدم أن الأولى التعميم (قوله على أي وجه) أي سواء كان مراطلة بخالص بغيره أو بمبادلة أو ببيع بعرض (قوله والافلا بـ من تصفيته) أي أو ضربه قلادة من لا أي أو ضربه قلادة (أقول) ولا حاجة لقوله ولا يغش به بعد الكسر لأن قوله لن (٥٣) يكسره أي ويبقيه مكسورا بدليل قوله ولا يغش به (قوله ولذا قال

الخ) أي ولا جعل العموم الذي ليس متبادرا من المصنف (قوله فهو أعم الخ) أي وإن كان قول المصنف ومغشوش في خصوص المرافلة والمبادلة فيكون ذكره بعده من ذكر العام بعد الخاص والحاصل أن كلام المصنف لا يشمل البيع بعرض ولا الصرف بل قاصر على المرافلة كما قاله الشارح أو والمبادلة كما هو ممكن وقوله في بيع أو صرف أو مراطلة وكذا هبسة وصدقة وقوله أو غير شامل لما عد البيع مما تقدم (قوله يكون معطوفا على جملة الخ) أي فيكون من عطف الجمل عطف جملة وجازت معاودة مغشوش على جملة وجازت مراطلة ولو جعله من عطف المفردات أصبح بأن تعطف معاودة على مراطلة (قوله لن يكسره) أي ويبقيه مكسورا بدليل قوله بعد وقوله أولا يغش به بأن يصفيه الخ (قوله أو بـ بـ بـ أي يبقيه بذاته ولا يعمل به أحدا) فإن قيل (أيان واو العطف يدل على الجواز فيما سبق بلا شرط مع أنه لا بد من الشرط فالجواب أن

المرافلة كالجودة فاقبل في السكة يجري في الصياغة فقوله كالجودة محذوف من الأول لدلالة الثاني عليه واستظهر هذا في توضيحه ويقابله تأويل الأقل عدم اعتبارهما وإنما يعتبر فيهما الوزن واختاره ابن يونس لأن الشرع اعتبر المساواة في القدر وعرضا في توضيحه عن ابن عبد السلام الغاءه مالا كثر عكس ما هنا فاعل صوابه على هذا أن يقول ليسا كالجودة \* ولما انتهى الكلام على بيع النقد الخالص بنفسه وبغير جنسه شرع في بيع المغشوش بمثله وبغيره بقوله (ص) وجاز بيع مغشوش بمثله وبخالص (ش) وجعله في الشامل المذهب ابن عرفة وهو اختيار ابن محرز واستظهر ابن رشد منعه واليه أشار بقوله (ص) والظاهر خلافه (ش) وأنه لا يجوز بيع المغشوش بالخالص والخلاف إنما هو في المغشوش الذي لا يجري بين الناس كغيره والافيجوز اتفاقا كما يظهر من كلام التوضيح وظاهر كلام ابن رشد دخول الخلاف فيه أيضا وإنما أعاد العامل في قوله وبخالص لاجل قوله والظاهر خلافه فإن خلاف ابن رشد إنما هو في الثانية (ص) لن يكسره أو لا يغش به (ش) ليس بقيد في بيعه مراطلة بخالص بل هو قيد في بيعه على أي وجه ولو بعرض أي أن شرط جواز بيع المغشوش مطلقا أن يباع لن يكسره ولا يغش به بعد الكسر والافلا بـ من تصفيته ولذا قال ابن غازي ولأن يكسره كذا هو بواو العطف في أوله فهو أعم من أن يكون في بيع أو صرف أو مراطلة انتهى وعلى نسخة ابن غازي يكون معطوفا على جملة ومراطلة عين مثله أي وجازت مراطلة عين مثله أي وجازت معاودة مغشوش لن يكسره أعم من أن يكون في بيع أو غيره وقوله أو لا يغش به بأن يصفيه أو بـ بـ بـ ولا يعمل به أحدا أو بغير ضرب الدرهم ويضرب به قلادة مثلا قال ز أي ويجوز العقد على المغشوش لن يكسره أو لا يغش به سواء كان بيعا أو غيره وقد حكى ابن رشد الاتفاق على جواز البيع حينئذ (ص) وكره لمن لا يؤمن وفسخ من يغش (ش) أي وكره بيع المغشوش لمن لا يؤمن أن يغش به المسلمين كالصيارفة ولا يفسخ فإن باعه ممن يعلم أنه يغش به وجب عليه أن يسترده ويقسح بيعه إن كان قائما فإن لم يقدر على رده لذهب عينه أو تعذر المشتري وهو المراد بقوله (ص) إلا أن يفوت (ش) أي لم يقدر على رده ففي تعبيره يفوت أي هام خلاف المراد ثم أشار إلى الخلاف في غنمه حيث فات بقوله (فهل عليك) أي عليك الثمن ويندب له التصديق به (ص) أو يتصدق بالجميع (ش) أي بجميع العوض وجوبا (أو) يتصدق (بالزائد) حيث كان

ما سبق من جملة هذا وما اشترط في الأعم يشترط في الخاص (قوله ويضرب به قلادة مثلا) أي بغير سكتته ويضربه (علي) قلادة بأن يجعله حبا كحب المرجان (قوله قال الزرقاني الخ) هذا يوافق ما قاله ابن غازي (قوله أو غيره) صرفا أو بمبادلة أو مراطلة أو صدقة أو هبة (قوله كالصيارفة) أي في بعض بلاد يشك في غشهم وفي بعض البلاد يتحقق غشهم فيدخل ذلك في قوله وفسخ من يغش (قوله لذهب عينه) لا تغير الأسواق خلافا لما يقيد آخر العبارة فإنه لا يعمل عليه (قوله أي هام خلاف المراد) أي لأنه لا يشمل تعذر المشتري مع أن المراد شموله (قوله أي عليك الثمن) أي يسهة مال كاله أو لا يسهة مال كاله بل يلزمه التصديق بـ بـ بـ ما يقال هو ما يكفكف قال وهل عليك (قوله أو يتصدق بالزائد) هذا القول لا عدل إذ لم يخرج عليه إلا فيما وقع به التعدي وهو الذي قيل إليه



إليه النفس ووافق قوله في الإجارة وتصدق بالكراء وبفضلة الثمن على الأرجح فهو أرحم بها وانظر هل يعتبر الزائد يوم البيع أو لا إن كذا في شرح شب (قوله ويزاد أو تعذر الخ) تقدم له أنه جعل المصنف شاملا لهذه الصورة فلا يرد ذلك بل يرد أن فوات العروض يكون بمحوالة السوق فيفيد كلامه هنا أنه من المفوت وليس كذلك فالأحسن ما تقدم (قوله بمساو) كريال عن مثله كان التعامل به وزنا أو عددا أو وزنا حل الأجل أم لا وكاربد قح عن مثله صفة وقد راو قوله وأفضل صفة كريال عن كلب لا تحاد وزنهما وفصل صفة الر بال حل الأجل أم لا لأن الأجل في العين من حق من هي عليه وكفضاع قح جديد عن مثله كذا قد يم لأنه حسن قضاء وقيد القضاء بالأفضل بقيد أحدهما أن لا يشترط ذلك عند القرص والامنع وقصد كاشتراط زيادة العدد والعادة كالشرط الثاني أن يتحد نوعهما أو يختلف ولكن حل الأجل لم يحل منع كفضاع اردب قح عن شعير لأن فيه حظ الضمان وأزيدك كما يمنع عكسه قبل حمله أيضا لما فيه من ضعف وتبطل (قوله صفة) منصوب على التمييز ولا تصح الإضافة إذا فضل نكرة والواقع بعده صفة وموصوفه في نحو هذا أن كان ذاتا امتنع إضافة اسم التفضيل كما هنا إذا يقال زيد أفضل صفة لأنه يقتضي أن زيد بعض الصفات وأما أن كان صفة فإنه يتعين إضافته له كان يقال العلم أفضل صفة إذا العلم من بعض الصفات واسم التفضيل بعض ما يضاف إليه (قوله قبض ما في ذمة) انتقض بقبض الكتابة لا إطلاقها على قبض أحد الشر يكتفي في الكتابة اقتضاء (٥٣) وقبض منافع معين لا إطلاقهم اقتضاء منافع معين من دين وليس في ذمة فيقال

(علي) فرض بيعه (من لا يغش أقوال) ثلاثة ويستحب على هذا التصديق بغير الزائد والظاهر أن الفوات إن كان موصوفا بما تفوت به العروض وإن كان مسكو كما ما تفوت به المثليات ويزاد أو تعذر المشتري وسيأتي ما تفوت به العروض والمثليات في كلام المؤلف \* ولما انتهى الكلام على العقود المعمرة للذمة شرع فيما يخص به الذم وبدأ بالقضاء فقال (ص) وقضاء قرص عساو وأفضل صفة (ش) وعرف ابن عرفة الاقتضاء بقوله هو عرفا قبض ما في ذمة غير القابض قوله قبض أشار به إلى أنه حسي وحكمي ولذلك أخرج المقاصدة بقوله غير القابض وأخرج بالذمة المعين إذا قبضه ومعنى كلام المؤلف أنه يجوز أن عليه دين من قرص أن يقضيه بالمساوي لما في الذمة لدخولهما عليه وبالأفضل صفة أذهى زيادة لا يمكن فصلها فلم يهتموا بسبب زيادتها وسواء حل الأجل أم لا ولأن في الصحيحين أنه عليه الصلاة والسلام رد في سلف بكر ر باعيا وقال إن خيار الناس أحسنهم قضاء ولا يقال ذلك رخصة لا يقاس عليها لا ما يقول أنما تسكننا بعموم النص وظاهر قوله وأفضل صفة في الطعام وغيره وهو المذهب (ص) وأن حل الأجل بأقل صفة وقدرا (ش) يعني أن الشخص يجوز له قضاء ما عليه بأقل صفة وقدرا بما عليه وأولى بأقل صفة فقط أو قدرا فقط حيث حل الأجل أو كان حالا في الأصل لأنه حسن اقتضاء وانما اشترط الحلول لأن ذلك قبل الأجل ممنوع إذ يدخله ضع وتبطل وظاهر كلامه أن ذلك يجري في التقدير المتعامل به عددا أو وزنا وكذا هو ظاهر كلام المواق فقوله بأقل صفة متعلق بمجاز المقدر العامل في قضاء من قوله وقضاء قرص (ص) لا يزيد عددا أو وزنا (ش)

أذهى زيادة الخ قد يقال أن موجب الاتهام اختلاف الأغراض والأغراض تختلف بذلك فالأحسن أن يجعل موجب ذلك رخصة رخصها الشارع فيقتصر عليها (قوله ولأن في الصحيحين) استدلال بأن الدليل النقل بعد أن استدلل بالدليل العقلي والاولى العكس (قوله رد في سلف بكر الخ) البكر من الأبل ما دخل في الخامسة ومن يقر وغنم في الثانية وضأن ما تم له عام والباعية بالتخفيف وهو من الأبل ما دخل في السابعة (قوله إن خيار الناس الخ) فإن قيل إن ظاهره جواز الزيادة في الوزن والعدد (قلت) أجيب بأنهم لعلمهم رأوه مصادما لادلة منع الر باو هي قوية جدا فقصر وهذا الحديث على جواز الزيادة في الصفة جمع بين الأدلة ولأن من القواعد التي أنبئ عليها المذهب سد الذرائع فلا يجوز والزيادة في الوزن والعدد لو جحدأ كلة الر باطر يقال لدخول على الزيادة من أول الأمر ويقولون لم نقصد ذلك فيكثر الر بافعلوا هذه المادة تقصر الحديث على زيادة الصفة قصد التقليل الر بامأمكن وجاية لجانب الر با (قوله ولا يقال ذلك رخصة) لا يقاس عليها ما كان أفضل صفة في غير البكر والباعي بل يقتصر على ما ورد وقوله انما تسكننا بعموم النص أي الذي هو قوله إن خيار الناس أحسنهم قضاء (قوله وهو المذهب) أي خلافا لمن منعه في الطعام إذا كان أفضل صفة (قوله وظاهر كلامه أن ذلك الخ) كذا في عجم بذاته (قوله متعلق بمجاز المقدر) فيه نظر بل متعلق بقضاء المقدر لأن التقدير وجاز القضاء بالأقل صفة وقدرا (قوله لا يزيد عددا) أي كعشرة أنصاف فضة عن ثمانية وكقرش كلب مع عشرة أنصاف عن قرش ربال لأنه سلف بزيادة

(قوله كرجان ميزان) أدخلت الكاف الكيل وهذا في القضاء وأما في المقضى عنه فيجوز أن يحل الأجل لأن لم يحل لما فيه من ضعف وتجهل (قوله عند ابن القاسم) وأما أشهب فيجوز الزيادة اليسيرة بدون التقييد بجدا وعند ابن حبيب فيجوز الزيادة ولو مع كثرة الزيادة (قوله فحيث كان الخ) كالحاصل لما ذكر (قوله وجاز أن يقضيه ذلك العدد) أقول الحاصل أنه إن قضاء ذلك العدد في المتعامل به عددا جاز أن يقضيه ذلك العدد كان مثل وزنه أم لا حل الأجل أم لا فهي ستة (قوله ولا يجوز أن يقضيه أزيد عددا) حل الأجل أم لا فهي ستة (قوله كان مساويا له في الوزن أو أقل أو أكثر) أما إذا كان أقل فلدوران الفضل من الجانبين وسواء اتفقا في الجودة والزيادة أم لا وأما إذا لم يكن أقل فلا نه إذا امتنع القضاء بالأكثر حيث كان التعامل وزنا للسلف فيمتنع القضاء بالأزيد عددا حيث كان التعامل بالعدد لأن زيادة العدد في المتعامل به عدد اعتراف بزيادة الوزن في المتعامل به وزنا وهذا على ما ذهب إليه ابن يونس ومن وافقه لا على ما ذهب إليه ابن رشد والغنى وصوبه ابن عرفة من جواز قضاء الأزيد عددا على الأقل عددا حيث لم يكن الأقل أجودا والامتنع لدوران الفضل من الجانبين وظاهر هذا ولو كان

(٥٤)

بمعنى أنه لا يجوز قضاء أزيد عددا عن أقل عددا حيث كان التعامل به ولا أزيد وزنا عن أقل وزنا سواء كان التعامل به أو به وبالعدد بناء على إلغاء العدد حيث اجتمع مع الأجل أن تكون الزيادة يسيرة جدا (ص) كرجان ميزان (ش) على ميزان فيجوز عند ابن القاسم حيث كان التعامل بالعدد جاز أن يقضيه ذلك العدد كان مثل وزنه أو أقل أو أكثر ولا يجوز أن يقضيه أزيد عددا كان مساويا له في الوزن أو أقل أو أكثر وإن قضاء أقل من العدد كان وزنه مساويا للعدد أو أقل جاز والامتنع وأما إن كان التعامل بالوزن فيجوز أن يقضيه ذلك الوزن زاد على العدد أو نقص أو ساوى أما إذا كان التعامل به سماء في الوزن وهو صريح المدونة وعليه جملها أبو الحسن ونقل الباكي أنه يلحق العدد وقد علمت أنه خلاف ظاهرها (ض) أودار فضل من الجانبين (ش) عطف على المعنى أي لأن زاد العدد أودار فضل من الجانبين أو عطف على مقدور فيما قبله أي لأن قضاء أزيد عددا أو وزنا أودار فضل من الجانبين كعشرة يزيدية عن تسعة خمسية فلا يجوز ثلاثة أن تترك فضل عدد اليزيدية بخودة الخمسية ومثله عشرة وازنة رديئة عن تسعة ناقصة خمسية من نوعها ثم إن هذا يجري في قضاء القرض وفي غيره كمن المبيع سواء كان عيناً أو غيره (ص) وعن المبيع من العين كذلك جاز بأكثر (ش) أي يجري في قضاء ثمن المبيع حيث كان عيناً ما جرى في قضاء القرض من التفصيل فيجوز قضاء ثمنه بالمساوى وأفضل صفقة قبل الأجل وبعده بأقل صفقة وقد رآنا أن حل الأجل لا قبله إلا أنه هنا يجوز القضاء عن ثمن المبيع من العين بأكثر عددا أو وزنا ~~كعشرة عن تسعة~~ عن تسعة بخلافه في القرض لأن علة المنع في القرض وهو السلف عن صفقة معدومة في ثمن المبيع وسواء حل الأجل أم لا على المعتمد لأن العين لا تدخلها حط الضمان وأزيد لأن الأجل في المثل هي عليه واحتراز بقوله من العين مما لو كان عن المبيع غير عين فإن فيه تفصيلا أنظر تلخيصه في شرحنا الكبير (ص) ودار الفضل

أي حل الأجل أم لا وقوله أو أقل جاز أي أن حل الأجل وإن لم يحل منع فهذه أربع وقوله والامتنع أي بأن قضاء بأزيد وزنا فإنه عتق حل الأجل أم لا فهذه ستة أيضا فالجمله ثمان عشرة صورة (قوله فيجوز أن يقضيه ذلك الوزن) أي حل الأجل أم لا فهذه ستة وإذا زاد في الوزن امتنع في ستة أيضا فإن قضاء أنقص وزنا جاز أن حل الأجل في ثلاثة وامتنع أن لم يحل في ثلاثة أي الزيادة في العدد والنقص والمساواة (قوله وهو صريح المدونة) الأولى أن يقول وهو ظاهر المدونة (قوله ونقل الباكي أنه يلحق العدد) وهو المعتمد قرره بعض شيوخنا من تلامذة الشارح (قوله أودار فضل من الجانبين) من ذلك أن يعطيه عشرة أنصاف مقصورة عن ثمانية رجيحاً وقوله ثم إن هذا أي قول المصنف أودار فضل الخ وقوله

بمسكة

سواء كان عيناً أي سواء كان عن المبيع الخ وأما كلام المصنف الآتي فهو في خصوص

العين (قوله لأن العين لا يدخلها الخ) أي خلافاً لبراجي فهو مقابل المعتمد (قوله فإن فيه تفصيلا) حاصله أنه تارة يكون حالاً وتارة يكون مؤجلاً فإن كان مؤجلاً فلا يجوز أن يقضيه قبل الأجل الأمثل صفته وقد رآنا فيه أن كان أكثر حط الضمان وأزيد لأن كان أقل وضع من حقل وتجهل وإن كان بعد ما حل الأجل جاز أن يقضيه أكثر عدداً أو أجود صفقة في الطعام والعرض فإن قضاء بعد الأجل أقل قدراً فإن كان ما عليه عرضاً جاز من غير شرط فإن كان طعاماً جاز بشرط أن يكون الأقل في مقابلة قدره ويرثه محازاد فإن جعل الأقل في مقابلة الجميع لم يجز لما فيه من بيع الطعام بالطعام متفاضلاً وإن قضاء قدره وأردأ جاز والمثل أنه يجري في قضائه ما جرى في قضاء المؤجل به بخلافه وفيه نوع مخالف لما يأتي في السلم في قوله وجاز قبل زمانه قبول صفته وكل ذاتي قضائه بخنسة فإن قضاءه بغير جنسه جاز أن كان الثمن المأخوذ عنه خلاف جنسه غير طعام وأن يباع المأخوذ بالمأخوذ عنه مناجرة وأن يسلم فيه رأس المثل



(قوله بسكة وصياغة مع جودة) أي وأما اقتضاء المسكوك عن المصوغ وعكسه فبأن (قوله وأما في باب الخ) والفرق أن المراطلة لم يجب لأحدهما قبل الآخر شي قبلها فيتم في ترك الفضل لأجله وهناك وجب له ذهب مسكوك أو مصوغ ففي أخذه عنه تبرأ أجود ثممة لترك الفضل فيه مما لأجل الجودة انتهى (قوله أو غيرهما) كسكاح (قوله وقت اجتماع الخ) المعتمد أن القيمة تعتبر يوم الحكم وعليه فأنظر إذا لم يقع فحما كم هل يكون الحكم مامشي عليه المصنف أو تعتبر قيمتها يوم حلولها إن كانت مؤجلة ويوم طلبها إن كانت حالية أو يقال طلبها عنزلة التحاكم (قوله ثم قطع التعامل بها) أي (٥٥) بطل التعامل بها وقوله أو تغيرت أي أو تغير

بسكة وصياغة وجودة (ش) الواو في وصياغة بمعنى أو وفي جودة بمعنى مع أي وإذا رافض في باب الاقتضاء بسكة أو صياغة مع جودة أي يقابلان الجودة فلا يجوز فضله عشرة تبرأ طيبة عن مثلهما رديشة مسكوك أو مصوغة ولا العكس وأما في باب المراطلة فلا يدور الفضل على مذهب إلا كثر الأجل بالجودة خاصة لا بالسكة والصياغة ولما كانت النقود وما في حكمهما مما يجري به التعامل كالفلوس مثليات تضمن بمثلها شرع في الكلام على قضائهما إذا ترتبت في الذمة من بيع أو قرض أو غيرهما ثم حصل خلل في المعاملة بها بقوله (ص) وإن بطلت فلوس فالمثل أو عدمت فالقيمة وقت اجتماع الاستحقاق والعدم (ش) يعني إن الشخص إذا ترتب له على آخر فلوس أو نقد من قرض أو غيره ثم قطع التعامل بها أو تغيرت من حالة إلى أخرى فإن كانت باقية فالواجب على من ترتب عليه المثل في ذمته قبل قطع التعامل بها أو التغير على المشهود وإن عدمت فالواجب على من ترتب عليه قيمتها بما تجدد وظهر وتعتبر قيمتها وقت أبعد الأجلين عند تخالف الوقتين من العدم والاستحقاق فلو كان انقطاع التعامل بها أو تغيرها أول الشهر الثاني وانما حل الأجل آخره فالقيمة آخره وبالعكس بأن حل الأجل أوله وعدمت آخره فالقيمة يوم العدم ولو آخره أجلا ثانيا وقد عدمت عند الأجل الأول فالقيمة عند الأجل الأول لأن التأخير الثاني إنما كان بالقيمة وبعبارة ولو آخره بعد حلول أجلها وقبل عدمها ثم عدمت في أثناء أجل التأخير فإنه يلزمه قيمتها عند حلول أجل التأخير كما يفيد كلام أبي الحسن ويفهم منه أنه إذا تأخر عدمها عن الأجل الثاني أن قيمتها تعتبر يوم عدمها وكلام المؤلف مقيد بما إذا لم يحصل من المدين مطل والواجب عليه مال إليه أي من المعاملة الجديدة لا القيمة لأنه ظالم فإن قبل إذا كان حكم النقد حكم الفلوس فلم اقتصر عليها فالجواب أن الفلوس محل التوهم فيها لكونها كالعرض أي فيها القيمة كذا قيل وهو غير ظاهر لأن العرض ينقسم إلى مثلي ومقوم فالمثلي يلزم فيه المثل والمقوم يلزم فيه القيمة والعبرة بالعدم في بلد المعاملة أي في البلد التي تعامل فيها ولو وجدت في غيرها \* ولما انتهى الكلام على أنواع البيع ومغلفاته شرع في الكلام على شيء من متعلقات الغش لوقوعه غالباً في البياعات وهو ضد النصيحة يقال غشه يغشه غشاً بالكسر واستغشه ضد استخفه وهو حرام بالإجماع لخبر من غشنا فليس منا أي ليس على ستمنا ولا على هدينا وأما من أحكامه بقوله (ص) وتصدق (ش) وجوباً (ص) بما غش (ش) أجباً للغاش ثلاث عود (ص) ولو كثر (ش) فيصدق به كله وبعبارة وتصدق بما غش أي عن البائع إذا عدم ويتبعه المشتري بثمنه إن وجدته وأما لو كان البائع موجوداً فهو قوله وفسخ من يغش الخ فلا تكرار وقوله وتصدق بما غش ولا يطرَح في الأرض

بعضها والمعنى وقع التغير فيها ولم يعمها بالتحقيق أو النقص وكان الأولى أن يزيد أو عدلت رأساً لأجل أن ينطبق على قوله بعد فإن كانت باقية الخ وقوله غلو كان انقطاع الخ الأولى أن يقول فلو كان كان عدمها أول الشهر الثاني الخ (قوله أو تغيرت) أي بأن قصت (قوله لأنه ظالم) فإن قلت ما الفرق بينه وبين الغاصب الذي يضمن المثل ولو بغلام مع أنه أشد ظلماً من الماثل أو مثله فالجواب أن الغاصب لما كان يغرم الغلة في الجلة خفف عنه ولا كذلك الماثل (قوله لأن العرض يتقسم) أي فأراد بالعرض ما قبل العين والفلوس فيدخل في العرض المكملات والموزونات والمعدودات (قوله بالكسر) ظاهره أن غشاً بالكسر مصدر وليس كذلك بل هو من باب قتل والاسم الغش بكسر الغين (قوله أي ليس على ستمنا) لما كان الظاهر غير مراد بالاجماع أوله بما يقرب من الأصل وهذا الذي يقرب الحرمة لأنها قريبة من الكفر فأراد بالسنة الطريقة الشاملة للواجب الذي هو المراد (قوله وتصدق وجوباً) كذا في تن

واعترضه محشيته لأن مال الكاعنده التصديق جائز ولا واجب وابن القاسم لا يتصدق بالكثير كذا في عبارة اللخمي الذي كلام المؤلف منسجلاً منه كما قال ابن غازي فلا سلف له في التعبير بالوجوب (قوله ولو كثر) هذا قول مالك ورد على ابن القاسم لا يتصدق بالكثير بل يؤدب صاحبه ويترك له بحيث يؤمن أن يغش به ولا يبيع من يؤمن (قوله إذا عدم الخ) أي فقد وقوله موجوداً أي غير مفقود (قوله فلا تكرار) المناسب فلا تنافي ثم لا يخفى أن هذا الحل للقاني ولا يناسب لأنه عين قول المصنف إلا أن يكون اشترى كذلك فالمناسب أن يحمل كلام المصنف على من أحدث فيه الغش وأعدمه ليغش به الناس كما قاله الشيخ كريم الدين ويفهم منه أنه لو أحدث فيه الغش لا يبيعه أو يبيعه مبيناً غشه من يؤمن أنه يغش به أو شاك فيه أنه لا يتصدق به عليه انتهى والحاصل أن كلام المصنف فيما إذا لم يبيعه أصلاً أو يبيع

ورده عليه بالقسح وأما إذا تعدر الرد عليه فهو المصارف إلا أن يكون اشترى كذلك (قوله وفعل عمر) أي من طرح اللبن (قوله فلا ينزع منه) أي وتعدر رده على بائعه (قوله لا يمكن من بيعه) أي على الإطلاق وأما لو أراد أن يبيعه ويبين غشه لمن لا يغش به فلا بأس (قوله لمن يغش به) أي أو يبيعه غير مبين غشه وأما لو اشتراه وأراد أن يبيعه لمن لا يغش به فلا (قوله ان لم يبيعه) أي أو باعه وأمكن رده قال عجم ظاهر إطلاق المصنف وإطلاق غيره أنه متى باعه ممن يعلم أنه يغش به فإنه يفسخ بيعه إذا لم يفت سواء اشتراه المشتري وهو عالم بغشه به أم لا (قوله فان باعه المشتري) أي وتعدر رده تصدق بثمنه كذا في بعض الشراح وفي لث وأما إذا كان عالما حين الشراء بغشه واشتراه ليغش به بأن يبيعه ولا يبين غشه فإنه يجب عليه التصديق به ان لم يبيعه وبثمنه ان باعه انتهى وقوله يجب عليه التصديق به أي إذا تعدر رده على بائعه وفي عجم يجري (٥٦) فيه ما جرى في بائعه من الأقوال لأنه لما كان عالما بغشه واشتراه ليغش به

إذا كان لبناً وفعل عمر مذهب صحابي أي فليس مذهبنا وقوله وتصديق بما غش أي على من يعلم أنه لا يغش (ص) إلا أن يكون اشترى كذلك إلا العالم ليبيعه (ش) يعني أن الشخص إذا كان اشترى شيئاً أو وهبه فوجدته مغشوشاً فلا ينزع منه ولا يتصدق به لكن لا يمكن من بيعه إلا أن يكون المشتري عالماً بغشه واشترى لم يبيعه ان يغش به فإنه يتصدق به عليه ان لم يبيعه حيث فات عنده بأن تعدر رده له به والإفساخ بدليل قوله فيما مر وفسخ من يغش إلا أن يفوت فان باعه المشتري تصدق بثمنه وفي تصديق البائع له بثمنه أو بالزائد وعدم تصدقه الأقوال السابقة وأما إذا اشتراه غير عالم بغشه أو عالماً بغشه ولكنه لم يشتره ليغش به بل ليكسره فإنه لا يتصدق به عليه وللغش وجوه كثيرة أدخل ما لم يذكره في الكاف في قوله (ص) كحل الخبر بالنشأ (ش) لقوله في سماع ابن القاسم لا تحير في خبر تعمل من الخبز وترش بخبز مبالول لتشتد وتصفق وهو غش ابن رشد لظن مشتريه ان شدته من صفاتها فان علم مشتريه ان شدته من ذلك فلا كلام له والافله ردها فان كانت ردت للأقل من الثمن والقيمة (ص) وسبك ذهب جيد بردي ونفخ اللحم (ش) ابن رشد لا يجوز خلط الجيد بالردى وللشترى الرد إلا أن يبين مقدار الجيد من الردى وصفته ما قبل الخلط وقوله ونفخ اللحم ابن رشد بعد السليخ لانه يغير طعم اللحم ويظهر انه سمين فان علم بذلك المشتري فله الرد وأما نفخ الذبيحة قبل السليخ فلا كراهة فيه لانه يحتاج اليه وفيه اصلاح ومنفعة ولا بأس بخلط اللبن بالماء لاستخراج زيده وبالعصير ليتجمل تخليه للاصلاح وكذلك التبن يجعل تحت القمح لكن إضافة المؤلف النفخ للحم يخرج نفخ الجلود لا يحتاج كلام المؤلف الى أن يقال فيه بعد السليخ لاستفادة ذلك من كلامه \* ولما أنهى الكلام على وجوه الربا في النقد ولم يتكلم على كونه تعبداً أو معالاً وعلى أنه معال هل علمه غلبة الثنية أو مطلق الثنية وينبني على ذلك دخول الفلاس النحاس فتخرج على الاول دون الثاني شرع في الكلام على علمه في الطعام وعلى متحد الجنس ومختلفه لحرمه التفاضل في الاول دون الثاني وحرمه ربا النساء فيهما كما أشار الى ذلك كله اجمالاً بقوله وحرم في نقد وطعام ربا فضل ونساء فقال

فصل في بيان ذلك تفصيلاً واعلم أن عملة ربا النساء مجرد الطعم على غير وجه التداوى كان مدخراً مقبلاً أم لا كرتب الفواكه لمحو تفاح ومشمس وكل خضر نحو بطيخ وكالبقول نحو

كان بمنزلة من أحدث فيه الغش وهو الذي يعول عليه (قوله وأما إذا اشتراه من يكسره) أي من يريد كسره (قوله والافله ردها) أي فيخبر في الرد والبقاء ولو علم ان أصل النشا والصمغ فيه لانه قد يحنى عليه قد وما فيه فيبيع الغش صحيح (قوله وردى) أي مع ردىه وكذلك الفضة ويكسر ان خيف التعامل به (قوله وفيه) أي ففيه اصلاح ومنفعة أي من حيثية تمييز اللحم عن الجلد وتيسر السليخ وعبارة شب ففيه بالفاء فيظهر المراد (قوله وبالعصير) ظاهره ولا بأس بخلط اللبن بالعصير ليتجمل تخليه أي ليتجمل كونه خلواً والظاهر أن المراد ولا بأس بخلط الماء بالعصير (قوله وكذلك التبن يجعل تحت القمح) أي فإذا صار القمح مختلطاً بذلك التبن فلا يكون ذلك حراماً لانه فعل لا صلاح (قوله وجسوه الربا) هي الزيادة في العدد أو الوزن محقة أو متوهمة والتأخير على ما تقدم تفصيله (قوله على كونه) أي كسور الربا أي حرمة (قوله وعلى أنه معال) في

العبارة حذف والتقدير ولم يتكلم على كونه تعبداً أو معالاً مع أنه معال واختلاف على أنه معال هل علمه غلبة الثنية وهو المشهور وقوله أو مطلق الثنية وهو خلاف المشهور وقوله فتخرج على الاول الخ إلا أن جعل قول مالك فيها الكراهة للتوسط بين الدليل وهي محمولة على بابها الأعلى الحرمه عند الجمهور (قوله الفلاس النحاس) أي التي من النحاس وهو وصف كاشف وقوله بقوله أي يبيعه قوله الخ وهو قوله وطعام (قوله الطعم) بالضم الطعام أي مجرد كونه طعاماً (قوله أم لا) صادق بما اتفق عنه الامران أو أحدهما (قوله لمحو تفاح ومشمس) لا يخفى أن التفاح لا يدخر لانه يفسد بالتأخير وهل هو مقتات تقوم البنية به وقوله ومشمس لا يخفى ان بعض البلايد خرم وبعضها لا وهل هو مقتات أولاً والظاهر أنه ليس بمقتات (قوله وكل خضر) من المعالوم انهم ليست مقتاتة وقد تدخر كالموخيبة والبامية فانها قد يدخران (قوله وكل خضر والبقول) الفرق بينهما أن البقول ما يقطع من أصله بخلاف الخضر



ما يتناول منه شيء بعد مضي كالبامية والملاخية في بعض البلاد (قوله وهندبا) بكسر الهاء وفتح الدال وقد تكسر مفصورة وثمة بقلة معروفة نافعة للعدة والمكبد والطحال كلا والسعة العقب ضماداً باصولها قاله في القاموس وهي موجودة في الغيطان يعرفها الناس (قوله علة طعام الربا) إضافة طعام إلى الربا من قبيل إضافة الموصوف إلى الصفة أي الطعام الربوي أي علة حرمة الخ (فائدة) الطعام قال ابن عرفة ما غلب اتخاذها لا كل آدمي أو لا صلاحه أو لشربه اه فيدخل الملح والخل لا الزعفران وماء الورد والمصطكي والصبر والزرايرع التي لازيت لها والحرف وهو حب الرشاد وقوله أو لشربه عطف على أكل فيدخل فيه اللبن لأنه غلب اتخاذ لشرب الأدمي ويخرج الماء لأنه غلب اتخاذ غير شرب الأدمي لكثرة من يشربه من الدواب ويرد على هذا زيت الزيتون فإنه طعام ولا يغلب اتخاذ لشرب ولا للطعام بل الغالب فيه الوقيد والادهان ونحوهما ولم يغلب اتخاذ لصلاح الطعام أيضاً ويجب أن أصل اتخاذ الطعام ولا صلاحه وما عده عارض والعارض لا يعتبر ثم انه قد يكون الشيء طعاماً في عرف وغير طعام في عرف فان ابن عرفة قال اللبون طعام والتاريخ غير طعام وكأنه أجراه على عرف بلده تونس أن اللب يصبر للادام والتاريخ انما يصنع للصبغات ونحوها ولا يؤكل الا نادراً ولو عكس أوجرى مجرى اللب في بلد كان طعاماً اه وانظر على أن كلا طعام هل هما جنسان أو جنس واحد لتقارب منفعتهم ما وهو الظاهر والظاهر أن المصطكي يختلف باختلاف العرف من استعمالها كالفلقل أم لا (قوله اقتنيات) وفي معنى الاقتنيات اصلاح القوت فيدخل الملح والتوابل (قوله وهل للغلبة) (٥٧) العيش الخ) وهل يقتصر في العلة على

ما سبق أو يشترط معها كونه مقتضى الغلبة العيش أو ان اللام بمعنى مع (قوله المراد بالعلة العلامة) وليس المراد بالعلة المؤثرة لان المؤثر في الاشياء هو الله تعالى على أن الحكم قديم فلا يعقل فيه تأثير (قوله الطعام الربوي) هذا يؤذن بأن إضافة طعام إلى الربا من إضافة الموصوف للصفة يمكن بالتأويل لان الصفة الربوي لا الربا أي علة حرمة الربا في الطعام الربوي الآن في الكلام ركة باعتبار أنه فسر الربوي بما يحرم فيه الربا لأنه يصير التقدير علة

خس وهندبا وأما علة ربا الفضل فهو ما أشار إليه المؤلف بقوله (ص) علة طعام الربا اقتنيات وادخار وهل لغلبة العيش تأويلان (ش) المراد بالعلة العلامة أي علامة الطعام الربوي الذي يحرم فيه ربا الفضل الاقتنيات وهو قيام البنية به وفسادها بعدمه والادخار وهو عدم فسادها بالتأخير ولا حله على ظاهر المذهب وانما المرجع فيه للعرف وحكي التادلي حده بستمه أشهر فأكثر وهل يشترط مع الوصفين اتخاذ العيش غالباً أو لا يشترط زيادة على الاقتنيات والادخار تأويلان وتظهر فائدة الخلاف في روية التين والبيض والجراد والزيت وقد اقتصر المؤلف في البيض والزيت على أنهم ماريون بناء على أن العلة الاقتنيات والادخار وذكري الجراد والخلاف في روية بناء على الخلاف في العلة وذكري أن التين ليس ربوي بناء على أن العلة الاقتنيات والادخار وكونه مقتضى العيش غالباً ثم ان نخالة القمح طعام بخلاف نخالة الشعير وظاهره ان حرمة ربا الفضل في الطعام ولو في قليل فلا تباع حبة قمح بمجتين وهو الصحيح (ص) كخب وشعير وسلت (ش) مثال لما وجد العلة فيه وجوداً واضحاً ولبيان الاتحاد جنس الثلاثة أشار بقوله (وهي جنس) أي الثلاثة جنس واحد يحرم التفاضل بينهما بالاتحاد منفعتهم أو تقاربهم في القوتية خلافاً للسيوري وتلميذه عبد الحميد الصائغ في أن القمح والشعير

(٨ - خشي خامس) حرمة الربا في الطعام الذي يحرم فيه ربا الفضل (قوله وهو قيام البنية به وفسادها بعدمه) أي ذوق قيام البنية به (قوله وفسادها بعدمه) الأول حذفه لعدم التثامه بما بعده من الخلاف والجواب أن المعنى وفسادها بعدمه اذ لم يوجد الا هو أفاده محشى تت (قوله وهو عدم فسادها بالتأخير) أي إلى الأمد المبتغى منه أي الزمن الذي يراد له عادة (قوله ولا حد له على ظاهر المذهب) بل هو في كل شيء بحسبه وقوله وانما المرجع فيه للعرف والعرف في كل شيء بحسبه ثم انه لا بد أن يكون الادخار على وجه العموم فلا يلتفت لما كان ادخاره نادراً وحينئذ فيجوز التفاضل في الجوز والرمان كما هو نص المدونة ومشهور المذهب وكذا في البطيخ والتفاح ولو كان يدخر في بعض الاقطار من شرح شب (قوله اتخاذ العيش غالباً) أي أن يكون الغالب استعماله في اقتنيات الأدمي بالفعل كقمح أو أن لو استعمل كدخن وليس المراد بالغلبة الاكثرية بالفعل (قوله بناء على أن العلة الاقتنيات الخ) هذا يقتضي أن الزيت تقوم البنية به وحده أن لو اقتصر عليه (قوله على الخلاف في العلة) فان قلنا هي الاقتنيات والادخار وغلبة العيش فليس ربوي وان قلنا الاقتنيات والادخار فقط فربوي وهو المعتمد (قوله وذكري أن التين ليس ربوي) هذا ضعيف لان المعتمد كما قرر بعض شيوخنا أن التين ربوي (قوله بخلاف نخالة الشعير) أي فليست بطعام بالكلية (تنبيه) سكت المصنف عن حرمة ربا النساء وهي مطلق الطمعية على وجه الغلبة لا التداوى (قوله كخب الخ) أي بر وأطلق اتسكالا على شهرته وعلى قوله وهي جنس فسقط الاعتراض عليه بأن الحب شامل للقمح والشعير والسلت (قوله العلة) لا يخفى انها علة واحدة فتسبح في التعبير فأطلق على أجزاء العلة عللاً أو آل الجنس المحقق في واحدة (قوله في القوتية) راجع لاتحاد المنفعة أو تقاربها فاتحاد المنفعة ناظر للقمح مع السلست وقوله أو تقاربها ناظر للشعير (قوله خلافاً للسيوري وتلميذه عبد الحميد الصائغ الخ) فائلا ان منفعتهم ما متباعدة وورد بأن

تقارب من فمهم ما يصيرهما جنسا واحدا (أقول) لا يخفى أن قوله في الحديث البر بالبر بابا والشعر بالشعر يراد بالي أن قال فإذا اختلفت هذه  
الاجناس الخ مما يقوى كلام عبد الجيد الصانع ويفهم من هذا أنه يوافق على كون السلت مع القمح جنسا واحدا وهي إحدى الثلاث  
التي حلف عبد الجيد أنه لا يفتي فيها بقول مالك الثانية خيار المجلس الثالثة التدمية البيضاء (قوله وهي أجناس) أي الثلاثة  
الآخيرة وإنما خصها بما ذكر لأنهم اختلفوا فيها هل هي جنس أو أجناس وهو المشهور وأما العسل فنخرج عنها إذ لم يقل أحد أنه جنس  
منها وإنما اختلفوا هل هو ملحق بالقمح والشعر والسلت أو جنس بانفراده وهو المشهور محشى فت (قوله وهو قمح السودان) أي  
كالقمح بالنسبة للسودان فلا يرد أن يقال إن السودان لا يطلقون عليه قحما (قوله كرسنة) بكسر الكاف وتشديد النون قال فت  
قريبة من البسلة وفي لونها حرة وقال الباجي هي البسلة (قوله المشهور الخ) ومقابله مار واد ابن وهب من أنها جنس واحد (قوله  
والخص) بتشديد الميم مفتوحة ومكسورة مع كسر الحاء فيهما والعسل بفتح الدال وسميت قطاني لأنها تقطن بالمكان أي تكث به (قوله  
والبسلة) هي المعروفة عندنا بالبسلة (قوله وهي الماش) (٥٨) تفسير الشئ بالظاهر في بعض البلاد كالعراق لافي بلادنا (قوله المجانسة

العينية) أي المناسبة العينية (قوله  
بخلاف البيع) أي فيعتبر فيه  
المجانسة العينية ولا يعتبر فيه تقارب  
المنفعة هذا معناه ألا أنه يرد هذا  
ما تقدم في الشعر (قوله وكسرها)  
والكسر أشهر والطاء ساكنة وقوله  
وتسهيل الباء أي تخفيفها ويقيد  
محشى فت وحكى صاحب المشارق  
والمطالع أنها بكسر القاف وفتحها  
وتخفيف الباء وتشديد ها وحكى فتح  
الطاء والقاف أيضا (قوله وهو جنس  
الخ) ان قلت لم يقل المصنف  
وهي أجناس فالجواب أنه لو قال  
ذلك لئوهم أن الميزاد أن التمر  
أجناس والزبيب أجناس وهكذا  
وهذا لا يصح (قوله ولو اختلفت  
مرقته) كان حقه أن يؤثر هذا  
عن قوله وذوات الأربع ليكون  
راجعها ولما هنا وبينهما إلا أنه  
خاص بذوات الأربع ولعله لم يؤثر  
لئلا يئوهم رجوعه لما بعد الكاف

جنسان والسلت حب بين القمح والشعر لا قشره (ص) وعسل وأرزودخن وذرة وهي  
أجناس (ش) يعني أن هذه الأربعة أجناس يجوز التفاضل فيما بينها أي يدو هي العسل  
حب مستطيل عليه زغب حبتان منه في قشرة قريب من خلة البرطعام أهل صنعاء والأرز  
معروف والدخن قريب من حب البرسيم وهو قمح السودان والذرة بالذال المعجمة وتسمى  
البسنة وفي عرف أهل الطائف بالاحيرش (ص) وقطنية ومنها كرسنة وهي أجناس (ش)  
المشهور أن القطاني في باب الرويات أجناس يجوز التفاضل فيما بينها أي يدو هي العسل  
والأرز والخص والترمس والبقول والجلبان والبسلة وهي الماش والكرسنة ولم يختلف  
قول مالك في الزكاة أجناس واحد يضم بعضها البعض وذلك والله أعلم أن الزكاة لا تعتبر فيها  
المجانسة العينية وإنما يعتبر فيها تقارب المنفعة وان اختلفت العين بخلاف البيع ألا ترى أن  
الذهب والفضة جنس واحد في الزكاة وهما جنسان في البيع والقطنية يضم القاف وكسرها  
وتسهيل الباء واحدة القطاني كل ماله غلاف كما مر من الأمثلة (ص) وتمر وزبيب ولحم طير  
وهو جنس (ش) أي وكل واحد من التمر برني وصيحاني وعجوة جديد أو قديم على أودني عو الزبيب  
أحمر وأسوده صغيرة أو كبيرة أو قشمش وهو زبيب صغير لا يحمله ولحم الطير برى أو بحري من  
دجاج واوز وغربان ورخم جنس واحد فقوله وهو جنس راجع للتمر وما بعده على سبيل  
التوزيع أي كل واحد من هذه الثلاثة جنس وليس المراد أن الثلاثة جنس واحد ولحم الطير  
كله جنس واحد (ص) ولو اختلفت مرقته (ش) كما في المدونة والمطبوع كله صنف واحد  
ولو اختلفت صفة طبعه كقلية بعسل وأخرى بخل أو ابن اللخمى القياس اختلافه لتباين  
الاعراض وبعبارة وإن طبع في أمراق مختلفة بآزار أم لا ولا يخرج عنه ذلك عن كونه جنسا  
واحدا وما سياتي من قوله وطبخ لحم بآزار غير هذا لأن ذلك في نقله عن اللحم التي (ص) كدواب  
الماء (ش) أي أنها جنس واحد ويدخل في دواب الماء آدمي الماء وفرسه وغير ذلك من تسامح

فقط (قوله كما في المدونة) ظاهر العبارة أن المدونة قالت ذلك وليس كذلك فالمناسب أن يقول كما قال غيره قال  
في المدونة والمطبوع كله صنف واحد الخ فإذا علمت ذلك فتنقول كلام المدونة عام في المطبوع ولولم يكن من لحم طير فالاستدلال بكلام  
المدونة من حيث أنه إذا كان المطبوع من جنس واحد كله صنف واحد وان اختلفت صفة طبعه فليكن كذلك لحم الطير كله جنس  
واحد وان اختلفت صفة مرقته لانه من أفراد المطبوع فتدبر (قوله والمطبوع كله صنف) أي من غير اللحم أي أنواع المطبوع من  
عسل وحصص ونحو ذلك (قوله كقلية) لعله أراد قحما قليا مثلام مطبوخا بعسل أو بخل والنظر لذلك وقوله بعسل أي ملتبسة بعسل  
(قوله اللخمى الخ) هذا مقابل للصنف فهو ضعيف (قوله القياس اختلافه) رد المصنف عليه بل هو مفاد بزام (قوله بآزار أم لا)  
لا يخفى أنه إذا كان هنالك أضرار يحصل الاختلاف وأما إذا لم يكن أضرار فإين الاختلاف قلت الاختلاف يكون بغير الأضرار كل زفانه لم  
يكن من الأضرار قطعا (قوله وما سياتي) جواب عما يقال كيف يصح قوله أم لا مع أنه سياتي للصنف ولحم وطبخ بآزار فالجواب أن ما سياتي  
في أخرجه عن اللحم التي وما هنا ليس في ذلك بل في إبقائها على أنها جنس واحد (قوله غير ذلك) أي من كلبه وخنزيره



(قوله بالخيل) أي الحية (قوله وأما بالهر) الباء زائدة أي وأما الهر والتعلب والضبع أي الاحياء (قوله لا اختلاف الصحابة في أكلها) أي بالتحريم وعدمه وقضية ما يأتي كما بينه أن بعضهم يقول بالجواز (قوله لا اختلاف الصحابة في أكلها) أي بالحرمة وعدمه  
الصادق بالجواز والكراهة وقوله ومالك جواب عما يقال وأي شيء ذهب إليه الإمام أجاز بقوله ومالك الخ (قوله وهو يفيد) أي كلام أبي الحسن (قوله وإنما كره التفاضل الخ) جواب عما يقال مقتضى المخالفة في الجنسية جواز التفاضل فأجاب بأنه إنما حكم بالكراهة مراعاة للخلاف أي مراعاة لمن يقول بجواز أكلها المقتضى لاتحاد الجنس (٥٩) وتوصل أن الأقوال ثلاثة الحرمة والكراهة والجواز وقوله أن الكراهة أي

كراهة بيع لحم الانعام والحاصل أننا قلنا الكراهة على التحريم يكون مباح الا كل ومكروهه جنسا واحدا وان قلنا على التنزيه يكونان جنسين (وأقول) قول المدونة وذوات الأربع الانعام والوحش يقتضي أن الكراهة على التنزيه لأن الانعام لا تشمل الهر والتعلب والضبع (قوله على القول بكراهتهما) سيأتي أن المعتمد الجواز (قوله بصيرفيه نوع تكرار) إنما قال نوع تكرار لأن التكرار إنما هو على أحد القولين والاحسن أن يقال أن المصنف ذهب أولا إلى المعتمد عنده من كونه ربويًا ثم حكى اختلاف بعض ذلك كما هو عادته (قوله في قدر الخ) هذا لا يظهر إلا بالنسبة لخصوص اللحم والظاهر كما في عب أن مرق كل كحمة ولكن لا تظهر ثمرة الخلاف بالنسبة للمرق الا اذا طبخ كل منهما في اناء على حدته (قوله وان كان مطبوخا بناقل الخ) أي والفرض انهما جنسان (قوله اذا بيع بمثل أو بلحم) أو بهما فأما مائة خلوة يجوز الجمع فهذه ثلاث صور (قوله أو مرق الخ) معطوف على الضمير في

وسلفه وحيوت وبيض حيا وميتا (ص) وذوات الأربع وان وحشيا (ش) يعني أن ذوات الأربع كبقر وغنم وابل ولو وحشيا كغزال وجماد وحش جنس واحد يمنع التفاضل بينها وهذا في مباح الا كل قال في المدونة وذوات الأربع الانعام والوحش كلها صنف واحد انتهى قال ولا بأس بلحم الانعام بالخيل وسائر الدواب نقهدا أو مؤجلا لأنه لا يؤكل لحمها وأما بالهر والتعلب والضبع فمكروه بيع لحم الانعام بها لاختلاف الصحابة في أكلها ومالك يكره أكلها من غير تحريم انتهى ولم يذكر أبو الحسن أن الكراهة على التحريم وهو يفيد أن مكروهه الا كل من ذات الأربع ليس من جنس المباح منها والاحرام بيع لحم المباح منها بالمكروه متفاضلا وإنما كره التفاضل في بيع لحم المباح مراعاة للخلاف في حرمة أكلها وعدمها ولكن في الذخيرة ما يفيد أن الكراهة على التحريم وعليه فهم ما جنس واحد وانظر هل يجري مثل ذلك في مكروهه الا كل من الطير كالوطواط مع مباح الا كل منه وهو الظاهر أم لا وكذلك يقال في مكروهه الا كل من دواب الماء ككلب الماء وخنزيره على القول بكراهتهما (ص) والجراد (ش) يعني أن الجراد طعام لكن يختلف هل طعام ربوي أو طعام غير ربوي واليه أشار بقوله (وفي ربويته خلاف) فقوله والجراد بالرفع أي والجراد طعام وعلى جره عطف على حب أو دواب بصيرفيه نوع تكرار مع قوله وفي ربويته خلاف لأن الخبر ربوي ودواب الماء ربوي (ص) وفي جنسية المطبوخ من جنسين قولان (ش) أي وفي كون المطبوخ من جنسين بازار في قدر أو قدور كلحم طير ولحم حوت أو لحم من ذوات الأربع جنسا واحدا يحرم التفاضل بينهما كما قاله في الجواهر وعدم كونه جنسا بل هما جنسان على حالهما واختاره ابن تونس قولان وأما أن طبخ أحدهما ينقل بان طبخ بازار والآخر غيرهما أو طبخ كل منهما بغير بازار فانهما جنسان قطعا وتظهر فائدة الخلاف فيما اذا بيع أحدهما بالآخر فإنه يمنع التفاضل بينهما أن قلنا انهما جنس واحد ويجوز أن قلنا انهما جنسان وأما مع لحم آخر فان لم يكن مطبوخا بناقل جاز بيعه بهما أو بأحد هده اولو متفاضلا سواء كان من جنسهما أم لا وان كان مطبوخا بناقل جرى فيه الخلاف بينه وبينهما هل يصير معهما جنسا واحدا أو يبقى كل على ما كان عليه (ص) والمرق والعظم والجلد كهو (ش) يعني أن المرق اذا بيع بمثله أو بلحم أو مرق ولحم بمثلهما كاللحم وسواء اتفقت المرقعة أو اختلفت وتعتبر المائدة بين المبيعين من ذلك كله وكذلك العظم المختلط باللحم ولو غير ما كول كالأرعار اذا بيع بمثله أو بلحم بعد العظم كأنه لحم وهذا ان لم يتفصل وأما ان انفصل عنه اللحم فان كان ما كولا فلا حكم اللحم وان كان غير ما كول فيباع باللحم متفاضلا كالنوى بالتمر وكذلك الجلد كاللحم ولو كان الجلد منفصلا عن اللحم فتباع شاة مدبوخة بأخرى ولا يستثنى الجلد لأنه لحم بخلاف الصوف فلا بد من استثنائه

بيع والتقدير يعني أن المرق اذا بيع مرق ولحم بمثلهما أي أو مرق أو بلحم فهذه صور خمس (قوله كاللحم) خبر أن أي أن المرق في تلك الأحوال يعد كاللحم (قوله اتفقت المرقعة) بأن كان مجل وقوله أو اختلفت كما لو كان أحدهما بعسل والآخر لبن (قوله فان كان ما كولا) أي كالقروش (قوله فيباع باللحم متفاضلا) ولا ينظر إلى المنفصل من الخ كذا كتب بعض المشايخ واستظهر أنه لا بد من إخراج ما في العظم من الدهن (قوله وكذلك الجلد) أي اذا لم يكن مدبوغا وأما لو كان مدبوغا فيصير كالعرض (قوله فتباع شاة مدبوخة بأخرى) أي وزناو كأنهم لم يلتفتوا إلى داخل بطنها من الفضلات الخفية لتفاوتها

وقوله لانه عرض مع طعام أى ولا يجوز بيع العرض مع الطعام بطعام ولا بعرض وطعام لان العرض المصاحب للطعام يعد طعاما والشك في التماثل كتحقق التفاضل وكأنهم لم يلتفتوا لوزن العرض لان شأنه أن لا يوزن وحرر (قوله بعد ان يستثنى صاحب) فليس المراد استثناء الشارع وان لم يذكر ذلك صاحب البيض فيصير بينهما فضل أى لانه ينزل العرض منزلة البيض (قوله أى اذا بيع الخ) وأما اذا بيع بدراهم مثلا فلا حاجة للاستثناء وعلى رب البيض أجرة كسره ومثل بيع النعام بيع غسل بشمعه بمثله أو بعسل بدون شمعه فيجوز ان استثنى الشمع والافلا (٦٠) وان بيع بدراهم أو نحوها جازم مطلقا (قوله لانه اذا كانت زيوتها أجناسا)

أى مع اتحاد الصورة وقوله كانت أصولها أجناسا بالاولى أى لاختلاف الصورة (قوله تأمل) وجه البعد وذلك لان التشابه ان ينتفع به في تحسين الثياب ونحوها فقد خرج لغيره الا كل (قوله ولا يلزم الاخبار الخ) فيه انه اذا كان الزيت عطف على ذوقه لم يخرجه متعدد وهو ذوق زيت وزيت والجواب أنه وان كان خيرا عن ذلك المتعدد لكن المعنى ان الخبر متعدد والتقدير وذوق زيت أصناف والزيت أصناف (قوله مسكوت عنه) تقدم ما يفيد رده وهو انه لا فائدة في الاخبار حيث لم تكن ربوية (قوله لا على وجه النداءى) قيد ثان فالاول قوله غالبا والثاني قوله لا على وجه النداءى وقوله فلا يردأ كل ناظر الاول فهو محترزه وقوله ولا ما يؤكل ناظر للثاني فهو محترزه غير أنك خير بأنه اذا كان الطعمية يتطرق فيها للعرف ان يكون زيت الكتان اذا استعمل كزيت الزيتون ان يعطى حكمه (قوله لان هذا من غير الغالب) أى فليس بطعام على المعتمد هذا مراده لكن ما قلناه برده (قوله أى الاجسر) أى أن الفعل نفسه أجرا لأن مراده بزهر أجرة (قوله الابيض) صفة للفعل أى أن

لانه عرض مع طعام (ص) ويستثنى قشر بيض النعام (ش) المازرى انما يجوز البيض بالبيض بشرط تحرى المساواة واتحاد قدره وان اقتضى التحرى مساواة بيضة ببيضتين ابن يونس يجوز بيع النعام ببيض الدجاج تحرى يا بعد ان يستثنى صاحب بيع النعام قشره لان له قدر من الثمن فيصير البيض بالبيض بينهما فضل فقوله ويستثنى قشر بيض النعام أى اذا بيع ببيض غيره أو ببيض نعام لثلا يلزم حيث لم يستثنه بيع عرض وطعام بطعام أو بعرض وطعام (ص) وذى زيت كفعل (ش) يعنى ان ماله زيت كزيت الفجل والسليم والجبلان والقرطم والزيتون ربوى ولكنه أصناف كما يستفاد من قوله (والزيتون أصناف) لانه اذا كانت زيوتها أجناسا كانت أصولها أجناسا بالاولى فان قلت ومن أين يستفاد ان الزيت ربوى قلت من حكمه عليها بانها أصناف أى أجناس اذا فائدة لذلك حيث لم تكن ربوية وأيضا الحكم على أصلها بالربوية يقتضى ذلك لا يقال يرد النشا لانه فرع القمع وليس ربوى لاننا نقول الكلام في فرع قريب من أصله والنشابة منه تأمل وقوله وذى بالجر وهو معطوف على حب وفي بعض النسخ وذوق زيت بالرفع وهو مبتدأ خبره أصناف والزيتون معطوف عليه ولا يلزم الاخبار بالجمع عن المفرد لان ذو شامل متعدد لكن نسخة الجراوى لانه تقييد فائدتين احدهما أن أصول الزيت طعام ربوى والاخرى انها أصناف لا يقال انه لم يذكر انها أصناف لاننا نقول يلزم من كون زيوتها أصنافا أن تكون كذلك ونسخة الرفع لا يستفاد منها كونه ربويا وانما يستفاد منها ان الزيت أصناف وهو ربوى أو لا مسكوت عنه وبقيد قوله وذوق زيت بما يؤكل زيته غالبا لا على وجه النداءى فلا يردأ كل بعض الاقطار كالصعيد لزيت بزر الكتان لان هذا من غير الغالب ولا ما يؤكل على وجه النداءى كدهن اللوز وقوله كفعل أى الاجر وأما حب الفجل الابيض فليس بطعام كما في المدونة لانه لازيت له (ص) كالعسول (ش) تشبيهه في كونها أصنافا وأما كونها ربوية فسيذكره بعده بقوله وعسل وقد يقال ان جعلها أصنافا يفيد كونها ربوية وتقدم ما يفيد ذلك أى ان العسول المختلفة الاصول من نحل وقصب ورطب وغنم يجوز التفاضل بينها (ص) لان الخلول والانبذة (ش) يعنى ان الخلول كلها جنس واحد وكذلك الانبذة كلها لان المبتغى من الخلول الحض ومن الانبذة الشرب فقوله لان الخلول وما بعده معطوف على مدخول الكاف أعنى قوله العسول فهو مجرور بالكاف وما عطف عليه كذلك لكنه آخر جبهه بلا فهو مخالف لحكم ما عطف عليه في حكم المعطوف عليه انه أصناف وحكم المعطوف مخالف له فهو صنف (ص) والاخبار (ش) هو وما بعده بالجر عطف على الانبذة وآل للعموم ومنها الكماج أى كلها صنف واحد (ص) ولو بعضها قطنية (ش) كفول ونحوه

على الفجل أبيض كما عندنا بمصر (قوله لان الخلول والانبذة) المعتمد انهما جنس وهو الذى يظهر من ابن عرفة ويمكن حل المصنف على ذلك والمعنى لان الخلول والانبذة فكلاهما صنف واحد خلافا لما يقول الخلول صنف والانبذة صنف وكأن سر العدول عن ذلك التعبير بالجمع والا كان يقول لان الخلول والانبذة (قوله يعنى ان الخلول كلها جنس واحد) أى فقول المصنف لان الخلول أى ان الخلول ليست أصنافا بل صنف واحد وكذا يقال في الانبذة



(قوله على المشهور) ومقابل المشهور قولان قبل هي أصناف وهو قول البرقي وقيل خبرنا القنطاري صنف وخبرنا غيره هاصنف (قوله اعتبر المماثلة في وزنها) وذلك لأنه لو نظر لدقيقه الجازا لتفاضل فقطع النظر عن ذلك ونظر لصورتها (قوله ومنافعهما) أي منفعة الخبز غير منفعة السويق (قوله ان الخبز أشد) أي فلما كان الخبز أشد تباعد الخبز عن أصله وقطع النظر عن أصله وصار المنظور له صورته وهي متحدة وقوله لان الخبز لا يتيسر لكل أحد بخلاف الطبخ فيتميسر فلما لم يتيسر لكل أحد ويتعذر على بعض الناس تباعد عن أصله وصار النظر له فتدبر (قوله لان كلامهم يحتاج) لا يخفى ان أمور الخبز أكثر على ان لك أن تقول انما كان الخبز لا يتيسر لكل واحد والطبخ يتيسر لكثرة الامور التي يحتاج لها الخبز (قوله الا الكعك بابرار) أي توأبل ومثل الكعك غيره ولعله انما خصه بالذكر لان شأنه ذلك (قوله أي أو ادهان) أي أو سكر والظاهر انه اذا كان بابرار مختلفة بحيث يختلف الطعم انه يصير عزلة الجنس من ومثل العجن بالابرار تلطخ بها كالكعك بالسمن بمصر لا وضع حبة سوداء على بعض رغيف (قوله كالا سفجة) الكاف للتشبيه لا للتشليل (قوله ويجوز التفاضل بينهما) أي بين ما فيه ابرار وما لا ابرار فيه (قوله والظاهر ان الكعك بابرار الخ) الظاهر خلافه وهو مقتضى نقل المواق واعلم أن مثل الابزار السكر الكعك به ناقل عما بدونه وعن (٦١) خبز وانظر هل ما كان بسكر مع ذى الابزار صنف

أو صنفان وكذا انظر في الكعكين بابرار مختلفة بحيث يختلف طعم كل هل الجميع صنف واحد أو مختلف وهو مقتضى التعليل باختلاف الطعم ومثل العجن بابرار تلطخ بها كالكعك بالسمن بمصر لا وضع حبة سوداء على بعض رغيف كما ذكر ذلك في شرح عب (قوله باعتبار الحكم) بيان للواقع وقوله فوع تكرار انما عبر بنوع تكرار لانه ليس تكرار اصري بما كما أشار لذلك بقوله لانها لا تكون أصنافا الخ وقوله كفاه أي وأغنى عن قوله كالعسل ولوعطف قوله وبيض الخ على قوله انما لول فتكون داخله في خبر النبي ويكون المراد بالعسل نوعا خاصا كعسل القصب والمعنى لا العسل فليس أصنافا أي أن عسل القصب وحده ليس بأصناف بل صنف واحد لم يكن تكرارا

على المشهور ومثل الاخبار الاسوقة ثم انها ان كانت من جنس واحد اعتبر المماثلة في دقيقها وان كانت من أصناف اعتبر المماثلة في وزنها كما يأتي في قوله واعتبر الدقيق في خبر بئله ويجوز التفاضل بين السويق والخبز لاختلاف طعمهما ومنافعهما فان قيل لم كان الخبز كله جنسا واحدا على المشهور وجري في المطبوخ خلاف فالجواب أن الخبز أشد من الطبخ لاحتياجه لامور سابقة عليه بخلاف الطبخ لان الخبز لا يتيسر لكل أحد بخلاف الطبخ وهذا أولى لان كلامهم يحتاج لامور سابقة عليه كتصليب الخطب والنار مثلا (ص) الا الكعك بابرار (ش) أي أو ادهان كالا سفجة وهي الزلايسة فانه ينقل عما لا ابرار فيه ولا ادهان ويجوز التفاضل بينهما والابرار جمعها ابرار وواحد هابرز بكسر في الافصح ويفتح والجمع ليس بمقصود انما عجن بيزر واحد كذلك والظاهر أن الكعك بابرار والكعك بدهن صنف واحد (ص) وبيض وسكر وعسل (ش) عطف على حب والمعنى أن البيض وما معه ربوي والسكر كله صنف واحد وبعبارة والعسل ربوي وفيه فوع تكرار باعتبار الحكم مع قوله كالعسل لانها لا تكون أصنافا الا وهي ربوية لكن لما لم يكن صريحا في أن العسل ربوي قال وعسل ولو قال وعسل وهو أصناف كفاه وهل يدخل في البيض بيض الحشرات أم لا وهو الظاهر بل ظاهر ما ذكره ابن عرفة في تعريف الطعام انه ليس بطعام كما أن ظاهره أن لحها كذلك وجزم الشيخ كريم الدين بأن لجهار ربوي لا يظهر (ص) ومطلقا (ش) أي فانه ربوي على المعروف لانه مقتات ودوامه كادخاره وهو صنف واحد من يقر وغنم وأدى حليب ومخيض وغيرهما والمخيض ما يخض بالقرية والمضروب ما يضرب بالماء لاجرا زبده واللبا من جنس اللبن لانه أصله وهو أقرب من الشعير للقمح اللذين هما جنس واحد (ص) وحلبة وهل ان اخضرت تردد

أصلا (قوله كفاه) أي عن قوله كالعسل (قوله وظاهر ما ذكره ابن عرفة في تعريف الطعام) فانه عرفه كما تقدم بقوله ما غلب اتخاذه لكل آدمي أو لاصلاحه أو شربه انتهى أي كاللبن ولا يدخل الماء فانه يصلح لشرب غير آدمي (قوله وجزم الشيخ) مبتدأ وقوله لا يظهر خبر (قوله فانه ربوي على المعروف) أي من المذهب ومقابله ما أجازة اللحمي من التفاضل بين المخيض والمضروب (قوله ودوامه كادخاره الخ) أي أولان ادخار ما يخرج منه من سمن وجبن عزلة ادخاره (قوله من يقر الخ) أي فلا يشمل مكر وما لا كل بل ليس بطعام فيما يظهر لعدم صدق حده عليه (قوله واللبا من جنس اللبن) أي خلافا لما يقول انه من غير جنسه لاختلاف الاسم والقصد فلا يخرج منه سمن ولا يؤكل الا مطبوخا (قوله لانه أصله) أي لان اللبا أصل اللبن لعله أراد بالاصالة كونه أول شيء يخرج من ثدي البقرة واللبن يتبعه في الخروج أي يأتي بعده والا فاللبن الذي يأتي بعده لم يكن لبا وانقلب لبنا فتدبر (قوله وهل الخ) حاصلة انه اختلف في الحلبة فقيل طعم وهو مذهب ابن القاسم في الموازية أو دواء وهو قول ابن حبيب أو الخضرة طعام واللباسة دواء وهو قول أصبغ في الموازية ورأي بعض المتأخرين أن هذا القول الاخير تفسير وأن المذهب على قول واحد ورأي بعض ابقائه على ظاهرها والى هذا التوفيق والخلاف أشار بالتدريج في الشارح وهل مطلقة أو إشارة لتأويل الخلف وقوله أو ان اخضرت إشارة لتأويل الوفاق وقوله

ولست الخ كلام مستأنف أي أنهم اتفقوا على أنه ليست ربوية لا خضرة ولا يابسة (قوله بل هو ملحق به) أي في الحكم (قوله ان المصلح في معنى المقتات) أي وحينئذ فيصيح التقريب في قوله فليس الغرض الخ وقوله بل وما في معناه أي اما بارتكاب حذف الواو وما عطف أي اقتنيات واصلاح أو بالتجوز في الاقتنيات بأن يراد به ما يشمل الاصلاح أي ويراد بالطعام من قوله علة طعام الربا اقتنيات ما يشمل الطعام حقيقة وحكم يشمل المصلح أو تقدر في العبارة ما طفاو معطوفا وكأنه قال علة الطعام الربوي ومصلحه اقتنيات وادخار الخ وتأمل (قوله وبصل وثوم) هما جنسان والثوم بضم التاء (قوله وكزبرة) ربوية ان كانت يابسة لا خضراء ان لم يكن عرف يجعلها كالسلق من المصلح كما يقتضيه ابن عرفة (قوله وأظنه معربا) أي الفتح أي استعملته العرب أي فالفتح طارئ باستعمال العرب (قوله أصله كروي) كذا في عبارة الشيخ سالم ونقسه الفيشي ولفظه قوله كرويا أصله كروي فعول وكز كريا وتيميا انتهى المراد منه وعبارة عج وكرويا بوزن ز كريا وفي رواية بوزن تيميا (٦٣) انتهى فعلى كلام الشيخ سالم فيه ثلاث لغات أما بوزن ز كريا وتيميا قطاهر وأما

الاول يقرأ كرويا بفتح الراء وفتح الكاف فيكون أصله كروي فعول بفتح الكاف وفتح الراء وسكون الواو وفتح الباء الاولى فنقول تحركت الباء الثانية وانفتح ما قبلها فقلبت ألفا فصار كرويا كما يدل عليه القاموس فيما يوثق بصحته والحاصل أنها على كلام شارح اللغات ثلاث قطعاً وما عد ذلك لا يعول عليه ولم يذكروا أصله على أنه كز كريا وتيميا ويمكن أن يقال أنه على أن وزنه تيميا أصله كروي بفتح الكاف وسكون الراء وكسر الواو وتحركت الباء الأخيرة فانقلبت ألفا فصار كرويا على وزن تيميا وأما على أن وزنه كز كريا فنقول أولان ز كريا فسه لغتان القصر والمد والمد أشهر كما يفيد القاموس فيجوز أن يكون ذلك على لغة القصر وأن الأصل كروي بفتح الكاف وتشديد الباء الاولى فقلبت الباء الأخيرة ألفا لاستثقال ثلاث يا آن

(ش) يعني أن الخلبة بضم الحاء طعام وهل مطلقاً أو ان اخضرت وأما اليابسة فدواء وليست ربوية مطلقاً فيجوز التفاضل فيها (ص) ومصلحه (ش) عطف على حب والضمير عائدة على الطعام وهو ما يتوقف الانفتاح بالطعام عليه أي ومصلحه ربوي وعبارة بالرفع مبتدأ أخبره محذوف أي ومصلحه كذلك وأما جره عطفاً على حب ففيه شيء اذ ليس من أمثلة الطعام بل هو ملحق به فالجواب أن المصلح في معنى المقتات وحينئذ فليس الغرض من قول المؤلف فيما تقدم اقتنيات الاقتصار على ذلك بل وما في معناه من الاصلاح ومثل المصلح بقوله (كلج وبصل وثوم) الاخضر واليابس مجتمع فيه التفاضل (وتقابل) بفتح الموحدة وكسرها ومثله بقوله (كفلقل) بضم الفاءين وزنجبيل (وكزبرة) بضم الكاف وزاي أوسين بدلها وضم الباء الجوهرى وقد تفتح وأظنه معرباً انتهى وتابل مفرد توابل بفتح أوله وبكسر الباء الموحدة بعد الالف (ص) وكرويا وأنيسون (ش) أصله كروي فعول وكز كريا وتيميا (وشمار) بوزن محاب معروف (وكونين) أبيض وأسود وهي الخبة السوداء وقوله (وهي أجناس) أي كل واحد من هذه جنس والكمونين جنس واحد \* ولما ذكر ما فيه علة الربا أخرج منه ما ليست فيه فقال (لا خردل) بدال مهملة كما في التنزيل وجاء بجاءهماء فلا يدخله ربا الفضل لكن سياق ابن الحاجب أنه ربوي باتفاق واستظهر في توضيحه ربويته وكذا ربوية التين فكان ينبغي له هنا عدهما من الربويات والمشهور أيضاً أن السمن لا ينقل خلافاً لما مشي عليه المؤلف فيما يأتي بقوله وسمن وقوله لا خردل معطوف على حب وما عطف عليه فهو مخرج منه ولو أدخل الكاف على خردل ليدخل بزرا بصل والجوز والبطيخ والكرات والقرع والحرف وهو حب الرشاد لكان أحسن (ص) وزعفران وخضرود ووافوتين (ش) يعني أن الزعفران غير ربوي وهو مصروف لانه اسم جنس لا علم وكذلك الخضر كخس وبقل ليس ربوي وكذلك الدواء كصبر ليس ربوي وكذلك التين ليس ربوي وقدم أن المذهب ربوية التين كما يفيد كلام المواق والتوضيح وظاهره ولولم ييس (ص) وموزوفا كهة (ش) يعني أن الموز ليس ربوي على المشهور وهو مذهب المدونة والموطا وكذا الفاكهة كخوخ واجاص وتفاح وكثير ورماني

ويحتمل كما فهم بعض الاشياخ ان أصله كروي واجتمعت الواو والياء فسبق احدهما بالساكون فتقلب الواو ياء وتدغم الياء في الياء ويمكن أن يجري على لغة المد أيضاً بأن يقال وزيد ألفا فاجتمع ألفان فقلبت الثانية همزة ولجرح كل ذلك (قوله ان السمن لا ينقل) أي أن السمن لا ينقل أي عن التين وسيأتي للشارح أن يحمل المصنف على وجه الاعتراض فيه (قوله يعني أن الزعفران غير ربوي) بل ليس بطعام أصلاً (قوله لا علم) ولو كان علماً لمنع من الصرف للعلمية وزيادة الالف والنون (قوله كخس وبقل) تمثيل للخضرة فظاهره أن البقل من افراد الخضر مع ان البدر فرق بين البقل والخضر فجعل البقل ما قطع بأصله والخضر ما قطع شيئاً فشيأ مع بقاء أصله (قوله وظاهره ولولم ييس) وقيل غير اليابس غير ربوي (قوله وفا كهة) في شرح شب وظاهر كلامه أن الموز ليس من الفاكهة لعطفها عليه أو هو منها وعطفها عليه من عطف العام على الخاص (قوله وهو مذهب المدونة والموطا) أي خلافاً لابن تافع (قوله وعنب) فيه نظر لان العنب وان كان من الفاكهة ربوي نص عليه ابن الموارغ مالك كان يتزيب أم لا إلا أن يحمل



على الحصرم الذي لا يراد لادلال كل (قوله واليه أشار بقوله) أي إلى هذا التعميم بقوله ولو ادخرت أي باعتبار ما قبل المبالغة وما بعده واذن ذلك لأن شأن المدخر ليس ويجوز أن تكون الإشارة من حيث اليأس فقط فتكون الإشارة للمبالغة فقط لا ما قبلها (قوله ولو ادخرت بقطر) رده على ابن القاسم القائل بأن الفا كهة ربوية إذا ادخرت كما هو ظاهر عبارة قيرام (قوله وهو الذي تسميه الخ) فهو غير الخوخ المعروف عندنا بصغر (قوله والفسق) الفاء مضمومة والثاء يفتح أن تكون مضمومة وأن تكون مفتوحة (قوله قائل ربويته) أي ما ذكره لا خصوص البندق كما دل عليه كلام قيرام (قوله بأن انعقد واخضر) أي وهو صغير (قوله لأنه علف) أي وغلبة اتخاذها كل آدمي بصغر نادر ثم على أنه علف يجوز بيعه بمثله وبكبير أو برطب أو تمر ولو أكل أن كان مجذوزا أو مجذوقا بل إن يراد لادلال كل والامنع بيعه بما ذكر إلى أجل وانما يجوز يدا بيد ولو متفاضلا \* واعلم أن (٦٣) ثم الرخل سبع فالطلع والاغريض

لا يتعلق به ما حكم بالاولى مما ذكره المصنف وما عداها إما ببل صغير أو كبير أو برطب أو تمر والمراد بالبر ما يشمل الزهو فالاقسام خمسة بهذا الاعتبار لاسيما وكل واحد من الخمسة إما أن يباع بمثله أو بغيره فهي خمس وعشرون صورة المكر منها عشر والباقي خمسة عشر وهي بيع البل الصغير بمثله وبالاربعة بعده وبيع البل الكبير بمثله وبالثلاثة بعده وبيع البسر بمثله وبالاثنتين بعده وبيع الرطب بمثله وبالتمر وبيع التمر بالرطب والجائر من هذه الصور يبيع كل بمثله وبيع البل الصغير بالاربع بعده ويجوز بيع البسر بالزهو والاغريض والطلع بعد انشقاق جفه عنه أي وعائه عنه والزهو البسر الملون كما في الصمغ والبلع الكبير هو القريب من البسر فقوله فان كبر أي بأن صار راحا وهو المقارب للزهو (قوله والطلع أخرى) أراد به ما يشمل الاغريض (قوله ولا بطعام الخ) وقوله تعالى

وعنب و بطيخ وقتاه وخيار ولا بأس بالتفاضل في رطبه برطبه ويابس بياسه واليه أشار بقوله (ص) ولو ادخرت بقطر (ش) واختار اللخمي ربوية الرمان قال لأنه يدخر وادخرت بالبدال المهملة ويجوز قراءتها بالمجعة والاحص بكسر الهمزة وتشديد الجيم من غير فون بينهم ما معروف وهو الذي تسميه أهل دمشق الخوخ (ص) وكبندق (ش) أي وكذا البندق في عدم دخول الربيعة وكذا ما في معناه من اللوز والجوز والفسق ونحوها مما يدخر ولا يقتات على المعتد من أن العلة من كبة من الادخار والاقتيات والقائل بالادخار فقط قائل بربويته (ص) وبلغ ان صغر (ش) يعني أن البل الصغير ليس بربوي بل ولا بطعام والمراد بالصغير أي جذا ما لم يبلغ حد الرائح فان كبر كان ربويا لكن صورة باتفاق وهو ما اذا بلغ حد الزهو وصورة على الراح وهو ما اذا بلغ حد الرائح وبعبارة وبلغ ان صغر بأن انعقد واخضر لأنه علف والطلع أخرى (ص) وماء ويجوز بطعام لاجل (ش) يعني أن الماء ليس بربوي ولا بطعام ولا امتنع بيعه بطعام لاجل فيجوز بيع بعضه ببعض متفاضلا لكن بشرط أن يكون يدا بيد فلا يجوز بيعه متفاضلا إلى أجل وهو واضح ان كان المجل هو القليل لذيقه سلف جرنقا وأما ان كان المجل الكثير فظاهر المدونة منعه أيضا ولعله مبني على أن تهمة ضمان يجعله يوجب المنع وهو ظاهر كلام المؤلف في باب السلم والافلا وجه لانه قوله ويجوز بطعام لاجل أي يجوز كل من البل الصغير والماء بطعام لاجل وظاهره ان ما عداها مما من غير الربوي لا يجوز بيعه بطعام لاجل قال في الرسالة ولا بأس بالفواكه والبقول وما لا يدخر متفاضلا وان كان من جنس واحد يدا بيد اه \* ولما تكلم على الربويات المتحددة الجنس شرع فيما يكون به الجنس جنسين وما لا يكون فن الثاني قوله (ص) والطحين والحن والصلق الا الترمس والتنبيه لا ينقل (ش) يريد ان الطحن لا ينقل القمح فلا يصير الدقيق جنسا غيره لانه تفرق أجزاء على المشهور وكذلك الحن لا ينقل عن القمح والدقيق لانه ضم أجزاء باتفاق المتأخرين وكذلك الصلق اشئ من الحبوب لا ينقل عن أصله ولذلك لا يباع مصلوق بمثله لانه مبالول بمثله ولا يابس لانه رطب بياس الا الترمس فينتقل الصلق لطول أمده وتكاف مؤنته وقول بعض لانه يصير بالصلق حلوا بعد ان كان حرا فيه نظرا لانه انما يحلو بنقعه في الماء بعدمدة طويلة ومذهب المدونة ان التنبيه لتمر ونحوه لا ينقل عن أصله ففيها سالت ما لكاعن

ومن لم يطعمه فانه من أي ومن لم يذقه واعلم أن الماء العذب وما في حكمه مما لا يشرب الا عند الضرورة جنس والاحاج الذي لا يشرب به الا جنس آخر (فان قلت) قد ثبت ان الماء ليس بطعام وحيث لا يظهر ثمره لكون العذب منه والمالح جنسين فالجواب انها تظهر فيما اذا باع قليلا منه بكثير لاجل فان كانا من جنس واحد امتنع بخلاف ما اذا كانا من جنسين (قوله والا الخ) أي وان لم ينقل مبنى الخ (قوله قال في الرسالة) دليل لما قبله بطريق القياس (قوله على المشهور) أي لا ينقل على المشهور أي خلافا للغير وأبي ثور (قوله باتفاق المتأخرين) أي وأما المتقدمون فقد اختلفوا (قوله وكذلك الصلق) أي بنار لينة للقمح يسمى بليلة لا ينقل عن أصله لعوده اذ يابس (قوله لطول أمده) ظاهر العبارة أن المراد مدة الصلق مع أن الصلق ليس فيه طول أمده (١) ان قلت طول أمده الترمس فلا يكون الصلق هو الناقل بل الناقل الهيئة المجتمعة منه ومن غيره ويحاج بأنه أراد بالصلق الناقل الهيئة المجتمعة منه ومن نقعه بالماء (قوله ومذهب المدونة الخ) ومقابله انه ينقل (١) قوله ان قلت طول أمده الترمس هذه جملة لا يستقيم الكلام معها فاعلمها من زيادة النسخ كتبه بمصححة

(قوله والعصير مثله) أي فالعصير غير التبيذ قال اللخمي في شأن العصير لا يجوز بيع زيت بزيتون قال مالك ولو كان هذا الزيتون لا يخرج منه زيت وكذا لا يجوز بيع القصب بعصيره لأنه من باب بيع الرطب باليابس (قوله بخلاف القلي) أي فيذهب منه جميع ما رادله (أقول) لا يخفى أن التدميس يذهب من الفول جميع ما رادله فلا يتأني زرعه ولا غيره مما رادله فهو ناقل بل في شرح عب أن الفول الحار كذلك أي لأن الفول الحار يحتاج لئلا يرقو به فهو بمنزلة التدميس وبعض الأشياخ يبحث في ذلك فنامل (قوله عائد على التبيذ على حذف مضاف) لا يخفى أنه على هذا يكون في العبارة استخدام أي بخلاف خسل أصل التبيذ بمعنى التبيذ لأن الأصل ليس التبيذ بل التبيذ وقوله وبعبارة أي خسل أصل التبيذ أي التبيذ المأخوذ من التبيذ فالضمير عائد على متقدم معنى أو نقول قوله التبيذ أي من حيث أننا أردنا من الضمير التبيذ بمعنى التبيذ فيكون آتيا على طريق الاستخدام (قوله لأنه رطب بياض) فالقديد يابس بالنسبة للشوي وكلاهما

(٦٤)

التبيذ بالتمر فقال لا يصلح والعصير مثله وقوله والصلق وبأني أن القلي ينقل والفرق أن الصلق لا يذهب معه جميع ما رادله بخلاف القلي والضمير في قوله (بخلاف خسله) عائد على التبيذ على حذف مضاف أي خسل أصله وبعبارة أي خسل أصل التبيذ فإنه ينقل عن أصله لا عن التبيذ أي والتبيذ لشيء لا ينقل عنه بخلاف خسل ذلك الشيء فإنه ينقل عن ذلك الشيء فأنقل ينقل عن أصل التبيذ ولا ينقل عن التبيذ وحاصل ما للباجي وابن رشد أنه لا بأس بالتمر بخله وقاس ابن القاسم عليه العنب بخله متفاضلا ويجوز أن الخسل بالتبيذ متماثلا لا متفاضلا لتقارب منفعتيهما فأنقل والتمر طرفان لبعدهما بينهما فيجوز التفاضل فيهما والتبيذ واسطة بينهما القرب من كل منهما فلا يجوز بالتمر على كل حال لأنه رطب بياض ولا بالخل الأمثل لثقله لأنهم ما جنس واحد ابن رشد وهذا أظهر لما وقع في سماع عيسى فلا يكون سماع يحيى مخالفا للدقنة ونقل هذا ابن عرفة وسلمه (ص) وطبخ لحم بزر (ش) هذا وما بعده مجرور وعطما على المضاف وهو خسل لا على المضاف إليه وهو الضمير خلافا لتت والمعنى أن اللحم إذا طبخ بزرار كانت كلفة أم لا كما إذا أضيف للماء والمخ بصل فقط أو ثوم فقط فإنه ينقل عن التي عفيهاح التفاضل فيه بغير المطبوخ واحتراز بزرار مما لو طبخ بغير بزرار فإنه لا ينقل بذلك ثم إن بعضهم قال إن التصريح بقوله بزرار لبيان الواقع لأن ما خلا من البزرار يسمى صلحا ويرد هذا قول المؤلف ولحم طبخ فإنه لو كان المراد به ما كان بالابزار لزم أن لا يكون المصلوق كذلك وأيس كذلك (ص) وشبهه وتجفيفه بها (ش) أي وكذلك شيء اللحم بالنار وتجفيفه بالشمس أو الهواء بالابزار ناقل اللخمي قال ابن حبيب بيع القديد والمشوي أحدهما بالآخر أو بالنى عملا بمثل لا يجوز لأنه رطب بياض وهذا إذا كان لا بزرار فيهما أو فيهما بزرار فإن كانت البزرار في أحدهما جاز مثلا بمثل ومتفاضلا (ص) والخبز (ش) يفتح الخاء المعجمة أي ناقل عن العجين والدقيق والقمح (ص) وقل قمح وسويق (ش) يعني أن قلى القمح أو غيره من جميع الحبوب ناقل لأنه ينزل المقصود من الأصل غالبا وكذلك السويق ناقل والمراد به هنا الذي صلق ثم طعن بعد صلقه ولا يستفاد الحكم فيه من القلي لأن هنا اجتماع أمران كل

قالت يجوز خسل التمر بالتمر متفاضلا كخسل العنب بالعنب اه فقال ابن رشد يحتمل مخالفتها لما في سماع عيسى لأن سماع عيسى يقتضي أن لا يجوز خسل التمر بالتمر ولا خسل الزبيب بالزبيب لقرب ما بينهما بخلاف خسل العنب بالعنب لكن هذا خلاف الظاهر والظاهر أن يقال لا نسلم الاقتضاء وذلك أن يقال إن التبيذ لا يصح بالتمر لقرب ما بينهما ولا بالخل إلا مثلا بمثل لقرب ما بينهما أيضا ويصح الخسل بالتمر لبعدهما بينهما وذلك أن الخسل والتمر طرفان يبعدهما بينهما فيجوز التفاضل بينهما والتبيذ واسطة بينهما يقرب من كل واحد منهما فلا يجوز بالتمر على كل حال ولا بالخل الأمثل بمثل اه فقوله وهذا أظهر أي ما قلنا من جواز بيع

منهما

الخل بالتمر متفاضلا وقوله لما وقع اللام بمعنى في

والتقدير وهذا المعنى الذي هو جواز بيع الخسل بالتمر متفاضلا أظهر في فهم العبارة التي وقعت في سماع عيسى من غيره وهو المنع (قوله فلا يكون) أي إذا كان هذا المعنى أظهر من غيره فلا يكون سماع يحيى الصواب أن يقول عيسى أي وحيث أن سماع عيسى حمل على جواز ما ذكر كان سماع عيسى موافقا للدقنة وأما لو حمل على المنع لكان مخالفا للدقنة (قوله لا على المضاف إليه) أي لأنه يصير التقدير بخلاف خسل طبخ ولا معنى له (قوله كانت كلفة الخ) أي مشقة وهو بضم الكاف وسكون اللام أي ذات كلفة (قوله كما إذا الخ) تمثيل لقوله أم لا (قوله بصل فقط أو ثوم فقط) فيه إشارة إلى أن جمع المصنف البزرار ليس شرطاً بل يكفي بزر واحد وهذا يفيد أن المراد بالابزار ما يشمل مصلح الطعام كما ذكره في شرح عب وحاصل ما قيل أن كل ما يزيد عن الماء والمخ من بصل أو غيره يباح التفاضل فيه بغير المطبوخ وبالمطبوخ بغير البصل أو غيره (قوله فإنه ينقل عن النى) بل وعن اللحم الذي طبخ بغير بزرار والمراد بالابزار ما يشمل مصلح الطعام كما تقدم



(قوله فربما يتوهم الخ) قال بعضهم وفيه بعد لانه خلاف ظاهره وتوقف صحتهم على أن اجتماع الصلح والطحن ناقل (قوله بطريق  
الاحروية) وذلك لانه اذا انتقل بالقل وحده فأحرى مع الطحن (قوله كاذ كره الخطاب) عبارة الخطاب وأما السمن فنناقل بالنسبة الى  
لبن أخر ج ز بده وأما بلبن فيه ز بده فلا يعد ناقل كأنص عليه في الموازية (قوله وما في التوضيح غير ظاهر) فان فيه فان بيع بلبن لم يخرج  
ز بده منع للزينة وان بيع بما أخر ج ز بده جاز ذلك بشرط التماثل لاتحاد الجنس كما قررنا وأما لو لم يتم التماثل المنع واذا علمت هذا فتجد كلام  
الشارح هنا مخالفا لقوله فيما تقدم والمشهور أيضا أن السمن لا يتقل خلافا لما مشى عليه المصنف فيما يأتي في قوله وسمن فلا شك ولا ريب  
أن حل كلام المصنف بما ذكره هنا صواب فلا يكون مخالفا للمشهور والحاصل أنه يقال ان كلام شارحنا أولا واعتراضه على المصنف  
جاريه على كلام الزرقاني وكلامه هنا جار على الصواب وأما كلام الزرقاني فليس بصواب لما علمته ونص الزرقاني وسمن أي التسمين ناقل  
عن اللبن وجعله كذلك تبعاً لابن بشير والمعول عليه أنه غير ناقل عن اللبن مطلقاً في نظرنا فان بيع بلبن لم يخرج ز بده منع للزينة وان بيع  
بما أخر ج ز بده جاز ذلك لكن بشرط التماثل لاتحاد الجنس كما قررنا ولو لم يتم التماثل المنع قاله في التوضيح (قوله ولو قدم) اعدم تحقق المماثلة  
وعلله لم يتطرح هنا الشك في التماثل لسماحة النفوس أولان التحري ممكن (قوله ومشوي وقديد وعفن) أي من البلع وقرره عج على أن  
المراد من اللحم أي لا يباع المشوي والقديد بثلثهما اذا اختلفت صفة شبه وتقديده وعلل الاختلاف بين التمر القديم والجديد دون  
الاختلاف بين المشويين والقديدين المختلفين واعلم أن اللبن وما تولد منه سبعة أنواع حليب وزبد وسمن وجبن وأقط ومخيض ومضروب  
وبيع هذه السبعة بعضها ببعض من نوعه وغير نوعه تسعة وأربعون صورة (٦٥) المكرر منها احدى وعشرون والباقي بعد

اسقاطه ثمانية وعشرون الحائز  
منها قطعا ست عشرة صورة بيع  
كل واحدة منها بنوعه متماثلا كما  
أشاره بقوله متماثلا وبيع المخيض  
بالمضروب فهذه ثمانية وبيع كل  
من المخيض والمضروب بحليب  
أو زبد أو سمن أو جبن من حليب  
فهذه ثمانية أيضا فان كان الجبن  
لا من حليب بل من مخيض أو  
مضروب امتنع بعهما لانه  
رطب بيباس وأما بيع المخيض  
أو المضروب بالأقط فقبل يجوز

منهما غير مؤثر بانفراده فربما يتوهم عدم تأثير اجتماعهما في أن اجتماعهما - ما ناقل وليس  
المراد بالسويق القمح المقل المطحون لاستفادة الحكم فيه من قوله وقلي فبح طريق الاحروية  
(وسمن) يعني أن التسمين ناقل عن لبن أخر ج ز بده وليس بناقل عن لبن لم يخرج ز بده كاذ كره  
الخطاب والطحن فيجوز بيعه بلبن أخر ج ز بده متماثلا ومتفاضلا يدا بيد وما في التوضيح غير ظاهر  
(ص) وجاز تمر ولو قدم بتمر (ش) لا اشكال في جواز بيع التمر بالتمر القديم أو الجديد  
واختلف في القديم بالجديد هل يجوز وهو قول مالك في الموازية أو يمنع وهو قول عبد الملك  
الخمسي وهو أحسن لعدم تحقق المماثلة بكثرة الجفاف فأشار بلو الخالفه عبد الملك (ص)  
وحليب ورطب ومشوي وقديد وعفن وزبد وسمن وجبن وأقط بثلثهما (ش) يعني وجاز حليب من  
أي لبن بثلثه وان اختلف الزبد المبتغى منهما وكذلك يجوز بيع الرطب من أي صنف بثلثه وهو  
بضم الراء وكذلك يجوز بيع المشوي والقديد بثلثه بأن يتحري ما في هذا وما في هذا قبل الشيء  
والتقديد وكذلك يجوز بيع العفن بثلثه إن تقاربا في العفن وان تباعد لم يجوز وكذلك يجوز

(٩ - خشي خامس) وعليه فلا بد من التماثل وقيل يمنع واستظهر لان الاقط مخيض أو مضروب بيبس فهو من باب بيع  
الرطب باليبس وكذا اختلف في جواز بيع الجبن بالأقط ومنعه والظاهر المنع كذا قالوا وظاهره سواء كان الجبن من حليب أو من مخيض  
أو مضروب والظاهر المنع اذا كان الجبن من مخيض أو مضروب وأما اذا كان من حليب فالظاهر الجواز لان المبتغى منهما مختلف والصور  
المتنعة تسعة مفهوم قول المصنف بثلثها وهي بيع الحليب بزبد أو سمن أو جبن أو أقط وبيع السمن  
بجبن أو أقط كذا في عج (وأقول) قضية كون المخيض والمضروب يجوز بيعهما باثر بدو السمن متفاضلا لان الاقط يجوز بيعه بالسمن  
والزبد لان الاقط أصله المخيض والمضروب ولا يظهر فرق واعلم أن الصور الحائزة لا بد فيها من المماثلة في بيع كل من الأنواع السبعة بثلثه  
وكذا اذا بيع المخيض أو المضروب بحليب فان بيعا بزبد أو سمن أو جبن لم تعتبر المماثلة انتهى أي جبن من حليب وأما من مخيض ومضروب  
فيمتنع لما فيه من بيع الرطب باليبس قال عج والظاهر أن الجبن من المخيض والمضروب والجبن من الحليب بجنس واحد فان تساويا  
في الرطوبة واليبوسة جاز بيع أحدهما بالآخر مثلاً بثلث لان التجبين من الحليب لا يتقل عنه والتجبين من المخيض والمضروب لا يتقل  
عنه فكأنه باع حليباً بما ويراعى فيهما التساوي في الرطوبة واليبوسة عملاً بقوله لا رطبهما بيباسهما وأفاد عج أن تجبين الحليب يتقل  
عن المخيض والمضروب ولا يتقل عن الحليب فالتجبين ناقل بالنسبة لشيء وليس بناقل بالنسبة لآخر انتهى فإذا كان كذلك فالظاهر  
جواز بيع الحليب بالجبن الذي ليس من الحليب بأن يقال التجبين عن المخيض والمضروب ناقل بالنسبة للحليب لا بالنسبة للمضروب  
وبعد كتي هذا رأيت شب ذ كرامته ثم ان التجبين من المخيض والمضروب هل يتقل عن الحليب وهو الظاهر وعليه فيكون التجبين  
من الحليب ناقل عن المخيض والمضروب والتجبين من المخيض والمضروب ناقل عن الحليب وليس

بناقل وعليه فيطلب الفرق فله الحد (قوله مسوس ومعفون الخ) أي مسوس بسالم أو معفون بسالم كذا يستفاد من الخطاب (قوله عند مالك وابن القاسم) أي ويمنع عند أشهب فيكره في العفن ويحرم في المسوس عند سحنون فهي ثلاثة أقوال (أقول) وكلام الشارح يقتضي ترجيح الأول مع أن المسوس كالعديم فقد وجد التفاضل ولعل الجواب أنهم ما على صورة الطعام الحقيقي فاكتفى بالمماثلة في الكيل بخلاف الغلت فليس بطعام (قوله إلا أن يقل الغلت ويخفف) أي بحيث يمكن التحرى (قوله وهو لين مجفف) أي أخرجه من زبدته (قوله يطبخ به) أي يجعل في اللحم لأجل الجوضة كما أخبر به بعض المغاربة (قوله ولحم) واعلم أن اللحم ما قديد أو مشوي أو مطبوخ أو نهي فيبيع كل بمثله جائز وأما القديد والمشوي والمطبوخ فلا يجوز بيع واحد منهما بواحد من باقيها حيث كان الناقل بكل من العوضين أو لا ناقل بهما ولو متماثلا وان كان الناقل أحدهما (٦٦) فقط جاز البيع ولو متفاضلا وأما بيع النى بواحد من الثلاثة المذكورة

فإن كان في ذلك الواحد ناقل جاز بيعه بالنى ولو متفاضلا وان كان لاناقل به فإن كان مشويا أو قديدا امتنع بيعه بالنى ولو متماثلا لأنه رطب بيباس وان كان مطبوخا جاز بيعه به متماثلا فقط (قوله بيع الزيتون بمثله) ولو كان زيت أحدهما أكثر قمح بشعير ولو كان ربيع القمح أكثر قاله البدر (قوله الطرى) تفسير لقوله الغض كما أفاده المصباح (قوله وفي بعض النسخ بضمير المؤنث الخ) وعليه فهو فاعل لفعل محذوف أي لا يجوز رطبها بيباسها أو معطوف على ما قبل الكاف والاصل في التشبيه التمام فيفيد منع رطب الزيتون واللحم بمثلها (قوله وأما الكيل فبالنظر الخ) لا يخفى أن عدم تحقق المماثلة التي ذكرها في الوزن إنما هو نظرا إلى أنه قد لا يعادل حالة الجفاف فان العلة واحدة فيهما فلا يناسب أن يأتي بهذا الكلام

مسوس ومعفون بسالم عند مالك وابن القاسم ولا يجوز شبعير مغلوث بمثله إلا أن يقل الغلت ويخفف وكذلك يجوز بيع الزبد بمثله وكذلك يجوز بيع السمن بمثله وكذلك يجوز بيع الجبن بمثله وكذلك يجوز بيع الاقط بمثله وهو لين مجفف مستحجر يطبخ به وقوله بمثلها راجع لكل واحد مما مر أي كل واحد منهما بمثله لا المجموع بالمجموع فإنه فاسد لعدم معرفة مماثلة الأفراد (ص) كزيتون ولحم لا رطبها بيباسها (ش) يعني أن بيع اللحم بمثله لا بد فيه من تساويهما في الرطوبة ولذا قال اللخمي وانما يجوز إذا ذبحا في وقت واحد أو متقارب وكذلك يجوز بيع الزيتون بمثله ابن رشد لا خلاف في منع بيع الزيتون الغض الطرى بماذيل ونقص ككيلا بكييل اه أي ولا وزن أو وزن ثم في أكثر النسخ لا رطبها بيباسها بضمير التثنية وهو يفيد اعتبارها فيهما لا فيما قبلهما وفي بعض النسخ بضمير المؤنث العائد على أكثر من اثنين فيدخل فيه رطب الجبن بيباسه والرطب بالتمر ومحل منع الرطب باليباس في اللحم ما لم يكن في أحدهما أوزار والاف هو جنس آخر (ص) ومباول بمثله (ش) أي ولا يجوز بيع مباول بمثله لعدم تحقق التماثل وهذا ظاهر في الوزن وأما الكيل فبالنظر إلى أنه قد لا يعادل حالة الجفاف لكون أحدهما يشرب أكثر من الآخر فقول بمثله أي بمباول بمثله وقوله ومباول عطف على رطبها (ص) ولين بزبد (ش) أي لا يجوز بيع لبن بزبد سواء أريد إخراج زبدته أو كاسه (ص) إلا أن يخرج (ش) بمخض أو ضرب (ص) زبدته (ش) فيباع بالزبد وبعبارة الباء للعبارة أي لبين مع زبد لا يجوز بيعه بزبد أو سمن وعلى هذا التقرير قد حذف الشق الثاني فان قيل هل يدخل فيه اللبن أيضا فالجواب أنه مما يخرج منه وأما النقدة وشبهه فخروجه واضح لا يخفى كذا قرره بعض مشايخ ز وألجأ إلى ذلك ادخال مسألة السمن التي قيل إن المؤلف قد أدخل بها واحترز بقوله مع زبد مما لو كان اللبن لاز بدفيه فانه يجوز بيعه بماد كزبد أو لبن قال ابن الجلاب ولا بأس بلبن الابل بالزبد لانه لاز بدفيه (ص) واعتبر الدقيق في خبر بمثله (ش) أي واعتبر قدر الدقيق في بيع خبر بمثله وهذا إذا كان الخبران من صنف واحد وأما أن كانا من صنفين فلا يعتبر

الدقيق

على هذا الأسلوب المؤنث بالمغارة (قوله سواء أريد إخراج زبدته) أي خلا فالن قيد المنع

بالاول (قوله فيباع بالزبد) ولو متفاضلا (قوله أي لبن مع زبد) أي لبن لم يخرج زبدته (قوله فالجواب أنه مما يخرج منه) أي من أن اللبن بمثله جائز متماثلا (قوله ادخال مسألة السمن) أي بيع اللبن الحليب بالسمن (قوله لانه لاز بدفيه) لعله باعتبار بعض الابل (قوله أي واعتبر قدر الدقيق) أي فيعتبر قدر دقيق كل إن عرف والآخرى (قوله وهذا إذا كان الخبران من صنف واحد) أي روى (قوله وأما أن كانا من صنفين) أي مطلقا أو واحد غير روى فيعتبر وزن الخبرين فقط في هذه الثلاثة والفرق بينهما وبين موضوع المصنف أنه لما كان فيه الخبران من صنف واحد وامتنع فيه التفاضل وكانت المماثلة أضبط وأيسر لان النار قد تؤثر في مخبوز أحدهما أكثر من الآخر والماء المضاف لأحدهما أكثر من الآخر وعينت المماثلة في الاصل وأما خبر الصنفين مطلقا والواحد غير الروى فاعتمار وعينت المماثلة في وزنهما دون أصله لانه لو روعيت في الاصل اقتضى الجواز حيث وجدت المماثلة فيه وان اختلف وزنهما واقتضى المنع فيه حيث اختلف وان اتحد وزنهما وليس كذلك اذ منع التفاضل خاص بالجنس الواحد الروى واعلم أن هذا الكلام ذكره عتب تباع فيه عجب وهو مشكل لان غير الروى لا تعتبر فيه المماثلة وان اعتبرت فيه المناجزة وينبغي غير الروى كلام المصنف لان كلامه في



الر بويات بدليل قوله قبل والاخبار الخ والقضية ربوية اللهم الآن يقال يعطى الفرع وهو الخبز ما لا يعطاه الاصل من كونه ربوياً أو يقال القضية لا تقصر على الربوى بحسب اللغة لانها سميت قضية لا قامتها أى اطول اقامتها وطول الاقامة صادق على الربوى وغير الربوى كخبز الحلبه أو خبز الكنان أو زرا الغاسول كما أفاده شيخنا عبد الله (قوله وأما القرص الخ) تنبيهه هبة الثواب كالبيع (قوله فانما يعتبر الوزن) أى لصعوبة تحرى الدقيق ولانه باب معروف قل ذلك القرص أو كثر كذا يفيد نقل المواق الا أنه لا يخفى وجود العلة الاولى فى البيع لكن مفاد ما نقله الطخينى عن ابن شعبان انه يكفى فى القرص رد العدد ولو زاد الوزن قل العدد وأكثر (قوله من غير تحرى بالكيل) أى لدقيقة ما وقوله ولو بالتحرى أى لذات العجين ومقابله لا بالدقيق (قوله وجاز قبح بدقيق) أى بشرط التماثل (قوله أو الجواز مطلقاً) أى طارحاً للقول بالمنع مطلقاً قال ابن عبد السلام وجمع (٦٧) ابن القصار غير صحيح لانه فسر قول مالك بما نص

على خلافه وذلك لان مالك منع على خلافه وذلك لان مالك منع فى المدونة بيع القمح بالدرهم وزناً لانه عدول به عن مكياله خشية الوقوع فى الغرر فكيف يباع وزناً بما يمنع التفاضل بينه وبينه وهو دقيقه (قوله والمراد بالكيل الخ) حاصله كما أفاده تت وزن المواق أن قول المصنف واعتبرت المائلة بعبارة الشرع انه قد ورد عن الشارع أن القمح يكال بالنقد بوزن فلا يغير ذلك أبداً نعم لا يشترط خصوص الآلة التى كان يكال بهما فى زمنه صلى الله عليه وسلم وحديثه فلأن السلطان حكم بأن القمح يوزن فلا يتبع بل لا يتبع الا فى خصوص الآلة التى كان يضعها الكيل أو غيره (قوله والمراد بالكيل الخ) هذا مناف لما اقتضاه أول كلامه من أن المراد ما ورد عن النبي صلى الله عليه وسلم والخامس أن التقريرين متفقان معنى على أن القمح مثلاً لا يعرف قدره الا بالكيل لا بالوزن وانه لا يعتبر بالآلة التى كانت فى زمن النبي صلى الله عليه وسلم

الدقيق وانما يعتبر الخبز فيمنظر فى المائلة فيه بالوزن لا بالدقيق وكلام المؤلف فى بيع خبز بمثله كما هو ظاهره وأما القرص فانما يعتبر فيه الوزن سواء كان الخبز من جنس واحد ولو ربوياً أو جنسين انظر المواق (ص) كعجين بمخنة أو دقيق (ش) تشبيهه فى انه يعتبر الدقيق فى المثلتين لكن بالتحرى من الجانبين فى الاولى ومن جانب العجين فى الثانية وذلك اذا كان أصلهما من جنس واحد ربوى والا فيجوز من غير تحرى بالكيل لدقيقة ما لكن لا بد من علم قدر العجين ومقابله ولو بالتحرى فيما يكون فيه التحرى ليقع العقد على معلوم (ص) وجاز قبح بدقيق (ش) اعلم أنه وقع لما لا فى بيع القمح بالدقيق قولان أحدهما الجواز وظاهره سواء كان وزناً أو كيلاً والثانى المنع وظاهره سواء كان وزناً أو كيلاً لافبعضهم حمل القولين على اطلاقهما وجمع ابن القصار بينهما بأن القول بالجواز محمول على الوزن والقول بالمنع محمول على الكيل والى هذين أشار بقوله (ص) وهل ان وزناً ترد (ش) أى وهل الجواز ان وزناً وهو حمل ابن القصار أو الجواز مطلقاً وهو حمل غيره (ص) واعتبرت المائلة بعبارة الشرع (ش) أى واعتبرت المائلة الشرعية فى الربوى بعبارة الشرع فلا يخرج عنها فيما حفظت فيه خشية الوقوع فى الربا فلا يباع قبح بمثله وزناً ولا نقداً بمثله كيلاً والمراد بالكيل والوزن الشرعيين ما وضعهما السلطان وليس المراد به ما عين الكيل والصنعة الموجودين فى زمنه عليه الصلاة والسلام وما وقع فى المدونة من اطلاق الكيل فى الدراهم فالمراد به الوزن (ص) والافعال العادة (ش) أى وان لم يحفظ عن الشارع فى شئ من الاشياء معيار معين فبالعادة العامة كاللحم والجبن فى كل بلد أو الخاصة كالجوز والرمان والأرز الختلاف العادة فيه باختلاف البلدان فلا يخرج فى بلد عما اعتادته ولو اعتيد بوجهين اعتبر بأيه ما ان تساوى بالآلة كثرهما فان لم يكونا موزونين ولا مكيلين كالبيض فبالتحرى وان اقتضى مساواة بيضتين بيضة قاله المازرى (ص) فان عسر الوزن جاز التحرى (ش) أى فان عسر فى الموزون الوزن فى سفر أو بادية جاز التحرى فقوله فان عسر الوزن أى فيما اعتبرت فيه المائلة عن الشارع وزناً وقوله (ص) ان لم يقدر على تحريه (ش) صوابه ان لم يتعدراً وسقط منه لا أى لان لم يقدر على تحريه (لكثرة) جداً ولو قال ان لم يتعدر فخر به لكثرة كان حسناً ولما اقتضى كلامه على ما أراد من البياعات الصحيحة وما يعرض لها شرع فى الكلام على بيوع ورد انتهى عنها فقال (ص) وفسد منه سبب عنه

(قوله كاللحم والجبن) قال شب فانهما بالوزن فى كل بلد (قوله أو الخاصة كالجوز والرمان) كان الاختلاف فيه بالوزن أو العدد (قوله والارز) الاختلاف فيه بالكيل أو الوزن (قوله أى فان عسر فى الموزون الوزن الخ) هذا قول الاكثر وفى ابن عرفة والمدونة انه يجوز التحرى فى الموزون وان لم يعسر الوزن ويعتبر فى التحرى من شروط الجراف ما يمكن منها فيه (قوله صوابه الخ) وذلك لانه لا يصح ظاهراً المصنف لان المعنى عليه ان يحزر عن التحرى لكثرة جاز التحرى وهو تناقض ظاهر وخص التحرى بعسر الوزن لان الكيل والعدد لا يعسران فلا يجوز التحرى لجواز الكيل بغير المكال المعهود (قوله لكثرة كان حسناً) أى لكثرة جداً والقرينة عليه توقف صحة الكلام عليه فروح الحسن هو الكثرة جداً والافتقار المقصود بقوله صوابه الخ أى وأما ان كثر جداً فلا يباع بمثله بل يباع كل على حدته كفى كاذم غيره (قوله وما يعرض لها) أى من لزوم أو عدمه أو فسخ كالمغشوش أو عدمه وغير ذلك (قوله وفسد منه سبب عنه) أى لذاته كاذم أو لوصفه كالتحر وهو الاسكار أو الخارج عنه لازم كصوم يوم العيد لان صومه يستلزم الاعراض عن ضيافة الله وأما الخارج عنه غير لازم



كالصلاة في الدار المغصوبة فلا يدل على الفساد (قوله الادلل) يدل على عدم الفساد كما في مسألة النجس وعليه فالاستثناء من فساد المذكور وعليه شارحننا ويحتمل كونه من محذوف والتقدير وفسد منهى عنه وفسخ الادلل يدل على عدم الفسخ مطلقا كما في تلسق الركان أوفي حالة خاصة كتفريق الامن ولدها كما أشار له بقوله وفسخ ان لم يجعهما - ما في ملك فالمنهى عنه ثلاثة أقسام (قوله من عقد أو عبادة) لا يخفى أن المقام في المعاملات فالتمت بادراك العقود وان كان المعنى صحيحا (قوله سلك) جواب عما يقال هذا في الاختصار ثم ان هذا انما يتم (٣) الا اذا كان قوله منهى عنه كليا مع أن المعنى وفسد كل منهى عنه فالمنهى على الكلية (قوله كحيوان بلحم جنسه) دخل تحته صور أربع كان الحيوان يراد للقنية أولا تطول حياته أولا منفعة فيه الا اللحم أو قلت (قوله أو بما لا تطول حياته) أي أو يبيع حيوان بحيوان لا تطول حياته أي من جنسه يدخل تحته أربع صور وهي بيع حيوان يراد للقنية أولا تطول حياته أولا منفعة فيه الا اللحم أو قلت يباع كل بما لا تطول حياته (قوله أولا منفعة فيه الا اللحم) يدخل تحته أربع أيضا كالذي قبله غير انه تشكروا واحدة وهي بيع مالا منفعة فيه الا اللحم بما لا تطول حياته فتكون الصور المذكورة إحدى عشرة وقوله أو قلت يدخل تحته أربع صوراً أيضاً كما تقدم غير انه يشكروا صورتان الأولى يبيع مالا تطول حياته بما قلت الثانية يبيع مالا منفعة فيه الا اللحم بما قلت ويبقى صورتان وهما يبيع ما قلت منفعة بما قلت منفعة (٦٨) وبيع ما قلت بما يراد للقنية فتكون جملة الصور ثلاث عشرة والحاصل أن

المصنف يشمل ست عشرة صورة وهي بيع الحيوان بأقسامه الأربعة باللحم وبيع مالا تطول حياته بالحيوان بأقسامه الأربعة وبيع مالا منفعة فيه الا اللحم بالحيوان بأقسامه الأربعة وبيع ما قلت كذلك المكرر ثلاث تبقى ثلاثة عشر (قوله فلا يجوز ان) يجعل قوله أولا منفعة فيه الا اللحم أو قلت واحدة وقوله أولا تطول حياته واحدة ويصح أن يجعل قوله أولا تطول حياته أولا منفعة فيه الا اللحم واحدة وقوله أو قلت واحدة ولو قال فلا يجوز أي ما ذكر لكان أخصر وقوله كخصي ضأن

الادلل (ش) أي وفسد منهى عنه من عقد أو عبادة لأن النهي يقتضي الفساد شرعا لا لدليل شرعي يدل على صحة المنهى عنه فلا فساد ويكون حينئذ مخصوصا لهذه القاعدة ولما كان ذكر الجزئي بعد الكلّي أوضح وأجلى في بيانه سلك المؤلف ذلك ممثلا بقوله (ص) كحيوان بلحم جنسه ان لم يطبخ أو بما لا تطول حياته أولا منفعة فيه الا اللحم أو قلت فلا يجوز ان بطعام لأجل كخصي ضأن (ش) يعني انه ورد النهي عن بيع اللحم بالحيوان كان الحيوان يراد للقنية أولا منفعة فيه الا اللحم أو قلت أولا تطول حياته وخص مالك النهي بما اذا يبيع بلحم جنسه لأنه معلوم مجهول وهو معنى المزابنة وخصه ابن القاسم بالنهي فان طبخ اللحم بأجزاء يبيعه بالحيوان وعمم الاقفهسي الطبخ سواء كان بأجزاء أم لا لأن انتقال اللحم عن الحيوان يحصل بأدنى شيء وما من من اشتراط الأجزاء انما هو في انتقاله عن اللحم التي القريب منه وكذلك لا يجوز بيع الحيوان بحيوان من جنسه لا تطول حياته كطير الماء والشارف ولا بلحم لانه يقدر مع اللحم حيوانا ومع الحيوان لحما وكلا لا يجوز بيع اللحم بالحيوان كذلك لا يباع الحيوان بحيوان لا منفعة فيه الا اللحم كخصي المعز ولا يباع بحيوان قلت منفعة غير اللحم كخصي ضأن اذ منفعته وهي الصوف بسيرة فلو كثرت كانتى الضأن جاز يبيعها باللحم كما فيها من لبن وأولاد ولا يجوز بيع مالا تطول حياته أولا منفعة فيه الا اللحم أو قلت بطعام من قح أو غيره لا جمل

الأولى تقدمه على قوله فلا يجوز ان (قوله يعني انه ورد النهي عن بيع اللحم بالحيوان) لا يخفى أن المناسب للمصنف أن يقول كل لحم حيوان بحيوان من جنسه فكلام المصنف حكاية للحديث بالمعنى (قوله لانه معلوم) أي وهو اللحم وقوله مجهول الذي هو الحيوان أي لانه يبيع معلوم مجهول (قوله وهو) أي يبيع المعلوم بالمجهول الخ (قوله وخصه ابن القاسم بالنهي) مقتضاه انه اذا كان طيبا يجوز البيع وان لم يكن معه أجزاؤه وافق تعميم الاقفهسي قال سيدي محمد بن عبد الكريم وفي اشتراط الأجزاء نظر اه فيكون كلام الاقفهسي هو الرابع (قوله القريب منه) وصف كاشف (قوله لا يجوز بيع الحيوان بحيوان من جنسه الخ) لا يخفى أن ذلك يشمل صوراً أربعاً كما علم مما تقدم (قوله كطير الماء) أي حيوان بري يلزم الماء وكأن المراد انه اذا بعد عن الماء يموت (قوله والشارف) هو السن الهرم كما أفاده القاموس أي الذي صار لا منفعة فيه الا لحمه (قوله ولا بلحم الخ) لأحاجة له فهو مكررم ما تقدم ولا يخفى أن مدلول العبارة لا يجوز بيع الحيوان بأقسامه بلحم فهو عن قوله كحيوان بلحم جنسه الشامل للأقسام الأربعة (قوله لانه يقدر مع اللحم حيوانا) أي حيوانا فيه منفعة غير اللحم تطول حياته وذلك يتصور في ثلاث صور وهي أن يباع مالا تطول حياته أولا منفعة فيه الا اللحم باللحم فيقدر حيوانا صح فيه منفعة غير اللحم فيكون من أفراد الوارد في الحديث نهى الرسول صلى الله عليه وسلم عن بيع اللحم بالحيوان ولا يتصور ذلك في حيوان يراد للقنية وذلك لانه داخل في الحديث دخولا يبيننا هذا مدلوله (ثم أقول) وفيه نظر لان الثلاثة وان لم تقدر فهي داخله في قوله لا يجوز بيع اللحم بالحيوان وذلك لانها حيوان نعم لو قال في الحديث حيوانا يراد للقنية لا احتجنا بذلك ولم يذكر وقوله وتقدر أي الثلاثة اذا بيعت بحيوان بالأقسام الأربعة لئلا يمتنع لدخوله تحت قوله في الحديث لا يجوز بيع اللحم بالحيوان (قوله جاز يبيعها باللحم) ظاهر العبارة بلحم من جنسه لانه السياق مع أنه حينئذ من أفراد قول المصنف كحيوان (٣) (قول المحشى انما يتم الا) لانه لا يتم الا الخ اه



بلحم جنسه فيحمل على أن المراد بلحم من غير جنسه فيجوز البيع ولو لاجل (قوله يدا بيد) يستثنى منه ما إذا كان للقنية فإنه إذا بيع بلحم من غير جنسه لا يشترط أن يكون يدا بيد (قوله لا يباع شيء منها بحيوان من جنسه) لا يخفى أنه يدخل في كلامه بيع الذي يراد للقنية بما يراد للقنية من جنسه مع أنه جائز مطلقا نقدا أو إلى أجل وقوله مطلقا أي نقدا أو إلى أجل فتخرج تلك الصورة من كلامه أيضا (قوله وكلا لا يجوز بيع شيء منها بلحم) أي من جنسه شامل للصورتين الأربع وقوله لا يؤخذ شيء منها أي من الأربع يخرج منه صورة ما إذا كان يراد للقنية وفيه منفعة كثيرة غير اللحم فإنه يجوز كراء الأرض به والحاصل أن كراء الأرض بدراهم ثم أراد أن يأخذ بدل تلك الدراهم واحدا من الثلاثة وأما واحد مما يراد للقنية فيجوز وقوله ولا يؤخذ في غيرها الضمير عائدا على الأربع المتقدمة وصورة المسئلة باعه واحدا من الأربع بثن معلوم بأن باعه ما يراد للقنية وفيه منفعة كثيرة غير اللحم أو ما لا تطول حياته بثن كدراهم ثم أراد أن يأخذ بدل تلك الدراهم حيوانا لا يراد اللحم فلا يجوز وقوله ولا طعام يستثنى من ذلك ما إذا كان حيوانا يراد للقنية وفيه منفعة غير اللحم وبيع بدراهم فيجوز أن يأخذ بدلها طعاما (قوله أي من غير جنسه) راجع (٦٩) للأمرين أي قوله حيوان وقوله لحم أي نقدا أو مؤجلا وأما اللحم من جنسه فامنع وأما

لأنه طعام بمثله نسيئة ويجوز بيع ما ذكر من الحيوانات التي لا تباع باللحم بلحم من غير جنسها يدا بيد ولا يباع شيء منها بحيوان من جنسه مطلقا وما لا يباع شيء منها بلحم لا يؤخذ شيء منها كراء الأرض ولا قضاء عن دراهم أكرت الأرض بها ولا يؤخذ في غيرها حيوان لا يراد اللحم ولا طعام أما حيوان فيه منفعة غير اللحم فيباع بحيوان أو لحم أي من غير جنسه والامنع ولو كان مشتربه يريد ذبحه وقوله كحيوان أي مأكول اللحم والاجاز بيعه باللحم لأن كونه غير مأكول اللحم صيره جنسا مستقلا وقوله كخصي ضأن مثال لما قلت منفعته وهذا ما لم يكن اقتناه لصوفه ومثله خصي المعز المقتنى لشعره كما يفيد المعنى ونسب الزقاني المعرض له وفي التبصرة ما يفيد أنه كرامة الصوف وفي المواق ما طاهره بخالفه فانظره (ص) وكبيع الغرر (ش) عطف على ما قبله مشاركا له في النهي والغرر ثلاثة أقسام تمتنع أجماعا كطير الهواء وسمك الماء وجائر أجماعا كأساس الدار المبيعة وحشوا الجبة المغيبة ونقص الشهور وكالها في اجارة الدار ونحوها واختلاف الاستعمال في الماء في دخول الحمام والشرب من السقاء ومختلف في الحاقه بالاول أو بالثاني ومنه ما أشار إليه بقوله (ص) كبيعها بقيمتها أو على حكمه أو حكم غير أَرْضاه (ش) يعني أن من عقد البيع في سلعة من غير ذكر ثمن معين بل على ما تساوى من القيمة عند أهل المعرفة فإنه لا يصح لأنه يبيع مجهول أو على أن الثمن موقوف على حكم البائع أو المشتري أو أجنبي أو على رضا من ذكر الجهل بالثمن في الجميع إذ لا يدرى ما يحكم به المحكم أو ما يرضى به المشتري رضاه والضمير في حكمه محتمل أن يعود على البائع ويكون المراد بالغير المشتري أو أجنبي أو على رضا من ذكر الجهل بالثمن في الجميع ويحتمل أن يعود على العاقد ابيع البائع والمشتري ويكون المراد بالغير الأجنبي وهو الظاهر والفرق بين الحكم والرضا أن الحكم

وأما إذا اقتناه لصوفه فيجوز بيعه بحيوان من جنسه يتخذ للقنية وله منفعة كثيرة (قوله كما يفيد المعنى) وهو العلة وذلك أنه إذا اقتناه بصوفه صار فيه منفعة كثيرة غير اللحم وذلك موجود ففيما إذا اقتناه لشعره وقوله وفي التبصرة ما يفيد الخ لا يصر أن يقول وفي التبصرة ما يفيد (قوله وكبيع الغرر) الاضافة لادنى ملاسة أي البيع للملابس للغرر لأن الغرر مبيع والغرر هو التردد بين أمرين أحدهما على الغرض والثاني على غيره (قوله والغرر الخ) أي وبيع الغرر ثلاثة أقسام وقوله كطير الهواء أي كبيع الطير الذي في الهواء وقوله كأساس الدار أي كبيع الدار بأساسها وقوله وحشوا الجبة المغيبة وقوله المغيبة كذا في نسخته والمناسب المغيب صفة للحشوا والمعنى المغيب حشوها وقوله ونقص الشهور وكالها في العبارة حذف والتقدير وكالاجارة المحتملة لنقص الشهور وكالها وقوله واختلاف الخ أي وكبيع الماء المختلف استعماله وقوله والشرب من السقاء معطوف على دخول (قوله يحتمل أن يعود على المشتري ٣) أي ويكون المراد بالغير الأجنبي والبائع وقوله أو أجنبي أي يجعل الضمير عائدا على الأجنبي وقوله أو غيره عبارة عن المشتري والبائع وسكت عن ترجيع الضمير للبائع ويكون المراد بالغير المشتري أو الأجنبي مع أنه الأقرب (قوله أو أرضاه من ذكر) في العبارة حذف والتقدير وقوله أو أرضاه معناه أو رضاه من ذكر

وأما اللحم من جنسه فامنع وأما حيوان من جنسه يفصل فيه إن كان مثله فيه منفعة غير اللحم أجز والافلا فصوله والامنع أي والابأن كان الحيوان من جنسه أو اللحم من جنسه منع تخرج منه الصورة المذكورة (قوله ولو كان مشتربه يريد ذبحه) هذا راجع لصورة الجواز أي فيبيع بحيوان من جنسه ولو كان يريد ذبحه أي دفع المال يتوههم أنه إذا أريد ذبحه يمتنع لأنه في معنى بيع لحم بحيوان مع أنه لا يمتنع لأنه من غير الجنس فتدبر (قوله أي مأكول اللحم) ظاهر عبارته أن هذا قيد غفل عنه المصنف مع أنه لما قال بلحم جنسه يعلم منه أن ذلك اللحم يؤكل فيلزم أن ذلك الحيوان يؤكل (قوله وهذا ما لم يكن اقتناه لصوفه)

(قوله فان كان على الخيار صريح في الجميع) لا يخفى ان هذا يعارض الفرق المتقدم بين الحكم والرضا ويمكن أن يقال الفرق المتقدم بالنظر للمعنى في ذاته وهذا بالنظر للحكم الفقهي (قوله ويتصور ذلك في كل منهما) أي من المولى بكسر اللام والمولى بفتحها أما المولى بفتح فظاهر وأما المولى بالكسر فيحمل على ما إذا كان اشتراها له وكيله المفوض ولم يعرف القدر الذي اشترى به وكيله المذكور (قوله من جانبين أو أحدهما) راجع للباس والنبد لا يخفى ان المعنى صحيح ولكن فعل الجاهلية يدل على واحد وهو البائع في المناذرة واللبس في المشتري فكان الرجلان يساووان السلعة فإذ المسما المشتري أو نبذها اليه البائع لزم البيع (قوله تبر كالأحدث) أي وهو ما ورد عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن الملامسة والمناذرة (قوله لا تنشره ولا تعلم ما فيه) أي وبجهد لبسك إياه مع عدم النشر وعدم العلم يلزم البيع وكذا يقال فيما (٧٠) بعد (قوله لا ينشر من جراه) أي لا يخرج من جراه الفرق بين هذا وما تقدم

أن الأول المبيع لم يكن مستورا في جراه وهذا المبيع مستور فاذن فهذه مفهومة بطريق الأولى وهو ليس من أفساد الملامسة فيكون المنع للجهالة ويحتمل أن يكون مراده وبجهد لبس الجراب يلزم البيع فيكون من أفراد ما نحن فيه وقوله أو تو بامدراجا أي أو شرأوك ثوبا مدرجا (قوله ان تبعه ثوبك) لاحظ مخاطبا معينا والامسا احتاج لمابعد (قوله ان تبعه ثوبك وتنبذ اليه) وجعل لا يقدم منبر ما مجرد التنبذ وقوله ويكتفى باللبس أي لبس المشتري أي يكتفى باللبس في لزوم البيع وتحققه (قوله مقرا أو مظما) ومثل الثوب ما لا يؤكل لحمه وكذا ما يؤكل لحمه عند ان القاسم وقال أشهب شراء ما يؤكل لحمه بليل جائز لأن الخبر به باليد تبين المقصود منه من سمن وهزال وقيل ان الدواب يجوز بيعها في الليل المقرر دون غيره وأما ما يؤكل لحمه فيجوز في الليل مطلقا لمعروفة سمته باللبس وفي مختصر

يرجع للالزام والخبر بمعنى ان الحكم يلزمهما البيع جراه عليهما بخلاف الرضا فإنه لا يلزمهما ذلك بل ان رضيا فبها ونعمت والارجح وليس له الالزام (ص) أو توليتك سلعة لم يذكرها أو غنها (ش) هذا أيضا من الغرر المفسد للبيع وهو أن الشخص المشتري سلعة اذا ولاها لآخر بأن قال له ولتلك ما اشتريت بما اشتريت ولم يذكرا السلعة له هو ولا غيره أو ذكرته لكن لم يبين له الثمن وقوله (بالزام) راجع لمابعد الكاف فان كان على الخيار صريح في الجميع واللبس كمثل الالزام الا في التولية فتصح وله الخيار ثم ان المضر الزامهما أو الزام أحدهما في بيعها بقيمتها أو على حكم غير المتبايعين أو رضاه وأما على حكم أحد المتبايعين أو رضاه فالمضر الزام غير من له الحكم والرضا منهما وأما في التولية فالمضر الزام الجاهل بالثمن ويتصور ذلك في كل منهما (ص) وكلامه الثوب أو منابذة فيلزم (ش) المفاعلة في كلامه ليست على باب أي وكلمة الثوب أو نبذ من جانبين أو أحدهما وانما عبر بلامسة ومنابذة تبر كالأحدث قال فيها قال مالك والملامسة شرأوك الثوب لا تنشره ولا تعلم ما فيه أو تنبذ له أو لا تأمله أو تو بامدراجا لا ينشر من جراه والمناذرة أن تبعه ثوبك وتنبذ اليه أو تو به وينبذ اليك من غير تأمل منه كما على الالزام قال أبو الحسن قوله ولا تعلم ما فيه يعني ويكتفى باللبس وقوله أو تنبذ له أي مقمرا أو مظما وقوله من جراه بكسر الجيم وعاء من جلد اه وقوله فيلزم هو كقول أبي سعيد مدرج في الحديث أما الملامسة فهي أن يلبس كل واحد منهما ثوب صاحبه بغير تأمل والمناذرة أن ينبذ كل منهما ثوبا إلى الآخر بالليل أو بالنهار ولا يقبله الا بذلك ويكون ذلك بيعهما من غير نظر ولا تراص المازري ولو فعل على أن يتظر اليها ويتأملها فان رضى أمسك جاز اه من الشيخ سالم (ص) وكبيع الحصة وهل هو بيع منتهاها أو يلزم وقوعها أو على ما تقع عليه بلا قصد أو بعد ما تقع تفسيرات (ش) لخبر مسلم عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الحصة وعن بيع الغرر قال المازري في هذا الحديث تأويلات منها أن يكون المراد أن يبيع من أرضه قدر ما انتهت اليه رمية الحصة ولا شك في جهله باختلاف الرمي وقيل معناه متى وقعت الحصة فقد وجب البيع وهو مجهول أيضا وقيل معناه أي ثوب وقعت عليه حصة فهو المبيع وهو مجهول أيضا وقيل معناه ارم بالحصة فخرج فلك بعدده

البرزلي مسألة اذا كان يصل لمعرفة المبيع ظاهرا أو باطنا بالتميز مثل النهار جاز البيع اه  
 والظاهر أن الحوت كهيئة الانعام وانظر الحكم في شراء الحبوب بالليل المقرر على الخلاف الأول (قوله وكبيع الحصة) أي البيع الملبس للحصة لان الحصة مبيعة (قوله وهل هو بيع منتهاها) كان الراي البائع أو المشتري أو غيرهما أي بالزام فان وقع بخيار جاز بشرط علم ما يباع حيث اختار الامضاء والالام يجوز (قوله أو يلزم وقوعها) أي من يدا أحد المتعاقدين أو غيرهما (قوله ولا شك في جهله الخ) تقدم ان محل المنع اذا كان على الالزام على ما تقدم (قوله متى وقعت الحصة) أي ان في يدي الحصة ومتى وقعت لزوم البيع (قوله وقيل معناه أي ثوب وقعت عليه حصة) أي بلا قصد لشيء معين فلو كان بقصد أجزأ ان كان من المشتري وكذا من البائع بشرط جعل الخيار للمشتري لا للبائع وهذا كله حيث اختلفت السلع فان اتفقت جاز كان بقصد أو غيره (قوله وقيل معناه ارم بالحصة فخرج) أي وقع من أجزائه المتفرقة بسبب الرمي فلك بعدد دراهم أي يقول المشتري للبائع ارم بالحصة فخرج فلك الخ

دنانير



(قوله ويقدر الموصول) بل ويقدر بيع **ك** ما صرح به بقوله أى أو بيع ما يلزم الخ وإذا تأملت تجد الأولى حذف بيع وتكون ما واقعة على بيع (قوله أجال شرعيا) وهو الزمن المعين للخيار وهو فى كل شيء بحسبه كما هو معلوم (قوله لانه يؤدي للجهل فى الاجل الخ) لا يخفى أن هذه الالة موجودة مع صورة الجواز (قوله لكن بشرط أن يكون الزمن معلوما) أى قدر زمن الخيار (قوله كما اذا قال له ان وقعت الحصة) أى أنا يدي الحصة فى أو وقتها قصد من طلوع الشمس الى الزوال لزم البيع (قوله من طلوع الشمس الخ) لا يخفى أن لكل ساعة زمنا معيننا لخيارها والممنوع الزيادة على المعين لا النقص عنه (قوله قصدا كان البيع الخ) هذا يفيد أن قوله قصدا راجع للمسئلتين قبله وبعض الشراح رده وجعله راجعا للذى قبله بلفظه (قوله ينتج بالبناء للجهول) أى لفظا فلا ينافى أنه مراد منه البناء للفاعل وكلام المصباح يفيد ان ينتج بالبناء للفاعل قليل بالنسبة الى ينتج بالبناء للمفعول ويجرى مثل ذلك فى مضارعهما واقتصر فى مختصر الصحاح على الثانى (قوله بكسر النون) هذا ضبط للنوى (٧١) وضبطه السكاكى بفتح النون والأول هو المختار وهو مصدر رتجت بالبناء للمفعول كذا

أفاده بعض شيوخنا (قوله مرسل) المرسل ما حذف منه الصحابي بأن يستند للتابعى كسعيد بن المسيب الحديث للنبي صلى الله عليه وسلم ويحذف الواسطة بينه وبينه وهو الصحابي (قوله وحبل الحبلية) عياض بفتح الياء منهما الآن الأول مصدر حبلى المرأة بالكسر والثانى جمع حابل كطالم وظلمة وقال الاخفش جمع حابله أى محول المحبول (قوله الى أن ينتج تناسج الناقة) أى الى أن يلد ما فى بطن الناقة من الاولاد قال فى المصباح حبل الحبلية ولد الجنين الذى فى بطن الناقة وغيرها انتهى (قوله تبركا بالحديث) الاولى حذفه لانه لم يكن فى الحديث ذكر الابل بل الابل وقعت فى الموطأ (قوله أبيعك مايتكون) أى يتحصل وقوله فى بطن ناقتى هذه كذا فى نسخته فحاصله أن البيع هو الماء الذى كان فى ظهر الفحل ويجوز أن

دنا برأودراهم فقوله وهل هو بيع منتهاها على حذف مضاف أى بيع ذى منتهاها أى صاحب منتهاها أى ما بين مبدئها وبين منتهاها أى ما بين الراعى وبين منتهاها لأن منتهاها هو المبيع كما هو ظاهر العبارة اذ لم يفسر أحد الحديث به قوله أو يلزم معطوف على منتهاها أى أو بيع يلزم بوقوعها أو معطوف على بيع ويقدر الموصول أى أو بيع ما يلزم بوقوعها لأن بيع مصدر وهو لا يشبه الفعل فلا يعطف عليه الفعل أى والثمن والثمن معلومان وقد ضربا لذلك أجال شرعيا وجعل الوقوع من غير قصد انبراما للبيع فان ذلك لا يجوز لانه يؤدي الى الجهل فى الاجل باعتبار وقوع الحصة اذ لا يدري فى أى زمن تقع وأما مع القصد فيجوز لكن بشرط أن يكون الزمن معلوما كما اذا قال له ان وقعت الحصة من طلوع الشمس الى الظهر مثلا قصدا كان البيع لازما فانه يجوز ويلزم (ص) وكبيع ما فى بطون الابل أو ظهورها أو الى أن ينتج التناسج وهى المضامين والملاقح وحبل الحبلية (ش) ينتج بالبناء للجهول والتناسج بكسر النون ليس الا لخبر الموطأ عن سعيد بن المسيب مرسل لا ربا فى الحيوان وانما انتهى فيه عن ثلاثة المضامين والملاقح وحبل الحبلية قال مالت المضامين بيع ما فى بطون اناث الابل والملاقح ما فى ظهور الفحول وحبل الحبلية بيع الجزور الى أن ينتج تناسج الناقة فهى على الف والنشر المرتب الاول للاول والثانى للثانى والثالث للثالث وانما خص الابل تبركا بالحديث والافلا خصوصية للابل أى ما فى بطون الحيوانات وظهورها وقوله أو ظهورها أى بيع ما يتكون عن ضربا كما أن يقول أبيعك مايتكون من ماء فى هذا فى بطن ناقتى هذه مثلا وقوله فيما يأتى وكعسيب الفحل المعقود عليه الفعل وهو ضربا أى زوجه وضووده عليه فلا تكرر وقوعه وحبل الحبلية للجهل فى الاجل والملاقح جمع ملقوح وهو ما فى بطن الناقة والمضامين بتخفيف الميم وغلط من شدد هاجع مضمون وهو ما فى أصلاب الفحول هذا على غير ما فى الموطأ من ألف والنشر المشوش وما مر من أنه من باب ألف والنشر المرتب على ما فى الموطأ (تنبية) لو أجل الثمن عدة جعل امرأة اعتبر المعظم من ذلك وهو تسعة أشهر ولو أجله عدة جعل ناقة أو بقرة أو غيرها ما اعتبر مدة المعظم من كل ذلك (ص) وكبيعه بالنفقة عليه حياته (ش) يعنى أن

يصور بتصوير آخر بان يشتري شخص زوها على وجه الابدان يتنزل منزلة ربه فى ذلك بخلاف العسيب كما يأتى (قوله والملاقح جمع ملقوح الخ) هذا غير ما صدر به أولا فوقع فى كلامه التخالف والحاصل أنه على الاول يكون من قبيل ألف والنشر المرتب وعلى هذا يكون من قبيل ألف والنشر المشوش وهذا لا ينحيب فابن حبيب جعل المضامين بيع ما فى الظهور والملاقح بيع ما فى البطون (قوله وكبيعه) هو محتمل لكونه من اضافة المصدر الى فاعله والمفعول محذوف أى وكبيع البائع سلعة دارا أو غيرها وكونه من اضافة المصدر لمفعوله والفاعل محذوف أى وكبيع الشيء المبيع البائع وقوله عليه أى البائع والضمير فى حياته المتبادر حياة البائع كما قال الشارح ويحتمل عوده على الشخص أى شخص كان البائع أو المشتري أو غيرهما ومفهوم حياته أنه لو كان عدة معلومة جاز وهو كذلك ان كان على أنه ان مات البائع قبل تمامها رجع ما بقى من المدة لورثته أو لبيت المال وان كان على أنه هبة للمشتري لم يجز

(قوله أو يؤجرها) أفاد به ان المصنف أراد بالبيع ما يبيع الذوات والمنافع (قوله ان كان مقوما) أي مطلقا معلوم القدر أم لا فالصور أربع يرجع بالقيمة في ثلاث وبالمثل في واحدة والرجوع في الأربع مختلف فالمقوم المعلوم يرجع بقيمته والمجهول من مقوم ومثلي يرجع عليه بقيمة ما يأكل كل يوم (قوله كمالو كان في جلة عياله) فاذن لا فرق بين أن يقول لتنفق على ما يكتفي به مدة حياتي أو تدفع الى كل يوم كذا درهم او كذا مدة حياتي (قوله ولو سرفا) وانما يرجع بالسرف في مسألة البيع اذا كان السرف قائما كما أفاده بعض شيوخنا فان فات لم يرجع به ولا بعوضه وأما في مسألة الاجارة فيرجع به وبعوضه ان فات والفرق ان المشتري الذات عاك فيه الغلة عاك الرقبة فلذا لم يرجع مع القوات بالسرف والاجارة لا تملك فيه الغلة لعدم ملكه الرقبة ويلزمه أجرة المثل (قوله على الأرجح) أي الذي صوبه ابن يونس من قولين حكاهما عن (٧٣) بعض أصحابه أحدهما الرجوع كما قال وهو أقيس والثاني لا يرجع الا بالوسط كن

أنفق على يقيم له مال فانما يرجع عليه بالوسط (قوله وردا الآن يفوت) يفهم منه أنه ليس له يس المبيع مع قيامه في النفقة وهو كذلك (قوله هو مفهوم من قوله ورجع الخ) حاصل ذلك انه لما حكم بالرجوع عرف ان المبيع رد وذلك انه اذا كان قائما ترد عنه وان فات ترد قيمته وذلك انه لو كان لا رد المبيع لم يكن هنالك رجوع بالقيمة (قوله فان فات بهدم أو بناء) أي على تقدير كونه دارا (قوله مضى) لا يخفى أن المناسب أن يحذف مضى وذلك أنه متى قبل مضى فالمعنى انما مضى بالثمن والحاشية ان الأولى للمصنف أن يقتصر على قوله ورد ذلك أن الرذع قيام المبيع بمعنى رد ذاته ومع فواته فتمام رديته (قوله وكعبسب الفحل) بالياء يطلق على ذكر الفعل وضرايه وأما بدون ياء فلا يطلق الا على ضرايه وقوله يستأجر تفسيره أو بدل أو مستأنفة بتقدير المبتدا وقوله عقوق أي

الشخص لا يجوز له أن يبيع ساعة أو يؤجرها بالنفقة عليه مدة حياته لانه لا يدري ما يعيش من الزمان فهو جهل بالثمن واذا وقع ذلك فسخ ورجع المشتري على المالك بقيمة ما أنفق ان كان مقوما أو بمثله ان كان مثليا جهل قدره كمالو كان في جلة عياله وان علم يرجع بمثله كمالو دفع اليه مكيلة معلومة من الطعام أو دنائير أو دراهم معلومة واختلف هل يرجع بما كان سرفا بالنسبة للبائع أو لا يرجع الا بالمعتاد و صوب ابن يونس الاول واليه أشار بقوله (ص) ورجع بقيمة ما أنفق أو بمثله ان علم ولو سرفا على الأرجح (ش) وقوله (وردا الآن يفوت) هو مفهوم من قوله ورجع بقيمة ما أنفق أو بمثله لان الرجوع بذلك لا يكون الا بعد رد المبيع بعينه ان كان قائما فان فات بهدم أو بناء مضى وقضى بقيمته يوم قبضه ورجع عليه المبتاع بقيمة ما أنفق فتقاصان فن له فضل أخذه ولم يذكر المؤلف وقت اعتبار القيمة لعدم علمه من البياعات الفاسدة انه يوم القبض ففي البيع يوم قبض المبيع وفي الاجارة عليه أجرة المثل وهو قيمة المنافع في أزمانه او في النفقة عليه له قيمة ما أنفق في أزمانه الا أن يعلم فله ثم عطف منه بيا عنه على مثله من قوله كحيوان بلحم جنسه بقوله (ص) وكعبسب الفحل يستأجر على عقوق الاثنى (ش) يعني أنه ورد انتهى عن أن يؤجر فله ليضرب الاثنى حتى تحمل ولا شك في جهالته اذ قد لا تحمل فيعين رب الفحل وقد تحمل في زمن قريب فيعين رب الاثنى والدليل على جهلها غالبا ان تعرض عن الفعل وعقوق بضم العين لا يفتحها خلافا ل انظر وجهه في الشرح الكبير (ص) و جاز زمان أو مرات فان أعقت انفسخت (ش) أي ولاجل أن علة الفساد الجهل بالا كوام وزمنه الوتعين أحدهما جاز كيوم أو يومين أو مرة أو مرات كثلاثة أو كوام أي مرات وعطف بأولا فائدة عدم الجمع بينهما كما في الواضحة ان سمي يوما أو شهرا لم يجز أن يسمى نزوات ابن عرفة في هذا الاصل خلاف فان حصل الاعاق أي الحمل انفسخت الاجارة في الصورتين كما ارتضاه ابن عرفة وعليه بحسب ما انتفع (ص) وكعبسب في بيعة (ش) عطف على كحيوان بلحم والنهي عنه ما في الموطأ وخرجه الترمذي من حديث أبي هريرة وصححه نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيعتين في بيعة ومحملة عند مالك على إحدى صورتين أشار لاحدهما بقوله (ص) يبيعها بالزام بعشرة نقدا أو أكثر لاجل (ش) أي يبيع سلعة بالزام

حمل (قوله ان تعرض عن الفعل) أي فاذا تعرضت عن الفعل غلب على الظن انها حلت في الحال وعدم ظهور الحمل عند ذلك أمر نادر (قوله انظر وجهه الخ) وذلك أن المصادر الالتمية على فعول بالفتح خمسة وهي القبول والوقود والولوع والظهور والوضوء فله ابن عصفور في مقرره زاد الجمل بن هشام في شرح خطبة التسهيل وما عدا هن فبالضم كالدخول والخروج ويجوز النطق بالضم قياسا فيما ورد بالنسبة واحترز بالمصادر من الاسماء فانها تأتي كثيرا على فعول بالفتح كصور وشكور وغفور (قوله فان أعقت) أي نفرت (قوله في هذا الاصل) أي القاعدة وهي الجمع بين الزمان والمرتات أي الذي هو كلي ما ذكر وهو تسمية الزمن مع تسمية المرات والحاصل أن ما ذكره الشارح جزئي من جزئيات القاعدة وهي الجمع بين الزمن والعمل (قوله كما ارتضاه ابن عرفة) أي خلافا لابن عبد السلام فانه يرجعه للمرات فقط وأما في الزمان فلا يفسخ بعقوبها أو له أو أنشاء بل اما أن يأتي بأثنى يستوفي بها المنفعة أو يؤدي جميع الاجرة (قوله على إحدى صورتين) كذا في نسخته ولعل المناسب على صورتين كما هو ظاهر



(قوله على وجه يتردد النظر فيه) احتراز بذلك عن أن يقول البائع ذلك ويقول المشتري اشتريت بكذا فإنه لا يمنع حينئذ (قوله أو في السببية الخ) أي وعلى كل حال فالمراد بالبيعة العقد (قوله أو في السببية) في العبارة حذف والتقدير وفي ما باقية على الظرفية أو أنها للسببية فقوله أي بسبب بيعة راجع للسببية أي بيعتين بسبب بيعة أي بيعتين ناشئتين عن بيعة وأما قوله أي بيعة متضمنة لبيعتين فلا يناسب السببية بل ما يناسب الإجماع للظرفية فلو قال الشارح وفي ما باقية على الظرفية أو أنها للسببية أي بيعة متضمنة لبيعتين أو بيعتين ناشئتين عن بيعة لكان أحسن أي ويكون قوله متضمنة راجعاً لبقائها على الظرفية ومعنى تضمن تضمن من اشتغال الطرف على المظروف وقوله أو بيعتين ناشئتين الخ راجع للسببية (قوله والجودة والرداءة متفقة) المناسب حذفها لأنه لا ينظر لذلك مع اختلاف الجنس أو الصفة وأراد بالصفة ما عدا الجودة والرداءة (قوله ولو بشمن واحد) أي كل سلعة بعشرة أي هذا إذا لم يكن الثمن واحداً بأن كانت هذه بعشرة وهذه بخمسة عشر بل ولو كان الثمن (٧٣) واحداً (قوله على الزوم بشمن واحد) هذا

القيد معتبر فلا كان بشمنين اضر (قوله مخرج من قوله مختلفتين) بل من محذوف الذي هو قوله بجميع وجوه الاختلاف (قوله فكأنهما سلعة واحدة) أي لما لم تكن الجودة والرداءة بجوهر زائد فالسلعتان بمثابة سلعة واحدة ويقال إن الأغراض تختلف بحسب ذلك والجودة والرداءة بمنزلة جوهر زائد فالأحسن التعليل المتقدم وهو أن الغالب الدخول على الأجود (قوله والمراد بالقيمة الثمن الخ) أي ويكون المعنى هذا إذا كان المخذ الثمن الذي بلغاه في النداء بل وإن اختلف الثمن أي اختلف الثمن بالنظر لوقت النداء فلا ينافي أنه بعد ذلك اتفق على أن الثمن واحد ولا يخفى ما في ذلك من التكاف (وأقول) الأقرب بقاء القيمة على حالها وجعل الواو في قوله واختلفت الحال (قوله لا طعام الخ) لأن من خير بين شئين بعد منتقلا لأنه قد يختار شياً ثم ينتقل عنه إلى أكثر منه أو أقل أو أجود وهو تفاضل ولأنه يؤدي لبيع الطعام قبل قبضه (قوله ولو اتحد جنسهما وصفتهما)

على وجه يتردد النظر فيه كأن يبيعهما ما بعشرة نقداً أو بأكثر لأجل وجعلها بيعتين باعتبار تعدد الثمن فقوله في بيعة أي في عقد واحد فالمراد بالبيعة العقد أو في السببية أي بسبب بيعة أي بيعة متضمنة لبيعتين ولو عكس في مثال المصنف لجازل عدم التردد غالباً لأن العاقل لا يختار إلا الأقل لأجل وأشار لثاني الصورتين بقوله (ص) أو سلعتين مختلفتين (ش) في الجنسية كسب ودابة أو الصنفية كدع وكساء أو الرقم أي والجودة والرداءة متفقة بدليل ما يأتي وباع أحدهما ولو بشمن واحد بالزام ولو للاحدهما فلا يجوز للجهل بالثمن أن اتحد الثمن أو بالثمن والمثل أن اختلف الثمن (ص) لا يجوز وورداءة وان اختلفت قيمتهما (ش) لما كان قوله أو سلعتين مختلفتين يوهم عموم الاختلاف كيف كان أخرج هذه الصورة من ذلك فإنها جائزة والمعنى أن السلعتين إذا اختلفتا في الجودة والرداءة فقط مع الاتفاق فيما عداهما جاز بيع أحدهما على الزوم بشمن واحد وإن اختلفت القيمة وليس من بيعتين في بيعة لأن الغالب الدخول على الأجود وقوله لا يجوز الخ مخرج من قوله مختلفتين أي مختلفتين بجميع وجوه الاختلاف إلا أن يكون الاختلاف بينهما بجودة ورداءة فيجوز أن ليست هذه الصورة من الاختلاف المندرج في النهي إذ ليست الجودة والرداءة بجوهر زائد فكأنهما سلعة واحدة والمراد بالقيمة الثمن لأنه الذي يتحدد مع الاختلاف تارة ويختلف تارة لأن الثمن يتبع الرغبات والقيمة دائماً تختلف باختلاف الجودة والرداءة فلا معنى للبالغه حينئذ (ص) لا طعام (ش) يعني ما مر من الجواز لا اشترا أحدي سلعتين مختلفتين بالجودة والرداءة بالالزام سواء كانتا ثوبين أو غيرهما من العبيد والبقر والشجر الذي لا ثم فيه مخصوص بغير الطعام أما إذا كانتا طعامين فلا يجوز بيع أحدي صيرتين طعاماً ولو اتحد جنسهما وصفتهما ولا يبيع أحد طعام وغيره كصبرة وثوب ولا يبيع أحد طعامين مع كل منهما أو مع أحدهما غيره كما شمل ذلك كله قوله (ص) وإن مع غيره (ش) كعرض وبائع عليه لثلاً يتوهم الجواز وإن الطعام تبع غير منظور إليه فقوله لا طعام بالجر عطف على مقدر رأى الأجود وورداءة فيجوز في ذلك كله لا طعام ومثل لقوله وإن مع غيره بقوله (ص) كخلة مشمرة من نخلات (ش) أي كبيع نخلة مشمرة على الزوم يختارها المشتري من نخلات مشرات أو غير مشرات فلا يجوز ذلك البيع بناء على أن من خير بين شئين بعد منتقلاً فاذا اختار واحدة بعد أنه

(١٠ - خرشي خامس) أي الجودة والرداءة وغيرهما إلا أن المعتمد أنهما إذا اتحدتا نوعاً وكيلاً واختلفتا بالجودة والرداءة الجواز والوزن كالكيل وأخرى إذا اتفقا نوعاً وكيلاً وجودة ورداءة فلا تقسم ثلاثة أحدهما متحد النوع والكيل والصفة فيجوز ثانيهما مختلف الثلاثة متمنع ثالثهما متحد النوع والكيل واختلفت الصفة فيجوز ووجهه عبد الحق بما نصه وليس يدخله بيع الطعام قبل قبضه لأنه لو أسلم في محمولة جاز أن يأخذ سمر أمثل الكيل بعد الأجل (قوله أو غير مشرات) أي كلهن بل المثمر واحدة فقط وعلة المنع لما يؤدي من بيع الطعام قبل قبضه كما يتبين والحاصل أنه راد بقوله مشرات أي كلهن أو مجموعهن ويراد أن يزيد من واحدة فيأتي ببيع الطعام قبل قبضه ويأتي ببيع الطعام بالطعام متفاضلاً وأما إذا كان المثمر واحدة فلا يثنى البيع الطعام

قبل قبضه فقط فقول الشارح فخله ثمرة على الزوم ليس مراده الزوم لها بعينها بل المراد لزوم متعلق بها في الجملة (قوله أو أحدهما الخ) الاولى اسقاطه (قوله والشك في التماثل الخ) فان قلت قضية ذلك أنه لو تحققنا المماثلة لجاز مع أنه يمنع على ظاهر المصنف والجواب أن يقال خلفتنا عدة أخرى وهي بيع الطعام قبل قبضه (تنبية) قال بعضهم وان مع غيره داخل في قوله سلعتين مختلفتين ذكره تنصيصا (قوله ان كانا مكيلين) أي دخلا على الكيل لكل منهما أو أحدهما وما إذا كان كل منهما جازفا فلا يمنع بيع الطعام قبل قبضه (قوله أي قدر الثلث) أي (٧٤) قدر ثلث الثمرة كيلا الخ هذه صورة خارجة عن موضوع المصنف

(قوله على الزوم) الاولى الشبوع (قوله فعلى البائع الضمان) أي ضمان المبيع كله وبفسخ البيع ولعل وجه الضمان أنه لم يتعين للمشتري شيء فهو يشبه ما فيه حق توقيف والظاهر أنه اذا لم يسبق من التخلل الا قدر ما استثنى البائع أن تكون كلها للبائع المستثنى (قوله اذا كان الشرط لاستزادة الثمن) بأن كان مثلها لو كانت غير حامل تباع بأقل مما بيعت به (قوله وأجبرا على أن يجمع بينهما) أي أجبر البائع والمشتري على أن يجمع بينهما المرأة وجنينها في ملك واحد فاذا كان كذلك تعلم أن البيع وقع على الاجنة وحدها فهي غير مسئلة المصنف بهذا الاعتبار قطعا وحينئذ فلا يلزم من لزوم القيمة فيها لزوم القيمة في مسئلة المصنف وذلك لان مسئلة المصنف فيها خلاف والقاعدة أن ما اختلف في فساده يفتقر بالثمن (قوله فان قصد التبري الخ) والحاصل أنه متى قصد استزادة الثمن امتنع في ثمان صور عليه أو وخشا ظاهرة الحمل أم لا وطها وادعى استبراء أم لا ومتى قصد التبري امتنع أيضا ان وطئ ولم يستبرأ عليه أو وخشا

اختار قبلها غيرها وانقل عنها الى هذه فيؤدي الى التفاضل بين الطعامين ان كانا بوبين أو أحدهما لان المنتقل اليه يحتمل أن يكون أقل من المنتقل عنه أو أكثر أو مساويا والشك في التماثل كتحقق التفاضل والى بيع الطعام قبل قبضه ان كانا مكيلين أو أحدهما \* ولما قرر المؤلف المنع في شراء الطعام على الاختيار لزوما وكانت العلة عدم الاختيار منتقلا وهي موجودة فيمن باع بستانه الثمر واستثنى منه عدد من الفخلات يختارها أشار الى جوازها بقوله (ص) الا البائع يستثنى خسا من جناته (ش) أي الا البائع يستثنى خسا من جناته المبيع فانه جائز لان البائع لما كان الغالب أن يعرف جيد عاظمه من رديئه فلا يتوهم فيه أن يختار ثم ينتقل بخلاف المشتري ولا بد أن يكون الثمر المستثنى قدر الثلث أي قدر ثلث الثمرة كيلا فيما اذا استثنى الثمرة وكذا لو استثنى التخلل بثمره لا بد أن يكون ثمره قدر الثلث سواء زاد المستثنى على خمس أو نقص خلافا لظاهر ما في التوضيح من أنه لا بد من اعتبار العدد المذكور فيادون والمستثنى هنا الثمرة مع الاصول لان الكلام في الطعام مع غيره وحينئذ يتسنى التكرار مع قوله سابقا وصبرة وثمره واستثناء قدر ثلث لان المبيع هناك الثمرة فقط وكلام المؤلف فيما اذا استثنى البائع خسا من جناته على أن يختارها منه أما لو استثنى خسا مثلا على الزوم فانه يجوز ولو زاد المستثنى على الثلث لانه لما كان له بنسبة عدد ما استثنى فهو بمنزلة ما اذا استثنى جزامعينا كثلث أو نصف ولو هلك المبيع في هذه كانت مصيبة حصصة البائع منه ومصيبة حصصة المشتري منه سواء بقي منه قدر ما استثنى أو أكثر أو أقل ويكون بينهما ما على حسب المالكل وأما لو استثنى خسا على أن يختارها منه فعلى البائع الضمان ذكره الشارح ثم عطف جزئيا من جزئيات الفرع على قوله كييعها بقيمتها بقوله (ص) وكشع (ش) أمة أو غيرها من الحيوان (ص) حامل بشرط الحمل (ش) اذا كان الشرط لاستزادة الثمن لما فيه من الفرع حينئذ وهي عن يزيد الحمل في ثمنها سواء كانت ظاهرة الحمل أم لا لانه غرر ان لم يظهر أو من بيع الاجنسة ان ظهر أو اسحق بيع الاجنة لا يجوز وبفسخ وان قبضها ردت وان فانت كان عليه القيمة وأجبرا على أن يجمع بينهما ما أو يبيع الخ وبعبارة كلام المؤلف حيث قصد الاستزادة في الثمن فان قصد التبري جاز في الحمل الظاهر في العلي والوخش الآن يطأها ولم يستبرأ وفي الخفي في الوخش فقط الآن يطأها ولم يستبرأ أيضا فان قلت ما الفرق بين الوخش حيث جاز التبري من جملها مطلقا دون الرائعة قلت الفرق ان الحمل يضع من ثمن الرائعة كثيرا وذلك غرر كما أشاره في المدونة فان قلت ما الفرق بين الظاهر في الرائعة والخفي فيها حيث جاز التبري من الاول دون الثاني قلت هو الغرر في الخفي لان المشتري يجوز وجوده وعدمه بخلاف الظاهر فانه يتحقق وجوده فلا غرر فيه وهذا اذا صرح بما قصد فان لم يصرح بشيء فانه يحتمل على قصد الاستزادة

ظاهرة أو خفية فان لم يطأ أو استبرأ جاز التبري في ظاهره عليه أو وخشا وفي خفيته في الوخش دون العلية (قوله الا أن يطأها) مستثنى من قوله جاز في الحمل الظاهر (قوله فان قلت ما الفرق) لا يستغنى عن ذلك بالسؤال المتقدم وجوابه لانه في الاول انما نظرين الوخش والعللي لا بين حالتين العلي وهذا بين حالتين العلي بل اذا تأملت تجده يستغنى قطعا بالجواب عن السؤال الاول عن السؤال والجواب الثاني لان قوله في جوابه الاول يضع من ثمن الرائعة كثيرا وذلك غرر يدل على ذلك لانه لا يتأتى غرر ولا يقال غرر الا باعتبار الحمل الخفي لا باعتبار الظاهر

في ظاهرها أو خفية فان لم يطأ أو استبرأ جاز التبري في ظاهره عليه أو وخشا وفي خفيته في الوخش دون العلية (قوله الا أن يطأها) مستثنى من قوله جاز في الحمل الظاهر (قوله فان قلت ما الفرق) لا يستغنى عن ذلك بالسؤال المتقدم وجوابه لانه في الاول انما نظرين الوخش والعللي لا بين حالتين العلي وهذا بين حالتين العلي بل اذا تأملت تجده يستغنى قطعا بالجواب عن السؤال الاول عن السؤال والجواب الثاني لان قوله في جوابه الاول يضع من ثمن الرائعة كثيرا وذلك غرر يدل على ذلك لانه لا يتأتى غرر ولا يقال غرر الا باعتبار الحمل الخفي لا باعتبار الظاهر



(قوله اذا كان الحمل يزيد) أي بان كانت وخشا (قوله فان كان ينقص من ثمنها) بأن كانت عليه (قوله غرر يسير) فان شئت في كونه يسيرا فالأقرب المنع شرح الموطأ واعلم انه اختلف في علة الغرر فقل كل أموال الناس بالباطل وقيل لما يؤدي اليه من النزاع وقيل لعدم القدرة على تسليمه (قوله واللحاف والحشوات) الاولى أن يقول والحاف المحشو ويحذف قوله والحشو والمغيب ٣ (قوله أو يكون ملغى) معطوف على يتحرى وكأنه يقول ويتحرى طرفه أو يوزن ويؤخذ منه ثمن أو يكون ملغى والحاصل أنه يوزن الطراحة كلها ثم يوزن الطرف وحده أو يتحرى وبعد ذلك يؤخذ منه ثمن أو يلغى أما الأولان فظاهر وأما الثالث فتوزن الطراحة كلها كل رطل بكذا الشامل للطراحة وما فيها وذلك لأن الطرف خفيف فكأنه لم يظفره في السمن اذا كان الوعاء فا يكون التفاوت قليلا والحاصل أن أواني السمن يجري فيها هذا التفصيل ويجرى كذلك هنا هذا هو الذي تقدم له (٧٥) (قوله اذا البيع من الامور الحاجة)

رده محشى تت بقوله ثم قال أي ابن عرفة والاتفاق على صحة بيع حبة محشوة بحشوها المجهول وفساد بيع حلة ثياب قيمتها ضعف قيمة الحبة مع حشو الحبة دونها صفقة واحدة ولا منفرد غير الحاجة للحشوف في بيعه مع حبه وعدمها في بيعه مع الاثواب وبه تعلم ما في قول س ونبه ج ولم أرهم تعرضوا لقيدها الحاجة وكأنه لبيان الواقع اذا البيع من أصله من الامور الحاجة وقوله كما تقدم لم يتقدم (قوله وكذا زانية الخ) بالتنوين وقوله مجهول أي بيع مجهول وهو يدل بما قبله أو عطف بيان أو خبر لمبتدأ محذوف أو بالاضافة على أنه البيان (قوله من جنسه الخ) واذا اختلف الجنس فلا نزاع في الجواز (قوله تنبيهه) تعريف المزاينة بما ذكره غير جامع لعدم تناول بيع الشيء بما يخرج منه كبيع الحب بدنه (قوله وهو الدفع) لأن كل واحد يدفع صاحبه عما يروم منه (قوله وهو الدفع) أي فتنة تضي مدافعة من الجانبين ٢ منعت وهذا جواب

في جميع الحيوان غير الآدمي وكذا في الآدمي اذا كان الحمل يزيد في ثمنها فان كان ينقص من ثمنها جل على قصد التبري انتهى \* ولما كان الغرر ثلاثة أقسام ممنوع اجماعا كطير في الهواء وجائر اجماعا كأساس الدار ونحوه ومختلف فيه كبيع السلعة بقيمتها وقدم ما يفيد القسم الاول والثالث أشار للقسم الثاني بقوله (ص) واغترر غرر يسير الحاجة لم يقصد (ش) يعني أن الغرر اليسير يغترر اجماعا لكن حيث لم يقصد كأساس الدار المبيعة وأجارتها مشاهرة مع احتمال نقصان الشهور وكالحبة المحشوة واللحاف والحشوة ومغيب والشرب من السقاء ودخول الحمام مع اختلاف الاستعمال فخرج بقيد البسالة الكثير كبيع الطير في الهواء فلا يغترر اجماعا ومن الغرر الكثير بيع نحو الطراحة المحشوة فلا يجوز إلا بالوزن ويتحرى طرفه أو يوزن أو يكون ملغى كما مر في بيع السمن بطرفه وبقيده عدم القصد خرج بيع الحيوان بشرط الحمل وقيد الحاجة بيان للواقع اذا البيع من أصله من الامور الحاجة ثم عطف جرثيما من جرثيمات الغرر عليه لورود النهي بخصوصه بقوله (ص) وكذا زانية مجهول معلوم أو مجهول من جنسه (ش) قوله مجهول عطف على معلوم أي أو بيع مجهول بمجهول وقوله من جنسه راجع لهما \* ولما كانت المزاينة مأخوذة من الزين وهو الدفع من قولهم نافقة زبون اذا منعت من حلالها ومنه الزبانية لدفعهم الكفار في النار فلو عدت المغالبة وتحققت المغالبة في أحد الطرفين فلا منع كما أشار اليه بقوله (ص) وجازان كثر أحدهما في غير روى (ش) أي وجاز بيع المجهول بمثله وبالمعلوم ان كثر أحدهما كثره يمتنع حال كون العقد واقعيا غير روى أي ما يدخله بالفضل فيشمل قوله غير روى ما يدخل به بالنساء وما لا يدخله بأصلا فيجوز بيع الفاكهة بالفاكهة من جنسها اذا تبين الفضل لكن بشرط التقيد كما يفهم من قوله في السلم وأن لا يكونا طعامين ولو قال فيما لا رافضل به لكان أحسن وقوله أحدهما أي العوضين من جنس كصبرة تفاح بصبرة تفاح أو جنسين كصبرة تفاح بصبرة خوخ مثلا جازا واحدا ترز بقوله في غير روى من الروى فانه لا يجوز مع كثر أحدهما للتفاضل في الجنس الواحد أما اذا اختلف الجنس فلا نزاع في الجواز ولما قيد المزاينة باتحاد الجنس فع اختلافه ولو بدخول ناقل لا مزاينة عطف على فاعل جاز قوله (ص) ونحوه بتور (ش) أي وجاز بيع نحاس مثلث التور بتور بفتح التاء المشبهة الفوقية انه يشرب فيه وقد يكون أكبر من اناء الشرب على المشهور نقد او مؤجلا

لما (قوله من قوله) م نافقة زبون) أي ان الزين مأخوذة من زبون ودائرة الاخذ أوسع أي والمنع يستلزم الدفع فخصت المناسبة (قوله ومنه الزبانية) أي ومن الزين أخذت الزبانية والاولى أن يزيد أيضا فيقول ومن الزين أخذت الزبانية أيضا أي كما أخذ منه المزاينة وان كان يصح أن يقال ومن زبون أخذت الزبانية أيضا أي كما أخذ منها الزين لما قلنا ان المنع يستلزم الدفع (قوله لكان أحسن) أي لان كلام المصنف موهم وذلك لان قوله غير روى لا يشمل مثل التفاح لان التفاح روى وبالنساء ولو قال فيما لا رافضل به شمل التفاح لانه لا رافضل فيه بل فيه ر بالنساء فقط وقوله أو جنسين المناسب حذفه لان المزاينة انما تعتبر فيما كان من جنس واحد فتدبر (قوله على المشهور) ومقابله قولان يجوز نقسدا وان لم يتبين الفضل وعدم الجواز لاجل هذا قول الثاني المنع لاجل الجواز نقدا ان يتبين الفضل (قوله نقدا ومؤجلا) المناسب أن يحمل ذلك على التقيد كما أفاد بعض المحققين وأما ما كان مؤجلا قوله منعت وهذا جواب لما هذا الجواب ساقط من الشارح في التيسير التي يدينها اه

فسيأتي فيه أن صعب الصنعة تارة يسلم في أصله وتارة يسلم فيه أصله وفي كل ما أن يمكن عوده أم لا فإذا كان صعب الصنعة يمكن عوده اعتبر الأجل في سلمه في أصله وفي سلم أصله فيه أما الأول فبأن لا يمضي زمن يمكن رجوعه فيه إلى أصله وأما سلم أصله فيه فبأن لا يمضي زمن يمكن الصنعة فيه وأما إذا لم يمكن عوده اعتبر الأجل في سلم أصله فيه لا سلمه في أصله أن أراد المصنف بالنحاس في قوله ونحاس بتور ما يشمل الجدد التي بطل التعامل بها ويشمل ما يكسر من أواني النحاس والنحاس الذي يأتي غير مصنوع من بلاد الروم (قوله لا يجوز بيعها بالفلوس التي تجددت) وأما بيع فلوس لم يبطل التعامل بها عالم يبطل التعامل بها فقد ذكر عب أنه يجوز أن استوى عدد كل فان اختلف منع ولو عرف (٧٦) الوزن انتهى وانظر مع أنه تقدم أن المشهور لا يدخلها الر بالفعل هذا على

خلاف المشهور وحرر (قوله أي لا يباع نحاس بفلوس) محل المنع حيث جهل عدد الفلوس سواء علم وزن النحاس أم لا أكثر أحدهما كثرة تنفي المزانية أم لا أو علم عددها وجهل وزن النحاس حيث لم يتيقن فضل أحد العوضين والجاز كما إذا علم عدد الفلوس ووزن النحاس سواء علم عدد وزنها أيضاً أم لا لأن معيارها الشرعي العددي فالصور ثمانية خمسة ممنوعة وهي التي يحمل عليها المصنف وصورت ثلاث جائزات وقد عرفت قول المصنف ونحاس بتور لا فلوس وسكت عن تور بفلوس فيجوز أن علم عددها ووزنها وكذا أن علم عددها وجهل وزنها لكن وجدت شروط الجراف فيجوز أن لم يكن أكثر كثرة تنفي المزانية لنقل الصنعة فان لم توجد شروطه منع كالأوجهل عدد الفلوس والحاصل أنه لو جهل عدد الفلوس امتنع علم وزن التور أم لا وأما علم عدد الفلوس أجزأ أن علم وزن التور فان لم يعلم وزنها أجزأ أن وجدت شروط الجراف وان لم يكن

لانتقاله بالصنعة سواء كانا جزافين أو كان الجزاف أحدهما وكذلك يجوز بيع الأواني النحاس التي يطبخ فيها بالفلوس لأنهما صنوعان وأما ما يكسر من الأواني المذكورة فلا يجوز بيعه بالفلوس وكذلك الفلوس التي بطل التعامل بها لا يجوز بيعها بالفلوس التي تجددت لأنها صارت نحاساً وهذا داخل تحت قوله (ص) لا فلوس (ش) عطف على تور أي لا يباع نحاس بفلوس اتفاقاً لعدم انتقال الفلوس بصنعتها بخلاف صنعة الاتاء وانظر بسط ما يتعلق بهذه المسئلة في شرحنا الكبير ثم عطف منها عنه على قوله كميوان بلحم بقوله (ص) وككالي بمثله (ش) خبر عبد الرزاق نهى عليه الصلاة والسلام عن الكالي بالكالي وهو الدين بالدين مهـموز من الكلاعة بكسر الكاف وهي الحفظ واستشكل بأن الدين مكو لا كالي وإنما الكالي صاحبه لأن كلام من المتبايعين بكلاً صاحبه أي يحرسه لأجل ماله قبله ولذا وقع النهي عنه لافضائه للنازعة والمشاعة وأجيب أمابأنه مجاز في المفرد أطلق على المكواة لعلاقة الملازمة كما في إطلاق دافق في قوله تعالى من ما دافق على مدفوق أو مجاز في اسناد الفعل للملابسه أي كالي صاحبه كعيشة راضية أي مرضية أو يقدر الإضرار في الحديث أي نهى الرسول صلى الله عليه وسلم عن بيع مال الكالي بمال الكالي ويجري مثله في كلام المؤلف \* ولما كانت حقيقة هذا البيع محتوية على ثلاثة أقسام فسخ الدين في الدين وبيع الدين بالدين وابتداء الدين بالدين وان كان بيع الدين بالدين يشمل الثلاثة لغة إلا أن الفقهاء سموا كل واحد منها باسم يخصه ابتداء المؤلف بأشدها لأنه راجع إلى الجاهلية بقول رب الدين لمدينة ما أن تقضيني حتى وأما أن تربى لي فيه فقال (ص) فسخ مافي الذمة في مؤخر ولو معينا بتأخر قبضه (ش) يعني ان فسخ الدين في الدين هو أن يفسخ مافي ذمة مدنية في أكثر من جنسه إلى أجل أو يفسخ مافي ذمة في غير جنسه إلى أجل كعشرة في خمسة عشر مؤخرة أو في عرض مؤخر أو مالوا آخر العشرة أو حط منها درهما وآخره بالتسعة فليس من ذلك بل هو سلف أو مع حطية ولا يدخل في قوله فسخ لأن تأخر مافي الذمة أو بعضه ليس فسخاً إنما حقيقة الفسخ الانتقال عما في الذمة إلى غيره وهو ما ذكرناه وقوله بتأخر قبضه صفة لمعين وهو مستغنى عنه بقوله في مؤخر وقوله قبضه أي ضمانه (ص) كغائب ومواضعة (ش) مثال للعين الذي بتأخر قبضه يعني أنه لا يجوز أخذ شيء غائب من المدين عما في ذمته من الدين كعقار بيع مذارعة أو أمة تتواضع أو غار بتأخر

جدها

كثرة تنفي المزانية لنقل الصنعة له وان لم توجد منع هذا بسط المسئلة (قوله بأن الدين

مكواه) أي يكلوه صاحبه فصح موافقته لقوله لأن كلام الخ (قوله لأن كل واحد كلاً صاحبه) هذا لا يظهر إلا في ابتداء الدين بالدين (قوله الملازمة) أي ملازمة كل لا يخرجاً يلزم من الحافظ المحفوظ والعكس (قوله أو مجاز في اسناد الفعل) أي معنى الفعل لأن كالي ليس بفعل بل في معنى الفعل (قوله أي مرضية) بيان لوصف عيشة في حد ذاته لا بالنظر لخصوص ما هو فيه والافالمناسب له أن يقول أي راض صاحبها (قوله أي ضمانه) أي وان حصل القبض بالفعل والحاصل أنه ليس المراد بقول المصنف قبضه القبض بالفعل الذي هو حقيقة بل الضمان ولو حصل قبض بالفعل كالسلعة التي فيها خيار (قوله بيع مذارعة) يصور بصورتين أحدهما أنه باع له العقار المذكور بالدين ودخل معه على الذراع وهذه هي الاستفادة من بهرام تصوير المصنف الثانية تؤخذ مما قبلها بالأولى أن يكون



شخص اشترى العقار بالذراع وقبل الذرع أحب أن يجهل في الدين وقوله أو أمانة تتواضع في شب ما حاصله أنه يصح أن يريد بقوله تتواضع من شأنه أن تتواضع بأن دفع له في دينه أمانة عنده تستحق المواضعة أن لو بيعت لغيره ويجوز أن تصور بأن تكون تتواضع بالفعل بأن يكون اشترى جارية شرعت في المواضعة ثم أحب أن يجعلها في الدين (أقول) وكذا يجري هذا في قوله أو سلعة فيها خيار أو عهدة ثلاث أو ما فيه حق توفية فحق أحب أن يجعل القمح عنده في مقابلة الدين ويريد الكيل بعد ذلك فإنه لا يجوز وبعد هذا كله فالتمسك بالتصوير الأول ويكون غير مفهوم ما بالأولى (قوله أو أمانة يبيع جزافاً الخ) ضعيف والمعتمد ولو يبيع جزافاً كذا في شرح شب واعتمده شيخنا السلوكي لكن يراد بالقبض هنا ما يشمل القبض الحسي والمجازي وهو الضمان فالقبض الحسي بالنسبة للعقار الذي يبيع جزافاً فقدر (قوله أو منافع عين) ظاهر المصنف أنه لا فرق بين أن يكون الدين (٧٧) حالاً أو مؤجلاً ولا بين أن تكون المنافع تستوفي قبل حلول الأجل أو معه

أو بعده بقرب أو بعد (قوله وأجاز ذلك أشهب) أي لأنها لما أسندت لمعين أشبهت المعينات المقبوضة وقد فعل ذلك عجم كانت أجرة دكان له عند مجلد كتب فأعطاه كتباً مجلداً وقص عليه الأجرة وكان يقول هذا على قول أشهب وقد صححه المتأخرون وأفتى به ابن رشد (قوله وهذا إذا أخذ ذلك كله من الغريم) ظاهره رجوعه لما إذا كانت المنافع لمعين أو لا الآن قضية قول الشارح الآتي وفهم من قوله بدين الخ تخصيصه بمنافع المعين وحرر (قوله وبيعه بدين) متحدداً كافي الصورة الأولى أو متعدداً كافي الصورة الثانية (قوله لأن الذمة لا تعمّر) تعليل لقوله ابتداء ولم نقل فسخ ولا بيع لأن الذمة لا تعمّر الخ بخلاف الأمرين فالذمة طاهرة قبل المعاقدة (قوله وهو أخف الخ) سبأني توضيح ذلك في قوله والاضيق صرف الخ (قوله دين ميت) أي دين منسوب لميت من حيث أنه عليه وأعماله تجعل الاضافة بمعنى على لأن

جذها أو سلعة فيها خيار أو عهدة ثلاث أو ما فيه حق توفية بكيل أو وزن أو عدد أو أمانة يبيع جزافاً فيجوز لدخوله في ضمان المشتري بالعقد (ص) أو منافع عين (ش) عطف على معين وحينئذ فيستفاد منه الخلاف في المسئلة والمراد بالمعين الشيء المعين أي أو منافع معين كركوب دابة معينة أو سكنى دار أو خياطة أجبر معين أو خدمة عبده معين مدة فلا يجوز عند ابن القاسم لأن المنافع وإن كانت معينة في الدار والخياطة والعبدة فهي كالأدين لتأخير أجزائها وأجاز ذلك أشهب وانما قلنا والمراد الخ وذلك لأنه محل الخلاف وأما منافع غير المعين فلا خلاف في المنع فيه كفسخ الدين في ركوب مضمونة أو خياطة كذلك وهذا إذا أخذ ذلك كله من الغريم ولو أخذت ذلك من غير غريمك لحاز (ص) وبيعه بدين (ش) هذا هو القسم الثاني من أقسام الكالّي والمعنى أن الدين ولو حالاً لا يجوز بيعه بدين قال المؤلف ولا بد من تقدم عبارة الذمتين أو أحدهما ويتصور في ثلاثة كمن له دين على شخص فيبيعه من ثالث بدين وفي أربعة كمن له دين على إنسان ولثالث دين على رابع فيبيع كل ما يملك من الدين بحال صاحبه من الدين ولا زيادة في فسخ الدين على اثنين أي ولا يتصور بيع الدين بالدين في أقل من ثلاثة ولا يرد ما يأتي في بيوع الأجل المشار إليه بقوله كساوي الأجلين أن شرطان في المقاصة للدين بالدين فقد وجد بيع الدين بالدين من اثنين لا نأقول ليس هذا ببيع دين بدين وهو ظاهر وليس هو فسخ الدين في الدين أيضاً فهو من ابتداء الدين بالدين إذ ليس للكالّي قسم رابع وفهم من قوله بدين عدم منع بيع الدين بمعين بتأخير قبضه أو بمنافع معين ولذا لم يقل وبيعه بما ذكر وثالثها قوله (ص) وتأخير رأس مال السلم (ش) يعني أنه لا يجوز تأخير رأس مال السلم أكثر من ثلاثة أيام وهو من أحد النقدين على ما يأتي لمافيه من ابتداء الدين بالدين لأن الذمة لا تعمّر الا عند المعاقدة وهو أخف من بيع الدين بالدين الذي هو أخف من فسخ الدين في الدين \* ولما انتهى الكلام على بيع الكالّي بالكالّي شرع في الكلام على بيعه بالنقد وأنه لا يخلو من هو عليه من أن يكون ميتاً أو حياً غائباً أو حاضراً فقال (ص) ومنع بيع دين ميت وغائب ولو قرئت غيبته وحاضراً لا أن يقر (ش) يعني أنه لا يجوز للشخص بيع ماله على الغير من دين سواء كان حياً أو ميتاً ولو علم المشتري تركته لأن المشتري لا يدري ما يحصل له بتقدير دين آخر إلا أن يكون من هو عليه حاضراً بالبلد مقر أو الدين مما يباع قبل قبضه لا طعاماً من بيع وبيع بغير جنسه

الاضافة لا تأتي بمعنى على كما هو معلوم وكذا منع الحوالة عليه (قوله ولو قرئت غيبته) ولو ثبت الدين بينه وعلم ملاؤه بخلاف الحوالة عليه فإنها جائزة (قوله وحاضر) ولو ثبت الدين بينه (قوله إلا أن يكون من عليه الدين حاضراً بالبلد) اشترط حضوره لعلم خاله من فقر أو غنى إذ لا بد من علم ذلك لاختلاف مقدار عوضه باختلاف حال المدين من فقر أو غنى والمبيع لا يصح أن يكون مجهولاً (قوله والدين مما يباع قبل قبضه) احترازاً عما لو كان طعاماً من بيع كما أفاده بقوله لا طعاماً من بيع (قوله وبيع بغير جنسه) بأن يكون عرضاً وبيع بدراهم أو دنائير أو بالعكس أي لأنه إذا بيع بجنسه وكان المبيع غير حال فقد يتغير سوقه بزيادة عند حوالة فقيهه سلف بزيادة فنع بجنسه ولو حالاً لم يتغير سوقه سد الذريعة وهذا التوجيه ذكره عب ولم يذكره عجم ولا شب وذكر بعض شيوخنا غير ذلك فقال يحترز بذلك عما لو كان حياً أو ميتاً لا يجوز بيعه بغيره بلهم من جنسه كما تقدم

من انه منهي عنه ويحترز بذلك أيضا عموما كان عليه عروضا ثم باعها بأكثر من ثمنها وأقل نقد فلا يجوز ~~كشتر~~ عشرة اقواب باعها بأحد عشر نقدا أو ثمانية نقدا فلا يجوز أيضا لما فيه من حط الضمان وأزيد في الاكثر ومن وضع وتجهل في الاقل مؤلف كبير بالمعنى ولعل هذا محمول على ما اذا باعها لمن هي عليه وأما غيره فالجواز انتهى ويحتمل أن يقال ليس الوجه هكذا بل الوجه انه اذا بيع بجنسه يفصل فيه فان كان مساويا له صفة وقدر أجزاء كان يأخذه بقليل ويعود عليه كثير فهو سلف جرنفعا وان كان بالعكس فلهمة ضمان بجعل وسية أي يقول المصنف والشيء في مثله قرض شامل للقوم وغيره فتدبر ذلك (قوله وليس ذهب الخ) أي والأدنى للصرف المؤخر (قوله وان لا يقصد المشتري اعنات المدين) ولا يستغنى عنه بما قبله وذلك لان قصد الاعنات لا يلزم أن يكون ناشئا عن عداوة سابقة (قوله فانه لا يدخل في (٧٨) ذلك الرهن والحيل) أي اذا اشترط عدمهما أو شكالا ان الدين ملك للبائع والتوثيق بالرهن والحيل حق له وكل منهما منفك عن الآخر والاصل بقاء ما لافسان على ملكه حتى يخرج عنه برضاه (قوله للسلامة) علة لقوله بقر (قوله هـ ذاهو المعول عليه) أي خلافا لما أفتى به بعضهم من دخول الرهن والحيل من غير شرط (قوله العريان) اسم مفرد لاجع ولا اسم جمع ويقال عربون بضم العين وسكون الراء ويفتح العين والراء وغير ذلك انظره (قوله أن يعطيه شيئا) بدل أو عطف بيان أو خبر مبتدأ محذوف (قول اذا كان يتركه له مجانا) أي فلا يحاسب به مطلقا كره البيع أو أحب وأما ان أعطاه على انه ان كره البيع أخذه وان رضى حاسبه به من الثمن فلا بأس ويختص عليه ان كان لا يعرف بعينه لثلاث ترديد السلفية والشمية (قوله وكلام المؤلف يصدق) صدق فيما قال وان كان المتبادر عدم الصدق وما تقدم حل بالمتبادر (قوله أو كافرة غير حرة) وأما اذا كانت حرة أي بأن تظفر بالام دون ولدها أو بالعكس فيجوز لنا أن نأخذ من ظفر نابه وان لم عليه التفرقة (قوله وأما بالرهن الخ) هكذا

وليس ذهب بفضة ولا عكسه وأن لا يكون بين المشتري والمدين عداوة وان لا يقصد المشتري اعنات المدين وأما ان لم يقر فلا يجوز لانه من شرائه ما فيه خصومة وقوله ومنع بيع أي بالنقد وأما بالدين فقد مر (تقنة) من ملك دينيا لوجه من وجوه الملك ما عدا الارث وكان فيه رهن أو حيل فانه لا يدخل في ذلك الرهن أو الحيل الا ان يشترط دخولهما ويحضر الحيل ويقر بالحالة وان لم يرض بالتصديق لمن ملك للسلامة من شرائه ما فيه خصومة لكن لرب الرهن أن يطلب وضعه عند أمين هذا هو المعول عليه بخلاف لو ملك ما ذكر بارث فانه يكون له برهنه وحيله وان لم يشترط ذلك وللرهن طلب وضعه عند أمين غير الوارث (ص) وكبيع العريان ان يعطيه شيئا على أنه ان كره البيع لم يعد اليه (ش) هذا عطف على كميوان بلحم وقد مر في عليه الصلاة والسلام عن بيع العريان وهو أن يشتري سلعة بثمن على أن المشتري يعطي البائع أو غيره شيئا من الثمن على أن المشتري ان كره البيع لم يعد اليه مادفعه وان أحب البيع حاسبه به من الثمن لانه من كل أموال الناس بالباطل وغرر قال عيسى ويفسخ العقد فان فانت مضت بالقيمة ومثل قوله لم يعد اليه اذا كان يتركه له مجانا وكلام المؤلف يصدق بهذه ومثل البيع الاجارة فلا فرق بين الذوات والمنافع (ص) وكثفريق أم فقط من ولدها وان بقسمة (ش) لقوله عليه الصلاة والسلام من فرق بين والده وولدها وفي رواية من أمر بتفريق والده وولدها فرق الله بينه وبين أحبته يوم القيامة وهو حسن صحيح واحتراز بقوله فقط من غير الام فلا يحرم تفرقة الاب من ولده ولا الاخ من أخيه أو ابن أخيه ولا الجد أو الجدة من ولده أو ولد أم أي ولادة لا أم رضاع لان الام أخبر بمصلحته وأشفق وقوله أم مسلمة أو كافرة غير حرة من ولدها وان من زنا وظاهره ولو مجنون أو أمه كذلك الا أن يخاف من أحدهما حصول ضرر بالآخر وقوله وان بقسمة مبالغفة في المنع كما لو ورث جماعة الولد وأمواف فلا يجوز لهم أن يقتسموها ولو بالقرعة وان اشترطوا عدم التفرقة لا فتراقهم في الملك وأما بالرهن والاجارة بأن يجعل أحدهما أجرة أو بالنكاح بأن يجعل أحدهما صداقا فيجوز ويجعلان في حوز واحد وبالع بقره (ص) أو يبيع أحدهما العبد سيد الآخر (ش) لثلاث توهم أن العبد ومالك لسيد أي لا يجوز لمن ملك أم أو ولدها أن يبيع الام لرجل وولدها العبد الرجل لاحتمال أن الرجل يعتق عبده وقوله لعبد أو ولي للعبد سيد الآخر (ص) مالم يثغر (ش) أي وحده منع التفرقة مالم يثغر أي يثبت بدل

رواضحه  
قال اللقاني ولم يرتضه عجب بل ارتضى انه لا بد من الجمع في الملك وهو الظاهر كما أفاده شب وفي عب اعتماده وعبارة شب وما وقع في حاشية شيخنا من جواز جعل أحدهما أجرة أو صداقا فهو غير ظاهر انتهى وهو كلام ظاهر فعلى هذا كلام شارحنا في الرهن مسلم (قوله بأن يجعل الخ) وأما لو أجزأ أحدهما أو زوج الام فلا يفسخ لعدم التفرقة في الملك وأجبر على بيعه في حوز وليس الزوج حيث لم يعلم به الامتناع من ذلك وهذا لا يخالف قوله في النفقات مشها في الامتناع كولد صغير لا أحد هـ الخ لا اختصاصه بالحر (قوله أو يبيع أحدهما العبد سيد الآخر) ولو غيرم أذن له (قوله مالا يثغر) يفتح أوله وتشديد ثابته وهو عناية فوقية أو ثابته مملوكة مفتوحة ويجوز أيضا ضم أوله وسكون ثابته مع المثلثة وانما قيد بالاثغار لان شدة احتياج الولد لأمه وظهور أثر الحية منها انتهى بالاثغار



(قوله والظاهر أن المراد نبات كلها) أي وإن لم يفتنه نباتها كما في عب (قوله وصدق المسبية) أي هي وولدها التحدسا بينهما أو اختلف صدقها السابقي أم لا لا يفسر بنية على كذبها وينبغي حالة الاشكال أن تصدق بين أن اتهمت والافيدونه كذا في شرح عب وشب (قوله أو دعوى الام مع قرينة صدقها) لا يخفى أن هذا يدل على أنه إذا لم تقم قرينة بصدقها ولا كذبها بأن أشكل الامر أنها لا تصدق وتجوز التفرقة بخلاف ما ذكرناه عن شرح شب وعب ولكن ما ذكرناه هو ظاهر المصنف فكانت همما رأياه أنه المعول عليه دون ما لابن عرفة (قوله وصدق المسبية في منع الخ) هذا يفيد أن اقرار المالكين مثل البينة في الخلوة والارث (قوله ولا وارث) أقول وحيث قلنا بعدم الارث فلو أوصت له مع وجود وارث يجوز جميع المال (٧٩) هل تصح لكونه كالأجنبي حينئذ أو تبطل لانه

وارث في الجلة لولا الأصل (قوله) ان لم يكن لها وارث يجوز جميع المال على أحد القولين (أي ما لم تبطل الاقرار فيتفق على الارث (قوله ما لم ترض) راجع للتفريق أي كما أن قوله ما لم يتغير راجع له لكن برسؤال وهو ان يقال لو ارد هنا طرفان وهما ما لم يتغير وما لم ترض لشي واحد من غير عطف ومثل ذلك لا يجوز وأجيب بأن الاول طرف والثاني حال والعامل فيه يمنع المفهوم من النهي عن التفرقة وكأنه قال أي يمنع التفرقة مدة عدم الانتفاع حالة كون الام غير راضية (قوله فان رضيت) أي رضيت طائعة غير مكرهة ولا خائفة ولا مخدوعة (قوله وروى عيسى الخ) وعليه اذا فرق بينهما بالبيع فلا يفسخ وهل يجبران على جمعهما في حوز أم لا ومقاده تضعيف كلام عيسى (قوله اذا كان عقد معاوضة) دخل فيه الثواب ودفع أحدهما صداقا والمخالعة به (قوله ان علمنا ضربا وجعا) أي علمنا حرمة التفرقة لا الولدية كما أفاده في شرح شب (قوله

رواؤه بعد سقوطها والظاهر أن المراد نبات كلها لا بعضها ولو المعظم وأنه يراعى زمن السقوط المعتاد حيث لم يحصل السقوط بالفعل وقيد بقوله (معتادا) ليخرج ما إذا عمل الانتفاع والمراد بأسنان الرضيع ما ينبت من الاسنان في مدة الرضاع (ص) وصدق المسبية ولا وارث (ش) ابن عرفة وثبت البينة المانعة للتفريق بالبينة أو اقرار المالكين ما أو دعوى الام مع قرينة صدقها انتهى وتصديق المسبية في منع التفرقة فقط لا في غيرها من أحكام البينة فلا يحتل بها ان كبر ولا وارث بينهما مال ~~ممكن~~ هي لا ترث من أقرب به وأما هو فيرثها ان لم يكن لها وارث يجوز جميع المال على أحد القولين الاتيين في الاقرار وقوله (ما لم ترض) راجع للتفريق فان رضيت جاز التفريق وهذا يفيد أنه حق للام وهو المشهور وقيل للولد وعليه فيمتنع ولو رضيت ويفيد أيضا أن حرمة التفرقة خاصة بالعاقل وهو كذلك كما هو ظاهر المذهب عند ابن ناجي وروى عيسى عن ابن القاسم حرمتها في البهيمة الى أن يستغنى عن أمه (ص) وفسخ ان لم يجمعاهما في ملك (ش) أي وفسخ العقد الذي فيه التفرقة اذا كان عقد معاوضة بدليل ما بعده ان لم يجمعاهما في ملك واحد حيث لم يفت المبيع فان لم يفسخ ويجبران على جمعهما في حوز واحد قاله اللخمي ابن حبيب يضرب بائع التفرقة ومبتاعها ان علمنا ضربا وجعا وقاله مالك وكل أصحابه ذكرته قطا بغيره سواء اعتاد ذلك أم لا وبأنه عند قوله في بيع الحاضر للبادي هل يقيد الادب بالاعتقاد أم لا قولان ولعل الفرق أن منع التفرقة أشد ومحل الادب حيث لم يعذر الجاهل وكذا في مسألة التلق (ص) وهل بغير عوض كذلك أو يكفي بجوز كالعتق أو يلان (ش) يريد أنه اختلف اذا كانت التفرقة بغير عوض كهبة أحدهما أو وصيته أو وهبهما مشتر لشخصين أو ورثا لشخصين هل هي كالتفرقة بعوض فيجبران على الجمع في ملك واحد بجماع التفرقة وكون ذلك بعوض وصف طردى ولا سبيل الى الفسخ بحال أو يكفي باجماعهما في حوز لان السيد لما ابتداء بفعل المعروف علم أنه لم يقصد الضرر فناسب التخفيف أو يلان وأما ان أعتق أحدهما فيكتفي بجمعهما في حوز انتفاعا وهبة الثواب كالبيع فقوله كذلك أي لا بد من جمعهما في ملك من غير فسخ فالتشبيه غير تام وقوله كالعتق تشبيه في التأويل الثاني متفقا عليه من أنه يكفي بالحوز (ص) ويجوز بيع نصفهما أو بيع أحدهما للعتق (ش) أي يجوز بيع نصفهما أو ثلثيهما أو نصف أحدهما ورابع الآخر مثلا سواء اشترى ذلك الجزء المشتري للعتق أو لغيره وكذلك يجوز بيع أحدهما فقط للعتق الناجز

ومحل الادب) أي في بيع الحاضر للبادي لا في مسألة التفرقة لانه قد قال ان علمنا وقوله وكذا يقال أي يقال بالادب فيها لکن حيث لم يعذر الجاهل (قوله وهل بغير عوض الخ) فاذا وجدت الام في ملك شخص والولد في ملك آخر ولم يعلم هل صار اليهما معاوضة أو لا فانهما يجبران على جمعهما في ملك ولا يكفي الحوز فقول المصنف وهل بغير عوض أي تحقيقا أي ذلك بغير عوض (قوله كالعتق) قال مالك في المدونة ومن أعتق ابن أمته الصغير فله بيع أمه ويشترط على المبتاع نفقة الوالد ومؤنته وأن لا يفرق بينه وبين أمه فان أعتق الام جاز له أن يبيع الولد من يشترط عليه أن لا يفرق بينه وبين أمه (قوله أو ورثا لشخصين) هذا يعارض قوله كما لو ورث جماعة الولد الخ الآن يقال ما تقدم مرورا على أحد القولين (قوله ولا سبيل الى الفسخ بحال) لان البيع اذا فسخ رجع المشتري بالثن على البائع وعقد الهبة ونحوها اذا فسخ بطل ملك الموهوب له من غير عوض بأخذ من كان الجمع بينهما من غير فسخ العقد والتشبيه غير تام فتبين

(قوله وفي كلام الخطاب) ربما ان بعض الشراح يفيد قوته (قوله العتق الناجز) وأما لاجل فلا يجوز أي وكذا الكتابة والتدبير بالاولى  
و ينبغي أي يكون التحييس كالعتق كما في شرح شب (قوله أي وبيع الولد الخ) ليس هذا من المواضع التي يحذف فيها الفعل (قوله ويشترط  
عليه) أي على المشتري (قوله ويجري مثل ذلك) بمعنى انه اذا باع أحدهما للعتق لابد أن يجمع بينهما في حوز (قوله ولعاهد) بفتح  
الهاء وهو الشائع على الالسنه أي الذي عاهد المسلمون أي أعطوه عهدا و موثقا أن لا يتعرضوا له وكسر هاء أي الذي عاهد المسلمين  
أي أخذ منهم عهدا و موثقا بالآمان (قوله ويجبر المشتري والبائع) أي الذي هو المعاهد أي اذا وقع ونزل فلا فسخ لكن يجبر المشتري  
والبائع وقال بعض شيوخنا رحمه الله لا منافاة (٨٠) بين جواز البيع للمعاهد وجبره على الجمع لانه ان باع لمعاهد مثله جاز ولا جبر وان

باع لمسلم كره للمسلم ذلك ويجبران  
على جمعهما عند غيرهما أو عند  
المسلم (قوله عند أبي الحسن)  
الطرف يقتضي أن المسئلة ذات  
خلاف وعبرة غيره قاله الشيخ  
أبو الحسن وهي لا تفيد الخلاف  
وانظره (قوله ان الذي ليس كذلك)  
هذا اذا كانت التفرقة في دينهم  
ممنوعة والافقيه تظرو بعض  
الاشياخ أطلق القول بمنعهم  
(أقول) وهو الظاهر ثم بعد كتي  
هذا وجدت شب يفيد ترجيح  
الاطلاق كما قلنا (قوله أو الا من نفر  
قليل) وأما ان لا يبيع من فلان  
أو من نفر قليل فيجوز قاله اللخمي  
فعلى هذا لو قال له لا تبعها من  
المغاربة أو الصعائدة ومن المعلوم  
أن كلامهما نفر كثير وأبى أكثر  
فقضية كلام اللخمي المنع وقضية  
كلام الشارح الذي هو قوله أو الا من  
نفر قليل أن ذلك يجوز فانظر ما  
الذي يعول عليه (قوله الى أمد  
بعيد) أي زائد على المدة المعلومه  
وهي في كل شيء بحسبه وسيأتي  
بيانه (قوله شرط المتاع) أي المقييل  
على البائع أي المقال (قوله

والمؤجل فقوله للعتق خاص بالثانية وفي كلام ح ما يفيد أن المراد العتق الناجز (ص) والولد  
مع كتابة أمه (ش) بالجر عطف على نصف أي و جاز ببيع الولد مع بيع كتابة أمه وبالرفع نائب  
فاعل فعل محذوف أي وبيع الولد مع بيع كتابة أمه أي اذا بيعت كتابة الأم وجب بيعه معها  
فالمراد بالجواز الاذن الصادق بالوجوب وكذا العكس فلو قال وأحدهما مع كتابة الآخر لمكان  
اشتمال قال الشارح ويشترط عليه أن لا يفرق بينهما اذا عتقت الام الى وقت الاثغار انتهى  
ويجوز مثل ذلك في بيع أحدهما للعتق فان لم يفعله بالشرط فهل يفسخ البيع أم لا وهو  
الظاهر ويجبران على الجمع (ص) ولعاهد التفرقة (ش) أي ولعاهد حر بي نزل اليه بالآمان  
التفرقة (وكره) لنا (ص) الاشتراء منه (ش) مفرقا ويجبر المشتري والبائع على الجمع في ملك  
مسلم غيرهما أو ملك المشتري ولا يفسخ لانه اذا فسخ رجع الى ملك المعاهد والكراهة محمولة  
على التحريم عند أبي الحسن وانظر هل يجبران على الجمع أيضا اذا حصلت التفرقة بغير عوض  
على أحد القولين السابقين أو يكتفي بجمعهما في حوز في هذا اتفاقا وفهم من معاهد أن الذي  
ليس كذلك ثم عطف منها عنه على مثله بقوله (ص) وكيفية بشرط (ش) قد انتهى صلى الله  
عليه وسلم عن بيع وشرط وحل أهل المذهب النهي على شرط يناقض أو يحل بالثمن وذ كرهما  
المؤلف وأشار لا ولهما بقوله (يناقض المقصود) من البيع (كأن لا يبيع) عموما أو الا من نفر  
قليل أو لا يهب أو لا يخرج به من البلد أو على أن يتخذها أم ولد أو يعزل عنها أو لا يجيزها البحر  
أو على الخيار الى أمد بعيد أو على أنه ان باعها فهو أحق بها بالثمن ولا ينافي هذا جواز الاقالة التي  
وقع فيها شرط المتاع على البائع انه ان باعها من غيره كان أحق بها لانه يغتفر في الاقالة ما لا  
يغتفر في غيرها تأمل وبق شرط يقتضيه العقد وهو واضح الصحة كشرط تسليم المبيع والقيام  
بالعيب ورد العوض عند انتقاض البيع وهو لازم دون شرط فشرطه تأكيدي وشرط لا يقتضيه  
ولا ينافيه وهو من مصلحته جائز لازم بالشرط ساقط بدونه كلاجل والخيار والرهن ولا بأس  
بالبيع بثمن الى أجل على أن لا ينصرف ببيع ولا هبة ولا عتق حتى يعطى الثمن لانه بمنزلة الرهن  
اذا كان اعطاء الثمن لاجل مسمى (ص) الابطحيز العتق (ش) الجمار والمجرو ومخرج من جار  
ومجرو ومقدر دل عليه هذا أي وبيع وشرط ملتبس بكل كيفية من كيفية البيع والشرط  
الاشراط ملتبس بالتحيز العتق فهو مستثنى من عموم الاحوال وعلى نسخة اسقاط الباء يكون  
مستثنى من قوله وشرط أي الاشراط بتحيز العتق فهو منصوب على الاستثناء ولا شك أن تحريده  
الباء أحسن والمختار ان اشراط التحييس كاشراط العتق وان أقسامه أقسامه وحكمه حكمه

تأمل) لعل المراد تأمل وجهه وقول وجهه أنه باب معروف (قوله الاشراط ملتبسا  
بتحيز العتق) من التباس المتعلق بالكسبر بالمتعلق بالفتح هذا حيث يراد من الشرط الاشراط ولو أريد به المشروط لكان من التباس  
الكل بالجزئي (وأقول) الاولى أن يقول الا كيفية هي تحيز العتق لان المستثنى منه الكيفيات وقوله فهو منصوب على الاستثناء  
أي ولا حظ العموم في المستثنى منه وكأنه قال وكبيع أي وشرط الا كذا وقوله أحسن أي لان التكلف فيه أكثر من التكلف  
في الاسقاط (قوله مستثنى من عموم الاحوال) أي فانه جائز وان كان مناقضا لمقتضى العقد (قوله وان أقسامه) أي من التحيز  
والإيهام والشرط الى آخر ما سيأتي (قوله وحكمه حكمه) أي من الجواز

راجع



(قوله والمراد بالتخير ما قابل التأجيل الخ) أي فتلك الأمور لا يجوز ولو قرب الاجل كالعشرة أيام خلافة قيد المشد إلى له بان لا يكون قريبا (قوله فالكلام الآن) أي لان الكلام الآن في صحة البيع وهي شاملة لجميع ما يأتي وقوله والشرط وعدمه الا ولي حذفه لان المصنف لم يتكلم على الشرط أي على جواز اشتراط النقد وعدم جواز اشتراطه وقوله وما سميأتي في الجبر وعدمه المناسب لما قال وما سميأتي في الجبر وعدمه والشرط وعدمه (قوله شرط الهبة) أي وكذا الوقف (٨١) كما في الشيخ سالم (قوله وفي شرط النقد)

أى وفى جواز شرط النقد وعدمه  
 فشرط النقد يجوز فى مسألة  
 الإيجاب وعلى أنها حرة بالشراء  
 ولا يجوز فى الإبهام والتخير (قوله  
 ولم يقيد به بإيجاب) أى ولم يقل له  
 والعنق لك لازم ولا أنت بالخيار  
 (قوله فى رد البيع) أى فان رد بعد  
 أن فات فعلى المشتري القيمة (قوله  
 بخلاف ما قبلها) أى فقد قال  
 أشهب وسحنون بالزوم فيها قد  
 يقال أنها حينئذ تفهم بطريق  
 الأولوية نعم لو كانت الكاف داخلة  
 على المشبهة به لظهر (قوله اذ قد  
 دخل) أى البائع على عدم الخيار  
 وإذا دخل المشتري على عدم العنق  
 أى على عدم لزوم العنق (قوله تشبيهه  
 فى وجوب العنق) أى فى ثبوت  
 العنق وإن كان الوجوب فى الأول  
 بالإيقاع وفى هذه بمجرد عقد الشراء  
 (قوله إن كان الشرط من المشتري)  
 لأن إذا كان الشرط من المشتري  
 يشترىها بثمن غال لأنه المتسلف  
 وقوله أو نقص إن كان من البائع  
 لأنه حينئذ المتسلف وقوله لأن  
 الانتفاع علة لمخدوف أى وانما لم  
 يجوز الخ ولا يفتى أن مفاد هذا مغاير  
 لمفاد قوله يعود الخ لأن حاصل  
 الأول جهل فى الثمن وحاصل الثانى  
 جهل فيها وقوله من جملة الثمن

راجع الخطاب والمراد بالتخيير ما قبل التأجيل والتدبير والحكاية والابلاذ فيشمل ما بعده من  
الاقسام من الابهام أو التخيير أو الإيجاب أو على أنها حرة بالشراء فالكلام الآن في صحة  
البيع والشرط وعدمه وما سيأتي في الجبر وعدمه ثم إن مثل شرط تخييز العتق شرط الهبة  
والصدقة عند مالك خلافا للشافعي قاله في الذخيرة ثم أشار إلى أن لشرط تخييز العتق وجوها  
أربعة الخمى والبيع صحيح فيها وانما يفترق الجواب في صفة وقوع العتق وفي شرط النقد انتهى  
أشارا لحد هـ ما بقوله (ص) ولم يجبر إن أبهم (ش) أى ولم يجبر المشتري على العتق إن أبهم  
البائع في شرطه العتق على المبتاع بان قال أبيعك بشرط أن تعتقه ولم يقيده بإيجاب ولا خيار  
وشرط النقد في هذا يفسده لتردده بين السلفية والتمنية لتخييز المشتري في العتق فيتم البيع وفي  
عدمه فيخير البائع في رد البيع وامضائه وأشار لثانيهما بقوله (ص) كالخبر (ش) أى في العتق  
وفي رده لبائعه ولا يفسد البيع لتشوف الشارع للحرية فهو تشبيه في عدم الجبر على العتق  
إلا أنه باتفاق هنا بخلاف ما قبلها والحكم في النقد وتخيير البائع في رد البيع واتمامه إن أبى  
المشتري العتق كما في التقي قبلها هذا هو الذي يجب حمل كلام المؤلف عليه ويدل  
له التعليل بتردد الثمن بين السلفية والتمنية وليس مراده التخيير بين العتق وعدمه لأنه  
لا يأتي فيه التعليل وأيضا فهذا أمر له وإن لم يشترط وليس للبائع في هذا خيار إذا لم يعتق  
المشتري إذ قد دخل على ذلك وأشار لثالثها بقوله (ص) بخلاف الاشتراء على إيجاب العتق  
(ش) بأن قال له البائع أبيعك على شرط أن تعتق وهو لازم لك لا تخلف عنه فرضي بذلك  
فانه يجبر على العتق فإن أبى أعنتقه عليه الحاكم وقوله (ص) كأنها حرة بنفس الشراء (ش)  
تشبيهه في وجوب العتق لافي الجبر إذا اعتق هنا حاصل بنفس الملك والضمير المؤنث راجع للربة  
ذكر أو أنثى (ص) أو يحل بالثمن كبيع وسلف (ش) هذا عطف على يناقض المقصود  
ومعنى إخلاله بالثمن بأن يعود جهله في الثمن ما بزيادة أن كان الشرط من المشتري أو نقص  
إن كان من البائع كبيع وسلف من أحدهما لأن الانتفاع بالسلف من جملة الثمن أو المثلث  
وهو مجهول وقوله وسلف أى بشرط وأما بيع وسلف من غير شرط فلا يمنع على المعتمد وما  
يأتى مما يخالف ذلك أول بيوع الآجال من أن الاتهام على اشتراط البيع والسلف مضر يأتى  
ما فيه (ص) وصح أن حذف أو حذف شرط التدبير (ش) أى وصح البيع أن حذف  
شرط السلف مع قيام السلعة على المشهور لزوال المانع وأما وفانت الساعة فقال المازرى  
ظاهر المذهب لا يؤثر إسقاطه بعد فوتها في يدمشترها لأن القيمة قد وجبت وكذلك يصح  
البيع إذا حذف كل شرط مناقض كالتدبير أو غيره وانما خص المؤلف التدبير بالذكر لأن  
ما له للعتق فرعا يتوهم جواز اشتراطه ولذا قال بعض أن في بعض النسخ كالتدبير بإدخال  
الكاف على التدبير ولو اقتصر على قوله وصح أن حذف أى الشرط المؤثر في العقد خلافا لكان

( ١١ - خروشي خامس ) أى ان كان المتسلف المشتري وقوله أو المثلث أى ان كان المتسلف البائع (قوله أى بشرط) أى ولو لم يحسب ما به هم من حاله فيما يظهر كفاي عب (قوله مع قيام السلعة) أى وليس فيه الا الثمن الذى وقع عليه العقد سواء فات قبل الاسقاط أولا (قوله لان القيمة قد وجبت الخ) هذا على قول فى المسئلة والافسياء المعتمد أن فيه الا كثر من الثمن والقيمة أو الاقل منهما (قوله لان ما له للعق) لا يخفى أن هذه العلة موجودة فى غير التدبير كالعق لاجل والكافة فاذن لا يتم التغليل (قوله كالتدبير) أى الصادق عليه قوله يناقض المقصود أو المستفاد من مفهوم قوله لا يتخير العتيق وهذا ما لم يشترط أنه مذبر بنفس الشراء فان اشترط ذلك فان البيع

يفوت بالتدبير ويكون على المشتري الاكثر من الثمن والقيمة (قوله وأحسن) أي من حيث سموله للتدبير وغيره (قوله وهو المشهور الخ) واعتراض بأن ابن عبد السلام انما صرح بشهورية اسقاط السلف في غير الغيبة وأما مع الغيبة فذكر الخلاف ولم يصرح بشهورية وانما نسب الصحة لأصبغ فقط وكذا فعل ابن عرفة (٨٣) أفاده محشى نت (قوله لتماز الربا بينهما) أي لتماز موجب الربا (قوله كما لو بعثا برهن) أي بعثا برهن مؤجل على أن تأخذ

أخصر وأحسن \* ولما انتهى الكلام على الشرط المناقض وترك المؤلف ذكر ما يقتضيه العقد لوضوحه أخذ ذكر ما لا يقتضيه ولا ينافيه وهو من مصلحته بقوله مشبهاله بالحكم قبله وهو الصحة (ص) كشرط رهن وجيل وأجل (ش) يعني أن البيع يصح مع اشتراط هذه الأمور مثل أن يبيعه السلعة على رهن أو كفيل أو إلى أجل معلوم أو على خيار أو نحوه وليس في ذلك فساد ولا كراهية لأن ذلك كله مما يعود على البيع بمصلحته ولا معارض له من جهة الشرع أي فهو تشبيه في الصحة لا بقيد حذف الشرط لأنه لا يناقض ولا يخل أي كما يصح البيع مع شرط رهن الخ وقوله (ولو غاب) مبالغة في صحة البيع إذا أسقط مشروط السلف شرطه أي إذا رد السلف إلى ربه والسلعة قائمة صح العقد ولو بعد غيبة المتسلف على السلف غيبة يمكنه به الانتفاع ولو قدمه عند قوله وصح ان حذف كان أولى وهو المشهور وقول ابن القاسم وتأول الاكثر المدونة عليه (ص) وتأولت بخلافه (ش) وهو قول سحنون وابن حبيب وهو ان البيع ينقض مع الغيبة على السلف ولو أسقط شرط السلف لتماز الربا بينهما وعليه تأولها الاقلون ولولا قوله وتأولت بخلافه لا يمكن رجوع المبالغة من قوله ولو غاب إلى الرهن والجيل أي انه يصح اشتراط رهن وجيل غائبين فاما شرط الرهن الغائب ففيها انه جائز كما لو بعثا برهن وتوقف السلعة الحاضرة حتى يقبض الرهن الغائب وأما على شرط جيل غائب ففيها انه جائز ان كان قريب الغيبة ولم ينفذ من ثمن السلعة شيئا ابن يونس وفرق بين بعد الغيبة في الرهن والجيل انتهى والفرق هو أن الجيل قد يرضى بالجمالة وقد لا يرضى فلهذا اشتراط فيه القرب ثم ذكر المؤلف ما إذا ذاق المبيع في العقد المشتمل على البيع والسلف بشرط سواء أسقط شرط السلف أم لا بعد القوائم إذا أسقط حينئذ لا يوجب الصحة بخلافه قبله كما مر بقوله (ص) وفيه ان فات أكثر الثمن أو القيمة ان أسلف للمشتري البائع والافالعكس (ش) أي وفي المبيع بشرط السلف ولو أسقط الشرط حيث فات الاكثر من الثمن أو القيمة ان كان السلف هو المشتري فاذا اشتراها بعشرين والقيمة ثلاثون أو بالعكس لزمه ثلاثون لانه لما أسلف أخذها بالنقص فعومل بنقص قصده وان كان السلف هو البائع فعلى المشتري للبائع الأقل من الثمن والقيمة لانه أسلف ليزداد فيكون له في المثال المذكور عشرون وهذا مذهب المدونة نص عليه في كتاب الآجال وينبغي كافي الخطاب أن يقتضد أي السلف من البائع بما إذا لم يرغب المشتري على السلف مدته يرى أنها القدر الذي أراد الانتفاع بالسلف فيها فان وجد ذلك كانت فيه القيمة بالغة ما بلغت كما يؤخذ من كلام ابن رشد الاتي في شرح قوله في فصل العينة وله الأقل من جعل مثله أو الدرهمين (ص) وكالتجش يزيد لغير (ش) هذا عطف على قوله كيب وان يلحم جنسه والمعنى انه ورد النهي عن التجش وفسره المؤلف تبعاً لابن الحاجب تبعاً لما زرى بانه الذي يزيد في السلعة ليقصدى به غير ما بن عرفة وهذا أعم من قول مالك التجش أن تعطيه في سلعته أكثر من غناها وليس في نفسك اشتراطها ليقصدى بذلك غيرك لدخول عطائك مثل غناها أو أقل في قول المازري وخروجه من قول مالك وابن العربي الذي عندي ان بلغها به الناجش قيمتها ورفع الغبن عن صاحبها فهو أجور ولا خيار لمبتاعها

منه رهنا وقوله وتوقف السلعة أي لا تعطى للمشتري (قوله حتى يقبض الرهن الغائب) أي على الثمن (قوله وأما على شرط جيل غائب قال عجل له في الجيل المعين انتهى وهو متعين (قوله ان كان قريب الغيبة) لم يبين قرب الغيبة وأعله القرب المبين في غير هذا الموضع (قوله ولم ينفذ من ثمن الخ) أي ولم يشترط أن ينفذ من ثمن السلعة شيئاً أو ما لو شرط نقد بعضه فلا يجوز لترده بين السلفية والثمنية لانه يحتمل ان يرضى بالجمالة وأن لا يرضى فانه ان رضى بالجمالة كان غنا وان لم يرض كان سلفاً (قوله وفرق) يحتمل قرأته بالبناء للفعول والمعنى وفرق أهل المذهب بين بعد الغيبة فأجيز في الرهن ومنع في الجيل ويحتمل قرأته بالبناء للفاعل أي وفرق الامام أو ابن القاسم بين بعد الغيبة الخ فان كان كلام ابن يونس هذا بعد كلام المدونة فالمناسب التفريع بالفاء ويكون مبنياً للفاعل ويحتمل أن يقرأ بالمصدر أي وفرق ظاهر الخ ويكون هو ما أشار له بقوله والفرق الخ (قوله أكثر الثمن أو القيمة) أي يوم القبض أي أن القيمة تعتبر يوم القبض هذا يفيد أنه في المقوم وأما المثلى فانما فيه مثله لانه كعينه فلا كلام لواحد منهما إعتابه ما اذا كان قائماً ورده بعينه (قوله على

مذهب المدونة) ومقابلة عليه القيمة بالغة ما بلغت كان السلف من البائع أو المشتري (قوله وينبغي كافي الخطاب وكان الخ) اعتراض عليه محشى نت بان ذلك قول في المسئلة مقابل لما درج عليه المؤلف كافي ابن عرفة (قوله بانه الذي يزيد) ظاهر العبارة أن التجش عند المصنف هو نفس الرجل الذي يزيد وليس كذلك بل التجش هو الزيادة



(قوله وكان بالكاتبين الخ) تقوية للذي قبله قال بعض الشراح والظاهر أن مسألة الرجل المستفتح بالكاتبين جائزة على كل قول نظرا للمعنى الذي أوجب النهي في النجس منتف في مسألة الرجل المذكور بل وتفسير مالك والمازري لا يشملها وهو عين ما يفعله مشايخ الاسواق بمصر العارفون بأمان السلع يقتضون لدلال دون عنها لينى (٨٣) على ذلك من كان له غرض فيها لانهم انما يفعلون ذلك مخافة ان يفتح جاهل باكثر

من ثمنها فيضرب غيره (قوله فيمن لم يزد على القيمة) أى بل يساوى القيمة (قوله ويرشحه) أى يرشح أن المراد بالثمن الذى بلغه فى النداء قوله ليغفر الذى معناه هو قوله ليقتدى بك غيرك لانه الواقع فى كلام مالك (قوله لان هذا من جملة البياعات) المناسب حذف هذا لان المحكوم عليه بالحرمة النجس فى حد ذاته وهو ليس فيه بيع فتدبر (قوله فالقيمة) تقيدها اذا لم يتقص عن الثمن الذى كان قبل النجس (قوله قال المواق) هو معتمد شيخنا السلمونى (قوله وجاز كف عنى) هذا اذا كان السؤال بغير عوض أو بعوض من غير السلعة المبيعة كما لو قال كف عنى ولك دينار ويلزمه الدينار اشتراها أولا ويجرى مثل ذلك فيمن أراد أن يتزوج امرأة أو يسعى فى رزقه أو وظيفة وأما لو كان بعوض من السلعة كما لو قال كف عنى ولك بعضها فان كان على وجه الشركة جاز وان كان على وجه العطاء مجانا لم يجز انظر عب (قوله وكلام تت ظاهر) ووجهه انه قال خير البائع الخ فالامضاء حينئذ يكون فى حالة القيام لانه حالة التخيير ويكون حينئذ قول الشارح أولا زادت الخ أى بعد الامضاء فتدبر (أقول) والامضاء كما يتحقق مع القيام يتحقق مع الفوات كما

وكان بالكاتبين بتونس رجل مشهور بالصلاح عارف بالكاتب يستفتح للدلالين ما يبتون عليه فى الدلالة ولا غرض له فى الشراء فهو جائز على ظاهره تفسير مالك واختاره ابن العربي لا على ظاهر تفسير المازري ثم حصل فيمن لم يزد على القيمة المنع لظاهر قول الاكثر والجواز لدليل قول مالك والاستحباب لابن العربي واستبعده ابن عبيد السلام ان كان لا يريد الشراء لا تسلفه مال المشتري والافليس بناجش انتهى زاد بعض وهذا من ابن عرفة جل لقول مالك أن تعطيه فى سلعته أكثر من ثمنها بان المراد بالثمن القيمة كما هو فى كلام ابن العربي ولو جله على أن المراد بالثمن الذى بلغه فى النداء لا تفق مع كلام المازري كما جله عليه فى توضيحه ويرشحه قوله ليغفر ولا يبقى فى المسئلة سوى قولين قول مالك مع المازري وقول ابن العربي تأمل انتهى وبعبارة المراد بالزيادة مجرد العطاء الذى ينشأ عنه غرور الغير كان الغرور مقصودا بها أو لم يكن مقصودا بها فاللام فى اغفر للعاقبة ولما لا لا لتعليل فقوله وكالنجش أى وكبيع النجش لان هذا من جملة البياعات المنهى عنها والنهى يتعلق بالبائع حيث علم بالناجش وان لم يعلم به يتعلق بالناجش فقط (ص) وان علم فالمشتري رده وان فات فالقيمة (ش) أى وان علم البائع بالناجش ولم ينكره ولم يزجره فالمشتري رد المبيع مطلقا فان كان المبيع قائما رددته وان فات فله دفع القيمة يوم القبض وله التماسك به بالثمن أى عن النجس وحينئذ فقوله وان فات فالقيمة ليس المراد منه انها محتمة بل ان ارادها لانه لا معنى للتخيير مع القيام ونجتم القيمة مع الفوات وفى كلام ابن حبيب ان القيمة حيث شاء ذلك قال المواق وينبغى أن يقيد كلام خليل بذلك (ص) ورازسؤال البعض ليكف عن الزيادة لا الجميع (ش) أى ورازسؤال من سؤم سلعة يريد شراءها سؤال البعض من الحاضرين للسوم ليكف عن الزيادة فيها لشترىها السائل برخص وليس له سؤال الجميع أو الاكثر والواحد الذى كالجماعة من كونه مقتدى به كالجميع فان وقع سؤال الجميع ومن فى حكمهم وثبت بيمينه أو اقراره خير البائع فى قيام السلعة فى ردها وعدمه وان فاتت فله الاكثر من القيمة أو الثمن على حكم الغش والخديعة فى البيع فان أمضى بيعها فهم فيها شركاء بتواطئهم على ترك الزيادة زادت أو نقصت أو تلفت ومن حق البائع منهم أن يلزمهم الشركة ان نقصت أو تلفت ومن حقهم أن يلزموه ذلك ان زادت وكان فيها ربح وظاهره سواء كان هذا فى سوق السلعة أو فى غيره ارادها للتجارة أو لغيرها كان من أهل تلك التجارة أو لا قاله تت أى وليست كمسئلة شركة الجبر المشترط فيها أن يكون الاشتراء بالسوق لا بالبيت وغيره حاضر ساكت لم يتكلم من تجار الخ ولعل الفرق استواء الجميع هنا فى الظلم اذا السائل ظالم بسؤاله لغيره وغيره ظالم باجانبه بخلاف مسألة شركة الجبر وكلام تت ظاهر فى ان الاشتراك انما هو فى حالة قيام السلعة واجازة البيع وأما ان فاتت ولزم المشتري الاكثر من الثمن أو القيمة فانه لا اشتراك بينه وبينهم ويختص بها المشتري (ص) وكبيع حاضر لعمودى (ش) عطف على قوله كحيوان يلزم أى تهى عن بيع حاضر لعمودى شيئا من السلع التى حصلت لهم بسلامة من حطب وسمين وغيرهما وسواء كان جاهلا بالاسعار أم لا ما فى سلع نالوها بثمن أو كسب أى عمل فذلك جائز ومحلل النهى فى سلع ليست مأخوذة للتجارة ولا فيجوز تولي بيعها وليس النهى عن البيع

بفسده قوله سابقا بل ان ارادها لانه لا معنى الخ فاذا علمت هذا فقوله وان فاتت فله الاكثر الخ يرجع فى المعنى للتخيير بين الرد والامضاء فدفع القيمة يرجع للرد ودفع الثمن يرجع للامضاء (قوله وكبيع حاضر لعمودى) أى وكان البيع لحضري وأما لو كان البيع لبدوى فلا منع (قوله بلائمن) أى وبلا عمل مشق (قوله جاهلا بالاسعار أم لا) المعتمد شرط الجهل بالاسعار (قوله أى عمل) الظاهر أنه عمل فيه مشقة فلا ينافى أنه مثل السمن والخبز ونحو ذلك لا يكون الا بالعمل فيه وقوله ومحلل النهى الخ

لا حاجة له لان الأخوذ للتجارة انما يكون فحين اشترى بشمن (قوله أى وهل النهى مخصوص الخ) اعتمده بعض الاشياخ ومحمل الخلاف اذا جهل القروى السعر كالبادى كما مر والاجاز قطعاً وخرج بالقروى المسمى فيجوز بيعه له على أحد قولين والاخر كالقروى وكان المصنف نظره ترجيح الجواز (قوله المراد بالقروى خلاف المدين) ظاهره شموله للقريبة الصغيرة والكبيرة خلافاً لما فى عب فانه قيد بقوله ساكن قرية صغيرة (قوله هل يقسم) أى حيث يمكن قسمه وسكت عن حكمه ما لا يمكن قسمه وحكمه المنع لان القاعدة أن دره المفاسد مقدم على جلب المصالح كذا أفاده الشيوخ (قوله تأمل الخ) أى تأمل ما هو الظاهر منهما والظاهر الاول (قوله والا فلا شئ فيه) أى ويمضى في حالة القوات بالشمن وقيل بالقيمة (٨٤) (قوله حيث علم) أى كل (قوله وهو الظاهر) أقول المصنف وعزز

لعمودى خاص بما اذا توجه العمودى بمتاعه الى الحضرى بل ينزل منزلة ذلك ما اذا وجه العمودى متاعه مع رسول الى الحضرى ليبيعه له واليه أشار بقوله (ص) ولو بارساله (ش) ويفسخ ان وقع خلافاً لا يهرى في جواز البيع في هذه الحالة لانها أمانة اضطر اليها وبعبارة ولو بارساله أى ولو بارسال العمودى للحضرى السلعة فحذف المفعول لانه لا حاجة اليه والضمير في بارساله للعمودى وهو من اضافة المصدر الى فاعله (ص) وهل اقروى قولان (ش) أى وهل النهى مخصوص بالبادى لا يتعداه لاهل القرى التى لا يفارقها أهلها أو متناول له ولقروى قولان وبعبارة المراد بالقروى خلاف المدين وانظر حكم المشتريين حاضرو بادى هل يقسم حيث يمكن قسمه ويجرى كل على حكمه أو يصبر الحاضر حتى يبيع البادى حصته تأمل (ص) وفسخ وأدب (ش) أى واذا وقع بيع الحاضر لم يمنع بيعه له فانه يفسخ ان كان المبيع قائماً والا فلا شئ فيه ويؤدب كل من الحاضر والمالك والمشتري حيث علم ولا أدب على الجاهل وهل الادب مطلقاً وهو الظاهر أو ان اعتاده قولان (ص) وجاز الشراء له (ش) أى وجاز للحاضر الشراء للعمودى أو للقروى على أحد القولين يمنع البيع له ومحمل الجواز اذا لم يكن الشراء بسلع ناله باغير ثمن والا فلا يجوز لان العلة التى فى منع البيع له تانى حيثئذ (ص) وكتلى السلع أو صاحبها كأخذها فى البلد بصفة (ش) يعنى انه ينهى عن تلقى السلع الواردة لبلد مع صاحبها قبل وصول سوقها أو البلد ان لم يكن لها سوق أو تلقى صاحبها بعد أن وصلت السلعة ولم يصل صاحبها أو تقدم صاحبها عليها ولم تصل فيلقاه رجل فيشتري منه ما سيصل بعد كما يمنع أخذ السلع فى البلد بصفة من صاحبها المقيم فى البلد واختلف هل النهى عن التلقى تعبد أو معقول المعنى وعليه فهل الحق لاهل البلد وهو قول مالك أو للعالم وهو قول الشافعى وأوله ما وهو قول ابن العربى اه (ص) ولا يفسخ (ش) أى لا يفسخ البيع الناشئ عن التلقى ابن المواز واختلف قول مالك فى شراء المتلقى فروى عنه ابن القاسم ينهى فان عاد أدب ولا ينزع منه شئ المازرى وهذا هو المشهور عياض عن مالك وأكثر أصحابه عرضها على أهل السوق فان لم يكن سوق فأهل المصر فيشتريه من شاء منهم (تنبه) لم يذكر المؤلف فى هذه انه يؤدب وقد مر انه ينهى فان عاد أدب وهو يقتضى انه لا أدب عليه فى فعله ذلك ابتداء ولو فعله عالم بغيره وهو يخالف ما بأتى للمؤلف من قوله وعذراً لاهل المدينة الله أو الحق آدمى ثم ان ما بأتى لا يعنى عن النص على الادب هنا لانك قد علمت انه هنا فى حالة خاصة فقول من قال استغنى المؤلف عن ذكره هنا بما بأتى غير صحيح (ص) وجاز لمن على كسنة أميال أخذ محتاج

الامام لعصية الله (قوله اذا لم يكن الشراء بسلع الخ) الباء زائدة أى اذا لم يكن الثمن سلعة (قوله وكتلى السلع) ظاهره قرب أو بعد وهو أحد أقوال وقيل حد التلقى المنهى عنه الذى اذا زاد عليه فى البعد لا يتناوله النهى ميل وقيل فرسخان وقيل يومان وفى المواق عن التمهيد ان جملة قول مالك ان كان التلقى على رأس السنة أميال فانه جائز اه وهو يقتضى ترجحه واستفيد منه أن ما كان خارجاً عن السنة يجوز تلقيه بالاولى (قوله من صاحبها المقيم فى البلد) أى وصل اليه خبرها أو الذى قدم البلد قبل وصولها (قوله فهل الحق لاهل البلد) أى فاذا أجازوا ذلك جاز (قوله أو للعالم) فاذا رضى بذلك جاز لكن انظر فانه اذا كان الحق له ببيع من يتلقاه باختيار منه فهو رضاً بذلك فامعنى كونه ينهى عنه لحقه والجواب أنه وان كان باختياره لكن ربما يجوز أن يكون بالسوق أزيد وهو يعتد المساواة فعلى هذا لو علم بسعر السوق يجوز وليراجع مذهبه (قوله أولهما) انظر هذا مع ما لابن القاسم لم يختلف

أهل العلم فى أن النهى عن بيع الحاضر للبادى انما هو لنفع الحاضرة ولا فرق بينه وبين التلقى فى المعنى قاله الشيخ سالم (قوله عياض الخ) اذا كان كذلك فتكون المسئلة ذات خلاف مشهور كل منهما والمصنف محتمل لكل من القولين (قوله وهو يخالف الخ) أى فتستثنى من المصنف الا فى هذه المسئلة واذا علمت ذلك فالناسب أن يقول وحيثئذ ما بأتى لا يعنى الخ (قوله فى حالة خاصة) أى وهى حالة التعود (قوله وجاز لمن على كسنة الخ) الذى اعتمده المواق وينبغى أن يكون به الفتوى انه يمنع الانخدع مطلقاً ان منزله بالبلد والسلعة سوق قبل هبوطها بالسوق ويجوز طلقاً ان منزله بالبلد ولا سوق لها اذا وصلت للبلد ولا يخرج له فى الحالتين ويجوز لمن منزله خارج البلد والسلعة سوق أن يأخذ لقوته وللجارية وأما ان لم يكن لها سوق فيأخذ لقوته وللجارية اه لكن يقيد بقوله فى



منزله خارج البلد والسلعة سوق أن يأخذ لقوته لا للتجارة عما إذا كان على مسافة يمنع التلقي منها أو ما لو كان على مسافة لا يمنع التلقي منها فإنه يجوز له الأخذ ولو للتجارة ولا شبهك في مخالفة هذا الكلام المصنف لأن قوله وجاز لمن على كسبة أميال الخ أن يحمل على سلعة لها سوق لم يصح لأنه يجوز له الشراء قرب أو بعد وإن حمل على سلعة لا سوق لها جاز قربه مكانه أو بعد كان الشراء الحاجة أو للتجارة انتهى (قوله فله ذلك بلا نزاع) وذلك لأن مسألة المصنف فيها النزاع ومقابلته المنع قال عياض اختلف في حد التلقي الممنوع فمن مالك كراهة ذلك على مسيرة يومين وعنه ما باحتنا على ستة أميال فانظر هذا مع كلام الشارح (قوله فهو كاحتكاره الخ) خرج ابن ماجة من احتكاره على المسلمين طعامهم ضرر به الله بالجذام والافلاس حديث حسن وخرج هو والحاكم بسند ضعيف الجالب مرزوق والمحتكر ملعون وخرج مسلم عن معمر مرفوعا لا يحتكر الا خاطئ (قوله ودلائلها) عطف تفسير ولكن لم يتكلم المصنف فيما تقدم على الادلة الدالة على النهي وقوله ومحالها لا يخفى أن من البياعات الفاسدة (٨٥) بيع الحامل بشرط الحل وبيعته في بيعة

ونحو ذلك فهذه بياعات وليس لها محل حتى يقول ومحالها فإن قلت يصور بان يقول البيع بشرط الحل بيع من البياعات والحامل محل البيع قلت الذي قد جعل بيعا من البيوعات ليس مطلق بيع بل بيع الحامل بشرط الحل فالحامل قد أخذ في مفهوم البيع فلا يكون محلا له (قوله شرع في الكلام على أحكامها) من ضمان وفوات ومضى المختلف فيه بالثمن والمتفق عليه بالقيمة (قوله وما يتصل به الخ) معطوف على العقد أي ما يترتب على العقد الفاسد وما يترتب على ما يتصل به فيترتب على القبض الضمان وعلى الفوات غرم القيمة أو الثمن ثم لا يخفى أن هذا يقال فيه أنه مما يترتب على العقد الفاسد فأى حاجة لقوله وما يتصل به الخ وقوله والمقصود مرتبط فيما يظهر بقوله شرع في الكلام على أحكامها أي الأحكام المتعلقة بها وقوله فإلى الاول أشار

اليه (ش) أي وجاز لمن منزله أو قريته خارجة عن البلد المجلوب اليها السلع بعيدة عنه على كسبة أميال أخذ محتاج اليه لقوته لا للتجربة وليس هذا من التلقي انتهى عنه لأن المتلقي من يخرج من البلد التي يجلب اليها وهنأمرت عليه وهو في منزله أو قريته الساكن بها ومفهوم على كسبة أن من كان على دون السبعة ليس حكمه كذلك وحكمه أنه لا يجوز له الشراء المذكور وأما من على أكثر من كسبة إلى يومين فله ذلك بلا نزاع وأما من كان على أكثر من يومين فعليه الشراء ولو للتجارة وليس من التلقي الخروج للبائعين لشراء ثمر الحوائط ونحوها التي تلحق أربابها الضرورة بتفريق بيعها وكذلك شراء الطعام وغيره من السفن بالسواحل إلا أن يأتي من ذلك ضرر وفساد فهو كاحتكاره \* ولما انتهى الكلام على البياعات الفاسدة وعلى مداركها ودلائلها ومحالها شرع في الكلام على أحكامها قال ابن شاس خاتمة لباب البيع الفاسد يند كرفها ما يترتب على العقد الفاسد وما يتصل به من قبض أو فوات والمقصود النظر في نقل الضمان وفي نقل الملك فإلى الاول أشار بقوله (ص) وإنما ينتقل ضمان الفاسد بالقبض (ش) يريد أن ضمان المبيع في البيع الفاسد لا ينتقل من ضمان البائع إلى المشتري إلا بقبضه قبضا مستمرا في العقد المنبرم لا يتمكن المشتري منه ولا باقباضه الثمن للبائع خلافا لما ذهب والمتنقل بالقبض عند ابن القاسم ضمان أصالة لا ضمان الرهان المفصل فيه بين ما يغاب عليه وغيره وبين قيام البينة وعدم قيامها خلافا لسخنون لأن المبتاع لم يقبضه الا لحق نفسه على نحو ما يقبضه المالك لا وثيقة كالرهن ولا الانتفاع به مع بقاء عينه كالعواري ولا دخل على احتمال رده كما في الخيار وقيدنا القبض بالاستمرار لخصر زعماء إذا اشترى سلعة شراء فاسدا فقبضها المشتري ثم ردها إلى البائع على وجه أمانة أو غير ذلك كما لو استثنى ركوب الدابة فهلكت بيد البائع فان ضمانها من البائع وقبض المشتري لها كالا قبض لأنه يقول كان لي أن أردّها عليك وهما في يدي وقيدنا أيضا العقد بالمنبرم احترازا من بيع الخيار فان الضمان من البائع لأنه لو كان مبيعا كان الضمان فيه فأحرى الفاسد ولا غلة فيه للمشتري ولو كان مبيعا وانما ينتقل ضمان الفاسد من ضمان البائع لملكه

بقوله أي وإلى الثاني أشار بقوله فان فات الخ (أقول) قصر المقصود على ذلك فيه شيء بل من جهة المقصود أن الفوات يكون بكذا وكذا على ما يأتي فيه من التفاصيل (قوله لا بقبضه) أي المشتري ووكيله كهو ولا بد من أن يكون المبيع منتفعا به شرعا فيخرج شرعا للبينة والزبل فضمنه من بائه ولو قبضه المشتري بل ولو أتلفه فلا ضمان عليه لأنه لا قيمة له شرعا ويرجع على البائع بالثمن إن كان أقبضه له (قوله خلافا للشهب) أي فاشهب يقول يضمن المشتري المبيع بأحد ثلاثة أسباب إما بقبضه كما قال ابن القاسم وإما بتمكن المشتري منه وإما باقباضه الثمن للبائع (قوله الفصل الخ) أي وذلك أن الرهن يضمنه المرتهن إذا كان مما يغاب عليه ولم تقم على هلاكه بينة والافلا ضمان والعارية كالرهن في الضمان والفرق انما هو من حيث التوثيق والانتفاع (قوله خلافا لسخنون) أي سخنون يقول لا يضمن المشتري الا اذا كان المبيع مما يغاب عليه ولم تقم على الهلاك البينة (قوله كما لو استثنى الخ) وكلامه المتواضعة اذا بيعت بيعا فاسدا وقبضها المشتري قبل خيضا ولم يقبضها بعد وضعها عند أمينة وبعد خيضا فان ضمانها من البائع لأن قبض المشتري لها

السابق على المواضعة ليس مستتراً (قوله على المعروف من المذهب) كان مقابله يقول ينتقل بالقبض وانظره (قوله نفسه الخ) أي فالذي يكون ضمانه بالبيعة المبيع الحاضر مما ليس فيه حق توفية من كيل أو وزن أو عدد كحيوان وكان والذي يكون ضمانه بالقبض ما فيه حق توفية مما ذكر وكغائب ومواضعة إلى آخر ما سيأتي مفصلاً (قوله ورد) ثم إن كان مجمعا عليه لم يحتج فسخه كما كان مختلفا فيه فلا بد من فسخ السلطان أو من يقوم مقامه من محكم والعدول يقومون مقام الحاكم إن تعذر الحاكم لعدم أمانته أو عدم اعتناؤه بالأمور فإذا غاب أحد المتبايعين رفع الآخر إلى الحاكم وفسخه أو العدول على ما تقدم فإن لم يجد حينئذ ينظر هو في ذلك بما يخلص به نفسه من تباعة الغير قاله القباذ (قوله ولا غلة) حاصله أنه لا يرجع على البائع بالنفقة حيث زادت الغلة على النفقة أو ساوت فإن أنفق على ما لا غلة له يرجع بما أنفق فإن أنفق على ما له غلة لا تنفي بالنفقة يرجع برأئد النفقة (قوله ولو في بيع الثياب المنوعة) أي المنوع البيع المضاف (٨٦) لها صورته أن يبيع سلعة على أن البائع متى أتى بالثمن

إلى مدة كذا ردت عليه السلعة والمشتري أن البيع والشرط باطل ولو أسقط المشتري شرطه لأنه تارة يباع وتارة يسلفا بخلاف الثياب الجائزة وهي أن يتطوع المشتري للبائع بعد عقد البيع أنه إن جاء بالثمن إلى أجل كذا فالبيع عايدله انظر عجم وشب (قوله على الرجوع) وقال الزرقاني إنهما فيه للبائع على المشهور ووفق بعض مشايخه بينه وبين غيره من الفاسد أن غيره دخل المتبايعان فيه جزا على أنه للمشتري وأما هو فأنهم ما دخلا فيه على أنه يرد للبائع حيث أتى بالثمن فلم يكن كغيره (قوله موقوف على غير معين) سواء كان البائع من غير معين أم لا وقوله وقف على بائعه أي المعين (قوله ويستغله عالما) فإن لم يكن عالما فيفوز (قوله أنه وقف على بائعه) أي أو على غير بائعه والموقوف عليه رشيد عالما باستغلاله ساكنا

متفقا عليه أو مختلفا فيه بالقبض ولا ينتقل فيه الملك إلا بالقوات على المعروف من المذهب وفي مفهوم الفاسد تفصيل فنه ما ينتقل ضمانه بالعقد ومنه ما ينتقل ضمانه بالقبض والمفهوم إذا كان فيه تفصيل لا يعترض به (ص) ورد ولا غلة (ش) الضمير في ردعائد على المبيع والواو والخال أي ورد والخال أنه لا غلة تصحبه فالغلة للمشتري فلا يقال كلام المؤلف يحتمل له أو عليه والمعنى أن الغلة في البيع الفاسد تكون للمشتري إلى حين الحكم برد المبيع لسكونه في ضمانه إلى ذلك الوقت لأن الخراج بالضمان ولو علم بالفساد ولو في بيع الثياب المنوعة على الرجوع كما نقله ح عند قوله كبيع وشرط يناقض إلا أن يشتري موقوفا على غير معين ويستغله عالما بوقفه فيرد الغلة بخلاف ما إذا ظهر أنه وقف على بائعه فإن المشتري يفوز بالغلة ولو علم بشرط أن يكون البائع رشيدا (ص) فإن فات مضى المختلف فيه بالثمن (ش) أي فإن فات المبيع بفساد كله أو أكثره بفقوت مما يأتي مضى بالثمن إن كان مختلفا فيه بين الناس ولو كان الخلاف خارج المذهب كمن أسلم في ثمر الحائط بعينه وقد أزهى وبشترط أخذه ثمرا فيفقوت بالقبض ومن أمثلة المختلف فيه ما يأتي للمؤلف في بيع العينة بخلاف اشتريها إلى بائني عشر لاجل وأخذها بعشرة نقد اقتلزم بالمسي أي الاثنى عشر لاجلها إلى أن قال وإن لم يقل لي فهل لا يرد البيع إذا فات وليس على الأمر الا العشرة أو يفسخ الثاني مطلقا إلا أن يفوت فالقيمة قولان والغرض منه وإن لم يقل الخ لكن لا يخفى أن القول الثاني مخالف لقول المؤلف هنا فإن فات مضى المختلف فيه كما أنه يخالفه أيضا قوله في بيعه الآجال وضح أول من يبيع الآجال فقط إلا أن يفوت الثاني فيفسخه فم بعض بالقوات بالثمن مع أنه مختلف فيه وقد ذكر المواق هناك أن ما ذكره المؤلف من الفسخ هو المشهور وأن القول بالامضاء بالثمن ضعيف ومن أمثلة المختلف فيه ما يأتي للمؤلف في قوله ومضى بيع حب أفرك قبل يسهه بقبضه ومن أمثله أيضا جمع الرجلين سلعتهم ما في البيع (ص) والاضمن قيمته حينئذ ومثل المثلي (ش) أي ولا يختلف فيه بل كان متفقا على فساده وفات المبيع ضمن المشتري في المقوم القيمة حين القبض وفي المثلي مثله فإن تعذر المثلي فالقيمة كثر فوات إبانته بخلاف الغاصب إذ لم يوجد المثل

عنه (قوله فإن المشتري يفوز بالغلة) فإذا أخذ الحبس عليه الحبس ممن هو في

يصبر

يده بشره يرجع من كان بيده بشره على بائعه بثمنه فإن أعدم استوفى من غلة الحبس فإن مات الحبس عليه قبل استيفائه ضاع عليه باقي ثمنه ويرجع الحبس إلى مستحقه بعده والظاهر أنه يجري مثله في البيع الفاسد (قوله كله أو أكثره) وأما نصفه أو ربعه أو ثلثه فيفقوت منه فقط كما سيأتي في قوله وفاتت بهما جهة هي الربع الخ (قوله ولو كان الخلاف خارج المذهب) لأشأن أن معرفة ذلك تشق الابنص من أهل المذهب أن المسئلة ذات خلاف (قوله كمن أسلم الخ) مثال لما إذا كان الخلاف خارج المذهب فإن غير المذهب يقول بجوازه ومثل ذلك اجتماع البيع والصرف (قوله كمن أسلم في ثمر) أي أسلم في قدر معلوم من ثمر حائط معين والفساد انما جاء من اشتراط أخذه ثمرا (قوله لكن لا يخفى الخ) والجواب أن قوله مضى المختلف فيه بالثمن أكثرى لا كلي (قوله قبل يسهه) متعلق بقوله يبيع (قوله يجمع الرجلين سلعتهم ما في البيع) أي بدون تقويم على ما تقدم من التفصيل في تلك المسئلة (قوله ضمن قيمته) وهذا أيضا أكثرى إذ



قد تكون القيمة يوم البيع كما يأتي في قوله وفي بيعه قبل قبضه مطلقاً أو بـلان من أنه على القول بالفوات يضمن القيمة يوم البيع وقوله ضمن مثل المثل إذا بيع بكيل أو وزن ولم يجهل ذلك بعدد وجد المثل والاضمن القيمة يوم القضاء عليه بالرذوى محل القيمة في الجراف حيث لم تعلم مكيلته بعد فان علمت وجب رد مثله (قوله وعلى القول بالقيمة الخ) ظاهره أن هناك مقابلاً يقول يلزم المثل ويصير (قوله أي حين أن) الاضافة للبيان (قوله وأجرة المقوم الخ) أجرة المقوم على المتبايعين في الفاسد والاستحقاق والشفعة وهو ظاهر المدونة وقال اللخمي على البائع لانه الطالب ولا يجوز في المقوم رد عينه بعد فوته براضيه ما على ذلك الا بعدم معرفة قيمته لانه يبيع مؤتلف بالقيمة التي لزم المشتري فان لم تعرف القيمة كان بيعاً بمن مجهول (قوله بمعنى واحد) أي متلبساً بمعنى واحد وهو أن البيع متوقف تحصيله على كل منهما (قوله والقيمة كالفرع) أنظر ذلك فإن المصنف حكم بأنه عند الفوات يضمن المثل لا القيمة وقد حكم بأن المثل يضمن فيه المثل بالفوات وحيث أحكمنا بأن تغير السوق لا يفيته فلا يكون مفاده الرد عينه بالخصوص وأما لو قلنا بفواته فيرد مثله فلا معنى لاعتبار القيمة (قوله وفي كتاب السلم الخ) إشارة إلى أن قول المصنف وفيها شهر إشارة للقول الأول وأنه ينبغي السكوت على قوله وفيها شهر وأن قول المصنف وشهران معناه وفيها شهران أي والثلاثة ليست بفوت وكان المصنف قال وفي حديث (٨٧) الطول قولان والمشهور الأول وكان

ينبغي للمصنف أن يقول بعد قوله شهر وفيها ثلاث ليست بفوت ويستفاد منه الشهران بطريق الأولى إذ ما ذكره يدل على أن الثلاثة فوت باتفاق المحلين وليس كذلك فإن قلت ما الدليل على أن المعنى والشهران ليسا بفوت قلنا ذكر الشهران بعد الشهر إذ لو لم يكن المعنى كذلك لما كان لذلك فائدة وأيضاً قوله واختار أنه خلاف لانه لا يعقل خلاف الابهذا المعنى فتدبر (قوله ولا الثلاثة بفوت) فالاربعة فوت قطعاً (قوله واختار اللخمي أنه خلاف) فعنده أن القول الأول مطلق سواء كان الحيوان صغيراً أو كبيراً

يصير لوجوده لانه هنا دخل على تملكه فله شبهة ملك وأباح له بآئعه وعلى القول بالقيمة مع التعذر تعتبر يوم التعذر لانه وقت اجتماع العدم والاستحقاق فقوله حيثما ذى حين القبض فينتسب من الظروف التي تضاف للجمل أي حين القبض أي وقت قبضه وأجرة المقوم في ذلك ان كان لا يقوم إلا بأجرة عليهما جميعاً لانهما دخلا في البيع بمعنى واحد (ص) بتغير سوق غير مثلي وعقار (ش) يعني أن الفوات المذكور يكون بتغير السوق في العروض والحيوان دون العقار والمثل فان تغير السوق لا يفيته سماعاً على المشهور وظاهره ولو اختلفت الرغبة فيه ما باختلاف الاسواق لان غالب ما يراد به العقار القنينة فلا يطلب فيه كثرة ثمن ولا قلته وبان الاصل في ذوات الامثال القضاء بالمثل والقيمة كالفرع فلا يعدل اليها مع امكان الاصل فقوله بتغير الخ متعلق بفوات ولا يحتاج الى تقدير عامل (ص) وبطول زمان حيوان وفيها شهر وشهران واختار أنه خلاف وقال بل في شهادة (ش) يعني أن مجرد الطول يبيد المشتري من غير ضمنية نقل ولا تغير في بدن أو سوق مقيمت للحيوان لان الطول مظنة التغير وان لم يظهر واذا فاته مع المظنة فع التفتق أولى والحيوان يشمل الآدمي وقوله وفيها شهر وشهران واختار أنه خلاف وقال بل في شهادة بيان لطول الزمان الذي حكم بانه فوت أي والطول الذي هو مظنة للتغير شهر كما في كتاب التمدليس وفي كتاب السلم الثالث ليس الشهران ولا الثلاثة بفوت الا أن يعلم التغير واختار اللخمي أن ما في الكتابين خلاف حقيق بقوله والثاني أحسن الا أن يكون المبيع صغيراً فان المدة اليسيرة بتغير فيها وينقل وقال المازري ليس بين الموضوعين خلاف حقيق وانما هو اختلاف لفظي في شهادة أي مشاهدة أي حضور أي أن مالكا تكلم على حيوان بحسب ما شاهدته وعينه منه فرة رأى أن بعض الحيوانات يفيته الشهر لسرعة تغيره لصغر ونحوه ومرة رأى أن بعض الحيوانات لا يفيته الشهر والشهران

(قوله فان المدة اليسيرة بتغير فيها) أي فيمكن في المدة اليسيرة التي هي مظنة التغير وظاهره أن المدة اليسيرة تختلف أيضاً باختلاف صغر الحيوان (قوله ونحوه) أي كالكبر (قوله ومرة الخ) حاصله أن الحيوان يختلف فنه ما يفيته الشهر ومنه ما يفيته الشهران وهكذا (ثم أقول) وفي المقام أمران الأول أن اللخمي حيث قال الا أن يكون المبيع صغيراً فان المدة اليسيرة بتغير فيها لا يخفى أن مصدوق المدة اليسيرة الشهر حيث نظر لذلك فكأنه نظر الى أن المدة التي يظن فيها تغير الحيوان فقد رجع في المعنى الكلام المازري فيكون لا اختلاف فيكون منافياً لجعله اختلافاً حقيقياً وهذا كله بالنظر لما أفاده المصنف وحل به شارحنا الثاني والحاصل أن الذي فهمه المصنف أن اللخمي حمل المدونة على الخلاف وأن المازري رد عليه جملة ما على الخلاف بل انما اختلف قولها المشاهدة حيوان صغير كالغنم الشهر فيه مظنة التغير فقال بفوته ولما شهدت حيوان كبير كبقرة وابل ليس الشهران والثلاثة مظنة لذلك فقال بعدم فوته والحكماء المختلفان لا اختلاف محلها ما ليسا مختلفين حقيقة انما الخلاف الحقيقي ما اتحد محله ونحوه لابن عبد السلام والذي فهمه ابن عرفة وهو الظاهر أن الشيخين متفقان على جملة ما على الخلاف فان لفظ اللخمي اختلف في الطول في الحيوان ففي كتاب التمدليس الشهر فوت وفي السلم الشهران والثلاثة ليست بفوت الا أن يعلم أنه تغير وهو أحسن ولفظ المازري اختلف في مجرد طول الزمان على

الحيوان ولم يتغير في ذاته ولا في سوقه فذكر ما في الكتابين ثم قال اعتمد بعض أشياخي أي وهو اللخمى أنه اختلاف قول علي الاطلاق ولو وجد التغير وليس كذلك انما هو اختلاف في شهادة فتغيره في ذاته أو سوقه معتبر أي اتفاقا وانما الخلاف في قدر الزمن الذي يستدل به على التغير انتهى فانت ترى الشيخين صرحا بالخلاف ولو فهم المصنف ما فهمه ابن عرفة لقال واختار وقال انه خلاف وانما اعتراض المازري على اللخمى بقوله اعتمد بعض أشياخي الخ أنه فهم أن اللخمى يقول بحمل المدونة على الخلاف في حد الطول ولو تحقق التغير وليس كذلك من اللخمى انما الخلاف في مظنته من غير تحقق وعنده وجوده لا خلاف وأشار ابن عرفة للتعقب على المازري في رده على اللخمى فقال في رده على اللخمى تعسف واضح لان حاصل كلامه أن الخلاف انما هو في قدر الزمان الذي هو مظنة التغير لا في التغير وهذا هو مقتضى كلام اللخمى لمن تأمل وأنصف (أقول) فاذا كان الحال هكذا فرجع كلام اللخمى في المعنى لكلام المازري فتدبر في المقام (قوله) (٨٨) (الانحوف طريق) أي أو مكس أفاده شب (قوله لتعلق القلب بالامة الموطوعة)

أي فربما يترتب عليه اختلاسا أو الزنا فيها وفي بعض الشراح تتعلق الامة الموطوعة به أي فلا ينتفع بها غيره ثم هذا التعليل والذي بعده يدل على أن الواطئ بالغ وهي مطيعة لا صغير لعدم تعلق قلبها بوطئه غالبا لأن يقتضها وهل يشمل وطء البالغ بدبرها فيثبت لانه قد قيل به وان كان ضعيفا جدا أولا لعدم ظهور التعليل بتعلق القلب والظاهر الاول وذلك لان الاتي محل للوطء في الجملة وأما وطاء الذ كرفليس عفت قطعا فيما يظهر لانه معدوم شرعا وهو كالعدم حسا (قوله عند ابن القاسم الخ) مفادهم رام أن المقابل يجعل الغيبة على الوحش فوتا (قوله ولكن تستبرا) فاذا وطئها ولم تستبرا وأنت بولد فيكون ابن شبهة هذا هو السبب فيما يظهر (قوله فأولى اذا لم يذ كر شيئا) أي فأولى في الاستبراء (قوله وتوجيه الشارح) أي لانه قال وجهه أنه يقتصر الى ايقافها

أي والثلاثة عدم ذلك فيه فالمراد بالشهادة هنا ما قابل الغيب وهو الحضور لقوله تعالى عالم الغيب والشهادة (ص) وينقل عرض ومثلي لبلد بكلفة (ش) يعني أن نقل العروض كالحيوان والشياب والمثلي كفتح من موضع الى آخر مفيت اذا كان بكلفة من كراء أو خوف طريق أو مكس فيرد قيمة العرض ومثل المثلي في محلها ما واحترز بكلفة من الحيوان الذي ينتقل بنفسه فان نقله لا يفتيه الا في خوف طريق ولا مفهوم لبلد بل لنقل من موضع الى موضع ببلد واحد فالحكم كذلك فالمدار على قوله بكلفة والمراد ما شأنه الكلفة ولنقله بعبيده ودوابه مثلا (ص) وبالوطء (ش) أي ومن المفوت وطء المشتري للبيع بكر أو ثيبار فبيعة أو وخشا لتعلق القلب بالامة الموطوعة ولا استلزام الوطاء الموضوعة المستلزمة لطول الزمان المفوت في الحيوان وفهم منه أن الغيبة عليها ليست فوتا وهو كذلك عند ابن القاسم في الوحش ولا استبراء فيها ان ادعى عدم الوطاء سواء صدقه البائع أو كذبه وأما الربيعة فان ادعى عدم الوطاء وصدقه فلا تفوت ولكن تستبرا وان كذبه فانها تفوت وان قال وطاءها صدق في الرائحة والوحش وان لم يذ كر شيئا فهو على عدم الوطاء فيهما أي فلا تستبرا الوحش ولا تفوت وأما الرائحة فلا تفوت ولكن تستبرا لما علمت أنه اذا غاب وادعى عدم الوطاء وصدقه البائع فانها لا تفوت ويجب استبراءها فأولى اذا لم يذ كر شيئا وتوجيه الشارح يفيد أن المفيت هو وطء البالغ الذي يوجب الاستبراء في المطيعة وأما غيره فلا لأن تكون بكر أو يفتضها لانه من تغير الذوات (ص) وتغير ذوات غير مثلي (ش) أي كعقار بذهاب عينه واندراسه والدور بهدمها وبنائها والارض بغرسها وقلع الغرس منها وأما المثلي فلا يفتيه ذلك اقيام مثله مقامه ومن تغير الذات تغير الدابة بالسمن والهزال بخلاف سمن الامة وأما هزال الامة ففيت بخلاف الاقالة فليس عفت فيها كسمنها (ص) وخروج عن يد (ش) أي ومما يفيت المبيع خروجه عن يد مبيئاه بهبة أو صدقة أو عتق أو بيع صحيح أو حبس من المشتري عن نفسه وقيدنا البيع بالصحيح احترازا من الفاسد فانه غير مفيت وقيدنا الحبس بكونه من المشتري عن نفسه احترازا عما اذا أوصى الميت بشراء دار أو بستان وان

للاستبراء (قوله وأما غيره) أي غير البالغ فلا يوجب وطؤه شيئا لأن تكون بكر أو يفتضها وانما حاصل أن الاقتضاء مفيت مطلقا كان الواطئ بالغاً أم لا كانت الموطوعة مطيعة أم لا (قوله كعقار بذهاب عينه) هذا لا يتأني في الارض مع أن من جملة العقار (قوله اقيام مثله مقامه) أي فلما كان مثله كأنه هو لم يحكم بكونه فوتا وقيل فوت ورجحه عجم وجهه ظاهر وذلك لانه قد تقدم أن المثلي اذا فات فيه المثل وتغير الذات مفيت ولا فرق بين المثلي وغيره فلا وجه للفرقة وكون المثلي يقوم غير مقامه لا يتنى ذلك ألا ترى أن قيمة الشيء تقوم مقامه (قوله بخلاف سمن الامة) فان قلت ما الفرق بين سمن الدابة جعله مفوتا بخلاف سمن الامة قلت لان سمن الامة يختلف فيه الأغراض اذ كثير من الناس من لا يرغب في سمن المرأة بخلاف سمن الدابة فانفتت العقلاء على الرغبة في سمنها (قوله فليس عفت فيها) أي لها أي أن الهزال ليس عفت للاقالة ففي معنى اللام ونبيه المصنف على ذلك في الغيب (قوله وخروج عن يد) يحرم على المشتري فاسدا تصرف فيه وكذلك يحرم على من علم بذلك شراءه منه وقبول هبته ونحو ذلك واعلم أن الخروج عن اليد يفيت بعد القبض وأما قبله ففيه تفصيل يأتي في قول المصنف وفي بيعه قبل قبضه (قوله بهبة) ولو وهبه لبايعه أو تصدق به عليه



أو يجزى فيه القولان كالبيع له (قوله فالذي يظهر على ما يأتي في الرد بالعيب) وذلك لأنه سيأتي في الرد بالعيب من أن الوقف مفيت للرد بالعيب إذا كان عن نفسه وأما إذا كان عن الغير لكونه وصيا عنه فلا يفوت بذلك لأنه لم يخرج عنه من ملكه كالاول وتطهيره الشراء بفن لنفسه يلزم واغیره لا يلزم (قوله لا يحصل بهمافوت) وجه كون التولية لا يحصل بهمافوت كما للشيخ أبي الحسن أن المولى بمنزلة نفس البائع بيعا فاسدا ينبغي تقييد الشركة بما إذا كانت فيما تنقسم والا كان فوتا (قوله وفي الاقالة تنظر) ينبغي أن تكون فوتا لأنها بيع كذا في شرح شب (قوله وفي الاقالة تنظر) أي هل هي مفوتة أو لا أي اقالة المشتري لبائعه السلعة بيعا فاسدا فعلى انه مفوتة يلزم المشتري القيمة فعلى تقدير أن تكون أزيد من الثمن يرجع البائع عليه بقيمة القيمة مثلا لو كان اشتراها بعشرة ثم تقابلا والقيمة عشرون فالبايع يرجع عليه بعشرة وان تساوت القيمة مع الثمن لا رجوع لاحدهما على الآخر وان كان الثمن أكثر من القيمة كما لو كانت القيمة عشرة والثمن عشرون وقد رجعها لصاحبها بالاقالة فإن المشتري يرجع على البائع بعشرة وبعد هذا كله فينبغي أن تكون فوتا لأنها بيع هكذا ظهر لي ثم قرر شيخنا السلموني عليه الرحمة فإذا علمت ذلك فإذ كره بعض شيوخنا من أن المراد الاقالة بزيادة أو نقص فيه نظرا ليجنى وما ذكره أيضا بعض شيوخنا من التوقف وذلك لأن (٨٩) المطلوب في البيع الفاسد رده على صاحبه

وحيث حصلت الاقالة فقد حصل المقصود فلا وجه للنظر لا محصل له والحمد لله (قوله وتعلق حق) هذا في رهن واجارة بعد القبض لا قبله فيأتي في قوله وفي بيعه قبل قبضه الخ (قوله بتراض) هذا في الوجبة مطلقا وفي المياومة مع نقد أجرة معينة (قوله أو مياومة) أي إذا لم يحصل قبض والحاصل أن الوجبة لازمة بمجرد العقد فقد حصل قبض أجرة أم لا والمشاهدة ردة ويقال لها مياومة ومساناة ما صرح فيها بلفظ كل ككل يوم أو شهرا أو سنة بكذا فلا يلزم الاقدار ما قبض والوجبة اسم للمدة المحددة كما كرر في هذه الدار عشر سنين بكذا (قوله أو كونها مياومة) معطوف على قوله بتراض والمياومة لقب للمدة غير المحددة ككل يوم بكذا أو كل شهر

يحبس فاشترى ذلك الودي شراء فاسدا وجبسه فالذي يظهر على ما يأتي في الرد بالعيب أنه يفسخ البيع الفاسد تأمل ثم ان بيع البعض فيما لا يتقسم وان قل كبيع الكل وأما فيما يتقسم فان بيع أكثره كبيع كله وأكثره ما زاد على النصف والافيفوت منه ما وقع فيه البيع والتولية والشركة لا يحصل بهمافوت وفي الاقالة تنظر (ص) وتعلق حق كرهنه واجارته (ش) أي وما هو مفيت للبيع الفاسد تعلق حق غير المشتري كرهنه ولا يقدر على خالصه والام يكن فوتا واجارته ولا يقدر على فسخها بتراض أو كونها مياومة واخذامه مدقة معينة كالاجارة والكراء الفاسد يفيته الكراء الصحيح ويكون الربح في الكراء الصحيح للمكترى كراء فاسدا كالغلة في البيع الفاسد ولا يرد لها المكترى في المدة التي اكرى اليها على ما صوبه ابن الموارز ونقله ابن يونس عنه خلافا لظاهر المدونة في أن المكترى كراء فاسدا الاغلة لأنه لا ضمان عليه والخراج بالضمن بخلاف البيع فان ضمانه من مشتريه ولما دخلت الارض فيما يفوت بتغيره بذاته كما قدمنا تكلم على ما يفيت ذاتها فقال (ص) وأرض يثمر وعين وغرس وبناء عظيمي المؤنة (ش) يريد ان الارض تفوت بحفر بئر فيها واجراء عين اليها أو فتق فيها أو غرس شجر زاد ابن شاس أو قلعه منها أو بناء ويشترط كون الغرس والبناء عظيمي المؤنة كما يشترط ذلك أيضا في البئر والعين فان لم تعظم المؤنة لم يفت منها شيء ورد جميعها وأفهم كلامه ان الزرع لا يفيت وهو كذلك قاله محمد فيفسخ البيع ثم ان كان الفسخ في الابان فعلى المشتري كراء المثل ولا يقلع زرعه وان كان بعد فواته فلا كراء عليه واشترط عظم المؤنة في الغرس والبناء لان شأن غيرهما من البئر

(١٢ - خشي خامس) بكذا أو كل سنة بكذا وهي غير لازمة من الجانبين ما لم يحصل قبض أجرة فتلزم بقدره (قوله واخذامه مدقة معينة كالاجارة) أي لان في رده ضياع حق الغير الا أن يتراضيا على الفسخ قال بعض انظروا كان الاجل غير محدود هل حكمه كذلك أو ليس يفوت وهو الظاهر انتهى ما قاله بعض الشراح (قوله ويكون الربح الخ) هذه غرة الفوات (قوله خلافا لظاهر الخ) لا يخفى في أنه على ظاهر المدونة لا يكون الكراء الصحيح مفوتا للكراء الفاسد (قوله وأرض يثمر وعين) ولو كانت البئر أو العين بدون ريعها (قوله عظيمي المؤنة) أي والام يفيت شيئا والفرض أنه أحاط بها كلها ولو لم يكن بعظمها أو امان كان بعظمها فيفيت ويحمل على أنه عظيم المؤنة وان لم يكن عظيمها وأولى ان وقع بأكملها (قوله واجراء عين اليها) أي بالحفر في الارض (قوله أو فتق فيها) أي أو فتق عين فيها (قوله أو قلعه منها الخ) ويشترط أن يكون القلع عظيم المؤنة (قوله كما يشترط ذلك في البئر والعين الخ) ظاهره ما قلنا في مقتضى قوله لان شأنهم ما الخ وذلك لان مفاد هذا التعليل أن البئر والعين يفيتانها مطلقا عظمت مؤنتهما أم لا لان شأنهما عظيم المؤنة كما أفاده بعض من شرح (قوله في الابان) أي زمن زرع الارض

(قوله وحذف قوله الخ) قضية ذلك ان البئر والعين بشرط فيهما عظم المؤنة بالفعل وقد تقدم ما فيه والحاصل أن الراجح أن العبرة بالشأن في البئر والعين غير بئر الماشية (قوله لأقل) أي من الربع فلا يفت شيأ منها ولو عظمت مؤنته (قوله وله القيمة قائماً) أي على التأبيد لشبهه عن بني في ساحة فاستحقت (قوله على ما عليه ابن عرفة) مقابلة ما لا يبي الحسن إلا في آخر العبارة وكلام أبي الحسن هو الموافق للقواعد (قوله راجع لقوله جهة) وليس راجعاً لقوله الربع نعم قوله لأقل مراده لأقل من الربع فهو محترزه (قوله وانظر صفة التقويم الخ) أي بأن تقوم الجهة المبنية والمغروسة ثم تقوم غيرها فان كانت قيمة الجهة وحدها مائة وقيمة الباقي مائتان أو ثلثمائة فانت تلك الجهة فقط وقسح البيع في الباقي فظهر أنه لم يلفت في ذلك مساحة الارض بل نظر للقيمة وتعتبر القيمة يوم القبض والحاصل ان حفر بئر غير الماشية واجراء العين بالارض يفتها ولو كانت (٩٠) بدون ربعها ولا يراعى فيهما عظم المؤنة لان ذلك شأنهما أو أوال الغرس والبناء

فان كان أحدهما بكها أو بجلها فانه يفتها وان لم تعظم مؤنته سواء أحاط به أم لا لان ذلك شأنه بهذا المحل وكذا ان كان بدون جلها وأحاط به الكن ان عظمت مؤنته ولو كان محله دون الربع وان كان دون الجبل ولم يحيط به فان كان محله الربع أو الثلث فان عظمت مؤنته أفانت محله والالم يفت شيأ وان كان النصف فهل يجري فيه ما جرى في الثلث والربع وهو مفاد كلام أبي الحسن أو كجلها فيفتها كلها بحمله على انه عظيم المؤنة وان كان محله دون الربع أو لم يعد عظم مؤنته فيما يعتبر فيه عظمها فان المشتري قيمته قائماً على التأبيد (قوله المقوت باتفاق الخ) أي كغير السوق ونقل عرض ومثلي وقوله أو على المشهور أي كطول الزمن فالمشهور أنه مقيت الحيوان ومقابله أنه ليس يفت (قوله وفي بيعه الخ) محل التأويلين في بيع المشتري

والعين عظم المؤنة ورجحاً يفهم من التعليل خروج بئر الماشية وهو كذلك وعبارة وحذف قوله عظمي المؤنة من الاول لدلالة الثاني فلما كان الثاني أدل على المراد آخره وذكره معه (ص) وفانت بهما جهة هي الربع فقط لأقل وله القيمة قائماً على المقول والمصحح (ش) ما مر حيث كان البناء والغرس محيطين بالمبيع وتكامل الا ن على ما اذا كانا على حدة من غير احاطة والمعنى أن الغرس والبناء اذا وقع في جهة من المبيع فاستدافان كانت قيمة تلك الجهة منفردة ربع أو ثلث قيمة الجميع فان تلك الجهة نفوت فقط دون غيرها من باقي الارض الذي لا غرس ولا بناء فيه فيرد للبائع وان كانت قيمة تلك الجهة الواقعة فيها البناء أو الغرس من قيمة الجميع أقل من الربع فلا يفت شيأ منها ويرد جميعها الى البائع وعلى البائع قيمة بناء وغرس المشتري قائماً يوم الحكم على ما عند المازري وعند ابن محرز حيث قال الصواب أن له قيمة غرسه وبنائه قائماً لانه فعل بشبهة وعند ابن رشد القيمة مقبولة ما يوم جاء به واذا علمت ما قررنا فظهر ان لا مفهوم للربع في فوات الجهة بل ومثله الثلث وأما النصف فن قبيل الا كثر بدليل انهم جعلوا الثلث حداً ليسير فزاد عليه كسير على ما عليه ابن عرفة وانما اقتصر المؤلف على الربع لاجل قوله لأقل لانه لو قال هي الثلث فسد قوله لأقل لدخول الربع في الأقل فيوههم أنه لا يفت شيأ وقوله فقط راجع لقوله جهة أي انما نفوت الجهة فقط دون غيرها من باقي الارض الذي لا غرس ولا بناء فيه فانه يرد للبائع وليس راجعاً لقوله هي الربع لانه لا يهاجمه ان ما فوق الربع ليس كالربع وقد علمت أن مثله الثلث بل والنصف على ما يفيد كلام أبي الحسن وانظر صفة التقويم في شرحنا الكبير \* ولما أنهى الكلام على المقوت باتفاق أو على المشهور ذكر ما فيه الخلاف على السواء بقوله (ص) وفي بيعه قبيل قبضه مطلقاً أو بلان (ش) يعني أنه جرى في بيع أحد العاقدين الشيء المشتري فاسداً ببيع صاحبه قبيل قبض أحد البائعين له عن هو بيده منهما بأن يبيعه المشتري وهو يبيد بئعه أو يبيعه البائع وهو يبيد المشتري تأويلان أحدهما انه فوت وعليه فان كان البائع له المشتري قبل قبضه من البائع فانه يلزمه قيمته لبياعته يوم يبيعه

فقط خلافاً لشارحنا كما هو مفاد النذل وان كان الخلاف جارياً في بيع البائع وبمقرر شارح يعلم وان أن التأويلين شاملان للصورتين المذكورتين وهما بيع المشتري له أو البائع وبقيت ثالثة هما فيهما أيضاً وهي أن يبيعه البائع بيعاً صحيحاً بعد ما باعه فاسداً قبل قبض المشتري فاسداً له ولكن كان ممكنه من قبضه وأما قبل تمكينه فبيعه ثانياً صحيح ماض اتفاقاً فلا تدخل هذه الرابعة في كلامه قال ح واطاهر من القوانين فيما اذا باعه مشتريه قبل قبضه من بئعه الامضاء قياساً على العتق والتسديد والصدقة ففي المدونة عتق المشتري بأنواعه وهبته قبل قبضه فوت ان كان المشتري ملياً بالثمن فان كان معداً ردة عتقه ونقض بيعه ورد لبياعته (قوله يوم يبيعه) أي بيع المشتري هذه تفحص



ما تقدم من أنه يعضى بالقيمة يوم القبض (قوله فان بيعه يعضى) ويكون معنى تفويته أى تفويته على المشتري (قوله فلا يعضى) بل يفسخ وجوبا (قوله أما لو لم يعلم قصده) أى المشتري الآن المناسب أما لو لم يواطئه وكأنه أراد أن يفسره به المراد من المواطأة أى أن المراد من المواطأة الموافقة للاتفاق ففرق بينهما (قوله أى المشتري اتفاقا) أى الذى يبيعه مضميت اتفاقا أى حقيقة أو حكما الاول اذا باعه المشتري بعد ان قبضه الثانى اذا باعه قبل قبضه فان الراجح الافاتة كما تقدم (قوله والبائع على أحد القولين) أى الذى يبيعه مفوت على أحد القولين المتقدمين وقوله لان يده قوية تعديل لأحد القولين وهو القول بالتفويت هذا ما يدل عليه عبارة شب حيث قال ومثل المشتري البائع على القول بأن يبيعه مضميت اتفاقا اهـ وعبارة عـج وانظر اذا قصد البائع بالبيع الافاتة على القول بأن يبيعه مفوت فهل يكون كالمشتري فى ذلك اهـ ولكن على هذا الذى قلناه (٩١) وان كان ليس متبادرا ارتكابه لتصحيح العبارة

والافاتة متبادران الاتفاق وعدمه فى حال قصد الافاتة يعنى أنه اذا قصد الافاتة فالمشتري لا يفتى اتفاقا والبائع على أحد القولين وانما جرى القولان فيه لان يده قوية أكثر من المشتري والحاصل انه انما حصل على غير المتبادر لان المتبادر لم يوافق النقل (قوله وينبغى أن تكون فوت الخ) لا يخفى أنه لا يتناسب ذكر هذا هنا انما يتناسب ذكره فيما تقدم اذ لم يقصد الافاتة والحاصل أن الاول له أن يحذف قوله وأما التولية الخ لانه اذا قصد الافاتة فالافاتة ليست مضميتة قطعا فيكون هذا الكلام عند عدم قصد الافاتة ومن المعلوم أنه قد ذكر ذلك بعينه فيما سبق الذى ليس فيه قصد الافاتة فتدبر (قوله ولم يحكم القاضى) أى فلو حكم الحاكم فلا رد قطعا (قوله ثم زال الموجب ارتفاع المضميت) المناسب أن يقول ثم زال الموجب بأن عاد المبيع الى حاله الاول ارتفاع عدم الرد أى وثبت الرد (قوله وارتفع المضميت) هو الموجب فالمناسب أن يقول ثم زال الموجب بأن عاد المبيع الى حاله فانه

وان كان البائع له البائع بعد ما قبضه المشتري وقبل رده منه فان يبيعه يعضى ويكون يبيعه نقضا للبيع الفاسد من أصله ويرد الثمن للمشتري ثانياً ما ليس بفوت وعليه فان كان البائع له المشتري فانه لا يجب عليه قيمته ويستمر يده بانه ويوجب عليه رد ثمنه لانه ان كان قبضه منه وان كان البائع له البائع فانه يكون بمنزلة ما اذا باعه يبيعه فاسدا وقبضه المشتري ولم يحصل من بائعه فيه بيع بعد قبض المشتري له وضمانه ان حصل فيه ما يوجب الضمان منه ولا فرق بين كون المشتري شراء فاسدا وبيع يبيعه فاسدا قبل قبضه من هو يبيعه مضميتة حواله الاسواق أم لا كان البائع له المشتري أو البائع وهذا معنى قوله مطلقا ولا يصح تفسير الاطلاق بقول بعضهم سواء كان البيع صحيحا أو فاسدا اذ لا يحصل الفوات بالبيع الفاسد اتفاقا (ص) لان قصد البيع الافاتة (ش) أى لان علم المشتري الفساد قبضه أو بعده وقصد البيع الافاتة فلا يعضى ولا يفتى اتفاقا معاملة بتقيض قصده ابن عبد السلام انما يتم الاتفاق اذا واطأ المشتري على ذلك أما لو لم يعلم قصده فلا يبيعه بعد أن يختلف فيه وبعبارة لان قصد أى المشتري اتفاقا والبائع على أحد القولين لان يده قوية ولا مفهوم للبيع بل والهبة والصدقة لا العتق فانه فوت لتشوف الشارع للحرية وأما التولية والشركة فليست بفوت وفى الافاتة تظن وينبغى أن تكون فوت لانها بيع وظاهره ولو كان العتق لاجل والظاهر أن القول قوله فى دعواه قصد الافاتة أو عدمه بيمينه حيث لم يقدم دليل على كذبه واذا حصل المضميت فى البيع الفاسد ووجبت القيمة فى المقوم والمثل فى المثل ولم يحكم القاضى بعدم الرد وجوب الغرم على المشتري ثم زال الموجب ارتفع المضميت ان عاد المبيع الى حاله كان عوده اختياريا كشرائه أو ضروريا كارت وصار كأنه لم يحصل فيه مفوت ورد الى بائعه فقوله (أو ارتفع المضميت ان عاد) أى ارتفع حكمه وهو عدم الرد ان عاد المبيع لا المضميت أى ان عاد المبيع فاسدا لحالته التى كان عليها ولا يتأتى فى طول الزمان ولا فى العتق الآن يعتق وهو مدين ويرد الغرماء ما اعتقه ولا فى الموت ولا فى اذهاب العين نعم يتأتى فى تغيير ذات وفى نقل العرض وفى الهبة والصدقة والبيع وأشار بقوله (الابتغير سوق) الى أن المضميت اذا كان تغير السوق فيما يفتىه تغيير السوق ثم عاد السوق لما كان عليه فانه لا يرتفع بذلك حكم الفوت ووجب على المشتري ما وجب من غرم فى غير مثلى وعقار لانهم لا يفتى ما تغير السوق لان تغير السوق ليس من سببه

يرتفع عدم الرد ويثبت الرد (قوله ولا فى الموت) أى موت المبيع (قوله وفى الهبة والصدقة والبيع) أى هبة المشتري وبيعه له وصدقته (قوله حكم الفوت) أى وهو عدم الرد أى لا يرتفع عدم الرد بل عدم الرد باق (قوله لان تغير السوق ليس من سببه) أى تغير السوق الذى أوجب الفوات أى وإذا كان ليس من سببه فارتفعه لا يوجب الرد بخلاف غيره من المفوتات كالبيع من سببه فيتم فيه على قصد الفوات فلذلك قلنا اذا رجع له فانه يرد المبيع على بائعه قطعا (قوله لان تغير السوق) علة لقوله فلا يرتفع بذلك (قوله ليس من سببه) لا يرد أن تغير الذات قد لا يكون من سببه لان الغالب حصوله عن تفریطه فى صونه والقيام له ويحتمل غير الغالب عليه وصار كأنه من سببه

(قوله فلا يهتم فيه) أي لا يهتم في كونه قصداً به إلا فاته بخلاف بيع المشتري لها أو هبته مثلاً فيتم على قصد الإفاقة (قوله لما كان لا ينضبط) قد يقال مقتضى عدم انضباطه أنه لا يحصل بدفوات من أول الأمر (قوله المنهى عنها بنص الشارع) أي فهمي متفق عليها (قوله لا نص فيها الخ) أي مثلاً إذا باعها بعشرة لأجل ثم اشتراها بعشرة نقداً فالشراء بعشرة نقداً توصل به إلى المنهى عنه وهو سلف جر منفعة وقوله فتهت أي تلك البياعات وهي البيعة الثانية أو مجموع البيعتين (قوله فتهت حياية للذريعة) أي حياية لها أي دفعها لئلا يذريعة للمنع وهو سلف جر نفعاً (قوله من الحيوان) بيان لما (قوله ثم نقلت إلى البيع الجائر) الذي هو الثاني والمراد أنه جائز ضرورة لأن المذهب أنه فائس بالمنع وقوله إلى البيع الجائر أي وكل شيء كان وسيلة لشيء ماعداً المعنى الحقيقي وقوله التحيل به على ما لا يجوز وهو السلف الجائر نفعاً (قوله وكذلك غير البيع الخ) أي كأن يكرم بائع من يريد الشراء منه لأجل أن يفخره بالبيع له بثمن مرتفع أو لمحو ذلك (قوله على الوجه المذكور) وهو التحيل بذلك الأمر على ما لا يجوز (قوله فهو من مجاز المشابهة) أي شبهة كل شيء كان وسيلة لشيء غير المعنى الحقيقي بالمعنى الحقيقي (قوله فهو من مجاز المشابهة) أي بحسب الأصل فلا ينافي أنما صارت حقيقة عرفية ومجاز المشابهة هي الاستعارة وهي هنا تصريحية فالمستعار لفظ ذريعة والمستعار له العقدة المتوصل بها إلى ما لا يجوز (قوله ما أجمع على الغائه) أي الغاء حكمه (قوله لأجل النحر) أي المنع من زرع من حيث كونه يتسبب عنه حصول النحر (قوله وما أجمع على أعماله) أي أعمال حكمه فقوله كالمنع مثال للحكم والوسيلة هي الزرع والسبب (قوله كالنظر للأجنبية) أي بغیر شهوة وكذا ما بعده فالك لا يحيزه وغيره (٩٢) ينعى أما بشهوة فتتفق على منعه وقوله والتحدث معها لا يخفى أن

مذهبنا يجوز ذلك بغیر شهوة على المعتمد خلافاً لمن يقول أن صوتها عبثية وإن ذكره بعض الشراح فإذا علمت ذلك فقوله وما اختلف فيه لا يحتاج لتقدير كما تقدم (قوله منعها) أي منع بيع الآجال وغيرهم بجوارها (قوله يطلق مضافاً الخ) أي يبيع الآجال لها من مفهوم مفهوم إضافي وهو أن يكون البيع أضيف إلى أجل وضد ذلك بيع النقد وله مفهوم يسمى فيه بالمضاف والمضاف إليه وصار فيه

فلا يهتم فيه بخلاف غيره في الغالب ولأن تغير السوق لما كان لا ينضبط لسرعة تقلبه وغيره من باقي المفوتات ينضبط وكان ارتفاعه كالعدم \* ولما أنهى الكلام على البياعات المنهى عنها بنص الشارع شرع في ذكر بياعات لا نص فيها عنه وإنما توصل بها إلى المنهى عنه فتهت حياية للذريعة والذريعة بالذال المعجمة الوسيلة إلى الشيء وأصلها عند العرب ما تألفه الناقة الشاردة من الحيوان لتنضبط به ثم نقلت إلى البيع الجائر المتحيل به على ما لا يجوز وكذلك غير البيع على الوجه المذكور فهو من مجاز المشابهة والذرائع ثلاثة ما أجمع على الغائه كالمنع من زرع الغنبل لأجل النحر وما أجمع على أعماله كالمنع من سب الأصنام عند من يعلم أنه يسب الله عند ذلك وما اختلف فيه كالنظر للأجنبية والتحدث معها ويوع الآجال ومذهب مالك منعها ابن عرفة يوع الآجال يطلق مضافاً ولقبها الأول ما أجل ثمنه العين وما أجل ثمنه غيرها سلم والثاني لقب لتكرير بيع عاقدي الأول ولو بغیر عين قبل انقضائه انتهى قوله لتكرير الخ أخرج

لقباً أي اسماء مثل إذا وصفت رسول الله صلى الله عليه وسلم بأنه عبد الله فعبد الله حينئذ من القبيل الأول أريد به المعنى الإضافي وهو أنه ذات منسوبة لله بالعبودية وإذا أتى لك ولدوسميت به عبد الله كان ذلك من القبيل الثاني لأنه صار عبد الله اسماً علماً عليه قصد به الذات المشخصة لا المعنى الإضافي وهو أنه ذات منسوبة لله تعالى (قوله الأول) الذي هو يوع الآجال المعنى الإضافي ثم لا يخفى أنه جاع مراد منه الأفراد والتعريف انما يكون للحقيقة ويجاب بأن التقدير الأول أي حقيقة الأول أي حقيقة تلك الأفراد (قوله الأول ما أجل ثمنه العين) بأن يبيع ساعة ديناراً للحرم فهذا يبيع لأجل لا يبيع نقد وقوله العين صفة للثمن كما صورنا وقوله غيرها حال من ثمنه أي وما أجل ثمنه حال كون الثمن غير عين فانه يقال له سلم كأن يعطيه ديناراً على أن يبيع مثلاً فالثمن أجل وهو الأرب القمح غير عين فثل ذلك لا يقال له يبيع لأجل بل يقال له سلم غير أنك خبر بأن هذا المؤجل انما يقال له مضمون لأن جواب أنه عن المقدم وإن كان مضموناً وفيه بعد ثم لا يخفى أن هذا التعريف يصدق على ما إذا باع ثوباً بعشرين فضة جديداً إلى شهر فبقال له سلم وهو ظاهر بناء على أنها من قبيل العروض وقد تقدم الخلاف في ذلك ويصدق بما إذا باع سلعة معينة يتأخر قبضها كما إذا استثنى البائع منفعتها كما يأتي بيانه بدراهم حالة مع أنه لا يقال له سلم (قوله لقب) أي اسم (قوله لتكرير بيع عاقدي الأول) مثلاً بأن يبيعها بعشرة للحرم ثم يشتريها بخمسة نقداً فتكرر البيع من الرجلين المذكورين يقال له يوع الآجال وقوله الأول الخ كان المناسب أن يقول أي أن البيع الأول لا بد أن يكون لأجل (قوله ولو بغیر عين الخ) هذا إذا كان البيع بعين بل ولو كان بغیر عين كما إذا باع حماراً بعشرة أثواب لأجل ثم اشتراها بخمسة نقداً (قوله قبل انقضائه) أي انقضاء الأول أي أجله وذلك أنه إذا حصل لأجل



صار بمنزلة الحال ابتداء كما سيأتي فيما إذا مات المشتري وصار الذي عليه حالاً فإنه يجوز الصور كلها بمثابة الحال ابتداء (قوله وتكررها الخ) كالمبايعات ولا بعشرة لأجل ثم جاء إنسان آخر واشترى بها بخمسة نقداً أو لدون الأجل فلا يكون ذلك من بيوع الأجل بالمعنى اللقبى (قوله فقال عاطفاً الخ) قال الشيخ إبراهيم اللقاني يصح أن تكون الواو للعطف ويحتمل أن تكون للاستئناف لكن قال ابن هشام في شرح بابت سعاداً كثر ما تقع الواو للاستئناف في أوائل الفصول والأبواب ومطالع القصائد فهي للاستئناف هنا وذكر السعد في تصرف العزى وغيره أن الفصل ليس مانعاً من العطف والحاصل أنه يجوز العطف ووجود الفصل لا يضر لأنه من جملة معترضة بين المعطوف والمعطوف عليه أي هذا فصل (قوله على قوله وفسد منه شيء عنه) يعني أنه لا فرق بين كون النهي صريحاً أو ضمناً ولا ثم على فاعل ما يمنع للثمة فيما بينه وبين الله حيث لم يقصد الأمر الممنوع (قوله كل بيع جائز في الظاهر) فالبيعة الثانية جائزة في الظاهر مؤدية إلى ممنوع في الباطن أي الذي هو السلف الجار نفعاً فالعاقل لشدة حرصه على تحصيل الفوائد يدفعه إلى أفعال الجائز في الظاهر ليتوصل بها إلى باطن ممنوع خوفاً من الإنكار عليه (قوله كتمه بيع وسلف الخ) (٩٣) لا حاجة لهذا التقدير لأن هذا

مثال لما كثر قصد الناس إليه والمعنى كالعقدة التي تؤدي للبيع والسلف فالجائز في الظاهر تلك العقدة والممنوع في الباطن البيع والسلف وكذا العقدة المؤدية لسلف بجرمنفعة جائزة في الظاهر والسلف بمنفعة هو الممنوع باطناً فالعنى حينئذ ومنع ما كثر قصد الناس له كتمه بيع وسلف في الأول وسلف بمنفعة في الثاني ثم لا يخفى أنه يقال ليس كل ما كثر قصد الناس إليه يمتنع ألا ترى أن قصد الناس يكثر إلى شراء المحتاج له مما لا يمنع فيه والجواب أن يقال إن قوله كبيع وسلف ذكر قديماً (قوله مثال الأول) وجه المنع أن الثوب قد لا يساوي

به عدم تكرار البيع في العقدة وتكررها من غير عاقدى الأول فقال عاطفاً على قوله وفسد منه شيء عنه  
**فصل** ومنع للثمة ما كثر قصده (ش) أي ومنع كل بيع جائز في الظاهر مؤدى إلى ممنوع في الباطن للثمة بأن يكون المتبايعان قصداً بالجائز في الظاهر والتوصل إلى ممنوع في الباطن وذلك في كل ما كثر قصده للناس وفي بعض النسخ قصد أي يكون الفاعل ضميراً مستتراً في كثر عائد إلى ما وقع صدائمه من محمول عن الفاعل أي ما كثر قصد الناس إليه ويحتمل النص على الحال أي ما كثر حاله كونه مقصوداً (ص) كبيع وسلف وسلف بمنفعة (ش) أي كتمه بيع وسلف وtheme سلف بمنفعة فإن قصد الناس إلى ذلك يكثر فنزلت الهمزة عليه كالنص عليه مثال الأول أن يبيعه ساعتين بدينارين إلى شهر ثم يشتري واحدة منهما بدينار نقداً فالسلعة التي خرجت من اليد وعادت إليها لمغاة وخرج من يد البائع سلعة ودينار نقداً يأخذ عنهما عند الأجل دينارين أحدهما عن السلعة وهو بيع والآخر عن الدينار المنقود وهو سلف ومثال الثاني أن يبيع سلعة بعشرة إلى شهر ويشتريها منه بخمسة نقداً فالأمر البائع إلى أن شيأ يرجع إليه ودفع إلا أن خمسة يأخذ عنها بعد ذلك عشرة وانما منع كتمه بيع وسلف لإدائه إلى سلف بجرمنفعة وإن ذلك قال ابن راشد كان ينبغي لابن الحاجب أن يكتب عن بيع وسلف لأن ذلك سلف بجرمنفعة يغني عنه لأن البيع والسلف انما منع لإدائه إلى سلف بجرمنفعة وأجيب بأنه وإن

الدينار وبعد هذا فلهذا ضعف والمعمد ما قدمه من أن المنع انما هو بشرط الدخول بالفعل على اجتماع بيع وسلف لا الاتهام على شرط الدخول عليه (قوله كان ينبغي لابن الحاجب) أي الذي تبعه المؤلف (قوله لإدائه إلى سلف بجرمنفعة إلا أنه أي ابن البيع والسلف وإن كان مؤدياً إليه أي إلى سلف بجرمنفعة وقوله إلا أنه أي ابن التآدي إلى سلف بجرمنفعة أي في بعض الصور أي المشار له بقوله وسلف بمنفعة أي وليس بأبين في كل الصور لأنه ليس بأبين في المشار لها بقوله كبيع وسلف أي وحيث كان أبين في البعض دون البعض فلا يصح التعليل به أي التعليل في الأولى به لأن المتبادر من التأدية إلى سلف بجرمنفعة التأدي الظاهر المتحقق في قوله وسلف بمنفعة وليس متحققاً في المشار لها بقوله كبيع وسلف أي وكان المناسب التعليل في الأولى بالبيع والسلف أي انما كان المنع في الأولى لتأديه إلى بيع وسلف وانما صح التعليل مع أن السلف بجرمنفعة غير متحقق فيه لأننا نقول هو تعليل بالمظنة لا بالتحقيق وقوله فكان أضبط أي أن التعليل بالبيع والسلف الذي هو تعليل بالمظنة أضبط من التعليل بالسلف بجرمنفعة ألا ترى أنه جعل علة القصر السفر ولم يجعله المشقة مع أن في الحقيقة العلة المشقة إلا أن المشقة في السفر تختلف بالقلة والكثرة وظهورها وعدم ظهورها فاختاروا أن العلة السفر الذي هو مظنة المشقة وجدت أولاً فكذلك نقول هنا العلة في الأولى البيع والسلف الذي هو مظنة

السلف جرنفعاً وجد سلف جرنفعاً ولا فتدبر (قوله وبأن المنع في سلف جرنفعاً) الاولى أن يقول وبأن العلة في سلف بمنفعة صريح  
 أي ظاهر أي منع العقدة للتأدي لسلف جرنفعة ظاهر ان ظهور علة وقوله وفي غيره ضمنى أي خفي أي المنع في غيره خفي لخفاء علة  
 فلو جعلنا العلة السلف جرنفعاً وأطلقنا لا يتبادر منه إلا الظاهر فلا يقضى بالمنع في الاولى لأن ذلك ليس بظاهر فيها فاحتجنا إلى أن نعلل  
 الاولى بقوله كبيع وسلف وبهذا يتبين أن الجواب في المعنى يرجع للأول (قوله قد يكون مقصود الذاته) أي ملحوظا لذاته وقوله كالبيع  
 والسلف أي وليس البيع والسلف ملحوظا لذاته وإنما هو ملحوظ لكونه يؤدي لسلف بمنفعة أي فلو جعلنا العلة في المنع السلف  
 بمنفعة لا ينتهم منه أن البيع والسلف علة للمنع لأنه ليس السلف بمنفعة ظاهر اقيه وقوله فيبينوا أن الخ أي فيبينوا أن كلاً من البيع  
 والسلف والسلف بمنفعة علة تقتضي المنع وإن كان البيع والسلف لا يقتضي المنع بذاته بل ما اقتضاه إلا لكونه يؤدي إلى سلف جرنفع  
 منفعة (قوله فلو اقتصر على ما) أي العلة التي تقصد لذاتها (قوله لم يلزم كثرة القصد الخ) المناسب أن يقول لم يلزم منه أن البيع  
 والسلف علة تقتضي المنع (قوله) وأدخلت الكاف لا يخفى أن الصرف المؤخر والبذل المؤخر

(٩٤)

سياق النص عليهما فلا حاجة  
 لدخولهما تحت الكاف (قوله  
 الصرف المؤخر) كالوباها بعشرة  
 دنائير للحرم ثم اشتراها بمائة  
 درهم نقداً وأول دون الأجل أو الأجل  
 أولاً بعد على ما سيأتي تفصيله  
 وقوله والبذل المؤخر كأن يبيعها  
 بعشرة محمدية ثم يشتريها بعشرة  
 يزيدية فإنه يمتنع كما يأتي بيانه (قوله  
 أي ككل ما قبل) إشارة إلى أن  
 المعطوف محذوف أي لا الذي قل  
 القصد إليه وحذف الموصول وبقاء  
 صلاته جائز وتقدير كل لاظهار  
 العموم فسقط ما قيل إن لا لا تعطف  
 الجمل (قوله كضمان يجعل) إطلاق  
 الضمان يجوز لأنه ليس فيه شغل  
 ذمة أخرى بالحق وإنما المراد الحفظ  
 (قوله أي كتمه ضمان يجعل الخ)  
 الاولى أن لا يقدر تهمة وذلك

كان مؤدياً إليه إلا أنه أين في بعض الصور لأنه تعليل بالظن فكان أضبط وبأن المنع في سلف  
 جرنفعاً صريح وفي غيره ضمنى وبأن الشيء قد يكون مقصوداً لذاته أي وهو سلف بمنفعة وقد  
 يكون وسيلة كالبيع والسلف فيبينوا أن كلاً منهما يقتضي المنع اتفاقاً فلو اقتصر على ما يقصد  
 لذاته لم يلزم كثرة القصد فيما يقصد وسيلة ضرورة أن قصد المقاصد أقوى من قصد الوسائل  
 فلو عكس الإيراد كان صواباً وأدخلت الكاف الصرف المؤخر والبذل المؤخر (ص) لا قبل (ش) أي  
 كل ما قل القصد إليه لا يمتنع للتهمة عليه وإنما يمتنع صريحه وقوله (ص) كضمان يجعل أو  
 أسلفني وأسلفك (ش) أي كتمه ضمان يجعل وتهمة أسلفني وأسلفك مثال الاول أن يبيعه  
 ثوبين بعشرة لشهر ثم يشتري منه أحدهما بالعشرة عند الأجل أو قبله فقد آل أمره إلى أنه  
 دفع ثوبين ليضمن له أحدهما بثوب إلى الأجل لأنه قد يخشى عليه من السرقة أو التلف مثلاً  
 ولا خلاف أن صريح ضمان يجعل ممنوع لأن الضمان لا يكون إلا لله ومثال الثاني أن يبيع  
 ثوباً بدينارين لشهر ثم يشتريه منه بدينارين نقداً ودينارين لشهرين فالثوب قد يرجع إليه ودفع الآن  
 ديناراً أسلفاً للشترى يأخذ منه عند رأس الشهر الاول دينارين أحدهما في مقابلة ديناره  
 والاخر سلف يدفع مقابله عند رأس الشهر الثاني وقوله أسلفني وأسلفك بفتح الهمزة في الاول  
 وضمها في الثاني لأنه من باب الافعال وباب الافعال تفتح همزة أمره وتضم همزة مضارعه  
 فقوله ما كثر قصده أدخل فيه جميع مسائل الباب الممتنعة ودخل في قوله لا قبل جميع مسائل  
 الباب الجائرة فالأمثلة التي ذكرها المؤلف كلها تكرار مع هذا الكنه ذكر المسائل الآتية  
 مفصلة للمسائل الاولى المجملة لأن ذكر الشيء بحجلاً ثم ذكره مفصلاً أو وقع في النفس فقال (ص)

لأن المعنى ومنع ما كثر القصد إليه للتهمة كالعقدة لا يلة إلى بيع وسلف أو سلف جرنفعة إلا أنه يؤل المعنى في  
 سلف بمنفعة ومنع ما كثر القصد إليه كالعقدة لا يلة إلى سلف بمنفعة لا أجل تهمة سلف بمنفعة وفي بيع وسلف ومنع ما كثر القصد  
 إليه كالعقدة لا يلة إلى البيع والسلف للتهمة أي لتهمة الدخول على البيع والسلف المستلزم للسلف جرنفعة (قوله أي كتمه ضمان  
 يجعل الخ) الاولى حذفه فيقول كالعقدة التي تؤدي لضمان يجعل أو تؤدي لأسلفني الخ وأما صريح ضمان يجعل فلا خلاف في منعه  
 لأن الشارع جعل الضمان والجاه والقرض لا تفعل إلا لله بغير عوض فأخذ العوض عليه سمحت (قوله عند الأجل الخ) ظرف  
 لقوله يشتري أي إن الشراء بالعشرة وقع عند الأجل أو قبله أي قبل الأجل (قوله ليضمن له أحدهما) أي وهو الثوب الذي اشتراه  
 البائع أما عند الأجل أو قبله (قوله بثوب إلى الأجل) أي كما في الصورة الاولى أو قبله كما في الثانية (قوله لأنه من باب الافعال) أي  
 الذي هو على وزن مصدر الرباعي المبدوء بالهمزة كاسلف وأكرم (قوله فالأمثلة التي ذكرها تكرار الخ) فيه مسامحة لأن الأمثلة  
 لا تعد تكراراً مع المثل (قوله لكنه الخ) دفعاً لما يتوهم من كونه تكراراً



أنه لا غرة فيه أصلا فيمن أن فيه غرة (قوله فن باع لاجل) أي شيئا مقوماً للكلام هنا في المقوم فقط وسيأتي الكلام على المثلي كذا قال الخطاب وهو الصواب وسيأتي يقول المصنف والمثلي صفة وقد را كنهه فن عم أخطأ (قوله ثم) ليس المقصود منه التراخي وانما ناس عليه لانه الذي يتوهم جوازهم على الاطلاق (قوله اشتراه) فاعل اشتراه هو فاعل باع والضمير المنصوب عائد على المفعول المحذوف (قوله فاما نقدا) علة المحذوف هو الجواب والتقدير ففي شرائه بجنس ثمنه من أي واحد مما ذكرنا ثمانية عشرة صورة لان الشراء اما نقدا الخ (قوله فليست من هذا الباب) فيجوز ألا أن يكون من أهل العينة على ما يأتي تفصيله (٩٥) (قوله وأن يكون البائع ثانيا هو المشتري أولا)

بما مثل وجهه الاشارة له هذا في كلامه وذلك لان قوله ثم اشتراه صادق بأن يكون اشتراه من شخص غير المشتري ويمكن أن يكون وجهه الاشارة أن المعنى فن باع سلعة لرجل ثم اشتراها أي من ذلك الرجل ليكون الملك ما تحقق الا لذلك الرجل فلا يكون البائع الا هو (قوله أوجهلا) المناسب أوجهل أي الذي هو الوكيل الخ لان العطف بأو (قوله وهو يتجر) عائد على المأذون (قوله وسواء باع السيد) راجع لقوله أو عبد كل الخ (قوله أولاديه الصغير) وأما ابنه الكبير فهو داخل في الاجنبي فيراد بالاجنبي ما يشمل ابنه الكبير (قوله مع قوله) فيه التفات من التكلم الى الغيبة أي مع قولنا ووكيل كل الذي هو مؤدى قوله والمتمثل منزلة كل واحد وكيه (قوله لكن أنت خير الخ) أي حينئذ نقول لومات المبتاع الى أجل قبله جاز للبائع الاول شرائها من وارثه لاجل بعوته ولومات البائع لم يجز لوارثه الا ما جاز له من شرائها وظاهر الشارح أنه مجرد بحث وليس كذلك بل هو منقول والحاصل أن المنقول أن وارث البائع كهو وأما وارث المشتري

فن باع لاجل ثم اشتراه بجنس ثمنه من عين وطعام وعرض فاما نقدا أولا لاجل أو أقل أو أكثر بمثل الثمن أو أقل أو أكثر يمنع منها ثلاث وهي ما يجعل فيه الأقل (ش) أشار بهذا الى أن شروط بيع الآجال المتطرق اليها التهمة خمسة أن تكون البيعة الاولى لاجل فلو كانت نقدا كانت الثانية نقدا أولا لاجل فليست من هذا الباب وأن يكون المشتري ثانيا هو البائع أولا أو من منزله وان يكون المشتري ثانيا هو المبيع أولا وأن يكون البائع ثانيا هو المشتري أولا أو من منزل منزله والمتمثل منزلة كل واحد وكيه سواء علم الوكيل أو الموكل يبيع الا خرا وشرائه أوجهلا وعبد كل ان كان غير مأذون له أو مأذون له وهو يتجر للسيد ووكيله وان اتجر لنفسه جاز شرائه وقيل بذكره وقيل يمنع وسواء باع السيد ثم اشترى العبد أو باع العبد ثم اشترى السيد وان اشترى البائع الاول لاجنبي أو لابنه الصغير كره ذلك ومثل شراء الاب لابنه الصغير أي لمحجوره شراء غيره من الاولياء لمن في حجره أو أماً عكسه وهو شراء الاجنبي للبائع الاول أو شراء محجوره فلا يجوز لان كلاً انما يشتري له بالو كالة أي آل الامر الى ذلك لانه لما أجاز الشراء الواقع له منه ماله ابتداء بطريق الفضول فسكانه وكلهما على ذلك ابتداء وبهذا لا يتكرر مع قوله قبل ووكيل كل بمنزله وأن وارث كل بمنزله لكن أنت خير بأن يموت المشتري قبل ما عليه فصار المبيع الاول كأنه وقع بنقدا ابتداء فخرجت المسئلة بعوته عن بيع الآجال وأما لومات البائع الاول فالمسئلة باقية على كونها من بيع الآجال ولا يجوز لوارثه الا ما جاز له من شرائها قال في النوادر واذا باع المقارض سلعة بشمن لاجل جاز لرب المال شرائها بأقل منه اه وان يكون الشراء الثاني من صفة ثمنه الذي باع به أولا كما يأتي ثم ان الصورة ثمانية عشرة صورة من ضرب ثلاث صور الثمن الثاني وهو اما مثل أو أقل أو أكثر في أربع صور الشراء الثاني وهو اما نقدا أولا لاجل الاول أو الى أقل أو الى أكثر منه وضابط الجائز من هذه الصور أن يتساوى الاجلان وان اختلف الثمنان أو يتساوى الثمنان وان اختلف الاجلان وان اختلف الثمن والاجل فانظر الى البدل السابقة بالعطاء فان خرج منها قليل عاد اليها كثير فامنع وذلك في ثلاث صور بأن يشتري ما باعه بعشرة بثمانية نقدا أو ولدون الاجل أو بائني عشر لا بعد من الاجل الاول لان المشتري الثاني وهو البائع الاول في الاوليين يدفع ثمانية الا أن أو بعد نصف شهر يرجع اليه بعد شهر عشرة والبائع الثاني وهو المشتري الاول يدفع في الاخيرة بعد شهر عشرة ياخذ بعد شهر آخر في عشر فالبائع الاول مسلف في الاوليين والمشتري الاول مسلف في الاخيرة وان خرج من البدل السابقة كثير عاد اليها قليل فالجواز وذلك في صورتين وهما أن يشتري ما باعه بعشرة لاجل بائني عشر نقدا أو ولدون الاجل وهما مضمومتان الى

فليس كهو لأن الدين يحل بموت المشتري (قوله واذا باع المقارض) بفتح الراء الذي هو العامل (قوله ثم ان الصور ثمانية عشرة صورة) ولا فرق بين أن يكون ذلك بعلم المبيع أولا كان قبل قبض المبيع أم لا فهي أربع تضرب في اثني عشر فتكون الصور ثمانية وأربعين فلو اشتراه أجنبي ثم اشتراه البائع من ذلك الاجنبي فان كان قبل قبض المبيع فكذلك كان بعلم أو محال وان كان بعد قبض المبيع فكذلك ان كان بعلم المبيع والافيجوز الاتواطى على تعدد المجلس (قوله وان اختلف الثمنان) الواو للبالغة (قوله وان اختلف الاجلان) الواو للبحال والالتكررت صورة فيمنئذ تكون الصور ستا فقط (قوله وذلك في صورتين) المناسب في ثلاثة الثالثة هي شرائه بأقل لا بعد وقوله مضمومتان الى السبع الحق كما قلنا أنها ستة لا سبعة لان واحدة منها مكررة وهي للاجل بمثل الثمن فاذا ضمت الست

السبع الجائزة المتقدمة فجملة الجائزة تسع وهي شراء ما بعه بعشرة عشرة نقداً أول دون  
الاجل لدفع المشتري الثاني عشرة الآن أو بعد نصف شهر يأخذ عشرة بعد شهر فقد خسر  
التعجيل وإلى الاجل تقع مقاصة ولا بعد دفع المشتري الأول بعد شهر عشرة يأخذ بعد شهر  
مثلها فقد خسر التعجيل وبثمانية للشهر تقع مقاصة بعد شهر في ثمانية ويدفع له المشتري الأول  
درهمين لافي مقابلة شيء ولا بعد دفع المشتري الأول بعد شهر عشرة يأخذ بعد شهر ثمانية فقد  
خسر درهمين وبأثنى عشر نقداً أول دون الاجل يدفع اثني عشر يأخذ عند الشهر عشرة فقد  
خسر درهمين وللشهر تقع مقاصة في عشرة ويدفع درهمين لافي مقابلة شيء فتقوله بخمس الثمن  
المراد بالخمس هنا الصنف أي بصنف غيره كيد بجيد وردى بردى ومحمولة بمحمولة بدليل  
قوله الآتي والرداءة والجودة ومنع بذهب وفضة وبسكتين وهل غير صنف طعامه الخ  
وامتنع بغير صنف غيره فان المسائل الآتية مفهوم قوله بخمس ثمنه ولما ذكر أحوال تعجيل  
الثن كله أو تأجيله كله وكانت أربعة في ثلاثة ذكر أحوال تعجيل بعضه على كل حال في كل  
الصور وتأجيل البعض الباقي إلى أحد آجال ثلاثة وهي إلى دون الاجل الأول أو إليه أو بعد  
منه وهذه الثلاثة مضر وبقي أحوال القدر الثلاثة المساواة للثن الأول والنقص والزيادة  
عليه فتكون الصور تسع امتنع منها أربع شبهها في المنع بقوله (ص) وكذا لو أجل بعضه امتنع  
ما تعجل فيه الأقل أو بعضه (ش) أي وكما امتنع فيما مضى ما تعجل فيه الأقل كذا لو أجل من  
الثن الثاني بعضه امتنع من صور ما تعجل فيه الأقل كله وهو صورتان أن يشتريها بثمانية  
أربعة نقداً أو أربعة لدون الاجل لدفع قليل في كثير فهو سلف جزئياً وبأثنى عشر خسة نقداً  
وسبعة لا بعد من الاجل لانه تعجل الأقل وهو العشرة على بقية الاكثر فالمشتري الأول يدفع  
بعد شهر عشرة خمسة عوضاً عن الخمسة الأولى وخسة يأخذ عن باعده شهر سبعة فهي سلف  
بمنفعة وكذا امتنع أيضاً ما تعجل فيه بعض الأقل ويدخل فيه صورتان أيضاً وهو أن يشتريها  
بثمانية أربعة نقداً أو أربعة للاجل لانه يقع مقاصة في أربعة عند الشهر ويأخذ ستة عن  
الأربعة التي نقدها أولاً فهي سلف بمنفعة أو أربعة نقداً أو أربعة لا بعد من الاجل لان المشتري  
الأول يدفع بعد شهر عشرة ستة في مقابلة الأربعة الأولى فهو سلف بمنفعة وأربعة يأخذ عنها  
بعد شهر مثلها فالعلة في الجميع واحدة ويبقى من التسع خمس جائزة وهي أن يشتريها بعشرة  
خسة نقداً والخسة لدون الاجل أوله أو لا بعد أو بأثنى عشر خسة نقداً وسبعة لدون الاجل  
أولاً للاجل والضمير المضاف إليه بعض عائد إلى الثمن وامتنع خبر مقدم وما تعجل مبتدأ ويجوز  
أن يكون امتنع مبتدأ وما بعده فاعل على مذهب من لا يشترط الاعتماد وقوله كذا مفعول  
مطلق مؤكداً عاملاً بامتنع أي امتنع كالامتناع السابق في علته وهو سلف بمنفعة وأوفي كلامه  
للتنوين كافي شرح س ولما كان من ضابط الجواز في الصور السابقة أن يستوى الاجلان  
ومن ضابط المنع أن يرجع إلى اليد السابقة بالعطاء أكثر مما خرج منها ثبته على أنه قد يعرض  
المنع للجائز في الاصل والجواز للمتنع في الاصل بقوله مشبهاً في المنع (ص) ك تساوي الاجلين  
أن شرطاً في المقاصة للدين بالدين (ش) أي كالامتناع عند تساوي الاجلين أن تعاقد على  
نفي المقاصة لأن فيه تعميلاً للدين فيلزم عليه ابتداء الدين بالدين وأما لو شرطاً المقاصة أو سكتاً  
عنها جاز لان الاصل المقاصة فلم يبق غير الزائد في احدي الزمتين فليس فيه الا تعميلاً  
واحدة ولو قال المؤلف ان شرط كان أحسن أي كان الشرط منهما ما أو من أحدهما فالتثنية  
ليست شرطاً وانظر ما الحكم اذا باعها بعشرة للاجل ثم اشتراها بثمانية لا بعد من الاجل

المذكورة إلى هذه الثلاثة بصير  
الجميع تسعة (قوله ومحمولة الخ)  
الأولى حذفها لدخولها في الردى  
وتريد ذهب بذهب ومحمولة بمحمولة  
وتريد بيزيدية على كل حال أي  
سواء كان مثل الثمن الأول أو أقل  
أو أكثر (قوله وامتنع خبر  
مقدم) أي والجمللة جواباً لـ  
(قوله أي كالامتناع الخ) ظاهر  
عبارة أن المشبه هو نفس  
الامتناع وليس كذلك بل الامتناع  
وجه الشبه فالشبه هو التساوي  
أي العقدة المحتوية على التساوي



(قوله ويحتمل أن يقال بالمنع) هو الظاهر (قوله ولاجل أن تعمير الخ) أي الذي هو الدين بالدين أي ولاجل أن التهمة دائمة مع الدين بالدين أجزما أصله المنع (قوله ولو سكتا عن شرط المقاصة بقي المنع الخ) أي فظهر الفرق بين التي أصلها المنع والتي أصلها الجواز والحاصل أن الأصل فيه الجواز لضعف التهمة فلا يفسد إلا بشرط نفي المقاصة لتحقيق التهمة وهذا الأصل منعه لقوة التهمة فلا تنفي إلا بشرطها (قوله ويجوز الخ) مثلاً لو أجزى الكلام في باب الجودة والرداءة على باب القلة والكثرة لجاز فيما إذا باع بعشرة يزيدية واشترى بمثلها محمدية لدون الأجل أو الأجل مع أنه ممنوع وتأمل بقية الصور ونجدها جارية على هذا القانون وقوله ومنه البيع بمحمدية الخ الأولى حذفه لأن هذا من اختلاف السكة فقط ويأتي على أنه لو جمل كلام المصنف على ما يشمل الاختلاف بالجودة والرداءة أو السكة لاغنى عن الآتي (قوله في الصور ركها) وهي ثمانية عشر لأن الأجل الثاني أمدون أو مساو أو أبعد وفي كل ما يمثل الثمن الأول أو أقل أو أكثر وفي كل ما أن يكون البيع بحيد والشراء بردي أو عكسه فهذه ثمانية عشر لأنك خبر بأن كلام المصنف إنما هو في التفاوت بالجودة والرداءة فقط فلا تأتي هذه الصور كلها وقوله للدين (٩٧) بالدين أي لا ابتداء الدين بالدين وقوله فكذلك لا يمنع

شامل لست صوراً أن يكون الثاني أجوداً أقل أو أكثر أو مساو أو الثاني أدنى كذلك فهذه ست صوراً خرج منها اثنتان تبقى أربع غير أن ظاهر العبارة أن العلة الدين بالدين مع أنه ليس في الصور المذكورة ابتداء دين بدين بل علة المنع فيها البديل المؤخر فلذلك قال لا يمكن يستثنى الخ فكيف حاصله العلة في صور الأجل ابتداء الدين بالدين وفي صور النقد البديل المؤخر ثم رد حيث ثبت أن يقال لا جعل العلة في الكل البديل المؤخر ويكون أظهر لا طراد العلة غير أن غيره قال غير ما قال وهو أن من منع الصور كلها عسل بالبديل المؤخر إذا البيعة الأولى لا بد أن تكون مؤجلة فيحصل بذلك البديل المؤخر ولو كانت البيعة الثانية نقداً ومن منع صور الأجل وفصل في غيرها وهو

واشترط أني المقاصة فيحتمل أن يقال بالجواز نظر إلى أن الشرط ليس منافياً للعقد إذا المقاصة غير لازمة بخلاف ما إذا كان للأجل فإن اشتراطها ينافي مقتضى العقد وهو لزوم المقاصة ويحتمل أن يقال بالمنع نظر إلى أن المقاصة ممكنة وقد اشترط إبطالها فالأمر إلى الدين بالدين (ص) ولذلك صح في أكثرها بعد اشتراطها (ش) أي ولاجل أن تعمير الذمتين يؤثر المنع فيما أصله الجواز صح ما أصله المنع في كل ممنوع كشرائه بأكثر من الثمن المبيع به كبيعها بعشرة لشهر وشراؤها بأثنى عشر لا بعدم الأجل أن شرط المقاصة للسلامة من دفع قليل في كثير ولو سكتا عن شرط المقاصة بقي المنع على أصله ولا مفهوم لقوله في أكثرها بعد أن باقي الصور الممتنعة كذلك (ص) والرداءة والجودة كالقلة والكثرة (ش) مقتضى التشبيه أن الصور اثنتا عشرة صورة وأنه يمتنع منها ما امتنع مع القلة والكثرة فكما يمتنع ما عمل فيه الأقل أو بعضه يمتنع ما عمل فيه الأثر أو بعضه ويجوز ما جاز وليس كذلك بل فيه تفصيل وهو أنه إذا باع بحيد واشترى بردي وعكسه ومنه البيع بمحمدية والشراء بيزيدية وعكسه فإن وقع البيع الثاني مؤجلاً أيضاً امتنع في الصور كلها الدين بالدين وإن وقع البيع الثاني نقداً فكذلك لكن يستثنى صورتان وهما إذا اشتراه بالجيدة نقداً أو أكثر لأن مع تعجيل المساوي أو الأجل أكثر تنفي تهمة البديل المؤخر لعدم انتفاع البائع وبعبارة الرداءة من جانب والجودة من جانب والمراد الرداءة والجودة في الجوهرية والجنس متعدياً بل قوله ومنع بذهب وفضة والسكة متعدياً بديل قوله ويستثنى إلى أجل والعدد والرواج متحدان عملاً بقوله فيما سبق وحرم في نقد بفضله الخابق الاختلاف إلا بالجودة والرداءة فقط أي مع اتحاد الوزن وتشبيه الرداءة وضدها بالقلة والكثرة من جهة النقص والزيادة لا من جهة المنع والجواز فالأثر ردأ كالأثر نقص والأجود كالأثر وفي وعليه فاليس فيه معنى زائد على القلة والكثرة يجري عليهما وما فيه علة أخرى اعتبرت

(١٣ - خشي خامس) الراجح علل منع صور الأجل بالدين بالدين وهو اشتغال الذمتين وعلل المنع في صور النقد بسلف جرنفما و بدوران الفضل من الجانبين ولو أراد المصنف الاقتصاد على ما تجب به التقوى مع الاختصار لحذف قوله والرداءة والجودة كالأقل والكثرة وقوله كشرائه للأجل الخ وقال وإن باع بحيد واشترى بردي وعكسه منع إن كان الشراء لأجل مطلقاً وكذا إن كان نقداً مطلقاً إلا أن باع بردي واشترى بحيد مثله أو أكثره وشارحننا يقول أن العلة البديل المؤخر في صور النقد إلا أن التهمة منتفية في هاتين الصورتين فكأنه ليس هنالك بديل مؤخر (قوله والعدد والرواج) المناسب أن يحذف الرواج ويأتي ببدله بالوزن ويستغنى عن قوله بعد أي مع اتحاد الوزن (أقول) وحينئذ فلا تأتي الأربعة والعشرون صورة وقوله عملاً بقوله لا حاجة لذلك لأن حديث الاختلاف في العدد هو الذي فرغ منه المشاركة بقوله فن باع الخ وقصد صاحب هذه العبارة رد الاعتراض المشاركة بقوله مقتضى التشبيه الخ (قوله وعليه فاليس فيه معنى زائد الخ) المعنى الزائد هو الدين بالدين أو دوران الفضل من الجانبين مثال ما ليس فيه واحد من الأمرين لو باع بعشرة محمدية ثم اشترى بعشرة يزيدية نقداً أو بالعكس فليس هذا ابتداء دين بدين ولا دوران فضل من الجانبين فيجري على باب القلة والكثرة فيمتنع في الأول لأنه دفع قليلاً وهو اليزيدية أخذ كثيراً وهو المحمدية أي من حيث الجودة فلا ينافي أن العدد متحد

(قوله أي كاشتغال الثمتين الخ) وهي ما إذا باع بعشرة يزيدية ثم اشتراها بعشرة محمدية لدون الأجل أو لأجل فهو - هذه جائزة في باب القلة والكثرة إلا أنهم امتنعوا هنا لا ابتداء الدين بالدين (قول أو دوران الفضل من الجانبين) كالمواضع بالتسعة محمدية لأجل ثم اشتراها بعشرة يزيدية نقد أفليس في هذه ابتداء دين بدين ولو نظر لباب القلة والكثرة لجاز فالامتناع انما هو لدوران الفضل من الجانبين (قوله فلا منافاة الخ) حاصله أن المصنف قال والرداء الخ فيقتضي أن كل ما جاز في باب القلة والكثرة يجوز هنا فالجودة كالكثرة والرداء كالقلة مع أنه وجد ما امتنع هنا ما جاز في باب القلة والكثرة فيكون الجودة كالكثرة والرداء كالقلة ينافي قضية المنع فيما ذكر وحاصل الجواب أنه لا منافاة لأن قصد المصنف التشبيه من حيثية أن الرداء كالاتقص في مطلق نقص والاجود كالزيادة فقط أي في مطلق زيادة والمنع وعدمه شيء آخر فان وجدت علة من ابتداء الدين بالدين أو دوران الفضل من الجانبين منع والافلا فقول الشارح فلا منافاة الخ تفريع على قوله وتشبيه الخ وقول الشارح على (٩٨) القلة والكثرة أي على القلة المنظور لها في باب القلة والكثرة وهي سلف جرت عا وقوله

عليهما أي على القلة المنظور لها فيهما وجودا وعدمًا (ثم أقول) وهكذا قوله ودوران الفضل من الجانبين لا يكون الامتع اختلاف العدد فلا يناسب قوله والعدد متحد (قوله الآن يجعل الخ) المراد بالقيمة ما جعله الامام قيمة في الدنانير والدراهم وأما في غيرها فتعتبر القيمة الجارية بين الناس واستظهر عجز رجوع الاستثناء لمسئلة الرداء والجودة وتردد الشيخ سالم فيه واستبعده بقوله قيمة وببحث فيه عجز بأنه لا استبعاد إذا جلد والردى انما يتطرحها بالنسبة لقيمة تمام لا باعتبار وزنها (قوله وينبغي الثاني) لاجابة لذلك مع ما تفيد المسدونة من المنع كإف رده شيخنا السلموني (قوله بأن يكون المجل) يرجع لقوله أو لا بأن تكون الزيادة الثلث وذلك لأنك إذا زدت عشرين درهما على أربعين السنتي هي صرف الدينارين يكون الجميع ستين فالزيد الذي هو العشرين ثلث

أي كاشتغال الثمتين وهي الدين بالدين أو دوران الفضل من الجانبين على ما ذكره فلا منافاة بين كون الجودة كالكثرة والرداء كالقلة وبين امتناع صور من الامتناع في الكثرة (ص) ومنع يذهب وقضة (ش) أي ومنع بيع السلعة بذهب وشراؤها بغيره من نحوه وقضة أو عكسه لاتهمها على الصرف المؤخر وصورها اثنتا عشرة صورة باعتبار البيع بالذهب والشراء بالفضة وعكسه كذلك لو انتفت تهمة الصرف المؤخر جاز كما أشار إليه بقوله (ص) الآن يجعل أكثر من قيمة المتأخر جدا (ش) بأن تكون الزيادة الثلث وانظر لو جعل أقل من قيمة المتأخر جدا هل هو كذلك لأن تهمته دفع قليل في كثير تنفي بالكثرة المذكورة أم لا وينبغي الثاني لأن المحتاج قد يأخذ القليل لحاجته ويدفع بعد ذلك الكثير جدا ثم إن القلة والكثرة والمساواة في هذه باعتبار صرف المثلي وعدمه لأن القلة والكثرة والمساواة لا تنافي في الجنس الواحد وبعبارة جدا بأن يكون المجل يز يد على المؤخر بقدر نصف المؤخر كالمواضع ثوبا بدينارين لشهر ثم اشتراه بستين درهما نقد أو صرف الدينار عشرون (ص) وبسكتين إلى أجل كشرائه لأجل بمحمدية ما باع يزيدية (ش) يعني أنه يمنع البيع ثم الشراء بسكتين إلى أجل سواء اتفق الاجلان أو اختلفا وسواء اتفقا في العدد بالقلة والكثرة أم لا كاشتراء ما باع يزيدية بمحمدية لأجل الأول وأولى في المنع لو اشتراه لدون الأجل أولا بعدمه أو كانت السكة الثانية أدنى من الأولى ولذا قال بعض ونبيه بالمثال الأدنى الأخف تهمته دون الأشد تهمته والصورة ثمان عشرة صورة لأن الشراء الثاني إما لأجل الأول أو لأقل منه أولا بعدمه أو بأكثر من الثمن عددا أو أقل أو أكثر والسكة الثانية إما أجود من الأولى أو أدنى منها وكلها ممنوعة للدين بالدين لا اشتغال الثمتين إلا إذا كانت السكة الثانية جيدة نقدا وهي مساوية أو أكثر كما مر في الرداء والجودة (ص) وإن اشترى بعرض يخالف عنه جازت ثلاث النقد فقط (ش) أي وإن اشترى ثوبا باع لشهر مثلا بعرض كجمل بعرض يخالف عنه الأول في الجنسية كبغل فالبغل امان نقدا أو لأجل الأول أو لأقل منه أولا بعدمه أو ثمنه امان مساو لثمن الجمل أو أقل أو أكثر فهذه ثلاثة مضر وبه في الأربع المتنع منها تسع وهي ما أجل فيه الثمنان

الجميع وثلث العشر ون بقدر النصف المؤخر لأن المؤخر أربعون باعتبار كون الدينارين أربعين درهما (قوله وبسكتين الخ) داخل في قوله والرداء والجودة الخ لأنها كما تكون بطيب الأصل ورياءة تكون بحسن السكة وعدمه (قوله بمحمدية الخ) الحمدية سكة واليزيدية سكة ومعنى جودة السكة الحمدية كون رواج ما هي به أكثر من رواج السكة اليزيدية ويقاس على الحمدية واليزيدية غيرهما كالشربني والابراهيمي في زماننا فالحمدية أجود ولو كان معدنها أردأ واليزيدية أردأ ولو كان معدنها أجود والحمدية نسبة إلى محمد السفاح أول خلفاء بني العباس واليزيدية نسبة إلى يزيد بن معاوية (قوله وكلها ممنوعة الخ) فإذا كان كذلك فيكون قول المصنف إلى أجل في مفهومه تفصيل فلا يعترض به (قوله إذا كانت الخ) استثناء منقطع (قوله يخالف) مفهومه أن العرضين لو كانا نوعا واحدا لم يكن الحكم كذلك وهو كما أنهم كبيعهم كنافثوب لشهر ثم اشتراه بثوب فالببيعة الثانية امان نقدا أو لأجل دون الأول أو مثله أو بعدمه وعلى كل قيمتها امان مساوية أو أقل أو أكثر فهذه اثنتا عشرة صورة يمنع منها ما يجعل فيه الأقل اتفاقا ويجوز منها ما لم يجعل فيه إلا كتر اتفاقا وفي جواز ما جعل به الأكثر ومنعه قولنا منشوهما اعتبار ضمان يجعل وعدم اعتباره



(قوله مخالف جنسه) أي فالشراء بثوب الخ أي بفرد من أفراد الثوب بخلاف جنس ذلك الفرد الذي هو الماهية الكلية ثمنه الأول وأراد بالجنسية ما يشمل النوعية كما مثل فان جنس البغل والجل واحد ومن ذلك أن يبيع بثوب من القطن ويشتري بثوب من الكتان (قوله ونوع ثمنه) أي في الشراء الثاني كما هو ظاهر لفظه (قوله فأفاد حكم العين والمثل) بقوله كمثلها إلا أن الأفادة من حيث أن الأولى أن يقول كعينه إلا أن خير بأن أخذ المصنف بظاهره لا يظهر فيقصد في كلام المصنف والتقدير مثل المثل صفة وقدرا كعينه على ماهو المناسب لا كمثلها كما قاله المصنف (قوله فيمنع الخ) اعترض بأن المناسب الأول والفاء لان المنع ليس فرع المثلية وأجيب بأن قوله كمثلها مفيد لشئين أحدهما امتناع الصور الثلاث والثاني أن الغيبة على المثل (٩٩) تعد سلفا إذ لو لم يكن سلفا لكان كغيره ولا شك

أن امتناع الصورتين المذكورتين مسبب على هذا الثاني (قوله بعد الغيبة عليه) أي غيبة يمكنه الانتفاع به (قوله في الصور الخمس) أي في مجموعها أي بعضها لأنه لا يتأتى فيما إذا باعها بعشرة إلى أجل ثم اشتراها بأكثر لا بعد من أجل والحاصل أن العلة في الأربع سلف جرنفع أي أن البائع أسلف المشتري فحما فردمته له وإعطاه في مقابلة ذلك درهمين كان نقدا أو لنصف الشهر أو للشهر أو للشهرين هذا عند الغيبة كما تقدم وأما إذا لم تحصل غيبة فقد تقدم أن علة المنع السلف الجار نفعاً في النقد ولدون الأجل وفي الأكثر لا بعد من الأجل فالمنع في صورة لا بعداً أكثر السلف من المشتري الجار نفعاً هو زيادة الدرهمين لأن قبيل الغيبة (قوله تعد سلفاً) قال الأمر إلى سلف جرنفعاً (قوله وسبأني أنه يمنع خمس (٣) وهي لا بعد مطلقاً أو أقل نقداً ولدون الأجل بل يزداد هنا سادسة وهي شراؤه بأقل

للدين بالدين وجازت ثلاث النقد فقط وهي أن يكون ثمن البغل المنقود مثل ثمن الجمل أو أقل أو أكثر وأما صور الأجل التسع فمستعنة لانه دين بدين فثمنه في كلام المؤلف منصوب مفعول مخالف أي بعرض مخالف جنسه الأول وسواء ساواة في قيمته أو نقص ثمنه عنها أو زاد لا مرفوع بالفاعل لانه أي ثمنه معني قيمته مخالف لقيمة العرض الأول بزيادة أو نقص كما وقع عند الشارح إذ لا يتأتى في النقد ثلاث على ذلك الفرض إذ هما اثنتان فقط ومراعاة العرض ما قابل العين فيشمل الطعام \* ولما انتهى الكلام على المبيع المقوم ونوع ثمنه إلى عين وطعام وعرض موافق للثمن الأول أو مخالف في القدر أو في الصفة أو في الجنس شرع فيما إذا كان المبيع مثلياً وهو ما عين الأول وأما مثله وأما مخالفه فأفاد حكم العين والمثل بقوله (ص) والمثل صفة وقدرا كمثل (ش) يعني أن من باع مثلياً من مكيل وموزون ومعدود طعاماً أو غير طعام ثم اشتري مثله صفة كعمولة ثم محمولة وقدرا كاردب ثم أردب فكأنه اشتري عين ما باع ومن اشتري عين شئته فاما نقداً أو لأجل أو أقل منه أولاً بعد ما يمثل الثمن الأول أو أقل أو أكثر فيمنع منها ثلاث وهي ما يحل فيه الأقل وهي شراؤها ثانياً بأقل نقداً أو لدون الأجل أو بأكثر لا بعد ويجوز ما عداها وهي بثلثه نقداً أو لدون الأجل ولا بثلث ولا بعد بأقل للأجل ولا بعد وبأكثر نقداً ولدون الأجل ولا بثلث ولا بثلث كون المنوع ثلاثاً أن وقع الشراء الثاني قبل غيبة المشتري الأول على المثل فان غاب عليه بمنع أيضاً صورتان أخريان وهما شراؤه ثانياً مثله بأقل للأجل أولاً بعد منه واليه أشار بقوله (ص) فيمنع بأقل لأجله أولاً بعد ان غاب مشتريه (ش) فيصير المنوع خساوه شراؤه مثل المثل الذي باعه بعشرة إلى شهر بعد الغيبة عليه بثمانية نقداً أو لنصف الشهر أو للشهر أو لشهرين أو باثني عشر لشهرين لأن المشتري الأول يصير له درهمان في الصور الخمس تركهما للبائع الأول في نظير غيبته على المثل والغيبة على المثل لكونه لا يعرف بعينه تعد سلفاً ومفهوم صفة هو قوله فيما يأتي وهل غير صنف طعامه كقمح وشعر مخالف أو لا تردد ومفهوم قدرا أنهم لو اختلفا في القدر فان كان المشتري ثانياً أقل من المبيع أو لا فهو كما لو اشتري أحد ثوبيه وسبأني وان كان المشتري ثانياً أكثر من المبيع أو لا فهو كما لو اشتري ما باعه مع سلعة فان لم يكن غاب على المثل منع السبعة الآتية في قوله ثم اشتراهم مع سلعة فان غاب منعت الصور كلها السلف الجار نفعاً ان اشتري بالمثل أو أقل والمبيع والسلف ان اشتري بأكثر وقوله كمثلها لو قال كعينه لكان أحسن إذ

إلى مثل الأجل الأول لانه يبيع وسلف لأن الأردب الذي اشتراه آل أمره إلى أنه سلف والأردب الذي لم يرجع مبيع وتقع المقاصة في خمسة دراهم ويدفع المشتري للبائع خمسة دراهم في مقابلة الأردب المبيع (قوله منع السبعة الآتية) هي شراؤه نقداً أو لدون الأجل بثلث أو أقل أو أكثر أو بأكثر لا بعد من الأجل وعلة المنع سلف جرنفعاً في أربع وهي شراؤه بثلث الثمن الأول أو أقل نقداً أو لدون الأجل وبيع وسلف ان اشتراها بأكثر نقداً أو لدون الأجل أولاً بعد (قوله ان اشتراهم بالمثل أو أقل) أي إذا اشتري بالمثل فالنفع هو الزائد من المثل وأما إذا اشتري بأقل فالنفع ما ذكر مع ما سقط عنه من الثمن كدرهمين فيما إذا باعه بعشرة واشتراهم بثمانية (قوله والمبيع والسلف إذا اشتري بأكثر) كما لو باع بعشرة واشتراهم باثني عشر درهمين فالسلف هو قدر المثل الذي باعه والمبيع هو الزائد من المثل الذي أخذه بدرهمين (قوله لو قال كعينه لكان أحسن) وأجيب بأن مثل

تأني بعضي ذات كقوله تعالى ليس كمثل شيء على حد ما خرج فيها (قوله تردد) هذا التردد لا تردنا من إحداهما من التقدم من أحدهما عبد الحق وعليه اقتصر ابن الحاجب وابن شاس ومنعه غيره (قوله كتغيرها كثيرا) وليس طول زمانها عنده كتغيرها كثيرا البقاء الاتهام معه بخلاف الحيوان المبيع فأسدا (١٠٠) (قوله وهو مذهب المدونة الخ) ومقابلته ما قاله سحنون ومحمد بن المواز وغيرهما من

ان المثل ليس كالمخالف بل كالعين  
فاذا اشترى منه مثل الاول بأقل  
نقد امتنع كما لو اشترى تلك السلعة  
بعينها (قوله أي فقله غيره) أنت  
خبير بأن مثل الشيء قطعاً غيره  
لا عينه وهذا يمكن في المثل فالاولى  
أن يقتصر على الثاني المشار به بقوله  
فقله في الصنفية كغيره في الجنسية  
(قوله لما في المساوي والاكثر من  
سلف جرت فعا) والمسلم هو  
المشتري لانه يدفع بعد شهر عشرة  
ياخذ عشرة اثنى عشر ومعه  
الثوب الثاني زيادة وأما اذا اشتراه  
بمحسة فهذه الخمسة سلف  
والخمس الاخرى في مقابلة الثوب  
الذي لم يردوهي بيع لكن المسلم  
البائع فيها اذا كان نقدا والمشتري  
اذا كان لا بعد من الاجل وأفيد  
ان ما هنا من التعويل على تهمة  
بيع وسلف مشهور مبني على  
ضعيف فلا ينافي ما تقدم من ان  
تهمة بيع وسلف ملغاة فلا يعول  
عليها (قوله وسكت عن صور الاجل  
الثلاث) لك أن تقول ان قول  
المصنف لا يمثله أو أكثر أي نقدا  
أول دون الاجل أو للاجل ولا يدخل  
اذا كان أبعد من الاجل بمثل الثمن  
أو أكثر لانهما ممنوعان داخلان  
في قوله لا بعد مطلقاً وبقيت  
واحدة جائزة وهي اذا كان بأقل  
للاجل نفسه (قوله ويشترى  
أحدهما بخمسين الخ) لا يخفى أن

ما ذكره المؤلف من الاخبار بما لا فائدة فيه (ص) وهل غير صنف طعامه كقمح وشعير مخالف  
أولا تردد (ش) يعني أنه اختلف لو اشترى غير صنف طعامه الموافق له في جنسه كقمح باعه  
لشخص لاجل ثم اشترى منه شعيراً أو سلتاهل هو بمنزلة ما اذا اشترى غير ما باع فتجوز الصور كلها  
أو بمنزلة ما اذا اشترى عين ما باع لا اتحاد الجنس فيمنع ما يجعل فيه الاقل وهي ثلاث ان لم يغيب  
وخمس ان غاب تردد والصنفية على حقيقتها على اثبات لفظ غير ومعنى الجنسية على اسقاط  
غير أي وهل جنس طعامه المخالف في الصنفية كقمح وشعير يقدر مخالفه في الجنسية  
أولا يقدر مخالفه في الجنسية فيمنع ما يجعل فيه الاقل \* ولما أنهي الكلام على مثل المثل  
شرع في الكلام على مثل المقوم وانه كالغير فقال (ص) وان باع مقوما فقله كغيره  
كتغيرها كثيراً (ش) يعني ان الشخص اذا باع مقوما كفرس أو ثوب بمائة لشهر ثم اشترى  
مثله من فرس أو ثوب آخر فان الصور كلها تجوز وكأنه اشترى غير جنس ما باع وهو مذهب  
المدونة لان ذوات القيم لا يقوم المثل في مقام مثله وكذلك تجوز الصور كلها فيما اذا اشترى  
عين ما باع من المقوم لانه تغير تغيراً كثيراً بزيادة أو نقص سواء اشترى بمثل الثمن الاول  
أو أقل أو أكثر نقداً أو ولدون الاجل الاول أو له أولاً بعد منه والكاف في كغيره زائدة  
أي فقله غيره أو فقله في الصنفية كغيره في الجنسية فليست زائدة \* ولما بين حكم ما اذا  
اشترى عين ما باعه أو جنسه أو مثله أشار إيمان ما اذا اشترى بعضه بقوله (ص) وان اشترى  
أحد ثوبيه لأبعد مطلقاً أو أقل نقداً امتنع لا يمثله أو أكثر (ش) يعني انه اذا اشترى بعض  
ما باعه ففيه اثنتا عشرة صورة لانه ما أن يشترى ذلك البعض بمثل الثمن أو أقل أو أكثر نقداً  
أول دون الاجل أو له أولاً بعد الممتنع خمس صور وهي أن يشترى بمثل الثمن أو أقل أو  
أكثر لا بعد أو بأقل نقداً أو ولدون الاجل لما في المساوي والاكثر من سلف جرت فعا ولما في  
الاقل نقداً أو ولدون الاجل أو أبعد من بيع وسلف والجائز سبع صور وهي أن يشترى بمثل  
الثمن نقداً أو ولدون الاجل أو بأكثر نقداً أو ولدون الاجل وبمثل أو أقل أو أكثر للاجل  
فقوله وان اشترى أحد ثوبيه أي أو غيره والمراد انه اشترى بعض ما باع وفهم من قوله ثوبيه  
بالإضافة انه باعه ما أولاً ولو قال ثوبين بلا إضافة لم يفهم منه ذلك وقوله مطلقاً أي كان الثمن  
الثاني مساوياً للاول أو أقل منه أو أكثر وقوله أو أقل نقداً حقيقة أول دون الاجل وقوله  
امتنع في الجنس صور وقوله لا يمثله أي نقداً أو ولدون الاجل وقوله أو أكثر نقداً أو ولدون الاجل  
وسكت عن صور الاجل الثلاث أي بمثل الثمن أو أقل أو أكثر (ص) وامتنع بغير صنف غيره  
(ش) أي فلو اشترى البائع من المبتاع بعض ما باعه بغير صنف الثمن الاول كبيعهما بذهب أو  
مجدبة لشهر ثم يشترى أحدهما بفضة أو بزيادة أو عكسه فانه يمتنع لانه يرجع اليه أحد ثوبيه  
وخرج منه ثوب وذهب يأخذ عنه عند الاجل فضة وسواء كان الثمن الثاني نقداً أو للاجل  
الاول أو لأقل منه أولاً بعد بقدر قيمة الاول أو بأقل منها أو بأكثر فله المنع الصرف أو البديل  
المؤخر وهو مقيد بما اذا لم يكثر المجل جداً فيجوز كما أشار اليه بقوله (ص) إلا أن يكثر المجل (ش)  
فيجوز كبيعهما بدينارين لشهر وصرف كل دينار عشرون درهماً ويشترى أحدهما بخمسين

درهما

هذا لا يظهر سواء اعتبرت الكثرة بالنسبة للجموع لانها لم تكن كثرة بعداً أو بالنسبة لما

يتوب ما اشترى من الثمن كما هو ظاهر والحاصل ان المصنف لم يقيد بالجديّة غير ان شارحنا وعب قيدا بها والشيخ سالم لم يقيد بها ولكن  
الظاهر ما شارحنا وعب



(قوله نقداً أولادون الاجل) قرر به شب فقال الآن يكتر المجلل أي المنقود في المطال كإص عليه اللغمي وقد قرر به شيخنا السلوئي واعترض على شارحنا (قوله والظاهر أنه يعتبر كثرة المجلل) أي أن هذا (١٠١) هو الظاهر فالتمثيل بقوله ويشترى أحدهما

بثمانين درهما ليس بقيسديل لو اشترى أحدهما بثلاثين لحاز ثم إنك خير بأن هذا استظهار من عجم والذي في تات الكبير وسبعة اليه ابن الحاجب أن المراد كثرة عن جميع الثمن لأن ثمن المبيع فقط كذا أفاده بعض شيوخنا ثم أقول فينبغي أن لا ينبغي العدول عن ابن الحاجب إلا بدليلاً (قوله وانظر تعليل المنع) هو السلف جرنقاً في شرائه بمثل وأقل نقداً ولادون الاجل وللمبيع والسلف في شرائه بأكثر نقداً أولادون الاجل أولاً بعدد وجه الأول أنه أل أمره أن ثوبه يرجع له وخرج منه عشرة أو ثمانية يأخذ عنها بعد الاجل عشرة وقد زاد ثوباً أو شاة (قوله وانظر تعليل المنع في شرحنا الكبير) علته المنع البيع والسلف في الجميع وبيانه أنه أل أمر البائع أنه خرج منه خمسة وسبعة فيما إذا كان نقداً ولادون الاجل يأخذ عند الاجل عشرة فخمسة في مقابلة الخمسة وهي سلف وخمسة في مقابلة السلعة وهي بيع وأما إذا كان لا بعد من الاجل فالسلف نفس المشتري وذلك لأنه إذا جاء الاجل يدفع عشرة للبائع خمسة عوضاً عن السلعة وهي بيع وخمسة يساويها للبائع بقضائها منه بعد ذلك ولم يلتفت إلى كون الثوب يساوي أكثر فيكون فيه في بعض المورسلفا جرنفعة (تنبه) يجب تعجيل السلعة الواقعة ثمناً في الصور الجائزة في صور خمسة وسبعة وصور

درهما نقداً فيجوز لبعدهم مئة الصرف المؤخر فقوله وامتنع الخ هذا فيما إذا اشترى بعض ما باعه وما مر من قوله ومنع بذهب وفضة فيما إذا اشترى كل ما باعه وقوله وامتنع الخ فيه أربع وعشرون صورة باعتبار أن المبيع بذهب والشراء بفضة وعكسه وقوله الآن يكتر المجلل شامل لما إذا كان المجلل نقداً أولادون الاجل أو بأقل لا بعد فقد جعل المشتري الأول والظاهر أنه يعتبر كثرة المجلل بالنسبة لما يثوب ما اشترى من الثمن لا بالنسبة لجميع ثمن ما باع (ص) ولو باعه بعشرة ثم اشتراه مع سلعة نقداً مطلقاً أولاً بعدد أكثر (ش) يعني أن البائع إذا اشترى ما باعه من سلعة أخرى من عند المشتري الأول كتب أو شاة مثلاً فيتصور فيها اثنتا عشرة صورة يمتنع منها سبع وهي ما إذا كان الشراء الثاني نقداً أولادون الاجل كان الثمن في السلعتين مثل الأول أو أقل منه أو أكثر منه والسابعة بأكثر لا بعد من الاجل الأول وانظر تعليل المنع في شرحنا الكبير وبقي من اثنتي عشرة جنس جائزة وهي صور الاجل الثلاث وفيها إذا اشترى مبيعاً مع سلعة بمثل أو أقل لا بعد كما سيصرح به المؤلف في قوله وبمثل وأقل لا بعد فإنه مفهوم قوله وبأكثر لا بعد (ص) أو بخمسة وسبعة (ش) عطف على مع سلعة لكن السلعة هناك من المشتري وهناك من البائع الأول كما لو اشترى ثوبه المبيع بعشرة لشهر بأربعة أو بستة أو بخمسة وسبعة كعبد مثلاً والموضوع بحاله وهو أن الشراء الثاني نقداً أو لا بعد وقوله (امتنع) جواب عن السبع فيما قبلها وهي شرائها مع سلعة وعن الثلاث أو التسع في هذه وهي ما إذا اشترى بها بخمسة وسبعة ووجه كونها ثلاثاً أن يكون الشراء الثاني نقداً أو لادون الاجل أولاً بعد فهذه ثلاث ووجه كونها تسعاً أن يفرض ثمن السلعة المشتري بها ثانياً مع الخمسة والسلعة خمسة أو أربعة أو ستة فيكون الثمن في الشراء الثاني مثل الثمن الأول أو أقل أو أكثر فصوره ثلاث مضروبة في الثلاثة الأول وهي النقد ولادون الاجل ولا بعد والجميع ممنوع والحاصل أن ما عدا صورة الاجل ممنوعة سواء فرضتها ثلاثاً أو تسعاً وللاجل نفسه جائز سواء فرضته صورة واحدة أو ثلاثاً وانظر تعليل المنع في شرحنا الكبير وقوله (ص) لا بعشرة وسبعة (ش) مقابل الخمسة وسبعة يخرج من حكمه وهو المنع إلى الجواز لكنه خاص بما لا يتعدى النقداً أي لأن المشتري سلعته المبيعة بعشرة لشهر بعشرة وسبعة مثلاً كشاة نقداً أولادون الاجل فيجوز عند ابن القاسم لأن مال البائع أنه دفع شاة وعشرة دناناً يراو أكثر نقداً يأخذ عوضاً عن ذلك عشرة دناناً إلى شهر ولا تهمة فيه وأما لا بعد فيمتنع عملاً بقوله أولاً لا يمتنع ما تجل فيه الأقل ولا يمتنع جواز صورة الاجل كما في التي قبلها الوقوع المقاصة الآن يشترط أن يمتنع ولا يتصور في هذه غير أربع صور يجوز منها ثلاث وهي النقد ولادون الاجل وللاجل ويمتنع واحدة وهي لا بعد اه وانما لم يتصور في هذه غير أربع لأن العشرة موجودة على كل حال والسلعة دائماً زائدة على العشرة كما هو فرض المسئلة نعم إن فرض البيع الأول لا بقيد العشرة تأتي فيها الاثنتا عشرة لكنها تتداخل مع خمسة وسبعة ثم عطف على عشرة قوله (ص) وبمثل وأقل لا بعد (ش) وهو مفهوم قوله بأكثر في قوله أولاً بعدد أكثر خفة أن يذكروه هناك وانما أخره هنا لعطفه على الجائز (ص) ولو اشترى بأقل لاجله ثم رضى بالتعجيل قولان (ش) يعني أن الشخص إذا اشترى ما باعه بأقل من ثمنه لاجل الأول ثم رضى

مسئلة عشرة فأكثر والزم بيع معين يتأخر قبضه إن كانت معينة وابتداء دين بدين إن كانت مضمونة أذمة كل فيهما معمرة للآخرى (قوله فيجوز عند ابن القاسم) ومقابله ما لا ينال الماشحون فقال لا يجعل الثوب الرجوع إلى يد البائع الأول مبيعاً بالسلعة التي خرجت من يده ثانياً وجعل العشرة التقيد سلفاً في العشرة المؤجلة فيكون بيعاً وسلفاً فيمتنع في النقد ولادون الاجل أما لاجل

فلا توهم فيه وكذا لا بعد افتاده محشى تت (قوله فهل يستمر الجواز على حاله) أى نظر الحال وقوله أو يمنع قال ابن وهبان وينبغي أن يكون هذا هو الراجح لأنه آله الأمر إلى أن السلعة رجعت لأصحابها ويدفع الآن ثمانية يأخذ عنها عند رأس الشهر عشرة (قوله أولا يمكن الخ) وليس له على هذا أن يؤخر القيمة ويقول للمشتري قاصصنى به عند الاجل لأن شرطها تساوياً مما حلوا والافرض أن الحال القيمة فقط وظاهر المصنف ثبوت هذا الحكم فيما ينتفع به بعد الاتلاف كذبح المأكول وفيما لا ينتفع به كحرق الثوب وهو واضح في الاول دون الثاني لأنهم أجروا الباب على ستن واحد (قوله ففعل ما نصب أو جر) بل فى حال الجر محل ما نصب وهو إلا أنه إذا قرئ بالاضافة تكون اضافة بائع البيان (قوله اسم ١٠٣) مفعول) وحينئذ فالاضافة للبيان أى اضافة متلف لما بعده ولا يصح نصب

لأن الرسم يمنع الاعلى لغة ربعة وعلى تقديره فقوله ما قيمته الخ يدل من متلف أو عطف بيان أو خبر مبتدأ محذوف (قوله لكن لا دلالة فيه) أى لا دلالة ظاهرة فلا ينافى أنه لو توهم ل فى المعنى يعلم المتلف بكسر اللام (قوله فلا اعتراض) حاصله أنه اعترض على المصنف بأن المزيد أو الزائد أولى من الزيادة لفظاً ومعنى فلم يرتكبه اهـ أما كونه أولى لفظاً فلأنه أخصر بحرف وأما معنى فلان الزيادة مصدر وهى فعل الفاعل وفعل الفاعل لا يوصف بالاختصاص ولا أن ظاهراً أنه يمكن من أحداث الزيادة وليس بمراد وإنما المراد من أخذها هذا حاصل ما اعترض به الا أنك خير بأن جواب الشارح لا ينفع الاعتبار التعليل الاخير الذى هو قوله ولأن ظاهره الخ (قوله ثم استرد مثله مع خمسة) وأما الاسترد مثله فقط بخلاف الصور كلها وقوله مع خمسة ليس المراد مع تجميل خمسة قالانى بعض صور

بتجميل الثمن فهل يستمر الجواز على حاله لا سيما حيث يكون الثمن عيناً فان الاجل فيها من حق من هو عليه فلا تهمه أو يمنع من التجميل لاتهم ما على السلف بزيادة قولان للتأخيرين وكذلك الخلاف إذا اشترى بأكثر لاجله ثم تراضى بالتأخير أو اشترى بأكثر نقداً أولادون الاجل ثم رضى بالتأخير لا بعد فلو قال وفيما آله للمنع وقد وقع جائزاً قولان لشميل جميع ما ذكر (ص) كتمكين بائع متلف ما قيمته أقل من الزيادة عند الاجل (ش) هذا تشبيه فى القولين والمعنى أن البائع إذا أتلف ما باعه لأجل عداولزمه غرم القيمة للمشتري حالة فهل إذا كانت أقل من الثمن المؤجل يمكن البائع من الزيادة عند الاجل أو لا يمكن الا من مقدار ما دفع من القيمة اذ يتم مان على السلف بزيادة وقوله متلف اسم فاعل ما أى شيئاً باعه بعشرة لشهر مثلاً مفعول متلف وقوله عند الاجل متعلق بتمكين ويجوز أن يقرأ متلف بالتنوين وبالاضافة ففعل ما نصب أو جر ولو قرئ متلف بفتح اللام اسم مفعول لصح لكن لا دلالة فيه على تعيين من أتلف وقوله متلف أى عدا وأما خطأ فيمكن اتفاقاً إذا تهمه وقوله من الزيادة على حذف مضاف أى أخذ الزيادة فلا اعتراض (ص) وان أسلم فرساً فى عشرة أبواب ثم استرد مثله مع خمسة منع مطلقاً (ش) يعنى أن من أسلم فرساً فى عشرة أبواب لشهر مثلاً ثم قبل الاجل استرد فرساً مثل الاول مع خمسة أبواب وأبرأه من الخمسة الباقية فإنه يمنع سواء كانت الخمسة المزدومة مع الفرس معجلاً أو مؤجلاً للشهر أو ولدونه أولاً بعد منه للسلف بزيادة وذلك لأن البائع ألأمره إلى أنه أسلف المشتري فرساً رد إليه مثله وهو عين السلف وما أخذ من الاثواب بزيادة لاجل السلف فالسلف هنا البائع قطعاً وفى المسئلة الآتية فهو تارة البائع وتارة المشتري وانما لم يجوزوا هذه اذ بقيت الخمسة لاجلها كما فى التى بعدها لانه لما رجع اليه مثل سلعة علم أنهم أقصدوا السلف بخلاف ما إذا رجعت عينها أو رجع غير جنسها إذ كأنهما اشتراط رد العين أو رد غير الجنس فخرجاً عن حقيقة السلف قاله فى التوضيح فى وجهه كون الغيبة على المقوم لا تعد سلفاً ثم قال وفيه نظر اهـ ولا مفهوم لقوله عشرة ولا لا اثواب وانما المراد أنه أسلم مقوماً كان ثياباً أو غيرها كانت الثياب عشرة أو أقل أو أكثر ولا مفهوم لقوله خمسة ولا لا اثواب أى كان المردود خمسة أثواب أو أقل أو أكثر أو دراهم أو دنانير لان العلة السلف بزيادة (ص) كما لو استرده إلا أن تبقى الخمسة

الاطلاق بل المراد مع الموافقة على رد خمسة (قوله فى وجه الخ) أى ان قوله إذ كأنهما اشتراط لم يذكر لاجلها

فى التوضيح تعليلاً لقوله بخلاف ما إذا رجعت عينها كما قلنا وان كان صحيحاً انما قاله فى مقام آخر وهو أن الغيبة على المقوم لا تعد سلفاً وذلك لانه قد تقدم أن المصنف قال والمثلى صفة وقد را كمثلها فيمنع بأقل لاجله أى عند الغيبة والعلة السلف الذى جرت فعايقاً قال هـ لا كان المقوم كذلك لانه اذا غاب على ما يعرف بعينه فقد انتفع والسلف لا يتعين فيه رد المثل بل يجوز فيه رد العين والمثل فلم لا يعدوه سلماً لا نأقول لما رجعت العين فكأنهما اشتراطاً ذلك فخرجاً عن حقيقة السلف وفيه نظر فاذا علمت ذلك فعبارة شارحنا أحسن من عبارة عب لان فيها قال فى توضيحه ووجه الخ وقوله وفيه نظر أى وفى هذا الوجه نظر لانه لا دليل على الاشتراط كذا فهم بعض الشيوخ ولم يتكلم المصنف على رد غير الجنس (قوله أسلم مقوماً) أى فى مقوم (قوله ولا اثواب) أى المقدرة بعد قوله مع خمسة لان المعنى مع خمسة أثواب (قوله كما لو استرده) لو مصدرية كما قد ذكرها مع ما نأ كيد



(قوله لان المجل) أي حقيقة أو حكماً فيشمل ما دون الاجل وقوله مسلف أي في حكم المسلف وقوله الا أن تبقى الخمسة لاجلها على الصفة المشترطة لأجل دولاً أردأ (قوله فعلى المشهور) ومقابلته قول البرقي انه لا يعد مسلفاً (قوله واقتصر المؤلف على التعليق الخ) ومقابلته التعليق بضع وتبجل وحط الضمان وأزيدك أي ضع وتبجل حيث كان الفرس لا يساوي خمسة أثواب في فرضه وحط الضمان وأزيدك حيث كان يساوي ستة أثواب (قوله ولطرده في الجنس الواحد وغيره) أي في كون المأخوذ والمأخوذ عنه جنساً واحداً أي في غير ما هنا وليس جنساً واحداً أي كما هنا فان المأخوذ عنه الاثواب والمأخوذ الفرس مع الخمسة وأما ضع وتبجل فلا يكون الا في الجنس الواحد كما لو كان عليه عشرة أثواب فقال له ضع منها خمسة (٣٠) ونحو الباقي فالأخوذ من جنس المأخوذ عنه وكذا حط الضمان وأزيدك ولو كانت

الزيادة من غير جنس الذي عليه مثلاً لو كان له عليه عشرة فقال له حط الضمان عني وأزيدك عليها شيئاً فالتحق جنس المأخوذ عنه والمأخوذ بالنسبة لغير هذا المزيد ثم انه لا يظهر كون بيع وسلف مطرد في الجنس الواحد وغيره وذلك لان مقتضى كونه مطرد في الجنس الواحد وغيره أنه يتحقق في كل واحد منهما على حدته كما أشرنا اليه ولا يتأتى ذلك لانا وجدنا الممكن أن يكون المأخوذ عنه جنساً واحداً والمأخوذ بعض ذلك الجنس وشيء آخر فالمناسب أن يقول لانه المرضي عند الشيوخ لانه لا يصلح هناضع وتبجل ولا حط الضمان وأزيدك لانهما لا يكونان الا في الجنس الواحد وهناختلف كائنين والحاصل أن ضع وتبجل وحط الضمان وأزيدك انما يدخلان فيما اتحد عوضاً والعوضان هنا غير متحدين اذا أحدهما الاثواب المسلم فيها والاخر الفرس مع بعض الاثواب وقيل ان حط الضمان وأزيدك يدخل في الجنس والجنسين ذكره ابن يونس ولكن

لاجلها لان المجل لما في الذمة والمؤخر مسلف (ش) تشبيهه في المنع أي كما يمنع استرداد المسلم اليه الفرس بعينه مع خمسة أثواب مججلة أو مؤجلة الا أن تبقى الخمسة الزائدة في هذه لاجلها الاول لا مججلة ولا مؤجلة بدونه ولا لا بعد منه فيجوز لان الفرس حينئذ في مقابلته خمسة فهي محض بيع وبقاء الخمسة المصاحبة للفرس لا لاجل أسقطت المنع ولو بجلت الخمسة أو أخرت لدون أجلها أولاً كثر منه فالمنع لان الفرس مبيع بخمسة والمجل لما في الذمة قبل أجله أو المؤخر عنه مسلف أما الاول فعلى المشهور لانه لما ترتب له في ذمته عشرة أثواب لشهر أعطاه منها خمسة الا أن مع الفرس فالخمسة سلف يقبضها أي البائع من نفسه عند تمام الشهر والخمسة التي أسقطها عن ذمته مبيع بالفرس واقتصر المؤلف على التعليق بالبيع والسلف لانه المرضي عند الشيوخ ولطرده في الجنس الواحد وغيره وأما المؤخر لما في الذمة فسلف اتفاقاً فقوله لان المجل الخ تعليق لمقدركما ترى وهو خاص بما بعد الكاف لان المسئلة الاولى ليست معللة بذلك اذ لو عالت به لزم فيها الجواز فيما اذا بقيت الخمسة لاجلها مع انها تمتنع مطلقاً ما من من السلف بزيادة أي للتسمة على ذلك وانما كانت العلة في الاولى السلف بزيادة لان رد المثل هو الغالب في قضاء القرض وأما في رد العين فهو نادر في قضاء القرض وكذا رد غير الجنس ولذا جعلت علة المنع في الثانية البيع والسلف (ص) وان باع جارا بعشرة لاجل ثم استرده ودينار نقداً (ش) يعني ان الشخص اذا اشترى جارا بعشرة لاجل ثم تقابل مع بائعه على رده له وزيادة دينار نقداً فانه لا يجوز سواء كان الدينار المزيد من جنس الثمن أو من غيره لانه بيع وسلف لان المشتري ترتب في ذمته عشرة دنائير دفع عنها مبيع الجار الذي اشتراه ودينارا ليأخذ من نفسه عند حلول الاجل عشرة تسعة عوضاً عن الجار وهو بيع ودينارا عن الدينار السابق وهو سلف (ص) أو مؤجل لا يمنع مطلقاً الا في جنس الثمن لا لاجل (ش) أي وان زاد المشتري للبائع مع الجار ديناراً مؤجلاً فانه يمنع أيضاً كان التأجيل للاجل الاول أو لدونه أو لا بعد منه لانه فسخ دين في دين الا أن يكون الدينار المؤجل من صنف الثمن الذي وقع البيع به بأن يوافق في سكوته وجوهريته ولا بد من موافقته في وزنه أيضاً وتأجيله للاجل الاول لا لدونه ولا لا بعد منه فيجوز لانه أل أمر البائع الى أنه اشترى الجار بتسعة دنائير من العشرة وأبقى ديناراً لاجله ولا محذور فيه قال في توضيحه والصورت أي صور الاجل لان المزيد اما موافق أو مخالف وكل منهما اما لدون الاجل أو له أو بعد منه ولا يجوز منها الا صورة واحدة

الراجع اختصاصه بالجنس الواحد كما يفيد كلام التوضيح وغيره وأما البيع والسلف فلا يكونان في الجنس الواحد هذا ما ظهر وان كان ما قاله شارحنا ذكره بهرام (قوله وزيادة دينار نقداً الخ) أي فصور المسئلة انه باعها بعشرة من دنائير فيخرج ما اذا باعه بعرض مؤجل كعشرة أثواب ثم أخذ منه الجار ودينارا فينبغي الجواز لانهم مبيعان بالاثواب والمراد أخذهما معا جلا والا كان فيه فسخ ما في الذمة في مؤخر من غير جنس الدين (قوله الا في جنس الخ) فيجوز حيث لم يشترط نفي المقاصة (قوله للاجل) حال الاستثناء والحال وان كان قيد العاملها الا أن الاستثناء محطه الاول مقيد بالثاني فليس الثاني مقصوداً بالذات بل بالتبع فلا يلزم استثناء شيئين بأداة واحدة وهو غير سائغ كما قاله الشيخ أحمد (قوله لانه فسخ دين) مثلاً لو باع الجار بعشرة أثواب ثم استرده ودينارا مؤجلاً فقد باع الجار بتسعة أثواب وفسخ الثوب العاشر في الدينار المؤجل ولا يظهر ذلك فيما اذا باعه بعشرة دنائير ثم رده وزيادة ديناراً مؤجلاً ثم فسخه بيع

وسلف اذا كان لدون الاجل أو أبعد ويأتي الصرف المؤخر والبذل المؤخر (قوله وهذا) أي محل المنع اذا لم تكن الزيادة الخ أي وأما اذا كانت الزيادة ففيه تفصيل الخ (أقول) لا حاجة لذلك حيث قال المصنف الا في جنس الثمن للاجل وأردنا بالجنس المصنف الخ (قوله الا أن يجعل الخ) راجع أيضا الى الزيادة كما في عب (قوله فيشمل الخ) المناسب لذلك أن يقول المراد بالجنس المصنف والمصفة (قوله جازان بجعل المزيد) ويشترط أيضا حيث (١٠٤) كان المزيد فضة والثلث ذهبا أن يكون المزيد أقل من صرف دينار كما ذكره أبو

الحسن (قوله بغيره) أي بغير العوض وقوله بالنسبة للمزيد مثلا لو باع الحمار بعشرة دنانير ورده وعرضا مؤجلا للاجل الاول أو دونه أو أكثر فقد فسخ مثلا ديناراً في العرض المؤخر وبيع الحمار بتسعة حين رده (قوله وكذلك اذا بيع الحمار الخ) ومثل ذلك ما اذا بيع بمؤجل ولم تقع الاقالة الا بعد حمله (قوله لانه ان كان من جنس الخ) هذا التعليل بالنسبة للسئلة الثانية التي هي قوله وبيع بتقداما موافق للثمن أي الاول أو مخالف له (قوله وذلك سلف) أي من البائع (قوله فهو صرف مؤخر) أي بأن كان الثمن عشرة دنانير وزاده عشرين درهما فقد صرف البائع الديار العاشر بتلك الدراهم وهذا لم يذكر المجمل جدا بحيث تتفق تهمة الصرف وكذا اذا كان الثمن محمية والمزيد يزيدية أو عكسه امتنع أيضا للبذل المؤخر في هذا الموضوع وهي ما اذا أخرت الزيادة (قوله لانها بيعة ثانية) تأمله فانه يلزم عليه البذل المؤخر بالنسبة للدينار المزيد فهو مشكل جدا (قوله فان كان معينا جاز مطلقا) لانه لا يدخل الذمة فليس فيه

وهي المستثناة بقوله الا في جنس الثمن للاجل وهذا اذا لم تكن الزيادة فضة فان كانت فضة فيدخله البيع والصرف فأجره على ما تقدم وفيه غناه ما اذا باعه بمزيدية ثم اشتراه مع زيادة بمحمدية أو بالعكس اه أي فيمتنع للصرف والبذل المؤخر الا أن يجعل أكثر من قيمة المتأخر جرد السلامة مما ذكر وبعبارة المراد بالجنس المصنف أي صنف الثمن فيشمل اتحاد السكة واتحاد الجودة والرداءة حتى لو اختلفت السكة أو الجودة أو الرداءة منع (ص) وان زيد غير عين وبيع بتقدم يقبض جازان بجعل المزيد (ش) يعني أن ما مر اذا كان المزيد مع الحمار عيناً فان كان غير عين أي غير ذهب أو فضة بل عرض أو حيوان والفرض انه باع الحمار بغيره لا جازان بجعل المزيد لانه باع ما في الذمة بعرض وحمار مجملين ولا مانع منه بخلاف ما اذا أخر المزبد بطول فسخ الدين في مؤخر بالنسبة للمزيد وكذا ذلك اذا بيع الحمار على التعجيل بذهب أو فضة ولم يقبض حتى وقع التقابل بزيادة من المشتري سواء كان المزيد عيناً أو غيرها فانه يجوز أن يجعل المزيد مع الحمار فقوله وبيع أي الحمار بتقدم أي ذهب أو فضة حالاً ينبغي ان تكون الواو بمعنى أو فهي مسألة ثانية أعطاها جواباً واحداً وهو قوله جازان بجعل المزيد فان تأخر امتنع لانه ان كان من جنس الثمن الاول فهو تأخير في بعض الثمن بشرط وذلك سلف مقارن للبيع وهو الحمار المشتري بباقي الثمن وان كان من غير جنسه فان كان عيناً والثلث عيناً فهو صرف مؤخر وان كان غير عين فهو فسخ ما في الذمة في مؤخر سواء كان الثمن عيناً أم لا وقيد بقوله لم يقبض للاحتراز عما اذا قبض فانه يجوز ولو تأخر المزبد لانها بيعة ثانية وفسرنا قوله بتقدم بما اذا كان الثمن عيناً وهو حال للاحتراز عما اذا كان عرضاً فان فيه تفصيلاً فان كان معينا جاز مطلقاً وان كان غير معين جازان بجعل المزيد وانظر تفصيل هذه المسئلة في شرحنا الكبير ثم لما أوههم قوله في بيع الآجال يمنع كذا منع البيعتين لارتباطهما كما يقول ابن الماجشون وكان الاصح مذهب ابن القاسم في المدونة وهو صحة البيع الاول وفساد الثاني فقط لان الفساد اذا ترمع الثاني وجوداً وعدماً بالقياس على اقتضاء الطعام عن ثمن الطعام فلا يفسخ الا الثاني دفع ذلك التوهم بقوله (ص) وصح أول من يبيع الآجال فقط (ش) على الاصح أي وفسخ الثاني وخالف ابن الماجشون وقال يفسخان معا وهذا الخلاف مقيد بقيام السلعة أما اذا فاتت بيد البائع الاول فهو ما أشار اليه بقوله (ص) الا أن يفوت الثاني فيفسخان وهل مطلقاً أو ان كانت القيمة أقل خلاف (ش) يعني أن المبيع اذا فات بيد المشتري الثاني وهو البائع الاول بفوت من مفوتات الفساد فان البيعتين معا يفسخان لانه بالفوت سري الفساد للبيع الاول وحينئذ لا طلب لواحد منهما على الآخر لان المبيع فاسد اقدر جع لباعه فضمنه منه وسقط الثمن عن ذمة المشتري الاول برجوعه لباعه والثلث الثاني ساقط عن المشتري الثاني لفساد شرائه باتفاق لكن اختلف هل الفسخ للبيعتين في الفوت سواء

فسخ دين في دين (قوله جازان بجعل المزيد) ولا يتأتى هنا صرف مستأخر فالعلة اما تأخير بعض الثمن بشرط ففيه بيع وسلف أو فسخ دين في دين (تنبية) هذا كله في زيادة المشتري أمالو زاد البائع شيئاً واسترد الحمار جاز مطلقاً سواء كانت البيعة الاولى نقداً أو لاجل كان المزيد من جنس الثمن أو لا الا أن تكون الزيادة مؤجلة وهي من صنف المبيع فيمتنع كما اذا زاد حماراً مؤجلاً لانه سلف بزيادة وذلك لان المشتري يعدد كأنه أسلف البائع حماراً يقبضه الى أجل أي يقبض بدله على أن أسقط عنه البائع العشرة التي ترتبت له في ذمته والله أعلم وقوله وانظر تفصيل هذه المسئلة الخ هذا غاية ما فيه مما قررر (قوله وبالقياس) كانت



الباب بمعنى اللام أى وللقياس (قوله اذ لو فانت بيد المشتري الاول) فان قلت لم اعتبر سر بان الفساد في فواته بيد المشتري الثاني ولم يعتبر في فواته بيد المشتري الاول قلت لانها في فواته بيد المشتري الثاني وهو البيع الفاسد قبض فقوى بذلك واذا فانت بيد المشتري الاول لم يحصل في البيع الفاسد قبض فضعف ولم يرجع للقيمة على قاعدة البيع الفاسد لا مكان أن تكون أقل فيلزم دفع قليل في كثير ولا يراعى كونه جذا (قوله للناسبة الخ) لا يخفى أن المناسبة انما تقتضى اجتماعهما المصادق بتذيل هذا لهذا أو بالعكس لا لتذيل بيع العينة بالخصوص (قوله بانه البيع المنجى به الخ) لا يخفى أن هذا التعريف يصدق ببيعوع الآجال فلا يكون التعريف مانعا (قوله مثاله الخ) لا يخفى أن هذا مثال من بيعوع الآجال فالتعريف غير مانع (١٠٥) (قوله وقد باعها بتأخير) أى اشتراها بتأخير

أى ان المطلوب منه اشتراها بثمن مؤجل وقد باعها بتقد غير أن هذا لا يظهر لان شراء المطلوب منه من صاحب به لا يتطرله انما الذى يتطرله كما يأتى أن المطلوب منه يبيعها الطالب بثمن بعضه مؤجل وبعضه محمل كما هو التحقيق خلافا للشارح والحاصل ان هذا التوجيه لعياض ولم يظهر وجهه

فصل جاز لمطلوب الخ (قوله لبيعهها) أى على قصد أن يبيعها وقوله عمال نقدا أو نسقة وذلك بأن يرار رجل بغيره من أهل العينة فيقول له هل عندك سلعة كذا أبتاعها فيقول له لا فيذهب من عنده من غير مراضة ولا وأى أى افهام ولا عادة فيشترى بها ثم يلقاه بعد ذلك فيخبر أنه اشتراها لبيعهها له بما شاء وقوله بثمن الخ ليس لذلك ثمة الا ترتب المبالغة في قوله ولو يؤجل بعضه وكذا نسخة عمال والافن المعلوم أن كل من باع انما يبيع عمال أو ثمن وفي بعض النسخ بناء أى بزيادة وهى أحسن فان هذا هو المقصود من العينة لكن يلزم عليها اثبتت الضمير الواقع في قوله ولو يؤجل بعضه (قوله ولو يؤجل بعضه) أشار به لما ذكره

كانت قيمة السلعة في البيع الثاني قدر الثمن الاول كعشرة أو دونه كثمانية أو أكثر منه كاثني عشر وهو قول ابن القاسم وشهره ابن شاس لانهم الممارت بطا صارا في معنى العقد الواحد ومحل فسخ الاول حيث كانت القيمة التى لزم البائع الاول في الشراء الثاني يوم قبضه أقل من الثمن الاول بان تكون ثمانية مثلاً لا عشرة أو اثني عشر لان ان لم تنسخ الاول حينئذ يلزم دفع القيمة مجزأ وهى أقل ويأخذ عنه عند الاجل أكثر فهو عين الفساد الذى منعنا منه ابتداء بخلاف ما اذا لم تفت أو فانت وكانت القيمة مساوية للثمن الاول أو أكثر منه فاننا اذا فسخنا الثانية ودفعنا القيمة عشرة أو اثني عشر وبقيت الاولى على حالها فلا محذور فيه لاننا دفع عشرة أو اثني عشر ونأخذ عشرة وهو الاصح عند ابن الحاجب قال المؤلف وغير عنه بعضهم بالشهور خلاف في التشهير وقيدنا فواتها بيد المشتري الثاني اذ لو فانت بيد المشتري الاول لفسخت الثانية فقط واختاره الباجي قال ولم أرفقه نصاً اه ثم لاشى على المشتري الثاني اعدم وصول السلعة بيده وانما له على المشتري الاول الثمن الذى اشترى به فقوله الا أن ينوت الثاني أى مبيع الثاني أى مبيع البيع الثاني فهو على حذف مضاف لان الذى يفسوت انما هو المبيع لا المبيع \* ولما جرت عادة كثير من أهل المذهب بتذيل بيعوع الآجال بما يعرف عندهم ببيع أهل العينة للناسبة بينهما في التحيل على دفع قليل في كثير وعرفه ابن عرفة بأنه البيع المتحيل به الى دفع عين في أكثر منها اه مثاله اذا باع سلعة بعشرة الى شهر ثم اشترى السلعة بخمسة نقداً فان السلعة رجعت الى يد صاحبها ودفع خمسة يأخذ عنها عشرة عند حلول الاجل فصديق على هذه الصورة وما شابهها أن فيها بيعاً متحياً به الى دفع عين في أكثر منها والمراد هنا بالمبيع جنسه لان التحيل وقع من بيعتين اه وأصل عينة عون بكسر العين من المعاونة قلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها سميت تلك البياعات بذلك لاستعانة البائع بالمشتري على تحصيل غرضه أو لحصول العين وهو النقد لبائعها وقد باعها بتأخير قوله لاستعانة البائع المراد بالبائع هو الثاني الذى طلبت منه السلعة والمشتري هو الطالب والمراد بتحصيل غرضه هو الربح فيها وسماه بائعاً باعتبار المال والافهوالا لم يبيع ذلك المؤلف مسلكتهم فقال

فصل جاز لمطلوب منه سلعة أن يشترى بها لبيعهها بثمن ولو يؤجل بعضه (ش) يعنى أنه يجوز ان طلبت منه سلعة ليست عنده أن يشترى بها من رجل من أهل العينة ولو بثمن بعضه محمل وبعضه مؤجل لبيعهها لمن طلبها منه بمجمل أو بمؤجل على ظاهر الكتاب والامهات وكرهه في العتبية لانه قال له خذها بيع منها حاجتك والباقي لك ببقية الثمن للاجل والغالب

(١٤ - خرشي خامس) عياض وحاصله ان من اشترى من رجل من أهل العينة بثمن بعضه مؤجل وبعضه محمل على أن يبيعها لحاجته فانه جائز على ظاهر مسائل الكتاب والامهات وكرهه في العتبية (قوله أن يشترى بها من رجل من أهل العينة الخ) رد ذلك بانه لا يعتبر في فرض المسئلة شراء المطلوب منه من أهل العينة وانما يعتبر في فرضها شراء الطالب من أهل العينة واعلم ان المصنف ترك قسداً من المسئلة وذلك ان فرض المسئلة ان المشتري لها بثمن بعضه مؤجل اشتراها لبيعهها لحاجته ودخل مع البائع على ذلك وكذلك تركه ابن شاس وفي التنبيهات ما يدل على اعتباره (قوله بمجمل أو مؤجل) أى أو بعضه محمل وبعضه مؤجل (قوله لانه كانه) أى ان البائع الاصل الذى اشترى منه المطلوب منه يقول للمطلوب منه خذ بيع منه حاجتك أى بيع منها ما تريد أن تنقذني وما

بني فهو لا يبقية الثمن وظاهره انه يبيع بعضها لاجل ان يبي بالبعض النقود وقد يتفق ان يبيعها كلها لاجل التوفية اذا لم يجد راغباً ثم انك خير بان المطلوب منه انما اشترى ليربح وشراؤه على هذا الوجه ليس له فيه ربح انما له خسارة فالاحسن ان هذا انما هو في بيع المطلوب منه للطالب أي ان المطلوب منه اذا باعها للطالب بثمن بعضه معجل وبعضه مؤجل يقول له بيع منها ما تريد ان تنقذني وهو الذي ارتضاه عج ورد ما ذهب اليه شارحنا من ان قوله بثمن متعلق بيشترى ابل هو متعلق بقوله يبيعها أي ويكون قوله ولو بثمن الواو للحال فقول شارحنا متعلق باشتري لا يظهر لما يلزم عليه ما ذكر وقوله من اهل العينة تقدم ما فيه واهل العينة هم من يطلب منهم السلعة وليست عندهم فيشترونها ثم يبيعونها لمن طلبها منهم وايضا هذا التعليل اعني قوله لانه كان الخ لا يأتي مع كل النعم المشار له بقوله ليبيعها لمن طلبها منه معجل أو مؤجل الخ (قوله وسواء اشتراه كذلك) أي اشتراه في حال كونه كذلك أي بثمن ولو معجل بعضه (قوله عقب ما سبق) يشير به الى قوله وكرهه (١٠٦) في العينة الخ وقوله اذا اشترى طعاما على ما فهم شارحنا يكون المشتري هو

المطلوب منه وعلى ما قلنا من انه المناسب يكون الطالب (قوله ليبيعها كله) أي مثلاً أو بعضه وقوله حاجته بثمنه وهو ما يريد ان يتقده (قوله فلا خير فيه) أي فهو مكروه (قوله وكأنه اذا باعه كله) يصح ان يحمل على المتبادر من ان المشتري يبيعه كله بعشرة لاجل الخ ويكون قوله قال له أي قال المطلوب لذلك المشتري الذي هو الطالب خذه فبيع منه ما تريد ان تنقذ الخ نعم يراد ان المنظور له في التأجيل للبعض دون البعض شراء الطالب من المطلوب لا يبيع الطالب لغيره ويصح ان يحمل على ان المعنى وكأنه اذا باعه كله أي وكان المطلوب منه اذا باعه كله للطالب بعشرة نقداً الخ قال له خذه فبيع منه ما تريد ان تنقذني غير ان في الكلام ركة وذلك ان قوله خذه يقتضي ان البيع لم يقع فيه كله

ان ما بقي لا يبقية الثمن فقوله بثمن متعلق بيشترى أي ما اشترى من اهل العينة بثمن وسواء اشتراه كذلك ليبيعه جميعه بثمن حال أو مؤجل كله أو بعضه ويدل على ان بثمن الخ متعلق باشتري ان عياضاً قال عقب ما سبق قال ابن حبيب اذا اشترى طعاماً أو غيره على ان يتقده بعض ثمنه ويؤخر بعضه لاجل فان كان اشتراه ليبيعه كله لحاجته بثمنه فلا خير فيه وكأنه اذا باعه كله بعشرة نقداً أو عشرة لاجل قال له خذه فبيع منه ما تريد ان تنقذني وما بقي فهو لك يبقية الثمن وانما يعمل هذا اهل العينة وهو قول مالك الخ ومشي ابن شاس على هذا القول وهو خلاف ما مشي عليه المؤلف من الجواز وهو ظاهر الكتاب والامهات قاله عياض وانظر الاعتراض على المؤلف في الشرح الكبير (ص) وكره خذ بمائة ما بشماتين (ش) أي وكره ان يقول الرجل لمن سأل سلف شماتين بمائة لا يحصل لي ان اعطيك شماتين في مائة ولكن هذه سلعة قيمتها ثمانون خذ مني بمائة ما أي سلعة اذا قومت كانت بشماتين (ص) أو اشترها ويومي لتربيحها ولم يفسخ (ش) أي وكره ان يقول لبعض اهل العينة اذا امرت بك السلعة الفلانية اشترها ويومي لتربيحها ابن رشد وكذا فانما أربح لك فيها أو اشترها منكم من غير ان يراوضه على قدر الربح ولا صرح به وبعبارة لا مفهوم ليومي أي أو يصرح بأنه يربح من غير بيان قدره أي الربح فالمراد بالاعياءه ان لا يصرح بتفصيل الربح سواء أوما أو صرح وانما صرح بقوله ولم يفسخ مع الحكم بالكراهة لنفي توهم كون الكراهة على التحريم فقوله ز وهذا بعد عن اصطلاحه فيه نظر لان المصنف ليس له اصطلاح في الكراهة فلا يستغنى عنه بالحكم بالكراهة وأما اذا صرح ببيان قدره فانه منع فان قلت قد ذكر المؤلف فيما اذا قال اشترها بعشرة نقداً وأخذها باثني عشر نقداً ان في جواز ذلك وكراهته قولين مع أنه هنا صرح بقدر الربح وهو يخالف ما ذكرته من أنه اذا صرح بقدر الربح فان ذلك يوجب المنع قلت هذا فيما اذا وقع التأجيل من الآخر فيما يشترى به وما فيه القولان فيما اذا لم يقع فيه تأجيل والتأجيل يقوى جانب

وفرض المسئلة البيع كله فتدبر وقوله وانما يعمل هذا أي كون المطلوب منه يتوجه ويشتري السلعة التي ليست عنده ويبيعها للطالب ليربح وقوله وهو قول مالك أي كونه لا خير فيه الذي هو الكراهة وقوله وانظر الاعتراض أي من كون المصنف أخل بقيد وهو ان فرض المسئلة ان المشتري لها بثمن بعضه مؤجل اشترها ليبيعهما لحاجته أي دخل مع البائع على ذلك والحاصل ان شارحنا ذهب الى ان الذي اشترى بالثمن الذي بعضه مؤجل وبعضه معجل المطلوب منه وبني عليه ما تقدم وورد عليه ما تقدم والمرضى لعج أنه الطالب وهو ظاهر (قوله أي وكره للرجل الخ) والفاعل لذلك من اهل العينة كما يقتضيه ذكره هنا وان كان ظاهر النقل الاطلاق (قوله أو اشترها ويومي لتربيحها) اعترض عليه بان الذي في توضيحه وأنا أربحك ولا يلزم من الكراهة مع التصريح بالكراهة مع الاعياء وأجيب بأنه أراد بالاعياء ذكر لفظ الربح من غير تسمية قدره وسواء اعياء عدم التصريح بقدره فان عرض له ولم يصرح بلفظه ولا بقدره كاشترها أولئك الخير جاز (قوله فالمراد بالاعياء) كأنه جواب عن الاعتراض وكأنه يقول فيجيب عنه بأنه أراد بالاعياء ما لم يصرح بقدر الربح وجه هذا التقرير يعلم ان مفاد الشارح ان حكم الاعياء ٣ التصريح بالربح من غير بيان القدر ضعيف (قوله ليس له اصطلاح في الكراهة) أي لم يكن المصنف اصطلاح على أنه اذا عبر بالكراهة يكون مراده التنزيه نقول هو وان لم ٣ قول الحنفى التصريح بعلمه حكم التصريح ٥ من هامش الاصل



يصرح بذلك لكن استقرئ كلامه فوجد أنه يريد الكراهة التزيمية (قوله أي مشبهه له) أي مشبهه بالتفصيل في المفهوم (أقول) لا داعي لذلك بل هو تفصيل في المفهوم وذلك أن المفهوم التصريح بالربح وفيه التفصيل فإن لم يبين القدر كره كالإمضاء بين فتارة يكون الشراء الثاني لاجل فيجزم وتارة لا في الجواز والكراهة قولان (قوله لثلاثا ١٠٧) يناقض ما بعده (أي من قوله ولزمت الخ) (قوله

فإن قلت الخ) لا مورد لهذا السؤال لأن المسئلة الأتمية لم تكن مخرجة مما تقدم حتى مرد السؤال وبأني الجواب (قوله أو تعضي الخ) اعتمد بعض الأشياخ ذلك القول (قوله لكن قد مر الخ) لم ير (قوله فهو اجارة وسلف) أي سلف جرنفعا (قوله وهذا يفيد) أي هذا التقرير يفيد وقوله أنه إذا حذف الخ كأن افادة هذا من قوله فهو اجارة وسلف لأن العقد إذا احتوى على اجارة وسلف ثم حذف الشرط يصح وقوله وإن شرط النقد أي وهذا التقرير يفيد ولما كان هذا التقرير منقولاً عن القوم صح ما ذكر (قوله أي وجاز النقد الخ) لا يخفى أن هذا التفسير ليس مدلول المصنف بل مدلول المصنف وجزاء النقد بغير ما ذكر والمذكور هو النقد بشرط (قوله يفيد أن شرط النقد) أي وإن لم يحصل نقد (قوله وله الأقل الخ) اعترض المواق اقتصار المصنف على المسئلة الأولى على أنه له الأقل من جعل مثله بأنه والقول الآخر أي أن له الجعل بالغام بلغ لم يرجع واحد منهما وعليه فلو حذف المصنف قوله فيهما السلم من هذا ونحوه أنه سكت عما يلزم في المسئلة الأولى (قوله أو الدرهمين) الأولى والدرهمين أو تجعل بمعنى الواو لأن الأقل من الأمور التي لا تكون إلا بين اثنين

السلف بخلاف ما لا تأجيل فيه وحينئذ فلا مخالفة بين المحلين وأيضاً فهذا من التفصيل في المفهوم أي مشبهه له (ص) بخلاف اشتريها بعشرة نقداً وأخذها باثني عشر لاجل ولزمت الآخران قال في الفسخ إن لم يقل لي إلا أن تفوت فالقيمة أو مضائها ولزومه الاثني عشر قولان (ش) هذا مخرج من قوله جاز لا من قوله ولم يفسخ لثلاثا يناقض ما بعده فإن قلت سيأتي فيما إذا قال اشتريها بعشرة نقداً وأخذها باثني عشر نقداً في الجواز والكراهة قولان وهذا يناقض إخراجيه من قوله جاز قلت لا يناقضه إذا المراد بقوله جاز الجواز المستوي الطرفين المتفق عليه والمعنى أن الشخص إذا قال لا اشتري سلعاً كذا بعشرة نقداً وأخذها منك باثني عشر لاجل كسهر مثلاً فإنه لا يجوز لمساقيه من سلف جرنفعا ثم تارة يقول لا يقول لي فإن قال لي فإن السلعة تلزم إلا أمر بالعشرة ويفسخ البيع الثاني باثني عشر لاجل وسيأتي ما يكون للمأمور في تولية الشراء وهل إن لم يقل لي يفسخ البيع الثاني وهو أخذها باثني عشر لاجل لكن إن كانت السلعة قائمة فترد بعينها وإن فاتت ببدل الأمر بفوت البيع الفاسد فإن القيمة تلزم إلا أمر حاله يوم القبض بالغية ما بلغت زادت على اثني عشر أو نقصت وهو قول ابن حبيب أو تعضي العقد الثانية مع الأمر باثني عشر لاجل من غير فسخ لأن المأمور كان ضامناً لها ولو شاء الأمر عدم شرائها لكان له ذلك وهذا رواه سمعون عن ابن القاسم عن مالك قولان واستشكل قوله إلا أن تفوت فالقيمة بأن ظاهره أنهم مع الفوات لا يفسخ ولزوم القيمة فسخ واجب بأنه استثناء منقطع وكأنه قال وفي الفسخ مطلقاً وتردان كانت قائمة لكن إن فاتت فالقيمة واستشكل أيضاً بلزوم القيمة مع أن المختلف فيه بعضه بالثمن لكن قد مر أنه أكثرى (ص) وبخلاف اشتريها بعشرة نقداً وأخذها باثني عشر نقداً أن نقد المأمور بشرط (ش) يعني أنه لا يجوز أن يقول شخص لا اشتري السلعة الفلانية بعشرة نقداً وأخذها عنى وأنا اشتريها منك باثني عشر نقداً لأنه حينئذ جعل الدرهمين في نظير سلفه وتولينه الشراء فهو اجارة وسلف قاله غير واحد وهذا يفيد أنه إذا حذف الشرط صح كالبيع والسلف وأن شرط النقد كالنقد بشرط وهو خلاف قوله أن نقد المأمور بشرط لكن قوله وجاز بغيره أي وجاز النقد من المأمور بغير شرط من الأمر يفيد أن شرط النقد حكمه حكم النقد بشرط وبعبارة وعلل المنع بلزوم الاجارة بشرط السلف إذ قد استأجر الأمر المأمور بدرهمين على أن يسلفه عشرة فنع لهذه العلة ولكن إذا وقع تلزم السلعة الأمر بالنظر إلى قوله لي فقد روي هذا الأمران رويت العلة المذكورة فنع ذلك وروي قوله لي فلزمت الأمر السلعة (ص) وله الأقل من جعل مثله أو الدرهمين فيهما (ش) أي وللمأمور على الأمر بعد أخذ سلفه في تولية الشراء عند ابن القاسم في هذه الصورة وفي التي قبلها وهي قوله اشتريها بعشرة نقداً وأخذها باثني عشر لاجل الأقل من جعل مثله أو الدرهمين وعند ابن رشد وابن زرقون لا جعل له واليه أشار بقوله (ص) والظاهر والأصح لا جعل له (ش) اذهب قول ابن المسيب لأن جعلنا له الاجرة تتميم للسلف والزبا الذي عقداً عليه ثم أنه إنما يكون له الأقل حيث اطلع على ذلك قبل انتفاع الأمر بالسلف وأما

وتقديم المصنف هذا القول يفيد اعتماده (قوله والظاهر والأصح لا جعل له) وهذا في المسئلة الثانية وأما الأولى فقال عجم لا يجري فيها ذلك لأن من صرح فيها به ثم هذا القول ضعيف والمعول عليه ما قدمه (قوله اذهبوا الخ) لا محل للتعليل فالأولى أن يقول وهو قول ابن المسيب بفتح الياء على المشهور وعند المحدثين وهو من التابعين مجتهد وكلام المصنف يفيد أنه يشير بالظاهر لما اختاره ابن رشد من الخلاف ولو كان الخلاف خارج المذهب

(قوله فاختلف هل لاشئ له) اي لا تهاجم على قصد الرابح انتفاع الامر والظاهر ان ما تارب مسددة قصد هما السلف مع الانتفاع كهي (قوله حيث نقد الا امر) وظاهره الجواز ولو كان نقدا لا امر بشرط وله الدرهمان (قوله ونصه) بالجرم عطوف على ز (قوله فيه تطر مع كلام ابن عرفة الخ) لا يخفى (١٠٨) أن كلام ابن عرفة عند شرط النقد كما يفيد عب وكلام ز عند عدم

ان لم يعثر عليه حتى انتفع الا امر بالسلف بان تضي مسددة يمكنه فيها تحصيل الثمن فاختلف هل لاشئ له اوله أجر مثله بالغام بالغ قولان وهذا التقييم ذكره في المقدمات في الاولى والظاهر جري مثله في الثانية في كلام المؤلف (ص) وجاز بغيره كقصد الا امر (ش) أي وجاز هذا العقد بغير اشتراط النقد سواء نقد المأمور أم لا واستحق حينئذ الدرهمين كما يجوز حيث نقد الا امر وذلك بان يدفع له عشرة ويقول له انقدها وأنا آخذها منك بما ذكر كافي ز ونصه لكن قوله واستحق حينئذ الدرهمين فيه نظر مع كلام ابن عرفة فان ظاهره اذا لم يتقدم المأمور ليس فيه الا قولان أحدهما فيه الأقل كما قال المؤلف والثاني أن له أجر مثله ونصه فان تقدم المأمور ولم يرض قدر مدة نفع المتسلف في لزوم الأقل من أجر مثله والرجح أو أجر مثله فقط ثالثها لا أجر له لانه اتمام للربا (قوله لان القاسم الخ) راجع للقول بلزوم الأقل وقوله ومحتون مع ابن حبيب راجع لقوله أو أجر مثله وقوله وابن رشد راجع لقوله ثالثها لا أجر له الا أنك خبر بأن المصنف لم يذكر الا الاول والاخير ولم يذكر الوسط وقوله وان لم يتقدم الا قولان أي اللذان هما أجر مثله أو الأقل (أقول) ومن المعلوم أن قول ابن عرفة فان تقدم المأمور أي مع الشرط لانه الذي فيه الخلاف فيكون على منواله (قوله وان لم يتقدم) أي مع الشرط أي دخلوا على شرط النقد ولكن لم يحصل نقد (قوله في الجواز) أي جواز ثبوتها باثني عشر نقدا وقوله والكراهة وهو الراجح ومحلها حيث نقد المأمور بشرط فان نقد تطوعا جاز مطلقا (قوله ومرا الجواب عنه) الجواب المار من حيث اشكال آخر وهو حكاية القول بالجواز مع تسمية قدر الرجح مع أنه مكروه لامن حيث الاشكال المورد هنا وهو الحكم بالكراهة مع حكاية القول بالجواز وجوابه أن ما هنا لاخذ بنقد بخلاف ما هو فيقول جانب السلف ولا عين عليه فيما يظهر (قوله ويختلف اشترهالي) لا تنافي بين قوله لي وبين اشترهالي المضارع لاحتمال أن معنى لي لاجلي (قوله وان عجلت الخ) ولا يفسد العقد لان تعجيله بعقد سلف مسددة وقعت بعد عقد بيع صحيح (قوله بالتعجيل له) أي للمأمور أي هذا ان لم يرض الا امر بالتعجيل بان يجعلها قهرا عنه أو لم يرض المأمور بالتعجيل بل أخذها قهرا عنه بل لو رضى كل بالتعجيل (قوله اذا فأت) فاذا لم يفت فالرد

الشرط ونص ابن عرفة وصور محظورها ثلاث الاولى اشترى كذا بعشرة وآخذ منك باثني عشر نقدا فيهما ان لم يشترط نقد المأمور جاز والافسدت لانها اجارة وسلف ان وقع لزمت الا امر فان تقدم المأمور ولم يرض قدر مدة نفع السلف ففي لزوم الأقل من أجرة مثله والرجح أو أجر مثله فقط ثالثها لا أجر له لانه اتمام للربا (قوله لان القاسم الخ) راجع للقول بلزوم الأقل وقوله ومحتون مع ابن حبيب راجع لقوله أو أجر مثله وقوله وابن رشد راجع لقوله ثالثها لا أجر له الا أنك خبر بأن المصنف لم يذكر الا الاول والاخير ولم يذكر الوسط وقوله وان لم يتقدم الا قولان أي اللذان هما أجر مثله أو الأقل (أقول) ومن المعلوم أن قول ابن عرفة فان تقدم المأمور أي مع الشرط لانه الذي فيه الخلاف فيكون على منواله (قوله وان لم يتقدم) أي مع الشرط أي دخلوا على شرط النقد ولكن لم يحصل نقد (قوله في الجواز) أي جواز ثبوتها باثني عشر نقدا وقوله والكراهة وهو الراجح ومحلها حيث نقد المأمور بشرط فان نقد تطوعا جاز مطلقا (قوله ومرا الجواب عنه) الجواب المار من حيث اشكال آخر وهو حكاية القول بالجواز مع تسمية قدر الرجح مع أنه مكروه لامن حيث الاشكال المورد هنا وهو الحكم بالكراهة مع حكاية القول بالجواز وجوابه أن ما هنا لاخذ بنقد بخلاف ما هو فيقول جانب السلف ولا عين عليه فيما يظهر (قوله ويختلف اشترهالي) لا تنافي بين قوله لي وبين اشترهالي المضارع لاحتمال أن معنى لي لاجلي (قوله وان عجلت الخ) ولا يفسد العقد لان تعجيله بعقد سلف مسددة وقعت بعد عقد بيع صحيح (قوله بالتعجيل له) أي للمأمور أي هذا ان لم يرض الا امر بالتعجيل بان يجعلها قهرا عنه أو لم يرض المأمور بالتعجيل بل أخذها قهرا عنه بل لو رضى كل بالتعجيل (قوله اذا فأت) فاذا لم يفت فالرد

وعلى عليه فيما يظهر (قوله ويختلف اشترهالي) لا تنافي بين قوله لي وبين اشترهالي المضارع لاحتمال أن معنى لي لاجلي (قوله وان عجلت الخ) ولا يفسد العقد لان تعجيله بعقد سلف مسددة وقعت بعد عقد بيع صحيح (قوله بالتعجيل له) أي للمأمور أي هذا ان لم يرض الا امر بالتعجيل بان يجعلها قهرا عنه أو لم يرض المأمور بالتعجيل بل أخذها قهرا عنه بل لو رضى كل بالتعجيل (قوله اذا فأت) فاذا لم يفت فالرد



باتفاق القواين (قوله ايضا الخ) وكأنه قال لكن ان كانت قائمة تردوان فانت فالقيمة وخلاصته أن الامثلة لكن داخل على محذوف والمجموع توضيح لقوله مطلقا وقوله يغني عنه الاطلاق لانه عينه ومعنى كونه يغني عنه الاطلاق أنه لو انتصر على الاطلاق لكفاه وقوله أو يقال الاستثناء من مقدار أي استثناء منقطع والاعمى لكن وعلى هذا فلم تكن داخل على محذوف بل مستثناة من محذوف بخلاف الأول (قوله وهو مستثنى من بيع الغرر) للتردد في العقد لاسيما في جانب من لا خيار له لانه لا يدري ما يؤل اليه الامر لكن آجازه الشارع ليدخل من له الخيار على بصيرة بالثمن والمثمن وليتق الغير عن نفسه (قوله المازري الخ) هذا كلام ابن عرفة كما يعلم من كلام الخطاب (قوله وجرا المبيع) أي لان من لا خيار له محجور عليه أي ليس له تصرف في المبيع (قوله خلاف) أي في كونه رخصة خلاف وكان المقابل لا يعد ذلك غررا (فصل بيع الخيار) (قوله البت الاول) جعل (١٠٩) الاول صفة للبت أي صفة من أوصاف البت

ولا يظهر بل قوله أو لا طرف لقوله وقف (قوله فخرج بيع البت) أي بقوله وقف والبت القطع لقطع كل منهما خيار صاحبه كما أفاده بعض وقوله ويخرج ذو الخيار الحكمي لان الخيار الحكمي بيع وقف بته لكن هذا الوقوف ليس في أول الامر بل في آخره عند ظهور عيب (قوله لم يتوقف بته أولا) أي ان البت الذي يكون فيه لم يكن متوقفا في الاول على امضاء يتوقع انما يتوقف في الآخر كما قلنا (قوله بين خيار التروي) هو عين الخيار الشرطي وخيار النقيصة هو عين الخيار الحكمي والفرق بينهما علم مما تقدم (قوله موجب الخيار ما مضى) أي وهو شرط الخيار في الخيار الشرطي وقوله أو متقدم عليه أي وهو العيب الذي في خيار النقيصة (قوله انما الخيار بشرط) أي الخيار المأمور عند الفقهاء وهو خيار التروي لان الفقهاء حيث أطلقوا الخيار في عرفهم لا ينصرف الا اليه (قوله لاجل اختبار جذرها) تعليل لقوله كشر

وعلى الأمور الاثنا عشر للاجل يؤدبها البائع عند الاجل فهو مما يعرض بالثمن للاختلاف فيه وقال ابن حبيب يفسخ على كل حال وهو مراده بالاطلاق لكن ان كانت السلعة قائمة ردت بعينها أو فانت فعلى الآخر فيها القيمة يوم قبضها فقوله إلا أن تفوت الخ ايضا يغني عنه الاطلاق أو يقال الاستثناء من مدة رأى أو يفسخ الثاني مطلقا قائمة أو فانت لكن ان كانت قائمة ترد بعينها إلا أن تفوت فالقيمة ترد حينئذ \* ولما انتهى الكلام على أركان البيع وشروطه وما يعرض له من صحة وفساد كان من أسباب فساد الغرر وكان بيع الخيار مستثنى من ذلك بناء على انه رخصة كما قال ابن عرفة المازري في كونه رخصة لاستثنائه من الغرر وجرا المبيع خلاف اه أتبع ذلك بالكلام عليه فقال

(فصل) لذكرا ما يتعلق بذلك \* ابن عرفة بيع الخيار بيع وقف بته أولا على امضاء يتوقع فقوله بيع وقف بته أولا إشارة الى أن البت الاول يتوقف على امضاء بائني فخرج بيع البت ويخرج ذو الخيار الحكمي لان البيع الذي فيه خيار حكمي لم يتوقف بته أولا على امضاء يتوقع فيقال في الحكمي بيع آل الخيار فان قلت هل يحتاج الى أن يقيده بالحدود بقولنا بيع الخيار الشرطي قلت لا لان بيع الخيار لا يصدق على الحكمي والفرق بين خيار التروي والنقيصة أن موجب الخيار امام صاحب العقد أو متقدم عليه الاول التروي والثاني النقيصة وهو الخيار الحكمي لانه بعيب سابق على العقد ثم شرع في تنويع أمد الخيار باختلاف المبيع فذكر أن أمد الخيار في الدار شهر بقوله (ص) انما الخيار بشرط كشر في دار (ش) وأدخل بالكاف الخمسة الايام والستة لاجل اختبار جذرها وأسسها ووافقها ومكانها وجيرانها والدور والارضون سواء وكذا بقية أنواع العقار فقوله كشر الخ مثال لمقدرا أي ويختلف الخيار باختلاف المبيع ككذا وانما أن يجعل كشر الخ من مدخول الحصر أيضا وهو أحسن ويكون رادا بالاول على عبد الحميد وابن حبيب والشافعي والثاني على الشافعي وأبي حنيفة القائلين بان الخيار ثلاثة أيام في كل شيء أي انما الخيار ومدة بشرط أي لا يثبت الخيار ومدة الا بشرط أي انما الخيار بشرط انما الخيار كشر في دار وكجدة في رقيق وثلاثة في ثوب الخ (ص) ولا يسكن (ش) أي لا يجوز للشئ أن يسكن اذا كان ذلك كثيرا بشرط أو بغيره ولو لا اختبار حال الدار وفساد البيع باشرطه هذا اذا كان بلاجر

في دار أي انما جعل مدة الخيار شهر أي هذه المدة الطويلة لاختبار جذرها وقوله ومكانها أي جهتها التي هي فيها فلا يرد أن الدار مكان فكيف يكون لها مكان وقوله وكذا بقية أنواع العقار أي كالأحواض والمعصرة والحمام (قوله ويختلف الخيار) أي مدته (قوله على عبد الحميد الخ) القائلين بخيار المجلس أي انه ما دام المتعاقدان في المجلس فليكن واحد الخيار فليس معمولابه على المعتمد واشترطه في العقد يفسده لانه مجهول فيدخل في قول المصنف أو مجهول (قوله أي انما الخيار ومدة بشرط) الاولى أن يختلف ومدة ويقول أي انما الخيار بشرط أي لا يثبت الخيار الا بشرط ولا تكون مدته الا كشر في دار والحاصل أن المدة لا تتعلق بها بشرط فالمناسب حذفها من قوله انما الخيار ومدة ومن قوله أي ولا يثبت الخيار ومدة (قوله ولو لا اختبار) أي هذا اذا لم يكن لاختبار بل ولو لا اختبار وقوله هذا الخ أي محل عدم الجواز في الصور الاربع اذا كان بلاجر لما فيه من كل أموال الناس بالبطل وقوله فان كان به جاز أي في

الصور الاربع فلهذه ثمانية (قوله فيجري فيه ماجرى الخ) وهو أنك تقول يجوز اذا كان بأجر سواء كان بشرط او لا واما ان كان  
 بغير أجر فلا بشرط أم لا هذه أربع صور أيضا وقوله وان كان لا اختبار حالها أربع صور أيضا (تنبيه) فاذا علمت ما ذكرنا اختبار الدار  
 وجيرانها يمكن بمبينة ليس من غير سكني (قوله وان كان لا اختبار حالها الخ) لا يخفى أن ظاهر المصنف الاطلاق وعلى هذا الحل الذي  
 سلكه لا يفتقر العبد من الدار في هذا التفصيل كما يتبين وبهرام جعل قوله ولا يسكن الخ مذهب ابن القاسم لانه قال وهذا على مذهب  
 ابن القاسم وقال غير واحد من شيوخ المذهب يجوز ذلك في الدار لان بذلك يختبر جيرانه او يعرف الصالح من غيره ووفق اللخمى بين من  
 يكون من أهل المحلة فلا يمكن من سكناها لانه عالم بحال الجيران وما هم عليه من الخير وحسن الصحبة وبين من لم يكن من أهل المحلة  
 فيجوز له أن يشترط عليه ذلك لاختبار حالهم وقوله القاضي (قوله وكلام ابن المواز لا يخالف في ذلك) أى لان قول المدونة شبه ذلك يشمل  
 العشرة الايام (قوله لا مكانه كتم عيوب (١١٠) الخ) لا يخفى أن المتبادر من السيد البائع وكتم العيوب عنه انما هي علة في عدم

البقاء فالاولى أن يقول للرغبة في  
 المشتري فان قيل كتم العيوب ليس  
 موجودا في الصغير والجواب أن  
 الكتم لما وجد في الاكثر طرد الحكم  
 في الباقي (قوله اذا كان من عبيد  
 الخدمة) وسواء اشترط استخدامه  
 أولا محترضا ذلك عيب الصنعة  
 والتجارة فاذا كان ذا صنعة لم  
 يستعمل ان أمكن معرفتها بدونه  
 وهو عند البائع والاستعمال وعليه  
 أجره وكذا عيب التجارة ولا  
 يجوز اشتراط شيء من كسبه  
 أو نحو ذلك للمشتري قوله اذا  
 يختبر الابه وقيدته في غير المقدمات  
 بما اذا كان يسيرا لا اختبار حاله  
 وحيث لا استخدام لا لا اختبار  
 حاله غير جائز ولو يسيرا كالكثير  
 الذي له ثمن والحاصل أن الصور  
 أربع فاذا كان لغرض الاختبار  
 عتق كثيرا أو يسيرا واما اذا كان  
 للاختبار فأجران ~~كان~~ يسيرا  
 لا كثيرا ومحل ذلك اذا كان بلا  
 أجره والا أجره والحاصل أن الذي

فان كان به جاز واما ان كان يسيرا فان لم يكن لا اختبار حالها فيجري فيه ماجرى في الكثير من  
 التفصيل وان كان لا اختبار حالها فيجوز بشرط وبدونه ولو بلا عوض (ص) وكجمعة في رقيق  
 (ش) هذا نحو قولها والجارية مثل الخسة الايام والجمعة وشبهه ذلك لا اختبار حالها ابن المواز  
 وأجاز ابن القاسم الخيار في العبد الى عشرة أيام اه وكلام ابن المواز لا يخالف ما فيها وانما  
 توسط في أمه والخياري الرقيق لا مكانه ~~كتم~~ عيوبه لا رادته البقاء عند سيده وغيره من  
 الحيوان ليس كذلك (ص) واستخدمه (ش) يعني انه يجوز للمشتري أن يستخدم الرقيق  
 في زمن خياره ان كان من عبيد الخدمة وانما أجره الاستخدام اذا لا يختبر الابه بخلاف  
 الدار فانها تختبر بغير سكني ولا شيء على المشتري في استخدامه واستخدامه لا يستلزم الغيبة  
 عليه بان تجعل الامة تحت يد أمين وتأتي وقت الخدمة فلا اعتراض (ص) وكثلاثة في دابة  
 وكيوم لركوبها ولا بأس بشرط البريد أشهب والبريد وفي كونه خلافا تردد (ش) الخيار في الدابة  
 لا يخلو من ثلاثة أوجه الاول لا اختبار حالها الغير ركوبها من غلام ورخص وكثرة أكلها  
 وقلة وقوتها على الحل وضعفها الثاني لا اختبار ركوبها في البلد الثالث لا اختبار ركوبها خارج  
 البلد والحكم في الاول ثلاثة أيام ونحوها والثاني يوم وشبهه والثالث بريد ونحوه عند ابن القاسم  
 وبريدان عند أشهب وفي كونه خلافا لابن القاسم فالبريد عند ابن القاسم ذهابا وايابا والبريدان  
 عند أشهب أو البريد كذلك ذهابا ومثله ايابا والبريدان كذلك وهو فهم أبي عمران وأدوفا وعزاه  
 في توضيحه لبعض الشيوخ فالبريد عند ابن القاسم ذهابا ومثله ايابا وسكت عنه لوضوحه  
 والبريدان عند أشهب ذهابا وايابا فصرح أشهب بما سكت عنه ابن القاسم ترددوا لاحسن  
 لو قال تأويلان فقوله وكثلاثة في دابة ليس شأنها أن تركب كبقرة أو شأنها أن تركب ولم يشترط  
 اختبارها به فان شرط اختبارها به فزمن الخيار فيها يوم ونحوه واليه أشار بقوله (وكيوم  
 لركوبها) وهذا ظاهر اذا شرط اختبارها للركوب وأما لو شرط اختبارها له وغيره كعرفة أكلها  
 فانه يكون له الخيار فيها ثلاثة أيام ونحوها كما يظهر وظاهر كلام بعضهم أن دابة الركوب الخيار  
 فيها يوم سواء اشترط اختبارها بالركوب أم لا وكلام الشارح يفيده أن قصد الركوب بمنزلة

تقدم في الدار يأتي هنا سواء بسواء ويأتي بصرح الشارح به عند قوله وليس ثوب فقطضاه ينافي أسلوب شرط  
 المصنف وينافي قضية قول الشارح بخلاف الدار الا أن يقال نظرا للاصل في كل (قوله وتأتي وقت الخدمة) أى في غيبته أو في حضرة  
 أناس (قوله فلا اعتراض) أى بان الاستخدام مستلزم الغيبة (قوله لا اختبار حالها من غلام ورخص) ودخل في الدابة الطير كالديك  
 والاوز كذا قرر وقال اللقاني ان جرى عرف فيها بشئ عمل به والا فلا خيار فيها فيما يظهر (قوله لا اختبار ركوبها الخ) أى وتركب على العادة  
 فقط وينبغي أن يكون مثل ركوبها للثريد والطحن والحمل والدرس والسقي (قوله ونحوه عند ابن القاسم الخ) كذا في غيره  
 وحيث كان فيه زيادة ونحوه فيظهر أنه أراد بالنحو البريد فيكون الوفاق هو الظاهر (قوله والاحسن لو قال تأويلان) أجيب بانه اعلمه عبر  
 به لانه يرجع للاختلاف في الحكم عند أبي عمران وعياض وكلاهما من المتأخرين (قوله ليس شأنها أن تركب الخ) أى كالبقرة والغنم



(قوله والتقرير الأول) أي الذي هو قوله وقوله و كذا لانه في دابة ليس شأنها أن تركب الخ والتقرير الثاني الذي هو قوله وظاهر كلام بعضهم الخ والحاصل أن قول الشارع أن دابة الر كوب معناها الدابة التي القصد كوبها وقوله يفيد أن قصد الر كوب أي أن شراء الدابة بقصد كوبها وليس المراد قصد الاختبار بالر كوب بل المراد ما قلنا يدل عليه كلامه بمرام فينبذ يكون كلام الشارع عين كلام بعضهم فالتقرير الأول هو ما أشار به بقوله أو شأنها أن تركب هذا هو المتعين (قوله وهذا ما عليه ح وهو الظاهر) أي وأما غيره ففعل قوله وكوبه فمما إذا شرط اختبارها بالر كوب ولم يحدده بمكان وقوله (١١١) ولا بأس بشرط البريد فيما إذا اشترط

اختبارها بالر كوب و وحدده بمكان (قوله فيشمل الكتب ونحوها) أي حتى المثليات وانظر الخيار في السفن هل يلحق بالدار أو بالرقيق أو بالشوب (قوله ان كان لا اختبار ثمنه) أي لينظر غلامه ورخصه مع علمه بحال المبيع (قوله فان وقع مطلقا) أي لم يبين ذلك في حالة العقد (قوله وانفق على الاطلاق) توضيح لقوله وقع مطلقا ولذلك اقتصر في المحرز بقوله وان لم يتفق الخ (قوله وادعى ككل نقبض) أي ادعى المشتري اختبار المبيع لاجل أن يتسلمه وادعى البائع اختبار الثمن فلا يتسلمه المشتري (قوله وضح بعدت) أي وجاز (قوله تأويلان) المعتمد الاول (قوله فهو فسخ دين في دين) الاولى أن يقول فسخ ما في ذمة المتاع في معين بتأخر قبضه ان كان الخيار الطارئ للبائع فان كان للمتاع فالمنع بظنة التأخير لاحتمال اختيار المشتري رد المبيع لبائعه (قوله فيمتنع قطعاً) أي لفسخ ما في الذمة في معين بتأخر قبضه وهو ممتنع (قوله لما وافق البائع) أي لما اتفق مع البائع وقوله على ما جعل له أي لكل من البائع أو المشتري (قوله أخرج السلعة عن ملكه) أي ملكه

شرط اختبارها به والتقرير الأول هو المر تضي وهو الموافق لما في التوضيح وقوله ولا بأس الخ هو فيما إذا اشترط اختبارها بالر كوب خارج البلد وما قبله فيما إذا اشترط اختبارها به في البلد وهذا ما عليه ح وهو الظاهر (ص) وكذا لانه في ثوب (ش) المراد بالشوب ما قابل ما هو فيشمل الكتب ونحوها كالمثلي وانما كان الخيار فيها ثلاثة أيام وان كان لا يحتاج فيه الا الى قياسه ومعرفة ثمنه لكن قال الباجي لكونه لا يسرع اليه التغير وسع فيه ولا يلزم تسليم المبيع للمتاع ان كان لا اختبار ثمنه أو التروى في العقد وان كان لا اختبار المبيع وبين ذلك في العقد لزم تسليمه له فان وقع مطلقا وانفق على الاطلاق لم يلزم تسليمه له وان لم يتفق وادعى كل نقبض قصد صاحبه فسخ (ص) وتوضيح بعدت وهل ان نقبضه أو بلان (ش) يعني أن خيار التروى يصح ويلزم من التزيم بعد صدور البيع على البت كذا وقع في المدونة قال وهو بيع مؤتلف وهو بمنزلة بيع المشتري له من غير البائع وما أصاب السلعة في أيام الخيار فهو من المشتري لانه صار بائعا واختلاف الاشياخ هل المدونة باقية على ظاهرها سواء انتقد البائع الثمن أو لم ينتقده اذ ليس عقدة حقيقة اذ المقصود به تطيب نفس من جعل له الخيار لاحقيقة البيع فلا يلزم المحذور الا في أو هي مقيدة بما اذا انتقد الثمن للبائع لان الخيار الواقع بعد ذلك كانشاء عقدة على خيار ولا مانع من ذلك وعليه ان لم يكن البائع قد قبض الثمن فان جعل الخيار لا يصح حينئذ لان البائع تقرره ثمن في ذمة المشتري أو جبه له عنده سلعة فيها خيار فهو فسخ دين في دين وأصل ابن القاسم منع ذلك والى ذلك أشار بالتأويلين وانما قال صح دون جاز لاجل مفهوم قوله وهل ان نقبض الخ أي لان لم يتقد فلا يصح ولو عجز بجاز لا يقتضي أنه يصح لانه لا يلزم من عدم الجواز عدم الصحة وليس كذلك وهذا كله ما لم يصرح بجعل الساعة فيما في الذمة فيمتنع قطعاً (ص) وضمنه حينئذ المشتري (ش) أي وضمن المبيع الذي وقع فيه الخيار بعد البت المشتري لانه صار بائعا وذلك لان المشتري لما وافق البائع على ما جعل له من الخيار عتد بائعا لانه أخرج السلعة عن ملكه لان البيع لازم لوقوعه على البت وظاهر قوله وضمنه المشتري سواء جعل المشتري للبائع الخيار اتفاقاً أو بالعكس على المذهب وقوله حينئذ أي حين اذ جعل الخيار بعدت (ص) وقد بشرط مشاورة بعيد أو مدة زائدة أو مجهولة (ش) يعني أن البيع اذا وقع بالخيار على شرط مشاورة شخص بعيد عن موضع العقد فانه يكون فاسداً للجهل بالمدّة والمراد بالبعيد أن لا يعلم ما عنده الا بعد فراغ مدّة الخيار وما ألحق به بأمد بعيد وكذلك يكون البيع فاسداً اذا وقع على خيار أكثر من خيار تلك السلعة وما ألحق به بكثير وكذلك يكون البيع فاسداً اذا وقع على خيار لمدة مجهولة كما اذا وقع الخيار لاحدهما الى قدوم زيد وليس لقدومه عادة تنتظر أو الى ان تنظر السماء أو الى أن تضع زوجة البائع أو المشتري ثم انه يستمر الفساد فيما

المحتم الخالى عن خيار فلا ينافي أن الملك للبائع في أيام الخيار وهو هنا المشتري (قوله أو بالعكس على المذهب الخ) حاصله أنه اذا كان الخيار للبائع فقولان بناء على أن اللاحق للعقود كالواقع فيها أم لا فان قلنا اللاحق للعقود كالواقع فيها فالضمان من البائع وان لم نقل بذلك فالضمان من المشتري والمذهب كما قال الشارع أن الضمان من المشتري بناء على أن اللاحق للعقود ليس كالواقع فيها (قوله وفسد الخ) وضمنه من بائعه على الراجح (قوله الا بعد فراغ الخ) مثلاً الخيار في الدار ستة وثلاثون يوماً والذي يلحق بها يومان وليس له على ما سيأتي في قوله ورد في كالفن اذا كانت المسافة بعيدة بحيث يعض أيام الخيار وما ألحق به يامد كثير فان كان يسيراً

والحكم بالكره مصرح به وانظر هذا الحكم الذي قاله الشارح مسلم أم لا فلم أره (قوله مشاورة بعيد الخ) جواب عما يقال ان الاولى من هذه المسائل تستفاد من المسئلتين بعدها لانه اذا علم وقت الاجتماع به ولكن بعده يزيد على أجل الخيار رجع للمدة الزائدة وان لم يعلم ذلك رجع للمدة المجهولة (قوله أو الى أن تضع) أي والموضوع حيث لم يكن بها حمل الخ قال عجم ومقتضاه انه لو كان بها حمل لا يكون من المدة المجهولة وهذا ظاهر ان علم وقت حصوله ويحمل على معظم أحواله كسعة أشهر ولا يقال ان مدة الخيار لا تكون أكثر من كسهر وكيف هذا مع قولنا وهذا ظاهر ان علم الخ لانه قول يتصور ذلك فيما اذا وقع بيع الخيار بعد ثمانية أشهر من حملها ثم ينبغي انه اذا مضت التسعة الأشهر ونحوها تمت مدة الخيار في كدار ولا ينتظر به وضعها كذا في عب (تبيينه) ضمان المبيع من بائعه على الراجح وقيل على المشتري اذا قبضه (قوله والزمان ملغى) أي لا يلاحظ والحاصل أن يقال لا حاجة لقوله مشاورة بعيد لانه اما أن يرجع للمدة الزائدة (١١٣) أو المجهولة وحاصل الجواب أنه يلاحظ فيه البعد ولا يلاحظ البعد في

المدة الزائدة ولا المجهولة بل يلاحظ الزمن في المدة الزائدة ويلاحظ الجهالة في المدة المجهولة فاذن لا تكرار فقوله والزمان ملغى أي والبعد ملاحظ الا انك خير بان قوله أولا والمراد بالبعد أن لا يعلم ما عنده الا بعد فراغ مدة الخيار يقتضى رجوعه للمدة الزائدة ولا يعرف البعد الا بذلك فاذن لا يصح أن يقال والزمان ملغى لانه لا يعرف البعد الا بعد ملاحظة الزمن (قوله أو غيبة الخ) أي بشرط غيبة الخ فاذا غاب عليه من غير شرط فلا فساد لان التردد المذكور انما هو مع الاشتراط (قوله لانه بتقدير الامضاء الخ) لا يخفى أن هذا الكلام يقتضى أنه بتقدير الامضاء مبيع قطعا وبتقدير الرد سلف مطلقا كانت الغيبة غيبة المشتري أو البائع لكن ينافيه قوله بعد فان قلت الخ كما هو ظاهر لمن تأمل (قوله ونقله ابن عرفة الخ)

ذكر ولأسقط الشرط قوله مشاورة بعيد أي والزمان ملغى وقوله أو مدة زائدة أي والزمان معتبر بغيره وقوله مشاورة بعيد منظور فيه البعد وقوله أو مجهولة لم يتطرق فيه البعد فتغيرا فلا تكرار (ص) أو غيبة على ما لا يعرف بعينه (ش) يعني أن من اشترى ما لا يعرف بعينه بخيار كالكيل والموزون والمعدود بشرط البائع أو المشتري الغيبة عليه فان ذلك يوجب فساد البيع لتردد المبيع بين السلفية والتمنية لانه بتقدير الامضاء مبيع وبتقدير الرد سلف لا مكان الانتفاع به أما غيبة المشتري فواضح وأما غيبة البائع فيقدر أن المشتري التزمه وأسلفه فهو بيع ان لم يردده وسلف ان رده وظاهره ولو طبع عليه خلاف اللحمي ونقله ابن عرفة عنه وقوله أو ما لا يعرف بعينه فلا يفسد بشرط الغيبة عليه ولو قال على مثلي لكان أخضر وطابق النقل اذ في بعض العروض ما لا يعرف بعينه فيقتضى كلامه منع الغيبة عليه وليس كذلك فان قلت ما بيان التردد بين السلفية والتمنية فيما اذا كانت الغيبة من البائع قلت قال في التوضيح في تعليل ذلك بقدر كان المشتري التزمه وأسلفه فيكون بيعا ان لم يردده وسلفا ان رده قال الناصر اللقاني يعني يقدر كان المشتري التزمه في نفسه وأخفاء عنادا ثم دفعه للبائع على وجه السلف منه فان لم يرد المشتري الطعام بأن رد البيع فقد باع الطعام من البائع بالثمن الذي تقرر في ذمته بالتزامه أولا وان رد الطعام بان أجاز الشراء كان الطعام سلفا مردودا (ص) أو ليس ثوب (ش) أي وفسد البيع بشرط لبس ثوب لبسامة قصا ولا خصوصية للثوب بما ذكر بل حكم الدار والادابة والعبد كذلك وقوله (ورد أجرته) أي أجره اللبس أي أرش اللبس أي واذا فسد البيع في اشتراط لبس الثوب ونقص كان على المبتاع قيمة لبسه ولم يجعلوه كسائر البيوع الفاسدة اذا فسخت لا يلزم المشتري رد الغلة لما مر من أن لبس الثوب ليس بغلة بل هو نقص من عين المبيع واعلم أن الانتفاع بالمبيع بالخيار ان كان كثيرا فلا يجوز اشتراطه ولا فعله بغير شرط ولو كان لا يختار حال المبيع ككوب الادابة واستخدام العبد وسكنى الدار هذا اذا كان بلا كراء ولا يجوز اشتراطه وفعله بغير شرط ولو لم يكن لا يختار حال المبيع وأما ان كان

أي نقل كلام اللحمي وأقره أي فيكون المعتمد الآن عبارة الشارح موهمة

وذلك أن ابن عرفة لم يذكر القول بالفساد فيما لا يطبع عليه وانما ذكر أنه لا يفسد وأنه لا يجوز وكذا في التبصرة معنون ولا يغيب مبتاع على مثلي إلا أن يطبع فان غاب دونه لم يفسد البيع بشرط ويجوز تطوعا فظاهر الشارح أنه اذا لم يطبع عليه يفسد قطعاً وليس كذلك ويزاد ولم يكن ثمر في أصوله والالم يفسد ولم يمنع (قوله أي وفسد البيع الخ) أي فعل ذلك اذا كان اللبس كثيرا أو ما ليس بلبسه ليعقبه فانه لا يضر كما يفيد كلام الخطاب عن أبي الحسن (قوله لما مر من أن لبس الخ) وأيضا الغلة في بيع الخيار كان فاسدا أو صحيحا للبائع ولو كان الخيار للمشتري وأمضى البيع (قوله بل هو نقص) أقول بل ولو قلنا انه غلة لانه يرد أجره اللبس الكثير المنقص وليس كالبيع الفاسد يرد المبيع ولا غلة على المشتري كما قدم المصنف لانه فيما بيع على البت وما هنا بخيار اذا الملك للبائع زمنه فلم يدخل في ضمان المشتري كالبيع الفاسد على البت بل في الخطاب أن الاجرة والغلة للبائع في بيع الخيار الصحيح كالفاسد ولو كان الخيار في الصحيح للمشتري (قوله واعلم أن الانتفاع بالخيار ان كان كثيرا الخ) المراد بالكثير ما لا يحسن واليسير ما لا يحسن له أشار له الخطاب في قوله واستخدمه

يسيرا



(قوله يجوز فعله) أي بغير شرط ويجوز اشتراطه مجانا وأولى باجرة (قوله فيما يفعله بشرط الخ) أي جاز فيما يفعل الذي دخل فيه مع الشرط. وفي فعل دخل فيه بدون شرط وان كان غير جائز (قوله كان يريد الخ) تمثيل لقوله وفيما يفعل بغير شرط (قوله ويلزم بانقضائه) أي وانقضاء ما في حكمه فقوله في كالعقد عبارة عما في حكمه مثلاً الخيار في العبد عشرة أيام ويلحق بها يومان فاليومان عبارة عن كالعقد فلما قدرنا وما في حكمه لا ينافي قوله ورد في كالعقد والحاصل أن الذي في الحكم يومان وليله وهما الذي كالعقد وقال في المدونة أو قرب ذلك قال أبو الحسن يعني بالقرب اليوم واليومين والبعد ثلاثة أيام اهـ حينئذ يراد باليومين ما عدا الثلاثة فيصدق بيومين وليله وإظهار أنه كاله رد له الاختيار ويتصور ذلك فيما إذا اشترى أحد ثوبين على أنه فيما يختاره بالخيار ومضت أيام الخيار ثم اختار بالقرب والظاهر أن أقرب ما ذكر ولو فيما مدة الخيار فيه يوم وأما مدة الخيار فيه دون يوم كالفواكه فلا وهـ ذا حيث وقع النص على مدته وأما أن وقع البيع بالخيار ولم ينص على مدته فإنه يلزم بانقضاء مدته (١١٣) من غير زيادة وما في حكمه كما ذكره أبو الحسن (قوله أشكل عليه

الرد) أي من حيث أنه يفيدان حكمه ليس كذلك مع أن الحكم كذلك (قوله عائد على الخيار) أقول لا معنى لكون الضمير عائداً على الخيار إلا إذا قدر مضاف أي بيع الخيار أو مبيع الخيار وقوله ونحن نقول (أقول) هذا معنى ممكن في تقدير ولزم البيع (قوله وفيه نظر) أقول يمكن أن هذا القائل لاحظ ملاحظه المعترض من حيث أنه لما كان الغالب وجود النقد مع الشرط صح أن يقال نزل شرط النقد منزلة النقد بشرط (قوله فليس كشرط السلف الخ) فإن قيل ما الفرق قلت فرق ابن عبد السلام بأن هذا الفساد واقع في الماهية لأنه غرر في الثمن

يسير فإن كان لغرض اختبار حال المبيع حكمه كما مر في الكثير وإن كان لاختبار حاله فإنه يجوز فعله واشتراطه مجانا وحيث قلنا يجوز ما يجوز بالكراء فأنما يكون بعد علم الكراء وهذا يجري فيما يفعل بشرط وفيما يفعل بغير شرط كأن يدر كوب الدابة ركوباً له ثم ولم يشترط ذلك حال العقد فإنه لا يفعله إلا باجر يتفق عليه مع ربه ثم أشار المؤلف إلى ما يقطع الخيار أخذ من قول ابن عرفة دليل رفعه قول وفعل المازري وترك هو عدمهما اهـ أي عدم القول والفعل كما إذا بقي المبيع على خيار يبدأ أحدهما بعد أمده فإنه يرفع الخيار فالترك هو قوله (ص) ويلزم بانقضائه وزد في كالعقد (ش) أي ويلزم المبيع على خيار من هو بيده من المتبايعين بمعنى زمن الخيار وما ألحق به رداً وامضاء كان ذا الخيار أو غيره فإذا كان بيد المشتري لزمه امضاء البيع كان ذا الخيار أو غيره وله الرد في كالعقد وإن كان بيد البائع لزمه الرد أي رد البيع كان ذا الخيار أو غيره وله الرد في كالعقد ولما حمل بعضهم العبارة على الامضاء أشكل عليه الرد وأعلى الرد أشكل عليه الامضاء وما جاءتهم الخيرة والوقفه الامن جعلهم الضمير في يلزم عائداً على الخيار أو البيع ونحن نقول ويلزم المبيع رداً وامضاء كما نقله ابن غازي (ص) بشرط نقد (ش) عطف على بشرط مشاورة أي وفسد بشرط كذا وبشرط نقد وظاهره أن الشرط كاف في الفساد وهو المذهب ولعله انزل الشرط منزلة النقد بالفعل وفيه نظر لأن شرط النقد لا يحصل به التردد بين السلفية والتمنية والاحسن أن يقال لما كان يحصل النقد مع شرطه غالباً أوجب اشتراط النقد الفساد تنزيلاً للغالب منزلة اللازم وظاهر كلامه الفساد ولو أسقط الشرط وهو كذلك على المشهور فليس كشرط السلف ومفهوم قوله بشرط نقد أن التطوع بالنقد لا يفسد ضعف التهمة كما لو أسلفه بعد عقد البيع ولا يلزم المشتري إيقاف الثمن إذا طلبه البائع اتفاقاً بخلاف المواضعة والغائب لا يخلل العقد هنا وانبراه هناك وشبه في فساد شرط النقد مسائل سبع بقوله (ص) كغائب وعهدة ثلاث ومواضعة (ش) يعني إذا باع شيئاً غائباً على البت واشترط في العقد نقد الثمن فإنه يفسد العقد حيث كانت الغيبة بعيدة وكان المبيع غير عقار لتردد المنقود بين التمنية والسلفية فإن كان عقاراً أو غيره وقربت غيبته كالثلاثة أيام فلا يفسد بشرط النقد فيه كما مر في باب فاجاله هنا لجمع النظائر وكذلك يفسد البيع إذا باع أمة أو عبداً على عهدة الثلاثة واشترط النقد للثمن في العقد وأما اشتراط

(١٥ - خرشي خامس) ألا ترى أن المقبوض لا يدري هل هو ثمن أم لا ومثله شرط السلف الفساد فيها موهوم وخارج عن الماهية اهـ (أقول) إنما كان موهوماً لوهم علقته وهي سلف جرنفعا وظاهر من ذلك كونه خارجاً عن الماهية وقال بعض وناقش في ذلك أي في فرق ابن عبد السلام بعض فقال إن الفساد في شرط السلف واقع في الماهية أيضاً لأنه غرر في الثمن بجهالة يعود فيها لأن السلف بشرطه يضر من جهة الثمن والانتفاع به مجهول اهـ قال بعض أهل التحقيق وهذا صحيح إن قبض السلف وأما مع اسقاطه فلا غرر لصيرورة الجميع للبيع بخلاف شرط النقد في الخيار فإن غرره في نفس الثمن بجهل كونه ثمناً كاه أو سلف اهـ (أقول) وتأمل ذلك وقال البدر هذا الفرق ظاهر على أن علة البيع والسلف أنه سلف جرنفعا وأما على أنها الجهالة فذلك راجع للماهية لكون الجهالة في الثمن أو المثلث وذلك ركن اهـ (قوله بخلاف المواضعة والغائب) أي يلزم إيقاف الثمن إذا طلبه البائع وقوله لا يخلل العقد هنا أي في الخيار وقوله وانبراه هناك أي في المواضعة والغائب (قوله فاجاله هنا) الأولى في ذكره هنا الخ

(قوله الابعيوب ثلاثة) الجذام والبرص والجنون (قوله عهدة الثلاث) أقول عهدة الثلاث هي كون الرقيق في ضمان بآئعه ثلاثة أيام فإذا حدث فيها شيء يرد البيع (قوله على شرط الموضة) أي أو جريان العرف بها (أقول) بقي ما إذا كان حال الناس يختلف فيها فأقول يعتبر الأغلب من اعتبارها أو عدمه كما هو القاعدة وتبقى حالة التساوي (أقول) ويرتكب الاحوط فيحكم بالفساد (قوله كارض النيل أي بعض أرض النيل فإذا رويت (١١٤) بالفعل وجب النقد فالأقسام ثلاثة (قوله وجعل) أي وشرط نقد في جعل (قوله

انظر نصها الخ) حاصله أنه نقل المسواق أن ابن يونس ذكر عن المدونة أن مثل شرط النقد التطوع والبحث في ذلك بأن مسألة المدونة التي تكلم عليها ابن يونس انما هي اجارة اشترط فيها الترتك متى شاء واشترط ذلك لا يخرجها عن كونها اجارة ولفظ المدونة صريح في ذلك ويدل عليه أي وعلى ان اشترط ذلك فيها لا يخرجها عن كونها اجارة أن اللخمى صرح بأنه يستحق فيها من الاجر كل يوم بحسابه والجعل بخلاف ذلك وبفرض كونها جمالة فهي جمالة على خيار ومسئلة المصنف هذه في جعل لا خيار فيه اهـ ولذلك أفاد بعض شيوخنا أن المعتمد أن الجعل لا يضر النقد فيه تطوعا (قوله يحزر زرع) هذا على أن نسخة المصنف خزر بجاء مفتوحة وزاى ساكنة وقوله أو يحصده هذا على نسخة بجز بياء موحدة وجيم وزاى (قوله وأما على المذهب الخ) أي فيكون المصنف هنا ما شيا على ضعيف والعدله أنه يغتفر في الكلام الحاوي للنظر في كغير المشهور عنده كافي شرح شب والحاصل أن المعتمد أنه يلزم رب الزرع خلفه أو يعطيه الاجرة بتمامها (قوله ونحوه) كخمسه أيام فيما يظهر قياسا على ما تقدم في

النقد في عهدة السنة فلا يفسد العقد لقلة الضمان فيها لانه لا يرد فيها الابعيوب ثلاثة فاحتمال الثمن فيها للسلف ضعيف بخلاف عهدة الثلاث فاحتمال السلف في الثمن قوى لانه يرد فيه بكل حادث وكذلك يفسد البيع اذا باع أمة تتواضع واشترط النقد للثمن في القعد لاحتمال ان تظهر حاملا فيكون سلفا أو تحيض فيكون غنا وبعبارة أي وقع بيعها على شرط الموضة لان اشترط عدمها أو كان العرف عدمها كافي ببياعات مصر فلا يضر شرط النقد لكن لا يقران على ذلك بل تنزع من المشتري ويجبران عليها وأما من تستبرأ فلا يضر اشتراط نقد الثمن فيها والفرق أن احتمال الحمل فيمن تتواضع أقوى منه فيمن تستبرأ (ص) وأرض لم يؤمن ربيها (ش) يعني أن من أجر أرضا لم يؤمن ربيها اجارة على البت واشترط في عقد كرائها انتقاد غنا فان عقد الكراء يكون فاسدا الدورانه بين السلفية والتمنية لانها ان رويت كان أجرا وان لم ترو كان سلفا فان كانت مأمونة كارض النيل جازا النقد فيها (ص) وجعل (ش) يعني أن من جاعل شخصا على الاتيان بعبد له لا بق أو بعيره الشارد واشترط المجهول له انتقاد الجعل في العقد فانه يكون فاسدا وظاهر المؤلف مع ظاهر ما يأتي له في باب الجعل انما يفسده شرط النقد لا التطوع به مع أنه مخالف لما فيها من أن النقد يفسد مطلقا انظر نصها مع ما فيه في شرحنا الكبير (ص) واجارة الحزر زرع (ش) يعني ان من استأجر شخصا يحزر زرع أو يحصده مدة معلومة باجرة معلومة فانه لا يجوز له اشتراط انتقاد الكراء ويفسد العقد به لان الزرع رعايتلف فتفسخ الاجارة اذا لا يمكن فيه الخلف فهو ان سلم كان أجرة وان لم يسلم كان سلفا وما مشى عليه هنا مبنى على أنه لا يجب على رب الزرع خلفه اذا تلف وأما على المذهب من أنه يجب على ربه خلفه اذا تلف فلا يفسد باشتراط النقد ويأتي تحقيقه في باب الاجارة (ص) وأجيرا آخر شهرا (ش) صورته اشخص استأجر شخصا معينا أو دابة معينة بقبض منفعة من ذكر بعد شهر من يوم العقد فانه لا يجوز اشتراط النقد للاجرة في عقد الكراء ويفسد بذلك وقيدنا الاجرة بكونه معينا لما يأتي من ان الكراء المضمون يتعين فيه تعجيل الاجرة أو الشروع ومقتضى كلام المؤلف أن مادون الشهر لا يمنع فيه النقد وليس كذلك اذا لا يجوز شرط النقد اذا تأخر فوق نصف الشهر ونحوه على ما يفيد كلامه في مسئلة السفينة \* ولما ذكر ما يمنع فيه النقد بشرط ذكر ما يمنع فيه تطوعا الا أنه مخصوص بما لا يعرف بعينه لان العلة فيه فسخ الدين في الدين وما يعرف بعينه لا يترتب في الذمة دينا فقال (ص) ومنع وان بلا شرط في مواضعة وغائبة وكراء ضمن وسلم بخيار (ش) يعني أن من باع أمة بخيار وهي ممن يتواضع مثلها فانه لا يجوز النقد فيها في أيام الخيار ولو تطوعا لانه يؤدي الى فسخ الدين في الدين بيانه أن البيع اذا تم بانقضاء زمن الخيار فقد فسخ المشتري الثمن الذي له في ذمة البائع في شيء لا يتجمل له الآن وكذلك من باع دابة غائبة على الخيار فلا يجوز النقد فيها لعل المذكورة وكذلك من أكرى دابة غير معينة وهو المراد بالكراء المضمون وصدر ذلك على خيار في عقد الكراء أي في امضائه ورده وسواء

الحيض (قوله مسئلة السفينة) وهي انه اذا أكرى السفينة لتركب بعد نصف شهر لا يجوز اشتراط النقد فيها في كان ابن يونس ان اكرى سفينة بعينه على أن يركبها وقت صلاح الركوب جاز ثم ان كان وقت صلاح الركوب قريبا مثل نصف شهر ونحوه جاز النقد وان بعد كالشهرين ونحوهما لم يجوز النقد اهـ أي بشرط اذ هو الذي تتردد فيه التقويدين التمنية والسلفية (قوله الا انه مخصوص بمنع ولا تعرف عينه) وهو المثل (قوله الى فسخ الدين في الدين) أي فسخ ما في الذمة في مؤخر



(قوله للعلة المذكورة) وهو أن البيع إذا تم بانتفاء أمد الخيار الخ (قوله هل يحد بزمن الخ) الظاهر أنه يحد بثلاثة أيام (قوله على مذهب ابن القاسم) أي وهو المشهور وفي شرح شب فلولا يقيده الكراء بكونه مضمونا كان أولى ليحصر على المشهور ويوافق ما تقدم له في قوله أو منافع عين اه أي فالضعيف يفرق ويقول المعين ليس في الذمة لتعين (١١٥) ما تستوفي منه المنفعة والذمة لا تقبل

المعين **تنبية** زاد أبو الحسن أن مثل ذلك عهدة التسلات إذا وقعت مع خيار (قوله فتأمل اه) أي فتأمل تجده صحيحا ولكن لا بد من معونة وذلك أنا نقول بعد قوله وهذا يتحقق الخ أي وفسخ الدين في مؤخر يؤثر مطلقا ثم يرد أن يقال لم كان البيع والسلف لا يؤثر الامع الشرط بخلاف فسخ الدين في الدين يؤثر مطلقا (قوله واستبد بائع أو مشتري) أي مشورة غيره لا يلزم من المشاورة الموافقة لخبر شاور وهن وخالفوهن وهذا حيث يجوز اشتراط مشورته لقرب مكانه وأوفي كلامه لمنع الخلو لمنع الجمع اذ لو حصل البيع من المالك على مشورة غيره والشراء من المشتري كذلك واتحد المعلق على مشورته فيهما أو تعدد فان كلا منهما يستبد (قوله على مشورة غيره) أي إلى آخره فلا يرد أن يقال الأولى تأخير قوله وما مر الخ بعد قوله لا خياره أو رضاه (قوله في الثمن) أي أن الرضا في الثمن أي فلم يكن الثمن معلوما (قوله

كان الخيار للمكبري أولا. كثرى فانه لا يجوز النقد فيه للعلة المذكورة وانظر ما قدر أجل الخيار في الكراء المضمون هل يحد بزمن أو هو بقدر الحاجة ولا مفهوم لقوله مضمون قال أبو الحسن المضمون والمعين سواء على مذهب ابن القاسم في المدونة اه وانما امتنع النقد في الكراء بالخيار ولو تطوعا وجاز في البيع بالخيار تطوعا لان اللازم في النقد في البيع بالخيار الترددين السلفية والثنية وهذا انما يؤثر مع الشرط وأما في الكراء حيث كان فيه الخيار فاللازم فيه فسخ ما في الذمة أي في مؤخر وهذا يتحقق في النقد ولو تطوعا فتأمل وكذا من أسلم على شيء بخيار لا حدهما فانه لا يجوز النقد فيه مطلقا لما فيه من فسخ الدين في الدين وذلك لان ما يجعل من النقد في زمن الخيار سلف في ذمة المسلم اليه ولا يكون غنا لا بعد مضي مدة الخيار وانبرام البيع في نقضه قبل انبرام البيع فسخ ما في الذمة في مؤخر وهو المسلم فيه واه لم أن موضوع هذه المسئلة أن رأس المال فيها لا يعرف بعينه بان كان مكبلا أو موزونا أو معدودا وسيأتي أن مدة الخيار في السلم لما يؤخر اليه رأس المال وهو ثلاثة أيام ولا ينتظر لحبس المسلم فيه من عقار أو غيره (ص) واستبد بائع أو مشتري على مشورة غيره (ش) يعني أن من باع سلعة أو اشتراها على مشورة غيره كزيد مثلا ثم أراد البائع أو المشتري أن يبرم البيع دون مشورة زيد فان له أن يستقل بذلك ولا يفتقر انبرام البيع إلى مشورته قوله على مشورة أي المشورة المطلقة وأما المشورة المقيدة بأن باع على مشورة فلان بأنه ان مضى البيع مضى بينهما أو لا فلا فليس له الاستبداد لان هذا اللفظ يقتضي توقف البيع على اختيار فلان بخلاف ما اذا كانت المشورة مطلقة وقوله على مشورة غيره أي والتمن معلومان وما مر من قوله وعلى حكمه أو حكم غيره أو رضاه في الثمن أو المثلن فلا منافاة (ص) لا خياره ورضاه (ش) يعني أن من باع سلعة أو اشتراها على خيار فلان أو على رضاه ثم أراد أن يبرم البيع ويستقل به دون خيار فلان أو دون رضاه فانه ليس له ذلك ولا بد من رضا فلان أو خياره في امضاء البيع أو رده والفرق بينهما ما وبين المشورين أن مشروط المشورة اشتراط ما يقوى به نظره ومشروط الخيار أو الرضا لغيره معرض عن نظره نفسه (ص) وتوالت أيضا على نفيه في مشتري (ش) يعني أن ابا محمد وابن لبابة تأولا المدونة على نفي الاستبداد في حق المشتري خاصة في الخيار والرضا لغير فليس له أن يستقل بانبرام البيع أو رده دون من جعل له الخيار أو الرضا وأما البائع فله ذلك أي له أن يستقل بذلك لقوة تصرفه في ملكه (ص) وعلى نفيه في الخيار فقط (ش) أي في حق البائع والمشتري والمعنى أن من باع سلعة أو اشتراها على خيار فلان أو على رضاه ثم أراد أن يبرم البيع أو يرده دون خيار فلان أو دون رضاه فانه ليس له ذلك في الخيار فقط وأما الرضا فلكل من البائع والمشتري أن يستقل بانبرام البيع ورده من غير توقف على رضا من جعل له ذلك والفرق بين الخيار والرضا أن المعلق عليه وهو الخيار قد يحصل ولو بقوله اخترت كذا بخلاف الرضا فانه أمر باطن لا يعلم وقد يخبر بخلاف ما عنده فلم يعتبر (ص) وعلى أنه كالو كيل فيهما (ش) يعني أن المدونة تأولها بعضهم على أن الذي اشترط رضاه وخياره كالو كيل في الخيار والرضا واليهما يعود ضمير التثنية واذا كان كالو كيل فلكل واحد من البائع والمشتري الاستبداد ما لم يسبق الوكيل بالاجازة أو الرد للبيع كما يأتي في باب الوكالة وان بيعت وبيع فالاول لا يقبض ثم أشار إلى رافع الخيار من الفعل بقوله (ص) ورضى مشتري كاتب أو زوج

لا خياره الخ) هذا هو المعتمد وما بعده من التأويلات ضعيف (قوله ما لم يسبق الخ) الاحسن أن يقول وعلى أنه كالو كيل فمن سبق منهما يرد أو امضاء اعتبر فاعله الآن ينضم لفعل الثاني قبض على ما يفيد التشبيه لقول المصنف في الوكالة وان بيعت وبيع فالاول لا يقبض وظاهر تقرير الشارح وجع خلافه وأن العبرة بالاول مطلقا وهذا اذا وجد سبق وعلم وأما اذا لم يوجد سبق بان اتحد الزمن أو وجد سبق وجهل فيكون البيع بين المشتريين (قوله وان بيعت) أي ياموكل وقوله وبيع أي الوكيل (قوله ورضي الخ)

فعل ماض فاعله مشتر (قوله أو أعتقه في زمن الخيار) فاجزأ أو لاجل كله أو بعضه ومثل ذلك الأيلاد ويصور في خيار النقيصة (قوله ولو عبدا) أي خلافا لاشتهب (قوله أن العقد كاف) ولو فاسد الإجماع على فسادهما فيما يظهر عب وظاهره ولو درأ الحد (أقول) الظاهر ما يدرأ الحد (قوله أو قصد تلذذا) وظاهره كالمدينة وان لم يتلذذ فان جردها للتقليب لا لقصد تلذذ لم يكن رضا وظاهره كظاهر المدونة ولو التذ (قوله أو أفعال الموصوع (١١٦) لقصد التلذذ) وهو نظر الفرع (قوله أو أجزأ) ولو مباومة (قوله أو أسلم للصناعة)

ولو هينة أو المكتب (قوله أو تسوق) الذي في النقل أو سام (قوله المشهور وهو مذهب المدونة) الخلاف في الخمسة ومذهب المدونة أنها رضا ولم يرأشبه هذه رضا بعد أن يحلف ما كان ذلك رضامنه بلزوم البيع (قوله بعد قبض المشتري) أي بعد أن يقبضها المشتري من بائعها هذا هو المتبادر من كلام الشارح وقد أفاده بعض شيوخنا من تلامذة الشارح بل ويقيد به عبارة عب الآن هذا الكلام قد وجدته منسوباً للقاضي الشيخ إبراهيم شيخ الفيشي صاحب الحاشية ثم اطلعت على الحاشية فوجدت القاضي نسب قوله وظاهره وان لم يقبضه المرتن للزرقاني ثم قال وفيه نظير بل الصواب أن تقول بعد قبض المشتري فيفهم من ذلك أن المراد قبض قبض المرتن لذلك المشتري وقوله قبل قبضه لا يخفى أن المراد قبل أن يقبضه المرتن من الراهن وحينئذ فلا يظهر الورود لان هذا موضوع آخر (قوله ردها وما نقص) مثلاً لو كانت قيمته عشرين درهما وبيع بمائة درهم ونقصته الخاية خمسة دراهم فلا شك أن الخمسة دراهم ربع العشرين فيرجع عليه ربع الثمن الذي هو المائة وذلك أن

(ش) يعني أن من اشترى أمة أو عبداً على الخيار فكتبه أو دبره أو أعتقه في زمن الخيار فان ذلك يعد رضامنه بالبيع ويلزمه ذلك وكذا إذا زوج الأمة في زمن الخيار فانه يعد رضامنه ولا خلاف في ذلك وأما العبد إذا زوج في أيام الخيار ففيه خلاف والمشهور أنه يعد رضامنه واليه أشار بقوله (ص) ولو عبداً (ش) وظاهر قوله أو زوج أن العقد كاف (ص) أو قصد تلذذاً (ش) يعني إذا فعل فعلاً كتجربتها أو أقر على نفسه أنه قصد بذلك الفعل تلذذاً فانه يعد رضامنه فقوله أو قصد تلذذاً أي بفعل لم يكن موضوعاً لقصد التلذذ دليل قوله أو نظر الفرع وأما الفعل الموضوع لقصد التلذذ فهو محمول فيه على قصد التلذذ أقر أنه قصد أم لا (ص) أو رهن أو أجزأ أو أسلم للصناعة أو تسوق أو جني إن تعمد (ش) المشهور وهو مذهب المدونة أن المشتري إذا رهن الأمة أو العبد أو غيرها في أيام الخيار أن ذلك يكون رضامنه وظاهره وان لم يقبضه المرتن لكن ينبغي أن تكون هذه الأمور كلها بعد قبض الشيء المشتري ولا يرد علينا ما يأتي في الرهن من أن الراهن إذا باع الرهن قبل قبضه يمضي لان ذلك باق على ملكه فهو أقوى بخلاف هذا فانه لم يدخل في ملكه ومما يعد رضامناً بام البيع إذا أجزأ المشتري المبيع في أيام الخيار وكذلك لو أسلم للصناعة أو تسوق به أي أو وقفه للبيع غير مرة أو جني على المبيع عند في أيام الخيار وأما جنيته عليه خطأ فانه يرد وما نقص ومثل العبد الدابة من أنه إذا جني عليها المشتري عندا كان ذلك رضامنه بلزوم البيع وان جني عليها خطراً ردها وما نقص من ثمنها وان كان عيباً فسد ضمن الثمن كله (ص) أو نظر الفرع (ش) يعني أن المشتري إذا نظر إلى فرج الأمة في أيام الخيار فانه يعد رضامنه بلزوم البيع له لان فرج الأمة لا يجرد للبيع قاله في المدونة (ص) أو عتق دابة أو دجها (ش) يعني أن المشتري إذا عتق الدابة بأن قصدها في أسافلها في أيام الخيار فان ذلك يعد رضامنه بلزوم البيع وكذلك إذا ودجها بأن قصدها في أوداجها في أيام الخيار فان ذلك يعد رضامنه بلزوم البيع وكذلك إذا هلب ذنبها بأن جزم في أيام الخيار فان ذلك يعد رضامنه بلزوم البيع له (ص) لان جرد دجارية (ش) يعني أن المشتري إذا جرد الدجارية في أيام الخيار فان ذلك لا يعد رضامنه إلا أن يقصد بذلك التلذذ فيعد رضامنه (ص) وهو رد من البائع (ش) يعني أن كل ما عتقته رضامنه المشتري رد من البائع إذا حصل منه في زمن خياره واستثنى المتأخرون من ذلك كاللغمي الإجارة واليه أشار بقوله (ص) إلا الإجارة (ش) أي فليست من البائع برد لان الغلة له زاد للغمي والاسلام للصناعة وهذا ما لم ترد مدة الإجارة عن مسدة الخيار والا كانت رد من البائع ويجري مثله في الاسلام للصناعة بعمله مدة ولكن هذا من الإجارة (ص) ولا يقبل منه أنه اختاراً ورد بعدد السنة (ش) يعني أن من له الخيار من بائع أو مشتري إذا ادعى بعد انقضاء من الخيار وما ألحق به أنه اختار

أفهمة تعتبر ميزاناً (قوله يعني أن المشتري الخ) كلام بهرام والتوضيح يقتضي أن الذي يدل على الرضا هو النظر الذي يحل بالملك كتنظر الذ كرفرج الأمة وان تنظر الذ كرفرج العبد ونظر الانتي لفرج العبد لا يدل على الرضا لعدم حل ذلك حالا ما لا (قوله لان جرد دجارية) أي دون الفرع لجرد التقلب (قوله بعمله مدة) أي لا يعطى المعلن أجرته في مدة بله تعليمه بل الإجارة في عمله في الصناعة أو غيرها وأما أن أسلم للصناعة باجرة من البائع فليس داخلاً في الإجارة فيكون هو المراد من قول المصنف أو أسلم لصناعة (قوله الابينة) أي ولو بينة مال (قوله اختاراً لامضاء) أي فهذا هو المراد من لفظ المصنف فلا يعترض بأن يقال إن الرد حدد نوع الاختيار ولا يكون قسماً له وحينئذ فلا يصح عطفه عليه وحاشي الجواب أن محمول اختار محذوف أي أو يقال قوله



أورد معطوف على محذوف والتقدير اختار فامضى أورد (قوله ليأخذها من يد غيره) هذا إذا كان الخيار للمشتري وهي في يد البائع وقوله أو يلزمها هذا إذا كان الخيار للبائع وهي في يده لا في يد المشتري (قوله ليأخذها من يده) هذا إذا كان الخيار للمشتري وهي في يده وقوله أو يأخذها هذا إذا كان الخيار للبائع وهي في يد المشتري فالصور أربع أي فالصور المقصودة بالافادة فلا ينافي أن الصور ثمانية وذلك أنك تقول إن الخيار إذا كان للبائع فله صور أربع لأنه إما أن يختار الامضاء أو يختار الرد وفي كل إما أن تكون السلعة بيده أو بيد المشتري وكذا يقال فيما إذا كان الخيار للمشتري لأنه إما أن يختار الرد فاختياره الرد لم يؤثر شيئا بل تأكيده وكذا إذا كانت بيد المشتري واختار الامضاء لم يؤثر شيئا وكذا إذا كان الخيار للمشتري واختار الامضاء وهي بيده لم يؤثر شيئا وكذا اختيار الرد وهي بيد البائع لم يؤثر شيئا (قوله فهو مصدر مرفوع) في الحقيقة

(١١٧)

المرفوع الفعل المحذوف وهو يدل على الرضا (قوله ولا ينبغي) أي يمنع (أقول) ويدل على هذه النسخة قوله إن فعل الخ (قوله وقد يفرق الخ) هذا الفرق غير ظاهر لأن الإخراج من اليد أقوى من التكرار هذا على أن التسوق لا يدل على التكرار لأن صيغة التفعّل قد تأتي لغير التكرار كثيرا كتجيب بمعنى عجب وعجوبة المدونة أو سام بها فالصواب أن يقال إن مسألة التسوق إنما هي لأن القاسم ومسألة البيع التحسيرة فعند ابن القاسم أن البيع أحري في الرضا وعند غيره لا يدل البيع على الرضا فالسوق أحري فهما قولان وقع في المدونة ولذا لما ذكر ابن ناجي قول المدونة في التسوق قال يقوم من هنا أن البيع رضا بالأحري ويأتي خلافة والفرق بين البيع والأجارة أن الأجارة مقبولة

الامضاء ليأخذها من يد غيره إن لم تكن في يده أو يلزمها الغير من هي في يده فلا يقبل منه وكذلك لا يقبل منه أيضا أنه اختار الرد بعد انقضاء زمن الخيار وما ألحق به ليأخذها من يده ليست في يده أو يأخذها من هي في يده ولا بد من بينة تشهد له بما ادعاه من اختياره الامضاء أو الرد لأنه ادعى ما الأصل عدمه وينبغي أن يكون من جعل له الخيار من غيرهما كذلك (ص) ولا يبيع مشتر (ش) أي أن يبيع المشتري للسلعة في زمن خياره لا يدل على رضاه بها فهو مصدر مرفوع منقطف على قوله لأن جرد جارية ويحتمل النهي مع الفعل ويجزم وهو المناسب لقولها ولا ينبغي أن يبيع حتى يختار وإنما الاشكال من جهة عدم التسوق رضادون البيع وهو أقوى منه وقد يفرق بأن التسوق لما كان متكررا دل على الرضا بخلاف البيع قد يقع من أول وهلة (ص) فإن فعل فهل يصدق أنه اختار بيمين أولر بهانة قضا قولان (ش) أي وعلى كل من النفي والنهي لو باع المشتري ولم يخبر البائع باختياره ولا أشهده وادعى أنه اختار قبل البيع وخالفه البائع وأراد نقض البيع أو أخذ الربح فهل يصدق المشتري في دعواه الاختيار قبل البيع بيمين حكام ابن حبيب عن مالك وأصحابه وهو لابن القاسم في بعض روايات المدونة وهو عين تهمة تنوجه على المشتري ولولم يحقها البائع لعلم يده أنه لا يصدق المشتري أنه اختار قبل البيع وللبائع نقض بيع المشتري وإن شاء أجاز له وأخذ الثمن وهو رواية على بن زياد لكن لا فائدة في نقض بيعه لأنه إذا نقضه كان للمشتري أخذ السلعة لأن أيام الخيار لم تنقض وإنما للبائع الرجوع فقط فالصواب أن يقول أولر بهار بجمه أي ربح المشتري الحاصل في بيعه ويصح جعل كلام المؤلف على ما إذا كان النزاع بينهما بعد أيام الخيار ووقع البيع في أيام الخيار ولا يعارضه قوله سم أن المبيع يلزم من هو في يده عند انقضاء مدة الخيار وهو لم يكن حين انقضائها في يد البائع وحينئذ فيلزم المشتري ولا كلام للبائع في نقض بيع المشتري لأنه لم يكن في يد المشتري حين انقضاء مدة الخيار بل في يد المشتري منه فمن حجة البائع أن يقول إنما بعته قبل أن تختاره فقد بعث ما في ملكي بغير إذني فلي رده وانظر إيضاح هذه المسئلة في شرحنا الكبير ولما أنهى الكلام على مشروط الخيار شرع في الكلام

لوضع المؤجر على الشيء المؤجر في المستقبل بخلاف البيع (قوله أولر بهانة قضا قولان) على حد سواء (قوله أو لا يصدق الخ) فاقبل إذا كانت المنازعة في زمن الخيار والخيار للمشتري فلم لا يصدق بغير يمين ولا مكال للبائع لأنه يقول أنا اختار الآن على تسليم عدم الاختيار فالجواب أنهم عدوا بيعه كاختياره الرد فلا كلام له بعد ذلك (قوله ويصح جعل كلام المؤلف الخ) أي ولا يأتي الاشكال المتقدم المشار له بقوله لكن لا فائدة الخ وقوله فالصواب قد يقال لا حاجة لذلك لأن المعنى أن ربحا يمكن من نقضه وكونه فائدة أو لا مقام آخر وعجوبة شب ولربها نقضه وإن لم يكن فيه فائدة كما قال المواق معاملة له بنقيض قصده لتعديه على ملك الغير وهو ما حرام أو مكروه على الاختلاف في بيع الفضولي وهذا هو القول الثاني وسكت عن القول الثالث وهو أنه ليس ربحا إلا الربح انتهى فإذا علمت ذلك فلا يظهر ما قاله شارحنا (قوله وانظر إيضاح هذه المسئلة) أعني قوله ولا يبيع مشتر أي من حيث أن الخيار للبائع أو للمشتري والمبايع لما هذا أو هذا فله ربح أي وفي كل إما أن يكون البيع في زمن الخيار أو لا فله ثمانية وبيان أنك قد علمت من الشارح يبيع المشتري لها في زمن الخيار أو بعده والخيار له فهما بيان صورتان وتبين صورتان وهما إما إذا باع المشتري زمنه ما هو بيده والخيار للبائع فلا يبيع رده فله فان قامت بيد المشتري الثاني

فهو المشتري الاول الاكثر من الثمن والقيمة وما اذا باعه بعد مضي زمنه والخيار للبائع أيضا فليس له عليه الا الثمن فقط لان بعضيه وهو بيبه المشتري الاول لم يبق للبائع خيار ومفهوم قول المصنف مشتري البائع له بيعها وهي بيبه المشتري لغيره زمنه ويكون ردا لا بعد مضي زمنه الثمن على المشتري لزوم البيع بانقضاء زمنه وهاتان صورتان اذا كان الخيار للبائع فان كان الخيار للمشتري وباع البائع زمنه فله المشتري ودمه مع القيام والاكثر من فضل القيمة والثمن الثاني على الاول مع الفوات فان باع البائع بعد مضي زمنه وهي بيبه أي البائع والفرص أن الخيار للمشتري فليس له الاخذ عنه ان كان قد نقد له البائع (قوله وهي على ما ذكرنا خمسة) أي التي هي الرق والفلس والموت والجنون والاعماء (١١٨) ومفاده أن فيها كلاما آخر لم يذكره المصنف (قوله لسيد مكاتب) باع

أو ابتاع على أن الخيار له (قوله أحاط دينه) بالفلس وفلس ولو بالمعنى الأعم وهو قيسام الغرماء وأولى الاختصاص وهو حكم الحاكم بخلع ماله لغرمائه (قوله ثم طرأ عليه مانع جبر الخ) وأما لو باع القن على أن الخيار له وأمضى السيد ذلك فانه الخيار للعبد ووجهه انه قد أمضى العقد على ما هو عليه وقد وقع على الخيار للعبد وهو قد أمضى ذلك فيكون الخيار له (قوله لغريم الخ) أي ان كان ذلك نظرا للمدين ولا يجبر على الاخذ وان كان أرجح بخلاف هبة الثواب فيجبر على الثواب اذا كان أرجح (قوله فلهم الاخذ) أي الغرماء (قوله يؤدي عنه الثمن) أي في بيع البت الا لازم (قوله هذا ما كان) أي حكم هذا ما كان الخ (قوله فلم يجب) أي يثبت (قوله لان فاعل انتقل خيار المكاتب الخ) لاجابة ذلك وذلك لانه يرجع الضمير للخيار من حيث هو وبصرف في كل مسألة لما يليق فيهما فيقال انتقل الخيار المطلق أي من حيث تحققه في خيار المكاتب لسيد المكاتب وانتقل

على موانع تمنعه منه وهي على ما ذكرنا خمسة أشار لها بقوله (ص) وانتقل لسيد مكاتب عجز وغريم أحاط دينه (ش) يعني اذا باع أو اشتري من لا جبر عليه بخيار ثم طرأ عليه مانع جبر من رق أو فلس أو موت أو جنون أو اعماؤه فانه ينتقل ما كان له الى من صار اليه فينتقل لسيد مكاتب عجز عن أداء كتابته ما كان له من ردا أو امضاء ولا يبقى للمكاتب بعد عجزه ما يلزم عليه من تصرفه بغير إذن سيده وينتقل ما كان للمدين باع أو اشتري على خياره ثم فلس أو مات وعليه دين محيط بماله لغريم أحاط دينه بمال المدين الحي أو الميت فلهم الاخذ ويكون الربح للفلس والخسارة عليهم بخلاف المفلس يؤدي عنه الثمن هذا ما كان من فضل أو نقص فلمفلس أو وعليه والفرق بينهما أن الثمن لازم للفلس والذي ابتاع بخيار لم يلزمه ثمن الا بشيئة الغرماء فلم يجب أن يدخلوا على الورثة ضررا (تقريبه) قوله ولغريم عامله محذوف أي وانتقل خيار المدين لغريم الخ فهو من عطف الجمل ولا يصح جعله معطوفا على لسيد مكاتب لان فاعل انتقل المذكور خيار المكاتب بخلاف فاعل المقدر ويجرى مثل ذلك في قوله ولوارث الخ انتهى (ص) ولا كلام لوارث الآن يأخذ بعماله (ش) يعني اذا اتفقت الغرماء على أخذ أو رد فلهم ولا كلام لوارث معهم الآن يأخذ لوارث بماله الخاص به بعد رد الغرماء وانظر لو اختلفت الغرماء فرد بعضهم وأجاز آخرون فهل يكونون كالورثة ويجري فيهم ما جرى فيهم من قياس أو استحسنان أو تكون الورثة أحق بنصيب الراد دون بقية الغرماء ويدخل ذلك في قول المؤلف الآن يأخذ بعماله وفي قول المدونة فان ردوا أي الغرماء لم يكن لورثته الاخذ الا أن يؤديوا الثمن من أموالهم دون مال الميت انتهى ويحمل كلامه على ردهم كلهم أو بعضهم (ص) ولوارث (ش) يعني أن من له الخيار اذا مات قبل انقضائه وقبل اختياره فان الحق في ذلك ينتقل لورثته حيث لا دين عليه أو معه غريم لم يحيط دينه لان من مات عن حق فلوارثه وأما لو كان معه غريم أحاط دينه بمال الميت فهو ما قبله ثم ان اتفقت الورثة على شيء من ردا أو اجازة أو اختلفوا ورضي البائع بالتبعض فلا شك كال وان امتنع من تبعض صفقته وأبى من أخذ بنصيب الراد بخصته من الثمن فهو ما أشار اليه المازري والمؤلف بقوله (ص) والقياس رد الجميع ان رد بعضهم والاستحسن أخذ الجميع (ش) أي والقياس عند أشبه رد الجميع ان رد بعضهم فيكلف مريدا الامضاء الرديع مريدا لان نصيب الراد عاد ملك البائع ولا يلزمه بيعه الا بمن أحب

الخيار المطابق من حيث تحققه في خيار من أحيط بماله لغريم (قوله ولا كلام لوارث) أفاد بعض الشيوخ أنه يؤخذ والاستحسن من ذلك ما اذا مات شخص وعليه دين محيط بماله وعند متركه وأرادت الغرماء أخذ ذلك الاعيان وأرادت الورثة دفع الثمن للغرماء يأخذون الاعيان فان الكلام للغرماء انتهى (قوله الا أن يأخذ بعماله) يصح قراءته بكسر اللام وبفتحها والمراد بالذي له أي بالذي يملكه لا الذي له من التركة (قوله يعني اذا اتفقت الغرماء الخ) أي الذين أحاط دينهم بمال الميت (قوله وأي من أخذ الخ) من عطف اللازم (قوله والقياس رد الجميع الخ) ظاهر كلام المصنف بوجههم أو يدل أن القياس مقصور على رد الجميع دون اجازة الجميع وليس كذلك بل القياس في ورثة المشتري عند اختلافهم اما أن يجبروا كلهم على الاجازة فيكون المبيع بجمعهم واما أن يجبروا على رد المبيع بجمعه للبائع ويجرى بمثل ذلك في ورثة البائع كما يدل عليه كلام المواق والمعتمد القياس في ورثة المشتري والبائع والاستحسن ضعيف فيهما (قوله ولا يلزمه)



أى البائع بيعه (قوله أى يمكن الخ) وهذا حيث أراد المجيز أخذ الجميع وإن أراد رد الجميع للبائع كان له ذلك إلا أن يرضى البائع بما طلبه من التبعض وقول الشارح أى يمكن إشارة إلى أنه ليس المراد أن المجيز يجبر على أخذ الجميع (قوله فينزل الراد الخ) بجماع أن كلا منهما يدخل والحاصل أنه على القول الأول ينزل الراد منهم منزلة المجيز من ورثة المشتري بجماع أن كلا مدخل في الملك وينزل المجيز منهم منزلة الراد من ورثة المشتري بجماع أن كلا يخرج عن الملك (قوله فعلى القياس الخ) كان الأولى أن يقول فإن أجاز ورثة البائع أو ردوا أو أجاز البعض ورد البعض ورضى المشتري بالتبعض فالأمر ظاهر والأفهل يجري القياس والاستحسان أولاً يجري إلا الأول وأما قوله فعلى القياس ليس له الانصيب ثم للمشتري الخ لا دخل له وروح المقصود آخر العبارة والحاصل أن محل دخول القياس والاستحسان في ورثة المشتري والبائع إذا تعدد الورثة واختلفوا ولم يرض المشتري أو البائع بتبعض صفقته أما ان انحدر الوارث واختار الأجازة أو الرد أو تعددوا تفقوا على الأجازة أو الرد أو اختلفوا ورضى المشتري أو البائع بتبعض صفقته فلا قياس ولا استحسان (قوله والآخر الخ) الأوضح وهل ورثة البائع كذلك فينزل الراد منهم منزلة المجيز من ورثة المشتري (١١٩) والمجيز منزلة الراد فيقال القياس أجازة

الجميع إن أجاز بعضهم والاستحسان أخذ الراد الجميع إن رد بعضهم وأما يدخلهم القياس فقط دون الاستحسان والفرق بين ورثة البائع وورثة المشتري على هذا التأويل ظاهر وهو أن المجيز من ورثة المشتري له أن يقول لمن صار إليه نصيب غيره وهو البائع أنت نصيب غيره وهو البائع أنت رضى تأخر أخرج السلعة بهذا الثمن فانا أدفعه ولا يمكن الراد أن يقول ذلك لمن صار له حصة المجيز وهو المشتري فإن قال لا أخيه المجيز أجابه بأن أجرت وانتقلت عني إلى ملك المشتري بمجرد الأجازة فلم يبق بدي إلا أن شئ فيه الاعطاء فتأمل (قوله على أن الخ) أى لان فعلى التعليل (قوله يدفع الثمن جميعه

والاستحسان عنده أخذ المجيز للجميع أى يمكن من أراد الأجازة من أخذ نصيب الراد ويدفع جميع الثمن للبائع لترتفع العلة التي شكها من التبعض ولما ذكر في المدونة القياس والاستحسان في ورثة المشتري وسكت عنه في ورثة البائع واختلف شيوخها هل هم كورثة المشتري أولاً أشار لذلك بقوله (ص) وهل ورثة البائع كذلك تأويلان (ش) يعنى أن البائع إذا مات وله الخيار وترك ورثة واختلفوا في الرد والأجازة فهل يدخلهم القياس والاستحسان وهو قول محمد فينزل الراد منهم منزلة المجيز من ورثة المشتري فعلى القياس ليس له الانصيب ثم للمشتري الخيار فإن رضى المشتري بتسليم نصيب الراد له ويقسك بنصيب المجيز وتبعض صفقته فيها ونعمت والآخر الراد على الأجازة مع من أجاز وليس له أخذ نصيب المجيز فيصير محصلاً أن القياس أجازة للجميع إذا أجاز بعضهم ولم يرض المشتري بتسليم نصيب الراد له ويدخلهم أيضاً الاستحسان وهو أن الراد أخذ الجميع نصيبه ونصيب المجيز ويرد الثمن للمشتري جميعه أولاً يدخل الاستحسان ورثة البائع وهو أخذ الراد للجميع وأما يدخلهم القياس فقط وهو أنه ليس له الانصيبه إن سلمه له المشتري ورضى بتبعض الصفقة ولا أجبر على الأجازة مع من أجاز قاله بعض القسريين تأويلان أهؤلاء الشيوخ والقياس الأصولي محل فرع على أصل في الحكم بجماع العلة فالأصل المورث والفرع الوارث والحكم عدم التبعض والعلة الضرر الحاصل به والاستحسان تقديم مراعاة المصلحة على أن في أخذ المجيز مصلحة يدفع الثمن جميعه للمشتري مع استلزام ذلك عدم التبعض الحاصل به الضرر (ص) وإن جن نظر السلطان ونظر المغمى عليه فإن طال فسح (ش) أى وإن جن من له الخيار من بائع أو مشتري قبل اختياره وعلم أنه لا يفتيق أو يفتيق بعد طول يضرب بالآخر الصبر إليه نظر السلطان في الأصل له من امضاء أو رد أو أمان كان يفتيق عن قرب فلا ينظر السلطان وأما أن أغنى على من له الخيار في أيام الخيار فإنه ينتظر أفاقته لينظر لنفسه بعد أفاقته فإن طال انغمأه فسح العقد ولا فرق بين البائع والمشتري وبعبارة وظاهر كلام الشارح أن المغمى فاعل نظر فهو مبنى للفاعل فإنه قال

للمشتري) الأولى للبائع وهذا في الاستحسان من جانب ورثة المشتري وأما من جانب ورثة البائع فكان الأولى أن يقول على أن في أخذ الراد الخ وبعضهم يفسر الاستحسان بأنه معنى يتقصد في نفس المجتهد تقصيره عنه عبارته والمراد بالمعنى دليل الحكم لا الحكم لأن المجتهد يذكر الحكم وهو أخذ المجيز للجميع مناب الآبي والمجيزان شاء جبراً على البائع فإن أجاز الجميع للبائع (قوله نظر السلطان) فإن لم ينتظر حتى أفاق أثناء الأجل أو بعده فانتظر هل يستأنف له الأجل أم لا أو يفرق بين أن يطالع السلطان على ذلك قبل ويؤخر أو لا يطالع حتى أفاق وانتظر أيضاً إذا لم ينظر السلطان حتى مضى أجل الخيار أو بعضه هل يستأنف له أم لا الخيار أم لا (قوله وأما أن كان يفتيق عن قرب فلا) قال في شرح شب وظاهر كلامهم أنه لا يستأنف له أجل (قوله فإنه ينتظر أفاقته) ولو تأخرت عن أيام الخيار (قوله فإن طال انغمأه) بأن يتضرر الآخر أى بعدم مضى أيام الخيار أى أو في زمنه وقوله فسح العقد فإن لم يفسح حتى أفاق بعده استوقف الأجل كما في الشامل والفرق بين المجنون والمغمى عليه طول أمداً المجنون فيحتاج إلى ناظر في أموره والغالب في الانغماء عدم التماذى والمفقود كالمجنون على الراجح وانتظر الأسير هل هو كالمفقود أو يفتيق على أنه كالمجنون وانتظر المرتد في أيام الخيار هل ينظره السلطان قال بعض الأشياخ والأولى أنه

ان مات على رده يتطراه السلطان وان تاب يتطرانفسه لقصر المدة (قوله وقيل الخ) فمرة القولين في الغلة (قوله وهذا معنى قولهم) وضحه الفيشي فقال معنى الفحالة أنه على ملك البائع ومعنى انعقاده أنه على ملك المشتري (قوله الا ان يستثنى ماله) للعبد مطلقاً أو لنفسه بما يجوز بيعه وفي التثاني على الرسالة ونحوه لئلا ياتي ان مال العبد بالنسبة الى بيعه كالعدم على المعروف فيجوز ان يشتري بالعين وان كان ماله عينا على ما اعتمد به بعض شيوخ شيوخنا (قوله يكون لمالكه) اشارة الى أن قول المصنف وما يوجب للعبد مبتدأ والخبر محذوف والتقدير البائع أو ما مبتدأ (١٣٠) والغلة وأرش ما جنى أجنبي معطوف عليه والخبر قوله له (قوله وأمد الخيار

فيه شهران أو ثلاثة على قول) كأن هذا القول لم يتعين عنده هل هو شهران أو ثلاثة غير أن الموازنة والواضحة الشهران (قوله ان الارش الخ) هذا الفرق ينتج أن يكون للمشتري لانه مقتضى الجزئية كافي الولد والغلة تنشأ عن التحريك أي فليس لها وجود في نفسها لا يخفى أن هذا يقضى بالانفاة لا قبله من قوله بمنزلة جزء وأفاد بعض الاشياخ فرقا بان الولد من جهة العقود عليه بخلاف الارش فانه ليس من أجزاء العقود عليه وان كان مأخوذاً في نظير ما تناوله العقد لكن قد علمت أن العقد في أيام الخيار منحل (قوله والغلة تنشأ عن التحريك) أي والتحريك له في أيام الخيار البائع فتكون الغلة للبائع وقوله بخلاف ما يوجب للعبد أي فليس بواحد من الأمرين (قوله بخلاف الولد) ولم يقل الا الولد لانه ما به أنه من الغلة وليس للبائع وما عبر به مفيد لكونه غير غلة (قوله ومثله الصوف ثم أم لا) وذلك ان الصوف جزء من المبيع سابق على البيع فليس هو بمنزلة مرة تحدثت أيام الخيار الا انك تحسبان الثمرة المؤثرة لا تكون للمشتري الا بشرط وحينئذ

يريد أن المعنى هو الذي يتطرانفسه بعد افاقة أي في الامضاء والرد أي ولو افاق بعد مضي أيام الخيار الا أن يطول فيفسخ العقد ويحتمل أن يقرأ بنظر بالبناء للفعول ويكون موافقاً لما في الموافق فان نسخته وانتظر المعنى الخ (ص) والملك للبائع (ش) أي أن ملك المبيع للخيار في زمنه للبائع فالامضاء نقل لا تقرير وقيل ان الملك للبائع فالامضاء تقرير لا نقل وهذا معنى قولهم ان بيع الخيار منحل أي أنه على ملك البائع أو منعقد أي على أنه ملك المشتري لكن ملكه غير تام ولذلك كان ضمان المبيع من البائع على القولين اتفاقاً (ص) وما يوجب للعبد الا ان يستثنى ماله (ش) يعني أن ما يوجب للعبد المبيع بالخيار في أيام الخيار يكون لمالكه وهو البائع وهذا ان لم يستثن المشتري مال العبد المشتري أما ان استثنى ماله فانه يدخل فيه المال المعلوم والمجهول فما يوجب للعبد في أيام الخيار فانه يكون للمشتري لانه اشترط ماله الاصل في هذا تبع له فالمراد بالاستثناء هنا الاشتراط (ص) والغلة وأرش ما جنى أجنبي له (ش) يعني أن الغلة الحاصلة في أيام الخيار كالبن والبيض والثمر للبائع وكذلك الارش المأخوذ من الاجنبي الجاني على المبيع في أيام الخيار حيث أخذ المشتري مبيعاً وان شاعرده ولا شيء عليه وما تصدق به أو وهب للعبد في أيام الخيار فللبائع أيضاً وعليه النفقة في أيام الخيار ومعنى قول الشارح أو مرة أن يكون المبيع عقاراً فيه نخل وأمد الخيار فيه شهران أو ثلاثة على قول فيتصور عليه طلوع الثمر وقوله والغلة وأرش الخ ولو استثنى ماله فيه ما وكلام المؤلف يدل عليه لتقدم الاستثناء عليه ولعل الفرق أن الارش بمنزلة جزء من المبيع والغلة تنشأ عن التحريك غالباً بخلاف ما يوجب للعبد (ص) بخلاف الولد (ش) أي فانه لا يكون للبائع لانه ليس بغلة أي فهو كجزء من المبيع ومثله الصوف ثم أم لا (ص) والضمان منه (ش) يعني أن المبيع بالخيار اذا قبضه المشتري وادعى ضياعه فان البائع يضمنه الا اذا ظهر كذبه أو كان مما يغاب عليه فان ضمانه من المشتري فتحصل حينئذ ان الضمان من البائع اذا كان المبيع مما لا يغاب عليه حيث لم يظهر كذب المشتري أو كان مما يغاب عليه وثبت تلفه أو ضياعه بالبينونة وظاهر قوله والضمان منه كان الخيار له أو لغيره (ص) وحلف المشتري الا ان يظهر كذبه أو يغاب عليه الا بينونة (ش) أي ان المشتري اذا ادعى ضياع ما اشتراه بالخيار أو تلفه بعد ما قبضه وكان مما لا يغاب عليه كالحيوان فانه يحلف وسواء كان متهما أم لا الا ان يظهر كذبه فلا تقبل دعواه والضمان عليه مثل أن يقول ضاعت أمس فتقول البينة رأيتها أمس أو يقول ضاعت أول أمس يحضر فلان فيقول فلان لم يكن ذلك في علمي وكذلك يكون الضمان من المشتري ولا يصدق في دعواه التلف اذا كان المبيع مما يغاب عليه كالحلي ونحوه الا أن تشهد له بينة الخ) أي بالاستثناء في المصنف راجع لما يغاب عليه لا لما لا يغاب عليه اذا

فالصوف التام والثمره المؤثرة مقترة في هذا المحل (قوله أو يغاب عليه) ظاهر كلامه انه لا عين على المشتري منه في هذه الحالة وذلك لانه قبض المبيع على أنه ملكه فتقوى جانبه بخلاف باب الرهن فيحلف المرتن مع الضمان فقد قال المصنف فيه وحلف فيما يغاب عليه أنه تلف بلا دلس ولا يعلم موضعه لانه قبضه على أنه ملك الغير (قوله متهما أم لا) وصحة عين التهمة لقصد ضاع وما فرطت وغير المتهم ما فرطت خاصة (قوله الا أن يظهر كذبه) الاستثناء من مقدار تضمنه قوله ويحلف والتقدير ويحلف ولا ضمان عليه الا أن يظهر كذبه فيضمن (قوله الا أن تشهد له بينة الخ) أي بالاستثناء في المصنف راجع لما يغاب عليه لا لما لا يغاب عليه اذا



ظهر كذبه اذا تقبل بينة المعارضة لظهور كذبه كذا يستفاد من تقرير الشارح وبعض الشراح وهذا هو المعتمد خلافاً لمن رجعه  
 للامرين (قوله وضمن المشتري ان خير البائع الاكثر) ظاهر المصنف يلزمه الاكثر منهم سواء قال أجزن البيع أو رددته وهو المذهب  
 كما أفاده بعض شيوخنا خلافاً للبساطي فإنه يقول الذي يقتضيه النظر استفساره قبل الزام المشتري فان أمضى البيع فليس له  
 الا الثمن وان رده فله القيمة ولا يلزم المشتري الا كثر ابتداء (قوله اذا تلف) أي اتهم على الاتلاف لانه الموضوع الخ (قوله فاجواب أن  
 العدم غير محقق) أقول قد علمت مما تقدم أن الحق أن الامضاء يتأق في معدوم (١٣١) كالحقق (قوله الا أن يحلف فيضمن الثمن)  
 أي دون القيمة اذا كانت

أكثر لان كانت أقل أو  
 مساوية فالثمن دون يمين  
 كما يرشده المعنى (قوله ما لم  
 يحلف عند أشهب) ضعيف  
 والمعتمد ما ذهب اليه ابن  
 القاسم من انه يضمن بالثمن  
 ولو كانت القيمة أقل وحلف  
 انه لم يررض (قوله وانظر لو  
 كان الخيار لهما) والظاهر  
 انه يغلب جانب البائع لان  
 الملائكة كذا في شرح شب  
 (قوله فانه يضمن الثمن) أي  
 يرد ان كان أخذه والا فلا  
 شيء له ولا يحلف لان الملك  
 للبائع سوداني (قوله لانه  
 بمثابة الخ) أي ولقوة تصرفه  
 بملكه بخلاف السابقة  
 والحاصل أنه يقال انه اذا  
 تلف عند المشتري والخيار  
 للبائع فان المشتري يضمن  
 الا كثر من الثمن والقيمة  
 اذا كان الخيار للمشتري  
 وتلف عند البائع لا يضمن  
 البائع الا الثمن فأى فرق  
 بينهما ما وحاصل الجواب  
 أن البائع جانبه أقوى من

منه فيثبت كون الضمان من البائع فقوله أو يغاب عليه عطف على يظهر كذبه (ص) وضمن  
 المشتري ان خير البائع الاكثر (ش) يعني ان المشتري يضمن اذا تلف أو ضيع المبيع بالخيار الاكثر  
 من الثمن أو القيمة يوم القبض حيث كان الخيار للبائع لان من حجة البائع أن يقول أمضيت ان كان  
 الثمن أكثر وأن يقول رددت ان كانت القيمة أكثر فان قيل كيف يتأق الامضاء في معدوم فالجواب  
 أن العدم غير محقق فكأنه موجود ومحل ضمان المشتري الا كثر ان لم يحلف فان حلف أنه تلف أو ضاع  
 بغير شبهة فانه يضمن الثمن واليه الاشارة بقوله (ص) الا أن يحلف (ش) أي (ف) يضمن (الثمن)  
 فقط (ص) كخياره (ش) تشبيهه في ضمان الثمن أي ان المشتري اذا كان الخيار له وغاب على المبيع  
 وادعى تلفه ضمن الثمن فقط لانه يعد راضياً كان أقل من القيمة أو أكثر ما لم يحلف عند أشهب انه لم  
 يررض بالشراء فعليه القيمة ان كانت أقل وانظر لو كان الخيار لهما (ص) وكغيبه بائع والخيار لغيره (ش)  
 تشبيهه في ضمان الثمن يعني أن البائع اذا غاب على المبيع ثم ادعى تلفه والخيار للمشتري أو للاجنبي فانه  
 يضمن الثمن خاصة سواء كان المبيع مما يغاب عليه أم لانه بمثابة من أتلف سلعة ووقفت على غن ولما  
 قدم حكم جنابة الاجنبي في قوله وأرض ما جنى أجنبي له ذكر جنابة المتباعين وانما است عشرة صورة  
 ثمانية في جنابة البائع وهي أن تكون عمداً أو خطأ أو تلف المبيع أم لا والخيار له أو للمشتري ومثلها في  
 جنابة المشتري وبدأ بالاول من جنابة البائع فقال (ص) وان جنى بائع والخيار له عمداً فرد (ش) أي  
 ففعله دال على انه رد المبيع قبل جنابته وهذا تصرف يفعله الشخص في ملكه وهذا تكرار مع قوله سابقاً  
 وهو رد من البائع الا الاجارة اغتفره جعلاً للنظار (ص) وخطأ أقل للمشتري خيار العيب (ش)  
 الموضوع بحاله من أن الخيار للبائع أي وان جنى البائع على المبيع في أيام الخيار جنابة خطأ عيبه فقط  
 من غير اتلاف فان أجاز المبيع بحاله فيه من خيار التروى فانه يثبت للمشتري الخيار في المبيع فان شاء رده بحاله  
 فيه من خيار النقص وأخذ ثمنه ان كان دفعه وان شاء أجاز المبيع ولزمه جميع الثمن لان العيب الحادث  
 في أيام الخيار كالعيب القديم فلذلك ثبت الخيار للمشتري فالمراد بخيار العيب أن يماسك ولا شيء له أو يرد ولا  
 شيء عليه حيث أراد البائع امضاء البيع فان رده فلا خيار للمشتري وانما لم تكن جنابته خطراً كجنابته  
 عمداً لان الخطأ منافي لقصد الفسخ (ص) وان تلف انفسخ فيهما (ش) الضمير للمشتري يرجع الى الجنابة  
 عمداً وخطأ والمعنى ان البائع اذا جنى على المبيع في أيام الخيار والخيار له عمداً أو خطأ فتلف المبيع بسبب  
 ذلك فان المبيع ينفسخ فيهما لان الضمان منه وهو الخاني ولا مقال للمشتري في ذلك اذا الخيار بيد البائع ولو  
 اقتصر على قوله وان تلف انفسخ كفاه ويكون متعلقاً بمسألة الخطأ فقط وأما مسألة العدم فقد حكم  
 فيها بالرد وظاهره سواء تلف أم لا وهو كذلك (ص) وان خير غيره ونعم فله المشتري الرد أو أخذ الجنابة  
 (ش) الضمير في غيره ونعم يدبر رجوع البائع كما يدل عليه ما بعده وما قبله والمراد بغيره المشتري ولو قال بده

(١٦ - خشي خامس)

المشتري بدليل ملكه السابق وضمان البائع الثمن يوم الغيبة عليه والمشتري يضمن له  
 الثمن أيضاً ويتقاصان ان وجدت شروط المقاصة والا غرم البائع الثمن عند الغيبة والمشتري وقت حلول ما أجل واعلم ان قوله بمثابة الخ  
 تخصيص لقاعدة من أتلف شيئاً لزمته قيمته وقت التلف أي ما لم تكن ساعة انتهت الرغبات فيها ووقفت على غن فلا يلزمه قيمته بل  
 الثمن لان ثمنها غم والقاعدة فيما لم يعلم (قوله ففعله دال على أنه رد المبيع قبل جنابته) للاحاطة لذلك بل المعنى ففعله رد أي ان فعله  
 بعد رداً (قوله ولو اقتصر الخ) الظاهر ما قاله المصنف كما قاله بعض الاشياخ رحمه الله اذ في مسألة التلف لا يحسن التفسير فيها بالرد  
 (قوله فله المشتري) استشكل أخذ المشتري أرض الجنابة مع أن البائع جنى على سلعة اذ بيع الخيار منحل وأجيب بأنه لما كان

الخيار للمشتري ويحتمل أن يعضى فكان البائع عدا على ما لا غير فيه حق أو مشى على أن يبيع الخيار منه قد يكون مشهورا مبنيا على ضعيف (قوله لكان أخصر) لأن غيره كتمان (١٣٣) ومشتري كلة وقوله أظهر لأن غيره يصدق بالبائع (قوله فن له فضل) هذا يظهر

بالنسبة لحساب البائع لأنه يكون له الفضل قطعا وذلك لأن له على المشتري الثمن والمشتري له عليه أرش الجناية ويمكن أن يكون الثمن عشرة دراهم وقيمة تسعون والجناية تساوي ثلث القيمة (قوله ضمن الثمن) أي البائع قد يقال يضمن القيمة ويمكن أن يقال وجه ما قاله أنه بمثابة من أتلف سلعة وقفت على ثمن خصوصاً والمالك له في أيام الخيار (قوله ويأخذ ناقصا) سواء كان للجناية مال مقرر أم لا برئت على شين أم لا لأنه ملكه ولم يقل المصنف أنه خيار العيب بدل ما قال تفننا وحدرا من صورة التكرار مع القرب وتفسيرا للمعنى خيار العيب (قوله لأن يبيع الخيار منحل) لا يخفى أن هذه العلة موجودة مع الجناية عمدا (قوله أولا جنبي) لا دخل له هنا وإن كان الحكم صحيحا (قوله وخطأ الخ) قال المصنف والقياس أن يغرم للبائع الأرض إذا تماسك لأنه في ضمانه ووجه ما قاله أنه مشهور مبنى على ضعف وهو أن المالك للمشتري (قوله أكن أتى بهذا الخ) لأن سلم أن هذا خيار العيب لأن خيار العيب أنه إذا رد لشيء عليه وإذا تماسك لشيء له (قوله وقد علمت الخ) هذا لا ينتج إلا الغرم ولا ينتج الثمن (قوله كالمثلث لثمنها) الأولى أن يقول لأنه بعد باتلافه لها كالمضى للبيع (قوله تكرار مع قوله كخياره) فبما نظر لأن الذي تقدم التالف فيه غير محقق وما هنا التالف محقق (قوله أنه أخذ الجناية

مشتري لكان أخصر وأظهر والمعنى أن الخيار إذا كان للمشتري وتعد البائع الجناية على المبيع ولم يتلف بسبب ذلك فالمشتري بالخيار أن شاء أجاز له ودفع جميع الثمن وأخذ من البائع أرش الجناية فيقاصه به من الثمن فن له فضل رجوعه على صاحبه وانما لم يقل أو قيمة العيب لئلا يتوهم في نحو الموضحة مما فيه مسمى أنها إذا برئت على غير شين لشيء له أعدم العيب مع أن فيه ما قدره الشارع كنصف العشر أو غيره من المقدرات (ص) وأن تلف ضمن إلا أكثر (ش) يعني أن البائع إذا تعد الجناية على المبيع في أيام الخيار أتلفه والخيار للمشتري فإن البائع يضمن حينئذ للمشتري إلا أكثر من الثمن أو القيمة لأن الثمن إن كان أكثر من القيمة فالمشتري أن يرد المبيع لما له فيه من الخيار ويسقط عنه الثمن وإن كانت القيمة أكثر من الثمن فالمشتري أن يجزئ البيع ويدفع الثمن إن لم يكن دفعه ويأخذ القيمة من البائع وقوله ضمن إلا أكثر هذا إذا كان الخيار للمشتري أولا جنبي ورضى بما يفعله المشتري والا فإن رد فلا كلام للمشتري وإن أجاز ضمن الثمن كذا ينبغي (ص) وأن أخطأ فله أخذ ناقصا ورده (ش) الموضوع بحاله يعني أن الخيار إذا كان للمشتري والبائع جنى على المبيع جناية خطأ ولم يتلفه فالخيار حينئذ للمشتري أن شاء رده وسقط عنه الثمن وإن شاء أجاز له ولزمه جميع الثمن ويأخذ ناقصا ولا شيء له لأن يبيع الخيار منحل فجنايته على ملكه (ص) وأن تلفت انقضى (ش) أي وأن تلفت السلعة المبيعة بخيار للمشتري أولا جنبي بسبب جناية البائع فإن العدة تنفسخ حينئذ وهو هذه آخر الثمانية المتعلقة بجناية البائع ثم شرع في جناية المشتري وعداها كعداها بقوله (ص) وإن جنى مشتر والخيار له ولم يتلفها عمدا فهو رضا (ش) يعني أن المشتري إذا جنى على المبيع في أيام الخيار جناية عمدا والخيار له ولم يتلف المبيع فإن ذلك يعد رضا بامضاء المبيع ويلزمه الثمن وهو تكرار مع قوله أو جنى أن تعدا غفر جمالا للظائر (ص) وخطأ فله رده وماتص (ش) الموضوع بحاله يعني أن المشتري إذا جنى على المبيع في أيام الخيار جناية خطأ ولم يتلف المبيع والخيار له فالمشتري بالخيار أن شاء أمضى البيع وأخذ به عليه ويدفع جميع الثمن وإن شاء رده ودفع أرش الجناية ولو قال فله خيار العيب كما مر لا فاد هذا مع كونه أخصر لكن أتى به بالقصد تفسيرا لخيار العيب وانما لم تكن جناية المشتري خطأ رضا لجنايته عمدا لأن الخطأ لا يقصد بفعله التمسك كما لا يقصد به البائع الفسخ وانما وجب عليه رد أرش الخطأ لأن الخطأ والعمد في أموال الناس سواء (ص) وأن أتلفها ضمن الثمن (ش) يعني أن المشتري إذا جنى على المبيع في أيام الخيار جناية عمدا أو خطأ فأتلفه والخيار له فإنه يلزمه الثمن الذي وقع به البيع وقد علمت أن الخطأ والعمد في أموال الناس سواء وعلمه المازري بأن المشتري بعد اتلافه للسلعة كالمثلث لثمنها للبائع أن يلزمه إياه وقوله وأن أتلفها الخ تكرار مع قوله كخياره (ص) وإن خير غيره وجنى عمدا أو خطأ فله أخذ الجناية أو الثمن (ش) الضمير في غيره يرجع للمشتري وهو البائع والمعنى أن الخيار إذا كان للبائع والجاني على المبيع عمدا أو خطأ في أيام الخيار هو المشتري ولم يتلف السلعة بسبب تلك الجناية فإن الخيار للبائع أن شاء رد المبيع لما له فيه من خيار التروى وأخذ من المشتري أرش الجناية وإن شاء أمضاه وأخذ من المشتري جميع الثمن الذي وقع به البيع لأنه كمن أتلف سلعة وقفت على ثمن وانما لم يقل أرش الجناية لما مر (ص) وإن تلف ضمن إلا أكثر (ش) الموضوع بحاله من أن الخيار للبائع والجاني

أو الثمن) خلاف ما يفيد ونقل ابن عرفة فإن فيه أن محل التخيير المذكور للبائع حيث كانت الجناية عمدا فإن كان خطأ فالخيار للبائع في دفع الثمن وأخذ المبيع وفي ترك المبيع مع دفع أرش الجناية (قوله وانما لم يقل أرش الجناية) الأولى أن



يقول وانما لم يقل قيمة العيب الخ وأما التعبير بارش الجناية فلا يرد عليه (١٣٣) شيء (قوله فهو بمنزلة من اشترط له الخيار) فان كان

الذي اشترط له المشتري فهو بمثابة ما اذا كان الخيار للمشتري وان كان الذي اشترط له البائع كان بمنزلة ما اذا كان الخيار للبائع (قوله فلو اشترط لهما) مقابل قوله لاحدهما وبعد ذلك فيبقى الكلام في صورتين الاولى أن كلا منهما اشترط الخيار لزيد الثانية ان البائع اشترط الخيار لزيد والمشتري اشترط الخيار لعمرو فالظاهر أن يقال بمثابة اشترط البائع والظاهر أنه يعقل على العبارة الثانية (قوله وهو فيما يعينه الخ) احترازاً عما اذا كان الخيار للبائع فان المشتري يضمن واحداً بالآخر من الثمن والقيمة الا أن يخلف فيضمن الثمن خاصة (قوله وقيل الخ) لا يخفى أن هذا القول في الاختيار والخيار معاً فيؤذن بقصر كلام المصنف عليه دون جعله شاملاً للاختيار (قوله فيضمن قيمته) أي ان كانت أقل (قوله بعد حلقه) أي أنهما ضاعا (قوله لئلا يتوهم الخ) أقول يتوهم أنه يضمن الآخر بالآخر من الثمن والقيمة أو الأقل (قوله دون الاختيار فقط) لفظ فقط مؤخر من تقديم والاصل وانما قصره الشارح على الخيار والاختيار فقط دون الاختيار (قوله والى انفراد الخيار الخ) أي انه أشار لهما معاً بقوله وان اشترى أحدو بين وأشار الى انفراد الخيار الخ (قوله والى انفراد الاختيار الخ) لا يخفى أن هذه الصور الثلاثة ليس فيها ضياع كما يتبين (قوله أما ان قامت الخ) فاذا ضاع أحد العبدین والحال أنه على خيار

على المبيع في أيام الخيار هو المشتري جناية عمداً أو خطأ الا أنه أتلفت المبيع فان المشتري يضمن للبائع الاكثر من الثمن الذي وقع به البيع ومن القيمة يوم التلف فان كان الثمن أكثر للبائع أن يجيز البيع لما فيه من الخيار وان كانت القيمة أكثر من الثمن فللبائع أن يرد المبيع لما فيه من الخيار ويأخذ القيمة وهذا واضح اذا كان الخيار للبائع وأما ان كان للاجنبي فان رضى بما فعله البائع فكذلك والافله الاجازة وأخذ الثمن وله الرد وأخذ القيمة ولا كلام للبائع حينئذ هكذا يظهر قاله بعض الشراح وفي عبارة وهذا كله اذا كان الخيار لاحدهما وأمالو كان غيرهما فهو بمنزلة من اشترط له الخيار فلو اشترط لهما فانه يغلب جانب البائع \* ولما أنسى الكلام على بيع الخيار شرع بتسكّم على بيع الاختيار القسم له وهو بيع بت في بعض عدد من نوع واحد على خيار المبتاع في تعيينه هذا اذا لم يجمع الخيار بأن يشتري أحد الثوبين على أنه بالخيار في تعيينه فقط وأما ان جامعة بأن يشتري أحدهما على أنه بالخيار في تعيينه وهو فيما يعينه بالخيار فيجوز أنه يبيع بعض عدد من نوع واحد على خيار المبتاع في تعيينه فقط أو على خياره في تعيينه وتبته والحاصل أن المسائل ثلاث يبيع خياراً ويبيع اختياراً ويبيع خياراً واختياراً فالخيار التروى في الاخذ والرد والاختيار في التعيين والخيار والاختيار يكون الاختيار في التعيين وبعده هو فيما يعينه بالخيار في الاخذ والرد وفي كل اما أن يضع الثوبان أو أحدهما أو تمضي أيام الخيار ولم يختار وحاصل ثلاثة في مثلها تسع والموافق تسكّم على الجميع فأشار الى الثالث وهو بيع الاختيار مع الخيار والثاني وهو الاختيار فقط بقوله (ص) وان اشترى أحدو بين وقبضهما الاختار فادعى ضياعهما ضمن واحداً بالآخر فقط (ش) يعني أن الشخص اذا اشترى أحد شيئين يغاب عليهما كثر بين أو نعين أو شرطين من شخص واحد وقبضهما من البائع ليعين منهما واحداً ثم هو فيما يعينه بالخيار في امساكه أو رده مع الآخر وهو الاختيار مع الخيار أو هو فيما يعينه بالزور وهو الاختيار فقط فيدعى في كل ضياع كل منهما فانه يضمن واحداً منهما فقط بالثمن الذي وقع به البيع ولا ضمان عليه في الآخر لانه أمين ولا فرق بين طوع البائع بدفعهما أو - وقال المشتري له ذلك ولهذا حسنت المبالغة بقوله (ص) ولو سأل في قبضهما (ش) له وقيل ان سأل يضمنهما أحدهما بالقيمة لانه غير مبيع والآخر بالاقل من الثمن والقيمة فيما اذا كان فيما يختاره بالخيار لانه قادر على التزامه بالثمن ورده فيضمن قيمته بعد حلقه فقط راجع لقوله واحداً لا الى قوله بالثمن لئلا يتوهم أنه يضمن الآخر بغير الثمن وعمدنا في قوله وان اشترى أحدو بين وقبضهما الاختار ثم هو فيما يعينه بالزور أو بالخيار تبعاً للشيخ عبد الرحمن وانما قصره الشارح على الخيار والاختيار دون الاختيار فقط أي دون أن يجعله شاملاً للاختيار أي الزور لاجل قوله وله اختيار الباقي لان هذا فيما اذا كان خياراً واختياراً وأمالو كان اختياراً فقط فيضمن نصف التالف قامت بينة أم لا ويلزمه نصف الباقي وليس له أن يختار بقيته والى انفراد الخيار بقوله وان كان يختارهما فكلهما مبيع والى انفراد الاختيار بقوله وفي الزور لاحدهما الخ وقوله ضمن واحداً بالثمن فقط هذا ان لم تقم له بينة على الضياع أما ان قامت ففيما اذا كان فيما يختاره بالخيار فلا ضمان عليه فيه - ما ولا يفرق الحكم فيما اذا كان فيما يختاره على الزور بين قيامها وعدمه وهو ضمان واحد فقط وكذا ينبغي اذا كان المبيع مما لا يغاب عليه كاحد عبيدين يشتري أحدهما على الازام فيه لكان أمالو هلك أحد الثوبين أو العبدین المشتري أحدهما على الزور للزوم النصف من كل كما يأتي في عموم قوله وفي الزور لاحدهما يلزمه النصف من كل وسواء قامت

واختيار فلا ضمان عليه فيه ويجوز في أخذ جميع الباقي ورده (قوله وكذا ينبغي الخ) اذا كان المبيع مما لا يغاب عليه أي وهو

ضمان واحد فقط (قوله أو ضياع واحد) استشكل بأن ضمانه ان كان للثمة فكالثمة فكان يضمن جميعه لاستحالة تهمة في نصفها وان كان لغيرها لم يضمن نصفه ابن عرفة ويرد بان شرط اتحاد تهمة ضمانه كونه في مشتري له ومشتراؤه أحدهما متهما وفض عليهما وكان مشتراه نصف كل منهما فصار كثنويين أحدهما مشتري والاخر وديعة ادعى تلفها (قوله فاعملنا الاحتمالين) أي الذين هما قوله هل هو المبيع الخ أي فن حيث احتمال كون (١٣٤) الضائع هو المبيع غرم نصفه ومن حيث كونه ليس هو المبيع لم يغرم النصف

بينه في الثوبين أم لا (ص) أو ضياع واحد ضمن نصفه (ش) يعني اذا ادعى ضياع واحد من الثوبين أو القرطين أو نحوهما ولم يتم له بينة ضمن نصف الضائع لعدم العلم بالضائع هل هو المبيع أو غيره فاعملنا الاحتمالين وكان القياس أن له الخيار في نصف الباقي لاني جميعه كما هو قول محمد بن قول المؤلف (ص) وله اختيار الباقي أو رده (ش) وهو مذهب ابن القاسم خاص بما اذا كان يختار أحدهما ثم هو فيما يختاره بالخيار كما مر وأورد على مذهب ابن القاسم لزوم كون المبيع ثوبا ونصفا ولم يكن المبيع الا ثوبا وأجاب بعض بانه أمر جرت اليه الاحكام وبمثل هذا يقتنع به في الفروع الظنية انتهى وأيضافان في اختيار بعض الباقي ضرر الشركة فلا يرتكب وقوله وله اختيار الباقي أي كل الباقي أي وله ان لا يختار شيئا وليس له أن يختار النصف لان ذلك ضرر على البائع وانما له اختيار الباقي حيث كان زمن الخيار باقيا ولو قال كنت اخترت هذا الباقي ثم ضاع الاخر فلا يصدق ويضمن التالف وأما ان قال كنت اخترت التالف فانه يضمنه وهل له اختيار الباقي أم لا أوله بعد عينه انظر في ذلك ثم شبهه في التشرية المدلول عليه بقوله ضمن نصفه مسئلة ماله في المدونة بقوله (ص) كسائل دينار فاعطى ثلاثة ليختار فزعم تلف اثنين فيه كون شريكا (ش) يعني أن من له دينار على شخص دينيا فأعطاه ثلاثة ليختار منها واحد ادعى أن له أحدها غير معين ثم ان القابض للثلاثة تلف منه اثنان فانه يكون له في كل دينار ثلث فيكون له في السالم منها ثلث وعليه ثلث كل من التالفين وسواء قامت بينة على التلف أم لا ثم انه ان كان متهما فلا بد من حلفه على الضياع ليبرأ من ضمان الثلثين فان لم يحلف ضمنهما أيضا واذا لم يكن متهما أو متهما وحلف على الضياع فيحسب له دينار ان أخذه قضاء ويكون عليه ان أخذه قرضا وهذا اذا أخذه من وقت القبض قضاء أو قرضا كما أشرنا اليه وأما ان قبضها ليربها أو يرتها فان وجد فيها طيبا وازنا أخذها والا رد جميعها فانه لأشئ عليه لانها أمانة وان قبضها لتكون رهنا عنده حتى يقتضى منها أو من غيرها فهذا يضمن جميعها الا أن ثبت الضياع وان ادعى الدافع عليه في القسم الثاني انه أخذ واحدا بعد ما رآها حيا دأ أو ما أخذها وأكر صدق الاخذ بيمينه ولا مفهوم لقوله فزعم الذي هو القول الذي لا دليل عليه بل مثله ما اذا أقام بينة بالتلف وقوله فيكون شريكا تصرح بوجه الشبهة لحفائه لان وجه الشبهة في المسئلة المشبهة اخفى فلا يقال انه ضائع لانه استفيد من التشبيه وقوله فيكون شريكا أي فيما تلف ونقي فيكون له ثلث الباقي ويغرم فيما ضاع ثلثي دينار من كل دينار ثلثه ولما ذكر من شراء الثوبين وجهين وهو اختيار فقط أو اختيار وخيار الداخلين في قوله وان اشترى أحدهما بين كافر زنا ذكر ثالث الواجهة وهو الخيار فقط وان كان تكرار مع ما مر في أحكام الخيار من قوله ويلزم بانتقضائه ليستوفي أقسام الثوبين المذكورة في كلام غيره (ص) وان كان لاختارهما فكلاهما مبيع ولزما بعضي المدعي وهما بيده (ش) أي وان كان اشترى الثوبين على خيار التروى فيهما وقبضهما لاختارهما معا أو يردهما فادعى

الاخر (قوله كما مر) أي ببيانها أي بيان تلك الصورة (قوله بانه أمر جرت اليه الاحكام) أي كونه له اختيار الباقي جرت اليه الاحكام يقال وما الاحكام التي جرت لكونه له اختيار الباقي وهل يصح العدول له من غير علمه مع أنه يخالف لمقتضى القواعد فلا وجه الثاني المشار له بقوله وأيضاً الخ (قوله أم لا) أي ليس له اختيار الباقي وهو الظاهر كافي شرح شب (قوله أوله بعد عينه) انظر فانه لا وجه لليمين هنا ويمكن أن يقال وجهه اليمين أنه اذا خلف أنه اختار التالف يعلم أنه على سنن الاستقامة فيعوض باعطاشي آخر وهو وان كان بعيدا أخف من الفساد الخ (قوله وعليه ثلث كل) أي وضاع عليه ثلث كل الخ (قوله ليبرأ من ضمان الثلثين) أي من كل منهما وآل الامر أنه اذا بقي له في السالم الثلث وضاع عليه الثلث من كل من التالفين فانه في المستقبل يطالب بدينار القرض (قوله ليبرأ من ضمان الثلثين) أي من كل واحد من الثوبين الضائعين (قوله أو بعدما أخذه الخ) أي أو ادعى أنه أخذ واحدا بعدما أخذ الذي رآه جيدا فقط بخلاف الاول رآها كلها حيا دأ (قوله صدق الاخذ بيمينه) ويعتبه أن يقول تلفت قبل أن أخذ منها واحدا ومراد الدافع يضمنه

واحد من الدنانير (قوله لان وجه الشبهة) وهو مطلق الشركة وقوله خفي ظاهره أنه موجود الا أنه خفي ضياعهما وهو كذلك وذلك لان قوله ضمن نصفه يتضمن الشركة في هذا الذي حكم فيه بضمان النصف (قوله ويغرم فيما ضاع ثلثي دينار) أي في المستقبل أي ويغرم بدل الذي ضاع في كل دينار ثلثه لانه لما كان في المستقبل يدفع الدينار بتمامه مع أنه لم يصل له الا ثلث السالم فقط يصدق عليه أنه غرم في الذي ضاع من كل دينار الثلث (قوله ليستوفي أقسام الثوبين) لا يخفى أنه على ما حل به كلام المصنف لا يشمل



صورة الاختيار فيما اذا ضاع واحد فقط (قوله وفي اللزوم الخ) هذا التقرير الذي قرر به الشارع قرره المواق وقرره الخطاب على انه ادعى ضياعهما أو ضياع واحد أو قامت له بينة كإثبات البائع والمشتري والحاصل أنه يلزمه النصف من كل الصورة فإنه اذا مضت أيام الخيار وتباعدت قال عجم فالاختيار لا يحد بمدة الخيار خلافاً لمن حده من كلام ابن يونس (قوله وفي الاختيار لا يلزمه شيء) ولا يعارض كلامه هذا قوله فيما مروى يلزم بانقضائه لأنه فيما اذا كان المبيع معيناً وما هنا واحد لا يعينه يختاره من متعدد (قوله وانظر تحصيل الخ) قال في ك فتحصل من كلام المؤلف ثلاث صور خيار مع اختيار وهي المشار إليها بقوله وان اشترى أحد تو بين فأشار إليها باعتبار الضمان أولاً بقوله فادعى ضياعهما وآخر باعتبار عدم اللزوم ١٢٥ بقوله وفي الاختيار لا يلزمه شيء وخيار مجرد وهي المشار إليها بقوله وان كان ليختارهما

ضياعهما أو ضياع أحدهما فإنه يضمن ما ضمن مبيع الخيار ان لم تقم بينة والا فلا وان مضت مدة الخيار وهما بيده لزمه كما مر لكن أعاده لقوله هنا وهما بيده فإنه لا يستفاد مما مر لكن كان يمكنه أن يقول فيما مروى يلزم بانقضائه من هو بيده وهو المناسب للاختصار واحترز بقوله وهما بيده ما اذا كانا بيد البائع فيلزمه النصف من كل تقرير وفيه نظر بل لا يلزمه شيء منه ما لأنه ليس هنا الا بيع خيار فقط فإذا مضت مدته والمبيع بيد البائع فإنه لا يلزم المشتري منه شيء (ص) وفي اللزوم لأحدهما يلزمه النصف من كل (ش) أي اذا اشترى تو باختياره من تو بين يريد أو عيبد اختياره من عيبدين وهو فيما يختاره باللزوم فإنه اذا مضت أيام الخيار وتباعدت والتو بان بيد البائع أو بيد المتبائع فإنه يلزمه نصف كل ثوب ولا خيار له لأن ثوباً قد لزمه ولا يعلم أيهما هو فوجب أن يكونا فيهما ما شرى يكتن (ص) وفي الاختيار لا يلزمه شيء (ش) أي وفي اشترايه أحدهما على الاختيار ثم هو فيما يختاره بالخيار وهو أول صور هذا الكتاب اذا مضت أيام الخيار ولم يختتر لا يلزمه شيء منه ما لانقطاع اختياره بمضي مدته وسواء كانا بيده أو بيد البائع اذ لم يقع البيع على معين فيلزمه ولا على ايجاب أحدهما فيكون شريكاً في الكلام على هذه الصورة يتعلق بالضمان وقدم وباللزوم وعدمه بمضي أيام الخيار وهو هذا وانظر تحصيل هذه المسئلة في شرحنا الكبير \* ولما انتهى الكلام على خيار التروي أتبعه بخيار العيب وهو كما قال ابن عرفة لقب تمكن المتبائع من رد مبيعته على بائعه لنقصه عن حالة بيع علمها غير قوله كمية قبل ضمانه مبتاعه واحترز بقوله لنقصه عما اذا قاله البائع من البيع فان له رده على بائعه وقوله غير قوله كمية صفة لحالة أخرج به صورة استحقاق الجمل من يد المشتري وقوله قبل ضمانه يتعلق بالنقص ومبتاعه فاعل بالمصدر ولم يقل قبل بيعه ليدخل في ذلك حادث النقص في الغائب والمواضعة وما شابه ذلك لأن الضمان في ذلك كله من البائع والنقص واقع في المبيع وهو في ضمانه وحالة المبيع المتغير بنقصها ما بشرط أو عرف فقال (ص) <sup>١٢٦</sup> وورد بعدم مشروط فيه غرض (ش) والمعنى أن من اشترى سلعة واشترط فيها شرط الغرض وسواء كان فيه مالية ككونها طبخة أو لم تكن كئثال المؤلف ثم لم يجد المتبائع في تلك السلعة ما اشترطه له البائع فإنه يثبت للمتبائع الخيار ان شاء ردها وان شاء تمسك ولزمه جميع الثمن فقوله ورد الخ أي وجاز له الرد بسبب عدم مشروط فيه غرض (ش) كئيب ليعين فيجدها بكر (ش) يعني أن من اشترى أمة وشرط أنها ثيب فيجدها بكر ثم ادعى بعد ذلك أن عليه عينا ان لا يطأ الابكار

ضياعهما أو ضياع أحدهما فإنه يضمن ما ضمن مبيع الخيار ان لم تقم بينة والا فلا وان مضت مدة الخيار وهما بيده لزمه كما مر لكن أعاده لقوله هنا وهما بيده فإنه لا يستفاد مما مر لكن كان يمكنه أن يقول فيما مروى يلزم بانقضائه من هو بيده وهو المناسب للاختصار واحترز بقوله وهما بيده ما اذا كانا بيد البائع فيلزمه النصف من كل تقرير وفيه نظر بل لا يلزمه شيء منه ما لأنه ليس هنا الا بيع خيار فقط فإذا مضت مدته والمبيع بيد البائع فإنه لا يلزم المشتري منه شيء (ص) وفي اللزوم لأحدهما يلزمه النصف من كل (ش) أي اذا اشترى تو باختياره من تو بين يريد أو عيبد اختياره من عيبدين وهو فيما يختاره باللزوم فإنه اذا مضت أيام الخيار وتباعدت والتو بان بيد البائع أو بيد المتبائع فإنه يلزمه نصف كل ثوب ولا خيار له لأن ثوباً قد لزمه ولا يعلم أيهما هو فوجب أن يكونا فيهما ما شرى يكتن (ص) وفي الاختيار لا يلزمه شيء (ش) أي وفي اشترايه أحدهما على الاختيار ثم هو فيما يختاره بالخيار وهو أول صور هذا الكتاب اذا مضت أيام الخيار ولم يختتر لا يلزمه شيء منه ما لانقطاع اختياره بمضي مدته وسواء كانا بيده أو بيد البائع اذ لم يقع البيع على معين فيلزمه ولا على ايجاب أحدهما فيكون شريكاً في الكلام على هذه الصورة يتعلق بالضمان وقدم وباللزوم وعدمه بمضي أيام الخيار وهو هذا وانظر تحصيل هذه المسئلة في شرحنا الكبير \* ولما انتهى الكلام على خيار التروي أتبعه بخيار العيب وهو كما قال ابن عرفة لقب تمكن المتبائع من رد مبيعته على بائعه لنقصه عن حالة بيع علمها غير قوله كمية قبل ضمانه مبتاعه واحترز بقوله لنقصه عما اذا قاله البائع من البيع فان له رده على بائعه وقوله غير قوله كمية صفة لحالة أخرج به صورة استحقاق الجمل من يد المشتري وقوله قبل ضمانه يتعلق بالنقص ومبتاعه فاعل بالمصدر ولم يقل قبل بيعه ليدخل في ذلك حادث النقص في الغائب والمواضعة وما شابه ذلك لأن الضمان في ذلك كله من البائع والنقص واقع في المبيع وهو في ضمانه وحالة المبيع المتغير بنقصها ما بشرط أو عرف فقال (ص) <sup>١٢٦</sup> وورد بعدم مشروط فيه غرض (ش) والمعنى أن من اشترى سلعة واشترط فيها شرط الغرض وسواء كان فيه مالية ككونها طبخة أو لم تكن كئثال المؤلف ثم لم يجد المتبائع في تلك السلعة ما اشترطه له البائع فإنه يثبت للمتبائع الخيار ان شاء ردها وان شاء تمسك ولزمه جميع الثمن فقوله ورد الخ أي وجاز له الرد بسبب عدم مشروط فيه غرض (ش) كئيب ليعين فيجدها بكر (ش) يعني أن من اشترى أمة وشرط أنها ثيب فيجدها بكر ثم ادعى بعد ذلك أن عليه عينا ان لا يطأ الابكار

بعض المدعى وهما بيده وذكروا فيما مر حكم دعوى ضياعهما أو أحدهما بقوله وحلف مشترياً أن يظهر كذبه أو يغاب عليه الابينة وقد علمت تعميم الثالث (قوله صفة حالة) أي حالة من جهة أنها غير قوله كمية أي غير نقص كمية بل نقص كيفية ولا صحة له لأن المعنى لنقصه عن نقص كيفية فالمناسب أن يجعل حال كون النقص غير نقص الكمية بل نقص الكيفية وقوله أخرج استحقاق الجمل نقول بل وخرج استحقاق النصف والثالث وغير ذلك (قوله وورد بعدم مشروط الخ) رد البناء للفعل ونائب الفاعل ضمير عائذ على المبيع المفهوم من السياق ومشرط صفة لموصوف ذوف ونائب فاعل مشروط ضمير عائذ على الموصوف وجملة فيه غرض مبتدأ وخبر صفة لمشرط أي ورد المبيع بعدم وجود وصف مشروط أي ذلك الوصف فيه غرض ويصح أن يكون غرض فاعلاً بالطرف

(قوله أولا يشتري الابكار) في التمثيل ثم إذا نظر لانه بمجرد الشراء يحنث كمن حلف أن لا يشتري فاشتري شراء فاسدا وحيث كان يحصل الحنث بمجرد العقد فلا يتأتى قوله ورد بعدم مشروط فيه غرض فلا فائدة للرد حينئذ (قوله فإذا اشتري نصرانية الخ) أي وقد اشترط أنها نصرانية فوجدتها مسلمة فلا رد له وقوله وقال انما أردت ان لا يحنثي أن المناسب أن يقول انما اشترطت كونها نصرانية لاني أريد الخ لان الكلام في الشرط لافي الارادة وقوله (١٣٦) فانه لا يصدق اليمين أي يشهدا أولا أنه انما يشترط ذلك لاجل أن يزوجه

من نصراني عنده (قوله في الميراث) انما يخص الميراث لان بيعه بيع برائة أي ما لم يكن يشترط وقوله أو وجه أي بان يكون عنده نصراني وتقوم القرينة على أن قصده تزويجه (قوله في ان يحنثي الشرط) أي المشروط لان الشرط انما هو من المتتابع ويلتزمه البائع لامن المنادي بدر (قوله فلذا وجد بخط المؤلف الخ) وفي بعض النسخ لان انتفاء بضمير التثنية أي الغرض والمالسة وهي من حيث المعنى ظاهرة الا أنه لم يتقدم في كلام المصنف ذكر المالسة (قوله وبما العادة السلامة منه) ومن ذلك كتب الحديث اذا لم يجد فيها لفظ الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ورد ولا يكتفى الرمن كصلعم انتهى بدر (قوله كعمور وأخرى العي) وهذا اذا كان المبيع غائبا أو المتتابع لا يبصر حيث كان ظاهرا فان كان خفيا كما اذا كان المبيع مسلوب بصر احدى العينين مع قيام الحدقة فانه ثبت به الخيار ولو كان حاضرا والمشتري بصيرا وأدخلت الكاف الاباق والسرقة ولو من الصغير فانه ينقص الثمن وهو ربه من المكتسب لا خوف أو كثرة عمل فلا يسمى به هاربا قال في التبصرة واختلف

أولا يشتري الابكار فله ردها لاجل عينه ويصدق في دعواه أن عليه عينا ولا يصدق في غير اليمين اليمين أو بوجه فإذا اشتري نصرانية فوجدتها مسلمة وقال انما أردت انما نصرانية لاني أريد تزويجها من نصراني عندي فانه لا يصدق ولعل الفرق أن اليمين مظنة الخفاء ولا كذلك غيرها (ض) وان عنادا (ش) قال مالك اذا نادى الذي يبيع الجارية في الميراث أنها تزعم أنها عذراء فوجدها على خلافه أو أنها تزعم أنها طباخة أو خبازة فوجد بخلافه فله ردها لان ذلك ينزل منزلة الشرط فان اشترط المشتري شرطا لا غرض فيه ولا مالية كما اذا شرط أنه أي فوجدته كاتبا أو شرط أنه جاهل فوجدته عالما أو ما أشبه ذلك فان الشرط يسقط ويلزم البيع وكما اذا اشترى عبدا الحراسة زرعه مثلا واشترط أنه غير كاتب فوجدته كاتبا فالشرط باطل والبيع لازم واليه أشار بقوله (ص) لان انتفى (ش) أي لان انتفى الغرض السابق ويلزم منه انتفاء المالية فيلغى الشرط فلذا وجد بخط المؤلف لان انتفى بضمير الافراد (ض) وبما العادة السلامة منه (ش) معطوف على عدم أي ورد بوجوده العادة السلامة منه سواء أثرت ذلك الشيء نقصا في الثمن كلاباق أو في المبيع كالخصاء أو في التصرف كالعسر والخنث أو خيف عاقبته كخادم الابوين ثم أخذ في أمثله بقوله (كعمور) وأخرى العي وذهب بعض نور العين كذهب كله حيث كانت العادة السلامة منه (وقطع) ولو أكلة (ص) وخصاء واستحاضة (ش) أي وكذلك اذا وجدته خصيا فانه عيب وان كان يزيد في ثمنه لانه منفعة غير شرعية كزيادة ثمن الجارية المغنية فانه اذا وجدها مغنية يردّها قال في الجلاب الخصاء والحب والرتق والافضاء بوجوب الرد وأما العنة والاعتراض فالظاهر أنه لا رد بهما وكذلك من اشترى أمة فوجدها مستحاضة فهو عيب ترد به ولو في الوحش كما في الموازية وهو ظاهر المدونة اذا ثبت عند البائع لان اتصلت بدم الاستبراء وبعبارة تقييد كلام المؤلف كابن الحاجب بما اذا ثبت استحاضتها عند البائع احتراز من الموضوعه للاستبراء تحييض خيضة لاشك فيها ثم تستمر مستحاضة فانما لا ترد بذلك غير محتاج اليه لان كلامه في الرد بالعيب القديم وحينئذ فلا بد من ثبوته فان قيل على هذا كان ينبغي عدم تقييد مسألة البول الآية فالحواب أن تقييده بذلك ليرتب عليه ما بعده من الحلف والوضع عند غيره والظاهر أن المراد بالاستحاضة ما فيه ضرر على المشتري ولا يقيد بشهر ولا بشهرين (ص) ورفع حبيضة استبراء (ش) المراد بالرفع التأخر عن العادة في الرائحة والوحش بما على المشتري فيه ضرر وهذا من تشواضع وأما من لا تتواضع اذا تأخر حبيضا أو ادعى البائع انها حاضت عنده فان المشتري لا يثبت له الرد لان القول قول البائع في ثبوت قدمه وصار العيب الحادث في مثل هذا من المشتري أي لانه بمجرد العقد دخلت في ملك المشتري الا أن تشهد العادة بقدمه كما يأتي (ص) وعسر وزنا وشرب وخبز (ش) يعني أن من اشترى رفيقا فوجدته أعسر فان ذلك عيب يرد به وهو البطش باليسرى دون اليمين ذكره كان

اذا انتقل عن عادته وأرى أن يرجع لاهل المعرفة انتهى عجم (قوله لانه منفعة غير شرعية) منه يعلم ان خصاء أو فحول البقر المعدة للعمل ليس عيبا لان العادة جارية أن لا يستعمل في ذلك العمل الا لخصي (قوله فهو عيب ترد به) أي لان الدم يضعف (قوله ولا يقيد بشهر ولا بشهرين) أي خلافا لما في الموازية فان فيها والاستحاضة التي ترد بها شهران ونقصه في التوضيح وقد فرق في البرص بين قبله وكثيره وفرق بين البرص والاستحاضة أن البرص لا يمنع الاستمتاع في الغالب بخلاف الاستحاضة فانها تمنع الاستمتاع في الغالب



(قوله وكذلك يرد بالزنا) أي ان كان فاعلا لان كان مفعولا وان كان عيبا أيضا كره بعد وانما كان الزنا يرد به ولو غصب بالانه ينقص ولتعلق القلب بها وظاهره ولو مرة وظاهره ولوتاب (قوله وهو قلة الشعر) عبارة غير أحسن ونصه وزعر عدم شعر عانة كراو أنثى سكنون لان الشعر يشد الفرج وعدمه يخفيه في المدونة ومن اشترى أمة فوجد هازعرا العانة لا تثبت فهو عيب ترد به ويلحق بذلك عدم نبات الشعر في غيرها كالحاجبين (قوله يرد اذا علت على الاسنان) أي بحيث تقبح الخلقة وقوله لا تضرب بالاسنان أي لا يحصل بها تعيب (قوله في سواد العين) أي البياض في سواد العين أو الفص في سواد العين (قوله أو لحم نبات الخ) وكذا الشعر فيها وان لم يمنع البصر وحلف مشترأنه لم يره كذا في عب والذي في عج عن ابن عرفة عن سماع ابن القاسم عن مالك لا يخلف كذا كره بعض شيوخنا عن بعض شيوخه (قوله وتووعها) أي ارتفاعها وهو عطف (١٣٧) تفسير على ما قبله وقوله وغلط أصلها أراد بأصلها أسفلها وذلك أن الأعلى مبنى على الأسفل فالأسفل أصل بهذا الاعتبار (قوله والأعصاب) عطف تفسير وقوله مطلقا البطن أو غيره وقوله والدين لعل المراد بوجودهما ظاهرا وهما يولد شر الرقيق ذكرا أو أنثى لا يجيئهما من بلدهما بعده وكذا يقال في قوله وولد وقوله أو ولد وان سفل (قوله أو ابنا) المناسب أو أما وذلك لانه يلزم على كلامه التكرار في قوله ولدا (قوله ولا أخ) أعاد لا لثلا يتوهم عطفهما على المثبت (قوله و جذام أب) ومثله البرص الشديد وسائر ما قطع العادة بانتقاله لا البرص الخفيف (قوله ثم اطلع على جذام في أبيه) ظاهره ولو حدث بالاب بعد الشراء والظاهر أنه يرجع

أو أنثى عليا أو وخشا وكذلك يرد بالزنا طوعا أو كرها سواء كان من على الرقيق أو ذنبه وكذلك يرد بشرب الخمر أو كل نحو أفيمون وحشيش سواء كان من على الرقيق أو ذنبه وكذلك يرد بوجود البحر في الفهم أو في الفرج سواء كان من على الرقيق أو ذنبه ذكرا أو أنثى (ص) وزعر وزيادة سن وظفر وعجز ووجع (ش) يعني أن الزعر عيب وهو قلة الشعر في الذكرا والأنثى ولو في الحاجبين وهذا اذا كان بغير دواء أو افليس بعيب وكذلك يرد الرقيق مطلقا بوجود زيادة سن فيه بقدوم الفهم أو بمؤخره يرد اذا علت على الاسنان أما في موضع من الخنك لا يضرب بالاسنان فلا وكذلك يرد الرقيق بوجود ظفر بأحدى عينيه وهو البياض أو الفص في سواد العين أو لحم نبات في شفر العين وكذلك يرد الرقيق بوجود عجز وهي العقد في عروق الجسد أو ويجري وهي خروج السرة وتووعها وغلط أصلها وبعبارة العجز العروق والأعصاب المنعقدة في الجسد مطلقا والبحر انتفاخ البطن (ص) والدين أو ولد (ش) يعني أن من اشترى عبدا أو أمة فاذا له أبوان أو ولدان ذلك عيب يوجب الرد لا جبالا عليه من شدة الالفة والشفقة فيحملهما ذلك على الأباقي اليهما قال ابن حبيب اذا وجد المبتاع للأمة زوجا حرا أو عبدا أو وجد له عبدا زوجة حرة أو أمة أو وجد لاهدهما ولدا حرا أو عبدا أو وجد لهما ما أبأ أو ابنا ذلك كاه عيب يرد به فقوله والدين على حذف مضاف أي أحد والدين وأخرى هما (ص) لا جبالا أخ (ش) يعني أن من اشترى عبدا أو أمة فاذا له جذم من قبل أبيه أو من قبل أمه أو له أخ شقيق أو لاب أو لام فان ذلك لا يكون عيبا (ص) وجذام أب أو جنونه بطبع لا بمس جن (ش) يعني أن من اشترى عبدا أو أمة ثم اطلع على جذام في أبيه أو في جده أو في أمه أو في جدته فان ذلك يكون عيبا يوجب الرد لانه يعدى ولو بعد أر بعين جدا والمراد بالاب الجنس فيدخل الجدوان علا ومثل الاب الام لان المني حاصل منهما وكذلك يرد الرقيق بوجود جنون باحد أبويه ان كان بطبع من وسواس أو صرع مذهب للعقل الخشية عاقبته لان كان بمس جن وبعبارة بطبع بان كان من الله لا بسبب شيء أو جنونه أي الاب ابن شاس وكذلك اذا وجد باحدا لا باع من فساد الطبع انتهى فعلم أن المراد بالاب الجنس (ص) وسقوط سنين (ش) أي ويرد الرقيق بسبب سقوط سنين من مقدم أو غيره على أو وخش ذكرا أو أنثى وأما في الرائعة فترد بسقوط واحدة في مقدم الفهم أو مؤخره نقصت الثمن أم لا واليه أشار بقوله (ص) وفي الرائعة الواحدة (ش) وهي

في ذلك لاهل المعرفة في سريانه للبيع فيرد أو لا فلا يرد (قوله ان كان بطبع) أي ان كان بسبب الطبع أي الجبلية أي ان كان جبليا أي خلقيا وقوله من وسواس بيان للجنون الذي بسبب الخلقة والوسواس بالفتح مرض يحدث من غلبة السوداء يختلط معه الذهن قاله في المصباح وقوله أو صرع هو داء يشبه الجنون قاله في المصباح فاذا علمته فيكون الشارح تسمي في جعله من أفراد الجنون والحاصل أن الوسواس والصرع مرضان يختلط معهما الذهن فيكون قوله من وسواس الخ بيانا لقوله جنون (قوله مذهب) صفة لكل من وسواس وصرع كاشفة (قوله لان كان بمس جن) فلا يرد به الفرع الا أن تجزم أهل المعرفة بسريانه (قوله لا بسبب شيء) أراد شيئا خاصا وهو من الجن فلا ينافي أنه يكون له سبب (قوله أو جنونه) في العبارة حذف والتقدير وقوله أو جنونه أي الاب (قوله وكذلك الخ) أي به دليلا على كلام المتن وبيانا للمراد وقوله من فساد الطبع أي الجبلية وقوله فعلم أي من كلام ابن شاس أي من قوله باحدا لا باء أي حيث جمع وقوله الجنس لا خصوص الوحدة وقوله الوحدة أي المتحقق في متعدد

(قوله فان كانت الواحدة من المقدم فكذلك) نقصت الثمن أم لا كذا في عب (قوله في الجارية الرائعة وغيرها الخ) في عب خلافه ونصه  
وصهوبته أي كونه يضرب إلى الحجر في رائحة فقط ان لم ينظره المشتري عند البيع ولم يكن من قوم عادت من ذلك فلا رد ولا في وخش  
لعدم سلامتها منه عادة وعدم ارادتها للتمتع بالبابل للخدمة اه وعبارة شب وجوده أي شعر الرائعة ثم قال ومفهوم الرائعة  
أن تجد شعر غير هاليس بعيب وهو كذلك ثم قال وصهوبته وظاهره ولو في الوخش الحاصل أن شارحناعم في الجعودة لا فرق بين  
الرائعة وغيرها وظاهره أن الصهوبة كذلك وعب عم في الجعودة وقيد في الصهوبة بالعلية وشب قيد في الجعودة وأطلق في الصهوبة فهو  
عكس مافي عب ولكن الواقع أن كلام (١٣٨) شب موافق لما في ابن عرفة فانه قال تجد شعر غير الرائعة وتسويده لغوا اه لكن

بالباء التحتية والراء والعين المهملتين الجيلة من الاماء وأما الوخش فان كانت الواحدة من المقدم فكذلك  
والأفلا وهذا تفصيل في المفهوم فلا يعترض به ومثل الوخش الذي (ص) وشيب بها فقط ولو قبل  
(ش) أي وله الرد بسبب وجود شيب بالرائعة الشابة ولو قبل الشيب والمراد به من لا يشيب مثلها  
ومفهوم فقط انه ليس عيبا في غير الرائعة سواء كان قليلا أم لا ما لم ينقص الثمن ويجري مثله في الذي كر  
(ص) وجعودته وصهوبته (ش) أي وعما هو عيب في الجارية الرائعة وغيرها جعودة شعرها أي  
كونه غير مرجل أي مرسل بمعنى أنه يكون فيه تكسيرات من لفة على عود ونحوه لا من أصل الحلقة  
لانه مما يتدح به لكن المناسب لهذا أن يقول ونجعيده لان الجعودة ما كان من أصل الحلقة لا ما كان  
بعانة وصهوبته أي كونه يضرب إلى الحجر وشهولته ضربه إلى البياض لان النفس غالباً لا تحب من هذه  
صفته (ص) وكونه ولد زنا ولو وخشا (ش) أي لانه مما تذكره النفوس عادة والضمير في كونه  
للبيع والوخش الذي عالجيس (ص) وبول في فرش في وقت ينكر ان ثبت عند البائع والاحلف  
ان أقرت عند غيره (ش) أي ويثبت رد الرقيق بيول صدر منه ولو قد عا في فرش حين نومه في وقت ينكر  
فيه البول منه وهو بعد ترعرعه ومفارقة حد الصغر جدا وان انقطع اذ لا تؤمن عودته ان ثبت بالبينة  
أنه كان يبول عند البائع فان لم يثبت وأنكر البائع ذلك حلف أنه لا يعلم انه بال عنده بشرط أن يبول عند  
غير المتبائعين من امرأه أو رجل ذي زوجة ويقبل خبر المرأة أو الزوج عن زوجته يبولها ولا يحلف  
المتبائع بآثمه على علمه بغير دعوام ولا بمجرد الوضوح عند الغير بل لابد من البول عنده من وضعت عنده  
فقوله ان أقرت عند غيره أي وبالت وغير المشتري يشمل البائع فيقضي أنها ان أقرت عند البائع وبالت  
يحلف وليس كذلك فلو أسقط المؤلف الضمير من غيره لكان أيين والضمير في أقرت للنسمة وحلف البائع  
هنا يخالف قول المؤلف والقول للبائع في العيب أي في نفي العيب أي بلا عين وبحجاب بأن النسمة لما أقرت  
عند الغير وبالت كان في ذلك ترجيح لقول المشتري فلذلك حلف البائع (ص) ونختب عيبه وخولة أمة ان  
اشتهرت وهل هو الفعل أو التشبه تأويلان (ش) أي وعما يرد به الرقيق الاطلاع على تخت العبد اشتهر  
أم لا لانه يتقص قوته ويضعف نشاطه وعلى خولة الامة ان اشتهرت بذلك والأفلا لانه لا يمنع شيء من  
خصال النساء ولا ينقصها فاذا اشتهرت كانت ملعونة كما في الحديث عياض وينبغي أن يخص قيد الاشتار  
بالوخش وأما الرائعة فالتشبه فيها عيب اتفاقا فاذا المراد منها التأنث ويزاد في أعماهن بقسدر مبالغتهن فيه  
ويكره ضده ولفظ المدونة ويرد العبدان وجد مختنا وكذلك الامة المذكورة لكن اختلف هل المراد بالتخت  
والذكورة الفعل بان يؤتى الذكرو تفعل الاثني فعل شرار النساء والمراد به التشبه في الاخلاق والكلام

وقع التقييد بالصهوبة في  
المدونة على تأويل بعضهم  
اه (قوله تكسيرات) أي  
التوات (قوله وكونه ولد  
زنا) بتصور ذلك في بيع ولد  
من جارية مسلم وفي مجاوب  
ثبت كونه ليس ابن أبيه في  
زعمهم فلا يرد ما صر من أن  
أنكحهم فاسدة أفاده عب  
(قوله الخسيس) هو عين  
ما قبله (قوله ولو قد عا) أي  
بأن لم يكن بقرب عقد البيع  
(قوله ان أقرت الخ) ونفقتها  
في زمن الايقاف على المشتري  
(قوله انها ان أقرت الخ)  
الاحسن أن يقول كما في  
غيره وكلامه شامل لما اذا  
أقرت عند البائع وليس  
بمراد اذا البائع لا تقرر عنده  
(أقول) المتبادر من المتن  
أقرت عند غير البائع  
فيشمل المشتري والاجنبي الا  
أنها لا تقرر عند المشتري (قوله  
أي في نفي العيب الخ) هذا  
الكلام مع قوله ان أقرت  
يدل على اختلافه مافي

وجوده وعدمه لا في قدمه وحدوثه اذا خلا فهمافي ذلك القول لمن شهدت العادة له أو طئت على ماسياتي وان  
لم تقطع لواحد منهما بان شككت أولم توجده عادة أصلا فلا بائع يمين (قوله بان النسمة) أي الذات الخ (قوله ان اشتهرت) أي تلك الصفة  
من كل منهما فالأظهر أن يقول اشتهرا هذا على غير ما قاله شارحنا (قوله لانه يتقص قوته ويضعف نشاطه) ظاهر العبارة أن التخت  
عله موجبة لذلك ويظهر ذلك في التكسرو الفعل معالان كونه ينكحهم ككلام النساء أو يفعل فيه يورث تخلفه باخلاقهن من نقص  
القوة وضعف النشاط (قوله كما في الحديث) هو لعن الله المتشبهين بالنساء والمتشبهات أي بالرجال (قوله فعل شرار النساء) أي الذي  
هو المساحة



(قوله معاطفه) الظاهر أنه جمع عطف على غير قياس أي جانب (قوله اما خلقا) أي من أصل الخلقة وقوله أو تخلقا أي اكنسابا (قوله وأيضالا يعتبر فيه الاشتجار) كأنه يقول يحمل قوله أولا وزنا على الفاعل لاجل دفع التكرار ولأنه لا يعتبر فيه الاشتجار (قوله بخلافه على التأويل الثاني) مرتبط بقوله وعليه يكون في كلامه تكرار أي بخلافه على التأويل الثاني فليس فيه تكرار (قوله كما في نقل المواق) هو الراجح (قوله حتى على التأويل الاول) فإن قلت الفاعل لم يعتبر فيه اشتجار (١٣٩) والمفعول اعتبر مع أنه أقيح (قلت)

ان الفاعل يظن اشتغاله فيضيع السيد بخلاف المفعول (قوله وختن مجلوبهما) النص يفيد أن الختان إنما يكون عيبا في المجلوب إذا كان نصرانيا أو كافرا غيره لا يختن فإن كان مما يختن فلا يكون وجوده مختونا عيبا والظاهر أن الخفاض في النصرانية المجلوبه ومن يشبهها كالختان في الذكرا المجلوب (قوله فاذا أسلم ببلد الحرب) أي وسيد أسلم قبل أن يقدم فإنه في تلك الحالة رقيق للسيد والا كان حرا (قوله فاذا أسلم ببلد الحرب وطالت اقامتهما) أي في غير ملك المسلم فقد فقد شرط من شروط المسئلة الثانية (قوله على البراءة من العيوب الخ) أي ان البائع تبرأ من عيب لا يعلم به وذلك لأنه لا تنفع براءة البائع الا من عيب لا يعلم به البائع وطالت اقامة ذلك الرقيق عنده (قوله ببيع الاسلام) هذا غير مناسب لان عهدة الاسلام هي درك الاستحقاق وهي تثبت ولو اشترط اسقاطها فاذا اشترى باسقاطها ثم باعها ما اشتراه براءتها واستحققت من يد المشتري الثاني فله الرد على البائع الاول ولا يضر اسقاط البائع الثاني لها لانه اسقاط لشيء قبل وجوبه بل المناسب أن يفسر العهدة بعدم

والتمايل بأن يكسر العبد معاطفه ويؤت كلامه كالنساء اما خلقا أو تخلقا وتتشبه الامه بالرجل في تذكير كلامها وخشونته ونحو ذلك لافعل الفاحشة تأويلان فقوله وهل هو أي ما ذكر من تخنث العبد وقوله الامه الفاعل وعليه يكون في كلامه نوع تكرار مع قوله وزنا فيحمل قوله وزنا بالنسبة للذكر على الفاعل فلا تكرار وأيضالا يعتبر فيه الاشتجار بخلافه على التأويل الثاني وبعبارة قيد الاشتجار عام في العبد والامة كما في نقل المواق وانه معتبر حتى على التأويل الاول كما يفيد كلام المواق (ص) ولفظ ذكر وأثنى مولدا وطويل الاقامة وختن مجلوبهما (ش) يعني أن الرقيق إذا كان مولودا ببلد الاسلام أو طويل الاقامة بين المسلمين واطلع المشتري على ترك ختان الذكرا وخفاض الانثى فإنه يكون عيبا حيث فات وقته منهما بحيث يخشى مرضه بسببه ان فعل بهما أو الافليس بعيب وأما من هو بفور القدوم من غير طول اقامة عنده فلا فليس ترك ما ذكر عيبا بل اطلاقا على فعله عيب خوفا من كونهما من رقيق أبقى اليهم أو أغاروا عليه فقوله قلف بفتح القاف والقاف واللام وهو ترك ختان الذكرا وترك خفاض الانثى المسلمين فاما أن يكون استعمل القلف فيهما تغليباً أو يكون خفاض محذوفاً من الثاني معطوفاً على قلف كما ذكرنا وفهم مما قررنا أن المؤلف ترك قيدين وهما كونهما مسالمين وفات وقت ختانهما وترك شرط ثالثا وهو كون طول اقامتهما في ملك المسلم وكون المولود منهما ولد في ملك مسلم وعليه فشرط الرد بعدم الختان في الذكرا والانثى اذا ولدا ببلد الاسلام أن يولدا في ملك مسلم وأن يكونا مسلمين وأن يفوت وقت ختانهما بشرط الرد فمن لم يولد ببلد الاسلام أن يكون مسلما وأن تطول اقامته في ملك المسلم وأن يفوت وقت ختانها فإن فقد شرط من شروط من ولد ببلد الاسلام أو شرط من شروط من لم يولد به لم يرد بوجوده غير مختون فاذا أسلم ببلد الحرب وطالت اقامتهما فانهما لا يردان ترك الختان بل وجودهما مختونين عيب ثم شبه في قوله ورد بعدم مشروط فيه غرض قوله (ش) كبيع بعهد ما اشتراه براءة (ش) يعني ان من اشترى عبدا على البراءة من العيوب التي لا يعلمها وطالت اقامته عنده بآثمه ثم ان المشتري باعه لا خير ببيع الاسلام ولم يذكر لمن اشتراه منه أنه ابتاعه بالبراءة فاذا علم بذلك المشتري منه فإن له الرد لان كتمه ما ذكر كعيب كتمه لان المشتري منه يقول لو علمت أنك ابتعته بالبراءة لم اشتريه اذ قد أصيب به عيبا وتغلس أو تكون عيبا فلا يكون لي رجوع على بائعك فقوله ما اشتراه براءة صريح بشرطه المنقذ أو حكما كمن اشترى عبدا من الميراث قال في سماع أشهب من ابتاع عبدا بالبراءة أو من الميراث فلا يبعه ببيع الاسلام وعهده حتى يبين أنه ابتاعه بالبراءة وأما عكس كلام المؤلف وهو ما اذا باع بالبراءة ما اشتراه بالعهد ففيه قولان فقيل للبتاع أن يرد لان ذلك داعية الى التدليس بالعيوب وقيل بالكراهة وان وقع عيب ولم أراد الكلام على العيوب الخاصة بالدواب عطفه مكررا بكاف التشبيه بقوله (ش) وكرهه وعثر

(١٨ - خوشي خامس) البراءة أصلا ومثل ذلك براءة لا تمنع رد كبرية في رقيق من عيب يعلم به أولا لا يعلم به حيث لم تطل اقامته وكبرية في غير رقيق من عيب قديم (قوله كمن اشترى عبدا من الميراث) ومثله ما اذا وهب له ولذا قال بعضهم يجب على هذا الوبايع عبدا قد وهب له ولم يبين أنه وهب له أن يكون للمشتري متكلم في ذلك اذ لو ظهر له عيب لم يكن له متكلم مع الواهب ومثل الهبة غيرها من باقي المسائل التي لا عهدة فيها كذا ينبغي كذا في شرح شب (قوله وعهده) عطف تفسير وأراد درك البيع من العيب فقط (قوله ففيه قولان) ظاهر الاختصار المتبعية ترجيح الاول (قوله عطفه) أي عطف ما ذكر (قوله بكاف التشبيه) الباعيعني اللام

(قوله وقرة) بفتح الواو وسكون القاف أى فساد تصيب باطن الحافر أى حافر الدابة (قوله كالدير) وهو القرحة (قوله وقلة الا كل) أى  
وأما كثرة الا كل فليست عيبا قال بعض شيوخنا وهذا فى الحيوان البهيمة وأما كثرة الا كل الخارجة عن العادة فى الرقيق فينبغى أن  
تكون عيبا لانه اذا بيع ينقص ثمنه هكذا يؤخذ من باب الاجارة فيمن استأجر أجيرا بأ كاه فوجد له كولا (قوله لا ضبط) يقال للذ كر  
أضبط وللذئب ضبطاء (قوله ويسمى أعسر (١٣٠) يسر) المراد أعسر اليسرى يتيسر له العمل باليمين مثل اليسرى (قوله

وثبوبة) استشكل ما ذكره المصنف  
في هاتين وفيما بعدهما بأن ذلك  
فى داخل قوله وبما العادة السلامة  
منه نفيا وإثباتا أن لم يشترط والارد  
بعدم مشروط فيه غرض (قوله  
لا يقتض) بالقاف والفاء (قوله لان  
الضيق من الصفات المستحسنة)  
أى وسماق الكلام يقتضى أنه  
عيب (قوله وينبغى تقييده بالخ)  
وكذا السعة المتفاحشة واختلاط  
مسلكي البول والوطء بالجران  
العادة بالسلامة منه (قوله زلاء)  
بالقصر كاهو المسموع ٣ وأما  
قوله فى النظم

\* وأهم زلاء منطبق \*

فلا ضرورة (قوله فلو نقص أحدها)  
فى عيب فالمدار فى الرد على نقص  
الثن فقط على المعتمد فى هذا  
على أنه يقال متى نقص الجمال أو  
الخلقة فقد نقص الثمن لان الثمن  
يتبعهما وبعد كتبى هذا رأيت  
شب ذ كر مانصه واعلم أنه لا يلزم  
من نقص الثمن نقص الجمال  
بخلاف العكس لانه قد ينقص الثمن  
لفظ المشتري أنه لعله ولا ينقص  
الجمال ونقص الجمال يوجب نقص  
الثمن (قوله ولا يتهم رب المتاع)  
بل ولو اتهم لا يعول على ذلك الاتهام  
(قوله اما لو حبس ليكون الخ) هذا  
الكلام لا يلى الحسن (قوله ليكون

وحرن وعدم جل معتاد (ش) الرهص وقرة تصيب باطن الحافر من اصابة حجر والعثر بالثلثة  
وهذا حيث ثبت عند البائع أو قال أهل النظرة لا يحدث بعديها أو كان بقوائها أو غيرها أزم  
والافان امكن حدوثه حلف البائع ما علمه عنده فان نكل حلف المتاع ورد قاله نت وهذا  
واضح اذا كانت دعوى تحقيق والافلام شترى الرد بمجرد كقول البائع والحرن هو الذى  
لا يتقاد وأدخل بالكاف ما شبه الثلاثة كالدير وتقويس الذراعين وقلة الاكل والنفور  
المفرد بين والمراد بالجل هنا بما يحمل على الدابة لا الولد فاذا وجد الدابة لا تحمل جل مثلها وهى  
مما تراد للحمل فان له ردها (ض) لا ضبط (ش) هو وما بعده عطف على عدم من قوله ورد بعدم  
مشروط الخ يعنى أن وجود الرقيق يعمل بكتايديه ليس بعيب وفعله ضبط يضبط كعلم يعلم  
ويسمى أعسر يسر وكان عمر رضى الله تعالى عنه كذلك زاد فى الشامل الآن تنقص قوة البني  
اه أى الآن تنقص عن قوتها المعتادة لها لو كان العمل بها واحدا وان ساوته اليسرى وهذا  
يفيده كلام السارح والمواق (ص) وثبوبة الاقمن لا يقتض مثلها (ش) أى ولا رده بالاطلاع  
على ثبوبة ولو فى رائحة لانها محمولة على أنها قد وطئت الآن يكون مثلها لا يقتض فهو عيب  
لكن فى الرائحة فقط لافى الوحش الآن يشترط انها غير مفتضة (ص) وعدم فحش صغرييل  
(ش) أى ولا ترد الامة بالاطلاع على عدم فحش صغرييل أى بصغرييل صغرا غير متفاحش  
فان تفاحش فيصير كالكفص وفى بعض النسخ ضيق ونسخة صغرا أحسن لان الضيق من  
الصفات المستحسنة الا أن يفدش وينبغى تقييده بمجاربة الوطء وأما اذا تشارعا فى الثبوبة  
وعدمها فانه يتظرها النساء كما مر عند قوله كتيب ليمين وكذا اذا تشارعا فى تفاحش ضيقه وعدم  
تفاحشه (ص) وكونها زلاء (ش) أى وعدم فحش كونها زلاء فهو عطف على ضيق والزلاء قليلة  
لحم الالبين وتسمى الرسحاء بالراء والحاء المهملتين (ص) وكى لم ينقص (ش) أى ليس بعيب  
بشرط أن لا ينقص ثمنها ولا خلقة ولا جالا فلو نقص أحدها كان عيبا وهذا عام فى أفراد الحيوان  
كلها ولا يختص بالانسان (ص) وتهمة بسرقة حبس فيها ثم ظهرت براءته (ش) أى ولا رد  
باطلاعه على تهمة سبقت له عند البائع بسرقة حبس فيها ثم ظهرت براءته منها بأن ثبت أن غيره  
سرق ذلك الشئ المتهم فيه أو يقول وجدت متاعى عند آخر على وجه السرقة أو على غيرها أو  
عندى ولم يسرق ولا يتهم رب المتاع فى اقراره بما ذكر وأولى ان لم يحبس ثم ظهرت براءته وقوله  
حبس فيها أى بسببها أما لو حبس لكونه متما فى نفسه أو مشهورا بالعداء فانه يكون عيبا رده  
ولا مفهوم لسرقة (ص) وما لا يطلع عليه لا يتغير كسوس الخشب والجوز ومرقاة (ش)  
يعنى أن ما لا يطلع على وجوده لا يتغير فى ذات المبيع فانه لا يكون عيبا على المشهور (ولا قيمة)  
للمشترى على البائع فى نظير ذلك سواء كان حيوانا أو غيره كخضرة بطن الشاة وكسوس الخشب  
بعد شقه وفساد باطن الجوز ومر القشاء ونحوه الا أن يشترط الردية فيعمل بشرطه لانه شرط

متما فى نفسه) أى لكون الشخص غير مشهور بالعداء غير أن الذى يفهم منه أنه غير مستقيم وأن الحالة  
القائمة به ناشئة من السرقة ويكون هذا آتيا على قول ابن عاصم وان تكن دعوى على من يثم \* فمالك بالضرب والسجن حكم  
(قوله على المشهور الخ) بين بهرام ذلك بقوله والمشهور فى الخشب المسوس ونحوه عدم الرد كما ذكر وقيل يرد به كساتر العيوب وهو رواية  
المدينين عن مالك حكاهما صاحب الجواهر وغيره  
٣ (قول الجحشى بالقصر الخ) مقتضى كتب اللغة خلافه وقوله فلا ضرورة لازمة بل هو القياس فى العيون والالوان اه معصيه



(قوله كما استظهره في توضيحه) معناه ان العمل بالشروط ليس منصوصا بل استظهره المصنف في توضيحه (قوله فيشير الى ما يفيد به بقوله ورد البيض) أي لان البيض مما يعلم ويظهر فاسده قبل كسره كما في المدونة (قوله ثم ان ما يمكن الاطلاع عليه) وهو البيض (قوله من الرد وغيره) كالبيض الممروق اذا دلس فيه البائع فان المبتاع له رده بعد كسره ولا شيء عليه فقول الشارح من الرد أي من حيث كونه يرد وقوله وغيره أي من حيث كونه لا يغرم شيأ بل يرجع بجميع ثمنه (قوله وفي هذا المشتري الخ) كالبيض اذا كسره ووجده ممروقا ولم يكن البائع مدلسا فان المشتري يخبر بين التماسك ويرجع بأرش العيب أو الرد في دفع أرش الحادث بالكسر كما يأتي تصويره وقوله الا ان يحصل فيه مفوت بأن شواه وقوله فان لم يحصل عنده مفوت أي بأن كسره ولم يشوه وقوله رده ومائة نص أي أو تماسك ورجع بأرش القديم وهو الممروقة فانها عيب مثلا اذا كان سليما يساوي عشرة (١٣١) دراهم فاذا كان ممروقا يساوي ثمانية فاذا كسره

فيه غرض ومالية كما استظهره في توضيحه والعادة كالشرط وكان ينبغي أن يقول بتغيير فيفيد أن المشتري غير المبيع أي فعل به فعلا غيره فأطلق التغيير الذي هو وصف المبيع على التغيير الذي هو وصف الفاعل والمراد بما لا يطلع عليه ما لا يمكن الاطلاع عليه بلا تغيير لو طلب الاطلاع عليه وأما ما يمكن الاطلاع عليه لو طلب قبل التغيير فيشير الى ما يفيد به بقوله ورد البيض ثم ان ما يمكن الاطلاع عليه قبل التغيير تارة يدلس فيه البائع بأن يعلمه ولا يبين وهذا لا كلام في ان حكمه حكم المدلس في غير من الرد وغيره وتارة لا يدلس فيه البائع بأن لا يعلمه بالفعل وفي هذا المشتري التماسك به أو الرد الا أن يحصل فيه مفوت عنده فله قيمة الارش القديم فان لم يحصل عنده مفوت رده ومائة نصه وهذا هو المعتمد كما يفيد به كلام المازري حسب ما ذكره ابن عرفة (ص) ورد البيض (ش) أي ورجع بجميع الثمن كسر أم لا دلس أم لا لكن بشرط أن يكون حينئذ لا يجوزأ كاه وأما ان كان ممروقا فقط وكان البائع غير مدلس فلا يرد ويرجع عاين الصحة والداء فيقوم بالمبايع على انه صحيح غير معيب وصحيح معيب فاذا قيل قيمته صحاحا غير معيب عشرة وصحاحا معيبا ثمانية فانه يرجع بنسبة ذلك من الثمن وهو الخمس هذا اذا كان له قيمة يوم البيع بعد الكسر والارجع بالثمن كله ابن القاسم هذا اذا كسره بمحضرة البيع وان كان بعد أيام لم يرد به اذا ليدري أفسد عند البائع أو المبتاع قاله مالك ابن ناجي ظاهرها ولو بيع نعام وقال بعضهم لا يرد بيض النعام لكثافة قشره فلا يعرف فسادهم وصحته وصحة بعض شيوخنا وما كان المذهب وجوب الرد بالعيب القليل والكثير الا الدار فعيوبها ثلاثة قليل لا ترد به ولا أرش فيه للمشتري ومتوسط فيه الارش وكثير ترد به أشار الى الاول بقوله (ص) وعيب قبل بدار وفي قدره ترد ويرجع بقيمته كصدع جدار لم يخف عليها منه (ش) يعني أن الشخص اذا اشترى دارا ثم اطلع على عيب بها فلا يخلوا ما أن يكون قليلا جدا لا ينقص من الثمن كسقوط شرافة ونحوها أو قليلا جدا كصدع يسير بجائط لم يخف على الدار السقوط منه سواء خيف على الجدار أم لا كما هو ظاهر الكتاب أو كثيرا كصدع بجائط خيف على الدار السقوط منه فان كان قليلا جدا فلا رد به للمشتري ولا قيمة على البائع وان كان قليلا جدا وهو المتوسط فلا رد له أيضا لكن للمشتري أن يرجع على بائعه بالارش واختلاف في قدر القليل لا جدا فرده بعضهم للعادة وهو الاصل وقال أبو بكر بن عبد الرحمن مادون الثلث

في تلك الحالة وجده يساوي ستة فلا شك انه اذا تماسك يرجع بخمس الثمن لان ذلك العيب تنقصه خمس القيمة فيرجع عليه بخمس الثمن كثيرا أو قليلا واعتبار القيمة لانها كالميزان يعرف بها ما يرجع به من الثمن وان رد ذلك الممروق بعد كسره فانه يرد خمس الثمن لان كسره أثر فيه خمس القيمة باعتبار كونه سليما هـ ذامعناه كما قررره شيخنا عبد الله المغربي رحمه الله تعالى (قوله بشرط أن يكون حينئذ لا يجوزأ كاه) أي بأن صار فاسدا (قوله فلا يرد وقوله ويرجع عاين الصحة والداء) كما صورنا في البيض من انه اذا تماسك يرجع بخمس الثمن الذي هو بين الصحة وعدمها فالصحة كونه سالما من الممروقة وقوله والداء أي الممروقة ثم لا يخفى ان قوله فلا يرد ويرجع مناف لقوله رده ومائة نصه الخ حينئذ يكون هذا مقابلا للمعتمد المتقدم كما أضافه شيخنا عبد الله سبحانه منته ذلك وفي شب ما يقتضي أن هذا هو المعتمد (قوله هذا اذا كان له قيمة

يوم البيع بعد الكسر) أي بأن كان البيض ممروقا كما هو الموضوع لان له قيمة بعد الكسر وقوله والا أي بأن لم يكن له قيمة بأن صار فاسدا هذا مراده كما يعلم من غيره وان كان ظاهرا العبارة يومهم خلاف ذلك (قوله كصدع جدار) أي شق جدار (قوله واختلاف في حد القليل لا جدا) اعلم ان أصل النقل انما هو في حد الكثير كما في المنيطي وابن عرفة ونص ابن عرفة وفي حد الكثير بثلث الثمن أو ربعه فانها ما قيمته عشرة مثاقيل واربعا عشرة من مائة وخامسها الا حلتها به الرد لا بما أضرب لابن عبد الرحمن وعياض عن ابن عتاب وابن القطان وابن رشد ونقل عياض اهـ لكن قول ابن القطان الثالث بأن العشرة كثير لم يبين من كم ولعل قول ابن رشد الرابع تفسير له كما أضافه بعض الشراح والمعتمدان الكثير ما كان الثلث كما يفيد به تقديم ابن عرفة كما هو عادته وأيضا

اقتصر عليه ابن عاصم (قوله المتقالات) المتقال وزنه درهم وثلاثة أسباع درهم وقوله أما العشرة فكثير أي أما العشرة مشاقيل فكثير  
فإنه يكون القليل مادون العشرة وإذا قال عب معبر عن ذلك القول بقوله بأن القليل مادون العشرة (قوله من المائة) أي مائة  
منقال (قوله ففيه استخدام) هو ذكر الشيء بمعنى وإعادة الضمير عليه بمعنى آخر بخلاف شبه الاستخدام فهو ذكر الشيء بمعنى وإعادته  
إسمه ظاهر بمعنى آخر (قوله وهو المتوسط) والحاصل أن المتوسط أما أن يرجع فيه للعرف أو ما نقص عن الثلث أو عن الربع أو عن  
العشرة من المائة وبالتحديد على الوجه المذكور في المتوسط يأتي التردد في الكثير لكونه ما زاد على المتوسط على كل الأقوال (قوله  
والفرق بين العروض والدار) أي أن العروض يرد فيها ولو بالقليل دون الدار أي ولذلك يرد الكتاب بنقص ورقة منه قاله البدر وذلك  
لأن عيب غير الدار كما قلنا لا فرق بين اليسير (١٣٣) والكثير وردد البدر على من جعله غير عيب لقلته (قوله وغير ذلك مما يطول) من

والثلث كثير وابن عتاب مادون الربع وابن القطان المتقالات أما العشرة فكثير وأما العشرة فكثير وأما العشرة فكثير وأما العشرة فكثير  
من المائة كما قال ابن رشد وان كان كثير فالله المشتري أن يرد ويرجع بثمنه أو يتناسك ولا شيء له  
فالقليل في كلام المؤلف يطلق بالاشتراك على القليل جدا وهو الذي لا قيمة له وعلى القليل  
لا جدا وهو المتوسط فقوله وفي قدره تردد أي القليل لا جدا ففيه استخدام وقوله كصدع  
جدار مثال للعيب القليل الذي في قدره تردد وهو المتوسط والفرق بين العروض والدار أن  
الدار تراد للقيمة غالباً والسلعة للتجارة أو أن الدار لا تنفك عن عيب فلا وردت باليسير  
لأضرار البائع وغير ذلك مما يطول وقوله (الأن يكون واجهتها) مستثنى من المنطوق  
وهذا هو القسم الثالث مع مضمونه وم قوله لم يخف عليها منه والضمير في يكون عائد على العيب  
لا بقيد كونه متوسطاً لأن العيب الذي يكون في واجهتها لا يكون متوسطاً وأما العيب القليل  
جدا فقد تقدم أنه لا رده ولا قيمة له وواجهتها منصوب بنزع الخافض أي في واجهتها (ص)  
أو بقطع منفعة أو ملح بثرتها بحل الحلاوة (ش) يعني وكذلك يخير المشتري إذا كان العيب في  
الدار بقطع منفعة من منافعتها كتحويل بثرتها أو مرضها بقرب الحيطان أو البيوت أو تحتها  
السقوف المخوفة أو جريان ماء غيرها عليها ونحو ذلك وكذلك إذا وجد ماء بثرتها ملحا بحل الحلاوة  
وكذلك سورها أو شؤمها هي أوجانها أو بقعها أو غلها كبقي السرير وقل الثوب أو كون باب  
مرحاضها على بابها أو دهليزها أو لامر حاض لها ثم إن كان قوله أو ملح بثرتها بحل الحلاوة  
معطوفاً وكان مستغنى عنه بقوله أو بقطع منفعة وإن كان بالكاف فهو تشبيه به أو مثال له  
ولما كان شرط الرد بالعيب ثبوته في زمن ضمان البائع كما مر ذكر هذه المسئلة المتفرعة على  
ذلك وهي أول مسئلة من سماع ابن القاسم من كتاب العيوب بقوله (ص) وإن قالت أنا  
مستولنة لم تحرم ليكنه عيب إن رضي به بين (ش) أي وإن قالت الأمة للمشتري أنا  
أم ولد لبائعي لم تحرم على المشتري بذلك وكذا العبد يقول أنا حر لا يكون عيباً يوجب للمشتري  
الرد لانتهاهم على الرجوع للبائع سواء قالته وهي في ضمان البائع أو بعد خروجها من ضمانه بأن  
قالته بعد رؤية الدم لئلا يصد من ماله ذلك في زمن ضمان البائع من عهده أو مواضعة يكون  
عيباً يجب به الرد وإن لم يصد من ماله ذلك إلا بعد خروجها من ضمانه فلا رده أما بيانه إذا باع

ذلك أن عيب الدار يصلح ويؤثر  
بجيت لا يبقى منه شيء بخلاف غيره  
ومنها عيوب الدار لا تخلط بها ومنها  
أنها ليس لها أسواق فيضر المشتري  
ردها إذ قد لا يجد ما يشتري (قوله  
مستثنى من المنطوق) أي وهو قوله  
كصدع جدار بدون انصافه بقوله  
لم يخف عليها منه وقوله مع مفهوم  
لم يخف أي وهو الخسوف أي مع  
ملاحظته وكأنه قال إلا أن يكون  
الصدع الذي يخاف عليها منه  
واجهتها وفيه أنه إذا كان يخاف  
على الدار السقوط لا فرق بين أن  
يكون في الواجهة أو غيرها ولذلك  
قال في الامان وجد بالدار صدع  
يخاف منه سقوطها فله الرد والافلا  
ه وعبارة شب إلا أن يكون  
الجدار الذي لم يخف عليها منه  
السقوط أو العيب لا بقيد كونه  
متوسطاً وواجهتها فالردي وإن  
تناسك فلا شيء له أي ونقص الثلث  
أو الربع على الاختلاف في حد  
الكثير الذي ترد به والحاصل أن قول  
المصنف كصدع جدار الخ يقيد  
بما إذا كان الصدع ينقص من

الثلث ولم يبلغ نقصه الثلث أو الربع أو العشرة من المائة أو غير ذلك مما هو من الكثير فإن لم ينقص الثلث كان  
من القليل الذي لا رده ولا رجوع بقيته أو بلغ ما ذكر كان من الكثير الذي يوجب الرد ولا ينبغي العدول عن كلام الام (قوله وهذا)  
أي قوله الصدع في الواجهة (قوله كتحويل بثرتها) أي سقوط نحوائها (قوله بقرب البيوت) أراد بالبيوت موضع الجلوس أو النوم  
كالخزانة أو القاعة وقوله أو تحتها أي الدار وقوله عليها أي الدار (قوله أو شؤمها) كأن يكون كل من سكنها يموت أو يحصل له  
الفقر أو يموت ذريته وهو معطوف على قوله شؤمها أي ترقب المكروم بها لكونه يحصل فيها أو بنفس حصول المكروم بها وقوله أو جانيها  
هي أي أو شؤم جانيها (قوله أو بقعها أو غلها) أي بقعها الكثير وغلها الكثير (قوله كبقي السرير وقل الثوب) أي الكثيرين الخ وانظر  
ما حد الكثير كما في شرح شب (قوله سواء قالته وهي في ضمان البائع) أو قالته قبل عقد البيع بل ولو أقام العبد شاهداً على الحرية كما  
في الخطاب بمعنى أن المشتري أطلع على البائع بذلك وظاهر المصنف عدم الحرية ولو قامت قرينة على صدقها وكذا في



دعوى الحرية كدعوى اغارة عدو على بلدها أو سبيها مع حرمتهم وشهرة الاغارة المذكورة وتصدق البائع على شرائه لها من تلك الناحية وفي ذلك خلاف فقيل الامر كذلك ولا تحرم وعليها اثبات الحرية وقيل على من اشتراها من الناحية اثبات الرقية (قوله والمثله مفروضة) أى لا في خصوص الامه حتى يجاب به عن المصنف الا انك خير بأن تلك المسئلة أول سماع ابن القاسم فيكون المصنف تبع السماع فلا اعتراض عليه (قوله العيوب الذاتية) أى القاعه بالذات (قوله الغرور الفعلي) احتراز به عن الغرور القولي كعامل فلا ناو هو ثقة ملي وفي وجود بخلافه (قوله وتصريه الحيوان) من نعم (١٣٣) وغيرها كالجر والادميات (قوله كتلطخ) الكاف للتشبيه (قوله هذا اذا ثبت)

أى فلو تنازع المشتري مع البائع في كون البائع أمر العبد أم لا قاله قول البائع انه لم يأمر (قوله فيرده الخ) أى به مع استيفائه من قوله كالشرط ليرتب عليه ما بعده لكن ما وقع منه أشار به الى أن الرد بسبب التصريه عام حتى في الآدمي وأما رد الصاع فانما هو مع تصريه النعم فقط (قوله من غالب القوت) ان اختلف قوت محله كمنطه وغرور أرز وشعير وانظر لو كان قوتهم اللبن والظاهر رد صاع منه من غير لبنها فان لم يكن في البلد غالب فقال البساطى مما شاء من القوت وقال بعض مشايخي من الوسط نت وأراد ببعض مشايخه الشيخ عليا السنهورى ولكن ظاهر كلامهم يدل على ما قاله البساطى (قوله مع صاع الخ) ولو تكرر حبلها حيث لا يدل ذلك على الرضا وقد ر الصاع متعين فلا يراد عليه لكثرة اللبن وغزارته ولا ينقص عنه لقلته ونذارته ولا يلتفت لغلاء الصاع ورخصه (قوله وبقيده لوردا الخ) أى من قوله لانه برد الخ (قوله وردا على ابن عبد السلام في بحثه) أى فانه قال والا قرب انه يجوز أخذ اللبن

فواجب مطلقا لان ذلك مما تذكره النفوس هذا هو المتعين في تقريره خلاف مقتضى قوله هنا ونحوه في توضيحه ان رضى به بين من أنه لا بيان عليه الا حيث يكون له الرضا وهو أن يصدر منه ما في ضمان البائع وليس كذلك فلو قال واغنا قوله أنا حر ونحوه وله رده به ان قاله في ضمان بائعه وبينه ان باعه مطلقا وفي المسئلة مع كونه أظهر وأبلغ لان دعوى الحرية تبلغ من دعوى الاستيلاء والمسئلة مفروضة في الامه والعبد \* وما أنهى الكلام على العيوب الذاتية شرع في الكلام على ما هو كالذاتى وهو التغرير الفعلي وهو كما قال ابن شاس أن يفعل في المبيع فعلا يظن به المشتري كما لا فلا يوجد بقوله (ش) وتصريه الحيوان كالشرط كتلطخ ثوب عبدا (ش) يعنى أن التصريه للحيوان وهو أن يترك البائع حبل ما باعه ليعظم ضررها ويحسن حلالها ثم يبيعها كذلك كاشتراط المشتري كثرة اللبن فتوجد بخلافه فيوجب له الخيار كما اذا اشترى عبدا في ثوبه مداد فظن المشتري انه كاتب فظهر خلافه فانه يوجب للمشتري الخيار في الرد والتماثل المازدى وكذا يبيعه ويبيده الدواة والقلم ابن عرفة هذا اذا ثبت أن البائع فعله أو أمر به لاحتمال فعل العبد دون علم سيده لكرهه بقاءه في ملكه (ص) فيرده بصاع من غالب القوت (ش) يعنى أن كل ما وقع فيه التغرير الفعلي من تصريه وغيرها يرد لبائعه لكن ما وقع فيه التصريه من الانعام فقط يرد مع صاع من غالب قوت محل المشتري عوضا عن اللبن الذى حبله المشتري ولو كثروا لا يتعين التمر على المذهب وقيل يتعين وقوعه في الحديث حيث قال ان شاء أمسكها وان شاء ردها وصاعا من تمر وحمله المشهور على انه غالب قوت المدينة (ص) وحرم رد اللبن (ش) أى الذى حبله منه ابدا عن الصاع الذى وجب عليه من غير اللبن ولو بتراضيه ما غاب عليه أم لا على المشهور لانه برد المصرة تعين الصاع في ذمة المشتري في مقابلته اللبن ولم يقبضه فلو رد اللبن لكان باعه ذلك الصاع قبضه وهو يفيد انه يحرم أخذ غير اللبن عن الصاع بل ربما يقال انه أولى بهذا الحكم فلو قال وحرم رده غيره عنه أى عن الصاع الذى وجب عليه لكان أحسن وبقيده لورده يعيب التصريه قبل أخذ اللبن فلا صاع عليه وانه لورده اللبن مع الصاع فلا حرمة وبعبارة وانما نص المؤلف على حرمة رد اللبن مع أن غيره كذلك دفعا لما يتوهم انه لما كان عين شيئه لا يحرم رده وردا على ابن عبد السلام في بحثه فلا يحتاج الى قول بعضهم لو قال وحرم رد العوض كان أحسن وكذلك لا يجوز رده غير الغالب عن الغالب من القوت لما يلزم عليه من بيع الطعام قبل قبضه (ص) لان علمها مصراة (ش) أى لان اشتراها وهو عالم انها مصراة لم يكن له رد الا أن يجدها قلبيةا القربان وجدها تحلب دون المعتاد من مثلها (ص) أو لم تصير وظن كثرة اللبن (ش) أى وكذلك لارد للمشتري اذا لم تصير لكن ظن كثرة اللبن لكبر ضررها فتختلف ظنه في الكثرة مع كونها تحلب

امالانه اقاله قال سحنون ولكن انما يكون اقاله اذا ردت الشاة المصرة بتراضيه ما على ذلك لا على سبيل الا كراه من المشتري للبائع واما لانه عين شيئه وانما يكون بيع الطعام قبل قبضه لو كان اللبن مأخوذا عن التمر وهو غير مسلم ولئن سلم فالتمر لم يجب عوضا عن اللبن لانه يبيع باللبن وانما أوجب الشرع صاعا على طريق رفع النزاع والله أعلم ألا ترى أن الصاع يجب في لبن الشاة والبقرة والناقة وألبانها مختلفة الجنس والقدر والصاع واحد فقل هذا لا يقصد به المبايعه الحقيقية فلا يمنع بيعه قبل (قوله لان اشتراها وهو عالم) وأما لو علم بعد شرائها وقبل حلبها أو أمسكها ليختبر حلالها حلف انه لم يردا مسكها ووردها ولو أشهد لم يحلف وكذا لو علم بعد حلبها

وأما سكتها حتى يحلها ما نياو ينتظر عادت أو كذا الواسع فخلبها أهله زمانا فله اذا قدم ردها وصاعا كما قال ابن محرز (قوله الا ان قصده دالخ) المستثنى محذوف والتقدير فلا يرد في كل حالة الا في حالة وهي اجتماع الشروط الثلاثة المشار إليها بقوله ان قصد فلا يرد ان بعضهم يقول بجملة الشرط لا تقع مستثناة (قوله أي قصد منها اللبن لا غيره) فكان ينبغي للمصنف أن يقول الا أن يكون اللبن هو المقصود لان عبارته لا تدل على ذلك (قوله الا ان قصد واشترت وقت الحلاب الخ) طاهره أن الشروط في فرض المسألة وهي ظن كثرة اللبن وعليه شرحه من وقت عليه من الشراح وقيد س وتبعه ح ذلك بكونها تحلب حلاب مثلها والا فلا الردوان لم تتوفر الشروط وليس كذلك لافي الفرض ولا في القيد لان مسألة الشروط ليست (١٣٤) مقيدة بظن كثرة اللبن وانما هي مسألة مستقلة في كلام أهل المذهب

وغير مقيدة أيضا بكونها تحلب حلاب مثلها في المدونة ومن باع شاة حلابا غير مصراة في ابان الحلاب ولم يذكرها تحلب فان كانت الرغبة فيها انما هي اللبن والبائع يعلم ما تحلب وكنهه فلا ممتناع ان يرضاهما أو يردهما كصبرة يعلم البائع كملها دون الممتناع وان لم يكن علم ذلك فلا رد للمبتاع وكذلك ما تنوفس فيه من نقرأ وأبل ولو باعها في غير ابان لبنها ثم حلبها المبتاع حين الابان فلم يرضها فلا رد له كان البائع يعرف حلابها أم لا ا ه (قوله بل ردها الخ) فيه انه قد تقدم أن الرهص في الحافر الا أن يقال الحافر فرض مثال أو مراده هنا بالرهم ما يشبهه (قوله لانه يصدق الخ) يرد أنه تعلق الحكم بمشتق يؤذن بالعلية (قوله على ما اختاره اللخمي) أي ان مقابل الاكثر ابن الكاتب ورجح ابن بونس قول ابن الكاتب واختاره اللخمي (قوله والذي عليه الاكثر) أفاد بعض الاشياخ أنه الأرجح والخلاف انما هو فيما اذا اشترت في عقد واحد فان كانت بعقود تعدد اثنافا (قوله وفي الموازية له

حلاب أمثالها والا فبردها بغير صاع لكن محل عدم الرد حيث تخلف ظنه في الكثرة مع كونها تحلب حلاب أمثالها ما لم تستوف الشروط الثلاثة المشار إليها بقوله (ص) الا ان قصد (ش) أي قصد منها اللبن لا غيره من لحم وعمل (ص) واشترت وقت حلابها (ش) أي وقت كثرة لبنها سواء كانت كثرة باعتبار كون وقت الشراء قريبا من زمن ولادتها أو باعتبار كون الزمن مقتضيا لكثرة كزمن الربيع وعلم البائع فله ان يرضها بما طمعه المشتري مع كون حلابها حلاب أمثالها (وكنهه) عن المشتري فلم يخبره مع علمه انه المقصود واستغنى المؤلف عن العلم بالسكنان اذا لا يكون الامن عالم فاذا توفرت هذه الشروط ردها بغير صاع اذ ليست من مسائل التصرية اذ هي من باب الرد بالعيب (ص) ولا بغير عيب التصرية على الاحسن (ش) أي ان من رد المصراة بغير عيب التصرية بل ردها للرهم ونحوه فانه لا يرد الصاع معها على ما استحسنه التونسي وروى أشهب يرد معها صاعا لانه يصدق عليه انه رد مصراة والمعطوف محذوف وغير صفة لموصوف محذوف أي ولا يرد الصاع بدها بغير عيب التصرية (ص) وتعددت بعددها على المختار والأرجح (ش) أي ان من اشترى عددا من الغنم فوجد كلام مصراة فان عليه مع كل واحد ردها صاعا على ما اختاره اللخمي ورجحه ابن بونس والذي عليه الاكثر لا كثرة الا كثرة بصاع واحد بل جميعها لان غاية ما يفيد هذه التعدد كثرة اللبن وهذا غير منظور اليه بدليل اتحاد الصاع في الشاة وغيرها (ص) وان حلبت شاة فان حصل الاختبار بالثانية فهو رضا وفي الموازية له ذلك وفي كونه خلافاً أو يلان (ش) يعني أن المشتري اذا حلب المصراة أول مرة فلم يتبين أمرها فحلبها ثانية ليختبر بها فوجد ردها ناقصة عن ابن التصرية فله ردها اتفاقا فلو حلبها في اليوم الثالث فهو رضا به فلا رد له ولا حجة عليه في الثانية انهم يمتحن أمرها كذا في المدونة لما لك ووقع في الموازية عن مال الشاة حلبها ثالثة ولا يعد رضا بعد حلفه انه مرضى بها لكن لم يصرح في الموازية بانه حصل له الاختبار بالثانية وأما لو صرح بذلك ما تأتى قوله وفي كونه خلافاً وعليه المازري واللخمي وغيرهما أو وفا قال ما في المدونة وعليه الصقلي وهو أحسن فيحصل ما في المدونة على ما اذا حصل الاختبار بالثانية وما في الموازية على ما اذا لم يحصل الاختبار بالثانية تأويلان فكان على المؤلف ذكر الحلف على عدم الرضا وكلام المؤلف في الحلب الخاصل بحضور المشتري لا ما وقع في غيابه وفي الحلب الواقع في غير زمن الخصام لا ما حصل في زمنه فلا يمنع الرد ولو كثرا لان الغلة للمشتري والمراد بالحلبة الاولى والثانية والثالثة الايام ولوحلت في اليوم الواحد مرارا ولم يذ كر خيار النقيصة ذكره وانعه

ذلك) أي له حلبها ثالثة مطلقا لا بالتقييد بالقيد السابق وهو الاختبار بالثانية (قوله كذا في المدونة) وهي حكاية بالمعنى ونص المدونة قلت فان حلبها ثالثة قال ان جاء من ذلك ما يعلم به انه حلبها بعد أن تقدم من حلابها ما فيه خبرة لها فلا رد له وبعد حلابه بعد الاختبار رضا به ولا حجة عليه في الثانية اذ لم يمتحن برأمرها وانما يمتحن الناس ذلك بالحلب الثاني ولا يعرف بالاول (قوله فيحصل ما في المدونة) طاهره أن المدونة قابلة للتأويل وحصل فيها التأويل وليس كذلك بل ذلك مفادها (قوله لا ما وقع في غيابه) أي انه اذا غاب وحلبت في غيبته مرارا ثم قدم فله الرد كما تقدم عن ابن محرز وت (قوله والمراد بالحلبة الاولى والثانية والثالثة الايام) الذي يفيد هذه التعلل أن المراد بالحلبات المرات لا الايام وانقول موجودة في محشى تت



(قوله مانع مطلق) أى فى الرقيق وغيره وقوله مقيد أى بالرقيق (قوله وهو أربعة) كذا فى نسخته وقوله البراءة من العيب كتب على نسخته ان هذا مخالف لما سأتى من خصوصه بالرقيق وأجاب بان هذا على أحد الأقوال (قوله حيث لم يعلم الحاكم بالعيب) فان علم الحاكم بالعيب أو علم به المدين وان لم يعلم الحاكم به لم يكن بيع براءه لان كتم ذلك تدليس ويستثنى من قوله بيع حاكم ما اذا كان وارثا فلا بد من قيسه الذى ذكره المصنف فيه وأما اذا باع عبدا مسلما على مالك الكافر فليس بيع براءة كما قدمه المصنف بقوله وجاز رد عليه بعيب (قوله بين انه حاكم أولا) أى ظن المشتري أن البائع حاكم أو لم يظن شيئا بدليل ما بعده (قوله قولان للباجي وعياض) أى ان الباجي يقول لا يكون بيع الوارث مانعا من الرد الا اذا كان لقضاء دين فقط وعياض يقول لا فرق بين أن يكون لقضاء دين أو لقسمة وظاهر المصنف موافقة عياض خلافا لما فى شرح شيب (١٣٥) (قوله راجع للوارث فقط) الصواب

أنه راجع إلهما معا هذا الكلام  
وقع منه تبع الظاهر المدونة من  
ان البيان في الوارث فقط وان  
الحاكم يبعه ببيع براءة وان لم يبين  
قال محشى نتوبه اغترالا جهورى  
ولم يدرا ان المؤلف لم يجر على هذا  
الظاهر لاثباته التخيير للبتاع عند  
جهل الحاكم وعلى ظاهرها لا خيار  
لان الحاكم لا يكاد يخفى كما قيل به  
واعتمد المؤلف قول ابن المواز قال  
مالك ببيع الميراث وبيع السلطان  
بيع براءة الا ان يكون المشتري لم  
يعلم أنه ببيع ميراث أو سلطان فهو  
مخير بين أن يرد أو يحبس بلا عهدة  
(قوله ظنه غيرهما) ظاهر في الحاكم  
دون الوارث اذ مع شرط أن يمين  
أنه ارث لا يتأقن ظن المشتري أنه  
غير وارث وأجيب بأنه يتصور ظن  
المشتري أنه غير وارث مع تبين أنه  
وارث وذلك بأن يكذبه المشتري  
في دعوى أنه وارث ويظن خلافه  
ثم ثبت ما دعى (قوله لان الجهل  
في الاحكام) أى فيما تتعلق به  
الاحكام (قوله فلا ينفعه عـلى

وهي ضربان مانع مطلق ٢ وهو ثلاثة ستأتي فوات المعقود عليه حساً أو حكماً وما يدل على الرضا وزوال العيب قبل القيام ومانع مقيد وهو اثنان أولهما قوله (ش) ومنع منه بيع حاكم ووارث رقيقاً فقط بين انه ارث (ش) يعني ان يبيع الحاكم الرقيق في الدين أو المغنم أو على السفينة أو الغائب يبيع براءة يمنع المشتري من الرد بوجود عيب قديم به حيث لم يعلم الحاكم بالعيب وسواء بين أنه حاكم أم لا وكذلك يبيع الوارث لقضاء دين أو تنفيذ وصية للرقيق يبيع براءة أيضاً لكن بشرط أن يبين أن الرقيق ارث وظاهره ولو باع للقسمه فيما بينهم وفيه قولان للباجي وعياض وعلم المبتاع أنه ارث كميانه والضمير في منه لرد بالعيب وأما الاستحقاق فللمشتري الرجوع وقوله رقيقاً راجع لهما وقوله بين انه ارث راجع للوارث فقط (ص) وخير مشترطه غيرهما (ش) يعني أن من اشترى رقيقاً من آخر ظنه أنه غير الحاكم والوارث ثم تبين أنه أحدهما أو أولى لواءه قد انه غيرهما ثم تبين غير ذلك فإنه يحجر بين الرد والتماسك ولولم يطلع على عيب وينفعه دعوى جهله وقال ابن حبيب ليس له الرد لان الجهل في الاحكام لا يمنع من توجه الحكم ابن عبد السلام وهو اقرب (ش) وتبري غيرهما فيه مما لم يعلم ان طالت اقامته (ش) هذا هو الثاني من المانعين المقيدين والمعنى ان البائع اذا كان غير حاكم ووارث الا أنه تبرأ مما ينظر في الرقيق من العيب فإنه تنفعه تلك البراءة بشرط ان يتبرأ من عيب لا علم له به فيه والثاني أن تطول اقامته عنده بائعه بحيث يغلب على الظن انه لو كان به عيب لظهر له لانه باعه بفور شرائه وشرط البراءة فلا ينفعه على المشهور والبراءة التزام المشتري عدم المطالبة بعيب قديم أو مشكوك فيه وانما تنفع في الرقيق خاصة \* ولما كان الواجب على كل من علم من أمر سلعته شيئاً يكرهه المبتاع أو كان ذكره بأخس له في الثمن أن يبينه أشار الى ذلك بقوله (ش) واذا علم بين أنه به ووصفه أو أراه له ولم يحمله (ش) يعني ان البائع اذا علم عيباً في سلعته فإنه يجب ان يعينه للمشتري فلو قال أبيعك بالبراءة من عيب كذا ولم يقل هو به لم يفده قاله ابن المواز وسواء كان البائع حاكماً أو غيره وسواء كان المبيع رقيقاً أو غيره ولا بد في البائع المذكور أن يكون بالغاً ولو كان كافراً أو ثاقباً كان غير بالغ لم يعتبر عليه فان كان العيب مما يخفى كالاباق وصفه للمشتري بعد بيانه أنه به ووصفاً شافياً كاشفاً عن حقيقة لانه قد يغتفر عوضه دون آخر وان كان ظاهراً أراه له كالقطع والعور ولم يحمله بأن يذكر ما يدل عليه

المشهور الخ) ومقابلته لعبد الملائكة تنفعه البراءة (قوله أو مشكوك فيه) انظره فإنه اذا تنازع المشتري والبائع في حدوث العيب وقدمه  
فالقول قول البائع انه حادث (قوله أو كان ذكره أجنس الخ) فقد يقال اذا كرهه يكون أجنس (قوله ووصفه) أى ان كان  
معنويا كالاباق بعد بيان أنه به وقوله أو أراه ان كان حسيا كالقطع (قوله فإنه يجب أن يعينه الخ) والاولى أن يزيد فيقول وبين أنه به  
لاجل التفريع (قوله فان كان غير بالغ لم يعتبر عمله) أى فهو عتابة الذى ليس بعالم (قوله ووصفه) أى وموضعه لانه الخ (قوله ولم يجمله)  
أى العيب لا يخفى ان عدم الاجمال انما هو فيما اذا كان العيب معنويا وقوله بأن يذكر ما يدل عليه أى على العيب القائم به وعلى غيره  
٢ (قوله وهو ثلاثة الخ) كذا بالتسج التي بأيدينا وعبارة الزرقاني وهو أربعة سيجد كرها وهى البراءة من العيب الخ وهى توافق ما كتبه  
المحشى اه

وقوله كقوله سارق فان سارق شامل لسرقة ديناراً أو كثر وشامل لسرقة كل شهر أو كل أسبوع أو كل سنة ولا يخفى ان القائم به انما هو واحد من تلك الاشياء (قوله أو يذكر ما فيه وغيره الخ) ظاهره أن في هذا الجمل من حيث ذكر الغير وليس كذلك نعم سارق فيه اجمال باعتبار ما تقدم (قوله كقوله زان سارق الخ) لا يخفى أن فيه اجمالاً أيضاً من حيث سارق (قوله لانه رعا علم الخ) لا يخفى أنه لم يلتفت فيه لاجمال وقوله وإذا قال سارق الذي هو البيان الاجمالي (قوله وعليه البساطي) موضوعه كما هو صريح فيما إذا أتى بلفظ يحتمل القليل والكثير فان أتى بلفظ يشمل العموم كلها كثيراً وقليلها وهو يعلم بعضها فيه كما يبيعك عظما في قففة كما يقع عندنا بصرفي بعض البياعات فانظر هل يجري فيه بحث البساطي وغيره أم يتفقان (١٣٦) على أنه لا ينتفع في هذا بشئ وفي شرح شب والظاهر أنه لا ينتفع في هذا

بشيء لان ما علم لم يبين أنه به (قوله وزواله) سواء زال قبل القيام به أو بعده وقبل الحكم عنه دأب القاسم خلافاً للشهب (قوله الا محتمل) بالنصب وبالرفع منقي معنى كقوله تغير النوى الخ بدر (قوله أو قبله) أي بان كان انقطع زمن العيب (قوله الا أن يكون عند أهل المعرفة عيباً) أي لكونه لا تؤمن عودته (قوله طلاقها) أي بائناً لا رجعي لانها زوجه وأما طلاق غير المدخول بها وموتها فإنه يمنع من الرد (قوله أو موت) من أحدهما لكن موتها الذي هو فرض المصنف مطلق عليه أو وخشا وموته انما يزول به عيب الوخش دون الرائحة على هذا التأويل (قوله كان أحسن) لان الاقوال الثلاثة جارية في موت الزوج وكان يقول وطلاقه مصدر مضاف للفاعل أو المفعول بديل وطلاقها والواو بمعنى أو وتنبه محل الاقوال في التزويج بإذن السيد من غير تسلط العبد عليه مع الوطء لا بغير إذنه أو به مع تسلطه عليه فعييب ولولم يوطأ ولو بإذنه من غير تسلط ولم يوطأ فغير عيب (قوله واستخدم ما ينقصه الاستعمال) أي كعبد ولو زمن الخصام (قوله كاللبن) ولو في غير زمن

وعلى غيره مع تفاوته في أفراد كقوله سارق أو بذ كرمافيه وغيره من غير جنسه كقوله زان سارق وهو سارق فقط لانه رعا علم سلامته من الاول فظن أن ذكر الثاني معه كذا الاول وإذا قال سارق فهل ينفعه ذلك في البراءة من يسير السرقة دون التفاحش وعليه البساطي والنقل يوافقه أو لا ينفعه ذلك مطلقاً لان بيانه مجمل كلابيان وعليه بعض معاصريه والظاهر أنه ينظر في اليسر والكثير لقول أهل المعرفة (ص) وزواله الاحتمال العود (ش) أي ومنع من الرد بالعيب زوال العيب الكائن حين البيع أو قبله الا العيب الذي يحتمل العود فان زواله لا يمنع الرد كقول المبيع في فراشه وسلس البول والسعال المفرط ورعى الدم من القبل والاستحاضة بخلاف الحي وبياض العين ونزول ما منها إذا كان برؤه قد استمر لاشك فيه ولا تخاف عودته الا باحداث من الله وأما البرص والجذام اذا لم يعلم به حتى ذهب فلارد إلا أن يكون عند أهل المعرفة عيباً ونحوه في المدونة وكأب ابن المواز (ص) وفي زواله بموت الزوجة وطء لاقها وهو المأول والاحسن أو بموت فقط وهو الاظهر وأول أقوال (ش) يعني أنه وقع خلاف في المذهب فيما اذا لم يطلع المشتري على تزويج الرقيق المشتري الا بعد زوال العصمة بموت أو طلاق فقبل لارده وقبل لارده ان زالت العصمة بالموت لا بالطلاق وقبل له الرد ولو في الموت ولا ينبغي العدول عنه لان من اعتاده من ذكر أو أنثى لا يصبر عنه غالباً أقوال ثلاثة ولو قال بموت الزوج الشامل للمرأة والرجل لكان أحسن وانظر الفسخ بلا طلاق والظاهر ان حكمه حكم الطلاق فلا عبرة بديل طلاقها بفرافقها لشمه له وظاهر كلام المواق أن الخلاف في الزوجة التي حصل فيها وطء (ص) وما يدل على الرضا الا ما لا ينقص كسكنى الدار (ش) أي ومما يمنع من الرد بالعيب حصول الشئ الذي يدل على الرضا من المشتري من كل قاطع لخيار المشتري من تصریح بقول كرضيت أو فعل كركوب دابة واستخدام ما ينقصه الاستعمال وان كان غلته أو سكوت ولا يعارض هذا جعله الغلة للمشتري الى القضاء كما يأتي لان ذلك في غلته لا يحتاج الى تحرير كالكفن والتمر أما الوكيل فعلا لا ينقص فلا يدل على الرضا كما اذا سكن الدار أو الحانوت وهو يخصم وقوله وما يدل على الرضا أي بعد الاطلاع على العيب ويأتي هنا ما من من قوله ورضي مشتر كاتب أو زوج الخ لكن تستثنى الاجارة والاسلام للصناعة فانهما لا يدلان على الرضا هنا لان الغلة للمشتري كما انهما لا يدلان على الرضا من البائع هناك الغلة المذكورة وقوله وما يدل على الرضا هذا في الحاضر بديل قوله فان غاب بائعه والاستثناء منقطع أي لكن ما لا ينقص فلا يدل على الرضا والمراد شأن ذلك وبعبارة صريح ابن الحاجب ان ما لا ينقص لا يدل على الرضا وظاهر كلامه هنا أنه يدل على الرضا لانه استثناء مما يدل على الرضا والاصل في الاستثناء الاتصال فيجعل منقطعاً أي لكن الفعل الذي لا ينقص لا يدل على الرضا كسكنى الدار أو سكنها أو أسكنها وبديل قوله ووقف في رهنه واجارته لخلاصة أي كسكنى الدار

الخصام الا طول سكونه بعد علم العيب فلا وقوله وهو يخصم أي ما في غير زمن الخصام بعد الاطلاع على العيب فانه وأدخلت يدل على الرضا (قوله لكن تستثنى الاجارة والاسلام للصناعة الخ) بحث فيه بعض الشيوخ بأن قوله فيما سبأني ووقف في رهنه واجارته لخلاصه على ما قررناه هناك بردها وأن الاجارة والاسلام للصناعة يدلان على الرضا اذا صدر من المشتري وهو كلام ظاهر فالواجب الرجوع اليه (قوله وبديل) أي لهذا التعميم من حيث شموله للاسكان وقوله أي كسكنى الدار تفهيم كسكنى باعتبار تعميمه ثم أقول وفي ذلك نظر لان قوله ووقف الخ كان أسكنه قبل الاطلاع على العيب والحاصل أن الاقسام أربعة



الاول أن يكون الاشتغال قبل الاطلاع على العيب فهذا لا يدل على الرضا مطلقا نقصه الاستعمال أم لا الثاني ما يدل على الرضا ولو في زمن الخصام كاستخدام ما ينقصه الاستعمال كعبد فاستخدام العبد يدل على الرضا ولو في زمن الخصام الثالث ما لا يدل على الرضا مطلقا كأخذ اللبن والتمر لأن يحصل طول الرابع ما فيه تفصيل كسكنى الدار فان كان في زمن الخصام فلا يدل على الرضا والادل هذا حاصله (قوله في كالיום) أي اليوم ونحوه وانظر ما المراد بنحوه كذا في عب وشب والظاهر أن الكاف أدخلت يومها آخر وحرر (قوله اعلم أن السكوت لعذر) أي كخوف (قوله والظاهر الخ) لا يخفى أن الكاف إذا أدخلت المكروه تظهر لها فائدة فإوجه هذا الاستظهار ولعل وجهه أن صورة الاكراه لا تنوهم فيكون الاحسن دخولها على ما يفيد دخوله من قديتوهم عدم دخوله فتدبر (قوله ولا يبعده رجوع الضمير) لانه قول الضمير عائد على بعض ما تقدم (١٣٧) ولا محذور فيه أو ان المراد بالدابة ما دب على وجه الارض (قوله فان غاب بائعه

أشهد) أي شاهدين وهذا خلاف المذهب فان المذهب أن الاشهاد مستحب فقط نص عليه ابن رشد ثم ظاهره أن الاشهاد في الغيبة مطلقا قريبة أو بعيدة وهو كذا في الحاصل كما أفاده بعض شيوخنا أن المشتري اذا اطلع على العيب ووجد البائع غائبا يستحب له أن يشهد على عدم الرضا بالمبيع سواء كان قريب الغيبة أو بعيدا عنها وبعد الاشهاد المذكور يفصل ان كان قريب الغيبة أو وكيل حاضر يرد عليه فالامر ظاهر من أنه يرد على وكيل الحاضر أو يرسل له في قرب الغيبة وان كان بعيد الغيبة ولا وكيل له فيخير بين أن ينتظر البائع حتى يقدم وان شاء أعلم القاضي بالحجج عن الرد وحينئذ يتلوم له كما أفاده المصنف (قوله فان عجز) أي عن الرد المفهوم من رد المقدر لا الاشهاد لانه لا يتعذر مع وجود القاضي وقوله أعلم القاضي أي بعجزه أي رفع اليه الامر ان أراد تعجيل الرد

وأدخلت الكاف القرافة في المحصف والمطالعة في الكتب (ص) ونحلف ان سكت بلا عذر في كالיום (ش) اعلم أن السكوت لعذر لا يمنع الرد مطلقا ونحوه فيه تفصيل فان كان أقل من اليومين وان كان كالיום حلف ورد وان كان أكثر فلا رد له \* ولما قدم أن تصرف المختار يمنع من الرد أخرج منه مسئلتين أولاهما بقوله (لا كسافر اضطر لها) أي لركوب الدابة في سفره بعد اطلاعه على عيبها فيستمر راكبها لاوله ردها ولا شيء عليه في ركوبها بعد علمه ولا عليه أن يكرى غيرها ويسوقها وليس ككف فان وصلت بحالها ردها وان عجزت ردها وما نقصها أو يمسها بأخذ قيمة العيب ابن رشد ولا يجب عليه الرجوع بها إلا أن يكون قريبا لا مؤنة عليه في الرجوع ويستحب له أن يشهد أن ركوبه باها ليس رضا بالعيب ولا مفهوم لا اضطرار كركوب المسافر لها اختيارا كذلك لأن السفر مظنة لذلك كما قاله في التوضيح وأدخلت الكاف المكروه والظاهر أن الكاف داخل في المعنى على الدابة ليشمل العبد والامة ولا يبعده رجوع الضمير من قوله (أو تعذر قودها الحاضر) للدابة وأما ليس الثوب ووطء الامة فرضا باتفاق قاله بعض وسواء كان التعذر من جهة الدابة لا امتناع سيرها غير مركوبة أو من جهة المشتري ككونه ذاهية وقيد التعذر انما هو في ركوبها لموضعه اما ركوبها للرد فلا يضر ولو بعجزه تعذر قوله في التوضيح عن العتبية والبيان وأقره (ش) فان غاب بائعه أشهد فان عجز أعلم القاضى فتلوم في بعيد الغيبة ان ربحي قدومه كأن لم يعلم موضعه على الاصح (ش) أفاد بهذا أن غيبة بائع المعيب لا تمنع من عدم الرد بالعيب انه أن يشهد بعدم الرضا به في غيبة البائع لأنه يشهد على الرد ويرد عليه ان كان قريب الغيبة أو وكيل حاضر يرد عليه فان عجز عن الرد لبعيد غيبة البائع وعدم وكيل يرد عليه فان شاء انتظر بائعه وان شاء أعلم القاضي بعجزه وحينئذ يتلوم القاضي لبعيد الغيبة حيث ربحي قدومه كما أنه يتلوم له حيث لم يعلم موضعه وأما بعيد الغيبة حيث لم يربح قدومه فلا يتلوم له وكذلك القريب الغيبة كالأيومين مع الا من لانه في حكم الحاضر فيكتب له الحاكم اما قدم والا ألزمه الحاكم (ص) وفيها أيضا نفي التلوم (ش) راجع لقوله ان ربحي قدومه ثم ان الذي فيها عدم ذكر التلوم في الكلام مضاف مقدرا أي نفي ذكر التلوم وبعبارة أي انتفاء التلوم اطلاقا لمصدر وارادة

(١٨ - نرشي خامس) وان شاء أبقى المبيع تحت يده الى قدوم البائع فيرد عليه المبيع ان كان قائما ويرجع بأرضه ان هلك والحاصل أنه اما أن يعلم القاضي أولا يعلم بل يصبر حتى يقدم فيرد عليه وان لم يشهد وقوله بعيد الغيبة أي كالعشرة الايام أو اليومان مع الخوف (قوله ان ربحي قدومه) أي غلب على الظن قدومه (قوله على الاصح) أي عند ابن سهل خلافا لابن القطان القائل انه كقريب الغيبة (قوله لا تمنع من عدم الرد) المناسب لا تمنع من الرد (قوله لا أنه يشهد على الرد) أي لانه ليس بشرط أي ان الاشهاد على الرد ليس بشرط (قوله ان كان قريب الغيبة) لسكر بعد الارسال له كما يفيد ما يأتي (قوله فان شاء انتظر بائعه) أي لقدومه كما أنه يتلوم له اذا لم يعلم موضعه أي ان ربحي قدومه ولا يلزم من جهل موضعه عدم رجاء قدومه كالعطارد بن عندنا عصر (قوله والا ألزمه الحاكم) أي بالمبيع

(قوله لاني التلوم) أي بدون تقدير وقوله ولا نفي ذكر التلوم أي بابقا نفي على معناه وقوله ولا السكوت معطوف على قوله لاني التلوم أي وليس فيها السكوت عن التلوم الا ان هذا لا يدخل له هنا (قوله والاماتاني الوفاق الا نفي) (أقول) بل يتأتى بأن يقال الموضع الذي قال فيه لا يتلوم يحمل على ما اذا لم يرج قدومه والموضع الذي قال فيه التلوم يحمل على ما اذا رجى قدومه فتدبر (قوله عهدة) أي أثبت أنه على حقه في الرد بالعيب القديم لا عهدة الثلاث والسنة أي أثبت عهدة وانما قدر كان للاشارة الى أن القضاء متأخر عن اثبات العهدة المؤرخة وقوله مؤرخة في اسناد التار يخ للعهد تجوز وانما المؤرخة حقيقة زمن البيع ليعلم منه كون العيب قديما أو حادثا وقوله وصحة الشراء لاحتمال أن يكون فاسدا وحصل مقوت فيمضي بالقيمة يوم القبض ولو مختلفة في فسادها لان الثمن الذي جعله فيه انما هو لاعتقاد سلامته من العيب وقوله ان (١٣٨) لم يخلف عليهم ما أي على العهدة وصحة الشراء وأما التار يخ فلا بد من ثبوته

بالبيضة كما يفيد كلام الشارح وظاهر كلام المصنف أن الخلف مقدم على الثبوت فيه وما ليس كذلك فان الاثبات في العهدة مقدم على الخلف وفي صحة الشراء يخبر بين أحدا الامرين أيهما طاع به كفي (قوله ان أثبت المشتري عند القاضي الشراء) هذا لا بد فيه من البيضة ولا يكفي الخلف وكذا قوله وصحة ملك البائع (قوله وانه اشترى الخ) هذا يقوم فيه الخلف مقام البيضة كما أفاده بقوله وهذا ان لم يخ وقوله وعهدته الخ عطف تفسير وقوله ومثله صحة الشراء أي في أن البين تقوم مقام البيضة وقوله ويثبت يوم التبائع هذا لا يكفي فيه البين (قوله أن ينفعه) المناسب أن يقول انه يلزم ذلك لان ذلك انما هو نفع للبائع (قوله بشروط) أي تسعة وزاد في التوضيح عاشر وهو أن يثبت صحة ملك البائع الى حين الشراء وقاله ابن عباد السلام ونقله في الشامل والخاص بل أن ما يتوقف عليه الرد منه ما لا بد من ثبوته بالبيضة كالتار يخ وملك البائع له لو قبض بيعة منه ولا يكفي

الخاص بل به أي عدم وجوده لاني التلوم لانهم لم تقل لا يتلوم له والاماتاني الوفاق الا نفي ولا نفي ذكر التلوم لانهم لم تقل ولم يذكر التلوم ولا السكوت عن التلوم لانهم لم تقل وسكت عن التلوم (ص) وفي حمله على الخلاف تأويلان (ش) أي وفي حمله على الخلاف للمحل الا خروا وعلى الوفاق بأن يحمل المحل الذي أطلق فيه على ما اذا لم يرج قدومه أو خيف على العبد الهلاك أو الضياع فيباع العبد ويحمل المحل الذي فيه التلوم على ما اذا طمع في قدومه ولم يخف على العبد ذلك (ص) ثم قضى ان أثبت عهدة مؤرخة وصحة الشراء ان لم يخلف عليهما (ش) أي ثم بعد مضي زمن التلوم يقضى بالرد على الغائب ان أثبت المشتري عند القاضي الشراء وصحة ملك البائع الى حين البيع وانه اشترى على بيع الاسلام وعهدته أي على حقه في العيب وهذا ان لم يرد أن يخلف لان القول قول المشتري مع عينه على نفي البراءة ومثله صحة الشراء ويثبت يوم التبائع لان العيوب تقدم وتحدث وانما يطلب منه اثبات العهدة لانه يحتمل أن يشتري على البراءة من عيب لا يعلم به فلا يكون له القيام لكن في الرقيق فقط بالشروط المتقدم في قوله وتبرى غيرهما فيه مما لم يعلم ان طالت اقامته وقولنا في العيب أي فقط هو الصواب ومن قال والاستحقة في نفسه نظرا لانه يقتضي أن من اشترى على أن لا قيام له حيث استحق الشيء المشتري أنه ينفعه ذلك كالعيب وليس كذلك بل له الرجوع وبسقط الشرط ويصح البيع وقال بعضهم ويتم حكم الحاكم في الرد بالعيب على الغائب بشروط اثبات الشراء وان الثمن كذا وانه نقده وأمد التبائع واثبات العيب وأنه منقص وانه أقدم من أمد التبائع وغيبه البائع وبعد الغيبة أو انه بحيث لا يعلم موضعه وبعد اثبات هذه الفصول يخلف على ثلاثة أنه ابتاع بيعا صحيحا وان البائع لم يتبرأ منه ولا يئنه وانه ما علم بالعيب ورضيه وله أن يجمع هذه الفصول في عين واحدة على الاختلاف في ذلك قاله أبو الحسن واثبات قدر الثمن ونقده انما هو اذا أراد أخذ الثمن وأيضا انما يلزمه اثبات أنه نقده اذ لم تمض مدة بحيث لا يقبل انكار البائع القبض فان القول قول المشتري مع عينه والمدة المذكورة العام والعامان على ما ذهب اليه ابن حبيب والعشرون عاما ونحوها على ما ذهب اليه ابن القاسم كما في التوضيح ثم ذكر المانع الرابع من الموانع العامة بقوله (ص) وقوته حسا ككتابة وتدبير (ش) أي ومما يمنع من الرد بالعيب القديم فوت المبيع قبل الاطلاع على العيب سواء كان الفوت حسا كتلفه سواء حصل التلف باختياره كقتل المشتري عمدا أو بغير اختياره كقتله خطأ أو غصبه منه أو حسا ككتابة وتدبير

الخلف عليه ومنه ما لا يثبت بالبيضة ولا يثبت الا بالخلف عليه وهو كونه ما اطلع على العيب ورضى به اذ لا يعلم وعنق الامن جهته فلا يكفي فيه شهادة البيضة اذ قد يخبر بخلاف غيره ومنه ما يكفي فيه الاثبات أو الخلف وهو العهدة وصحة الشراء (قوله وبعد اثبات هذه الفصول) أي هذه الفصول التسعة لا بد فيها من البيضة (قوله ولا يئنه بذلك) أي ان محل كونه يخلف على هذين الامرين ان لم يكن له يئنه بذلك والا فلا حاجة للخلف (قوله وله أن يجمع) أي له أن يفرد كل واحد من الثلاث بيمين وله أن يجمع كلها في يمين واحدة (قوله على الاختلاف في ذلك) اشارة الى أن ذلك أي الجمع من الفصول الثلاثة بيمين واحدة ليس متوقفا عليه (قوله العام والعامان) الوارد يعني أو (قوله على ما ذهب اليه ابن حبيب) هو المعتمد وما بعده ضعيف شيخنا سلموني (قوله ككتابة الخ) فلو أخذ الارش لكانت له ثم عجز فلارده وأما ان لم يأخذه ثم عجز فلارده



(قوله وصدقة وهبة لغير ثواب) ومثل ذلك الحبس والارش للحبس والواهب والمتصدق لا للحبس عليه والموهوب له والمتصدق عليه لان العقد لم يتناول الا ذلك المعيب دون الارش وقوله لغير ثواب وأما هبة الثواب فكالمبيع (تتبعه) ظاهر عبارة المصنف الفوات بالكتابة ولو عجز المالك قبل أخذ الارش وبعد أمضى العبد مضافات به المقصود ثم زال لكن في الشامل ما يفيد أن له الردان زال قبل أخذ الارش ونصه ولو أخذ الارش لم يرض العبد عنده أو كاتبه ثم صح أو عجز فأتته (قوله بنسبة قيمته معيبا) لا يخفى انه لا يؤخذ بظاهر هذه العبارة من أن المنسوب قيمته معيبا والمنسوب اليه (١٣٩) قيمته سليما بل المراد يقوم سالما ومعيبا ويؤخذ

من الثمن بنسبة ما نقص من قيمته معيبا الى قيمته سليما مثالا قيمته سليما عشرة ومعيبا ثمانية فقد نقص اثنان ونسبتهم من العشرة الخمس فيرجع بخمس الثمن (قوله ووقف) أي المبيع أي أمهل فلا يقضى فيه برد ولا الزام (قوله لمائة) أي الذي هو المشتري الاول (قوله كعيب حدث عند المشتري) أي المشتري الثاني أراد بالعهدة ما يشمل عهدة الثلاث وعهدة السنة (قوله لتفليس) أي تفليس المشتري الثاني وقوله أو فساد أي فساد البيع الثاني (قوله ومفهوم قوله كعوده الخ) المناسب أن يذكر ذلك بعد قوله الآتي أو بلك مستأنف على أنها اذا خرجت عن ملك بيع هي المراد بقول المصنف الآتي فإن باعه لاجنبي مطلقا (قوله فان كان الاول) هو وما اذا كان يبيع أو هبة ثواب وقوله وان كان الثاني أي الذي هو قوله أم لا (قوله أو بلك مستأنف الخ) انما زاد مستأنف لانه لو اقتصر على قوله أو بلك لكان عطف على قوله ببيع من عطف العام على الخاص الذي هو نوع تكرار لان المردود بالبيع رد على كذا أيضا لكتبه ملك قديم بناء على أن الرد بالبيع نقض للبيع من أصله (قوله وهو واحد

وعتق وصدقة وهبة لغير ثواب فقوله وكتابة وتدير حذف الممثل له أي أوحكا ككتابة وهذا أولى من جعله مشبها بما قبله في منع الرد (ص) فيقوم سالما ومعيبا يؤخذ من الثمن النسبة (ش) جواب لشرط مقدرا أي واذا وجب للمبتاع الارش ولم يكن له الرد فيقوم المبيع يوم ضمنه المشتري سالما عاثة ومعيبا ثمانين فقد نقصه العيب خمس القيمة فيرجع على البائع بخمس الثمن كيف كان ولو اختلفا في صفة المبيع فالقول قول البائع انتقدوا الا فالقول قول المشتري وقوله فيقوم كان مقوما أو مثليا وقوله يؤخذ الخ أي ويؤخذ من الثمن بنسبة قيمته معيبا الى قيمته سليما أي قيمته معيبا ويؤخذ من الثمن بمثل تلك النسبة ولو تعلق بالمبيع المعيب حق من رهن أو اجارة أو عارية أو اخدام وحصل ذلك من مشتريه قبل علمه بالعيب فان ذلك لا يمنع من رد ما اذا خلاص مما تعلق به كما أشار اليه بقوله (ص) ووقف في رهنه واجارته لخلاصه (ش) ولو أدخل الكاف على رهنه ليشمل العارية والاخدام لكان أحسن (ص) وردان لم يتغير (ش) هذا راجع لقوله ووقف الخ أي ورد على بائعه بعد خلاصه ان لم يتغير وبقي على حاله وظاهره ان له الرد وان لم يشهد انه ماضى بالعيب وهو كذلك وظاهره أيضا أن له الرد بشرطه ولو قام به على البائع حال تعلق الرهن ومأموره به وحكم عليه بأنه لا ارش له وهو كذلك وأما لو حكم عليه بأنه لا رد له فانه ينظر لمذهب الحنابلة فان كان مذهبهم لا رد له مادام في الرهن ونحوه عمل به وان كان مذهبهم لا رد له مطلقا عمل به أيضا ذكره ح ومفهوم ان لم يتغير أنه ان تغير ففيه تفصيل وهو ان التغير اما متوسط أو قليل جدا أو مخرج عن المقصود وسياق (ص) كعوده بعيب (ش) تشبيهه في الردان لم يتغير أي كعوده أي المبيع لبائعه بعد خروجه من ملكه غير عالم بالعيب سواء كان ذلك العيب هو العيب القديم أو غيره كعيب حدث عند المشتري في زمن العهدة حيث اشترى بها وينبغي أن يكون عوده لتفليس أو فساد كعوده بعيب وفي ابن عرفة ما يفيد ذلك ومفهوم قوله كعوده انه ان لم يعد اليه فلا يخلو اما أن يكون خرج عن ملكه ببيع أو هبة ثواب أم لا فان كان الاول فلا قيام له وان كان الثاني فله الرجوع على بائعه بالارش (ص) أو بلك مستأنف كبيع أو هبة أو وارث (ش) أي اذا عاد لبائعه بما ذكره رده على بائعه الاول ظاهره ولو اشتراه من مشتريه عالم بالعيب وهو كذلك لانه يقول اشتريته لا رده على بائعه وظاهره ولو اشتراه بعد تعدد الشراء فيه وهو واحد روايتي المدونة وفيها رواية أخرى وهي ان له أن يرد على من اشترى منه وله أن يرد على بائعه الاول وقد أشار الشارح الى ذلك بعد ما ذكر عن ابن القاسم ما يفيد انه يرد على بائعه فقط مانصه وقال أشهب ان عاد اليه ببيع أي وقد تكرر فيه البيع خير بين أن يرد على بائعه الاول كما قاله ابن القاسم وبين أن يرد على بائعه الثاني فان رده على الاول أخذ منه الثمن الاول وان رده على الثاني

روايتي المدونة لا يخفى أن الخلاف المذكور انما هو عند عدم تعدد الشراء فيه وقول الشارح أي وقد تكرر فيه البيع كلام لا معنى له وليس بظاهر وقوله أي وقد تكرر فيه البيع لا حاجة له يدل على ذلك قوله الآتي خسر الخ والحاصل أن ظاهر قول الشارح وهو واحد روايتي المدونة انما هو في تعدد الشراء بان يشتريه عمرو من زيد ثم يبيعه خالد لبيكر ثم يشتريه عمرو من بكر وهذا لا يدل عليه الكلام الآتي لان الكلام الآتي مفروض في عدم التعدد المذكور لانه مفروض في شراء عمرو من زيد ثم يبيع عمرو لخالد ثم يشتريه عمرو من خالد (قوله وقد أشار الشارح الى ذلك) أي الى الرواية الأخرى (قوله مانصه) أي لما نصه

(قوله وفيه تفصيل) حاصله انه اذا عادله بعضه كعبد باع ثم اشترى نصه خيرا للبائع الاول بين قبول النصف المذكور وبين دفع قيمة ما يتوبه من ارش العيب هذا اذا كان المبيع لا ينقسم كقلنا فان كان ينقسم كثوب من ثياب فله رده على بائعه كما يأتي في قوله ورد بعض المبيع (قوله فان باعه لأجنبي) أي قبل اطلاعه على العيب والافلاقيام له لان بيعه دليل على رضاه وقول بعض بعد اطلاعه سبق قلم (قوله أوله) أي لبائعه المفهوم من المعنى اذ ضمير دلس انما هو عائد على البائع فقد اتكل فيه على المعنى (قوله أو بأكثر ان دلس) وهو محمول على عدم التدليس حيث ثبت ذلك عليه أو يقربه والمشتري تخليفه اذا ادعى عليه العلم به حين البيع فان نكل ثبت الرد وقوله أو بأكثر ان دلس (١٤٠) أي باعه قبل اطلاعه على العيب لبائعه بأكثر من الثمن الاول احترازا عما اذا

باعه بأكثر بعد اطلاعه على العيب فيرجع البائع الاول برأيه الثمن ولو مدلسا حيث لم يعلم بالعيب حين شرائه الثاني لتجويزه أنه قد زال فيما يمكن زواله وله رده عليه لانه لما اطلع المشتري الاول عليه قبل البيع فكأنه حدث عنده (قوله سواء باعه بمثل ثمنه الخ) انما يرجع اذا باع بمثل الثمن لعود ثمنه اليه وليس له غيره وأخرى بأكثر وبأقل احتج له ابن القاسم بأنه ان كان باع عالما فقد رضيه فلا كلام وان كان غييرا لم يقن أين أن النقص كان لأجل العيب ولم لا يجوز أن يكون النقص من حواله السوق أو غيرها (قوله فلا يرجوع له على بائعه) الذي هو المشتري الاول بالزيادة وليس له رد المبيع عليه لظلمه (قوله وتقع المقاصة الخ) لا يعقل مقاصة بعد هذا التصوير لانه اذا كان البائع يرجع بأخذ الثمن الذي هو خمسة عشر مثلاً ثم اذا أراد المشتري الرديده له وبأخذ منه العشرة فأتى تعقل مقاصة أو رجوع بأزيد (قوله وان باعه لبائعه بأقل) أي قبل اطلاعه على العيب فان قيل لم يكن الحكم كذلك أنه رده ثم رد عليه حيث لم يكن مدلسا تكافي

أخذ منه الثمن ثم يخير البائع الثاني بين أن يتماثل أو يرد على المشتري الاول وان رده عليه فله أن يرد على البائع الاول انتهى المراد منه وكلام المؤلف فيما اذا عادله كله وأما ان عادله بعضه ففيه تفصيل مذکور في الشرح الكبير (ض) فان باعه لأجنبي مطلقاً وله بمثل ثمنه أو بأكثر ان دلس فلا رجوع والارد ثم رده عليه وله بأقل كمل (ش) يعني أن المشتري اذا باع ما اشتراه قبل اطلاعه على عيبه القديم لغير بائعه فلا رجوع على بائعه بشيء سواء باعه بمثل ثمنه الذي اشتراه به أو بأقل أو بأكثر وهو مراده بالاطلاق وان باعه لبائعه بمثل الثمن سواء كان البائع دلس عليه أم لا أو بأكثر وكان دلس عليه فلا رجوع للمشتري أيضا على بائعه بشيء ولا رجوع للبائع على المشتري بالرائد وان لم يدلس عليه فان المبيع يرد على المشتري وهو البائع الثاني بأكثر ان شاء البائع الاول وأخذ منه ثمنه ثم ان شاء المشتري تمسك بالمبيع المعيب وان شاعرد ذلك على بائعه الاول وأخذ منه ثمنه وتقع المقاصة بينهما ويدفع ما فضل للبائع الاول وان باعه لبائعه الاول بأقل مما اشتراه منه كمالوا باعه بعشرة ثم اشتراه منه بمائة فان البائع الاول يكمل للمشتري ثمنه فيدفع له الدرهمين ببقية ثمنه دلس أم لا فالمراد بالأجنبي ما عدا البائع ولو ابنه أو أباؤه فالضمير في له عائد على ما يفهم من المعنى اذ ضمير دلس انما هو عائد على البائع فقد اتكل فيه على المعنى (ض) وتغير المبيع ان توسط فله أخذ القديم وودفع الحادث (ش) هذا شرح لمفهوم قوله ان لم يتغير ومحصله ان العيب الحادث عند المشتري لا يخلو من ثلاثة أقسام يخرج عن المقصود ويبرجدا ومتوسط بينهما ويأتي أمثلة كل واحد كالمؤلف هنا أن المشتري اذا حدث عنده عيب متوسط واطلع على عيب قديم انه يخير بين أن يتماثل بالمبيع وبأخذ ارش العيب القديم من البائع أو يرد ويدفع ارش العيب الحادث عنده وهذا التخير ما لم يقبله البائع بالحادث فحينئذ يصير ما حدث عند المشتري كالعدم ويخبر بين أن يتماثل ولا شيء له أو يرد ولا شيء عليه كما يأتي في قوله الا أن يقبله بالحادث أو يقبل فكالعدم وقوله وتغير المبيع الخ كان البائع مدلسا أو غير مدلس وكلام المؤلف في تغير المبيع في عينه بغير سببه وأما بسببه فسيأتي في قوله وفترق بين مدلس وغيره ان نقص ثم ان التخير ليس في كل أفراد الحادث المتوسط بل في بعضها كما يأتي في سمن الدابة من أنه اذا رد لاشئ عليه في الحادث وان تماسك وأخذ ارش القديم وهذا على ظاهر المؤلف من أنه من العيب المتوسط يأتي ما فيه ولما كان العيب عرضا لا يقوم بنفسه بل بغيره أشار الى بيان معرفة قيمته مرتباً على قوله وودعه بقوله (وقوما) أي القديم والحادث (يتقويم المبيع) أي بسبب تقويم المبيع معيبا بالقديم

ببعضه بأكثر فالجواب أنه لما باعه بأكثر يحتمل أنه يتماثل به لانه انما غلب في بيعه بأكثر لزيادة بخلاف ما اذا باعه بأقل فانه يبعد أن يتماثل به فلذلك لم يكن له هنا الا التكميل وأما لو باعه بعد اطلاعه على العيب بأقل لم يكمل دلس أم لا (قوله فيدفع له الدرهمين ببقية الخ) ابن عبد السلام في تكميله اذا لم يكن مدلسا نظر لا يمكن أن يكون النقص من حواله السوق كما هو حجة ابن القاسم فيما اذا باعه لأجنبي بأقل (قوله من ثبات الخ) أي فالتقويمات الثلاثة انما هي حيث اختار الرد فان اختار التماسك قوم تقويمين معيها وبالقديم فقط ليعلم النقص بينهما حتى يرجع به أو يسقط بنسبته من الثمن ويصير الثمن ماعدا (قوله أي بسبب الخ) ظاهر العبارة أن عند ناشئين تقويم المبيع معيبا بالقديم والحادث وتقويم نفس العيب القديم والحادث وان الاول سبب في الثاني وليس كذلك لانه



ليس عندنا لا تقويم ذات المبيع باعتبار كونه معيبا (قوله ثم بالحادث) هذا الترتيب أولوى (قوله ليس في تقويمه صحيحا) أى أنه لو حل المصنف على تقويمه صحيحا لم يعلم منه تقويم العيب مكررا وهذا لا يفيد كلامه وأجيب بأنه لا فائدة لتقويمه بالعيبين إلا بسبقهما بشئ وهو تقويمه سالما (قوله وبعبارة الخ) الظاهر العبارة الأولى ويمكن توجيهها بأن (١٤١)

لا بذاته إذا العيب لا يقوم وإنما تقوم الذات التي قام بها العيب (قوله دال على ثلاث تقويمات الخ) فإن قلت عند الردف الموجب لتقويمه صحيحا قلت أفاد بعض الاشياخ ان النسبة في ذلك الرفق بالمشتري وذلك لأنه لو كانت قيمته صحيحا عشرة وبالقديم ثمانية وبالحادث ستة فالحدث ينقصه اثنين فلونسبت للثمانية لازم أن يدفع ربع الثمن فلما نسب للعشرة وجدناه خسا فيدفع خمس الثمن (قوله يوم ضمان المشتري) أى وضمنان المشتري يختلف باختلاف الثمن (قوله يختلف الخ) في شموله للفايد نظر لان حصول المتوسط فيه عند المشتري مفيت (ردا للعيب فاسدا كابدل عليه قوله وبتغيرات غير منلى وحينئذ فان كان منقعا على فساد مضي بالقيمة يوم القبض ولا يقوم صحيحا ولا بالعيب الحادث وان كان مختلفا في فساد مضي بالثمن ويقوم صحيحا وبالعيب القديم ليعلم مقدار ما ينوبه من الثمن الذي وقع عليه العقد فانه لا يلزم دفعه كله لانه انما دفع على ان المبيع سالم فتبين انه معيب (قوله على قيمته غير مصبوغ) أى معيبا (قوله وقيل يكون شريك بقيمة الصبغ) زاد أم لا (قوله بكصبغ بكسر الصاد الخ) لا يصحى انه اذا نظر للكسر وحده لا يتم والمفتح وحده لا يتم لان المتطورة الامران

ثم بالحادث ولا بد من تقويم المبيع صحيحا أيضا وهذا لا يفيد كلامه لانه ليس في تقويمه صحيحا تقويم المعيب وكلامه في تقويمه يندرج فيه تقويم العيب مكررا وبعبارة الباء للعيب أى تقويم العيبان مع تقويم المبيع صحيحا فكلامه دال على ثلاث تقويمات ثم ان قوله فيما مرفيع قوم سالما ومعيبا الخ ليس فيه مع قوله هنا وقوما بتقويم المبيع الخ تكرار اذا الاول مفروض فيما اذا فات المبيع وما هنا فيما اذا لم يفت وحدث عنده عيب وأراد التمسك به أو رده والمعتبر في التقاويم الثلاثة (يوم ضمان المشتري) للبيع لا يوم العقد ولا يوم الحكم وضمنان المشتري يختلف بحسب كون المبيع صحيحا أو فاسدا ثم الصحيح يختلف بحسب الاشياء المبيعة فقد يكون المبيع أمة متواضعة وقد يكون ثمارا وقد يكون محبوسا للثمن أو لا شاهد وقد يكون غائبا (ص) وله ان زاد بكصبغ أن يرد ويشترك بما زاد يوم البيع على الاظهر (ش) يعنى ان المشتري اذا زاد المبيع عنده بما أضافه اليه من ماله بصبغ وخياطة ونحوهما من غير حدوث نقص عنده فاما أن يتماسك أو يأخذ أرش العيب القديم أو يرد ويشترك بما زاد بكصبغ على قيمته غير مصبوغ فان كانت قيمته مصبوغا خمسة وعشرين وقيمته معيبا غير مصبوغ عشرون فقد زاده الصبغ الخمس فيكون شريكه وسواء دلس البائع أم لا وقيل يكون شريك بقيمة الصبغ كالاستحقاق فانه اذا اشترى ثوبا فصبغه ثم استحق من يده فأبى المالك أن يعطى قيمة الصبغ وأبى المشتري أن يعطى قيمة الثوب فالمشتري يكون شريك بقيمة الصبغ وفرق للشهور بأنه في الاستحقاق أخذ من يده قهرا وقد لا يزيد الصبغ فيذهب ذلك باطلا بخلاف العيب فان خيرته تنقضي عنه الضرر وقولنا من غير حدوث نقص عنده احترازا عما اذا حصل عنده نقص وزيادة فهو قوله الا ترى وجبر به الحادث وقوله بكصبغ بكسر الصاد ما يصبغ به ويفتحها المصدر ولو بالقاء الریح الثوب في الصبغ وأدخلت الكاف الخياطة والكمد وما أشبه ذلك مما لا يفصل عنه أو يفصل عنه بفساد والتقويم المذكور يوم البيع على ما رجحه ابن يونس ويوم الحكم على ما استظهره ابن رشد فصواب قوله على الاظهر على الأرجح وقوله يوم البيع حال من فاعل زاد أى حال كون ما زاد معتبرا يوم البيع وليس متعلقا بقوله زاد لان الزيادة ليست يوم البيع بل معتبرة فيه والظاهر أن المراد بيوم البيع يوم ضمان المشتري كما أشار به بعض ولو صبغه فلم يزد ولم ينقص كان بمثابة ما لو لم يحدث عنده عيب وسواء كان البائع مدلسا أم لا فله أن يرد ولا شئ عليه أو يتماسك أو يأخذ أرش العيب ولو نقصه الصبغ فان كان البائع مدلسا فله رده من غير أرش أو حجب به وأخذ الارش وان كان غير مدلس فله بحكم للعيب الحادث (ص) وجبر به الحادث (ش) يعنى ان المشتري اذا حصل عنده مع الزيادة عيب فان الزيادة من خياطة وصبغ وسمن وولد تجبر العيب الحادث من قطع واتسكاج وغيرهما وكيفية الجبر ان الزيادة ان ساوت النقص الذي حدث عنده فلا شئ له ان يتماسك ولا شئ عليه ان يرد لان خيرته تنقضي ضرره فان نقصت عنده بأن جبر به بعض جبر فان تماسك أو أخذ أرش القديم وان رد دفع أرش الحادث الذي لم تجبره الزيادة وان زادت فله أن يرد ويشترك بما زاد وبأبى

معاقبة نظر للزيادة في ذاتها باعتبار تحملها الامرين معا (قوله أو يتماسك أو يأخذ أرش العيب) كذا في عب نافلة عن الشيخ سالم عن المدونة واعترضه شيخنا السلوى بالصواب انه اذا تماسك لا يرجع بشئ ثم بعد كتي هذا رجعت خط الشارح فوجدته جبر بالقلم على قوله فله أن يرد ونهيه الشطب قوله أرش العيب (قوله ان الزيادة ان ساوت الخ) أى فلو كانت قيمته سالما مائة وبالقديم تسعين وبالحادث ثمانين وبالزيادة تسعين لساوى الزائد النقص فاذا زدد فلا غرم وان تماسك لا شئ له وان كان خمسة وثمانين غرم مع الرد نصف عشر

الثمن وخسة وتسعين شاركا بمثل ذلك وهذه التقويمات انما هي مع الرد وان تمسك لم يرد على القيمتين الاوالتين (قوله في الثانية) أي التي هي قوله وان نقصت عنه الخ (١٤٣) (قوله أن يقوم سالما) أي بمائة كما قررنا وقوله ومعيبا بالعيب القديم هو تسعون كما قررنا

وقوله وبالإضافة بأن يقال ما قيمته بعد أحداث الصبغ فيقال خمسة وعشرون فإنه اذا رددت نصف عشر الثمن لانه آل الامر أن الحادث انما نقصه نصف العشر وان كان ابتداء انما نقصه العشر ولا حاجة الى أن يقوم بالعيب الحادث بدون الجبر الخاص بل بالزيادة وقوله وفي الثالثة أي التي هي قوله وان زادت الخ وقوله وبالإضافة ان أراد الرد أي ويكون شريكا بثلث الزيادة (قوله فمع التدليس لاشئ عليه ان ردوله التماسك) وأخذ القديم والحاصل ان تفصيل الشقة ثيابا بعدم المعتاد بالنسبة للمدلس من حيث ان المشتري اذا رد لاشئ عليه وعدم المتوسط من حيث انه اذا تمسك يرجع بأرض العيب القديم وقوله أو صبغها صبغا معتادا أي فان البائع اذا كان مدلسا ونقصت بذلك الصبغ ورده المشتري لاشئ له واذا تمسك يرجع بأرض العيب القديم وبعد حينئذ من المتوسط لاسن المعتاد لانه لو جعل ذلك من المعتاد مطلقا كان اذا تمسك لا يرجع بأرض العيب القديم كما يتبين مما يأتي قال المصنف في التوضيح فلو كان الصبغ منقصا كان له الرد بغير غرم ان كان البائع مدلسا أو حبسها وأخذ الأرض اه (قوله وكلام المؤلف في الثياب الخ) في عيب لكن يقدح في التخصيص بالثياب

قوله وله ان زاد الخ وله ان يتمسك وأخذ أرض القديم وكيفية التقويم في الثانية ان يقوم سالما ومعيبا بالعيب القديم وبالإضافة ان أراد الرد وان أراد التماسك أسقط الزيادة وفي الثالثة يقوم ومعيبا بالعيب القديم وبالإضافة ان أراد الرد وان أراد التماسك أسقط الزيادة وقوم سالما ومعيبا بالعيب القديم وقوله وجبر به الحادث أي في غير المدلس وأما هو فلا يجبر به بالزيادة شئ وشاركه بهامطلقا وتنسب القيمة للعيب القديم ولما جرى في كلامه ذكر أحكام التدليس وان المدلس يخالف غيره في بعض أحكام ذكر أن المسائل التي يفرق فيها أحكامهما سنة وسنذكر ما زيد عليه بقوله (ص) وفرق بين مدلس وغيره ان نقص (ش) فرق مبني للفعول والمدلس هو العالم بالعيب وقت البيع وغيره هو من لم يعلمه أو علمه ونسبه وقت البيع في ما فرق بينهما أن الثياب اذا نقصت عند المشتري بسبب تصرفه فيها تصرفا معتادا ولم يكن النقص ناشئا عن الانتفاع بها كقطع الشقة ثيابا أو سراويل أو صبغها صبغا معتادا فمع التدليس لاشئ عليه ان ردوله التماسك وأخذ الأرض القديم وسواء غرم للقطع أو الصبغ ثمن أم لا على مذهب ابن القاسم والقطع المعتاد هو ما اعتاده المتبائع في بلده أو في بلد يسافر اليها ولم يعتد به بلد البائع ومع عدم التدليس رد الأرض ان رد أمالو كان غير معتاد فهو فوت ولو كان البائع مدلسا ويتعين الرجوع بالأرض وأمالو كان النقص ناشئا عن الانتفاع به كالثوب يلبسه ليسا يتقصه فانه يرد مع الثوب قيمة اللبس لانه صون به ماله ولو كان البائع مدلسا واقتضاض الامة كالبس على مافي الرواية وقال ابن الكاتب لا يلزم قيمة الاقتضاض كقطع الثوب وجعله وفرق دالة على الجواب وان نقص معطوفة على ان زاد أي وان نقص المبيع فرق فيسه بين مدلس وغيره وفيه حينئذ دلالة على ان الزيادة لا يفرق فيها بين مدلس وغيره بخلاف النقص وقوله ان نقص أي نقصا متوسطا حاصل عند المشتري وكلام المؤلف في الثياب لافي الحيوان ولا في الدور أي العقار ونحوه في المدونة ونصه وكما حدث بالدور والرقيق والحيوان من عيب مفسد أي متوسط فلا يرد ان وجد به عيبا قديما لا بمانقصه ذلك عنده سواء دلس البائع أم لا بخلاف الثياب يفعل بها ما يفعل بثملها كصبغها وقصرها وتقطيعها قصانا أو سراويلات أو أقمصة والجلود خفافا أو نعلا وسائر السلع اذا عمل بها ما يعمل بثملها مما ليس بقساد فان المتبائع يحسب ان فعل ذلك بين حبسها والرجوع بقيمة العيب وردها وما نقصت وهذا اذا كان البائع غير مدلس فان كان مدلسا فلا شئ له على المتبائع ان رد لأن المدلس كالأذن وله الأرض ان تمسك اه لعل الفرق ان التدليس في الحيوان والعقار ينسدر والنادر لا حكم له ويكثر في الثياب والكثير يقصد ويراعى في نفسه (ص) كهلا كه من التدليس (ش) أي فرقوا في نقصه عند المشتري كما فرقوا في هلا كه عنده بين أن يكون بسبب عيب التدليس أو بغيره بسببه فاذا سرق المبيع فقطعت يده أو أبقى فهلاك فيه فان كان البائع دلس بابقه أو سرقته بأن علم وكنم فلا شئ على المشتري من ذلك ويرجع بجميع ثمنه وان كان غير مدلس فمن المشتري وفي عبارة المؤلف نظر اذا لا يتأتى التفريق مع الهلاك بعيب التدليس فلو قال كهلا كه بالعيب لكان أولى أي فان كان هذا العيب الذي هلك بسببه دلس به البائع فلا شئ على المشتري والافهوم منه والجواب ان هنا حذف معطوف أي كهلا كه من التدليس وغيره ويدل على هذا المقدر ظهور

قوله الا في الآن يهلك بعيب التدليس أي فان قضية الكلام الا في انه اذا كان البائع مدلسا الخ وورده المشتري أنه لا يرد أرض العيب الحادث (قوله والجواب) لا يخفى على هذا الجواب ان ظاهر المعنى يفرق عند الامر بين يفرق بين المدلس وغيره على حد ما قبل في غيره وليس كذلك بل يعنى أنه يفرق بين المدلس وغيره الذين تضمنت تلك الحالة فالمدلس حكمه كذا وغيره

المعنى



حكمه كذا اه (قوله أى فى صورة البيع على التبرئ الخ) لا يخفى ان هذا الحل لا يأتى على ظاهر المصنف لان المصنف قال وتبرع بمال يعلم فلا يعقل أن يقال مع فرض أنه لم يعلم بالعيب وتبرأ منه أن يفرق بين المدلس العالم وغيره الذى ليس بعالم وجوابه ان معنى كلام المصنف على هذا الحل وتبرع بمال يعلم فى زعمه أى اذا قال لأعلم به عيباً فإن كان فى نفس الامر كذلك فغير مدلس والافهم مدلس ويتبين كونه فى نفس الامر كذلك أم لا باقراره أو بشهادة يئنه عليه (قوله والاستحقاق) مبتدأ وقوله كالعيب خبر (قوله ولو أدى المشتري الجعل الخ) الظاهر ان ذلك اذا اشترطه عليه البائع وأما لو تبرع به المشتري على السمسار ابتداءً واشترطه السمسار على المشتري فلا يرجع به على البائع (قوله ولو كان البائع مدلساً) أى هذا اذا كان البائع غير (١٤٣) مدلس بل ولو كان مدلساً ولا فرق حيث يثبت

أن يتفق مع السمسار على التدليس أم لا فالصور ثلاث وقوله وان لم يرد فلا جعله الا كذا أى فله الجعل فى صورتين الاولى أن يكون البائع غير مدلس الثانى أن يكون مدلساً ولا يتعامل مع السمسار على التدليس فالصور ثلاث أيضاً فجملة الصور ست هكذا قال الشيخ سالم وقال عج مخالفاً لذلك مانصه وحاصل ما يفيد النقل أن البائع اذا كان غير مدلس ورد البيع فان السمسار يرد الجعل ولو كان السمسار غير مدلس وأما ان لم يرد المبيع فان السمسار المسمى ان لم يكن مدلساً وانظر اذا كان مدلساً والظاهر أنه كذلك لان من جهة السمسار أن يقول قد فعلت ما جعلت لي فيه العوض وان كان البائع مدلساً فان كان السمسار غير عالم بالعيب فله المسمى عند ابن يونس والقاسمى سواء رد المبيع أم لا وان كان عالم به فكذلك هذا عند ابن يونس الا أن يتفق مع البائع على التدليس فله جعل مثله رد المبيع أم لا وأما عند القاسمى فله جعل مثله حيث كان عالم بالمبيع فان رد فلا شيء له ولم يفصل

المعنى وهو انه لا تفرق مع هـ لا كمن التدليس كما قلنا وما هـ لك بسماءى زمن عيب التدليس فهو بمثابة ما هـ لك بعيب التدليس فليس داخل في الغرور ويدل على هذا ما أتى (ص) وأخذه منه باكثر (ش) أى كما فرقوا فى أخذ البائع المبيع من المشتري باكثر مما باعه له كبيعته بعشرة ثم اشتراه منه باثنى عشر فان كان البائع مدلساً فلا رجوع له بشئ والارده ثم رد عليه كما مر فى قوله وبأكثر ان دللس فلا رجوع والارده ثم رد عليه (ص) وتبرع بمال يعلم (ش) أى وافرقت بين مدلس وغيره فى التبرئ أى فى صورة البيع على التبرئ وهو ان علم بعيب وتبرأ منه لم تنفعه البراءة لان بكتمة اياه صار مدلساً ومن تبرأ من عيب لم يعلمه تنفعه البراءة وهذا خاص بما اذا كان المبيع رقيقاً كما مر من ان البراءة لا تنفع الا فيه مما لم يعلم ان طالت اقامته عنده وفى كلام المؤلف حذف الواو وما عطف أى وتبرع بمال يعلم ومما علم (ص) ورد سمسار جعله (ش) أى وكما فرقوا فى رد سمسار جعله لا أخذه من البائع اذا ردت السلعة على البائع فلا يرد السمسار الجعل الى البائع المدلس بل يفوز به السمسار ويرده اليه ان كان غير مدلس ابن يونس اذا رد بحكم حاكم أما ان قبله البائع متبرعاً لم يرد كالاتاة والاستحقاق فى رد الجعل للبائع كالعيب يفرق بين المدلس وغيره ولو أدى المشتري الجعل من عنده رجوع به على البائع أولاً ثم البائع يرجع به على السمسار ان لم يكن البائع مدلساً وأما ما دفعه المشتري حلاوة للسمسار على تحصيل المبيع فلا يرجع به الا أن يعلم السمسار فى المبيع عيباً والمأخوذ من المدونة أن جعل السمسار على البائع عند عدم الشرط والعرف وللسمسار تحليف البائع أنه لم يدلس ولو كان السمسار نفسه مدلساً فإرد المبيع فلا جعل له ولو كان البائع مدلساً وان لم يرد فلا جعله الا أن يتعامل مع البائع على التدليس فله أجره مثله (ص) ومبيع لم يرد بعيب (ش) يعنى ان على البائع المدلس رد المبيع الذى نقله المشتري الى محل قبضه أى الى المحل الذى قبضه فيه المشتري ونقله عنه الى محل آخر وعليه أيضاً أجره نقل المشتري له الى بيته فبرجع المبيع المشتري به او لا يرجع عليه باجرة جله اذا سافر به قاله ابن رشد ذكره الغرناطى (ص) والاردان قرب والافات (ش) أى وان لم يكن البائع مدلساً فان على المشتري رده ان نقله لموضع قريب فان بعدافات ووجب للمشتري الرجوع بأرش العيب فقوله ومبيع عطف على سمسار أى فرق بين مدلس وغيره فى رد مبيع لكذا أى فالمدلس يأخذه فى ذلك المحل ولا يلزم المشتري رده الى محل الاخذ وغيره أشار اليه بقوله والاردان قرب أى وان لم يكن مدلساً فى هذا الفرع الاخير رده المشتري ان قرب بأن يكون لا كلفة فيه وان بعدافات (صل) كجف دابة وسمها وعى وشل وتزويج أمة (ش)

بين اتفاقه مع البائع وعدمه اه (قوله ولا يرجع عليه باجرة جله اذا سافر به) الا أن يعلم أن المشتري ينقله لبلده فكذلك داره (قوله والاردان قرب) ما ذكره المصنف من التفرقة بين القرب والبعد تبع فيه التيطى والذى لابن يونس وابن رشد أنه اذا نقله والبائع غير مدلس فهو كعيب حدث عنده فيخير بين أن يرد أو يتمسك ويرجع بأرش العيب من غير تفرقة بين القرب والبعد (قوله أى فرق الخ) هذا الحل بحسب الفقه أى والافاتن مشكل فى فهمه لان ظاهره أن قوله ورد مبيع لمحله يفرق فيه بين المدلس وغيره فان كان مدلساً فحكمه كذا والافحكمه كذا مع أن قوله ورد مبيع لمحله معناه على بائعه ان كان مدلساً (قوله كجف دابة) أدخل بالكاف ما كان من عيوب الاخلاق كزنا وشرب وسرقة وابق حدث عند المشتري ثم اطلع على عيب قديم فن المتوسط

(قوله في غيرها) أي كعبد أو أمة ليس بعيب (٤٤) وهو كذلك إلا أن يحدث عن ذلك عيب متوسط (قوله ليس بعيب) وهو كذلك

كذلك في نفسه والمناسب ليس بعيب (قوله كما هو قول الأكثر) وهو الصحيح ومقابلته أن الولد يجبر عيب النكاح وإن كان أنقص منه وفهم ابن المواز قول ابن القاسم على ذلك (قوله) ومقتضى قوله إذا كانت الخ (أي إلى حد قوله ما بقي) (قوله أو يقل) إنما كان له الرد بالقديم ولو قل بخلاف الحادث لأن البائع قد يتوقع تدليسه بخلاف المشتري وهذا استحسن والقياس التسوية قاله في شرح الشامل (قوله المغث الخ) لا يخفى أنه على هذا التفسير يتكرر مع قوله وخفيف حتى فالأولى أن يفسر بأمراض يعارض بعضها بعضاً فيخفف ألها كما قاله البساطي (قوله والمغث) بفتح الميم وسكون الغين (قوله ليس عيب الخ ٣) قد يقال عيب بالنسبة لمن يراد منه فالصغير من الأدنى قد يراد للدخول على النساء وهكذا (قوله ثم برئت) ولو أخذناها أرشاً ولو برئت على شين وذلك لأن شينها من العيب القليل (قوله ذهاب ظفر) وانظر هل المراد الظفر الواحد أو ولو أكثر والظاهر أن ما زاد على واحد متوسط في رائة فقط (قوله وأما ذهاب الأظفار) انظر إلا أكثر (قوله حيث كانت من الحرير) هذا يخالف تفسيره لا في لقول المصنف وقطع غير معتاد بقوله كتفصيل شقة القطن والكتان قلنسوة أو الثوب الصوف قيصا والأولى ما يأتي وهو التعميم في الحرير وغيره كما كتبه شيخنا عبد الله (قوله أي والتغير الخ) ولا يأتي

هذه أمثلة للعيب المتوسط والمعنى أن العيب الحادث عند المشتري المتوسط كهزال الدابة وسمنها سمنينا والعمى والشلل وتزويج الرقيق ولو عبد أو جب للمشتري الخيار بين الرد ودفع الحادث والتماسك وأخذ القديم وقولنا سمنينا احترازاً من السمن التي تصلح به فلا يكون عيباً ومقتضى جعل السمن من المتوسط أن له رده ودفع أرشه وهو خلاف ما يجب به الفتوى من أنه إذا رد لا يرد شبه السمن وإن تماسك أخذ أرش القديم وعلى هذا فالسمن ليس من المتوسط ولا من المفيت ولا من القليل ومن عده من المتوسط كالمؤلف أراد أنه منه في مطلق التخيير ومفهوم دابة السمن والهزال في غيرها ليس بعيب وهو كذلك (ص) وجبر بالولد (ش) أي وجبر العيب الذي حدث بالمبيع عند المتاع وإن كان غير عيب التزويج بالولد الحاصل عنده ويصير بمنزلة ما لم يحدث فيه عند المشتري عيب فليس له إلا التماسك من غير شيء والرد من غير غرم عليه هذا إذا كانت قيمة الولد بحسب النقص أي تساويه كما هو قول الأكثر وهو الصحيح وهو ظاهر المدونة وإن كانت قيمة الولد أقل من النقص فلا بد أن يرد مع الولد ما بقي ومقتضى قوله إذا كانت الخ أن الولد إذا كانت قيمته أكثر لا يرد البائع الزائد بخلاف الصبي والفرق أن الصبي بسببه بخلافه والسمن كالولد فيماد كـ (ص) إلا أن يقبله بالحادث أو يقل فكالعدم (ش) هذا مستثنى من قوله فله أخذ القديم ورده ودفع الحادث أي إن محل التخيير المذكور إلا أن يقبله البائع بالعيب الحادث عند المشتري من غير غرم عليه أو يقل العيب بعدا بحيث لا يؤثر نقصا في الثمن كافي الأمثلة إلا تبة فلا خيار للمشتري حينئذ في التماسك وأخذ الارش بل إنما له التماسك ولا شيء له أو الرد ولا شيء عليه ويصير الحادث كالعدم لأنه إنما كان له التماسك وأخذ القديم لخسارته لأجل العيب الحادث فحيث أسقط عنه البائع حكم العيب الحادث زال معاوله وهو مذهب المدونة فقوله فكالعدم راجع للسائلين أي إلا أن يقبله بالحادث فكالعدم أو يقل فكالعدم ثم أخذ في أمثلة العيب القليل جداً بقوله (ص) كوعك ورمد وصداع وذهاب ظفر وخفيف حتى ووطه ثيب وقطع معتمد (ش) الوعك بسكون العين المهملة الجوهري مغث الخي والمغث ضرب ليس بالشديد وأدخلت الكاف ما لو حدثت عنده موضحة أو منقولة أو جائفة ثم برئت أو شرب خمر أو باق ومنها الرمد والصداع أي وجع الرأس ومنها ذهاب الظفر ولو في رائة وأما ذهاب الأظفار فعيب متوسط في الرائة فقط وذهاب الأصبع من المتوسط مطلقاً ومنها خفيف الخي وهو ما لا يعتبه التصرف ومنها وطفه الثيب والقطع المعتاد وهو أن تقطع الشقة لما ترادفه قاله ابن عرفة وبعبارة وهو ما جرت المادة بفعله مثله في المبيع وغير المعتاد مقابله ثم إن فسر المعتاد بقطع الشقة نصفين كان من المعتاد مطلقاً وإن فسر بجعلها قيصاً أو قباً فهو من المعتاد بالنسبة للمدلس وهو من المتوسط بالنسبة لغيره والأولى جملة على الأول لأنه الطاهر من كلامه فنفسه بالثاني وقيد كلام المؤلف بالمدلس فقد جملة على خلاف ظاهره بلاداع لذلك وأما جعلها اقلاً عا وحقها فهو وفوت حيث كانت من الحرير ولما انتهى الكلام على العيبين المتوسط والخفيف شرع في المفيت فقال (ص) والمخرج عن المقصود مفيت فالارش (ش) أي والتغير الحادث عند المشتري المخرج عن المقصود ومن المبيع بذهاب المنافع المقصودة منه مفيت للرد سواء كان البائع مدلساً أو غير مدلس فالواجب التماسك بالعيب القديم والارش واجب على البائع للمشتري فقوله والمخرج أي والتغير المخرج لان كلام المؤلف في التغير وتقدير الموصوف بالعيب فاسد لان كبير الصغير ليس عيباً وقوله فالارش أي

هنا وجبر به الحادث المتقدم في العيب المتوسط كما قال عجم وقال الشيخ سالم يأتي هنا إذا جبر بخياطة ومحوها يصير متوسطاً فيتمتعين ولا يقال صار كالعدم في حق المدلس لانا نقول هذا في المتوسط ابتداءً انظر كـ (قوله سواء كان الخ) وما تقدم من أنه يفرق بين المدلس



وغيره ان نقص فيما اذا كان القطع معتادا واما غير المعتادة فثبت (١٤٥) ولوداس البائع (قوله ككبر صغير) في مبيع براد صغيره

كدخول على النساء والمراد بكبره بلوغه وانظر لورا حق والظاهر انه ليس فوت العدم فوات المقصود كما ذكر بعض الشراح وصغير غنم يراد للحمه كما يفهم ذلك من جعله مثالا للخروج عن المقصود (قوله ومنها اقتضاض بكر) بالاقاف والقاء واقتصر في الصحاح على الاول (قوله وهو خلاف قول مالك) الراجح قول مالك (قوله بل يزيدا) لما يترتب على ذلك من ممانها (قوله فلتسوة) كأن المراد الجنس فلا ينافي ان الشقة تجعل قلائس (قوله أو الثوب الصوف قيصا) هذا في شأن بلدة يجعلون الثوب الصوف قفطانا ولا يجعلونه قيصا واما في عرف بلادنا فيجعلون الثوب الصوف قيصا (قوله فاقتم نهر) أي دخل نهر (قوله كونه في زمن اباقه) حقيقة أو حكما كما اذا لم يعلم له خبر هل هلك أم لا (قوله وهلك) الواو عاطفة لاحال لان الهلاك ليس في وقت البيع والحال المقدره شرطها أن يكون المقدر لها المتكلم بدر (قوله ان لم يكن رجوعه على بائعه) أي بأن أعدم أو غاب غيبة بعيدة ولا مال له فان أمكن رجوعه على بائعه فانه يرجع على بائعه بقيمة العيب ويرجع بائعه على الاول بالاقول من الارش أو كمال الثمن قاله الزرقاني ان من حجة المدلس أن يقول ان كان الارش أقل لم ينقص عليك بتدليس سوى ما دفعته من الارش وان كان الثمن أقل فلا رجوع لك على لو هلك بذلك الا بما دفعته لي (قوله لانه لما رضى الخ) فان قيل على القول

فيتعين الارش عند التنازع واما عند التراضي فعلى ما تراضيا عليه وطريق الارش أن يقوم سالما ومعيبا أو يأخذ من الثمن النسبة ثم أخذ في أمثله المقيت بقوله (ص) ككبر صغير وهمم واقتضاض بكر وقطع غير معتاد (ش) يعني أن العيب الحادث المقيت عند المشتري الموجب للرجوع للارش ككبر الصغير وهمم الكبير وهو أن يضعف عن المنفعة المقصودة منه ولا يمكنه الاتيان بها وظاهره عمومته في العاقل وغيره وهو واضح ويدل عليه التعليل بأن الصغير جنس والكبير جنس وتقييم الزرقاني ذلك بغير الابل ليس في كلامهم ومنها اقتضاض بكر كما قاله ابن رشد في كتابه المذهب في تحرير المذهب وهو خلاف قول مالك انه من المتوسط وقيد الباجي قول مالك بالعليا واما الوخش فلا ينعصها بل يزيدها ومنها القطع الغير المعتاد وسواء كان البائع مدلسا أو غير مدلس كتفصيل شقة القطن والكتان قلنسوة أو الثوب الصوف قيصا ثم أخرج من المقيت الموجب للارش على البائع بعض مقيتات فيها الرجوع للمشتري بجميع الثمن على البائع لا بالارش فقط بقوله (ض) إلا أن يهلك بعيب التدليس أو بسماوى زمنه كونه في اباقه (ش) يعني أن محل رجوع المشتري بالارش على البائع فيما اذا حصل عند المشتري مقيت ان لم يهلك المعيب من المشتري بسبب عيب التدليس أو بسماوى في زمن عيب التدليس فان هلك بعيب التدليس الذي دلل به البائع على المشتري بأن علم به وقت البيع ولم يبينه كالدلس بحرايته فارب فقطل أو بالابق فابق فاقتم نهر افات أو تردي ففات أو دخل بحرا فتم شتمه حبة ففات أو هلك من الله من غير سبب لكن في زمن عيب التدليس كونه في زمن اباقه المدلس به فان المشتري يرجع على البائع بجميع الثمن ولا شيء عليه فيما حدث عنده من الهلاك ويدخل فيه ما اذا باعه أمة حاملا ودلس عليه بحملها فانت من الولادة ولو ادعى المشتري أن العبد أتى من عنده وخالفه البائع بعدم موافقته على أنه دلس عليه بالابق فالقول قوله ويرجع بثمنه لكن له تخليفه أنه ما غيبه وعلى البائع تحصيله واحترز بقوله زمنه مما اذا هلك بسماوى في غير زمن عيب التدليس فان المشتري لا يرجع الا بالارش ولما ذكره لا كونه عند المشتري بعيب التدليس ذكره اذا هلك عند غير المشتري منه بذلك فقال (ص) وان باعه المشتري وهلك بعيبه يرجع على المدلس ان لم يمكن رجوعه على بائعه بجميع الثمن فان زاد فلثاني وان نقص فهل يكمل الثاني قولان (ش) يعني أن المشتري من المدلس اذا باع ما اشتراه قبل اطلاقه على العيب وهلك الشيء المبيع عند المشتري الثاني بسبب عيب التدليس وتعذر رجوعه على بائعه وهو المشتري الاول فان المشتري الثاني يرجع على البائع المدلس بجميع الثمن الذي أخذه المدلس من المشتري الاول لكشف الغيب أنه لا يستحقه لتدليس ثمة ان كان الثمن الذي أخذه المشتري الثاني من المدلس مساويا لما خرج من يده للبائع الثاني وهو المشتري الاول فلا اشكال وان زاد لما أخذه من المدلس على ما خرج من يد المشتري الثاني فيبقى بيده الى أن يؤديه للمشتري الاول وهو بائعه الغير المدلس وان نقص الثمن الاول المأخوذ من المدلس عن ثمن المشتري الثاني الذي دفعه لبائعه وهو المشتري الاول كالأول كان المدلس باعه بعشرة وباعه المشتري منه لا آخر باثني عشر فهل يكمل البائع الثاني لمشتريه ثمنه بأن يدفع له درهمين تمام ثمنه وهو الذي حكاه المازري وابن شاس لانه قبض ذلك الزائد فيرجع عليه به أولا يكمله الثاني وليس للثالث وهو المشتري الثاني غير العشرة التي قبضها من المدلس وحكامه في النوادر وكتاب ابن يونس لانه لما رضى باتباع الاول فلا رجوع له على الثاني قولان وقيد الثاني بأن لا يكون الثمن الاول أقل من قيمة العيب من الثمن الثاني والا فيرجع على بائعه بتمام قيمة عيبه كالأول باعه الثاني

(١٩ - خرشي خامس) الثاني انما رضى باتباعه لضرورة انه لم يمكنه الرجوع على الثاني فالجواب أنه كان يمكنه أن يصبر حتى يحضر الثاني

فلما لم يصبر لم يكن له رجوع عليه (قوله على تنازع المتبايعين في العيب) أي المشارة بقوله ولا بائع أنه لم يأت وقوله أو في سبب الرديه هو المثار له بقوله ولم يحلف مشتراد عيت رؤيته الابدعوى الاراعة (قوله الابدعوى الاراعة) هذا في الخفي والظاهر الذي يخفى عند التقلب على من لم يتأمل ولا يخفى غالباً على من تأمل ككونه أعمى وهو قائم العينين أما الظاهر الذي لا يخفى غالباً على كل من اختبر المبيع تقلباً يكون الأعمى مفقداً أو مطموس العينين فلا قيام له (قوله بحيث لا يخفى ولو على غير المتأمل) حاصل كلامه أنه يحلف و يرد وقد اعترض بأن الصواب لارده وقد أشار له شب في حل قوله (١٤٦) الإبهادة عادة للمشتري بعينه وأما الظاهر الذي لا يخفى غالباً ولا على غير المتأمل

بمائة في مثاليها والعيب ينقصه الخمس وخمس المائة عشرون والثمن الأول عشرة فيكمل الثاني للثالث أرش العيب بعشرة \* ولما أنهى الكلام على العيب الثابت للمشتري به الرد شرع في الكلام على تنازع المتبايعين في العيب أو في سبب الرديه فقال (ص) ولم يحلف مشتراد عيت رؤيته الابدعوى الاراعة (ش) يعني أن المشتري إذا طلع على العيب وأراد الرد فقال له البائع أنت رأيت وقت الشراء وأنكر رؤيته وطلب البائع عينه فان المشتري لا يلزمه عيب إلا أن يحقق البائع عليه الدعوى بأنه رآه بارأته هو أو غيره فان حلف ردوان نكل ردت اليمين على البائع ومثل دعوى الاراعة إذا كان العيب ظاهراً أي بحيث لا يخفى ولو على غير المتأمل أو أشهد على نفسه أنه قلب وعين في الحصر نظر و يصح في يحلف ضم الياء وفتح الحاء وفتح اللام المسددة أي ليس للبائع تخليفه وفتح الياء وسكون الحاء وكسر اللام أي لم يقض الشرع بتخليفه (ص) ولا الرضا به الابدعوى مخبر (ش) يعني أن المشتري لا يلزمه اليمين إذا ادعى البائع عليه الرضا بالعيب حين اطلاع عليه إلا أن يحقق البائع عليه الدعوى بأن يقول أخبرني مخبر أنك رضيت به أو تسوقت بالسلعة بعد اطلاعك على عيبها فحينئذ يلزمه اليمين ما رضيت بالعيب بعد اطلاعك عليه بعد أن يحلف البائع أولاً لقد أخبره مخبر صدق ولو قال أخبرني فلان سقطت عن البائع اليمين وان كان المخبر مسخوطاً ثم إن الرؤية مع الاستمرار مستلزمة للرضا فكان يمكنه الاستغناء بالمسئلة الأولى والجواب أنه ذكرها ليرتب عليها ما بعدها من الاستثناء (ص) ولا بائع أنه لم يأت بقاؤه بالقرب (ش) يعني أن من اشترى عبداً فأبى بقرب البيع فقال المشتري للبائع أخشى أنه لم يأت بقرب البيع الا وقد كان عندك أبى فاحلف لي فلا عين عليه وهو محمول على السلامة حتى تقوم بينة وقوله لم يأت مثال أي أولم يسرق أو لم يزن أو لم يشرب أو نحو ذلك وقوله لا باقه علة للنفى وهو يحلف وقوله بالقرب وأولى بالبعد \* ولما أنهى الكلام على العيب المعين جميعه أو المكتوم جميعه شرع في الكلام على ما إذا بين بعضه وكتم بعضه فقال (ص) وهل يفرق بين أكثر العيب فيرجع بالرائد وأقله بالجميع أو بالرائد مطلقاً أو بين هلا كه فيما بينه أو لأقوال (ش) يعني أن البائع إذا بين للمشتري بعض العيب الكائن في المبيع وكتم بعضه الآخر عنه وهلاك المبيع ففيه ثلاثة أقوال القول الأول يفرق بين أن بين إلا أكثر بأن يقول هو يأتى خمسة عشر يوماً وقد كان يأتى عشرين فيرجع المشتري بأرش الرائد الذي كتبه فيقال ما قيمته سليماً فان قيل عشرة قيل وما قيمته على أنه يأتى خمسة أيام فان قيل ثمانية رجع بخمس الثمن و بين أن بين الأقل بأن يقول يأتى خمسة ويكتم خمسة عشر فيرجع بجميع الثمن وكأنه بكتم الأقل لم يبين شيئاً ولا فرق بين هلاكه فيما بين أو فيما كتم ولا فرق بين المسافات والأزمنة ولا يعلم حكم ما إذا بين النصف وينبغي على

فلا قيام به ولا يرجع لعادة ولا غيرها اه (قوله أو أشهد على نفسه) أي في خفي فإذا كان ظاهراً وأشهد على نفسه أنه قلب وعين ورضي فلا رد له ولا عين له (قوله بعد أن يحلف البائع) مذهب المدونة لزوم المشتري اليمين مطلقاً وإن لم يحلف البائع عن المخبر أم لا مسخوطاً أو عدلاً حيث لم يحلف البائع مع العدل وإن حلف معه لمزم المشتري المبيع ولا عين على المشتري كما أفاده بعض شيوخنا ويفيده عب (قوله وان كان المخبر مسخوطاً) أي هذا إذا كان المخبر عدلاً بل ولو مسخوطاً إلا أنه إذا كان عدلاً وصدق البائع في أن المشتري أخبره بالرضا حلف البائع ولارد للمشتري فان كذب البائع أو رد اليمين على المشتري حلف على عدم الرضا ورده وهو ما أراده الشارع بما قبل المبالغة المشار لها بقوله ولو مسخوطاً والحاصل أن المشتري يحلف على عدم الرضا حيث كان المخبر مسخوطاً أو عدلاً وكذب البائع أو رد اليمين على المشتري فسد بر (قوله ثم إن الرؤية الخ) لا يخفى أن كلا الصورتين الدعوى بعد العقد لكن الأولى ادعى أنه رآه حين العقد وهذه ادعى أنه رآه بعده ولكن

هذا

رضي به فلا يقال أحدهما ينبغي عن الآخر (قوله أنه لم يأتى) بفتح الهمزة وكسرها وقوله يأتى بفتح

الموحدة وكسرها أي ولم يقل أخبرت أو علمت أنه أبق عندك فان قال ذلك فله تخليفه والظاهر أنه يجري هنا في المخبر ما جرى فيما تقدم من التفصيل (قوله ما قيمته سليماً) أي من العيب الذي كتبه فلا ينافي أنه يقوم على أنه يأتى المدة المعينة كذا قررنا (أقول) لا يخفى أنه لا يفرق اطلال بين أن يقول سالماً من العيب أصلاً أو يأتى الزمن الذي عين فان الأمر يؤول إلى حالة واحدة (قوله ولا فرق بين المسافات والأزمنة) أما الأزمنة فقد تقدم وأما الامكنة كما إذا قال له أنه يأتى من مصر إلى رشيد ثم تبين أنه يأتى من مصر إلى أريمن رشيد



(قوله أو يرجع بالزائد مطلقا) اعترضه المواق بأن الذي نقله ابن يونس (١٤٧) في هذا الثاني انما فرضه فيما اذا بين النصف

(قوله أولا) أي أولا فيما بين ما بينه وبين ما لم يبينه وأوجعني الواو لان بين لا تكون الا بين اثنين ولو قال وغيره لكان أظهر وانظر لو ادعى انه هلك فيما بينه وادعى للمشتري انه فيما لم يبينه والظاهر العمل بقول المشتري (قوله بعض المبيع المقوم المعين) انما قيد بقوله المعين لانه اذا كان موصوفا ووجد عيبا في بعضه فيؤمر بالاتيان ببدله (قوله كما اذا اشترى الخ) الخاص لانه يقوم كل ثوب على حدته على انه سليم من العيب فاذا قومت كل واحد كذلك ثم وجدت المعيب واحدا مثلا فتنسب قيمته على انه سليم للجموع وبذلك النسبة يرجع من الثمن وهو معنى قوله بعد وبعبارة وتقوم كل سلعة الخ ولك طريقة أخرى وهي تقوم جميع المبيع على انه لا عيب فيه لانه على ذلك وقع عليه العقد ثم يقوم ما عدا المعيب فانقص رد حصته من الثمن ولو قوم المعيب وحده عرفت النسبة (قوم وتنسب قيمة المعيب) أي على انه سليم (قوله ويرجع بالقيمة) وتعتبر يوم البيع على ظاهر كلام المتقدمين وجزم به في الشامل وهو المعتمد لا يوم الحكم كما هو اختيار التونسي (قوله ويرجع بقيمة عشرةا) هذه طريقة والطريقة الثانية وهي المعتمدة يرجع بنسبته من قيمة السلعة ولا يخفى أن قيمة بعض السلعة أقل من بعض قيمة السلعة فتدبر (قوله لا إلى قوله ويرجع بالقيمة الخ) أي

هذا القول الرجوع بالزائد كما صرح به بعضهم قولنا مستقلا القول الثاني أن المشتري انما يرجع بأرش ما كتبه عنه البائع سواء بين الاكثر والاقل هلك فيما بينه أو فيما كتبه القول الثالث يفرق بين أن يملك المبيع فيما بينه البائع فيرجع المشتري بأرش ما كتبه عنه البائع سواء كان هو الاكثر والاقل وبين أن يملك فيما كتبه فيرجع على البائع بجميع الثمن سواء بين الاكثر والاقل وهذا مذهب أبي بكر بن عبد الرحمن وما قبله قول غيره من أهل بلد ابن يونس والذي قبله وهو الاول قاله ابن يونس عن غير أهل بلده فقوله بين أكثر العيب أي بين بيان أكثر العيب الخ وقوله بالزائد أي بقيمة الزائد على ما بينه وقوله أو بالزائد المعطوف محذوف أي أو يرجع بالزائد مطلقا والعامل معطوف على يفرق وقوله أو بين هلا كه معطوف على بين أي أو يفرق بين هلا كه فيما بينه أولا يبينه فان هلك فيما بينه يرجع بقيمة العيب وان هلك فيما لم يبينه يرجع بجميع الثمن (ص) ورد بعض المبيع بحصته (ش) يعني أن المشتري اذا طلع على عيب في بعض المبيع المقوم المعين وليس المعيب وجه الصفقة بأن ينوبه من الجملة بعد تقويم السلع منفردة وضم بعضها الى بعض النصف فأقل فانه يرد بحصته من الثمن كما اذا اشترى عشرة أثواب بمائة وقيمة كل ثوب عشرة والمعيب واحد أو اثنان الى خمسة فيجب التماسك بالخمس السلعة بنصف الثمن ويرد المعيب بحصته فان كان ثوبا يرجع بعشر الثمن وهو عشرة أو ثوبين يرجع بخمسه وهو عشرون أو ثلاثة أثواب يرجع بثلاثة اعشاره وهو ثلاثون أو أربعة أثواب يرجع بخمسه وهو أربعون أو خمسة أثواب يرجع بنصف الثمن وهو خمسون فان كان المعيب وجه الصفقة بان كان ينوبه أكثر من النصف فانه يتعين رد الجميع ولا يجوز التماسك بالاقل كما يأتي وبعبارة وتقوم كل سلعة بغيرها وتنسب قيمة المعيب الى الجميع ويرجع بما يخص المعيب من الثمن وكلام المؤلف في المقوم المعين وأما الشائع وغير المقوم كالثمن فيسبأ ثبات وقوله بحصته أي ما يخصه من الثمن مفوضا على القيم فقوله ورد بعض المبيع شامل لما اذا كان الثمن نقدا أو غيره مقوما أو مثليا فقوله (ورجع بالقيمة ان كان الثمن سلعة) بيان لحكم بعض أفراد هذا والمعنى أن عن العشرة الاثواب المتقدمة في مثالنا اذا وقع بسلعة كدار تساوى يوم البيع مائة فيرجع بقيمة عشرةا عشرةا أو خمسةا عشرون أو ثلاثة اعشارها ثلاثون وعلى هذا الحساب لا بما يقابل ذلك من الدار شركة لضرر الشركة وهو قول ابن القاسم في المدونة وقال أشهب في كتاب محدير يرجع شريك في الدار بما يقابل المعيب فيرجع في المثال بعشرها أو خمسةا الخ (ص) إلا أن يكون الاكثر (ش) هذا راجع لقوله ورد بعض المبيع المعيب بحصته وتمسك بالباقي إلا أن يكون البعض المعيب الاكثر فلا يرد بعض المبيع بحصته بل انما يتمسك بجميع الثمن أو يرد الجميع وبعبارة راجع لقوله ورد بعض المبيع بحصته لا إلى قوله ويرجع بالقيمة ان كان الثمن سلعة أي إلا أن يكون المعيب الاكثر فلا يقتص على رد بعض المبيع بحصته بل انما يتمسك بالجميع أو يرد الجميع والمراد بالاكثر ثباتا بأن ينوبه من الثمن أكثر من النصف ولو يسيرا وحل منع التمسك بالاقل حيث كان المبيع كله قائما ما ان هلك بعضه ووجد الباقي معيبا فان كان الثمن عينا أو عرضا قد فات رد المعيب بحصته وتمسك بالهالك السليم بحصته كان المعيب وجه الصفقة أو دونه لانه انما صار التراجع في مثلي وهو العين أو قيمة العرض الفائت فكان المبيع مثلي ولو رد الهالك أيضا رد قيمته وهو قدره بحصته وهي معلومة لاجل فيها بخلاف ما اذا كان الثمن عرضا لم يفت والمعيب وجه الصفقة فلو تمسك بالسليم بحصته من الثمن

لا اليه فقط أي بل راجع لكل ما تقدم (قوله فكان المبيع مثلي) أي الذي هو العرض الفائت الذي تقرر في قيمته (قوله وهو قد

لزمه) على المحذوف والتقدير ولا يصح لانه قدره بحصته وقوله وهي معلومة

هو علة لقوله لزمه أي وانما حكمنا بالازوم لانهم اعلوه - علة أي بعد تقويم كل من السليم والمعيب (قوله الابعث التقويم) أي تقويم العرض الذي وقع غنا فان قلت اذا كانت العلة في جواز التماسك بالسليم الفائت حيث كان الثمن مثليا أو غيره وفات عدم الجهل بما ينوب السليم فيجوز ذلك فيما اذا كان السليم باقيا والثمن مثلي أو غيره وفات فالجواب أن العلة أي علة الجواز ليست هي عدم الجهل بما ينوب السليم فقط بل هي هذا وكونه لا فائدة في أخذ عين وردعين والحاصل أن علة الجواز لم توجد فيما اذا كان الثمن عرضا لم يفت أو فات والسليم باق فلذا حكم بالمنع فيهما فان قلت علة المنع موجودة ولو لم يكن المعيب الاكثر والجواب أن السليم بمنزلة الصحيح والصحيح يغلب الفساد ما لم يكن الفساد أكثر فان قلت العرض لا بد من تقويمه كان قائما أو فائتا فالجمله موجودة مطلقا قلت يجب بانها تلف نظر لقيمته حال اوصار بمثابة ما اذا بيعت بعين وان كان (١٤٨) لا بد من التقويم (قوله لما في ذلك من الفساد الخ) فيه بحث لان القراضى على

الرد في أحد السوارين والقرطين ليس فيه فساد بخلاف نحو العين (قوله أو ما وولدها) الواو بمعنى أو وبقاؤها على بابها فسادا تقدره حينئذ أو يكون البعض أما وولدها وليس مرادا (قوله ولما كان الاستحقاق أصلا الخ) كأن أصلاته من حيث ورود النص فيه وقوله مفرعا عليه أي على حكمه بقوله وان كان درهمان الخ (قوله ولا يجوز التمسك بأقل استحقاق أكثره) أي ولا يجوز التمسك بأقل مبيع استحقاق أكثر المبيع (قوله تقويم المبيع كله الخ) لا يخفى أن هذا التصور غير ما تقدم له فهو إشارة للوجه الثاني وقوله ثم تقويم كل فرد الخ أي لا جمل أن يعرف ما ينوب المستحق وما ينوب غيره (قوله وأما ان كان موصوفا) ومثله المثلي حاصله أن هذا اذا كان مقوما معينا والمستحق منه معين فان كان موصوفا فلا ينقض البيع ويرجع بالتمسك مطلقا وان كان مثليا أو شائعا فكذلك قال عجم في بيان القليل والكثير نظما ثم الكثير الثالث في المثلي وفي

الذي هو العرض القائم لكان متمسكا بثمن مجهول اذا لم يعلم ما يخص السليم من العرض القائم الا بعد التقويم فيتمتعين رد الجميع وهو القائم بقيمة الهالك في يده ويرجع في عين عرضه فان اختلفا في قيمة الهالك أو اصفاه ثم قوم فان اختلفا في صفته فالقول للبائع ان انتقد وللشترى ان لم ينتقد وقيل القول للبائع مطلقا وبه أخذ محمد (ص) أو أحد من زوجين (ش) عطف على الاكثر والمراد به ماما لا يستغنى بأحدهما عن الآخر حقيقة كالتفنين والنعلين والمصرعين أو حكما كالقرطين والسوارين لانه لا يستغنى بأحدهما عن الآخر عادة أي انه اذا كان المعيب أحد من زوجين فليس له رد المعيب بحصته من الثمن والتمسك بالسليم ولو تراصيا على ذلك لما في ذلك من الفساد الذي منع الشرع منه (ص) أو ما وولدها (ش) يعني أن من اشترى أمة وولدها ثم اطلع على عيب بأحدهما فإنه يجب عليه أن يردهما معالان الشارع منع من التفرقة بينهما قبل الاثغار وهذا ما لم ترض الام بذلك حيث لم يكن العيب وجه الصفة ولما كان الاستحقاق أصلا والعيب فرعا أتى به مصرحا بحكمه مفرعا عليه ما بعده فقال (ص) ولا يجوز التمسك بأقل استحقاق أكثره (ش) موضوع المسئلة ان المبيع متعدد كتياب مثلافان استحقاق أكثر المبيع المتعدد من يد المشتري فإنه لا يجوز له أن يتمسك بالباقي القليل السالم من الاستحقاق بحصته من الثمن لان العقدة انحلت من أصلها حيث استحق أكثره أو تعيب أكثره أو تلف أكثره فتمسك المشتري بباقيه كأنشاء عقدة بثمن مجهول بيانه انه لا يعلم قيمة الجزء الباقي الابعث تقويم المبيع كله أو لا ثم تقويم كل جزء من الاجزاء فلا جاز له التمسك بالقليل السالم بحصته من الثمن أدى الى ما ذكرنا ان كان البيع متحدا كدار مثلا فاستحق بعضها قبلها أو كثيرا فان المشتري يخير في الرد أو البقاء كما يأتي عند قوله أو استحق شائع وان قل وأما ان كان موصوفا فلا ينقض البيع ويرجع بالمثل ولو استحق الاكثر (ص) وان كان درهمان وسلعة تساوي عشرة بثوب فاستحققت السلعة وفات الثوب فله قيمة الثوب بكامله ورد الدرهمين (ش) تقدم أن المبيع اذا استحق أكثره فان العقدة تنفسخ من أصلها وهذا مفرع عليه فالوفرع بالفاء كان أولى لان كلامه يوهم الاستئناف أو العطف والمعنى أن من اشترى درهمين وسلعة تساوي عشرة دراهم بثوب فلما قبض المشتري الدرهمين والسلعة استحقها شخص من يده وأخذها فان العقدة تنفسخ لاستحقاق أكثرها وهي خمسة أسداسها وحينئذ فيجب على المشتري أن يرد البائع الدرهمين ويرجع في

\* مقوم ما فات نصفا فاعرف فيما خلا الارض فان النصف \* فيه كثير نص ذا لا يخفى ان شاع أو عين ذا الذي يظهر \* لي من كلام كل من يعبر \* والثالث في الدار كثير مطلقا \* كالعشر ان في القسم ضرحقا (قوله بكاله) فان قيل قوله بكاله غير محتاج اليه لان قوله ورد الدرهمين يدل على انه يدفع جميع قيمة الثوب والجواب انه أتى به مبالغة في الرد على ابن حبيب وليعلم المراد من أول وهلة (قوله ورد الدرهمين) استشكل قوله فله قيمة الخ مع التفرع على حرمة التمسك بأقل والجواب من وجهين أولهما ان قسم ما ذكر ان له أن يرضى بالدرهمين في نظير الثوب كله لا في مقابلة سدسه فقط وبأن اللام مستعملة في حقيقتها في قوله فله قيمة الثوب ومجازها في قوله ورد الدرهمين اذا المراد انه يجب عليه درهمان وان قرئ فملا ما ضيفا فلا يجوز ويكون مصرحا في الوجوب ويقيده بما اذا لم يرد التماسك بالدرهمين في نظير الثوب (قوله فالوفرع بالفاء لكان أولى) هذا على نسخته ووجدني



بعض النسخ تقر به بالفاء (قوله فأعلى) أى أعلى من حواله السوق أى كغير الذات (قوله والجملة مبتدأ وخبر) فدرهمان مبتدأ وسلعة معطوف عليه والخبر قوله بيعا بثوب فان قلت درهمان نكرة فكيف يصح الابتداء بالنكرة قلنا صح الابتداء بها لعطف ما فيه المسوغ عليه يقال لا داعي لكون اسمها ضمير الشأن بل يجعل درهمان بالرفع اسمها وسلعة بالرفع (١٤٩) عطف عليه أو بالنصب مفعول معه

وقوله بثوب متعلق خبرها أى بيعا بثوب وقوله وفى بعض النسخ درهمين بالنصب فكان ناقصة واسمها ضمير الشأن وفيه ما تقدم من ان الخبر حينئذ لا يكون الا جملة والاحسن أن يجعل الضمير عائدا على المثنى أو المبيع (قوله على عيب بالمبيع) أى كان يشتريه عيبا للخدمة أو نحو ذلك فالمدار على شرائها شيئا ولو اتخذ القنية أو نحو ذلك (قوله بتعدد متعلقه) الاولى مشتريه والمتعلق أعم (قوله على أحد البائعين نصيبه) أى ولا يرد الجميع إلا أن يكونا شريكي تجارة خاصة له أن البائع تعدد بان باعا شيئا كان اتخذاه خدمة مثلا فيجوز للشري أن يرد على أحدهما دون الآخر ما لم يكونا شريكي تجارة لانهم ما اذا كانا شريكي تجارة فهما كالرجل الواحد الرد على أحدهما رد على الآخر (قوله الابشهادة الخ) هذا اذا كان العيب خفيا وظاهرا لا يخفى على غير المتأمل ولا يخفى على المتأمل غالبا ككونه أعشى وهو قائم العينين وأما الظاهر الذي لا يخفى غالبا ولو على غير المتأمل فلا قيام به ولا يرجع لعادة ولا غيرها وإنما أسند الشهادة للعادة وان الشاهد في الحقيقة أهل المعرفة لانهم لما كانوا يستندون في شهادتهم بمادة العادة عليه غالباً صح اسناد الشهادة للعادة (قوله عيب

قوله الذى خرج من يده ان كان باقيا فان فات بحواله السوق فأعلى فانه يرجع بقيمته ولا يجوز للشري التمسك بالدرهمين فيما يقابلهما من سدس الثوب وكان شانية واسمها ضمير شأن والجملة مبتدأ وخبر أى وان كان هو أى الشأن درهمان وسلعة بيعا بثوب وفى بعض النسخ درهمين بالنصب فكان ناقصة واسمها ضمير شأن ودرهمين خبرها وسلعة بالرفع على الاولى وبالنصب على الثانية \* ولما أنهى الكلام على اتحاد المشتري والبائع شرع في الكلام على تعددهما من الجانبين أو من أحدهما فقال (ص) ورد أحد المشتريين (ش) يعنى ان المشتري اذا كان متعدد او كان البائع متحدا أو متعدد اثم اطلع على عيب بالمبيع في صفقة واحدة فأراد أحد المشتريين أن يرد نصيبه على البائع وأبى غيره من الرد فالمشهور أن له أن يردوله أن يتمسك ولو أبى البائع فقال لا أقبل الا جميعه والى هذا يرجع مالك بناء على تعدد العقد بتعدد متعلقه واختاره ابن القاسم وكان يقول انما هما الردم معا أو التمسك معا والقولان فيها وكلام المؤلف اذا لم يكونا شريكي تجارة وأما ما اذا اشتريا شيئا معييا في صفقة واحدة وأراد أحدهما الرد فلصاحبه أن يمنع من ذلك ويقبل الجميع لان كلا وكيل عن الآخر (س) وعلى أحد البائعين (ش) يعنى ان المشتري اذا كان متحدا أو متعدد او البائع متعدد اثم اطلع المشتري على عيب بالسلعة فانه يجوز له أن يرد على أحد البائعين نصيبه من المبيع دون الباقي \* ولما أنهى الكلام على العيب الثابت وجوده وقدمه بين المتبايعين شرع في الكلام فيما وقع التنازع بينهما في وجوده أو في قدمه فقال (ص) والقول للبائع في العيب (ش) يعنى أنه اذا تنازع البائع والمشتري في وجود العيب في المبيع وعدمه فقال المشتري به عيب وقال البائع لا عيب به فالقول في ذلك قول البائع ولا يعين عليه لانه متمسك بالاصل وهو السلامة في الاشياء وأيضا صدور عقود المسلمين على وجه الصحة فقوله والقول للبائع في العيب على حذف مضاف أى في نفي العيب الخفى كالزنا ونحوه (ص) أو قدمه الابشهادة عادة للمشتري وخالف من لم يقطع بصدقه (ش) يعنى أن البائع اذا وافق المشتري على وجود العيب لكن البائع يدعى حدوثه عند المشتري والمشتري يدعى قدمه ليرد المبيع على بائعه فان القول في ذلك قول البائع أيضا ان شهدت له العادة بالحدوث قطعاً أو رجحاناً أو شكاً فان شهدت العادة قطعاً أو رجحاناً للمشتري بالقدم فالقول قوله لكن لا يعين على من قطعت العادة بصدقه من المتبايعين وعلى من رجحت له اليقين واذا شكك فالقول للبائع يمين فالصور خمس لان العادة اما أن تقطع بالحدوث فالقول للبائع بلا عين أو ترجحه أو تشكك فالقول للبائع يمين فيهما وأما أن تقطع بالقدم فالقول للمشتري بلا عين وأما أن ترجحه فالقول له يمين وإنما كان القول قول البائع في صورة الشك لانه يدعى انبرام العقد والمشتري يدعى حله والاصل انبرامه ولذا لصاحب العيب المشكوك فيه عيب قديم لكان القول قول المتبايع عند ابن القاسم لانه قد لزمت البائع الرد بهذا القديم من العيب فيصير مدعى على المشتري بهذا الذي فيه النزاع ثم ان الاستثناء قاصر على قوله أو قدمه لا يرجع لما قبله (ص) وقبل للتعذر غير عدول وان مشركين (ش) يعنى ان المتبايعين اذا تنازعا في عيب في المبيع فانه يقبل في معرفته غير العدول وان

قديم أى لم يطلع عليه المشتري (قوله لكان القول قول المتبايع) فاذا أراد المشتري أن يرد لا يلزمه أن يرد لما ادعى حدوثه أو شا (قوله فيصير مدعى الخ) أى ويصير المشتري مدعى عليه أى والاصل قبول قول المدعى عليه أى فيقبل قول المشتري انه قديم لانه يقبل قول المدعى عليه وأطلق الشارح وفي عيب أنه يقبل قوله يمين أى يقبل قول المشتري يمين ومثله في شب وكذا في بهرام وقال بعد ذلك

وبه أخذ ابن القاسم واستحسنه (قوله ولو تبسرت العدول) أي فلا مفهوم لقول المصنف للتعذر وعبارة عب ومفهوم للتعذر عدم قبول غير العدل المسلم مع وجود العدل المسلم وهو وكذلك عند الباجي والمازري فالترتيب بينهما واجب وكلام ابن شاس يقتضي ان الترتيب بينهما على وجه الكمال قال عجم وتبعه (١٥٠) شب ومفهوم قوله للتعذر فيه تفصيل أي انه لو لم يتعذر العدل فانه يقبل المسلم اتفاقا غير

العدل مع وجود العدل ولا يقبل قول الكافر مع وجود المسلم العارف بالعيب وحينئذ في مفهومه تفصيل فلا يعترض به اه غير ان كلام المواق ينفذ قوة كلام عجم فيجب المصير اليه ونصه المتطبی الواحد من المسلمين أو من أهل الكتاب ان لم يوجد غيرهم اذ طريق ذلك العلم لا الشهادة هذا هو المشهور في المذهب المعمول به اه (قوله والواحد الخ) والاثنان أولى كافي شرح شب (قوله اما لو كان العبد ميتا أو غائبا) محل كون الميت كالغائب اذا دفن أو تغيرت حالته بحيث يخفى العيب معها أو كان العيب يخفى بعونه وان لم تتغير حالته (قوله يعني ان اليمين اذا توجهت الخ) اندفع بذلك استشكل اليمين على البائع لان القول قوله بلا عين وأوجب أيضا بأنه يتصور فيما اذا قام المشتري شاهدا عن العيب ونكل عن اليمين وتوجهت على البائع (قوله القواعد الاصول) كذا في نسخته لا يخفى ان قوله الاصول بدل من القواعد (قوله لان اليمين الخ) وأما اذا توجهت ابتداء على المبتاع فيختلف على نفي العلم (قوله ترد هل مثل ما توجهت) كذا في نسخته فيكون قوله هل مثل ما توجهت تصوير السؤال سائل فائلا هل ترد مثل ما توجهت (قوله وهي رواية

مشر كين وان تبسرت العدول لان طريقه الخبر بشرط السلامة من جرحة الكذب والواحد منهم أو من المسلمين كاف اذا أرسلهم القاضي ليقفوا على العيب وكان العبد حيا حاضرا اما ان كان العبد ميتا أو غائبا أو وقفهم المبتاع من ذات نفسه فلا خلاف بين أصحاب مالك أنه لا يثبت الا بعد اثنان من أهل المعرفة قاله عبد الملك في الميت والغائب وحاولوا في ايقاف المبتاع وليس المراد بالمشرك ظاهره وهو من يشرك مع الله غيره في العبادة حتى يخرج من يقول بانفراد غير الباري به ابل المراد به الكافر (ص) ويمينه بعبثته وفي ذى التوفية وأقبضته وما هو به بتا في الظاهر وعلى العلم في الخفي (ش) يعني أن اليمين اذا توجهت على البائع في العيب بأن ترجح قوله أو شك فيه فانه يقول بالله الذي لا اله الا هو لقد بعتته وما هو به اذا كان المبيع يدخل في ضمان المشتري بالعقد فان كان فيه حق توفية بأن كان لا يدخل في ضمانه بالعقد من مكمل وموزون ومعدود وغائب ومواضعة وثمار على رؤس الشجر وذى عهدة وخيار فانه يقول بالله الذي لا اله الا هو لقد بعتته وأقبضته وما هو به أي بالمبيع لكن ان كان العيب ظاهرا كالعور وضعف البصر فانه يختلف بتا وان كان خفيا كالزنا والسرقة والابق فانه يختلف على نفي العلم بأن يقول وما أعلم به فان قلت مقتضى القواعد الاصول ان متعلق اليمين هو تنقيض نفس الدعوى وحلفه انه ما هو به ليس تنقيض نفس دعوى المشتري انه قد بعت فالت هو متضمن لنقيضه (تنبية) سكت المؤلف عن عين المبتاع ومقتضى القواعد أنها كيمين البائع لان اليمين ترد هل مثل ما توجهت وهي رواية يحيى عن ابن القاسم واختارها ابن حبيب وعليه فيختلف لعدا شترية وهو به قطعاً أو في علمي وما علمت بذلك حال العقد وقال في الشامل ويمينه بعبثته وفي ذى التوفية وأقبضته وما هو به فقبل بتا وقيل نفيًا ومشهورها بتا في الظاهر ونفيًا في الخفي وفي عين المبتاع ان نكل البائع أقوال (ص) والغلة للفسخ ولم ترد (ش) يعني أن الغلة في البيع الصحيح اللازم للمشتري الى يوم فسخ البيع بسبب العيب لان المبيع في ضمانه والخراج بالضممان والفسخ يحصل برضاء بالقبض وبالثبوت وان لم يحكم به كما يأتي وأما البيع غير اللازم كبيع الفضولي فانه لا غلة فيه للمشتري مع علمه لانه حينئذ كالغاصب الا أن يجيز المالك البيع فان الغلة حينئذ تكون للمشتري والدليل على أن الضمير في له للمشتري مع أن البائع قد مر أيضا تصريحه بقوله ولم ترد لان نفي الردانما هو من جهة من قبضها وهو المشتري وحينئذ ظهر أن النصريح بقوله ولم ترد فائدة زائدة وبعبارة وكلام الشارح القائل بانه أتى بقوله ولم ترد ليرتب عليه ما بعده ظاهر ولم تظهر له فائدة لان قوله للفسخ بعبثته أن الغلة للمشتري اذا لا يتأتى في البائع أن يقول للفسخ بل هي له على الدوام فلا تغيا بغاية فهذه الغاية عينت رجوع الضمير للمشتري لا لقوله ولم ترد والمرااد بالغلة التي لا يكون استيفاءها دليلا على الرضا بالمبتاع بأن تكون ناشئة عن غير تحريك كلين وصوف أو عن تحريك واحد قبل الاطلاع على العيب ومثله ما غتله بعد الاطلاع على العيب كسكنى الدار في زمن الخصاص أو نحوها لا ينقص وما عدا ذلك فالغلة مستمرة لا للفسخ فقط لدلائلها على الرضا فيمنع الفسخ وبهذا اتفق كلامه هنا

يحيى) أقول قضيته ان هناك رواية أخرى تقول بأنها لا ترد مثل ما توجهت وكلام مع الشامل الآتي مع حكايته الاقوال لم يذ كر قولاً منها أن لا ترد مثل ما توجهت (قوله ومشهورها) أي الاقوال المتقدمة تقديرا وكأنه قال في المسئلة أقوال قيل بتا وقيل نفيًا ومشهورها أي الاقوال (قوله وحينئذ ظهر الخ) أي من قوله تصریح كقوله الخ (قوله زائدة) أي على ما قاله الشارح من انه ذكره ليرتب عليه ما بعده قاله الزرقاني (قوله وبعبارة) هذا رد للكلام الذي قبله بلفظه (قوله والمراد بالغلة الخ) وحاصله الغلة التي تجامع الفسخ بعد الاطلاع على العيب مانشات عن تحريك ولا تنقص مثالا سكنى الدار بنفسه أو



اسكانه او قراءة في مصحف ومطالعة في كتب واغسل لثمر حائط في زمن الخصاص ولوطال لاقبله فانه دال على الرضا ولولم يطل وما نشأ  
 لا عن تحريك ولا ينقص كلن وصف وبيض في زمن الخصاص ولوطال وقبله اذ لم يطل فان طال فيعذر رضا والغلة التي قبل الاطلاع على  
 العيب تجامع الفسخ مطلقا نشأت عن تحريك ولا تنقص نشأت لا عن تحريك ولا تنقص كانتا ممانشتان عن تحريك وتنقص  
 كانتا مال العبد والداية والغلة التي لا تجامع الفسخ بل لا فسخ هي الحاصلة بعد الاطلاع على العيب قبل زمن الخصاص فممانشتان عن  
 تحريك ولا ينقص ولولم يطل وما نشأ لا عن تحريك ولا ينقص قبل زمن الخصاص وطال وما نشأ عن تحريك وينقص في زمن الخصاص  
 وقبله طال ام لا فجميع ذلك كله دال على الرضا وحينئذ فلا فسخ (قوله الاولى (١٥١) اخراجه الخ) أي يخرج من الامرين جميعا ثم

لا يخفى أن اخراجه من أحدهما  
 مستلزم للآخر (قوله ويرجع  
 بقيمة السقي والعلاج) مالم يجاوز  
 قيمة الثمرة أو ثمنها فليس له الا قيمتها  
 أو ثمنها (قوله ردم كيلتها الخ) أي  
 ان كانت فاتت ببيع أو أكل أو  
 سماوى لضمانه لها فبها بعد جذها  
 على الاصح ولا يضمها قبل الجذ لانها  
 تابعة (قوله وثمنها ان يبعث) أي  
 وعلم الثمن (قوله قبل بدو صلاحها)  
 أي لان العقد انما وقع على الاصول  
 بعد الا بار وقبل بدو الصلاح  
 والمنظورة هذا الزمن لازم جد  
 المشتري لها لانه لا يجزها غابا الا  
 بعد بدو صلاحها لکن لا ينظر لها  
 وانما يتطهر لزمن العقد (قوله  
 ومحل رده للصوف التام الخ) وهل  
 الثمرة التي أبرت كلها يقال يرد لها  
 مالم يظهر مثلها قياسا على الصوف  
 التام (قوله وهذا أحد مواضع  
 أي العيب (قوله والبيع الفاسد)  
 في العبارة حذف والتقدير في هذا  
 والبيع الفاسد والاستحقاق الخ  
 (قوله وهذا في غير المؤبرة الخ)  
 ضبط ذلك بعضهم في بيت فقال  
 والجذب في الثمار فيما اتفقاً \*

مع قوله وما يدل على الرضا الا ما لا ينقص كسكنى الدار (ص) بخلاف ولد (ش) الاولى اخراجه  
 من الغلة وعدم الرد فيستفاد منه امران أحدهما انه ليس بغلة والثاني أنه يرد والمعنى أن من  
 اشترى ابلا أو غنما فولدت عنده ثم وجد بها عيبا فلا يرد لها الا مع ولدها ولا شيء عليه في الولادة  
 الا أن ينقصها ذلك فيرد معها ما نقصها ابن نونس ان كان في الولد ما يجبر النقص جبره على قول  
 ابن القاسم وسواء اشترى اها حاملا أو حلت عنده خلا فالسيوري في جعله الولد غلة (ص) وثره  
 أبرت (ش) يعني ان من اشترى أصولا وعليها ثمرة مؤبرة يوم البيع فاشترطها المشتري فانه  
 اذ ارد الاصول بسبب العيب فانه يرد الثمرة معها الا ان لها حصصة من الثمن ولا يتم البيع بغلة  
 والمشتري أجرة علاجها اذ ارد معها أصولها وبعبارة فانه يرد الثمرة مع الاصل ولوطابت أو  
 جذت ويرجع بقيمة السقي والعلاج ولو فاتت ردم كيلتها ان علمت وقيمتها ان لم تعلم وثمنها ان  
 بيعت ومفهوم أبرت ان غير المؤبرة لا ترد وهو داخل في قوله والغلة (ص) ووصف تم (ش)  
 يعني أنه اذا اشترى غنما عليها صوف قد تم يوم البيع ثم اطلع على عيب يوجب الرد فأراد أن يرد  
 الغنم بسبب العيب فانه يرد الصوف مع الغنم لانه حصصة من الثمن فان فاتت ردوزنه ان علم والا  
 رد الغنم بحصتها من الثمن وان فاتت الثمرة ردم كيلتها ان علمت وقيمتها ان لم تعلم فان قيل لم فرق  
 بين الثمرة والصوف عند انتفاء علم المكيلة والوزن فالجواب أنه لو رد الاصول بحصتها من الثمن  
 مثل الغنم لزم بيع الثمرة منفردة قبل بدو صلاحها وهو لا يجوز الا بشروط منتفية هنا وسأني  
 أي وأخذ القيمة ليس ببيع بخلاف رد الغنم لان الصوف سلعة مستقلة يجوز شراؤه منفردا  
 عن الغنم ومحل رده للصوف التام اذ لم يحصل بعد جزه مثله فاما اذا حصل فانه يجبره قاله اللخمي  
 وهذا أحد مواضع خسة يفوز المشتري فيها بالغلة والبيع الفاسد والاستحقاق والشفعة  
 والتفليس وهذا في غير المؤبرة اذا فارت الثمرة الاصول فان لم تفارقها فالشهور وانها لا ترد اذا  
 أزهرت وان لم تجذب في العيب والفساد وترد في الشفعة والاستحقاق وان أزهرت مالم تيسر وفي  
 التفليس ترد ولو بدت مالم تجذب وأفاد بقيمة الخمس بقوله (ص) كشفعة واستحقاق وتفليس  
 وفساد (ش) أي قلا غلة لا شفع على من أخذ منه بالشفعة ولا المستحق على المستحق منه ولا  
 لبائع فليس مشتر به قبل دفع الثمن وأخذ سلعته على المفسد ولا على مشتر فسخ شراؤه لفساده  
 ولو علم المشتري بالفساد الا في الوقف على غير معين اذا علم المشتري بوقفيته رد الغلة (ص)  
 ولم يخلت في ضمان البائع ان رضى بالقبض أو ثبت عندنا كم وان لم يحكم به (ش) يعني ان  
 السلعة المردودة بالعيب تدخل في ضمان بائعها وينقل ضمانها عن مشترها باحد امرين

فالتاء اشارة للتفليس والجيم والذال للجد اذا أي ان التفليس لا تكون الثمرة فيه للمشتري الا بالجد اذ وقوله عفر اشارة للعيب والفساد  
 والزاي اشارة للزهو أي انه لا تكون الثمرة فيه ما للمشتري الا بالزهو وأخرى اذا ليس أو جذ وقوله شسيا اشارة للشفعة والاستحقاق  
 والياء اشارة لليبس أي أن الثمرة لا تكون للمشتري فيها الا باليبس لا بالزهو وأخرى من اليبس الجذ اذ (قوله وهذا في غير المؤبرة) أي  
 في غير الثمرة المؤبرة أي وهذا في الثمرة غير المؤبرة الخ والمشاره فوز المشتري أي وفوز المشتري في الثمرة غير المؤبرة الخ (قوله فالشهور الخ)  
 ومقابلها أن البارفوت في جميع هذه المسائل (قوله كشفعة الخ) التشبيه راجع الى قوله ولم ترد الى قوله بخلاف ولذا ما بعده وذلك لان  
 الولد لا يتصور فيه الشفعة وأما في الاستحقاق فحكمه حكم الرد بالعيب بأخذ المستحق للامهات معها وكذلك في التفليس فان للبائع  
 أن يأخذ الولد مع الامهات وأما في البيع الفاسد فان الولد

يفوته ويوجب الرجوع بالقيمة واعلم أن كل من أنفق على ما اشتراه غلة بنتني كالغنم والدواب والعبيد ثم رد بعيب أو استحقاق أو فساد لا يرجع بنقصته بخلاف ما ليس له غلة بنتني كالنخل إذا ردت مع ثمارها فإنه يرجع بقيمة سقيها وعلاجها (قوله وحقيقته) معطوف على اسمه أي جهل اسمه الخاص أي وجهل حقيقته (قوله بشخصه) أي ذاته (قوله من المتبايعين أو من أحدهما) بنافي صدره - اه الذي هو قوله بأن لا يعرفه المتبايعان أو أحدهما ويوجب بأن ما تقدم يحمل على طريقة التكميل (قوله إذا كان البائع غير وكيل الخ) ومثله الوكيل الوصي (قوله لرد ما عداه من الاقوال) ظاهره أن الاقوال غير الطرق المشار لها بقوله وهل الخ ولم يظهر ذلك انما الظاهر ان المقابل المردود عليه انما هو قول واحد بقول اذا خالف (١٥٣) العادة يرد به ثم بعد أن خطر لي ذلك اطاعت فوجدت البدر قال

قوله ولا يغبن هو المشهور وذهب العراقيون الى الرد بالغبن ناقلا له عن ابن عبد السلام ونقل عن اللخمي خلافا في بيع جاهل السوق للعالم به هل للجاهل الرد انتهى ولم يذكر بهرام خلافا بحيث يقال رد عليه بلوغا ما قال حصل بعض الاشياخ في القيام بالغبن وعدم القيام به ثلاث طرق الاولى للقاضي عبد الوهاب في المعونة ثبوت الخيار لغير العارف باتفاق وفي العارف قولان الثانية للمازري ان استسلم أي أخبر المشتري البائع انه غير عارف بقيمة فقال له البائع قيمتها كذا فله الرد وان كان عالما بالمبيع وثمنه فلا رد له ولا خلاف في هذين القسمين وفيما عداهما قولان الطريقة الثالثة لصاحب المقدمات البيع ان وقع على جهة الاسترسال والاستئمان وجب القيام بالغبن كقوله اشترى مني سلعة كما تشتري من الناس وان وقع على وجه المكايسة فلا قيام له باتفاق (قوله وثمنه) أي جاهل قيمته في ذاته وثنه الذي يشتري به الناس (قوله وأشار الى الطريقة الاخرى) لا يخفى أن طريقة ابن رشد في

أحدهما أن يرضى بائعها بقبضها من مشتريها ولم يقبضها ولا مضى زمن يمكن فيها قبضها وثانيهما أن يثبت الموجب للرد عند الخا كم وان لم يحكم بالرد وكلام المؤلف بالنسبة للحاضر وأما الغائب فلا بد من القضاء عليه بالرد وظاهر قوله ان يرضى بالقبض أنه لو وافقه على أن العيب قديم ولم يرض بقبضها انها لا تدخل في ضمانه لانه قد يدعي عليه أنه تبرأ له من ذلك العيب \* ولما أنهي الكلام على موجب الرد وهو الخيار الشرطي والحكمي شرع فيما اختلف فيه والمشهور عدم الرد به فنها الغلط في الذوات وهو قوله (ص) ولم يرد بخلط ان سمي باسمه (ش) والمعنى أن البائع اذا غلط في ذات المبيع بأن لا يعرفه المتبايعان أو أحدهما فلا رد له حيث صدق الاسم عليه بأن سمي باسمه العام بأن يقول اشترى مني هذا الحجر فاذا هو يا قوته فيقول البائع ما ظننته يا قوته فانه للشترى ولا شيء للبائع لانه لو شاء لثبت قبل بيعه وأما لو باع يا قوته فاذا هي حجر فان لم يشر به رده وبعبارة اعلم أن المراد بالغلط جهل اسم الخاص وحقيقته المتضمن ذلك لجهل قيمته مع معرفته بشخصه وقوله ان سمي باسمه أي العام ان سماه بلفظ يطلق عليه حقيقة على وجه العموم وأولى أن لم يسمه أصلا فان تسميته باسمه العام دون الخاص فيه دلالة على زيادة الجهل به بالنسبة لمن ترك تسميته بالكلمة ولا فرق بين حصول الغلط بالمعنى المذكور ومن المتبايعين أو من أحدهما مع علم الآخر كما يفيد من نقل ح وكلام المؤلف هذا فيما اذا كان البائع غير وكيل والارد المبيع بالغلط بلانزاع (ص) ولا يغبن (ش) المشهور من المذهب أن البيع لا يرد بالغبن وهو عبارة عن اشتراء السلعة بأكثر مما جرت العادة أن الناس يتغابنون به أو يبيعها بأقل كذلك وأما ما جرت به فلا يوجب رد اتفاقا فقوله (ولو خالف العادة) إشارة لرد ما عداه من الاقوال (ص) وهل الا أن يستسلم (ش) أي وهل محل عدم الرد بالغبن ما لا يستسلم المشتري البائع بأن يخبره أنه يجهل قيمة المبيع وثنه فيقول له البائع قيمته كذا والامر بخلافه فله الرد حينئذ باتفاق فقوله (ص) ويخبره بجهله (ش) هو تفسير لقوله يستسلم وهذه طريقة المازري وأشار الى الطريقة الاخرى وهي لابن رشد بقوله (ص) أو يستأمنه (ش) أي ان محل عدم الرد بالغبن ما لم يستأمن المشتري أو البائع صاحبه أي وقع البيع بينهما على جهة الاسترسال والاستئمان بأن يقول له اشترى مني سلعة كما تشتري من غيري أو يقول المشتري يعني كما يبيع غيري في غير الاخر فان له القيام بالغبن حينئذ وأما ان كان على طريق المكايسة لا على وجه الاستئمان وهو أن يقول بعني كذا وكذا رطل لا كما يبيع الناس فيقول قد بعث كذا بكذا فلا رد له ما لم يتبين كذبه فيما قاله (تردد) لصاحبي هاتين

الطريقتين

المعنى ترجع لطريقة المازري وذلك لان موجب الرد في الطريقتين الجهل

وحينئذ فلا وجه لمكايستهما نعم قال البدر قوله يستسلم هذا من جهة المشتري للبائع انتهى وقوله أو يستأمنه من جهة البائع به هذا التوزيع ينتفي التكرار في الجملة انتهى ثم انك خير بعد هذا كله ليس ثم قول مرجع بعدم القيام بالغبن مطلقا وذكر المصنف له مصدرا به غير ظاهر انتهى ولو قال لا يغبن ولو خالف العادة الا أن يستسلم لكان أحسن (قوله على جهة الاسترسال والاستئمان) هو ما شئ واحد (قوله وهو أن يقول الخ) صريحه انه تفسير لطريق المكايسة وليس كذلك لان هذا عين الاستئمان (قوله تردد لصاحبي هاتين الطريقتين) قد علمت أن حكايتهما حيث رجعا للمعنى واحد لا وجه لها والحاصل أنه على تقرير شارحنا حيث قال تردد لصاحبي الخ



لا يكون في عبارة المصنف حذف وجعل عب في عبارته حذفاً والتقدير وهل الآن يستسلم ويخبر بجهله أو يستأمنه أولاً رد مطلقاً  
تردد والمعمد الأول انتهى وهو غير ظاهر لما تقدم من أن طرق ثلاث والمصنف لم يذكر طريقة عبد الوهاب وإنما أشار لطريقة المازري  
وابن رشد والبحث يكون مع المصنف من جهة ما ذكرنا ( قوله وما قاله ابن رشد الخ ) أي قد علمت أن الاستسلام هو عينه في المعنى  
فيجري فيه ما جرى فيه **تممة** كلام المصنف في غير الوكيل والوصي قال عجم **تممة** ذكر المؤلف أن الوكيل أو الوصي إذا باع كل  
أو اشترى بغيره لا يتعاقب بئس له أن ذلك مردود ويرجع على المشتري أو على البائع إن فات بما حاي به والرجوع على الوصي مشروط  
بتعذر الرجوع على المشتري أي أو على البائع في مسألة البيع ويستفاد من هذا إذا أجز الناظر بدون أجرة المثل فهل يرجع عليه  
بتمام أجرة المثل أم على المستأجر وبأنه عند قول المصنف وكره الوكيل بمعاينة أنه يرجع على الناظر إذا تعذر الرجوع على المستأجر  
انظر عجم ( قوله وهو كذلك عند الأكثر ) وهو المعمد وقوله وسماع عيسى ابن القاسم ضعيف قرره شيخنا سلموني ( قوله من عيب )  
أي قديم ( قوله فالعهدة عليه ) أي ولو صرح بالوكالة أو علم المعاقمة أنه وكيله ( قوله المقارض ) بفتح الراء أي عامل القراض ( قوله )  
والعهدة في مال المتأخر أي الذين تولى القاضي والوصي بيع أمتهتهم ( قوله ( ١٥٣ ) على ما يبيعه ) أي الوصي وقوله قال أي

اللخمى وإن اتجر الوصي جعل  
التفصيل في الوصي وترك القاضي  
كانه لأنه ليس شأنه التجارة فلو وقع  
ونزل واتجر القاضي للمتأخر فهل  
كالوصي أولاً وهو الظاهر وحرر  
وينبغي اعتماد كلام اللخمى ( قوله )  
وقال ابن الموارز الخ ) حاصل كلام  
ابن الموارز أن الوصي والوكيل  
المفوض لا يتبعان وقوله أن عليهما  
اليمين أي على تقدير إذا استحققت  
السلعة أو ظهر عيب بخلاف أن  
لغيرهما ولا يتبعان وإن ذكر في  
وقت البيع أنه لغيرهما ما لم يشترط  
ذو الفضل منهما أنه على تقدير  
ظهور عيب لا يتبعان بل ينتسب  
عنهما الرجوع بدون حلف فيعمل  
بذلك الشرط وحينئذ حذف كلامه  
ضعيف في مسألة الوكيل المفوض  
وذلك لأنه بمثابة البائع كما تقدم وظاهر  
المدونة أنه لا عين على الوصي وهو قد

الطريقتين وما قاله ابن رشد مبني على أن بيع الاستئمان جائز وهو كذلك عند الأكثر وسماع  
عيسى ابن القاسم لا يصح ويفسخ إن كان قائماً وان فات رد مثل المثل وقبعة المقوم ولما كانت  
العهدة على قسمين عامة وهي عهدة الاسلام من ذلك المبيع من عيب أو استحقاق وهي على  
متولى العقد الا الوكيل فلا عهدة عليه في صورتين وإنما هي على الموكل وهما أن يصرح  
بالوكالة أو يعلم المعاقمة أنه وكيل وهذا في غير المفوض وأما هو فالعهدة عليه لأنه أحل نفسه  
فحل البائع وكذا المقارض والشريك المفوض في الشركة وأما القاضي والوصي ففي المدونة  
لا عهدة عليهم ما فمأول ما يبيعه والعهدة في مال المتأخر فان هلك مال المتأخر ثم استحققت السلعة  
فلا شيء على الائتمام وحله اللخمى على ما يبيعه لا اتفاق عليهم للضرورة قال وإن اتجر الوصي  
لليتم اتبعته ذمته كالوكيل المفوض وقال ابن الموارز الذي أخذه في الوصي والوكيل المفوض  
أن عليهما اليمين وإن ذكر أنه لغيرهما إلا أن يشترط ذوا الفضل منهما أن لا عين عليه فذلك له  
اتباعاً واستحساناً لقول مالك انتهى والقسم الثاني من قسمي العهدة وهي الخاصة عهدة الرقيق  
أشار إلى حكمها ومحلها بقوله (ص) ورد في عهدة الثلاث بكل حادث (ش) يعني أن عهدة الثلاث  
في الرقيق للشترى أن يرد على بائعه بكل ما حدث فيه عنده في زمنها حتى الموت ما عدا ذهاب  
المال فمن اشترى عبداً واشترط ماله ثم ذهب في زمن العهدة فلا يرد به قاله ابن رشد لأنه لا حظ  
له من ماله ولو تلف في العهدة وبني ماله انتقض بيعه وليس لمبتاعه حبس ماله بثمنه قاله ابن عرفة  
وقوله لا حظ له من ماله أي لا شيء له منه وهو هذا وما بعده يفيد أن المال اشترطه للعبد وأما لو  
اشترطه لنفسه فلا يرد به ذهابه وقوله ولو تلف في العهدة الخ ظاهره ولو كان ماله جعل للصفقة  
أي حيث اشترطه للعبد لأنه لما كان لا شيء له فيه كان غير منظور إليه (ص) إلا أن يبيع براءة

( ٢٠ - خرشي خامس ) حكم باليمين وظاهره لا فرق بين أن يكون للتجارة أو للاتفاق عليهم ( قوله اتباعاً ) أي اتباعاً لقول مالك  
واستحساناً له ظاهراً أن مالكاً وغيره اختلفوا في هذه المسئلة وهو قد رجح قول مالك واستحسنه في اليمين الا عند الشرط ( قوله حكمها ) أي الرد  
وقوله ومحلها أي الرقيق وقوله ورد أي الرقيق السابق في قوله ومنع منه بيع حاكم ( قوله عهدة الثلاث ) العهدة لغة مأخوذة من العهد وهو  
الالزام والالتزام واصطلاحاً تعلق المبيع بضمان بائعه مدة معينة والبيع فيما هي فيه لازم لا خيار فيه لكن إن سلم في مدة العهدة علم لزومه  
المتبايعين معاوان أصابه نقص ثبت خيار المبتاع كعيب قديم ويبلغ اليوم الأول إن سبق بالفجر ( قوله قال ابن رشد ) بدون ضمير وأصلها  
لعج وقوله وهذا وما بعده أي قوله لأنه لا حظ له في ماله مع ما بعده أي مجموعهما يفيد الخ ( قوله ظاهره ولو كان ماله جعل للصفقة الخ ) مفاده أنه  
إذا اشترط لنفسه وكان ماله جعل للصفقة أن ينقض البيع حتماً وأما لو كان غير ذلك فلا ينقض بل يتعين التسليم بالباقي ويرجع عما ينوب  
ماتلف فيكون بمثابة العيب القديم ( قوله إلا أن يبيع براءة ) حاصله أنه إذا وقع البيع على عهدة الثلاث وقد كان قد تبرأه من عيب معين قديم  
كالأبق فأنه إذا حدث مثله أي أباق في زمن العهدة فلا يرد به ثم إن كلام المصنف إذا اشترطت أو اعتدت كما سيذكره المصنف وهو ظاهر  
المدونة أو جعل السلطان الناس عليها ونخص الشمن اللقمان قوله إلا أن يبيع براءة بالمعتادة فقط أما البيع بالبراءة في المشتربة أو

المحمول عليهما من السلطان فيردعهما بالحادث دون القديم الذي يبيع بالبراءة منه فالأقسام ثلاثة ترد بالقديم والحادث ان لم يبيع البائع براءة من قديم والاسقط حكمهما مطلقا ان جرى بالبيع بهما عرف فان اشترط البيع بها أو حمل السلطان عليه رد بالحادث دون القديم على تقرير الشمس لاعلى ما يأتي للصنف وهو ظاهر المدونة كما في عب وبفهم من عج أن كلام الشمس هو المعتمد كأفاده بعض شيوخنا (قوله بمعنى أن الزمان محسوب لهما) وكذا يدخل الاستبراء في عهدة السنة (قوله وتداخل في اليوم الاول) بل وتداخل في الثاني والثالث (قوله بل تؤتف عهدة السنة بعد الثلاث وبعد الاستبراء) أي وبعد الخيار (قوله والاستبراء الضمان فيه من المشتري) فإذا كان هناك عهدة فتستقل بنفسها والحاصل (١٥٤) أن الحقائق خمسة عهدة ثلاث وعهدة سنة وخيار مواضعة واستبراء

(ش) الاستثناء متصل أي الآن يبيع براءة من عيب معين فلا رد له اذا حدث مثله في زمن العهدة مع بقاءها فيما عداه كما اذا تبرأ اليه من الباقي فأبقى في زمن العهدة ولم يتحقق هلاكه في زمنها فلا رد له بالباقي لانه تبرأ منه فتنتفعه البراءة منه فقط أما ان تحقق الهلاك في زمنها فضماته من البائع لانه انما تبرأ اليه من الباقي فقط لانه وعما يترتب عليه أو من السرقة فسرق في زمن العهدة ولم يقطع فلا ضمان على البائع وان قطع ضمن والعلة ما مر (ص) ودخلت في الاستبراء (ش) يعني أن من اشترى أمة على عهدة الثلاث واجتمع مع ذلك مواضعة فان العهدة تدخل فيها بمعنى أن الزمان محسوب لهما فتنظر أقصاه ما فان رأت الدم في اليوم الاول انتظرت الثاني والثالث وتداخل في اليوم الاول وان تأخر عن الثلاثة انتظرته ولا تدخل عهدة الثلاث في الخيار بل ابتداءؤها من وقت انبرام العقد في الخيار أي وقت امضائه ولا تدخل أيضا في السنة بل تؤتف عهدة السنة بعد الثلاث وبعد الاستبراء وانما قلنا المراد بالاستبراء هنا المواضعة لان الكلام فيما اذا كان الضمان من البائع والاستبراء الضمان فيه من المشتري (ص) والنفقة والارش كالموهوب له (ش) يعني أن النفقة والكسوة أي ما وارى عورته في زمن العهدة أو في زمن المواضعة والخيار على البائع لان الضمان منه والقاعدة أن الذي عليه الضمان له النماء وكذلك اذا جنى شخص على المبيع في زمن العهدة أو في المواضعة فان ارش الجنابة للبائع لان من عليه الغرم له الغنم وكذلك ما وهب للعبد في أيام العهدة أو للامة في زمن مواضعتها فهو للبائع الآن يكون المشتري استثنى مال الرقيق فان ما وهب له في أيام العهدة أو في أيام المواضعة يكون للمشتري واليه أشار بقوله (ص) الاستثنى ماله (ش) فان الاستثناء راجع لما بعد الكاف كما قاله ابن غازي وعليه فالارش للبائع ولو استثنى المشتري ماله ق وبعبارة المراد بالكسوة المعتادة في زمن العهدة أي ما يقيه من الحر والبرد لا ما يستتر به عورته خ لا فالت والضمير في له للبائع والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ لكن اللام في له بالنسبة للنفقة بمعنى على وبالنسبة للارش للمالك أي والنفقة على البائع والارش له (ص) وفي عهدة السنة بجذام وبرص (ش) تقدم أن عهدة الثلاث يرد الرقيق فيها بكل حادث كما مر وأما اذا وقع البيع في الرقيق على عهدة السنة فانه لا يرد فيها الا بأحد هذه الادواء الثلاثة الجذام والبرص والجنون ولا يرد غيرهما ولو أصاب الرقيق ذلك في السنة ثم ذهب قبل انقضاء ثلثها لم يرد الا أن تقول أهل المعرفة بعودته وليس له الرد بمحذوف بهق أو حرة وأشار بقوله (ص) وجنون لا بكضربة (ش) الى أن الجنون الذي يرد به الرقيق في عهدة السنة هو ما كان من طبع الرقيق

فعهدة السنة تكون بعد الخروج مما ذكر الا الاستبراء المجرد فانه يدخل فيها لان الضمان فيه مما من المشتري فاذا مضت السنة ولم يأت ما تستبرئ به فانها لا ترد على البائع بشئ مما يوجب الرد في السنة وعهدة الثلاث تكون بعد مضي أيام الخيار لانها انما تكون بعد انبرام العقد وتدخل مع المواضعة وأما الاستبراء المجرد فان حصل فيها أي في عهدة الثلاث اعتبر وان تأخر عنها فانها لا تبقى في ضمان البائع الى وجوده بل بانقضاء العهدة تدخل في ضمان المشتري وأما الخيار فتدخل فيه المواضعة على نحو ما مر في دخولها مع عهدة الثلاث وأما الاستبراء المجرد مع الخيار فهو كالاستبراء المجرد مع العهدة وأما المواضعة والاستبراء المجرد فلا يتصور اجتماعهما فاعلم من هذا أن المواضعة مع عهدة الثلاث أو مع الخيار يتداخلان وان الاستبراء المجرد يدخل في كل واحد مما عداه وينتظر مجيئه بعد انقضاء ما عداه (قوله والقاعدة الخ) المناسب أن يقول والقاعدة أن من له النماء

ككس

عليه الضمان أي ضمان النفقة والكسوة (قوله الا أن يكون المشتري الخ) عبارة عب الا

المستثنى ماله للمشتري أو للعبد فما وهب له زمنها وزمن المواضعة للمشتري وأما النفقة فعلى البائع مطلقا وله العلة زمنها مطلقا (قوله والضمير في له للبائع) أي ويكون نائب فاعل الموهوب ضمير مستترا وهو من باب الحذف والايصال ويجوز كون له نائب الفاعل والخبر محذوف مثل الموجود انتهى من عب أي اذا جعل نائب الفاعل له يكون خبر النفقة محذوفا تقديره له مثل المذكور ثم لا يخفى ما في كلام عب لان نائب فاعل الموهوب ضمير فليس من باب الحذف والايصال والتقدير كالمال الموهوب (قوله لكن اللام في له بالنسبة للنفقة بمعنى على الخ) أي فاللام مستعملة في حقيقة ما حجازها والاحسن جعلها للاختصاص (قوله ولو أصاب الرقيق ذلك في السنة)



عبارة غيره واذا حدث الجنون في عهدة السنة يرد به ولو زال لان زوال جسام و برص على الارح الا ان يقول أهل المعرفة لا يؤمن عودته (قوله كس الجنان) تشبيهه (قوله فانه لا يرد به) أي لا مكان زواله بمعالجة دون الاولين أي ما كان من طبع الرقيق وما كان من مس الجنان كذا ذكر عب وفيه أنه قد يعالجه اذا كان من مس الجنان ولا يخالف هذا ما تقدم من ثبوت الرد بالجنون الطبيعى دون مس الجن أو ضرب به لان الجنون هنا في نفس المبيع فله زيادة تأثير ومادة تقدم في أصله فما كان بالطبع يسرى دون غيره (قوله وفي مشكوكهما قولان) المعتمد أن المشكوك كالحق وهو قول ابن القاسم ومقابله لابن وهب (قوله انما عوضمان الدرك من عيب) أي قديم أي في غير الرقيق وأما في الرقيق فيجوز التبري من عيوبه ويشترط عليه (١٥٥) عدم الرد بعيبه بالشرطين المتقدمين أن يكون

التبري مما لم يعلم مع طول الإقامة والحاصل أن شرط عدم الردى الاستحقاق لا يعمل به مطلقا في الرقيق ولا في غيره وأما بالنسبة للعيب فالشرط باطل أيضا في غير الرقيق وأما الرقيق فيعمل به فيه بالشرطين المتقدمين والمعتمد أن عهدة الاسلام هي درك المبيع من الاستحقاق فقط دون العيب (قوله ان شرط الزمانان) أي أو الضمانان وقوله أو اعتيد الضمانان أي أو الزمانان وفي العبارة تسامح لان الشروط أو المعتاد انما هو الضمان في الزمان ولو اختلف في الشرط وعدمه فالاصل عدمه لان الاصل عدم الخيار (قوله وهو زمان العهدة) الاولى وهو الاشتراط الحاصل عند العقد والعادة المتقررة عنده (قوله بعدهما) أي المطلع عليه بعدهما منه الا أن يقطع عادة أو يظن بحدوث زمنهما فن البائع دون عين المشتري في الاولى وبها في الثانية فان قطعت بأنه بعدهما فن اشترى بدون عين على البائع كأن ظنت أو شككت ولو في موت فن المشتري

كس الجنان وأما ان كان بسبب ذرية أو طرقة أو خوف فانه لا يرد به وقوله وجسام و برص أي محققين وفي مشكوكهما قولان (ص) ان شرطا أو اعتيدا (ش) يعني ان عهدة الثلاث وعهدة السنة لا يعمل بهما الا اذا اشترط العمل بهما عند العقد ولو يحمل السلطان الناس عليهما ولا يكتفى قول المشتري أو شترى على عهدة الاسلام اذ الم تجز بهما عادة لان المراد بذلك انما هو ضمان الدرك من عيب واستحقاق أو كانت العادة قاضية بالعمل بهما والا فلا يعمل بهما وقوله ان شرطا واعتيدا مجرد الفعل من علامة التأنيث نظرا الى أن العهدة في معنى الضمان أو الزمان أي ان شرط الزمانان أو اعتيد الضمانان أو نظرا الى أن العهدة في معنى الالتزام أي ان شرط الالتزامان أو اعتيدا (ص) وللمشتري اسقاطهما (ش) أي وللمشتري اذا وقع العقد على العهدين بشرط أو عادة اسقاطهما عن البائع وترك القيام بما يحدث فيهما كسائر الحقوق المالية ولا يقال هو اسقاط قبل العقد لا بعدوه وهذا لا يخالف قول المؤلف الا في وأن لا عهدة مما يصح فيه البيع ويبطل الشرط لان المراد بالعهدة فيما يأتي ضمان الدرك من عيب قديم في المبيع واستحقاق (ص) والمحمّل بعدهما منه (ش) يعني ان العهدة اذا انقضت مدتها ثم اطلع على عيب في العبد مثلا فان علم أنه حدث في أيام العهدة فانه يكون على البائع وان علم أنه حدث بعدها فانه يكون على المشتري وان أشكل الأمر فيه بأن أحتمل حدوثه فيها أو بعدها فانه يكون من المشتري لان الاصل في الاشياء السلامة والعيوب طارئة عليها ولا فرق بين العيب والموت فاذا وجد العبد ميتا بعد الثلاثة ولا يدري هل مات فيها أو بعدها فانه يكون للمشتري فالضمير في منه للمشتري ولما استثنى المنيطي احدى وعشرين مسألة لا عهدة فيها على المشهور ودرج المؤلف على ذلك كما عدها في توضيحه فقال (ص) لا في منسكح به (ش) يعني لا عهدة ثلاث ولا سنة على الزوج اذا أصدق الرجل زوجته عبدا أو أمة لان طريقه المكارمة ويغتفر فيه من الجهل ما لا يغتفر في البيع والاخراج من قوله ان شرطا أو اعتيدا أي فلا عهدة ان شرطا أو اعتيدا (ص) أو يخالف به (ش) يعني اذا خالعت زوجها على رقيق فلا عهدة له عليها لان طريقه المناجزة (ص) أو مصالح به في دم عمد (ش) أي في دم فيه قصاص وسواء كان الصلح على انكار أو على اقرار أو ما غير ذلك من العمد الذي فيه مال والخطا وغيرهما سواء كان المصالح عنه في الذمة أو معينا فان وقع فيه الصلح على انكار فكذلك لا عهدة فيه (ص) أو مسلم فيه أو به (ش) يعني ان

مع عين البائع (قوله احدى وعشرين مسألة) عشرون صرح بها المصنف وواحدة داخل تحت كاف كفلس وهو السقه (قوله أي فلا عهدة ان شرطا أو اعتيدا) هذا الزرقاني وهو مردود فان المشتربة توفي بها فمأذكر لانه شرط فيه غرض أو مالية أو هما كما يفيد كلام ابن عرفة ونحوه للقرافي وعزاه لشيخه الجيزي وغيره (قوله وسواء كان الصلح على انكار أو على اقرار) في الشامل خلافة وأن ما كان على اقرار ففيه العهدة وكلام بعض يقتضي اعتماد كلام الشامل ووجه عدم العهدة في عهده مصالح به عن انكار سواء كان عن دم عمد أو خطأ أو اقرار في عمد فيه قصاص لانه لو كان فيه العهدة لرجع في الاول للخصومة وفي الثاني للقصاص مع أنه يسقط بالصلح بخلاف دم عمد لا قصاص فيه أو مع خطا عن اقرار ففيهما العهدة لارجوع المال (قوله وغيرهما) كذا في نسخة أي من الحقوق المعينة أو التي في الذمة وقوله سواء كان المصالح عنه في الذمة كالمصالح في مقابلة عشرين دينارا في ذمته وقوله أو معينا كما لو ادعى عليه بكتاب معين فصالحه (قوله فان وقع فيه الصلح الخ) المقابل محذوف أي وان وقع على اقرار أو بينة ففيه

العهد لأنه بيع (قوله ويشمله قوله الآتي الخ) أي فكان الأولى حذف قوله أو قرض للاستغناء عنه بما سيأتي (قوله فانه يلزمه أن يرد غيره) ولو قلنا بالعهد بل جازرده (قوله في المستقال منه) أي في الذي وقعت الاقالة منه أي لان أحدهما يقول للآخر أقتلني من هذا العبد وقول سحنون راجع للقول بالسقوط وقوله وابن حبيب مع أصبغ راجع للمقابل الذي هو عدم السقوط (قوله على أنها بيع) أي اننا إذا قلنا أنها بيع فالعهد جزأ (قوله على (١٥٦)) ما نأوله بعض أصحابنا في الشفعة) لا يخفى أن مقتضى كون الاقالة فسخاً أي اقالة

مشتري شقص الدار منها فيقيد أنه لاشفعة للشريك حينئذ مع ان الشارح يأتي بقول ان له الشفعة ويكتب العهد على المشتري وقوله والمرابحة أي فاذا كان اشترى عمرو من زيد سلعة بعشرة ثم باعها باثني عشر ثم وقعت الاقالة فانه لا يبيعها امرابحة بدون بيان الاعلى العشرة أي لان الاقالة فسخ وأما لو قلنا انها بيع لكان له أن يبيع على الاثني عشر بدون بيان مع انه لا بد من البيان (قوله مع زيادة التساهل الخ) انما زاده ولم يقتصر على قوله لتشوف الشارع الخ لانه لو اقتصر عليه لافهم ان المقاطع به غير المكاتب مثله مع ان ظاهر المصنف خلافه ولما زاد تلك الزيادة خرج غير المكاتب لان التساهل خاص به (قوله أو على سفيه) أي لاجل دين أو اتفاق وكذلك الغائب لدين أو نفقة زوجة (قوله أي أقرب الخ) ظاهره انه اذا كان على انكار فيه العهد ولذلك قال عب فان كان على انكار أو على غير وجه الصلح بل على وجه البيع ففيه العهد لكن نص صاحب البيان على ما ذكره صاحب النخبة فيقيد أن ما أخذ في صلح الاقرار فيه العهد مطلقاً أي سواء كان على وجه الصلح أم لا وسواء كان عن

المسلم فيه كما اذا أسلم ديناً في عبداً أو أمة فلا عهد للمسلم على المسلم اليه أو به كما اذا دفع عبداً في قبح مثلاً فلا عهد للمسلم اليه على المسلم لان السلم رخصة يطلب فيه التخفيف فيما يدفع فيه أو به (ص) أو قرض (ش) يعني لا عهد في العبد أو الأمة المدفوع قرضاً أو المأخوذ عن قضائه ويشمله قوله فيما يأتي أو مأخوذ عن دين وبعبارة وتعبيره بالقرض بدل على أنه لا فرق فيه بين الاخذ والرد فاذا اقترض رقيقاً ثم حدث به عيب يرد به في العهد أن لو كانت فانه يلزمه أن يرد غيره الا أن يرضى المقرض برده لانه حسن اقتضاء (ص) أو على صفة (ش) يعني اذا كان الرقيق غائباً فاشترى شخص على الصفة فانه لا عهد فيه لعدم المشاحة فيه بخلاف المرقى وبخلاف المبيع على رؤية سابقة ابن عرفة وفي سقوطهما في المستقال منه قولاً سحنون وابن حبيب مع أصبغ وهذا اذا انتقدوا لاسقطت اتفاقاً لانه كالأخذ عن دين ابن رشد والعهد في الاقالة على أنها بيع وان قلنا انها فسخ على ما تأوله بعض أصحابنا في الشفعة والمرابحة فلا عهد فيها قولاً واحداً (ص) أو مقاطع به مكاتب أو مبيع على كفلس (ش) يعني أن السيد اذا أخذ رقيقاً عما في ذمة مكاتبه فلا عهد له عليه لتشوف الشارع للحرية مع زيادة التساهل والعهد رعا أدت له جزه فترك وكذلك لا عهد فيمن باعه القاضى على المفلس لأجل أرباب الدين أو على سفيه أو غائب لان بيعه بيع براءة كما لا يرد عليه فيما وجد فيه من العيوب القديمة كما مر (ص) أو مشتري للعق أو مأخوذ عن دين (ش) يعني أن الرقيق المشتري على ايجاب العتق أو على انه حر بالشراء أو على التخيير أو على الابهام فانه لا عهد فيه لتشوف الشارع للحرية ولانه يتساهل في غنمه لانه أوصى بشرائه للعق لان هذه ستأتي وكذلك لا عهد في الرقيق المأخوذ عن دين أعسم من المسلم فيه والقرض المردود لشموله له وما ولغيرهما وقوله أو مأخوذ عن دين أي أقربيه أو ثبت بالبينه ومعناه انه أخذه على وجه الصلح فاذا أخذه لا على وجه الصلح بل عن وجه البيع ففيه العهد كذا قرره بعضهم وظاهر كلام المؤلف الاطلاق وعليه قرر بعض الشراح وعلاه بقوله لوجوب المشاجرة في ذلك اتفاقاً للدين بالدين (ص) أو رد بعيب أو ورث أو وهب (ش) يعني أن المشتري لو رد ما اشتراه من الرقيق على بائعه بعيب فلا عهد للبائع على المشتري لان الرد بالعيب حل للبيع من أصله لا ابتداءً ببيع ومثله المردود بالاقالة وكذلك الورثة اذا اقتسموا التركة وخص بعضهم رقيقاً فلا عهد فيه وكذلك لو بيع الرقيق الموروث فلا عهد فيه وظاهره سواء علم المشتري أنه ارث أم لا ولا يخالف هذا ما مر من أن يبيع الوارث بيع براءة ان بين أنه ارث لان ذلك بالنسبة الى العيب القديم وهو ذاب بالنسبة لما يحدث وكذلك لا عهد في هبة الثواب للموهوب على الواهب لعدم المشاحة وأخرى هبة غير الثواب (ص) أو اشتراها زوجها أو موصى ببيعها من زيد أو عن أحب (ش) يعني أنه لا عهد للزوج اذا اشترى زوجته على بائعها لما بين الزوجين من المودة وعدم الوحشة وأما لو اشترت زوجها فلها على بائعه العهد لحصول المباحة لان النكاح انفسخ وهو لا يطؤها

بخلاف

بين أو معين حينئذ يجب حل كلام المصنف على ما اذا كان المأخوذ عن دين على

نكار كما في شرح شب ولا بن عرفة ان ما أخذ عن معين فيه العهد وعما في الذمة لا عهد فيه (أقول) وكلام شارحنا فيما تقدم يفيد موافقة صاحب البيان ويناقض كلامه هنا فالأولى حل ما هنا على الانكار وأما على الاقرار ففيه العهد فيوافق ما تقدم (قوله لا إطلاق) أي سواء كان على وجه الصلح أو المباشرة وهو المتبادر حينئذ فالعبارتان متوافقتان على ان الذي أقربيه أو ثبت بالبينه



لعدم المشاحة وذلك لانه يلزم الواهب أخذ القيمة (قوله لا عهدة) أي بالعيب الحادث الذي نحن فيه وله ردها بعيب قديم (قوله وهذا ظاهر حيث الخ) يستشكل ذلك بأنه أي فرق بين هذا وبين قوله أو ورت أي حيث عزم هناك وقيد هنا (قوله أنه يسقط به) أي بما ذكر من ثبوت العهدة (قوله وفي نت الخ) كلام عيب يفيد اعتماده الآن (١٥٧) بعض الاشياخ جعل هذا التفصيل غير ظاهر اذ يرد عليه العلة التي علل بها (قوله أو

استوله الخ) وان كان الاستيلاد لا يأتي الا بعد زمن طويل فتدبر (قوله فان العهدة تسقط) أي فلا يلزم في ذلك أورش (قوله لقيضه متاعه) كذا في نسخة وهي تحريف والمناصب متاعه (قوله ان مجرد وضعه في المكيال) أي ولا يتوقف على تفرغه في الاوعية (قوله وهي داخله على مضاف) هذا روح الجواب (قوله تخصيص له) أي تبين له أي بين ان المراد بتمام الفعل تفرغه وتمام الفعل بالنفريغ لان الكيل يرايه مجموع وضع الحب في القدر وتفرغه وقوله لان تمام كيله خروجه الخ أي ولا يبين ذلك الا قوله واستمر بعبارة (قوله والمراد الخ) أي ان المراد ما كيل أو وزن أو عدم من المعقود عليه ولو البعض فضمانه من متاعه وليس المراد ان ضمان ذلك يتوقف على كمال كيله أو وزنه أو عدمه ولا فعل بعض ذلك كاف في ضمان الجميع بل كل ما علم بعبارة ضمنه المشتري (قوله أي في حال كيله) أي ويراد بكمال الكيل مادام في المكيال ولا يخفى أنه لا يبين ذلك الا قوله واستمر بعبارة (قوله على ما اذا كان المكيال للمشتري الخ) ظاهره ولو كان يفرغه في الحال في أوعيته وقوله وما سياتي على ما اذا كان للبائع ظاهره ولو

بخلاف ما اذا اشتراها فانه يطؤها بآل الممين وكذلك لا عهدة في الرقيق الموصى ببيعه من معين كزيد مثلاً أو من أحب الرقيق البيع له فأحب شخصه لا يفتوت غرض الميت وهذا ظاهر حيث اشترى زيد عالم بأنه أوصى ببيعه منه والافكيف بضر المشتري لتنفيذ غرض الموصى (ص) أو بشرائه للعق أو مكاتبه (ش) يعني أن الموصى بشرائه للعق لا عهدة فيه للمشتري تنفيذ الغرض الموصى وهذا غير قوله أو مشتري للعق كما مر وكلام المؤلف اذا كان الموصى به معيناً والا فالعهد لانه اذا اردت مجاد في العهدة يشتري غيره فلم يفت غرض الميت وكذلك لا عهدة للسيد في الرقيق الذي وقعت الكتابة به وهذا غير قوله أو مقاطع به مكاتب (ص) أو المبيع فاسداً (ش) أي لا عهدة على المشتري في رده المبيع فاسداً لبايعه وانما نص على هذا لدفع توهم ان الرد في المبيع الفاسد يبيع فيكون على المشتري العهدة ابن عرفة روى أشهب لا عهدة في الرد بالعيب لانه فيسخ ببيع وكذا البيع الفاسد يفسخ اهـ ويفهم منه أن البيع الفاسد اذا لم يفسخ تكون العهدة فيه ثابتة للمشتري على البائع وهذا ظاهر وفائدة ثبوت أنه يسقط عنه من عوضه أورش العيب وفي نت أنه لا عهدة فيه اذا فات وأخذت قيمته ويفهم منه انه اذا فات بالثمن فان فيه العهدة (ص) وسقطت ابكعتق فيهما (ش) قد علمت أن الحق في العهدة للمشتري فاذا أعتق العبد في زمن عهدة الثلاث أو السنة أو دبره أو كاتبه أو استوله وما شبه ذلك فان العهدة تسقط ويلزمه البيع ويسقط بوابعهما من نفقة وضمان \* ولما انتهى الكلام على موجبات الضمان فيما ليس فيه حق توفية شرع في حكم ما هي فيه ومتى ينتهي ضمانه فقال (ص) وضمن بائع مكيلاً لقيضه بكيل كوزن ومعدود (ش) أي ان ضمان ما فيه حق توفية وهو ما حصره كيل أو وزن أو عدد في ضمان البائع الى أن يقبضه المشتري ان كان مما يعد أو يوزن فيعده أو وزنه فاللام في لقبضه للغاية أي وغاية ضمان البائع لما فيه حق توفية ينتهي لقبضه متاعه وبعبارة ظاهر قوله لقبضه بكيل أن مجرد وضعه في المكيال يخرج من ضمان البائع وينافيه قوله الا في واستمر بعبارة ولو تولا المشتري فتجعل الباء سببية متعلقة بقبضه وهي داخله على مضاف محذوف أي لقبضه بسبب تمام كيل ويراد بالكيل الفعلي لا الآلة وقوله واستمر بعبارة تخصيص له لان تمام كيله خروجه من معياره والمراد تمام كيل ما كيل أو تمام وزن ما وزن أو تمام عد ما عد لا تمام الجميع أي ما كيل وما لم بكل ووزن ما وزن وما لم بوزن أو عدم ما عد وما لم يعد أو بمعنى في وهي متعلقة بضمن أي ضمنه في كيله أي في حال كيله أو يحتمل كلامه هنا على ما اذا كان المكيال للمشتري وما سياتي على ما اذا كان المكيال للبائع فلا منافاة ومفهوم قوله بكيل ان الجراف يلزم بالعقد ويجوز بيعه بمجرد كما يأتي (ص) والابرة عليه (ش) أي ان أجرة كيل المبيع أو عدمه أو وزنه على بائعه لان التوفية واجبة عليه ولا تحصل الا بذلك واقوله تعالى فأوف لنا الكيل كما ان أجرة كيل الثمن أو عدمه أو وزنه على المشتري لانه بائعه ويصدق عليه كلام المؤلف وهذا ما لم يكن شرط ولا عادة ثم أخرج أربع مسائل بقوله (ص) بخلاف الاقالة والتولية والشركة على الاربع (ش) أي

كان يتصرف به لثمة ولا يظهر ذلك فلا حسن أن يحتمل كلامه هنا على ما اذا كان يتصرف به لثمة وما ياتي على ما اذا كان يفرغه في أوعية المشتري وحينئذ فلا فرق بين أن يكون المكيال للبائع أو المشتري (قوله ويجوز بيعه) أي الجراف بمجرد العقد (قوله ولقوله تعالى الخ) المناسب حذف الواو ويكون تعليلاً لتكون التوفية واجبة على البائع (قوله وهذا ما لم يكن شرط الخ) أي في المسألتين (قوله ثم أخرج أربع مسائل) المناسب أن يقول ثلاث مسائل لان الرابعة التي هي القرض انما ذكر دليلها

( قوله سائل الاقالة ) سوا كان السائل المولى بالكسر أو المولى بالفتح وكذا يقال في غيره وانظر اذا كان كل منهما طالبا لما ذكر ولم تقم قرينة تدل على ان الطلب حقيقة انما هو من واحد معين منهما والظاهر قسم الاجرة عليها وانظر لو تولى المشتري الكيل أو الوزن أو العد بنفسه هل له طلب البائع بآجرة ذلك أم لا وكذا لو تولى البائع للمشتري عدته ووزنه فهل له طلب المشتري بآجرة ذلك أم لا ( قوله فسكانه قال لانها كالقرض ) لا يخفى ان ( ١٥٨ ) التشبيه على هذا الحل يكون في الجامع والظاهر ان التشبيه انما هو من

حيث الحكم وهو كون الاجرة على السائل ( قوله واستمر بعبارة ) حتى يقبضه المشتري أو أجيره أو وكيله وقوله ويستغنى الخ هذا يناق ما تقدم من قوله واستمر تخصيص الخ وقوله ولذا جعل الخ وذلك لانه اذا جعلت الحال يكون المجموع مسألة مستقلة ( قوله فاذا سقط المكيال من يده ) أي والقرض ان المشتري تولى الكيل نيابة عن البائع وأما لو كان البائع هو الذي تولى الكيل ثم ناول المكيال للمشتري يفرغه في أوعيته فسقط من يده ف ضمانه من المشتري حينئذ فالكلام المتقدم المفيد أنه مادام في المكيال يكون الضمان من البائع يحمل على ما اذا كان الذي تولى الكيل المشتري فتدبر ( قوله وقبض العقار بالتخلية ) وغيره بالعرف في البيع الفاسد ( قوله ولا يشترط الاخلاء من شواغل البائع ) الا في دار السكنى فلا ينقل الضمان للمشتري الا بالاخلاء ( قوله ومنعه من المفاتيح ) أي بأن فتح الدار له ومكنه من السكنى ولم يدفع له المفاتيح ( قوله وضمن بالعقد بالبناء للفعول أي ضمن المشتري ما اشتراه بالعقد فان تلف بعد العقد فيتألف على المشتري ( قوله

فالاجرة فيها على سائل الاقالة والتولية والشركة على ما رجحه ابن يونس من أحد قولين عند القرويين لا على مسئوله لانه فاعل المعروف فكانت مقبضة على القرض فهو أصلها فلا آجرة فيه على فاعل المعروف وهو المقرض وان كان بائعا والفاء من قوله ( فسكالقرض ) للسببية في مقام لام العلة فكانت قال لانها كالقرض ( ض ) واستمر بعبارة ولو تولا المشتري ( ش ) قدم الكلام على ان ما فيه حق توفية ضمانه من البائع الى أن يقبضه المشتري ونبه هنا على ان الضمان المذكور يستمر على البائع ولو تولى المشتري الكيل أو الوزن أو العد ويستغنى عن هذه المسئلة بما مر من قوله وضمن بائع مكبلا لقبضه لكن أعادها لاجل المبالغة ولذا جعل بعض الواو واو الحال والضمير في تولا لما ذكر من الكيل والوزن والعد فاذا سقط المكيال من يده فهلك ما فيه قبل وصوله الى غرائره ونحو ذلك فصيته من بائعه على ما رواه يحيى عن ابن القاسم وأشهب عن مالك خلافا لاسحق بن عمار وسواء كان المكيال له أو للبائع الا أن يكون المكيال هو الذي يتصرف فيه المتاع الى منزله ليس له انما غيره ف ضمان ما فيه اذا امتلأ منه ولو باستعارته من البائع رواه ابن جعفر عن ابن وهب ( ض ) وقبض العقار بالتخلية ( ش ) يعني ان العقار وهو الارض وما اتصل به من بناء أو شجر يدخل في ضمان المشتري في البيع الفاسد مجرد تخلية البائع بينه وبينه وتمكينه من التصرف فيه بدفع المفاتيح قاله الشارح ولا يشترط الاخلاء من شواغل البائع فان لم يكن له مفاتيح فيمكنه من التصرف وانظر لو مكنه من التصرف ومنعه من المفاتيح هل يكون ذلك قبضا أم لا وهو ظاهر كلام الشارح ثم ان قوله وقبض العقار عطف على المعنى أي قبض المثل بالكيل وقبض العقار بكذا واعتبار القبض في البيع انما يظهر في البيع الفاسد كما أشرنا له اذا البيع الصحيح يدخل في ضمان المشتري بمجرد العقد فلا يظهر لمعرفة كيفية القبض فائدة ( ص ) وغيره بالعرف ( ش ) يعني ان قبض غير ما مر من عقار ومكيل وموزون ومعدود يكون بالعرف ك تسليم مقود الدابة ونحو ذلك ( ض ) وضمن بالعقد ( ش ) يعني ان المشتري يضمن المبيع بمجرد العقد الصحيح اللازم الا ما يستقنه بعد ذلك والا ما قدمه مما فيه حق توفية وكذلك المبيع على العهدة وكذلك اذا اشترى لبن شاة معينة أو غرة غائبة على الصفة فان ذلك كله لا يدخل في ضمان المشتري بالعقد الصحيح بل بالقبض كما بينه المؤلف قبل وبعد ( ص ) الا المحبوسة للثمن أو للاشهاد فكالرهن ( ش ) هذا مستثنى مما قبله والمعنى ان السلعة المحبوسة لا تيان المشتري بثمنها الحال أو المحبوسة لاجل أن يشهد البائع على تسليم المبيع للبتاع أو على ان الثمن حال في ذمته ولم يقبضه منه أو مؤجل فان ضمان ذلك على بائعه ويضمنه ضمان الرهان فيفرق فيه بين ما يغاب عليه وما لا يغاب عليه فما لا يغاب عليه لا ضمان عليه اذا ادعى تلفه أو هلاكه الا أن يظهر كذبه وما يغاب عليه هو في ضمانه الا أن يقيم بينة أنه تلف بغير سببه فانه لا ضمان عليه حينئذ وعلم بما

وكذلك المبيع على العهدة ) فلا يدخل في ضمان المشتري الا باقتضاها ( قوله وكذا اذا اشترى لبن شاة معينة ) سيأتي تصويره أنه يشتري لبن شاتين مثلامن شياه عشرة معينات ( قوله كما بينه المؤلف قبل وبعد ) البعض الذي بينه قبل كالذي فيه حق توفية والذي بينه بعد هو قوله الا المحبوسة الخ ( قوله بثمنها الحال ) وأما لو كان البيع لسنة فليس له حينئذ حبسها كما قال ابن بشير وعليه لو حبسها بغير رضايها كان متعديا فيضمن مطلقا وهل ما حل بعد تأجيله كذلك ليس له حبسها لقبضه لانه رضى بتسليمها دون قبض أو كالحال خلاف ( قوله ولم يقبضه منه ) هذا روح الاستشهاد ( قوله ويضمنه ضمان الرهان ) أي



قررنا أن الحبس للأشهاد يجري في الثمن الموحل والحال وأن الحبس للثمن إنما يكون حيث كان  
 الثمن حالا وهل ما حل بعد تأجيله كالحال فيه خلاف (ص) والالغاء قبض (ش) يعني  
 أنه إذا اشترى شيئا غائبا على صفة أو على رؤية متقدمة فانه لا ينتقل ضمانه عن بائعه إلى مشتريه  
 إلا بالقبض وهذا في غير العقار وأما هو فيدخل في ضمان المشتري بمجرد العقد الصحيح وهذا  
 حيث لا شرط وبعبارة سواء كان البيع صحيحا أو فاسدا والالغاء قبض يجري في  
 غير العقار حيث لم يشترط ضمانه على المشتري وفي العقار حيث يبيع من أمانة أو جزافا وتنزع  
 البائع مع المشتري في أن العقد أدركه سالما لا لأن الأصل أن العقد صادق على ما هو عليه  
 إلا أن (ص) والامواضعة فخر وجهان الحيضة (ش) يعني أن من اشترى أمانة من على  
 الرقيق أو من وخشه وأقر البائع بوطئها فإن فيها المواضعة وضمان من البائع إلى أن ترى الدم  
 فقد دخل حينئذ في ضمان المشتري وبأول الدم تخرج من ضمان البائع ويتقرر عليها ملك  
 المشتري ويجوز له الاستمتاع بها بغير وطعن يعني إلى وهذا في البيع الصحيح والناسد أولى لعدم  
 دخولها في ضمانه فيه بالعقد لأنه إذا كان العقد الصحيح الذي شأنه حصول الضمان به  
 لا يوجب الضمان فأولى الفساد وانما تدخل في ضمانه في الفساد بالقبض بعد رؤية الدم أو معها  
 كما قد من ذلك عند قوله وانما ينتقل ضمان الفساد بالقبض فقد اختلف الصحيح والفساد في هذه  
 أيضا (ص) والالتمار للجائحة (ش) يعني أن من اشترى ثمارا بدارص لاحها فان ضمانها من  
 بائعها إلى أن تأمن من الجائحة وذلك إذا اتسأت في الطيب حينئذ ينتقل ضمانها المشتري بها  
 فاللام يعني إلى وفي الكلام حذف مضاف أي إلى أمن الجائحة وما ذكره من أن ضمان الثمار  
 من البائع في البيع الصحيح للامن من الجائحة حيث كان موجب الضمان فيها للجائحة وان  
 كان موجب الضمان فيها غير الجائحة فضا من المبتاع بالعقد وأما في البيع الفاسد فان  
 اشترى بعد طيبها فضا من المشتري بمجرد العقد لأنه لما كان المشتري متمكنا من  
 أخذها كان بمنزلة القبض ويلغز به فيقال لنابيع فاسد يضمن بالعقد وان اشترى قبل طيبها  
 فضا من البائع حتى يجدها المشتري (ص) وبدئ المشتري للتنازع (ش) أي وإذا تنازع  
 البائع والمشتري في التسليم أولا بدئ المشتري بتسليم الثمن أولا ابن رشد من حق البائع أن  
 لا يدفع ما باع حتى يقبض ثمنه لأن ذلك في يده كالرهن بالثمن فمن حقه أن لا يدفع إليه ما باع منه  
 ولا يزنه ولا يكيله ان كان مكيدا أو موز وناحتي يقبض ثمنه وهذا أمر متفق عليه في المذهب  
 يختلف فيه في غيره انتهى هذا إذا بيع عرض بنقد وأما إذا بيع دراهم بدراهم أو بدنانير أو دنانير  
 بمثلها فليس في ذلك تبدل بل يوكل القاضي في المرافعة من يأخذ بعلاقة الميزان ثم يأخذ بكل  
 منهم مال الآخر وفي الصرف يوكل من يقبض له ما يفسد العقد بالتراخي في النقود وفي بيع  
 العرض بمثله يوكل أيضا ولا يفسد العقد بالتراخي قاله سنده \* ولما نكلم على ضمان الصحيح  
 والفساد وما يتعلق بذلك من تلف أو استحقاق شرع في الكلام على ما يتعلق بذلك من فسخ  
 وعدمه فقال (ص) والتلف وقت ضمان البائع بسماء ويفسخ (ش) يعني أن البيع الكائن  
 في ضمان البائع إذا تلف في العقد الصحيح المنبرم بمافيه حق توفية أو غار قبل أمن الجائحة  
 أو غائب أو مواضعة وثبت التلف ببينة أو بتصادق المتبايعين عليه فاما بسماء أو من البائع  
 أو من المشتري فان كان بسماء أي بأمر من الله فان العقد يفسخ ويستأق جناية البائع  
 والمشتري والاجنبي في قوله واتلاف المشتري قبض والبائع والاجنبي يوجب الغرم ولعل نامخ  
 المبيضة آخرهما عن موضعهما وبقولنا وثبت التلف خرجت المحبوسة للثمن أو للأشهاد فانها  
 مع ثبوت التلف ليست من ضمان البائع لأنه لا يضمن ما ذكر الا ضمان الرهان ومتى ثبت

فالتشبيه بالرهن من حيث الضمان  
 وأما لو وطئ البائع الأمة فلا حد  
 عليه وعليه قيمة الولد بخلاف  
 المرتن إذا وطئ الأمة الرهن  
 فيحد (قوله سواء كان الخ) والاولى  
 حله على الصحيح لأن الفاسد لا  
 يدخل في ضمانه إلا بالقبض من غير  
 تفصيل قول المصنف قبض  
 جار في البيع الصحيح والفساد (قوله  
 والالغاء) كأنه يقول وقول  
 المصنف والالغاء الخ (قوله  
 وبأول الدم) أي خلافا لظاهر  
 المصنف فانه ضعيف وهو قول ابن  
 عبد السلام (قوله فقد اختلف الصحيح  
 الخ) وهو أن الصحيح تدخل في  
 ضمان المشتري بمجرد رؤيتها بالدم  
 وأما الفساد فلا تدخل في ضمان  
 المشتري إلا بعد رؤيتها بالدم وقبض  
 المشتري لها (قوله وان كان موجب  
 الضمان فيها غير الجائحة) أي  
 كغصب إنسان معين لها فالضمان  
 من المشتري (قوله وفي بيع العرض  
 بمثله) يدخل فيه بيع المثل بمثله  
 (قوله في العقد الصحيح المنبرم)  
 وأولى الخيار وانما يظهر التقيد  
 فيما يأتي بعد (قوله فان العقد يفسخ)  
 أي العقود عليه المعين بخلاف  
 تلف المسلم فيه عند حضاره  
 وقبل قبض المشتري فيلزم مثله  
 لوقوع العقد على ما في الذمة (قوله  
 آخرهما) التنية باعتبار أن قوله  
 واتلاف المشتري قبض مسألة  
 وقوله والبائع الخ مسألة ثانية

(قوله وخير المشتري ان غيب الخ) أي والفرض أنه في ضمان البائع فان غيب البائع أو عيب عدا أو خطأ وقت ضمان المشتري ولو قبل قبضه على المغمض كاجنبي يضمن عوض المبيع في الاولى وأرشه في الثانية ولا يتأني خيار المشتري وانما خيار المشتري هنا مع أن السلعة في المسئلتين وقت ضمان البائع لان العقد هنا منبرم فتعلق المشتري قويا لكون السلعة على ملكه (قوله اذا أخفى المبيع وادعى هلاكه) والفرض أن البيع يت وأما اذا كان على خيار للمشتري وادعى ضياعه فيضمن الثمن كما قدمه بقوله وكيفية بائع والخيار لغيره (قوله صوابه بعد نكول البائع) لا يخفى أن الشارح وت تابعان لابن عبد السلام وهو الذي يفهم من كلام ابن رشد وان كان كلام المصنف في السلم يخالف هذا لاثباته التحجير بعد النكول وعند الحلف ليس الا الفسخ وذلك طريقه أبي محمد فقول الشارح تبعا لعم في تقريره الشارح وت غير صواب اه غير صواب نعم كان الاولى أن يقول بعد نكول ليتوافق المحللان لانه غير صواب ولا سيما ان له ما سلفا في تقريره ما أفاده محشي نت (قوله أي اتهم على ذلك) ظاهر كلامه أن الاتهام متعلق بالتعيب والتعيب ويفصح به كلام الفحشي ولكن ليس الامر كاذ كر بل الاتهام قاصر على التعيب دون التعيب فهو محقق وقوله على ذلك أي اتهم على التعيب أي اتهم على أنه أخفاه وان دعواه الهلاك لأصل لها وقوله وأما لو تحقق ذلك أي التعيب لا بالمعنى المتقدم بل بمعنى اتلافه (قوله بين التمسك بالباقي) هذا اذا (١٦٠) كثر المستحق كثلث أو أكثر مطلقا انقسم أولا اتخذ للغة أم لا كان أقل عن

ثالث ان لم ينقسم كحيوان وشجر ولم يتخذ للغة فان انقسم أو كان متخذ للغة منقسما أم لا فلا خيار له بل يلزمه الباقي بحصته من الثمن فالصورعيان وعلم أنه يقيده بقوله قل الذي هو المبالغ عليه بغير منقسم وغير المتخذ للغة فان انقسم أي على حسب الجزء المستحق بأن كان ينقسم أعشارا مثلا من غير ضرر ان استحق العشر أو أثلاثا عند استحقاق الثلث وهكذا أو كان متخذ لها منقسما أم لا لم يخير بل يلزمه الباقي بحصته من الثمن والكثير في المثلي والدار الواحد الثلث وفيما تعدد من الدور ما زاد على النصف كالحيوان والعروض والنصف في الارض كثير وهي دائما

التلف انتفى عنه الضمان فان لم يثبت التلف فهو قوله (ص) وخير المشتري ان غيب أو عيب (ش) يعني أن البائع اذا أخفى المبيع وادعى هلاكه ولم يصدق المشتري ونكل البائع عن اليمين فان المشتري يخير بين الفسخ عن نفسه لعدم تمكنه من قبض المبيع أو التمسك وطلب البائع عمله أو قيمته وأما ان حلف البائع فالفسخ ليس الا كما يأتي في قوله في السلم ومنك ان لم تقم بينة ووضع للتوثق ونقض السلم وحلف والاخيار لا خرف قول الشارح وتبعه نت انه يخير بعدعين البائع صوابه بعد نكول البائع وكذلك يخير المشتري بين الفسخ والتمسك ويرجع على البائع بقيمة العيب ان عيب البائع المبيع في زمان ضمانه عدا وان كان خطأ فيخير المشتري بين الرد والتمسك ولا شيء له كاذ كره الناصر اللقاني فقوله ان غيب أو عيب أي اتهم على ذلك وأما ان تحقق ذلك فهذه جناية منه (ص) أو استحق شائع وان قل (ش) يعني أن المشتري يثبت له الخيار اذا استحق من المبيع شائع سواء قل أو كثر بين التمسك بالباقي والرجوع بحصة المستحق وبين الرد والرجوع بجميع الثمن ولا يحرم عليه التمسك بالأقل بخلاف ما اذا كان المستحق معينا (ص) وتلف بعضه أو استحقاقه كعيب باء وحرم التمسك بالأقل (ش) أي ان تلف بعض المبيع المعين أو استحقاق بعضه بدليل ذكره استحقاق الشائع فيما هو كعيب به فان كان الباقي النصف فأكثر لزم التمسك به بحصته من الثمن وان كان أقل من النصف وجب رده وحرم التمسك بالباقي الأقل وهذا مفهوم من التشبيه بالعيب لقوله قييه الا أن يكون الاكثر وانما ذكره هنا لأجل قوله (ص) الا المثلي (ش) فلا يحرم التمسك بأقله بل يجري على تفصيل العيب الا تني لانه انما

حرم

ينقسم فليست كالأدار والمراد بما ينقسم بضرر وهو قليل ما ينقص عوضه اذا قسم على الجزء المستحق

أو كان قسمه عليه فيه اشتراك في ساحة أو مدخل فان انقسم من غير نقصان لكل نصيب حظه من الساحة والمدخل على حده فهذا ينقسم بلا ضرر (قوله وتلف بعضه) أي تلف البعض المعين بسماوى وقت ضمان البائع وأما قوله أو الاستحقاق فسواء كان في ضمان البائع أم لا (قوله أي ان تلف بعض المبيع المعين) لا يخفى أن التلف لا يكون الا في معين وكذا العيب فلا حاجة له بالنسبة له نعم يحتاج الى التقييد في الاستحقاق (قوله كعيب به) هذا يوهم أن العيب أصل فيشافي قول الشارح المتقدم ان الاستحقاق أصل وقوله وحرم التمسك بالأقل لا يخفى أنه بالنسبة للاستحقاق مكر مع قول المصنف ولا يجوز التمسك الخ وأجيب بأنه ذكره لأجل قوله الا المثلي (قوله وحرم التمسك بالباقي) يخالف ما في عب فانه قال فيمنظر في الباقي بعد التلف والاستحقاق فان كان أكثر من النصف لزم الباقي بنسبته من الثمن ان تعدد المبيع فان اتحد خير المبتاع كما قدمه بقوله وبما العادة السلامة منه كما أنه يخير اذا كان النصف فله التمسك به بنسبته من الثمن وان كان أقل حرم التمسك بالأقل وزده محشي نت وانتصر لفاد شارحنا من أنه يلزمه النصف بحصته من الثمن (قوله بل يجري على تفصيل العيب الا تني) أي في الجملة وخاصة أنه اذا كان التلف أو المستحق الثلث فأكثر يخير بين الرد والتمسك بالباقي بما ينوبه من الثمن وأما اذا كان أقل من الثلث فيلزمه الباقي بما ينوبه من الثمن ومثله المعيب اذا كان أقل من الثلث وأما في المعيب



الثالث فأكثر فيخبر في الفسخ فيرد الجميع وبين التماسك بجميع المبيع لا بالسليم فقط بما ينوبه من الثمن لأن من حجة البائع أن يقول أبيعته ليحمل بعضه بعضاً والحاصل أنه إذا كان المعيب أو التالف أو المستحق أقل من الثلث فقد استوروا في لزوم الباقي بما ينوبه من الثمن وأما إذا كان ذلك الثلث فأكثر ففي العيب يخبر بين التماسك بالجميع ويدفع جميع الثمن أو رد الجميع ويرجع بالثمن وفي الاستحقاق والتلف يخبر بين التماسك بالباقي بما ينوبه من الثمن ورد الباقي فإذا علمت ذلك فنقول قول عب الالملي فلا يحرم التماسك بالأقل بل يخبر على تفصيل ففي الاستحقاق والتلف يخبر بين الفسخ والتماسك بالباقي بحصته من الثمن وفي التعيب يخبر بين الفسخ فيرد الجميع وبين التماسك بجميع المبيع لا بالسليم فقط بما ينوبه من الثمن لأن من حجة البائع أن يقول أبيعته ليحمل بعضه بعضاً اهـ يحمل ذلك على ما إذا كان التالف أو المستحق الثلث فأكثر وهذا الذي قلناه مذهب ابن القاسم كما أفاده (١٦١) ابن عبد السلام رحمه الله تعالى فشد يده

على هذا (قوله ونسبة كل واحد من تلك الأجزاء) لا حاجة لذلك بل المنسوب إما السليم أو غيره فبذلك يحصل المقصود (قوله لو أجد) صلة لكلام وقوله في قليل متعلق بالخبر وحيث قد كان حقه أن يقول ولا كلاماً لأنه شبه بالمتضاف لأن كلاماً بمعنى تكلم عامل في واحد النصب الآن يقال إن هذا على قلة كتابه عليه في المغنى (قوله في قليل) أي في عيب قليل وقوله لا ينفك أي لا تجري العادة بانفكاك غالباً وقوله كفاح أي كتغير طعام فاع لان الفاع اسم للعمل كما قال اللقاني (قوله كبيعان الأهرار) جمع هري القمح المجتمع كفتح الشون وقوله والاندركا لخرن يوجب بدقاع كل منهما بل يسير (قوله فان كان المعيب قدر ربع) أي وفوق ربع ودون الثلث فإنه يكون في حكم الربع فالمراد بالربع ما دون الثلث كما أفاده بعض شيوخنا (قوله على ما في المدونة) ومقابلها ذلك كما يقضيه كلام ابن تونس ونص بهرام وإن أراد المشتري أن يلتزم السالم

حرم التماسك بالأقل من المقوم بحصته لأن باستحقاق الأكثر أو تلفه قد انحلت العقدة فالتمسك بالباقي بحصته كانشاء عقدة بثمن مجهول إذ لا يعلم نسبة الجزء الباقي إلا بعد تقويم أجزاء المبيع على الانفراد ونسبة كل واحد من تلك الأجزاء المعينة من مجموع الصفقة بخلاف باقي المثلي فإن منابه من الثمن معلوم (ص) ولا كلام لو أجد في قليل لا ينفك كفاح وان انفك فللبائع التزام الربع بحصته لا أكثر (ش) يعني إن من اشترى شيئاً من الطعام وما في معناه جزافاً وكيفاً فوجد أسفله مخالفاً لأوله فلا يخسره وأما أن يكون ذلك العيب مما ينفك عن الطعام عادة أو لا فإن كان مما لا ينفك كبيعان الأهرار والاندركا وما أشبه ذلك فإنه لا كلام لو أجد من المتبايعين والمعيب كله لازم للمشتري ولا يحيط عنه من الثمن شيء فإن جرت العادة بانفكاك العيب عن الطعام فإن كان المعيب قدر ربع فأقل فللبائع التزام ما ذكر بحصته من الثمن ويلزم المشتري السليم بما ينوبه من الثمن اتفاقاً لأن الربع أو الخمس قليل لا يوجب للمشتري رد أو إيس له التزام السليم بحصته إن أبي البائع ذلك على ما في المدونة وإن كان المعيب الثلث فأكثر فليس للبائع التزام المعيب بحصته ويلزم المشتري السليم بل يخبر المشتري بين التماسك بالجميع وورد الجميع على المشهور (ص) وليس للمشتري التزامه بحصته مطلقاً (ش) يعني إن المعيب من المثلي سواء كان ربعاً أو أقل أو أكثر ليس للمشتري أن يلتزم السالم بحصته من الثمن ويرد المعيب لبائعه بحصته من الثمن وأما لو التزمه بجميع الثلث (ص) ورجع للقيمة لا للتسمية (ش) يعني إن من اشترى مقوماً متعدداً كعشرة أبواب أو شياء مثلاً بعشرة دنانير وسهياً لكل ثوب ديناراً فاستحق أو أطلع على عيب في بعضها وليس وجه الصفقة ووجب التماسك بباقي الصفقة بما يخصه من الثمن فالتسمية لغو لجواز اختلاف الأفراد بالجودة والرداء ولا بد من الرجوع إلى القيمة بأن يقوم المستحق أو المعيب وبقية أجزاء الصفقة وتنسب قيمة المستحق أو المعيب إلى مجموع القيمة ويرجع بذلك النسبة من الثمن ولو سكت المتبايعان عند عقد البيع عن الرجوع إلى القيمة عند الاستحقاق أو العيب صح العقد وإليه إشارة قوله (وصح) العقد إن شرط الرجوع للقيمة بل (ولو سكتنا) عن الرجوع للتسمية والقيمة ويرجع للقيمة (لأن شرط الرجوع لها) أي للتسمية وهي مخالفة للقيمة فلا يصح العقد من أصله فهذه المسئلة من تنمة قوله سابقاً ورد بعض

(٢١ - خرشي خامس)

بخصته فليس له ذلك بخلاف وفي ابن تونس ما يقتضي خلاف هذا وإن المشتري يخبر في تعيب الربع (قوله وإن كان المعيب الثلث فأكثر) هذا يؤذن بأن المراد بالربع ما يشمل ما فوقه إلى الثلث (قوله على المشهور) متعلق بقوله فليس للبائع التزام الخ وحاصل ما في ذلك أنه إذا كان ذلك الثلث والنصف فإن أراد البائع أن يلتزم المشتري السالم بحصته من الثمن فليس له ذلك على قول ابن القاسم وروايته عن مالك الذي هو المشهور وله ذلك على كلام أشهب واختيار سحنون وإن أراد المشتري أن يلتزم السالم بحصته من الثمن فليس له ذلك بخلاف (قوله وليس للمشتري الخ) أي بدون رضا البائع وأما لو تراخى فلا إشكال (قوله وأما لو التزمه) أي التزم السالم والمعيب بجميع الثمن أو السالم بجميع الثمن ورد المعيب فله ذلك (قوله ويرجع للقيمة) انما ذكر هذا مع علمه مما تقدم في قوله ورد بعض المبيع بحصته ليرتب عليه ما بعده وإذا رجع للقيمة فلينظر لوجه الصفقة وعدمها في العيب والاستحقاق (قوله وهي مخالفة للقيمة) وأما لو كانت التسمية موافقة للقيمة فإنه يصح ذلك العقد كما أفاده ع (قوله من تنمة الخ) أي لأنه لما قال ورد الخ يخضر أن

يقال هل يتطرق في ذلك للقيمة أو للتسمية فأفاد انه يرجع للقيمة (قوله والقيمة هناك قيمة السلعة المرجوع فيها) أي التي كانت وقعت ثمنها وأما هنا فهي المرجوع بقيمتها لانها هي المبيعة والتمن غيرها (قوله واتلاف المشتري قبض) أي لما أنلفه مقوماً أو مثلياً فيلزم منه ثمنه والفرض أن البيع على البت لان المبيع بالخيار قدمه في قوله وان جني بائع أقول وحيث كان البيع على البت ينبغي أن يحمل على ما اذا كان في ضمان البائع لانه اذا كان في ضمان المتباع أمر ظاهر وبعد كني هذا رأيت أنه قال في التوضيح في شرح ابن الحاجب أي اذا أنلف المشتري ما اشترى وهو في ضمان البائع فهو كقبضه لانه يلزمه الثمن اهـ فالجدة (قوله بوجب على المتلف قيمة المقوم) ظاهر العبارة ان الغرم للمشتري ويقبضه قول التوضيح أي ان من باع سلعة ثم أنلفها هو أو أجنبي قبل قبض المشتري لها فان ذلك الانلاف بوجب الغرم ولم يبين المصنف ما يغرم وصرح في الجواهر بغرم القيمة في حق البائع والاجني اهـ فتلك العبارة ظاهرة في عدم التخيير بخلاف العبارة الثانية التي هي قوله وبعبارة وهي لقافي وهي مخالفة لظاهر المصنف (قوله أي لمن الضمان منه من بائع أو مشتري) لا يخفى أنه اذا كان الضمان من المشتري فالأمر ظاهر وأما اذا كان الضمان من البائع فيغرم للبائع اذا أراد المشتري رد المبيع وأما اذا أراد التمسك فياخذ القيمة (قوله قبض لماعيه) أي

(١٦٣)

المبيع بحصته ورجع للقيمة ان كان الثمن سلمة والقيمة هناك قيمة السلعة المرجوع فيها وهنا المرجوع بها (ص) واتلاف المشتري قبض والبائع والاجني بوجب الغرم (ش) هذا وما بعده من تعلقات قوله والتلف وقت ضمان البائع بسمواى يقسخ كما مررت الاشارة اليه لكن قوله والبائع والاجني بوجب الغرم ليس خاصاً بما اذا وقع التلف منهما في ضمان البائع بل يجري ذلك فيما اذا كان التلف منهما في ضمان المشتري أيضاً أي واتلاف البائع والاجني لمبيع على البت وهو في ضمان البائع أو ضمان المتباع بوجب على المتلف قيمة المقوم ومثل المثل وبعبارة والبائع بوجب الغرم أي للمشتري في زمان ضمان البائع واختار المشتري الامضاء وقوله والاجني بوجب الغرم أي لمن الضمان منه من بائع أو مشتري (ص) وكذلك اتلافه (ش) صوابه تعييبه ليس من التكرار ويجري على ما سبق فتعيب المشتري قبض والبائع والاجني بوجب الغرم أي ان تعيب المشتري قبض لماعيه فيقوم سالماً ومعيباً يغرم من الثمن النسبة ويخبر فيما بقي منه فان تماسك دفع بقيمة الثمن ان كان يدفعه وان رداً اخذه ان كان دفعه والاسقط فاذا قطع يد العبد أو فقة أعينه مثلاً لاقوم سالماً ومعيباً يغرم من الثمن النسبة أي نسبة ما نقصه العيب ثم يخبر فيما بقي منه وكأنه سلع تعيب بعضها فان شاء أخذ ودفع بقيمة ثمنه وان شاء رده وأخذ ثمنه وكذلك لو كان المبيع سلعاً ومعيباً منها واحدة وتقوم كل سلعة بمفردها وتنسب قيمة المعيب الى الجميع ويغرم ما يخص المعيب من الثمن وتعيب البائع بوجب الغرم لكن بعد تخيير المشتري وتقدم هذا في قوله وخير المشتري ان غيب أو عيب فان اختار الرد غرم له البائع الثمن وان اختار التماسك غرم له الارش وتعيب الاجني ظاهر في أنه بوجب الارش

من القيمة لا من الثمن (قوله وان اختار التماسك الخ) حاصله أن تعيب البائع ان كان المبيع في ضمان المتباع فانه بوجب عليه غرم ارش المعيب للمتباع سواء كان عمداً أو خطأ لانه حينئذ أجنبي من المبيع وان كان في ضمانه فان كان عمداً خبير المتباع بين التماسك والرجوع بالارش وان كان خطأ فخير بين التماسك ولا شيء له وبين الرد كما اذا كان بسمواى وهو في ضمان البائع (قوله وتعيب الاجني ظاهر في أنه بوجب الارش) أي سواء كان عمداً أو خطأ كان المبيع في زمن ضمان البائع أم لا ولا خيار للمتباع حينئذ كما في شرح شب أي وحينئذ يكون الارش للمتباع وبعض شيوخنا أفاد ان

(ص)

معنى العبارة وتعيب الاجني ظاهر في أنه بوجب الارش لمن الضمان منه

من بائع أو مشتري أقول وهو المناسب لما تقدم والحاصل أن قول المصنف وكذلك تعييبه الخ معناه على ما قاله الشارح وتعيب البائع بوجب الغرم أي للمشتري اذا اختار الامضاء وأما اذا اختار الرد فغيره جميع الثمن وقوله وتعيب الاجني ظاهر في أنه بوجب الارش أي للمشتري اذا كان المشتري يريد الامضاء والبائع اذا كان المشتري يريد الرد والموضوع أن ذلك كله في ضمان البائع وهذا على ما قلنا مما أفاده بعض شيوخنا لكونه المناسب لما تقدم وأما ما في شرح شب الذي ذكره في تعيب الاجني فلا يتأتى الا على أنه لا تخيير في قوله وكذلك تعييبه الخ الذي صوب به المصنف مع أنه كما بالتخيير والحاصل أن ظاهر النقل كما أفاده محشى تت أن قول المصنف واتلاف المشتري قبض والبائع والاجني بوجب الغرم وكذلك تعييبه لا تخيير فيه وأما قول المصنف سابقاً وخير المشتري ان غيب أو عيب فبقراءة عيب بالبناء للمفعول أي ان العيب حصل بأمر سمواى وبعد أن كتبت ذلك رأيت عن الفساطي ما وافق محشى تت من أن ظاهر النقل الغرم بدون تخيير المشتري ولفظ ابن الحاجب واتلاف المشتري قبض واتلاف البائع والاجني بوجب الغرم اهـ وقد حله المصنف بما تقدم ثم قال ابن الحاجب وكذلك تعييبه فقال المصنف أي تعيب المبيع كاتلافه فيفصل فيه بين المشتري والبائع والاجني كما تقدم ح واتلاف المشتري والاجني الطعام المجهول كيه بوجب القيمة لا المثل وتأمل في المقام



(قوله وان أهلك الخ) فلو كان الهلاك بسماوى لمكان من البائع وانتقص البيع كما قدمه بقوله والتلف ونف ضمان البائع بسماوى  
يفسخ ومثله الخطأ فيما يظهر من تعبير المصنف بأدلك كالمدونة وجعله الشيخ سالم كالمعد أى فيلزم المثل تحري بالانه كالخطأ في أموال الناس  
كما أفاده الشارح آخره فان جهل هل كان من سماوى أو من متلف فقال ابن القاسم لا يصدق وعليه أن يوفى ما باع وان أدلكها المشتري  
وعرفت مكيلتها غرم الثمن فان جهلت لزمه تحرياً (قوله فالمثل الخ) انظر هل لهما أن يتراضيا على ترك المثل حيث كان طعاماً أم لا والظاهر  
لا لزوم بيع الطعام قبل قبضه اذا وجب له المثل باعه قبل أن يقبضه بالثمن الذى وقع (١٦٣) الشراء به قاله بعض الشراح (قوله أو

أجنى) أى أهلك عداو أو أما  
خطأ فليس للمشتري رجوع  
بما يوفى اذا رجع البائع على  
الخطأ بالقيمة أو المثل أقول  
الظاهر كلام الشيخ سالم من  
أنه لا فرق بين أن يكون  
الهلاك به عدا أو خطأ كان  
من البائع أو أجنى لان  
التعبير بلفظ أهلك وان كان  
واقعاً في المدونة إلا أن معناه  
أنتلف ولفظ أنتلف يقال في  
العدو والخطأ (قوله فالقيمة)  
أى يوم التلف (قوله علم  
مكيله ما باعه) وهذا لا ينافي  
الرجوع لاهل المعرفة في  
ذلك فصار كأن ما تنقله أهل  
المعرفة هو عين ما في ذهنه  
(قوله ثم اشترى) أى فالبايع  
هو الذى يتولى الشراء كما  
قاله ابن أى زمنين وهو الذى  
يدل عليه لفظ الكتاب وقيل  
المشتري وقيل الحاكم (قوله  
لان القيمة أغرمت) أى  
أغرمت له أى فصارت  
مستحقة له فاذا فضل شئ فاز  
به (قوله ولو أعدم الخ) وجهه  
أن تكون الفاضل للبائع  
(قوله ولما كان عليه التواء)  
بالمنفعة فوق أى الهلاك كان

(ص) وان أهلك بائع صبرة على الكيل فالمثل تحرياً ليوفيه ولا خياراً (ش) والمعنى ان البائع اذا  
أهلك الصبرة التى باعها على الكيل أو أقاتها يبيع أو غيره ولم يعلم كيلها فانه يلزمه أن يأتى بصبرة مثلهما على  
التحري أى يوفى للمشتري ما اشتراه منه وليس للمشتري خيار أن يرد البيع أو يتمسك به لانه اذا أخذ مثل  
صبرته التى اشتراها لم يظلم ولا مفهوماً لقوله على الكيل بل مثله الوزن والعدد وكلام المؤلف في كل مثلي  
ولو لم يكن ربوياً كالحناء والكتان والعصفر (ص) أو أجنى فالقيمة ان جهلت المكيلة (ش)  
يعنى فان كانت الصبرة هلكت بفعل شخص أجنى فلا يتحولا ما أن تكون مجهولة الكيل أو معلومة  
فان كانت مجهولة الكيل فانه يلزمه قيمته اعيناً لان المثل اذا جهلت مكيلته يرجع فيه الى القيمة اذا  
الجزاف مقوم والفرق بين الأجنى والبائع أن الأول أغرمنا الأجنى المثل لكان مرابحة لانها يبيع بمجهول  
بمعلوم من جنسه والغالب على البائع علم مكيلة ما باعه (ص) ثم اشترى البائع ما يوفى فان فضل  
فالبائع وان نقص فكالاستحقاق (ش) يعنى ان القيمة التى يغرمها الأجنى يأخذها البائع فيشتري  
بها أو يبيعها طعاماً يوفى للمشتري على حكم ما اشتري منه فان فضل شئ من القيمة لخص حدث فهو  
للبائع لان القيمة أغرمت ولو أعدم المتعدى أو ذهب فلم يوجد كانت المصيبة من البائع فلما كان عليه  
التواء كان له النماء والمشتري لم يظلم اذا أخذ مثل ما اشتري وان نقص المأخوذ من الأجنى عن الوفاء  
لغلاء حدث فان النقص ينزل مستزلة الاستحقاق للبيع واستحقاق بعض المثل كعيبه فان كان النقص  
كثيراً فوق الربع فلا يشتري الفسخ أو التماسك بما يخص ذلك من الثمن وان كان يسيراً الربع فأقل لزمه  
التماسك بما بقى بما يخصه من غير خيار ثم ان كلام المصنف يشعر بان الاتلاف من البائع والأجنى  
وقع عداً وكذا في المدونة ويفهم من معناه انه لو وقع الاتلاف خطأ لا يكون الحكم كذلك ويكون  
كالسماوى لكن بعض الشراح حمل كلام المؤلف على ما هو أعم ولما كان المذهب جواز تصرف  
المشتري في المبيع بكل وجه من وجوه التصرفات نبيه على تصرفه بالعوض فغيره أخرى بقوله (ص)  
وجاز البيع قبل القبض الامطاق طعام المعاوضة (ش) يعنى ان كل شئ يجوز بيعه قبل قبضه  
الامطاق الطعام ربوياً كان أو غيره كالفواكه المأخوذة معاوضة فلا يجوز بيعه قبل أن يستوفيه  
وانما قد درنا كل شئ بدليل الاستثناء لانه من معيار العموم وبعبارة وجاز بيع ما ملك بشراء  
أو غيره وبهذا يعلم انه لا بد في المشتري من التصريح بالمعاوضة كما قال وأما تقدير ما اشتري كافي  
ابن الحبيب فلا يحتاج معه للتصريح بالمعاوضة في المشتري فيصير مستدركا وأخرج به ما أخذ  
بقرض أو هبة أو ميراث فيجوز بيعها قبل قبضها ودخل في طعام المعاوضة المأخوذ صدقاً أو في خلع  
ولا يدخل فيه ما يؤخذ عن مستهلك فان المذهب جواز بيعه قبل قبضه والظاهر أن المبيع يباع  
فاسداً من المثلي اذا فات ووجب مثله ليس بمنزلة ما أخذ عن متلف لانه صار بمنزلة ما يبيع ببيعها  
واقصر ابن رشد في البيان على منع البيع قبل القبض في أرواق القضاة وولاية السوق والكتاب

له النماء (قوله فان كان النقص كثير الخ) بان كان الثلث فافوق فالعوض الفسخ والتماسك بما يخص ذلك من الثمن وان نقص عن  
الثلث سقط عنه حصته من الثمن (قوله الامطاق طعام المعاوضة) أى الاطعام المعاوضة مطلقاً ربوياً أم لا (قوله عن مستهلك) أى عدا  
أو خطأ (قوله لانه صار بمنزلة ما يبيع) فيه شئ وذلك لان رد العوض من قيمة أو مثل في فوات البيع الفاسد بمثابة ما أخذ عن مستهلك (قوله  
وولاية السوق) أى وأصحاب السوق أى مشايخ الاسواق وكذا العلماء ان جعل لهم ذلك في مقابلة تعليمهم للناس لا على وجه الصدقة  
ولان اشترى علوفة بشئ حيث كان من أهل الصدقة اذ الأصل أن السليطان وضعها الصدقة وأخذ الثمن من المشتري بعد فيجوز بيع

كل قبل قبضه فان لم يكره من أهل الصدقة لم يجز له البيع قبل القبض كما لا يجوز له أصل الشراء فقرر عجم (قوله ولو كرزق قاض) أي خلافا للقول بجواز له لأنه عن فعل غير محصور فأشبهه العطية (قوله وما فرض لا زواج النبي صلى الله عليه وسلم) أي مثل ما فرض أي كأن يفرض ما كره من جهة عالم مثلا والكتاب كرمات الكتابون ما يتعلق بأرزاق الجند وغيرهم (قوله حال أو صفة) الحالية باعتبار الظاهر لأن المضاف إليه معرفة ظاهر أو صفة باعتبار أنه في حكم التسمية (قوله معطوف على قوله أخذ بكيل) وهو مناسب لاجتماعهما في كونهما في ضمان البائع قبل القبض (قوله كائن أغنام) فيه إشارة إلى أنه أراد بشاة الجنس والمراد شياء كما سيأتي في تصويره وحاصله أنه يسلم في لبن شاتين من شياء عشرة معينات وفيه إشارة إلى أنه لا مفهوم لقوله شاة (قوله وأجازة أشهب) راجع لأصل العبارة الذي هو قوله كائن شاة (قوله كان يسلم في لبن شاة أو شياء) الأولى حذف شياء لأن المعنى أن يسلم في شاة أي لبن شاة أو شاتين غير معينتين من شياء كما سيأتي بيانه (قوله وشراء اللبن) (الخ) لا ما يفعله الفلاحون ويدعونونه الضمان فانه فاسد فيرجع ماله (١٦٤)

والاعوان والجند واليه أشار بقوله (ض) ولو كرزق قاض (ش) ومن ذكر معه نظرا إلى أنه عن أمر واجب فأشبهه الإجارة أما ما أخذرققا وصاله على غير عمل أو على أنه ان شاء عمل أو لا وما فرض لا زواج النبي عليه الصلاة والسلام فيجوز بيعه قبل قبضه فالكاف بمعنى مثل وهي داخلة على قاض فدخل جميع ما ذكر وقوله (أخذ بكيل) حال من طعام المعاوضة أو صفة له والمعنى ان الطعام المنهي عن بيعه قبل قبضه هو ما أخذ بكيل واحترز به من الطعام الذي أخذ جزافا فإنه يجوز بيعه قبل قبضه لدخوله في ضمان المشتري بالعقد (ض) أو كائن شاة (ش) معطوف على قوله أخذ بكيل أي الجزاف الذي في ضمان بائعه يمتنع بيعه قبل قبضه كائن أغنام بأعيانها أولبن ابل بأعيانها أولبن بقر بأعيانها اشتري جزافا أو ثمر غائب اشتري بصفة جزافا قاله ابن القاسم نظرا إلى كونه في ضمان البائع وأجازة أشهب نظرا إلى كونه جزافا وبعبارة معطوف على قوله أخذ بكيل أي أو كان كائن شاة وكأنه قال أخذ بكيل حقيقة أو حكما كأن يسلم في لبن شاة أو شياء معينات بالشروط الآتية فلا يجوز بيعه قبل قبضه والكاف داخلة على شاة عملا بقاعدته في هذا المختصر من ادخال الكاف على المضاف وإرادة المضاف إليه كقوله وكطين مطر وشراء اللبن جزافا جائز بشرط أن تكون المأخوذ منها معينة وأن تسكر عشرة والا فلا للغرر بخلاف السلم في لبن شاتين كيلا معلوما كذا وكذا قسطا بكذا وكذا درهم في إبان لبنها فلا بأس به وإن يعرف وجه حلابها ولما كانت القبض الضعيف لا يكفي في جواز بيع الطعام بل لا بد من قبض قوي أشار للقبض الغير الكافي بقوله (ض) ولم يقبض من نفسه إلا كوصي ليتيمه (ش) ليس هذا معطوفا على الحال المتقدمة وهي أخذ بكيل بل هو حال من مقدر بعد الاستثناء أي المطلق طعام المعاوضة فلا يجوز بيعه قبل قبضه ويجوز بيعه بعد قبضه حال كونه لم يقبض من نفسه فإن قبض من نفسه فلا يجوز بيعه بهذا القبض لأنه كذا قبض فيلزم حينئذ البيع له قبل قبضه ومثال ذلك ما قال ابن عبد السلام أن من كان عنده طعام ودبعة وشبهها فاشترى من مالكه فإنه لا يجوز له بيعه بالقبض السابق على الشراء لأنه قبض غير تام بدليل أن رب الطعام لو أراد أن يده ومنعه من التصرف فيه كان له ذلك إلا أن يكون ذلك القبض قويا كما في حق الولد لولده الصغيرين فإنه إذا باع طعام أحدهما من الآخر وتولى البيع والشراء عليه ما كان له أن يبيع ذلك الطعام على من اشتراه قبل أن

البيعة بمثل اللبن أن علم قدره والافقيته ويرجع عليه الأخذ بكلفة البهية كما أفستى به والد عب وصورتها أن تأتي لصاحب البقرة ذات اللبن وتعطيه دراهم مثلا وتأخذ البقرة تأخذ لبنها مدة معينة والكلفة من عندك (قوله كذا وكذا قسطا) أي اثنان وعشرون قسطا مثلا وقوله بكذا وكذا درهم أي اثنان وعشرون درهما مثلا ثم إن القصص ليس بخصوص كون المعدود معطوفا كما قد يشوهم من ذلك بل ما يشمل المركب كاحد عشر قسطا مثلا (قوله وأن يعرف الخ) معطوف على قوله أن تكون المأخوذ منها معينة (قوله ليس هذا معطوفا الخ) أي لأن هذا شرط للجواز

وما تقدم من قوله أخذ بكيل شرط لا امتناع ولا يصح جعله معطوفا على كرزق قاض لأنه يصير المعنى ولو لم يقبض من نفسه مع أنه إذا انتفى عدم القبض من نفسه جاز ولا يصح جعله حالا من مطلق طعام المعاوضة لأنه يكون المعنى والحال أنه لم يقبض من نفسه فيقتضي أنه إذا قبض من نفسه يجوز وليس كذلك (قوله بهذا القبض) أي الذي من النفس (قوله وشبهها) أي شبه الوديعة أي كرهن (قوله بالقبض السابق على الشراء) لا يحق أنه حسي والكلام الآن في القبض المعنوي أي الذي هو القبض من نفسه فالمناسب لما قبله أن يقول فلا يجوز بيعه بالقبض المعنوي وهو القبض من نفسه (قوله إلا أن يكون الخ) يحتمل أن المراد القبض السابق الحسي المشار له بقوله لا يجوز بيعه الخ ويحتمل أن مراده القبض الحكمي الذي هو من نفسه المشار له بقوله لأنه كذا قبض ثم إن كان القبض الحسي قويا بالزعم أن يكون القبض الحكمي كذلك وإن كان ضعيفا كان ذلك أيضا ضعيفا (قوله وتولى البيع والشراء عليهما) أي البيع لواحد والشراء للآخر وقوله كأنه أن يبيع ذلك الطعام أي من الذي اشتراه لا جنبي



(قوله بأن باع السيد جميع الكتابة) أي أن التجهيل بسبب ذلك أي مبيع الجميع سبب في تجهيل عتقه كله ظاهره أنه لا يحتاج لصيغة (قوله وينبغي الخ) الحاصل أن تجهيل العتق بأحد الأمرين الأول أن يبيعه جميع النجوم أي وأن لم يتلفظ بلفظ العتق الثاني أن يبيعه بعض النجوم ولكن ينجز عتقه على بقاء الباقي إلى أجل النجوم (قوله ويجعل العتق الخ) أي لحرمته العتق

وان كان فيه بيع الطعام قبل قبضه (قوله لأنه من باب بيع الطعام الخ) أي ولم توجد حرمة العتق (قوله ولا تباع من أجنبي الخ) أي لأنه يبيع دين بدين (قوله من المعنى) وهو أنه يغتفر ما بين العبد وسيد مالا يغتفر بين غيرهما (قوله فلم يؤد إلى بيع الطعام قبل قبضه) أي المحذور (قوله وسواء باعته لأجنبي أو للمقرض) ثم إن هذا ظاهر إذا باعه ما غير طعام والامتنع لما فيه من بيع الطعام بطعام غيره يد وإذا باعه مقرضه فلا بد من قبضه آخر وهو أن يكون أجل القرض إلى مثل أجل السلم وأكثر فان كان ينقص عن أجل السلم لم يجوز القرض بعد لغوا باشتراؤه له من المقرض قال الأمر إلى أن المقرض دفع نقدا أو عرضا في طعام مثل القرض صفة وقد رتب الأخذ به بعد أجل القرض وهذا سلم (قوله غير المعاوضة) أراد به ما اقترضه من ربه الذي لم يشتره أو من الذي اشتراه وقبضه وقوله وأما طعام المعاوضة أراد به ما اقترضه من اشتراه ولم يكن ذلك المشتري قبضه وانما قلنا أراد لأنه حيث أخذ من مشتري قال له طعام معاوضة قبضه أم لا (قوله وأما كثر استعماله) أي الترتيب المذكور (قوله إن جميع أنواع طعام المعاوضة المناسب لقوله من الجميع أن يقول ومعنى كلام المؤلف إن من

يقبضه ثانيا وكذلك الوصي في تيممه ثم ذكر المؤلف بعض محترزات قيود المنع فمنها قيد الكيل بقوله (ص) وجاز بالعقد جزاف (ش) أي وجاز للشترى بمجرد العقد بيع طعام اشتراه جزافا قبل أن يقبضه من بائعه والمراد بالجزاف الذي ليس في ضمان البائع وأما ما في ضمانه فكمال الكيل كما أشار له فيما مر بقوله أو كان شاة ومنها قيد المعاوضة بقوله (ص) وكصدقة (ش) أي أن طعام الصدقة وطعام القرض وما أشبهه يجوز بيعه قبل قبضه لأن المحذور أن يتوالى عقدتا بيع ولم يتخللهما قبض وذلك منتف هنا (ص) ويبيع ما على مكاتب منه وهل إن عمل العتق أو بلان (ش) يعني أن من كاتب عبده على طعام موصوف إلى أجل معلوم فإنه يجوز له أن يبيع ذلك الطعام للمكاتب قبل قبضه منه ولا يجوز للسيد أن يبيعه لغير المكاتب قبل قبضه وهل محل جواز بيع ما على المكاتب من الطعام منه إن عمل السيد عتقه بأن باع السيد جميع الكتابة للمكاتب لحرمته العتق وينبغي أن يكون مثل ذلك ما إذا باعه بعض النجوم وأبقى النجوم الباقية إلى أجلها وعمل عتقه على ذلك وعلى هذا التأويل لا يجوز للسيد أن يبيع نجما من نجوم الكتابة للمكاتب قبل قبض ذلك النجم أي ولم يعمل العتق لأن لأنه من باب بيع الطعام قبل قبضه أو الجواز غير مقيد بذلك فيجوز البيع للمكاتب سواء باعه جميع نجوم الكتابة أو نجما منها لأن الكتابة ليست ثابتة في الذمة ولا يخصص بها السيد الغرماء في موت أو فلس ويجوز بيع الكتابة من العبد نفسه بدين إلى أجل ولا تباع من أجنبي بدين مؤجل فالضمير في منه يعود على الطعام ويفهم كون المشتري له المكاتب من المعنى ويحتمل رجوعه للمكاتب ويفهم أن المبيع طعام من كون البحث فيه (ص) وأقرضه (ش) الضمير يرجع لطعام المعاوضة والمعنى أن طعام المعاوضة يجوز أقراضه قبل قبضه فإذا اشترت من إنسان أردب حنطة مثلاً فإنه يجوز ذلك قبل أن تقبضه أن تقرضه لشخص إذ ليس في ذلك توالي عقد في بيع لم يتخللهما قبض فلم يؤد إلى بيع الطعام قبل قبضه (ص) أو وفاءه عن قرض (ش) يعني أن طعام المعاوضة يجوز وفاءه قبل قبضه عن قرض مثلاً عليك لرجل أردب حنطة من قرض ثم اشترت أردباً من الحنطة فإنه يجوز لك قبل أن تقبضه أن تقبضه لذلك الرجل وفاء عن أردبه الذي عليك (ص) كويبيعه لمقرض (ش) يعني أنه يجوز لمن اقترض أردب حنطة مثلاً أن يبيعه قبل قبضه وسواء باعه لأجنبي أو للمقرض لأن القرض يملك بالقول وإن لم يقبض والجواز محله إذا اقترضه من ربه وأما إن اقترضه ممن اشتراه من ربه قبل أن يقبضه المشتري فإنه لا يجوز للمقرض أن يبيعه قبل قبضه فالجواز متعلق بجواز القرض طعام غير المعاوضة يبيعه قبل قبضه وأما طعام المعاوضة فليس لمقرضه يبيعه قبل قبضه وله ذلك بعده (ص) وأما من الجميع (ش) قال ابن عرفة هي ترك المبيع لبائعه بثمنه وأكثرا استعماله قبل قبضه خرج بقوله بثمنه ما إذا تركه بثمن آخر فإنه يبيع آخر وما إذا تركه هبة بغير عوض ومعنى كلام المؤلف أن جميع أنواع طعام المعاوضة تجوز الأقالمة منه قبل قبضه لأنها محل بيع لا بيع وسواء كان رأس المال عيناً أو عرضاً غاب عليه المسلم إليه أو البائع أم لا ومفهوم قوله من الجميع لو وقعت في البعض جازت أن كان رأس المال عرضاً يعرف بعينه غاب عليه أم لا وكذلك كان رأس المال عيناً أو طعاماً لا يعرف بعينه

اشترى طعاماً من شخص يجوز له ما أن يوقعا لأقالمة في جميعه قبل قبضه وقوله وسواء كان رأس المال التعبير برأس المال يقتضي قصره على السلم وليس بلام (قوله غاب عليه) أي غاب المسلم إليه عليه أم لا (قوله أو طعاماً لا يعرف بعينه) أي بأن أسلم أردباً من الحنطة في قطن من القطن إلا أنك خبره بأنه حيث يكون خروجه عن الموضوع لأن الموضوع أن المسلم فيه طعام والأولى أن يقول أو عرضاً

لا يعرف بعينه لان من المعلوم ان الاطعمة لا تعرف بعينها (قوله ولم يقبضه) أي المسلم اليه (قوله لم تجز الاقالة) ولو فرض انه أحضر المثل عند الاقالة (قوله والطعام وغيره) أي أن المسلم فيه لا فرق بين أن يكون طعاما أو غيره كما مثلنا قريبا (قوله يبيع فضة نقدا) أي ويبيع رأس المال الذي دفعه أولا (قوله بفضة) أي وهي مقابل البعض الذي وقعت الاقالة فيه وقوله ويبيع وسلف البيع هو ما كان في البعض الذي لم تقع الاقالة فيه والسلف هو ما كان في البعض الذي وقعت الاقالة فيه (قوله مع ما في الطعام من يبعه قبل قبضه) أي انه اذا كان المسلم فيه طعاما وقعت الاقالة في البعض فيلزمه ان المسلم باع الطعام قبل قبضه بالنسبة لما وقعت الاقالة فيه الا انك خبير بأن هذا لا يظهر لان ما في الطعام حل ببيع والجواب (١٦٦) ان محل كونها حلا فيما ثبت الحكم بالجواز فيه وأما ما عداه فهو على الاصل

(قوله لانه لا يراد منها اللحم) والعبد مثل الامة قال ابن عرفة الاظهر ان ما يراد من الرقيق للخدمة كالداية (قوله ان الامة لو تغيرت الخ) ويفهم منه أيضا انها لو تغيرت بزيادة غير السمن كالولادة لفاتت الاقالة بذلك وهو كذلك (قوله ومثل مثلي) أي لا تجوز الاقالة على مثل مثلي أي كأن يدفع لك قنطارا من السكك بدل قنطارك الذي دفعته له من السكك في مقابلة اردب من القمح (قوله على أن يرد عليك بائعك) في شب الظاهر انه لا فرق بين السلم والبيع وفي عب خلافه لانه قال وكذا طعام غير السلم تجوز الاقالة فيه على مثل المثلي وقوله من الطعام وأما لو أسلم المثلي في غير الطعام فيجوز التقايل على مثله (قوله عطف على بدنه) فيه نظير بل متعلق بمحذوف أي لا تجوز الاقالة على مثل مثلي (قوله وما ذكره الشيخ عبد الرحمن) ونصه قوله ومثل مثلي أي فلا تجوز الاقالة عليه الا اذا فات المبيع لأرأس المال بيده فتجوز الاقالة على مثله ويصير كأنه يبيع مؤتلف قال في المدونة في آخر

ولم يقبضه أو قبضه ولم يغب عليه فان غاب عليه غيبة يحكم فيها الامتناع لم تجز الاقالة من البعض قاله في المدونة والطعام وغيره في ذلك سواء لانه قد يدخله ببيع فضة نقدا بفضة وعرض الى أجل ويبيع وسلف مع ما في الطعام من يبعه قبل قبضه وكلام المؤلف في الاقالة اذا وقعت من غير زيادة ولا نقص على الثمن والافتقار لانها حينئذ يبيع (ص) وان تغير سوق شيئا لا بد منه كسمن دابة وهز الهاء بخلاف الامة (ش) المراد بالشيء ما دفعته ثمنًا للطعام المسلم فيه فاذا أسلمته الدابة مثلا في طعام فانه يجوز ذلك أن تقبل منه قبل قبضه وان تغير سوق تلك الدابة بزيادة أو نقصان لان المدا على عين المدفوع غنا وهو باق وأما ان تغيرت الدابة في بدنها كما اذا كبر الصغير أو هزل الكبير أو سمن أو قلعت عينه وما أشبه ذلك فان ذلك يفيث الاقالة فلا تجوز الا بعد قبض الطعام لان الاقالة حينئذ تصير بيعا مؤتلفا بخلاف لو تغيرت الامة المدفوعة غنا في بدنها بسمن أو هزال فان ذلك لا يفيث الاقالة لانه لا يراد منها اللحم وقولنا بسمن أو هزال مشله في المدونة ويفهم منه أن الامة لو تغيرت بعور أو قطع عضو لكان ذلك مفينا وهو ظاهر وانما عدل عن ثمنك الى شيئا لئلا يتوهم أن المراد بالثمن العين أي الذهب أو الفضة اذ هي الغالب فيه أي وان تغير سوق شيئا كان عرضا أو عينا (ص) ومثل مثلي (ش) أي لا تجوز الاقالة من الطعام قبل قبضه على أن يرد عليك بائعك مثل ثمنك المثلي الذي دفعته اليه غنا بل لا بد من قبض الطعام فهو عطف على بدنه الا أن يكون الثمن نقدا ذهبا أو فضة فتجوز الاقالة من الطعام قبل قبضه على أن يعطى البائع للشئ مثله دراهمه ولو كانت قائمة بيده سواء اشترط استرجاعها بعينها أم لا والى هذا أشار بقوله (ص) الا العين وله دفع مثلها وان كانت بيده (ش) لانه لما قبضها وصارت في ذمته فاذا أعطاه مثلها لم يظلمك وهذا ما لم يكن البائع من ذوى الشبهات لان الدراهم والدنانير تتعين في حقه ولا شك أن الخطاب للشئ كما أن الخطاب فيما قبله كذلك فالضمير المذكور في قوله وله دفع مثلها للبائع وهو يفيد ان قوله ومثل مثلي في الثمن وما ذكره الشيخ عبد الرحمن عن نصها وشرح به كلام المؤلف غير ظاهر لان كلامه في الثمن فهو فرع آخر (ص) والاقالة يبيع الا في الطعام والشفعة والمراجعة (ش) يعني أن الاقالة يبيع بشرط فيها ما يشترط فيه وينعها ما يمنع الا في مسائل الاولى في الطعام قبل قبضه فليس لها حكم البيع بل هي فيه حل ببيع فلذا جاز ان يشتري طعاما من آخر ان يقبل منه بائعه قبل قبضه الثانية في الشفعة فليست فيها بيعا ولا حل ببيع بل هي باطلة فن باع شقصا ثم أقال

السلم الثاني وكل ما ابتعته مما يكال أو يوزن من طعام أو عرض قبضته فانلفته فآثر أن

مشتريه

تقبل منه وترد مثله بعد علم البائع به لا كونه بعد أن يكون المثل حاضرا وتدفعه اليه بموضع قبضه منه اه (قوله الا في الطعام) ويشترط في جوازه ان يبيع ان تقع باق الاقالة فان كانت بلفظ البيع فلا وان يكون الطعام في البلد الذي وقعت فيه الاقالة والام تجز انظر شب (قوله وينعها ما يمنع) فاذا وقعت وقت نداء الجمعة فسخت وظاهر المصنف في فصل الجمعة حتى في المستثنيات الثلاثة ولو حدث بالمبيع عيب وقت ضمان المشتري ولم يعلم به البائع الا بعد الاقالة فله الردية (قوله ان يقبل منه بائعه) أي ان وقعت عطل الثمن فان وقعت بزيادة أو نقص منه فيبيع مؤتلف (قوله بل هي باطلة) وذلك لانها لو كانت بيعا لكان له الاخذ بالبيع الاول أو الثاني ويكتب عهده على من أخذ يبيعه مع أنه إنما يأخذ بالبيع الاول ولو كانت حل ببيع لم تثبت شفعة وفي عجم انها ليست بيعا على الاطلاق ولا حلا على الاطلاق بل هي بيع



في الجملة فكانت بيعا في الجملة تثبت الشفعة وكانت حل بيع في الجملة ليكون العهد فيها على المشتري الاول فقط (قوله وعهد الشفع على المشتري) أي يرجع عليه بالعيب والاستحقاق ويكتب الوثيقة عليه لأنه البائع له حينئذ (قوله لان المبتاع قد يكره ذلك) فلا يبيع مراجعة الامع البيان ولو على البيع بعشرة الا أن المعتمد أنه لا يجب البيان اذا باع على العشرة لاحتمال أن الكراهة من كثرة الثمن (قوله الى فصل الاقالة الخ) أي مسائل الاقالة والشركة الخ وان لم يكن عبر عنها بفصل (قوله نصف شقص) أي اشترى نصف حصه زيد في دار كالربع مثلا وقوله ثم استحق نصفه أي نصف ذلك النصف وهو الثمن وقوله وأخذ الشفع لا يخفى أن الشفع على هذا التصور صاحب النصف الثاني والمستحق فلا يبقى بيد المشتري شيء فلا يقال جعل المشتري قدر الغيره (١٦٧) ويمكن أن تجعل الواو بمعنى أو أي ثم استحق

أو أخذ الشفع فيصح بالنسبة للاستحقاق أنه جعل قدر الغيره على نوع من التسمي ولا يصح بالنسبة للشفع وهو صاحب الحصه الثانية فإنه يأخذ جميع المبيع بالشفعة ثم انك تخبر بان قوله أخرج به ما اذا اشترى المشتري نصف شقص الخ لا يظهر ذلك منه لانه قال في صدر التعريف وهي هنا الخ (قوله وما رواه أبو داود) عطف على قوله انها أشبهت القرض لكن الوجه باعتبار معنى الدليل (قوله راجع للتولية والشركة الخ) فيه تطر بل هو خاص بالشركة كما في المدونة وابن عرفة وعليه شرح الشارح بهرام والمواق وحينئذ في قاله الشارح لا يساعده نقل افاده محشى تن (قوله ان لم يكن على شرط الخ) فاذا أسقط مشروط السلف شرطه فيصح ولا يخفى أن التعامل بالبيع والسلف يجري في غير الطعام ولكن الشرط المذكور في المصنف خاص بالطعام (قوله قد يشترط على المشتري الخ) لا يخفى أن ذلك له وان لم يشترط (قوله فيشرط الخ) أي نفسه سلف ابتداءه وبيع انتهاء وقوله

مشتريه منه لا يعتد به او الشفعة ثابتة وعهد الشفع على المشتري الثالثة في المراجعة فالاقالة فيها حل بيع فمن اشترى سلعة بعشرة وباعها بخمسة عشر ثم أقال منها لم يبيعها ثانيا الا على عشرة وان باع على الخمسة عشر بين ابن عرفة الاقالة في المراجعة بيع وانما وجب التبيين لان المبتاع قد يكره ذلك اه ثم عطف بقية الرخص التي سبيلها المعروف على الرخصة الاولى من قوله واقالة بقوله (ص) وتولية (ش) يعني أن التولية تجوز في الطعام قبل قبضه كالاقالة فيه ابن عرفة هي تصير مشترما اشترا غير بائعه بثمنه وهي في الطعام غير جراف قبل قبضه كبله رخصة وشرطها كون الثمن عينا (ص) وشركة (ش) أي وجاز شركة في الطعام قبل قبضه وهي هنا جعل مشترك قدر الغير بائعه باختياره مما اشتراه لنفسه بمنايه من ثمنه فقوله هنا حترز به من الشركة المترجم عنها بكتاب الشركة والاشارة بقوله هنا الى فصل الاقالة والتولية والشركة المذكورة معهما وقوله قدرا آخر ج به التولية فانما في جميع المشتري وقوله باختياره أخرج به ما اذا اشترى المشتري نصف شقص ثم استحق نصفه من يده وأخذ الشفع فإنه يصدق عليه جعل المشتري قدر الغيره لكنه بغير اختياره وقوله لنفسه أخرج به ما اذا اشتراه غيره كالوكيل فإنه لا يفعل ذلك الا بنص وقوله بمنايه من ثمنه أخرج به ما اذا اشترى سلعة بدينار ثم جعل لاجني فيها الربع نصف دينار فان ذلك لا يصدق عليه شركة هنا ووجه المشهور في جواز الاقالة والشركة والتولية في الطعام قبل قبضه أنها أشبهت القرض وما رواه أبو داود وغيره عنه عليه الصلاة والسلام من ابتاع طعاما فلا يبعه حتى يستوفيه الا ما كان من شركة وتولية واقالة والاحسن ان قوله (ان لم يكن على أن يتقدمك) راجع للتولية والشركة معا أي ومحل الجواز فيهما ان لم يكن على شرط في طلب العقد ان يتقدم المولى أو المشرک عنك جميع الثمن أو حصته من الثمن والالم يجوز لانه يبيع وسلف منه لك أمارجوعه للشركة فواضح وأما رجوعه للتولية فلا ان البائع الاول قد يشترط على المشتري أن يتقدمه الثمن فيقبل المشتري أو بعدم فيشرط على المولى أن يتقدمه الثمن فقد ظهر أن الشرط في التولية فائدة ويشترط في اقاله الطعام ان يكون في البلد التي وقعت فيه الاقالة كما يفيد قول ابن يونس وهذا كله ما لم يكن الطعام المأقال منه بغير البلد التي وقعت فيه الاقالة والا فلا يجوز لانه في ضمان المشتري (ص) واستوى عقداهما فيهما (ش) أشار الى قول ابن عرفة في التولية وشرطها كون الثمن عينا وحكم الشركة كذلك واستواء عقداهما أي عقد المولى والمشرک بالكسر والمولى والمشرک بالفتح فيهما أي في التولية والشركة وحكم الاقالة في هذا حكمهما قدرا وأجلا وحالاً وورثاً وجيلاً

فقد ظهر ان الشرط أي الذي هو قول المصنف ان لم يكن على أن يتقدمك وقوله فائدة أي من حيث ان المولى بالكسر قد يشترط ذلك لعدمه أو تفضيله (قوله لانه في ضمان المشتري) المناسب أن يقول في ضمان البائع الا أن يريد ما لا و تأمل (قوله أشار الخ) وجهه انه اذا لم يكن عينا يؤل الى القيمة وقد يختلف فيؤدي الى اختلاف الثمن فصار استواء العقد من مستلزما لكون الثمن عينا وقوله وحكم الشركة كذلك الظاهر ان هذا من كلام شارحنا لا من كلام ابن عرفة وقوله واستواء عقداهما رجوع لكلام المصنف وكأنه قال وقوله واستوى عقداهما الخ ولو كان بصورة ألق بعد الواو (قوله قدرا الخ) راجع لقوله واستوى عقداهما أي استوى عقداهما من جهة القدر الخ ولا يخفى أن هذه الاشياء ظاهرة في التولية والشركة وأما الاقالة فالممكن منها وذلك انه لا يعقل في الاقالة الا القدر ولا يعقل

فيما الرهن من كل والحيـل من كل ولا يظهر اعتبار الاجل أي بحيث نقول ان الثمن اذا كان على المشتري لاجل يكون الثمن على البائع لاجل وان كان الثمن الذي على المشتري حالا يتقارب يكون على البائع حالا وذلك أن الكلام في الاقالة والشركة والتولية قبل القبض (قوله ولا يجوز شي من الثلاثة الخ) هذه عبارة الشيخ سالم وكذا المتقدمة أول الدرس قال في ك وما ذكره هنا من أنه لا بد من ككون الثمن في الاقالة عينا يخالف ما قدمه عند قوله واقالة من الجميع من أنه لا فرق بين كون الثمن عينا أو عرضا اه ومفاد عب وغيره ترجيح ما تقدم من العموم وضعف هذا وهو ظاهر (١٦٨) (قوله فيكون ذلك من بيع الطعام قبل قبضه) الأولى أن يقول يؤدي لعدم

استواء العقدين لان القيمة لا تنضب (قوله منع عند ابن القاسم) في ك ولعل وجه المنع عند ابن القاسم حيث لم يكن الثمن عينا ان هـ ذارخصة فيقتصر فيها على ماورد (قوله فان توفرت الخ) لا يخفى التسامح في هذا لانه قد تحقق مما تقدم وجود المانع وهو عدم القبض فالناسب له حينئذ أن يقول فيمنع لانه يبيع الطعام قبل قبضه (قوله المعين) وهو الحصة التي حصلت له بالشركة فقط فيرجع المشترك عليه بنصف الثمن (قوله وليس فيها نص على التصديق) أي مع أنه لا بد منه كما يعلم مما يأتي (قوله مدى) المدى وزن فقل مكيل يبع تسعة عشر صاعا (قوله هو في طعام الشركة) أي المشاره بقوله أولا وأبنتعت طعاما الخ كما يعلم من الاطلاع على كلام ابن غازي رحمه الله (قوله فانه يحمل على ما فيه) لا يخفى أنه وان كان صحيحا فيه بعد (قوله اذ لا يتوهم الخ) تعليل لقوله ولا يحتاج حاصلا ان من يقول بالاحتياج يقول انه يتوهم من المصنف انه يحمل على النصف وان قيد بالثلث مثلاً أي بالنظر لما قبل

ان كان ولا يجوز شي من الثلاثة بوجه اذا كان رأس المال عرضا لا يكال ولا يوزن لان ذلك يؤل الى القيمة فيكون ذلك من بيع الطعام قبل قبضه ويجوز ان كان عينا فان كان مكيلا أو موزونا منع عند ابن القاسم لا عند أشهب الخمي وهو أي قول أشهب أحسن اذا كان مما لا يختلف فيه الاغراض اه (ص) والافبيع كغيره (ش) أي والا بان اشترط المولى والمشارك بالكسر النقد على المولى والمشارك بالفتح أو اختلف العقدان في النقد والتأجيل أو غير ذلك من وجوه الاختلاف لم تجز الشركة ولا التولية في الطعام قبل قبضه وصار بيعا وبطلت الرخصة في الثلاثة فان توفرت شروط البيع وانتفت موانعه فيبيع صحيح وان اختلف شرط أو حصل مانع كعدم القبض فباطل (ص) وضمن المشتري المعين (ش) أي وضمن المشترك بالفتح الشيء المعين ففعل ضمن ضمير مستتر يعود على المشترك بالفتح لكن ليس في كلامه ما يدل على أن مرجع الضمير للشركة فلهذا قال ابن غازي والصواب ضمن المشترك اسم مفعول من أشركه الرباعي بحذف التاء وأشار به لقولها في كتاب السلم وان ابتعت سلعة بعينها فلم تقبضها حتى أشركت فيها ثم هابت السلعة قبل قبض المشترك أو ابتعت طعاما فاكلته ثم أشركت فيه رجلا فلم تقاسمه حتى هلك الطعام فضمن ذلك منكما وترجع عليه بنصف الثمن اه وليس فيها نص على التصديق بوفاء الكيل وانما ضمن المشترك الحصة التي حصلت له في الشركة لانه معروف (ص) وطعاما كانه وصديقك (ش) يشير به لقولها في السلم الثاني وان أسلمت الى رجل في مدى حنطة الى أجل فلما حل أجله قلت له كاه في غرائرك أو في ناحية بيتك أو في غرائر دفعها اليه فقال له بعد ذلك قد كانه وضاع عندي فقال مالك لا يجزيني هذا ابن يونس يريد مالك ولا يبيعه بذلك القبض ابن القاسم وأنا أراه ضامنا للطعام الآن تقوم بينة على كيله أو تصدقه أنت في الكيل فيقبل قوله في الضياع لانه لما كاله صرت أنت قابضه اه فقوله وطعاما الخ على هذا ليس في طعام الشركة وعلى كلام ابن غازي هو فيه ويحتمل شموله لهما ولما جرى ذكر الشركة في كلامه أخذ يتكلم على شيء من أحكام التشارك فقال (ص) وان أشركه جل وان أطلق على النصف (ش) يعني أن المشتري اذا أشرك شخصا فيما يبيده بأن قال أشركتك فانه يحمل على ما قيده من النصف أو غيره وان أطلق في شركته ولم يقيد بشيء حمل على النصف لانه الجزء الذي لا ترجع فيه لاحد الجانبين ولا يحتاج الى تصويب كلامه بإسقاط الواو من وان أطلق اذ لا يتوهم أحدهما على النصف مع التقيد بغيره (ص) وان سأل ثالث شركتهما فله الثالث (ش) يعني أن الشخص اذا سأل من رجلين اشتريا عبدا أن يشركاه في الشيء المشتري وسألهم مجتمعين أو سأل كل واحد منفردا وقال أشركاني واستوت انصباؤهما كان له الثلث مما أشركاه فيه أما لو اختلفت انصباؤهما أو قال لكل واحد منفردا أشركني فله من نصيب كل واحد

المبالغة لان المعنى حمل على النصف اذا قيد بثلث مثلاً بل وان أطلق (قوله وقال أشركاني) راجع لقوله أو سأل كل واحد منفردا وقوله واستوت انصباؤهما راجع للامرين اللذين هما قوله وسألهم مجتمعين وقال أشركاني أو قال لكل واحد منهم أشركني فظهر أن الصور ثلاثة (قوله فان اختلفت انصباؤهما) هذا يأتي في أربع صور مجتمعين ومنفردين افراد أو شي وقوله أو قال لكل واحد أي أو اتحدت انصباؤهما أو قال لكل واحد منفردا أشركني فظهر أن الصور ثمان وصرح بذلك الشريفي في شرحه



(قوله يريد والمثل) المناسب أن يقول كافي غيره والمثل بدون ياء أي ومثل الثمن حاضر عند المشتري سواء كان مثليا أو مقوما وقوله لا يدخله بيع الخ أي وذلك لأنه إذا لم يكن حاضرًا فقد باع مالم يس عند الخ فإن قلت تقدم أن شرط التولية أن يكون الثمن عينًا قلت ذلك في التولية في الطعام قبل قبضه وأما فيه بعده أو في غيره مطلقا فيجوز وإن كان الثمن غير معين ثم ما ذكره المصنف هنا مفهوم قوله فيما مر أو تولية تلك السلعة لم تذكرها أو عنها بالزام وصرح بها هنا لأنها مفهوم غير شرط (قوله مخاطرة) أي غرر وقوله وقارأي مغالبة (قوله وهذا بخلاف بيع الغائب) أي فيجوز بيعه على الصفة إذا لم يكن في البلد لأنه يشترط أن يكون خارج البلد هذا معناه إلا أن فيه نظرا لما تقدم أنه يجوز بيع الغائب ولو كان حاضرًا في البلد والمدار على كونه ليس حاضرًا مجلس العقد (قوله بأن المبيع الخ) أو رضى بالثمن ولم يعلم بالثمن فالمدار على أنه رضى بأحد العوضين ثم علم بالأخر فذكره (١٦٩) ويحتمل بأنه أي الثمن عبد ثم علم أن الثمن غيره فذكره فذلك له (قوله أن يذهب)

أي المسلم إليه أي يذهب إلى بيته وظاهره قرب بيته أو بعد وقوله يؤدي إلى فسخ الدين في الدين أي فسخ المسلم فيه في النقد الذي كان دفعه له رأس مال فإن قيل إذا كان يؤدي إلى فسخ الدين في الدين فلم يكن في مرتبة مع أن ذلك أقوى لكونه مدخولا عليه بشرط التأخير بخلاف هذا فإنه لازم فالجواب أن هذا ما قارنه بيع الطعام قبل قبضه قوي فارتفعت مرتبته عنه ولذلك قال مع بيع الطعام قبل قبضه عنه فإن قيل الإقالة في الطعام ليست بعبء فكيف قال ذلك فالجواب أن هذه الإقالة لما قارنها بالتأخير عدت بعبء من ك (قوله فإن تأخير الثمن الخ) لا يخفى أن هذا التعليل يؤذن بأن الضيق والسعة باعتبار الخلاف وعدمه وليس هذا متبادرا من المصنف لأن المتبادر من المصنف أن الضيق باعتبار التوسعة في الزمن وعدمه ثم لا يخفى أن هذا الكلام يقتضي جواز التأخير ثلاثة أيام بدون شرط فيكون أوسع من بيع

واحد نصفه فلو كانا بالثلث والثلثين لكان له نصف الثلث ونصف الثلثين فيكون له النصف وللأول السدس وللآخر الثلث وله في الثانية النصف ولكل منهما الربع قاله سند (ص) وان وليت ما اشتريت بما اشتريت جاز أن لم تلزمه وله الخيار (ش) يعني أن من اشترى سلعة ثم ولاها لشخص بما اشتراه به ولم يذكرها ولا عنها أو ذكرها أحدهما فإن ذلك جائز إذا كان على غير وجه الإلزام وله الخيار إذا رأى وعلم الثمن وسواء كان الثمن عينًا أو عرضًا أو حيوانًا وعليه مثل صفة العرض بعينه أو الحيوان ونحوه ابن يونس يريد والمثل حاضر عنده لثلاثي دخله بيع مالم يس عندك واحترز بقوله أن لم تلزمه عما إذا وقع على الإلزام فإن ذلك لا يجوز لأنه مخاطرة وقارأي المدونة ولو كان بلفظ البيع فسدت في صورتي الإلزام والسكوت إلا أن يشترط الخيار وظاهر قوله جاز أن لم تلزمه ولو كانت السلعة في البلد وهذا بخلاف بيع الغائب والفرق بينهما أن التولية رخصة فيتمسح فيها بخلاف البيع (ص) وأن رضى بأنه عبد ثم علم بالثمن من فسخه فذلك له (ش) أي وان رضى المولى بالفتح بان المبيع الذي ولاه مبتاعه عبد ولم يعلم بثمنه ثم علم بالثمن فذكره لغلائه مثلاً فذلك له لأنه من ناحية المعروف يلزم المولى بالكسر ولا يلزم المولى بالفتح إلا أن يرضى (ص) والاضيق صرف ثم إقالة طعام ثم تولية وشركة فيه ثم إقالة عرض وفسخ الدين في الدين ثم بيع الدين ثم ابتدأه (ش) أشار بهذا إلى أن أضيق الأبواب المعتبر فيها المناجزة الصرف لما مر أنه لا يغتفر فيه التأخير ولو قرياً أو غلبة ثم تأخير الثمن في الإقالة من الطعام يريد من سلم فإنه يلى الصرف في الضيق وذلك لأنهم اغتفروا فيه أن يذهب إلى بيته أو ما قرب منه ليأتي به والعلة في منع التأخير أنه يؤدي إلى فسخ الدين في الدين مع بيع الطعام قبل قبضه ثم يلى ما مر تأخير الثمن في التولية والشركة في طعام السلم المولى فيه أو المشترك قبل قبضه فإن تأخير الثمن اليومين والثلاثة بشرط في الإقالة في الطعام لا يجوز إلا بخلاف واختلف هل يجوز مثل ذلك في التولية قاله اللخمي اه ومقتضى كون التولية والشركة أوسع أنه يغتفر فيهما تأخير الثمن فيما قارب اليوم مثلاً وعلة منع التأخير فيما ذكر أنه يؤدي إلى بيع الدين بالدين مع بيع الطعام قبل قبضه ثم يلى ما مر تأخير الثمن في الإقالة في العروض المسلم فيها وتأخيرها أيضاً حيث دخل على فسخ الدين في الدين كما إذا كان له عليه دين ففسخه فيما يتأخر قبضه وبعبارة يعني أن الإقالة في العروض من سلم أوسع من التولية والشركة في الطعام لأن

(٢٢ - خشي خامس) الدين بالدين مع أن المصنف جعل بيع الدين بالدين أوسع منه قلت لعل ذلك طريقة اللخمي وهي لا تناسب موضوع كلام المصنف فلذلك عدل الشارح إلى ما يناسب كلام المصنف بقوله فيما قارب اليوم مثلاً ويراد بما قارب اليوم حله ويراد باليوم تمام اليوم (قوله تأخير الثمن) أي عدم أخذه ناجزًا من المولى بالفتح والمشارك (قوله يؤدي إلى بيع الدين بالدين) يقال إذا كان يؤدي إلى بيع الدين بالدين لم لا يكون في مرتبته إلى آخر ما تقدم من السؤال والجواب وقوله بيع الدين أي بيع الطعام الذي في ذمة المسلم إليه بالثمن الذي لم يؤخذ من المولى بالفتح والمشارك (قوله تأخير الثمن في الإقالة في العروض المسلم فيها) أي عدم أخذ الثمن من المسلم إليه عاجلاً (قوله وتأخيرها أيضاً) أي تأخير الثمن أي ثمن الدين الذي هو المفسوخ فيه (قوله ويكون أوسع من التولية والشركة في الطعام) بحيث يجوز التأخير يوماً ونصفاً هذا مقتضى كونه أوسع مما قبله وأضيق مما بعده فقوله لم يضيق في إقالة العروض وذلك لأن

التولية والشركة قد جوز فيهما تأخير يوم فقط فيكون هنا يجوز فيه التأخير أكثر من يوم كيوم ونصف فقط وذلك لان بيع الدين الذي بعده يجوز فيه تأخير يومين فقط (قوله أصله بيع العروض) بمعنى ان الدين المفسوخ كان عرضا فسخه في غيره فعنى الاصل انه من قبيل بيع العروض مع أنه ليس بلازم أن يكون الدين المفسوخ عرضا وقوله فهو مساو لاقالة في العروض الخ من حيث ان المترتب في الذمة كان عرضا انتقل منها الى شيء آخر الذي هو المفسوخ فيه (قلت) ومساو أيضا من حيث جواز التصرف فيه قبل القبض بخلاف الطعام وقوله فهو أيضا أوسع الخ أي وحيث كان الفسخ المذكور مساويا لاقالة في العروض وقد علمت ان الاقالة في العرض أوسع مما قبلها فليكن ذلك الفسخ أوسع مما قبله لان لازم أحد المتساويين لازم للساوي الآخر ثم نخبرك أن ابن خزيمة اعترضه بما حاصله أن مقتضى كون فسخ الدين أوسع مما قبله انه يجوز تأخيرها أكثر من أن فسخ الدين لا يجوز التأخير به الا بقدر أن يذهب الى البيت وينقله ولذلك شرح عب فقال بعد قوله وفسخ الدين مانصه أي ومنع تأخير الثمن حيث دخلا على فسخ الدين في الدين كما اذا كان عليه دين ففسخه فيما يتأخر قبضه الا ما كان يسيرا بقدر ما يأتي عن يحمله فان كان طعاما كثيرا جاز أيضا مع اتصال العمل ولو شهر اقاله أشهب قال وهذا اذا كان ما يأخذه منه حاضرا أو في حكمه كمنزله أو حاقوته لان كان غائبا فيمنع وقال ق ويجوز في فسخ الدين أن يأتي بدوايه أو بما يحمل فيه ما يأخذه وان دخل عليه الليل ترك بقية الكيل ليوم آخر (أقول) ولذلك قرر شيخنا عبد الله رحمه الله أن التوسعة من حيث كونه يجوز تأخيرها أكثر من يوم لداعي النقل فلا ينافي أنه اذا لم يجد داع لا يكون أوسع لما قلنا من أن التأخير لا يجوز الا بقدر النقل وكتب مانصه يجوز في اقالة الطعام من سلم أن يأتي بالثمن من داره أو قريب منه ويجوز في التولية والشركة في الطعام تأخير الثمن اليوم ولو بالشرط ويجوز في اقالة العروض من سلم وفسخ الدين في الدين تأخير الثمن بقدر ما يأتي عن يحمله فان كان طعاما كثيرا جاز أيضا مع اتصال العمل ولو شهر وبيع الدين يجوز فيه اليوم واليومان وابتداء الدين بالدين يجوز فيه تأخير اليومين والثلاثة ولو بالشرط اه (قوله وعن ابن المواز الخ) لا يخالف ما قبله فالمناسب أن يقول فقد قال (١٧٠) ابن المواز كذا وكذا والافعبارة توهم انه مقابل يدل على ما قلنا كلامهم

(قوله والمراد بالضيق والسعة) لا يخفى ان هذا يخالف لما قرره أولا وذلك لان تقريره أولا يفيد ان التوسعة باعتبار الزمن وأما هذا الذي قد جعله المشهور قلنس فيه توسعة باعتبار الزمن بل التوسعة باعتبار قوة الخلاف وضعفه بمعنى أن من يقول ان التوسعة في الزمن

الشارع لم يضيق في اقالة العروض كما ضيق في التولية والشركة في الطعام وفسخ الدين في الدين أصله بيع العروض فهو مساو لاقالة في العروض فهو أيضا أوسع من التولية والشركة في الطعام ثم يلي ما مر بيع الدين المستقر في الذمة كبيع العرض من سلم من غير من هو عليه فانه أوسع مما قبله وعن ابن المواز أنه لا بأس أن يتأخر ثمنه اليوم واليومين ثم يلي ما مر ابتداء الدين بالدين كإخير رأس مال السلم فانه أوسع مما قبله لانه يجوز تأخير اليومين والثلاثة ولو بالشرط والمراد بالضيق والسعة في تلك الابواب باعتبار قوة الخلاف وضعفه والخلاف في اقالة العروض قوى وان كان المشهور لا يجوز التأخير في الجميع ماعدا ابتداء الدين

في اقالة العروض مثلا وان كان ضعيفا أقوى من القول بالتوسعة في الزمن في التولية في الطعام والشركة فيه وان اشترك الجميع في الضعف فالمناسب أن يسوقه على أنه يخالف ما تقدم ويقول وما قلناه من أن التوسعة في الزمن خلاف المشهور والمشهور أن التوسعة باعتبار قوة الخلاف وضعفه لا باعتبار الزمن لان ماعدا الصرف وابتداء الدين بالدين اشتركت في عدم جواز التأخير الا بقدر النقل (قوله والخلاف في اقالة العروض قوى) المناسب لكلامه أن لا يخصص القوة باقالة العروض لانه أفاد ان القوة لا تنقيد بها وقوله وان كان المشهور رأى والحال أن المشهور لا يجوز الخ والشارح تبع الفيشي وعبرة الفيشي أحسن ونصه وقال ق أي اللقائي المشهور لا يجوز التأخير في الجميع ماعدا ابتداء الدين بالدين فعلى هذا المراد بالضيق والسعة فيها باعتبار قوة الخلاف وضعفه والخلاف في العروض قوى والتأخير في اقالة الطعام وما بعده في الثمن أي ثم تأخير الثمن في الاقالة من الطعام الخ اه أقول الا أن قضية ذلك أن ماعدا ابتداء الدين بالدين كلها في مرتبة واحدة فماعدا الصرف مساو للصرف ولا يظهر بل ينافي قوله بعد بلصقه الذي هو قوله وعلى هذا الخ فالاحسن لفظ الخطاب حيث قال والذي يظهر ان أضيق هذه الامور الصرف وأوسعها ابتداء الدين بالدين وماتينهما في مرتبة واحدة اه وانه يضر التأخير في الجميع ولا فرق بينهما الا في قوة الخلاف وضعفه كما ذكره الفيشي قال شب وعلى هذا فلا يغتفر في اقالة الطعام والتولية والشركة فيه واقالة العروض وبيع الدين بالدين الا ما يغتفر في فسخ الدين في الدين من التأخير وقد تقدم وذكرنا أنه يغتفر في اقالة الطعام المذهب الى البيت والحوالة به فيجوز في مسائل المسائل التي هنا فأم مرتبة واحدة اه والذي تقدم اشب هو كلام المواز القائل يجوز في فسخ الدين في الدين أن يأتي بدوايه أو بوعاء يحمل فيه ما يأخذه وان دخل عليه الليل ترك بقية الكيل ليوم آخر اه فالخاصل أن الصرف لا يجوز التأخير فيه لا بالذهب للبيت ولا لغيره وما عداه من غير ابتداء الدين بالدين يجوز التأخير فيه بقدر النقل ونتم لنا الفائدة بذكر ما ذكره وهو أن ما ذكره المصنف في الاقالة من الطعام والتولية والشركة فيه قبل قبضه سواء كان الطعام الذي يقبض من سلم أولا فلو حصلت الاقالة بعد القبض أو التولية



أو الشركة بعد القبض فلا يجري فيه ما قاله المصنف بل يجوز تأخير الثمن في كل من غير تحديد بزمان ويشترط في الإقالة من العروض أن تكون من سلم لأنه الذي يتأتى فيه التعليل بفسخ الدين في الدين وأما لو كانت من بيع فيجوز تأخير الثمن ولو سنة ولذلك قال الخطاب تنبيه اعلم أن هذا في الإقالة من الطعام قبل قبضه والعرض المسلم فيه وأما في البيع المعين فيجوز فيه التأخير كما قال في المدونة وإن ابتعت من رجل سلعة بعينها ونقدته عنها ثم أقامته وافترقتما على أن تقبض رأس مالك أو أخرته إلى سنة جاز لأنه بيع حادث اهـ (قوله واستماتة) في بعض النسخ بسين وتاء مشناه من فوق وبعد هاء مشناه من تحت وأصل الشارح واستماتة بحذف الميم وكذا في الفيشي وعبرة شب والاستيمان بالتأويل والياء بدون هاء في الآخر ثم قال بعد والاستماتة بالنون قبل الالف والميم بعدها هكذا في النسخ الصحيحة من المقدمات والتنسيبات وغيرهما وهو صحيح لفظا ومعنى قال الجوهري واستنام إليه أي سكن إليه واطمأن وقال في مختصر العين واستنام إلى الرجل استأنس إليه وهو راجع لمعنى الاسترسال والاستيمان ويقع في بعض المقدمات الاستماتة بالميم قبل الالف والنون بعدها كأنه من باب الأمانة والأمن وهو وهم وتصحيف تأباه صناعة التصريف لما علم من اختصاص باب الاستعانة بالأجوف نعم يجوز أن يقال فيه الاستيمان على وزن الاستفعال من باب الأمانة والأمن كالأستدخال والاستخراج ونحوهما من الصحيح على أنه إذا قيل الاستماتة من باب الأمانة والأمن فقد حذف فاءه الصحيحة فأين هذا من باب الاستعانة (١٧١) وبها بما حذفت عنه المعتلة فتعين أنه خطأ

فاخش وبالله التوفيق اهـ

**فصل** وجاز مرا بحة (قوله) أخرج به بيع الزائدة) لأنه في بيع الزائدة هو داخل على أن غيره يزيد عليه (قوله يتوقف على صرف) أي يتوقف على توجه قدر الثمن وقوله لصرف علم المناسب حذف صرف ويقول يتوقف على قدر الثمن لعلم أحدهما (قوله وهو تعريض السلعة) أي ذو تعريض أي عفاة احتوت على تعريض لأن البيع المذكور ليس نفس التعريض (قوله غير لازم مساواته) صادق بالزيادة والنقصان والتساوي كما قاله الفيشي وزاد فقال في بيع المراضعة يسمى شرعا

بالدين وعلى هذا فاضيق الأبواب التي تطلب فيها المناجزة الصرف وأوسعها ابتداء الدين بالدين \* ولما كان البيع ينقسم إلى بيع مساومة واستماتة وزائدة ومرا بحة فالأول بيع لم يتوقف عن مبيعه المعلوم قدره على اعتبار ثمن في بيع قبله أن التزم مشترية ثمنه لا على قبول زيادة عليه فقوله لم يتوقف الخ أخرج به بيع المرا بحة وقوله أن التزم الخ أخرج به بيع الزائدة والثاني بيع يتوقف على صرف قدر ثمنه لصرف علم أحدهما والثالث وهو تعريض السلعة للسوم لمن يزيد والرابع والكلام الآن فيه بيع مرتب ثمنه على ثمن مبيع تقدمه غير لازم مساواته له فخرج بالاول بيع المساومة والمزايدة والاستيمان وبالثاني الإقالة والتولية والشفعة والرد بالعيب على كونه بيعا لكن المشهور أنه ليس يبيع فقال عطف على جاز لمطاب من سلعة أو على جاز البيع قبل القبض أو استئناف

**فصل** وجاز مرا بحة (ش) أي وجاز مرا بحة البيع أي المرا بحة فيه ومرا بحة مفاعلة والمفاعلة ليست على بابها لأن الذي يرجع انما هو البائع فهذه من المفاعلة التي استعملت في الواحد كسافر وعافاه الله أو أن مرا بحة بمعنى إرباح لأن أحد المتبايعين أربح الآخر ويمكن أن تكون المفاعلة على بابها بتكليف لأن المشتري أربح البائع ولا كلام وهو لا يأخذ السلعة بربح العشرة أحد عشر مثالا وهو يعلم أنه يبيعها باثني عشر مثالا أي وهو يظن أنه يزيد فقد أربح به البائع أيضا وأشار بقوله (والأحب خلافه) يريد المساومة إلى قوله في

مرا بحة اهـ أي فاطلاق المرا بحة على الوضعية مجرد اصطلاح في التسمية أو أنه ربح للمشتري كما أن الزيادة ربح للبائع وأما المساوى فلعل اطلاق المرا بحة عليه باعتبار ربح البائع بالثمن لا انتفاعه به إذ قد يشتري به سلعة أخرى ربح فيها وانتفاع المشتري بالسلعة إذ قد يبيعها بربح فيها كما في شرح عب (قوله أو استئناف) وهو أولى كما قال اللقاني (قوله وجاز مرا بحة البيع الخ) فيه إشارة إلى أن مرا بحة في كلام المصنف منصوب على التمييز المحول عن الفاعل وهو غير ظاهر لاحتياجه إلى تقدير جار ومجرور كما قدر الشارح حيث قال المرا بحة فيه وجعله حالا أظهر من جهة المعنى أي جاز البيع في حالة كونه مرا بحة وانما قلنا من جهة المعنى لأن فيه وقوع الحال مصدر أو يجوز الرفع على أنه فاعل على حذف الموصوف أي بيع مرا بحة أو على حذف مضاف أي بيع مرا بحة فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه فارتفع ارتفاعه ولا يرد على هذا الأعراب عدم تأنيث العامل لأن مرا بحة مجازي التأنيث اهـ (قوله كسافر وعافاه الله) الشاهد في عافاه من المعافاة (قوله أو أن مرا بحة بمعنى إرباح) حاصله لا نسلم أن مرا بحة من باب المفاعلة بل بمعنى أصل الفعل الذي هو إرباح فقصيته أن لفظ مرا بحة يستعمل في المفاعلة وفي أصل الفعل ويتوقف هذا على نقل والشارح تبع في ذلك الفيشي والظاهر أنها حقيقة في المفاعلة (قوله وأشار بقوله والأحب خلافه) أقول لما عبر المصنف بقوله والأحب بعد قوله وجاز دل على أن المراد يجوز خلاف الأولى لا استواء الطرفين لمناقته لقوله والأحب خلافة نظير ما تقدم في قول المصنف وجاز أو أحدهما بغرفة في باب الوضوء خلافا لما في شرح عب والحاصل أن المرا بحة جائزة بمعنى خلاف الأولى لا مكروهة لخالفته لاصطلاح المصنف (قوله يريد المساومة) والحاصل أن المساومة أفضل من المرا بحة والمزايدة والاستيمان قال عب ولعله أطلق ليكون الغالب

المراجعة والمساومة كما في الشيخ أحمد الزرقاني فلا يشمل قوله خلافة بيع المزايدة لكراهة بعض العلماء له لأن فيه نوعا من السوم على سوم الآخر قبل الركون واشحانا للقول اه (قوله والمما كسة) مرادف لقوله والمما كسة (قوله ولا يريد كلام ابن عبد السلام الخ) قضية ذلك أن المصنف يحكم بكراهة بيع المراجعة مطلقا وقعت من العوام أولا بكثرة أم لا وأما ابن عبد السلام فقيده لكراهة بقيد أن يكون من العوام وأن يكون بكثرة مع أن المصنف إنما يفيد خلاف الأولى لأن اصطلاحه المصنف أن الجواز يطاقه على استواء الطرفين إذا لم يعقبه بقوله والأفضل خلافة والا كان معناه خلاف الأولى لا الكراهة نعم يرد أن يقال الشيخ عبد الرحمن قد ذكر أن المزايدة أفضل من المراجعة لأنه قال أحب أقسام البيع المساومة ثم المزايدة وكذا قول القاضي وأضعفها المراجعة اه وقد تقدم أن المزايدة مكروهة لأنها تورث الضغائن فلنكن المراجعة مكروهة بالطريق الأولى لا خلاف الأولى كما قال المصنف فان قلت يريد المصنف بالجواز ما قابل المحرم فيشمل (١٧٣) المذكور قلنا هذا خلاف اصطلاحه والحاصل أن المساومة

المقدمات البيع على المكايسة والمما كسة أحب إلى أهل العلم وأحسن عندهم ولا يريد المؤلف كلام ابن عبد السلام لثلاث توجه عليه الاعتراض بأن ابن عبد السلام خصص كراهة بيع المراجعة بأكثر العوام وليس في كلام المؤلف شيء من القيدين أي والأحب خلاف بيع المراجعة وهو المساومة لا المزايدة والاستمارة فلاضافة للعهد والمراد معهود معين وهو بيع المساومة (ص) ولو على مقوم وهل مطلقا أو ان كان عند المشتري تأويلان (ش) يعني أن بيع المراجعة جائز ولو كان ثمن السلعة المبيعة عرضا مقوما مضمونا كما لو اشترى ثوبا بحيوان مضمون فإنه يجوز أن يبيع المراجعة بمنثل ذلك الحيوان ويريد عليه زيادة معلومة وهو مذهب ابن القاسم ومنعه أشهب على عدم موصوف ليس عند المشتري لما فيه من السلم الحال واختلف هل ابن القاسم يخالفه في ذلك فيقول بالجواز في المقوم المضمون كما هو ظاهر كلامه أولا يخالفه فيحمل قول ابن القاسم على موصوف عند المشتري فقول المؤلف وهل مطلقا أي وهل الجواز عند ابن القاسم في المضمون سواء كان عند المشتري أم لا بناء على حمل كلام ابن القاسم على ظاهره أو الجواز فيه عند ابن القاسم مقيد بما إذا كان المضمون عند المشتري فلا يكون قول ابن القاسم مخالفا لقول أشهب تأويلان وقد علمت من هذا أن الخلاف بين الشيخين إنما هو في المقوم المضمون كما يفيد منه النقل الذي ليس عند المشتري وأما المضمون الذي عنده فيتفقان على الجواز فيه وأما المعين فلا يختلفان فيه بل يتفقان على المنع فيه إن لم يكن عند المشتري وعلى الجواز إذا كان عنده ولو قال ولو على عوض مضمون وهل مطلقا الخ لكان أخصروا طابى النقل إذا اختلف في العوض المضمون ولو مثليا غير المعين (ص) وحسب ربح ماله عين فائدة كصبغ وطرز وقصر وخياطة وكرد وفتل وتطرية (ش) يعني أنه إذا وقع البيع على المراجعة من غير بيان ما يربحه وما لا يربح بل وقع على ربح العشرة أحد عشر مثلاً وجب أن يحسب على المشتري ثمن السلعة وربحه ويحسب أيضا عليه من مؤنهما وكلفها ربح ماله عين فائدة تؤثر زيادة في البيع من صبغ أو طرزا وتطرية وهي جعل الثوب في الطراوة

انما كانت أفضل لأن المراجعة تحتاج لصدق متين والمزايدة تورث الضغائن وبقي الاستيمان فقد قال في شرح شب وأما بيع الاسترسال والاستيمان فلا مدخل له هنا لأنه انما يكون حال الجهل بالسعر اه أي فلا يأتي فيه عما كسة ولا مشاحة وقد يقال انه يتوقف أيضا على صدق متين فالعدول إلى المساومة أحسن والمشتري يعطى من درهم فأكثر نعم يقال هذا لا يتأتى لكل الناس ولا في كل شيء (قوله والمراد معهود معين) أي معهود خارجي تقدم علمه لأنه الغالب فلا ينصرف اللفظ عند الإطلاق إلا إليه (قوله ولو كان ثمن السلعة المبيعة) أي مراجعة أي الذي قصد البائع أن يبيعها مراجعة (قوله ليس عند المشتري) أي الذي هو المشتري الثاني الذي يشتري من البائع له مراجعة (قوله لما فيه من السلم الحال) أراد بالحلول

الذي لم يكن أجله خمسة عشر يوما فيكون المسلم إليه المشتري مراجعة (قوله واختلف الخ) لا يخفى أن المصنف يبين يكون حينئذ أشار بقوله وهل مطلقا التأويل الخلاف مرجح بالخلاف بين القاسم طارحاً لكلام أشهب وقوله أو ان كان عند المشتري إشارة لتأويل الوفاق فإذا علمت ذلك فلو قال المصنف وجاز عند ابن القاسم بمقوم ومنعه أشهب وهل خلاف تأويلان لكان أوضح (قوله أم لا) أي أم لم يكن عند المشتري أي ويقدر على تحصيله والامنع باتفاق (قوله إذا اختلف الخ) ويجاب بأنه أراد بالمقوم ما قابل العين فيشمل المثلى غير العين (قوله وحسب ربح) وأخرى أصل (قوله كصبغ) المناسب لما بعده فتح الصادر مراد منه المصدر وعليه فهو مثيل لما قبله ويكون قوله ماله عين فائدة معناه مالا أثره عين فائدة وإن كسرت كان تشبيهاً به وعلى جعله تشبيهاً لم يثل للشبه به وحاصل ما يستفاد من كلامهم هنا أن ماله عين فائدة أن تولاه البائع بنفسه أو عمل غيره شيء فإنه لا يحسب أي عوض العمل فيه ولا يحسب ربحه وأما أن عمله باجر فإنه يحسب ويحسب ربحه وسواء كان ممن يتولى فعله بنفسه أم لا وهذا ما أراد شارحنا بكلامه وأما ما يصبغ به أو يخط به ونحو ذلك فإن كان من عند البائع فإنه لا يحسب هو ولا ربحه وإن كان قد اشتراه فإنه يحسب هو وربحه



(قوله ويحسب أيضا ربح ما زادته هذه الاشياء في المبيع) أي الربح المشار به يكون العشرة أحد عشر (قوله وأصل ما) أي الفعل الذي زاد في الثمن مما ليس له عين قائمة فيعطى للبائع مجردا عن الربح (قوله كحمولة) بضم الحاء اللاحق أي كرائها أو ما بالفتح فالابل التي تحملها (قوله باعتبار ربحه) أي أن لو كان له ربح (قوله لأن المراجعة) علة للبالغة (قوله من شراء الرقاب) بيان لما وقع (قوله واستحسنه) أي استحسن كلام اللخمي لا مطلقا بل إذا جعل المتاع عالما بأنه لا ربح له صادق بصورتين بالمساواة أو يكون البلد المنقول إليها أرخص أي أنه لا يحسب الكراء في صورتين إذا جعل المتاع عالما بأنه لا ربح له وأما إذا جعل المتاع حينئذ معتقدا أنه ربح فوجد له ربح بل إما مساو أو أنه نص فإنه يحسب الأصل لعذره (قوله إلا أن يكون (١٧٣) مراده) أي مراد المصنف (قوله وارتضاء ابن

عرفة) والخاصل ابن عرفة لم يرتض كلام اللخمي وساقه في الشامل بصيغة التمريض والمذهب ما قاله ابن عرفة (قوله لأن البيان) أي كونه بين المشتري أن السلعة في البلد المنقول عنها ثمنها أكثر من البلد المنقول إليها (قوله وهو رجوعه للتوظيف) أي التوزيع وسيأتي عن قريب بيانه أي ولا يتطرله هنا (تنبيه) قوله وحسب ربح ماله عين قائمة إلى قوله لم يحسب هذا حيث لا شرط ولا عرف بشئ وأما أن شرط بشئ فإنه يعمل بالشرط كحساب ما لا يحسب كالسمسار الذي لم يعتد ضرب الربح عليه وكذلك لو جرت العادة بشئ فإنه يعمل به إلا أن يشترط خلافه (قوله كما يفعل سماسرة اسكندرية) أي فتوضع السلعة عندهم

ليلين وتذهب خشوتيه أوكد وهو دق الفصار الثوب للخمين لان ما زاد في الثمن كالثمن كما قاله ابن عرفة وحاصله أنه يحسب ما خرج من يده على المبيع في صبغه وقصره وخياطته وغير ذلك ويحسب أيضا ربح ما زادته هذه الاشياء في المبيع وهذا إذا استأجر غيره على فعل ذلك وأما أن كان هو الذي يتولى فعل ذلك بنفسه ولم يدفع فيه أجره فإنه لا يحسب له أصل ولا ربح (ص) وأصل ما زاد في الثمن كحمولة (ش) يعني أنه إذا فعل في المبيع فعلا زاد في ثمنه وليس له عين قائمة كاجرة الجولة وماعها ونحوهما فإنه يحسب ولا يحسب ربحه فإذا اشتراها بعشرة مثلا واستأجر من جعلها بخمسة أو استأجر على شدها أو على طيها فإنه يحسب ما خرج من يده على ذلك وسمى ما ذكر أصلا باعتبار ربحه وفيه دلالة على الجولة بأن تزيد في الثمن بأن نقل من بلد أرخص إلى بلد أغلى لرغبة المشتري في ذلك إذا علم به قال ولو كان سعر البلدين سواء لم يحسب ولو كان سعرها في البلد الذي وصلت إليه أرخص لم يبيع حتى يبين وإن أسقط الكراء لأن المراجعة كانت لما وقع من شراء الرقاب واستحسنه المازري إذا جعل المتاع عالما بأنه لا ربح له وساق في الشامل تقييد اللخمي بصيغة التمريض لكنه ظاهر كلام المؤلف إلا أن يكون مراده بما زاد ما من شأنه أن يزيد كما هو ظاهر إطلاق ابن يونس وابن رشد وغير واحد وارتضاء ابن عرفة لكنه لا يخالف اللخمي في البيان لأن البيان اتفق عليه الناس (ص) وشروطي اعتيد أجرتهم (ش) يعني أن الشد والطي إذا كان العرف والعادة جارية بأنه يستأجر عليهما فإنه يحسب أجرتهم ما ولا يحسب ربحهما وسيأتي ما إذا لم تجر العادة بذلك (ص) وكراء بيت لسلعة (ش) يعني أن كراء البيت للسلعة خاصة يحسب ولا يحسب ربحه فاللام للاختصاص فإذا كان لنفسه والمتاع تبع أوله والسلعة لم يحسب الاجرة ولا ربحها وإنما كان لا يحسب إذا كان الكراء لهما لأنه انما يكون لها بعض الكراء وهو رجوعه للتوظيف (ص) والالم يحسب (ش) راجع للجميع أي والابان لم تكن له عين قائمة أولم تزد الجولة في الثمن بل ساوت أو نقصت على تقييد اللخمي أولم تكن أجره الشد والطي معتادين أولم يكن كراء البيت للسلعة خاصة لم يحسب أصل ولا ربحه ثم شبه في عدم الحساب قوله (كسمسار لم يعتد) في تلك السلعة أن تشتري بسمسار فلا يحسب لما أخذه لأصل ولا ربح والمراد بالسمسار الذي يجلس كما يفعل سماسرة اسكندرية وليس المراد به متولى البيع فإن أجره هذا على البائع وهي من الثمن لا شك فيه ولما ذكر عياض أن وجوه المراجعة لا تخلو من خمسة أوجه أحدها أن يبين جميع ما لزمه مما يحسب أولا لا يحسب مفصلا ومجلا

والذي يتولى بيعها ربح السمسار والخاصل أن سماسرة اسكندرية لا يتولون البيع فلا يحسب أجره ما وضعه عندهم إذا لم تكن عادة لهم في مثل تلك السلعة أن توضع عندهم للتعرض للبيع وأما ما يوضع عندهم للتعرض للبيع ويأخذون أجره على ذلك فإنه يحسب تلك الاجرة وإن كانوا لا يتولون البيع كسماسرة اسكندرية (قوله فهي من الثمن لا شك فيه) ظاهره ولو لم يعتد في تلك السلعة وليس كذلك والخاصل أنه متى اعتيد أن السلعة لا تباع إلا بسمسار فإنه يحسب الأصل ولا يحسب الربح كان من الخالسين أو من الطائفين كان ممن يتولى البيع أولا وأما إذا اعتيد أن تباع بلا سمسار ثم حصل سمسار في بيعها وبيعت وأخذ ذلك دراهم تحت سمسرة فلا يحسب حينئذ أصل ولا ربح كان من الخالسين أو الطائفين (قوله مما يحسب) كصبغ أي أصلا وربحا وأصلا فقط وقوله أولا لا يحسب كما إذا لم يرد الجمل له كما عند اللخمي أي لم يحسب له أصل ولا ربح وقوله مفصلا أي بأن يقول ذهب في الصبغ كذا وذهب في الطرز كذا وقوله ومجلا كأن يقول بعد ذلك وجلة ما وقع في ذلك مائة درهم مثلا وأنه يصريح بالاجمال أولا ثم يذكر التفصيل أولا لا يذكر الاجمال أصلا لأن يذكر التفصيل يعلم الاجمال

(قوله ما يحسب ويربح عليه) أي كالصبيغ وقوله وما لا يربح له أي كالخولة وقوله وما لا يحسب جلة أي أصلا كجرة الشد والطي إذا لم يكونا معتادين ولا فرق بين أن يذ كرا لاجمال مقدما ومؤخرا أو لا يذ كرا جالا أصلا وقوله على ما يحسب ضرب به عليه أي مما تقدم تهصلا (قوله الثالث الخ) ولا فرق في الثالث أيضا بين ذ كرا لاجمال وعدمه مقدما ومؤخرا (قوله وباع على المراجعة العشرة أحد عشر) لا يخفى أن ذلك مشترك بين الكل (قوله أو ثنها كذا) أي وأراد بالثمن ما صرف في شأنها (قوله بعد تسميتها) أي تسمية موجهها فالاجرام في قوله بمائة وموجهها هو ما أشار به بقوله شدها وطيها (قوله ولا يفسر المئونة) أي بأن يقول ذهب في الطي كذا وفي الشد كذا (قوله ان بين الجميع) أي بين جميع ما يلزم السلعة ابتداء وشرط الربح للجميع ما لا يربح وما لا يربح (قوله فيضرب على الجميع) وقوله أو فسر المئونة لا يخفى أنه في الأول مفسر للمئونة أيضا فالتهسير للمئونة مشترك بين الثلاثة الأول (قوله فقال (١٧٤) هي بمائة) ذ كرا لاجمال أو لا ليس بشرط بل لا يشترط أصلا بل المدار على بيان التفصيل

(قوله أي وضرب الربح) أي وشرط الربح لما يربح له خاصة دون غيره وكذلك شرط الربح لبعض من المئونة دون غيره (قوله أو على المراجعة الخ) هذا القسم هو نفس ما أشار به المصنف بقوله وحسب الخ ثم لا يخفى أنه في الأولين أيضا باع على المراجعة والعشرة أحد عشر إلا أن الفارق أنه في الثالث أجل فلم يشترط ضرب الربح لا على الكل ولا على البعض بل أطلق (قوله هو الصواب) بل شيء آخر يفيد ذلك كما أشار به شب بقوله وذلك لأن رجوعه بحسبه يقتضي أنه يراعى التفصيل المتقدم في قوله وحسب الخ ولولين

ويشترط ضرب الربح على الجميع الثاني أن يفسر ذلك أيضا ما يحسب ويربح عليه وما لا يربح له وما لا يحسب جلة ويشترط ضرب الربح على ما يحسب ضرب به عليه خاصة الثالث أن يفسر المئونة بأن يقول لزمها في الحمل كذا وفي الصبيغ كذا وفي القصير كذا والشد والطي كذا وباع على المراجعة العشرة أحد عشر ولم يفصل ما يوضع عليه الربح من غيره الرابع أن يبين ذلك كله ويجمعه جلة فيقول قامت على بكذا أو ثنها كذا وباع مراجعة العشرة درهم الخامس أن يبين فيها النفقة بعد تسميتها فيقول قامت بشدها وطيها وجعلها وصبيغها بمائة أو يفسرها فقول عشرة منها في مؤنتها ولا يفسر المئونة اه حوم المؤلف على اختصار الأقسام الخمسة مشير الأول بقوله (أن بين الجميع) بأداة الشرط الرابع لقوله وجاز مراجعة ان بين الجميع فيضرب على الجميع وللتأني بقوله (أو فسر المئونة فقال هي بمائة أصلها كذا) كتمانين (وجعلها كذا) عشرة وصبيغها خمسة وقصرها ثلاثة وشدها واحد وطيها واحد أي وضرب الربح على ما يربح له دون غيره وللتأني بقوله (ص) أو على المراجعة وبين كرج العشرة أحد عشر ولم يفصل ما له الربح (ش) أي أو قال أبيع على المراجعة وبين الكلف والمئون وفصلها كما في الذي قبله وباع على قدر من الربح ولم يفصل ما له الربح مما لا يربح له بخلاف القسمين قبله ويرجع فيما يضرب عليه دون ما لا يضرب عليه لاهل المعرفة وما ذكرناه من أن قوله ان بين الجميع شرط في جاز لا في حسب خلافا للشارح هو الصواب لئلا يشكك عليه الانحراج الذي بعده لأنه يقتضي أنه إذا أبيهم لا يحسب ويكون البيع صحيحا وليس كذلك ثم انه يصح في ربح في قول المؤلف كرج العشرة أحد عشر تنوينها وإضافتها إلى العشرة وعلى التنوين يصح في العشرة بالجر على أنها بدل من ربح والنصب على أنها مفعول لفعل محذوف أي ربح يصير العشرة أحد عشر والرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف أي وهو العشرة أي والربح المشترط العشرة أحد عشر وهذا أولى (ص) أو زيد عشر الأصل (ش) المراد بالاصل الثمن الذي اشتريت به السلعة أي وإذا وقع على أن ربح العشرة أحد عشر زيد عشر الأصل فإذا كان

الجميع وضرب الربح على ما يحسب له وما لا يحسب عليه وليس كذلك بل إذا شرط ضرب الربح على الجميع أو على بعض الثمن معين فإنه يعمل بالشرط والعرف كالشرط ولا يراعى التفصيل السابق مع الإطلاق وعدم العرف إذا قال أبيع بربح العشرة أحد عشر اه كلام شب والحاصل كما أفاده شب أن قول المصنف أو على المراجعة وبين معناه بين الثمن والكلف اما ابتداء أو بعد أن ذكره مجملا ولم يشترط الربح على جميع ما يبيعه ولا على بعض معين منه وإنما قال أبيع بربح العشرة أحد عشر وهذا هو محل التفصيل في قوله وحسب اه كلام شب (قوله وليس كذلك) بل هو فاسد (قوله وإضافتها للعشرة) على هذا فأحد عشر حال وكذا على جملة بدلا وأورد البدر على جعل العشرة مبتدأ أن المبتدأ إما عين الخبر أو مشبه به كقوله تعالى ما هن أمهاتهم والعشرة هنا ليست عين أحد عشر وأجاب بأن الاتحاد هنا مقدرا أي أن عشرته صارت أحد عشر أو بقدر الخبر أي العشرة تصير أحد عشر اه (قوله أي وهو العشرة) الأولى ان يقتصر على قوله وهو في قول أي وهو أي الربح المشترط العشرة أحد عشر أي الفرد المصير العشرة أحد عشر (قوله وهذا أولى) أي انسب في مقام التفسير والإيضاح (قوله زيد عشر الأصل) وإذا باع بربح العشرة اثنا عشر زيد خمس الأصل



(قوله أي فيحط الاحد عشر الى عشرة) أي يجزئ العشرة الى احدى عشر جزأ ثم يحط الاحد عشر الى عشرة وقوله فينقص على حذف أي فينقص وقوله منها أي من الاحد عشر وقوله جزأ من احدى عشر على حذف والتقدير أي من احدى عشر ويكون ذلك تفسيراً للضمير وكأنه قال فيسقط منها أي من الاحد عشر جزأ (قوله فليس التشبيه بقوله وزيد عشر الاصل الخ) أي فليس التشبيه بالنظر اظاهر قوله وزيد عشر الاصل حتى يأتي المحذور بل التشبيه باعتبارنا وبالعنصرية أي أن قوله زيد عشر الاصل معناه ان العشرة تصير احدى عشر أي بزيادة واحد ويدفع للبائع زيادة على الاصل كذلك اذا قال أبيعك على وضعية العشرة احدى عشر أن العشرة تصير احدى عشر لكن لا بالنضمام كما تقدم بل باعتبار أنها تجسز الىها وتسقط عن المشتري والحاصل ان التشبيه من حيث ان كلا يجعل احدى عشر وان كان الاعتبار مختلفاً فهذا الاعتبار ينتفي الاعتراض على المصنف والحاصل ان العشرة تجزأ احدى عشر جزأ وينسب واحد من الاحد عشر جزأ إليها وبذلك النسبة يحط عن المشتري أي فيحط من (١٧٥) كل عشرة جزأ من احدى عشر جزأ ولا

يمكن حله على ظاهره لاستحالة وضع احدى عشر من عشرة وبوضعية العشرة عشرون فنصف الاصل اتفاقاً وثلاثون فن كل عشرة ثلثان وأربعون فن كل عشرة ثلاثة أرباع وخمسون فن كل عشرة أربعة أخماس وايضاحه ان في وضعية العشرة احدى عشر تأخذ الزائد فقط على العشرة وهو الواحد تضيفه الى العشرة ثم تنسب ذلك الزائد للمجموع فينقص جزء من احدى عشر وفي العشرة عشرون تضم العشرة الزائدة على الاصل وهو العشرة وتنسبها الى المجموع نصف الاصل وهكذا لا تزال تضم الزائد ثم تنسبه الى المجموع وهكذا اذا كان عدد الوضعية يزيد على عدد الاصل وأما ان كان عددها يساوي عدد الاصل أو ينقص فانك تضم أحدهما لا تخفى المساوي والاقل للاكثر في الناقص وتنسب الوضعية

الثلث مائة فالربح عشرة أو مائة وعشرين فالربح اثناعشر وان باع بربح العشرة اثناعشر زيد خمس الاصل ففي المثال الاول الربح عشرون وفي الثاني أربعة وعشرون وهذا مدلوله عرفاً وليس هو على مدلوله لغة أن يكون قدر ربح العشرة احدى عشر فاذا كان الثمن عشرون يكون الربح اثنين وعشرين فيكون مجموع الثمن والربح اثنين وأربعين (ص) والوضعية كذلك (ش) أي والخطيطة كذلك أي فيحط الاحد عشر الى عشرة فينقص منها جزءاً من احدى عشر فتصير الاحد عشر عشرة كما صارت العشرة في مراجعة الزيادة احدى عشر فليس التشبيه بقوله وزيد عشر الاصل حتى يصير المعنى أن الوضعية حط عشر الاصل فيعترض عليه بكلام الجواهر انظر نصها في الكبير ثم تم المؤلف أقسام عياض بالقسمين المنوعين بقوله في الرابع (لا يبيح) أي بأن أجل الاصل مع المؤن من غير ذكر شيء منها (كقامت على بكذا) أو ثمنها كذا وباع بربح العشرة احدى عشر مثلاً والخامس بقوله (أو) يقول (قامت بشدها وطيها بكذا ولم يفصل) ولم يذكر أجرة كل واحد منهما فهو كمن لم يذكرهما والحكم في القسمين عدم الجواز والاصل فيما لا يجوز الفساد وقوله (وهل هو كذب أو غش أو بيلان) لا يدل على عدم الفساد لان حط البائع عن المشتري القدر الواجب حطه أمر طارئ وبعبارة واعلم أن التأويلين أحدهما انه كذب ويجزئ على حكمه الآتي في قوله وان كذب لزم المشتري ان حطه ويرجعه بخلاف الغش وهذا مع القيام بدليل قوله بعده وان فانت في الغش أقل الثمن والقيمة وفي الكذب خير بين الصحيح ورجحه هذا ما ذهب اليه ابن لبابة ومن وافقه والثاني وهو تأويل أبي عمران ومن وافقه أنه يقتضي فسخ البيع ان لم يفت المبيع فان فات لم يشتري ما بقي من الثمن بعد اسقاط ما يجب اسقاطه وهذا مخالف لما ذكره المؤلف في حكم الغش لانه لم يذكر انه مع القيام بفتح فسخه وقد علمت أنه هنا يقتضي الفسخ وذكره مع الفوات يلزم المشتري أقل الثمن والقيمة وذكره هنا ان المتاع يلزمه ما بقي من الثمن بعد اسقاط ما يجب اسقاطه فقول المؤلف أو غش فيه نظر ولو قال وهل هو كذب أو يفسخ الا أن يفوت فيمضي

للمجموع وبذلك النسبة يحط عن المشتري من الثمن فاذا باعه بوضعية العشرة عشرة فانك تزيد على الاصل فتصير عشرون وتنسب الوضعية وهي العشرة الى العشرين فتكون نصفاً تحط عن المشتري نصف الثمن واذا باعه بوضعية العشرة خمسة فتضم الخمسة للعشرة وتنسب الخمسة لذلك يكون ثلثاً فيوضع من رأس المال ثلثه واذا باعه بوضعية المائة أربعون فتضم الأربعين الى المائة وتنسب الأربعين الى المجموع يكون سبعان فيحط عنه من المائة سبعاً وثلث ثمانية وعشرون وأربعة أسباع واحد وهكذا (قوله كقامت بكذا) أي اذا صرف عليها شيئاً غير الثمن وقوله أو ثمنها كذا كما اذا لم يصرف شيئاً الا الثمن (قوله لان حط البائع) هذا انما يأتي في الكذب لقول المصنف لزم المشتري ان حطه ويرجعه وقول الشارح الواجب حطه أي في نفس الامر وقوله لا يدل على عدم الفساد أي حتى يتأني ما قلناه من الفساد وقوله وهل هو كذب أي لزيادته في ثمن ما لا يحسب فيه ورجله الربح على ما لا يحسب بجملة وقوله أو غش لانه لم يكذب فيما ذكر من ثمنه وانما يبيح (قوله بخلاف الغش) أي فانه لا يلزم المشتري البيع ولو أسقط عنه البائع ما غشه به (قوله وفي الكذب خير بين الصحيح ورجحه أي والقيمة أي والخير هنا البائع) (قوله انه يقتضي فسخ البيع) فيه نظر اذا لا يقتضي الفسخ على هذا التأويل أيضاً

كما يعلم من عياض فانه قال فيسقط عنه ما يجب اسقاطه ورأس المال ما بقي فانت أو لم تفت ولا ينظر الى القيمة (قوله بعد اسقاط ما يجب اسقاطه) أي من ربح الحولة ونحو ذلك مما تقدم (قوله سواء كان عيبا) كتياب من به الحسكة والجرب وقوله أولا كالأخذ ذلك في دين مؤجل أو على معسر (قوله ما يكره) بفتح الباء (١٧٦) وضما (قوله وتقل به رغبته الخ) لما لكرهه في ذات المبيع أو وصفه لو اطلع عليه المشتري ولو

بما بقي بعد اسقاط ما يجب اسقاطه من الثمن تأويلان لطابق ما ذكرناه فهذه المسئلة على هذا التأويل لا تجري على حكم الكذب ولا على حكم الغش ولما قدم وجوب بيان البائع ما في سلعته من العيوب بقوله وإذا علمه بين انه به ووصفه أو أراه له ولم يحمله أشار الى ذلك ثانية بطريق العموم سواء كان عيبا تقضى العادة بالسلامة منه أولا بقوله (ص) ووجب تبين ما يكره (ش) أي ووجب على كل بائع مراجعة أو غيرهما تبين ما يكرهه المبتاع من أهر السلعة المشتراة وتقل به رغبته في الشراء فان قامت قرينة على ان المبتاع لا يكرهه وان كرهه غيره لا يجب بيانه وإذا لم يبين ما يكرهه نظر فيما كتبه فان كان عدم بيانه من الغش جرى على حكمه وان كان من الكذب جرى على حكمه وبعبارة فان لم يبين ما يكرهه كان غشا (ص) كما نقده وعقده مطلقا (ش) يعني إذا عقد على ذهب فنقد فضة أو بالعكس أو عقد على نقد فنقد عرضا مقوما أو مثليا أو عقد على عرض مقوم فنقد مثليا أو بالعكس فانه يجب على البائع مراجعة أن يبين ذلك فبقوله كما نقده الخ خاص بالمراجعة أي كما يجب عليه ان يبين في المراجعة ما نقده وعقده أي عقد عليه وليست ما مصدرية والا كان يقول كنقد وعقده لانه أخصر وجعلها مصدرية خطأ لان الذي يجب بيانه انما هو الثمن الذي نقده والثمن الذي عقد عليه لا المعنى المصدرى فان لم يبين فان كان المبيع قائما فله التمسك به أي بما نقده وان فات المبيع خير بين أخذه بما وقع عليه العقد أو بما نقده أي بالاقبل منهما وعلى هذا فليس له حكم الغش انظر الشرح الكبير (ص) والاجل وان بيع على النقد (ش) يعني ان من اشترى سلعة الى أجل وأراد ان يبيع مراجعة فانه يجب عليه أن يبين ذلك الاجل لان له حصصة من الثمن وكذلك اذا اشتراها على النقد ثم تراضيا على التأجيل وأراد ان يبيعها مراجعة فانه يجب عليه ان يبين ذلك للمشتري فثابت الفاعل في بيع يعود على بائع المراجعة وهو المشتري أي وان يبيع البائع على النقد ثم أجله به بائعه ولا مانع من عوده على المبيع أي وان يبيع المبيع على النقد فلا بد من بيان الاجل والاولى أولى اذ نيابة المفعول الاول في باب أعطى أولى فان لم يبين كان غشا والمناسب أن يكون كذبا لان الاجل له حصصة من الثمن (ص) وطول زمانه (ش) أي ووجب بيان طول زمان المبيع عنده لا الاجل واحترز بالطول عما اذا مكث عنده مدة يسيرة وأراد البيع مراجعة فانه لا يجب عليه البيان وبعبارة أي ووجب على المشتري بيان طول زمان مكث المبيع عنده طويلا سواء تغير في سوقه أو في ذاته أم لا لان الناس أرغب في الطري من العتيق وبعبارة وطول زمانه ولو في العقار ثم ان طول الزمان الذي يجب بيانه هو ما تغيرت فيه الاسواق أو ما يوجب شدة الرغبة في غير المبيع كما يفيد كلام المدونة فان لم يبين كان غشا (ص) ونجاوز الزائف وهبة اعتيدت (ش) يعني ان من اشترى سلعة فتجاوز البائع عنه في الثمن عن درهم زائف أي ردى أو حط عنه من الثمن شيئا لاجل البيع أو وهبه شيئا من الثمن وأراد هذا المشتري أن يبيع ذلك مراجعة فانه يجب عليه أن يبين للمشتري ما تجاوز عنه البائع من الردى أو ما حط عنه لاجل البيع حيث كانت الخطيئة معتادة بين الناس فان لم تعتد أو وهب له جميع الثمن قبل الافتراق أو بعده لم يجب البيان والمراد بالاعتداد ان تشبه خطيئة الناس ثم ان قيد الاعتداد معتبر في نجاوز الزائف

أو وصفه لو اطلع عليه المشتري ولو مع شك البائع في كراهته (قوله فان كان عدم بيانه الخ) هذا التقرير يدل عليه كلامه الآتي في قوله وولادتها وان باع معها ولدها فهو المعتمدون ما بعد المشاركة بقوله وبعبارة على انك تقول بقدر بنة ماسيا أي يتظر فيما كتبه فان كان من باب العيب جرى على حكمه وان كان من باب الغش جرى على حكمه وان كان من باب الكذب جرى على حكمه فتدبر (قوله فان لم يبين الخ) كذا في بعض التقارير (قوله مطلقا) حال من بيان اختلاف ما نقده ما عقد أي حالة كون البيان غير مفيد بحال (قوله فله التمسك) أي وله الرد (قوله بالاقبل منهما) أي ان فرض ان هنالك أقل والافقد توجد المساواة (قوله والاجل) يصح جره ونصبه عطفًا على ما وجهه لان لها محلين محل جر بالاضافة ومحل نصب على المفعولية وكذلك المعاطيف الآتية (قوله الى أجل) أي قدر ما عينا لان له حصصة من الثمن ويختلف الثمن بقربه وبعده (قوله ثم تراضيا على التأجيل) لان الاحق للاجل كالواقع فيه (قوله فان لم يبين كان غشا) وسياق أن الغش مع القيام بخير بين الرد والتمسك بجميع الثمن ومع الفوات الاقل من الثمن والقيمة وفي شرح شب فان باع ولم يبين فالمعتمد انه يرد البيع مع قيام

المبيع ولورضى المشتري وان فان فقيه الاقل من الثمن والقيمة كما في المدونة أي نقدا الآن الردم مع قيام المبيع ولورضى المشتري به يبيعه انظر عب (قوله وطول زمانه الخ) تنبيه كما يجب ذلك في المراجعة يجب في المساومة وكذا المزايدة والاستيمان كذا ينبغي (قوله ونجاوز الزائف) هو المغشوش الذي خلط ذهبه أو فضته بنحاس أو رصاص أيضا



والمراد بتجاوز الرضا به وليس المراد به تركه وتركه بدله اذ يدخل هذا في الهبة وانظر هل لا بد من بيان قدر ما يسمع فيه أم لا ويظهر من كلام بعضهم الاول (قوله ولكنه خلاف ظاهر كلام المؤلف) الذي ارتضاه شيخنا السلطاني العجل نظاهر المدونة وابن عرفة من ان تجاوز الزائف بين مطلقا (قوله أو انها ليست ببلدية الخ) فان لم يبين فغش في المسئلتين (قوله وكانت فائقة) أي لم يحصل فيها مقوت أصلا أي لا مقوت العيب ولا الغش ولا غيرهما (قوله وليس للبائع الزامها) أي من حيث الكذب والحاصل انه يلزم من كون الشيء مقوتا للعيب كونه مقوتا للغش والكذب لا العكس ويلزم من كونه مقوتا للغش كونه مقوتا للكذب والعكس (قوله ونحوهما) أي كهبة وصدقة (قوله فان شاء قام بالعيب الخ) لا يخفى أنه عند البيع لا قيامه (١٧٧) بالعيب فهذا انما يأتي في الهلاك والنحو

(قوله أو حدوث قليل  
العيب) أي كالرمد (قوله  
وحدوث عيب متوسط)  
أي كحجف دابة (قوله  
فقيامه بالغش أنفع الخ)  
هذا ظاهر اذا لم يحدث عيب  
أصلا أو حدث وكان قليلا  
وأراد التماسك وأما اذا  
أراد الرد بالعيب القديم فلا  
يكون القيام بالغش أنفع  
على الإطلاق وكذا اذا كان  
هناك عيب متوسط فيعقل  
كون ارش العيب أنفع من  
الغش (قوله وان كان من  
العيوب المفسدة) الحاصل  
ان المقوت للعيب أقسام  
ثلاثة إما أن يخرج عن  
اليد بعوض كالبيع وهذا  
قسم وإما أن يملك أو  
يخرج لبعوض كالهبة  
والصدقة وهو مصدوق  
النحو في قوله ونحوهما  
وهذا قسم وإما أن يقوم به  
شيء يخرج عن المقصود  
فهو هذا القسم المشار له  
بقوله وان كان من العيوب

أيضا وهو ظاهر كلام الشامل ولكنه خلاف ظاهر كلام المؤلف وخلاف ظاهر كلام المدونة وابن عرفة  
فان لم يبين الهبة فلا حكم بالكذب وان لم يبين تجاوز الزائف فلا حكم بالغش (ص) وانما ليست ببلدية أو  
من التركة (ش) هذا من باب التدليس بالعيوب وليس هو خاصا ببيع المراجعة فيجب على البائع أن يبين  
للمشتري أن السلعة ليست ببلدية ان كانت الرغبة في السلع البلدية أكثر أو انها بلدية ان قلت الرغبة فيها  
أو يبين أنها من التركة فقوله أو من التركة معطوف على خبر ان وهو قوله ليست ببلدية ويحتمل عطفه  
على خبر ليس أي يبين أنها ليست من التركة اذا كانت الرغبة في التركة أكثر (ص) وولادتها وان باع  
ولدها معها (ش) يعني أن من اشترى ذاتا كانت من نوع ما لا يعقل أو من نوع من يعقل فولدت عنده فانه  
لا يبيعها مراجعة حتى يبين ذلك ولو باع ولدها معها لان المشتري يظن أنها اشترى مع ولدها لان حدوث  
الولد عنده عيب وطول اقامتها عنده الى ان ولدت عنده غش وخديعة وما نقصها التزويج والولادة من  
قيمتها كذب في الثمن وقد لا توجد كلها اذ قد تلد باثر شرائها فان لم يبين وكانت فائقة ردها المشتري أو تماسك  
ولا شيء له وليس للبائع الزامها له بحط شيء من الثمن لانه يحجب عليه بالعيب والغش وان حصل فيها مقوت  
فان كان من مقوتات الرد بالعيب كبيعها وهلاكها ونحوهما مما عاين في المقصود فان شاء قام بالعيب  
فيحط عنه ارشه وما ينوبه من الربح وليس له حينئذ القيام بغش ولا كذب وان شاء رضى بالعيب فقيامه  
بالغش حيث رضى بالعيب أنفع له من قيامه بالكذب اذ عليه الاقل من الثمن والقيمة في الغش وأما في  
الكذب فعليه الاكثر من الثمن الصحيح وربحه والقيمة ما لم ترد على الكذب وربحه وان كان من مقوتات  
الغش وليس من مقوتات الرد بالعيب نحوالة الاسواق وحدث قليل العيب المشار اليه بقول المؤلف في  
الخيار أو يقل فكل العدم وحدث عيب متوسط فقيامه بالغش أنفع له أيضا وان كان من العيوب المفسدة  
خبر في ردها وما نقصها الحادث واما كذا ويرجع بالعيب القديم ومنها من يرجع وبين الرضا بالعيب  
فيرد الى قيمتها ولو زوجهما وجب بيانه لانه عيب فان لم يبين وهي بحالها خيرا للمشتري بين قبولها بجميع  
الثمن وردها وليس للبائع الزامها له بحط قيمة العيب لان العيب لا يزول بحطه بخلاف الكذب والتخيير  
في ردها وما نقصها الحادث فيما اذا كان العيب مقبولا للمقصود مشكلا فانه مرفى باب الخيار ان المفسد  
يتعين فيه الارش ويجب بان يحمله ما لم يكن عيب غيره كما هنا (ص) وجذرة أبرت وصوفي ثم (ش)  
يعني ان من اشترى أصولا عليها ثمرة مأبورة يوم البيع فاشتريتها أو اشتراها مع أصولها فخذ الثمرة أو  
اشترى غنما عليها صوف قد تم يوم البيع ثم انه جز الصوف ثم أراد أن يبيع مراجعة فانه يجب عليه  
أن يبين للمشتري أنه جذا الثمرة أو جز الصوف لان لما ذكر حصه من الثمن وكذا ان لم يكن يوم البيع  
تاما لانه لم يثبت الا بعد مدة يتغير فيها الاسواق والمؤلف استغنى عن بيان غير التام بما سبق من

(٢٣ - خشي خامس) المفسدة أي المقيمة ولو عبر به لكان أحسن وهو المشار له بما تقدم في قوله ككبر  
صغير الخ أي ولم يخرج من اليد بخلاف ما تقدم من قوله كبيعها الخ فانه مفروض فيما خرج من اليد فالخارج من اليد قسمان هلاك  
وبيع وهو المشار له بما تقدم وهذا الثالث لم يخرج من اليد (قوله فريد الى قيمتها) أي من حيث قيامه بالغش والظاهر أن يقول  
فقيامه بالغش أنفع له (قوله عيب غيره) المناسب أن يقول شيء غيره (تبيينه) حيث قلنا بالتقويم في الفوات فهل تقوم سالمة وهو  
قول ابن الموارز ومعية وهو قول سحنون وابن عبدوس (قوله وكذا ان لم يكن يوم البيع تاما) فان قلت ما الفرق بين الثمرة غير المؤبرة  
والصوف غير التام فالجواب أن الصوف غير التام فيه من النفع ما لا يوجد مثله في الثمرة غير المؤبرة لانه قد ينزل أو يجعل حشوا في نحو  
الوسادة (قوله والمؤلف استغنى الخ) فيه نظرا لان هذا انما يأتي لو تركه ولم يجز مع الطول وأما لوجه فلا بد من بيان جزه ولا يكفي عن

ذلك بيان طول الزمن (قوله فصيح تسلطه) هذا على ما قاله البدر بن مالك وهو ضعيف وحينئذ فالأولى أن يقدر له وصف ثم عامل يناسبه وهو جزبالرأى ويجرى مثل ذلك في قوله «علمتم أنبنا وماء باردا» (قوله فان لم يبين) وهي بحالها أي لم يحدث فيها عيب متونط ولا مقيت ولا يقيت هذا حواله سوق أو نقص خفيف ولا زيادة (قوله وان أراد بيعها الخ) هذه هي التي أرادها المصنف (قوله فلا بد من البيان) أي لفظة النفوس مما وقعت فيه الأقالة ولا يرد أن هذا يأتي فيما إذا باع على العشرة لاحتمال كون النفرة من غلوه عند بيعه (١٧٨) بخمسة عشر وهذا منتف عند بيعه بالعشرة فان لم يبين فينبغي أن يكون

قوله وطول زمانه ثم ان المؤلف ضمن جزمه على أخذ فصيح تسلطه على المعطوف لانه انما يقال في الصوف جزء بالرأى وأما الثمرة فيقال فيها جزمها بالذال المعجمة فان لم يبين في مسألة الثمرة المؤثرة والصوف التام فهو كذب وأما في مسألة غير التام فهو غش (ص) وأقالة مشتريه (ش) يعني أنه اذا اشترى سلعة ثم باعها بأكثر مما اشترى به ثم أقال المشتري فيها فاذا أراد بيعها مرابحة على أصل ما اشترى به لم يحتج الى بيان وان أراد بيعها على غن الأقالة فلا بد من البيان كما لو اشترى ثوبين ثم باعها بثلاثين ثم تقابل مع المشتري على الثلاثين وأراد أن يبيع عليها مرابحة وأما لو أراد البيع على العشرين فلا بيان (ص) الزيادة أو نقص (ش) يعني ان التقابل اذا وقع بينهما بزيادة أو نقصان عن الثمن الأول فانه اذا أراد أن يبيع مرابحة لا يجب عليه أن يبين ويبيع مرابحة على ما وقعت الأقالة به من زيادة كأحد وثلاثين في المثال المذكور أو نقصان كتسعة وعشرين لان ذلك ابتداء بيع حقيقة (ص) والركوب واللبس (ش) يعني أنه يجب بيان المنقص من الركوب للدابة واللبس للثوب الكثيرين كركوبها في السفر فان لم يبين فهو كذب (ص) والتوظيف ولو متفقا (ش) يعني انه يجب على من باع مرابحة ان يبين التوظيف ومعناه ان يشتري مقوما تعددا كعشرة أثواب مثلا صفقة واحدة بعشرة دراهم مثلا ويوظف على كل ثوب منها درهما فاذا أراد أن يبيع مرابحة فانه يجب عليه أن يبين أن ذلك التوظيف منه اذ قد يخطئ نظره في التوظيف وسواء كانت الثياب غير متفقة في الصفة والقيمة ولا اشكال في البيان أو كانت متفقة في القدر وفي القيمة على المشهور اذ قد لا يرضى المبتاع بتوظيفه وقد يكون له رغبة في الجملة فيزيد لاجل ذلك خلافا لابن نافع قال ابعدها الخطا في المنفق ولان التوظيف مدخول عليه بين التجار ومن عادتهم فقوله ولو متفقا أي ولو كان الموظف عليه متفقا فهو راجع لما يفهم من قوله والتوظيف (ص) الامن سلم (ش) الاستثناء متصل أي الا أن يكون التوظيف متفقا من سلم فلا يجب عليه بيانه على مذهب المدونة بخلاف بيع النقد لانه يقصد فيه الى الاجزاء والسلم القصد منه الى الصفة وهي مستوية وقيد فيها الجواز في السلم بان لا يكون المسلم تجاوز عن المسلم اليه بأخذ أدنى مما في الذمة (ص) لا غلته ربع (ش) بالجر عطف على ما من قوله تبين ما يكره والمعنى ان من اشترى ربعا وهو الارض وما اتصل به من بناء وشجر فاغتمه فله أن يبيع مرابحة ولا يجب عليه أن يبين انه اغتمه لان الغلته بالضمان ولا فرق بين غلته الرباع وغيرهما من الحيوانات وأما الصوف التام فليس بغلة وغير التام فيبين من جهة انه يستلزم طول الزمان للحيوان كما مر فيخص ما هنا بغير ذلك (ص) كتكميل شرائه (ش) تشبيهه في عدم وجوب البيان والمعنى ان من اشترى نصف سلعة بعشرة مثلاً ثم اشترى باقيها بخمسة عشر فانه يبيع مرابحة على خمسة وعشرين ولا يبين أنه اشترى أولاً بكذا وثانياً بكذا وقيد بما اذا لم يكن له غرض الا مجرد الشراء وأما لو اشترى البقية لدفع ضرر الشركة وجب البيان (ص) لان ورث بعضه (ش) مخرج من قوله

كذبا وقسوله الزيادة أو نقص ومثل ذلك اذا وقعت بعد طول فلا يجب البيان (قوله لان ذلك ابتداء بيع حقيقة) أي وان أمكن التعليل بالنفرة ومفهوم اقالة أن شرائها بمثل الثمن أو أقل أو أكثر لا يجب البيان وهو كذلك على أحد القولين والآخر ورجحه في التوضيح أنه كالأقالة مساواة ونقصانا وزيادة (قوله كركوبها في السفر) فرض مثال وخصه لكون الغالب أن يكون النقص في السفر (قوله فاذا أراد أن يبيع مرابحة) أي بعضها لا كلها (قوله متفقة في الصفة والقيمة) خرج المثل فلا يجب فيه البيان اذا باع بعضه مرابحة على التوظيف حيث اتفقت أجزاءه (قوله وقد يكون له رغبة في الجملة) أي رغبة في السكل فيزيد لاجل ذلك والرغبة في الجملة لا تأتي في جانب المشتري مرابحة

تكميل

لان الموضوع أنه باع البعض مرابحة لا كل الثياب فان لم يبين فينبغي

أن يكون غشاً في المتفق لايها شرائه كذلك وكذا في الخفاف لاحتمال خطئه (قوله الا أن يكون التوظيف الخ) الاحسن أن يقول الا أن يكون المتفق حصل من سلم فلا يجب البيان كما هو عبارة شب ولا فرق في التوظيف الذي من سلم بين أن يكون قبل قبض المسلم فيه أو بعده كما هو مفاد المواق وكذا في كلام الزرقاني (قوله والسلم القصد منه الى الصفة) أي ولذلك لو استحق ثوب من المسلم فيه رجع عنه لا بقيته (قوله وهو الارض وما اتصل بها الخ) في عب ما حاصله انه تفسير مبني على التسامح والمعنى انه يلحق بالربيع الارض وما اتصل بها (قوله وغير التام غلة) (قوله لان ورث بعضه) مثل الارث ما حصل بغير عوض كهبة أو صدقة



واعراب لان وورث بعضه مشكل الآن يكون المعطوف مقدرا أى لا كتميل ملكه ان وورث بعضه ويصح فتح الهمزة قاله البدر (أقول)  
أوان المعنى لا تنكبه بارث بعضه (قوله وفات) فان لم يفت فللمشتري الرد والتسك (١٧٩) بما وقع العقد عليه (قوله سواء تقدم الخ)

أى اترب الارث (قوله رد  
أودفع) أى خير بين أن  
يردو يأخذ عنه أو بمعنى  
الواو أى وبين أنه دفع أى  
يدفع مائتين (قوله وصدقه  
المشتري الخ) هذان  
الامر ان تفسير قول المصنف  
وصدق (قوله ما يدل على  
صدقه) أى قرينة تدل  
على صدقه (قوله وحلف)  
فيه اشارة الى أن الحلف مع  
القرينة أى وأما التصديق  
والبينه فلا حلف معهما  
قتدر (قوله لان النقص  
آلة الغلط) فيه شىء اذا لآلة  
غير ما يفعل والنقص نفسه  
نقص الغلط وكذا المصاحب  
بالكسر غير المصاحب  
بالفتح وهذا ليس كذلك  
(قوله لا يجوز السوق) أى  
فليست عينه هنا كما في  
التوضيح والمدونة خلافا لظاهر  
كلام ابن الحاجب وأما في  
مسئلة الكذب فهي فوت  
وقوله وان شاء دفع قيمته أى  
حيث كان مقوما فان كان  
مثليا ضمن مثله كما في ابن  
الحاجب والتوضيح (قوله فلا  
ينقص عنه) أى عن الغلط  
(قوله فجعل النقص مقيتا) أى  
فجعل النقص أى نقص  
القيمة عن الغلط مقيتا  
لدفعها (قوله ومالم تزد القيمة  
على الثمن الصحيح وربحه)

كتميل ثمائه والمعنى انه اذا وورث بعض شىء واستكمل باقيه بالشراء كما لو وورث النصف ثم اشترى  
النصف الآخر بعشرة أو العكس وأراد ان يبيع البعض المشتري من اربعة وأخبر أن رأس ماله عشرة  
فلا بد أن يقول والنصف الآخر موروث وعلا في المدونة بانه اذا لم يبين دخل في ذلك ما ابتاع وما وورث  
واذا بين فائتبع البيع على ما ابتاع فان باع ولم يبين وفات فالبيع وهو النصف نصفه مشتري فيمضى  
بنصف الثمن ونصف الربح ونصفه الآخر موروث فيمضى بالاقبل من القيمة أو ما يبيع عليه من الثمن  
والربح لسريان الموروث في أجزاء ما اشترى وقولنا وأراد بيع البعض المشتري من اربعة احتراز من البعض  
الموروث فانه لا يباع من اربعة اذا لآل (ص) وهل ان تقدم الارث أو مطلقا أو بيلان (ش) أى وهل  
وجوب البيان فيما وورث بعضه واشترى بعضه الآخر ان تقدم الارث على الشراء لانه يزيد في ثمن النصف  
المشتري ليكمل له ما وورث نصفه بخلاف ما لو تقدم الشراء فيبيع النصف المشتري من اربعة ولا يجب ان  
يقول والنصف الآخر موروث أو وجوب البيان سواء تقدم الارث على الشراء أو تأخر وهو المعتمد  
و يلزم على الاول اذا اشترى النصف ثم اشترى باقيه أن يبين لانه زاد في النصف الثاني ليكمل له جميعه  
وقد يفرق بان الزيادة لانه كتميل ما وورث أكثر فصدقه امنه اليها لتكمل ما اشترى قبل ولم اقدم ان غلط  
البائع في بيع المساومة لا قيام به أشار الى غلط المراجعة بقوله (ص) وان غلط بنقص وصدق أو أثبت  
ردا ودفع مائتين وربحه (ش) أى وان غلط البائع في بيع المراجعة بأن أخبر بنقص عما اشتراه وصدقه  
المشتري أو أتى من رقم المبيع أو حاله ما يدل على صدقه وحلف البائع أو قامت البينة على ماداه  
فان لم يفت المبيع خير المشتري بين رده الى بائعه أو دفع الصحيح مع ربحه فقوله بنقص متعلق بخلط  
والباء بآلة لان النقص آلة الغلط أو بمعنى مع أى نقصا مصاحبا للغلط فلا حاجة الى تعليقه  
بمقدراى فأخبر بنقص (ص) وان فاتت خير مشتريه بين الصحيح وربحه وقيمته يوم بيعه مالم  
تنقص عن الغلط وربحه (ش) الموضوع بحاله باع من اربعة وغلط على نفسه بنقص وفاتت  
السلعة بنماء أو نقص لا يجوز السوق فان الخيار ثبت للمشتري ان شاء دفع الثمن الصحيح الذى تبين  
وربحه وان شاء دفع قيمة السلعة يوم البيع لا يوم القبض مالم تنقص القيمة عن الغلط وربحه فلا  
ينقص عنه فجعل النقص مقيتا ومالم تزد القيمة على الثمن الصحيح وربحه فلا يزد عليه \* ولما جرى  
في كلامه ذكر الكذب والغش شرع في بيان حكمهما مع قيام السلعة وفوتها بقوله (ص) وان  
كذب لزم المشتري ان حطه وربحه بخلاف الغش (ش) يعنى ان البائع اذا كذب على  
المشتري في بيع المراجعة بان زاد في ثمن السلعة على ما هو في الواقع سواء كان عمدا أو غير عمد كما  
اذا اشترى ثمانية مثلا فيخبر أنه اشترى ثمانية وبعها من اربعة بائى عشر والسلعة قائمة بدليل  
ما بعده فان حط البائع ما كذب به عليه وربحه فانه يلزمه البيع وان لم يحط عنه فان المشتري يخبر  
بين ان يرد السلعة ويأخذ عنه أو يأخذها بجميع الثمن الذى وقع البيع به بخلاف الغش فانه لا يلزم  
المشتري البيع وان حط بائعه عنه ما غشه به كما اذا اشترى ثمانية مثلا وبيعها بثمنها فانه لا يلزم  
بيعهها من اربعة على الثمانية ليوهم المشتري انه غلط على نفسه فهو غش وخديعة فالمشتري في حالة  
الغش مع قيام السلعة يخبر بين ان يماسك بها بجميع الثمن أو يرد ها ويرجع بثمنه فقوله لزم  
المشتري أى لزم المبيع المشتري ان حطه أى الكذب بمعنى المكذوب به بخلاف الغش أى فانه  
لا يلزم والمخالفة في عدم الزوم وليس هنا حطيطة ويحتمل أن يقال هنا حطيطة وهي الربح فقوله وان

فيه اشارة الى أن الاولى للمصنف ان يزيد ذلك أى فيجمع بين الامرين كالمدونة فيقول مالم تنقص عن الغلط وربحه ومالم تزد على الصحيح  
وربحه لكنه تبع عبارة ابن الحاجب كذا أفاده محشى نت (أقول) الاولى اسقاطها لان القيمة اذا زادت على الصحيح وربحه لا يرد اليها  
العاقل (قوله ان حط عنه بائعه ما غشه به) لا يخفى ان غشه بالزيادة على عشرة في الرقم فلا يتأتى حط في ذلك (قوله وهي الربح) لانه اذا تماسك

يدفع الثمن الاصل وحده في الغش أقل الثمن ولا يضرب ربح على ذلك الاقل (قوله أو قيمتها يوم قبضها) وكذا نقول في الكذب القيمة يوم القبض وانظر ما الفرق بينهما وبين الغلط فقد اعتبر فيه القيمة يوم البيع (قوله وكلام تمت) أي القائل خير المشتري فيه نظر من ثلاثة أوجه الأول ان القول بان التخيير للبتاع خلاف المشهور الثاني انه لو كان التخيير للبتاع لم يكن لقوله ما لم ترد على الكذب وربحه معنى صحيح الثالث انه يؤدي الى أن المصنف ترك قيد الابد منه وهو أن لا تنقص القيمة عن الصحيح (قوله غاش عند سجنون الخ) ويترب على كونه غاشا عند الفوات يلزم الاقل من الثمن والقيمة كذا ذكره عجم وهو خلاف ما تقدم والمعمد ما تقدم من أنه في حالة الفوات يخير بين أخذها با وقع عليه العقد أو بما نقد أي بالاقل منهما وفي حالة القيام له الرد والتسك بما نقد فاذا علمت ذلك فالمعمد أنه ليس له حكم الغش وقد علمته ولله حكم التدليس لان المدلس بالعيوب (١٨٠) يرجع عليه بالارش والحاصل أن حكمه حكم الغش عند سجنون

وأما عند ابن القاسم فليس حكمه حكم الغش عنده ولا حكم الكذب ولا حكم العيب وربما يتوهم من الشارح أن غير سجنون يقول انه مدلس وليس كذلك (قوله ومدلس المراجعة) لو قال عيب المراجعة كغيرها لكان أشمل لكنه تبع عبارة ابن رشد الآن ابن رشد في آخر كلامه بما يدل على العموم فجاء كلامه حسنا محشيتا وأجيب بان مراد المصنف بالمدلس من في سلعة عيب (قوله الآن يدخل عنده عيب) تقدم أنه اذا حدث عند المشتري عيب تارة يكون مقيما وتارة يكون متوسطا وتارة يكون البائع مدلسا وتارة لا ما تقدم أن اذا كان البائع غير مدلس وحدث عند المشتري عيب متوسط فهو مخير إما أن يرد ويدفع ارش الحادث أو يتسك ويرجع ارش القديم ولو كان مدلسا لكان اذا اراد الرد ولا شيء عليه حيث كان العيب الحادث بسبب عيب التدليس فاذا علمت ذلك

كذب أي زيادة وعبر مع الغلط بالنقص ومع الكذب بالزيادة لانه أنسب لان الغلط يتناسبه النقص والكذب يتناسبه الزيادة فعبر مع كل بما يناسبه والا فالكذب والغلط شي واحد وهو الاخبار بخلاف الواقع (ص) وان فاتت في الغش أقل الثمن والقيمة (ش) يعني أن البائع اذا غش في بيع المراجعة وفاتت السلعة بتغير سوق فأعلى فان المشتري يخير بين ان يدفع الاقل من الثمن الذي بيعت به أو قيمتها يوم قبضها من غير ضرب ربح عليها (ص) وفي الكذب خبيرين الصحيح وربحه أو قيمتها ما لم ترد على الكذب وربحه (ش) أي فان فاتت السلعة في بيع المراجعة في حالة الكذب فان البائع يخير بين أخذ الثمن الصحيح وربحه أو قيمتها يوم القبض ما لم ترد على الكذب وربحه فلا يزداد عليه أي الكذب لانه قدرضى بذلك وما ذكرنا من أن التخيير للبائع لا للمشتري هو الصواب كما وقع للشارح ويدل عليه قوله ما لم ترد على الكذب وربحه فانه لا يقال ما لم ترد الخ فلا يخير المشتري في الزيادة لانه لا يختار الا الاقل وحينئذ فلا يصح أن يقال وما لم تنقص القيمة فيه عن الصحيح وربحه لانه لا يختارها البائع فلا فائدة في التقييد المذكور وكلام تمت فيه نظر \* ولما كان الغاش أعم من المدلس لان من طال زمان المبيع عنده ولم يبين غاش ولا يقال فيه انه مدلس أو باع على غير ما عليه عقد أو نقد ولم يبين غاش عند سجنون وليس مدلس أفرد المدلس بحكم يخصه فقال (ص) ومدلس المراجعة كغيرها (ش) يحتمل أن يريد كغيرها من أن المشتري بالخيار بين الرد ولا شيء عليه والتسك ولا شيء له الآن يدخل عنده عيب ويحتمل كغيرها فمما مر من المسائل الست المشار اليها بقوله ووفق بين مدلس وغيره ان نقص بعيب التدليس الخ \* ولما انتهى الكلام على بيع المراجعة وهي زيادة في الثمن تارة ووضع منه أخرى شرع فيما يشبهها وهو المسمى بباب التداخل لانه زيادة في المبيع تارة ونقص منه أخرى فقال

**فصل** فيما يتعلق بذلك \* فنه ما يخالف فيه عرف الشرع اللغة وهو المشار اليه بقوله (ص) تناول البناء والشجر الارض (ش) يعني ان من عقد على بناء أو على شجر فانه يتناول الارض التي هم فيها الا غيرها الا أن يشترط أكثر منها حتى يشترط افراد البناء والشجر عنها والعقد أعم من أن يكون بيعا أو وصية أو هبة أو غيرها ذلك (ص) وتناولتها (ش) يعني ان العقد على الارض يتناول البناء والشجر اللذين فيها بحكم العرف والعادة لا بحسب اللغة

فقول الشارح الا أن يدخل عنده عيب أي ففيه تفصيل (قوله ان نقص بعيب التدليس) تقدم تبينه وهو أنه اذا نقص بعيب التدليس وكان متوسطا ورد لا شيء عليه وأما ان لم يكن به فاذا رد يدفع ارش الحادث (قوله ونقص) ترك المساواة مع انها هي القسم الثالث من أقسام المراجعة **فصل** تناول البناء الخ (قوله فنه ما يخالف عرف الشرع اللغة) أي فكلام المصنف من حيث الشرع وأما اللغة فلا تناول الارض (قوله التي هم فيها) أي فلا يدخل حرعها كذا أفاده السهوري وتنت والشيخ خضر واستظهر دخوله الشيخ أحمد ويؤيده قول الذخيرة يتناول لفظ الشجر الاغصان والاوراق والعروق اه والعروق يتسع محلها لبعض الشجر وفي شرح شب ترجيح ما للسهوري وتنت أي تبعنا لعجم قال بعض الشيوخ ولا يعقل عليه لان عجم عزاه لجماعة وأقول بل الذي ينبغي التعويل عليه كلام الذخيرة واليه نجا عيب (قوله الا أن يشترط الخ) ومثل الشرط العرف



(قوله خلافا لابن عتاب) أي فانه يقول بأنه للشترى محتجاً بأنه حيث تناولت الأرض الشجر وهو أصل الشجر المؤثر بفتنته بالاولى وجوابه اتباع السنة أي ذلك الحديث ولا يحسن الرد على ابن عتاب لان المتبادر من قوله من باع شجرة أي استقلالاً (قوله بخلاف البناء والشجر) أي فانه ما جزم منها (قوله على الرواية المشهورة) ومقابلها انها لا تناول البذر فعلى هذا بآراء وضعه بالأرض وقوله على المنبت تارة وهو عطف البذر على الضمير في تناولتها وقوله وعلى المنق أخرى وهو عطف مدفوناً على الزرع وقوله فصل بعثت وهو البذر بين منفيين وهو الزرع ومدفوناً (قوله ولقوله ومدفوناً الخ) أي لتعمين المراد ولقوله ومدفوناً أيضاً أي ان قوله ومدفوناً لما كان الحكم فيه عدم الادخال وجب تقديم البذر لان عدم تقديمه يقتضي أن المدفون حكمه في الدخول وليس كذلك (قوله بأن المعلوم) أي بسبب أن المعلوم (قوله بل هو للبائع اذا ادعاه الخ) هذا يأتي في المجهول اذا ادعاه وأشبهه أن (١٨١) يملكه هو وأمواله والغرض انه باع الأرض

غير عالم به فان علمه حين بيعها ولم يبينه فلا قيام له (قوله والافهوه لقطعة) أي انه يوضع في بيت المال الا انه يعرفه سنة أي لانه جهل صاحبه كذا أفاده بعض شيوخنا (قوله فيخرج ما كان من أصل الخلقة) أي فيكون للشترى وكذا البئر العادية أي التي للجاهل لا لذي أو مسلم والافهوه لقطعة وقوله فكل قديم أي لان كل قديم وفي العبارة حذف وكأنه قال أي بترباع يقال فيها عادية لا خصوص بئر معينة لان كل قديم يقال فيه عادية فاذا كان مؤثراً ترادفه التاء وعبارة عب بالواو حيث قال وكل الخ وهي ظاهرة (قوله يخبر في نقض البيع) فيه نظر لان المستحق هنا عين فان قل لزم التمسك بالباقي وان كثروا وجب رده وحرم التمسك بالباقي الا أن يتمسك بالباقي بجميع الثمن والحاصل انه اذا كان الباقي النصف فما كثر لزم التمسك به بحصته من الثمن وان كان أقل من النصف وجب الرد الا أن يتمسك بالباقي بجميع الثمن (قوله

وهذا حيث لا شرط ولا عادة بخلافه والاعمل به وعليه فيصح رجوع قوله الا بشرط لهذا أيضاً وإذا كان على الشجر غيراً فهو للبائع للسنة لخبر من باع نخلاً وفيها ثمر قد أبر فهو للبائع وهو الصواب خلافاً لابن عتاب (ص) لا الزرع والبذر (ش) صوابه والبذر لا الزرع أي وتناولت الأرض البذر المغيب فيها لا الزرع البارز على وجهها لان إقرار الزرع خروجه على المشهور وليس جزأ من الأرض بخلاف البناء والشجر وعلى نسخة لا الزرع والبذر يكون البذر معطوفاً على المثبت على الرواية المشهورة ويلزم عليه تشييت في العطف على المثبت تارة وعلى المنق أخرى وهو عطف مدفوناً على الزرع فيكون فصل بعثت بين منفيين وبعبارة أخرى والصواب تقديم البذر على الزرع وأن يقول وتناولتها والبذر لا الزرع ولقوله (ومدفوناً) أيضاً بأن المعلوم من المذهب ان ما وجد مدفوناً بالأرض لاحق للبائع فيه بل هو للبائع اذا ادعاه وأشبهه والافهوه لقطعة وبعبارة ولا تناول الأرض المدفون فيها من بخارة أو عدمه وغير ذلك الذي علم صاحبه بدليل قوله (كأن جهل) صاحبه وقوله ومدفوناً يشعر بقصد الدفن فيخرج ما كان من أصل الخلقة كالخجارة المخلوقة في الأرض والبئر العادية أي القديعة المنسوبة لعاد فكل قديم يقال فيه ذلك قال ح فيما اذا كان المدفون جيباً أو بئراً ان المتنازع يخبر في نقض البيع والرجوع بقيمة ما استحق من أرضه ولا يلزم من عدم تناول الأرض للمدفون عدم تخيير المتنازع على ما في ح ثم عطف على قوله لا الزرع ومدفوناً قوله (ص) ولا الشجر المؤثر أو أكثره الا بشرط (ش) يعني ان من اشترى أصولاً عليها ثمرة قد أبرت كلها أو أكثرها فان العقد لا يتناولها وهي للبائع الا أن يشترطها المشتري بقوله أو أكثره من فروع معطوف على الضمير المستتر في المؤثر أي المؤثر هو أو أكثره من غير فصل بضمير أو غيره والتأثير خاص بالنخل الصحاح التأثير تعليق طلع الذكر على الانثى لئلا تسقط ثمرتها وهو اللقاح ابن حبيب شق الطلع عن الثمر قال الباجي والتأثير في التين وما لا زهر له ان تبرز جميع الثمرة عن موضعها وتميز عن أصلها أو أمار الزرع فأبارة ان يبرز على وجه الأرض وهو المشهور قال ابن شاس في معنى المأثور كل غرة انعقدت وظهرت للناظرين (ص) كالمعقد (ش) يعني أن من اشترى أصولاً وفيها ثمرة قد انعقدت جميعها أو أكثرها كالخوخ والتين وما أشبه ذلك فانه لا يكون للشترى الا بالشرط (ص) ومال العبد

قد أبرت كلها أو أكثرها) ومفهوم أكثرها شيان النصف وسينص عليه والافل المؤثر وهو يتبع الاكثر غير المؤثر ومثله غير المعقد فلم يتنازع ولا يجوز للبائع شرطه على المشهور بناء على أن المستثنى مشتري خلافاً لتعظيم النخمي الجواز بناء على أنه مبقى (قوله الا بشرط) أي من المتنازع لجميع ما أبر ولا يجوز شرط بعضه لانه قصد بيع الثمار قبل بدو صلاحها بخلاف شرط بعض المزهي (قوله تنبيه) أراد بالمؤثر ما بلغ حد الانبار كما قال الباجي لا ما أبر بالفعل واذا تنازع البائع والمتنازع في التأثير وعدمه فقال ابن الموار القول للبائع وقال اسمعيل قول المتنازع (قوله وهو اللقاح) أي ان التأثير يقال له لقاح (قوله شق الطلع عن الثمر) مصدر مضاف للفعول فالثمره مستمرة فتظهر بالشق أي ويذكر فيه من طلع الذكر (قوله والتأثير في التين الخ) مقابل قوله والتأثير خاص بالنخل لان طريقة المصنف على الاول لقوله كالمعقد (قوله وما لا زهر له) أي لا ثمره (قوله وتميز) عطف تفسير (قوله قال ابن شاس) هذا يأتي على طريقة المصنف (قوله فانه يكون للشترى) أي لانه ليس لاحدهما انزعه حتى يجتمع عليه فحين باعاه لاجنبى قبله فلم يتنازع وقوله الا أن يشترطه البائع

أى الذى هما السيدان وعبارة شب الا أن يستثنى عكس مسئلة المصنف وظاهره ولو كان المشتري له أحد الشريكين (قوله فيبقى بيد العبد بيا كل منه) ولا يتزعه مشتري ولا بائع اتحد أو تعدد (قوله ورثته المتسك بالرق) فيه تجوز اذ هو يأخذ جميع ما يملكه ملكا لا رثا ولو كان له وارث حر يجوز جميع المال (قوله وسواء اشترطه الخ) لا يخفى أن كلام المصنف في حال عدم الاشتراط لا في حال الاشتراط الا انه اذا شرطه للعبد يبقى بيد العبد حتى يتزعه المشتري واشترطه لنفسه يجوز بشرط أن يشترط جميعه وأن يكون معلوما وان يكون اشترى العبد بما يباع به وتقدم عن تب في شرح الرسالة عدم اشتراط هذا الثالث والحاصل انه اذا اشترط المشتري مال العبد فله ثلاث أحوال حال يشترطه للعبد فينبع ويقر في يده كما كان عند بائعه الا أن يتزعه مشتريه وسواء كان ماله عينا أو عرضا أو ديناً ولا يشترط كونه معلوما والحاصل أنه اذا اشترطه للعبد يجوز مطلقا كما أفاده شيخنا عبد الله واختلاف هل له جزء من الثمن كالثمرة أو لا قولان وحال يشترطه المشتري لنفسه قال ابن ناجي في شرح المدونة لا يجوز الا ببيع يجوز بيعه به نص عليه ابن رشد وعزاه ابن يونس للبغداديين وظاهره سواء كان معلوما أو مجهولا كان أكثر من ثمنه أو لا وهو يتبع له نص عليه ابن حبيب وقال اللخمي لا بد من كونه معلوما والا كان شرا معلوم ومجهول بمعلوم وهو المناسب لمراعاة كون المال (١٨٣) بما يباع بالثمن وهو المعتمد وقال تب في شرح الرسالة ان مال العبد بالنسبة

(ش) بالحر عطف على كالمعقد أى لا يندرج في العقد على العبد الكامل الرق ماله بل هو للبائع الا أن يشترطه المبتاع وإضافة المال للعبد يقتضى انه يملكه وهو كذلك لكن مذكور غير تام ولا يشك بقوله تعالى ضرب الله مثلا عبدا مملوكا لا يقدر على شئ إلا بقدر على شئ لأن ضرب المثل بعبد لا يقدر على شئ لا يقتضى ان كل عبد كذلك وقولنا الكامل الرق احتراز عما لو كان مشتركا أو مضافا فانه يكون للمشتري في الاولى الا أن يشترطه البائع وأما في الثانية فيبقى بيد العبد بيا كل منه في اليوم الذى لا يخدم فيه سيده فاذا مات يوما ورثته المتسك بالرق وقوله ومال العبد شامل للحالات الثلاث أى سواء اشترطه المبتاع لنفسه أو للعبد أو يشترطه مبهما وأما لو اشترط بعضه لم يجز عند ابن القاسم كبعض الصبرة وبعض الزرع وبعض حلية السيف خلافا لأشهب ولا يجوز بيع عبيدين واستثناء مال أحدهما (ص) وخلفه القصيل (ش) الخلفة بكسر الخاء ما يخلف من الزرع بعد جزه وكل شئ خلف شيأ فهو خلفته والمعنى أن العقد على القصيل كالقصب والقرط وما أشبه ذلك لا يتناول خلفته ولا تكون للمشتري الا بالشرط لان خلفه القصيل كالبطن الثانى ويجوز اشتراط الخلفة بشرط أحدها أن تكون مأمونة بأن تكون في بلد السقي لافي بلد المطر الثانى أن يشترط كل الخلفة لا بعضها الثالث أن لا يشترط ترك الاصل الى أن يجب لانه حينئذ لا خلفه له ولانه يبيع الحب قبل وجوده وكذلك لا بد أن لا يشترط ترك الخلفة الى أن تجب للعلة المذكورة

ابيعه كالعقد على المعروف فيجوز أن يشترى بالعين وان كان ماله عينا وهو المعتمد فيجوز ولو كان ماله ذهبا واشتراه ذهب أو فضة ولو لأجل وتارة يشترطه مبهما لا للعبد ولا لنفسه فاختلف هل يفسخ البيع أو يكون للمشتري (قوله أو واشترطه مبهما الخ) لا يخفى ان ظاهره جواز اشتراطه مبهما وهو أحد قولين أى ويكون للمشتري وهذا كله اذا وقع الشرط حال العقد ولو ألحق شرا ماله به بعد العقد ففي الشامل المشهور الصحة وعند ابن أبى زيد انه اذا أبهم المشتري في اشتراطه أو للعبد يفسد البيع (قوله ولو واشترط بعضه لم يجز عند

ابن القاسم) أى وأما أشهب فيجوز كذا صرحوا بما قبله ثم أقول ظاهر العبارة كان مال العبد عينا أم لا كان الثمن من جنس مال العبد أم لا علم قدر مال العبد أم لا ولعل المنع ليس على إطلاقه بل يحمل على ما اذا كان مجهولا أو معلوما وكان مال العبد عينا واشتراه بعين اما موافقة كان يكونا ذهبين أى وقد استثنى البعض كما هو الموضوع أو مال العبد ذهبا واشتراه بفضة فيؤدى الى اجتماع البيع والصرف فيمنع في موضع المنع وسرد ذلك كله أنه عند البعض تظهر القصدية بخلاف استثناء الكل فهو بيع غير مقصود فلا منع (قوله كبعض الصبرة) المناسب والصواب كبعض الثمرة وتقدم تصويره بأن يبيع له الاشجار التى عليها ثم يؤبر ويشترط المشتري نصف الثمرة وتقدم وجه المنع (قوله وبعض الزرع) أى أن يبيعه أرضا وفيها زرع ويشترط المشتري بعض الزرع والعلة ما تقدم من أن فيه بيع الزرع قبل بدو صلاحه وبعد كتي هذا رأيت في التوضيح ما نصه فرع فان اشترط المبتاع بعض ما أبرأ بعض ما خرج من الزرع لم يجز على المشهور لانه قصد بيع الثمار قبل بدو صلاحها بخلاف اشتراط بعض ما أزهى أو بعض ما يبس من الزرع وقال أشهب يجوز اشتراط بعض ذلك كاشتراط الجميع ولو كان المبيع قد انبث واشترط زرع أحدهما لم يجز عند ابن القاسم وقيل بالجواز على مذهبه لانه لو أفرد كل فدان بالبيع واشترط زرعه جازحكا في الطراز (قوله وبعض حلية السيف) صورتها وحديثها على بفضة فأراد أن يشترى السيف مع بعض الحلية بنقد من نوع الحلية (قوله لان خلفه القصيل كالبطن الثانى) ولا يدخل البطن الثانى بشرائه البطن الاول هذامعناه (قوله بشرط) وهذه الشروط انما هي في الاشتراط وأما في شرائها بعد أن اشترى أصلها فالظاهر انه لا يشترط فيه الشروط كلها ويشترط منها الشرط الاول ولا بد أن يشترطها قبل جذاذا لا يصل لا بعده لانه غرر غير تابع

الرابع



ذكره المواق (قوله الرابع أن يبلغ الأصل الخ) هذا يفيد أنه إذا اشترط القصيل على القطع بشروطه الآتية للمصنف فلا يجوز اشتراط خلفته وأهل وجهه أن الخلفة تكون حينئذ مقصودة بالبيع كالأصل أو أعظم فيقع البيع على ما لم يعلم قصداً أو أما إذا بلغ حد الانتفاع فهي حينئذ تباع انظر عيب (قوله ابن العطار الخ) هذا خامس وهذه الأقوال عند الدخول على الإطلاق (أقول) حيث ذهب إليه الشامل فيدل على أنه الرابع (قوله ما لم يضر بالآخر) أي بأن يكون السقي ان كثر نفع الأصل وضرر الثمرة وان قل نفع الثمرة وضرر الأصل (قوله أي لكل الخ) هذا على ما في توضيحه عن شيخه وابن رشد (قوله والثمر لا آخر) أما إذا كان الثمر للبائع كله فلا امر ظاهر مما تقدم وأما إذا كان الثمر للمشتري أو بينهما والأصول للبائع فلا يكون ذلك إلا بعد بدو الإصلاح فهو خارج عن الموضوع وقوله أو لكل الخ هذا على ما لابن عبد السلام (قوله أو لكل الخ) هذا هو الذي يناسب الموضوع (قوله ما لم يضر سقي المشتري الخ) هذا انما يأتي على التقرير الأول ولا يعقل إلا في الشراء بعد بدو الإصلاح (قوله أو ما لم يضر سقي البائع (١٨٣) بأصل المشتري) يناسب الثاني (قوله

وأما مع المشاحة) لان المصنف قال في القسمة وسقي ذو الأصل بكائعه المستثنى ثمرته حتى يسلم والخاص أن هذا الحل للزرقاني قال عجب ويبيده قوله ما لم يضر بالآخر قال عجب بل لا بعد فيه حيث يحمل على عدم الضرر مع التراضي أي أنه يحمل على التراضي عند انتفاء الضرر أي إذا انتفى الضرر فعند التراضي لكل السقي وعند المشاحة يقضى على البائع بالسقي (قوله وفي غيره قولان) انما جرى في هذا قولان دون الباب الملقى بها المقولع من محل فيه الان السليم ينتفع به وان لم يسلم بخلاف الباب المقولع فانه الانتفاع به وقد يوجد فيه

الرابع أن يبلغ الأصل حد الانتفاع قاله في المدونة (ص) وان أبر النصف فلكل حكمه (ش) أي وان أبر النصف أو انعقد النصف أو ما قاربها أبر أو انعقد للبائع الا بشرط ومقابل ذلك للبائع وهذا اذا كان ما أبر في نخلات بعينها وما أبر في نخلات بعينها أو ما ان كان ما أبر شائعاً في كل نخلة وكذلك ما لم يؤثر شائعاً فاختلف فيه على أربعة أقوال فقل كل للبائع وقل كل للبائع وقل بخير البائع في تسليمه جميع الثمرة وفي فسح البيع وقل البيع مفسوخ ابن العطار والذي به القضاء أن البيع لا يجوز إلا برضا أحدهما بتسليم الجميع لا آخر ودرج عليه في الشامل (ص) ولكلهما السقي ما لم يضر بالآخر (ش) أي لكل من البائع والمشتري ان كان الأصل لأحدهما والثمر لا آخر أو بينهما فالضيم للبائع والمشتري أو لكل من صاحبي المأبور والمنعقد السقي الى الوقت الذي جرت العادة بجذ الثمرة فيه ما لم يضر سقي المشتري بأصل البائع أو سقي البائع بثمر المشتري أو ما لم يضر سقي البائع بأصل المشتري وهذا حيث لا مشاحة وأما مع المشاحة فالسقي على صاحب الأصل كما يأتي في باب القسمة (ص) والدار الثابت كباب ورف ورجي مبنية بفوقانيتها وسلم وفي غيره قولان (ش) يعني أن العقد على الدار يتناول الثابت حين العقد كباها غير الخلو وكذا رفقها والرجي المبنية فيهما مع فوقانيتها وسلم المسمر فيها وما أشبه ذلك وهل كذلك غير المسمر أو لا يكون له بل للبائع في ذلك قولان ثم ان المؤلف أطلق الرخي على السفلى تجوزا والافى الحقيقة الرخي اسم للسفلى والعليا وعليه فقوله بفوقانيتها غير محتاج اليه الآن يقال قصد بالتصريح به الرد على القول المفصل بين الاعلى والسفلى ولو قال بفوقيتها كان أخصر (ص) والعبد ثياب مهنته (ش) المهنة بفتح الميم وسكون الهاء الخدمة والمهنة المعنى أن العقد على العبد أو على الامة يتناول ثيابه الخلقه وأما ثياب الزينة فلا تدخل الا بشرط أو عرف (ص) وهل يوفي بشرط عدمها وهو الاظهر أولاً (ش) يعني أن البائع اذا شرط أن ثياب المهنة له بأن قال عند عقد البيع أبيعك العبد أو الامة خلا ثياب المهنة هل يوفي له بذلك ويسلمه للمشتري بلا ثياب مهنة أو لا يوفي له بذلك والشرط باطل والبيع صحيح وصحح ترد فقوله وصحح من تمام قوله أولاً وما بينهما من انظار ترجح لقوله أولاً وما

انتفاع الا انه كالعدم (قوله كباها غير الخلو) أي ورف كذلك لا خلو ولا مهية الدار جديدة بها قبل تركه ولو حذف مبنية لكان أخصر لعلم ذلك من قوله والدار الثابت (قوله تجوزا) من اطلاق اسم الكل وازادة الجزء (قوله ولو قال بفوقيتها الخ) وأيضا ثبات النون في فوقانية على خلاف القياس لان النسبة الى فوق فهو من باب رقباني فالقياس فوقيتها ولو أسقط الباع ونصب فوقيتها على انه مفعول رجي صح (قوله ثياب مهنته) أي التي عليه وحدها أو مع ثياب الزينة أو عليه ثياب الزينة فقط فيجب له ثياب مهنته وان لم تكن عنده (قوله ويسلمه للمشتري بلا ثياب مهنة) أي عريانا الا أنه مستور العورة وليس المراد يسلمه عريانا مكشوف العورة ومستور العورة فقط يقال له عريان كما أفاد ذلك في شرح شب الآن في كلام ابن عرفة ما يردده فانه قال رحمه الله ولو شرط البائع أخذها عريانة فني بطلان شرطه وعليه أن يعطيها ما يوارىها أو لزوم شرطه سماع أشهب وقول عيسى بن دينار في المدونة مع روايته عن ابن القاسم ابن رشد وهو القياس وبه الفتوى ولم يحك ابن فتوح عن المذهب الا الاول غير معزولين وقول ابن غات عن ابن مغيث هو الذي جرت به الفتوى عند الشيوخ خلاف قول ابن رشد فانت ترى الخلاف هل يوفي بشرط بيعها عريانة أو لا ويلزم ما يوارىها وكذا في عبارة أهل المذهب وكلام المؤلف لا يعطي هذا والحاصل أن مرادهم باشتراط بيعه عريانا ان يزرع جميع ثيابه ولا يترك له شيئا اه أقاده محشى تت

(قوله كشرط الخ) تعقب الخطاب كلام المصنف بأن الذي في المستخرجة والعقبة وابن يونس وابن رشد وأبي الحسن وصاحب النوادر والطراز فساد البيع ولم يصح أحد بصفة البيع وبطلان الشرط غير المصنف في مختصره وتوضيحه ولعل هذا في التزامه لافي كلامه هنا فإنه ليس فيه ذلك (قوله لانه غير الخ) تعليل لقوله والشرط باطل (قوله أي فالبيع صحيح الخ) هذا ضعيف لان المعتمد انه يعمل بالشرط في عدم عهدة الثلاث أو السنة فالمناسب حمل المصنف على عهدة الاسلام أي المتعلقة بالعيب القديم فالمعنى انه اذا أسقط المشتري حقه من القيام بالعيب فإنه لا يلزمه لانه اسقاط للشيء قبل وجوبه وقبل علمه (قوله لان التبري من العيب) أي العيب القديم (قوله لا ينفع الا في الرقيق) (١٨٤) يقال له اذا كان كذلك يصح ان يحمل كلام المصنف عليها ولكن يستثنى الرقيق فإنه

شارك قول مالك بالغاء الشرط وصحة العقد مستمسك مسائل أشار اليها بقوله (ص) كشرط زكاة مالم يطب (ش) يعني أن من اشترى ثمرًا لم يبدأ صلاحه أو زرعًا أخضر مع أصله وشرط ان الزكاة على البائع فان العقد صحيح والشرط باطل وتكون الزكاة على المشتري لانه غرر ولا يعلم قدره (ص) وان لا عهدة (ش) أي فالبيع صحيح ويبطل الشرط أي عهدة ثلاث أو سنة اذا اعتيدا أو حمل السلطان الناس عليهم الا عهدة اسلام لان التبري من العيب الغير المعلوم لا ينفع الا في الرقيق كما مر في قوله وتبري غيرهما فيه مما لم يعلم ان طالت اقامته عنده وأما الاستحقاق فلا تنفع فيه البراءة قوله القيام به وأما التبري من العيب والاستحقاق في غير الرقيق فلا ينفع مطلقا قوله القيام به وكلام المؤلف في غير ما لا عهدة فيه وهي الاحدى والعشرون السابقة وأما هي فلا عهدة فيها والشرط فيها مؤكدا لا مؤسس (ص) أو لا مواضعة (ش) هو نحو قول ابن رشد ان باعها بشرط ترك المواضعة فالبيع جائز والشرط باطل ويحكم بينهم بما بالمواضعة اه أي لانها حق لله فليس لاحد اسقاطها (ص) أو لا جائحة (ش) سمع عيسى ابن القاسم شرط اسقاط الجائحة لغو وهي لازمة وظاهر السماع عدم فساد البيع ولو اشترط هذا الشرط فبما عاده أن يجاح وفي أبي الحسن انه فيه يفسد العقد (ص) أو ان لم يأت بالثمن لكذا فلا بيع (ش) أي أو باعه بثمن مؤجل وقال ان لم يأت بالثمن لكذا أو ان أتيت به فلا بيع بيننا أو فالبيع بيننا فيلغى الشرط والبيع جائز ولا يفسد بخلاف النكاح فإنه يفسخ بنحو هذا الشرط قبل ويثبت بعد الدخول لان البيع يجوز فيه التأجيل بخلاف النكاح (ص) أو ما لا غرض فيه ولا مائة (ش) أي فيصح البيع ويبطل الشرط كاشتراط كون الامنة نصرانية فتوجد مسئلة ولم يكن ذلك الشرط لاجل أن يزوجه العبد النصراني كما مر في قوله لا انتقيا وقوله (وصحيح) راجع لقوله أو لا وقوله (تردد) راجع لمقابل الكاف ولما قدم اندراج البذر والثمر غير المؤبر في العقد على أصلهما دون الزرع والثمر المؤبر شرع في الكلام على بيعهما منفردين فقال (ص) (وصحيح) بيع غرر ونحوه بذا صلاحه ان لم يستتر (ش) يعني أن الثمر ونحوه كالخوخ والتين والقمح والشعير والبقول والخس والكرات وما أشبه ذلك يصح بيعه اذا بذا صلاحه اذا لم يستتر فان استتر في أحكامه كقلب لوز وجوز في قشره وفتح في سنبله ويزر كان في حوزة لم يصح بيعه جزا فالعدم الرؤية ويصح كذا كما مر في قوله وحنطة في سنبل وتين ان يكيل وأما شراء ما ذكره قشره فيجوز جزا ولو كان باقيا في شجره ولم يقطع اذا بذا صلاحه أي حيث لم يستتر بورقه فيماله ورق

يصح استثناءه بالشرط (قوله) فلا تنفع فيه) مطلقا علم به أو لا طالت اقامته أم لا (قوله اسقاط الجائحة لغو) ابن رشد لانه لو أسقطها بعد العقد لم يلزمه لانه اسقاط حق قبل وجوبه فكذا في العقد فلا يؤثر فسادا لانه لاحظ في الثمن لان الجائحة أمر نادر (قوله يفسد العقد) أي لزيادة الغرر (قوله فلا بيع) راجع لقوله ان لم تأت وقوله أو فالبيع بيننا راجع لقوله أو أتيت (قوله وقال ان لم تأت الخ) أي في صلب العقد وقوله بخلاف النكاح أي في صلب العقد أي قال في صلب العقد ان لم تأت بالصدق لكذا فلا نكاح والحاصل ان مفاد النقل ان كلامهما وقع في صلب العقد فيفسد في النكاح ويصح في البيع (قوله بخلاف

النكاح) لا يجوز فيه التأجيل ان أراد ظاهر تلك العبارة من أن التأجيل متعلق بكل من البيع والنكاح كأن يقول اذا جاء الشهر الفلاني فقد زوجتك ابنتي أو بعثتك سلعتي فلا صحة له الا في المسئلة المشار لها بقوله ان مت فقد زوجتك ابنتي بكم رض قال عجم \* لا يقبل التعليق بيع والنكاح \* فلا يصح بعث ذان جافلاح \* وان أراد تأجيل الثمن والصدق كان يقول اذا جاء الشهر الفلاني دفعت لك الصداق أو الثمن فهو جائز قطعاً (قوله وصحيح) أي القول الثاني وفي المواق انه الرابع (قوله ثمر) بالمثلثة قول الشارح كالخوخ والتين راجع لقوله ثمر وقوله والقمح والشعير راجع لقوله ونحوه كما يفيد بعض الشراح وعبر يصح اما اشارة الى المفهوم أو الى المخرج ليعلم عدم الصحة صراحة فيه ولو عبر بالجواز لم يستفد منه ذلك بالصراحة وان كان الاصل فيما يمنع الفساد وتعميم الشارح في التحول لجل أن يكون في الاتيان بالشرط فائدة فالقمح والشعير خراجا بقوله ان لم يستتر لانهما قد استترا وأما الخس والكرات فهما غير مستورين وقوله والبقول خرج أيضا لانه لا يصح بيعه جزا فالواحد ولا مع جبهه لان له ورقا (قوله اذا بذا صلاحه) أي ببينة



(قوله والامتنع ببيع جزافا) أي كالقول فإنه مستور بورقه كما قلنا (قوله أو الحق به) الحق الزرع أو الثمرة أي بأصل المبيع كله وأما عكسه فمنوع لفساد البيع وقوله ان نفع كما هو الواقع عندنا بصيرت شئنا رغبتهم في البيع الأخضر قبل احراره واصفراره وقوله واضطره يغني عما قبله وقوله ولم يتمالا عليه أي اثلا يكثر الغلاء وتنع الزكاة كره البدر (قوله أن لا يحصل عمالو) أي من أهل البلد وليس المراد من المتبايعين وان كان ظاهر المصنف فقول المصنف ولم يتمالا معناه أي لم يتمالا أكثر أهل محلهم ما وقوله وليس المراد بالتمالو أن يتوافقوا على ذلك أي وليس المراد بالتمالو اجتماع أكثر أهل المحلة أي بحيث يجتمعون في مجلس ويقولون نفعل كذا وقوله بل المراد توافقه أي بل المراد كون ذلك صدر منهم في نفس الامر (١٨٥) فاتفق البائع والمشتري على بيع ذلك من غير وقوع مثل ذلك من أكثر أهل البلد

لا يضر في الجواز فان عمالا أكثرهم عليه أو كانت لهم بذلك عادة سابقة قبل البيع المذكور منع العقد المذكور وان لم يقطعوا إلا بعد بدو الصلاح (قوله فاذا جذاها رطباً الخ) هذه عبارة الشيخ عبيد الرحمن قال عجب وظاهرها انه يرد القيمة كان الرطب قائماً أو فائتاعاً وزنه أم لا والجاري على القواعد أن يقال فيه ما قبل في الثمر الآن يكون في محل لا يوزن فيرد عينه ان كان قائماً والافقيته وسبأ في عند قوله عند الجذاذ ما فيه دلالة لما ذكرناه في الرطب اه أقول وهو كلام ظاهر فليعمل عليه (قوله كاف في جنسه) أي نوعه (قوله ان لم تكن با كورة) أي بان تسبق بالزمن الطويل الذي لا يحصل معه تباع الطيب لمرض وهي كافية في نفسها اقتباع وكذلك كافية في مريضة أو أكثر مثلها عاداتها لمرضها ان تبكر (قوله ومن الحوائط الخ) ظاهر هذا وان لم يكن ما تلاحق طيبه بطيبه ملاصقا له وكلام ابن الحاجب يفيد انه لا بد من كونه ملاصقا له فماتلاحق طيبه

والامتنع ببيع جزافا أيضا (ص) وقوله مع أصله أو الحق به أو على قطعه ان نفع واضطره ولم يتمالا عليه (ش) يعني أن يبيع ما ذكر قبل بدو صلاحه بصر في ثلاث مسائل الاولى ببيع مع أصله كبيع صغير مع نخله أو زرع مع أرضه الثانية أن يبيع أصله من فخل أو أرض ثم بعد ذلك بقرب أو بعد بحيث لم يخرج من يد المشتري له الحق الزرع أو الثمرة بأصله الثالثة أن يشتري ما ذكر منفردا قبل بدو صلاحه على شرط قطعه في الحال أو قسرياً منه بحيث لا ينتقل عن طوره الى طور آخر لكن بشروط ثلاثة الاولى أن يكون منتقاه وبالافهوا ضاعة مال الثاني الاضطرار سواء كان المضطر المتبايعين أو أحدهما واللكان من الفساد والمراد بالاضطرار هنا الحاجة لا بلوغ الحد الذي ينتفي معه الاختيار الثالث أن لا يحصل عمالو على البيع قبل البدو وليس المراد بالتمالو هنا أن يتوافقوا على ذلك بل المراد به توافقه في نفس الامر ومثل توافق الجميع توافق أكثر أيضا (ص) لاعلى التبقية أو الاطلاق (ش) أي لا يبيع قبل بدو صلاحه منفردا على التبقية أو على الاطلاق من غير بيان لجذبه ولا تبقيته فلا يصح وضمان الثمرة من البائع مادامت في رؤس الشجر فاذا جذاها رطباً ردمتها وتغرارده بعينه ان كان قائماً والارد مثله ان علم والارد قيمته (ص) وبدوه في بعض حائط كاف في جنسه ان لم تبكر (ش) يعني أن عموم بدو الصلاح لا يشترط في كل الحائط بل يكفي في بعضه ولو نخلة واحدة ان لم تكن با كورة فان أزهي بعض حائط ولو نخلة واحدة ولم تكن با كورة فهو كاف في جواز بيع ذلك الجنس من ذلك الحائط ومن الحوائط المجاورة وهو ما يتلاحق طيبه بطيبه عادة أو يقول أهل المعرفة وأخرج غير الجنس فلا يباع بل بدو صلاح شمس مثلاً وفهم من قوله في بعض حائط أن هذا خاص بالثمار كما يؤخذ من قول الرسالة وان نخلة من نخلات كثيرة فلا يجوز بيع الزرع بدو صلاح بعضه قاله بعض شراحها اه أي فلا بد أن يبيع جميع الحب لان حاجة الناس لأكل الثمار رطبة لا لتفككها أكثر ولان الغالب يتابع طيب الثمار وليست الجيوب كذلك لانها القوت لا لتفكك وهذا يفيد أن نحو المقتاة كالثمار فلو قال المؤلف وبدوه في بعض حائط كاف في جنسه لشمل البطن الثاني في المقائى ومفهوم ان لم تبكر ان البا كورة لا تنكفي في صحة بيع جنسها وتنكفي في نفسها (ص) لا بطن ثان بأول (ش) عطف على المعنى أي يكفي بدوه في بعض حائط لا في بطن ثان والمعنى أنه لا يباع بطن ثان قبل بدو صلاحه بدو صلاح البطن الاول ومعنى ذلك أن من باع بطناً بدو صلاحه ثم بعد انتهاء البطن الاول أراد أن يبيع البطن الثاني بعد وجوده وقبل بدو صلاحه بدو

(٣٤ - خرشي خامس) بطيبه ولم يكن ملاصقا له لا يكون بدو صلاحه في بعض حائطه كافي فيه ثم ظاهر هذا ولولم تكن الحوائط المجاورة ملاصقا له الباطن الذي فيه البا كورة (قوله لانها القوت لا لتفكك) هذه العلة غير ظاهرة وقوله وهذا أي ما ذكرنا من التعليق (قوله لشمل البطن الثاني) هذا هو المشار له بقوله فيما سبأ أي والمشتري بطون الخ لا بقوله لا بطن ثان بأول ثم أقول وحيث كان كذلك فلا حاجة لهذا كله والاولى حذف نحو في قوله ان نحو المقتاة (قوله ثم بعد انتهاء البطن الاول) أي انقطاعه رأساً بحيث ان البطن الثاني جاء بعد انقراض الاول وتميز عن الاول اذ لو تلاحقت البطون لكانت هي المشار لها بقوله والمشتري بطون كما سمين بوضع ما قلناه من أن المراد انقطع رأساً أقول الخلاب اذا كان في الحائط فوعان صيني وشتوي لم يبيع أحدهما بطيب الآخر وكما طاب نوع منه يبيع على حدته اه

وكذلك التبن في صقلية وهذا بخلاف ما تقدم من أنه يجوز شراء خلفه القصيل قبل وجودها بعد شراء القصيل ويجب أن خلقة القصيل انما تختلف مما بقي من القصيل بخلاف البطن الثاني (قوله كالبلح الخضراوى) أى كحلاوة البلح الخضراوى (قوله والزهر بضم الزاى الخ) أى أو بفتح الزاى وسكون الهاء (قوله وأزهى ينهى الخ) الشاهد في هذا الثانى الذى هو أزهى زهر الخ غير أن المناسب على هذا أن يقال والازهاء لا الزهوالا أن يقال الزهو اسم مصدر لازهى لا مصدر (قوله فهو من عطف الخ) التفريع يقتضى أنه من عطف المغاير \* (فائدة) \* الزهو بعد البسر عند كثر أهل اللغة وقبله عند الفقهاء كما قاله البدر (قوله بانفتاحه) أى انفتاح بعضه لانه يتلاحق (قوله اكمامه) جمع (١٨٦) كم بالكسر وعاء الطلع وغطاء النور والجمع اكمام والنور هو الورق المخصوص الذى

يكون فى الورود ويخرج منه الماء وقوله ان تنفتح يؤذن بأن الباء فى قول المصنف بانفتاحه زائدة وان الاصل وفى ذى النور انفتاحه لا أن قول الشارح قوله وفى الخ مما بعده (قوله وتم) عطف تفسير (قوله فقد اعتبر فى بدو الصلاح) كذا قال عجم وظاهر المواق وغيره أن ذلك معنى اطعامها لجعلها كلامه شرح المصنف الا أن يقال لا يلزم من الاطعام أن لا يكون فى قلعه فساد كجوز وقل صغرين كذا فى شرح عب والحاصل أن قوله وانتفع به يرجع لقول المصنف باطعامها فيكون الزائد قوله وتم أو استقل ورقه أى بان ارتفع عن الارض اذا كان ينتفع به ولو لم يرتفع عن الارض والتمام غير الاستقلال لانه لا يلزم من استقلال ورقه أن يتم ورقه بأن يبلغ الحد المعتاد وأما قوله ولم يكن فى قلعه فساد لازم لما قبله فلا حاجة له وظاهر من ذلك كله صحة قول الشارح فقد اعتبر الخ ويمكن أن يقال أراد المصنف بالاطعام الاطعام التام فيكون عين كلام الباجي (قوله كياسمين) بكسر

صلاح السابق فان ذلك لا يكتفى ثم بين بدو الصلاح فى بعض الاجناس ليقاس عليه بقوله (ص) وهو الزهو (ش) أى فى النخل كأجراره واصفراره وما فى حكمهما كالبلح الخضراوى والزهو بضم الزاى والهاء وتشديد الواو قال فى النهاية زها النخل يزها اذا ظهرت ثمرة وأزهى زهى اذا جرد واصفر اه (ص) وظهور الخلاوة (ش) ليست الواو بمعنى مع أى وهو الزهو فى البلح وظهور الخلاوة فى غيره كالشمس والعنب فهو من عطف العام على الخاص (ص) والتمثيل للنضج (ش) أى بان يكون اذا قطع لا يفسد بل يعيل الى الصلاح كالوز لان من شأنه انه لا يطيب حتى يذفن فى التبن ونحوه (ص) وفى ذى النور بانفتاحه (ش) يعنى أن بدو الصلاح فى صاحب النور كالورد والياسمين وما أشبه ذلك أن تنفتح اكمامه ويظهر نوره قوله وفى ذى الخ من متعلق بعبثا محذوف وبانفتاحه متعلق الخبر أى والبدو فى ذى النور بانفتاحه (ص) والبقول باطعامها (ش) يعنى أن بدو الصلاح فى البقول باطعامها أى بان ينتفع بها فى الحال الباجي والصلاح فى المغيبة فى الارض كاللفت والجزر والفجل والبصل اذا استقل ورقه وتم وانتفع به ولم يكن فى قلعه فساد اه فقد اعتبر فى بدو صلاح البقول قدرا زائدا على ما ذكره المؤلف (ص) وهل هو فى البطيخ الاصفرار أو التمثيل للبطيخ قولان (ش) يعنى أن الاشياخ اختلفوا فى بدو صلاح البطيخ هل هو اصفراره بالفعل لان ذلك هو المقصود منه وهو قول ابن حبيب أو المراد ببدا صلاحه أن يتيمأ للبطيخ ويقرب من الاصفرار ولم يذكروا صلاح البطيخ الاخضر ولعله يكون بتلون لونه بالحرارة أو غيرها (ش) وللمشتري بطون كياسمين ومقتاة (ش) يعنى أن المشتري يقضى له بالبطون كلها فى نحو الياسمين والمقتاة كخيار وقشاعة وبتيخ وما أشبه ذلك مما يختلف ولا يتميز بعضه من بعض وله آخر ولو لم يشترطها قال فيها ولا يجوز شراء ما تطعم المقائي شهر الاحتمال الجمل فيه بالقلّة والكثرة اه واليه أشار بقوله (ولا يجوز بكشهر) فان غلبت بطونه كالقصب والقرط فلا تدخل خلفه الا بشرط فى الارض المأمونة كارض النيل لا المطر وقدم ذلك مع بقية الشروط (ص) ووجب ضرب الاجل ان استمر كالوز (ش) يعنى أن من اشترى ثمرة تستمر طول العام لا تنقطع وليس لها غاية تنتهى اليه بل كلما انقطع شئ منها خلفه غيره كالوز فلا يجوز بيعه الا بضرب الاجل وهو غاية ما يمكنه وظاهره ولو كثر الاجل وهو كذلك على المشهور (ص) ومضى بيع حب أفرك قبل ينسه بقبضه (ش) يعنى أن الحب من قح وشعر ونحوهما اذا بيع فى سنبله بعد افراكه وقبل ينسه فان بيعه لا يجوز ابتداء وان وقع مضى بقبضه والظاهر أن قبضه جذاه وقولنا مع سنبله احترازا عما اذا جاز كالفول الاخضر

والفريك

(قوله كالقصب والقرط)

فيه أن أُرْهَ هذا خلفه لا بطن ثان لا أول وذلك أن الخلفة من تمة الأول بخلاف البطن الثانى (قوله وهو كذلك على المشهور) مقابله ما لا ينفع من أنه لا يجوز الاسنة ونحوها وفى شب وكلام الشارح يفيد أنه لا يجوز الزائد على سنتين ومثل ضرب الاجل استثناء بطون معلومة قاله المواق (قوله قبل ينسه) متعلق ببيع الواقع مصدر فى كلام المصنف (قوله وقولنا مع سنبله) أى من حيث الاشارة يكون فى معنى مع أى والغرض انه يبيع على التبقيصة أو أطلق والحاصل أن كلام المصنف مفروض فيما اذا بيع مع سنبله فان كان على القطع جاز والافلا وقبضه جذاه وكذا ان كان المبيع الزرع والحاصل أن كلام المصنف فيما اذا بيع مع سنبله جاز اذ كان



على القطع جاز وان كان على التبقية أو الاطلاق فلا وقبضه جذاذه وأما اذا بيع وحده فان بيع جزافا فيشع مطلقا سواء كان قبل  
 اليبس أو بعده وهل يعطى قبضه وقبضه كيله وهو الظاهر ولم أره وأما اذا اشترى الحب وحده على الكيل فكذلك لا يجوز قبل اليبس وإذا  
 وقع فيمضى بالقبض وقبضه كيله فيما يظهر ولم أر ذلك وأما بعد اليبس فجائز (قوله وهي مامخ) أي جنس العربية مامخ وانما قدرنا ذلك  
 لان المعترف الجنس فتدبر (قوله من ثمرة تيس) شأنها اليبس فلا ينافي أن البيع واقع قبل (قوله هي هبة الثمرة) أي العرابا أي جنس  
 العربية على ما تقدم هي هبة الثمرة فلم يجعلها نفس المعري بل نفس الاعطاء فعلى ما قرر الشارح يكون في تفسير العربية خلاف هل هي  
 نفس الاعطاء أو المعطى ولك أن ترجع الاول للثاني بان تقدر مضافا أي هي اعطاء مامخ الخ وقوله بعد من أعري الخ يدل على أن  
 العربية مصدر (قوله المعري وقائم الخ) اشارة الى أن ما يقوم مقام المعري (١٨٧) مثل المعري في جواز ذلك خلافا لظاهر المصنف

ثم لا يخفى أن الترخيص محكوم به  
 للمعري بالفتح أيضا والمصنف يوهم  
 خلاف ذلك والجواب أن المعري  
 بالكسر المقصود بالحكم أو ان  
 في كلام المصنف حذف عاطف  
 ومعطوف بعد قوله للمعري أو ان  
 الترخيص للمعري بالكسر يستلزم  
 الترخيص للمعري بالفتح (قوله  
 كوز في غير مصر) يقتضي أن اللوز  
 في مصر وليس كذلك (قوله أن لفظ  
 بالعربية) أي ان ثبت في المستقبل انه  
 كان حال العقد لفظ بالعربية (قوله  
 أفاد بعض الشروط بالوصف) انظر  
 ما للنكتة في ذلك (قوله على  
 المشهور) مقابله ما لابن حبيب  
 (قوله من نوعها) الاولى بصنفها  
 فان المصنف أخص من النوع  
 (قوله فلا يباع جيد بردي) المشهور  
 خلافاً انه يجوز بيعها بأدنى أو  
 أجود وما قاله الشارح قول المخني  
 (قوله فكيف جعل الخرص شرطاً)  
 لا يخفى انه على ذلك الوجه يكون  
 مفاده انه لا يصح بيعها بغير الخرص  
 (قوله أي على الكيل) والحاصل

والفريق فان بيعهما جائز بلا نزاع لانه حينئذ منتفع به \* فلماذا كرر أن بيع الثمر قبل بدو صلاحه  
 ممنوع وبعده جائز بشرط عدم ربا الفضل والنساء وعدم الموانع ذكر ما استثنى من ذلك وهو  
 بيع العرابا وهي مامخ من ثمرة تيس وروى المازري هي هبة الثمرة فقال (ص) وزخص  
 المعروفا ثم مقامه وان باشتراء الثمرة فقط اشتراء ثمرة تيس كلوز لا كوز (ش) المعري واهب  
 الثمرة اسم فاعل من أعري يعري اعراء وعربية أي ورخص على وجه الاباحة للمعري وقائم مقامه  
 من وارث وموهوب ومشتري للاصول مع الثمار والاصول فقط بل وان قام مقامه باشتراء بقية  
 الثمرة التي وقعت العربية في بعضها فقط دون أصولها اشتراء ثمرة بخرصها من المعري بالفتح ومن  
 تنزل منزلته يبيع أو غيره لا من غاصبها منه بشرط أن تكون الثمرة تيس بالفعل اذا تركت  
 ولا يكتفي بتيس جنسها كوز في غير مصر وجوز وفحل وعنب وتين وزيتون في غير مصر لا كوز  
 ورماني وخوخ وتفتح لفقد تيسه لو ترك ومثله ما لا ييس مما أصله ييس كعنب مصر (ص)  
 ان لفظ بالعربية وبدا صلاحها وكان بخرصها ونوعها (ش) لما أفاد بعض الشروط بالوصف  
 أفاد بعضها بالشرط والمعنى انه يشترط في العربية مامخ وأن يلفظ المعري في هبته بالعربية  
 كأعريت وأنت معري لا بلفظ العطية والهبة والمنحة على المشهور وأن يبدو صلاحها حين  
 الشراء وانما نص على هذا وان لم يكن خاصا بالعربية لثلاثتهم عدم اشتراطه لاجل الرخصة  
 لاسمها وقد قال البايجي بعدم اشتراطه وأن يكون الشراء بكيلها وهو المراد بالخرص وأن يكون  
 الشراء بثمر من نوعها فلا يباع صيغاني يبرني وصفته فلا يباع جيد بردي فان قيل موضوع  
 المسئلة في اشتراء الثمرة بخرصها أو ما ان بيعت بدراهم أو عرض فلا يشترط فيها هذه الشروط بل  
 بدو صلاح فقط فكيف جعل الخرص شرطا فالجواب أن المراد بالخرص هنا قدر الكيل  
 يحترز به عن أن يكون أزيد في الكيل أو أنقص وفي قوله اشتراء الخ حذف أي على الكيل  
 ومنه يستفاد موضوع المسئلة وبه يتضح جعله شرطا (ص) يوفي عند الجذاذ (ش) المراد  
 أن لا يدخل على شرط تعجيلها فالمضر الدخول على شرط تعجيلها وأما تعجيلها من غير شرط فلا  
 يضر فلو قال غير مشروط تعجيلها لطابق النقل فان وقع على شرط تعجيلها فسخ فان جذاذها رطباً  
 رد مثلها ان وجد والا فقيمتها والجذاذ بالمهجة والمهمة هو قطع ثمار النخل وقطاعها وأشار بقوله  
 في الذمة الى أن من جلة شروط العربية أن يكون العوض في ذمة المعري بالكسر لا في حائط معين

أن موضوع المسئلة انه اشتراها على الكيل وهو محتمل لان يكون قدر الكيل أو أكثر فأدب قوله وكان بخرصها انه يشترط أن يكون  
 مساوياً لا أزيد ولا أنقص وقوله ومنه أي من هذا الحذف وقوله وبه يتضح أي بهذا المحذوف يتضح جعل قوله وكان بخرصها شرطاً أي  
 قدر الكيل أي فليس المراد ان لا يباع الا بخرصها لا بغيرها ولو نقد الذي يجوز بيعها به والعرض (قوله فالمضر الدخول على شرط التعجيل)  
 سواء جعل بالفعل أم لا كما في شب (قوله فلا يضر) أي سواء اشتراط التأجيل أو سكت عنه (قوله ان وجد) أي وعلم وقوله والا فقيمتها  
 أي بان لم يوجد أو وجد ولم يعلم وظاهره أنه ان يرد مثله ولو كانت العين قائمة (قوله بالمهجة والمهمة) مثل الاول فيهما ويصح كل منهما  
 لان معناه ما واحد (قوله وقطاعها) قال في المختار فطف العنب من باب ضرب والقطف بالكسر المنقود الى أن قال والقطاف بفتح  
 القاف وكسرهما وقت القطف اه لا يخفى على هذا أن عطف قطاف على قطع لا يظهر ثم يظهر على قول صاحب المصباح حيث قال

قطعت العنب ونحوه قطعا من باب ضرب وقيل قطعه وهذا من القطاف بالفتح والكسر اه فانه يتبادر منه أن القطاف اسم للقطع لكن انظر هل قطاف مصدر فان لقطف سماعي وهو الظاهر (قوله فان نزل ذلك) أي وقع (قوله وفي المبسوط) كلام المازري يفيد ضعفه والمبسوط كتاب لاسماعيل القاضي (قوله لانه قد يشترى بثمر الخ) أي وبأخذها عند الجذاذ (قوله وكسافة وبيع وقراض) الاولى أن يقول وكسافة أو قراض مع بيع (١٨٨) لان السياق في بيان اجتماع الرخصة كلسافة والقراض مع غيرها كالبيع

(قوله حال التصويب عن غيره) لان قوله قبل والصواب المنع من كلام بعض الاصحاب أقول غير انه ارتضاء فيكون بمثابة قوله (قوله) وأما لو كان الزائد سلعة أي اشترى خمسة بالحرص وسلعة يدينار أي انه اذا كان الزائد على خمسة سلعة فالشهور الجواز وان كان المقابل ظاهرا من جهة اجتماع الرخصة والبيع (قوله يضعف) تقدم ما يندفع به ذلك من أن قوله وكان بخرصها شرط في جواز بيعها على الكيل لا مطلقا (قوله وهي أولى الخ) أي لان المصنف يفيد ان العربية خمسة أوسق لا غير وتلك العبارة أعم (قوله ان كان بالفاظ) أي عقود ولا بد أن يكون زمنها مختلفا فان اتحد زمنها فهي بمنزلة العقد الواحد لا بلفظ أي لا بعقد (قوله وظاهره) أي من حيث انه لا بد من عقود (قوله انه اذا أعري عرايا في حوائط) وأما ان كانت في حائط فان قيل ان شراء العربية معمل منع الشراء وان قيل انه غير معمل جاز كذا قال الزجاجي والمصنف مشي على انه معمل وحاصل كلام الزجاجي انه اذا كان لجماعة حوائط يجوز بعقود وعقد واحد قطعاً وأما في حائط فالمنع على طريقة المصنف من أن شراء

اتباعا للرخصة فان نزل ذلك فسيح لانه بيع فاسد وفي المبسوط يبطل شرط التعمين ويبقى في النمة ولا يغني عنه قوله يوفي عند الجذاذ لانه قد يشترى بثمر من نوعها معين فاحسد الشرطين لا يغني عن الآخر وأشار لشرط آخر من شروطها بقوله (ص) وخسة أوسق فأقل (ش) الى أن من جملة ما اشترط في شراء العربية أن يكون قدر المشتري خمسة أوسق فأقل ولو كانت العربية أكثر ولو قال والمبيع خمسة أوسق فأقل وهو عطف على ضمير كان لا فاد المراد بلا كلفة وأشار بقوله (ص) ولا يجوز أخذ زائد عليه معه بعين على الاصح (ش) لقول ابن يونس قال بعض أصحابنا اذا أعراه أكثر من خمسة أوسق فاشترى خمسة بالحرص والزائد عليها بالذناير أو الذراهم فقال بعض شيوخنا انه جائز ومنعه بعضهم والصواب المنع لانها رخصة خرجت عن حدها كالأقاليم طعام ابتاعه قبل قبضه وباعه سلعة في عقد واحد وكسافة وبيع وقراض ونحو ذلك من الرخص فانه لا يجوز وكذلك هذا وانما عبر بالاصح دون الأرجح لان ابن يونس حال التصويب عن غيره وبعبارة الضمير ان في عليه ومنعه عائدان على القدر الذي ذكره وهو خمسة أوسق فأقل أي أخذ زائدا عما أعراه كما اذا أعراه أكثر من خمسة أوسق فاشترى خمسة بالحرص والزائد عليها بالعين وأما لو كان الزائد سلعة فالشهور الجواز وفهم من قوله معه أنه لو اشترى مجموع الثمرة بعين جاز وهو مذهب المدونة وقد مر وهذا المفهوم يضعف كون قوله وكان بخرصها شرطا (ص) الا لمن أعري عرايا في حوائط وكل خمسة ان كان بالفاظ لا بلفظ على الأرجح (ش) هذا مستثنى من قوله خمسة أوسق فأقل والواو من قوله وكل واو الحال وفي بعض النسخ فن كل خمسة وهي أولى لموافقته قولها ومن أعري أنا سائني من حائط أو من حوائط له في بلد أو بلدان شتي خمسة أوسق لكل واحد وأقل أو أكثر جاز له أن يشتري من كل واحد خمسة أوسق فأدنى ومحل جواز الاخذ من كل عربية خمسة أوسق فأقل ان كان بالفاظ لا بلفظ واحد على ما رجحه ابن الكاتب ونقله عنه ابن يونس وأقره فإقراره بمنزلة كونه منه فلذا نسب له وظاهره انه لا فرق بين تعدد المعري بالفتح واتحاده ولكنه خلاف ما للزجاجي من أنه اذا أعري عرايا في حوائط لجماعة يجوز له أن يأخذ من كل حائط خمسة أوسق ولو وقعت بلفظ واحد ثم لا مفهوم لقول المؤلف عرايا ولا حوائط أي أو حائط وانما المراد تعدد العربية وتعدد العقد الواقعية ولا مفهوم لقوله خمسة أوسق وانما المراد انه لا يأخذ من كل الا خمسة أوسق فأقل ثم تم شروط العربية بعاشرها فقال (ص) لدفع الضرر أو للمعروف (ش) أي وان يكون شراء المعري للعربية لأحد أمرين عند مالك وابن القاسم على البديل لدفع الضرر بدخول المعري بالفتح وخروجه عليه وإطلاعه على ما لا يريد اطلاعه عليه أو للمعروف بالرفق بالمعري بالفتح بكفايته حراسته وموثنته وعلل عبد الملك بالاول فقط ونقل النخعي التعليل بالثانية ابن عبد السلام وهو

العربية معمل وأما الزجل واخذ فلا يجوز الا اذا كان بعقود في أزمنة مختلفة فان اتحد زمنها فهي بمثابة العقد الواحد واعتمد عبث وغيره كلام الزجاجي في كل كلام المصنف بما حاصله أن قوله ان كان بالفاظ أي عقود مختلفة في أزمنة مختلفة والمعري بالفتح واحد كان في حائط أو حوائط فان تعدد المعري لم يشترط تعدد الفاظ أي العقود ان كان ذلك في حوائط لان كان في حائط على كلام المصنف أي من أن الشراء معمل وأما ان قلنا انه غير معمل جاز (قوله وعلل عبد الملك الخ) والمصنف يجوز له على كلام ابن القاسم ومالك فتكون أو إشارة الى أن العلة أحدهما ويجوز أن تكون أو إشارة لحكاية الخلاف

أقربها



(قوله أي فبسبب أن العلة المعروفة) ويمكن تفريعه على الأول وهو ما إذا كانت العربية متفرقة في حوايط وكان المعري بالكسر ساكتا ببعضها واشترى البعض الذي في محل سكنه (قوله وعلى أن العلة دفع الضرر الخ) أقول الضرر لا يختص بالخوف على الثمار بل يكون بالخوف على الأصول (قوله أي باع كل واحد منهما الواحد) أي أو باعهما معا لو واحد وصادق بأن يكون الآخذ الذي أخذ الأصل أو الثمر المعري أو غيره أو الذي أخذهما معا المعري أو غيره (قوله ولما إذا) (١٨٩) باع الأصل فقط الخ) لا يخفى أنه إذا باع الأصل فقط

يتفرع على أن العلة الضرر أيضا (قوله لكن في الأولى الخ) قال عجم بعد ذلك وانظر إذا لم يأخذ من له الثمرة وتنازع من له الأصل والمعري بالكسر أي ما يقدم قال في المدونة وإذا باع المعري حائطه أو أصله دون ثمرته أو ثمرته دون أصله أو الثمرة من رجل والأصل من آخر جاز مالك الثمرة سواء أبيع المعري الأولى بخرصها أه فان أبي مالك الثمرة أخذ مالك الأصل فان أبي مالك الأصل أخذ المعري هكذا يستفاد من كلام أبي الحسن فعلى هذا فقول الشارح إذا لم يأخذ من له الثمرة أي ولم يأخذ من له الأصل (قوله ان شرط لفظ العربية غير ممكن) وكذا كون المشتري المعري (قوله أي يملك لغيرك) تفسير لأصل (قوله ونحوها) أي كالعروض (قوله أيضا) راجع لقوله وعلم منه أي وعلم من قوله بخرصها أنه في الذمة أي كما علم منه أنه بنوعها (قوله في الوجهين) كونه بدراهم أو بعين وهو غير مسلم بالنسبة للثاني لأن المعين يتحقق معه كونه بخرصها (قوله يطلع) بفتح الياء وضم اللام على وزن ينصر (قوله أو أن يطلع غيرها) هذا هو الراجح فكان المناسب للمصنف الاقتصار عليه (قوله أي يخرج غيرها) أي طلعها أي ولولم تؤبر (قوله فالصواب على هذا

أقربها وعلى أن العلة أحدهما على البدل فلا يجوز شراءها لغيرهما كالتمر وبه صرح اللخمي وقوله لدفع الضرر يصح تعلقه بقوله وورخصه بقوله اشتراء لكن تعلقه بالفعل أولى وأو مانعة خلولا مانعة جمع (ص) فبشترى بعضها (ش) أي فبسبب أن العلة المعروفة يجوز شراء المعري بعض عريته كثلثها مثلا إذ لا مانع من قيام المعري ببعض ما يلزم المعري بالفتح وهذا على قول مالك وابن القاسم ظاهر وأما على ما لابن المباحثون من أن العلة هي دفع الضرر فقط فلا إذا يزول الضرر بشراء البعض لدخول المعري بالفتح للحائط لبقية العربية وكذا يتفرع على أن العلة المعروفة قوله (ص) ككل الحائط (ش) إذا أعراه يجوز شراءه إذا كان خمسة أو سق وعلى أن العلة دفع الضرر لا يجوز إذا لضرر على رب الحائط مع كون جميع الثمرة لغيره وكذا يتفرع على أن العلة المعروفة قوله (ص) وبيعه الأصل (ش) أي يبيع المعري بالكسر الأصل لغير المعري بالفتح وهو شامل لما إذا باع الأصل وثمرته أي باقي ثمرته أي باع كل واحد منهما لو واحد ولما إذا باع الأصل فقط لكن في الأولى انما يأخذ إذا لم يأخذ من له الثمرة فقوله وبيعه الأصل معطوف على كل وهو من إضافة المصدر إلى فاعله أي كبيع المعري الأصل للمعري أو لغيره فيجوز له أن يشتري العربية \* ولما كان لنا ما يشبه العربية في الترخيص في شراء الثمرة بخرصها وليس هو من العربية في شيء ذكره بقوله (ص) وجاز لك شراء أصل في حائط بخرصه ان قصدت المعروف فقط (ش) يعني أنه يجوز لمن ملك أصلا في حائط شخص يملكه أن يبيعه ثم ذلك الأصل بخرصه مع بقية شروط العربية الممكنة ان شرط لفظ العربية غير ممكن هنا حيث قصد المعروف بكفاية البائع المؤنة أما ان قصد دفع الضرر بدخوله في حائطه فلا يجوز لانه من باب بيع التمر بالرطب لانه لم يعرف شيئا واليه أشار بقوله فقط قوله شراء أصل أي شراء أصل بدليل قوله بخرصه وقوله في حائطك أي يملك لغيره وفهم من قوله شراء أن الصلاح يبدأ والام يكن شراء ومن قوله بخرصها أنه بنوعها وأما لو كان بدراهم ونحوها فكسائر البياعات وعلم منه أنه في الذمة أيضا والام يكن بخرصها في الوجهين وقوله ان قصدت المعروف فقط شرط في بخرصه وأما بدراهم فيشترط معه بدو الصلاح فقط وقوله فقط راجع لقوله وجاز لك ولقوله ان قصدت المعروف فعلم منه أنه لا يجوز شراءه لغير رب الحائط قصد المعروف أو دفع الضرر ولا رب الحائط ان قصد دفع الضرر والتجر (ص) وبطلت ان مات قبل الحوز (ش) أي وبطلت العربية ان مات معريها أو حدث له مانع من احاطة دين أو جنون أو مرض متصلين بعوته قبل الحوز لها عن معريها كما يأتي في باب الهبة وبطلت ان تأخر الدين محيط فلا مفهوم للموت (ص) وهل هو حوز الأصل أو أن يطلع غيرها تأويلان (ش) أي وهل الحوز الذي اذا مات قبله بطلت هل هو حوز الأصل فقط أي بالتخلية بينه وبينها ولولم يطلع فيها ثمرة أو هو حوز الأصل وأن يطلع ثمرها أي يخرج ثمرها أي طلعها فالقول الثاني يشترط في الحوز الأهران معا فالصواب على هذا زيادة وأقول أن كما خلت عليه غايته ما يلزم عليه

زيادة أو أي بحيث يقول أو وأن فقوله قبل أن أي وبعد أو بحيث يجمع بين أو والواو وليس المراد أنه يحذف أو ويأتي بدلها بالواو ولكن هذا التصويب لا يأتي في نسخة الشارح لأن نسخة الشارح أو وان فقد جمع بينهما في المصنف في نسخة فعل الشارح جري قلبه على نسخة غيره التي لم تذكر في المصنف الواو (قوله غايته ما يلزم) في قوة الاستدراك على قوله الصواب وكأنه قال لكن غايته فلا يحتاج للتصويب بل يكون هو اللاحق فقط وقوله عليه أي على المصنف من حيث عدم الزيادة أو يلزم على عدم الزيادة

(قوله وهو قول في العربية) اعتمد بعض المحققين جواز عدم ضعف (قوله وسقيها الخ) سواء أعرى قبل بدو الإصلاح أو بعده فان قامت جعل السقي على المعرى يخالف ما تقدم في قوله أو للمعروف من انه القيام عن المعرى بالفتح بالمؤنة دلالة على أن السقي عليه فالجواب أن المؤنة تفسر بغير السقي (قوله بل على الموهوب له) أي اذا كانت خسة أو سقي (قوله حيث حصلت الهبة قبل الزهوا الخ) أي لان الزكاة حيث لم يحصل زهول تجب على الواهب فيمنع ذلك الزكاة على الموهوب وقوله والاستتوت أي لانه حيث حصل الزهول عند الواهب وجبت الزكاة فيه فقد وجبت الزكاة قبل الهبة (قوله ولما كان الخ) جواب لما محذوف أي تعرض له (قوله الاستتصال) هو الاهلاك وقوله والهلاك الاولي أن يقول والهلاك ليكون تفسيراً (قوله وأطلق في القدر) أي لم يقدمه بالثالث (قوله حتى يعم الثمار الخ) أي فيناسب قوله من ثمر أو نبات والخاص (١٩٠) انه لم يقدم بقوله الثالث ليناسب قوله من ثمر أو نبات لكن الاولي حينئذ أن يقول

لان الثمار وان كان فيها شرط الثالث الا أن البقول لا يشترط فيها الثالث (قوله وكذلك النبات كالبقول) أي أطلق فيها أي فظاهر أي يقول كان وقوله وما شابهها أي المشار له بقول المصنف وزعفران الى آخر ما يأتي (قوله كما ذكر) أي من البلج والعنب والموز لكن لا يظهر في الموز لانه بطون (قوله ولا يحبس أوله) أي بل أي شيء حصل أخذ ولا يعمل الا اول الى أن يحصل الاخر فساد ثم أقول وشأن ما كان بطوناً أن لا يحبس فقوله ولا يحبس الخ من عطف اللازم فالناسب أن لا يدخل البقول هنا لما ذكر وأيضاً سيأتي أن المصنف يشبه فيقول كالبقول فيفسد عدم الدخول ولذلك أفاد شيخنا عبد الله فقال اللفظ وما بعده من نحو البصل من مغيب الأصل توضع جائحته وان قلت وما بعده من نحو الذرة والسلق من البقول توضع وان قلت (قوله أشار الى الاول) وهو قوله الذي ييس وقوله والى الثاني وهو الذي

حذف حرف العطف في الثمر وهو قول في العربية وان كان ضعيفاً ولما كان المعروف في العربية أشد منه في بقية العطايا كان من تمامه قوله (ص) وز كاتها وسقيها على المعرى وكملت (ش) أي زكاة العربية ان بلغت نصيباً على المعرى وسقيها أي سقي شجر العربية أي اصال الماء اليها على أي وجه كان بآلة أم لا على المعرى وما عداها من تقليم وتنقية وحراسة ونحو ذلك فهو على المعرى بالفتح وان قصرت العربية عن النصاب وكان عند المعرى بالكسر في حائطه ثمر يكملها نصاباً نمت اليه وأخرج زكاة الجميع من ماله ولا ينقص المعرى بالفتح من عربته شيئاً (ص) بخلاف الواهب (ش) أي فلا زكاة ولا سقي على الواهب بل هو على الموهوب له حيث حصلت الهبة قبل الزهول والاستتوت مع العربية في ان الزكاة والسقي على المعرى والواهب ولما كان من متعلق الثمار الجائحة مأخوذة من الجروح وهو الاستتصال والهلاك واصطلاحاً قال ابن عرفة ما أتلف من معجوز عن دفعه عادة قدر من ثمر أو نبات بعد بيعه قوله من معجوز من لبيان الجنس وقوله قدر امفعول وأطلق في القدر حتى يعم الثمار وغيرها الا أن الثمار فيها شرط الثالث وأطلق في الثمر ظاهره أي ثمر كان وكذلك النبات كالبقول وما شابهها وهو كذلك الا أنه لا يحد في قدرها ولما كان لافرق فيما توضع جائحته بين أن ييس ويذكر كالبلج والعنب وما لا ييس كاللوز والخوخ وما كان بطناً كما ذكر أو بطوناً ولا يحبس أوله على آخره بل يؤخذ شيئاً كالمقائى والورد أشار الى الاول بقوله (ص) وتوضع جائحة الثمار (ش) أي توضع عن المشتري أي وجوباً اذا بلغت الثالث كما يأتي والى الثاني بقوله (كاللوز) والى الثالث بقوله (والمقائى) اذا ذهبت قدر ثلث النبات والمقائى جمع مقفأة والمراد بها ما يشمل القناء والخيار والعجور والبطيخ والقرع والبادنجان واللفت والبصل والثوم والكزبرة والسلق ونحو ذلك (ص) وان بيعت على الجذ (ش) هذا ينطبق على الاقسام الثلاثة أي ان الجائحة توضع فيما ذكر وان بيعت على شرط الجذاذ كالقول والقطاني تباع خضراء قال ابن القاسم توضع جائحة اذا بلغت الثالث وبعبارة وان بيعت على الجذ وعدم التأخير وحصلت الجائحة في المدة الذي تجذ فيها على ما جرت به العادة أو حصلت بعد ذلك لا يمكنه من جذها فيها على عادتها ولا يعارض هذا قوله فيما يأتي وبقيت لينتهى طيبها لان ما يأتي في غير ما بيع

لا ييس وقوله والى الثالث وهو قوله أو بطوناً وما كان بطناً الخ فهو داخل على الاول والثاني فلا يعد قسمين مستقلاً (قوله والمقائى) جعل الشارح المقائى شاملاً للقول يفيد أن البقول لا بد فيها من ذهاب الثلث مع أنه تقدم له أن البقول وما شابهها لا يحد فيها وسيأتي للمصنف أن البقول لا يحد بالثلث فالصواب ما تقدم للشارح من أن البقول لا يحد فيها بخلاف المقائى والثمار (قوله واللفت والبصل الخ) هذا إشارة للقول فقد أدخل البقول في المقائى وقد علمت ما فيه (قوله كالقول والقطاني) نسخة الشارح كالقول وهو من عطف العام على الخاص (قوله وان بيعت الخ) أي هذا اذا بيعت على التبقية بل وان بيعت على الجذ (قوله وعدم التأخير) عطف تفسير على الجذ (قوله ولا يعارض الخ) حاصل المعارضة أن ما يأتي من اشتراط التبقية في وضع الجائحة يفيد أنها اذا بيعت على الجذ لا جائحة فيها فيناقى المبالغة هنا فقوله ولا يعارض هذا أي قوله وان بيعت على الجذ (قوله لان ما يأتي الخ) حاصل جوابه انه انما يشترط التبقية اذا بيعت على التبقية أما اذا بيعت على الجذ فلا يشترط فعلى هذا



الجواب لو بيعت على التبقية وشرع في حذوها فلا جائحة فيها مع أن فيها الجائحة فهذه الجواب لا يظهر فالاحسن في الجواب أن في المسئلة قولين مشي هنا على قول وهو الراجع وما يأتي على قول وهو ضعيف فاذا بيعت على الجذف في المسئلة قولان قبل فيه جائحة وهو كلامه هنا وقيل لا جائحة وهو كلامه الآتي إلا أن يجاب عن الشارح بأن معنى قوله وبيعت الخ معناه أنه لا توضع الجائحة إلا إذا بقيت لانتفاء الطيب فاذا بقيت لم يبعد فلا جائحة (قوله شرعا) راجع لقوله طيبها وقوله لا يتأتى أي عادة (قوله ومهر) أقول لا يخفى أن هذا القول حيث كان المشهور والمعول عليه فكان ينبغي للمصنف كما قال الخطاب أن يعتمد هذا القول الخ أي كان يقول على الارجح والظاهر والاحسن (قوله من أحد صنقي نوع) أي فالمدار على أن الجائحة (١٩١) قدر الثلث وانها من نوع واحد وكلام المصنف

ليس مفيد ذلك فيجاب عنه بجوابين أما بتقدير مضاف أي أحد صنقي نوع أو أن الواو بمعنى أو نقول الشارح والواو بمعنى أو إشارة للجواب ثان وليس من تمة ما قبله (قوله خلافا لما يقول الخ) أي أن المشهور أن المدار على ثلث المكيلة أي مكيلة الجميع ولو تعددت الاصناف كبرني وصيحاني ولا يعتبر ثلث القيمة ومقابل المشهور أن تعدد الاصناف كتعدد الاجناس فيعتبر فيه أمران ثلث القيمة وثلث مكيلة نفسه لا ثلث مكيلة الجميع والحاصل أن الخلاف في ثلاث صور كما علمت ويتفق على صورة وهو أن يكون المبيع كله نوعا واحدا (قوله قيمة المجاح) أي الذي حصلت فيه الجائحة لا خصوص الذي ذهب بالجائحة كما يأتي إيضاحه في قوله وان اشترى اجناسا (قوله وأجج الخ) هذا إشارة لصورة ثالثة تلحق بالمصنف بالخلاف والحاصل أن المصنف أفاد أن الثلث بعض الصيغاني أو بعض البرني فقط ويزاد عليه صورة ثالثة وهي أن يكون الثلث من كل منهما وليس قصده الشارح بقوله أو أجج الخ حل

على الجذاذ ما يبيع كذلك لا يتأتى فيه البقاء لانتفاء طيبها شرعا (ص) ومن عريته (ش) معطوف على ما في حيز الاغياة أي وان من عريته يعني أن من أعري شخصا من حائطه ثمر نخلات معينة فانه يجوز له وللمن قام مقامه أن يشتريها منه فاذا اشتراها منه بخرصها فأججت فانه يجب وضع الجائحة عنه من الخرص كما يوضع عن اشترى ثمر ابراهيم اذا بلغت ثلث المكيلة لانها يبيع ولا تخرجها الرخصة عن ذلك على المشهور (ص) لا مهر (ش) يعني أن من أصدق زوجته ثمرة على رأس النخل قد بدد اصلها فأصابها جائحة فليس للزوجة قيام بها على الزوج لان النكاح مبني على المكارمة وهو قول ابن القاسم وليس ببيع محضا وعلى هذا لا جائحة في الثمر المخالغ به من باب أولى لان المعاوضة في الخلع أضعف من المعاوضة في الصداق بدليل انه يجوز فيه التفرر وأما على أن في المهر جائحة وشهر فالظاهر انه لا جائحة أيضا في الخلع لما مر (ص) ان بلغت ثلث المكيلة ولو من كصيحاني وبرني وبقيت لينتهي طيبها وأفردت أو ألحق أصلها (ش) هذا شروع منه في شروط وضع الجائحة عن المشتري منها أن تبلغ ثلث النبات مكيلا أو موزونا ومثله ثلث المعدود كالبطيخ فلو قال ان بلغت ثلث كيل المجاح أو وزنه أو عدده لكان أشمل ولو كان ثلث المكيلة الذاهب من أحد صنقي نوع كصيحاني وبرني ببيع معا والواو بمعنى أو أي أو أجج بعض من كل على المشهور خلافا لما يقول ان تعدد الاصناف كتعدد الاجناس فلا توضع الجائحة الا اذا بلغت قيمة المجاح ثلث قيمة الجميع وأجج منه ثلث مكيته كما يأتي ومنها أن تكون بقية الثمرة في رأس الشجر لينتهي طيبها فاذا انتهت فلا جائحة وأيام الجذاذ المعتادة كأنها من جملة أيام الطيب حكما فيعتبر ما وقع فيها من الجائحة وتقدم عدم معارضة هذا لقوله فيما مروا ببيعته على الجذاذ ومنها أن يكون المشتري اشترى الثمرة مفردة عن أصلها فقط أو اشترىها مفردة أو لا ثم اشترى أصلها بعد ذلك لان الثمرة حينئذ مقصودة بالشراء قال في الجواهر والسقي باق على البائع ولو شرط البائع أنه لا سقي عليه لم تسقط الجائحة عنه فقوله أصلها يتنازع أنه أفردت على أنه جار ومجور ومتعلق به والحق على أنه نائب فاعله فاعمل الثاني وحذف من الاول وانما قلنا ذلك لان ظاهره أفردت عن كل شيء فيقتضي انها اذا انضم اليها شيء ككثوب مثلا لا جائحة فيها وهو فاسد وأما لو اشترى الاصل أو لا ثم اشترى الثمرة ثانياً واشترى الاصل والثمره معا فلا جائحة في الاول على المشهور وفي الثاني بخلافه واليه أشار بقوله (ص) لا عكسه أو معه (ش) وانما ذكره تقييما للصواب ولما ذكرنا شرط حظ الجائحة هو ذهاب ثلث المكيلة فأكثر لا دونه بين كيفية الرجوع

المصنف وزيادة الصورة الثالثة على الجواب الاول وهو تقدير أحده وأما على الثاني فيمكن ان أو مانعة خالفة تصدق بالثلاثة (قوله وأيام الجذاذ) فيه نظر بل متى ما انتهت لا جائحة سواء جذت في الايام المعتادة أم لا (تنبية) قال بعض الشراح مقتضى كلام المصنف أن ما سبق بعد انتفاء طيبه لثدوم زطوبته أو نضارته انه من الجائحة الباجي وهو مقتضى رواية ابن القاسم وذكر ابن عبدوس عن معنون بخلافه وتأمله (قوله يتنازع أنه أفردت) لكن بواسطة حرف الجر وتنازع الحق من غير واسطة وأعمل المصنف الثاني بدليل حذف الجار وأضمر في الاول وحذفه لكونه فضلا فقوله على أنه جار ومجور رأى على أن أصلها جار ومجور (قوله تقييما للصواب) أي الأربعة اثنتان فيهما الجائحة واثنان لا جائحة فيهما

(قوله وتطر) أي نسب وقوله إلى ما بقي أي وما أجمع وقوله في زمنه منعلق بقوله نظر وقوله في زمنه ضعيف والمعتمد الذي يجب الفتوى به اعتبار قيمة كل منهما يوم الجائحة لكن يقوم الباقي بعد وجوده وبراعى زمنه الذي وجد فيه فيقال فيه بعد ان يحجب ما قيمة هذا يوم الجائحة على وجوده في الزمن الذي وجد فيه ولا ينظر إلى قيمته يوم الجائحة مع قطع النظر عن وجوده في الزمن الذي وجد فيه ولا شك أن قيمته يوم الجائحة مع قطع النظر عن وجوده في الزمن الذي وجد فيه أكثر من قيمته يوم الجائحة مراعى وجوده في الزمن الذي وجد فيه (قوله ولكن لا يحبس الخ) أي لفساده بالتأخير كعنب مصر وبلحها وقوله أو أصنافا لا يخفى أن هذا الذي جعله أصنافا نوع واحد لا يحبس فهو داخل فيما قبله ويكون حاصله أن النوع الواحد تارة يكون نخته أصناف كالبلح وتارة لا كالعنب (قوله ثلث المكيلة) أي أو ثلث المعداد كافي البطيخ (١٩٣) أو الوزن وقوله من البطون أي أو ما في حكمها مما أشاره الشارح بقوله

أو بطنا واحد الخ (قوله لا يوم البيع الخ) الحاصل أن الأقوال ثلاثة قيل يوم البيع وهو ضعيف وقيل في زمنه والقائلون بذلك اختلفوا على قولين قيل يستعمل بدقيل وجوده على الظن والتخمين وهو ضعيف وقيل لا يستعمل بل انما يقوم بعد وجوده ومشاهدته (قوله لانه مختزله) فيه نظر لما علمت أن الذين يقومونه في زمنه يفترون على قولين قول بالاستعمال وقول بعدمه (قوله فان كان المجاح مما لم يبيع) أي نسبته من الذي لم يبيع أي والذي أجمع (قوله قدر ثلث النبات) أي قدر ثلث المكيل من ذلك النبات أو المعداد ومنه أو للوزن بعد معرفة ناحيته (قوله النبات) أي الجهة التي فيها لان معرفة الجهة التي فيها النبات يعلم منها كثرة الجمل وقلته بخلاف ما إذا لم تعرف الناحية كان التقويم على جهالة (قوله أما ان كان النوع واحدا ويحبس أوله على آخره) كعنب مصر وأما عنب مصر فلا يحبس أوله على آخره

من الثمن اذ لا ملازمة بين المكيلة والتمن بقوله (ض) ونظر ما أصيب من البطون إلى ما بقي في زمنه (ش) يعني أن الجائحة إذا أصابت شيئا يطعم بطونا كالمقائى أو بطنا واحدا ولكن لا يحبس أوله على آخره كالعنب أو أصنافا كبرنى وصيغاني وغير ذلك مما تختلف أسواقه في أول مجناه ووسطه وآخره وكان الذهاب ثلث المكيلة فانه ينسب فيما ذكر قيمة ما أصيب من البطون أو ما في حكمها إلى قيمة ما بقي سليما وتعتبر قيمة كل من المصاب والسليم في زمنه على ما ذهب إليه جمع من الشيوخ واختاره عبد الحق فالجاح يوم الجائحة ويستأني بغيره إلى زمنه ولا يستعمل بتقويمه على الظن والتخمين وقيل تعتبر قيمة كل منهما يوم البيع واليه ذهب ابن أبي زمنين وإلى رده أشار بقوله (ص) لا يوم البيع (قوله ص) ولا يستعمل على الأصح (ش) المناسب تقدمه عند قوله في زمنه لانه مختزله أي في زمنه على الأصح ولا يستعمل كما قررناه قال فيها مثل أن يشتري مقشاة بمائة درهم فأجبع بطن منها ثم جنى بطنين فأنقطعت فان كان المجاح مما لم يبيع قدر ثلث النبات بعد معرفة ناحية النبات وضع عنه قدره وقيل ما قيمة المجاح في زمانه فان قيل ثلاثون والبطن الثانى عشرون والثالث عشرة في زمانهم الغلاء الاول وان قل ورخص الثانى وان كثر فيرجع بنصف الثمن وكذلك اذا كان المجاح تسعة أعشار القيمة لرجع بثلثه من الثمن وان كان أقل من الثلث في النبات لم يوضع منه شيء وان كانت قيمته تسعة أعشار الصفقة الخ هذا حكم البطون وما في حكمها من الأنواع أو النوع الواحد مما لا يحبس أوله على آخره كان مما يخرص كالعنب أو لا يخرص كالزيتون أما ان كان النوع واحدا ويحبس أوله على آخره فالرجوع فيه بحسب المكيلة فثلث الثمرة بثلث الثمن ونصفها بنصفه ولما ذكر الجائحة في الثمرة المشتراة مفردة عن أصلها وكانت صادقة بما اذا اشترى سلعة أخرى كما مر ومن ذلك أن يشترط ثمرة أصل في عقد كراء أرض أو دار وهو على أقسام أشار إليها بقوله (ص) وفي المزهية التابعة للدار تأويلان (ش) يعني أن من أكثرى دارا أو أرضا وفيها نخلة مزهية وهي تبع للدار أي قيمة ثمرتها قدر ثلث الكراء فأجبع تلك النخلة فذهب ثلث مكيلتها هل في الجائحة لانها ثمرة متباعدة فدخل العقد عليها مفردة فهي كغيرها ولا جائحة ولو ذهب جميعها لانها تباع والجائحة انما تكون في ثمرة مقصودة في البيع فان لم تكن مزهية فلا جائحة اتفاقا كانت تابعة أم لا ويفسد الكراء في الثانى دون الاول ان اشترط ادخالها فيه

لكونه يفسد اذا حبس فقوله حكم البطون أي بطون المقشاة وشأنها ان لا يحبس أو لها على آخرها الفساد بال تأخير وقوله من الأنواع أي أصناف البلع الذي لا يحبس أوله على آخره وقوله أو النوع الواحد كعنب مصر فقوله مما لا يحبس راجع لكل من الأنواع والنوع الواحد (قوله على أقسام) أي أربعة في الدار لانها إما أن تكون مزهية أو لا وفي كل تابعة أو لا (قوله ويفسد الكراء في الثانى) أي التي لم تكن تابعة وقوله دون الاول وهي ما اذا كانت تابعة بأن كانت الثلث فدون أي ولا بد أيضا أن يشترط بجلتها وأن يكون طيبا قبل انقضاء مدة الكراء وأن يكون قصده باشتراطها دفع الضرر بالنظر في اليها فان اختلف شرط لم يجز اشتراطها أي بان كان للرغبة فيها لانها حينئذ مقصودة في نفسها أو استثنى بعضها لان مظنة الدخول والتطرق إليها فاعلة وكذا ان كان طيبا بعد انقضاء المدد الوجيبة لان المضرة فاعلة أيضا لكن المضرة ههنا من جانب المشتري لها لانه بعد انقضاء المدد يصير



هو يدخل على بائعها ثم ان اشتراط دفع الضرر يفتي عن اشتراط اشتراط جملتها ان حيث اشترى بعضها فالضرر موجود <sup>(في تنبيهه)</sup> اعلم ان  
الثمرة لا تدخل في عقد الكراء الا بشرط وليس في كلام المصنف ما يدل على ذلك لا هنا ولا في باب الاجارة (قوله كسماوى) أى منسوب  
الى السماء اشارة الى أنه من فعل من رفع السماء أو أنه لا يقدر عليه الا من رفع السماء فقوله الى أى منسوب لله أى منسوب للسماء الذى  
ليس رفعه الا من الله (قوله أو وسارق) معطوف على مقدم معطوف (١٩٣) على ما أى أو سماوى وجيش وسارق وهو من عطف

العام على الخاص (قوله وهو  
السموم) وهو الريح الحار (قوله  
والعفن) هو تغير لونهما (قوله والقحط)  
قوله المساء (قوله واللاظهر في عدمه)  
أى السارق أى كاهن ومصرح به  
قال معج وقول ابن عرفة يلزم مثله  
في الجيش الخ أى يضمن بشيئين  
أحدهما أنه ان عرفت من الجيش  
واحد فليس بجائحة والثانى أنه ان  
أعدم غير مرجو يسره عن قرب  
فهو جائحة وان عرفت انتهى أقول  
والظاهر ان المتعين ان مثل عدمه  
ما اذا كان قاترا ولكن لا تأخذه  
الاحكام (قوله ورق التوت) أى  
الذى يباع لاجل دود الحرير ولومات  
الدود فهو جائحة في الورق كمن  
اكثرى حاما أو فندقا خلا البلد ولم  
يجد من يسكنه وألحق الصقلي  
بذلك من اشترى ثمرة فخلا البلد لانه  
أتباعه ليسعه فيه ومثله من اشترى  
علفا فآلة تأتبه فعدت عن محله  
انظر تحت كبير وفي عجم والمراد  
بكون ما ذكر جائحة أنه يفسخ عن  
نفسه الكراء والبيع انتهى الآن  
علف الدابة لم يسلم محشى تحت فيه  
بل نقل ما يدل على خلافة من أنه  
لا يفسخ (قوله ولم يدخل الخ)  
معطوف على لم يقبض أى وأما لو  
دخل المشتري على سقوط شئ فانه  
يعتبر ما دخل على سقوطه (قوله  
ود كر الناصر اللقاني) هو ضعيف  
(قوله فقديحير) أى في الشائع وقوله  
أو يحرم التماسك الخ) أى اذا لم يكن  
شائعا كدار معينة من دور أو جزء

وضمنها من بائعها وقوله التابعة مفهومه فيها الجائحة اتفاقا ولا مفهوم للدار (ص) وهل هي  
ما لا استطاع دفعه كسماوى وجيش أو وسارق خلاف (ش) أى ان الجائحة هل هي كل ما لا  
يستطاع دفعه لو علم به كسماوى أى منسوب لله تعالى كالبرد يفتح الرءوس كونه أو الحرو والريح  
وهو السموم والتلج والمطر والعفن والدود والفأر والطير الغالب والقحط والجراد والجيش  
الكثير والعفاء وهو ليس الثمرة مع تغير لونها واختلاف في السارق هل هو جائحة وهو الذى  
لا ينقسم في الموازية ونفسه أبو محمد بن أبي زيد أوليس بجائحة خلاف ومحملة ما لم يعلم  
السارق والافلا ويتبعه المشتري ملبا أو غير ملبا قال ابن عرفة يلزم مثله في الجيش اذا عرف  
منه واحد لانه يضمن جميعه واللاظهر في عدمه غير مرجو يسره عن قرب انه جائحة وهو  
ظاهر المدونة (ص) وتعينها كذلك (ش) المشهور ان الثمرة اذا لم تملك بل تعينت بغير  
وما أشبهه ان ذلك جائحة بالشروط المتقدمة ~~لكن~~ في ذهاب العين ينظر الى ثلث المكيلة  
وفي التعيب ينظر الى ثلث القيمة فتوضع من غير نظر الى ثلث المكيلة فالتشبيه في مطلق  
الوضع لا بقيد المكيلة لان المكيلة هنا قائمة فلا ينظر اليها وهو ظاهر كلام التوضيح وان  
عرفة وغيرهما (ص) وتوضع من العطش وان قلت (ش) يعنى أن الجائحة توضع من  
العطش سواء كانت قبله دون الثلث أو أكثر منه وهذا عام في البقول وغيرها لان سقيها  
لما كان على ربهما أشبهت ما فيه حق توفية وما وقع في نسخة الشارح من ان سقيها على المتاع  
سبق قلم (ص) كالبقول والزعفران والريحان والقرط والقضب وورق التوت ومغيب  
الاصل كالجزر (ش) التشبيه في الوضع وان قلت لكن لا فرق بين كونها من العطش  
أو غيره فليست بجائحة الثمار لانه لا يتوصل الى مقدار ثلث ذلك لخدمه أو لا فلا يضبط  
قدر ما يذهب منه ما لم يكن تأفها لا باله وبعبارة وانما كانت توضع من العطش مطلقا لان  
السقي مشتري والاصل الرجوع بالمشتري وأجزائه اذا لم يقبض ولم يدخل المشتري على سقوط  
شئ والبقول الخس والكزبرة والهندبا والسلق والقرط نوع من المرعى يشبه البرسيم الا  
انه لا يخصب خصبه والقضب كل ما رعى وفي كلام المؤلف اشعار بجواز بيع مغيب الاصل  
وهو كذلك لكن لا بد أن يقلع منه شيئا وبراء كما هو ظاهر كلام ابن رشد وغيره ولا يكفي رؤية  
ما ظهر منه دون قلع ود كر الناصر اللقاني ان ذلك يكفي <sup>(كفى)</sup> ولزم المشتري باقيها وان قل (ش)  
يعنى ان من اشترى شيئا مما فيه جائحة فاصابته بجائحة أهلكت غالبه فان السالم القليل يلزم  
المشتري بما يخصه من الثمن بخلاف الاستحقاق فقد يذبح أو يحرم التماسك بالباقي والفرق  
ان الجوائع لتكررها كأن المشتري داخل عليها ولتدور الاستحقاق لم يدخل عليه (ص) وان  
اشترى أجناسا فأجبع بعضها وضعت ان بلغت قيمته ثلث الجميع وأجبع منه ثلث مكيلته (ش)  
يعنى ان من اشترى أجناسا مختلفة مما فيه الجائحة من حائط أو حوائط كخسل ورماني وخوخ  
وعنب وغير ذلك في صفقة واحدة فأجبع بعض من جنس أو من كل جنس أو جنس وبعض  
آخر فان الجائحة توضع بشرطين الاول أن تكون قيمة ذلك الجنس الذي وقعت فيه الجائحة

(٢٥ - خروشى خامس) من دار معين (قوله فان الجائحة توضع الخ) لا يخفى ان الشرطين اللذين زادهما الشارح بقوله بشرطين  
لا يأتي فيما زاده بقوله أو من كل جنس أو جنس وبعض آخر أما تقويم ما اذا ذهب بعض جنس فقط فالامر ظاهر وأما اذا ذهب بعض  
من كل قرر شيخنا عبد الله رحمه الله يقال (١) ما قيمتهم سالمون فيقال تسعون (١) ما قيمتهم سالمون كذا في الاصل وحرر كتبه رحمه

وما قيمتهم بعد أخذ الجائحة فيقال ستون فيرجع ثلث الثمن (قوله وان تناهت الثمرة) المراد بتناهي طيبها بلوغها للحد الذي اشترت به من تمر أو رطب أو زهو (قوله وسواء بيعت الخ) هذا يخالف قوله أولاً وقد انتهى طيبها لكن لا يخفى انه اذا بيعت بعد صلاحها ففيها الجائحة ما لم ينته طيبها بخلاف ما اذا وقع البيع بعد تناهي الطيب فلا جائحة أصلاً (قوله قال ابن القاسم بعد ذكر ما يدل الخ) وذلك انه قال وكل ما لا يباع إلا بعد بيعه من الخبوب من قمح أو شعير أو حب فجل الزيت فلا جائحة في ذلك وهو بمنزلة ما يباعه في الأندلس وما يبيع من تمر فجل وعنب وغيره بعد ان يس (١٩٤) فصار تمر أو زبيباً فلا جائحة فيه ولو اشترى ذلك حين الزهو ثم أبيع بعد ما كان

جذاته وبسبه فلا جائحة فيه وكذلك ابتعته بعد إمكان الخ إذا انتهى وعبارة الشيخ أجد وظاهر قوله وان تناهت الخ سواء مضى من المدة ما يمكنه فيه القطع أم لا وهو مذهب المدونة انتهى فإذا علمت كلام ابن القاسم المتقدم وقد نقله المواق تعلم أن قوله وبسبه عطف تفسيرا أي أن المراد بإمكان الخ إذا لم يس فتدبر (قوله وتتميل الخ) أي غشيه بقوله الثمرة ثم لا يخفى أن هذا مناف لقوله تشبيهه لأفادة الحكم فانه يفيد أن التشبيه في الأمرين فتدبر (قوله فان فيه الجائحة) أي اذا اشترى على الجذ والافسد (قوله ما لم يكن يسيراً جداً) أي ما لم يكن السالم يسيراً جداً الثلث أي وما لم يكن المجاح أقل من الثلث بأن كان المجاح الثلث فأكثر ولم يبلغ الثلثين والموضوع انه معين وقوله ما لم يكن يسيراً جداً وأما لو كان السالم يسيراً جداً

ثلث قيمة جميع الاجناس التي احتوت عليها الصفقة كأن تكون قيمة الجميع تسعين وقيمة المصاب ثلاثين فأكثر الشرط الثاني أن يذهب من ذلك الجنس المجاح ثلث مكيلة نفسه فأكثر فان عدم أحد الشرطين فلا وضع عند ابن القاسم ولو أذهبت الجائحة الجنس كله ونسبه ابن يونس محمد ولما تقدم أن شرط وضع الجائحة أن تصيب الثمرة قبل انتهاء طيبها ذكره في ذلك بقوله (ص) وان تناهت الثمرة فلا جائحة (ش) أي وان وقع عليها العقد وقد انتهى طيبها فلا جائحة والمراد بالثمره ما يخرج من الشجر أو الأرض فيشمل البقول لا ما قبلها وسواء بيعت بعد بدو صلاحها أو بعد تناهيها وحل الشارح بكلام المدونة فيه فصور على القسم الثاني مع أن الحكم أعم كما قررنا قال ابن القاسم بعد ذكر ما يدل على القسم الثاني ولو اشترى ذلك حين الزهو ثم أبيع بعد ما كان جذاه وبسبه فلا جائحة فيه انتهى (ص) كالقصب الخلو ويابس الحب (ش) يعني أن القصب الخلو لا جائحة فيه اذ لا يجوز بيعه حتى يطيب ويمكن قطعه وكذلك لا جائحة في يابس الحب كقمح وسهم وحب فجل سواء بيع بعد بيعه أو قبله على القطع وبقي إلى أن يس أو ما لو اشتراه على التبقية أو على الإطلاق وأصابه ما تلفه فانها توضع سواء كثرت أو قلت بعد اليبس أو قبله لانه يبيع فاسد فضمانه من بائعه فقوله كالقصب الخلو تشبيهه لأفادة الحكم لأن القصب ليس من الثمر وكذلك الحب فقوله ويابس الحب أي ويابس الحب التشبيه بالنظر لقوله كالقصب الخلو لانه ليس ثمرة شئ وتتميل بالنظر لقوله ويابس الحب فهنا كاف مذ كورة وهي التشبيه وكاف مقدرة وهي التتميل واحتراز بالخلو عن القصب قبل جري الخلاوة فيه فان فيه الجائحة والظاهر أن مجرد جريان الخلاوة فيه وان لم يتكامل يمنع اعتبار الجائحة فيه بمنزلة ما يتناهي طيبه من غيره فان قلت كيف تكون فيه الجائحة وهو لا يصح بيعه قلت بل يصح اذا بيع على شرط الجسد لا على ما اذا بيع بأرضه أو تبعاله اذ لا جائحة فيه كما مر في قوله لا عكسه أو معه وأما القصب الفارسي فهو كالخشب فلا يجري فيه الجائحة قطعاً (ص) وخير العامل في المساقاة ينسقي الجميع أو تركه ان أبيع الثلث فأكثر (ش) يعني أن عامل المساقاة اذا أصاب بعض الثمرة المساقاة عليها جائحة فان أذهبت أقل من ثلث الثمرة فلا كلام للعامل ويلزمه أن ينسقي جميع الثمرة ما أبيع وما لم يبيع وان أذهبت الثلث فأكثر فان العامل يخير بين أن يبقى على ٤- له وينسقي الجميع ما أبيع وما لم يبيع وله الجزء الذي دخل عليه وبين أن يفلح عن نفسه ويترك المساقاة ولا شئ له فيما عمل لا من نفقة ولا أجرة علاج ولا غير ذلك وظاهرها لا فرق بين أن يكون المجاح شائعاً أو في ناحية معينة وهو كذلك عند عبد الحق وقيدها ابن يونس بما قال محمد وهو ما اذا كانت شائعة وأما ان كانت في ناحية فلا ينسقي عليه فيها وينسقي السالم وحده ما لم يكن يسيراً جداً الثلث فدون (ص) لو استثنى كيل من الثمرة تجاح بما يوضع يوضع عن مشتر به بقدره (ش) يعني أن من اشترى ثمرا بدا صلاحه بخمسة عشر درهما واستثنى البائع لنفسه منه أراد ب أو أسقام معلومة الثلث فأقل كما لو استثنى

عشرة

بأن كان الهالك الثلثين فأكثر فالعامل يخير بين سقي الجميع أو الترك وقوله ولم يكن الهالك أقل من الثلث

لانه اذا كان أقل من الثلث لزم العامل سقي الجميع وحاصل ما في هذه المسئلة انه اذا كان المجاح دون الثلث فيلزم العامل سقي الجميع كان المجاح شائعاً أو معيناً واذا كان الثلثين فأكثر فيخير العامل كان المجاح شائعاً أو معيناً وان كان المجاح الثلث فأكثر ولم يبلغ الثلثين فان كان شائعاً خيراً وان كان معيناً لزمه سقي ما عند المجاح فإذا علمت ذلك فيكون قول الشارح وينسقي السالم لزوماً اذا كان السالم أكثر من الثلث وكان المجاح الثلث فأكثر وأما اذا كان المجاح أقل من الثلث فيلزمه سقي الكل وأما اذا كان السالم الثلث فأقل بأن كان المجاح الثلثين فيخير العامل



(قوله بناء على أن المستثنى منزل) فكان البائع باع الثلاثين بخمسة عشر درهما وعشرة أراذب ثم إن الجائحة أذهبت عشرة وهي ثلث الثلاثين فيسقط عن المشتري ثلث الثمن وثلث الثمن في المقام خمسة عشر درهما وعشرة أراذب فيسقط عنه ثلث الخمسة عشر درهما وثلث العشرة أراذب (قوله وبعبارة وعلى رواية ابن وهب) فعلى كلام ابن وهب لو كان الذاهب من الثلاثين أردباً ثمانية فتوضع لأنها بالنسبة للعشر ين تسقط ويسقط من الثمن بقدر ذلك فلو كان الذاهب عشرة في مثاله فإنه يوضع نصف الثمن (قوله وتعتبر الجائحة الخ) أي إن اعتبار الثلث إنما هو في القدر المشتري وهو عشرون فلو فرض أن الجائحة ستة وثلثان نسبت للعشرين فتوجد ثلثين فقول الشارح المستثنى المراد به ما بقي بعد الاستثناء وهو عشرون وليس المراد به حقيقة وهو ثلاثون والحاصل أن الجائحة تنسب للثلاثين على المشهور وتنسب للعشرين على قول ابن وهب (قوله في موضع عن المشتري بقدر ما استثنى)

(١٩٥)

البائع الخ) عبارة شب فلو كان المستثنى جزأ شائعاً كربع أو نصف مثلاً كانت الجائحة في جميع المستثنى والمستثنى منه بلا خلاف وحاصله أن الجائحة إذا أخذت الربع أو ما كان أقل من الثلث فلا يوضع عن المشتري شيء من الثمن والذي تلف يتلف على الجميع فإذا كان استثنى البائع الثلث فإن الربع الذي ضاع يضيع ثلثه على البائع وثلثاه على المشتري وإذا كان الجراح ثلث الجميع ويلزم منه أن يكون الجراح من المبيع ثلث المبيع فيوضع عن المشتري بقدره من الثمن والذاهب من الثمرة عليهم ماعداً فقول الشارح نصفاً أو ربعاً الخ ناظر لما ذهب من الثمار من حيث أنه يضيع عليهم ماعداً وما من حيث أنه يسقط عن المشتري شيء من الثمن فلا بد أن يكون الذاهب الثلث من المبيع هذا ما يؤخذ من مضمون كلام شارحنا مع كلام عجم رحمه الله تعالى

عشرة أراذب أو أوسق من ثلاثين ثم أصابت الثمرة جائحة فإن كانت أقل من ثلث الثمرة المبيعة فإنه لا يحيط عن المشتري شيء من الثمن وبأخذ البائع جميع مكيلته من السالم وإن كانت الجائحة الثلث فأكثر فإنه يضع عن المشتري بثلث النسبة من الثمن ويوضع من المكيله بثلث النسبة فإن نقصت الثمرة الثلث وضع عن المشتري ثلث الثمن وهو في هذا المثال خمسة دراهم وإن نقصت النصف وضع عن المشتري نصف الثمن وهو سبعة ونصف وعلى هذا يوضع من المكيله بحسب الجائحة بناء على أن المستثنى منزل منزلة المشتري وهو المشهور وقيل لا يوضع عن المشتري من القدر المستثنى شيء وإنما يوضع من الثمن مما سواه بناء على أن المستثنى مبيع وهو رواية ابن وهب وبعبارة وعلى رواية ابن وهب يوضع عن المشتري ثلث الدراهم فقط وهو خمسة ولا يوضع عنه شيء من القدر المستثنى وتعتبر الجائحة في القدر المستثنى منه دون المستثنى لأنه إنما باع من حائطه ما بقي بعد المستثنى ومفهوم قول المؤلف كيل أنه لو كان المستثنى جزأ شائعاً لم يكن الحكم كذلك وهو كذلك في موضع عن المشتري بقدر ما استثناء البائع اتفاقاً نصفاً أو ربعاً أو غير ذلك (تنبيه) إذا تنازع في حصول الجائحة القول قول البائع لأن الأصل السلامة وإن اختلفا في قدر ما أذهبت الجائحة فإن صدقه على أصل وجودها فالقول قول المشتري كما يفيد كلام الفاكهاني وقال الشاذلي إذا اختلفا في القدر الذي أوجب هل هو الثلث فأكثر أو دونه فقول البائع وقيل القول قول المبتاع انتهى وظاهره ولو اتفقا على أصل الجائحة وهو خلاف ما مر عن الفاكهاني \* ولما جرى ذكر البائع والمشتري في هذا الفصل كأن قائلًا قال له في الحكم إذا اختلفا في جنس الثمن أو نوعه أو قدره أو غير ذلك فعقد ذلك فصلاً فقال فصل في اختلاف المتبايعين في جنس الثمن أو نوعه حلقاً وفسخ (ش) يعني أن المتبايعين بالنقد أو بالنسيئة إذا اختلفا في جنس الثمن أو المثل كبيع بدنانير ويقول الآخر بطعام أو أسات في حنطة وقال الآخر في حديد أو اختلاف في نوع الثمن أو المثل كبيع بذهب وقال الآخر بفضة أو بقمح وقال الآخر بشعير أو اختلاف في صفته كقول البائع لحائطه شرطت فخلات أختارها غير معينة وقال المشتري بل معينة فإن المتبايعين يتخالفان أي يخالف كل منهما على نفي دعوى صاحبه مع تحقيق دعواه وبه فاستحان أن يحكم به كما يأتي

(قوله وهو خلاف ما مر الخ) وجه ذلك أن الفاكهاني يفيد أن القول قول المشتري في حال اتفاقهما باتفاق وكلام الشاذلي حكى فيه قولين والظاهر ما قاله الفاكهاني لأنه إذا صدقه على أصل الجائحة فصارع علم القدر لا يدرك إلا من جهة المشتري على أنه لا يحتاج لقوله وظاهره لأن الاختلاف على هذا الوجه لا يكون إلا كذلك

أي لذات أو منفعة بنقد أو غيره تنسبة متبايع كترادف ومترادفان لا تمتنع بمبتاع ولا بائع الذي هو بالهقر لا علال فعله وهو باع بخلاف متبايع فإنه بالياء أعزم علال فعله وهو تبايع (قوله في جنس الثمن أو المثل) فيه إشارة إلى أن المصنف أراد بالثمن العوض فيشمل الثمن كاشمل الثمن (قوله كبيع بذهب) مثال للاختلاف في الثمن وقوله أو بقمح البائع يعني في إشارة إلى الاختلاف في نوع الثمن (قوله أو اختلاف في صفته) في جدد عجم عن المدونة أن اختلفا في الصفة فالقول بالبائع إن انتقد مع عينه وإن لم ينتقد فلا مبتاع أي يمينه ابن ناجي هو المشهور ثم انك خير بأن هذا لا يتأني إلا على أن المستثنى مشتري لا على أنه مبيع

(قوله وثقا) أي ما يمكن فيه المناصاة وهو القيمة (قوله لمنكره) كان البائع أو المشتري (قوله أو في الاجل الخ) وأما إذا اختلفا في أصل الاجل فبإتفاق عند قوله وإن اختلفا في انتهاء الاجل (قوله بأثم الذي وقع عليه البيع) ظاهره أن هذا الثمن متفق عليه مع أن المتنازع في الثمن فلا اتفاق وبلواب أن المراد بأثم الذي وقع عليه البيع ما يحكم به أهل المعرفة وهو ما قاله المشتري فيما إذا كان هو الاشبه وما قاله البائع فيما إذا كان هو الاشبه (قوله أنهم متنازعان في قدر الرهن الخ) أما اختلفا فهم ما في قدر الرهن فظاهر وأما الحمل كأن يقول البائع الضامن اثنان وقال المشتري بل واحد (قوله كالحكم في الاختلاف) أي الفسخ سواء كانت قائمة أو فائتة وقوله لأن الرهن الخ هذه العلة ناتجة العكس لأنه إذا كان للرهن حصصة من الثمن آله مر إلى أن الاختلاف في قدر الثمن فيفصل فيه بين قيام السلعة وبين مواتها كما يأتي والمعول عليه ما تقتضيه العلة حكم الاختلاف في قدر الثمن (قوله لأن الرهن الخ) ينتج خلاف هذا وإن كان الاختلاف في القدر (قوله) (١٩٦) لاقتضى) ولعل الفرق بين الخمسة وما تقدم أول الفصل أن الاختلاف

في جنس الثمن أو فوعسه  
 اختلاف في ذاته فلذا  
 فسح مطلقا بخلاف  
 النسخ فانه اختلاف في شيء  
 زائد على الذات أما الرهن  
 والحيل والاجل فظاهر  
 وأما في قدر من وممن فلا  
 اتفاقهما على أصل كل صير  
 الزائد المختلف فيه كأنه زائد  
 على أصل الذات (قوله ان  
 حكمه) أي بالفسخ قيد في  
 الفسخين جميعا فهو راجع  
 للبيع عند ابن القاسم  
 ولشحنون وابن عبد الحكم  
 الفسخ بنفس التحالف  
 (وتنبه) يستثنى من  
 قول المصنف ان حكمه  
 ما اذا كان الفسخ بسبب  
 التجاهل فينتسخ بلا حكم  
 على ظاهر اطلاقهم قاله  
 عجمي (قوله فلا ينافي  
 الخ) مرتبط بقوله مادام

ويبدأ البائع باليمين ولا فرق في ذلك بين كون المبيع قائماً أو فائتاً وجد شبهة بينهما أو من أحدهما أولاً  
ولكن يرد المشتري السلعة مع القيام ويرد القيمة مع الثوبات ولذا قال (ص) ورد مع الفوات قيمتها يوم  
بيعها (ش) أي يرد المشتري قيمة السلعة مع فواتها ولو بجحالة السوق أو مثلها إن كانت مثلية وأخذ  
عنه وتقاصاً وترك المؤلف اختلافهما في أصل العقد لوضوحه وهو أن القول لمنكره يمينه إجماعاً (ص)  
وفي قدره كشمونه أو قدر أجل أو رهن أو جيل (ش) يعني إذا اختلف المتبايعان في قدر الثمن بأن  
قال البائع مثلاً بعثك بثمانية ويقول المشتري بل بأربعة أو بالثمن بأن يقول البائع بعثك بهذا الثوب  
بعشرة ويقول المشتري بل بهذا الثوب وهذا الفرس بعشرة أو في الأجل بأن قال البائع بعثك لشهر  
ويقول المشتري بل لشهرين أو في أصل الرهن أو في الجيل بأن قال البائع بعثك برهن أو بجميل ويقول  
المشتري بل بلارهن ولا جيل فاتفق ما يتخالفان ويتناحاران مالم تنبت السلعة والامضى البيع بالثمن  
الذي وقع به البيع وظاهره عدم مراعاة الاشبه مع قيام المبيع وهو المشهور من المذهب قال المتينطي  
وبه القضاء وسيأتي حكم فواتها ويحتمل أن يكون قوله أو رهن أو جيل عطفًا على المضاف إليه وهو  
الأجل أي انهما تنازعا في قدر الرهن والجيل وأما إذا اختلفا في جنس الرهن أو نوعه فينبغي أن يكون  
الحكم في ذلك كالحكم في الاختلاف في جنس الثمن أو نوعه لأن للرهن حصة من الثمن وقوله (حلفاً  
وفسخ) راجع للفروع الخمسة ولو حذف حلفاً وفسخ المتقدم واقتصر على هذا لاقتضى أن الأول كالثاني  
في الفسخ وليس كذلك إذا الفسخ في الأول ولو مع الفوات كما يدل عليه قوله ورد مع الفوات قيمتها \* ولما  
كان شرط الفسخ حيث قيل به في هذا الباب أن يشع به حكم لا بمجرد التحالف أشار إليه بقوله (ص) أن  
حكمه (ش) أي بالفسخ مادام التنازع موجوداً بدليل حلفاً فلا ينافي أنه يفسخ بتراضيهما على الفسخ على  
أن تراضيهما على الفسخ إقالة لا فسخ لا بنفس التحالف وفائدة الخلاف فيما إذا رضی أحدهما قبل  
الحكم بامضاء العقد بما قاله الآخر فعلى المشهور له ذلك وعلى غيره لا الحصول الفسخ عنده بمجرد  
التحالف وقوله (ظاهر أو باطناً) معمول فسخ وظاهره في حق الظالم والمظلوم لكن نقل العوفي  
عن سند أنه يفسخ في حق المظلوم ظاهر فقط حتى لو وجد بينة أو أقر له خصمه بعد الفسخ كان له القيام  
بذلك وفي حق الظالم ظاهر أو باطناً انتهى وتظهرثرة ذلك فيما إذا كان المبيع أمة والظالم هو البائع

التنازع (قوله على أن الخ) للاستدراك أى فلا يحتاج للتقييد بقولنا مادام التنازع موجودا الخ  
ثم أقول لا معنى للفسخ الا لاثلال البيع وترجييع السلعة لبايعها وهذا موجود في الاقالة (قوله لا بنفس التحالف) معطوف على قوله ان  
حكم به أى حلف وفسخ بالحكم لا بنفس التحالف (قوله فائدة الخلاف) لم يذكروا خلافا فيما ذكره فلو قال أولا ان حكمه على المشهور لا فاده  
(قوله مجهول فسخ) أى انهم امنصوبان على الحال من نائب فاعل فسخ او على نزاع الخافض أى حال كون الفسخ ظاهرا وباطنا أو في  
ظاهر وباطن ثم أقول وعلى كلام ز فظاهر وباطن منصوبان على نزاع الخافض فتدبر ومعنى الفسخ في الظاهر أن يمنع تصرف البائع في  
المبيع فيما بينه وبين الخالفتين ومعنى الفسخ في الباطن أنه يمنع تصرفه فيما بينه وبين الله (قوله وظاهره في حق الظالم والمظلوم) هذا هو  
المعتمد (قوله وفي حق الظالم الخ) معطوف على قوله في حق المظلوم ظاهرا فقط حتى الخ فاصله أنه يقول بالتفصيل في فواته فالفسخ في حق  
الظالم ظاهرا وباطنا وأما المظلوم فهو ظاهر فقط وعند العوفي ان البائع اذا ظفر بالثمن باطنا لا يجوز له أخذه ولو قلنا انه ظاهرا في حق المظلوم



فقط وكان البائع هو الظالم لكان يجوز له أخذ الثمن خفية فقوله وثمرة ذلك الخ أي وقد علت ثمرة أو ضح من ذلك (قوله فلا يحل له وطؤها) أي على الضعيف (قوله وهل يحل الخ) هذا كله على الضعيف (قوله وليس للبائع الخ) هذا أيضا على الضعيف وأما على المعتمد فلا من ظاهر من أنه لا يحل له الوطء ويحل للبائع وقوله أولا لأنه أخذ الخ هذا هو الظاهر المعمول به كما أفاده بعض الشراح وتقر به وجه الله فيما نقله عنه بعض تلامذته حيث قال قوله فلا يحل له وطؤها هذا مبني على القول الضعيف أما على الراجح من أنه يفسخ في حق الظالم والمظلوم ظاهرا وباطنا فيجوز للبائع وطؤها وهو ظاهر وأما المبتاع فلا يحل له وطؤها نظر الفسخ في حقه ظاهرا وباطنا على المعتمد ونظرا إلى كونه قبض ثمنه اهـ والحاصل أن القوانين متفقان على أنه يفسخ في حق الظالم ظاهرا وباطنا والخلاف في المظلوم فالمعتمد الفسخ في حقه ظاهرا وباطنا والمقابل يقول بالفسخ ظاهرا فقط دون الباطن فان قلت اذا كان الفسخ في حق الظالم ظاهرا وباطنا على القوانين فلم يحل له الوطء بل حكتم بالمنع على الضعيف فالجواب أنه نظر إلى كون البيع لم يفسخ في حق المظلوم الذي هو المشتري في الباطن بل في الظاهر فقط فقد مناجب الخطر على جانب الإباحة (قوله فالتشبيه في الفسخ وفيما يترتب عليه) المفهوم من مقتضى التفريع أن ما يترتب عليه هو إعادة السلع على ملك البائع ولو قطع النظر عن ذلك لقل ان ما يترتب على ذلك فيه القيمة مع الفوات (قوله ان فات) راجع للصدق والخلف أي فاثبت (١٩٧) المبتاع ولو بحواله سوق أو بيد البائع لان ضمانهم من المشتري فيهما (قوله حيث أشبه

فلا يحل له وطؤها وهل يحل للمبتاع وطؤها اذا ظفر بها أو أمكنه ذلك أولا لأنه أخذ ثمنه الذي دفعه فيها ومراعاة لمن يقول بالفسخ في حق المظلوم باطنا أيضا وليس للبائع الظالم اذا فسخ البيع ورده المبيع أن يبيعه واذا حصل له ربح ليس له تملكه (ص) كتنا كلهما (ش) يعني أن المتبايعين اذا نكلا عن الخلف فان البيع يفسخ ظاهرا وباطنا ان حكم به كما اذا حلفا وتعود السلعة على ملك البائع حقيقة وأما من حلف فانه يقضى له على من نكل فالتشبيه في الفسخ وفيما يترتب عليه (ص) وصدق مشترادعى الاشبه وحلف ان فات (ش) تقدم أن الحكم بالفسخ في المسائل الخمس مقيد بقيام السلعة وأما مع فواتها بيد المشتري أو البائع فان المشتري يصدق بيمينه حيث أشبه أشبه البائع أم لا ويلزم البائع ما قال المشتري فان انفرد البائع بالشبه فالقول قوله يمين ويلزم المشتري ما قال وان لم يشبهها حلفا وفسخ وردت قيمة السلعة يوم بيعها (ص) ومنه تجاهل الثمن وان من واث (ش) أي ومن حكم الفوات في التبدئة بالمشتري لامن كل الوجوه التجاهل في الثمن بأن يقول البائع لأدرى بما وقع البيع به ويقول المشتري لأدرى بما وقع البيع به فانهم ما يتجاهلان ويبدأ المشتري ويفسخ البيع بينهما وترد السلعة ان كانت قائمة فان فاتت بيد المشتري بحواله سوق فاعلى لزوم رد قيمتها يوم البيع ووارث كل واحد منهما يقوم مقام مورثه فيتحالفان ويفسخ البيع وترد السلعة ان كانت قائمة فان فاتت لزوم رد قيمتها يوم البيع

أشبه البائع أم لا) المراد وقع من المشتري شبه سواء حصل من البائع شبه أم لا والتعبير بالفعل التفضيل يوهم أن البائع اذا كان أشبهه من المشتري فالقول قوله أو مساويا للمشتري في الشبهه فالقول قوله وليس كذلك وظاهر من ذلك أن أفعل التفضيل ليس على بابه وان المراد بقوله أشبهه أي حيث كان مشبها ويعتبر في الشبهه حال المبيع زمانا ومكانا (قوله فالقول قوله يمين) فان نكل فالقول قول البائع ان حلف فان نكل أيضا فسخ لان نكلولهما كخلفهما (قوله وردت قيمة

السلعة يوم بيعها) هو معنى الفسخ لان الفرض أن السلعة فاتت ومحل رد القيمة اذا كان المبيع مقوما ورد المثل في المثلي كما في شب وفي عب مضى بالقيمة في المقوم والمثلي الا السلم فسلم وسط انتهى والموافق للقواعد الاول (قوله ومنه تجاهل الخ) ظاهر المصنف أن التجاهل مفيت واذا كان مفيتا ففيه القيمة سواء فاتت السلعة أم لا مع انه ليس كذلك فأجاب الشارح بقوله أي ومن حكم الفوات في التبدئة بالمشتري لامن كل الوجوه والمراد بالتبدئة المتقدمة حلف المشتري بدون سبق البائع بالخلف عليه ولا شك أن المشتري في الفوات يخلف مع شبهه بدون سبق البائع عليه وليس المراد بالتبدئة حقيقة المفيدة أن كلا منهما يخلف والذي يخلف أولا هو المشتري لانه في حالة الفوات مع الشبهه يخلف المشتري فقط (قوله أي ومن حكم الفوات) المراد بالحكم المحكوم به والاضافة للبيان أي محكوم به هو الفوات أي فالتجاهل من أفراد الفوات حكما أي ويحتمل أن يقدر مضاف في قوله التجاهل أي حكم التجاهل (قوله فانهم ما يتجاهلان ويبدأ المشتري) أي يخلف كل انه لا يدري قدره ونكلولهما كخلفهما وكذا نكل أحدهما فقط فيما يظهر ويخلف كل على تحقيق دعواه فقط ولا يتصور حلفه على نفي دعوى خصمه لقول كل لأدرى وظاهر إطلاقه كغيره أنه لا يحتاج الفسخ لحكم فان قيل اذا كان حلف أحدهما كنكلولهما يكون الخلف لا فائدة فيه لان الفسخ حاصل على كل حال فالجواب أن فائدة ذلك شدة الارهاب لتحقيق عدم علمهما معا ولا احتمال أن أحدهما يعترف بالعلم بقدر الثمن لانه يصدق مدعى العلم (قوله فان فاتت الخ) هذا محمول على ما اذا كان الشبهه من جهة المشتري أشبه البائع أم لا أو البائع فقط وشيأ في زيادة تفصيل على ذلك فهذا كلام محمل (قوله يوم البيع) قال بعض ينبغي أن يقال ضمنها المشتري وفي حواله إشارة إليه وهو ظاهر في المثلي وكذا المقوم لشبه

البيع هنا بالفساد إذا لم ير ضرر أحدهما بما قال الآخر (قوله ابن يونس انما بدئ بورثة المبتاع) لا يخفى أن كلام المصنف في الجهل من البائع والمشتري ثم قال الشارح ووارث كل واحد يقوم مقام مورثه فالمتناسب لذلك أن يقول ابن يونس انما بدئ بالمشتري الخ أى وورثته يعطون حكمه قلت ان أصل النص انما هو في جهل ثورثة في أن ورثة المشتري تقدم باليمين ثم جعل ابن يونس جهل المتبايعين كذلك أى في تقدم المبتاع بالخلف عند الجهل فتدبر (قوله أن لو فانت السلعة في أيديهم) أى في ملكهم وليس المراد أنهم في حوزهم لان الحكم متساو سواء كانت في حوز البائع أو المشتري (قوله فأشبهه أن لو فانت السلعة الخ) أى والقاعدة أن الفوات بوجوب تبذير المشتري أى لونه الذى يخلف اذا كان عنك شبهه أشبهه البائع أم لا (قوله صدق مدعى العلم فيما يشبهه) حلف الآخر أو نكل فإن نكل فيفسخ البيع وإن لم يشبهه مدعى العلم وحلف فهل يأخذ ما حلف عليه سواء حلف الآخر أو نكل وهو الظاهر هذا كله مع الفوات وأما مع القيام فان حلفا أو نكلا أو نكلا مدعى العلم فقط فسبح البيع وردت لما لكها ان كانت قائمة وقيمتها ان فانت وان حلف مدعى العلم منى عما حلف عليه وهذا في العاقلين وكذا (١٩٨) بين ورثتهما أو ورثة أحدهما مع العاقد كما فان ذلك شب (قوله

يعني أن المتبايعين إذا اختلفا في (الخ)  
حصل عب وشب بخلاف ذلك  
وحاصله أنهم ما إذا اختلفا في قدر  
التمن يبدأ البائع اتفاقا وجوبا فان  
اتفقا على قدر الثمن واختلفا في قدر  
المبيع بدئ المشتري وقيل البائع  
والظاهر أنهم ما إذا اختلفا في كل من  
الثمن والمثمن فالظاهر تبدئة البائع  
الخ (قوله فيجبر الحاكم المشتري  
الخ) أي عند التنازع فالمشتري  
أراد أن يحلف أولا والبائع يريد  
أن يحلف أولا (قوله فالقول ما قال  
البائع) وجه الدلالة أنه يرجع جانب  
البائع وإن كان في موضوعنا ترجيح  
جانبه في الحلف وفي الحديث ترجيح  
جانبه فيما قاله (قوله توجيه تبدئة  
المشتري) لا يخفى أن توجيهه  
المشتري لم يتقدم وإنما تقدم توجيه  
الزوجة والجواب أن ما جرى في  
الزوجة يجري في المشتري (قوله مع

ابن يونس انما بدئ بورثة المبتاع باليمين اذا نجاه لابل باليمن لان جهلة الثمن عندهم كالفوات  
فأشبهه ان لو فانت السلعة في أيديهم واذا ادعى أحدهما علم الثمن وجهله الآخر صدق مدعى  
العلم فيما يشبهه أي بيمينه (ض) وبدئ البائع (ش) يعني أن المتبايعين اذا اختلفا في وجه من  
الوجود السابقة ما عدا مسألة مجاهل الثمن وقلنا انهما يتماثلان فالشهور ان البائع هو الذي  
يسدأ باليمين لانه مطالب باليمن فيجبر الحاكم المشتري على تبذره البائع بالخلف لقوله عليه  
الصلاة والسلام فالقول ما قال البائع ولان الاصل استحباب ملكه والمشتري يدعى اخراجه بغير  
ما رضى به وورثة البائع يتنزلون منزلته وتقدم توجيحه تبذره المشتري وورثته باليمين حال التجاهل  
بالثمن (س) وحلف على نفي دعوى خصمه مع تحقيق دعواه (ش) يعني اذا قلنا  
يتماثلان فالشهور أنه لا بد أن يحلف كل منهما على نفي دعوى خصمه مع تحقيق دعواه فاذا  
ادعى البائع مثله انه باع بعشرة وقال المشتري بثمانية فان البائع يقول ما باعتها بثمانية ولقد  
بعتها بعشرة والمشتري لم اشتربا بعشرة ولقد اشتريتها بثمانية لانه لا يلزم من نفي البيع بثمانية  
أن البيع بعشرة لاحتمال انه بنسعة وكذا لا يلزم من نفي الشراء بعشرة أن يكون بثمانية  
لاحتمال انه بنسعة وان شاء أن يبادا الحصر مقدما للنفي فيقول البائع ما باعتها الا بعشرة  
والمشتري ما اشتريتها الا بثمانية (ص) وان اختلفا في انتهاء الاجل فالقول لمنكر النقص  
(ش) يعني أن المتبايعين اذا اتفقا على الاجل وعلى قدره واختلفا في انقضائه كأن يقول  
البائع عنده لال شوال كان البيع الى شهر أو له لال رمضان فقد انقضى والمشتري  
يقول بل أوله نصف رمضان فلم ينقض فالقول عند عدم اليقينة ومع فوات المبيع لمنكر  
النقص ان أشبهه مع يمينه سواء أشبهه غيره أم لا وان أشبهه غيره فقط فالقول قوله وان لم  
يشبهه واحد منهما فالظاهر انهما يتماثلان ويغرم القيمة وأما مع عدم فوات المبيع فانهما  
يتماثلان ويتفاسخان وتقدم ما اذا اختلفا في قدر الاجل وسيأتي في باب الاقرار ما لو اختلفا في

تحقيق دعواه) أى دعوى نفسه فيقدم النفي على الإثبات (قوله فان البائع يقول الخ) فلو قدم أصل  
 الإثبات على النفي فان عينه لا تعتبر ولا بد من اعادتها كما قال ابن القاسم رحمه الله قال سند وجوزنا الإثبات هنا قبل نكول الخصم لانه  
 تبع للنفي ولذا لو كانت على الإثبات فقط في غير هذا الموضع فانه انما تكون بعد نكول الخصم انتهى \* (قبيه) \* قوله مع تحقيق دعواه  
 مبنى على ضعيف وهو أن الميمن ليست على نية الحلف والا فلا حاجة الى حلفه على تحقيق دعواه أفاده البدر رحمه الله تعالى (قوله  
 وان شئنا أنى بأداة الخصر الخ) ومثل ذلك لنظ فقط والحاصل أن أداة الخصر لنظ فقط قائم مقام النفي والإثبات (أقول) ظاهره انه لو قال  
 المشتري والله الى اشتريتها بثمانية لا يكتفى لان العدد لا مفهوم له لكن مقتضى هذه العلة انه لو قال ما اشتريتها بعشرة ولقد اشتريتها  
 بثمانية لا مفهوم له مقتضى هذه العلة انه لا بد من الخصر ولا يكتفى نفي دعوى صاحبه وتحقيق دعواه وان قلنا أن العدد لا مفهوم  
 أو دأن قوله انى اشتريتها بثمانية يكتفى مع أنه لا يكتفى فالامر مشكل (قوله وان اختلف الخ) فان أقام كل بينة على دعواه على بينة البائع  
 لتقدم تاريخها (قوله عند هلال) طريف ليقول لا لبائع (قوله وسيأتى في باب الاقرار الخ) حاصله أنه اذا كان اختلافهما مع قيام البيع



تخالفوا وتفاسخا لا يعرف به ومع فوائده يعمل بالعرف أيضا فإذا لم يكن عرف صدق المبتاع بيمينه ان ادعى أمدا فريلا لا يهتم فيه فان ادعى أمدا بعد اصدق البائع بيمينه (قوله لا يعرف الخ) ثم ما ذكره المصنف بعد قوله لا يعرف مخالف لما في الباب من قوله ان اختلفا في القبض فالاصل بقاء كل عوض بيد صاحبه فان قامت بينة أو ثبت عرف عمل عليه وهو المطابق لما تجب به الفتوى فكان على المصنف الاقتصار عليه وبترك ما ذكره من التفصيل الذي بعضه مخالف لهذا بان يقول عقب قوله لا يعرف فيعمل بدعوى موافقته ويحذف ما عداه كثرت قيمته أو قلت (قوله كلحم أو بقل الخ) (١٩٩) مثلهما كغيرهما مما كثرت قيمته كالخوخ والغنب

حيث كان العرف فيهما كالعرف في اللحم والبقل هذا هو المعتمد وما في بعض العبارات مما يخالف ذلك محمول على عدم العرف (قوله والا فهل الخ) أي والعرف الدفع قبل البينة به (قوله فهل يقبل الخ) وجهه بأن من حق البائع أن لا يدفع سلعته للمبتاع حتى يقبض عنه فدفعها له دليل على أخذه الثمن وقوله أولا وجهه بأن المبتاع مقر بالقبض متدع الدفع (قوله اذا أقر على نفسه) أي وأشهد بذلك فهو اشارة لحل المصنف خلافا لمن ينهون اتهامه ائذ (قوله والمبادرة هنا الخ) في شب خلافه وهو ان ذلك معتبر من وقت الاشهاد ويمكن الجمع بأن يحمل كلام شارحنا على ما اذا كان يوم البيع هو يوم الاشهاد وأما اذا اختلف فالعبرة بيوم الاشهاد (قوله فان تأخر كالشهر) وانظر حكم ما بين الجمعة والشهر والظاهر ان ما قارب كلا يعطى حكم كل وأما المتوسط فالظاهر انه ليس له تحليفه (قوله وأما اذا شهد انه دفع الثمن للبائع) والفرق بين المشتري ان تعبر الزمة انما يتحقق

أصل الاجل عند قوله وقبل أجل مثله في بيع لا فرض (ص) وفي قبض الثمن أو الساعة فالاصل بقاءهما (ش) يعني وان وقع الاختلاف بين المتبايعين في قبض الثمن أو قبض الساعة فالاصل بقاء الساعة في يد البائع والثمن في ذمة المشتري اذا الاصل بقاء ما كان على ما كان وهذا ما يحصل اشهاد من المشتري بالثمن بدليل ما بعده وهذا ما لم يوافق قول أحدهما العرف فان وافقه فالقول قول من وافقت دعواه العرف من مبتاع أو بائع بيمينه لان العرف بمنزلة الشاهد واليه الاشارة بقوله (لا يعرف) وقوله (ص) كلحم أو بقل بان به ولو كثر (ش) مثال لما وافقت دعوى المشتري فيه العرف والمعنى أن المشتري اذا قبض اللحم أو البقل وما أشبه ذلك وبأن به أي ذهب به عن بائعه ثم اختلفا في قبض الثمن فقال البائع ما دفعت الي ثمنه وقال المشتري دفعت اليك ثمنه فان القول قول المشتري لشهادة العرف له لانه قاض بأن ذلك لا يأخذه المشتري الا بعد دفع ثمنه ولا فرق بين القليل والكثير (ص) والا فلا ان ادعى دفعه بعد أخذه (ش) أي وان لم يكن بان بما ذكره في وقوع الاختلاف بينهما بالخضرة فقال المشتري دفعت ثمنه بعد ان أخذه فانه لا يصدق لانه اعترف بمبادرة ذمته بقبض الثمن فادعاه بعد ذلك أنه دفع الثمن لا يبرئه حتى يثبت (ص) والا فهل يقبل الدفع أو فيما هو الشأن أولا أقوال (ش) أي وان لم يبرئه به وادعى الدفع قبل الاخذ فهل يقبل سواء كان الشأن الدفع قبل الاخذ أو بعده وهو رواية ابن القاسم في الموازية أولا يقبل منه دعوى الدفع قبل الاخذ ولو جرى العرف بالدفع قبله وهو ظاهر قول مالك في العتبية أو يقبل فيما هو الشأن فيه الدفع قبل الاخذ لا غير وهو قول ابن القاسم في الموازية وفي قوله ان ادعى دفعه بعد الاخذ لانه على ان المشتري قبض السلعة وأما ان لم يقبض السلعة وادعى انه دفع الثمن فلا خلاف انه لا يعتبر قوله أي حيث لم يجز العرف بخلاف ذلك (ص) ولا يشهد المشتري بالثمن مقتضى لقبض مئنه وحلف بائعه ان يادر (ش) يعني أن المشتري اذا أقر على نفسه ان ثمن المبيع باذ في ذمته للبائع فان ذلك يقتضى انه قبض الثمن وهو السلعة التي بيعت بذلك الثمن وللمشتري أن يحلف البائع انه أقبضه الثمن بشرط أن يبادر المشتري والمبادرة هنا بأن يقوم بقرب البيع كالعشرة الايام فان تأخر كالشهر فليس له أن يحلف البائع وأما اذا شهد انه دفع الثمن للبائع ثم ادعى انه لم يقبض الثمن فان كان التنازع بعد شهر حلف البائع وان كان كالجمعة فالقول قول المشتري بيمينه انه لم يقبض المبيع ولا يخفى ان هذه لا تدخل في كلام المؤلف بحال وعبر بقوله اشهاد المشتري

بقبض الثمن ألا ترى انه لو تلف بسماوى انفسخ البيع في الجملة بخلاف اقباض الثمن فانه لا يتوقف على قبض الثمن أفاده عجم فيبقى نظيره وهو ما اذا شهد البائع انه أقبض المبيع ثم ادعى انه لم يقبض الثمن فالظاهر انه كاشهاد المشتري المذكور فيجوز فيه تفصيله وهو ان كان التنازع بعد شهر حلف المشتري وان كان كالجمعة حلف البائع انه لم يقبض الثمن هذا ما أفاده في شرح شب ولفظه وأما لو شهد البائع باقباض الثمن للمشتري فهل يكون ذلك كاشهاد المشتري باقباض الثمن للبائع فيجوز فيه فهو ظاهر أم لا انتهى وما قلناه لا أنظر مما في عب فانه مشكل كما يعلم بالمرآة غير أنك خبر بأنه قد تقدم أن البائع اذا ادعى أن الثمن باق في ذمة المشتري فانه يقبل قوله دون عام على المعتمد كما ذكره بعض شيوخنا رحمه الله تعالى عند قول المصنف وفوته حسا ككتابة وتدير فالواجب الرجوع له دون هذا الاستظهار وبعد كتي هذا رأيت بعض شيوخنا تنبهه بحجبا بأن ما تقدم يحمل على ما اذا لم ينضم له قرينة الاشهاد كما هنا والعرف أو فحو ذلك انتهى ولكن هذا الجواب ربما يبعد انه ان الاشهاد المذكور مفقود تقرير الثمن في ذمة

المشتري وان احتمل أن يكون الموجب له تفرغ ذمته منه كما يفهم بالتأمل (قوله فلامفهوم له) أي بأن تقول البيعة سمعت قولك الثمن في ذمتي وان كنت لم تشهدها وقوله كاشهاد البائع قبل قبضه هذا كله حيث لم يعترف البائع بقبض البعض بعد الاشهاد بقبضه فان اعترف بقبض البعض الثمن لم يحلف له المشتري ولو بادر لترجح قوله باعتراف البائع بقبض البعض بقي نظيره وهو ما لو أشهد المشتري على نفسه بقبضه المثلث ثم ادعى أنه لم يقبضه فالظاهر تحليف البائع ان بادر والام يحلف ولو أشهد بان عقدا لبيع لم يكن ذلك مقتضيا لقبض المبيع وان لزم منه تعذر ذمته بالثمن (قوله بكتب الوصول) أي الذي فيه وصل من فلان كذا وكذا أجرة المنزل فاذا كان ذلك الوصول بيد المكتري وادعى القبض وادعى (٣٠٠) المكتري الذي هو الكاتب عدم القبض فالقول قول المكتري لكنهما مع

بالقصد لانه الغالب فلامفهوم له وقوله (كاشهاد البائع بقبضه) تشبيهه في الحكم وهو انه يلزم المشتري اليقين للبائع ان بادر والمعنى أن البائع اذا أشهد بقبض الثمن من المشتري ثم قام يطلبه من المشتري وقال انما أشهدت له به ثقة مني له ولم يوفني جميعه وطلب عينه على ذلك وقال المشتري أوفيتك ولي بيعة ولا أحلف فان قام البائع على المشتري بالقرب فله تحليف المشتري والا فلا لان البيعة رجحت قوله وبجرت العادة بمصر بكتب الوصول قبل القبض فاذا ادعى الكاتب عدم القبض حلف المقبض ولو طال الامر كما قاله الناصر اللقاني (ص) وفي البت مدعيه (ش) يعني أن المتبايعين اذا اختلفا في البت والخيار فقال أحدهما وقع البيع بتا وقال الآخر خيارا فان القول لمدعي البت ولو كانت السلعة فائدة لانه الاصل في بیاعات الناس وهذا ما لم يجز العرف بخلاف ذلك بأن جرى بالخيار فقط وأما ان اتفقا على وقوع البيع على الخيار لكن ادعاه كل لنفسه فقبل يتفاسخان بعد أيمان ما قبل يتحالفان ويكون البيع بتا وهذا ما لم يجز العرف بأن الخيار لا أحدهما بعينه (ص) كدعي الصحة ان لم يغلب الفساد (ش) يعني أن المتبايعين اذا اختلفا في صحة العقد وفساده فان القول قول مدعي الصحة الا أن يغلب الفساد كدعي أحدهما فسادا للصرف أو المغارسة وادعى الآخر الصحة فالقول قول مدعي الفساد ترجحا للغالب وكلام المؤلف محله مع فوات المبيع والاتحافا ونفاسخا وعليه يحمل نص المواق (ص) وهل الآن يختلف بهما الثمن فكقدره تردد (ش) ضمير التثنية يرجع للصحة والفساد وفي بعض النسخ بضمير الافراد فيرجع للصحة أي اذا قلنا ان القول قول مدعي الصحة حيث لم يغلب الفساد فهل يقبل قوله مطلقا سواء اختلف الثمن بهما أم لا أو الآن يختلف بهما الثمن كادعاء أحدهما ببيع عبدا والآخر له مع عبدا ببق مثلا فكالالاختلاف في القدر يتحالفان ويتفاسخان حيث لم يحصل الفوات فان حصل ولو بمحوالة السوق فانه يصدق المشتري ان أشبه البائع أم لا وان انفرد البائع بالشبه صدق وان لم يشبه احلفا ولزم المشتري القيمة وما قررنا به قوله وهل من انه راجع للمنطوق لا لمفهوم قوله ان لم يغلب الفساد هو الموافق لما في المواق والشيخ عبد الرحمن أي وأما اذا غلب الفساد فيكون القول قوله ويجزى على حكم الفساد ولا ينظر لكون دعواهما تؤدي للاختلاف في الثمن ولا عدمه \* ولما قدم ان فوات المبيع في غير الاختلاف في الجنس والنوع يترجح به جانب المشتري ان ادعى مشبهه ولو أشبه البائع لترجحه بالضمنان والغرم وكان المسلم مشتريا والمسلم اليه بائعا منه على ان الامر في باب السلم على العكس من باب بيع النقد فقال (ص) والمسلم اليه مع فوات العين بالزمن الطويل أو السلعة كالمشتري

اليقين مطلقا طال الامر أم لا (قوله كدعي أحدهما فسادا للصرف) أي سواء بين وجهه الفساد أم لا (قوله فسادا للصرف أو المغارسة) بحث في ذلك البدر بأن القول في القراض والغرم لمدعي الصحة ولو غلب الفساد انتهى (قوله فالقول قول مدعي الفساد) قال بعض الشيوخ من أهل المغرب وهذا ما لم يتقاررا على الصحة أولا (قوله وكلام المؤلف محله مع فوات المبيع الخ) في شرح شب خلافة من أن القول قول مدعي الصحة سواء كانت السلعة فائدة أو فائدة قائلا ويدل له قوله فكقدره لان الاختلاف في القدر يكون مع القيام والفوات كما سبق بل أكثر الشيوخ على هذا الظاهر واستظهره بعض الشيوخ وأنا أوافق عليه بل أقول هو المتعين (قوله وعليه يحمل نص المواق) أي القائل بالفسخ (قوله بضمير الافراد) أي بهما أي بالصحة ولا معنى للاختلاف بالصحة الا مع الاختلاف في الفساد أيضا (قوله أم لا) أي بأن يقول أحدهما ان البيع وقت نداء الجمعة بعشرة ويقول الآخر انه بعشرة في غير هذا

الوقت (قوله ببيع عبدا الخ) أي بعشرة وقوله والاخر مع عبدا أي والثمن عشرون فقد اختلف الثمن ويحتمل أن الثمن بالعين في كل عشرة ويراد بالثمن العوض فيشمل الثمن ولا شك انه اختلف الثمن في هذه وقوله والاخر له ضميره يعود على عبدا ومعنى المثال ان أحدا المتبايعين يدعي ببيع عبدا سلم والاخر يدعي ببيع ذلك العبد مع عبدا ببق (قوله فانه يصدق المشتري الخ) هذا ظاهر حيث كان المشبه مدعي الصحة فان كان مدعي الفساد فيظهر انه لا عبرة بشبهه ويتحالفان ويتفاسخان وتلزم القيمة يوم القبض لانه يبيع فاسد هكذا قيد بعض ولكن كون التردد راجعا للمنطوق آخر هذا القيد (قوله والغرم) تفسير (قوله على العكس) أي في بعض الجزئيات لان بعض الجزئيات لا يعكس فيه الامر كما يأتي في قوله والا فالبايع فتدبر



(قوله فبقواته) الباء زائدة كما هو موجود في بعض النسخ وقوله فواته جواب الشرط وهو قوله وان كان غير عين ولا يعطف قوله وان كان غير عين على قوله ان كان عينا بحيث ينسلط الفوات عليه فينحل المعنى وفواته ان كان غير عين فبقواته لانه لا حاجة له (قوله فيلزم المسلم اليه سلم وسط) وظاهره بغير عين هذا اذا كان وسطا واما اذا لم يكن الا واحدا واثنان فالحكم في الاول انه يلزم ذلك الواحد والحكم في الثاني انه يلزم الغالب بأن يكون تارة يسلم رأس المال في ارضين وتارة في ارض فيعطى الغالب منهما فان استوى السلم فيهما وهو غير ممكن عادة فانهما يتخالفان ويتفاسخان ويردله رأس ماله أو عوضه (قوله فيعمم الخ) أي في قوله ان ادعى مشبهاته عام في المسلم به أو فيه أو في قدر الاجل أو الجمل أو الرهن (قوله ويخصص في آخره) وهو (٣٠١) قوله وان ادعى ما لا يشبهه فيقصر على

المسلم فيه (تنبيه) فرض الكلام في فوات رأس المال لانه متى بقي يتخالفان ويتفاسخان ولوتنازعا في قدر المسلم فيه والتنازع في الجنس تقدم (قوله ان أشبه أشبه الاخر أم لا) وان أشبه مدعى القبض فالقول قوله وان لم يشبه واحد تخالفوا وتفاسخا لان قول المصنف وان لم يشبه واحد راجع للسائلين قوله مدعى موضع عقد وفوفوله والا فالبيع والظاهر أن الفسخ يحتاج لحكم (قوله فالقول قول المسلم اليه) أشار به الى أن المراد بالبائع المسلم اليه والى أن في كلام المصنف حذف شرط أي والا فالبائع ان أشبه (قوله وكلام المؤلف) أي في قوله وفي موضع عقده (قوله ما بين البحر) أي المالح والشارح بين طولها (قوله الى أسوان) بضم الهمزة وسكون السين مدينة بأعلى الصعيد وهي حدها من جهة الجنوب

بالعين فيقبل قوله ان ادعى مشبهاته وان ادعى ما لا يشبهه وسلم وسط (ش) يعني ان المسلم اليه ينزل منزلة المشتري في باب البيع بالنقد اذا فات رأس المال بيده وفواته ان كان عينا بالزمان الطويل الذي هو منظمة التصرف فيها والانتفاع بها وان كان غير عين بان كان مقوماً ومثلياً فبقواته ولو بجحالة سوق على المشهور واذا نزل المسلم اليه منزلة المشتري فيقبل قوله ان اختلف مع المسلم في قدر المسلم فيه أو به أو قدر أجل أو رهن أو جمل ان ادعى مشبهاته المسلم أم لا لانه لما طال زمان العين بيده وفاتت السلعة بيده عدوا انتفاعه بذلك بمنزلة فوات السلعة المقبوضة في بيع النقد فان لم يشبهه فالقول للمسلم ان أشبهه وان ادعى ما لا يشبهه حلفا وفسخ ان كان الاختلاف في غير قدر المسلم فيه بان كان في قدر رأس المال أو قدر الاجل أو الرهن أو الجمل ويرد ما يجب رده في فوات رأس المال من قيمة وغيرها فان كان الاختلاف في قدر المسلم فيه فيلزم المسلم اليه سلم وسط من سلومات الناس في بلد تلك الساعة وزمانها فان كان بعض الناس يسلم عشرة دنانير مثلاً في عشرة أرباب مثلاً وبعضهم يسلمها في ثمانية وبعضهم يسلمها في اثني عشر يلزم الوسط وهو العشرة هكذا ينبغي أن يقرر هذا المحل فيعمم في أول الكلام ويخصص في آخره (ص) وفي موضعه صدق مدعى موضع عقده والا فالبائع وان لم يشبهه واحد تخالفوا وفسخ (ش) يعني أن المسلم والمسلم اليه اذا اختلفا في الموضع الذي يقبض فيه السلم فقال أحدهما بموضع كذا وقال الآخر بموضع كذا فالقول لمدعى موضع العقد بيمين ان أشبهه أشبهه الاخر أم لا لانهم لو سكتا عن ذكر موضع القبض لحكم بموضع العقد وان لم يدع كل موضع العقد بل خرجا عنه فالقول قول المسلم اليه بيمينه ان أشبهه لانه غارم أشبهه الاخر أم لا وان انفرد المسلم وهو المشتري بالشبه قبل قوله مع يمينه وان لم يشبهه واحد منهما تخالفوا وفسخ السلم ويبدأ البائع باليمين وكلام المؤلف حيث حصل الاختلاف بعد فوات رأس المال وهل بطول الزمن أو بقبضه وهو ظاهرها قولان وأما ان لم يفت رأس المال فانهما يتخالفان ويتفاسخان مطلقاً (ص) كفسخ ما يقبض بمصر (ش) يعني أن العقد اذا وقع بينهما على أن المسلم يقبض الشيء المسلم فيه في مصر فان العقد يفسخ للجهل بالموضع المقبوض فيه السلم لان مصر ما بين البحر الى أسوان الا أن يكون لهم عرف فيصح (ص) وجاز بالفسطاط وقضى بسوقها (ش) يعني أن عقد السلم اذا وقع بينهما على أن يقبضه له بالفسطاط فان ذلك جائز لعدم الجهل ويقضى بالقبض في سوق تلك الساعة حيث حصل بينهما تنازع في محل القضاء من الفسطاط فان لم يكن لتلك الساعة سوق فانه يقبضه في أي مكان شاء المسلم اليه من الفسطاط واليه أشار بقوله (والا فقي أي مكان) أي وان لم يكن لتلك الساعة سوق ففي أي مكان من تلك البلاد قضاء برئ من عهده ويلزم المشتري قبوله في ذلك المكان ما لم يكن عرف بالقضاء

(٣٦ - خرشي خامس) وسمى الجنوب جنوباً لانه على جانب مستقبل الشرق من جهة يمينه والشمال مقابله ويجري النيل من الجنوب الى الشمال وعرضها من أية أي العقبة الى بركة (قوله الا أن يكون لهم عرف) أي كما هو الا أن أطلق مصر لا ينصرف الى المدينة المعينة ويجري حينئذ قوله وقضى بسوقها والا فقي أي مكان (قوله بالفسطاط) بضم الفاء وكسرها سميت بذلك لضرب عمرو ابن العاص بها فسطاطاً أي خيمة حين كانت براحا وأرسل يستشير عمر في سكنها أو في اسكندرية لانها دار الملك اذئذ قال عمر للرسول أيها تبلغه راحتي في أي وقت شئت فقال له يا أمير المؤمنين لاتصل الى اسكندرية في زمن النيل الا في السفن وتصل الى المحل الذي هو به أي وقت شئت فقال لا يسكن أميري حيث لاتصل اليه راحتي قل له يسكن حيث هو نازل

(قوله ويجوز عود الضمير الخ) حاصله أن المراد بقوله وجاز بالفسطاط أي وجاز عقد السلم بالفسطاط وأما قوله وقضى بسوقها ان رجوع للفسطاط صار من تبطا بما قبله وهو عقد السلم فيكون خاصا وان رجوع للسلعة صار مستأنفا فيكون عاما (باب السلم) وفي تفسير المصنف به اشعار بجواز اطلاقه من غير كراهة وهو الصحيح وروى عن عمرو ابنه كراهة تسميته سلفا لان السلم من اسمائه تعالى وانما يقال سلف وتسلف وسلفه وبذلك عبر في الموطأ ورد بان الذي من أسماء الله السلام لا السلم (قوله خصوصا) أي في قوله والمسلم اليه وقوله وعموما أي في قوله ان اختلف المتبايعان الخ (قوله أن يعقبه) أي ما هو وقوله به أي بالسلم (قوله في أن كلامهما) أي اتفاقا في ذلك المعنى وان اختلفا في الحقيقة وقوله اثبات أي ذواتا (قوله مبذول في الحال) في العبارة حذف أي مبذول عوضه (قوله ولذا) أي ولاجل كونه اثبات مال في الذمة مبذول عوضه في الحال (قوله ولذلك) أي ولاجل تسليم الثمن (قوله سلفا) أي لما قاربه من تقدم رأس المال والمنقذ به يقال (٣٠٣) له سلف وقوله ومنه الصحابة سلف صالح أي ومن السلف أي ومن جزيئات

السلف الخاص فيعمل به وقوله بالفسطاط هو مثال وأنت الضمير في سوقها نظرا الى البلد ويجوز عود الضمير على السلعة وهو أحسن لأنه أعم من السلم فيشمل من أكرى على حل سلعة \* ولما جرى ذكر شيء من مسائل السلم فيما مر خصوصا وعموما ناسب أن يعقبه به وهو والسلف واحد في أن كلامهما اثبات مال في الذمة مبذول في الحال ولذا قال القرافي سمي سلفا لتسليم الثمن دون عوضه ولذلك سمي سلفا ومنه الصحابة سلف صالح لتقدمهم وحده ابن عرفة بقوله عقد معاوضة يوجب عبارة ذمة بغير عين ولا منفعة غير مماثل العوضين فقوله بغير عين أخرج به بيعه الأجل وقوله ولا منفعة أخرج به الكراء المضمون وقوله غير مماثل الخ أخرج به السلف واعتنى المؤلف بذلك كشرطه فقال

باب شرط السلم قبض رأس المال كله أو تأخيره ثلاثا ولو بشرط

(ش) أي شرط عقد السلم أن يكون رأس المال فيه مقبوضا بالفعل أو ما في حكمه كتأخيره ثلاثا أيام ولو بشرط انما قارب الشيء يعطى حكمه فقوله أو تأخيره عطف على قبض بحسب معناه فبين به ما هو في حكم المقبوض ففي كلامه الإشارة الى أمرين أحدهما أن ما في حكم المقبوض كالمقبوض والثاني بيان ما في حكمه وبه يندفع ما قيل ان ظاهر كلامه ان التأخير المذكور من شروط السلم ويحتمل أن يقال ان أو بمعنى الواو وتأخير فاعل بفعل محذوف أي ويجوز تأخيره ثلاثا فاهو من عطف الجمل أو يقال ان الشرطية ملاحظة من حيث كونه ثلاثا أي عند ارادة التأخير لا بد أن يكون ثلاثة أيام وهذا ما يمكن أجل السلم كيومين وذلك فيما اذا شرط قبضه ببلد آخر والا فيجب أن يقبض رأس المال في المحاسن أو بالقرب منه (ص) وفي فساد بالزيادة ان لم تكثر جدا تردد (ش) يعني أنه اذا أخر رأس مال السلم بغير شرط وهو نقد أكثر من ثلاثة أيام أي حيث لم تبلغ حلول المسلم فيسهل هل يفسد بذلك لانه ضارح الدين بالدين أولا يفسد لانه تأخير بغير شرط أقوال للتقدمين أما ان كثرت الزيادة جدا بان أخر الى حلول أجل السلم الذي وقع عليه العقد فانه لا يختلف في فساد وكذا لو كان التأخير بشرط والمعتمد من الطرق فساد السلم بالزيادة على الثلاثة أيام ولو قلت سواء كانت بشرط أو بغيره كما يفيد

السلف الصحابة لتقدمهم والحاصل أن السلف كل تحت جزيئات (قوله بوجوب عبارة ذمة) أخرج بذلك شراء الدين لان شراء الدين لم يوجب عبارة ذمة لوجوب تقدم غماره فاقبه (قوله أخرج به بيعة الاجل) أي بالمعنى الاضافي لا بالمعنى الاسمي فعمل في هذا الوباغ حمارا بعشرة أثواب الى شهر كذا على صفة كذا يقال له سلم (قوله أخرج به السلف) أي جزيئات جزيئات السلف لا كل أفراد السلف (قوله واعتنى المؤلف بذلك كشرطه) أي لا بتعريفه (قوله قبض رأس المال) هذا تركيب اضافي معناه بحسب الاصل رأس المسلم فيه فصدوق المال المسلم فيه هذا بحسب الاصل والا فلا ان صار اسما للمجمل (قوله عطف على قبض بحسب معناه) لا يخفى ان الاشكال باق فالأولى أن يقول شرط المسلم أن يكون مقبوضا حقيقة أو حكما (قوله بحسب معناه) المناسب أن يقول بحسب المعنى لا بحسب معنى

المعطوف وحده ولا معنى المعطوف عليه كما يظهر بالتأمل

(قوله بيان ما في حكمه) وهو الثلاثة أيام (قوله ويحتمل الخ) لا يخفى ما يلزم على ذلك من التناقض لانه أولا شرط القبض ثم حكم بمناقبه بقوله ويجوز وقوله أو يقال لا يخفى ان هذا يأتي مع أو فهذا الجواب بعيد غاية البعد أقول ولا حاجة لهذا كله لان المعنى شرط السلم أحدهما لا بعينه وهو كلام مستقيم (قوله لانه ضارح الدين) أي شابه الدين بالدين أي ابتداء الدين بالدين (قوله أقوال للتقدمين) المناسب أن يقول قولان (قوله فانه لا يختلف في فساد) بل الخلاف في ذلك أيضا ونص بعضهم وتأخير بغير شرط ان كان عننا الى أجل السلم قال ابن القاسم مرة بفسد ثم رجع فقال لا يفسد ان لم يكن بشرط وبه قال أشهب (قوله والمعتمد من الطرق) لا يخفى أن المناسب أن يقول من القوابل لان المصنف انما حكى تردد الاعنى قوابل كما ظهر نعم تظهر الطرق أي الاقوال على ما قلنا قرر ببيان النص ثم



أن قوله والمعتمد من الطرق منصب على المجموع فلا ينافي أن البعض مثقف عليه (قوله لما يؤخر) أي لزمن يؤخر رأس المال إليه فالصفة جارية على غير من هي له فهو على المذهب الكوفي من جوازها في الفعل (قوله بشرط الخ) اعلم أن شرط النقد مفقود حصل نقد بالفعل أم لا كان مما يعرف بعينه أم لا حذف الشرط أم لا وأما النقد تطوعاً بخلافه فما يعرف بعينه كحيوان وعرض وان لم يسترده فان لم يعرف بعينه أفسده ان لم يسترده فان استرده ولو بعد مضي زمن الخيار خلا فالقالب بعض الشراح صح (قوله شرط في الثاني) وهو المسلم فيه انظر ذلك فان العلة جارية في الجميع وغير واحد لم يقيد بذلك القيد فاعله غير مرضي (قوله بناء الخ) هذا يفيد أن منفعة المعين كالنقد فتعطي حكمها واستظهره الشيخ أحمد الزرقاني ومال إليه الشيخ سالم واستظهر عب أنه لا بد من قبض ذي المنفعة قبل ثلاثة أيام ان لم تكن منفعة حيوان فيجوز تأخير قبضه بلا شرط أكثر من ثلاثة أيام قياساً على ما إذا كان هوراً رأس مال (أقول) وهو غير ظاهر لان غير الحيوان العرض وهو مثل الحيوان (قوله كقبض) (٣٠٣) الكاف زائدة (قوله اذا لم يشرع فيها والا جاز)

هذا قاله اللقاني وغيره اللقاني وغيره  
وغيره بعد أن علل بقوله  
لان كالي بكالي ذكر مانصه  
فقال وظاهر هذا المتع  
سواء شرع فيها أم لا وانظر  
هل يقيد بما اذا لم يشرع كما  
في الاجارة اذ جعلها له  
قبض الاوائل كقبض  
الاواخر أم لا انتهى وأما  
عج فتع ولومع الشروع  
فأثلا ولعل الفرق أن المشاحة  
في بيع الذوات كالسلم أشد  
من المشاحة في بيع المنافع  
وينبغي الجواز فيما اذا كانت  
المنافع تنقضي في المدة التي  
يجوز تأخير رأس المال إليها  
فالخاص أن المقالات  
ثلاثة مقالة اللقاني ومقالة  
عج والمتردد وأقول بعد ذلك  
أنه يلزم على كلام اللقاني  
الذي تبعه شارحنا أنه لا فرق  
بين المعين والمضمون في أنه

كلام ح (ص) وجاز بخيار لما يؤخر ان لم ينقد (ش) يعني ان الخيار في السلم جائز أي يجوز أن يجعل أحدهما صاحبه أولاً بخبر الخيار في امضاء عقد السلم أو رده بشرطين الاول أن يكون ذلك ثلاثة أيام فأقل وهو الاجل الذي يجوز تأخير رأس المال إليه بالشرط فلا يجوز الزيادة على ذلك سواء كان رأس المال عيناً أو غيره اذ لا يجوز التأخير أزيد من ثلاثة أيام بشرط ولا غيره الثاني أن لا ينقد رأس المال في زمن الخيار بشرط ولا تطوع لانه لو نقد وتم السلم لكان فسخ دين في دين لا عطاء المسلم اليه سلعة موصوفة لاجل عاتر تب في ذمته وهو حقيقة فسخ الدين في الدين وظاهر قوله وجاز بخيار السلم أو السلم اليه أو لغيرهما وسواء كان الخيار في رأس مال السلم أو في المسلم فيه إلا أن قوله ان لم ينقد بشرط في الثاني وأما الاول فلا وقوله بخيار أي وجازت معاقبة السلم حال كونه ملتبساً بخيار الاجل الذي يجوز تأخير رأس المال اليه (ص) والمنفعة معين (ش) يعني أنه يجوز أن يكون رأس مال السلم منفعة ذات معينة كخدمة عبده أو دابته مقدمة معلومة بناء على أن قبض الاوائل كقبض الاواخر وهذا بخلاف أخذ المنافع عن الدين فانه لا يجوز لانه فسخ دين في دين وفي السلم ابتداء دين بدين وفسخ الدين في الدين أضيق من ابتداء الدين بالدين وسواء كانت المنافع تنقضي مع الاجل أو قبله أو بعده قاله ابن عات واحترز بالمعينة من المنافع المضمونة فلا يجوز أن تكون رأس المال لانه كالي بكالي كما اذا قال المسلم للمسلم اليه أحلك الى مكة بأربح في ذمتك تدفعه لي في وقت كذا اذا لم يشرع فيها والا جاز لان قبض الاوائل كقبض الاواخر كما في الاجارة (ص) ويجزاف (ش) يعني أنه يجوز أن يكون رأس مال السلم جزافاً بشرطه \* ولما تكلم على شرط رأس المال العين وان تأخيره أكثر من ثلاثة أيام يفسده كحكم غيره بقوله بالعطف على فاعل جاز (ص) وتأخير حيوان بلا شرط (ش) يعني أن رأس المال اذا كان حيواناً فانه يجوز تأخيره بلا شرط من غير كراهة ولو الى حلول اجل السلم أمام شرط التأخير فلا يجوز أكثر من ثلاثة أيام وبفسد كالعين قاله في الجواهر (ص) وهل الطعام والعرض كذلك ان كيل وأحضر أو كالعين فأوبلان (ش) يعني أن رأس مال السلم اذا كان طعاماً أو عرضاً ككيل الطعام وأحضر العرض في مجلس

ان شرع أجزاء أو الأجزاء أو إذا أراد الشروع حقيقة أو حكماً وذلك لان الشيخ أحمد جعل منفعة المعين كالعين وأقول والتعليل بقوله لانه كالي بكالي معناه لانه ابتداء دين بدين واذا كان كذلك فيصح مع الشروع حقيقة أو حكماً كالشروع في الثلاثة الايام فظهر من هذا كله انه لا يكون لقوله أو منفعة معين مفهوم الاعلى كلام عج لاعلى كلام شارحنا التابع للفقاني وقول شارحنا لانه كالي بكالي يفيد أن الجواز مع الشروع حقيقة أو حكماً وهو تابع للتوضيح فان التوضيح قال واحترز بالمعينة من المنافع المضمونة فلا يجوز أن تكون رأس المال لانه كالي بكالي انتهى والخاص أن مفاد التوضيح أي من تعليله بقضي صحة كلام اللقاني لكن يلزم أن يكون المضمون والمعين سواء فلا يكون التقييد بالمعين معني ولا معني لقول التوضيح واحترز بالمعينة الخ والذي يليق بالتقييد بالمعينة الرجوع لكلام عج (قوله بشرطه) أي المتقدمة في قوله ان يرى الخ ولو قد دام سكو كحيث يجوز بيعه جزافاً وذلك في مشاعل به وناقض (قوله فلا يجوز أكثر من ثلاثة أيام) أي لانه يبيع معين بتأخير قبضه

(قوله هل يجوز تأخيرهما بلا شرط) وأما مع الشرط فلا يجوز فيما زاد على ثلاثة أيام (قوله إلا أن يحمل الخ) الاستثناء منقطع وكأنه يقول وليس المراد التشبيه في التحريم كما هو ظاهره فيحمل على أن المراد التشبيه في مطلق النهي (قوله راجع لقوله فسد ما يقابله) أي وليس راجعاً للجميع (قوله كما عند سحنون) هو الذي عليه الناس فهو المعتمد (قوله وظاهرهما) فيها لابن القاسم وإن أصاب المسلم إليه رأس المال نحاساً (٣٠٤) أو رصاصاً بعد شهر أو شهرين فله البدل ولا ينقض السلم لكن سحنون هو العالم بها

ومشى في الشامل على قول سحنون (قوله بما إذا قام بالبدل الخ) فإن لم يقم بالبدل بان رضى بالزائفة أو سأل من عوضه لم يفسد ما يقابله ويقيد بما إذا لم يدخل عند العقد على تأخير ما يظهر زائفاً تأخيراً كثيراً وكان رأس المال عينا فإن دخلاً عند العقد على تأخير ما يظهر زائفاً تأخيراً كثيراً فسد السلم كله لأن فيه الكالئ بالكالئ كدخولهما على تأخير بعض رأس المال كثيراً فإن كان غير عين وأطلع فيه على عيب فينقض السلم إن وقع على عينه فإن وقع على موصوف وجب رده مثله انظر شب (قوله كطعام من بيع) أي لا من قرض فلا يجوز التصديق فيه (قوله والنقص) الواو بمعنى أو دليل أو المذكورة (قوله لا بتصديق) فيرجع في المضمون مثله وفي المعين يحط بقدره من الثمن (قوله أو يقوم للآخذينة) أي أو كانت البينة حضرت كيل البائع قالت أنه على ما قاله المشتري من النقص فيرجع المسلم بجميع النقص ولا يترك قدر المتعارف كالخائفة

العقد هل يجوز تأخيرهما بلا شرط من غير كراهة كالحيوان لأن الطعام لما كيل والعرض لما أحضر مجلس العقد انتقل ضمانهما إلى المسلم إليه وصار كالحيوان أمام عدم الكيل والاحضار كالكراهة اتفاقاً أو بكره تأخيرهما ولو مع كيل الطعام واحضار العرض لأنهما لما كان يغاب عليهما أشبه العين فيؤدي إلى ابتداء الدين بالدين بخلاف الحيوان فإن تأخيرها لا يؤدي إلى ذلك وليس المراد بالتشبيه بالعين التحريم كما هو ظاهر التشبيه إلا أن يحمل التشبيه على مطلق النهي (ص) ورد زائفة وعجل والافسد ما يقابله لا الجميع على الاحسن (ش) يعني أن المسلم إليه إذا وجد في رأس مال السلم دراهم زبوفاته يجوز له ردها سواء وجد ذلك بالقرب أو البعد كما هو ظاهرها وإذا ردها فإنه يجب على المسلم أن يعجل للمسلم إليه البدل بأن لا يزيد على ثلاثة أيام فإن تأخراً أكثر من ذلك فإنه يفسد من السلم ما يقابل الدراهم الزائفة فقط كما عند أبي عمران واستحسنه ابن حجر زواله أشار بقوله على الاحسن إعطاء التابع حكم نفسه ولا يفسد الجميع كما عند أبي بكر بن عبد الرحمن فقوله على الاحسن راجع لقوله فسد ما يقابله والزائفة المغشوش وأما النحاس والرصاص الخالص فلا يجوز بدله كما عند سحنون وظاهرهما ما عند أبي عمران أن ذلك مثل المغشوش وقيد ابن بشير وجوب تعجيل البدل والفساد بتأخيرها بما إذا قام بالبدل قبل حلول الأجل بكثير أمالوقام به عند حلوله أو وقدي من البومان والثلاثة فيجوز التأخير ما شاء ولو بشرط (ص) والتصديق فيه كطعام من بيع ثم لك أو عليك الزيد المعروف والنقص (ش) الضمير في فيه يرجع للشيء المسلم فيه بدليل قوله كطعام من بيع ولا يرجع لرأس مال السلم لأنه قد مر عدم جواز التصديق فيه مع تطايره والمعنى إن التصديق في كيل المسلم فيه أو وزنه أو عدده إذا قبض بعد أجله جائز وكذلك يجوز التصديق فيما ذكر في الطعام المبيع على النقد ثم إذا وجد المصدق ذلك نقصاً أو زيادة على ما صدق فيه من سلم أو بيع يشبه كيل الناس عادة فإنه لا شيء له في النقص ولا شيء عليه في الزيادة وأما لو عجل المسلم إليه السلم قبل حلول أجله فلا يجوز للمسلم أن يصدقه في كيله أو وزنه أو عدده بدليل ما مر من منع التصديق في المجل قبل أجله (ص) والافلا رجوع لك لا بتصديق أو بينة لم تفارق (ش) أي والابان لم يكن الزيد معروفاً بل متفاحشاً رددته كله إلى البائع وإن تفاحش النقص فلا رجوع للآخذ بالنقص على من أخذ منه إلا أن يصدقه على ذلك النقص أو تقوم للآخذينة لم تفارقه من حين قبضه إلى أن وجد فيه النقص الفاحش وانما ترك المؤلف الكلام على الرجوع بالزيادة على المتعارف لوضوحه (ص) وحلف أقداً وفي مسمى أو لقد باعه على ما كتب به إليه إن أعلم مشتريه والاحلفت ورجعت (ش) فاعل حلف هو البائع الصادق بالمسلم إليه أي وإن لم يكن تصديق من الدافع ولا بينة تشهد للآخذ على النقص المدعى فليس على الدافع الايمان بالله الذي لا اله الا هو لقد أدى في الآخذ ما سمى له إن كان المعطى كآله بيده وإن كان بعث به إليه ولم يتول كيله بيده فيقول لقد أدى فليت الآخذ على ما كتب به إلى أو قيل لي فيه من الكيل الذي يذكر ولا شيء عليه هذا إذا كان البائع أعلم المشتري بأن الطعام الواصل اليك لم أقف على كيله وقبله على هذا الوجه فإن نكل البائع عن اليمين المذكورة أو لم يعلم مشتريه أنه لم يقف على كيله فإن المشتري يحلف أنه وجد ناقصاً ويرجع على البائع بالطعام إن كان مضموناً

فرع من اشترى شيئاً فوجد به نقصاً فكالاستحقاق وأما إن اشترى ثوباً على أنه كذا وكذا فاعفاه هل هو البائع أو المتباع أو قولان (قوله وحلف الخ) أي البائع وأما وكيله فلا يحلف (قوله أو لقد باعه) ضمنه أو وصله لأنه لا نزاع في البيع (قوله إن أعلم مشتريه) أي أنه بذلك بينة تشهد بأنه أعلم بما كتب به إليه فلذلك احتاج اليمين هكذا أفاده بعض مشايخنا (قوله آله بيده) أي أو وقف



على كبله (قوله فلو نكل المشتري) أي في مفهوم أن أعلم لكن لا يحنى كما أفاده بعض إذا لم يحلف في الأول فإن المشتري الشامل للمسلم يحلف ويرجع فان نكل فلا شيء له ولا ترد على البائع الشامل للمسلم اليه والحاصل أن قوله والاحلف وترجعت راجع لقوله وحلف بطرفيهما وقوله وان أعلم مشتريه فاذا نكل فلا يرجع بشيء وليس له تحليف البائع لان البائع أو لا نكل فاذا حلف بعد نكوله يرجع والا فلا وأما في مفهوم أن أعلم المشتري فلا توجه اليه بل على المشتري فان لم يحلف حلف البائع (قوله ان كانت حقاله) أي لأصالة مع أن الحقيقة تجمع الأصالة (قوله وان سلمت عرضا) أي عقدت (٣٠٥) سلمت بالفعول لما فانه لقوله فهلك

(قوله استثنى الخ) ظاهره قدر أجل رأس المال أو أكثر وقال الشيخ أحمد الظاهر تقييدها بقدره لئلا يلزم تأخير أكثر من المدة المغتفرة خصوصا ان قلنا ان المستثنى مبني وأما الاستحجار فطلق وارتضاء بعض الشراح (قوله بأشهاد) أي على تسليمه لان العرض يتوثق به بأن يجعله عنده رهنا في غنه لان ما يبيع نسيئة ليس له حبسه في غنه الا برضا المسلم اليه أنه رهن في عوضه (قوله برهن أو جيل) أي رهن من عند المسلم اليه على المسلم فيه وجيل يأخذه من المسلم اليه يضمن المسلم اليه في المسلم فيه (قوله حيث لم تقم بينة بهلاكه) أي من المسلم أو من غيره ثم ان شهدت بأنه من الغير فضماته من المسلم اليه وان شهدت بأنه من المسلم فضماته منه (قوله والاولى أن يقول الخ) لا يحنى أن هذه الاولوية

أو بخصته من الثمن ان كان معينا فلو نكل المشتري فالظاهر أن له تحليف البائع انه باعه على ما كتب به اليه لان تبديله المشتري باليمين انما كانت حقاله فاذا نكل يرجع في الحال على الاصل (ص) وان أسلمت عرضا فهلك بيدك فهو منه ان أهمل أو أودع أو على الانتفاع (ش) يعني أن المسلم اذا جعل رأس مال السلم عرضا يغاب عليه طعاما أو غيره ودفعه للمسلم اليه فتركه في يد المسلم فهلك بيده فضماته من المسلم اليه لا تنقله له بالعقد الصحيح ان كان تركه عند المسلم على سبيل الاهمال أي على السكت لممكنه من قبضه أو على سبيل الوديعة لانه صار أمينا فيه أو على سبيل الانتفاع بان يكون المسلم استثنى منفعة المجعول رأس مال حين أسلمه أو يستأجره من المسلم اليه وأما لو استعاره فيضمنه ضمان الرهان كما لو وضعه للتوثق كما يأتي (ص) ومنك ان لم تقم بينة ووضع للتوثق ونقض السلم وحلف والاخير الآخر (ش) يعني أن المسلم اذا وضع عنده رأس المال الذي يغاب عليه لاجل أن يتوثق على المسلم اليه بأشهاد أو رهن أو جيل ثم ادعى ضياعه فان ضمانه منه حيث لم تقم بينة بهلاكه وينقض السلم في هذا الوجه بعد أن يحلف المسلم على ما ادعاه من الهلاك لاتهامه على تغيبه فان نكل عن اليمين خير المسلم اليه في نقض السلم وبقائه وأخذ قيمته فالحلف شرط في نقض السلم وأما ان قامت بينة للمسلم فالسلم ثابت وقد مر ان حكم الاستعارة حكم ما اذا وضع للتوثق ففاعل حلف هو المسلم المخاطب بقوله ومنك وانما التفت من الخطاب الى الغيبة لان قوله وحلف والاخير الآخر ليس من كلام المدونة وانما هو تقييد للتونس والاولى أن يقول وحلف ونقض السلم لان النقض متأخر عن الحلف لكن الواو لا تقتضي ترتيبا على المعتمد (ص) وان أسلمت حيوانا أو عقارا فالسلم ثابت (ش) يعني لو كان رأس المال حيوانا أو عقارا فأفلت أو أبق أو انهدم العقار بفعل أحد المتعاقدين أو غيرهما فالسلم ثابت لا ينقض وضمير (ويتبع الجاني) للمسلم اليه ولا يتصور أن يتبعه المسلم وان كان الضمان منه بان ذلك أن الضمان تارة يكون من المسلم اليه وذلك اذا كان رأس المال حيوانا أو عقارا أو نحوهما لا يغاب عليه أو عرضا يغاب عليه وتركة عند المسلم على وجه الاهمال أو الابداع أو الانتفاع أو على وجه التوثق أو العارية وقامت بينة على انه تلف بغير سببه سوا عين من ألقفه أم لا أو اعترف شخص بأنه ألقفه وفي هذه الاوجه لا يفسخ السلم سوا علم المتلف له أو جهل لانه في ملك المسلم اليه وتارة يكون الضمان من المسلم وذلك فيما اذا كان عرضا يغاب عليه ووضع عنده للتوثق أو العارية ولم تقم بينة على انه تلف بغير سببه ولا اعترف أحد بتلفه وفي هذا لا يتصور أن يتبع المسلم الجاني لانه اذا لم يكن من المسلم الا مجرد دعوا على شخص انه ألقف ما في ضمانه فلا يتبع من ادعى عليه بذلك وان قامت له بينة بما ادعاه أو وافقه على ذلك لم يكن له اتباع الجاني وانما الذي يتبعه المسلم اليه لانه في ضمانه وأما ما أشار به بعضهم من انه يتصور أن يتبع المسلم من جنى وذلك فيما اذا كان ما جعله المسلم رأس مال شيئا ثابتا في ضمانه كان أسلم عبدا

يعارضها قوله والاخير الآخر لانه يرجع للحلف والمصنف انما أخره أي قوله وحلف لاجل قوله والاخير الآخر والاولى أن يقول ان حلفت بناء الخطاب (قوله وتركة عند المسلم على وجه الاهمال الخ) هذا كله متعلق بقوله أو عرضا يغاب عليه وتركة الخ وأما لو كان رأس المال حيوانا أو عقارا فالضمان من المسلم اليه في جميع الصور حتى في صورة التوثق فالتفصيل بين التوثق وعلمه انما هو في العرض الذي يغاب عليه والحاصل أنه متى كان الضمان من المسلم اليه لا ينقض السلم ولا ينقض الا في صورة ضمان المسلم بالكسر وضماته من المسلم اليه في ثلاث صور ان كان مما لا يغاب عليه أو يغاب عليه وتركة على وجه الاهمال الخ أو على وجه التوثق أو العارية وقامت بينة على هلاكه

(قوله فقيه مع بعده) وجه البعد أن المصنف غير الأسلوب بقوله ويتبع الجاني فلو كان الغرض ويتبع المسلم الجاني لقال ويتبع الجاني أي ويتبع أنت يا مسلم الجاني فلما عدل دل على أن المراد ويتبع المسلم اليه الجاني (قوله وبهذا) أي بما تقر من قولنا أن الضمان من المسلم اليه سواء عينت من أتاه أم لا يعلم الخ أي لأن بعض الشراح قال ويتبع الجاني معناه أن علم والافسخ السلم على المشهور (قوله أو أردأ) في العبارة حذف والتقدير أو قوب أجود في مثله أردأ (قوله كان من جملة قوله ولا شيء أكثر منه) ولا يصح أن يكون من جملة أمأ ولا فإنه يقضي بأنه لا حاجة إلى ذكره مع أنه ذكره وأما ما يفانه فيجوز المساواة في الطعامين والنقدين ولا يصح (قوله كفاره الحمر) المشهور أن الحمر والبغال (٣٠٦) جنس واحد وقوله في الاعرابية أي المخالفة أي المنسوبة للاعراب يشعر

بان الفاره من المصرية وغير الفاره منها صنف واحد وقد عزا عياض ذلك للدونة وقال فضل خلاقه ويرجع ما ذهب اليه فضل بانين الحمر بصراحتا خلافا كثيرا قل أن يوجد ذلك يلد من البلدان والجمع ما فوق الواحد قلت وإلى كلام فضل يشير قول الشارح في الجارين غير الفارحين (قوله كبرزون) لم تدخل الكاف شيئا ذهني بمعنى مثل أي إلا أن يكون الهملاج مثل برزون (قوله وهي سرعة المشي) أي مع حسن السير بدليل ما بعده والبرزون متول من الخيل والبقر وذلك لأن كسرى شال الخيل على البقرة قوة أعضائه وشدة صبره فوليت له برزونا قاصدا في ذلك مقصد الاسكندر في نتائج البغال حيث شال الخيل على الحمر والحاصل أن الخيل تنقسم إلى عربي وبرزون والهملجة تنصف بها كل منهما وإن معنى كلامه أن الخيل العربية تختلف بالسبق لا بحسن السير مع السرعة فإذا كان فرس عربي انصفت بالهملجة فلا تنزل الهملجة مثل السابق حتى يصح سلم الواحد انصفتها في اثنين خليا منها ما لم

غائب في طعام مثلا وتلف العبد قبل أن يقبضه المسلم اليه فإن المسلم يتبع الجاني فقيه مع بعده شيء لأنه بمجرد تلفه يتسخ السلم لوقوعه على عينه فلم يبق دافعه مسلما إلا بضرب من التجوز وبهذا يعلم ما في كلام بعض الشراح من النظر (ص) وأن لا يكونا طعامين ولا نقدين ولا شيئا في أكثر منه أو أجود كالعكس (ش) هذا هو الشرط الثاني من شروط الصحة للسلم وهو أن لا يكون رأس المال والمسلم فيه طعامين ولا نقدين لا دانه إلى رب الفضيل أو النساء فلا تسلم فضة في ذهب ولا عكسه ولا فضة أرد ذهب في مثله وحكم الفلوس هنا حكم العين لأنه صرف ولا ينحله بمثرة في طعام ولا يسلم شيء من غير الطعام في أجود منه ولا أكثر منه من جنسه كثوب في ثوب أجود منه أو ثوب في ثوبين مثله لا يؤدي إلى سلف جر منفعة فالجودة هنا منزلة الكثرة ولا يسلم ثوبان في ثوب مثله أو أردأ الثلاثي يؤدي إلى ضمان يجعل أي يؤدي إلى التهمة على ذلك وإنما اعتبروا هنا خمسة ضمان يجعل وألغوها في بيع الإجمال لأن تعدد العقد هناك أضعفها ومفهوم كلام المؤلف جواز الشيء في مثله كما سبق قول المؤلف والشيء في مثله فرض فقوله وأن لا يكونا طعامين ولا نقدين ولو تساوى دليل قوله ولا شيء في أكثر منه لأنه ان قبض بالكثر والقبلة كان من جملة قوله ولا شيء في أكثر منه ولا يعارض الإطلاق قوله والشيء في مثله فرض لأنه مقيد بماعدا الطعامين والنقدين ثم استثنى من قوله لا شيء في أكثر منه أو أجود ومن قوله كالعكس قوله (ص) إلا أن تختلف المنفعة كفاره الحمر في الاعرابية (ش) يعني أنه يجوز أن يسلم الحمار الفاره وهو جيد السير في الجارين فأكثر غير الفارحين وبالعكس لأن اختلاف المنافع يصير الجنس الواحد كالجنسين وجعه الإعرابية المنسوبة للاعراب يدل على أنه لا بد أن يسلم الواحد في التعدد وهو كذلك فلا يجوز سلم الواحد في الواحد حيث لم يختلفا بالصغر والكبر والاجاز وبه يعلم ما في كلام بعض \* ولما ذكر اختلاف الحمر بالفراة ذكر أن اختلاف الخيل بالسبق بقوله (ص) وسابق الخيل لا هملاج إلا كبرزون (ش) يعني أنه يجوز سلم القرص السابق في فرسين غير سابقين لاختلاف المنافع فإن المعترف في الخيل السابق لا الهملجة وهي سرعة المشي أسرع من مشيه وحسن سيره لا قصره مخالفا لما عجنسه حتى يجوز سلم الواحد في اثنين أو ثلاثة مما ليس له تلك السرعة إلا أن يكون مع الهملجة عظيم الخلقة جاني الأعضاء مما أراد منه الجمل فيجتمع فيه الهملجة والبرذنة فيجوز حينئذ أن يسلم الواحد في أكثر من خلاقه (ص) وجل كثير الجمل وصح وبسببه (ش) يعني أنه يجوز أن يسلم الجمل الكثير الجمل في جملين مما ليس كذلك وكان ينبغي أن يعبر بالبعير ليشمل الإثنى وصح اعتبار السابق في

لجتماع الهملجة مع البرزون فيصح سلم الواحد في برزوين خليا عن

الابل

الهملجة كما هو مفاد نص ابن حبيب فقول المصنف لا هملاج معناه كما قال القاني لا فرس هملاج بدليل قوله لا كبرزون وتقرير التثاني ببرزون فاسيد لأن فيه استثناء الشيء من نفسه كبروذنا أي إلا أن يكون مع الهملجة برذنة (قوله جاني الأعضاء) حال (قوله وصح وبسببه) حاصل ما عند النحوي أن الأبل صنفان صنف يراد بالعمل وصنف يراد للركوب لا للعمل وكل منهما جيد وونعش فيسلم فيما يراد للعمل فيما يراد للركوب وعكسوا تعدد العدد واختلاف جائز وما يراد بالعمل أو للركوب لا يسلم بعضه في بعض إلا أن يكثر عدد الردي فحصل المبائة إلى اختيار النحوي أشار بقوله وصح وبسببه ووافق ابن عبد السلام



(قوله ولو أنثى) رداعلى من يقول المعتبر فى الانثى انما هو اللب (قوله وكثرة لبن الشاة) ينبغى أن يعتبر فى أنثى البقر والجاموس كثرة اللبن لانهم ما يراد ان لذلك (قوله وظاهرها عموم الضأن) الواقع فيها لا يسلم ضأن الغنم فى معزها ولا العكس الاشياء غزيرة اللبن موصوفة بالكرم فلا بأس أن تسلم فى حواشى الغنم فأطلق وجعلهما كالجنس الواحد واعتبر غزارته (٣٠٧) فى الشاة منهما واطرافه عموم للضأن من

اضافة المصدر للفعول (قوله

والشمول منظور فيه للعللة) وهى

غزارة اللبن ووصفها بالكرم أى

المأخوذ من قوله الاشاة أى أن

الشمول لتحقيقا منظور فيه للعللة أى

انما أتى من العلة وأما لفظها وهو

قوله الاشاة غزيرة اللبن فهو مطلق

وان كان صادقا بما إلا أنه احتمال

لكفاية تحققه فى المعز (قوله وهو

يتناول) أى العام أى ذو تناول (قوله

كما لا يعتبر فيها) أى الشاة ضائفا أو

معزا (قوله للسلامة من سلف

زيادة الخ) لما تقدم من اختلاف

المنفعة الذى صيرها بمنزلة جنسين

فصار مباينة وخروج عن السلف

زيادة والضمانية يجعل (قوله

فكانه قال الخ) هذا انما يظهر فى سلم

صغير فى كبير لا فى سلم صغير فى كبير

وقوله وأدائه فى الثانى للجهالة

هذا انما يظهر فى سلم كبير

فى صغير لا فى سلم كبير فى صغير فى

مع أن قول المصنف ان لم يرد الخ

راجع للجميع (قوله وهى هنا

المغالبية الخ) لا يحتمل أنه فى الصورة

الاولى يؤدى لضمان يجعل فى يؤدى

الى المغالبية فلا يقال ان كلام

الشارح غير موافق لما تقدم له واعلم

أن الضمان يجعل غير الضمان

المبوبة لانه من ثلاثة وما هنا من

اثنين وفى الثانى يؤدى لبيع معلوم

مجهول فلا يظهر قوله لا يبيع معلوم

الخ (قوله وفى الشاة الرضع) يتراءى فى نسخة الرضع بالراء فاذا اراد الارضاع وكان ذلك كتابة عن الحمل

وفى الآدمى السن أى سن البلوغ (قوله فلا يسلم صغارهما فى كبارهما) اتحد عدد كل أو اختلف (قوله لان كبيرهما مع صغيرهما

الابل كالحمل الآن اللاتى اسقاط الواولان العطف بوهم أن التصحيح لما قبله من اعتبار

الحمل أيضا مع أنه لا خلاف فى اعتباره (ص) وبقوة البقرة (ش) عطف على المعنى أى الآن

تختلف المنفعة بالفراهة وبقوة البقرة والبقرا سم جنس جمى يفرق بينه وبين مفردة بالناء

فالبقرة بالناء تطلق على الذكر والانثى ولذا قال هنا (ولو أنثى) والباء فيها للوحدة لا للتأنيث

(ص) وكثرة لبن الشاة (ش) يعنى أن الشاة الكثيرة اللبن من المعز يجوز سلمها فى شاتين مما ليس

كذلك ولا فرق بين الضأن والمعز على ظاهر المدونة ولذلك قال (وظاهرها عموم الضأن) أى

عموما لغويا وهو الشمول فاندفع ما قبل انه كان الاولى أن يعبر بشمول دون عموم لان العموم

من عوارض الالفاظ والشمول منظور فيه للعللة وتناول المدونة له من جهة العلة لا من جهة

عموم اللفظ لانتفاءه من لفظها بل لفظها مطلق لا عام وهو يتناول الصالح له من غير حصر

لكن صحح ابن الحاجب خلاف عموم لفظها الضأن فلا يعتبر فى الضأن غزارة لبن واليه أشار

بقوله (وصحح خلافه) كما لا يعتبر فيها ذكورة وأثوثة اتفاقا لان اللبن فى الضأن كالتابع لمنفعة

الصوف ولان لبنها غالب الأقل من لبن المعز وأما المعز فتنفعة شعرها يسيرة ولبنها كثير فهو

المقصود منها (ص) وكصغيرين فى كبير وعكسه أو صغير فى كبير وعكسه (ش) يعنى أنه يجوز

سلم صغيرين من الحيوان الا ما يستثنى فى كبير من جنسه لا اختلاف المنفعة وكذلك يجوز سلم

كبير فى صغيرين من جنسه اتفاقا فى هاتين الصورتين للسلامة من سلف بزيادة ومن ضمان

يجعل وكذلك يجوز سلم حيوان صغير فى كبير من جنسه وكذلك عكسه على الاصح عند ابن

الحاجب قال فى توضيحه وهو ظاهر المدونة وعليه جعلها ابن لبابة وأبو محمد وغيرهما واختاره

الباجى ثم أشار الى شرط جواز الجميع المتفق عليه والمختلف فيه بقوله (ص) ان لم يؤدى الى

المزانية (ش) فان أدى الى ذلك بأن يطول الاجل المضروب الى أن يصير فيه الصغير كبيرا أو

يلد فيه الكبير صغيرا منع لادائه فى الاول الى ضمان يجعل فكانه قال له اضمن لى هذا لاجل

كذا فان مات فى ذمتك وان سلم عادالى وكانت منفعة لك بضمائك وهو باطل وأدائه فى

الثانى للجهالة فكانه قال له خذ هذا على صغير يخرج منه ولا يدري أى يخرج منه أم لا وقوله

(وتوالت على خلافه) راجع لمسئلة الانفراد أى وفهم بعض المدونة على خلاف الجواز فى سلم

صغير فى كبير وعكسه وأما الاول وهو سلم صغيرين فى كبير وعكسه فهو جائز بشرطه ولم تناول

المدونة على خلاف الجواز وانما ذكر المؤلف الاولى مع استفادة الجواز فيها من الثانية

للتنصيص على أن قوله أو صغير فى كبير وعكسه ليس المراد به الجنس بل المراد صغير واحد

فى كبير واحد وعكسه اذ لو لم يذكر الاولى لاحتمل أن يراد الجنس فيقتضى جري قوله وتوالت

على خلافة فيه وليس كذلك فقوله وكصغيرين عطف على كفاره الجر فهو مما اختلفت فيه

المنفعة وقوله ان لم يؤد للمزانية المراد بها هنا اللغوية وهى المغالبية لا يبيع معلوم مجهول أو

مجهول بمجهول من جنسه والمراد بالكبير من بلغ سن الحزث فى البقر وفى الخيل من بلغ السبق

وفى الشاة الرضع وفى الآدمى السن (ص) كالأدمى والغنم (ش) مشبه فى المنع على التأويل

الثانى أى فلا يجوز سلم صغارهما فى كبارهما ولا عكسه لان كبيرهما مع صغيرهما جنس واحد

الخ (قوله وفى الشاة الرضع) يتراءى فى نسخة الرضع بالراء فاذا اراد الارضاع وكان ذلك كتابة عن الحمل

وفى الآدمى السن أى سن البلوغ (قوله فلا يسلم صغارهما فى كبارهما) اتحد عدد كل أو اختلف (قوله لان كبيرهما مع صغيرهما

(قوله بقوله) الباء بمعنى اللام أى فى التمثيل به لقوله إلا أن تختلف المنفعة (قوله فى جذع أو جذوع) مثله فى شب (قوله ولا بد من الوصفين الخ) المعتمد أن مثل ذلك ما إذا كان غليظا فقط وأما الطول وحده فلا يكتفى خلافا لابن الحاجب والفرق تيسير قطع الطويل فالمنفعة متقاربة بخلاف الغليظ فى رقيقين لأن فى نشره كلفة (قوله فى جذع) أى أو جذوع لأجل أن يناسب ما تقدم له وحاصله أن الاختلاف الذى بين الطويل العريض وغيره قوى جدا فكانهما جنسا متباينان تباينا قويا فلذا ساغ جعله سلميا فى واحد وفى اثنين إلا أن نص المدونة يشهد لما قاله المصنف (٣٠٨) من اجتماع الطول والغليظ ونصها فيها لابن القاسم والخشب لا يسلم منها جذع فى جذعين

مثله حتى يتبين اختلافهما بجذع  
تخل طويل كبير غليظه وطوله كذا فى  
جذوع صغار لا تقاربه فيجوز لأن  
هذه نوعان مختلفان اه فأتطرمع هذا  
قول الشارح أو جذوع فالواجب  
الرجوع للمدونة (قوله دونه فى  
القطع والجودة) جمع بين الجودة  
والقطع لقوله فى توضيحه لم يجعل فى  
المدونة مطلق الجودة والرداءة  
مقتضية الجواز بل فيها المنع إلا أن  
يعد ما بينهما فى الجودة والقطع ولذا  
قال شب فان الذى فى ابن شاس  
كالمدونة أنه لا بد أن يكون دونه فى  
القطع والجودة معا وأن الاختلاف  
فيهما هو المقتضى للجواز لا أحدهما  
والحاصل أنه لا يجوز سلم سيف فى  
سيفين إلا إذا اختلفا مع الواحد  
فى الجوهرية والقطع لكن فى ابن  
عرفة عن محمد ما يفيد أن الواو  
بمعنى أو ونصه الحديد جوده  
ورديته صنف حتى يعمل سيوفا  
وسكا كين فيجوز سلم المرتفع منها  
فى غير المرتفع ولذا قال قت وسواء  
كان دونه فى القطع أو الجودة اه  
(قوله وبه يعلم ما فى كلام بعض)  
وهو الشيخ أحمد فإنه قال وأما سلم  
سيف قاطع فى سيف دونه فى القطع  
فالظاهر فيه الجواز اه (قوله

نص عليه ابن القاسم واقتصر ابن الحاجب فى المنع على الآدمى ليس على ما ينبغي ثم ذكر  
ما يختلف به منافع الخشب الذى ابتدأ ابن الحاجب فى التمثيل به بقوله إلا أن تختلف المنافع  
فقال (ع) ويجذع طويل غليظ فى غيره (ش) يعنى أنه يجوز سلم جذع طويل غليظ من  
الخشب فى جذع ليس كذلك أو جذوع ولا بد من الوصفين خلافا لابن الحاجب فى اكتفائه  
بأحد الوصفين لقوله فى غيره أى فى جذوع غيره وحينئذ يندفع الاعتراض بأن الكبير يصنع  
منه صغار فيؤدى إلى سلم الشئ فيما يخرج منه وهو من أبنية لأن الجذوع إذا غيرت عن خلقتها  
بنشرها ونجرتها لم تكن جذوعا وإنما تسمى جوارزا لا على تجوز وقوله فى غيره أى من جنسه والا  
فلا يشترط طول ولا غليظ بناء على أن الخشب أجناس وهو الصحيح والمراد بالجنس الصنف  
(ص) وكسيف قاطع فى سيفين دونه (ش) يعنى أنه يجوز سلم سيف قاطع فى سيفين أو  
أكثر دونه فى القطع والجودة على مذهبه ولا بد من التعدد من أحد الجانبين حيث اتحد  
الجنس واختلفت المنفعة كما هو مذهبها أيضا فلا يجوز سلم سيف قاطع فى سيف دونه وبه يعلم  
ما فى كلام بعض \* ولما أنهى الكلام على سلم بعض الجنس الواحد فى بعضه الآخر حيث  
اختلفت المنفعة شرع فى الكلام على سلم أحد الجنسين فى الآخر فقال (ص) وكالجنسين  
ولو تقاربت المنفعة كرفيق القطن والكنان (ش) يعنى أنه يجوز سلم الجنس فى جنس آخر  
ولو تقاربت منافعهما التباين الأغراض كرفيق ثياب القطن ورفيق ثياب الكنان فيجوز  
سلم أحدهما فى الآخر ويجوز سلم غليظ ثياب الكنان فى رفيق ثياب الكنان ويأتى أنه  
يجوز سلم رفيق الغزل فى غليظه وعكسه ومنه يستفاد ما ذكره الشيخ بالاولى ثم ان قوله  
وكالجنسين معطوف على معنى إلا أن تختلف المنفعة وكأنه قال الجنس الواحد لا يسلم  
بعضه فى بعض إلا أن تختلف المنفعة والجنسان يسلم أحدهما فى الآخر ولو تقاربت المنفعة  
والكان بفتح الكاف والمثناة فوق (ش) لأجل فى جليلين مثله عمل أحدهما (ش) معطوف  
على كفاره ويقدر منفعة شرعية فى المعطوف عليه ومنفعة ربوية فى المعطوف لانه  
يشترط فى العطف بلا أن لا يصدق أحد متعاطفهما على الآخر أى إلا أن تختلف المنفعة  
اختلافا شرعيا كفاره الحرف فى الاعرابية لانه لا يصدق أحد متعاطفهما على الآخر أى إلا أن تختلف المنفعة  
أولية قدره عامل ويكون من عطف الجليل أى لا يجوز أن يسلم جلا مثلا فى جليلين مثله أحدهما  
مجهول والآخر مؤجل لانه بالان المؤجل هو العوض والمجهول زيادة فهو سلف برنفعهما ومن  
باب أولى لو أجملا معا أو مالمعا لجازا اتفاقا لانه محض بيع ومفهوم مثله فيه تفصيل  
فان كان المنفرد أجود من المجهول ومثل المؤجل أو أدنى لم يجز لانه سلف بزيادة فى المجهول

كرفيق ثياب القطن الخ) أى فالمصنف أراد بقوله كرفيق أى ثياب القطن ولو صرح بذلك المصنف فزاد لفظ ثياب فى الموضوع لكان مع  
أظهر لانه الموافق للمدونة (قوله ويجوز سلم غليظ ثياب الكنان) وجه الجواز مع اتحاد الجنسية أنهما مختلفان فى المنفعة اختلافا قويا فصار ذلك  
بمنزلة الجنسين (قوله معطوف على معنى إلا أن تختلف الخ) أى على المعنى الملاحظ من قوله إلا أن تختلف المنفعة أى الذى هو قوله الجنس  
الواحد (قوله مثله) صفة للجليل ومثل لا تعرف بالاضافة لشدة ابهامها وكذا شدة ابهامها مانعة من تشبيهها (قوله معطوف على كفاره)  
لا يفتى أن حله يقتضى أنه من عطف الجليل وقوله لانه يشترط الخ نقول مسلم أنه يشترط وهنا كذلك لانه سلف بزيادة فى المجهول



(قوله مع فضل المؤجل) أي فيما إذا كان المؤجل أعلى (قوله جاز) أي سواء أجال أو عجل وكذا إذا كان أعلى منه فيجوز أجال أو عجل - لا وأمالو كان أحدهما مثله والاخر غير مماثل أي بان كان أعلى أو دون فإن عجل المماثل أجزأ والا فلا هذا مفاد ما تنقل عن أصبغ والمراد بالاجودية كثرة الحمل والسبق على ما تقدم فقوله وان كان المنفرد أجود من المجل ومثله المؤجل أو أدنى لم يجز أي وأمالو كان المنفرد أدنى منهما أو أعلى منهما أجزأ مطلقا عجلا أو أحدهما أو لا مساو بالمجل وأعلى من المؤجل أجزأ ولو كان مساو بالمجل وأدنى من المؤجل فقد تقدم الجواز كما قال أصبغ وكأنه يتطرق للندية المجلة فقط وأمالو كان أحدهما أعلى والاخر أدنى في فهم بعض أنه لا يجوز الا صورة التجميل فقط والظاهر أنه يجوز حيث كان المجل هو الأعلى والمؤجل أدنى بالاولى من المساوى (قوله اذا كان الجلال نقدا) أي المتقابلان المدفوع أحدهما في الآخر زيد مع واحد دراهم من أي جانب كان وخرجت المسئلة من بيع الآجال (قوله عجلت الدراهم أو أجلت) فان كانت الدراهم من دافع (٣٠٩) المجل فهو ضمان يجعل وان كانت من المؤخر فهو

سلف بزيادة (قوله في عدد من جنسه) ظاهره لا بد من العدد وعبارة عب فيسلم واحد في واحد غير معلم فليس كسئلة سلم الفاره في غيره والبقرة في غيرها المشروط فيها التعدد ووافقته شب ولعل الفرق أن قوة الاختلاف بالتعليم كقوة الاختلاف بالصغر والكبر اه (قوله انما يتشبه على نقل ابن رشد) الحاصل أن ابن رشد يقول ما يقتنى من الحمام صنف وكل واحد من الازوالداج صنف على حدته وسائر الطير غير هذه الثلاثة صنف واحد مغاير لاصناف الثلاثة هكذا يستفاد من كلام بعض الشراح ونص الشيخ عبد الرحمن لقوله وكطير علم أي فانه يختلف بالتعليم فيجوز في أكثر من جنسه وأما من غير جنسه فيجوز سلم واحد بالتعليم في أكثر من جنسه من غير جنسه اه كلام الشيخ عبد الرحمن أقول لا يخفى أن كلام الشيخ عبد الرحمن يدل على أنه نقله فان كان

مع فضل المؤجل وان كان المنفرد أجود منهما جازوهي مبايعة ولو كان عوض أحد الجملين دراهم ففي المدونة اذا كان الجلال نقدا أو الدراهم مجلة أو مؤجلة فلا بأس به ولو تأخر أحد الجملين لم يجز عجلت الدراهم أو أجلت اه (ص) وكطير علم (ش) يعني أن الطير يختلف بالتعليم فيجوز سلم الطير المعلم تعليم شرعا كالبارز والصقر للصيد في عدد من جنسه بلا تعليم وأما من غير جنسه فيجوز سلم واحد بلا تعليم في أكثر من جنسه بلا تعليم كما نقله الشيخ عبد الرحمن وهذا انما يتشبه على نقل ابن رشد أن الطير أجناس لا على سماع عيسى ابن القاسم من أن الطير كله جنس واحد وعليه مشي المؤلف في باب الربويات انظر ابن عرفة وقوله (ص) لا بالبيض والذكورة والانوثة ولو آدميا (ش) معطوف على معنى ما مر أي بالتعليم لا بكذا والمعنى أن الطير لا يختلف بالبيض ولا بالذكورة والانوثة كالأدنى فلا تسلم الدجاجة البيوض في اثنين غير بيوض ولا الدجاجة في الديك ولا عكسه ولا الذكور من الآدمي في الانثى ولا عكسه فقوله والذكورة أي ولا يختلف الحيوان مطلقا بالذكورة والانوثة وليس راجعا للطير بدليل قوله ولو آدميا (ص) وغزل وطبخ ان لم يبلغ النهاية (ش) يعني أن الاماء لا تختلف منافعها بالغزل لان ذلك منفعة مسلمة وكذلك الطبخ فلا يجوز سلم جارية طبخة في جارية أو أكثر من ليست كذلك لان المقصود من الرقيق الخدمة الآن يبلغ كل من الغزل أو الطبخ النهاية والمراد ببلوغها في الغزل خروجها عن عادة أمثالها وفي الطبخ أن تطبخ الألوان التي لا يصل اليها غيرها لا أن يباع بوزنه فضة ولا أن تعمل من النوع الواحد أصنافا لانه ان كان من غير ضم شيء اليه فلا يمكن وان كان بالتركيب فغالب الطبائحات تفعل ذلك ولم يذكر الخمي قيد بلوغ النهاية الا في الغزل فلعل المؤلف قاس الطبخ على الغزل وهو تابع لابن الحاجب واعترضه ابن عرفة بان الطبخ ناقل وان لم يبلغ النهاية (ص) وحساب أو كتابة (ش) أي أن الحساب والكتابة لا ينقل بهما الرقيق عن جنسه ولو حصل لافيه معا كما هو قول ابن القاسم خلافا لبيحي ابن سعيد وظاهر كلام المؤلف ولو بلغ النهاية في الكتابة وينبغي أن يقيده بما اذا لم يبلغ النهاية

(٣٧ - خرشي خامس) منقول عن المتقدمين فنقول انه مشهور مبني على ضعف الذي هو خلاف المتن فيما تقدم وان كان نقله عن بعض الشراح المتأخرين فنقول هو ضعيف ونرجع لكلام المصنف المتقدم ثم لا يخفى أن كلام الشيخ عبد الرحمن موافق لما شارحنا في اعتبار التعدد (قوله فلا تسلم الدجاجة) أي فهذا من سلم الشيء في أكثر من جنسه الا أن هذا لا يعد اختلافا يسوغ السلم وقوله ولا الدجاجة في الديك الخ لا يخفى أن هذا من سلم الشيء في أجود منه أو أدنى لكن هذا لا يعد اختلافا يسوغ ذلك (قوله ان تطبخ الألوان) أي الألوان القرية الشكل التي لا يصل اليها غيرها لا بتعليم كثير (قوله لا أن يباع بوزنه فضة) أي أن ذلك ليس بشرط (قوله وان كان بالتركيب فغالب الطبائحات) أي التي شأنها الطبخ وان تفاوت (قوله فلعل المؤلف قاس الطبخ على الغزل) كيف هذا مع كونه تبع ابن الحاجب الا أن يقال ان ابن الحاجب قانس لانه لم يكن منصوصا فهو قانس والمصنف لما ارتضاه فكأنه قانس أيضا (قوله واعترضه ابن عرفة الخ) فالعتمد أنه ناقل مطلقا لانه صنعة معتبرة بلغت النهاية أم لا (تبيينه) ذكر المواقف أنه يزداد على بلوغ النهاية في الغزل قيدها وهو

كون ذلك الغزل هو المقصود منها (قوله بل ربما قال ان هذا اولي) يحتمل هذا المذكور الذي هو الحساب والسكابة أي كل منهما اولي من الغزل ويحتمل وهو الظاهر أن المراد به هذا أي الحساب اولي من السكابة لان الحساب أدق من السكابة كما هو معلوم (وتنبه به) البناء والخياطة كل منهما معتبر والفرق بينهما وبين الحساب والسكابة أن الخياطة يحتاج اليها كل واحد والبناء يغلب الاحتياج اليها بخلاف الحساب والسكابة ومثل الخياطة في الاعتبار التجزؤ والظاهر أنه اذا كان أحدهما يبنى البناء المعتبر والاخر يبنى ما دونه أن ذلك بمثابة جنسين وكذا يقال في الخياطة كذا استظهر بعض الشراح (قوله أو أطلق) أي ما لم تقم قرينة على قصد القرض فيما يظهر (قوله بخلاف ما اذا ضرب الاجل الخ) الاول أن يقول بخلاف ما اذا لم يضرب الاجل أي الاجل المعلوم أي الذي أقله نصف شهر ويكون قوله فانه لما كان الغالب الخ راجعا للاول لأن محاب بأن في العبارة حذفوا والتقدير رأي فان كان أقل من نصف شهر فلا يسلمان من بيع ماليس عند الانسان بخلاف ما اذا ضرب الاجل المجهود (٢١٠) الخ (قوله إذ كانه انما يبيع عند الاجل) أي ما هو عنده (قوله

لانه مظنة اختلاف الاسواق) المناسب لما تقدم لانه مظنة تحصيل المسلم فيه الآن يقال مظنة اختلاف الاسواق مظنة لتحصيل البيع (قوله مظنة اختلاف الاسواق) أي المقتضى لوجود المسلم فيه فكأنه عند المسلم اليه (قوله خلاف الاول) فيه نظر اذ ليس في قول من الاقوال التي نقلها ابن عرفة والشارح ما يوافق قوله خلاف الاول (قوله لا تخلو عن ركاة) أي بعد فتحها أنه انما عبر بذلك لانه لا يتحقق الخمسة عشر يوما الا بزيادة عليها ولو بسيرة وقال ابن غازي لعله أراد بقوله زائد نصف الشهر الناقص والا فالوجه أن يقول نصف شهر ليوافق النص ولا حداكثره الا ما لا يجوز البيع اليه وهذا كله بالنظر لكون الاجل يشترط فيه خمسة عشر يوما وقد علمت أن الثلاثة عشر والاثنى عشر والاحد عشر كذلك (قوله الايام المعلومه)

كافي مسئله الغزل وكذا يقال في الحساب بل ربما يقال ان هذا اولي \* ولما تكلم على اختلاف الجنس باختلاف منافعه فيجوز سلم بعضه في بعض وتكلم على ما اذا اتحدت المنافع وانه لا يسلم شيء في أكثر منه أو وجود ولا عكسه تكلم على اتحاد الجنس والقدر والصفة بقوله (قن) والشيء في مثله قرض (ش) يعني أن سلم الشيء في مثله صفة وقدر اقرض ولو وقع بلفظ البيع أو السلم فان قصدت به نفعك أو نفع عكها معامنع وان قصدت به نفع المقترض فقط صح ذلك كن أسلم عرضا في مثله الى أجل من ثوب أو عباءة أو غير ذلك هذا في غير الطعام والنقد وماهما فلا يكون كل قرضا الا اذا وقع بلفظ القرض فان وقع بلفظ البيع أو السلم أو أطلق فانه يمنع (قن) وأن يؤجل بمعلوم زائد على نصف شهر (ش) هذا هو الشرط الثالث وهو أن يضرب بالسلم معنى المسلم فيه أجلا معلوما أقله نصف شهر ليسلمان من بيع ماليس عند الانسان المنهي عنه بخلاف ما اذا ضرب الاجل فانه لما كان الغالب تحصيل المسلم فيه في ذلك الاجل لم يكن من بيع الانسان ماليس عنده إذ كانه انما يبيع عند الاجل واشترط في الاجل أن يكون معلوما يعلم منه الوقت الذي يقع فيه قضاء المسلم فيه فالاجل المجهول غير مفيد بل مفسد لا يعقد وانما حدا أقل الاجل بخمسة عشر يوما لانه مظنة اختلاف الاسواق غالبالكن مقتضى كلام المؤلف أن نصف الشهر غير كاف مع أنه كاف بل وقوع السلم لثلاثة عشر أو اثني عشر أو أحد عشر خلاف الاول فقط وأجيب عنه بأجوبة لا تخلو عن ركاة وأشار بقوله (كالنيروز) الى أن الايام المعلومه كالمنصوصه وهو أول يوم من السنة القبطية فالمراد به الزمان لا الفعل وهو اللعب الواقع في أول السنة القبطية وهذا اذا كانا عالمين بحساب العجم والافلا (ص) والحصاد والدراس وقدم الحاج (ش) أشار به ذا الى أن الفعل الذي يفعل في الايام المعتادة كهسي والمعنى أنه يصح تأجيل السلم بما ذكره بالصيف ولولم يعرفاه لا بشدة الحر لا بالحساب وبخروج العطاء لان ذلك أجل معلوم لا يختلف والحصاد والدراس بفتح أولهما وكسره وقوله (ص) واعتبر مبيعات معظمه (ش) يرجع للحصاد والدراس وقدم الحاج وان لم

توجد

أي المدركة من لفظ غير لفظ يوم (كالمنصوصه) أي كالصرح

بها أي بحيث يقول اليوم الفلاني بخلاف لفظ نيروز فلم يصرح فيه بلفظ يوم لكن المفهوم منه أنه أول يوم من السنة القبطية (قوله وهو أول يوم الخ) معناه اليوم الجديد وأدخلت الكاف المهر جان بكسر الميم عيد القرس رابع عشر بؤنة يوم ولادة يحيى عليه الصلاة والسلام (قوله والحصاد والدراس) بفتح أولهما وكسره هما (قوله وبالصيف) هذا زمن لا فعل فهو خارج عن المصنف (قوله وبخروج العطاء) بالعين الخ أي ما يعطى من بيت المال كفتح الشون الذي يعطى كل عام مستحقه (وتنبه به) لا بد من خمسة عشر يوما في هذه الاشياء الا ما يستثنيه (قوله واعتبر مبيعات معظمه) أي في بلد العقد ولا يتظر لغيرها كما في البدر وجدت الافعال أو عذمت لكن لا يخفى أن معظم كل واحد مما ذكر ليس يوما واحدا بل هو أيام متعددة فانظر هل يراعى أول يوم من كل أو وسطه أو آخره وتظهر فائدة ذلك فيما اذا طلب المسلم التجهيل في أول المعظم وامتنع المسلم اليه من ذلك وربما يستفاد من كلام المواق أنه يراعى أول كل والاظهر الوسط قال عجي في ما يقتضى أن العبرة بأول كل يوم أي اذا وجد معظم الحصاد أو جاء وقته فقد حل الاجل فان قلت هل الصيغة الواقعة



في ذلك أن يقول الاجل الحصاد والدراس أو يقول الى الحصاد والدراس قلت ظاهر نص بعض الشراح الثاني لانه قال واذا باعه الى الصيف فان كان المتبايعان من يعرفان الحساب ويعرفان أول الصيف وآخره فيحصل بأوله وان لم يكونا ممن يعرفان الحساب وانما الصيف عندهما شدة الحر وما أشبه ذلك صار ذلك بمنزلة البيع الى الحصاد والجل اذا فيحصل في معظمه فتأمل اهـ (قوله ان يشترط قبضه الخ) أقول لا يفهم من المصنف لان حاصل معنى كلام المصنف أنه اذا قبض ببلد كيومين لا يشترط الخمسة عشر يوما فينبذ اشتراط القبض بمجرد الوصول لا يستفاد منه ويمكن أن يقال لما اشترط الخروج حيث يدل على ملاحظة التعجيل فينتقل منه الى أنه يطلب منها اشتراط القبض بمجرد الوصول (قوله ان يكون على مسافة يومين) أي ذهابا فقط وان لم يلفظ بمسافة فما احتاج لنصف شهر لمظنة اختلاف أسواق البلدين وان لم يختلفا بالفعل ولا يكفي دون اليومين ولو اختلف السوق بالفعل (قوله الثالث ان يشترط في العقد الخروج فورا) لا يفهم من المصنف الا ملاحظة أن الخروج متأ كذا فالنظر له يكون من حيث شرطه (قوله الرابع ان يعزما الخ) لا يفهم من المصنف ذلك وقد يقال يستفاد من العبارة فينتقل (٢١١) منها الى أنه لا بد من العزم وظاهره أنهم لا يطلبان

بالخروج من البلد حالا ولكن اذا خرجا فلا بد بعد ذلك أن يعزما على السفر وليس كذلك فكان الاولى أن يقول الرابع ان يخرجوا للسفر حالا فان قلت ما وجه قول الشارح ان يعزما بمجرد الخروج وهلا يكفي الخروج قلت وذلك أنهم قد يخرجون لخارج البلد ويمكنون كأن يخرجوا الى بركة الحاج مثلا ويمكنون يوما أو يومين وبقي من الشروط أن لا يتأخر قبض رأس المال عن مجلس العقد أو ما يقرب له وأما تأخير ثلاثة أيام فاعتما يجوز اذا كان الاجل نصف شهر (قوله فيمكن من السلم الحال) قال الزرقاني انظر لم لا يقال اذا وصل في أقل من ذلك لا يمكن من القبض حتى تمضي المدة المطلوبة وهي يومان أو أكثر اهـ الآن يقال ان هذه رخصة والحاصل أنه لا بد من هذه الشروط ومن جعلها أنه لا بد من شرط

توجد هذه الافعال \* ولما كان تأجيل السلم بالزمان تارة وهو ما اذا كان قبضه في بلد عقده وأقله خمسة عشر يوما لانه مظنة اختلاف الاسواق في البلد الواحد وبالمكان وهو ما اذا كان قبضه في غير بلد العقد فأشار الى أقل المسافة الكافية في ذلك التي هي مظنة اختلاف الاسواق بقوله مستنديان التأجيل بالزمان (ص) الا أن يقبض ببلد كيومين ان خرج حيث ذكروا بغير ربح (ش) يعني أنه اذا وقع العقد على أن المسلم فيه يقبض ببلد غير بلد العقد فلا يشترط نصف شهر بل يكفي أن يكون الاجل ما بين المكانين بشروط خمسة فان انخرم واحد منها وجب ضرب الاجل الاول أن يشترط قبضه بمجرد الوصول الثاني أن يكون على مسافة يومين فأكثر الثالث أن يشترط في العقد الخروج فورا الرابع ان يعزما على السفر بمجرد الخروج للبر أو الوصول للبحر الخامس أن يكون السفر برأ وببحر بغير ربح كالمتحدرين ليحترز به عما اذا سافر بالريح كالقلعين فانه لا يجوز له عدم الانضباط حيث انفق بمحصل الوصول في أقل من يوم فيكون من السلم الحال والشروط تؤخذ من المتن اذا تأمل (ك) والاشهر بالاهلة ونعم المنكسر من الرابع (ش) يعني أن عقد السلم اذا وقع مؤجلا الى ثلاثة أشهر وكان ذلك في أثناء شهر فان الشهر الثاني والثالث يحسبان بالاهلة وسواء كانا كاملين أو ناقصين وأما الشهر الاول المنكسر فانه يكمل من الشهر الرابع ثلاثين يوما وكذلك حكم العدد والايام والاكربة على مذهب المدونة (ص) والى ربيع حل بأوله (ش) يعني أن عقد السلم اذا وقع بينهما مؤجلا الى شهر ربيع مثلا فانه جائز ويحل بأول جزء من ذلك الشهر فيحل برؤية هلاله وقال بعضهم بأول ليلة منه قاله الشارح واقتصر المواق على الثاني وعليه فلا يجبر المسلم اليه على الدفع برؤية الهلال للسلم حيث طلبه وأما ان قال أقضيك سلمك في ربيع مثلا فانه يفسد بذلك للجهل باحتمال أوله ووسطه وآخره على ما اختاره المازري واليه الاشارة بقوله (وفسد فيه على

الخروج ولا يكفي الخروج من غير شرط كما لا يكفي شرط الخروج من غير خروج واذا حصل عائق عن الخروج ورجى انكشافه انتظره والاخير المسلم اليه في الفسخ والبقاء قاله بعض الشيوخ وانظر اذا ترك الخروج من غير عائق أو خرج ووصل قبل مضي اليومين كذا في شرح شب الآن عب استظهر الصحة في هذا الثاني ويمكن من القبض بخلاف ما اذا سافر ابتداء بربيع فانه فاسد (قوله يعني ان عقد السلم الخ) وتجب كلها بالاهلة ان وقع العقد في أولها وانما قال من الرابع مراعاة لفظ الاشهر لانها جمع وأقل الجمع ثلاثة وثلاثين يومهم أن يتم المنكسر بماليه وهو مع كونه مخالفا للنقل يؤدي الى تكرار الكسر في كل ما بقي من الاشهر والاصل أن يتم المنكسر ثلاثين فيؤدي الى الزيادة على الاجل المشترط حيث كانت الاشهر ناقصة (قوله وكذلك حكم العدد) جمع عدة فن كانت عدتها بالاشهر تعتبر بالاهلة ونعم المنكسر ومثله الايمان فاذا حلف لا يكلم زيد ثلاثة أشهر فاعتبر بالاهلة ونعم المنكسر وقوله والاكربة فاذا اكترى دارا ثلاثة أشهر فاعتبر بالاهلة ونعم المنكسر (قوله والى ربيع حل بأوله) أي بأول ربيع الاول وكذا يقال في جادى ولا يشترط أن يقال ربيع الاول أو جادى الاول بل عند الاطلاق ينصرف لربيع الاول وجادى الاول وكذا يقال في العيد فما أدق نظره حيث مثل بربيع (قوله فلا يجبر) أي بل لما تمضي الليلة

(قوله وقال الصفاقسي) هو بفتح الصاد وضم القاف نسبة لصفافس بلدة بأفريقية على البحر شرقيهم من الأبارأفاده القاموس (قوله قال ابن رشد) هو المعتمد وكلام المصنف ضعيف (قوله ويقضيه من وسطه) هذا مقابل قوله ويحكم بالشهر كله (قوله بعادته في بلد المسلم) أي ويكون في محل العقد فوافق ما قبله (قوله وقيس بخيط) أي اعتمد بقياسه بالخيط لانه يقاس بالفعل (قوله فخذفه من الثاني الخ) فيه نظر بل النقل دال على أنه لا يعتبر في البيض قيسه بخيط لعدم التفاوت بين أفرادها كما يفيد محشئ نت (قوله فخذفه من الثاني لدلالة الاول) أي لان المعطوف عليه اذا قيد بقيد (٣١٣) فان القيد يرجع للمعطوف أيضا بانفاق كذا قال اللغاني ورد بان السعد ذكر أنه

اذا جرى قيد في المعطوف عليه لا يلزم جريانه في المعطوف (قوله أو جرزة) بضم الجيم جمعه جرز بضم الجيم والمراء أو بفتحها وقوله كقصيل ما يقصيل أي يرعى (قوله وعطف هذا عليه) أي على ما بعد أي على صفته وهي عدد وفيه أن الاول عطفه على بعادة ويكون فيه اشارة الى أنه لا بد من الحمل أو الجرزة والعادة الجارية ببعده بالفدان لا عبرة بها وأن يجعله معطوفا على قوله من كيل وتكون الباء في قوله أو بحمل به من لان المعاطيف اذا لم تكن بحرف مرتب تكون على الاول نعم يلزم على الاول أن الحمل والجرزة ليس من أفراد العادة أصلا وليس كذلك (قوله وهي القبض) فعل جمع قبضة بضم القاف لان الضم لغة (قوله العشب) بضم العين الآن قوله العشب اليابس لا يناسبه القطع (قوله قال ابن يونس لانه لو أسلم) هذا في المعنى على أخرى لانها نفس الاولى ولا بيان لها (قوله وهل بقدر كذا) أي وهل معنى التحري أن يقول آخذ منك ما اذا تحري كان ملتسبا بقدر كذا أي آخذ منك قدر كذا تحريا لا تحقيقا (قوله أو

المقول) وعند ابن زرب لا يفسد ويحكم بالشهر كله كالحصاد والدراس وهو قياس مالم في الجين وبعبارة وتبع المؤلف ابن الحاجب وابن شاس وقال الصفاقسي لا أعلم لهم فيه سلفا قال ابن رشد الذي عليه مالك وأصحابه أنه يصح ويقضيه في وسطه ومثله العام (ص) لاني اليوم (ش) يعني انه اذا قال له أوفيك سلك في اليوم الفلاني فان ذلك جائز لخفة الامر في اليوم ويحمل على طلوع فجره (ص) وأن يضبط بعادته من كيل أو وزن أو عدد (ش) هذا هو الشرط الرابع والمعنى أنه يشترط في صحة السلم أن يكون مضبوطا بعادة بلد العقد من كيل فيما يكال كالخنطة أو وزن كاللحم ونحوه أو عدد كالرمان والتفاح في بعض البلاد فقوله بعادته أي عادة أهل محله أي محل العقد وبعبارة وأن يضبط بعادته في بلد المسلم من كيل الخ وقوله (كالرمان) يصح أن يكون مثالا للوزن والعدد لانه يختلف باختلاف المحلات (ص) وقيس بخيط (ش) يعني أن عقد السلم اذا وقع على ما يعتد في العادة كالرمان فانه لا بد أن يقاس بخيط ويوضع عند أمين فان ضاع جرى على ما يأتي في الذراع حيث تعذر معرفته كذا ينبغي ولا يتقيد اعتبار القياس في الزمان بان يكون معدودا بل ولو موزونا لاختلاف الاغراض بالصغر والكبر وقوله (والبيض) عطف على الزمان أي يجوز السلم فيه عددا أي وقيس بخيط فخذفه من الثاني لدلالة الاول عليه (ص) أو بحمل أو جرزة في كقصيل لا بفدان (ش) تقدم أن عقد السلم اذا وقع على ما يعتد في العادة فلا بد أن يكون مضبوطا وعطف هذا عليه والمعنى أن المسلم فيه اذا كان في مثل القضب والقرط والبقول وما أشبه ذلك فانه لا بد من ضبطه أيضا ويكون ضبطه بالاجال بأن يقاس بحبل ويقال أسلمت لك فيما يسع هذا ويجعل تحت يدي أمين أو بالجرز وهي القبض والحزم والقضب بفتح القاف وسكون الضاد المججمة العشب اليابس وسمي به لانه يقضب أي يقطع مرة بعد مرة ولا يجوز في شيء من ذلك اشتراط فدادين معروفة بصفة طول أو عرض وجودة أو رداء لانه يختلف ولا يحاط بصفته ولا يكون السلم في هذا الاعلى الاجال والحزم قال ابن يونس لانه لو أسلم في القصيل فدادين لا بد أن يحده فيؤدي ذلك الى السلم الحال في معين (ص) أو تحري وهل بقدر كذا أو يأتي به ويقول كنجوة أو يلان (ش) عطف على بعادته فالتحري جائز ولو لم تجر به عادة لا على كيل لانه يقتضي أنه لا بد من جريان العادة قال فيها ولا بأس بالسلم في اللحم وزنا معروفا وان اشترط تحريه معروفا جازا اذا كان كذلك قدر قدر فوم لجواز بيع اللحم بفضله ببعض تحريا والخبز بالخبز تحريا واختلاف الشيوخ في صورة التحري الجائز فقيس هل هي أن يقول له آخذ منك كل يوم ما اذا تحري كان وزنه كرطل أو رطلين مثلا ونحو ذلك كما قاله ابن يونس وقال ابن زرب معناه أن يعرض عليه قدر من اللحم ويقول آخذ منك كل يوم مثل

هذا

بأني به) أي بالقدر لا قدر كذا كما هو ظاهر العبارة أن التحري جائز

ولو مع وجود آلة الوزن وهو خلاف المعتد فان المعتد لا يجوز ذلك الامع عدم آلة الوزن (قوله وزنا معروفا) أي كقنطارين من اللحم (قوله تحريه معروفا) أي كان يقول أسلمت في عشرة أرطال رمان كل رمانة لو تحريت كانت رطلان فهذا جائز اذا كان ذلك التحري قدر قدر فوا وجوده وتحريه وبقدره (قوله ما اذا تحري) الاولى أن يقول ما للوزن (قوله كان وزنه كرطل) أي آخذ منك مائة رطل كل يوم آخذ قدر الوتحري لكان كذا وكذا (قوله قدر من اللحم) أي مثلا والحاصل أن معناه أن يأتي بقدر كجرو يقول أسلمت في قدره من اللحم وزنا أو جرما واذا أسلمه في قدره وزنا فانه تحري عند حصول المسلم فيه أنه مماثل في الوزن لأنه يوزن بالفعل



(قوله ويشهد على المثال) أي الذي هو ذلك القدر (قوله وأما على التحري) أي وأما الاشهاد على التحري كما هو القول الاول (قوله بتحري موجود) أي بتحري شيء موجود (قوله أقرب من ادراكه) أي ادراك الصواب بشئ مشار إليه في الذهن في العبارة حذف (قوله وان نسبة ألغى) أي وان نسب المجهول للمعلوم ألغى المجهول أي جعله له مساويا لان قوله أسلمت في ادب وهو ملء كذا فيه مساواة المجهول بالمعلوم وقوله أي مع رؤية الذراع أي لانه لا يلزم من معرفة الرجل معرفة ذراعه فان قلت ما المخرج الى جعل معين صفة لرجل وهذا جعل صفة لذراع وكفا في غنية عن هذه الكلفة قلت وجهه أن الذراع مؤنثة فلا توصف بعين (قوله بذراع رجل معين) محله اذا لم يكن القاضي جعل ذراعا يتبايع به الناس فان نصبه (٣١٣) وجب الحكم به ولم يجز اشتراط رجل بعينه كما

لا يجوز ترك المكيال المعزوف بمكيال مجهول (قوله وانظر هل المراد) أي في حالة الاطلاق والظاهر الثاني (قوله في سماع أصبغ) أي ابن القاسم كما صرح به بعض الشراح (قوله اذا خيف غيبة ذى الذراع) أقول وظاهر المدونة أنهم ما يطلبان بأخذ قياس الذراع وان لم يخف غيبة ذى الذراع (قوله أخذ قدر ذراعه) قال ابن حجر ان اتفقا على جعل قياسه بيد عدل فذاك والا أخذ كل منهما قياسه عنده (قوله تحالفا وتفاخا) أي ولا ينش عليه ويقاس ذراعه ولو قرب دفنه ويجرى نحوه ما قاله الشارح فيما اذا ضاع القياس وتعذر قياس ذراع الرجل وقوله وعند حلو له وأما بينهما فالظاهر أنه كعند حلو له (قوله مع حفنة رجل معين) لا يخفى أنه لا يلزم من تعيين الرجل تعيين الحفنة ولا بد منهما على ظاهر المدونة وعلى هذا يكون المصنف استغنى عن شرط اراءة الحفنة بالتشبيه بعين الذراع وقيل لا يشترط رؤية الحفنة ويقضى بحفنة غالبه

هذا ويشهد على المثال وأما على التحري فلا يجوز لان ادراك الصواب بتحري موجود يشار اليه حسا أقرب من ادراكه مشارا اليه في الذهن موصوفا (ص) وفسد مجهول وان نسبة ألغى (ش) أي وفسد السلم ان ضبط بمجهول من كيل أو وزن أو عدد كمل وعاء ووزن حجر وذرع بعصا عشر ادينار فان نسب المجهول للمعلوم ألغى المجهول واعتبر المعلوم بان قال أسلمت في ملء هذه الوعاء كذا كذا مرة وهو ادب أو في ادب وهو ملء هذه الوعاء كذا مرة فانه يعتبر الادب سواء زاد على ملء الوعاء أو نقص وبلغى الوعاء والسلم صحيح (ص) وجاز بذراع رجل معين (ش) أي وجاز ضبط المسلم فيه ان كان مما يقاس بذراع أي بعظم ذراع رجل معين أي مع رؤية الذراع ومشاهدته وانظر هل المراد به من عظم المرفق الى آخر الكوع كما في ستره المصلي أو الى آخر الكف والاصابع واذا لم يعين الرجل فقال في سماع أصبغ يحملان على ذراع وسط أصبغ هذا استحسان والقياس الفسخ <sup>تبيينه</sup> اذا خيف غيبة ذى الذراع أخذ قدر ذراعه كالمات فلودفن قبل أخذ قياس ذراعه واختلفا في قدره قرب العقد تحالفا وتفاخا وعند حلو له فالقول قول المسلم اليه ان أشبهه والافق قول المسلم ان أشبهه والاحمل على ذراع وسط (ص) كوية وحفنة (ش) تشبيه أي يجوز السلم في وية مع حفنة رجل معين ليسارة الغرر في الحفنة اذا أراه اياها والمراد بالحفنة ملء الكفين معا كما قاله الجوهري لا ما تقدم في الحج من أنها ملء يد واحدة (ص) وفي الواقيات والحفنة قولان (ش) يعني أنه اذا أسلم في ويات معلومات وشرط لكل وية حفنة هل يجوز ذلك وهو قول أبي عمران وظاهر الموازية أو يمنع كما هو نقل عياض عن الاكثر ويحتمل قولان بناء على تعدد العقد بتعدد العقود عليه وعدمه ومحل القولين فيما يظهر حيث لم ترد الحفنة على الواقيات والافيتق على المنع (ص) وأن تبين صفاته التي تختلف بها القيمة في السلم عادة كالنوع والجودة والرداءة وبينهما (ش) هذا هو الشرط الخامس وهو أن تبين أوصاف المسلم فيه التي تختلف بها قيمته عند المتبايعين اختلافا يتغابن الناس في مثله عادة يجب على المتبايعين أن يبينوا ذلك كالنوع في كل مسلم فيه وكذا الجودة والرداءة والتوسط وهو المراد بالبينة فهو ظرف ساكن الياء وزعم أنه بتشديد التحتية لا يوافق كلام المتيطي ويصيره مكررا مع ما قبله وهو قوله وأن تبين صفاته الخ وعبر بالقيمة عن اختلاف الأغراض جريا على الغالب لان الغالب أن القيمة لا تختلف الا باختلاف الأغراض وفهم من التقييد بالسلم أنه يغتفر فيه من

(قوله بناء على تعدد العقد الخ) أي فيجوز وقوله وعدمه أي فيمنع والذي يظهر أن المراد بالولايات والحفنة ما فوق الواحدة ثم لا يخفى أن الخلاف يجري في ثلاث ويات مثلا وحفنة وقس عليه (قوله كالنوع) يحتمل حقيقة كالانسان والفرس ويحتمل الصنف كرومي وحشبي وهو أولى تأمل (قوله يتغابن الناس) أي يغلب الناس بعضهم بعضا وقوله وعبر بالقيمة جوابا عما يقال المتطورة اختلاف الأغراض لا اختلاف القيمة وحاصل الجواب أن الشأن أن اختلاف القيمة يستلزم اختلاف الأغراض فأطلق المزموم وأريد باللازم الألف خير بان اختلاف الأغراض يتبعه الاثمان لا تتبعه القيم وذلك لان القيمة متطورة فيها الذات (قوله وفهم من التقييد الخ) حاصله أنه في بيع النقد تبين الصفة في المبيع الغائب وان لم يختلف به الأغراض بخلاف السلم فلا تبين الصفة الا اذا اختلف الغرض يسببها فينشد السلم أوسع من بيع النقد كبيع الغائب على الصفة لانه اغتفر في السلم بيان الصفة التي لا تختلف بها الأغراض هذا

معناه كما أفاده بعض الشراح وفيه أن هذا ليس مفهوما من المصنف لأن المفهوم من المصنف أن الأوصاف التي تختلف بها الأغراض في السلم تبين وان لم تختلف بها الأغراض في السلم فلا تبين وان اختلفت بها الأغراض في بيع النقد (قوله بالسلم) الباععني في متعلق بقوله التعرض أي بل التعرض لبعض الصفات الخاصة في باب السلم مبطل لقوة الغرر كأن يسلم على لؤلؤة قدر بطيخة وقوله في باب السلم أي وأما باب البيع فلا يؤدي لبطالان الكونه ما يعتقد ان على شيء ثبت له وجود بالفعل وندوره لا يضر حينئذ وقوله لانه يشترط فيه أي وأما بيع النقد فلا يشترط لانه يقع العقد على عينه بعد وجوده فلا يضر حينئذ ندوره كما قلنا نعم يقال ان هذا ينتج ضيق باب السلم على بيع النقد (قوله لانه متى اختصا بعلمها الخ) أي أنه لو فرض أن بعض الاشياء يعلم وجودها المتعاقدان دون غيرهما يكون وجودها نادرا وحيث يكون نادرا فمن الجائز وان كان للسلم اليه قدرته على تخصيصه الا أن لكونه يعلمه أن يتعذر وجوده بعد فيؤدي للنزاع ومتى أدى للنزاع فقد أدى للغرر (قوله أو أحر) (٣١٤) لا يخفى أنه لا يناسب قوله كشديد السواد فالناسب أن يقال

ككونه أسود أو أحر (قوله مع تعقبه) فيه نظر لان المؤلف لم يتعقبه بل أقر كلام ابن الحاجب وعضده بكلام الجواهر ثم قال وذكر سند أن اللون لا يعتبر عندنا في غير الرقيق واعلمه اعتمد على المازري فانه لم يذكر اللون في غيره وليس بظاهر فان الثمن يختلف به وقد ذكره بعضهم في الخيل وغيره من الحيوان فتأمل انه انتهى محشى ثم فاذا علمت ذلك فاقول قول سسند لا يعتبر عندنا الظاهر منه في بلدنا فيكون مشيرا الى أن هذا مما يختلف به الأغراض وأنه ان كانت الأغراض المتنفة لالوان الحيوانات كاحمرار الجمل أو اسوداد الخيسل مثلا فلا بد من البيان والافلا (قوله وكونه من قطن) معطوف على بيان اللون فيفيد أنه خارج عما مر وليس كذلك لان كونه من قطن أو كان بيان للنوع وقوله وبين الخ هذه أوصاف

الاضراب عن بعض الأوصاف ما لا يغتفر مثله في بيع النقد ولا يتعكس لان السلم مستثنى من بيع الغرر بل ربما كان التعرض للصفات الخاصة بالسلم مبطلا لقوة الغرر لانه يشترط فيه أن تكون الصفات معلومة لغير المتعاقدين لانه متى اختصا بعلمها دل ذلك على ندورها وان دور يقتضى عزة الوجود ويؤدي الى النزاع بينهما (ص) واللون في الحيوان (ش) أي ويزيد اللون في الحيوان ولو طيرا كشديد السواد أو أحر مثلا وتبع ابن الحاجب مع تعقبه بقوله سند لا يعتبر عندنا اللون في غير الرقيق قال ولم يذكر المازري غيره وتقدروا يزيد اللون في الحيوان أولى من تقدروا يذكر لانه لا يفيد أن هذا زيادة على ما مر (ص) والثوب (ش) أي ويزيد على ما مر بيان اللون في الثوب من أبيض أو أسودا وغير ذلك وكونه من قطن أو كان وبين طوله وقصره وغلظه ورقته وغير ذلك من الأوصاف التي تختلف بها الأغراض والاثمان (ص) والغسل وصرعاه (ش) يعني أنه اذا أسلم في الغسل فانه يزيد فيه من كونه أحر أو أبيض على بيان النوع من كونه مصريا أو غيره والجودة والرداءة وبينهما خائرا أو رقيقا أو صافيا وبين فيه زيادة على ذلك مرعا قرطا أو غيره والإضافة في مرعاه من اضافة السبب الى المسبب أو الاصل الى الفرع أو على حذف مضاف أي مرعى نخلة قرطا أو غيره (ص) وفي التمر والحوت (ش) أي ويزيد النوع في التمر والحوت بعد الأوصاف السابقة فالنوع في التمر صيحاتي أو برني أو غيره والجودة والرداءة وبينهما وفي الحوت كيباض وبلطي وغيره وجيد ووردي أو بينهما والتمر بالثاء المثلثة أحسن ليعم الرطب واليابس والنخل وغيره كالخوخ والحوت اسم مطلق السمك (ص) والناحية والقدر (ش) أي ويزيد الناحية المأخوذ من منها ككون التمر مدنيا أو الواحيا أو برلسيا والحوت من بحر عذب أو ملح أو من بركة القيوم أو نحو ذلك وكذلك يزيد القدر في التمر وفي الحوت ككونه كبيرا أو صغيرا أو وسطا (ص) وفي البروجته ومثله ان اختلف الثمن بهما (ش) عطف على قوله في الحيوان أي وبين الأوصاف في البر المتقدمة كنوعه وجودته ووردايته وكونه متوسطا ولونه من كونه أبيض أو أحر ويزيد جدته أو قدمه وملا أو ضاحرا ان اختلف الثمن بهما حيث يراد الضاهر للزراعة لا لاكل لقلة ريعه وعكسه الممتلي فان لم يختلف الثمن بهما فلا يحتاج الى بيان وانما يقل هنا وضديهما

راجع للجدوة والرداءة (قوله والجودة والرداءة) معطوف على النوع والمعنى على بيان النوع وعلى بيان الجودة وقوله والرداءة وكونه خائرا الخ) وفيه أنه يرجع للجودة والرداءة (قوله أو الاصل الى الفرع) لا يخفى أن هذا في المعنى من اضافة السبب الى المسبب لان الاصل سبب والفرع مسبب (قوله أي ويزيد النوع في التمر الخ) فيه أن النوع من الذي مر وقوله والجودة الخ معطوف على صيحاتي بدليل ما بعده فيفيد أن الجودة والرداءة من النوع وليس كذلك فيصير قوله والجودة معطوفا على قوله النوع من قوله أي ويزيد النوع وقوله وفي الحوت معطوف على التمر الا أن فيه تشبيها (قوله وجيد ووردي) معطوف على يياض وبلطي فيفيد أنه من النوع وليس كذلك (قوله من بحر عذب أو ملح) يرجع للجودة والرداءة وغيرهما (قوله ان اختلف الثمن الخ) ذكر المصنف هذا الشرط مع قوله التي تختلف بها القيمة فادق توهم أن الجودة والامتلاء مما يختلف بهما الثمن دائما في أن كلاته يختلف به مع مقابله وتارة لا



(قوله أو يقال الخ) هذا يقتضي أن الحل الأول يرجع الضير إلى الجدة والمثل مع أن قول الشارح أن يختلف الثمن به ما حث براد الضاهر الخ يقتضي أن الضمير عائد على الجدة وضدها والمثل وضده وأيضاً الاختلاف إنما يكون بين شيئين متقابلين والجدة لا يقابلها المثل بل إنما تقابل القدم والثاني أقرب وإن كان بعيداً من حيث اللفظ (قوله لأن الجيد أخص من الطيب) هذا في غير عرف الناس ثم إنك خير بأن الجيد مقول بالتشكيك وسيأتي أنه يصح ويحمل على الغالب فكذلك الطيب مقول بالتشكيك هـ لاجل على الغالب الآن يقال الجهالة أكثر في الجيد وتأمل (قوله وعكسها لابن نونس) الصواب طريقة ابن نونس لأن ابن بشر رجعه في أنواره فرجوعه له أدل دليل على أن الصواب طريقة ابن نونس وحينئذ فكان الأحسن أن يقول المصنف ولو بالنبت ثم أقول ما وجه كون الخلاف في النبت على تلك الطريقة ولعل وجه ذلك أن بلد النبت لما كان ينبت فيها الامران كان الاثنان بمنزلة واحد والمعمد لا يسلم ذلك تأمل (قوله وبه يعلم ما في كلام ابن غازي) أي بقولنا أنه يعلم عدم صحة كلام ابن غازي لأن ابن غازي قال لم أر من نبت عليه على اختلاف الطريقين أقول اعلم أن ابن نونس لم يذكر طريقته بين لأنه لما ذكر قوله في المدونة (٢١٥) وأن أسلم في الحجاز حيث تجتمع السمراء والمحمولة ولم يسم جنساً فالسليم فأسلم حتى

وقاله فيما يأتي لأن الغالب أن لا يسلم في العتيق والضاير فلذلك لم يتعرض لذلك أو يقال الضمير في قوله أن يختلف الثمن به ما عائد على الجديد ومقابله والممتلي ومقابله فيكون مفيداً للضد فالله كبر الحبة والضمور صغر الحبة وليس المراد مثله وفارغه لأن الفارغ لا يسلم فيه ولو قال قحطاً طيباً ولم يزد جيداً فذهب المدونة الفساد لأن الجيد بدأ خص من الطيب (ص) وسمراء أو محمولة ببلدهما (ش) المحمولة هي البيضاء والسمراء غير البيضاء والمعنى أنه إذا أسلم في حنطة وفي البلد محمولة وسمراء فلا بد من ذكر أحدهما الصنفين فإن لم يذكر ذلك فساد السليم ولا فرق بين أن ينبت ذلك البلد أو يحمله إلا أنه كسكة ورأى ابن حبيب أن كانا يحملان إليه لم يفسد بترك بيانه الباسي مقتضى الروايات خلافه وإليه أشار بقوله (ص) ولو بالجل (ش) وحكاية خلاف ابن حبيب في بلد الجل كما ذكره المؤلف طريقة ابن بشر وعكسها لابن نونس فحكي خلافاً في النبت نبت عليه على اختلاف الطريقين ابن عبد السلام وبه يعلم ما في كلام ابن غازي (ص) بخلاف مصر فالمحمولة والشام فالسمراء (ش) يعني أنه إذا أسلم في حنطة عصر أو بالشام ولم يسم لا محمولة ولا سمراء فالشهور أن السليم صحيح فيهما وبقي في مصر بالمحمولة لأنها هي التي يقتضي بها وبقي في الشام بالسمراء لأنها هي التي بها وهذا بالنسبة إلى الزمن المتقدم لا في زماننا الآن فانهما موجودان بكل فلا بد من البيان في البلدين وانظر لم ذكر المحمولة والسمراء مع دخوله ما في عموم قوله كأنواع لانهم ما نوعا البر فان قلت ذكرهما لاجل قوله ببلدهما قلنا وكذا لا يبين النوع في كل شيء إلا حيث يجتمع منه في بلد السليم نوعان فلا يختص ذلك بالبر لكن لا يخفى أن كلا من السمراء والمحمولة مقول بالتشكيك على أفراده فلا يلزم من بيان النوع بيان الفرد المراد منه وبه هذا يجب أيضاً يقال ذكر اللون يغني عن ذكر السمراء والمحمولة وفيه نظر إذ الجودة تتضمن بيان ما يسلم فيه من أفراد السمراء أو أفراد المحمولة (ص) ونقي الغلت (ش) أي وقضى بانتفاء الغلت أي وقضى على المسلم إليه أن يقضى قحطاً لا غير غلت عند الإطلاق وهذه النسخة أولى من نسخة ونقي أو غلت لأن عليها يكون بيان كونه نقياً أو غلتاً شرطاً ففسد بانتفائه وليس كذلك بل هو صحيح ويقضى بانتفائه (ص) وفي الحيوان وسنه والذكورة

ولم يسم جنساً فالسليم فأسلم حتى يسمى سمراء أو محمولة ويصف جودتها فيجوز قال مانصه قال ابن حبيب وهذا في مثل بلد يحمل إليه فأما بلد ينبت فيه السمراء والبيضاء فيجوز أنه وإن لم يذكر ذلك وذكر جيداً نقياً وسطاً أو مغلوئاً وسطاً وقول ابن حبيب هذا لا وجه له وسواء بلد ينبت فيه الصنفان أو يحملان إليه لا بد في ذلك من ذكر الجنس إذا كانا مختلفين انتهى (قوله فالمحمولة) أي يقتضي بها وكذا قوله فالسمراء (قوله لأنها هي التي يقتضي بها) الصواب أن يقول كما في توضيحه لأنها الغالب إذ لو لم يكن فيها غيرها ما احتاج في المدونة إلى قوله قضى عصر بالمحمولة وبالشام بالسمراء ولما أتى قول ابن عبد الحكم أن لم يسم عصر سمراء من محمولة لم يجز رواه ابن القاسم وأفهم مثل هذا في قوله في الشام أذ ليس فيها غيرها ولا يحتاج على ما قلنا إلى

قول بعضهم ولعله في الزمان المتقدم اعتمداً عن قوله أذ ليس فيها غيرها مخشى تب (قوله فلا يلزم الخ) أي أفراد المصنف بقوله فالمحمولة أي فرد منها أي فيبين الفرد المطلوب من أفراد المحمولة ككونها شديدة البياض والفرد المراد من أفراد السوداء ككونها شديدة السوداء وقوله وبهذا يجب أي فيراد بالمحمولة فرد من تلك الأفراد وقوله وفيه نظر أي في الجواب نظر (قوله ونقي الغلت) الغلت ما يختلط بالطعام من تراب أو نحوه ليكثر كسله أو وزنه (قوله أو غلت) بكسر اللام (قوله لأن عليها الخ) أي وعليها يكون معطوفاً على النوع (قوله بل هو صحيح) الصواب أن يقول اشتراط كونه نقياً أو غلتاً يستغني عنه بقوله فيما تقدم والجودة والرداءة وبينهما (قوله وبقي) بانتفائه أي الغلت ويحمل على الغالب والأفالموسط وهذا حيث جعل قوله نقي معطوفاً على قوله كأنواع وأما أن جعل معطوفاً على قوله مصر فانه لا يقتضي ذلك فإن قلت عطفه على مصر يقتضي أنه لا يطلب ببيانه أصلاً مع أن بيانه مستحسن فالجواب أن قوله بخلاف مصر معناه أنه لا يجب البيان المتقدم وهو البيان الذي يؤدي تركه إلى فساد السليم وذلك صادق بعدم طلب البيان بالسكينة وطلبه على وجه لا يؤدي تركه إلى فساد قوله بخلاف مصر من الأول وقوله أو نقي أو غلت من الثاني (قوله وفي الحيوان وسنه الخ) يستغني عن

ذكر ذلك بذكر الجودة وضدها لان ما صغر سنه من ما كول اللحم جيد واما غيره فربما يرغب في كبره ما لا يرغب في صغيره وكذا قوله  
 ويزيد الخ (قوله وقال عبد الوهاب) كلام بعضهم يفيد انه المعتمد وهو ظاهر (قوله اختلافا لا يتغابن) كذا في الاصل والصواب حذف لا  
 (قوله وقيدته سند بالعلی) يتطرق فيه لاختلاف (٣١٦) الاغراض (قوله كالذهبي) أي الذي يعيل للذهب بأن يكون أسود يعالوه

اصفرار وقوله والاجر أي الذهبي  
 الاجر أي الذي يعيل للحمرة (قوله  
 بخلاف مطلق الحيوان) لا يخفى أن  
 مطلق الحيوان اذا كانت تختلف  
 الاغراض فيها بذلك فلا مانع من  
 جريانه فيه (قوله ناصح) بالحاء (قوله  
 وكذا الخيل) أي فيذكر في كل  
 منها قدر عالوه عن الارض وقدر  
 امتداده عليها وكلام بعض  
 الشراح يفيد انه المعتمد وهو ظاهر  
 (قوله وشبهها) قال عجم ولعله أراد  
 بشبهها ذوات الخيل والركوب ولا  
 ينبغي قصر هذا الحكم على  
 هذا النوع خاصة بل يزداد ذلك في  
 الحيوان المأكول اللحم لا يبين أن  
 هذا راجع لمقدار المبيع ولا شك  
 في اعتباره في المأكول (قوله قال  
 وكالدعج) لا فرق بين الذكور والانثى  
 يقال لا يذکر ادعج والانثى دعجاء  
 والذکر أشهل والانثى شهلاء والذکر  
 أحور والانثى حوراء وهكذا كما  
 أفاده بعض الشيوخ والحور شهدة  
 بياض العين وشهدة سوادها (قوله  
 مع الزهاوة) وأما لامع زهاوة فهو  
 الكلام وهو تكشرف عبوسة  
 (قوله ميلان البياض الى الحمرة)  
 وفي مختصر المتبطينة هو ميلان  
 السواد الى الحمرة وفي المختار خلافه  
 فانه قال ان الشبه أن يشوب سواد  
 العين زرقة (قوله والكحالة الخ)  
 هو أن يعالج حقون العين سواد  
 كالكحل من غير كحالة والزرقة  
 وهو ميلان سوادها الى الخضرة

والسمن وضديهما (ش) يعني انه اذا أسلم في حيوان ناطق أو غيره فانه يزيد على بيان النوع  
 والجودة والرداءة وبينهما بيان سنه فيقول جذع أو مراهق أو بالغ أو يقول سنه سنتان مثلا  
 وذكورته وسمنه وأنوثته وهزاله (ص) وفي اللحم وخصيا وراعيما ومعلوفا (ش) أي أنه يذکر  
 ما من من النوع من معز أو غنم والجودة والرداءة وبينهما واللون والذكورة والسمن والسمن  
 وضديهما وما يزيد كونه خصيا أو راعيا أو معلوفا وما ذكرناه من أنه يذکر السمن والسمن  
 والذكورة في اللحم هو المطابق للنقل وهو خلاف ظاهر كلام المؤلف من اختصاص ما يطف  
 بالواو بعند ذكر المسلم فيه فلا يشاركه فيه ما قبله ولا ما بعده لكن ذكر الجودة والرداءة  
 متضمن بيان ذكر السن والذكورة والسمن وضديهما (ص) لامن يكتنب (ش) يعني أنه  
 لا يشترط أن يبين  $\equiv$  ونه من جنبه أو من رقبته أو فخذيه أو غير ذلك وظاهره ولو اختلفت  
 الاغراض بذلك وهو ظاهر كلام ابن الحاجب وقال عبد الوهاب بوجوب البيان حيث شذ  
 وهو المناسب لما من من أنه يجب بيان ما يختلف به الاغراض اختلافا لا يتغابن بمثله (ص)  
 وفي الرقيق والقيد والبكارة واللون (ش) يعني انه اذا أسلم في الرقيق فانه يذکر مع الاوصاف  
 السابقة في الحيوان من نوع وجودة ورداءة وتوسط القدم من طول أو قصر أو ربعه أو يقول  
 طوله أربعة أشبار مثلا ويذكر في الانثى ولو وخصا الثيوبه والبكارة وقيدته سند بالعلی  
 ويذكر اللون الخاص من عرضيات الاسود كالذهبي والأحمر وشهدة البياض في الروي  
 فليس ذكره اللون  $\equiv$  كرام مع قوله أولا واللون في الحيوان الذي هو أهم من الناطق والصامت  
 وبعبارة المراد باللون هنا لون أخص من الاول لأن الألوان مقولة بالتشكيك وذلك المقدار  
 الخاص معتبر في الرقيق بخلاف مطلق الحيوان  $\equiv$  كأبيض ناصح أو مشرب بحمرة أو ذهبي  
 أو يعيل الى الخضرة أو نحو ذلك وكاسود زنجي أو بربري أو حبشي أو نحو ذلك واقتصر المؤلف  
 في ذكر القيد في الرقيق اعتمادا على ما ذكر في التوضيح من أنه لا يشترط ذكر القيد فيما عدا  
 الانسان وهو خلاف قول ابن الحاجب ويزيد في الرقيق القيد وكذلك الخيل والابل وشبهها  
 ونقص المواق من كلام ابن الحاجب وشبهها (ص) قال وكالدعج وتكلم الوجه (ش) يعني  
 انه اذا أسلم في جارية فانه يزيد على ما مر الدعج وهو شهدة سواد العين مع اتساعها ويزيد أيضا  
 تكلم الوجه وهو كثرة لحم الخدين والوجه مع الزهاوة وأدخلت الكاف الشهوة وهو ميلان  
 البياض الى الحمرة والكحالة والزرقة (ص) وفي الثوب والرقعة والصفافة وضديهما (ش)  
 يعني انه اذا أسلم في الثوب فانه يذکر زيادة على ما من من النوع والجودة والرداءة وبينهما  
 الرقة وضدها الغلط ويذكر الصفافة وهي المتساقطة وضدها وهي الخفة ويذكر الطول  
 والعرض وظاهره أنه لا يحتاج الى ذكر الوزن ونحوه في المدونة ولو قدم المؤلف هذه الاوصاف  
 عند قوله والثوب الخ استغنى عن إعادة قوله والثوب بأن يقول وفي الثوب الخ ولا شك أن قوله  
 والجودة الخ يغنى عن قوله والرقعة وما بعدها (ص) وفي الزيت المعصر منه وبما يعصر (ش)  
 يعني انه اذا أسلم في زيت فانه لا بد أن يذکر زيادة على ما من من النوع والجودة والرداءة وبينهما

(قوله بان يقول وفي الثوب) اللون والرقعة والصفافة وظاهر عبارة الشارح أنه يقول وفي الثوب  
 والرقعة والصفافة فيفوت ذكر اللون (قوله وبما يعصر) الباء زائدة والاصل وما يعصر به اذا المعنى وفي الزيت المعصر منه وجواب  
 بما يعصر فتكون ما استفهامية وإثبات ألفها فيل (قوله لا بد أن يذکر زيادة على ما من) المناسب حذف ذلك والمرجع له آخر  
 العبارة  $\equiv$  تنبيه  $\equiv$  كان الصواب التعبير بالمصور أو المعصر بناء على أنه من عصر أو اعتصر لانهم مسموعان وأما عصر فلم يسمع



(قوله ان أريد به) أي بقوله وفي الزيت المعصر منه أي فيكون قوله وفي الزيت المعصر منه كتابة عن اختلاف الأغراض وقوله اذا أريد به أي بقوله وفي الزيت المعصر منه ثم لا يخفى أن ما يختلف به الأغراض ما له الى معرفة النوع والجودة والرداءة لا أريد من ذلك فلا يظهر قول الشارح فيكون ما تقدم مندرجاً في ذلك ويزيد أيضاً كونه شامياً أو مغريباً (قوله على الغالب) أي في اطلاق لفظهما عليه كما يفيد ما باج لا ما يغلب وجوده بالبلد (قوله والا فالوسط) المراد الوسط مما يصدق عليه الجيد والوسط مما يصدق عليه الردي والوسط مما يصدق عليه الوسط بين الجيد والردي (قوله والا فإطلاق) عطف تفسير (قوله بخلاف النكاح على غنم موصوفة) أي فانه يقضى فيه بالوسط ابتداء بدون النظر للغالب قال محشي تن وظاهره أنه عند شرط الجيد في النكاح يقضى بالوسط من الجيد ابتداء من غير نظر للاغلب بخلاف السلم ولم أقف على هذا التفرقة وما تقدم في النكاح من قوله ولها الوسط هو عند الاطلاق وأما عند اشتراط الجيد والردي فيعمل به في النكاح من سماع عيسى وغيره واذا عمل فالظاهر من كلامهم أنه ينظر للاغلب كما في السلم وذكر بعد ذلك الدليل من سماع عيسى فانظره (قوله والوسط لا يأتي في النوعين) وانظر اذا كان نوعين ولم يكن غالباً والظاهر جريانه على النكاح فراجع (قوله فانه لا يجوز لانه قديم لك) اعلم (٢١٧) أنه قد علل كونه ديناً بأنه اذا كان معيناً وهو

عنده فففيه بيع معين يتأخر قبضه واذا كان عند غيره فففيه بيع معين ليس عنده واستشكل المصنف التعليل الاول بجواز بيع شيء ليس فيه حق توفيقية على أن يقبضه المشتري بعد شهر مثلاً وجواز كراءه بدينه معينة تقبض بعد شهر وأجيب بأن الموردتين في البيع وكلاهما في السلم انتهى حاصله أن المنع منه حيث كان ضمان المبيع أصالة على المشتري وينتقل الى البائع فيلزم الضمان بجعل كافي السلم هنا دون الصورتين الموردتين فان الضمان فيهما من المشتري لصحة العقد وكونه ليس فيه حق توفيقية انتهى أي ولم ينتقل الضمان فيهما الى البائع فإذا علمت ذلك فقول الشارح من بيع معين الاولى من

الحب المعصر منه من زيتون ونحوه والمعصر به من معصرة أو ماء لا اختلاف الثمن بذلك فان كان مجتمع في بلد واحد زيت بلدان فلا بد من ذكر البلد التي يؤخذ منها ذلك ويذكر في الحل كونه من غنم أو غيره صافياً أو غيره وانما يقبل المؤلف والمعصر منه بزيادة الواو حتى يفهم منه الاحتياج الى الاوصاف السابقة اذ لو فعل ذلك لاقتضى أن يبين المعصر منه قدر زائد على ما مر وليس كذلك اذ ما سبق مندرج فيه اذا أريد بدينه بيان ما يختلف به الأغراض ومساو له اذا أريد بدينه نوعه وجودته وورداً ومابينهما ولونه (ص) وجعل في الجيد والردي على الغالب والا فالوسط (ش) يعني أنه اذا شرط الجودة أو الرداءة في الشيء المسلم فيه مما يحتاج الى ذكره فانه يقضى بالغالب من ذلك الذي شرطه فان لم يوجد غالب مما شرطه بل تساوت أصناف الجيد والردي في التسمية والاطلاق فانه يقضى بالوسط من ذلك الذي شرطه ولا يقضى بالوسط ابتداء بل اذا عدم الغالب بخلاف النكاح على غنم موصوفة للشاحنة في البيع والغالب يجري في النوعين فأكثر الوسط لا يأتي في النوعين (ص) وكونه ديناً (ش) هذا هو الشرط السادس والمعنى أن المسلم فيه لا بد أن يكون ديناً في ذمة المسلم اليه واحترز به من بيع معين يتأخر قبضه فانه لا يجوز لانه قديم لك قبل قبضه فيدور الثمن بين السلفية ان هلك وبين الثمنية ان لم يهلك

والشرح للذمة وصف قلما \* يقبل الالتزام والالزام

أي هي وصف مقدر في الشخص يقبل الالتزام كلك عند دينار ويقبل الالتزام كالتمتدنية فلان مثلاً وتعريف ابن عرفة لها معترض انظر الشرح الكبير (ص) ووجوده عند حلوله

(٣٨ - خروشي خامس) السلم في معين وإيضاح الكلام المتقدم أن المسلم حين أسلم في معين صار الضمان منه لكونه معيناً ولما شرط تأخيره فقد نقل الضمان الى البائع المسلم اليه ورأس المال حينئذ بعضه ثمناً وبعضه في مقابلة الضمان جمالة (قوله والشرح) أي التعريف للذمة وهذا البيت للعاصمي كما ذكره عب ولكن ذكر محشي تن أنه لصاحب التحفة (قوله يقبل) أي يقبل الشخص بسببه أي يصح من الشخص بسببه الالتزام والالزام أي الزام الغير له فالالزام ليس منه بل من غيره هذا هو المتعين ولا تعدل عن ذلك (قوله هي وصف مقدر في الشخص) زاد عب فقال معنى شرعي مقدر في المكلف انتهى لكن قال القرافي وهذا المعنى جعله الشرع سبباً عن أشياء خاصة منها البلوغ ومنها الرشد فنبلغ سفيهاً لادئمه ومنها ترك الحجر كافي للفلس فناجتمع له هذه الشروط رتب الشارع عليها تقرير معنى يقبل الزامه أرش الجنایات وأجر الاجارات وأثمان المعاملات ونحو ذلك من التصرفات ويقبل التزامه اذا التزم شيئاً اختياراً من قبل نفسه لزمه وهذا المعنى المقدر هو الذي تقدر فيه الاجناس المسلم فيها وأطال القرافي في ذلك ثم قال الذمة بشرط فيها البلوغ من غير خلاف أعلمه انتهى فقال ابن الشاط والاولى عندى أن الذمة قبول الانسان شرعاً للزوم الحقوق دون التزامها فعلي هذا يكون لا صبي ذمة لانه يلزمه أرش الجنایات وقيم المتلفات وعلى أنه لا ذمة للصبي نقول الذمة قبول الانسان شرعاً للزوم الحقوق والتزامها (قوله وتعريف ابن عرفة معترض) فعرفها ابن عرفة بقوله ملك متمول كلي حاصل أو مقدر وبحث فيه بأن الذي ينصف بالملك

انما هو ما في النعمة لا النعمة واجب بأنه تعرف للشيء بمخاصسته فهو رسم وقوله متمول أخرج به الامور التملكية الغير المتمولة من الحقوق غير المالية من حقوق النكاح وجوب الفصاخص والولاية كولاية النكاح في الاعطاء والجر عليه لاثمها حقوق غير مالية وقوله حاصل أو مقرر معناه أن المتمول الكلي اما حاصل بالفعل أو بالامكان وانما أخرج ما ذكرناه لاسمى في عرف الفقهاء ذمة وقال شارح ابن عرفة من لازم الذمة أن المقتدر فيها كلى لأجزئ لأن الجزئ هو المعين وهو لا يقبل الذمة (قوله ولو انقطع في أثناء الاجل) بل ولو انقطع في الاجل ما عند وقت القبض بل ولو انقطع عند حلول الاجل نادرا (قوله اذا المطابق للراد) وذلك لأن الجواز انما يتعلق بالسلم لا بالمسلم فيه (قوله والاولى أن يكون مخرجا) أي فيكون التقدير فيجوز فيما لم يكن معينا محقق الوجود لا في نسل والمراد باخراجه منه أي محترزه لانه كان داخلا فيه وأخرجه (قوله ومفهوم قل أنه لو كثر) ضعيف والمعتمد المنع مطلقا (قوله لا نسل) أي فلا يشترط ويفهم منه الصحة مع أنه لا يصح (قوله أي معين وصغر) فيه تطرأ لا يشترط في الحائط الصغر فظاهر كلامهم أو صريحه أن الحائط قليل وان كان في نفسه كثيرا وهو مراد المؤلف أفاده محشى تت وقول المصنف أو حائط أي يمنع المسلم فيه حقيقة لما تقرر أن المسلم فيه لا بد أن يكون في الذمة وثمر الحائط المذكور ليس كذلك فلا يتعلق به العقد على وجه السلم الحقيقي والعقد المتعلق به انما هو بيع حقيقة فيجوز على حكمه فعلم (٣١٨) من هذا أنه لا تنافي بين قوله أو حائط أي لا يسلم فيه سلم حقيقة وبين قوله

وشرط الخ لان تسميته العقد سلم مجاز وأفاد اللقائي جوابا آخر وهو أن قوله أو حائط أي غير حائط أي في جميع ثمره كل اردب بدینار وقوله وشرط الخ أي في ثمره الحائط المعين الصغير أي في بعض ثمره أي في قدر معين أي في كيل معلوم منه فما قبله اذا أسلم في جميع ثمره وهذا فيما اذا أسلم في بعضه وكلاهما على الكيل لان الجزاف لا يجوز السلم فيه (قوله وكيفيته قبضه) درج المصنف على ما قاله بعض

(ش) هذا هو الشرط السابع وهو أن المسلم فيه يكون موجودا عند حلول أجله بقدره وصفته أي أن يكون مقدورا على تحصيله غالبا في وقت حلوله لئلا يكون تارة سلفا وتارة ثمنا فالضمير في وجوده للمسلم فيه المفهوم من السياق ولا يشترط وجوده من حين السلم الى حلوله بل الشرط وجوده عند حلول أجله ولو انقطع في أثناء الاجل خلافا لابي حنيفة وإلى هذا أشار بقوله (ص) وان انقطع قبله لا نسل حيوان عين وقيل (ش) نسل مرفوع عطف على مقدم مقرر على قوله وو وجوده عند حلوله أي فيجوز محقق الوجود عند حلوله لا نسل الخ هذا مقتضى كلام ابن غازي وفيه بحث اذا المطابق للراد فيجوز في محقق الوجود لا في نسل حيوان عين وحينئذ فيكون مجرورا والاولى أن يكون مخرجا من مقدم مقرر على الشرطين السابقين لانتفاء الاول بحصول النعمين والثاني بعدم وجوده اذ لقاتها قد لا يوجد المسلم فيه عند حلوله ومفهوم قل أنه لو كثر لجاز السلم وذلك لان الكثرة صيرتها كغير المعينة فكان المسلم فيه في الذمة وانما لم يعطفه على قوله وو وجوده لاقتضائه فسادا اذ هو مخرج من الشرط أي يشترط كذا لا نسل الخ وقوله (أو حائط) أي عين وصغر يصح فيه الرفع والجر عطف على نسل على الوجهين و يصح الجر مع رفع الاول بناء على حذف المضاف وابقاء المضاف اليه على جره لكن فيه ضعف من جهة انتفاء الشرط الا أن يدعى أن النسل كالمائل لثمر الحائط ليكون كل منهما مخرجا ثم أشار لشروط شرائث الحائط المذكور حيث سموه سلميا بقوله (ص) وشرط ان سمي سلميا لاي عارضاؤه وسعة الحائط

القرويين اذ يظهر من توضيحه اعتماده قال ابن يونس بعض القرويين قال ان سماء سماء لم يذكر أجلا فهو على الفور وبعده البيع يجب له قبض جميع ذلك وهو جائز لا فساد فيه فان أخذه بتأخر عشرة أيام أو خمسة عشر فقال مالك هذا قريب وأما ان سماء سلميا فان اشترط ما يأخذه كل يوم اما من وقت عقد البيع أو من بعد أجل ضرر به فذلك جائز وان لم يضرب أجلا ولا ذكرا ما يأخذ كل يوم من وقت العقد ولا متى ما يأخذ فالبيع فاسد لانه لما سمي سلميا كان لفظ السلم يقتضي التراخي علم أنهم ما قصدوا التأخير ففسد ذلك اه فعلى هذا الفرق بين تسميته سلميا وعدمه الا في بيان كيفية القبض فانه شرط على الاول دون الثاني وهذا معنى قول أبي الحسن في شرح المدونة لا فرق بينهما الا في اشتراط الاجل في تسميته سلميا و مراده بالاجل كيفية القبض لاحقيقته اذ له أخذه في يوم واحد كما صرح به في المدونة وكما يؤخذ مما تقدم عن ابن يونس وما اعتمده المصنف من كلام بعض القرويين صدر في الجواهر بخلافه فقال في معرض ذكر الشروط ويضرب أجلا لا يشترطه ويسمى ما يأخذ كل يوم ولو شرط أخذ الجميع في يوم لجاز وقال بعض المتأخرين ان سموه سماء يلزم ذلك فيه وان سموه سلميا لم يلزم اه وما صدر به المصنف هو الظاهر من كلام المدونة لانه لما ذكر الشروط قال هذا عند مالك محمل البيع لا محمل السلف فدل على أنه اعتبر هذه الشروط على ملاحظة أنه بيع ولا عبرة بتسميته سلميا لانه بيع شيء معين وهذه قاعدة المذهب اذا تقابل اللفظ والفعل في العقود فانظر الى الفعل الى آخر ما قاله محشى تت (قوله سعة الحائط) المراد بسعته بالمكان الاستيفاء منها وليس المراد كبره وعظمه ولا يشترط تقديم رأس المال بل يجوز تأخير ولو بشرط قاله اللقائي و يفيد ذلك قول المصنف الآتي وهل القرية الصغيرة كذلك أو لا في وجوب الى آخره



وان لنصف شهر هذا الشرط محله  
ان أنى في بيان القبض بما يحتمل  
الشروع في ذلك وفي أكثر منه فان لم  
يشترط بيان كيفية قبضه حل على  
الحلول (قوله وأخذه بسرا) هذا  
على القول بان البسر هو الزهو  
فيكون في الاجر والاصفر وقيل  
البسر هو البلم الاخضر فيكون  
قبل الزهو بدرع عياض في باب  
الزكاة أقول وذكر بعض أن البسر  
عند الفقهاء بعد الزهو وقبل  
الارطاب (قوله الخطر) أى الغرر  
(قوله وأخذه بالفعل) أقول لا معنى  
لكون أخذه بالفعل بعد شرطاني  
جواز الاقدام أو لانه يأتي بعد فلا  
يتناسب أن يعد الا لاشتراط ثم يقال  
اذا وقع وزل ولم يشرعوا في أخذه  
بسرا أو رطبا يجبران عليه (قوله  
فان العقد يكون فاسدا) الذي في  
الموافق ونقله عجم أن هذا الشرط  
الاخير في الجواز فقط ولا يوجد  
الفساد بنفيه كما قال الشارح وأما  
الشروط التي قبله فهي للصحة  
فينبغي اتقن الصحة (قوله واطلعه آمن  
الجوائح) أى أن الجوائح لا يؤمن  
حصولها فهو من عطف علة على  
معول (قوله وهو خلاف الاصل)  
أى أن الاصل ضمان غير الجوائح  
أى الكثير الغالب (قوله وانما  
تناوله على صفة غير موجودة) أى  
على كونه خمسة أو سق (قوله لان  
المسرا بالزهي ما أزهي ولم يربط)  
فيصدق بالبسر (قوله كفض  
الكراء) أى كما اذا استأجر دارا  
بائني عشر ديناراً مدة معلومة  
ثم أنه في وسط المدة يقطع البيت فانه يرجع بما

وكيفية قبضه ولما لم يشروعه وان لنصف شهر وأخذه بسرا أو رطبا لا تحرا (ش)  
يعنى أن الشخص اذا اشترى ثمر حائط معين فان كان بلفظ السلم اشترط فيه جميع الشروط  
الاتية وان كان بلفظ البيع اشترطت أيضا ما عدا كيفية القبض وهذه التفرقة نظرا للافظ  
والافهوي بيع في الحقيقة لان الفرض أن الحائط معين فما يشترط فيما اذا سمى سلما أو بيسرا  
الا زهاء انتهى عن بيع الثمرة قبل له والزهو في كل شيء بحسبه فان قلت هـ الا قال المؤلف بدل  
ازهاؤه طيبه ليشمل غير النخل وغيره قلت لا يصح ذلك لقوله وأخذه بسرا أو رطبا وما يشترط  
فيهما سعة الحائط لا مكان استيفاء القدر المشتري منه وانتفاء الغرر وما يشترط فيما اذا سمى  
سلما فقط كيفية قبضه متواليا ومتفرقا وقد ربما يؤخذ منه كل يوم لا ماشاء فلو سمى بيسرا فلا  
يشترط فيه بيان كيفية قبضه ويحمل على الحلول لان لفظ البيع يقتضي التناجز وما يشترط  
فيهما أن يسلم لمالكه اذ قد لا يجز ببيع المالك فيتعذر التسليم وما يشترط فيهما شروعه في  
الاخذ حين العقد أو بعد أيام يسيرة فحو خمسة عشر يوما لا أكثر بشرط أن لا يستلزم أجل  
الشروع صيرورته تراوا لا فساد وما يشترط فيهما أخذ أى انتهاء أخذه لكل ما اشتراه حال  
كونه بسرا أو رطبا لا تحرا البعد ما بينهما وبين التمر فيدخله الخطر ولا بد مع أخذه بسرا أو رطبا  
أن يكون اشترط ذلك ولا يخفى أنه اذا كان كل من شرط أخذه بسرا أو رطبا وأخذه بالفعل  
كذلك مشترط فقد أخل المؤلف بواحد وهو شرط أخذه بسرا أو رطبا أن حل على ظاهره أو  
أخذه بالفعل كذلك ان قدر في كلامه حذف مضاف أى وشرط أخذه بسرا أو رطبا بدليل  
قوله (ش) فان شرط تتمر الرطب مضى بقبضه (ش) يعنى أنه اذا أسلم في رطب والموضوع بحاله  
وهو أن الحائط معين صغير واشترط عليه أن يبقى على أصوله حتى يتتمر فان العقد يكون فاسدا  
لبعد ما بين التمر والرطب فيدخله الخطر ولقلة أمن الجوائح فيه فان قبضه ولو قبل تمره مضى  
ولا فرق بين كون الشرط صريحا أو التزاما كما لو شرط في كيفية قبضه أياما بصير فيها تراوا ما ذكره  
المؤلف من أن من الشروط أخذه بسرا أو رطبا محله حيث وقع العقد عليه بعبارة أو ماله وقع  
العقد على ما في الحائط جزا فافله ابقاؤه الى أن يتمر لان الجزاف قد تناوله العقد على ما هو عليه  
وقد تسلمه المبتاع بدليل أنه لو أراد بيعه لم يمنع ولم يبق على البائع فيه ضمان الا ضمان الجوائح  
وهو خلاف الاصل بخلاف ما اذا وقع عليه عقد السلم بعبارة الشرع فانه لم يتناوله على ما هو  
عليه وانما تناوله على صفة غير موجودة فكان غررا (س) وهل المزهي كذلك وعليه  
الاكثر أو كالبيع الفاسد أو بيلان (ش) يعنى أنه اذا أسلم في تمر منه أى صار أجرا وأصفر  
واشترط تمره هل الحكم كاشتراط تتمر الرطب فيمضى بقبضه وعليه الاكثر من الشيوخ كابن  
أبي زيد وصوبه عبد الحق أولا يكون الحكم كذلك بل حكمه حكم البيع الفاسد يفسخ ولو قبض  
ولا يمضي الا بما يقوت به البيع الفاسد وهو رأى ابن شبلون لان التمر من الارطاب قريب ومن  
الزهو بعيدا أو بيلان وشمل قوله المزهي البسر لان المراد بالمزهي ما أزهي ولم يربط \* ولما  
كان السلم في غير الحائط المعين بعبارة سلما أو بيسر المثل المعين يفسخ بلفه أو عدمه قبل قبضه لانه  
ليس في الذمة أشار الى ذلك بقوله (ش) فان انقطع رجوع بحصة ما بقي وهل على القيمة وعليه  
الاكثر والمكيلة أو بيلان (ش) يعنى أنه اذا أسلم في ثمر حائط معين صغير وقد أربط وشرط  
أخذه رطبا فلما قبض البعض انقطع ثمر ذلك الحائط فانه يلزمه ما أخذه بحصته من الثمن  
ويرجع فيما بقي بحصته من الثمن معجلا بالقضاء ولا يجوز البقاء لقبال واختلف الاشياخ هل  
المضى فيما قبض والرجوع بحصة ما بقي في ذمة المسلم اليه على حسب القيمة فينظر كل شيء منهما  
في أوقانه لا دخوله على أخذه شيئا كفض الكراء فاذا قبل قيمة ما قبضه عشر مثلا وقيمة

يخص بقية المدة لكن بالنظر للقيمة فإنه قد يكون الكراء أغلى في أول المدة (قوله وله أن يأخذ بذلك الحصة) وليس فيه الاقتضاء عن ثمن الطعام طعاما لأن ما يأخذه من طعام ليس عن ثمن طعام لأن العقدة انفسخت فيما لم يقبض فلا يقال ذلك المدفوع في الطعام عن (قوله ويجرى مثل هذا) أي في جريان القولين (قوله على القول بالرجم بحصة مابقي) أي فيمنع من الفسخ فيما لم يقبض ويرجع بحصته (قوله أوحى رضي بعدم البقاء) أي أو على القول بوجوب البقاء لكن تراضيا على عدم البقاء فيقر أرضي بالبناء للمفعول وهذا القول هو المعتمد لأنك خير بأنه سيأتي يقول المصريح به هنا الرجوع بحسب المكيلة وظاهر الشارح أن القولين في كل من القرية الصغيرة والكبيرة ومن المعلوم أن الحديث في الانقطاع بجائحة (قوله وأما أن كان لفوات الابان فسيأتي) هذا لعج وقد حل قول المصنف وان فات ماله ابان بما اشترى وأما شارحنا فتبعه هنا وخالفه في حل قول المصنف وان فات ماله ابان فوقع في كلام شارحنا تخالف والراجح ما لشارحننا فسيأتي وان قول المصنف هنا فان انقطع رجع بحصة مابقي كما يجري في الجائحة يجري في فوات الابان والخاص بل أن قول الشارح وأما لفوات الابان فسيأتي كلام عج وهو غير صواب والصواب هنا التعميم ويحل المصنف بما حل به شارحننا وسيأتي بيانه (قوله والمراد بالجائحة) هذا لعج ثم قال وهذا الذي ذكرناه في معنى الجائحة يجري مثله في الجائحة في غير القرية الصغيرة وأما الجائحة في غير القرية الكبيرة (٢٣٠) فالمراد بها ما يشمل ما ذكره وما إذا لم يطلع الثمر بالمكيلة لأن السلم فيها كالثمر في غيرها فيصح حيث يوجد المسلم فيه وقت حلوله وان لم يكن موجودا وقت العقد انظر عج (قوله والظاهر أن كل أهلها) أي أصحابها يستفاد من ذلك أنه لا يسوغ لأهل الحائط إلا كل منه لأنه تعلق به أحق للسلم (قوله والاجازة البقاء) لا يقال كيف لا يدفع رأس المال مع كونه سلما وقد تقدم أن شرط السلم قبض رأس المال والجواب ما تقدم من أن هذا ليس سلما حقيقة وإنما هو بيع حقيقة وتسميته سلما بالنظر للفظ (قوله وهل القرية الخ) ويدخل في التشبيه ما إذا انقطع بعض ثمرها بجائحة فإنه كانقطاع ثمر الحائط المعين في وجوب الفسخ كما قال

مابقي خمسة مثلا فنسبة خمسة إلى العشرة الثلث فيرجع المسلم على المسلم اليه بثلث الثمن الذي هو رأس المال وله أن يأخذ بذلك الحصة ما شاء من طعام أو غيره مما جاز فان تأخر لم يجز لأنه فسخ دين في دين أو على حسب المكيلة فمأخر يحط عنه من الثمن ما يقابل به الجائحة إذا اشترى جميع الحائط فان تأخر نصف المكيلة فإنه يحط منه أعنه من الثمن بثلث النسبة أي يحط عنه نصف الثمن وان تأخر ثلثها حط من الثمن ثلثه وهكذا من غير نظر إلى تقويم تأويلان ومحلها ما حيث لم يشترط عليه أخذه في يوم أو يومين فان اشترط عليه ذلك رجع بحسب المكيلة اتفاقا كما قاله تت ومثله ما إذا كان يقبض في أوقات مختلفة وكان الشأن أنه لا يباع إلا بجله واحدة فإنه يرجع على حسب المكيلة أيضا ولعل المراد بيومين مدة لا تختلف فيها القيمة ويجرى مثل هذا في غير القرية الصغيرة وفي غير القرية الكبيرة على القول بالرجم بحصة مابقي أوحى رضي بعدم البناء كما ذكره اللخمي ثم إن كلام المؤلف هذا فيما إذا كان الانقطاع بجائحة وأما أن كان لفوات الابان فسيأتي والمراد بالجائحة ما يحصل به التلف أو ما في حكمه فيشمل الجائحة بالمعنى المتقدم في بحث الجوائح والتعيب الموافق لها في الحكم المشار إليه بقوله هناك وتعيينها كذلك والظاهر أن كل أهلها من الجائحة لأنه ما غصب أو سرقة وكلام المؤلف محله إذا دفع المسلم رأس المال للمسلم اليه والاجازة البقاء للعام القابل لأنه لا يلزم عليه فسخ دين في دين (ص) وهل القرية الصغيرة كذلك أو لا في وجوب تعجيل النقد فيها أو تخالفه فيه وفي السلم لمن

اللخمي لكنه ضعيف والمعتمد أنه يجب البقاء لقابل وانقطاع كل ثمر القرية بجائحة كحكم انقطاع بعضه لأملاك بها في لزوم البقاء لقابل على المعتمد (قوله أو لا في وجوب تعجيل النقد الخ) أي أو هي مثل الحائط الأفي وجوب تعجيل الخ والمعنى وهل القرية الصغيرة كذلك من كل وجه أي وهي مثله الأفي وجوب تعجيل النقد فيها بخلاف السلم في حائط فلا يجب تعجيل النقد فيه بل يجوز تأخيرا أكثر من ثلاثة أيام لأنه بيع معين وتسميته سلما مجاز (قوله أو تخالفه الخ) لو قال أوفيه وفي السلم لمن لا ملك له لكان أولى وأعلم أن السلم فيه تارة يكون له ابان معين لا يوجد في غيره وتارة يكون موجودا دائما والانقطاع المتعلق بكل منهما ما أن يتعلق بجميعه أو ببعضه وأيضا الانقطاع فيما له ابان ما أن يكون بفوات ابانه أو بجائحة وقد أشار المصنف لحكم ما إذا انقطع بعضه من حائط معين بجائحة وكذا بقرية بقوله وهل القرية الصغيرة كذلك بناء على شمول التشبيه لذلك وهذا على ما لللخمي ولكن المذهب أنه يجب البقاء لقابل ولما إذا انقطع بعضه من قرية كبيرة بجائحة بقوله وان قبض البعض وجب التأخير وحينئذ فستوى حكم انقطاع بعض ثمر القرية الصغيرة والكبيرة في وجوب البقاء وعليه فيصح حل قول المصنف وان قبض البعض وجب التأخير الخ على ما يشمل غير القرية الصغيرة والكبيرة ولا يمنع ذلك قوله إلا أن يرضى بالحاسية لأنه إذا جاز الرضا فيما هو مضمون اتفاقا فيجوز الرضا بالحاسية فيما وقع الخلاف في كونه معيناً أو مضموناً وحكم انقطاع الكل في المسائل كلها حكم انقطاع البعض فيها كلها كما يرشد له المعنى وظاهر كلامهم في بعضها وأما إذا انقطع بعض السلم فيه أو كله لفوات ابانه سواء كان السلم في ثمر حائط معين أو ثمر قرية صغيرة أو كبيرة فأشاره بقوله وان انقطع



ما أي مسلم فيه من حائط معين له أبان أي وقت معين يوجد فيه أو من قرية صغيرة خير المشتري في الفسخ والابقاء القابل وظاهره سواء اشترط حال العقد أخذه في الأبان أم لا وفي كلام بعضهم أن هذا محله حيث اشترط أخذه في الأبان وانظر على هذا ما الحكم إذا لم يشترط أخذه فيه هل يكون بنزلة التلف بجائحة فينصل فيه تفصيلها أولا وظاهره أيضا ثبوت التخيير سواء كان فوات الأبان بسبب تأخير البائع وهو المسلم اليه قصدا والمشتري وهو المسلم أو غفلة ما عن ذلك وليس كذلك بل الذي ارتضاه ابن عرفة وابن عبد السلام وسلكه في التوضيح أن محل التخيير حيث كان الفوات بسبب تأخير البائع قصدا وأما أن كان بسبب تأخير المشتري قصدا فإنه يجب البقاء وأما إذا كان التأخير لغفلة منهم فإظهار وجوب البقاء كذا خير المشتري قصدا كما يفيد كلام ابن عرفة ومفهوم قولنا صغيرة أن انقطاع عمر القرية الكبيرة لا تخيير فيه للمشتري وهو كذلك بل يجب البقاء إلا أن يرضى بالحاسبة وسواء كان انقطاع ذلك بسبب تأخير البائع أو المشتري انتهى شب ومثله في عب وهذا كله غير ما في شارحنا وحاصل ما شارحنا الذي ارتضاه أن قوله وان انقطع ماله أبان في السلم الحقيقي أي أنه أسلم له مسلما حقيقيا وانقطع الكل لفوات الأبان بل ويقال (٣٢١) مثله إذا عمت الجائحة وقوله أو من قرية أي مأمونة

صغيرة أو كبيرة كذا قال محشي تن أي فوات ولو بجائحة فظاهرة فوات الأبان أو الجائحة فالخاصل أن قوله وان فوات ماله أبان في السلم الحقيقي وفوات الكل بجائحة أو فوات أبان وقوله أو من قرية أي فوات الكل فلم يقبض شيئا كان الجائحة أو الأبان وأما وفوات البعض في ذلك فهو ما أشار إليه المصنف بقوله وان قبض البعض للجائحة أو الأبان فقول الشارح فاصبتها جائحة لا مفهوم له بل وكذا الأبان وهو ما أشار إليه الشارح بقوله وكذلك لهروب أحدهما وأولى هروبهما والحاصل أن الفوات متى

لاملاكه أو يلات (ش) يعني أنه إذا أسلم في قرية صغيرة وهي ما لا يوجد فيها المسلم فيه جميع أزمانه التي يوجد فيها من السنة هل يكون الحكم حينئذ حكم ما إذا أسلم في حوائط معين صغيرة فيشترط فيها ما يشترط فيه من كل وجه فلا يجوز السلم إلا بعد بدو صلاح غيرها وسعتها وكيفيته ما يقبضه وأن يسلم لمالكها إلى آخر الشروط أو هي كهو من كل وجه إلا في وجوب تعجيل النقد فيها إلا أن السلم فيها مضمون لاشتمالها على حوائط وجهات يتميز بعضها عن بعض لا يدري المسلم من أيها يأخذ سلمه فأشبهه السلم بخلاف الحائط المعين فإنه لا يجب تعجيل النقد أو هي كهو من كل وجه ما عدا شيئين أحدهما وجوب تعجيل النقد فيها ولا يجب تعجيله في الحائط كما مر والثاني جواز السلم في القرية لمن لا ملك له فيها لأن أهل القرية أن لم يبيع هذا باع هذا فلا يتعذر استيفاء السلم منها بخلاف الحائط الصغير المعين فإنه لا يجوز السلم فيه إلا لربه فقط ولا يجوز السلم فيه لغير مالكه لأن رب الحائط قد لا يبيع لهذا المسلم إليه فيصير رأس المال تارة سلفا أن لم يبيع رب الحائط لهذا الرجل وتارة غنما أن باعه \* ولما تكلم على حكم انقطاع عمر الحائط وأنه لا يجوز التأخير فيه لأنفسا العقد لعدم تعلقه بالذمة شرع يتكلم على انقطاع ما كان بالذمة أو ما يشبهه فقال (ص) وأن انقطع ماله أبان أو من قرية صغيرة خير المشتري في الفسخ والابقاء (ش) أي لقال الآن يغفل عن ذلك حتى رأتى العام القابل فلا خيار له وهو قول ابن القاسم (ص) وان قبض البعض وجب التأخير (ش) أي وان كان الانقطاع بعد أن قبض المسلم البعض في ماله أبان أو في عمر القرية المأمونة فأصابتها جائحة وجب التأخير والقول لمن دعا إليه منهم هذا أن لم يرضى بالحاسبة فإن تراضيا عليها عمل بها وإليه أشار بقوله (ص) إلا أن يرضى بالحاسبة (ش) كما صدر به ابن الحاجب ولا يتهمان في الحاسبة على قصده البيع والسلف لأن انقطاعه من الله وكذلك لو كان لهروب أحدهما فإن التهمة أيضا منتفية أما لو سكت المشتري عن طلب

كان للهروب يكون الفوات لفوات الأبان لا للجائحة وذلك لأن الهروب قد يكون لعذر فلا ينزل منزلة سكوت المشتري فإذا علمت ذلك فقول الشارح شرع يتكلم على انقطاع ما كان بالذمة أي وهو السلم الحقيقي وهو المشار إليه بقوله وان فوات ماله أبان وقوله أو ما يشبهه وهو المشار إليه بقوله أو من قرية أي مأمونة كانت صغيرة أو كبيرة ويبقى النظر في القرية غير المأمونة فهل كالحائط في الانقطاع بجائحة أو الأبان كلا أو بعضا وهو الظاهر ولم يظهر فيها نص لا أقدمين (قوله وهو قول ابن القاسم) أي خلافا لاشبه نعم ظاهر المتن قول أشهب وهو أنه يتخير ولو غفل عن ذلك حتى أتى العام القابل لكن يقيده بقول ابن القاسم لأنه المشهور (قوله وكذلك لو كان لهروب أحدهما) أي فيجب البقاء إلا أن يرضى بالحاسبة وحاصل ما في عجم وهو ما ذهب إليه شب أنه إذا كان عدم القبض للجائحة في الحائط الصغيرة كلا أو بعضا فيجب الرجوع ويصح الفسخ فيما لم يقبض كلا أو بعضا وان كان عدم القبض فيه لفوات الأبان كلا أو بعضا فإن كان ذلك بسبب تأخير البائع خير المشتري في الفسخ والابقاء والأبان كان منهما أو من المشتري وجب البقاء وان كان عدم القبض للجائحة في القرية الصغيرة أو الكبيرة كلا أو بعضا فإنه يجب البقاء إلا أن يرضى بالحاسبة ولو كان رأس المال مقوما وإن كان عدم القبض فيسه لفوات الأبان في القرية الكبيرة كلا أو بعضا فإنه يجب البقاء أيضا إلا أن يرضى بالحاسبة وسواء كان فوات الأبان بسبب تأخير البائع أو المشتري وان كان عدم القبض لفوات الأبان في الصغيرة كلا أو بعضا فإن كان ذلك بسبب تأخير البائع خير المشتري في الفسخ

والإبقاء والاوجب الإبقاء والحاصل أن قول المصنف وإن انقطع ماله إبان في غير القرية الصغيرة بل في الحائط المعين الصغير وقوله أو قرية أي صغيرة هذا ما ظهر لعج آخر أو الأفا ولا جعل قوله وإن انقطع ماله إبان كلاً أو بعضاً في الحائط المعين وفي القرية الكبيرة وقوله أو من قرية أي صغيرة ولو قال المصنف على ما ظهر لعج آخر بعد قوله تأويلان وإن انقطع بعض غيرها أو غير القرية الكبيرة بجائحة وجب الإبقاء إلا أن يرضى بالمحاسبة ولو كان رأس المال مقوماً وإن انقطع لفوات إبان فذلك أن كان من قرية كبيرة والآخر المشتري في الفسخ والإبقاء أن كان بتأخير البائع والاوجب الإبقاء وحكم انقطاع الكل في الجميع حكم بعضهم المكان أظهر (قوله لأنه يبيع الطعام قبل قبضه) فيه أنه ولو أخذ الثمن فيه يبيع الطعام قبل قبضه والجواب أنه إذا أخذ الثمن بمنزلة الأقالة بخلاف ما إذا أخذ منه شيئاً فتيقوى جانب البيع (قوله ولو كان (٣٣٣) رأس المال مقوماً) أن كان متعدداً وأما المتحد فلا يجوز قولاً واحداً لأنها

البايع حتى ذهب الإبان فلا يجوز تراصهما بالمحاسبة لأنهما على البيع والسلف وإذا تراصيا بالمحاسبة فلا يجوز أن يأخذ ببقية رأس ماله عرضاً ولا غيره لأنه يبيع الطعام قبل قبضه قاله أبو بكر بن عبد الرحمن والنويسي ولم يعتبر واتهمه البيع والسلف للضرر الداخل عليهما بالتأخير وإذا تراصيا بالمحاسبة جاز ولا يشترط أن يكون رأس المال مثلياً بل يجوز ولو كان رأس المال مقوماً من حيوان وثيراب ونحوه سباعاً على رديء منها بعينه قيمته قدر قيمة ما لم يقبض من المسلم فيه ومنع محضون المحاسبة حينئذ إلا أن يكون رأس المال مثلياً ليأمن من الخطأ في التقويم فانه ما إذا اتفقا على رد ثوب بعينه عوضاً عما لم يقبض احتمل أن يكون المردود مساوياً لما بقي من المسلم فيه فيجوز أن يكون مخالفاً بالقلّة أو الكثرة فيمتنع لأنها اقالة في ذلك الشيء على خلاف رأس المال اللهم إلا أن يرد من الأثواب جزأئها يكون المشتري شريكاً للبائع فيسماً من احتمال الخطأ في التقويم فيجوز باتفاقهما والمبالغة المشار إليها بقوله (ولو كان رأس المال مقوماً) في المفهوم أي فإن رضى بالمحاسبة جاز ولو كان رأس المال مقوماً وفي بعض النسخ إلا أن يرضى بالمحاسبة وفاعله حينئذ العاقد لأحدهما لأنه لا بد من رضاهما معا والمصرح به هنا على حسب المكيّة فلا تضرر ولما انتهى الكلام على شروطه شرع فيما يجوز فيه إذا استكمل تلك الشروط وما لا يجوز فيه إذا اختل شيء منها فقال (ص) فيجوز فيما طبخ (ش) الفاء سببية والمعنى أنه لا يشترط في المسلم فيه أن يكون ذاتاً قائمة بعينها بل يجوز أن يكون مستهلكاً بشرط أن تحصره الصفة وأن يوجد عند حلوله وسواء كان لحماً أو غيره قال في الشامل وفي الرأس ما في اللحم وكونه مشوية أو مغشورة فإن اعتيد وزنها عمل به ويصح في الأكارع كالرؤس وفي المطبوخ منها ومن اللحم إذا كان يعرف تأثير النار فيها بالعادة وكانت الصفة تحصره (ص) واللؤلؤ والعنبر والجوهر والزجاج (ش) اللؤلؤ معروف واحد لؤلؤة وجميعه لآلئ أيضاً وفيه أربع لغات لؤلؤ به مزين ولؤلؤ غيرهم مز ولؤلؤهم مز أوله دون ثانيه وبالعكس والعنبر خرد دابة في البحر والجوهر هو ككبار اللؤلؤ والزجاج مثلث الرأى واحد مز جاجة والمعنى أن هذه الأشياء يجوز السلم فيها إذا ذكر قدر معلوماً بصفة معلومة (ص) والجص والزرنج (ش) يعني أنه يجوز السلم في الجص وهو الجبس والزرنج لكن هذا يعني عنه قوله ويجوز فيما طبخ لأن ما ذكر يطبخ أي يشوي بالنار فهو من عطف الخاص على العام والنكتة في العطف أن لا يغفل عن قوله ويجوز فيما طبخ (ص) وفي أجمال الخطب والادم (ش) يعني أنه يجوز السلم في أجمال الخطب وزناً أو خزانة كسل هذا الحبل ويوضع عند أمين ويصفه من سنط أو طرفاء وغيره وفي

اقالة على غير رأس المال ك (قوله والمصرح به الخ) في لؤلؤ والمحاسبة على حسب المكيّة ولا يأتي التأويلين المتقدمين لأنه دخل على أن يأخذها دفعة واحدة انتهى إذا علمت ذلك فلا يظهر قوله فيما تقدم ويجري مثل هذا الخ فتدبر (قوله فيجوز فيما طبخ) هي الفاء الفصيحة وهي الواقعة في جواب شرط مقدر وقيل هي العاطفة على مقدر وقوله طبخ أي أمكن طبخه لا مطبوخاً بالفعل بل يصح أيضاً في المطبوخ بالفعل كالربيات التي لا تفسد بالآخر (قوله مستهلكاً) أي لإبقائه إذا طبخ لتغيره بالإبقاء وقوله وفي الرأس لعل المعنى ما قيل في اللحم من الجواز يقال في الرأس وقوله وكونه الخ أي ويبين كونه مشوية أو مغشورة أي في الماء وقوله فإن اعتيد

وزنها عمل به أي ويعين عند عقد السلم وقوله ويصح أي السلم (قوله فيهما) بالتمنية كما هو في خطه أي في الأكارع والرؤس (قوله فيها) أي في الثلاثة اللحم والأكارع والرؤس هذا هو المتبادر من العبارة فحينئذ يكون قوله أولاً ما في اللحم أي المشوي لا المطبوخ هذا ما ظهر من العبارة والله أعلم (قوله خرد دابة) قال بعضهم الصحيح عند المحققين أن العنبر ينبت من أصل قاع البحر فيرمي بساحله وهو أعلاه وأوسطه ما ينبت له الدابة من البحر ثم انه يضربها فتسبرز تنقياء وهو يلي الأول وتارة تموت ويجذونه قبل أن تصير جيفة وهو يلي الثاني وتارة يجذونه حين تصير جيفة وهو أدناه (قوله كبار اللؤلؤ) أي كبار متوسط الثمن وجوده غالباً لا خارجاً عن المعتاد لعدم تيسره غالباً فيدخل تحت قوله وما لا يوجد (قوله لأن ما ذكر يطبخ الخ) قد يقال لا حاجة لذلك لأنه أراد المطبوخ مما يؤكل (قوله والادم) معطوف على ما طبخ وعطفه على أجمال الخطب مبني على القول المرجوح من أن المعاطيف

حلول



إذا تكررت كان كل واحد معطوفاً على ما يليه من شرح شب (قوله الجلد بعد الدبغ) أي وأما قبل الدبغ فيقال له اهاب (قوله فيجوز بالجزز) أي بشروط ثلاثة أن يرى الغنم وأن يكون عند باب جزازة وأن لا يتأخر القبض تأخيراً بعيداً وأما العشرة أيام فحائز كما قاله في كتاب الدور والارضين وقال ابن ناجي لكن يأتي المصنف في القسمة وجاز صوف على طهران جزوان لكن نصف شهر وأما المجزوزة بالفعل فالامر فيها ظاهر والجزز جمع جزء بكسر الجيم فيهما (قوله وتوز ليكمل) أي على صفة خاصة واطلاق التور عليه قبل كماله مجاز على حد أصرخرا (قوله أو لا يام قلائل) أي خمسة عشر يوماً كما نص عليه محشي نت (قوله ويضمنه مشتريه بالعقد) أي حيث كان اشتراهما جزافاً وما إذا كان الشراء على الوزن فلا يضمنه مشتريه (٣٣٣) إلا بالقبض (قوله ويقيده بالمنع الخ) لكل من الثوب والنور ثلاثة أقسام يتفقان على

جلود الغنم والبقر والابل إذا اشترط شيئاً معلوماً والادم لغة الجلد بعد الدبغ والمراد به هنا ما يشمل المدبوغ وغيره (ص) وصوف بالوزن لا بالجزز (ش) يعني أنه يجوز السلم في الصوف بالوزن ولا يجوز بالجزز عدداً لاختلافها بالصغر والكبر وأما شراؤه لا على وجه السلم فيجوز بالجزز (ص) والسبوف (ش) يعني وكذلك يجوز السلم في وصول السيوف والسكاكين وفي العروض كلها إذا كانت موصوفة مضمونة وضرب لها أجلاً معلوماً وقدم النقد فيها (ص) وتوز ليكمل (ش) التور بناءً مثلاً ناء يشبه الطشت بفتح الطاء وكسر هاء وفوقية في آخره وبدونها أو ما التور الذي يحرث الارض فهو بناءً مثلاً والمعنى أنه يجوز أن وجد بعض طشت من نحاس أن يشتريه من ربه على أن يكمله له على صفة معلومة لهما وليس هذا سلباً انما هو بيع معين يشترط فيه الشروع الآن أو لا يام قلائل أو لا يكون معيناً يتأخر قبضه ويضمنه مشتريه بالعقد وانما يضمنه البائع ضمان الصانع فقوله الآن وهو بيع يرجع لهذا أيضاً وهذا بخلاف الثوب فلا يجوز شراؤه من صاحبه على أن يكمله كما يأتي ويقيده الجواز هنا بما إذا لم يشتريه جلة النحاس فان اشتراكم يجوز الآن يبقى من عمله اليسير جداً ويقيده بالمنع الآن بما إذا لم يكن عنده من ذلك الغزل كثير والاجاز (ص) والشراء من دائم العمل كالتباز وهو بيع (ش) يعني أن الشراء من الصانع المعين الدائم العمل كالتباز واللحام ونحوهما جائز ويكون بيعاً بالنقد لا سلباً فيجوز تأخير الثمن ولا يشترط ضرب الاجل بل يشترط أن يكون المعقود عليه موجوداً عنده لئلا يؤدي إلى بيع ما ليس عند الانسان وهو منهي عنه وأن يشترع في الاخذ حقيقة أو حكماً عشرة أيام ويمكن ارجاع قوله وهو بيع لمسئلة التور أيضاً (ص) وان لم يدم فهو سلم (ش) يعني أن الشراء مما يدم عمله بان كان الغالب انقطاع العمل جائز ويكون سلباً فيشترط فيه ما اشترط في السلم من تعجيل رأس المال وعدم تعيين العامل والمعمول منه كان يقع العقد بينهما على عمل ركاب مثلاً من حديد بوزن كذا وصفة كذا وأما مع تعيين العامل أو المعمول منه فسيأتي عند قوله وفسد بتعيين المعمول منه أو العامل (ص) كاستصناع سيف أو سرج (ش) التشبيه بما قبله في كونه سلباً والمعنى أنه يجوز للرجل أن يشتري سيفاً أو سرجاً ليعمله بشرط أن لا يعين عاملاً ولا الشيء المعمول منه فان عينهما أو أحدهما فسد كما يأتي وأشار بالمثالين إلى أنه يجوز السلم في البسيطات والمركبات (ص) وفسد بتعيين المعمول منه (ش) أي وفسد السلم بتعيين المعمول منه من غير شراؤه بدليل ما بعده كاعل إلى من هذا النحاس بعينه ولم يشتر منه وسواء عين العامل أم لا وفي بعض النسخ أو العامل كي عمله إلى فلان بعينه أو أنت بعينك من غير تعيين

المنع إذا اشترى جلة كل وعلى الجواز إذا كان عند كل من البائعين جلة نحاس وغزل على ملكهما غير ما اشترى ويختلفان في قسم وهو المنع في الثوب إذا كان عند رب الغزل دون ما يخرج منه آخر إذا جاء المنسوج على غير الصفة المطلوبة والجواز في تور حيث كان عند رب النحاس دون ما يعمل منه توراً آخر لكن عنده ما يجبره نقص ما يكسر ويعاد (قوله والشراء من دائم العمل) هو الذي لا يفتر عنه غالباً (قوله وهو بيع) صرح به مع قوله والشراء لان الشراء يطلق على السلم ووجه كونه بيعاً أنهم نزلوا الدوام منزلة تعينه والمسلم فيه لا يكون معيناً ثم لا يخفى أنه يخالف للبيع لما تقر بأن البيع يشترط أن يكون المبيع معيناً ألا ترى أن الغائب الذي يباع على الصفة انما يقع البيع على عينه بالصفة ويخالف السلم لان السلم يشترط فيه أن لا يكون العامل معيناً فهذه المسئلة مترددة بين البيع والسلم (قوله عشرة أيام) فالكاف مدخلة للخمسة كما صرحوا به (تقييده) ذكر الخطاب أنه إذا سمى

ما يأخذه كل يوم ولم يسم ما يأخذه كله انما كل واحد الفسخ وأما إذا سمى جلة ما يأخذه على أن يأخذه كل يوم قدر معين فليس لاحدهما الفسخ (قوله وان لم يدم) بان كان انقطاعه أكثر أو تساوى عمله وانقطاعه فالخاصل أنه إذا كان دائم العمل أو غالبه هو ما أشار له المصنف بقوله والشراء وما إذا كان الانقطاع أكثر أو استويا فهو قول المصنف فهو سلم (قوله كاستصناع سيف أو سرج) أي كما ان استصناع السيف والسرج سلم سواء كان مما يدم العمل أم لا (قوله ليعمله) كذا في نسخة كما هو الظاهر منها والمناسب ليعمل له بالبناء للمفعول والافسد سلباً سيأتي من قوله وفسد الخ (قوله وفي بعض النسخ) أي وفي بعض النسخ اسقاطها والاقتصار على

قوله بتعيين الممول منه (قوله ومسئلة تجليد الكتب الخ) أقول أي فرق بينه وبين السيف والسرج فن المعلوم قطعاً أن في ذلك اجتماع البيع والاجارة فلم يجوز هذا ومنع ذلك (قوله جازان شرع الخ) عبارة شب جازان شرع حقيقة أو حكماً لانه يجوز تأخير الشروع الى ثلاثة أيام سواء اشترط تجييل النقد أم لا وسواء عين عاملة أم لا (قوله واستأجره) صورة المسئلة دفع له ديناراً في مقابلة الحديد واجارة الصنعة والحاصل أن هذه المسئلة فارت (٣٣٤) التي قبلها من حيث ان البيع في هذا وقع على الممول منه قبل أن يعمل

على شرط أن يعمل فيه البائع صنعة ما للشترى فانتقل ملك الممول منه للشترى قبل أن ندخله الصنعة وفي القسم الذي قبله لم ينتقل ملك البائع عن المبيع إلا بعد حلول الصنعة فيه فلم يكن عقد الاجارة مستقلاً هذا هو الصواب خلافاً لما فهمه عبارة شب (قوله الى ثلاثة أيام) فيه نظر إذا الممنوع ما زاد على خمسة عشر يوماً كما أفاده محشى تب (قوله على أن على البائع الخ) أي هذه شأنها الاختلاف فلا يتأني أنها قد لا تختلف (قوله لا فيما لا يمكن وصفه) أي وصفه الخاص به الكاشف عن حقيقة لا مطلق وصفه لان المعدن يمكن وصفه فلا يجوز أن يسلم فيه عين ولا عرض لأن صفة لا تعرف فإن عرفت أسلم فيها عرض لا عين لا يدخل ذهب بذهب وفضة بفضة الى أجل ويجوز أن يشتري بدينار بخالقه من عين أو عرض لأنها بحارة معروفة ترى ولا يرد أن ما يخرج مجهول القدر والصفة لان ما يدفع فيها ليس عوضاً عما يخرج منها بل عن اختصاصه بها ورفع يده عنها وانما منع موافقها من العين وان كان اسقاطاً لاختصاصه نظر المافيه في الجلة (قوله ومن ذلك السلم الخ) أي وأما بيعهما فيجوز إذا تحرى ما فيهما من الرمل لتعيينه (قوله وحديد) بالرفع معطوف على

الممول منه فقد اشتمل كلامه على هـ هذه المسئلة على أقسام ثلاثة يفسد فيها السلم وعللة الفساد دوران الثمن بين الثنية والسلفية فهو غرر لانه لا يدري أي سلم ذلك الى الاجل أم لا ولا يكون السلم في شيء بعينه ومسئلة تجليد الكتب المتداولة الآن ليست من باب السلم بل من باب الاجارة على جواز بناء دارك والجص والآجر من عند الاجير وحينئذ لا يشترط ضرب أجل السلم فيها (ص) وأن اشترى الممول منه واستأجره جازان شرع عين عاملة أم لا (ش) يعني أنه إذا اشترى منه حديداً معيناً واستأجره على أن يعمل له منه سيفاً مثلاً ينفار فان ذلك جائز لانه من باب اجتماع البيع والاجارة في الشيء المبيع وسواء كان العامل معيناً أم لا بشرط أن يشرع في العمل من الآن أو الى ثلاثة أيام وان يكون خروجه معلوماً لان اختلاف كميته ثوباً على أن على البائع صبغته أو نسجه أو بيعه خشبة على أن يعملها تابوتاً وفهم من قوله واستأجره أنه لو استأجر غير من اشتراه منه لجاز من غير قيد شروع (ش) لا فيما لا يمكن وصفه كتراب المعدن (ش) عطف على فيما طبخ أي ان ما لا يمكن وصفه كتراب المعادن والصواعين لا يجوز السلم فيهما لان الصفة مجهولة ومن ذلك السلم على العجوة المخلوطة بالرمل والخناء المخلوطة به وذكر الضمير في وصفه مراعاة للنظ ما ولو أنه كان أولى لان الممتنع أمور متعددة (ص) والارض والدار (ش) عطف على ما لا على تراب لانه يمكن وصفهما وانما امتنع السلم فيهما لان وصفهما مما يختلف الاغراض به فيستلزم تعيينهما لان من جملة ما يختلف الاغراض به تعيين البقعة وذلك يؤدي الى السلم في معين وشرط السلم أن يكون المسلم فيه في الذمة (ص) والجفاف (ش) أي ولا يجوز السلم في الجفاف لان جوازه مقيد برؤيته وهو معهما معين فيصير معيناً بآخر قبضه (ص) وما لا يوجد (ش) أي ويمنع السلم في الشيء الذي لا يوجد جلة لعدم القدرة على تحصيله كالكبريت الاجر أو نادراً كالكار واللؤلؤ (ص) وحديد وان لم يخرج منه السيوف في سيوف أو بالعكس (ش) المشهور أن سلم الحديد في السيوف ممنوع سواء كان يخرج من ذلك الحديد سيوف أم لا وكذلك لا يجوز سلم السيوف في حديد سواء كان يخرج من الحديد سيوف أم لا وهو مذهب ابن القاسم لان السيوف من الحديد كشيء واحد لان الصفة المفارقة لغو بخلاف الملازمة (ص) وكان غليظ في رقيقه ان لم يغزل (ش) يعني أنه لا يجوز سلم الكنان الشعر الخشن الذي لم يغزل في كنان شعر رقيق ناعم لم يغزل لان غليظ الكنان قد يعالج فيجعل منه ما يجعل من رقيقه وانظر هذا التعليل فانه لا يجري في عكس كلام المؤلف مع منعه أيضاً ومفهوم أن لم يغزل أنهم مالوغز لا لجاز وهو واضح لان غليظ الغزل يراد بالارادة رقيقه كغليظ ثياب الكنان في رقيقها (ص) وثوب ليكل (ش) يعني أنه لا يجوز شراء ثوب قد نسج بعضه ليكل له صاحبه لان الثوب اذا لم يوجد على الصفة المشترطة لا يمكن عوده عليها بخلاف التور الخاس اذا لم يوجد على الصفة المشترطة أمكن كسره وعوده عليها وقد مر أن كلاماً مقيد بقيد \* ولما انتهى الكلام على ما يختلف به الجنس خلقة وما لا يختلف شرع في الكلام على نظير ذلك صنعة وانه ثلاثة أقسام مصنوعة في غيره وغيره فيه ومصنوعة في مثله فقال (ص)

قوله لا فيما لا يمكن وصفه من عطف الجمل ويقدّر عامل وكذا قوله وكان وقوله ومصنوع أي ولا يسلم حديد (قوله وهو مذهب ومصنوع ابن القاسم) ومقابله ما يستحسنون من جواز سلم حديد لا يخرج منه السيوف في سيوف وحينئذ فلو أن المصنف بلو كان ان كان أولى (قوله على ما يختلف به الجنس خلقة) أي من جهة الخلقة كالصغر والكبر المشار به بقول المصنف وكصغيرين في كبيرهما يختلف الجنس من جهة الخلقة أي خلقة هذا كأنهم غير خلقة هذا الذي خلق عليها غير خلقة الآخر وقوله وما لا أي كالصغير من الآدى والغنم



وقوله لا يعود حال أو صفة  
وكذا قوله هن وقوله  
بخلاف النسيج أي المنسوج  
(قوله رأس مال) وأما في  
النقد فيجوز بيع الغزل  
بالكتان بشرط أن علما  
لا جزاف إلا أن يتبين  
الفضل (قوله فلا تسلم في  
الخز) أراد به ما أصله قطن  
وحرير على طرقة مجاز  
الاول فيكون إضافة ثياب  
للخز من إضافة الفرع  
للاصل (قوله لانها تنفس)  
قال سندها بعيد اذ بعد  
في المنسوج أن يقصد الى  
التعامل على نقض نسجه  
(قوله والخز الخ) فيه شيء  
بل الخز ما كان سدا من حرير  
ولجنه من وبر وقوله والخز  
الخ بهذا هو الحقيقة (قوله  
على ما هو أعم من ذلك) فيشمل  
ما كان سدا من قطن أو  
كتان (قوله المنسوج صعب  
الصناعة) مثال المنسوج  
صعب الصناعة الثياب  
المنسوجة من الكتان ولا  
تعود ومثال صعب الصناعة  
الذي يعود ثياب الخز وقوله  
والمنسوجان يعودان كثياب  
الخز والاناء المنسوج من  
النحاس أو الحديد (قوله فان  
تقاربت الخ) عبارة شب  
فان اتحدت أو تقاربت  
(قوله وأخرى ان لم  
يعودا) وذلك لانه اذا اعتبر  
النظر للنفعة عند العود وأنها  
اذا تباعدت يجوز فأولى اذ لم

ومصنوع قدم لا يعود هن الصناعة كالغزل (ش) يعني انه لا يجوز أن يكون المنسوج الهين الصناعة  
رأس مال السلم في غير المنسوج من جنسه كالواو سلم غزلا في كتان لان صنعة الهينها كأنها كالعدم  
لم يخرج عن المكان الذي هو أصله فكانه أسلم كأنه في مثله على المشهور ولا مفهوم لقوله لا يعود لان  
هن الصناعة لا يسلم في أصله ولا يسلم أصله فيه عاداً ولا ولا يعتبر فيه الاجل ولا عدمه فقوله الآتي وان  
عاد أي المنسوج صعب الصناعة وليس مفهوم ما هنا (ص) بخلاف النسيج (ش) يعني أن الثوب  
المنسوج يجوز سلمه في الغزل أو في الكتان لان الصناعة في النسيج معتبرة تنقله عن أصله فهو مفهوم هين  
الصناعة كأنه قال فان كان غير هين الصناعة جاز كما في النسيج أي المنسوج وقوله (الاثياب الخز) مستثنى  
مما قبله يعني أن النسيج نازل الاثياب الخز فلا تسلم في الخز لانها تنقش وتصير خزاً فالنسيج فيها كالغزل في  
المكان فكلا لا يسلم الغزل في الكتان لا تسلم ثياب الخز في الخز والخز ما كان سداً أي قيامه من صوف  
أو وبر ولجنه من حرير وقد تطلقه الفقهاء على ما هو أعم من ذلك (ص) وان قدم أصله اعتبر الاجل  
(ش) أي وان قدم أصل المنسوج الغير هين الصناعة الذي لا يعود بدليل ما يأتي وجعل رأس مال للمنسوج  
كتان في ثوب منسوجة فانه يعتبر الاجل فان أمكن أن يجعل فيه غير المنسوج مصنوعة مانع للزانية  
لانه اجارة بما يفضل ان كان والذهب عمله مجازاً والاجاز فان قلت ما حلت عليه كلام المؤلف من رجوع  
ضمير أصله غير هين الصناعة خلاف ظاهر كلام المؤلف قلت قد علمت أن المؤلف ذكر أنه يمتنع سلم المنسوج  
الهين الصناعة في أصله ويفهم منه منع عكسه بالاولى لانه يبعد القصد الى نقض المنسوج بحيث يصير غير  
مصنوع بخلاف القصد الى جعل غير المنسوج مصنوعة وما يفهم بالاولى كالتطويق به فاقتضى هذا أن  
يكون ضمير أصله لغير هين الصناعة (ص) وان عاد اعتبر فيهما (ش) أي وان عاد المنسوج صعب الصناعة  
أي أمكن عوده فان الاجل يعتبر في أصله وفي أصله فيه وهو المراد بضمير التثنية  
فان وسع الاجل اصير ورة المنسوج كاصله وزوال صنعة منه أو صير ورة أصله كهو بوضع الصناعة فيه لم  
يجز السلم والاجاز والحاصل أن هين الصناعة سواء كان يعود أم لا يسلم في أصله ولا يسلم أصله فيه وغير هين  
الصناعة ان لم يعد يسلم في أصله وان أسلم أصله فيه اعتبر الاجل وان عاد اعتبر الاجل في سلم أصله فيه وسلمه  
في أصله (ص) والمنسوجان يعودان ينتظر للنفعة (ش) يعني أن المنسوجين اذا أسلم أحدهما في الآخر  
وهما من جنس واحد سواء عاد أم لا فانه ينتظر للنفعة فان تقاربت منع كاسلام قدر نحاس أو ثياب رقيقة  
في قدر نحاس أو في ثياب رقيقة لانه من باب سلم الشيء في مثله وان تباعدت جاز كاسلام ابريق نحاس  
أو ثياب رقيقة في منارة من نحاس أو في ثياب غليظة فقوله يعودان وأخرى ان لم يعودا وقوله والمنسوجان  
سواء كانت صنعتهم ماهينة أم لا \* ولما انتهى الكلام على كيفية السلم وحكمه ابتداءً شرع في حكمه  
انتهاءً وهو افتضاء المسلم فيه من هو عليه بقوله (ص) ويجوز قبل زمانه قبول صفته فقط (ش) يعني أنه يجوز  
للمسلم قبول موصوف صفة المسلم فيه كان طعاماً أو غيره قبل حلول أجله أي وفي محله لا أجود ولا أردأ ولا  
أكثر ولا أقل لما فيه من شرط الضمان وأزيد أو وضع وتجهل وكلاهما ممنوع في السلم وفي  
القرض لا يدخله الاول والمسلم أن يمتنع من قبول الصفة قبل الاجل لان الاجل في السلم حق  
لكل مالم يكن المسلم فيه من النقد والاجبر على قبوله قبل الاجل وأما القرض فيجب على قبوله  
قبل أجله ككان القرض عينا أو حيواناً أو طعاماً أو بدل لقولنا أي وفي محله ما بعده وحيثئذ

(٢٩ - خرشي خامس) يعودا وقوله وحكمه ابتداءً أراد بالحكم الابتدائي ما صرح به من قوله فيجوز فيما طخ (قوله

لا يدخله الاول) أي لان الاجل في القرض من حق من هو عليه

(قوله فلا يشكك الخ) حاصله أن قول المصنف وفي الطعام أن حل مفهومه أن لم يحل يمنع وهو صحيح لكونه قبل الحل فلو علمنا أن قولنا قبل الحل أو بعد الحل لناقض ذلك من حيث أن كلامه هنا شامل للطعام وغيره (قوله كقبول محله في العرض مطلقا) محل الأجل أم لا وهو ضعيف والمذهب أنه لا بد في الجواز من حلول أجل العرض (قوله فهو سلف جرتفعاً) أي من المسلم إليه وفيه أيضاً بيع الطعام قبل قبضه لأن ما يحل عوض عن الطعام الذي لم يجب عليه إلا أن ما يجب عليه إذا حل الأجل ألا أنك خير بأن ما ذكر ولو في محله فكان قضيته المنع مع أنه لا يمنع فكان الأولى أن يقول في التعليل لأنه تقوى جانب السلف باجتماع عدم الحلول لقبولية الحل (قوله ولأنه لا يلزم القضاء في غير بلد السلم فأشبهه عدم الحلول) أي فقد يحل قبل الأجل والمحل لما في الذمة بعدم سلفا ثم لا يخفى أن جعله تعليلاً مستقلاً مقتضياً للمنع فيقتضي المنع حتى في صورة (٣٣٦) الجواز فالنسب حذف هذا التعليل فان قلت إن المعنى على هذا فقد

وجد عدم حلولين قلت بيبعد ذلك سوجه تعليلاً مستقلاً (قوله لأن البلدان بمنزلة الأجل) فكان دفعه قبل أجله وفيه أنها موجودة عند عدم الكراء (قوله وبزيد في الطعام) تقدم توجيهه (قوله لأنه أخذه) أي لأن المسلم أخذه عن الطعام وقوله ليستوفيه ظاهره المسلم وفيه أنه لما أخذه عن الطعام الذي وجب له فقد استوفاه فلا يظهر قوله ليستوفيه من نفسه بل قوله ليستوفيه يدل على أنه قبضه وديعة وأيضاً لا يلزم ذهابه لبلد الشرط فانما نسب أن يقول ولأنه لما دفعه المسلم إليه كانه سلفه له أي باعه له ليقبض من نفسه في بلد الشرط وقوله والتفاضل لأن هذا الكراء بقدر طعاما (قوله إذا كان المأخوذ من جنس رأس المال) فكان المسلم أسلف المسلم

فلا يشكك مع مفهوم قوله وفي الطعام أن حل لا اجتماع عدم الحلول وكونه قبل الحل (ص) كقبول محله في العرض مطلقاً (ش) التشبيه في جواز قبول الصفة فقط والمعنى أن المسلم يجوز له أن يقبل العرض المسلم فيه قبل الحل المشروط فيه القبض سواء حل الأجل أو لم يحل وهو مراده بالاطلاق ولا فرق في العرض بين الثياب والجواهر والأدوية على المشهور وسواء كان للعرض كلفة أم لا (ص) وفي الطعام أن حل (ش) أي ويجوز للمسلم أن يقبل الطعام المسلم فيه قبل محله الذي اشترط عليه أن يوفيه فيه بشرط أن يحل الأجل والافلا لأن من يحل ما في الذمة عدم سلفاً وقد ازداد الانتفاع باسقاط الضمان عنه إلى الأجل فهو سلف جرتفعاً ولأنه لا يلزم القضاء في غير بلد السلم فأشبهه عدم الحلول وقوله (أن لم يدفع كراء) راجع للطعام والعرض فان دفع المسلم إليه المسلم كراء محله إلى محله منع لأن البلدان بمنزلة الأجل وبزيد في الطعام يبعه قبل قبضه والنسيئة لأنه أخذه عن الطعام الذي يجب له ليستوفيه من نفسه في بلد الشرط والتفاضل وفيه وفي غيره سلف جرتفعاً إذا كان المأخوذ من جنس رأس المال وبيع وسلف وحط الضمان وأزيدك إذا كان في موضع الاشتراط أرخص قاله في توضيحه ووجه البيع قبل القبض أنه لم يدفع الطعام مع الكراء أقوى ذلك جانب البيع وصار المأخوذ في مقابلة الطعام الذي عليه فقد باع المسلم الطعام الذي على المسلم إليه قبل قبضه بهذا المأخوذ بخلاف ما إذا لم يدفع كراء فان الطعام المأخوذ هو الذي جهة المسلم إليه (ص) ولزم بعدهما (ش) ضمير التثنية يرجع للحل والأجل أي ولزم المسلم قبول المسلم فيه كان طعاماً أو غيره حيث حل الأجل وكان المسلم والمسلم إليه في بلد الشرط كما يلزم المسلم إليه الدفع إذا طالب منه وبعبارة أي ولزم أي الواجب دفعاً وقبلوا بعدهما بعدية الزمان بعدية انقضاء وبعدية المحل بعدية وصول أي بعدهما انقضاء ووصولاً (ص) كفاض ان غاب (ش) تشبيهه في لزوم القبول أي إذا غاب المسلم عن موضع القبض ولا وكيل له وأتى المسلم إليه للقاضي بالشئ المسلم فيه فانه يلزمه قبوله فقوله ان غاب أي ولا وكيل له لأنه مقدم على القاضي (ص) وجاز أجود وأردأ (ش) يعني أنه يجوز للمسلم بعد الأجل والحل أن يقبل المسلم فيه إذا دفعه المسلم إليه ولو كان أجود مما في الذمة أو أردأ لأن ذلك حسن قضاء في الأول وحسن اقتضاء في الثاني (ص) لأقل (ش) أي ولا يجوز أخذ أقل قدرًا كعشرة عن أحد عشر وسواء كان المأخوذ الأقل بصفة ما في الذمة أو أجود مما في الذمة أو أردأ منه لقول مالك فيها من له عليه مائة أردب سمراء إلى أجل فلما حل

إليه ذلك الدينار الذي أخذه كراء وما أخذه من الطعام نفعاً وهو الأردب الذي لم يقع في مقابلة شئ (قوله وبيع وسلف) الأجل أي فما وقع من رأس المال في مقابلة الطعام بيع وما وقع في مقابلة الدينار المدفوع كراء سلف (قوله إذا كان في موضع الاشتراط أرخص) أي فالسلم حط الضمان عن المسلم إليه وزاد المسلم إليه زيادة الثمن الذي يباع به في غير بلد الشرط فإذا كان يباع في بلد الشرط يدينار وفي الموضع الذي أعطاه يدينارين فالدينار الثاني هو الزيادة (قوله ولزم بعدهما) أي إذا أتاه بجميعة فإن أتاه ببعضه لم يلزم حيث كان المدين مؤسراً (قوله بعدية الزمان بعدية انقضاء) كانه يشير إلى أن ظاهر اللفظ ليس بمراد من أنه يلزم بعدم مضي مدة فأفاد أن المدين على انقضاء الزمان وأعلم أن بعد في المكان قليل وفي الزمان كثير ففيه استعمال المشترك في معنيين (قوله كفاض) أعلم أنه ورد أن السلطان ولي من لا ولي له انتهى والقاضي نائب مناب السلطان (قوله وجاز أجود) عبر بالجواز لأنه لا يلزم قبوله لأن الجوده هبة ولا يلزم قبولها (قوله وسواء كان المأخوذ الأقل بصفة الخ) هذا ما لا يبي الحسن والذي لا ينفك عنه وظاهر المواق ارتضاؤه أنه إذا كان بالصفة جازاً برأه مما زاد



ام لا والتفصيل اذا قضاها بغير الصفة وهو المتمد كما افاده محشى تن (قوله والتبائع) عطف تفسير (قوله على غير شرط) أى حيث لم يشترط ذلك في عقد السلم والافسد كأن يقول لا أدفع لك الاقل الا بشرط أن تبرئ مما زاد (قوله لا المكايسة) أى المشاحة أى المغالبة (قوله جنس القضاء) أراد بالقضاء ما دفع بالفعل وأراد بالمقضى عنه ما كان في الذمة (٢٢٧) (قوله فيجوز أن يأخذ الخ) ما لم يدخلوا على ذلك والافسد العقد (قوله

مراعاة المذهب من يقول الخ) أى فهو مشهور مبنى على ضعيف (قوله وما في القمح) الواو بمعنى أوقاً أحدهما كاف (قوله ان جاز بيعه) أى المسلم فيه وقوله وبيعه أى المأخوذ ففيه تشتيت في المرجع فلو قال وبيعه بالمأخوذ لسلم من ذلك (قوله وان يسلم فيه رأس المال) ظاهره أنه لا يصح القضاء بمجرد زاف وأرض لانه لا يسلم فيه رأس المال مع أنه يصح والجواب أن المعنى وأن يسلم رأس المال أى الخصوص في تلك الجزئية وأما هذان فيمتنع السلم فيهما أصلاً في كل جزئية (قوله ولحم بحيوان) أى عن حيوان ومثل اللحم طير الماء ونحو بيان الديكة وأسقط المصنف رابعاً وهو تعجيل المأخوذ كان قبل الاجل أو بعده لتلازم فسح دين في دين (قوله وذهب الخ) الآن يزيد أحد العوضين على الآخر زيادة يئنه تبعد تهتمه عن الصرف المؤخر وقوله وعكسه راجع لهما

الاجل أخذ منه جنس من محموله وخط ما بقي فان كان ذلك بمعنى الصلح والتبائع لم يجوز وان كان ذلك اقتضاء عن جنس من مائة حطه بعد ذلك بغير شرط جاز ابن القاسم وكذلك في أخذ جنسين معاً من مائة محموله وخطه ما بقي والى ذلك أشار بقوله (الا) أن يأخذ الاقل (عن مثله) قدرا (وبيرى) بعد ذلك (مما زاد) على غير شرط لانه على وجه المعروف لا المكايسة وكلام المؤلف في الطعام والنقد حيث اتحد جنس القضاء والمقضى عنه فيهما فيجوز أن يأخذ نصف قنطار من نحاس عن قنطار منه أبراً مما زاد أم لا لانه ليس بطعام ولا نقد (ص) ولا دقيق عن قمح وعكسه (ش) يعنى أنه لا يجوز قضاء أحدهما عن الآخر على الأصح قاله مالك مراعاة المذهب من يقول أن الطعن ناقل فصار كجنسين ففي قضاء أحدهما عن الآخر بيع الطعام قبل قبضه وهذا في السلم وأما في القرض فيجوز بتجرى ما في الدقيق من القمح وما في القمح من الدقيق \* ولما أنهى الكلام على قضاء السلم بالجنس شرع في قضائه بغيره فقال (ص) وبغير جنسه ان جاز بيعه قبل قبضه وبيعه بالمسلم فيه مناجزة وان يسلم فيه رأس المال لا طعام ولحم بحيوان وذهب ورأس المال ورق وعكسه (ش) يعنى أنه يجوز للمسلم اليه أن يقضى السلم من غير جنس السلم فيه سواء حل الاجل أم لا بشرط ثلاثة الاول أن يكون المسلم فيه مما يباع قبل قبضه كالأوسلم ثوباً في حيوان فأخذ عن ذلك الحيوان دراهم اذ يجوز بيع الحيوان قبل قبضه الثاني أن يكون المأخوذ مما يباع بالمسلم فيه ما يبد كالأوسلم دراهم في ثوب مثلاً فأخذ عنه طشت نحاس اذ يجوز بيع الطشت بالشوب ما يبد الثالث أن يكون المأخوذ مما يجوز أن يسلم فيه رأس المال كالأوسلم دراهم في حيوان فأخذ عن ذلك الحيوان ثوباً فان ذلك جائز اذ يجوز أن يسلم الدارهم في الثوب فاحترز بالقيء الاول من طعام السلم فلا يجوز أن يأخذ عنه دراهم لانه يؤدي الى بيع الطعام قبل قبضه وقد وقع النهى عنه ولا فرق بين أخذ العوض من بائعك أم لا وبالثاني من أخذ اللحم الغير المطبوخ عن الحيوان الذي هو من جنس اللحم ولا العكس فان ذلك لا يجوز لامتناع بيعه به ما يبد للنهى عن بيع اللحم بالحيوان أى من جنسه وهذا عام في بيعه لمن هو عليه وغيره وبالثالث من أخذ الدارهم عن الذهب وعكسه اذ لا يجوز أن تسلم الدارهم في الدنانير ولا عكسه لادائه الى الصرف المستأخر وهذا خاص بما اذا باع المسلم المسلم فيه من غريمه فان باعه من أجنبي لم يراع رأس المال فيجوز أن يسلم دنانير وبيع المسلم فيه من أجنبي ورق أو غيره لانه لا يراعى في البيع من زيد ما يتبع من عمرو فقوله لا طعام محترز الشرط الاول وقوله ولحم بحيوان وعكسه محترز الثاني وهذا اذا كان الحيوان من جنس اللحم اذ هو الذي يمتنع بيع بعضه ببعض مناجزة وأما من غير الجنس فيجوز كما مر للمؤلف وينجبه حينئذ أن يقال الشروط للقضاء بغير الجنس والمحترز عنه انما يمتنع اذا كانا من جنس واحد اللهم الا أن يقال ان اللحم والحيوان وان كان جنسهما واحداً في باب الرويات لكن جعلوا ههنا منزلة الجنسين كما فعلوا ذلك في قضاء الدقيق عن القمح وعكسه والباع في بحيوان بمعنى عن \* ولما أنهى الكلام على قضاء ما هو عقد واحد

أى لقوله ولحم بحيوان ولقوله وذهب ورأس المال ورق (قوله لانه لا يراعى في البيع الخ) الاولى أن يقول لانه لا يراعى في البيع لزيد الذي هو الأجنبي ~~م~~ البيع لعمرو الذي هو المسلم اليه وفيه أن هذه دعوة تحتاج لدليل (قوله والمحترز عنه انما يمتنع اذا كانا من جنس واحد) الا فصح أن يقول الشروط في القضاء بغير الجنس فالمحترز عنه الحكم بمنعه انما يكون قضاء بغير الجنس مع أن الحكم بمنعه هنا القضاء بالجنس (قوله اللهم الخ) الاولى أن يقول انهما وان كانا جنسا واحداً كما تبين في باب الرويات جعلوا ههنا منزلة الجنسين

(قوله على ما هو عقدان) وذلك فيما إذا كانت الزيادة بعد الاجل وقوله أو شبههما وذلك في الزيادة قبل الاجل والظاهر أن يقول شرع في الكلام على ما هو عقدان حقيقة أو ما هو في قوة العقد الواحد وهو ما إذا كانت الزيادة قبل الاجل (قوله ليزيده طولا) ليس المراد طولا يوصل بالطول الاول للزوم ذلك تأخير قبض المسلم فيه وانما المراد أن يعطيه ثوبا أطول من صنفة أو غير صنفة (قوله كتبه الخ) الزيادة هنا مستعملة في حقيقتها وقوله ان يعمل دراهمه الزيدة ولو حكما كتأخيرها ثلاثة أيام لانه سلم (قوله بشرط تعيين الزيادة) أي بشرط أن يعين الثوب الأطول أو يقول أعطيتك من تلك الشقة (قوله وأن يتجمل الجميع قبل الافتراق) ظاهره انه لا بد من تجمل الزيادة على رأس المال والمعمد أنه لا فرق بين أن تجمل الزيادة على رأس المال أم لا ثم ظاهره هذا أن الزيادة منفصلة وليس كذلك بل هي متصلة لان المراد أن يعطيه ثوبا أطول وقوله لانه سلم أي حقيقة (قوله الرابع أن لا يتأخر الخ) لا يخفى أن التام هذا مع ما قبله لا يكون الا يكون الزيادة منفصلة فاصله (٢٣٨) أن الاول يقبض عند أجله والزيادة المنفصلة تقبض بعد خمسة عشر يوما مع أن القصد

أن يزيده طولا على طوله الاول والحاصل أن الزيادة في الطول إذا كانت بعد الاجل مجاز والمراد ثوب أطول وأما قبل الاجل فيمكن أن تكون الزيادة على حقيقتها فاذن المناسب اسقاط قوله أو يكمله لانه لا يوافق النقل وحينئذ فالتام الكلام مع كون المعطى ثوبا واحدا أطول من الاول (قوله وغزل ينسجه) معطوف على قبل لكن المعطوف عليه التشبيه فيه باعتبار الطول فقط بدليل قوله لا أعرض أو أصفق فانه من تنمة قوله كقبلة والتشبيه في هذه مطلق قال المسواق فيها للمالك وان دفعت اليه غزلا ينسجه ثوبا بستة أذرع في ثلاثة ثم زدته دراهم وغزلا على أن يزيده في عرض أو في طول فلا بأس

شرع في الكلام على ما هو عقدان أو شبههما بقوله (ص) وجاز بعد أجله الزيادة ليزيده طولا كتبه ان يعمل دراهمه (ش) يعني انه اذا سلم في ثوب موصوف الى أجل معلوم فانه يجوز اذا حصل الاجل أن يدفع اليه دراهم زيادة على رأس المال ليعطيه ثوبا أطول أو أعرض أو أصفق من ثوبه الذي أسلم فيه من صنفة أو من غير صنفة بشرط تعيين الزيادة وأن يتجمل الجميع قبل الافتراق لانه ان لم تكن الزيادة معينة كانت في الذمة فيؤدي الى السلم الحال وان عينت ولم تقبض كان بيع معين يتأخر قبضه وان أخر الاجل كان بيعا وسلفا ان كان على أن يعطيه من صنفة لان الزيادة يبيع بالدرهم وتأخير ما في الذمة سلف وان كان على أن يعطيه من غير صنفة ما عليه فهو فسخ دين في دين وكذلك يجوز للسلم أن يزد في رأس المال للسلم اليه قبل حلول أجل السلم ليزيده طولا فقط في الثوب المسلم فيه بشروط الاول أن يعمل الدرهم لانه سلم الثاني أن يكون في الطول لا في العرض والصفقة كما سيصرح به المؤلف لثلا يلزم عليه فسخ الدين في الدين لانه أخرجه عن الصفقة الاولى الى غيرها بخلاف زيادة الطول لم يخرج من الصفقة وانما هي صفقة ثانية لان الأذرع المسترطة قد بقيت على حالها والذي استأنشوه صفقة أخرى الثالث أن يبقى من أجل الاول مقدار أجل السلم أو يكمله ان بقي منه أقل لان الثاني سلم الرابع أن لا يتأخر الاول عن أجله لثلا يلزم البيع والسلف الخامس أن لا يشترط في أصل العقد أنه يزيده بعد مدة ليزيده طولا وعاقرنا علم أنه لا مفهوم للطول حيث كان بعد الاجل وان العرض والصفقة كذلك وانما اقتصر على الزيادة في الطول لاجل التشبيه في قوله كقبلة أي كما يجوز الزيادة قبل حلول الاجل ليزيده في الطول فقط لا في العرض والصفقة وهو معنى قوله لا أعرض أو أصفق (ص) وغزل ينسجه (ش) أي كما جاز قبل الاجل الزيادة ليزيده طولا جاز زيادة غزل ودرهم لمن عاقده أو لا على غزل ينسجه لك على صفقة كسنة في ثلاثة لانه لا فرق بين البيع والجارة وقوله لا أعرض أو أصفق) راجع الى ما قبل مسألة الغزل وهو الزيادة قبل الاجل كما هو التشبيه عليه لكن المنع مفيد بما اذا لم يشترط تجمله والاجاز بشرط أن يكون ما يأخذه مخالفا للاول مخالفة تبين سلم أحدهما في الآخر والا كان قضاء قبل الاجل بأرد أو بأجود \* ولما تكلم على قضاء المسلم فيه وكون المسلم اليه طالبا للقضاء أو اتفقا عليه ذكر ما اذا كان المسلم طالبا أو أي المسلم اليه بقوله (ص) ولا يلزم دفعه بغير محله ولو خف

به لانهم ما صفقة قال ابن القاسم والجارة يبيع من البيوع يفسدها ما يفسد البيوع انتهى فمسألة الغزل الذي ينسجه ليست من مسائل السلم وانما هي من مسائل الاجارة ولذا أجاز فيها أن يزيده غزلا ودرهم على أن يزيده في العرض أو الطول لانه لا يدخل فيه فسخ الدين بالدين لانه انما يزيده من غزله ولكن الزيادة في العرض انما يمكن اذا كان ذلك قبل أن ينسج منه شيئا (قوله لانه لا فرق بين البيع والجارة) فالمصنف ذكر هذه المسألة لاسلا ابن القاسم على سحنون في جواز زيادة الطول لانه لا فرق بين البيع والجارة فالتناسب للاستدلال أن يقول كغزل بالكاف اذا لبتا في صناعة الاستدلال الابه (قوله والاجاز) وتجيمله من غير شرط لا يكفي (قوله مخالفة تبين سلم أحدهما في الآخر) بأن يكون من غير الجنس أو من الجنس لكن يكون الاول من كان غليظ والثاني من رقيق (قوله ولا يلزم المسلم اليه دفعه) فان اتفقا عليه جاز وكذا لا يلزم المسلم قبوله بغير محله ولو خف حله قطاهر المذهب ولو اتفقا سعر الموضعين



أو كان غير محله أرخص وهو كذلك (قوله فان كان الدين عينا) هذا مفهوم المصنف لان المصنف في غير العين (قوله فالقول قول من طلب القضاء) أي والفرض ان الاجل حل (قوله فالقول لمن هي عليه) ولوقبل الاجل أي فالقول لمن عليه العين ولو قبل الاجل (قوله ولا يتظر لذلك في عين القرض) سيأتي له ذكر هذا في باب القرض ولكن في عب ويبنى أن يكون القرض كذلك وذكر ع مثل عب (قوله ولو خف حله) المناسب لذلك ولو ثقل حله وذلك لان قوله ولا يلزم دفعه يدل على أن الطالب المسلم والمبالغه تقتضي العكس (فصل في القرض) (قوله ذيله) أي ذيل السلم بالقرض المراد جمع بينهما والحاصل ان تلك العلة لا توجب الا الجمع بينهما (قوله سمى قرضا لانه قطعة) ظاهره ان نفس المال يقال له قرض مع ان الظاهر ان القرض هو الدفع المشاره بقول ابن عرفة دفع الخ ويجب بان التقدير ذو قطعة (قوله أي تركه) أي أبعدته عنه (قوله تقرضهم) أي تتركهم (٢٢٩) جهة العين لكون باب الغار ليس

جهة طلوعها ولا جهة غروبها (قوله غير مخالف له) أي لذلك المتمول (قوله تقضلا) أي حال كون الدفع تقضلا وكذا فسوله لا يوجب والاوى أن يقدم قوله متعلق على قوله لا عاجلا ويقرأ بالجر (قوله ماليس يتمول) أي كقطعة فار (قوله حالة كونه) أي القرض (قوله المبادلة المثلية) أفاد ان المبادلة تكون غير مثلية وذلك لانها قد تكون بأنقص منها بناء على ان كلامه يشمل المبادلة في غير النقد كما أفاده في شب (قوله ولا نفع أجني) أي بأن يقصد بالدفع مزيد نفع عمروا كون عمرو يعود عليه منفعة من ذلك القرض كأن يكون عمرو دين على زيد فيقرض زيد الاجل أن يدفع لعمرو دينه (قوله لا يوجب امكان الخ) الاوى ابقاء لفظ عبارة ابن عرفة على ظاهرها أي دفع متمول لا يوجب امكان نفس العارية التي لا تحصل احرازاً

حله (ش) يعني ان رب الدين اذ اتى المسلم اليه بغير بلد القضاء وطلب منه المسلم فيه فان كان الدين عينا فالقول قول من طلب القضاء منهم ما فيلزم به القبول اذا دفعه له من هو عليه ويلزم من هو عليه دفعه اذا طلبه ربه وبعبارة فالقول لمن هي عليه في المكان والزمان من قرض أو بيع الا أن يتفق بين الزمانين أو المكانين خوف وهي من بيع فلا يجبر من هي له على قبولها قبل الزمان أو المكان المشروط فيه قبضها ولا يتظر لذلك في عين القرض وان كان غير عين فانه لا يلزم المسلم اليه دفعه في غير محله ولو خف حله بجواهر ولو ثلث لان اجل السلم من حق كل منهم ما جعلا \* ولما كان القرض شبيها بالسلم لما فيه من دفع مجمل في غير ذيله به فقال (فصل في ذكر القرض وما يتعلق به) وهو بفتح القاف وقيل بكسر ها وهو لغة القطع سمى قرضا لانه قطعة من مال المقرض والقرض أيضا الترك قرضت الشيء عن الشيء أي تركته ومنه قوله تعالى واذا غربت تقرضهم ذات الشمال وشرعا دفع متمول في عوض غير مخالف له لا عاجلا تفضلا فقط لا يوجب امكان عارية لا تحل متعلقا بذمة وأخرج بقوله متمول ماليس يتمول اذا دفعه فانه ليس يقرض ولا يقرض مثل ذلك وقوله في عوض أخرج به دفعه هبة وقوله لا عاجلا عطف بالا على حال مقدرة أي المتمول المدفوع في عوض غير مخالف حالة كونه مؤجلا لا عاجلا أخرج به المبادلة المثلية فانه يصدق الحد عليها لولا الزيادة وقوله تفضلا بأن يقصد نفع المتسلف فقط لانه لا نفعها ولا نفعها ما ولا نفع أجني لان ذلك سلف فاسد وقوله لا يوجب الخ أي لا يوجب امكان الاستمتاع بالجارية المعارة وقوله متعلقا بذمة صفة متمول فيجوز جره ونصه مراعاة للفظ متمول ومحله \* ولما أراد المؤلف ضبط متعلق القرض عبر بتعالين الحاجب بقوله (ص) يجوز قرض ما يسلم فيه فقط (ش) أي كل ما يصح أن يسلم فيه يصح أن يقرض كالعروض والحيوان وكل ما لا يصح سلمه لا يصح قرضه كالارضين والاشجار وثراب المعادن والجواهر النفيسة وبعبارة ويستفاد من قوله فقط أن ما لا يجوز السلم فيه لا يجوز قرضه فممتنع قرض جلد ميتة دبغ بمثله كما عند المؤلف لان ذلك معاوضة على نجس وكذلك لا يجوز قرض جلد الاضحية وحينئذ فالقاعدة مطردة منعكسة وعلى جواز قرض جلد الميتة المدبوغ ومثله جلد الاضحية فلا انظر الشرح الكبير \* ولما كان السلم في الجوارى جائزا ولا يجوز قرضهن أخرجهن بقوله (ص) الاجارية تحل للمستقرض (ش) أي فلا يجوز قرضها لما في ذلك من عارية الخروج ولذلك اتفق في المنع فيما اذا اقترض الولي للصبي الذي لا يتأق منه الاستمتاع

من قرض يوجب امكان العارية (قوله صفة متمول) لا يظهر كونه صفة متمول بل المناسب لسياق الكلام أن يكون راجعا للدفع أي حالة كون الدفع متعلقا بذمة أي متعلقه الذي هو العوض (قوله يجوز) أي يؤذن لانه يعسر باحتسه لان حكمه من حيث ذاته الذم وب وقد يعرض ما يوجب كتحليل مستهلك بقرضه أو كراهته كحدميته دبغ وكان يقرض شخصاً في ماله شبهة وليست بحقيقة أو حرمة تجارية تحل للمستقرض (قوله وكل ما لا يصح سلمه) أي سلم فيه (قوله وعلى جواز الخ) هو المعتمد ويرد عليه جواز قرض مل ممكالم مجهول على أن يرد مثله مع أنه لا يصح السلم فيه وكذا يرد عليه انه يجوز قطعاً فيما يظهر قرض وبيات وحفقات مع انه لا يصح السلم فيها على أحد القولين والحاصل ان لفظة فقط مضرة (قوله للمستقرض) لم يعبر بقرض مع كونه أخضر نظراً لحرمة القرض من حيث طلبه

(قوله وكذا في الصبة) أي وكذا انتفى المنع في الصبة أي التي تقرض (قوله لا تشتهى) أي في مدة القرض بتمامه (قوله الشيخ الفاني) أي الذي فثبت شهورته ففضيحه أن المحبوب والخصي لا يجوز القرض لهما (قوله والمرأة) أي تقرض جارية وقوله والمحرّم أي يقرض بنت أخيه (أقول) كلام المصنف على هذا لا يتم إلا بزيادة بأن تقول الجارية تحل للمستقرض ويمكن استمتاعها (قوله إلى فاسد أصله) أي فيعطى القيمة إن كان مقوما والمثل إن كان مثليا ثم يقال كون الكاف داخلة على المشبه به قليل فالأحسن أن يراد كفساده أي فاسد كل قرض يرجع فيه للقيمة ويكون أقيّد والمغارة بالعموم والخصوص (قوله يرد إلى فاسد أصله وهو البيع) فيعطى القيمة إن كان مقوما والمثل إن كان مثليا وأفاد المصنف حينئذ أن القيمة تعتبر يوم القبض كالببيع الفاسد (قوله وهو البيع) وجه كونه أصلا أن كلامه ما دفع متمول في عوض وإن كان في البيع مشاحة وفي القرض تفضلا كذا في عب وانظره فإنه لا يقتضي كون البيع أصلا للقرض لجواز أن يعكس فالأحسن (٢٣٠) أن يقال وجه كون البيع أصلا أن الأصل دفع المال في عوض على وجه المشاحة

وقوله لا إلى صحيح نفسه أي فيعطى المثل (قوله والغيبة التي يمكن فيها الوطء) والمعتمد أن الغيبة عليها لا تمنع الرد خلافا للشارح التابع لتت والحاصل أن الفوات إن كان بالوطء تحقيقا أو ظنا كالغيبة كما قال الشارح فلا يجوز انتراضى على ردها وأما إذا كان بحوالة سوق ونحوها فيجوز تراضيها على ردها عوضا عن القيمة التي لزمته بخلاف ما إذا فانت بالوطء فلا تردونقول أنها عوض عملزمنه من القيمة لأنها لا تضح حينئذ أن تكون عوضا عن القيمة (قوله ليست عوضا) أي لا تقول أنها عوض عما لزمه حتى يصح ردها (قوله لأن ذلك يؤدي للتأخير بزيادة) ففيه سلف برنفعها ومثل هدية المديان اطعامه رجاء أن يؤخره فيصير على رب الدين أكله إذا علم أن ذلك من غرضه وأما اطعامه إذا جاءه فيجوز ما لم يزد في ضيافته ويعلم أن ذلك لأجل تأخير الدين كذا في شرح عب وتأمل وذكرك في كونه لا يجوز له أن يتفجع بشيء من ماله مجانا ولو لقسمة أو شربة أو استظلال بجداره أو يحمل على دابته أو نحو ذلك أه وفي عب خلافه (قوله إلا أن يتقدم مثلها) أي صفة وقدر أو قوله وعلم أنه أي السابقة واللاحقة ليست لأجل الدين (قوله ولو بعد شغل) راجع لقوله وعامله (قوله وتعليل تت معكوس) من حيث جعل الجواز نظرا للمال والمنع نظرا للجمال (قوله وذى الجاه) معطوف على مدخول الكاف (قوله إن لم يتقدم مثلها) قضية العبارة أن المعنى إذا تقدم موجب أو تقدم مثلها يجوز أخذها لذي الجاه وليس كذلك (قوله ويأتى في الهدية الخ) ولعل الفرق حرمة الرشوة إذ لم يقل به أحد بخلاف ما قبله فإن الشافعي يجوز الأخذ على الجاه وتحل الحرمة على الدافع للقاضي إذا أمكنه خلاص حقه فإذا كان لا يمكنه رفع مظلمته أو خلاص حقه بدونه فالحرمة على القاضي وحده

وكذا في الصبة التي لا تشتهى لعدم الاستمتاع من الأول وليكون الاستمتاع بالثانية كالعدم ومثل الصبي في الجواز الشيخ الفاني والمرأة والمحرّم (ص) وردت إلا أن تفوت بعفوت البيع الفاسد فالقيمة (ش) يعني فإن وقع أنه استقرض جارية يحل له وطؤها فإنها ترد وجوب بالأن تفوت عند المستقرض بما يفوت به البيع الفاسد من حوالة سوق فاعلى فإنه يلزم المقرض حينئذ قيمتها يوم القبض ولا ترد (ص) كفساده (ش) أي كفساد البيع لأن القرض إذا فسد يرد إلى فاسد أصله وهو البيع لا إلى صحيح نفسه والارد المثل والغيبة التي يمكن فيها الوطء فوت ولا يجوز التراضى على ردها ظن به الوطء أم لا وطى أم لا وليست عوضا عما لزمه من القيمة (ص) وحرم هديته (ش) الضمير للمديان والمعنى إن من عليه الدين يحرم أن يهدي لصاحب الدين هدية ويحرم على صاحب الدين قبولها لأن ذلك يؤدي إلى التأخير بزيادة وبعبارة أي هدية المديان لا يقيد كونه مقرضا أي أخذ القرض بل بقيد كونه مدينا فيشمل مدين البيع والسلم والقرض ثم إن كانت قائمة وجب ردها وإن فانت بعفوت البيع الفاسد وجب رد مثلها إن كانت مثلية وقيمتها يوم دخلت في ضمانه إن كانت مقومة (ص) إن لم يتقدم مثلها أو يحدث موجب (ش) يعني إن هدية المديان حرام إلا أن يتقدم مثل الهدية بينهما قبل المداينة وعلم أنها ليست لأجل الدين فإنها لا تحرم حينئذ حالة المداينة والآن يحدث موجب الهدية بعد المداينة من صهارة ونحوها فاتها لا تحرم (ص) كرب القراض وعامله ولو بعد شغل المال على الأرجح (ش) يعني إن هدية رب القراض للتعامل حرام لأنها لا يقيد بذلك أن يستديم العمل فيصير سلفا برمنفعة وكذلك يحرم هدية العامل لرب المال ولو بعد شغل المال أما قبل الشغل فلا خلاف لأن لرب المال أخذه منه فيتهم أنه إنما أهدي إليه ليبقى المال بيده وأما بعد شغل المال فعلى المشهور وقيل تجوز وهما مبنيان على اعتبار الحال فتجوز لعدم قدرة رب المال على انتزاعه منه حينئذ أو المال وهو أن يترقب من رب المال بعد نضوض هذا المال أن يعامله ثانية لأجل هديته وتعليل تت معكوس (ص) وذى الجاه والقاضي (ش) يعني أنه لا يجوز لذي الجاه أخذ مال على جاهه إن لم يتقدم مثلها أو يحدث موجب وكذلك لا يجوز للقاضي أخذ هدايا الناس ويأتى في الهدية التي

اعتادها

رجاء أن يؤخره فيصير على رب الدين أكله إذا علم أن ذلك من غرضه وأما اطعامه إذا جاءه فيجوز ما لم يزد في ضيافته ويعلم أن ذلك لأجل تأخير الدين كذا في شرح عب وتأمل وذكرك في كونه لا يجوز له أن يتفجع بشيء من ماله مجانا ولو لقسمة أو شربة أو استظلال بجداره أو يحمل على دابته أو نحو ذلك أه وفي عب خلافه (قوله إلا أن يتقدم مثلها) أي صفة وقدر أو قوله وعلم أنه أي السابقة واللاحقة ليست لأجل الدين (قوله ولو بعد شغل) راجع لقوله وعامله (قوله وتعليل تت معكوس) من حيث جعل الجواز نظرا للمال والمنع نظرا للجمال (قوله وذى الجاه) معطوف على مدخول الكاف (قوله إن لم يتقدم مثلها) قضية العبارة أن المعنى إذا تقدم موجب أو تقدم مثلها يجوز أخذها لذي الجاه وليس كذلك (قوله ويأتى في الهدية الخ) ولعل الفرق حرمة الرشوة إذ لم يقل به أحد بخلاف ما قبله فإن الشافعي يجوز الأخذ على الجاه وتحل الحرمة على الدافع للقاضي إذا أمكنه خلاص حقه فإذا كان لا يمكنه رفع مظلمته أو خلاص حقه بدونه فالحرمة على القاضي وحده



(قوله ومبايعته مسامحة) وأما عكس كلام المصنف وهو بيع رب الدين للدين مسامحة فيكره فقط خشية أن يحمله ذلك على أن يزيد المدين في الثمن أو يؤخره أو يعمل على فسخ الدين في الدين (قوله بيع من ذكرك من المديان) أي بيع المديان لرب الدين مسامحة وقوله وذى الجاه أى يبيع لذى الجاه والقاضى مسامحة (قوله وهما قولان) لعل وجه الكراهة أنها وإن كانت بمن المثل ربما تجر إلى غيرها مما يمكن بمن المثل (قوله وأوبعنى الواو) إنما كانت أو بمعنى الواو لأن المقصود تعدداً ما كان محرماً فلا يناسب الاتيان بأو كما هو ظاهر (قوله على المشهور) ومقابله ما فى شرح الشامل مما يؤهم أنه إذا قل ما حصل للقرض من المنفعة أنه لا يحرم وليس كذلك (قوله فلا يجوز سلف شاة مسلوخة) وأولى غير مسلوخة ظاهرة ولو وقع (٢٣١) عقد السلف على شاة غير مسلوخة بأرطال معينة

لأخذ كل يوم كذا وكذا أنه لا يمنع مع أن فيه سلفاً جرم منفعة وقوله من يدفع قدر معيناً من الدقيق قضيه أنه لو دفع ذلك القدر من القمح أن ذلك يجوز مع أن فيه سلفاً جرم رفعاً والحاصل أن الذى يظهر المنع لما قلناه وإن كان ظاهر الشارح الجواز فتدبر (قوله كشرط عفن) أى كشرط تبدله والعادة العامة والخاصة كالشرط (قوله اسم الرماد الحار) اعلم أن خبر الملة خبري بخبري الرماد الحار معروف عند البوادي وفي المغرب يخرج لذيذاً يقا شبه الفطر الذى يجعل في النار وينضج شيئاً فشيئاً لا ما في عب من أنه خبر الحصى إلا أن يكون قصده التشبيه (قوله هو مثال الخ) أى بتقدير مضاف أى يضمنون سقفة أى ما تضمنته السقفة من

اعتادها القاضى قبل الولاية قولان (ص) ومبايعته مسامحة (ش) يعنى أن يبيع من ذكرك من المديان وذى الجاه والقاضى مسامحة حرام سواء كان قبل الاجل أو بعده وحيث لا مسامحة لا تحريم فيجوز الجواز والكراهة وهما قولان وبعبارة مسامحة أى بغير ثمن المثل فان وقع ردالاً أن يفوت ففيه القيمة في المقوم والمثل في المثل (ص) أو جرم منفعة (ش) أما أنه بالواو كما في بعض النسخ أو بأو كما أنه في بعضها وأوبعنى الواو وهو مصدوم معطوف على هدية على كل حال أى وحرم هدية وحرم جرم منفعة أى في القرض وهو صادق بما إذا حصل للقرض منفعة متافاته لا يجوز ولا بد من تمحض كون المنفعة للمقترض على المشهور فلا يجوز سلف شاة مسلوخة لأخذ كل يوم كذا وكذا ومثله من يدفع قدر معيناً من الدقيق لحياز في قدر معين من الخبز على أن يأخذ منه كل يوم قدر معيناً مثله من يبيع الدقيق أو الشاة بقدر من الدراهم على أن يعطيه بها قدر معيناً من الخبز أو اللحم لأنه اقتضاء عن عن الطعام طعام أو اللحم لحم (ص) كشرط عفن بسالم ودقيق أو كعك ببلد أو خبز بقرن ببلد أو عين عظم جملها (ش) هذا مثال لما يجزى المنفعة والمعنى أنه إذا أسلفه طعاماً عفننا بشرط أن يأخذ عنه طعاماً سالماً فإنه لا يجوز والمنع في هدمه وما بعده ما مع الشرط ويجوز قضاء ما ذكر مع عدم الشرط والباء للظرفية وكذلك يمنع أن يسلف دقيقاً ببلد بشرط أن يأخذ منه في بلد آخر ولو كان للعاج لسلفه من تخفيف مؤنة جملها وكذلك يمنع أن يسلف كعكاً ببلد بشرط أن يأخذ منه ببلد آخر لما مر فقوله ببلد أى ليأخذ منه ببلد آخر والمراد بالبلد المكان وكذلك يمنع أن يسلفه خبز بقرن بشرط أن يأخذ عنه خبز ملة لأنه سلف يجزى منفعة وكذلك يمنع أن يدفع الشخص له صاحبه عيناً أى ذاتاً عنده عظم جملها ويشترط أخذها في بلد آخر لأنه يدفع عن نفسه غير الطريق ومؤنة الحمل وقولنا أى ذاتاً يشمل النقد وغيره كقمح وعسل ونحوهما والملة بفتح الميم اسم للرماد الحار الذى يخبر به أو اسم للحفرة التى يجعل فيها الرماد المذكور أو اسم لما يخبر فيها وعلى الأولين فى الكلام حذف مضاف أى بخبز ملة وأما خبر بقرن ببلد وخبر ملة ببلد فيجوز مع تحرى ما فيه مامن الدقيق ولا يكتفى وزنه كما مر في قوله واعتبر الدقيق في خبر عثله وذكر ابن عرفة هنا مذكر عن اللخمى أن المعتبر وزنه ما وهذا إذا كان من جنس واحد بوى وأما أن كان من جنسين أو من جنس واحد غير بوى فإنه يعتبر وزنه ما فقط (ص) كسفتجة (ش) هو مثال لتلك العين العظيمة الجمل وهى بفتح السين وسكون الفاء وفتح التاء المثناة من فوق وبالجم لفظة أعجمية تجمع على سفتج والمراد به الكتاب الذى يرسله المقترض إلى وكيله ليُدفع لحامه ببلد آخر نظير ما تسلفه لأن المسلف انتفع بحوز ماله من آفات الطريق إذا لم يكن الهلاك وقطع الطريق غالباً وإليه أشار بقوله (الأن يعم الخوف) أى الآن يغلب الخوف في جميع

العين العظيمة الجمل (قوله إذا لم الخ) هذا يفيد أن قول المصنف إلا أن يعم الخوف مغناه إذا لم يغلب الخوف أى من الهلاك مثلاً لقول الشارح إلا أن يغلب الخوف مغناه إلا أن يغلب الخوف وقوله فإن غلب أى غلب الخوف أى كان هو الغالب لافى جميع الطرق أو كان هو الغالب فى جميعها لكن بالنسبة لغيره فلا يجوز يدل عليه قول الشيخ سالم أن قول المصنف إلا أن يغلب الخوف إشارة إلى قول عبد الوهاب والخمى يريد إذا لم يكن الهلاك وقطع الطريق غالباً فإن كان ذلك الغالب صارت ضرورة وأجيزت صيانة للأموال اه وقول الشارح لافى جميع طرقه أى بل فى بعضه أى ولو كان غيره أبعد والحاصل أنه ليس المراد بالخوف الظن كما يفيد عب حيث قال فإن شك فى الهلاك أو قطع الطريق الخ

(قوله فيجوز لضرورة) أي يؤذن فلا ينافي أنه مندوب (قوله مع الشرط أو العرف) أي اشترط عليه أن يرد السالم أو جرى عرف بذلك (قوله إلا أن يقوم دليل) أي مع الشرط أو العادة كما في شب والمراد بالدليل القرينة كما إذا كان المسوس أو القديم الذي خاف أن يسوس إذا باعه أتى ثمنه بأضعاف ما يأتي له بدل القرض لمصلحة أو غلاء قبل نبات ما يحصل (قوله يحصده) يضم الصاد وكسرها (قوله مشار الخ) لا يخفى أن قوله في الجميع يبعد كونه مثالا ويعين كونه تشبيها ثم لا يخفى أنه إذا جعله مثالا لجعل القرينة كونه تخف مؤنته عليه أي فالحقة هي نفس الدليل لا شيء آخر وعلى جعله تشبيها فكون القرينة أمرا آخر فإن لم توجد تلك القرينة فلا يجوز ذلك (قوله ومالك ولم يلزم رده) على الفور إلا أن يعضى الاجل المشترك أو المعتاد فالاستثناء في قوة الشرط وكأنه قال ولم يلزم رده إن كان هناك شرط أو عادة إلا بعد مضيه أو مقصوده بهذا الرد على من قال أنه على الحلول (قوله فان مضى الخ) فان انتفيا كان كالعارية المنتفى فيها شرط الاجل والعادة وللخمي فيها قولان فقليل له رده ولو بالقرب (٣٣٣) وقيل يلزمه أن يبقيه له القدر الذي يرى أنه أعار له واختره أبو الحسن

وليس من العادة إذ قد زيد عليه العادة بقرض وجودها (قوله إن كان غير مثلي) أي وأما المثلي فلا يتوهم لأن المثلي لا يراد لعينه فلا فرق بين أن يكون هو أو غيره (قوله مالم يتغير بزيادة أو نقصان) أما إذا تغير بنقصان فالامر ظاهر من كونه لا يجب على المقرض قبوله وأما إذا تغير بزيادة فجعله ابن عرفة كذلك تبعا لابن عبد السلام الأقرب عدم القضاء لأنه معسوف من المقرض ورد بوجوب القضاء بقبوله قبل أجله لانتفاء المنفعة على المقرض فيها لتقدم معرفته عليه بالمقرض ولذلك قال عاب فان تغير بنقص فواضح عدم القضاء بقبوله ولو تغير بزيادة فالأظهر وجوب القضاء بقبوله انتهى

طرق المحل الذي يذهب إليه المقرض منها بالنسبة إليه فيجوز لضرورة صيانة الأموال وبعبارة فيجوز تقديم المصلحة حفظ المال على مضرة سلف جرنفعان غالب لافي جميع طرقه أو غالب في جميعها لكن بالنسبة لغيره لا بالنسبة إليه فلا يجوز (ص) وكعين كرهت أقامتها (ش) هذا أيضا ممنوع وهو أن يكون الشخص عنده ذات من قبح أو نقد أو غيرها كرهت أقامت عند خوف تلفها بسوس أو غير ذلك فلا يجوز له أن يسلفها لباخذ غيرها لأنه سلف جرم منفعة لأنه انما قصد نفع نفسه حينئذ ومحل المنع مع الشرط أو العرف لأن فقدوا هذا ما لم يتمحض النفع للمقرض بدليل ما أشار إليه بقوله (ص) إلا أن يقوم دليل على أن القصد نفع المقرض فقط في الجميع كقدان مستحصد خفت مؤنته عليه يحصده ويدرسه ويردم كميته (ش) تقدم أن المقرض أن قصده نفع نفسه لم يجز ومثله إذا قصده نفع نفسه مع الآخر وإن قصده نفع المقرض فقط فانه جائز في جميع المسائل الخمس السابقة الممنوعة فإذا قام دليل على ذلك لم يمنع مثل أن يقترض شخص من آخر زرع أن حصاده فدانا من ذلك الزرع أو فدائين وقد خفت مؤنتهما على المقرض من حصده ودرس ونحوهما بالنسبة لزرعه فأخذ المقرض ما ذكر ليحصده ويدرسه ويذروه وينتفع به ويردم كميته وأما التبن فهو المقرض فقوله كقدان مثال لما قام فيه الدليل على أن النفع للمقرض ويحتمل أنه تشبيه فيما قبله وهو الجواز إذا كان على وجه المنفعة للمقرض فقط لأن قصده نفع نفسه أو هو مع المقرض فلا يجوز ولو خفت مؤنته كما يفيد التشبيه وقصد نفع الاجنبي كقصد نفع نفسه (ص) ومالك ولم يلزم رده إلا بشرط أو عادة (ش) يعني أن القرض يملكه المقرض بمجرد عقد القرض وإن لم يقبضه ويصير مالا من أمواله ويقضى له به وإذا قبضه فلا يلزم رده له إلا إذا انتفع به عادة أمثاله مع عدم الشرط فان مضى الاجل المشترك أو المعتاد فيلزم رده ويجوز للمقرض أن يرد مثل الذي اقترضه وله أن يرد عين الذي اقترضه إن كان غير مثلي وهذا مالم يتغير بزيادة أو نقصان قاله ابن عرفة ومقتضى قوله ولا يلزم رده أنه لو أراد تحجيله قبل أجله وجب على ربه قبوله ولو غير عين لأن الاجل فيه من حق من هو عليه وهو كذلك قاله ابن عرفة (ص) كأخذه بغير محله إلا العين (ش) يعني أن القرض لا يلزم أخذه بغير محله بمعنى أن المقرض إذا دفعه للمقرض في غير محل القرض وأبى من أخذه فانه لا يلزمه قبوله لما فيه من زيادة الكلفة فان رضى بأخذه جازا لأن يكون الشيء المقرض

وأقول الحق ما قاله ابن عبد السلام وابن عرفة لما تقدم في قوله جازا جود الخ فقد ذكر هناك أنه لا يقضى بذلك عينا فكذا يقال هنا وأما قياسه هنا فهو مع الفارق ونصه هناك عبر بالجواز لأنه لا يلزم قبوله لأن الجود هبة ولا يلزم قبولها خلافا لابن الحاجب (قوله إلا العين) أي سواء كانت من بيع أو قرض حل الاجل أم لافي المحل أو غيره قتي دفعه له يلزمه الأخذ فهذه ثمانية لأن اثنين في أربعة ثمانية وأما العرض من قرض فإذا دفعه له بحله يلزمه قبوله حل الاجل أم لا وبغير محله لا يلزمه قبوله حل الاجل أم لا وأما العرض من بيع فان دفعه له بحله قبل حلول الاجل لا يلزمه قبوله وكذا بعد الاجل بغير المحل أي لا يلزمه قبوله ولا يلزم القبول إلا بعد الاجل وهو بالمحل وتقدم ولزم بعد هاتين صورتين عشرة بعضها هنا وبعضها فيما تقدم في الفصل قبله (قوله إلا العين) في شرح شب وينبغي أن يكون الدفع كذلك فيلزمه دفعها في غير المحل (قوله لما فيه من زيادة الكلفة) فان خرب محله أو انجلى عنه أهله فأقر بوضع عمارته كما استظهره ابن عرفة



(قوله وما يتعلق بها) عطف تفسير على قوله المقاصة أي في الكلام على ما يتعلق بالمقاصة من الأحكام (قوله لأن عادة) تعليل لكون الشيخ بهرام ألفه في المقاصة لا في غيرها (قوله أن يذباوا هذا الفصل) أي الذي هو القرض (قوله متاركة مطلوب الخ) مفعوله محذوف أي متاركة مطلوب طالبه فطالبه لم يكن موجودا في نسخة الشارح (قوله بمائل) أي بدين بمائل هذا يقتضي أنه لا مقاصة بين الذهب والفضة مع أنها تكون بينهما انحلا كما يأتي في كلام المصنف لكن لو حذفها (٣٣٣) لاقتضى أنها لا تكون بين الشريعة والبنادقة

ولا بين المسكوك وغيره من الذهب لأن الأصل في مثل الشيء أنه المشار له في كل الأوصاف مع أنها قد تكون في ذلك وحيد فالانحلا بينهما وحذفها يوجب الاعتراض ولو قال متاركة مطلوب طالبه بمائل ما عليه عليه جنسا سلم من هذا بل يأتي عن ابن بشر ما يقتضي أنها تكون بين مختلفي الجنس فتكون فيما إذا كان لأحدهما على صاحبه طعام وأصاحبه عليه عرض أو نقد على ما يأتي لكن ذكر بعض الشيوخ أن ما سألني من جوازها في العرضين ان اختلاف جنسا (قوله فيما حصل من الكتابة) فليست دينيا لأنها تسقط بالعسر ولو كانت دينيا تسقط بالعسر (قوله وما ذكره في الصنفية) أي هي المتماثلين في الصنفية (قوله أي حال كون المائل الخ) المناسب أن يقول حالة كون المتماثلين عليهما لا على غيرهما كما ذكرتم أقول ان في كلام ابن عرفة انطهارا في محل الانحصار لأن قوله ما عليه هو عين الضمير الراجع لما ولولم يظهر لقال بمائل صنفه وكان أوضح (قوله واحتراز الخ) كما إذا كان لكل من زيد وعمرو على الآخر مائة ولكل منهما مائة على بكر فطارحا فيما ذكره على بكر وفائدة ذلك لو كان دين أحدهما برهن أو جمل والآخر لا (قوله

عينا فليزمن مقرضها أخذها بغير حيلها إذا كلفة في حيلها ولو اتفق في الطريق خوف وينبغي أن يكون مثل العين الجوهر النفيسة فيما ذكر أي وإن كانت في الباب السابق كالعرض وقوله كخذه الخ مثله دفعه في غير محله كافي البيع والظاهر ان العين إذا احتاجت الى كبير حمل أنه لا يلزم قبولها كغيرها

**فصل** في الكلام على المقاصة وما يتعلق بها \* وهذا الفصل بيض له المؤلف وألفه الشيخ بهرام لأن عادة الاشياخ في الغالب أن يذباوا هذا الفصل بذكر المقاصة وعرفها ابن عرفة بقوله متاركة مطلوب بمائل صنف ما عليه لماله على طالبه فيما ذكر عليه. وافقوه صنف فاعل بمائل أي بمائل في الصنفية فيخرج به المختلفان جنسا أو نوعا فأنهما لا تصح في ذلك فان غابا لا في الصنفية واختلاف في صفة الجودة والرداءة ففيه تفصيل باعتبار حلول الاجل وعدمه وقوله ما عليه خير من لفظ الدين فقد دخل المقاصة فيما حل من الكتابة ونفقة الزوجة وقوله لماله متعلق بمائل أي بالمال الذي له وبعبارة متعلق بمائل على أنه مفعول له وانما عساه باللام وإن كان فعله متعددا بنفسه لضعفه في العمل عن الفعل وقوله فيما ذكره متعلق بمتاركة وما ذكره في الصنفية وقوله عليه ما حال مما ذكر أي حال كون ما ذكره عليه ما أي حال كون المائل الذي لأحدهما هو الذي على الآخر وبعبارة واحدة عزبه عما إذا حصلت المتاركة في غير ما ذكر فأنها ليست مقاصة فلولا تاركه مطلوب طالبه بمائل صنف ما عليه في غير ما ذكر بأن تاركه في حق له ما على شخص آخر فليست مقاصة (ص) تجوز المقاصة في ديني العين مطلقا ان اتحادا ووصفة حلا أو أحدهما أم لا (ش) اعلم ان الدينين اما من بيع أو من قرض أو مختلفين واما أن يكونا عينا أو طعاما أو عرضا فأشار المؤلف هنا الى كونهم عينا وعينا والمعنى ان المقاصة تجوز في ديني العين ان اتحادا قدرا عشرة وعشرة مثلهما ووصفة كعمدية ومثلهما ويلزم من اتحادهما في الصنفية الاتحاد في النوع وسواء كان سبب الدينين بيعا أو قرضا أو ههما وسواء حلما معا أو حل أحدهما أو لم يحل واحد بأن كانا مؤجلا في اتفاق أجلهما أو اختلف عند ابن القاسم والمراد بالجواز الاذن في الاقدام عليها شرعا باعتبار حق الله في صدق بالوجوب لا قسم الواجب أو المراد به على يابه وعبر به لانه الغالب من أحوالها وبعبارة وقوله قدرا أي وزنا أو عددا وسألني مة هوم قدرا ووصفة وقوله حلا أي ويقضى بها وقوله أحدهما أم لا أي ولا يقضى بهما وهذا حكمه كون المؤلف عبر بالجواز لا بالوجوب وقوله أحدهما أعطى على الألف وفيه العطف على الضمير المرفوع المتصل من غير فاصل فكان الواجب أن يقول حلاهما أو أحدهما ولا يصح أن يكون معطوفا على حلا عطف الجمل لأن هذا خاص بالواو (ص) وأن اختلفا صفة مع اتحاد النوع أو اختلفا فذلك (ش) يعني ان المقاصة تجوز في هذه الصورة أيضا وهي ما إذا اختلف ديني العين في الصفة والنوع متحد كعمدية ويزيدية أو مختلف

(٣٠ - خريش خامس) ديني العين) بالإضافة البيانية أي الدينين العينين (قوله عند ابن القاسم) ومقابله ما روى أشهب عن مالك من المنع عند اختلاف الاجل لدخول المسكينة حينئذ والوقف مع اتفاقه لأننا ان نظرنا الى قصد المعاوضة منعنا لانه دين دين وان نظرنا الى قصد المتاركة لتساوي الاجل جازت والله أعلم قال ابن نافع إذا حل أحدهما جاز كما إذا حلا وأما ان لم يحل واحد منهما امتنع المقاصة كان الاجل متفقاً أم لا (قوله أي ويقضى بها) وكذا ان لم يحلوا واتفق أحدهما وأما ان اختلفا فان طلبها من حل دينه فكذلك وان طلبها من لم يحل دينه فلا نحر أن يقول أنا أخذ ديني لحلوله وأنتفع به فإذا حل دينك أعطيتك مالك إذا كان كذلك فانظر قوله لانه الغالب من أحوالها

(قوله فان بعدت جازت) وتقدم ان الكثرة جد ازياة المجل على المؤخر بقدر نصف المؤخر ولا يبحث في هذا القيد بأن الكلام هنا في مطارحة ما في الذمتين لا في زيادة شيء من أحد الجانبين لاننا نقول قد يختلف عدد الدينين (قوله تو كيد) لا يظهر ولا معنى له بل المناسب له أن يقول فذكر اختلاف الصفة تا كيد أي معنى (قوله فظاهر نص ابن بشير الخ) هذا عند حل أحدهما معاً وأما ان لم يحل أو حل أحدهما فيمنع مطلقاً فهذا التفصيل فيما اذا حل معاً هو. ذاماً في عب وانظره وظاهر الشارح الاطلاق وطريقة غيره المنع مطلقاً سواء كانا من بيع أم لا وسواء حل أم لا (قوله جار على المشهور الخ) وأما لو لم يراع ذلك بأن قلنا المجل لما في الذمة ليس عسلف فهو جائز وعبارة به سرام وذلك لانه مع الاختلاف قد ظهر قصدهما الى بيع الطعام قبل قبضه وهو أيضاً جار على المشهور من أن المجل لما في الذمة يعد مسلفاً بزئونس وعلى ما قاله أبو اسحق في اسقاط التأجيل يجوز ذلك (قوله ان اتحاد جنسا وصفة) دخل في العرض الحيوان والعقار ان قلنا بدخول المقاصة في غير الدين اذ العقار لا يتعلق بالذمة ولا يدخل في الاطلاق اتفاقاً قدراً أم لا ان دخلهما حيث اختلفا قدراً وكانا مؤجلين أو أحدهما ضع وتجب حل وحط الضمان وأزيدك في بعض الاحوال

كذهب وفضة وسواء كانا من بيع أو من قرض أو اختلفا لانه مع اتحاد النوع مبادلة ومع اختلافه صرف ما في الذمة وكلاهما جائز بشرط التججيل والحلول ولهذا قال (ان حلاً) أي مع التأجيل يؤدي الى صرف متأخر أو الى بدل مستأخر وذلك غير جائز بقوله (والا فلا) أي وان لم يكن الدينان من العين حاليين بأن كانا مؤجلين أو أحدهما فلا تجوز المقاصة اذ هي بدل أو صرف مستأخر وينبغي أن يقيد المنع بما اذا لم تبعه الذمة فان بعدت جازت كما هو في بيع الآجال المشار اليها بقوله الا أن يجعل أكثر من قيمة المتأخر جداً فان قيل الاختلاف في النوع يستلزم الاختلاف في الصفة فذكر الاختلاف في الصفة بالنسبة الى هذا مستدرك والجواب أن قوله أو اختلافه تو كيد وقوله والا فلا تصرح بمفهوم الشرط صرح به ليشبهه بقوله (ص) كان اختلافه من بيع (ش) هذا مضمون قوله سابقاً اتحاداً قدراً كما أن ما قبله مفهوم اتحاد الصفة والمعنى أن الدينين اذا اختلفا في الزمان أو عددان كانا من بيع منعت المقاصة لما فيه من المبادلة وأحد العينين أكثر فهو تفاضل حل أم لا على ما لابن شاس وابن الحاجب وعند ابن بشير وارتضاه ابن عرفة الجواز مع حلولهما ويمكن تشبيه كلام المؤلف عليه بجعل التشبيه تاماً فيما قبله من قوله ان حلاً والا فلا وأما ان كانا من قرض امتنعت المقاصة وان حلاً كان أحدهما من بيع والاخر من قرض فظاهر كلام ابن بشير أنه كذلك حيث حصل قضاء القرض بأكثر منه وأما ان حصل قضاء من المبيع بأكثر منه فظاهر نص ابن بشير أنه جائز وهو الموافق لظاهر قول المؤلف فيما مر وثمن المبيع من العين كذلك وجازياً أكثر (ص) والطعامان من قرض كذلك (ش) التشبيه في قوله ديني العين فتجوز المقاصة ان اتحاداً قدراً وصفة كاردب وارذب كلاهما من قمح أو شعير من صنف حلاً أو أحدهما أم لا وان اختلفا صفة مع اتحاد النوع كسمر أو محمولة أو اختلفت صفة كقمح وقول جازت ان حلاً والا فلا كان اختلافاً قدراً فيمنع على ما لابن بشير وغيره لانهم ممان قرض (ص) ومنعاً من بيع (ش) يعني أن المقاصة لا تجوز في ديني الطعام اذا كانا من بيع وبالغ على المنع بقوله (ولو متفقين) أي في الاجل والصفة والقدر اتفقت رؤس الاموال أو اختلفت عند ابن القاسم لعلل ثلاثة بيع الطعام قبل قبضه وهذه العلة عامة وطعام بطعام ودين بدين نسيئة وهاتان في غير الحالين والمنع عند اختلاف الاجل جار على المشهور من أن المجل لما في الذمة سلف وأجازها أشهب في المتفقين في جميع ما سبق من الاوصاف بناء على انه كالأقالة (ص) ومن قرض وبيع فتجوز ان اتفقا وحلاً (ش) يعني أن ديني الطعام اذا كان أحدهما من قرض والاخر من بيع فتجوز المقاصة فيهما بشرطين الاول أن يكونا متفقين في النوع والصفة والثاني أن يكونا حالين وعلة الجواز أن الذي أسلم كأنه اقتضى عن طعام السلم الذي له طعام القرض الذي عليه من نفسه ولا محذور في ذلك ولم يتطرح هنا الى بيع الطعام قبل قبضه بالنسبة لطعام البيع تغليباً للجانب القرض لانه معروف وانضم الى ذلك كون المقاصة معروفة أيضاً ومفهوم قوله ان اتفاقاً ينبغي فيه المنع لان القصد حينئذ البيع (ص) لان لم يحل أو (حل) أحدهما (ش) يعني أن طعامي البيع والقرض اذا لم يحل معاً وحل أحدهما دون الآخر فان المقاصة لا تجوز فيهما لان من عمل ما في الذمة بعد مسلفاً ثم ان قوله لان لم يحل الخ غير ضروري الذي كره على أن فيه تكراراً اذ قوله لان لم يحل أي معاصداً بما اذا كان كل منهما مؤجلاً أو أحدهما فقط وأيضاً النص على المنع فيما اذا حل أحدهما فقط يقيد المنع فيما اذا كان كل منهما مؤجلاً بالاولى (ص) وتجوز في العوضين مطلقاً اتحاد جنسا وصفة (ش) يعني أن المقاصة تجوز في ديني العرض سواء اتفق الاجل أو اختلف كانا من بيع أو قرض أو أحدهما من بيع والاخر من قرض



(قوله ان لم يحلأ أو أحدهما) لا يخفى أن قوله أو أحدهما منافض لقوله ان لم يحلأ لان قوله ان لم يحلأ يقتضى المنع فيما إذا حل أحدهما وقوله أو أحدهما يقتضى الجواز لان المعنى ولم يحل أحدهما (قوله ان اتفق الاجلان) لبعدها التهمة حينئذ كان من بيع أو قرض أو أحدهما من بيع والاخر من قرض (قوله بل على تفصيل) وهو ان أدى الى وضع وتبجيل أو حط الضمان وأزيدك منع والا فلا كانا من بيع أو قرض أو أحدهما من بيع والاخر من قرض وتفصيله أن (٣٥٣) يقال ان كانا من بيع والحال أو الاقرب حلولا أكثر

أو أجود. منع للعللة الثانية وان كان أدنى أو أقل منع للعللة الاولى وان كانا من قرض والحال أو الاقرب حلولا أدنى أو أقل منع للعللة الاولى وان كان أجود جازا فلا ضمان في القرض فلا يجزى فيه حط الضمان وأزيدك لانه يلزم قبوله بخلاف السلم وان كان أكثر عددا منع لانه زيادة في القرض وان كان أحدهما من بيع والاخر من قرض فان كان الحال أو الاقرب حلولا هو القرض منعت المقاصة وسواء كان أجودا وأدنى أو أقل أو أكثر وان كان الحال أو الاقرب حلولا من بيع وهو أجود جازت المقاصة لانه مقبوض عن القرض وليس فيه ضمان وان كان أدنى منعت (قوله ونحوه) أى نحو الرهن وهو الفلوس

#### باب الرهن

(قوله وحده) عطف نفسه على قوله الرهن وقوله وما يتعلق به أى من المسائل (قوله اللزوم) لا يخفى ان اللزوم متعدد تقول لزمت الشيء فأنالزمه وهو ملزوم وقوله والحبس قال في المصباح تقول رهنت المتاع بالدين حبسته به فهو مرهون فالعطف مغاير وقوله وكل ملزوم أى ان الرهن لغة كل ملزوم فيكون حاصله أنه لغة يأتى لمعان ثلاثة ولا يخفى ما في هذا الثالث

بشرطين الاول أن يتفقا في الجنس ككساء وكساء أو ثوبين هرويين أو مبروين الثاني أن يتفقا في الصفة لان العروض يبعد معها قصد المكايسة والمغالبة والمراد بالعرض ما قابل العين والطعام فيشمل الحيوان (ص) كان اختلاف جنسا واتفقا أجلا (ش) يعنى أن ديني العرض تجوز المقاصة فيهما وان اختلفا جنسا ككساء وثوب بشرط اتفاقهما في الاجل سواء حل أم لا لان اتفاق الاجل في العرض يبعد معه قصد المكايسة والمغالبة كما يبعد مع اتفاقهما في الصفة فالتشبيه في الجواز ثم ان هذا بيان لحكم مذهبهم وقوله ان اتفقا جنسا أو أما مفهوم قوله وصفة فقد أشار به في قوله وان اتفقا جنسا والصفة متفقة الخ على أن الاتفاق في الصفة يتضمن الاتفاق في الجنس فلو حذف قوله جنسا ماضره ثم ان المراد بالجنس في كلام المؤلف في مسائل العرض كلها النوع لان العرض كله جنس واحد وقوله كان اختلاف الخ هذا بيع في الحقيقة فاطلاق المقاصة عليه مجاز (ص) وان اختلفا أجلا منعت ان لم يحلأ أو أحدهما (ش) يعنى ان العرضين اذا اختلفا في الاجل يرد مع اختلافهما في الجنس أيضا ككساء وجوخ فان المقاصة فيهما حينئذ لا تجوز لانه من فسخ دين في مؤخر فان حلأ أو أحدهما جازت اذ ينتفى القصد الى المكايسة والمغالبة مع حلولهما أو حلول أحدهما على المشهور في الاخير وهو مذهب المدونة وفي الموازية المنع لاختلاف الاجل ابن محرز وهو الاصح عندى (ص) وان اتفقا جنسا والصفة متفقة أو مختلفة جازت ان اتفقا الاجلان (ش) يعنى أن العرضين اذا اتفقا في الجنس كثوب وثوب والصفة مختلفة بجودة ورداة ككسائب هروية وأخرى هروية فان المشاركة تجوز فيهما بشرط أن يتفقا أجلاهما بان أجلا الى أجل واحد وأخرى لو حلأ بعد التهمة مع اتفاق الاجل وأما مع اتفاق الصفة مع اتحاد الجنس فالجواز لا يتقيد بذلك بل يجوز ولو لم يتفق الاجلان كما مر فالصواب اسقاط قوله والصفة متفقة لان اثباتها بوجه أن الجواز حينئذ مقيد باتفاق الاجل وليس كذلك (ص) والا فلا مطلقا (ش) أى وان لم يتفق الاجل بل اختلف أجلاهما مع اختلاف الصفة فان المقاصة لا تجوز مطلقا سواء كانا من بيع أو قرض أو اختلفا ههنا ما في شرح المؤلف أى الشيخ زعيم رام فقوله مطلقا راجع للنوع المستفاد من قوله والا فلا فكأنه قال والا فيمنع مطلقا ويحتمل أن يكون معمولا لفعل محذوف بعد قوله فلا أى فلا تجوز مطلقا بل على تفصيل لابن شاس انظره في الشرح الكبير \* ولما كان الرهن يتسبب عن الدين من قرض تارة ومن بيع أخرى وأنهى الكلام على الدينين وما يتعلق بهما من مقاصة شرع في الكلام على ما يتسبب عنهما من رهن ونحوه فقال

#### باب ذكر الرهن وحده وما يتعلق بذلك

وهو لغة اللزوم والحبس وكل ملزوم قال تعالى كل نفس بما كسبت رهينة أى محبوسة والرهان دافعه والمرهون بالكسر أخذوه يقال مرهنته بالفتح لانه وضع عنده الرهن ويطلق أيضا على

من التسامح لان هذا ملزوم يفسر به مرهون لا الرهن الذى الكلام فيه وقوله قال تعالى دليل لكون الرهن يأتى بمعنى الحبس لأنه دليل بطريق اللزوم وفي المصباح والتنبيه موافقة الشارح في كون الرهن يأتى بمعنى الحبس وخالفاه في اللزوم لانهم ما ذكروا أن المعنى الثاني للرهن هو الثبوت والدوام (قوله لانه وضع عنده الرهن) فيكون مرتهن بالفتح اسم مكان (قوله ويطلق) أى مرتهن بالفتح كما هو المناسب

(قوله لا نه سئله) أى فهو مكان سؤال الرهن (قوله لا يصح أن يكون فى معين) كان يقول له أعطنى رهنا فى الكتاب الذى اشتريته منك خوفا من أن يستحق بحجته لو استحق لا خذته من عين الرهن وهذا لا يصح لأن فيه قلب الحقائق وقوله والدين لا يتقرر فى المعينات المناسب أن يقول والرهن لا يتقرر فى المعينات ويقول مال الخ أخرج الوديعة والمصنوع بيد صانعه وقبض المجنى عليه عبد اجنى عليه وإن شاركه فى الاحقية لجواز اشتراك المختلفين فى أمر يخصهما ولا تدخل وثيقة ذكرا الحق ولا الجسل ولا يخرج ما اشترطت منفعته لأن شرطها لا ينافى قبضه للتوثيق اهـ وانما تدخل الوثيقة والجسل لأنهما ليسا بمال (قوله بناء على الاستعمال القليل الخ) رد ذلك بحجتي نت بما حاصله أن البذل يعنى الاعطاء والرهن اصطلاحا ليس له إلا معنيان أحدهما المال المقبوض وتثاق والثانى العقد من ذلك قولهم الرهن صحيح أو نحو ذلك (قوله أو غررا) (٣٣٦) أى ذا غرر (قوله بحق) أى موجود أو سيجود بدليل قوله لا آتى وارتهن

ان أقبض ولازم أو أبل له وقوله بحق متعلق بقوله وثيقة فالباعية أو بمعنى فى وتعلقه ببذل فهى بمعنى فى (قوله ويكون الرهن الخ) فيه إشارة الى أن قوله وثيقة خبر لكان محذوفة أى ويكون الرهن متوثقا به فى حق ويصح أن يكون حالا من ما ان كانت موصولة أو صفة لها ان جعلتها نكرة (قوله ويصح من المميز) أى حيث كان مشروطا فى أصل العقد والافه باطل لأنه بمنزلة التبرع ورهن السكران يحرى على بيعه والظاهر أن حكمه فى الضمان على القول بأنه صحيح يتوقف على الاجازة كذلك ويخرج من قوله من له البيع المريض اذا كان مدينا فانه يجوز بيعه ولا يجوز رهنه وهذا اذا أحاط الدين بماله (قوله والدين) أى سواء رهنه لمن عليه الدين أو لغيره قال فى توضيحه ويشترط فى صحة رهنه من المدين ان يكون أجل الرهن مثل أجل الدين الذى رهن به أو أبعد لا أقرب لأن بقاءه بعد محله كالسلف فصار فى البيع بيعا وسلفا لا ان يجعل

الراهن لأنه سئله وشرعا مال قبض توثيقه فى دين وأشار بقوله فى دين الى أن الرهن لا يصح أن يكون فى معين وانما يصح أن يكون فى دين والدين لا يتقرر فى المعينات وعرفه ابن عرفة بالمعنى الاسمى بناء على الاستعمال الكثير وعرفه المؤلف بالمعنى المصدرى بناء على الاستعمال القليل عند الفقهاء بقوله (ش) الرهن بذل من له البيع ما يباع أو غررا ولو اشترط فى العقد وثيقة بحق (ش) يعنى أن الرهن اعطاء من فيه أهلية البيع شيأ يصح بيعه إلا أن الشرع أجاز رهن الرهن الغرر كالأبق ولو شرط رهن الغرر فى عقد الرهن لأن المرتهن أن يدفع ماله بغير وثيقة فباع أخذه لماله غرر لأنه شئ فى الجلالة وهو خير من لا شئ ويكون الرهن وثيقة عند المرتهن على حقه الثابت فى ذمة الراهن فله حبه الى أن يستوفى حقه منه أو من منافعه فعلم مما قررنا أن شرط الرهن أن يكون فيه أهلية صحة البيع فن يصح منه البيع يصح منه الرهن فلا يصح من مجنون وصبي لا مبرأه ويصح من المميز والسفيه والعبد ويتوقف على اجازة وليهم ويلزم من مكاف رشيد كالبيع وأن شرط المرهون أن يكون مما يصح بيعه من كل ظاهر متنفذ به مقدور على تسليمه معلوم غير منهى عنه قد دخل فيه المعار للرهن والدين وثيقة الدين لأنه يجوز بيعها وبيع ما فيها من الدين ويدخل فيه رهن المفصوب من غاصبه فانه يصح ويسقط عنه ضمانه ومقتضى كلام التوضيح أن حوزة غير كاف وعليه لو حصل مانع للراهن قبل حوزة الرهن يكون المرتهن اسوة الغرماء وهو ظاهر على القول بأنه انما يكتفى بالتحويل وأما على أنه يكتفى بالحوزة فى الرهن فاستمراره بيد الغاصب بعد الرهن كاف وانظر هل يأتى التردد الواقع فى بيع المفصوب من غاصبه هنا وهل ان رد له مدة أم يتفق هنا على العزم (ص) كولى ومكاتب وما ذون (ش) هذا مثال لقوله من له البيع والمراد بالولى الاب ومثله الوصى ونحوه قال ابن القاسم فى المدونة وللوصى أن يرهن من متاع البيت رهنا فيما يتباع له من كسوة أو طعام كما يتسلف لليتيم حتى يبيع له بعض متاعه وذلك لازم لليتيم وللوصى أن يعطى مال البيت مضاربة اهـ والظاهر أنه محمول على النظر ولو فى رهن الربيع فليس كالبيع وكذلك للمكاتب أن يرهن ويرتهن لأحرازه نفسه وماله حيث أصاب وجهه الرهن لأن رهن كثير فى قليل لا يحبس بعض ماله عن الانتفاع به ولا يشهد الرهن على الدين وكذلك للأذن له فى التجارة أن يرهن لأن الأذن فيها إذن فى توابعها ولا يحتاج المكاتب والمأذون الى إذن سيدهما

يبدأ من أجل الدين الذى رهن به (قوله وثيقة الدين) أى ان الرهن نفس الوثيقة باعتبار ما فيها لا باعتبار نفسها فى لأن قيمتها بحسب ذاتها تافهة جدا والحاصل أنه انما جاز رهنها لما اشتملت عليه مع انها تباع ولو بقليل الثمن وكذا يجوز رهن مكتوب الوقف ان كان من الموقوف عليهم لأنه يشتمل على المنافع ويجوز بيعها وكذلك وثيقة الوظائف على القول بجواز النزول عن الوظائف وهو الراجح كاذ كره الاشياخ فاعتمد ذلك (قوله ويسقط عنه ضمانه) أى ضمان العداوى يبقى عليه ضمان الرهان (قوله أن حوزة) أى المرتهن الذى كان غاصبا (قوله بالتحويل) وهو شهادة البينة دفع الرهن للمرتهن (قوله وهل ان رد له مدة) أى مدة محدودة ستة أشهر وقوله أم يتفق هنا على العزم أى على العزم على رد له وان لم يرد بالفعل وهو الظاهر (قوله مضاربة) أى قراضا (قوله الربيع) أى العقار (قوله فليس كالبيع) أى كبيع الربيع فلا يحمل على التطر بل لا بد أن يبين وجه البيع



(قوله وآبق) أي ورهن آبق والمصدر المقدر مضاف هنا للفعول بخلاف الثلاثة قبل فللفاعل (قوله ليسارة الغرر) أي فالتنوين في غرر التنوعية أي نوع من الغرر وهو اليسير (قوله لأن المكاتب لا يباع) أي وظاهر اللفظ أن المكاتب يباع فإن أريد من رهنه أنه يباع كائنه لا هو فلا فرق بين التعبير بمكاتب أو بكتابة وقوله ولثلاثتهم أنه (٢٣٧) ذكر رأى مع أنه ليس بشكرار لأنه فاعل أي هو يقع

منه الرهن وهذا أمر هو أن واقع عليه عقد الرهنية (قوله فلو مات السيد) لا يخفى أنه عند الموت لا فرق بين أن يكون الدين سابقا على التدبير أو متأخرا وإنما التفصيل إذا أريد بيعه في حياة السيد فيباع لدين متقدم على التدبير لا متأخر قال عجم ويطلب التدبير دين سبقا

أن سيد حيا والامطلقا

(قوله المكاتب) يحمل على ما إذا كان اشترط عليه خدمة مدة معينة والأفلا خدمة على المكاتب (قوله ليبيع الخ) فإذا رهنه وطلق فالظاهر صحته ويحمل على أن المراد بعد موت السيد فيصح مطلقا فإن رهنه على أن يباع رقبته متى وجب الحق فالظاهر المنع كالاول (قوله فهل ينتقل الخ) الراجح من القولين أنه لا ينتقل لخدمته (قوله على أنه مدبر) أي ليبيع في حياة السيد في دين متأخر عن التدبير فإنه يكون باطلا وهو قوله لا رقبته وأما الورهنه على الاطلاق فإنه ينتقل لخدمته (قوله وينبغي أن يجب رى الخ) أي إذا رهنهما على أنهما قاتنان فبين أن أحدهما معتق لأجل والآخر ولد أم الولد فالقولان وعلى أن أحدهما معتق لأجل والآخر ولد أم الولد فيكون باطلا (قوله ليس من تمة الخ) وجه الثاني والشارح على ظاهره فهو من تمة قوله لا رقبته قال السيد مقتضى قوله ظهور أن

في الرهن بخلاف الضمان لأنه يحصل به من الاشتغال عن مصلحة السيد ما لا يحصل بالرهن (ص) وآبق (ش) هذا راجع لقوله أو غررا والمعنى أنه يجوز رهن الغرر كالسيد الآبق والبيعير الشارديسارة الغرر فيه وله هذا لا يصح رهن الجنين لقوة الغرر فيه ولا بد أن يكون الآبق مقبوضا حال حصول المانع فإن قبض قبل المانع ثم آبق وحصل المانع حال إبقائه كان صرته أنه أسوة الغرماء كما يفيد كلام ابن عبد السلام (ص) وكتابة واستوفى منها أو رقبته أن عجز (ش) هذا عطف على قوله كولي والمعنى أن الكتابة يجوز رهنها ويستوفى من نجومها أن لم يعجز فإن عجز استوفى من رقبته فإن فلس الراهن يبعث الجوم واستوفى منها فاجزا ولا يلزم المرتين من الصبر حتى يقبض من الجوم فقوله أو رقبته أي أو من رقبته معطوف على ضمير الجرمين غير إعادة الجار كقوله تعالى واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام ومثل الكتابة المكاتب فإنه يجوز رهنه ويستوفى من كائنه أو من رقبته أن عجز وعدل المؤلف عن قول ابن الحاجب ويجوز رهن المكاتب لأن المكاتب لا يباع والكتابة تباع ولثلاثتهم أنه تكرار مع قوله ومكاتب (ص) وخدمة مدبر وان رقبته (ش) هذا عطف على آبق والمعنى أن خدمة المدبر يجوز رهنها كلها أو بعضها مدة معلومة سواء في العقد أو بعده ويستوفى المرتين دينه منها فلو مات السيد وعليه دين سابق على التدبير ورق المدبر أو جزء منه فإن المرتين يستوفى دينه من ذلك الجزء الذي رقب ولا مفهوم لمدير ومثله خدمة المكاتب والمخدم والمعتق لأجل فيجوز رهن خدمته ما ذكر وانما خص المدبر لأجل ما بعده من التفصيل (ص) لا رقبته أو هل ينتقل لخدمته قولان (ش) يعني أنه لا يجوز رهن رقبته المدبر في دين متأخر عن التدبير ليبيع في حياة السيد أما في دين سابق أو على أن يباع بعد الموت فيجوز وعلى هذا يحمل قوله الآتى في التدبير والسيد رهنه وإذا رهن عبد على أنه قن فبين أنه مدبر فهل ينتقل الرهن إلى خدمته وتباع له وقتا بعد وقت أو يبطل ويصير الدين بسا لارهن ولا ينتقل لخدمته لأنه أعمار رهنه الرقبه وهي لا ترهن قولان ذكرهما اللخمي والمازري وأما الورهنه على أنه مدبر فإنه يبطل الرهن ولا ينتقل لخدمته من غير خلاف كذا يفيد كلام المواق وعليه حمله الشيخ خضر وينبغي أن يجري هذا التفصيل في المعتق لأجل وفي ولد أم الولد الحادث بعد الإبلاد وفي المكاتب على القول بأنه لا يصح رهنه فظهر مما قررنا أن قوله وهل ينتقل الخ ليس من تمة قوله لا رقبته خلافا للشارح (ص) كظهوره من دار (ش) تشبيهه في القولين يعني أنه إذا رهن رقبته دار على أنها ملك لراهنها ثم ثبت وقفها عليه فهل يبطل الرهن ولا يعود لمنفعة إلا أنه إنما رهن الرقبه أو يتعلق بمنفعة أو كرائها لأن المنفعة كجزء منها يجوز رهنه فلا يبطل هذا الجزء بطلان ما أخذ منه قولان وأما لو ظهرت حبسا على غير رهنها لم ينتقل الرهن لمنافعها وكذلك لو مات وانتقل الحق لغيره كافي وكذلك لو انتقل الحق لغيره في حياته كما لو شرط الواقف توقيته مدة معينة وانقضت (ص) ومالم يبدؤا صلاحه وانتظر ليبيع (ش) هذا عطف على آبق والمعنى أنه يجوز رهن ما خلق من غرر وزرع لم يبدؤا صلاحه على المشهور لما علمت أن الغرر جائز في هذا الباب فإذا مات الراهن أو فلس قبل بدؤ صلاحه ولا مال له فإنه ينتظر بذلك الثمر الذي لم يبدؤ صلاحه إلى بدؤ صلاحه ثم يباع ويستوفى الدين وهو أحق من الغرماء

وفي الخطاب عن اللخمي ما يفيد ويكنى هذا شاهد بالصنف (قوله كظهوره من دار) الراهن لو كان عالما بأنها وقف وغرر فإنه يتفق على الرهنية في الغلة ولو انفرد المرتين بالعلم فلا غلة له بمعاملة به بنقيض قصده (قوله تشبيه في القولين) الذي يظهر أن الراجح عدم الانتقال كالاول فتأمل

(قوله وأما ان لم يخلق فلا يصح رهنه) الذي اعتمده ابن عرفة خلافاً له وأنه يصح رهنه وجد أم لا ونقل ابن حارث اتفاق ابن القاسم وابن الماجشون عليه خلافاً للآزري القائل بأن رهنه قبل وجوده كرهن الجنين (قوله لان الدين يتعلق بالذمة) والثمره لا يمكن بيعها الآن وقد بطلت رعايتها آفة فتمتلك (قوله قدر) (٢٣٨) التعبير بقدر ظاهر وذلك لان المحاصة قد وقعت والذي يقع بعد البيع

تقديره انه ليس له الا ما بقي بعد ثمن ما بيع فكان المحاصة الواقعة سابقاً بالباقي (قوله ونسبتها الخ) هذا حدى طرفين في أنك تنسب القدر الموجود من المال لمجموع الديون وبذلك النسبة يأخذ كل واحد من دينه والطريقة الثانية أن تنسب مال كل واحد لمجموع الديون وبذلك النسبة يأخذ من التركة وذلك الطريقة أشار لها الشارح بقوله أو لا ونسبتها الى جميع الديون (قوله وكذلك في البيع والنسكاح) أي بيعهما سلعاً من سلع الصغائر وتزويجهما بالصلح غير (قوله اللهم الا أن يكون كل منهما مطلق التصرف) والظاهر أن إصاهاهما مترتين كشرط استقلال كل قياساً على ما يأتي في ترتيب الوكيلين (قوله كان أشمل) وقد يقال ان الكاف ملحوظ دخولها على المضاف المقيد بالمضاف اليه فيفيد المقصود من الشمول (قوله المشهور المنع) أي يمنع بيع الكلاب (قوله بخلاف الآبق) فهو لا يجوز بيعه الا أنه يجوز رهنه (قوله وان تخمر أهرافه بما كم) أي مالكي وظاهر المصنف وجوب الرفع والاراقة وليس له الرفع لمن لا يراها وتكسر آنية الفخار أيضاً (قوله فان لم يسلم ردت اليه) ولو طلب المرتهن وقفها بيد ذي حتى

وأما ان لم يخلق فلا يصح رهنه كرهن الجنين (ص) فخاص مرتته في الموت والفلس (ش) الضمير يرجع للشيء المرتهن الذي لم يبد صلاحه والمعنى أن الراهن اذا مات أو فلس قبل بدو الصلاح فان المرتهن يخاصص مع الغرماء بجميع دينه لان الدين يتعلق بالذمة لا بعين الرهن (ص) فاذا صلحت بيعت فان وفي رد ما أخذوا الا قدر محاصها باقى (ش) يعني أن المرتهن اذا خاصص بجميع دينه فاذا صلحت الثمرة وبادا صلاحها فانها تباع حينئذ فاذا بيعت بثمن قدر دينه فانه يختص به و رد ما أخذ في الحصاص للغرماء وان قصر عن الثمرة عن دين المرتهن تطرت الى ما بقي له من دينه ونسبته الى جميع الديون فذلك القدر هو الذي يجب له به الحصاص فيرد ما زاد على ذلك ويتمسك بما فيه مع جلة الثمرة وتوضيح ذلك أن تقول لو كان على الراهن ثلثمائة دينار لثلاثة أشخاص أحدهم مرتهن الثمرة ثم مات أو فلس فوجدوا عنده مائة وخمسين ديناراً فان مرتهن الثمرة يأخذ منها به وهو خمسون ديناراً وبأخذ كل من صاحبيه خمسين فاذا صلحت الثمرة بيعت واختص المرتهن بثمنها فان بيعت بمائة مقدار دينه رد الخمسين التي كان أخذها لانه تبين انه لا يستحقها وهو معنى قوله فان وفي رد ما أخذوا ان لم يف بأن بيعت مثلاً بخمسين فانه يختص بها أيضاً ثم يقال له قد تبين أنك انما كنت تستحق في الحصاص بمقدار ما بقي لك وهو خمسون فيكون لك ثلاثون ثلاثة أخماس الخمسين لان لك خمسين ولكل مناهما مائة فمجموع مائتان وخمسون والموجود مائة وخمسون ونسبتهم من المائتين والخمسين ثلاثة أخماس فيمسك بيده من الخمسين ثلاثين مع الخمسين ثمن المبيع فيكون بيده ثمانون ويرد العشر من الفاضلة فيكون لكل واحد منهما عشرة مع الخمسين الاول فيكون بيد كل واحد منهما ستون وهي ثلاثة أخماس المائة قوله صلحت أي بدار صلاحها وقوله وفي أي ثمنها المفهوم من بيعت (ص) لا كاحد الوصيين (ش) هذا محتمر قوله من له البيع والمعنى ان أحد الوصيين لا يجوز له أن يرهن شيئاً من مال اليتيم الا باذن صاحبه له في ذلك لان له نصف النيابة واذا اختلفا نظر الحاكم في ذلك وكذلك في البيع والنسكاح اللهم الا أن يكون كل منهما مطلق التصرف فيجوز حينئذ دفعه له بغير اذن صاحبه ولو قال لأحد كالوصيين ليدخل كل من وقف تصرفه على تصرف غيره وامضائه كأحد الناظرين ونحوهما كان أشمل وقد يقال الكاف في الحقيقة داخلة على المضاف اليه (ص) وجلد ميتة (ش) هذا من جملة محترمي بيع والمعنى أن جلود الميتة لا يجوز رهنها اتفاقاً فان لم تدبغ وكذا ان دبغت على المشهور اذا لا تباع لخاصة ذاتها ويجوز في رهن الكلاب ما في بيعها المشهور المنع بخلاف الآبق لا مكان زوال المانع من بيعه قبل حلول الدين (ص) وكهني (ش) يعني ان الجنين لا يجوز رهنه لقوة العرف فيه وكذلك ما شابهه من الثمرة التي لم يخلق والزرع الذي لم يظهر على وجه الارض ومحل المنع اذا كان رهن ما ذكر في صلب عقد البيع فان كان بعد عقده أو في قرض جاز قاله حاولو تبعه بعضهم لكن لم يعزه لاحد (ص) وخروان الذي الا ان تتخلل وان تخمر أهرافه بما كم (ش) يعني أن رهن الخرسواء كانت مسلم أو لذي عنده مسلم لا يصح وتراق ان كانت مسلم أو لذي ثم أسلم فان لم يسلم ردت اليه فاللام في قوله وان لذي للملك وقوله الا أن تتخلل بالثمن الفوقية مستثنى من مقدر كأنه قال لا يصح رهن الخرساء وان كانت ملكا لذي وترد للراهن الذي ويكون المرتهن اسوة الغرماء في ثمنها وتراق على

يحصل دينه خشية فلس ربه أو موته لم يمكن من ذلك ويصير دينه بلا رهن واذ رهن الذي الخرساء المسلم ثم مات الراهن الذي أو فلس فلا رهن للمسلم ولو قبضها لان رهنه في الاصل فاسد وغرمائه الدخول معه في المحاصة قاله أشهب (قوله وتراق) لكن بما كم مالكي والراجح عندنا حمة التخليل وقيل بالكراهة



وقوله فلا ترد أي بعد التخليص للراهن الذي وكان الانسب أن يزيد ولا تراق والتقدير الآن تفضل فلا ترد لراهن الذي ولا تراق على  
 راهن المسلم (قوله أمالو كان الراهن ذميا) أي الذي رهن العصبير ثم تخمر (قوله وترد إليه) أي ويبقى الدين بلا رهن فان أسلم  
 أربقت وهل بما كم ويبقى دينه بلا رهن أيضا لا (قوله أي ان المشاع) أي الجزء المشاع فالمشاع اسم للجزء المرهون وقوله من ربع  
 أي بعض ربع الخ (قوله وسواء كان الخ) ومقابلته أنه لا يصح رهن المشاع وهو مذهب أبي حنيفة (قوله والاحيز) أي والابان كان الباقي  
 للراهن أي كله احترازا مما إذا كان ذلك نصف شي مشاعا ورهن نصف (٣٣٩) النصف فانه يجوز ملك الراهن فقط (قوله

أي مع حوز الخ) تفسير للسببية  
 أي ان المراد بالسببية المعسفة ثم  
 لا يخفى ان هذا لاحاجة له ولا يناسب  
 قوله بعد فالباة للسببية أو بمعنى مع  
 على تقدير مضاف (قوله لان الرهن  
 لم يتعلق الخ) ومقابلته ما قاله أشهب  
 انه لا يجوز فيما ملك الراهن بعضه  
 أن يرهن حصته منه الا باذن  
 شريكه لان ذلك يمنع صاحبه ببيع  
 حصته (قوله فليتامر الخ) عبارة  
 ابن غازي قال ابن عرفة وصوب  
 الباجي قول ابن القاسم لا يقتصر  
 لاذن الشريك لان ذلك لا يمنع بيع  
 حصته أو دعاءه لبيع جميعه فان  
 باعه بغير جنس الدين كان الثمن  
 رهنا وان كان بجنسه قضى منه الدين  
 ان لم يأت برهن مثله انتهى وقال  
 ابن عبد السلام الصحيح عندي  
 ما قال الباجي فليتامر مع قوله في  
 التوضيح ينبغي أن يستأذنه أيضا  
 على قول ابن القاسم لان الشريك  
 قديدعوليبيع الجميع فيؤدي الى  
 بيع النصب المرهون ومن حق  
 المرتهن أن يتوثق في الرهن حتى  
 لا يكون لأحد حق في ازاله يده عنه  
 الا بعد قضاء الدين فاذا استؤذن لم  
 يكن له أن يدعوليبيع الجميع قبل  
 القضاء انتهى مختصرا انتهى فاذا  
 علمت ذلك فقوله فليتامر مقبول  
 قول ابن غازي (قوله وللشريك  
 الذي لم يرهن حصته) معناه كما أفاده

الراهن المسلم الآن تفضل فلا ترد ويختص به دون غير ما راهن مرتنه وان رهن المسلم  
 عصبير المسلم أو ذمي فتخمر عند المرتهن فانه يهر يقبه بأمرها كم ان كان حاكم في الموضع يحكم  
 بقائهم أو تخليصهم وان لم يوجد حاكم يرى ذلك فليس عليه الرفع الا من من التعقب أمالو كان  
 الراهن ذميا فان التراق عليه وترد إليه واكتفى المؤاخذ كرا تخمر عن التصريح بالعصبير  
 اذ لا يتخمر غيره (ص) وضع مشاع وحيز بجميعه ان بقي فيه لراهن (ش) يعني ان المشاع من  
 ربع وحيوان وعرض وعقار يصح رهنه كما يصح وقفه وهبته وسواء كان الباقي للراهن أو  
 لغيره على المشهور لكن ان كان الباقي لغير الراهن اقتصر في الحوز على حصة الراهن والاحيز  
 جميع ماله مارهن ومالم يرهن ائلا تجوز يده في الرهن فيبطل فالمعنى ان الجزء المشاع يحاز  
 بسبب حوز الجميع أي جميع الشيء الذي ارتهن بعضه مشاعا ان كان الفضل منه بعد الجزء  
 المرهون يملكه الراهن أي وحيز الجزء المشاع المرهون بسبب حوز جميعه أي مع حوز جميعه أي  
 جميع المشاع لاجتماع الجزء المرهون أي جميع المشاع الذي للراهن مارهن ومالم يرهن بدليل  
 قوله ان بقي فيه للراهن فالباة للسببية أو بمعنى مع على تقدير مضاف (ص) ولا يستأذن شريكه  
 (ش) أي ان من له جزء مشاع في عرض أو حيوان مما لا ينقسم أو مما ينقسم لرهن حصته  
 أو بعضها من غير اذن شريكه لان الشريك يتصرف مع المرتهن ولا يمنع رهن الشريك من  
 ذلك لان الرهن لم يتعلق بحصته على المشهور وبعبارة أي ولا يجب على الشريك أن يستأذن  
 شريكه عند رهن حصته فلا ينافي الاستحباب فلا يحتاج الى قول ابن غازي فليتامر (ص) وله  
 أن يقسم ويبيع ويسلم (ش) أي وللشريك الذي لم يرهن حصته أن يقسم من غير اذن شريكه  
 ولا كلام له ولا المرتهن أيضا لان حقه لم يتعلق بالحصته المرتهنة وللشريك أيضا أن يبيع  
 منابه من غير اذن شريكه لان في تأخير البيع على الشريك ضرر لان الغالب أن الدين الذي  
 فيه الرهن مؤجل واذا باع الشريك غير الراهن حصته فانه يسلم تلك الحصة للشريك على  
 تفصيل وهو انه ان كان شريكه حاضر اسلم المبيع له وتقع الحكرمة بينه وبين المشتري وان  
 كان غائبا رفع أمره للحاكم اذن له في البيع من شاء ووضع مال الغائب تحت يده فالضمير في وله  
 راجع لغير الرهن كما قررنا ويبدل عليه قوله ويبيع اذا راهن لا يجوز له البيع (تنبية) واذا  
 كانت تنقص حصة الشريك الذي لم يرهن اذا بيعت مفردة فانه يجب لغير الراهن على البيع ثم اذا  
 باعه بغير جنس الدين كان الثمن رهنا أي ثمن حصة الراهن وان بيع بجنسه قضى منه الدين ان  
 لم يأت الراهن برهن مثله قاله الباجي (ص) وله استئجار جزء غيره ويقبض المرتهن له (ش) يعني  
 أنه يجوز للراهن أن يستأجر حصة شريكه الذي لم يرهن حصته ولا يمنع من ذلك رهن جزئه  
 لكن لا يمكن من جوله ان يده فيه لان ذلك يبطل حوز المرتهن بل المرتهن يقبض هذا الجزء  
 المستأجر من استأجره أي يقبض أجره منه ويدفعها للأجير وهو شريكه الذي رهن حصته

شخنا عبد الله أن يقسم منابه وان لم يأت شريكه في القسم وليس المراد أن يبشر القسم بغير حصة شريكه أو وكيله ولكن محشى  
 نت أخذ بظاهر العبارة فاعترضها قائلا وفيه نظر لقوله فان شاء الشريك فاسم ذلك الراهن وهو في المرتهن فان غاب الراهن أقام  
 الامام من يقسم له اه (قوله فانه يسلم تلك الحصة للمشتري الخ) لا يخفى ان هذا التفصيل الذي ذكره لا يظهر في موضوع المصنف  
 من ان أحد الشريكين رهن حصته والشريك الآخر يريد أن يبيع حصته وانما يظهر ذلك في المشترك الذي ليس فيه رهنية كفر من

بين رجلين مثلاً يريد أحدهما أن يبيع حصته فيقال له إذا بعته حصتك لا تسلم تلك الفرس للمشتري بل إذا كان شريكك حاضراً  
فسلم المبيع له وتوقع الحكومة بينه وبين المشتري أما أن يكون ذلك المشترك تحت يد الشريك الذي لم يبيع أو بيد المشتري أو يدهما  
معاً النظر للحاكم وأما إذا كان الشريك الذي لم يرد المبيع غائباً فإن الشريك الذي يريد المبيع يرفع أمره إلى الحاكم بأذن له في البيع  
من شاء وحينئذ إن نقصت حصته ببيعها مفردة فإن الحاكم يأمره ببيع جميعها ويكون ثمن حصته الغائب تحت يد الحاكم وان لم تنقص  
تكون حصته الغائب تحت نظر الحاكم أما أن يبقىها تحت يده أو تحت يد المشتري حتى يقدم صاحب الغائب قال بعضهم وانظر هل ذلك  
الشراء من شراكم فيه خصوصاً والمشهور امتناعه أم لا اهـ فقول الشارح سلم المبيع له أي إلى الشريك وليس في هذا تسليم  
الحصه للمشتري وقوله ووضع مال الغائب تحت يده أي يد الحاكم وفي تلك الحالة الحصه المشتركة تراه تحت يد المشتري فقوله ووضع مال  
الغائب هو حصته عند عدم النقص عند البيع أو ثمنها عند النقص كما بينا قال في الذخيرة إذا كانا شريكين في حيوان مثلاً بغير  
أو غيره لا يجوز له أن يتصرف إلا بأذن شريكه ولو باع نصيبه وسلم الجميع للمشتري بغير إذن شريكه فقتضى القواعد أنه يضمن  
وبه أفتى شيخنا والشافعية لأن أحواله أن يكون كالمودع في الأمانة والمودع إذا وضع يد أجنبي يضمن لتعديده فإن قيل يلزم عدم  
حصه البيع لعدم قدرته على التسليم قلت ان (٣٤٠) كان شريكه حاضراً سلم المبيع له وتوقع الحكومة بينه وبين المشتري أو غائباً

لئلا يجول يده على الرهن وهو شائع فيبطل والمرتب أن يقاسم الراهن في الرقاب أو في منافعها  
قاله اللخمي فالضمير الأول والاخر راجعان للراهن بدليل قوله ويقبضه المرتب له أي ولا راهن  
استجار جزء شريكه ويقبض المرتب من الجزء الراهن يريد أو يقبضه في الرقاب أو المنافع والضمير  
في يقبضه راجع للجزء المستأجر أي ولا جرة تدفع للراهن (ص) ولو أمنا شريكاً فرهن حصته  
للمرتب وأمنا الراهن الأول بطل حوزهما (ش) الضمير يرجع للراهن والمرتب والمعنى ان  
الراهن والمرتب إذا أمنا الشريك الذي لم يرهن حصته على الحصه المرتبته وهي شائعة ثم ان  
الشريك الذي لم يرهن رهن حصته للمرتب وأمنا الشريك الأول على هذه الحصه الثانية  
وهي شائعة بطل حوز الحصتين وفسدت العقدة من أصلها بل ولأن يد الراهن الأول على  
مارهنه بسبب أنه أمين على حصه شريكه الراهن الثاني وهي شائعة فيلزم منه أن حصته تحت  
يده والراهن الثاني جائله يده أولاً على حصه شريكه بالاستئمان الأول ولو جعل الحصه الثاني  
على يد أجنبي بطل رهن الثاني فقط لحوز حصه الأول (ص) والمستأجر والمساقى وحوزهما  
الأول كاف (ش) عطف على مشاع أي وصح رهن الشيء المستأجران هو مستأجره قبل  
انقضاء مدة الاجارة وكذلك رهن الحائط المساقى لعامله وحوزهما الأول بالاجارة والمساقاة  
كاف عن حوزتان للرهن وأشعر قوله الأول بأنه رهنه عندهما فلو رهنه عند غيره ما يقال في  
الموازيه يجعل المرتب مع المساقى رجلاً أو يتركه على يد رجل يرضيانه وقال مالك لا يصح إلا  
أن يجعله يد غيره من في الحائط من عامل أو أجير ومثل المستأجر المساقى المودع والمعارن

رفع أمره للحاكم بأذن له في البيع  
من شاء الحاكم ووضع مال الغائب  
تحت يده ويصح البيع فأنى لم أرفى  
ذلك نقلاً عنه مقتضى القواعد  
انتهى وقوله ولا يجوز لأحدهما أن  
يتصرف في حصه شريكه أي في  
اقتباسها من اشتري منه حصه  
تبعاً لا قباضه حصته هذا هو المراد  
وليس مراد أنه لا يجوز له أن  
يتصرف في حصته بالبيع كما قد  
يتوهم فيبيعه لخصه نفسه جائز  
ولكن يحتاج في اقتباسه الكونه  
غير متميزة وغير منقسمة إلى اذن  
شريكه فان قبض بغير إذن شريكه  
ضمن كذا أفاده من حقق فان قلت  
إذا فرضت ما قاله الشارح في موضوع  
غير موضوع المصنف فإمعنى قول

المصنف وسلم قلت معناه كما أفاده بعض الشيوخ انه اذا

ان  
كان شيء مشتركاً بين اثنين كفرس بين زيد وعمر ورهن عمر حصته فيجوز لزيد أن يبيع حصته ويسلمها للمشتري ان اقتضى نظر  
الحاكم أن يكون الحائز هو المشتري وان اقتضى نظر الحاكم أن يكون الحائز المرتب كان ذلك له (قوله ويقبضه) أي أجرة الجزء وكذا  
يؤجره المرتب لاه ولا في حكم الجولان ولا يجوز للراهن أن يتولى ذلك الا اذا قسمت الذات اذا كان يمكن قسمها بأن اتفق مع  
شريكه على أخذ كل حصته أو قسمت المذمة حيث أمكن أيضاً كما اذا كان بين رجلين داران على الشياع رهن أحد الشريكين داراً  
ثم استأجر حصه شريكه إلى آخر ما سياتي وقوله في الرقاب أي بأن تجعل الدار نصفين بضرب حائط وسطها وقوله أو في منافعها كما اذا  
كان بين رجلين داران على الشياع رهن أحد الشريكين داراً ثم استأجر حصه شريكه فليس المراد أنه رهن داراً كاملة على حدة بل  
رهن نصف دار من كل كما أفاده شيخنا واقتسم الراهن والمرتب الغلة بأن جعل له غلة دار وجعل لنفسه غلة أخرى فانه حينئذ يتولى  
العقد وقبض الاجرة لكن بمقاسمة المنافع لا تكون الا اذا كان المرتب قد اشترط المنافع لنفسه على ما يأتي والا فجميع المنافع للراهن  
من حيث استأجر حصه شريكه فلا معنى لمقاسمة المنافع حينئذ (قوله مع المساقى رجلاً) بفتح القاف وقوله رجلاً أي يكون حائز المرتب  
وقوله أو يتركه على يد رجل يرضيانه أي ولو أحدهما خلاف القول الذي بعده ومفاد عب أن المراد رجل آخر غير المساقى ولم يظهر لانه



عن ما بعده وقوله أو أجبر أي أجبر العامل أو رب الخائض (قوله في المدائنة) أي عقد المدائنة أي وقع في صلب عقد المدائنة وقوله والنطوع به أي إذا وقع بعد المدائنة (قوله في صحة الرهن) فإن لم يحصل طبع فيكون الرهن فاسداً وقوله أو شرط لاختصاص الخ أي لاختصاص الرهن أي فالرهن صحيح لكن يشترط لاختصاص المرتهن (٣٤١) الطبع أي فلا يقع فاسداً من أول الأمر بخلاف الأول

وقوله أي ويجوز وعليه إذا لم يطبع عليه لا يجوز رهنه ابتداءً ولكن يصح ويكون المرتهن أحق به لا شرط لصحته ولا لاختصاص المرتهن به إذا حصل مانع اذ يختص به المرتهن حيث حصل مانع ولو لم يطبع عليه كما ذكرنا (قوله ورضي) به ذكر الرضا يعني عن ذكر العلم لأن الرضا يستلزمه فذكر العلم معه ضائع (قوله أن يرهن قيمة باقية) أي وليس معناه أنه رهن بعضه المنفصل كجزء من كتاب ذي أجزاء ثم رهن الباقي بعد ذلك لأن هذا لا يتوقف على قوله أن علم الأول الخ (قوله علمه) أي علم الأمين أي دون رضاه كذا قال الربرجي ولكن المعتمد أنه يشترط علم الأمين ورضاه وقوله أن فيه بيعاً أي وهو العقد الثانية وقوله تعجيل دينه إلا أن أي لأنه يباع الرهن كله لماسياً أي ثم إنك خير بان هذا انما يظهر إذا كانت العقدة الثانية بيعاً لا قرضاً وقوله وهو التأخير أي فالسلف المرتهن وقوله لو بيع إلا أن راجع للكساد أي عدم الكساد الحاصل ذلك الكساد عند بيعه إلا أن أي عند الاجل الأول وكأنه يقول فالنفع قبض دينه بتمامه بسبب عدم الكساد الخ (قوله ولا يضمنها الأول) أي وانما يضمن مبلغ دينه ان أحضر الثوب الرهن وقت ارتهاً الثاني أوله يئنه ببقائه والا

أن حوزهما الأول كاف (ص) والمثل ولو عينا بيده ان طبع عليه (ش) أي وصح رهن المثل ولذها أوفضة ان طبع عليه طبعاً لا يقدر على فكها غالباً بحيث لو أزيل علم بزواله حماية للذرائع لاحتمال أن يكونا قصداً قبضه على جهة السلف وسماه رهننا واشترط السلف في المدائنة ممنوع والتطوع به به مديان بخلاف غير المثل ومن غير المثل الحلي وانما يشترط الطبع حيث جعل بيد المرتهن أمالو جعل بيد أمين فيصح ولو لم يطبع عليه وأشار بالمبالغة للدقول أشهب باستحباب الطبع على العين وقوله بيده حال من المثل أي حالة كونه المثل بيده وهل الطبع شرط في صحة الرهن وهو ظاهر كلامه وعليه مشناه أو شرط لاختصاص المرتهن به فإذا لم يطبع عليه حتى حصل مانع كان المرتهن اسوة الغرماء أو شرط لجواز الرهن وعليه أبو الحسن وعليه فله ان طبع عليه شرط في مقدر أي ويجوز ان طبع عليه وهو المعتمد كما يفيد كلام جمع (ص) وقضته ان علم الأول ورضي (ش) يعني انه إذا رهن رهننا يساوي مائة في خمسين فانه يجوز للراهن أن يرهن قيمة باقية عند شخص آخر بشرط أن يعلم بذلك المرتهن الأول ويرضي به ليصير حائزاً للمرتهن الثاني وهذا إذا كان الرهن بيد المرتهن أمالو كان موضوعاً على يد أمين فاعلم ان شرط علمه دون علم الأول وبعبارة وكلام المؤلف اذا رهن الفضلة لغير المرتهن اما اذا رهنها للمرتهن الأول فلا بد أن يكون أجل الدين الثاني مساوياً للأول لا أقل أو أكثر ولعل وجه المنع فيما اذا كان أجل الدين الثاني أقل أن فيه بيعاً وسلفاً وهو تعجيل دينه الأول قبل أجله وفي الأكثرانه يحتمل ان تكسداً أسواقه فيؤدي ذلك الى تأخير بيعه ففيه سلف وهو التأخير جرتفعاً وهو عدم الكساد لو بيع الآن وينبغي أن يحل هذا حيث كان الرهن مما لا ينقسم بخلاف ما ينقسم فلا يتأق في ذلك (ص) ولا يضمنها الأول (ش) الضمير للفضلة والمعنى أن الفضلة المذكورة لا يضمنها الأول اذا كانت بيده وهي مما يغاب عليها وتلفت ولم تقم بينه لانه فيها أمين وانما يضمن مبلغ دينه فقط ويرجع المرتهن الثاني دينه على صاحبه لان فضلة الرهن هي على يد عدل وهو المرتهن الأول وهذا اذا رهن الفضلة لغير المرتهن وأما اذا كان الرهن كله عنده وفيه فضل عن دينه فانه يضمن جميعه اذا تلف \* ثم شبه في عدم الضمان قوله (ص) كترك الحصة المستحقة (ش) يعني أن من رهن عقاراً أو حيواناً أو عرضاً فاستحق شخص حصة منه وتركه تحت يد المرتهن فتلفت فانه لا يضمن تلك الحصة المستحقة لان بالاستحقاق خرجت من الرهنية وصار المرتهن أميناً فلا يضمن الاماني (ص) أو رهن نصفه (ش) كذا وقع عند ابن غازي في نسخة وهو إشارة لقول ابن القاسم فيها وكذلك من ارتهن نصف ثوب فقبضه جميعه فهلك عند لم يضمن الا نصف قيمته وهو في النصف الآخر مؤتمن (ص) ومعطى ديناراً يئنه نصفه ويرد نصفه (ش) يعني ان من أخذ من شخص ديناراً الى أخذ حقه منه فزعم انه تلف قبل صرفه أو بعده فانه يكون في باقية أميناً ويضمن قدر حقه منه نصفاً أو غيره ولا يضمن عليه إلا أن يتم ورعاً أشعر قوله ليستوفي نصفه بأنه لو قال له اصرفه وخذ نصفه وتلف قبل الصرف لكان من ربه جميعه لا مائة

(٣١ - خرشي خامس) ضمن جميعه (قوله كترك الحصة المستحقة) ظاهر اطرافهم عدم تقييد ذلك باحضار الرهن أو ثبوت بقاءه عنده وقت الاستحقاق (قوله كذا وقع الخ) وأما عند غير ابن غازي فليس فيها ذلك أي فليس فيها قول المصنف أو رهن نصفه بل هي ساقطة أصلاً (قوله ليستوفي نصفه) أي قرضاً أو قرضاً فهو أعطاءه ليكون له نصفه من حين الاعطاء ولا يضمن عليه إلا ان اتهم فان أعطاه ليكون رهناً عنده حتى يوفي حقه منه أو من غيره ضمن جميعه ضمان الرهان

(قوله قاله أبو الحسن الصغير) بضم الصاد وفتح الغين المعجمة وتشديد اليا المعجمة (١) واسمه على ووجهه انه اذا قال له اصرفه فهو وكيله حتى يصرفه والوكيل لا ضمان عليه وبعد الصرف قبض الحق نفسه فيضمن حصته (قوله قسم ان أمكن) فيسدد للاول قدر ما يخلص منه لا يزيد والباقي للثاني الا أن يكون الباقي يساوي أكثر من الدين الثاني فلا يدفع منه للثاني الا مقداره ويكون بقية الرهن كلها للدين الاول (قوله وظاهره انه يباع الخ) العبارة فيها حذف والنقـد يروى ظاهره انه يباع ويقتضى الدينان معا ولو أتى برهن كالاول دفعا لما يقال انه اذا أتى برهن كالاول لا يقتضى الدين الذي لم يحل أجله بل يقتضى الدين الذي حل أجله وبأخذ الرهن بقية الدراهم والرهن الذي كالاول يقوم مقام الاول و يبقى لأجله فرد ذلك بقوله وظاهره انه يأتي الخ (قوله لوضوحه) الوضوح لا يظهر الا في التساوي وأما عدمه فلا تظهر الوضوحية (٢٤٣) (قوله والمستعاره) ويجب على المستعير أن يعين للغير النوع الذي يرهنه فيه

بأن يقول ارهنه في ذهب أو فضة أو طعام وأما تعيين ذلك القدر فلا يشترط (قوله واختصرها البراذي على الاول الخ) أي اختصرها البراذي على الثمن وابن أبي زيد على القيمة كما يعلم من بهرام (قوله بقمته) والفاضل عن وفاء الدين على هذا القول ملك للمستعير (قوله أو بما أدى من ثمنه) والفاضل على هذا القول من ثمن الرهن عن وفاء الدين باق على ملك ربه (قوله فرغ) لو هلك المستعار عند المرتهن وهو مما يغاب عليه توجه الغرم على المستعير والمرتهن كافي كل عارية ورهن غيرهما فيتبع المعير المستعير بالقيمة يوم قبض العارية ويتبع المستعير وهو الراهن المرتهن بقيمتها اما يوم القبض أو الهلاك أو الرهن على الخلاف فيقاصه من دينه فن فضل له شيء رجع به وان كان الرهن لا يغاب عليه فلا ضمان كما في العارية والرهن الغيب المعار (قوله يوم قبض العارية) وقيل يوم الرهن وقيل يوم الاستعارة أقول

وهو كذلك وأما ما تلف بعد الصرف فنهما قاله الشيخ أبو الحسن الصغير (ص) فان حل أجل الثاني أو لا قسم ان أمكن والابيع وقضيا (ش) يعني انه اذا رهن الفضلة مع علم المرتهن الاول ورضاه فان حل أجل المرتهن الثاني قبل أجل المرتهن الاول فان الرهن يقسم بينهما ان كان مما يمكن قسمه من غير نقص فان لم يمكن قسمه أو أمكن بنقص فانه يباع ويقتضى الدينان من ثمنه وصفته أن يقتضى الدين الاول كله أو لا تقسم الحق فيه ثم ما بقي للثاني وأشعر قوله قضيا بأن فيه فضلا عن الاول وهو كذلك أما اذا لم يكن فيه فضل فلا يباع حتى يحل أجل الاول قاله ابن القاسم وظاهره انه يباع ولا يوقف ولو أتى للاول برهن كالاول وهو كذلك ولم يتعرض لما اذا تساوى الدينان أو كان أجل الثاني أبعد لوضوحه وهو انه يباع ويقتضيان مع التساوي ولو أمكن قسمه اذ ربما أدى القسم الى النقص في الثمن وأما مع بعد الأجل الثاني فالحكم أنه يقسم ان أمكن والابيع وقضيا \* ولما شمل قوله في حد الرهن ما يباع ما كان مملوكا لراهنه وما ليس مملوكا له كالمستعار بين الحكم فيه بقوله عطف على مشاع (ص) والمستعاره (ش) أي وصح رهن المستعار للرهن أي الارتهان لقول مالك من استعار سلعة ليرهنها جاز ذلك ويقتضى المرتهن ببيعها ان لم يؤد الغريم ما عليه ويتبع المعير المستعير بما أدى عنه من ثمن سلعة وفي رواية يحيى بن عمر يتبعه بقيمتها انتهى واختصرها البراذي على الاول وابن أبي زيد على الثاني والى ذلك أشار بقوله (ص) ورجع صاحبه بقيمته أو بما أدى من ثمنه (ش) أي رجع المعير وهو المراد بصاحبه على المستعير بقيمة الشيء المعار يوم قبض العارية أو انما يرجع المعير على المستعير بما أدى المستعير في دينه من ثمنه أي ثمن الشيء المعار فاولئذ يبيع الرواية وليست للتخير بدليل قوله (ص) نقلت عليهما (ش) أي نقلت المدونة على القوانين واختصرت عليهما فالضمير في قوله أدى للمستعير كما قررنا وحينئذ فلا تكلف ويحتمل رجوعه لصاحبه الذي هو المعير وفيه تكلف اذ لم يؤد لكن لما كان الاداء من ثمن ماله كان مؤديا وان لم يباشر فقوله أدى مبنيا للمفعول ليشمل ما اذا أدى المستعير أو وكيله حاكم أو غيره أو الفاعل وفاعله المستعير أو المعير وفيه ما علمت (ص) وضمن ان خالف وهل مطلقا (ش) يعني ان من استعار سلعة أو عبدا ليرهنها في دراهم مسماة فتعدى ورهنها في طعام وهلك ذلك المستعار للرهن أو فات على ربه فانه

وهو الاظهر (قوله واختصرت عليهما) هو عين قوله نقلت عليهما (قوله

يضمن

وهلاك) لا مفهوم له على ما في عب وشب بـل ولو كان قائما حاصلا ان ابن القاسم حكم بالضمان مطلقا ولو بما لا يغاب عليه وتكون السلعة رهنا في الطعام وأشهب يقول لا ضمان والسلعة رهن في الدراهم وفائدته على قول أشهب ان المعير اذا أتى بالدراهم دفعها للمرتحن وأخذ رهنه ويقول للمرتحن هـ ذاهو الذي أذنت بالرهن فيه وأنا أرجع بدراهمي على المرتحن وأما على قول ابن القاسم فقال بعضهم الظاهر أن له أخذه بسلامة وقوله في المدونة فرهنها في طعام أي من قرض أو سلم بأن يدفع المسلم اليه رهنا للمسلم في الطعام الذي عليه فبعضهم جعل بينهما خلافا بقاء قول ابن القاسم على إطلاقه وهو المشار له بقوله وهل مطابقا قال ابن عرفة وهو الصواب وبعضهم يقول محـل قول ابن القاسم بالضمان وتكون السلعة رهنا في الطعام اذا خالف المرتحن ولم يخالف المعير (١) صوابه المكسورة كما هو قاعدة التصغير اهـ



وأما إذا وافق المرتهن أو حلف المعير فلا يتعلق بالمستعير ضمان ويكون رهنا في الدراهم الذي أقر به المعير فلما علمنا بقول المعير لم يضمن المستعير لأن تعديده لم يؤثر شيئا وقول المصنف أو إذا أقر المستعير هو موضوع المسئلة (قوله يضمن حينئذ قيمة السلعة) أي يتعلق به الضمان وقوله والقول قول المرتهن أي في أن السلعة رهن في الطعام وحينئذ يتعلق الضمان بالمستعير (قوله فيما أقر به المعير) أي وهي الدراهم وقوله لا تقبل دعوى المرتهن حينئذ أي في كون السلعة رهنا في الطعام (قوله بل يكون رهنا) أي فيما رهن فيه من الطعام (قوله فيما أعير له) أي في الدراهم التي أعير لها أي في عدد الدراهم من قيمة الطعام والحاصل أن المعير والمستعير متفقان على أن الاستعارة إنما وقعت على أن يرهن المستعار في دراهم إلا أن المستعير تعدي ورهنه في طعام فهو موافق للمرتحن في أن الرهن إنما هو في طعام ومتفق هو والمعير على أنه إنما استعاره ليرهنه في دراهم هذا الكلام لا محيد عنه ونرجع لقول الشارح وهلك قد تقدم أننا قلنا لا مفهوم له على ما قال عب وشب أما شب فقال والحاصل أنه إذا استعار عبد اليرهنه في دراهم فرهنه في طعام فقال ابن القاسم يضمن المستعير أي إن المعير أن يضمنه قيمته ولو لم يحصل فيه شيء لتعديده وله أن يجعله رهنا (٣٤٣) فيما ادعاه من الدراهم لا فيما رهنه فيه المستعير وهو ظاهر لأن القول قول المعير وقال

أشهب يكون رهنا في قدر الدراهم من قيمة الطعام واختلف هل بينهما خلاف وهو الصواب وبعبارة عب وضمن إن خالف أي للمعير تضمنه قيمته ولو لم يتلف لتعديده وله أخذه من المرتحن وتبطل العارية بناء على أن الغول قول المعير أنه إنما أعاره ليرهنه في دراهم قاله ابن القاسم وقال أشهب يكون رهنا في قدر الدراهم من قيمة الطعام الخ وشارحنا قد عرفت أنه يخالف لهما لأنه قال وهلك ذلك المستعار برهن أوفات على ربه أي بأن ضاع أو سرق ثم قال الشارح بعد ومعنى ضمن فقد خالف كلام شارحنا كما علمت والحق الموافق للنقل الذي ذهب إليه شارحنا آخر وان معنى ضمن يتعلق به الضمان مطاقا أي إذا تلفت أي على فرض التلف

يضمن بدله لتعديده وسواء كان مما يغاب عليه أم لا وسواء صدق المرتحن على التعدي أم لا وسواء حلف المعير أم لا هذا معنى الإطلاق كما هو ظاهرها ومعنى ضمن أنه صار متعلقا بضمانه إذا تلف أو ضاع أو سرق مثلا لأن معناه أنه إذا كان قائما وثبتت المخالفة لا وصوله إليه (ص) أو إذا أقر المستعير لمعيره وخالف المرتحن ولم يحلف المعير تأويلان (ش) أي أو محل الضمان المذکور عند ابن القاسم مقيد بما إذا أقر المستعير لمعيره بالتعدي ووافق المعير على ذلك وخالفهما المرتحن وقال لم يتعد ونكل المعير عن اليمين على ما ادعى من التعدي فإن المستعير يضمن حينئذ قيمة السلعة للمعير بتعديده على التعدي والقول قول المرتحن وهلك تأويل ابن يونس وعليه لو حلف المعير على ما ادعى أو أقر المرتحن بالتعدي فلا ضمان على المستعير وكانت السلعة رهنا فيما أقر به المعير ولا تقبل دعوى المرتحن حينئذ وبعبارة أمان لم يقر المستعير لمعيره بالتعدي فلا ضمان بل يكون رهنا فيما رهن فيه وأما ان وافق المرتحن المعير والمستعير على التعدي أو حلف المعير على التعدي فلا ضمان ويكون رهنا فيما فيما أعير له \* ولما ذكر المؤلف الأماكن التي يصح فيها الرهن شرع في الكلام على الأماكن التي لا يصح فيها الرهن فقال (ص) وبطل بشرط منافي كأن لا يقبض (ش) يعني أن الراهن إذا شرط في الرهن شرطا ينافي به أي ينافي حكمه فإنه لا يجوز وبفساد الرهن بسبب ذلك الشرط كما إذا شرط أن لا يقبضه المرتحن أو أن لا يباع عند الأجل في الحق الذي رهن فيه أو شرط الراهن أجلا معيناً وبعد لا يكون رهنا ولا يكون الولد رهنا مع أمه فإنه يبطل حكمه فقوله وبطل أي الرهن بمعنى الارتهان لا بمعنى الذات المرهونة إذا لمعنى لبطلان الذات والباع في بشرط سببية أي بسبب اشتراط شرط منافي لمقتضاه ومقتضى كلام المؤلف ولو أسقط الشرط وعليه فالفرق بين الرهن والبيع المصاحب للشرط المنافض

لأنه موجود كان يغاب عليه أم لا قامت عليه بينة أم لا أي والسلعة رهن في الطعام وهو الأمر الذي يريد المرتحن وأشهب يقول يكون رهنا في الدراهم كما يقول المعير فعملنا بقول المعير على قول أشهب فلم يكن المستعير متعديا بهذا الاعتبار لكوننا قد علمنا بقول المعير وقول شارحنا ما أن لم يقر المستعير حاصله إذا تنازع المعير والمستعير فيه قول المعير إنما أعيرته الرهن في دراهم ويقول المستعير إنما أعيرته لارهنا في طعام يكون القول قول المستعير لا قول المعير ومثله في عب لأنه قال قوله إذا أقر المستعير لمعيره لا دخل له في التوفيق أذهو موضوع المسئلة لا تنافيهما على عدم الضمان حيث خالف المستعير المعير انتهى ولكن يخالفهما ما في شرح شب فإنه قال إن محل التأويلين حيث وافق المستعير المعير في أن الاستعارة إنما وقعت على أن يرهن المعير في قدر من الدراهم ولم يوافقهما المرتحن على ذلك إذ لو اختلف المعير والمستعير فيما وقعت عليه الاستعارة لكان القول قول المعير يمينه ويضمن المستعير له قيمة سلعته وارتفع التأويلان لأن الأصل أن يعمل بقول دافع ماله لغيره انتهى ومثله في عج فيما أطن وهو الظاهر (قوله أي ينافي حكمه) أي مقتضاه من كونه يقبض ويباع ونحو ذلك (قوله أولا يكون الولد رهنا مع أمه) بأن رهنه حاملا واشترط أن ولدها الذي تلده لم يدخل في عقد الرهنية وسيأتي ما يدل على ذلك (قوله فإنه يبطل حكمه) وهو كونه رهنا (قوله أي بسبب اشتراط)

فيه إشارة إلى أن شرطه في اشتراط ويجوز أن يفسر شرط بشرط (قوله إن القبض والبيع) لا يسلم كل منهما أما البيع قطاهر وأما القبض فكذلك لقولهم يبطل الرهن إذا لم يحز فهذا دليل على تحقق الرهنية بدون حوز (قوله وأولى إن لم يظن) أي بأن حزم بالزوم فلا ينافي ما يأتي (قوله أنه لو علم أنه لا يلزمه) فيه أن يقال إن هذا بمثابة الرهن التطوع مع أنه قد جعله كالمشترط ثم أقول عرفنا ما إذا ظن لزوم الرهن وأولى لو حزم بلزومه أو أراد بالظن ما يشمل الحزم بلزومه وعرفنا ما إذا علم أن الرهن لا يلزمه فتبقى حالة ظن عدم الزوم والشك والظاهر أنهما كحالة علم عدم الزوم (٣٤٤) (قوله قاله الشيخ كريمة الدين) بالضمير كما هو في نسخته والجيزي كان

شيخا لكريمة الدين (قوله لا يكون رهنا) أي مع القوات لا يخفى أن كلام المتن إذا كانت المعاملة فاسدة والرهن صحيحا وإذا كان كل منهما صحيحا فالحكم فيه واضح وقعت المعاملة على شرط الرهن أم لا ويبقى الكلام فيما إذا كان كل منهما فاسدا أو المعاملة صحيحة والرهن فاسدا وفي كل ما أن تقع المعاملة على شرط الرهن أو يكون الرهن متطوعا به فتكون الجملة ثمان صور أما إذا كان الرهن صحيحا والمعاملة فاسدة فكلام المصنف وأما إذا كان كل منهما صحيحا فقد علمته فبقى ما إذا كانا فاسدين والحكم أنه إذا كان الرهن مشترطا في العقد فيكون رهنا في عوض المبيع أو القرض حيث فات من قيمة أو مثل وان كان متطوعا به فإنه يبقى الدين بلا رهن وإن كانت المعاملة صحيحة والرهن فاسدا فإن كان مشترطا في العقد فإنه يكون رهنا في الثمن والسلف وإن لم يحصل فوت وأما إن كان متطوعا به فإنه يبقى الدين بلا رهن كما إذا كانا فاسدين وقوله انظر ابن غازي أي فقي نقول ابن غازي المتطوع به لا يكون رهنا مع القوات (قوله كالكفالة) أي الضمان وقوله في دية الخطأ متعلق

فانه يصح إذا أسقط أن القبض والبيع كل منهما مأخوذ جزأ من حقيقة الرهن فالشرط المناقض له - ما شرط مناقض للحقيقة وأما شرط عدم التصرف في المبيع فهو مناقض لما يترتب على البيع لأنفس حقيقة (ص) وباشترطه في بيع فاسد ظن فيه الزوم (ش) يعني أن البيع الفاسد إذا شرط فيه رهن فدفعه المشتري ظانا أنه يلزمه الوفاء به وأولى إن لم يظن الزوم فإنه يكون الرهن فاسدا ويسترده الراهن كمن ظن أن عليه ديناً فدفعه لصاحبه ثم تبين أنه لا دين عليه فإنه يسترده من أخذه ولا مفهوم للبيع الفاسد إذا القرض الفاسد كذلك وظاهر كلام ابن شاس كالمؤلف بط- لان الرهن ولو فات المبيع ولا يكون في عوض المبيع إذا فات من قيمة أو مثل ووجهه أن الرهن مبني على البيع الفاسد والمبني على الفاسد فاسد والظاهر أنه لا مفهوم لقوله باشرطه بل ربما يقال هو أولى لأنه يتوهم فيه العمل بالشرط ومفهوم ظن أنه لو علم أنه لا يلزمه وفات المبيع فالظاهر أنه على هذا القول يكون رهنا في القيمة لأنه معذور في حالة الظن اذ هو مجوز لأن يكون رهنا في القيمة بخلاف حالة العلم وما مشى عليه المؤلف خلاف المعتمد والمذهب أنه يكون رهنا فيملازمه من عوض المبيع حيث فات من قيمة أو مثل وظاهر المذهب كان الرهن مشترطا أم لا ظانا للزوم أم لا انظر المواق والخطاب جيزي قاله الشيخ كريمة الدين وفيه نظر لما علمت أن المتطوع به لا يكون رهنا انظر ابن غازي (ص) وحلف المخطئ الراهن أنه ظن لزوم الدية (ش) قد علمت أن دية الخطأ على العاقلة فإذا جنى بخناية خطأ تحملها العاقلة ورهن على ذلك رهنا ظانا أنها تلزمه بانقراده فإنه يرجع في رهنه بعد أن يحلف أنه ظن أن الدية لازمة له فان لم يظن ذلك بل علم أن الدية في الخطأ على العاقلة فرهن في ذلك رهنا فإنه يصح أن يجوز الرهن كالكفالة في دية الخطأ وقوله (ورجع) راجع للسائل الثلاثة أي ورجع الرهن جملة أو من جهة إلى أخرى كأن يرجع في البيع الفاسد من الثمن إلى القيمة على المذهب كما مر وفي المخطئ الراهن عن حصة العاقلة إلى حصته وينبغي أن يرجع بعد وفاء ما يخصه من الدية أن خصه شيء (ص) أو في قرض مع دين قديم وصح في الجديد (ش) هذا عطف على المبطلات من قوله في بيع والمعنى أنه لو كان لشخص على آخر دين سابق برهن أو بغيره كان الدين من بيع أو من قرض ثم دفع إليه قرضا وطلب منه رهنا في القديم والجديد فإن الرهن يبطل بالنسبة إلى القديم لأنه سلف جرنفعوا يصح بالنسبة إلى الجديد يختص به المرتهن في الموت والفلس ومفهوم قوله في قرض أنه لو كان في بيع لصح في القديم والجديد وهو كذلك بل يجوز ابتداء لانتفاء علة المنع المتقدمة فيما إذا كان الدين قرضا فعني قوله وصح في الجديد أنه يختص المرتهن به إذا حصل للراهن مانع لا الصحة المقابلة للفساد لانه فاسد ولذا يجب رده

يجوز وقوله ورجع الخ إذا فالمناسب الوقف على قوله أنه ظن لزوم الدية (قوله كأن يرجع الخ) هذا على حيث المعتمد المتقدم لأعلى كلام الشارح (قوله إن خصه شيء) أي وأما إذا لم يخصه شيء بأن كان فقيرا أو صبيعا على أحد القولين فيمناسيأتي (قوله برهن الخ) سواء كان به وفاقا أم لا لانه قد يتغير سوقه (قوله فإن الرهن يبطل بالنسبة للقديم) محتمل البطلان في القديم حيث كان الدين معسرا به أو كان الدين القديم مؤجلا حين الرهن للقرض الجديد فإن أيسر حينه وهو حال صح قيمة الرهن أيضا (قوله مانع) أي من فلس أو موت (قوله ولذا يجب رده) أي رد الرهن مقاد العبارة أن الفساد متعلق بالرهن فقط والقرض صحيح وليس كذلك بل القرض الجديد فاسد ولا يجب على المعتمد كون الرهن في قيمته أو مثله حيث فات القرض ولو كان للرهن فاعا فقول الشارح ولذا يجب رد الرهن الخ



لا يظهر والحاصل ان كلام الشارح في ذاته مشكل لانه يقال له اذا وجب رده حيث كان كيف يعقل الاختصاص (قوله حيث كان قائما) أي فان فات رديته أي بذهاب عينه (قوله الاخص من احاطة الخ) والاخص من الاحاطة حكم الحيا كم يخلع ماله وقيام الغرماء الا أن فيه شيئا لان الاحاطة لا يطلق عليها فلس (قوله أو اسكان) أي أو سكنى وقوله ولو لم يسكن بفتح الباء ويزاد ولو لم يسكن بضم الياء فهو شبه احتمال والاولى أن يقول المصنف ولو لم يفعل لأجل أن يشمل (٢٤٥) الاذن في الوطاء وغيره ومحل البطلان في الاذن

في هذه الامور اذا حصل مانع أي مفوت من عتق أو تدبير أو تحبيس أو بيع أو قيام الغرماء وأما ان لم يحصل مانع فله أخذ الرهن وحوزه (قوله على المشهور) وقال أشهب بل حتى يكرهها يريد أو يسكنها (قوله ولو لم يسكن بالذن) فان تركه اجارته في ضمان مافات وعدمه قولان وظاهره أنه اذا لم يأذن له في ذلك لم يكن له أن يتب ولاء وهو منصوص لابن القاسم وأشهب زاد أشهب الا أن يشترط أن كراهه رهن مع رقبته فله كراهه بغير اذنه وكأنه قرينة على الاذن (قوله والاحلف) أي بأن لم يسلمه أصلا أو سلمه للشئ نرى فقوله الشارح وهو باق تحت يد المرتين لا مفهوم له بل مثله ما اذا سلمه للشئ (قوله أي وباعه الخ) وأما قبل البيع فقولان ظاهر النقل انهم على السواء (قوله كالاول في قيمته) ظاهر المصنف كظاهر المصنف انه لا بد من من ضمانه الاول ولو كان الدين أقل وهو كذلك (قوله في كونه يغاب عليه أم لا) ظاهره أنه لا بد من المماثلة في كونه مما لا يغاب عليه أو مما يغاب عليه وفيه تساوية القيمة لقيمة الاول يوم الرهن لا يوم البيع وان زادت على الدين لانه عليه تعافداً أو لا ولذلك فائدة لانه

حيث كان قائما قد تجوز في اطلاق الصحة على الاختصاص (ص) وموت راهنه أو فلسه قبل حوزة ولو جسد فيه (ش) قد علمت ان الرهن لا يتم الا بالحوزة فلهذا اذا حصل للرهن مانع قبل أن يحوز المرتين الرهن بطل ولو كان المرتين جادا في حوزة فانه لا يكتفي بذلك على المشهور وهو ظاهرها بخلاف الهبة والصدقة فان الجدة في الحوزة يكون بمنزلة الحوزة والفرق أن الرهن لم يخرج عن ملك الراهن فلم يكتف بالجد فيه بخلاف الموهوب فانه خرج عن ملك واهبه فيكتفي فيه بالجد في حوزة والمانع هو الموت والجنون والمرض المتصل بالموت والفلس والمراد به الاخص من احاطة الدين بماله بخلاف الهبة التي تبطلها الاحاطة (ص) وبأذنه في وطاء أو اسكان أو اجارة ولو لم يسكن (ش) تقدم أن الرهن يلزم بالقول ولا يتم الا بالحوزة فان أذن المرتين للرهن في أن يبطأ الأمانة الرهن أو في أن يسكن الدار المرهونة أو يؤجر العين المرهونة التي هي أعم من الدار والحيوان والعرض فان ذلك الاذن من المرتين يكون مبطل لحقه في حوزة الرهن أي يصير دينه بلا رهن على المشهور ولو لم يسكن الراهن الدار المأذون له في اسكانها ولو لم يؤجر العين المأذون له في اجارتها ولو لم يبطأ الأمانة المأذون له في وطئها وقوله (ص) ولو لاه المرتين بأذنه (ش) جواب عن سؤال مقدر وهو كيف يتوصل الراهن الى استيفاء منافع رهنه مع صحة الرهن والمعنى ويؤتي المرتين ما يمكن فيه الاستئابة من الاسكان والاجارة والاعارة بأذن الراهن له في ذلك (ص) أو في بيع وسلم والاحلف ويسقي الثمن ان لم يأت برهن كالاول (ش) هذا معطوف على وطاء والمعنى أن المرتين اذا أذن للرهن في بيع الرهن وسلمه له أي وباعه فانه يبطل ولا يقبل قول المرتين اني لم آذن له الا بحياته بثمنه وان لم يسلمه اليه أي وباع وهو باق تحت يد المرتين وقال المرتين انما أذنت له في بيعه لحياته بثمنه لا لياخذ ثمنه حلف على ذلك ويسقي الثمن رهننا الى الأجل ان لم يأت الراهن برهن كالاول في قيمته يوم رهن لا يوم البيع لاحتمال حوالة الاسواق بزيادة أو نقص وهو مماثل الاول في كونه يغاب عليه أو لا يغاب عليه (ص) كفوته بجناية وأخذت قيمته (ش) التشبيه تام والمعنى أن الرهن اذا كان حيوانا مثلافجنى عليه شخص أجنبي بجناية أذنته كله أو بعضه وأخذت قيمته أو ما نقصته الجناية أو ما قدر فيه كالجراحات الاربعية فان المأخوذ يوضع رهننا ويبيع عليه الا أن يأتي الراهن برهن كالاول وقولنا التشبيه تام أي مع قطع النظر عن الحلف لان هذه المسئلة ليس فيها اذن من المرتين فلا عين والواو في قوله وأخذت قيمته واو الحال يحترز به عما اذا لم يؤخذ له شيء بأن عني عنه فان الدين يبقى بلا رهن وكلام المؤلف ظاهر في أن الجناية من غير الراهن فلا فو كانت الجناية منه فينبغي أن تكون بمنزلة ما اذا وطئ غصبا قوله حرو جعل الملى والدين أو قيمتها (ص) وبغاريه أطلقت (ش) أي وكذلك يبطل الرهن اذا أعاره المرتين للرهن أو لغيره بأذنه عارية مطلقة أي لم يقيد بها زمان لان ذلك يدل على أنه أسقط حقه من الرهن وبعبارة المطلقة هي

قد تنقضي أسواقه قبل الاجل وقوله والاحلف والظاهر انه اذا نكل عن الجين يصير دينه بلا رهن ويدل له كلام ابن الحسن الصغير لان ذلك القصد لا يعلم الا من قبله فهمي عين اتهام (قوله كفوته) أي الرهن كله أو بعضه (قوله بجناية) لافرق بين أن تكون عدا أو خطأ (قوله بان عني عنه) أي الراهن عفا عن الجاني هكذا نقله تب عن ابن عرفة وسقطه انه يحضى عفو ولو كان معذوما وانظر ما حكم عفو المعدم ابتداء (قوله وبغاريه أطلقت) ولو لم يحصل فيها مفوت ولا بعدا المرتين بدعوا ما انه انما أعاره عارية مطلقة لا اعتقاده اتم الا تبطل الرهن لا يقال العارية اذا أطلقت يلزم أجل مثلها لانه لم يصح بالتقيد كما أنه أسقط حقه فانه البذر

(قوله في الاجل) أي أجل الدين وقوله فما شرط الرد فيه حقيقة بأن يقول له ردها على وقوله بأن تقيد بزمن الخ تفسير لقوله حكما بأن يقول أعيرها لث عشرة أيام وقوله أو عمل بأن يقول له اركب عليها في زيارة سيدي أحمد (قوله ينقض قبل الاجل) راجع لزمن والعمل أي ينقض كل من الزمن والعمل قبل أجل الدين \* بقي شيء آخر وهو أنه يقتضي أنه لو اشترط ردها بعد الاجل أنه يبطل الرهن مع أن قول المصنف وعلى الرد مطلق وأيضا قول الشارح إذا فرغت من حاجتك شاملا والجواب كما أفاده بعض شيوخنا من أن المراد إذا فرغت حاجتك أي وتحمل الحاجة على ما قبل الاجل ومثله عند الاجل (قوله وعلى الرد الخ) أي وإن وقعت على شرط الرد وقوله أو اختيارا أي أو حصل رد الرهن من المرتن اختيارا أي على وجه خاص أي كالوديعة والاجارة والافالطة في الاختيارا (قوله بأن قيدت) تفسير لشرط الرد أي الحكمي (قوله ما بوديعة) أي بغير العارية قدر كذا الاجل أن يحصل التغاير وقوله وانقضت مدتها أي الاجارة أي قبل أجل الدين أي فإذا انقضت مدتها فأي أخذها المرتن وقوله رده أي قبل الاجل ثم إن هذا في الكراء الوجيبي وأولى المشاهدة فلم تكن الوجيبي لازمة هنا (٢٤٦ م) فلنا أنه أخذ وقوله ما لم تقم الغرماء أي يرد ما لم تقم الغرماء أي فقيام الغرماء مبطل

للرهن والحاصل أنه إذا ردا اختيارا وقتنا المرتن أخذه أما بعد انقضاء مدة الاجارة أو قبلها مع الحلف فأنما يكون ذلك إذا لم تقم الغرماء فإذا قامت الغرماء يبطل الرهن فان قيل قد تقدم أن مجرد الاذن في الاجارة يبطل للرهن ولا شك أن في إصـرائه منه اذنا في الاجارة وزيادة فلم يبطل الرهن والجواب ان ما تقدم حيث أدى الاذن الى الخروج من يده وهو هنا لم يخرج من يده (قوله وحددت) أي عينت (قوله بكعتق) أي أو تدبير وفيه أن التدبير ليس مانعا من ابتداء الرهن فكيف يبطله وأجيب بأنه هنا انضم اليه ما هو مبطل للرهن في الجملة (قوله قال بعض وينبغي أن يجعل الدين) أي في غير قيام الغرماء وأما في قيامهم فهو أسوة الغرماء وكذا في موت الراهن \* بقي بحث اذ

التي لم يشترط فيها الرد في الاجل حقيقة أو حكما ولم يكن العرف فيها ذلك فما شرط الرد فيها حقيقة أو حكما بأن تقيد بزمن أو بعمل ينقض قبل الاجل أو كان العرف كذلك فهي المفيدة (ص) وعلى الرد أو اختيارا له أخذه (ش) يعني أن العارية في الرهن إذا صدرت من المرتن للراهن على شرط ردها اليه بأن قيدت بزمن كجمعة أو عمل أو لم تقيد لكن قال له إذا فرغت من حاجتك فرده فله أخذه من الراهن وكذلك إذا عاد الرهن للراهن اختيارا من المرتن أما بوديعة أو باجارة وانقضت مدتها فان قام المرتن قبل انقضاء مدة الاجارة وقال جهلت أن ذلك نقض رهني وأشبهه ما قال حلف ورده ما لم تقم الغرماء قاله اللخمي فان قلت قوله ان ذلك نقض رهني لا يوافق ما مر من ان الاجارة لا تبطل الرهن اذ مقتضى هذه أنها تبطله فالجواب أن قوله نقض رهني أي باعتبار ما يطرا عليه من قيام الغرماء مثلا قبل انقضاء الاجل فان قيل كيف تتصور الاجارة والغلات انما هي للراهن فكيف يستأجر من نفسه قيل يحمل ذلك على ما إذا كان المرتن اكترأ ثم كراء الراهن أو على ما إذا اشترط المرتن منفعة حيث كان يبيع وحددت (ص) الا بفوته بكعتق أو حبس أو تدبير أو قيام الغرماء (ش) يعني أن الرهن إذا عاد من المرتن الى الراهن اختيارا فله أخذه كما مر ما لم يفت عند الراهن بعق أو استيلا أو حبس أو كتابة أو قامت عليه الغرماء والافليس للمرتن حينئذ أخذه وهو أسوة الغرماء في الموت والفاص فقوله أو قيام الغرماء يعني به التفليس وقوله الا بفوته الخ قال بعض وينبغي أن يجعل الدين كما يأتي في قوله ومضى عتق الموسر وكتبته وجعل (ص) وغصبا فله أخذه مطلقا (ش) يعني ان الراهن إذا أخذ الرهن من المرتن غصبا فانه يأخذه حيث قدر عليه سواء فات عند الراهن بعق أو حبس أو تدبير أو نحو ذلك أو لم يفت قام عليه غرماء أم لا ويبقى رهنا على حاله وقدر أنه ينبغي أن يجعل الدين اذا عتق أو كاتب وقدر عليه اختيارا فأولى هنا (ص)

ما يأتي عتق وكاتب ما في حوز المرتن فهو متعد وما هنا عتق وكاتب ما حوز المرتن باختياره فليس متعد وأما وان إذا حاز الراهن غصبا أو عتقه أو كاتبه فالتجمل فيه قياسا على ما يأتي ظاهر (قوله وغصبا) وإذا أخذه ثم خلاص من الرهنية فالتظاهر أنه يلزم الراهن ما فعله من عتق ونحوه لان رد المرتن لفعله ردا ينافي لا ابطال واعلم أن قسم قوله أخذه محذوف أي وله عدم أخذه وجعل الدين ومثل عوده غصبا اباق العبد من المرتن ومجيئه عند مالكة وحاصله أن المراد يرجع فهران المرتن ويصدق المرتن في اباقه ويكون أولى به من الغرماء أي ما لم يسكت وهو بيد الراهن وقوله سواء فات عند الراهن انظر كيف يكون له أخذه بعد فوته بكعتق مع ما ذكره المصنف وغيره من أن الراهن الموسر اذا عتق العبد المرهون أو كاتبه فانه يعضي كما يأتي للمصنف من قوله ومضى عتق الموسر وكتبته قاله ح وقرئ بأنه يحمل في أخذه من المرتن غصبا على قصد ابطال الرهنية فيه فيعامل بنقيض قصده بخلاف العتق للعبد المرهون وهو بيد مرتنه فانه لم يحصل منه ما يوجب الجل على ابطال الرهنية حتى يعامل بنقيض قصده (قوله وقدر مر الخ) أي أنه يبقى رهنا على حاله ويؤمر بتجمل الدين فإذا جعل الدين عتق العبد بعد ذلك وحاصله أنه في الصورة الاولى الرهن يبطل بالعتق والتدبير ونحو ذلك وأما الغصب فانه باق على الرهنية ولو حصل عتق ولكن ينبغي أن يجعل الدين فتجمل الدين



لا ينافي البقاء على الرهنية ألا ترى أنه إذا حل الاجل فبيع الرهن ويدفع الدين مع كون الرهن باقيا على الرهنية (قوله بقيت الى الوضع وحلول الاجل) أي الى الآخر منه - ما وقوله فتباع كلها هذا إذا وطئها بعد - دان قبضها المرتهن وأما لو وطئها الراهن قبل أن يقبضها المرتهن فأنها لا تباع مطاقتا لانها مخرقة اه عجم (قوله أو بعضها ان حصل به الوفاء) فان نقص ثمنها عن دينه اتبع بالباقي ولا يباع الولد لانه حر وان لم يوجد من يتباع البعض بيعت كلها وقضى للمرتهن قال في التوضيح وكان ما بقي للراهن يصنع به ما شاء (قوله بحسب أم الولد) أي فته يكون أم ولد ربعا أو ثلثا وتظهر ثمرته فلا في الاحكام التي يختلف فيها القن وأم الولد كما هو ظاهر وظاهر العبارة عدم تميز عتقه وذكر أبو الحسن خلافا في عتق ما بقي الآن اذا لمنفعة (٣٤٧) له فيه في الحال وعليه ابن رشد وابقا بعض

أم الولد لا احتمال أن يملكها فيه يكون له المنفعة (قوله وينبغي أن يشترط رضاع الولد على المبتاع) الظاهر أن المراد لا الثغار الذي هو زمن تفرقة الولد من أمه ولعله انما يحاكمه بقبيل لضعفه لان نفقة ذلك على الوالد وقوله شرط نفقته على المشتري الخ الظاهر ان المراد النفقة الى البلوغ (قوله خلافا له في الموازية الخ) فقد قال ابن القاسم في العتبية والموازية لا ينبغي ذلك والكلام في الاخ الذي ليس بمجوره فقوله المصنف وأخوه أي الرشيد (قوله ولا معنى لصحته الا صحة حوزة) لا يخفى ان هذا يقضى بأن الاولى ترجيح الضمير للحوزة فلا يصح ترتيب قوله فعود الضمير الخ وقوله لانه ثمرته أي والمنظورة الثمرة فترجيح الضمير لها أحسن وقوله من زوجته الخ الفرق بين الزوجة والمأذون هنا وبين جواز شراء الوكيل لهما كما يأتي في الوكالة في قوله عاطفا على الممنوع وبيعه لنفسه ومجوره بخلاف زوجته ورقيقه اه قوة التهمة هنا يجوز لان يد الراهن (قوله لانه ثمرته) أي

وأن وطئ غصبا فوله حر وعجل المالى الدين أو قيمتها والابق (ش) هذا مفهوما قوله وبأذنه في وطئ أي ان الراهن اذا وطئ الاممة المهره ثمة غصبا وأولدها فان ولده منها حر لانها ملكة ويجعل المالى الدين ان كان أقل من قيمتها أو قيمتها ان كانت أقل من الدين فان كان معسرا بقيت الى الوضع وحلول الاجل فتباع كلها أو بعضها ان حصل به الوفاء ويبقى الباقي بحسب أم الولد وانما آخر بيعها لا احتمال أن يفيد مالا فيؤدى منه ابن ناجي قبيل وينبغي أن يشترط رضاع الولد على المبتاع لقواها في التجارة فيمن باع أمته ولها ولد حر شرط نفقته على المشتري ولا يباع ولدها لانه حر (ص) وضع بتوكيل مكاتب الراهن في حوزة وكذا أخوه على الاصح (ش) يعني أن المرتهن اذا وكل مكاتب الراهن في حوزة الراهن فان ذلك جائز ومجوره للمرتهن لان المكاتب أحرز نفسه وماله فليس للسيد على ما في يده سبيل وكذلك اذا وكل المرتهن أخا الراهن في حوزة فانه يصح ويجوز له على الاصح عند الباجي وهو لابن القاسم في المجموعة خلافا له في الموازية والعتبية وبعبارة أي وصح الرهن ولا معنى لصحته الا صحة حوزة فعود الضمير على الرهن أولى من عوده على الحوزة لانه ثمرته ومرتبة عليه والباء سببية أو بمعنى مع ولا يصح كونها زائدة لان الكلام ليس في صحة التوكيل وعدمه (ص) لا مجوره ورقيقه (ش) يعني أن مجور الراهن من زوجته وولده الذي تحت حجره ولو كبيرا لا يصح أن يحوز الراهن للمرتهن وكذلك رقيقه من قن ومستهتولة ومبعض ومأذون لان حوزة العبد من حوزة سيده وبعبارة لا مجوره بالجور عطف على المكاتب وبالرفع عطف على الاخ ودخل فيه الولد الكبير السفيه ولا ضرورة في ذكر رقيقه - للاستغناء عنه بقوله لا مجوره وشمل المدبر والمعنى لاجل وان لم يعرض السيد ويقرب الاجل والمبعض لان ماله اسيد اذا مات في شبه القن وقال بعض البعض كالمكاتب كما يرشد له التعليل (ص) والقول لطالب تحوزة لامين (ش) يعني أن الراهن والمرتهن اذا تنازعا في كيفية وضع الرهن فقال الراهن مثلا يوضع على يد عدل وقال المرتهن بل يوضع عندي أو بالعكس فان القول في ذلك قول من طالب الامين وهو قول ابن القاسم وهو المشهور لان الراهن قد يكره حيازة المرتهن خوف دعوى ضياعه ليحول بينه وبينه أو تفريطه حتى يضيع وقد يكره المرتهن حيازة نفسه خوف الضمان اذا تلف وسواء جرت العادة بتسليمه للمرتهن أم لا (ص) وفي تعيينه نظرا لما كم (ش) يعني أن الراهن والمرتهن اذا تنازعا في موضع الرهن على يديه بأن عين الراهن أمين أو عين المرتهن أمين فان الحكم ينظر في ذلك فيقضى عدم الاصح فان

لان الرهن أي صحة الرهن ثمره الحوزة والثمره هي التي ينظر اليها (قوله السفيه) وأما الرشيد فكالاجنبي (قوله وان لم يعرض الخ) المناسب وان مرض السيد وقرب الاجل كما هو ظاهر بل ويدل عليه كلام بعضهم (قوله وقال بعض) أي واعتمد به بعضهم (قوله التعليل) وهو احراز النفس والمال أي فالمبعض لا يترع ماله (قوله فان القول في ذلك قول من طالب الامين) وهو قول ابن القاسم وهو المشهور ونص اللخمي على انه اذا كانت العادة تسليم الراهن للمرتهن أنه يقضى له بذلك كالشرط (قوله وسواء جرى العرف الخ) أي خلافا للغمي القائل اذا جرى العرف بوضعه عند المرتهن فالعبرة بما جرى به العرف (قوله وفي تعيينه نظرا لما كم) جواب عن سؤال أشعر به المقام لظهوره لانه لما قال والقول لطالب تحوزة لامين كأن قائلا قال له هذا اذا اتفقا على التعيين فلا اختلاف فيه فأجاب بقوله وفي تعيينه نظرا لما كم فان تفسير حال العدل فذلك منه - ما أن يدعوا الى ثقة ليحل الرهن عنده احتياطا لما لهما أو يأتي فيه وفي تعيينه نظر

الحاكم (قوله وان سلمه دون اذنهما) الجواب محذوف والتقدير فالحكم مختلف وقوله دون اذنهما أى اذن أحدهما على سبيل البديل (قوله وضاع عنده أو هلك) وأما ان كان باقيا فانه يؤخذ ويوضع تحت يد أمين آخر (قوله فان الامين يضمن) أى تعلق به ضمان لأنه يضمن بالفعل بدليل ما بعده (قوله وسواء كان الخ) راجع لقوله ضمن الامين الفضلة وقوله ويرجع بها على المرتهن ومحل ضمان المرتهن للامين ما لم تشهد بيته للمرتهن أنه تلف بغير سببه كذا استظهره بعضهم وفيه أنه ضمان تعداى ضمان من جهة التعدى فلا فرق بين قيام البينة وعدمه وأيضا قد عرفت ما قلنا (٣٤٨) سواء كان يغاب عليه أم لا والحاصل أن كلامهما متعدي فالامين بالدفع والمرتهن

بالاخذ فان أعسر الامين يرجع الراهن على المرتهن (قوله أيهما شاء) فان أخذهما من الامين فليس له رجوع على المرتهن لأنه الذي سلطه عليه كذا في عب (أقول) وان رجع بها على المرتهن لم يرجع بها على الامين ثم انك تخبر بأنه قد تقدم أنه يرجع بالفضلة على المرتهن وقد قال به ابن يونس ففضية ذلك أن الامين يرجع على المرتهن في ذلك والافاتعليل بالنسب لموجود في الفضلة وقلنا يرجع بها فلا فرق ثم وجدت في شب ناقلا عن التبصرة مانعه قال صاحب التبصرة فان ابتداء بالعدل لم يكن للعدل أن يرجع على المرتهن لأنه سلطه عليه وهذا اذا قامت عسلى ضياعه بينة ويختلف اذا لم يكن بينة هل للعدل أن يغرم المرتهن قيمته الآن أو يكون قصاصا أى بأن يقول المرتهن للعدل أسقط ما لمنى من القيمة في نظير ديني على الراهن لأن تسليمك لي ايام رضا بتججيل ديني وترك ما أستحقه على الراهن انتهى والحاصل أن هذه المسئلة

استوى باخير في دفعه لاحدهما أو لهما ما ذنا طاهر ما للشارح ولا يدفعه غيره ما ولو كان كل لا يصلح لحصول الرضا منه ما (ص) وان سلمه دون اذنهما للمرتحن ضمن قيمته والراهن ضمنها أو الثمن (ش) يعنى أن الامين اذا أسلم الرهن للمرتحن دون اذن الراهن وضاع عنده أو هلك فان الامين يضمن قيمته للراهن ثم ان كان الرهن كفاف الدين سقط دين المرتحن له لا كسببه وان كان فيه فضل ضمن الامين الفضلة ويرجع بها على المرتحن وسواء كان الرهن مما يغاب عليه أم لا لأن الامين انما ضمن لتعديه وهذا اذا وقع التسليم بعد الاجل أو قبله ولم يطلع عليه حتى حل وأما ان علم بذلك قبل الاجل كان للراهن أن يغرم القيمة أيهما شاء لانهما متعديان عليه هذا في دفعه وهذا في أخذه وتوقف على يد عدل غيره خيفة تعديه ثانية وللا رهن أن يأتي برهن كالاول ويأخذ القيمة وان سلمه للراهن دون اذن المرتحن فهلك عند الراهن أو وضاع فان الامين يضمن للمرتحن قيمة الرهن يوم الهلاك ان كانت أقل من الدين أو الدين وهو مراده بالثمن ان كان أقل من القيمة فأوتفصيلية لا تخيرية ولو قال أو الدين بدل الثمن لكان أحسن لشموله لما اذا كان الدين من قرض ونحوه \* ولما أنهي الكلام على الرهن شرع في الكلام على ما يكون رهنا بالتبعية من غير نص عليه بقوله (ص) واندرج صوف تم (ش) يعنى انه اذا رهن غنما وعليها صوف فان كان حين الرهن تاما اندرج لانه سلعة مستقلة وأما غير التام فلا يندرج اتفاقا وكذلك يندرج في الرهن الجنين الموجود حين الرهن وأخرى ما وجد بعده واليه أشار بقوله (ص) وجنين (ش) ابن المواز ولو شرط عدم دخوله لم يجز لانه شرط مناقض ولا يندرج البيض لتكرار الولادة وهذا كله مع عدم الاشتراط أمامه فيندرج ما لا يندرج ولا يندرج ما يندرج (ص) وفرخ فحسل لا غلة وثمره وان وجدت (ش) يعنى ان من ارتهن فحلا بالحاء المعجمة أو فحلا بالحاء المهملة فان الفرخ يندرج مع أصله في الرهن لكن الجنين يعنى عن فرخ النحل بالحاء المهملة وفرخ النحل هو الذي يقال له الفسيل وفرخ النحل أولاده وأما الغلة الناشئة عن الرهن لا تدخل فيه بل هي للراهن مثل كراء الدور والعبيد وما أشبه ذلك الآن يكون شرط المرتحن الادخال وكذلك الثمرة الموجودة يوم الرهن لا تدخل مع أصلها في الرهن وهي للراهن ولا تدخل الا بالشرط ولو وجدت بل ولو أزهت أو دبست والفرق بينها وبين الصوف التام ان الثمرة تترك لتزداد طبيافهي غلة لا ترهن والصوف لا فائدة في بقائه فالسكوت عنه دليل على ادخاله (ص) ومال عبيد (ش) يعنى ان العبيد اذا رهن لا يدخل ماله معه في الرهن الا

تشكل مع مسئلة الفضلة (قوله قيمة الرهن يوم الهلاك ان كانت أقل) لان قيمته ان كانت أقل فهو الذي أتلفه بالشرط وان كان الدين أقل لم يكن له المطالبة بغيره (قوله يوم الهلاك) قاله الخطاب والجارى على القواعد يوم التعدى (قوله ان كانت أقل من الدين) أى ويرجع بالباقي والمراد بأخذ القيمة من دينه لأنها تكون رهنا (قوله لانه شرط مناقض) أى فيفسد بذلك عقد الرهن (قوله فيندرج الخ) يستثنى من ذلك ما يلده الحيوان لعدم جوازه (قوله بالحاء المعجمة الخ) هذا يدل على انه لم يتعين عنده أحد الامرين بل الامر محتمل والذي في ابن مرزوق بالحاء المهملة (قوله الفيل) بالقاء صغار النحل (قوله وكذلك الثمرة) فرق بين الثمرة والجنين بأن السنة حكمت بأن غلة الرهن للراهن والجنين ليس بغلة بل كعضو قد دخل كالبيع (قوله ان الثمرة تترك لتزداد الخ) هذا لا يظهر فيما



إذا بىست (قوله أى وصح الرهن الآن) أى وصح عقد الرهن المقبوض الآن على أن يقرضه في المستقبل وقوله ولزم أن أقرض هذا يفيد أن قوله أن أقرض شرط في مقدار التقدير ولزم أن أقرض ولا يحتاج أن لا يستثنى عقد وليس المعنى وصار رهنا أن أقرض لأن الرهن لازم للراهن بمجرد عقد الرهن وهو قوله أرهناك على أن تقرضني مثلا ولا يلزم المرتهن الاقراض وإذا امتنع المرتهن من دفع القرض لم تدم الرهينة وتبطل (أقول) وما صرح به الشارح ليس بل لازم بل يصح جعل أن أقرض من تمة تصوي بالمسئلة أى وصح الرهن على أنه أن أقرض كان كذا رهنا فيه (قوله أو باع في المستقبل) أى له أو لغيره وفي النكت ويكون رهنا بما دأبه من قليل أو كثير ما لم يجاوز قيمة الرهن ولا يراعى ما يشبهه بخلاف مسئلة الجاهل إذا قال دأبه وأنا ضامن لأن الأولى بين بالرهن ما يقرضه (قوله إلى أن الشخص الخ) وكذا يصح رهن يأخذه المجاعل من العامل على أجره دفعها له قبل الاجل (٣٤٩) (قوله لافي معين أو منفعة) وأما أن أخذه

على الاستيفاء من عوض المعين أو منفعة حيث تلف أو تعيب لو استحق فصحح مثال المعين أن يبيعه ثوبا ويدفع له رهنا على أنه متى استحق وأبى مستحقه من اخراجه من ملكه حصل من عين الرهن وهذا محال ومثال المنفعة أن يكرى دابة بعينها أو دارا ويدفع ربهافي منافعتها رهنا على أنها ان تلفت حصل تلك المنافع بعينها من عين الرهن (قوله ويأخذ رهنا) أى لأن الأمانة إذا ضاعت أو تلفت لا يلزم المؤمن عليها شيء والمراد ضاعت بغير تقريط وأما لو أخذ منه رهنا على أنها إذا ضاعت بتقريط يكون ضامنا لها والرهن لأجل ذلك فيصح ثم لا يخفى أن هذا الشرط خارج عما

بالشرط (ص) وأرتهن أن أقرض أو باع (ش) صورته أن يقول شخص لا آخذ هذا الشيء عندك رهنا على ما أقرضه منك أو على ما يقرضه منك فلان مثلا لأنه ليس من شرط الدين أن يكون ثابتا قبل الرهن فقوله وأرتهن أن أقرض أى وصح الرهن الآن ولزم أن أقرض أو باع في المستقبل وقوله (أو يعمل له) بالجزم عطف على الشرط أى على محله لأنه ماض وعبر بالمضارع ليكون العمل شأنه التجدد شيئا فشيئا بخلاف البيع والقرض فانهما ليس شأنهما ذلك وله صورتان أحدهما وهي المنقولة في كلام المتطعي أن المستأجر يدفع رهنا للعامل في أجرته التي يجب له على مستأجره على تقدير أن يعمل . والثانية أن يستأجر أجيرا يعمل له عملا ويتقده الأجرة ويخشى أن يعطل فيأخذ منه رهنا على أنه ان عطل استأجر من الرهن من يعمل له ذلك العمل وهذه صحيحة أيضا وأشار بقوله (وان في جعل) إلى أن الشخص إذا جاعل شخصا على تحصيل عبده إلا بقا مثلا ويدفع له رهنا على ما يلزمه من الجعل فانه صحيح لان الجعل وان لم يكن لازما فهو يؤل إلى اللزوم لأنه يأخذ منه رهنا في العمل لأنه ليس لازما ولا آيالا لزوم اذا يلزم العامل ولو شرع فقوله وان في جعل أى في عوض جعل لافي عمل جعل (ص) لافي معين أو منفعة (ش) يعنى أن الرهن لا يصح في الشيء المعين ولا في منفعته لان المقصود من الرهن التوثيق به ليستوفي منه الدين عند أجله ومحال أن يستوفي المعين أو منفعته من الرهن فيشترط في المرهون فيه أن يكون ديننا احتراز من الأمانة فلا يجوز أن يدفع قراضا ويأخذ به رهنا ويشترط فيه أيضا أن يكون في الذمة احتراز من المعينات أو منفعة المعينات لان الذمة لا تقبل المعين ولذلك قالوا ان الضمان في المعينات لا يصح (ص) ونجم كتابة من أجنبي (ش) أى ولا يصح أخذ الرهن من الأجنبي في نجم كتابة والمراد بالنجم الجنس لان رهن الأجنبي في الكتابة فرع تحمله بها وهو لا يصح تحمله بها فلا يصح دفع الرهن فيها وأما التعليل بكونه اذا عجز رجع رقيقا فلذلك لم يجز تغير صواب لأنه لا يتأق العجز مع وجود الرهن لأنه يباع كما يباع اذا كان هو الراهن وقد يقال قد يتأق العجز مع وجود الرهن اذا لم تكن قيمته توفى بالكتابة ومفهومة صحة أخذ الرهن في نجم أوفى الجميع من المكاتب وهو كذلك ولما كانت غلات الرهن ومنافعه لراهنه لخبره غنمه وعليه غرمه شرع فيما تكون فيه المنفعة للمرتهن بقوله (ص) <sup>٣٩٨</sup> وجاز شرط منفعته ان عينت يبيع لا قرض (ش) يعنى أنه يجوز للمرتهن

( ٣٢ - نرشى خامس )

نحن بصدد فالتناسب ذكره أول الباب لأنه يرجع لقول المصنف وثيقة بحق (قوله لان الذمة لا تقبل المعين) هذا تعليل بوجه به صحة هذا الاحتراز (قوله ولذا قالوا ان الضمان في المعينات) أى لان الضمان شغل ذمة أى فلا يصح أن يضمن شيئا بحيث اذا تلف ذلك الشيء أو ضاع يحصله الضامن بعينه (قوله والمراد بالنجم الجنس) أى فيراد به ما يشمل جميع النجوم وقد فرضها في المدونة في كل النجوم (قوله لان رهن الخ) تعليل لعدم الصحة (قوله فرع تحمله بها) أى فرع تعلقها بذمته لان الرهن ما يتوثق به في الحقوق المتعلقة بالذمة وقوله وهو لا يصح أى وتحمله بها لا يصح أى وتعلقها بذمته لا يصح لان تعلقها بذمته فرع تعلقها بذمة المكاتب وهي لا تتعلق بذمته لكن برده عليه انه قد صح الرهن من المكاتب وكتبته ليست دينيا في الذمة الا أن يقال تسويع ذلك في المكاتب (قوله اذا عجز رجع رقيقا) أى فيضيع المال على الأجنبي أى لأنه لا رجوع له على المكاتب لأنه لم يعامله ولا على السيد لأنه انما أخذ منه في الكتابة وهي لا يرد ما أخذ منها بعجز المكاتب (قوله وجاز شرط منفعته الخ) الحاصل ان صورتان وهي أن يأخذ المرتهن منفعة الرهن في بيع أو قرض ويعين ملتها

ففيهما أم لا وفي كل من هذه الأربعة إما أن يشترط في عقد المعاوضة أو بطاع بها بعده فيمنع في بيع ويجوز في صورة المصنف (قوله وفي القرض سلف واجارة) فيه نظير بل سلف جرنفعاً (قوله إلا أن تتوفر شروطه) هي ما تقدم من كونه مأخوذاً من عشرة أشياء والمأخوذ من شاة أو شاتين كما تقدم بيانه (قوله لأنه يجوز فيه الجهل في الاجل) لا يخفى أن هذا ظاهر إذا لم يؤثر في القرض بأجل والحاصل أنه إذا لم يؤثر في القرض بالاجل ودخل على استيفاء المنفعة ليحسب من دينه فاجر ذلك بخلاف البيع فلا يجوز لوجود الجهل في الاجل فتقول الشارح إذا لا يدري المناسب أبداً أنه يقول لأنه لا يجوز فيه الجهل في الاجل لأنه المقابل لما تقدم وأما إذا أجل كل بأجل ودخل على استيفاء المنفعة في الدين فإن دخلاً على أنه (٣٥٠) إذا فضل من الدين فضلة يوفيه بقيمة الدين من عنده أو يبيع الرهن اجز في البيع

والقرض وان دخلاً على أنه يوفيه من المنفعة أو يعطيه شيئاً مؤجلاً امتنع لما فيه من فسخ باقي الذمة في المؤخر لا فرق في القرض والبيع وان دخلاً على ان الفاضل يترك للدين جاز في القرض دون البيع (قوله وجرت العادة) فإذا لم تجر عادة فلا يلزمه قبوله والحاصل ان ما جرت به العادة يلزم المرتن قبوله وكذا إذا لم تجر يلزمه قبول ما يأتي به (قوله فله ثقة) فإن لم يأت برهن ثقة سجن ليأتي به فان تحقق عدم وجوده عنده خير المرتن بين فسخ البيع وبقائه بالرهن وأما القرض فلا (قوله فيخبر في الفسخ وعدمه) وكذا يخبر في هلاك حيل معين قبل قبض المبيع لا بعده فالاعتبار في مسئلة هلاك الرهن أو استحقاقه قبض الرهن وعدم قبضه وفي مسئلة الحيل قبض المبيع وعدم قبضه وانظر هل يجري

أن يشترط منفعة الرهن لنفسه مجانباً بشرطين الاول أن تكون مؤقته بمدة معينة للخروج من الجهالة في الاجارة الثاني أن يكون الرهن في عقد بيع لانه في البيع بيع واجارة وهو جائز وفي القرض سلف واجارة وهو لا يجوز وسكت عن شرط كون الرهن مما تصح اجارته لا أشجاراً لئلا يشارها إلا أن تكون قد طابت واشترطها ذلك العام ولا حيواناً للبهائم إلا أن تتوفر شروطه استغناء عنه بما يفهم من الكلام وهو كونها اجارة فيشترط فيها شرط وطهاً أما ان لم تكن المنافع مشترطة في صلب العقد بل أباح الرهن له الانتفاع به بعد العقد فإنه لا يجوز في بيع ولا قرض لانه ان كانت بغير عوض فهو دينه مديان وان كانت بعوض جرى على مبيعة المديان فله اللعنى ولو اشترط المرتن أخذ الغلة من دينه جاز في القرض لانه يجوز فيه الجهل في الاجل لانه في عقد البيع إذا لا يدري ما يقبض أيقبل أو يكثر (ص) وفي ضمانه إذا تلف تردد (ش) يعني أن الرهن الذي اشترطت منفعته وهو مما يغاب عليه إذا تلف عند المرتن فليل يضمنه لانه رهن يغاب عليه وحكم الرهن باق عليه وقيل لا ضمان عليه لانه مستأجر كسائر المستأجرين ومحل التردد ان تلف في مدة اشترطت المنفعة وأما ان تلف بعد مدة فهو كالرهن في الضمان قولاً واحداً وهذا إذا اشترطت المنفعة ليأخذها مجانباً فان اشترطت لتحسب من الدين أو تطوع بها كذلك فينبغي أن يترجح القول بعدم ضمانه ضمان الرهن لترجح جانب الاجارة فيه لكون المنفعة وقعت فيه في مقابلة عوض بالصراحة أو يتساوى فيه هذا القول مع مقابلة في الترخيع وقوله تردد الراجح منهما القول بأنه يضمنه ضمان الرهان كما يفيد كلام الشارح (ص) وأجبر عليه أن شرط ببيع وعين (ش) يعني أن المشتري إذا شرط للبائع في عقدة البيع أن يأتيه برهن وعينه له فإنه يلزمه أن يدفعه له لان المؤمن عند شرطه ولا مفهوم للبيع بل وكذلك القرض فان وقع عقد البيع أو القرض على شرط رهن غير معين فإنه يلزم المشتري أو المقترض أن يأتي برهن فيه وفاء الدين وجرت العادة في ذلك المحل بارتئانه وإليه أشار بقوله (ص) والافرهن ثقة (ش) وإذا هلك الرهن المعين أو استحق قبل قبض المرتن فإنه يخبر في امضاء البيع ويبقى دينه بالرهن وبين الفسخ فيما أخذ المبيع ان كان قائماً وقيمته أو مثله ان فات فان حصل الهلاك أو الاستحقاق بعد القبض فلا مقال له إلا أن يغره فيخبر في الفسخ وعدمه (ص) والحوز بعد مائه لا يفيد ولو شهد الامين (ش) يعني أن المرتن إذا ادعى فيما هو محوز بيده أنه حازه قبل حصول المانع القاشم إلا أن بالرهن فإنه لا يعمل بقوله ولا يختص به عن الغرماء ولو شهد له الامين الذي وضع الرهن تحت يده بذلك لانه شاهد على فعل نفسه وهو الحوز ولا بد من معاشنة البينة للحوز قبل المانع فقوله والحوز أي ودعوى الحوز بعد حصول المانع أنه حازه قبل حصول المانع فهو على حذف مضاف يدل على قوله ولو شهد الامين فبعد متعلق

مثل جميع هذا في القرض أم لا لانه معروف يغتفر فيه ذلك والبيع مبني على المشاحة (قوله ولو شهد له الامين) أي بدعوى أمين في زعم المرتن وبهذا الاتفاق بين كونه تحت يد أمين وكونه لم يعمل بشهادته ومثل الامين في عدم قبول شهادته اقرار نفس الرهن بالحوز قبل المانع لا اتهامه كما أفاده البدر (قوله لانها شهادة على فعل نفسه) إذا فشهادة القماني بأن وزن ما قبضه فلان كذا لا تصح لانها شهادة على فعل نفسه وأما ان شهد بأن فلان قبض ما ورثه يعمل بشهادته وأما ان شهد بما قاله ظاهر انما تبطل أيضاً لان الشهادة إذا رد بعضها بالثمة ردت كلها وأما إذا رد بعضها بالسنة جاز منها ما أجازته السنة وهذا كله ما لم يكن مقاماً عند نا من جانب القاضي والاعمال بشهادته كما عندنا عصر والظاهر أن تابع المقام من قبل القاضي كهو (قوله دليل قوله ولو شهد له الامين) أي فإن شهادة



الامين انما تكون باعتبار الحوز قبل المانع (قوله وفيها دليلهما) وهو قولها ولا يقتضي بالحيازة الاعيانة البينة لحوزة في حبس أو رهن أو هبة أو صدقة انتهى فان قولها الحوزة يحتمل أن يكون بمعنى الحيازة وأن يكون بمعنى التحويز (قوله وكذلك الصدقة) والفرق بين الهبة والصدقة والرهن حيث جرى في الرهن القولان واتفق على كفاية الحوزة (٣٥١) الصدقة والهبة بغير ذلك الرهن

للرهن دونهما فقد خرجا عن ملك المتصدق والواهب وتأمل في ذلك مع ما تقدم من لفظ المدونة (قوله كان مشروطاً لا) ينبغي إذا كان مشروطاً في العقد وكان معيناً أن يكفي فيه الحوز لما انضم له من الاشتراط في العقد ولو شهد شاهدان أنه حاز وشهد آخران أنه لم يحز جازت شهادة اللذين شهدا بالحيازة لأنهما زادوا في شهادتهما (قوله والتحويز الخ) الأولى أن يقول التحويز تسليم الرهن للمرتهن (قوله وكل من المصدرين مضاف لمفعوله) قدمه لكونه الأولى لأنه يلزم على الثاني تشتيت الضمائر لأن الضمير في مرتهنه يعود على الرهن (قوله والاقتاويلان) محل التأويلين أن دفع البائع السلعة للمشتري فإن لم يدفعها له فليس المرتهن منع الراهن من السلعة ولو أتى برهن لأن البيع وقع على معين أذهب محل التأويلين أيضاً ما إذا كان غير معين فله منع تسليمها

بدعوى المقدرة حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه وابقاؤه على ظاهره لا فائدة فيه لأن من المعلوم أن الحوز بعد المانع لا يفسد لأن الحكم لا يثبت إذا وجد المانع وما نعه هو موت الراهن أو فله أنه أرحنونه أو مرضه المتصل بعونه (ص) وهل تكفي بينة على الحوز قبله وبه عمل أو التحويز وفيها دليلهما (ش) لما قدم أن مجرد دعوى الحوز من المرتهن لا تقبل بين هاتين لم تجرد عن البينة ما كفيته الشهادة هل يكفي أن تشهد البينة له بالحوز للرهن قبل وجود المانع ويكون أحق به من الغرماء ولولم تحضر البينة الحيازة ولا عاينته لانه قد صار مقبوضاً وكذلك الصدقة وهو قول ابن عتاب والباقي وبه العمل ولا يكفي في ذلك إلا شهادة البينة على التحويز أي تشهدا معا بئنا الراهن سلم الرهن للمرتهن وهو قول اللخمي وفي المدونة ما يدل على القولين وظاهر إطلاقهم كان الرهن معيناً أم لا كان مشروطاً أم لا فالحوز كون الرهن في تصرف المرتهن والتحويز كون الرهن في تصرف المرتهن مع معيانية البينة لتسليم الرهن للمرتهن فهو أخص والمراد بالبينة هنا ولو واحد الكنه يخالف مع الواحد لأنه مال (ص) ومضى بعبه قبل قبضه ان فرط مرتهنه (ش) يعني أن المرتهن إذا فرط في طلب الرهن المعين ولم يحزه حتى باعه رهنه فان البيع يفسد ولم يجز ابتداءه ولا يلزمه رهن غيره للمرتهن وكل من المصدرين مضاف لمفعوله ويصح أن يكون مضافاً للفاعل وقبض يعني قبض والمعنى على الأول مضى ببيع الرهن قبل قبضه أي الرهن وعلى الثاني ومضى ببيع الراهن قبل قبضه أي الراهن (ص) والاقتاويلان (ش) أي وإن لم يفرط المرتهن في حوز الرهن المعين بل جدد في طلبه وانما الراهن عاجله وباعه قبل الحوز فهل يفسد هذا البيع ويبقى الثمن رهناً وهو لا ينأى زيد أو لا يفسد ويبقى رهناً على حاله ما لم يفت فيبقى الثمن رهناً فأي أخذ المرتهن من المشتري ويبقى رهناً هكذا قال في توضيحه فقوله الشارح لكن لم أر من تأول الامضاء مع عدم التفريط ولو قال والاقتولان لكان أحسن فيه نظر لأن هذا تأويل ابن رشد وغيره ومحلها في الرهن المشروط في صلب العقد سواء كان في عقد بيع أو قرض وأما المتطوع ببيعها بعبه كبيع الهبة قبل القبض كما في الخطاب وسياق في الهبة انما لا تبطل ببيعها قبل علم الموهوب وان باعها بعد علمه فالثمن للمعطي روي بفتح الطاء وكسرهما وأنت خير بأن البيع هنا بعد حصول الرهن وقبل قبضه والبيع على الوجه المذكور يتضمن علم المرتهن بالرهنية فيكون بعبه كبيع الهبة بعد علم الموهوب وحينئذ يجري فيه الخلاف هل الثمن للراهن فلا يكون رهناً أو يكون رهناً في كلام الخطاب شيء وكلام المؤلف فيما إذا كان الرهن معيناً كان مضموناً فإنه يلزمه الاتيان ببذله (ص) وبعد فله رده ان يبيع بأقل أو دينه عرضاً (ش) الضمير في بعده يرجع لقبض الرهن والضمير المحرور وباللام للمرتهن والضمير المحرور وبإضافة المصدر إليه للرهن والمعنى أي الراهن إذا باع الرهن بعد قبضه المرتهن وحازره أو كان يبذله أمين فان باعه بمنزلة الدين أو أكثر منه فلا كلام للمرتهن وبأخذ دينه وان باعه بأقل فلا مرتهن أن يرد البيع سواء كان دينه عيناً أو عرضاً لأن حقه تعلق بالرهن وله أن يجيزه ويأخذ الثمن ويطالب الراهن ببقية حقه وكذلك للمرتهن أن يرد البيع إذا كان دينه عرضاً من يبيع ولو باعه بأكثر من قيمة العرض لأن المرتهن لا يلزمه قبول العرض قبل أجله اللهم إلا أن يكون العرض من قرض فيلزمه قبوله وليس له أن يرد البيع لأن الأجل في القرض من حق المقرض فقط وأما الأجل في البيع فن حقهما معا وانما يكون له الرجوع ببيع بأقل ان لم يكمل له فان كمل كان بمنزلة ما يبيع بمنزلة فقوله وبعده

أيضا فرط أم لا لكن حتى يأتيه برهن اذ يلزمه الاتيان ببذله قطعاً كما أفاده الشارح بعده (قوله أو لا يفسد ويبقى رهناً) أي برضا المرتهن وهذا لأن القصار (قوله فقوله الشارح الخ) لا يظهر التفريع ولكن يجاب بأن المعنى إذا تقرر ما قلته فنقول لك قول الشارح لكن لم أر الخ (قوله في كلام الخطاب شيء) ووجه الشيء أن كلام الخطاب مجمل مع أنه انما هو بمنزلة البيع قبل القبض عند علم الموهوب بالهبة (قوله وانما يكون له الرد) وبقي عليه قيد وهو ان لا يكون ذلك الوقت وقت اتفاق بيعه والا فلا رده وان لم يعرف بالدين

لان المنع ضرر على الراهن من غير منفعة للمرتهن (قوله كان الرهن معيناً أم لا) أي له الرد كان معيناً أم لا أم المعتبر قطاها وأما غير المعين  
فله الرد لانه بالقبض تعين قيمته فيكون له الرد وربما يفيد ذلك أنه اذا تلف لا يلزمه بدله (قوله وان أجاز تجل) فيجبر المرتهن على قبول  
الدين ولو عرضا من يبيع لانه لما أذن ببيعته فقد رضى بتجمل دينه خلافا لما في عب (قوله والا تتبعه بما بقي) أي بعد حلول الاجل  
هنا هو المراد قطعاً (قوله انما أجاز لذلك) أي انما أجاز لتجمل الدين والحاصل ان حكم تجمل الثمن الذي يبيع به الجبر على الراهن  
والمرتهن كان عرضا من يبيع أو غيره خلافا لعب حيث قال وأما ما لا يجمل كعرض من يبيع فانما يجمل اذا رضيا بالتجمل فان لم يرض به  
الراهن فهل يكون الثمن رهنا (٢٥٣) أو يأتي برهن مكانه أو يبقى رهنا ولا يجوز بيعه انتهى (قوله وبقي ان دبره) لا يخفى انه تقدم أن

رهن المدبر ابتداء يجوز فلا  
يتوهم بطلان الرهن بتدبيره  
فلا فائدة للنص على ذلك لانا  
نقول ذلك انما يكون اذا أريد  
بيعه بعدموت السيد أي  
في الدين اللاحق للتدبير (قوله  
وظاهرها الخ) ولكن ظاهر  
أي الحسن ان محل كلامها  
بعد القبض أي وهو يشعر  
بأنه اذا كان قبل القبض  
لا يكون حكمه كذلك قال  
بعضهم وينبغي أن يفوت  
بتدبيره لحصول التقصير بعدم  
قبضه كما اذا أعاده المرتهن  
لراهن فدبره فانه يفوت ولا  
ردانته وانظر هل يبقى  
الدين بلارهن كما في مسألة  
العارية أو يكون التدبير  
كالعتق والكتابة فيفصل  
فيه بين أن يكون السيد  
موسرا أو معسرا كما يأتي  
(قوله وان كان أكثر من  
قيمة الرهن) هذا اذا كان  
الذي رهنه وأعتقه مالكة  
وأما اذا كان الراهن له قد

معمول لعامل محذوف أي وان باعه بعده لا معطوف على قبل اذا يصح قوله فله رده كان الرهن معيناً  
أم لا لانه بالقبض تعين وقوله ان يبيع بأقل أي والدين عين أو عرض من فرض فسلو يبيع بمثل الدين  
أو أكثر فلا يرد ويتجمل دينه سواء الراهن أو أبي قوله أو دينه عرضاً أي من يبيع ولا يحتاج الى التقييد  
بذلك لانه معلوم قوله فله رده الخ الفاء في جواب الشرط المقدّر قبل قوله وبعده أي وان باع الراهن الرهن  
بعده أي بعد قبض المرتهن له فله رده الخ قوله أو دينه عرضاً أي وكذلك الرد اذا كان دينه عرضاً أي من  
يبيع وعلى نسخة عرض بالرفع فكان شانية والجمله بعده في محل نصب خبر (ص) وان أجاز تجل  
(ش) أي وان أجاز البيع الواقع في الرهن الذي له فيه التخيير وذلك فيما اذا يبيع بأقل من الدين أو  
كان دينه عرضاً من يبيع تجمل الثمن الذي يبيع به فان وفي فواضع والا تتبعه بما بقي منه بعد ان يحلف  
بأنه انما أجاز لذلك واذا كان يتجمل دينه في حالة تخييره واجازته فأولى ان يتجمل في حالة عدم تخييره  
وهي ما اذا يبيع بمثل الدين أو أكثر من الدين وليس الدين عرضاً اذ ربما يتوهم انه في الحالة الاولى يبقى  
دينه بلارهن \* ولما انتهى الكلام على تصرف الراهن بعرض شرع في تصرفه بغير عوض فن  
ذلك تدبيره واليه أشار بقوله (ص) وبقي ان دبره (ش) والمعنى ان من رهن عبده ثم دبره فانه يستمر  
باقية على حكم الرهنية الى الاجل فان دفع سيده الدين والاي يبيع فيه وظاهره كان السيد موسراً أو معسراً  
وهو كذلك وظاهرها كظاهره سواء كان التدبير قبل قبض المرتهن أو بعده (ص) ومضى عتق  
الموسر وكتابه ويجل (ش) يعني أن من رهن عبده ثم بعد ذلك أعتقه ناجراً أو لاجل أو كاتبه سيده  
جاز ذلك ان كان ملياً ويجل الدين ولو كان أكثر من قيمة الرهن ولا يلزمه قبول رهن وسواء فيهما  
قبل القبض أو بعده وفهم من قوله مضى انه لا يجوز ابتداء وهو كذلك وانما يجمل الدين بعد ذلك  
منه رضا ومحل التجمل اذا كان الدين مما يجمل قبل الاجل فان كان مما لا يجمل فيبقى رهنا  
على حاله على أحد الاقوال (ص) والمعسر يبقى (ش) أي فان كان سيده الذي أعتقه أو كاتبه  
معسراً فان فعله لا يجوز ابتداء ويستمر العبد المعتق أو المكاتب على حكم الرهنية الى الاجل  
فان دفع سيده الدين مضى العتق والكتابة فان لم يدفع الدين يبيع منه بقدر ما يوفي منه الدين ان  
وجد من يشتري بعهداً والاي يبيع كله والفضلة للراهن يفعل به ما شاء لان الحكم لما أوجب بيعه  
صير الباقي بعد قضاء الدين ملكاً للسيد واليه أشار بقوله (ص) فان تعدر يبيع بعهده يبيع كله  
والباقي للراهن (ش) وانظر ما في هذا المحل من جهة العربية في الكبير (ص) ومنع العبد من

استعاره وأعتقه معبره فانه يعضى عتقه أيضاً ويجل المعبر الدين له اذ قد رهنه الا أن يكون قيمة  
العبد أقل من الدين فلا يلزمه غيرهما ويرجع المعبر على المستعير بعد أجل الدين لا قبله (قوله وفهم من قوله مضى الخ) هذا يتأني ظاهر  
قوله أو لا جاز ذلك ولكن المنقول ان الجواز معناه المضى ويقيد قوله بعد وفهم من قوله مضى انه لا يجوز ابتداء قال المصنف وانما  
يجل الدين في العتق والكتابة لانهم عدوه بفعله راضياً بتجمل الحق والرجوع في الرهن لا يجوز ورد العبد لرق لا يجوز فلم يبق الا تجمل  
الحق (قوله فيبقى رهنا) والقولان الآخر ان انه تبقى قيمته رهنا والثاني أن يأتي برهن مثله (قوله والمعسر يبقى) في العبارة حذف  
والتقدير ورهن المعسر يبقى والقربنة على هذا المضاف المحذوف قوله يبقى لان من المعلوم ان الذي يبقى انما هو الرهن لا المعسر فلا  
شكال والجمله معطوفة على جملة محذوفة علمت من جملة ومضى عتق الموسر وكتابه أي ويجل الدين وأخرج الرقيق من الرهنية ورهن  
المعسر اذا فعل ما ذكر يبقى وقوله فان تعدر يبيع بعهده ظاهره في العتق والكتابة وهو كذلك (قوله وانظر ما في هذا المحل) أي في  
المصنف تأثير كل المضافة للضمير بالعمل اللفظي وأجيب بانه تأكيدي لضمير نائب فاعل يبيع أي يبيع هو كله (قوله ومنع العبد) مأذونا



أم لا (قوله المرهون هو معها) صفة لأمته ولما جرت الصفة على غير من هي له أبرز الضمير ولا يصح جعله صفة لقوله عبد لما يلزم عليه من الفصل بين الصفة والموصوف ورد ذلك بأن المنع انما هو الفصل بأجنبي من العامل وهذا ليس كذلك ثم لا يخفى ان قول المصنف المرهون هو معها شامل لدخولها معه بالنص أو بطريق العموم كاشتراط ماله معه (قوله أو اشترط الراهن) كذا في نسخة والصواب أو المرتن (قوله فانه لا يمنع) ولو غير مأذون (تنبية) اذا وطئ العبد أمته المرهونة معه أو (٢٥٣) المرهونة وحدها فلا حد عليه

(قوله حكم بين حكمين الخ) الحكم الذي هو بين الحكمين عدم عتقه وحرمة الوطء والحكم أن أحدهما العتق وحرمة الوطء الثاني عدم العتق وعدم حرمة الوطء أي فهي حالة وسطى أخذت من كل طرف شيئا وقوله ساقط وجهه السقوط ان هذا الجواب لم يقدشياً زيادة على السؤال (قوله وهو أن لا يكون من ماء الزاني الخ) لا يخفى انه لا وجه للالتفات لهذا الاحتمال فالمناسب ان يقول وهو فساد ما نه وقوله في حلبة الوطء أي إيجابه حلبة الوطء أخف أي أضعف وقوله في رفع الملك أي في عدم رفع الملك أي تأثيره في ثبوت الملك وحاصله ان إيجابه الحلبة ضعيف فتقوى جانب التحريم فلذا لم تحل وانما تقوى جانب التحريم للاختياط في الانساب وأما تأثيره في ثبوت الملك فتقوى لأنه لا يزال الملك الا بموجب قوى فالاصل الملك (قوله لا حد عليه) أي مراعاة لفظ القائل بإباحة

وطء أمته المرهون هو معها (ش) يعني ان السيد اذا رهن أمة عبده وحدها أو رهنها مع أمها فان العبد يمنع من وطئها في الوجهين لان رهنها وحدها أو معها شبه الانتزاع من السيد لها لانه عرض كل واحد من العبد والأمة للبيع وقد يباعان مجتمعين ومنفردين وقلنا شبه الانتزاع لانه ليس انتزاعاً حقيقياً لان المشهور اذا افتت = هما السيد من الرهن فلا بعد أن يطأها بالملك السابق ولو كان انتزاعاً حقيقياً لافتقر الى تسليم ثلثان واحترز بقوله أمته من زوجته المملوكه لتسيده فانه لا يمنع من وطئها كالمال باعها السيد وشمل قوله المرهون هو معها ما اذا نص عليها أو اشترط الراهن دخول ماله معه فدخلت وأخرى لو رهنها وحدها وأماله كان العبد موهناً وحده فانه لا يمنع من وطء أمته ولا مفهوم للوطء ومثله الاستمتاع وقوله أمته الاضافة للملك أي أمته المملوكه فلو كانت زوجته لم يمنع من وطئها لان السيد ليس له انتزاع الزوجة (ص) وحده مرتن وطئ (ش) يعني أن المرتن اذا وطئ الأمة الرهن بغير إذن الراهن فانه محذور لان ذلك محض زنا لانه لا شبهة ملكة فيها ولو ادعى الجهل وولده رقيق ويغرم ما نقصها بكراً أو ثيباً أن كرهها أو وطأ وعتقه وهي بكر وطوع الصغيرة التي تخدع كالأكرام ويكون الولد مع أمه رهنها مع ما نقصها ولا يلحق بالمرتن ولو اشترىها المرتن لم يعتق عليه ولدها لانه لا يثبت نسبته منه وان كانت انثى لم يجز له وطؤها والجواب عن مناقضة عدم عتقه وحرمة وطئها كما قال بعض المغاربة أنه حكم بين حكمين ساقط لا يخفى على منصف وانما الفرق بينهما أن تأثير مانع احتمال البتة وهو أن لا يكون من ماء الزاني بل من غيره في حلبة الوطء أخف من تأثيره في رفع الملك (ص) الا باذن وتقوم بلا ولد جلت أم لا (ش) يعني فان وطئها المرتن باذن سيدها فانه لا حد عليه للشبهة وانما عليه الادب وحيث أذن الراهن للمرتن أو لغيره في وطئها ووطئها فانها تقوم على وطئها سواء جلت أم لا فيغرم قيمتها يوم الوطء ولا يغرم لولدها شيئاً لاقية ولا غنا لان عقده على الحرية ولحقه بالوطئ فقله وتقوم الخ مستأنف أو معطوف على مقدر أي فان أذن فلا حد وتقوم الخ وقوله وتقوم الخ قاصر على الثانية خلافاً لما يخفى لان قوله بلا ولد بعد رجوعه للأولى لانها في الأولى تقوم بولدها وتقوم ليعرف نقصها وترجع لما لكها وفي الثانية تقوم لتلزم له أي للوطئ بالقيمة فقله وقومت أي لتلزم له بالقيمة ليعرف نقصها وترجع لما لكها (ص) وللامين بيعة باذن في عقده ان لم يقل ان لم آت كالمرتن بعده والامضى فيهما (ش) أي ان للامين الموضوع تحت يده الرهن أن يستقل ببيع الرهن اذا أذن له الراهن في بيعه عند عقد الدين الذي بسببه الرهن أو بعده لانه محض توكيل سالم عن توهم كراهية فيه وسواء أذن له في بيعه قبل الاجل أو بعده وسواء كان الدين من بيع أو قرض هذا ان لم يقل الراهن للامين ان لم آت بالدين في وقت كذا فان قال له فلا يستقل بالبيع حينئذ بل لا بد من إذن الحاكم لما يحتاج اليه من اثبات الغيبة وغيرها فالضمير في عقده يرجع للدين وأولى بعده لانه رهنهم ان الاذن الواقع في العقد كالأكرام على الاذن لضرورته فيما عليه من الحق فاذنه كالأذن وقوله ان لم يقل ان لم آت يرجع للمنطوق وللفهوم بالاولوية وللمرتن أيضاً البيع بلا إذن حيث أذن له الراهن بعد عقد الدين ان لم يقل ان لم آت فان قال ان لم آت فلا بد من الاذن كما اذا

الفروج ولما في ذمة رب المال من الحق الثابت فكان الاذن كالمعاوضة وتكون ام ولد بولادتها من الوطء باذنه وينبغي ان يخص قوله الا باذن بغیر الامة المتزوجة فلا يكون اذن السيد للمرتن بوطئها شبهة تنفي عنه الحد كالدعة (قوله مضى فيهما) كان له بالأم لا يخشى فساد ام لا نعم يشترط ان يصيب وجه البيع كما قلناه في توضيحه عن البيان اما ان باع بأقل من القيمة فله اخذه من المشتري وان تداولته الاملاك فله اخذه بأي بيع شاء كالشفيع (قوله بل لا بد من إذن الحاكم) لكون الراهن غائباً فان عسر الوصول للحاكم

فمحضرة عدول وحضورهم من باب الكمال (قوله لان الاذن الخ) تعليل للتعميم وهذا التعليل ينتج التحريم ثم لا يخفى ان هذه العلة تنتج حرمة الاذن للمرتهن في العقد وهو أحد أقوال ثلاثة وقيل بالسكراة وقيل بالجواز ومحل الخلاف فيما اذا لم يكن المبيع تافها ولم يخش فساد له ولم يفوض له فيه والاجاز ببيعها اتفاقا ان اصاب وجه البيع لان باعه بأقل من قيمته فالراهن أخذه من مشتريه فان تداولته الاملاك أخذ بأي بيع شاء كالاتحقات كذا في عب (٣٥٤) ثم أقول بل هذا التعليل ينتج المنع ولو كان الاذن بعد العقد (قوله ولا يعزل

الامين) كان ما دونه في البيع أم لا أي لا يعزل عن البيع ولا عن وضع الرهن عنده والامين عزل نفسه حيث لم يוכל على البيع والا فلا لتعلق الحق بثالث ثم ان المرتهن اذا وكل على البيع فليس للراهن عزله كالامين (قوله لانه لا يلزم الخ) وقد يقال الاصل فيما لا يجوز عدم التفوذ فلا اعتراض شب (قوله به) أي بالائتمان المفهوم من أمين ومثل الامين القاضي بخلاف الخليفة والمجبر والوصي وامام الصلاة المقام من جانب السلطان وكذا انا طر الوقف له الايصاء به ان جعل له الواقف والا كالقاضي وبقي امام الصلاة المقام من جانب الواقف والظاهر ان له الايصاء ان جعل الواقف له ذلك ويبقى النظر في شيء وهو هل للمدرس في موضع الايصاء لمن يجلس بعده في ذلك المحل والظاهر ليس له ذلك مالم يجعل الواقف له ذلك (قوله وباع الخا كم ان امتنع) أي ولا يضرب ولا يهدد بذلك (قوله ومثل ذلك ان كان الراهن غائبا أو ميتا) أي مع اثبات الدين والرهن ولو كان غيره أولى بالبيع لتعلق حق المرتهن بعينه وربما كان أيسر مع ان رهنه كالملتزم ببيع بجهته (قوله عين الاستظهار) أي عين التقوية فيقول بالله الذي لا اله الا هو وما

أذن له الراهن في نفس العقد سواء قال ان لم آت أو لم يقل لان الاذن حينئذ منفعة زائدة الراهن له فهي هدية مديان فاشتمل كلامه منطوقا ومفهوما على ثمان صور أربع في الامين وأربع في المرتهن لهما الاستقلال بالبيع دون أن يرفع ذلك للسلطان في ثلاث منها فان باع من ليس له البيع من الامين أو المرتهن دون أن يرفع للسلطان مضى ببيع فضمير التثنية للامين والمرتهن والحاصل أن الراهن اما أن يأذن للامين أو للمرتهن في نفس العقد أو بعده وفي كل اما أن يطلق أو يقيد فان وقع الاذن منه للامين في العقد أو بعده وأطلق فله البيع بلا اذن وان قيد فلا بد من الرفع وان وقع الاذن منه للمرتهن بعد العقد وأطلق فله البيع بلا اذن وان قيد فلا بد من الرفع وان وقع الاذن منه في العقد فلا بد من الرفع قيداً أو اطلاق (ص) ولا يعزل الامين (ش) أي ولا يعزل الراهن فقط ولا المرتهن فقط والامين وأما الواتفاق على عزله فلهما ذلك وانما تعرض الشارح للراهن لان الامين وكيله فيتموهسم ان له عزله وأما المرتهن فلا كلام له في العزل بل لا نزاع وظاهر قوله ولا يعزل الامين ولو الى بدل أو وثق منه وينبغي ان له عزله الى بدل أو وثق منه كما يأتي في الو كالة (ص) وليس له ايصاء به (ش) يعني ان الامين الذي على يديه الرهن ليس له ان يوصي به عند موته أو عند سفره لان الراهن والمرتهن لم يرضيا الا بامانته لا بامانة غيره ولو قال ولا ينفذ الايصاء به كان أحسن لانه لا يلزم من عدم جواز الايصاء به عدم نفوذه (ص) وباع الخا كم ان امتنع (ش) يعني ان المرتهن اذا رفع الامر للحاكم بعد امتناع الراهن من بيع الرهن وهو معسر ليس له مال غيره يقضى منه أو امتنع من الوفاء وهو موثر فان الحاكم يبيع عليه الرهن ومثل ذلك اذا كان الراهن غائبا أو ميتا لانه في الغائب والميت يخلف عين الاستظهار (ص) <sup>410</sup> ورجع مرتهنه بنفقة في الذمة ولو لم يأذن (ش) يعني ان الرهن اذا احتاج الى نفقة فأنفق المرتهن عليه نفقة فانه يرجع بها في ذمة الراهن لافي عين الرهن حيوانا أو عقارا أو سواء أذن الراهن له في الاتفاق على الرهن أم لا لانه قام عنه بواجب وسواء كان الراهن حاضرا أو غائبا مملكا أو معدوما ولو زادت النفقة على قيمة الرهن كما في المدونة والموازاة والمجموعة لما علمت أن نفقة الرهن وموئنته على الراهن لانه مالك له وله غلته ولان من له الغلة عليه النفقة كالبيع الفاسد فالنفقة على الرهن كاليف وهذا بخلاف النفقة على الضالة فانه لا يرجع بها في ذمة ربه بل تكون نفقته في رقبته وهو أولى بها عند قيام الغرماء والفرق ان الضالة لا يعرف ربه ولا يقدر عليه الا أن ولا بد من النفقة عليها والرهن ليست نفقته على المرتهن اذ لو شاء لطالب الراهن بالنفقة على الرهن واذا غاب رفع الامام وأشار بالمبالغة لرد قول أشهب ان نفقته على الرهن ان لم يأذن له الراهن فيها تكون في الرهن يبدأ بها في غنائه فالمبالغة راجعة لقوله في الذمة وكلام المؤلف فيما ليس له أو ان يباع فيه فلا يعارض ما يأتي من قوله وان أنفق مرتهن على كشجر خفيف عليه بدعي بالنفقة لانه فيماله أو ان (ص) وليس رهنه الا ان يصرح بأنه رهن بها (ش) تقدم ان النفقة على الرهن تكون في ذمة

وهبت ولا تصدقت وانه باق في ذمته (قوله حيوانا أو عقارا) الصواب قصره على الحيوان وأما العقار فهو ما يأتي وان الراهن كان قصره على كشجر لما يتضح بيانه فيما يأتي (قوله لانه قام عنه بواجب) يفهم منه انه ليس له منع المرتهن من نفقته وهو كذلك (قوله ولان من له الغلة) الاولى لان من له الغلة (قوله واذا غاب رفع الامام) أي واذا غاب الراهن رفع المرتهن أمره للامام (قوله وكلام المؤلف) المناسب أن يقول وكلام المؤلف فيما الاتفاق عليه واجب وهو الحيوان وأما ما الاتفاق عليه ليس بواجب وهو الشجر والعقار فسيشير له فيما يأتي



(قوله على ان نفقتك في الرهن) هي محل الخلاف والتي هي محل اتفاق أن يقول أنفق والرهن بما أنفقت رهن فاذن في كلام الشارح بحث من وجهين الاول أنه يقتضي ان على ان نفقتك محل اتفاق وليس كذلك الثاني ان محل كون الثانية محل اتفاق اذا قال أنفق والرهن بما أنفقت رهن أي فزيد رهن بعد قوله بما أنفقت (قوله يعني عنه قوله في الذمة الخ) انظر هذا الكلام وكونه رهنا لا يتأق تعلقه بالذمة كسائر الديون محشى تحت (قوله وهل وان قال الخ) بما قررنا تعلم ان تلك الصورة مقيسة على التي فيها الخلاف في جريان الخلاف فالخلاف ان احوال الاتفاق ثلاثة الاول أن يقول أنفق فقط ولا يزيد فالنفقة في الذمة فقط الثاني أن يقول أنفق والرهن بما أنفقت رهن فالرهن فيه رهن في النفقة اتفاقا الثالث أن يقول أنفق على أن نفقتك في الرهن وهي محل التأويلين ومثلها ما أشاره المصنف وهل وان قال (قوله انظر الشرح الكبير) ونص له يحتمل ما قاله تحت والجماعة من رجوعه للتصريح أي وهل وان قال ونفقتك في الرهن أي يكون كالتصريح وهو تأويل ابن يونس (٣٥٥) كالتصريح وهو تأويل ابن شبلون ويحتمل رجوعه

لقوله وليس رهنا به وهل وان قال ونفقتك في الرهن ولا يكون رهنا به وهو تأويل ابن شبلون أو يكون رهنا به وهذا تأويل ابن يونس فلا يكون راجعا للتصريح وهذا أولى لان وان يقضى معطوفا عليه أي لا يكون رهنا به وان قال الخ والاول كان راجعا للتصريح لقال وهل كان الخ فيأتي بكاف التشبيه (قوله مفرع الخ) ابن عرفة الخلاف بين ابن القاسم واشهب هل يفقر الرهن للتصريح به أم لا فلو دفع رجل لاخر سلعة ولم يرد على قوله أمسكها حتى أدفع لك حقك كانت رهنا عند

الراهن لافي عينه فلذا لا يكون رهنا بالنفقة عليه نعم ان قال الراهن للمرتين أنفق على أن نفقتك في الرهن أو أنفق والرهن بما أنفقت فيكون رهنا بالنفقة يبدأ بها على الغرماء وقوله وليس رهنا به أي بالاتفاق يعني عنه قوله في الذمة لكنه صرح به ليرتب عليه قوله إلا أن يصرح الخ (ص) وهل وان قال ونفقتك في الرهن تأويلان (ش) أي وهل وان قال ونفقتك في الرهن فلا يكون رهنا به وهو تأويل ابن شبلون أو يكون رهنا به وهو تأويل ابن يونس فلهما راجعا لقوله وليس رهنا به وهذا التقرير أولى من تقرير تحت انظر الشرح الكبير وقوله (ص) ففي افتقار الرهن للفظ مصرح به تأويلان (ش) مفرع على التأويلين المتقدمين فن قال لا بد من التصريح في النفقة على الرهن كابن شبلون وابن رشد قال يفقر الرهن للفظ مصرح به ومن قال لا يشترط التصريح بالاتفاق على الرهن كابن يونس قال لا يفقر الرهن للفظ مصرح به (ص) وأن أنفق مرتين على كشجر خيف على يد النفقة (ش) يعني ان من ارتهن نخلا أو زرع يخاف عليه الهلاك بانهدام بثمره أو أي الراهن من اصلاحها فأنفق عليه المرتين نفقة فانه يرجع بهما من ثمن النخل أو الزرع قبل دينه لانه اذا لم ينفق على ذلك هلك الرهن فيلحقه الضرر ابن عبد السلام ولم يعد وانه نفقة المرتين سلفا جرتفع القوة الضرر ومعنى التبدية بما أنفق ان ما أنفقه يكون في زمن الزرع والثمرة وفي رقاب النخل فان ساوى ما ذكر النفقة أخذها المرتين وان قصر ذلك عن نفقته لم يتبع الراهن بالرائد وضاع عليه وكان أسوة الغرماء بدنيه وان فضل عن نفقته بدئ بها في دينه فان فضل شيء كان للراهن وقوله خيف أي وامتنع الراهن من الاتفاق والاتبع ذمته لانه قام عنه بواجب ما يتبرع بالاتفاق (ص) وتؤولت على عدم جبر الراهن عليها مطلقا وعلى التقييد بالتطوع بعد العقد (ش) يعني ان المدونة تؤولت على عدم جبر الراهن على النفقة على الزرع أو على الشجر الذي انهارت بثمره مطلقا أي سواء كان الرهن مشترطا في صلب عقد البيع أو القرض أم لا وتؤولت المدونة أيضا على أن الراهن لا يجبر على النفقة على الرهن المتطوع به بعد عقد البيع أو القرض وأما المشتراط في صلب العقد

أشهب لا عند ابن القاسم انتهى فإذا علمت ذلك تعلم ان التأويلين المتقدمين متفرعان على هذين لا العكس كما ادعى الشارح فالمناسب أن يجعل الفاء في المصنف للتعليل (قوله لا بد من التصريح في النفقة على الرهن) أي يصرح بأن الرهن رهن في النفقة (قوله لا يشترط التصريح بالاتفاق على الرهن) المناسب أن يقول لا يشترط التصريح بكون الرهن رهنا في النفقة (قوله وان أنفق مرتين الخ) والفرق بين هذا وبين قوله قبله في الذمة ان نفقة الحيوان لا بد منها وكذا العقار لشبهه بالحيوان فكان المرتين دخل على الاتفاق عليهما ولما يشترط كون الرهن رهنا بها كان سلفا منه لها بغير رهن بخلاف هدم البئر مثلا فانه غير مدخول عليه ولما كان احياء الزرع والشجر انما يحصل عن اتفاقه بدئ به على دين المرتين الاصل أقول هذا الفرق ذكره عب وقد بحث محشى تحت بأن موضوع الاول لزوم النفقة لولم يكن الرهن وموضوع الثانية عدم لزوم كالشجر وهذا يوجب دخول العقار في الثاني فخلاصته ان يقصر الاول على الحيوان فقط ويكون العقار مثل الشجر فتدبر (قوله لانه قام عنه بواجب) هذا التعليل يفيد انه لا فرق بين أن عتبع أولا فالمناسب حذفه وذلك لان هذا الفرع مبني على أن الاتفاق على الشجر ليس بواجب لكن سيأتي في النفقات ان الاتفاق على الشجر واجب فانظره (قوله وتؤولت الخ) أي والمرتين يختار شاء أصلح وبدئ بالنفقة وان شاء ترك ذلك وهو جواب عن سؤال مقدر يتضمنه الكلام السابق وهو انه هل يجبر الراهن على الاتفاق على احياء الرهن اذا كان كشجر أم لا والتأويل الاول هو المعتمد

(قوله وان كان الانسان لا يجبر) أي فعدم الوجوب نظيره ما ذكر في باب الوقف من ان ما يجب عليه يجبر عليه فيكون مخالفا لما تقدم في النفقات من ان الاتفاق على الشجر واجب نعم قد لا يلزم من الوجوب الجبر كما ذكر في غير ذلك الموضع وحرر (قوله انه لو لم يخف عليه) الظاهر ان المراد بالخوف هنا الظن بما فوقه ولم أر من تعرض له (قوله وضمنه مرتين) أي يوم القبض أي مطلقا على المعتمد الخ وهو الراجح كما نقله الشيخ أحمد عن التوضيح ومقابله يقول (٣٥٦) بالضمن يوم القبض الآن يرى عنده بعد ذلك فيضمن قيمته يوم

ردى فان تكررت الرؤية ضمن عند آخر رؤية وقوله بيده أي تحت تصرفه وقوله مما يغاب عليه حال من فاعل كان ان كانت تامة أو من الضمير المستتر في الخبر المحذوف ان كانت ناقصة أي ان كان مستقرا بيده حالة كونه مما يغاب عليه وقوله ما لم تشهد بيته المراد بهما يشمل الشاهد واليمين وقوله ان كان مما يغاب عليه أي يمكن اخفاؤه ومثل دعوى التلف دعوى الرد ولو شرط البراءة (قوله وقال اللخمى) معمول به (قوله طريقة الخ) انما يتم ذلك اذا كان المراد اتفاق أهل المذهب مع ان المراد اتفاق ابن القاسم وأشهب (قوله محرقا) أي فيه الحرق وقولنا فيه الحرق جواب اشكال يردوه وان كان محرقا كيف يأتي به وحاصل الجواب أن المراد به فيه الحرق وجواب آخر وهو ان الحرق يصدق بما اذا ذهب جملة أو فيه الحرق وكذا لو كان البعض الباقي محرقا كله وكان فيه ما يميزه وعلم

فجبر على الاتفاق لتعلق حق المرتين به وان كان الانسان لا يجبر على اصلاح عقاره وشجره وأما على الجبر لو أنفق المرتين فيرجع بما أنفق في ذمة الراهن ومفهوم خيف أنه لو لم يخف عليه ان لو ترك لا ينبغي انه لا شيء للمرتين (ص) وضمنه مرتين ان كان بيده مما يغاب عليه ولم تشهد بيته بكفره (ش) هذا شروع منه رجه الله في الكلام على ضمان الرهن والمعنى ان الرهن اذا حازه المرتين وكان مما يغاب عليه كالحلي ونحوه فانه يضمنه اذا ادعى تلفه أو ضياعه الا أن تشهد له البيعة أنه تلف أو هلك بغير سببه فلا ضمان عليه حيثئذ لان الضمان هنا ضمان تهمة يفتى بأقامة البيعة واحتراز بقوله ان كان بيده مما اذا كان بيد أمين فلا ضمان على المرتين وانما الضمان على الراهن وأشار بقوله (ولو شرط البراءة) الى أن الرهن المذكور يضمنه المرتين بالشروط المذكورة ولو شرط في عقد الرهن انه لا ضمان عليه ولا يفيد شيئا عند ابن القاسم لان التهمة قائمة مع عدم البيعة خلافا لا شبه في انتفاء الضمان عنه عند الشرط وقال اللخمى ونحوه لما زرى انما يحسن الخلاف لان تطوعه بالرهن معروف منه واسقاط الضمان معروف فان فهو احسان على احسان فلا وجه لمنعه ويؤيد ذلك اتفاقهم على اعمال الشرط في العارية لانها معروف انتهى وما حكاه من اعمال الشرط في العارية اتفاقا طريقة من طريقين حكاهما المؤلف في بابها بقوله وهل وان شرط نفيه تردد (ص) أو علم احتراق محله الا يبقا بعضه محرقا (ش) هذا داخل في المبالغة على الضمان لاحتمال كذبه والمعنى ان الضمان على المرتين ولو علم احتراق محل الرهن المعتدله الذي لا ينقل منه عادة نعم ان أتى ببعض الرهن محرقا مع علم احتراق محله فانه لا ضمان عليه حيثئذ وان لم يعلم احتراق محل الرهن فالضمان ثابت على المرتين ولو أتى ببعض الرهن محرقا فلا يبريه من الضمان الا مجموع أمرين ولم يعرج المؤلف على تقييد ابن الموارب بأن يعلم كون النار من غير سببه وكأنه جعله على الخلاف وقوله محرقا فرض مسألة أي أو مقطوعا أو مكسورا أو مبالوا (ص) وأفتى بعدمه في العلم (ش) يعني أن الباجي أفتى فيما اذا علم احتراق الموضع المعتاد ليوضع الرهن فيه بعدم ضمانه حيث ادعى انه كان به أمان ثبت انه كان به فهو محل اتفاق بين الباجي وغيره (ص) والافلا ولو اشترط ثبوته (ش) أي والابان كان الرهن على يد أمين أو كان بيد المرتين الا انه مما لا يغاب عليه كالدرور والعبيد أو كان مما يغاب عليه وقامت بيعة على هلا كه بغير سببه أو وجد بعضه محرقا مع علم احتراق محله أو علم احتراق المحل الموضوع فيه الرهن فقط على ما للباجي فانه لا ضمان عليه ولو كان الراهن اشترط على المرتين عند عقد الرهن ثبوت الضمان ولا بد من عين المرتين انه تلف بلا سببه وسواء كان المرتين متهما أو غير متهم (ص) الا أن يكذب عدول في دعواه موت دابة (ش) يعني أن الرهن اذا كان مما لا يغاب عليه وادعى تلفه ولا جبران لا يعلمون ذلك ولا رأوه فانه يضمنه حيثئذ لثبوت كذبه وكذلك اذا كان مع الرفقة في السفر وادعى موت الدابة وكذبه العدول فانه يضمنه ولا مفهوما لموت ولا الدابة أي في دعواه تلف ما لا يضمنه والمراد بالعدول الاثنان فأكثر وانظر اذا كذبه عدل واحد أو اثنان

انه المرهون وكلامه شامل للحد والمتعد حيث أتى ببعض كل محرقا أو مالو كان متعددا ككتاب مثلا وأتى بثوب واحد مثلا فلا يكتفى عن الباقي فالإضافة للجنس أي الأبقاء بعض كل محرقا (قوله وأفتى بعدمه الخ) ضعيف أي أفتى الباجي هو سليمان ابن خلف في القرن الخامس كان يحضر مجلسه نحو أربعين ألف فقيه وكان اذا قال لم أجد نصا لا يجدونه في المذاهب الاربعة (قوله الا أن يكذب عدول) اعلم أنه لا فرق في التكذيب بين أن يكون صريحا بأن يقولوا باعها ونحوه أو ضمنا كان يقولوا لا نعم (قوله وانظر اذا كذبه عدل واحد أو اثنان الخ) الظاهر ان الحكم كذلك



(قوله وحلف فيما يغاب عليه) فلو لم يحلف فالظاهر انه يسجن فان طال سجنه يدين (قوله مخافة أن يكون أخفاه) قضية هذا التعليق اذا شهدت البينة بتلفه ولم تشهد مع ذلك انه تلف بغير سببه لا يحلف والحاصل أنه لا يحلف من شهدت له البينة بتلف الرهن سواء كان يضمه وذلك فيما اذا شهدت انه تلف بسببه أو مجملًا أو لا يضمه وذلك فيما اذا شهدت بتلفه بغير سببه ومثل ذلك ما اذا أتى ببعضه محر قولم يعلم احتراق محله فانه يضمه ولا يحلف اذا لا يتم على انه غيبه وأما فيما عدا ذلك فيحلف فيما يضمه وكذا فيما لا يضمه (قوله انه تلف بلا دلالة) أي في دعوى التلف أي تلف بدون اخفائه أي لم أخفه وقوله لم أخفه تأكيده لقوله تلف لقصد التشديد عليه وقوله ولا يعلم موضعه أي في دعوى الضياع والواو بمعنى أو أي يحلف في دعوى الضياع انه ضاع ولا يعلم موضعه (قوله العمل الذي لا اختلاف فيه) أي عمل أهل المدينة الذي لا اختلاف فيه أي في المذهب (قوله وكان (٢٥٧) المناسب أن يقول وحلف مطلقا) أي سواء كان

مما يغاب عليه أم لا منهم ما أم لا (قوله واستمر الخ) أي بذلك لدفع توهم أن الرهن بعد قبض الدين أو هبته صار كالوديعة وسبب الدفع أنهم في الاصل قبضت لمحض الامانة ونفعها خاص بربها والرهن قبض توثقا لآمانته والانتفاع به لهما معا للدين باخذ الدين والمرتهن بالتوثق في دينه (قوله لانه يصدق على هبته لغير المدين) أي وأما اذا وهب الدين لغير المدين صار أميناء على الرهن فليس مرتهنا بل المرتهن الموهوب له فلا يضم هذا هو الظاهر (قوله قال أشهب الخ) نظايره أن كلام أشهب تقييد وتردد الخطاب في أن يقيد به المصنف أم لا وبوافق ما لأشهب ما في نكاحها فمن باع سلعة لرجل فأخذ عنها ثم وهبها للشترى ثم استخفت تلك السلعة أنه لا رجوع له على البائع لحجته أن يقول لم أهيك الاثنى سلعة مملوكة لي والآن قد ارتفع ملكي عنها فارتفع عنها (تنبيه) اذا وهب الراهن الرهن لاجنبي تنزل منزلة الراهن فيضمه له المرتهن ضمان

صن وحلف فيما يغاب عليه انه تلف بلا دلالة ولا يعلم موضعه (ش) يعني انه حيث قلنا بضمان المرتهن فيما يغاب عليه فانه لا بد من يمينه وانما كان يحلف مع تضمينه مخافة أن يكون أخفاه رغبة فيه فيحلف بالله الذي لا اله الا هو أنه تلف بلا دلالة ولا يعلم موضعه فاذا حلف ضمن قيمته ان كان مقوما ومثله ان كان مثليا والدليل على التفرقة بين ما يغاب عليه فيضمن وغيره لا ضمان العمل الذي لا اختلاف فيه ولان الرهن لم يؤخذ لمنفعة ربه فقط كالوديعة فيكون ضمانه منه ولا لمنفعة الاخذ فقط حتى يكون ضمانه منه كالقرض بل أخذ شهما من هذا وشهما من هذا فوسط فيه وأيضا فان التهمة منتفية عن المرتهن فيما لا يغاب عليه وثابتة فيما يغاب عليه وظاهر قوله وحلف الخ منهم ما أو غيرهم لان هذه اليمين عين استظهار وكان المناسب أن يقول وحلف مطلقا ويسقط قوله فيما يغاب عليه (ص) واستمر ضمانه ان قبض الدين أو وهب (ش) يعني أن الرهن اذا كان مما يضمن بأن كان مما يغاب عليه فان ضمانه من المرتهن ولو قبض دينه من الراهن أو وهبه للراهن لان الاصل ببقاء ما كان على ما كان الى أن يسلمه لربه ونبيه بهذا الا يتوهم أن الرهن بعد قبض الدين أو هبته يصير كالوديعة لانهم في الاصل قبضت على الامانة والنفع خاص بربها والرهن لم يقبض على الامانة والمنفعة فيه لهما معا ولو قال المؤلف وان برئ من الدين ليشمل ما ذكر وما اذا أخذت المرأة رهنا بصدقتها وتبين فسادها وفسخ قبل الدخول أو كان في نكاح التفويض الصحيح وطلق قبل الوطء لكان أحسن قوله أو وهب أي هبة يبرأ بها المدين بان وهب له وهذا هو المراد والافق كلامه اجمال لانه يصدق على هبته لغير المدين قال أشهب اذا ضمن المرتهن فانه يرجع على الراهن بما وضع من الدين لان المرتهن لم يضع له دينه ليتبع بقيمة الثوب ويتقاصان فان كانت قيمة الثوب أكثر غرم ذلك وان كان الدين أكثر لم يرجع على الراهن بشئ يريد بعد أن يحلف (ص) الا أن يحضره المرتهن لربه أو يدعوه لا أخذه فيقول اتركه عندك (ش) يعني أن المرتهن اذا حضر الرهن للراهن بعد قضاء الدين أو هبته أو دعاه لان يأخذه من عنده فقال له الراهن اتركه عندك فضاع بعد ذلك فانه لا ضمان عليه لانه حينئذ صار امانة عنده فقوله فيقول اتركه عندك راجع للثانية ولا يحتاج الى رجوعه الاولى لانه حيث أحضره كفي (ص) وان جنى الرهن واعترف راهنه لم يصدق ان أعدم (ش) يعني أن

(٣٣ - خرشي خامس) الرهان (قوله ويتقاصان الخ) فهي هبة معلقة بحسب المعنى على شرط فكانت له قال وهبته لك على أن لا غرم على فيه وفيه بعد (قوله يريد بعد أن يحلف) يحتمل بعد أن يحلف أنه انما وهب على فرض أنه لو ادعى الضياع يسامحه ويحتمل أن المراد بعد أن يحلف أنه تلف بلا دلالة الى آخر ما تقدم وقد يبعد الاول أن هذا المرجع فيه للبساط (قوله الا أن يحضره المرتهن لربه) عند الوفاء أو بعد الوفاء ومثله ما اذا شهدت بينة ببقائه عند المرتهن الى حين أخذه دينه وقوله أو يدعوه لا أخذه من غير أن يحضره أو لم يدعه لا أخذه فلا فرق حيث قال اتركه عندك والظاهر أنه لا يشترط خصوص لفظ اتركه عندك بل كل ما أدى مؤداه كذلك من أبقه أو خله أو دعه أو أمسكه أو نحو ذلك (قوله وان جنى الرهن) بعد حيازة المرتهن اياه أي ادعى شخص على الراهن جناية الرهن على مال أو بدن وليس المراد ثبت الجناية (قوله ان أعدم) أي ان كان معديا فان كان عديا ولو بالبعض أي فان أعدم حال اعترافه واستمر

أو طرأ له ذلك قبل الاجل (قوله ثم ان خالص من الدين) فان بيع في الدين تبع المجنى عليه الراهن بالاقل من الثمن وأرشد الجناية (قوله اذا خالص من الرهنية) بل نقول ولولم يخلص من الرهنية لما تقدم من أنه اذا بيع في الدين تبع المجنى عليه الراهن بالاقل من الثمن وأرشد الجناية (قوله قبل الرهن) متعلق (٣٥٨) بقوله جناية وأما الدعوى فهي بعد الرهن (قوله أي بقاء مستمر غير محدود)

ينافي قوله أولاً بقاء رهنا إلى الاجل ويمكن الجواب بان المراد بقوله بقاء رهنا إلى الاجل أي كاهو الشأن في البقاء للاجل وقوله هنا بقاء غير محدود بمعنى أنه على تقدير اذا فداء لا يلزم بيعه عند الاجل فلو تركه بعد الاجل لا مانع وأما على تقدير الاسلام فانه يؤمر بدفع الدين عند الاجل لاجل أن يأخذه المجنى عليه (قوله قبل الرهن) متعلق بمجنى أي أقر بعد الرهن أنه جنى قبله (قوله كمن أعتق) أي فاعتق لازم ويجعل قيمته للقر له أي أن من أعتق عبداً وأقر أنه لغيره فاعتق لازم لانه يتهم على ارفاق العبد ويغرم قيمته حالاً للمقر له ان قام عليه (قوله وهذا ما لم يكن أرش الجناية أقل) أي من الثمن والقيمة (قوله وأسلمه) أي أراد اسلامه (قوله فلا مجنى عليه بماله) أي رهن معه أم لا (قوله لان رضاه الخ) تعليل لقوله فيتعلق على السيد غرم مثله (قوله كان ذلك له) أي للمرتن ولا ينبغي أن الموضوع أن الراهن أراد الفداء حينئذ يكون قوله فان دعا المرتن بمعنى وافقه وظهر من ذلك أنه ليس للمرتن الاستقلال وأنه لا فائدة في ذلك الاسلوب (قوله كان ذلك للراهن) أي كان للراهن أن يفديه وفي العبارة حذف والتقدير وان أسلم المرتن العبد أي وأراد الراهن فداءه فذلك الفداء للراهن وعبارة

الرهن اذا حازه المرتن ثم انه جنى جناية أو استهلك مالا واعترف رهنه فقط بذلك فان كان عبداً ولو قبل الاجل لم يقبل قوله لانه يتهم على خلاصه من يدمر رهنه ودفعه للمجنى عليه نعم ان خالص من الدين تعلقت الجناية برقبته وخير سيده بين اسلامه وفدائه فقوله لم يصدق أي على المرتن وأما اقراره فهو مؤاخذة بالنسبة للمجنى عليه اذا خالص من الرهنية وكلام المؤلف في الرهن الذي تتعلق الجناية به أمالو كان حيواناً لا يعقل فانه لا يتعلق به أصلاً بل اماهدر واما تتعلق بالغير كالسائق والقائد والراكب وظاهر كلام المؤلف سواء ادعى جانيته قبل الرهن أو بعده وهو صحيح لان الفرض أن الراهن معدوم وانما يفتقران فيما اذا كان الراهن مملئاً كما يفيد كلام الشارح وسيأتي (ص) والابقى ان فداءه والا أسلم بعد الاجل ودفع الدين (ش) أي وان لم يكن الراهن معدوماً بل كان مملئاً فان الراهن يخبر بين فداءه واسلامه فان فداءه بقي رهنا إلى الاجل وان أسلمه بقي الرهن إلى الاجل ووفاء الدين وأسلم للمجنى عليه فقوله والابقى أي بقاء مستمر غير محدود وقوله والا أسلم أي بقي بقاء محدوداً إلى حلول الاجل وكلام المؤلف فيما اذا اعترف الراهن بأنه جنى بعد الرهن قال ابن يونس فلو أقر أنه جنى قبل الرهن ثم رهنه فان رضى بفدائه بقي رهنا وان أبى وقال لم أرض بحمل الجناية وحلف أنه لم يرض بحملها أجبر على اسلامه وتجهيل الدين كمن أعتق وأقر أنه لغيره والدين مما يجبل وان كان عرضاً من بيع ولم يرض من هوله بتجهيله لم يجز اقراره على المرتن كمالو كان معسراً والدين بماله تجهيله ويكون المجنى عليه مخيراً ان شاء غرمه قيمته يوم رهنه لتعديده وان شاء صبر عليه حتى يحل الاجل ويباع ويتبعه بثمنه انتهى وهذا ما لم يكن أرش الجناية أقل فيغرمه (ش) وان ثبتت أو اعترف أو أسلمه فان أسلمه مرتين منه أيضاً فلم يجنى عليه بماله (ش) هذا مفهوم قوله واعترف رهنه والمعنى وان ثبتت الجناية من العبد الجاني بالبيضة الشرعية أو اعترف الراهن والمرتن بذلك فقد تتعلق به حينئذ ثلاثة حقوق حق السيد وحق المرتن وحق المجنى عليه فيخير الراهن أولاً لانه المالك في فداءه واسلامه للمجنى عليه فان فداءه بقي رهنا على حاله وان أسلمه فان المرتن يخير بتقديم حقه على المجنى عليه في فداءه واسلامه فان أسلمه أيضاً للمجنى عليه فان العبد مع ماله يكون للمجنى عليه قل أو كثر ويبقى دين المرتن بلا رهن ابن يونس وليس له أن يؤدي الجناية من مال العبد ويبقى رهنا إلا أن يشاء سيده زاد عبد الحق في نكته وسواء كان مال العبد مشترطاً دخاله في الرهن أم لا لان المال اذا قبضه أهل الجناية فقد يستحق فيمتثل على السيد غرم مثله لان رضاه بدفعه اليهم كدفعه من ماله فاما اذا أراد ذلك الراهن وأبى المرتن فان لم يكن ماله مشترطاً دخاله في الرهن فلا كلام للمرتن وان كان مشترطاً دخاله في الرهن فان دعا المرتن الى أن يفديه كان ذلك له وان أسلم المرتن العبد كان ذلك للراهن قاله تت ونحوه للشارح (تنبية) كلام المؤلف فيما اذا جنى بعد رهنه أمالو جنى قبله فينبغي أن يأتي في هذه برهن ثقة لانه غير المرتن وهذا فيما اذا ثبتت وأمالو اعترف فينبغي أن يبقى دينه بلا رهن وتقدم حكم ما اذا اعترف الراهن فقط أنه جنى قبل الرهن (ص) وان فداءه بغير ذنبه فقد أؤفه في

الغرياني وان اشترط أي المرتن ذلك فان أراد أن يفديه فله ذلك وان أراد اسلامه كان للراهن ذلك انتهى أي وان أراد المرتن أن يفدى العبد بماله الذي يديه فله ذلك وأما ان أراد اسلامه فليبيده أن يفديه بما يبيده من المال وكلام الغرياني ظاهر في أن المرتن يقع منه الفداء بمال العبد نفسه انتهى (قوله لانه غير المرتن) وهذا



ظاهر ان علم الراهن بذلك ولم يعلم المرتهن وأما لو لم يعلم الراهن فلا يلزمه أو علم المرتهن فلا يلزمه أيضا (قوله ان لم يرهن بماله) فان رهن به فقد أؤه فيه ما أو أمانة الراهن فلا يتعلق به مطلقا (قوله على المشهور) أي فقد أؤه في رقبته فقط على المشهور وينبغي على المشهور ومقابله أنه لو كان مرهونا بخمسين أي على خمسين أو في مقابلة خمسين هي الدين وفداء المرتهن بخمسة وعشرين وبيع مع ماله بمائة وكانت رقبته تساوي خمسين اختص المرتهن على المشهور بخمسين قيمة الرقبة خمسة وعشرين نظير ما قد أؤه وخمسة وعشرين من دينه وحاصل الغرماء في الخمسين التي يبيع بها ماله بخمسة وعشرين الباقية له اذ لم يبق له بعد الفداء رهن يختص به أي اذا فرض أنه رهن بغير ماله وعلى مقابله يختص بخمسة وسبعين والباقي للغرماء انتهى (قوله الا عند فراغ الاجل) فيه اشارة الى حذف في العبارة أقول لأحاجة ذلك لان الاجل كما يطلق على المدة يتسامها يطلق على النهاية فان فضل من ثمنه فضله عن الدين والفداء فالراهن اذ تسلمه ليس قاطعا لحقه فيها (قوله وبأذنه فليس رهنا به) ضعيف والمعتمد أنه يكون رهنا به فلو قال بكأذنه لمشي عليه (قوله وأما ان تعدد الراهن) أي كرجلين رهنا دارا لهما في دين فقضى أحدهما حصته من الدين فله (٣٥٩) أخذ حصته من الدار فان تعدد المرتهن واتحد الراهن

والرهن وقضى الراهن أحدهما فقال ابن القاسم حكمها كالاول واستشكل بجولان يد الراهن مع المرتهن الذي لم يعط دينه وذلك مبطل للرهن وأجيب بأنه انما تكلم على خروج حصصة المرتهن الذي استوفى حقه من الرهن وأما كون بقائه تحت يد الراهن لا يبطل فلم يذكره والمستفاد مما تقدم أنه مبطل وحينئذ فلا يمكن الراهن من ذلك بل يبيع الحصصة أو يجعلها تحت يد أمين أو المرتهن الآخر (قوله كاستحقاق بعضه) أي المعين ولا يفرق بين أن يكون بعد قبض الرهن أو قبل قبضه وأما اذا استحق كله فان كان قبل قبض الرهن فخير المرتهن في الفسخ والابقاء بلارهن واذا كان بعد القبض فلا يبق دينه بلارهن إلا أن يغره والاخير واذا استحق غير المعين

رقبته فقط ان لم يرهن بماله ولم يبيع الا في الاجل (ش) يعني أن العبد الراهن اذا جنى جناية ففداه المرتهن بغير اذن سيده فان الفداء يكون في رقبة العبد فقط بمبدأه على الدين على المشهور ولا يكون الفداء حينئذ في مال العبد لانه انما افتكه ليرده الى ما كان عليه أولا ولولا ذلك لما كان له طريقا الى العبد بوجه وحينئذ فيرجع الى ما كان عليه وهو انما كان مرهونا بدين ماله ولهذا اذا كان مال العبد مشترطا في الرهن أن الفداء يكون في ماله أيضا ولم يبيع العبد المفدى جيرا على الراهن الا عند فراغ الاجل سواء كان الفداء في الرقبة أو فيها مع المال لانه انما يرجع على ما كان عليه وهو انما كان يباع عند الاجل فقوله وان فداء الخ قسم قوله فان أسلمه مرتنه أيضا وقوله فقد أؤه من اضافة المصدر لفاعله أو فاعوله أي ففداء المرتهن الرهن أو فداء الرهن المرتهن (ص) وبأذنه فليس رهنا به (ش) أي وان فدى المرتهن العبد الجاني باذن سيده فان الفداء لا يكون في رقبة العبد ولا في ماله بل هو سلف في ذمة السيد ولو زاد على قيمة العبد ولا يكون العبد رهنا في الفداء (ص) واذا قضى بعض الدين أو سقط بجميع الرهن فيما بقي (ش) يعني أن الراهن المتحد اذا قضى بعض الدين للمرتحن المتحد أو سقط عن الراهن بعض الدين بهية وما أشبه ذلك فان جميع الرهن يكون رهنا فيما بقي من الدين وسواء كان الرهن متحدا كدار أو متعددا كثياب وليس للراهن أخذ شيء منه لانه قد تحول عليه الاسواق وأما ان تعدد الراهن والمرتحن أو أحدهما فانه يقضى لمن وفي حصته من الدين بأخذ حصته من الرهن (ص) كاستحقاق بعضه (ش) تشبيهه في الحكم وهو البقاء وهذه عكس ما قبلها اذ ما قبلها جميع الرهن في بعض الدين وهذه بعض الرهن في جميع الدين (ص) والقول المدعى نفي الرهنية (ش) يعني أن الراهن والمرتحن اذا تنازعا فقال الراهن هذا الثوب عندك وديعة أو عارية وقال المرتحن بل هو عندي رهن أو بالعكس فان القول قول من ادعى

بعد القبض فعليه خلفه على الاربع وقبل القبض لا يتصور والتلف كاستحقاق وانظر اذا وقع ذلك في القرض هل يجري فيه ذلك التفصيل أولا لانه معروف والبيع مبني على المشاحة وانظر اذا غره في مسألة المصنف في استحقاق بعضه بعد القبض معينا هل يخير كاستحقاق كله اذا غره أولا لأن معه رهنا في الجملة أو يخير في مقابلة ما استحق وأما غير المعين فبأنه يبدل البعض المستحق (قوله وهذه بعض الرهن) فاذا كان الرهن ينقسم قسمين فبقي حصصة الراهن رهنا وبيع ما لا ينقسم كغيره من المشتر كالتى لا تنقسم اذا طلب أحد الشر كاء البيع جبره الآخر وظاهر تشبيه المصنف أن البعض يبقى ولو يبيع بما يوافق الدين جنسا وصفة وهو كذلك عند ابن القاسم خلافا لاشتب في تعجيله للمرتحن اذا فائدة في وقفه وقد يصح فلا ينتفع به الراهن ولا المرتحن (قوله فقال الراهن هذا الثوب عندك) هذا ظاهر وأما العكس فبأنه اذا كان الرهن مما يغاب عليه ولم تقم على هلاكه بينة فيدعى ربه أنه رهن ليضمه اياه ويدعى المرتحن أنه وديعة الخمي الآن تكون العادة في مثل ذلك أنه رهن كما هو الشأن في مثل البيع يبيع البقل أو الخبز فيدفع اليه الخاتم ونحوه وأنه رهن ولا يقبل قول ربه أي صاحبه أنه وديعة (قوله فقال الراهن هذا الثوب) تسميته راها بما يحسب دعوى الشخص الآخر الذي يدعى الرهنية فصوره المسئلة ادعى شخص يده سلعة أنهم رهن عنده في عن شيء باعها اليكها أو في دراهم اقترضها وادعى مالسها أنه لم يشتر

ولم يقتض وأنها ودیعة أو غاربه لارهن كان (٣٦٠) القول بین المدعی فی الرهنیة عن أصل الشئ أو عن واحد من متعدداً وعن جزء

من متحد فان انفقاعاً على وقوع العقد وقال البائع على رهن والاخر على غيره حلقاً وفسخ البيع مع قيام السلعة فان فاتت فالشئ يترى ان أشبه وحلف كما تقدم في اختلاف المتبايعين فلا يعارض ما هنا لتغاير الموضوع لانه هنا اختلاف في العقد فان انفقاعاً على وقوع العقد على رهن ويبدأ المرتهن سلعة ادعى أنها رهن ورهباً أنها ودیعة والرهن أخرى لم يدفعها له فالقول للمدعی الرهنیة فلا تدخل هذه في كلامه كما لا يدخل فيه مدعی الشراء كن دفع سلعة لآخر وأخذ الدافع من الآخر قدراً من الدراهم ثم قال أحدهما وقع البيع بذلك وأنكر الآخر وقال بل السلعة رهن في الدراهم وهي فرض فان القول للمدعی الرهنیة هذا التفصيل الذي أشاره في (٣٦٠) (قوله لا العكس) عطف على المبتدأ أي لا الدين فليس كالشاهد (قوله الى قيمته) أي فتمت بي شهادته الى مبلغ قيمته لان المرتهن أخذه وثيقة بحق ولا يوثق الا بعد ادينه فأكثر (قوله وسواء كان قائماً أو فائتاً) أما اذا كان قائماً فالظاهر ظاهر وأما في حال القيام كالوأي المرتهن برهن يساوي عشر الدين وقال هذا هو الذي ارتهنت منك بذلك الدين وقال الراهن بل كان رهنی مساوياً لقدرة الدين وينبغي أن يقيّد كلام المصنف بما اذا لم يجز عرف بشئ وأما اذا جرى بشئ فيعمل به (قوله أي قيمته) الظاهر لا حاجة لذلك لان الفرض أنه مثلي لا مقوم (قوله وحلف مرتنه وأخذه) فان نكل حلف الراهن وعمل بقوله فان نكل

أن الثوب ودیعة يمين لان مدعی الرهنیة أثبت للثوب وصفاً رائداً وهو الرهنیة فعليه البينة والنافي لذلك متمسك بالأصل وسواء اتحد الرهن أو تعدد ولهذه المسئلة بسط انظره في الشرح الكبير (ص) وهو كالشاهد في قدر الدين لا العكس الى قيمته (ش) يعني أن الرهن اذا فات في ضمان المرتهن أو كان قائماً لم يفت فهو كالشاهد للراهن والمرتهن اذا اختلفا في قدر الدين فن شهد له منهم ما حلف مع شاهده ويكون كالشاهد الى قيمته فاذا قال الراهن الدين خمسة والمرتهن عشرة فان كان قيمة الرهن مثل دعوى المرتهن فأكثر صدق المرتهن مع يمينه وان كانت قيمته مثل دعوى الراهن فهو مصدق مع يمينه والقيمة يوم الحكم ان كان قائماً وان تلف ففيه الاقوال الاتية وأما اذا اختلفا في قدر الرهن فلا يكون الدين شاهداً على قدر الرهن على المشهور وسواء كان قائماً أو فائتاً لان المرتهن غارم والغارم مصدق وانما لم يقل وهو شاهد لانه ليس شاهداً حقيقة اذ لا نطق له وكلام المؤلف ظاهر فيما اذا كان الرهن مقوماً وأما ان كان مثلياً والدين من النقود فانه يتطرق الى ثمنه أي قيمته أي ما يساوي اذ انه لا يتصور كونها قدر الدين أو أقل أو أكثر أي فيتنظر الى ما يساوي يوم الحكم ان بقي ويجرى الخلاف في وقت النظر الى ما يساوي ان تلف ثم بالغ على أن الرهن يكون كالشاهد على قدر الدين بقوله (ص) ولو يبدأ أمين على الاصح (ش) لانه حائز للمرتهن أيضاً ووجه القول الآخر أن الشاهد يكون من قبل رب الحق واذا كان يبدأ أمين لم يتمحض كونه للمرتهن فلم يعتبر وحمل كون ما يبدأ الأمين من الرهن شاهداً اذا كان قائماً وأما ان فات فلا يكون شاهداً لانه فات حينئذ في ضمان الراهن وحيث فات في ضمانه فلا يكون شاهداً كما أشار اليه بقوله (ص) ما لم يفت في ضمان الراهن (ش) ما مصدرية وهي ممولاة لما فهم من قوله كالشاهد أي وهو يشهد في قدر الدين مدة عدم فواته في ضمان رهنه بأن كان قائماً أو فات في ضمان المرتهن بأن كان ممّا يغاب عليه وهو بيده ولم تقم على هلاكه يمينه ومفهومة لو فات في ضمان الراهن بأن قامت على هلاكه يمينه أو كان ممّا لا يغاب عليه أو كان يبدأ أمين لا يكون كالشاهد في قدر الدين وانما كان شاهداً اذا فات في ضمان المرتهن ولم يكن شاهداً اذا فات في ضمان الراهن لانه اذا فات في ضمان المرتهن فانه يضمن قيمته وهي تقوم مقامه واذا فات في ضمان الراهن لم يضمن قيمته فلم يوجد ما يقوم مقامه فهو كدين عليه بلارهن فالقول قوله فيه \* ولما كانت أحوال الرهن ثلاثة وهي شهادته للمرتهن أو للراهن أو لا يشهد لواحد منهما مالان الراهن اذا قال الدين عشرة وقال المرتهن عشرون فقيمته اما عشرة أو عشرون أو خمسة عشر فأشار الى الاول بقوله (ص) وحلف مرتنه وأخذه ان لم يفتكه (ش) أي اذا شهد للمرتهن كما اذا كانت قيمته في المثال عشرين لم يحلف الراهن ويحلف المرتهن وحده ويأخذه في دينه لثبوته له حينئذ بشاهد يمين على المشهور لان المدعی اذا قام له شاهد وحلف معه لم يحلف المدعی عليه معه ومقابله لا بد من عين الراهن اذا طلب المرتهن ليسقط عن نفسه كافة بيع الرهن في الدين ولان المرتهن يخشى من استحقاق الرهن أو ظهور عيب به بعد بيعه عياناً وهو الصحيح وقوله وأخذه أي أخذ المرتهن من الرهن اذ لا يلزم الراهن أن يدفع غير الرهن لان الرهن شاهد على نفسه فقط وهو المشهور ان لم يفتكه أي يفتك الراهن الرهن بما حلف عليه المرتهن فان نكل المرتهن حلف الراهن وغرم ما أقر به فقط وأشار الى الحالة الثانية بقوله (ص) فان زاد حلف الراهن (ش) أي اذا زادت دعوى المرتهن على قيمة الرهن ووافقت قيمته دعوى الراهن وهو عشرة في المثال أو لافانه يحلف وحده ويأخذه رهنه ويغرم ما أقر به للمرتهن فان نكل حلف المرتهن



أخذه سواء ساوى قيمة ما ادعاه أو زادت وهو كذلك لأن ربه لما لم يفتكه فقد سلمه له فيما ادعاه (قوله لا بما حلف عليه) فيه إشارة إلى أن المقابل يقول ليس للراهن أخذه إلا بما حلف عليه المرتن وهو قول ابن القاسم (٣٦١) في العتبية (قوله لا بما حلف عليه

المرتن) فيه إشارة إلى أن المرتن يحلف على جميع ما ادعى وهو العشرة كذا قال في الموطأ وقال ابن المراز هو مخير بين أن يحلف على دعواه أو على قيمة الرهن وحكي عبد الحق عن بعض شيوخه لا يحلف إلا على خمسة عشر (قوله في الدين الخ) المناسب تأخير تصوير المسئلة كما يفهم من النقل أنهما إذا اختلفا في صفة الرهن فالقول للمرتن ثم إذا اختلفوا في الدين فالقول قول المرتن إلى مبلغ تلك الصفة فيها لابن القاسم إذا ضاع الرهن عند المرتن فاختلفا في قيمته توأصفاه ويكون القول في الصفة قول المرتن مع عينه ثم يدعى لتلك الصفة المقومون ثم ان اختلفا في الدين صدق المرتن إلى مبلغ تلك الصفة (قوله فان تجاهلا الخ) ولو جهل أحدهما وادعى الآخر العلم حلف على ما ادعى فان نكل كان الرهن بما فيه (قوله واعتبرت قيمته يوم الحكم) أي يوم الحكم بقدر الدين وقوله لا يوم الارتهان أي ولا يوم الرفع بخلاف من ادعى

وأخذ ما ادعاه فان نكل عمل بقول الراهن فيعمل بقوله في صورتين إذا حلف وحده أو نكلا وأشار إلى الحالة الثالثة بقوله (ص) وان نقص حلفا وأخذ ان لم يفتكه بقيته (ش) أي إذا نقصت دعوى الراهن عن قيمة الرهن مع زيادة دعوى المرتن عليها بان قال المرتن هو رهن عندي على عشرين مثلاً وقال الراهن بل على عشرة فقط وقيمة الرهن تساوي خمسة عشر درهماً فإنما يتخالفان ويبدأ بالمرتن لأن الرهن كالشاهد إلى قيمته وبأخذ المرتن الرهن ان لم يفتكه الراهن بقيته يوم الحكم وهو خمسة عشر في المثال عند مالك وابن نافع وابن المراز لا بما حلف عليه المرتن إذا فرض ان دعوى المرتن تزيد على قيمته (ص) وان اختلفا في قيمة تلف توأصفاه ثم قوم (ش) يعني أن الرهن إذا ضاع أو تلف عند المرتن فاختلفا في قيمته لتشهد على الدين أو ليغرمها المرتن حيث يتوجه عليه الغرم فانهما يتوأصفاه ثم يدعى له المقومون فان اتفقا على الصفة فان أهل الخبرة تقومها ويقضى بقولهم وهو من باب الشهادة فلا بد من التعبد لا من باب الاخبار (ص) فان اختلفا فالقول للمرتن (ش) أي وان اختلفا أي الراهن والمرتن في الدين أو في صفة الرهن فالقول قول المرتن ولو ادعى شيئاً سبباً لا نه غارم وقال أشهب إلا أن يتبين كذبه لقلة ما ذكر جداً (ص) فان تجاهلا فالرهن بما فيه (ش) يعني ان الرهن اذا هلك أو ضاع عند المرتن وجهل الراهن والمرتن صفته وقيمته بأن قال كل لا أعلم قيمته إلا أن ولا صفته فانه لا شيء لواحد منهم ما قبل صاحبه لأن كلا لا يدري هل يفضل له شيء عند صاحبه أم لا وانظر هل لابد من أيمانهما كتجاهل المتبايعين الثمن قال بعض لم أرفيه نصاً (ص) واعتبرت قيمته يوم الحكم ان بقي (ش) يعني أن الرهن اذا كان موجوداً واختلف الراهن والمرتن في قدر الدين فان قيمته تعتبر يوم الحكم لتكون شاهدة لا يهما لا يوم الارتهان لأن الشاهد انما تعتبر شهادته يوم الحكم به فكذلك الرهن (ص) وهل يوم التلف أو القبض أو الرهن ان تلف أقوال (ش) يعني أن الرهن اذا تلف واختلفا في قدر الدين فهل تعتبر قيمته يوم التلف لأن قيمة الرهن انما تعتبر يوم الضياع لان عينه كانت أو لا شاهدة أو تعتبر يوم قبضه المرتن لأن القيمة كالشاهد يوضع خطه ويموت فيرجع خطه فيقضى بشهادته يوم وضعها أو تعتبر قيمته يوم الارتهان قال الساجي وهو الأقرب لأن الناس انما يرهنون ما يساوي ديونهم غالباً قال في الشامل واستظهره ابن عبد السلام وهو نص الموطأ ومعناه في المدونة أقوال وقوله ان تلف مدخول هل أي وهل ان تلف فهذا موضوع المسئلة وقوله يوم التلف دليل الجواب وموضوع المسئلة الشرط لدليل الجواب فليس بمستغنى عنه كما قيل أي وهل ان تلف تعتبر القيمة يوم التلف أو القبض أو الرهن أقوال ثم ان كلام المؤلف في اعتبار القيمة لتكون شاهدة لا لتضمن بدليل قوله ان بقي اذ في هذه الحالة لا يضمن واعتبار القيمة لتضمن يوم القبض إلا أن يرى عنده بعد القبض فتضمن بالتأخير وية ان تكررت الرؤية والاف يوم رى (ص) وان اختلفا في مقبوض فقال الراهن عن دين الرهن وزع بعد حلفهما (ش) يعني أنه اذا كان له عليه عشرون ديناراً مثلاً فرهنه على عشرة من ذلك رهناً ثم قضاه عشرة من العشر بن فقال الراهن هذه العشرة هي عن دين الرهن وقال المرتن بل هي عن العشرة التي بلارهن فالحكم أنهما يتخالفان وتفض العشرة المقبوضة على العشر بن فتصير العشرة الباقية نصفها برهن ونصفها الآخر بلارهن وهذا اذا كانا حاليين أو مؤجلين واتفق أحدهما أو تقارب ومن حلف قضى له على من لم يحلف وأما ان كانا مؤجلين وأجلهما متباعد فالقول قول من ادعى الاجل القريب وكذلك اذا حل أحدهما

عشرين وأقام شاهد على خمسة عشر فانه يحلف على ما شهد به الشاهد قولاً واحداً والفرق أن المرتن يدعى أن الرهن في مقابلة جميع ما يدعيه (قوله فليس بمستغنى عنه) أي عن قوله ان تلف أي بقوله يوم التلف (قوله لا لتضمن) يمكن حل كلام المصنف في الثاني على العموم ولكن ان كان ما قاله الشارح منقولاً فليسم وراجع (قوله وزع) أي على قدر الدين لا على قدر الجاهات

(قوله فيحمل كلام المؤلف الخ) فيه شيء لانه يقتضى أنه اذا كان التنازع عند القضاء يحلفان وليس كذلك والحاصل انه اذا وقع التنازع بعد القضاء فيكون التوزيع بعد الحلف وأما ان اختلافاً عند القضاء أو قبل القضاء فانه يوزع بدون حلف كما هو منصوص عليه قال في ذلك وجد عندى مانصه ووزع بعد حلفهما أى بعد اليمين بأن قال كل واحد دفع على كذا ويخالفه الآخر وأما لو قال كل نوبت كذا فيوزع بلا يمين ومثله لو اختلفا عند القبض فقال ما أدفع لك الا عن كذا وقال الآخر لا قبل الا عن كذا فيوزع بلا يمين انتهى المراد منه (قوله فقال القابض هذان الدين الاصله) تظهر غمرة ذلك حيث يكون من عليه الدين معسراً أما لو كان ملياً فلا فائدة لان المطالبة عليه دون الامين (قوله ثم ان الثانية) هذا التصور في الثانية ليس بظاهر لانه مخالف لنص المسواق ونصه فيها المالك من له على رجل ألف درهم من قرض وألف درهم من كفالة فقضاء ألفاً ثم ادعى أنها القرض وقال المقتضى بل هي الكفالة ابن يونس وادعى انها ما ينما قال فليقتض بنصفها عن القرض ونصفها عن الكفالة يريد ويحلفان أنهم ما بينا ابن يونس وهذا اذا كان الكفيل والغريم موسرين انظره في الجملة ثم ان عجب بعد أن ذكر كلام المسواق قال مانصه ولتذكر كلام ابن يونس فنقول قال ابن يونس في التداعى في الجملة بعد ذكر ما ذكر المسواق عن المدونة وهذا أى القسم اذا كان الغريم أى المضمون والكفيل موسرين لان الذى له الدين يقول انما أخذتهما من الكفالة لكرهى (٢٦٣) طاب الآخر والدافع يقول انما دفعت ما هو لازم لى على أى حال لا ما يلزمنى تارة

ولا يلزمنى أخرى وهو ما اذا كان مضمونه موسراً فلذا قسمت بينهما فان كانا معدمين أو أحدهما فلا فائدة للقابض في دعواه أنها من الكفالة لانه في عدمهما ان كانت المقبوضة من القرض كان للقابض اتباع ذمتين بمائة الكفالة فهي خير من اتباع ذمة واحدة وان كان الكفيل وحده معدماً فلا طلب له عليه بمائة الكفالة ويطلب من المدين الموسر فان كان معسراً فهو قادر على أخذ الكفيل بمائة الكفالة لعدم الغريم وأما ان لم يذكر عند القضاء شيئاً فلم يختلف أن ذلك مقسوم بين الحقبين اذا كانا حيناً أو مؤجلين اذ لا مزية لاحدهما على الآخر انتهى (قوله

فالقول قول مدعيه كما قاله اللخمي وبعبارة وظاهر قوله وزع الخ حل الدين أو أحدهما ولم يحل استوى أحدهما أو اختلف تقارب أو تباین وهو كذلك على المذهب وتفصيل اللخمي ضعيف وقوله بعد حلفهما ونكولهما كلفهما ما يقتضى للحالف على النا كل ويحلف كل على نفي دعوى خصمه مع تحقيق دعواه ومحل كلام المؤلف في اختلافهما ما بعد القضاء وأما ان اختلفا عند القضاء فظاهر كلام ابن عرفة أنه يجري فيه ما جرى في اختلافهما ما بعد القضاء وعليه فيحمل كلام المؤلف على ظاهره الشامل لما اذا اختلفا عند القضاء أو بعده (ص) كالجالة (ش) تشبيهه في التوزيع بعد حلفهما والمعنى أنه اذا كان لرجل دينان أحدهما بحميل والآخر لا جميل فقضاء أحدهما فادعى رب الدين أنه الذى لا جميل وقال المدين بل هو الذى بحميل أو يكون له عليه دينان أحدهما أصلي والآخر هو جميل به عن غيره وقضاء أحدهما فقال القابض هذان الدين الاصله وبقي دين الجالة وقال الدافع هو دين الجالة فانهما يحلفان ويوزع بينهما فان نكل أحدهما فalcول لمن حلف ثم ان الثانية هي التي وقع فيها تقييد ابن يونس الآتي وأما تقييد اللخمي فهو جار في الصورتين انظر الشارح وت \* ولما أنهى الكلام على متعلق الرهن وكان منه الجرا الخاص على الراهن ومنعه التصرف في الرهن الا باذن المرتهن من شرع في الكلام على الجرا العام وهو حاطة الدين والفلس وهو كما قال ابن رشد عدم المال والتفليس خلع الرجل من ماله لغرمائه والمفلس المحكوم عليه بحكم الفلس وهو مشتق من الفلوس التي هي أحد النقود عياض أى انه صار صاحب فلوس بعد أن كان ذا ذهب

وفضة

وأما تقييد اللخمي) أى المتقدم بيانه (قوله وكان منه) أى من متعلق الرهن ومن متعلقه

أيضاً مسائل كثيرة منها الضمان وعدمه (قوله ومنعه التصرف) عطف تفسير (قوله الجرا العام) أى الذى لا يقيده بشخص دون آخر الا أن الزا هو له حكم آخر لانه يمنع من مطلق التصرف بخلاف من أحاط الدين بماله فانه انما يمنع من التبصر وقوله والفلس الظاهر أنه مستأنف قصده به تبين ما يتعلق بتلك المادة والفلس عدم المال فتكون الواو في قوله وهو الخ زائدة وكنت قررت سابقاً أن قوله والفلس معطوف على ما قبله عطفاً لازماً على ملزوم والمراد عدم المال الزائد على ما يأخذه الغرماء (قوله خلع الرجل) من اضافة المصدر للمفعول أى خلع الحاكم الرجل من ماله لغرمائه وفي العبارة قلب والتقدير خلع مال الرجل من ماله لغرمائه أى حكم الحاكم بخلع مال الرجل لغرمائه لا يحنى أن هذا التعريف بالمعنى الانحصار فيكون يصدد تعريف المعنى الشرعى (قوله المحكوم عليه بحكم الفلس) الظاهر بحكم التفليس أى بحكم هو التفليس (قوله وهو) أى المفلس مشتق أراد به الأخذ بالمصطلح عليه لأن فلوس ليس مصدراً فيكون حاصله أن مفلس مشتق اشتقاقاً اصطلاحياً من التفليس ومعنى الأخذ من الفلوس وقوله التي هي أحد النقود أى التي هي عبارة عن الجدد وجعل الجدد من النقود تسامح لان النقد عبارة عن الذهب والفضة فقط



(قوله ثم استعمل) أي أن المفلس بحسب الأصل المحكوم عليه بحكم الفلاس ثم استعمل في كل من عدم المال والظاهر في عرف الناس أي أنه يقال مفلس بفتح الفاء وتشديد اللام في عرف الناس لمن عدم المال وأنه طارده هذا لا ينافي أن يكون في الأصل معنى لغوي أو حرر (قوله يقال) أي في شأن من عدم المال أي أيضاً أفلس الرجل أي صار عدم المال وقوله فهو مفلس بضم الميم وسكون الفاء على وزن مكرم (قوله في العرف) أي عرف أهل الشرع أعلم أنه إذا كان مدلول الأعم القيام ومدلول الأخص نفس الحكم فأين العموم بل هما متباينان والجواب أن العموم باعتبار الوجود (قوله موجب) أي الخلع أي مسببه (قوله منع دخول الخ) أي فإذا أفلس الرجل لطائفة ثم دأب غيرهم ثم قاموا ففلسوه فلا دخول للأوليين معهم (قوله ليس له ما يفي به) فإذا ساوى وقاموا فلا يقال أقيامهم تفليس بالمعنى الأعم وسيأتي للشارح ما يخالفه **باب الفلاس** (قوله إلى التفليس الأعم) أنت خير بيان الأعم قيام الغرماء فيقتضي هذا الكلام أن المنع المذكور ليس بمجرد الإحاطة بل لابد من قيام الغرماء وليس كذلك بل المنع المذكور بمجرد الإحاطة ولا يتوقف على قيام الغرماء كما يفيد محشى نت (قوله أي زاد عليه أو ساواه) هكذا ينبغي لأن العسلة وهي اتلاف مال الغريم حاصلة مع التساوي كصولها في الزائد إلا أن المنقول أن المنع انما يكون (٣٦٣) إذا زاد على ماله لا أن نقص أو ساوى (قوله أي علمت إحاطته) أي لا من شك في إحاطة الدين بماله والظاهر أن المراد بالشك مطلق التردد فإذا ادعى الملاء لم يمنع إلا بعد كشف السلطان عن ماله فان وجد وفاء لم يفلس والأفلس اللخمى وهو المشهور (قوله لا يحجر عليه) أي بالمعنى المذكور أقول لا شك أن من أحاطت التبعات بماله يحجر عليه أيضاً ذلك الجحر المذكور لأنه يمنع من التبرعات وغيرها من التصرفات لأنه إذا منع من غير التبرعات فأولى أن يمنع من التبرعات قال أحد بن نصر الداودي في كتاب الأموال من له دين على من اغترفت التبعات ما يده ولم يعلم منتهى ما عليه لم يحجز لأحد أن يقتضى منه شيئاً عنه عليه لوجوب الخصاص في ماله فلا يجوز له أخذ شيء لا يدري هل هو له أم لا وقد وقع الخلاف هل حكره حكم من

وفضة ثم استعمل في كل من عدم المال يقال أفلس الرجل بفتح الهمزة واللام فهو مفلس والتفليس في العرف أخص وأعم ابن عرفة الأخص حكم الحيا كم يخلع كل مال المدين لغرمائه لعجزه عن قضاء ما لزمه فيخرج بخلع الخ يخلع كل ماله باستحقاق عينه موجب به منع دخول دين سابق عليه على لاحق بعاملة بعده والأعم قيام ذي دين على مدين ليس له ما يفي به فقوله لغرمائه متعلق بخلع ولعجزه متعلق بحكم وأشار المؤلف بقوله

**باب للغريم منع من أحاط الدين بماله من تبرعه**

(ش) أشار إلى التفليس الأعم والغريم يطلق على من عليه الدين وعلى من له الدين والمراد هنا الثاني والمعنى أن من أحاط الدين بماله أي زاد عليه أو ساواه فلصاحب الدين أن يمنع من تبرعاته كالعتق والصدقة ونحوهما أو سواء كان صاحب الدين متعدداً أو منفرداً أو سواء كان دينه حالاً أو مؤجلاً واحترز بالتبرع عن البيع ونفقة أبيه ونحوه مما هو واجب عليه ومما جرت العادة به من كسرة لسائر وأضيحة ونفقة عبيد دون سرف في الجميع فإنه جائز وأفهم قوله من أحاط أي علمت إحاطته وأما لو ادعى الملاء فلا يمنع إلا بعد كشف السلطان عنه وأشعر قوله الدين أن من أحاطت التبعات بماله لا يحجر عليه وظاهر قوله للغريم الخ أنه لا يحتاج إلى حاكم وهو صريح المدونة واللخمى وابن عرفة وانما يحتاج لحكمه خاكم في التفليس الأخص (ص) وسفره أن حل بغيته (ش) يعني أن من له دين مؤجل له أن يمنع من عليه الدين من السفر البعيد الذي يحصل دينه فيه في غيبة المدين ولو لم يحط الدين بماله وهذا ما لم يوكل وكيفية الامتياز ضامناً للحق يقضيه عنه في غيبته وليس له عزله أو يكون للدين مال حاضر يمكن منه قضاء

يجر عليه القاضى فلا يصح منه قضاء بعض غرمائه دون بعض ولو ببعض ماله ولم يقضه الدخول مع من قضاؤه كغرماء المفلس أو حكم من أحاط الدين بماله فيصح قضاؤه لبعض غرمائه ببعض ماله دون بعض قال الناصر الثاني وعلى أن حكمه حكم من أحاط الدين بماله يؤخذ منه أن الراجح جواز معاملة مستغرق الذمة لأن الراجح فيمن أحاط الدين بماله جواز معاملته إن لم يحجب وينبغي أن يكون هذا ما لم يكن عن الغصب أو السرقة موجودا فان كان موجودا لم تجز المعاملة به قطعا وانما يحل الخلاف ما إذا استهلك عين ذلك الحرام وتعلقت قيمته أو مثله بذمته وذلك محيط بما يده من ماله (قوله وسفره أن حل بغيته) ومفهومه عدم منعه أن يحل بغيته ولا يلزمه عين أنه لم يرد الفرار من الحق الذي عليه وأنه ينوى الرجوع على المعتمد ولا يطلب بكفيل ولا بإشهاد قال اللخمى وهذا إذا بقي من الأجل مقدار ما يرى أنه يذهب ويحجب قبل محله ولا يخشى لده ومقامه فان خشي منه أو عرف بالدد أعطى جيباً إلا وأن كان له عقار وأعطى جيباً لا أو وكيفية البيع ويكون الذم على البيع قبل الأجل بمقدار ما يحل الأجل عند البيع ولو ادعى رب الدين عليه أنه يريد سفره وأنكر حلفه أن أتى بشبهة وإن لم تكن قوية فان نكل أتى بحميل ثقة يغرم المال أي إذا علم وقوفه على اليمين وأما إذا علم أو ظن عدم وقوفه عندها يكلف جيباً لا ثقة يغرم المال (قوله وليس له عزله) أي وكيفية جواب عما يقال له أن يوكل وبعد ذلك يعزله فأجاب بأنه لا عزله

(قوله فالضمير في سفره الخ) أي في العبارة استخدام لاشبه استخدام لأن شبه الاستخدام أن يذكّر الشيء بمعنى ثم يذكّر باسمه الظاهر  
بمعنى آخر (قوله واعطاء غيره قبل أجله) أي بعض ما يبيده اذهب وسلف فيرجع للتبرع واعطاء كل ما يبيده والظاهر أنه يرد جميعه شب  
وكذلك من أراد أن يحجر على ولده أتى به لالامام ليحجر عليه ويشهر ذلك في الجامع والاسواق ويشهد على ذلك فن باعه أو ابتاع منه  
فهو مردود وكذا من أراد أن يحجر على (٣٦٤) عبده المأذون له في التجارة لا ينبغي له أن يحجر عليه الا عند السلطان أي بوقفه

الحق عند أجله بسهولة فليس اصحاب الحق حينئذ أن يمنعه من السفر البعيد فالضمير في  
سفره عائد على المديان لا بقيد كونه أحاط الدين بماله وهذا اذا كان موسرا أو مالمعسر فله أن  
يذهب كيف يشاء (ص) واعطاء غيره قبل أجله (ش) يعني أن من أحاط الدين بماله اذا اجل  
لاحد الغرماء دينه قبل أجله فبأبقي الغرماء أن يمنعه من ذلك أي لبعض أرباب الدين منع  
المدين من اعطاء غير الغريم القائم (ص) أو كل ما يبيده (ش) يعني أن المديان اذا أعطى كل  
ما يبيده لبعض الغرماء فان للباقي أن يمنعه من ذلك ويردوا فعله جميعا ولو كان الاجل قد حل  
ومثل الكل ما اذا بقي بيده فله لا يعامله الناس عليها فكل منصوب على أنه مفعول ثان  
لاعطاء المحذوف مع مفعوله الاول أي أو اعطاء غيره كل ما يبيده أو يحجروا على جعل اعطاء  
مضافا له وحذف المفعول الاول أي أو اعطاء كل ما يبيده والنصب أولى (ص) كإقراره لمتمم  
عليه على المختار والاصح (ش) التشبيه في الحكم المذكور وهو المنع والمعنى أن المديان الذي  
أحاط الدين بماله اذا أقرب دين لمن يتهم عليه كاخيه وإزواجه فانه يمنع من ذلك ويرد إقراره على  
ما اختاره اللخمي من خلاف حكمه ثم قال وأن لا يجوز أحسن والاصح الذي أفق به قاضي  
الجماعة حين نزلت بقصة المتيطي وهو المشهور وأما إقراره بدين لمن لا يتهم عليه فانه جائز  
وسواء أقرب في صحته أو في مرضه وهو كذلك وظاهره سواء كان الدين الذي عليه ثابتا بالبينة  
أو بإقراره والفرق بين هذا والمفلس أن هذا أخف من ذلك (ص) لا بعضه ورهنه وفي كتابه  
قولان (ش) يعني أن من أحاط الدين بماله لا يمنع من اعطاء بعض ماله لبعض غرمائه حيث كان  
دينه حال بشرط أن يكون البعض الباقي يصلح للتعامل عليه والافللغريم منعه وكذلك يجوز  
لمن أحاط الدين بماله أن يرهن بعض ماله لبعض غرمائه وكلام المؤلف في الصحيح وأما المريض  
المدين فلا يعطى بعضا ولا يرهن بعضا أي لا يعطى بعضا لبعض الغرماء في الدين القديم  
ولا يرهن بعضا عند بعض الغرماء في الدين القديم وأما في دين يستحدثه فله أن يعطى بعضا  
ويهرن بعضا من ذلك الدين المستحدث لانها معاملة حادثة ولا تجر عليه الاولين والالاخرين  
حتى يقوموا عليه وأما المريض غير المدين فله أن يرهن في دين يستحدثه واختلاف هل يجوز  
لمن أحاط الدين بماله أن يكتب عبده بناء على أنها كالبيع أو لا يجوز بناء على أنها كالعتق  
قولان ومحلهم ما اذا كاتبه كتابة مثله أو ماله كانه يدون كتابة مثله منعت اتفاقا وتفصيلا  
للخمي ضعيف (ص) وله التزوج وفي تزوجه أربعا وفي تطوعه بالحلج تردد (ش) يعني أن من  
أحاط الدين بماله يجوز له أن يستزوج من يشبهه ويصدقها صدق مثلها وأولى التسري  
واختلف هل له أن يتزوج ما زاد على واحدة الى أربع أو لا يجوز له ذلك ابن عرفة الظاهر منعه  
لقامته عادة وكذا طلاقه وتكرار تزوجه لمطلق شهوره اه واختلاف أيضا هل يجوز له أن يبيع  
حصة الفريضة ويسقط عنه أو لا يجوز له ذلك لان ماله الآن للغرماء حيث أحاط الدين بماله

السلطان للناس وبأمر فيطاف به  
حتى يعلم ذلك منه (قوله والنصب  
أولى) أي لقول ابن مالك وربما  
جروا الذي أبقوا الخ والشرط  
موجود فالقوله مع الشرط (قوله  
وزوجه) أي التي علم مبيدها لها  
أو جهل لا التي علم بغضه لها (قوله  
والاصح) معطوف على ما اختاره  
اللخمي (قوله قاضي الجماعة) أي  
قاضي في جميع أبواب الفقه لا في  
خصوص باب كالانكحة (قوله  
والمفلس) سواء كان قيام الغرماء  
أو حكم الحاكم لا يعتبر إقراره بدين  
أي اذا كان الدين الذي فلس فيه  
ثابتا بالبينة وأقر لا يعتبر إقراره  
بالنسبة لذلك المال الذي فلس به  
فلا ينافي انه يتبعه به في المستقبل  
(قوله وكلام المؤلف في الصحيح)  
هنا حل آخر استظهره عجم  
وذكره شب ونصه بعد قوله ولا  
يمنع من أحاط الدين بماله من رهنه  
عند بعض الغرماء أو أجنبي بشرط  
كونه مشروطا في العقد وكونه في  
معاملة حادثة لمن لا يتهم عليه وأما  
في الدين الذي عليه قبل ذلك فلا  
يجوز وكون الراهن صحيحا وأصاب  
وجه الرهن وكون المرهون بعض  
المال (أقول) لا يخفى أنه اذا كان في  
معاملة حادثة فبأوجه التقييد بكون  
الرهن مشروطا في أصل العقد

وتأمل في بقية القيود يظهر لك الحال (قوله حتى يقوموا عليه) أي الآخرون (قوله وتفصيل اللخمي  
ضعيف) قال أرى أن يتطرق في قيمته مكاتبا فان كانت مثل قيمته رفيقا مضت وسواء كانت قبل الحجر أو بعده لانه لا ضرر على الغرماء الا أن  
يتعد ببيع المكاتب وان كانت قيمته مكاتبا بخس من قيمته غير مكاتب الا أنها لو في الدين لم ترد وان كانت لا توفي الدين ردت اذا كانت  
بعد الحجر وان كانت قبل الحجر وكان الخس لتخفيف في الكتابة لما يرجو من الولاة ردت وان كانت الكتابة على أحسن النظر من السيد  
ومن ناحية التجارة لكثرة النجوم مضت (قوله وأولى التسري) فيجوز له أن يشتري ببارية للوطء بالطريق الاولى لان ما كل وطء ينشأ



عنه الولد بخلاف التزوج فان الزوجة تملك بمجرد العقد النصف (قوله وجهة التطوع ممنوعة اتفاقا) الاولى أن يقول وجهة الفرض ممنوعة على المصوص لما تقدم أنه أراد بوجهة التطوع الفرض (قوله والنصف لما لا يبيح الفريضة) هذا هو المعقول عليه (قوله والتردد الخ) بهذا يعرف أن قوله أولا واختلاف الخ المفيد أن المسئلة ذات خلاف لا يظهر مع هذا لأن التردد إذا كان لواحد فعنه التحير (قوله كن على عشرة أيام) أي والبعيدة شهر (قوله أن لم يعلم ملاؤه) بأن علم عدمه أو لم يعلم شيء والملاء بالمد هو المراد هنا وأما بالهمز والقصر فالجماعة من الناس وإن لم يكونوا أشرفا أو بالقصر بدون همز الأرض المتسعة (قوله فان علم بفلس) وينبغي تقييده بما إذا لم يعلم عدمه حين التفليس والافلس (قوله وبهذا الخ) ما ذكره طريقة ابن رشد وأما طريقة (٣٦٥) الخمى فالغيبة عنده على قسمين بعيدة وقريبة

فالقريبة كالثلاثة الأيام حكمه فيها كالحاضر فيكتب اليه ويكشف عن حاله والبعيدة يفلس فيها إذا لم يعلم ملاؤه أي حين سفره وسواء كانت العشرة الأيام أو الشهر انتهى (قوله وغيبة ماله كغيبته) فن بعدت غيبة ماله وشك في قدره أو وجوده ففلس وإن علم وجوده وفيه وفاء فإن القاسم لا يفلس وهو المشهور وانظر على ما ذكر ابن رشد من أن غيبة رب المال فيها ثلاثة أقسام هل يجري مثل ذلك في المال أم لا كذا في عجم (قوله أو بقی) في العبارة حذف والمعطوف عليه قوله زاد والمعنى زاد أي الحال أو نقص عنه أي أو نقص الحال وبقي من مال المطلوب ما لا يفي بالمؤجل بقي شيء آخر وهو أن قوله ما لا يفي بفهم التفليس عند عدم الوفاء سواء أمكن التحريك أم لا وليس كذلك بل يقيد بما إذا لم يمكن التحريك (قوله كلهم أو بعضهم) راجع لأرباب الديون أي أرباب الديون كلهم أو بعضهم وأما الديون فكلاهما حالة والحاصل أنه إذا لم يطلبه أحد فلا يجوز تفليس به وهذا بخلاف التقسيط

وأما كراهة الحج التطوع فلا يجوز له إلا بخلاف وبما قررنا علم أن التردد فيما زاد على تزوجه على الواحدة لا في الأربع وأنه في حجة الفرض لا في حجة التطوع فأطلق على حجة الفرض تطوعا ما لعسره بمال الغرماء أو باعتبار القول بالتراخي والتردد ضعيف لأن المنع فيما زاد على الواحدة هو المختار كما جزم به ابن عرفة وجهة التطوع ممنوعة اتفاقا والنصف لما لا يبيح الفريضة والتردد هنا لا بن رشد فيه ما ويشبهه هذا المحل ما يأتي في قوله وفي بيع آلة الصانع تردد من أنه لو واحد وهو عبد الجيد الصانع (ص) وفلس حضرا أو غاب (ش) هذا شروع منه في التفليس الخاص أي وجاز تفليس حضرا أو غاب رد على عطاء القائل بعدم جوازه لأن فيه هتك حرمة المديان وإذلاله وأما أنه يجب إذا لم تتوصل الغرماء لديونهم إلا بحكم الحاكم فهذا لامر عارض لا لذات التفليس لأنه من أصله جائز فإذا تعذر الوصول إلا بحكم الحاكم وجب على الحاكم الحكم وقوله حضرا أو غاب أي حال كونه حاضرا أو غائبا مثل اضرب زيد اذهب أو جلس أي اضربه على كل حال أي فلس على كل حال وبعضهم يقدر الشرط في مثل هذا أي أن حضرا أو غاب أي على كل حال وقوله حضرا حقيقة أو حكما بأن غاب غيبة قريبة لكن بعد الكشف عن حاله وقوله أو غاب غيبة بعيدة أو متوسطة كمن على عشرة أيام وقوله (ص) أن لم يعلم ملاؤه (ش) فان علم لم يفلس شرط في المتوسطة وأما في البعيدة فيفلسه وإن علم ملاؤه وبهذا ينطبق كلامه على الغيبات الثلاث ومعنى علم الملاء أن يخرج وهو ملئ فليس يستحب ملاؤه وغيبته ماله كغيبته انظر الشرح الكبير (ص) بطلبه وإن أبي غيره ديناحل زاد على ماله أو بقي ما لا يفي بالمؤجل (ش) يعني أن من أحاط الدين بماله يفلس بشروط ثلاثة الأولى أن يطلبه أرباب الديون بديونهم الحالة كلهم أو بعضهم وبأبي البعض وإذا فلس البعض فلا تخير محاصة القائم لأن تفليس واحد تفليس للجميع الشرط الثاني أن يكون الدين المطلوب تفليس به قد حل أصالة أو لانتهاء أجله ألا يجزى دين مؤجل الشرط الثالث أن يكون الدين الحال زائدا على مال المفلس ألا يجزى بالدين المساوي أو بقي من ماله بعد وفاء الحال ما لا يفي بالدين المؤجل مثلا عليه مائتان مائة حالة ومائة مؤجلة ومعه مائة وخمسون فالباقي بعد وفاء المائة الحالة لا يفي بالدين المؤجل فيفلس ولو أتى بحميل وأخرى إن لم يبق للمؤجل شيء وبقي شرط وهو أن يكون الغريم ملدا أو بعارة وانما يفلس بطلب بعض الغرماء إذا تبين لده نقله الطخيني عن المدونة فان قلت الغائب لا يتصور فيه ذلك قلت الغائب حيث

(٣٦ - خرتي خامس) فيجوز ولا يتوقف على قيام أحد فاذا رفع من عليه الدين أمره القاضي وأثبت بحجته عن قضاء جميع ما عليه وكتب له وثيقة بأن يؤخذ منه في كل شهر مقدار منه فان ذلك يكون جائزا صحيحا ولا يتوقف على حضور أرباب الديون بخلاف الفلاس وانما يعمل بالتقسيط المذكور حيث لم يقصد به المدين التفليس والأفلا يجوز ولا يصح ولا عبرة بالحجة المذكورة لأن الفلاس لا يصح إلا بعد طلب الغرماء (قوله فالباقي الخ) هذه طريقة الخمى وطريقة المازري إذا كانت مؤجلة لم يفلس بها ففي هذه الصورة لا تفليس والحاصل أن المازري يقول إذا حل بعض الدين واستغرق ما بيد المدين وبقي ما لا يفي بالمؤجل فلا يفلس ويؤخذ منه الحال ويبقى المؤجل حتى يحل يخلص من الباقي إن وجد قال المواق فانظر ما للمازري مع كلام خليل أي انظر لم تبع الخمى دون المازري (قوله وهو أن يكون الغريم ملدا) وبقي شرط آخر وهو أن لا يدفع لطالب التفليس جملا بمال والالم يفلس

(قوله مفعول لاجله) فان قلت شرطه الاتحاد في الفاعل قلت في العبارة حذف والتقدير لاجل تحصيل دين الخ (قوله وأما الوالتزم شيئا) أي كان يلتزم لزيد دينار معروف (قوله فلا يمنع على أن يوفيه الخ) فاذا طرأ له مال ومال الغرماء باق فلهم منعه حتى يوفى دينهم وقوله لا في ذمته معطوف على محذوف تقديره فنع من (٣٦٦) تصرف مال فيما في يده لا في ذمته ولذا يمنع المفلس من تزوج بزوجته وتسرى

بسرية بخلاف احاطة الدين فانه يمنع من التبرع (قوله القصاص أو العفو) أي فولي المجنى عليه مخير اما أن يقتص أو يعفو وليس له أن يلزم الجاني بالدية فهر اعنه وأشهب يقول بخير اما أن يقتص أو يعفو ويأخذ الدية من الجاني (قوله والاطهر على قاعدة المذهب الجواز) أي ولو على مذهب أشهب أي فلا تطرح على مذهب أشهب (قوله لقولهم الخ) أي يجامع أنه لا يطلب باستحداث المال (قوله وكذلك لا يمنع من العفو) أي فله العفو عما لا مال فيه من قصاص أو حد وسواء عفا على مال أم لا وسواء كان ما أخذ من المال يدفعه للغرماء أو لغيرهم (قوله التي استولدها قبل الدين) المناسب التي استولدها قبل التفليس وأما من أولدها بعد الجبر عليه فانه يرد عتقها لانها تباع دون ولدها وعبارة عب التي أولدها قبل التفليس الاخص ولو بعد الاعم (قوله فائدة) لا يقبل منه أنه أحبل أمته قبل الجبر الآن يفش ذلك قبل بين الجيران أو شهد به النساء قاله عج (قوله وحل به) أي بالفلس الاخص لقيام الغرماء ولو مع تمكينه اياه من البيع والقسم كما يأتي (قوله على المشهور) أي خلافا للسيوري القائل بأنه لا يحل لا بالموت ولا بالفلس (قوله لان الذمة في الحالتين قد خربت) أما في الموت

لم يعلم ملاؤه مظنة الدد والضمير في طلبه يرجع للتفليس أي بسبب طلب الغريم التفليس فهو مصدر مضاف لمفعوله وحذف فاعله وهو الغريم وقوله دينام مفعول لاجله لا مفعول به أي بفلس الشخص بسبب طلب الغريم التفليس لاجل دين صفته كذا وهو أولى من جعل الضمير في طلبه راجعا للغريم على أنه فاعل المصدر دينام مفعوله كما فعل بعض اذ لا يلزم من طلب الغريم دينه طلبه للتفليس وهم قد جعلوه احترازا عن طلب المدين تفليس نفسه أو الخا كم فلا يجاب لذلك ثم شرع في بيان أحكام الجبر الاربعة بسبب التفليس الاخص وهو بيع ماله كما يأتي في قوله وبيع ماله بحضوره بالخيار ثلاثا وحبسه كما يأتي في قوله وحبس لثبوت عسره ان جهل حاله ورجوع الانسان في عين ماله كما يأتي في قوله وللغريم أخذ عين شئته المحار عنه في الفلاس لا الموت ومنعه من التصرف المالي وأولى غيره واليه الاشارة بقوله هنا (قوله من تصرف مالي لا في ذمته) (ش) الفاعلية أي فبسبب جبره يمنع من التصرف المالي من بيع وشراء وكراء ولو بغير محاباة وما في الشارح من أن المنع من البيع حيث كان محاباة فيه نظرا لان المحاباة من التبرع وهو يمنع منه بمجرد الاحاطة واذا وقع منه التصرف أوقف على نظرها كم رد او امضاء وأما الوالتزم شيئا في ذمته أو اشترى أو اكرى بشي في ذمته الى أجل معلوم فلا يمنع على أن يوفيه من مال يطرأ له غير ما جبر عليه فيه واليه الاشارة بقوله لا في ذمته (ص) كخلاءه وطلاقة وقصاصه وعفوه وعتق أم ولده وتبعها ماله ان قل (ش) تشبيهه في قوله لا في ذمته والمعنى أن المفلس لا يمنع من خلع زوجته لانه قد يأخذ بسبب ذلك مالا منها يستعين به على قضاء دينه وظاهره ولو جعل محالته لغيره ولا يقال ان هذا من البيوع وهي ممنوعة لانا نقول لما كان ما باعه غير متمول كان كالعديم وكذلك لا يمنع المفلس من طلاق زوجته لانه يسقط عنه بسبب ذلك نفقتها ان قيل كيف جعل له الطلاق مع أن الصداق يدفعه فالجواب أن يقال هي محاصص به طلق أم لا وكذلك لا يمنع المفلس أن يقتص عن وجب له عليه قصاص لان الواجب فيه على مذهب ابن القاسم القصاص أو العفو وفيه نظر على مذهب أشهب القائل بالتمييز بين الدية والقود والاطهر على قاعدة المذهب الجواز لقولهم ليس للغرماء جبره على انتزاع مال رقيقه وكذلك لا يمنع من العفو عن وجب له عليه جراح عديم ليس فيه شيء مقدر والا فلهم منعه منه وكذلك لا يمنع من العتق لام ولده التي استولدها قبل الدين الذي جبر عليه فيه ويتبعها ماله ولو كثر عندما لا أن يستثنى على المذهب من أنه لا يلزم بانتزاع مال رقيقه وعند ابن القاسم لا يتبعها ماله الا ان قل والا فلا وعليه مشي المؤلف بقوله ويتبعها ماله ان قل وقد علمت ضعفه انظر ح (ص) وحل به وبالموت ما أجل (ش) الضمير الجبر وبالباير رجع للتفليس والمعنى أن الدين المؤجل على الشخص يحل بفلسه أو بموته على المشهور لان الذمة في الحالتين قد خربت والشرع قد حكم بمحلوله ولانه لو لم يحل للزم اما تمكين الوارث من القسم أو عدمه وكلاهما باطل لقوله تعالى من بعد وصية يوصي بها أو دين وللضرورة الحاصلة لكل بوقفه وعلى المشهور لو طلب بعض الغرماء بقاءه مؤجلا

فظاهره وأما في الفلاس فباعتبار ما بيده أي فان خراب من حيث ما بيده أي من حيث عدم التصرف فيما بيده فقط (قوله والشرع حكم بمحلوله) لاجل ذلك لان المصنف مخير بالشرع (قوله وكلاهما باطل) اما كون تمكين الوارث من القسم باطلا فلان الارث لا يكون الا بعد وفاء الديون وأما عدم القسم فلا يظهر بطلانه من الآية والجواب أن في العبارة لفافا ونشرا مرتبا فالآية ناظرة لطلان تمكين الوارث في القسم وللضرورة الخ ناظر لعدم التمكين فتدبر (قوله لو طلب بعض الغرماء) وأما لو طلب الكل لكان لهم ذلك



(قوله حيث استوفى المنافع الخ) ظاهره أن حواله عند استيفاء المنافع هو محل الخلاف لأن المصنف يشير بلوللخلاف المذهبي مع أنه يحل عند استيفاء المنافع باتفاق لا فرق بين الفلاس والموت الآن بحاجب بأن لو ليست للخلاف بل لدفع ما قد يتوهم وقوله حيث استوفى المنافع أي كلاً أو بعضاً وقوله والالم يحل أي أن لم يستوف المنافع لا كلاً ولا بعضاً وقوله ويلزم الوارث أي أن الوارث يستوفى المنفعة ويلزمه من الأجرة ما يلزم مورثه وعلى هذا فلا تباع المنافع في الدين لأنها لا تعد في تلك الحالة من مال الميت وقوله وأما في الفلاس الخ طاهره مخالفة الفلاس للموت عند عدم الاستيفاء ففي الموت لا يحل وفي الفلاس يحل ولذلك قال الفيشي فتحصل من هذا أن مسألة الموت فيها التفصيل المذكور ومسألة الفلاس يحل بها سواء استوفى المنفعة أو استوفى البعض أو لم يستوف (٣٦٧) شيئاً أصلاً ثم نقول بحمد الله أما عند استيفاء

المنافع يحل قطعاً لا فرق بين الموت ولا بين الفلاس وأما عند عدم الاستيفاء فنقول أن قيل لا يحل فيهما ما وقيل يحل والاول القائل بعدم الحلول ضعيف وهو ما أشار له الشارح في الموت بقوله والالم يحل ويلزم الوارث بحسب ما يلزم مورثه فعلى المعتمد من أنه يحل عند عدم الاستيفاء ولو في الموت تكون المنافع في الموت من مال الميت وتباع ورب الدين بمصاص يدينه وليس له أخذ عين شئيه وأما في الفلاس فأما على المعتمد من الحلول عند عدم الاستيفاء فإن لم يستوف شيئاً أصلاً فيخير بين أخذ عين شئيه وتسليمه والمحاصة وهذا ما أشار له الشارح بقوله فصاحب الدار أحق من الغرماء أن لم يستوف شيئاً أي أنه أن يأخذ عين شئيه ولا يحاصص أي وله أن يسلم فتباع المنفعة على أنها من تركه الميت ويحاصص بأجرته وأما أن استوفى في الفلاس بعض المنفعة فهو ما أشار له الشارح بقوله وإن سكن شيئاً الخ فإن قلت فظهر الحال في الموت على القول بالحلول وعدمه وظهر في

منع من ذلك ويستثنى من الموت من قتل مدنيه فان دينه المؤجل لا يحل لحمله على استحجال ما أجل وأما الدين الذي له فلا يحل بفلسه ولا بموته ولغرمائه تأخيرها إلى أجله أو بيعه الآن ومحل حلول الدين المؤجل بالموت أو الفلاس ما لم يشترط من عليه أنه لا يحل عليه الدين بذلك والاعمل بشرطه وقد ذكر ذلك ابن الهندي في الموت وأما أن شرط من له أنه يحل بموته على المدين فهل يعمل بشرطه أولاً والظاهر الاول حيث كان الشرط غير واقع في صلب عقد البيع فإن وقع في صلب عقد البيع فظاهر فساد البيع لأنه آله أمره إلى البيع بأجل مجهول (ص) ولودين كراء (ش) يعني أن الكراء لاداة أو دار أو عبيد يحل على من هو عليه بموته حيث استوفى المنافع والالم يحل بموته ويلزم الوارث بحسب ما يلزم مورثه وأما في الفلاس فصاحب الدار أحق من الغرماء أن لم يسكن شيئاً وإن سكن شيئاً وكان أكثر سنة مثلاً باثني عشر ديناراً ودفع ستة وسكن ستة أشهر وفلس سمع عيسى يخير رب الدار في اسلامه ببقية السكنى ويحاصص بالستة دنائير الباقية أو أخذ بقية السكنى ورد منها بما قبضه ويحاصص بمارد نقله ابن زرقون وقوله (ص) أو قدم الغائب ملأ (ش) معطوف على دين فهو بمبالغة في حلول الدين المؤجل فإذا فلس الغائب كما مر وحكم الحاكم بحلول ما عليه من الدين المؤجل ثم قدم ملأ فان الحكم لا ينقض ولا يرد لأجله لأن الحاكم حكم وهو محذور لما ظهر (ص) وان نكل المفلس حلف كل كهو وأخذ حصته ولو نكل غيره على الاصح (ش) يعني أن المفلس إذا كان له حق على شخص فجعله فيه وشهد له به شاهد واحد ونكل المفلس أن يحلف مع شاهدين يمين المسئلة للجنة فان الغرماء يتنزلون منزلة المفلس ويحلفون مع الشاهد على ذلك الحق كما كان المفلس يحلف أن ما شهد به الشاهد حق لا على قدر حصته من ذلك الدين لحلول كل منهم محل المفلس فان حلفوا كلهم تقاسموا ذلك الحق وان نكلوا كلهم فلا شئ لهم منه ومن حلف أخذ حصته فقط أي عناه في الحصاص من ذلك الدين لاجمع حصته ومن نكل فلا شئ له وقوله على الاصح عند المؤلف وهو قول ابن القاسم متعلق بقوله وأخذ حصته بمعنى أنه يحلف على الكل ويأخذ البعض كالكافة يحلف عليها كلها ويأخذ بعضها وقال ابن عبد الحكم يأخذ جميع حقه وقوله ولو نكل غيره بمبالغة في قوله وأخذ حصته ويسقط حق النا كل بعد عين المطلوب فان نكل المطلوب فانه يغرم لمن نكل من الغرماء حفظه لان النكول كشاهد ثان وإذا طلب من نكل من الغرماء العود إلى اليمين فهل يمكن من ذلك أم لا قولان

الفلاس على القول بالحلول ولم يظهر في الفلاس على القول بعدم الحلول قلت انه في الفلاس على القول بعدم الحلول يحاصص المكري بما له ويوقف فكما استوفى المفلس شيئاً من المنفعة أخذ المكري ما ينوبه مما وقف وهذا القول لا ينشأ في المقدمات فإذا علمت ذلك فنقول المصنف فيما يأتي وأخذ المكري دابته وأرضه لا يخالف ما هنا بأن يحمل ما هنا على الاستيفاء أو على عدمه ويخص بالموت أو الفلاس ويريد تسليم المنفعة وما يأتي على عدم الاستيفاء في الفلاس ولم يرد المكري المحاصة فقوله وأخذ المكري أي له أخذ دابته وأرضه وله عدم الأخذ ويريد المحاصة (تنبيه) كما يحل عند الاستيفاء قطعاً من أنه إذا اشترط النقد أو جرى العرف به (قوله ان ما شهد به الشاهد حق) معمول يحلفون (قوله فانه يغرم ان نكل) يخالف ما في عجم وتبعه عجم إلا أن عجم قد حل أولاً بما يوافق شارحنا فانه قال فان نكل

غرم بقية ما عليه لان النكول كشاهد ثان واقسم جميع الغرما من نكل ومن حلف في اخذ حصنه بالخلف وحصنه بالخصاص مع الناكين ولا يظهر له صحة ووافق ما في شارحنا ما في شب (قوله والمناسب لما يأتي في آخر الشهادات عدم تمكنه) وهو المعتمد لانه الذي يفيد النقل وان كان من الغرما صغير فهل يحلف أو وليه أو يوقف لبؤغته أقوال ثلاثة والقول الثالث هو المذهب (قوله وقبل اقراره الخ) أي وأما لو كان بعض الديون ثابتا بالبينة وبعضها بالاقرار فانه يدخل مع من ثبت دينه باقراره ولا يدخل مع من ثبت دينه بالبينة كما يفيد كلام ابن عرفة وينبغي أن يقيس قوله بالمجلس وقر به بما إذا لم يحصل منه اعراض في المجلس عما يتعلق بالاقرار فان حصل منه اعراض عن ذلك ثم أقرفه وعزله الاقرار البعيد عن المجلس (قوله أو بالمعنى الاعم الخ) هذا بنا في ما سألنا من أن قيام الغرما ليس بحكم الحاكم في قول المصنف ولومكنهم الغريم الخ (٣٦٨) والجواب أن في المسئلة قولين والراجح ما هنا وهو ما عليه ابن عرفة والموافق

لكلام أبي محمد صالح ولما ذكره اللخمي كذا أفاده عجم وانظره (قوله وأما ان لم تستغرق الخ) أي بان قومت السلعة أولا بتقويم اقتضى استغراق دينه لما عنده ثم ارتفعت قيمة السامح ويظهر أيضا في الغائب ثم يقدم مليا (قوله فيقبل ولولم تقم بينة بالاصل) فيه نظر فان النص لابن يونس وصريحه أن هذا انما هو في المريض الذي لم يفلس فانه قال لم يختلف في المريض يقول هذا قراض فلان أو وديعة له أنه يقبل اقراره ان كان لمن لا يهتم عليه وان لم يكن على أصل ذلك بينة أي لان الحجر على المريض أضعف من الحجر على المفلس لان المريض أن يشترى ما يحتاجه بخلاف المفلس اه (قوله بلا بينة بأصله) هذا منه جواب عن المصنف وذلك لان قبول قوله يدل على أن ذلك مع عدم البينة فافائدة قوله بلا بينة وحاصل الجواب أن هنا صفة محذوفة لدلالة ما تقدم عليها أي بلا بينة بأصله فقبول قوله يدل على

والمناسب لما يأتي في آخر الشهادات عدم تمكنه (ص) وقبل اقراره بالمجلس وقر به ان ثبت دينه باقراره لا بينة (ش) يعني أن المفلس بالمعنى الاخص أو بالمعنى الاعم وهو قيام الغرما اذا أقر في مجلس التفليس أو قر به بدين في ذمته لمن لا يهتم عليه فان اقراره يقبل بشرط أن يكون الدين الذي حجر عليه فيه ثبت باقراره وأما ان ثبت بالبينة الشرعية فان اقراره بالمجلس وقر به لا يفيد شيئا بالنسبة الى المال الذي في يده وأما بالنسبة لتعلقه بذمته فيفيد واليه أشار بقوله (ص) وهو في ذمته (ش) يحاصص به المقر له فيما تجدد له من المال ومثله اذا أقر بدين لمن لا يهتم عليه بعد مجلس التفليس بعد فقوله وهو في ذمته راجع لمفهوم قوله بالمجلس وقر به ولقوله لا بينة حيث كانت الديون الثابتة بينة تستغرق ما بيده وأما ان لم تستغرق ما بيده أو تستغرق وعلم تقدم معاملته فان اقراره يفيد في الاولى بلا نزاع وفي الثانية على الراجع (ص) وقبل تعيينه القراض أو الوديعة ان قامت بينة بأصله (ش) يعني أن المفلس بالمعنى الاخص أو بالمعنى الاعم كما مر يقبل تعيينه القراض والوديعة لمن لا يهتم عليه بالمجلس وقر به وقبل لا يقيده بذلك وهو المعتمد ان قامت بينة بأصل ما ذكر بأن تشهد تلك البينة بان عنده قراضا أو وديعة لفلان أو على اقراره قبل التفليس بان عنده قراضا أو وديعة وهو يعين القراض والوديعة والمراد بتعيينه أن يقول هذا القراض وهذه الوديعة فان لم تقم بينة بأصله فلا يقبل تعيينه ما ذكر حيث كان صحصا وأما ان كان مريضاً فيقبل ولولم تقم بينة بالاصل (ص) واختار قبول قول الصانع بلا بينة (ش) يعني أن اللخمي اختار من الخلاف قبول قول الصانع اذا فليس في تعيين ما بيده لار بابه بلا بينة بأصله ويكتفي بقوله هذه السبيكة مثلاً أو هذا الغزل مثلاً لفلان مع عين المقر له وهو قول ابن القاسم اللخمي وهو أحسن لان الصانع منتصبون لمثل هذا وليس العادة الاشهاد عند الدفع ولا يعلم الا من قولهم وانما فرق المؤلف في اختيار اللخمي بين الصانع وغيره وان كان مختاره القبول في الجميع بلا بينة بالاصل لان اختياره في غير الصانع خلاف قول ابن القاسم وظاهره سواء كان فلان ممن يهتم عليه أم لا وهو ظاهر كلام ابن يونس ومقتضى التعليل وظاهره أيضا سواء كان الاقرار بالمجلس وقر به أم لا وهو ظاهر (ص) وحجراً أيضاً ان تجدد مال (ش) يعني ان المفلس اذا تجدد له مال من فائدة أو بسبب معاملة قوم آخرين فان له التصرف فيه حتى يحجر عليه فيه بالشروط المتقدمة في قوله بطلبه الخ وقوله ان تجدد مال أي تجدد بعد الحجر

انه ليس هناك بينة تشهد بانها ملكه ولم يتف ذلك المصنف لانه علم كاذر وبعد في هذه البينة يحتمل أن هناك بينة على أصله ويحتمل أن لا يكون فتنى أن يكون هناك بينة على ذلك (قوله وهو أحسن) وذلك لان المسئلة ذات أقوال ثلاثة الاول لما لك في العتية عدم قبوله خشية أن يخص صديقه الثاني يقبل وان لم يكن للمقر له بينة والثالث للمجدي يقبل اذا كان على أصل الدفع بينة أو على اقراره قبل الفلاس وان لم تعرف ذلك البينة بعينه هكذا حكى اللخمي الاقوال قال وقول ابن القاسم أحسن (قوله في الجميع) أي الايداع والقراض والبضائع والبيع بان يقول هذا الثوب الذي كنت اشتريته ثم أقول في كلامه نظري بل اختياره فيما اذا قامت بينة بأصله ونصه اختلف اذا ثبت البيع والايداع ثم قال بعد الفلاس هذا الثوب الذي كنت اشتريته والوديعة التي قبضت فقبل لا يقبل اقراره وقبل يقبل في الايداع والبضائع والقراض ولا يقبل في البيع وأن يقبل في الجميع أحسن لان الاصل وجود هذه الاشياء عنده حتى يعلم أنه تصرف فيها



(قوله وان لم يحصل قسم) يستفاد منه أنه متى حكم بخلع ماله وأخذت من تحت يده انقل عنه الحجر ولو لم تقسم تلك الاموال (قوله ومفهوم الشرط أن من ثبت عدمه) الاولى أن يقول ومفهوم الشرط أن من حجر عليه ولم يتجدد له مال لا يحجر عليه ثانيا (قوله لا انتقال الكسب حينئذ) انظر ما وجهه (قوله وانقل الخ) لان العلة خوف اتلاف المال والعلة اذا زالت زال المعولها فان قيل هذا يغني عما سبق فالجواب أنه يمكن أن يقال انه منفك مادام لم يحصل شيء واذا حصل انسحب (٢٦٩) عليه الحجر المنقذ فيلزم أن يكون محجورا عليه لان العلة في الحجر المال ولما زالت

العلة زال المعول واذا وجدت العلة وجد المعول (قوله اذا قسم ماله) الظاهر أن القسم ليس بشرط بل متى ما نزع من تحت يده كما يفيد ما تقدم (قوله وحلف أنه لم يكتم شيئا) سواء كان ذلك الحلف قبل التفليس أو بعده وان كان المطلوب حلفه قبله (قوله للاجتهاد الذي لا يضبطه الا ما حكم) كان المعتمد بقول الاجتهاد حتى يحتاج لضبط (قوله ثم الانسب) أي وذلك لان الانفكاك قبل الحجر المنجذ وقوله وما يتجدد معطوف على قوله ما أخذ (قوله الا أن يفضل الخ) فيه ما تقدم سؤالا وجوابا (قوله وأفهم قوله واقتسموا) الاولى أن يقول وأفهم قوله فباعوا الخ (قوله والتشبيه) يقتضي أن الكاف داخل على المشبه به وليس كذلك بل داخل على المشبه كما هو قاعدة الفقهاء (قوله بالخيار) أي للحاكم وان لم يشترط (قوله وفاعل بيع هو الحاكم) الاولى والفاعل للبيع الحاكم (قوله والمستحب الخ) قال المصنف ولا يبعد وجوبه (قوله ويكون البيع بالخيار) ولا يجوز للحاكم تركه فان باع بغيره فلكل من المفلس وغرمائه رد له لضررهم بذلك (قوله في كل سلعة الخ)

وهو حكم الحاكم بخلع ماله وان لم يحصل قسم بين غرمائه ومفهوم الشرط أن من ثبت عدمه وأطلق ولم يتجدد له مال لا يقتصر لتجدد عدمه ولو طال زمانه ابن ناجي على المدونة وبه العمل والباقي في سجلاته يتجدد بعد سنة أشهر لا انتقال الكسب حينئذ ولما كان الحجر على المفلس يخالف حجر السفه في عدم احتياج فسكه الى حاكم أشار الى ذلك بقوله (ص) وانفك ولو بلا حكم (ش) أي وانفك الحجر على المفلس اذا قسم ماله وبقية من ديونهم بقية وحلف أنه لم يكتم شيئا أو وافقه الغرماء على ذلك ولو بلا حاكم يحكم بفسكه وأشار بلولز بقول ابن القصار وتليده عبد الوهاب لا ينفك حجر عن محجور عليه الا بحكم حاكم لا احتياج الفكاك للاجتهاد الذي لا يضبطه الا الحاكم ثم الانسب للمؤلف أن يقدم قوله وانفك ولو بلا حكم على قوله وجرا أيضا ان يتجدد مال (ص) ولو لم يكن لهم الغريم فباعوا واقتسموا ثم دأب غيرهم فلا دخول للاولين (ش) يعني أن الغريم وهو من عليه الدين اذا مكن الغرماء مما بيده فباعوه من غير رفع الحاكم واقتسموه بحسب ديونهم أو اقتسموه من غير بيع حيث يسوغ لهم ذلك وبقية لهم بقية ثم دأب غيرهم بعد ذلك ففلس ثانيا فليس للاولين دخول في أثمان ما أخذه من الآخرين وما يتجدد عن ذلك الا أن يفضل عن دين الآخرين فضلة فانهم يتخاصون فيها كالحاكم الحاكم عليه بالمال للغرماء ثم دأب غيرهم فلا دخول للاولين معهم ولذا قال (ص) كفليس الحاكم (ش) وظاهره كإن الحاجب أن تفليس الحاكم وان لم يحصل قسم منه له هذا الحكم وأفهم قوله واقتسموا أنهم لو قاموا فلم يجدوا شيئا فتركوه لم يكن تفليسا فاذا دأب آخرين دخل الاولون والتشبيه في عدم الدخول لامن كل وجه فلا يمنع من التصرف ولا يحل به ما أجل وله الافرار ولو بعد من المجلس وبيعهم ليس ببيع خيار لان فعل الغرماء ماذكر ليس تفليسا ثم استثنى مما قبله وهو عدم دخول الاولين على الآخرين قوله (ص) الا كارت وصلة وأرض جنابة (ش) أي الا أن يفيد مالا من غير أموال الآخرين كبراث وهبة وأرض جنابة عليه أو على وليه فانه يدخل فيه الاولون والآخرين ويتخاصون كلهم فيه (ص) <sup>444</sup> وبيع ماله بحضرته بالخيار ثلاثا (ش) هذا هو الحكم الثاني من أحكام الحجر وفاعل بيع هو الحاكم والمعنى أن المفلس يبيع الحاكم ماله ان خالف جنس دينه أو صفته والا فلا يجب بيعه والمستحب أن يكون البيع بحضرة من عليه الدين لانه أقطع لحجته ويكون البيع بالخيار فيه للحاكم ثلاثة أيام للاستقصاء وطلب الزيادة في كل سلعة من حيوان وعروض وعقار بخلاف خيار التروى فيختلف باختلاف السلع كما مر ولا يختص ماذكره المؤلف من أن الخيار ثلاثا بسلع المفلس بل كل ما باعه الحاكم على غيره من سلع غائب وقيم ومغرم وذ كر ثلاثا لان المعدود محذوف فيجوز تذكير العدد وتأنينه (ص) ولو كتب أو تولى جمعته ان كثرت قيمتهما (ش) أي ولو كان مال المفلس كتباً فتباع عليه من غير كراهة لان هذا امر جبري فلا ينافي ما في باب الاجارة من كراهة بيع

ويستثنى ما يخشى فواته كطري اللحم ورطب الفواكه بل لا يستأنى الا كساعة كما أفاده بعض الشيوخ وأما سائر العروض كسوط ودلو وحبل وبكرة فباع من حينه (قوله بخلاف خيار التروى) وهل له البيع به أقول وهو الظاهر وعليه فالظاهر أن خيار الثلاث بعده أو ليس له البيع به (تنبية) فان زاد أحد في تلك المدة رد الحاكم البيع الاول وباع به الثاني ثم ان بيع الحاكم وان كان من خلا من جهته فهو لازم من جهة المشتري ولذا يلزمه نفقته واذا ضاع منه ضمنه (قوله ولو كان مال المفلس كتباً) ولو احتاج لها فليست كالكافة الصانع لان شأن العلم أن يحفظ

(قوله وحمل الخلاف في الكتب الشرعية) في عب ونبغي وآله (قوله ولا في دين الغصب) كولو كان المفلس ترتب عليه ديون من غصب غصبه وأتى بذلك دفع المأثمهم من أن دين الغصب يباع فيه ولولم تكثر قيمته وفي خط بعض الشيوخ خلافاً لما قال لا يترتب له شيء كثر قيمته أو قلت (قوله وهو يختلف باختلاف عرف اللابس) أي من لبس ثوب واحد أو ثوبين أو ثوب وقباً وشيء آخر يجعل على الكتفين أو أزار ورداء أو نحو ذلك وعبر بثوبين (٣٧٠) تبعاً للامام والامام تظر لعرف زمانه وعرف زمانه ليس فيه الأثوبان

الكتب لأنه أمر اختياري وحمل الخلاف في الكتب الشرعية كالفقه والتفسير والحديث وما عداها لا خلاف في جواز بيعه وكذلك يباع على المفلس ثوباً بجمعه إن كثرت قيمتهما ولو في دين الغصب ويشترى له دونهما والقلّة والكثرة بالنسبة للمفلس ومراعاة بثوب بجمعه ملبوس بجمعه وهو يختلف باختلاف عرف اللابس وبعبارة والتقنية باعتبار الغالب والأقلا فرق بين الثوب والثوبين والأثوب (ص) وفي بيع آلة الصانع تردد (ش) يعني أنه إذا فلس أحد من أرباب الصنائع فهل يباع عليه آتاه المحتاج إليها كمرزبة الكادوم مطرقة الحداد وما أشبه ذلك والحال أنهم أقلية القيمة أو لا يباع فيه تردد الشيخ المازري عبد الحميد الصائغ فقال عنه أنه كان يتردد في بيع ذلك والتردد جار على اصطلاحه لأن معناه التحير فقلوه وبالتردد لتردد المتأخرين في النقل أي وبالتحير لتحير جنس المتأخرين في صدق بالواحد كما هنا وأما غير المحتاج لها فتباع من غير خلاف وكذلك كثرت قيمتها (ص) وأوجز رفيقه (ش) يعني أن رفيق المفلس الذي لا يباع عليه في الدين كالدبر والمعتق إلى أجل وولد أم الولد من غيره بواجب عليه وأما الرقيق القن فإنه يباع عليه وقد دخل في قوله ويبيع ماله والمراد بالرقيق هنا من له فيه خدمة كثيرة وفي كلام المؤلف قرينة على هذا المراد وهو قوله (ص) بخلاف مستولده (ش) أي فأنه لا تواجر عليه إذا أولدها قبل الحجر عليه إذ ليس له فيها غير الاستمتاع وقليل الخدمة وروى محمد لهم مؤاجرة مدبرته ويبيع كباية مكاتبه اللخمى وتباع خدمة معتق لأجل وإن طالت عشر سنين ويبيع من خدمة المدبر السنة والسنتين ولا يباع من جاع عبده أخذه غيره أي لا يباع عبد جعل سيده من جاع لمن فليس بعد أن جعل خدمته لغيره مدة وإن فليس المخدم بفتح الدال فالخدمة له كعرض إن كانت سنين معلومة كالعشرة ونحوها وإن كانت حياة المخدم أو المخدم يبيع ما قرب كالسنة والسنتين وما كثرى أو نقدت منه يبيع له (تنبيه) قال في المقدمات وإن ادعى في أمته أنها أسقطت منه لم يصدق إلا أن تقوم بينة من النساء أو يكون قد فشا ذلك قبل ادعائه وإن كان لها ولد قائم فقلوه مقبول أنه منه (ص) ولا يلزم يتكسب (ش) يعني أن المفلس بعد أخذ ما يبيعه لا يلزمه أن يتكسب لغرمائه ليوفي ما عليه من الدين ولو كان قادراً على الكسب لأن الدين إنما يتعلق بذمته لقوله تعالى وإن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة وسواء عامله الغرماء على التكسب أم لا وتقييد اللخمى ضعيف (ص) وتسلف واستشفاع وعفو للدية وانتزاع مال رفيقه أو ما وهبه لولده (ش) أي وكذلك لا يلزم المفلس أن يتسلف مالا لأجل غرمائه ولا قبول هبة ولا صدقة وكذلك لا يلزمه أن يأخذ بالشفعة ولو كان فيه أفضله زائدة على الشراء لأنه ابتداء ماله ولا يلزمه ولومات عن شفعة فالشفعة للورثة لا للغرماء ولا يلزمه أن يعفو للدية عن قصاص وجب له ليوفي به ما عليه وله العفو مجانباً لخلاف ما يجب فيه الدية لكونه خطأ أو عمداً لا قصاص فيه لأنه مال فيلزمه فقوله وعفو يشعر بأن الجناية عمداً فيه القصاص فيفهم منه أن الجناية لو كانت خطأ وجب أخذ الدية وليس له العفو فيها لأن مال

أوزار ورداء وبعبارة أخرى ثوباً بجمعه قيص ورداء أو جبة ورداء (قوله وبعبارة أخرى) جواب ثان (قوله كمرزبة) بكسر الميم وفتح الباء مع التخفيف (قوله تردد للشيخ المازري عبد الحميد الصائغ) والراجح أنها تباع كذا في حاشية الفيشي (قوله أي والتحير الخ) لا يخفى أن التحير ليس في التردد مطلقاً بل إذا كان لواحد فقط (قوله وتباع خدمة الخ) ولا يواجر المكاتب لأنه لا خدمة للسيد عليه (قوله ولا يباع من جاع عبده) أي للمفلس وفاعل أخذه على السيد (قوله فالخدمة له كعرض) فتباع عليه (قوله وما كثرى أو نقد) بأوفي نسخته فيحمل ما كثرى على الوجبة وقوله أو نقدت منه على المشاهدة (قوله وتقييد اللخمى) أي فإنه قال يجبر الصانع لأنه عومل على ذلك لا التاجر وعلى التاجر تسكاه ماله وانظر لو شرط عليه التكسب هل يعمل بذلك لأنه شرط فيه غرض ومالية أولاً والذي يجب الجزم به الأول كما يفهمه كلام بهرام ولا يخالف المصنف أقول بل يخالفه لأن هذا شرط حكما والخاص بل أنه لا يلزم بالتكسب ليدفعه لغرمائه في ديونهم وأما كونه يتكسب ويتفق على نفسه فهذا يلزمه ولا يترتب له فوته حيث

كان كسبه يكفيه إلا أنك خير بأن اللخمى لم يقيد بل قال لأن الغرماء عاموا أي داخلون معه على ذلك (قوله أن يتسلف الخ) أي يطلب السلف بل ولا يلزمه قبول السلف من غير طلب إلا أن أراد أحد أن يسلف رب الدين قدر ماله على المدين ليرجع به على المدين من غير قصد منه فليس للمفلس مقال كافي التوضيح ولا يرد ما مر في القرض من منعه حيث حصل نفع لأجنبي ورب الدين هنا أجنبي لأنه لما شرط المقرض الرجوع على المدين فكان القرض انما هو له فليس النفع في هذه الصورة إلا



للفترض بحسب المعنى وان كان في الظاهر الطالب يقصد منفع غيره (قوله نعم ان اختار الخ) فاذا انتزع اخذوه بخلاف حبس شرط محبسه لحبس عليه بيعه ان شاء فلهم بيعه وان أبي هو لقوة شبهه بياقي عروضه (٣٧١) بجامع أن له بيع كل بخلاف رقيقه المذكور

لما فيه من شائبة الحرية (قوله على المستحسن) أي من القوانين (قوله ان لم يعرض السيد) راجع لقوله كالمدير وأم الولد (قوله ثم ان المؤلف الخ) أقول ليس هناك استعمال اللفظ في حقيقة ومجازه بل في حقيقة وذلك لان الاعتصار جزئ من جزئيات الانتزاع فغاية ما هناك أنه غير بالانتزاع الذي هو كلى شامل واستعمال الكلى في فرد من أفراد من حيث ذلك حقيقة لا مجاز (قوله الايام البسيطة) الظاهر أن المراد بها ثلاثة أيام ونحوها (قوله من حينه) أي من غير استيناء (قوله صاحب التكملة) هو النويري أي تكملة البساطي لانه لم يكمل الشرح (قوله واستثنى) الظاهر وجوب الاستيناء المذكور والآخر المفلس بين امضاء البيع ورده ولا يضمن الحاكم الزيادة التي في سلع المفلس حيث باعها الحاكم غير استيناء اذا أمضى المفلس بيع الحاكم لان الزيادة ليست بحقيقة حين بيع الحاكم والذمة لا تلزم الا بالمرحوق (قوله وما قاربهما) حيث ان الكافي تكون غير استقصائية تدخل الثالث كما هو الشأن وقوله وقسم بنسبة الديون ويحتمل طريقا آخر وهو أن تقسم مال المدين لما عليه من الديون فما خرج فهو جزء السهم فاضرب فيه مال الكل واحديخرج منابه في الحصص كأن يكون مال المدين اثني عشر وعليه أربعة عشر وعشرون كل رجل ستة فاذا قسمت

أو عمدا لا قصاص فيه كجائفة ومأمومة ليس له العفو عنه لانه مال وقوله للدية أي على الدية أي على أخذ الدية ولا يلزمه انتزاع مال رقيقه المتقدم نعم ان اختار هو ذلك جاز على المستحسن أي جاز له أن يتزاع مال من يتزاع ماله كالمدير وأم الولد ان لم يعرض السيد والمعتق لاجل ان لم يقرب الاجل فان مرض أو قرب الاجل فلا يجوز له الانتزاع ولا يلزمه اعتصار ما هو به لولده الصغير أو الكبير قبل احاطة الدين اذ ما هو به له بعد الاحاطة لهم رده ثم ان المؤلف استعمل الانتزاع في حقيقة وهو انتزاع مال رقيقه ومجازه وهو انتزاع ما هو به لولده لانه انما يقال فيه اعتصارا فاطلاق الانتزاع على هذا مجاز بالنسبة لعرف الفقهاء لا بالنسبة للغة لانه يقال فيه الانتزاع فيهما ثم أخذ بين كيفية بيع مال المفلس من استيناء وتجيل فذكر ما يجعل بيعه لكن بعد الاستيناء الايام البسيطة وما يطالب باستينائه وسكت عما لا يستأنى به مما يخشى فساد كطري لحم وفاكهة فلا يستأنى به إلا كساعة وأما سير العرض كسوط ودلو فيباع من حينه فقال مشير الى الاول بقوله (ص) ويجل بيع الحيوان (ش) المراد بالتجيل أنه لا يستأنى به كما يستأنى ببيع عقاره وعرضه فلا يتأنى أنه لا بد من الاستيناء بالحيوان الايام البسيطة لان الحيوان سريع التغير ويحتاج الى مؤنة وفي ذلك نقص لمال الغرماء وليس المراد بالتجيل أنه يباع من غير تأخير أصلا ولا أنه يباع بلا خيار ثلاثة أيام كما توهمه صاحب التكملة لانه لم يقله أحد والى الثاني بقوله (ص) واستثنى بعقاره كالشهرين (ش) يعني أن المفلس لا يتجيل ببيع عقاره أي وعرضه التي لا يخشى فسادها ولا تغيرها بل يستأنى به في المداواة عليه الشهرين وما قاربهما ثم يباع بعد ذلك بالخيار ثلاثة أيام مراعاة لحال المفلس لان العقار لا يخشى عليه التغير ولا يحتاج الى مؤنة وكلفة (ص) وقسم بنسبة الديون (ش) أي وقسم مال المفلس المجتمع من أثمان ما يبيع وناضه ان كان امان بنسبة الديون بان ينسب كل دين لمجموع الديون فلو كان لشخص مائة ولا آخر خمسون ولا آخر مائة وخمسون ومال المفلس مائة وعشرون فنسبة دين الاول لمجموع الديون ثلث فيأخذ أربعين ونسبة الثاني سدس فيأخذ عشرين ونسبة الثالث النصف فيأخذ ستين ويحتمل طريقا آخر وهو نسبة مال المفلس لمجموع الديون وطريق ذلك أن تعلم كمية مال المفلس ثم تعلم كمية الديون اللازمة لذمته ثم تنسب مال المفلس الى مجموع الديون فبذلك النسبة يأخذ كل غريم من دينه مثلالو كان جميع مال المفلس عشرين دينارا وجميع الديون أربعون فنسبة العشرين الى الاربعين النصف فيأخذ كل واحد من الغرماء نصف دينه وقولنا اللازمة لذمته يخرج الكتابة فلا يحاصص بهم لانها ليست بدين لازم فلهم هذا لو كاتب السيد عبده المأذون له في التجارة ثم قام الغرماء على هذا العبد ففلسوه واقتسموا ماله فان السيد لا يحاصص مع الغرماء بالكتابة لما مر بل ان وفي عتق وان عجز رزق فقوله بنسبة الديون جعله صاحب التكملة من اضافة المصدر لفاعله أي بنسبة الديون بعضها الى بعض أي بتدرج نسبة الديون بعضها الى بعض وجعله الشارح لمفعوله والفاعل محذوف أي بنسبة الديون أي بنسبته للديون فكلامه محتمل للطريقين لكنه ظاهر في طريقة صاحب التكملة (ص) بلاينة حصصهم (ش) يعني أن القسم على غرماء المفلس أو اमित لا يتوقف على اثبات أن لا غريم غيرهم بخلاف الورثة فان

اثني عشر على أربعة وعشرين يخرج نصف فاضرب فيه مال الكل واحديخرج ثلاثة هي منابه في الحصص (قوله لفاعله) أراد به نائب الفاعل أو أن المراد من النسبة الانتساب ثم لا يخفى أنه لم ينسب الديون بعضها الى بعض بل نسب كل دين الى مجموع الديون وقوله لمفعوله أي الذي هو الديون والمنسوب هو مال المفلس هذا معناه (أقول) بل ويصح أن يكون المنسوب كل دين والحاصل أنه ان أردت من

الديون المجموع كما هو المتبادر فهي المنسوبة اليها قطعاً ويكون المنسوب محذوفاً وهو ما كل دين وأما مال المفلس وإن أريد الكلية أي كل فرد يكون واقعاً على المنسوب ويكون حذف المنسوب اليه الذي هو مجموع الديون فقول الشارح لكنه ظاهر في طريق صاحب التكملة ليس بظاهر فتدبر (قوله وقعددهم) أي مرتبتهم من الميت كأخيه أو عمه أو ابن أخيه أو نحو ذلك (قوله لأن عددهم معلوم للجيران) أي شأنه أن يعلم الجيران (٢٧٣) فيمكن الشهادة على ذلك (قوله والديون يقصد اخفاؤها غالباً) فإن

قلت شهادة البيئة بمحصر الورثة شهادة على النقي وهي لا تجوز لاعتذرقات النسبي المحصور لا تعذر فيه وتجوز الشهادة به كليس لزيد أولاد غيره ولا من المحصور ليس لزيد عند عمرودين وليس في البلد فرس وأماليس لا عند عمرودين فمن غير المحصور (قوله واستثنى) أي وجوباً فيما يظهر باجتماع الحاك (قوله إذا خشي أن يكون عليه دين) وأما أن لم يخش فحكم الحاضر وأراد بالبعيدة ما قابل القرية فسميت المتوسطة كذا يظهر وظاهره الاستثناء مع الخشية وإن لم يعرف بالدين فليس كالميت في هذا (قوله فقي مفهوم قوله فقط تفصيل) أقول هذا الكلام لا ظهور له لأن معني فقط تحسب والمعنى عرف بالدين لا غير فكيف يعقل التفصيل (قوله أو أن فقط ظرف) فيه أنهم ذكروا أن فقط ظرف للزمان الماضي تقول ما فعلت فقط أي في الزمان الماضي وأما هنا فالظاهر

الحاكم لا يقسم عليهم حتى يكافهم بينة تشهد بمحصرهم وموت مورثهم وقعددهم من الميت اتفاقاً لأن عددهم معلوم للجيران والاصدقاء وأهل البلد وغيرهم والديون يقصد اخفاؤها غالباً (ص) واستثنى به أن عرف بالدين في الموت فقط (ش) الضمير في به لا قسم وقوله فقط أي لا في الفلاس بالاجتهاد والمعنى أن الميت إذا كان مشهوراً بالدين فإن الحاكم لا يجمل بقسم ماله بين الغرماء بل يستأنى به لاحتمال طرؤ غريم آخر حتى يجتمع الغرماء والفرق بين الموت والفلاس بقا ذمة المفلس دون الميت لكن في غير بعيد الغيبة أما بعيد الغيبة فيتفق على وجوب الاستيناء إذا خشي أن يكون عليه دين ففي مفهوم في الموت فقط تفصيل أو أن فقط ظرف والمؤلف لا يعتبر مفهومه (ص) وقوم مخالف النقد يوم الحصاص واشترى له منه بما يخصه (ش) يعني أن المفلس إذا كانت عليه ديون مختلفة لأحد غرمائه مائة درهم ولا حدهم عرض ولا حدهم طعام مثلاً فإن ما خالف النقد من مقوم أو مثلي يقوم يوم قسم المال وهو مراده بيوم الحصاص فإذا كانت قيمة الطعام مائة درهم وقيمة العرض كذلك ومال المفلس مائة فانه تقسم بين الغرماء أثلاثاً فيأخذ صاحب النقد ثلث المائة ولكل من صاحبي الطعام والعرض كذلك فيعطى لصاحب النقد مائة ويشترى لصاحب العرض مائة من صفقة عرضه ولصاحب الطعام كذلك واليه أشار بقوله واشترى له أي لصاحب مخالف النقد منه أي من جنس ماله وصفته بما يخصه في الحصاص من مال المفلس وهذا مع المشاحة وأما مع التراضي فانه يجوز أخذ الثلث من مال يمنع مانع من ذلك كما يأتي (ص) ومضى أن رخص أو غلا (ش) لما قدم أنه يشتري للغريم بما نابه في الحصاص مثل ماله من عرض وطعام ذكرهنا أنه لو لم يحصل شراء العرض والطعام حتى رخص السعر فاشترى له بما خصه نصف الطعام والعرض الذي على المفلس أو ما يوفي دينه كالأموال كان له على المفلس عشرة أرباب أو عشرة ثياب فثابه ثلث قيمة ذلك وهو ثلاثة وثلاثون وثلث من المائة المقوم بها فلم يشتريه بذلك حتى رخص السعر فاشترى بذلك خمسة أرباب أو خمسة ثياب أو عشرة فانه يعرض فيمابين رب الدين وفيما بين الغرماء فليس لهم عليه رجوع في الرخص بل يقوز بنصف دينه أو بجميع دينه دونهم وهم وليس لهم أن يقولوا انحصارك فيما زاد على ثلث دينك بل يختص بما حظه الرخص الآن يزيد على دينه فليرد الزائد عليهم يتحاصون فيه كما لو اشترى أحد عشر ثوباً مثلاً كمال طراً وكذلك يعرض لو لم يحصل شراء العرض أو الطعام حتى غلا كما لو اشترى له في العرض المذكور مقدار خمس دينه فليس لمن له الطعام أو العرض أن يقول أرجع على الغرماء بما انفص عن ثلث ديني الذي نابني في الحصاص وإنما يكون التحاسب بين من له الطعام أو العرض وبين المفلس فيسقط ما زاده الرخص عن المفلس من دين من له الطعام أو العرض وفي الغلاء يذبحه بما نقص لأجل الغلاء من دينه فيصير لمن له الطعام أو العرض في الرخص في المثال نصف الأرباب أو الثياب ويبقى له في ذمة المفلس في الغلاء أربعة أخماس دينه وهو ثمانية أرباب أو ثواب (ص) وهل يشتري في شرط جيد أدناه أو وسطه قولان (ش) يعني أن الشخص إذا كان له عند من فليس سلم وقد اشترط عليه ثوباً جيداً ثم قومه له على حسب ما وقع عليه العقد

لكونه أتى بالفاء أنها بمعنى أنه ولا تكون ظرفاً إلا إذا تجردت من الفاء راجع المعنى أو غيره (قوله وقوم مخالف النقد) ومثل ذلك إذا كان الدين كله عرضاً واختلفت صفته أو طعاماً كذلك وأما لو اتفقت صفته فلا يقوم حيث وافق مال المفلس ما عليه صفة أيضاً كان اختلافه سلك في معرفة ما يخص كل واحد بنسبة كل دين لجلته فان سلك فيه نسبة ما عنده لما عليه قومه يبيع ما عنده واشترى به صنف ما عليه (قوله يوم الحصاص) بكسر الحاء ضبطه بعض شيوخنا (قوله أن رخص أو غلا) أي ما يشتري المفهوم من اشترى



(قوله قلت ما تقدم الخ) حاصل الجواب أن ما تقدم في السلم إذا لم يفلس أي وأما هنا في السلم إلا أنه فليس فلا فليس حكم غير الحكم الذي في غير الفليس وأجيب بغير ذلك بأنه هنا إذا لم يكن غالباً وما تقدم إذا كان غالباً (قوله فلا يجوز أخذ ما نابه) ما لم يحل الأجل ويأخذ الفضة حالاً لأنه صرف ما في الذمة حينئذ (قوله والبيع والسلف) إنما يكون هذا على تقدير أن يكون دفع دينارين على ثوبين ونابه في الحصاص دينار ويبقى له ثوب (قوله وسواء كان الدين الذي الخ) ولو كانت نفقته المتأخرة بعد نفقته لانه يترك له النفقة الواجبة عليه زمنه لنفقة الزوجة (قوله على قول ابن القاسم) ومقابله لابن دينار ترد ما زاد (٣٧٣) على نصف الصداق ان صار لها في المحاصة أكثر

من النصف (قوله ردت للغرماء) مثلاً لو كان عليه مائتان لرجلين وصداق المرأة مائة ثم فليس وماله مائة وخمسون فحاصت قنابها خمسون ثم طلقت قبل الدخول فتأخذ خمسة وعشرين لأن كل واحد في المثال يأخذ نصف دينه فكانت الخمسة والعشرين الفاضلة كمال طرأ فيوقعون فيها المحاصة فنقول فضل لكل من الرجلين خمسون ولها خمسة وعشرون فالجـ لـ مائة وخمسة وعشرون ونسبة الطارئ لمجموع الدين الفاضل الخمس فيرجع كل واحد بخمسة دينه الفاضل فيأخذ كل من الرجلين عشرة وهي خمس الخمسين وتأخذ المرأة خمسة لأنه خمس دينها وانظر لو كانت المرأة منكوحه نكاح تقويض ولم يدخل بها وفليس فهل لها أن تحاصص بصداق المثل على تقدير الدخول ثم ان طلقها قبله ترده أو لا تحاصص وهو الظاهر لانه لو مات أو ماتت لاشئ لها كذا أفاده بعض الشيوخ (قوله لانها مواساة) ظاهر ذلك التعليل مع ما يفيد قوله إلا أن يكون الخ من رجوعه لما بعد الكاف انها لا تحاصص في نفقة الولد مطلقاً

ونابه شئ من النقد فهل يشتري به أدنى أنواع الجيد رفقاً بالفليس أو يشتري له أوسط أنواع الجيد وهو العدل بين المفلس وصاحب الدين إذا لا على ظلم على المفلس والادنى ظلم على المسلم قولان وكذلك إذا كان اشتراط على من فليس الادنى فهل يشتري له بما نابه أدنى الادنى أو وسطه قولان كذا قاله بعضهم فان قلت قوله في السلم وجب في الجيد والردى على الغالب والافالوسط يخالف ما هنا قلت ما تقدم فيما لم يفلس ولما كان قوله واشتري له بما خصه بوجه وجوب الشراء ومنع أخذ ما نابه في الحصاص نبيه على أن ذلك عند مشاحة الغرماء أموالاً تراضوا على أخذ ما نابه عنابه من دينه ويبقى له ما بقي من دينه من الطعام أو العروض في ذمة المفلس لم يمنع بقوله (ص) وجاز الثمن الا لما منع كالاقتضاء (ش) أي وجاز لمن له دين يخالف النقد أخذ الثمن الذي نابه في الحصاص دون أن يشتري له من طعام أو عروض الا لما منع شرعي كالمانع المعتبر في باب الاقتضاء السابق في قوله وبغير جنسه ان جاز بيعه قبل قبضه وبيعه بالمسلم فيه مناجرة وأن يسلم فيه رأس المال فلو كان رأس مال هذا الغريم عرضاً أسلمه في عرض كعبد مثلاً في ثوبين فحصل له في الحصاص قيمة ثوب ويبقى له ثوب جازله أخذ تلك القيمة لان حاصل أمره أنه دفع عبداً في عين وثوب ولا محذور في ذلك بخلاف مالو كان رأس ماله ذهباً ونابه في الحصاص فضة أو العكس فلا يجوز أخذ ما نابه بل يتعين الشراء له من جنس دينه لانه يؤدي الى الصرف المؤخر والبيع والسلف وبيع الطعام قبل قبضه ان أسلم في طعام ولما كانت زوجة المفلس حياً أو ميتة من جملة الغرماء ولها حكمهم في الحصاص وحلول المؤجل من مهر وغيره من الحقوق أشار الى ذلك بقوله (ص) وحاصت الزوجة بما أنفقت وبصداقها (ش) يعني أن زوجة المفلس تحاصص غرماء عما أنفقته على نفسها من مالها أو تسلفته بشرط أن يكون زوجها موسراً حين انفاقها المذكور وسواء كان الدين الذي فليس بسببه قبل الاتفاق أو بعده والا فلا ترجع منه شئ وكذلك تحاصص الغرماء بجميع صداقها على المفلس ولو فليس قبل الدخول لانه دين في ذمته حل بفلسه فاذا حاصصت بصداقها ثم طلقها الزوج قبل الدخول فترد ما زاد على تقدير المحاصة بنصف الصداق على قول ابن القاسم أي وتحاصص فيما رده فاذا كان الصداق مائة وحاصت بها فنانها بخمسون ثم طلقها قبل البناء ردت للغرماء خمسة وعشرين لانه تبين أن صداقها خمسون وأنها لا تستحق الحصاص الا بما وتكون في الخمسة والعشرين التي ردت لها أسوة الغرماء ولو طلقها قبل الدخول والحصاص فانها تحاصص بنصف صداقها وقوله (كالموت) تشبيهه في المسئلتين أي تحاصص بنفقته وبجميع الصداق في الموت (ص) لانبقة الولد (ش) أي فلا تحاصص بها في الموت ولا في الفليس لانها مواساة

(٣٥ - خرشي خامس) حكم بها كما أم لا أنفقت من عندها أو تسلفت بل مقتضى التعليل انها لا ترجع أيضاً على الوالد مطلقاً أي كما أنها لا تحاصص لا ترجع ولكن في عب وشب بعد قوله لانها مواساة قالاً ما نصه لكنها ترجع عليه بها ان أيسر حال انفاقها لانها قامت عنه بواجب والحاصل على كلام عب وشب أنها وان لم تكن تحاصص لكن ترجع لذلك التعليل وقوله وكذلك نفقة الابوين أي نفقة الزوجة على أبويه وقوله إلا أن يكون حكم بها كما راجع لما بعد الكاف كما أشرنا اليه وهذا خلاف ما للزرقاني فإنه يقول محل كونها لا تحاصص بنفقة الولد ما لم تكن بقضية وأنفقت وهو ملئ والاحاصص وظاهره وان لم تسلفها فصار الحاصل على هذا ان نفقة أعلى الولد تحاصص بها عند القضية واليسر تسلفت أم لا وان نفقتها على الابوين تحاصص بالشرطين المذكورين مع زيادة ثالث وهو ان تسلفت

وارتضى كلام الزرقاني شب ولكن عب ذكر أن ظاهر بهرام أن كلام الزرقاني مقابل الخ والمعمد ظاهر شارحنا من عدم الرجوع مطلقا وصدق عب في أن ظاهر بهرام (٢٧٤) ماذكر (قوله لأن دينك لم يصل اليها) أي لأنه قد ضيعه الميت وفي العبارة حذف

والتقدير اقتسمنا مال المفلس لا مالك لأن مالك لم يصل اليها ولم تنفع به وقوله لأنه طرأ الخ المناسب أن يكون تعليلا ثانيا والمعنى ولأنه طرأ بعد وقال في ل بعد قوله لأنه طرأ الخ مانصه وقال زو المناسب المبالغة على ما بعد التفليس لأنه ربما يتوهم في البيع الواقع بعد التفليس أن يرد جميع الثمن لأن البائع غير المدين وهو الحاكم اه زاد اللقاني وهذا محمول والصواب إسقاط وان لأن بعد الفليس تنقض القسمة ويرجع بجميع الثمن لأن المعاملة انما هي بينه وبين الحاكم لا المفلس وجد عندي مانصه ومحل الرجوع بالخصه ما لم يعرف المشتري عين شيئه والا فيرجع به لقوله فيما يأتي وللغريم أخذ عين شيئه الحاز عنه في الفليس لا الموت ولو مسكوكا (قوله أو موصى له على مثله) كان أوصى لزيد بالثلث ثم تبين أنه أوصى لعمر وبالثلث (قوله لأن من المعلوم الخ) أي وإذا كان من المعلوم فلا حاجة للنص عليه والحاصل أن الشارح يقول الانسب للصنف أن يقول أولاً وان اشترى ميت بدين أو علم وارثه

وكذلك نفقة الابوين إلا أن يكون حكمهما حاكم وتسلفت وكان ملياً فانها حينئذ تخصص بها (ص) وأن ظهر دين أو استحق مبيع وان قبل فلسه رجع بالخصه (ش) يعني أن المفلس أو الميت اذا قسم الغرماء ماله ثم طرأ عليهم غريم سواء علم الغرماء به أم لا ولم تعلم الورثة بالدين وليس الميت مشهوراً بالمداينة بدليل ما يأتي فانه يرجع على كل من الغرماء بالخصه التي تنوبه لو كان حاضراً فلا يأخذ ملياً عن معدم ولا حاضراً عن غائب ولا حياً عن ميت فلو كان مال المفلس عشرة مثلاً وعليه ثلاثة لكل واحد عشرة أحدهم غائب فاقسم الحاضر ماله فأخذ كل واحد منهم خمسة ثم قدم الغائب فانه يرجع على كل منهم واحد وثلاثين وكذلك اذا بيعت سلعة من مال المفلس أو الميت بعد الفليس والموت أو قبلهما ثم استحققت تلك السلعة فان المستحق من يده يرجع على كل واحد من الغرماء بالخصه التي كانت تنوبه في الحصاص فقط فلا يأخذ أحداً عن أحد فلو كان عليه عشرون ديناراً مثلاً لاثنين ولم يوجد عنده السلعتان فبيعت كل سلعة بعشرة فأخذ كل واحد من غريميه عشرة على قدر دينه ثم استحققت إحدى السلعتين فان المستحق من يده يرجع على كل واحد منهما بثلث ما في يده وهو ثلاثة وثلث لأنه غريم طرأ على الغرماء وهذا مبني على أنه يفلس حيث كان دينه مساوياً بما يده وهو خلاف ما مر الخ أو يحتمل على ما اذا كانت قيمتهما حين التفليس تنقص عن عشرين ثم زادتا حين البيع إلى باو غهما عشرين واحتز بقوله ظهر دين عمالو كان أحد الغرماء حاضر للقسم ساكبلاً عذرله من القيام بحقه فانه لا يرجع على أحد بشئ لأن سكوتة يعد رضامنه ببقاء ما ينوبه في ذمة المفلس وانما بالغ على كون البيع قبل التفليس لأن الغرماء ربما يقولون المستحق منه السلعة اقتسمنا مال المفلس لأن دينك لم يصل اليها ولم تنفع به لأنه طرأ بعد التفليس (ص) كوارث أو موصى له على مثله (ش) التشبيه في الحكم والمعنى أن الوارث اذا طرأ على الورثة أو الموصى له اذا طرأ على الموصى لهم الحكم سواء وهو أن الطارئ يرجع على كل بما يخصه ولو كان حاضر للقسمة فلا يأخذ ملياً عن معدم ولا حاضراً عن غائب كما مر (ص) وان اشترى ميت بدين أو علم وارثه وأقبض رجع عليه (ش) يعني أن الميت اذا كان مشتهراً بالدين أو علم وارثه أو وصيه ببعض الغرماء فتمسك الوارث أو الوصي وأقبض التركة لبعض الغرماء فان الطارئ من الغرماء يرجع على الوارث أو على الوصي فيما أخذ منه جميع حقه لتعديده بالقسم ثم يرجع الوارث أو الوصي على الغرماء الذين قبضوا أو لا بقدر ما أخذ هذا الطارئ منه كما يأتي أما ان لم يعلم ولم يشتر مرورته بالدين فهو المذكور أو لا بقوله وان ظهر دين رجع بالخصه ولا رجوع للطارئ على الوارث وانما رجوعه على الغرماء (ص) وأخذ ملياً عن معدم مالم يجاوز ما قبضه (ش) يعني أن الورثة اذا اقتسموا التركة ميراثاً ثم طرأ عليهم غريم لا بقيد العلم والشهرة فانه يأخذ الملى عن المعدم والحاضر عن الغائب والحي عن الميت بجميع حقه مالم يجاوز دين الطارئ ما قبضه الوارث الملى لأن الوارث الملى يقول لهذا الغريم الطارئ ليس لك على رجوع الا بقدر ما قبضته فقط فحينئذ يرجع هذا الطارئ ببقية دينه على بقية الورثة وانما كان كذلك لأن الغريم مقدم على الوارث اذا لارث الابد وبقاء الدين فقوله وان اشترى الخ هذا في الوارث المقبض وأما الوارث القابض فلا تفصيل فيه بين علم وعدمه أو اشتراك وعدمه وقوله وأخذ ملياً الخ هذا في الوارث القابض لنفسه وانما لم يقل وأقبض أو قبض لأن من المعلوم أنه لا يؤخذ ملياً عن معدم مالم يجاوز ما قبضه الا في الوارث القابض لنفسه ولك أن تجعل قوله وأقبض شاملاً لهما أي أقبض

وأقبض أو قبض رجع عليه أي ليكون قوله وأخذ ملياً عن معدم من تبنا بقوله وقبض المتقدم بخلاف ما اذا لم تذكر فلا يكون غيره من تبنا بشئ تقدم وحاصل الجواب أنه لا حاجة لذكر قبض سابقاً لأن من المعلوم أنه لا يؤخذ ملياً عن معدم الخ الا في القابض لنفسه (قوله والي الخ) جواب آخر حاصله أنه لا حاجة لتقدير قبض لأنه يمكن تحمیل ما تقدم لقبضه لنفسه الذي يرجع له قوله وأخذ ملياً عن معدم أي فيكون



قوله وأخذملي عن معدم راجعاً لقوله قبضه لنفسه فإذا علمت ذلك فلا حاجة لذلك كله لأن قبضه لنفسه لا ينقيد باشتهار ولا علم الوارث فلا حاجة إلى أن يسلك في ذلك ولا يعارضه قوله في القسمة ومن أعسر فعليه أن لم يعلموا إلا أنه معترض وأيضاً تقديره قوله وإن أقبض غيره غير مما أومأنا لا يظهر لأن سياق الكلام في الدين فلا معنى (٢٧٥) لقوله أومأنا (قوله ثم رجع على الغريم) وانظر

لوعلم الغرماء في هذه الحالة بالغريم الطارئ هل يؤخذ الملىء منهم عن المعدم والحاضر عن الغائب أو أياً يؤخذ من كل حصته لمشاركة الورثة لهم في العلم وهو الظاهر (قوله تأويلان) وهذا إذا لم يكن أحدهما أسهل قضاء من الآخر بان كان له مال ناض أو هو غير ملدو إلا بان كان له مال عرض يحتاج لكبير كلفة أو ملدو فلا خلاف في تسمية الأسهل هكذا قال اللخمي ولم ينبه عليه المصنف فيجوز الوفاق أو أنه طريقته ولذلك تركه هنا مع ذكره في توضيحه (قوله فان مصيبته من الغائب اتفاقاً) حيث كان من جنس دينه وعليه لو طرأ غريم فلا يضمن للطارئ حصته على الأصح (قوله لكان ضمانه من المديان) في عب وهو ظاهر في الأول وأقول معنى كونه من المديان في الثاني أنه يؤخذ من مال تجدد الميت وأصل هذا الكلام للشيخ سالم (قوله لا عرض) أي وقف للغرماء ليحظى لهم إن وافق غروهم أو لبيع ويعطى ثمنه إن خالفها فتلف قبل دفعه لهم في الأولى وبيعه في الثانية (قوله لتفريطهم في قسمة الدين) ظاهر هذا التعليل أنه لو لم يقع منهم تفريط لا يضمنون وظاهر النقل الضمان مطلقاً لا حسن في التعليل

غيره كان غريماً أو مماثلاً أي وأقبض غيره مع قبضه لنفسه (ص) ثم رجع على الغريم (ش) أي ثم إذا غرم الوارث أو الوصى للغريم الطارئ مع العلم أو الشهرة فإن الوارث يرجع على الغريم الذي قبض منه فهو من تمة الكلام على الوارث المقبض فقوله ثم رجع الخ معطوف على قوله رجع عليه وأشار بقوله (ص) وفيها البداءة بالغريم وهل خلاف أو على التخيير (ش) إلى ما ذكره في المدونة عن ابن القاسم في باب آخر وهو أن القادم من الغرماء يرجع على الغرماء القابضين من الورثة حيث كانوا أملياء فإن كانوا معدمين يرجع على الورثة وكان عليه أن يقول وفيها أيضاً ليقيد أن المحلين في المدونة واختلف هل قول ابن القاسم بداءة الغريم على الوارث خلاف لقول مالك يبدأ بالوارث وهو فهم اللخمي وغيره واستظهره ابن عبد السلام وأليس بخلاف بل وفاق ومعنى قول مالك فيها يبدأ بالوارث وقول ابن القاسم بالغريم ليس على سبيل التعيين بل على التخيير يعني أن الغريم الطارئ إن اختار تبع بحصته الوارث ثم رجع على الغريم وإن شاء تبع الغريم وهو فهم ابن يونس وإلى فهم الشيخين أشار بقوله (ص) تأويلان (ش) أي فيه تأويلان فهم مبتدأ حذف خبره ولما لم يكن قسم مال المقتلس أو الميت متوقفاً على حضور جميع غرمائه بل يقسم ولو غاب بعضهم والمحاكم وكييل الغائب فيعزل له نصيبه إلى قدومه بين حكم تلف ذلك النصيب المنعزل وهو أن ضمانه بمن عزله بقوله (ص) وإن تلف نصيب غائب عزل غنسه (ش) يعني أن الحاكم إذا قسم مال المقتلس أو مال الميت بين غرمائه ثم انه عزل نصيب شخص غائب فتلف بعد ذلك فان مصيبته من الغائب اتفاقاً والقاضي أو نائبه أمين فيه وفهم مما قررنا أنه لو عزل الغرماء أو الورثة لكان ضمانه من المديان (ص) كعين وقف غرمائه لا عرض (ش) يعني أن الحاكم إذا وقف مال المقتلس أو مال الميت كله ليقضى منه دينونه فتلف ذلك المال فالمشهور أنه إن كان عيناً ذهباً أو فضة فضمنه من الغرماء الحاضرين لتفريطهم في قسمة العين إذا كلفه في قسمها لأنها مهيأة للقسم وأما العرض إذا تلف فضمنه من المقتلس أو من الميت لامن الغرماء وذكر وقف ولم يؤثقه لتأويل العين بالتقيد والمراد بالعرض ما قابل العين (ص) وهل الآن يكون بكديته تأويلان (ش) أي وهل عدم الضمان في العرض مطلقاً سواء كان مثل دين الغرماء أم لا ويكون ضمانه من المقتلس وهو قول ابن القاسم أو أن محل عدم الضمان إذا كان العرض مخالفاً لدين الغرماء وعليه إذا كان مثل دينهم فضمنه منهم لامن المقتلس وهو قول ابن رشد لأن الخاصة قبيحة كالعين ولا يحتاج لبيعها فيضمنه الغريم والخلاف محله إذا كان الذي أوقف العرض هو القاضي لا الغرماء أو الورثة وإلى ما مر أشار بالتأويلين والمذهب التأويل بالاطلاق والباطل بكديته للابتنس والكاف بمعنى صفة أي وهل الآن يكون ملتزماً بصفة دينه (ص) وترك له قوته والثقة الواجبة عليه لظن يسخرته (ش) عطف على قوله وبيع ماله والمعنى أن الحاكم يبيع على المقتلس ماله ويقسمه بين غرمائه على ما هو وترك له منه قوت نفسه وقوت من تلزمه نفقته شرعاً من زوجه وولده ورفيقه وأمهات أولاده ومسديره إلى

ما قاله ابن يونس فإنه قال ووجهه أن العرض لما كان للمقتلس بماؤه كان عليه توافؤه وأن العين لما لم يكن فيها ثمناء كان من الغرماء وهو أحسن من تغليل الشارح (قوله والخلاف محله) وأما لو كان الموقوف الغرماء أو الورثة لكان الضمان من المديان كما في ك عن ابن عبد السلام (قوله وترك) أي للمقتلس الخاص وقوله قوته أي ما تقتات به مما تقوم به بنته فإذا كان يقتات بطعام فيه ترفه فلا يترك له ذلك وكذا يقال في قوله والثقة الواجبة عليه وإذا كان له صنعة يقتات منها لا يترك له شيء وقيل الانفقة يومين خوف عطله (قوله ورفيقه)

أى الذى لا يباع عليه وقوله وأمهات أولاده عطف خاص على عام (قوله والتبعات) عطف على المطالم عطف مرادف وقوله كما نقله أبو الحسن هو الظاهر ومجمله ما لم تكن له صنعة يكتسب بها (قوله متعلق بقوله قوته) والمعنى وترك قوته أى ما يقتات به لوقت يظن أنه يحصل له اليسار فيه وقوله وليس غايه (٣٧٦) للترك لأنه لو كان غايه لكان المعنى يترك له ترك كاستمر الظن يسره أى أن هذا الفعل وهو ترك ما يقتات به مستمر

لظن يسره وهو هذا ليس بصحيح لأن الترك فى لحظة فلا استمرار فيه (قوله أسد على) أى مجترئ وفى الحروب نعامه أى جبان (قوله وكسوتهم) قيص وطويلة فوقه وعمامة وسروال ومداس ويزاد فى الشتاء جبة لخوف هلاك أو أذى شديد وتزاد المرأة مقنعة وازار أو غيره مما يلبس بحالها (قوله الدشت من الثياب) بالشين المعجمة شرح شب وفى المصباح والدشت ما يلبسه الإنسان ويكفيه لتردده فى حوائجه وبعد هذا فى العبارة تحريف والحاصل أن الدشت بالشين المعجمة اسم للصعراء لا غير وأما بالشين المهملة فله إطلاقان يطلق على الصعراء وعلى ما يلبسه الإنسان ويكفيه فى ترده لحوائجه (قوله ويجوز به الصلاة) أى من غير كراهة كفى له وعج (قوله فلولم يعلم) أى فلولم يعتقد وهذا صادق بان ظن أو شك أو توهم ولكن الظاهر أنه إذا غلب على الظن أنه يعتق عليه يكسبون كاعتقاد أنه يعتق عليه (قوله لأن لا تعطف الماضى) ولوقال لا تعطف الجمل لصح (قوله الحكم الثالث من أحكام الحجر) كيف بطله هذا مع أن الضمير فى حبس راجع للديان مطلقا وإذا كان راجعا للديان مطلقا فلا يصح أن يقال من أحكام الحجر (قوله أحاط الدين بما له أم لا) أن قلت كيف يكون مجهول الحال وتعلق إحاطة وعدمها بالرائد قلت يحمل الرائد على ما إذا كان ماله غائبا يتعسر الوصول إليه وجه لنا حاله فى أموال حاضرة يؤدى منها (قوله توصل به إلى ذلك) أى إلى تبين الأمر (قوله وهو يفيد الخ)

ظن يسره لأنهم على ذلك عام لوجه بخلاف مستغرق النعمة بالمطالم والتبعات إذا فلس فإنه لا يترك له إلا ما يسد به جوعته لأن أهل الأموال لم يعاه لوجه على ذلك قاله ابن رشد والغزالي كما نقله أبو الحسن وكلام ح فى شرح الناسك يفيد أنه لا يترك له ولا ما يسد به جوعته قوله الواجبة عليه أى بالاصالة لا بالالتزام لسقوطها بالفلس والموت وقوله لظن يسره متعلق بقوله قوته والنفقة وليس غايه للترك وتعلق الجار والمجرور بالاسم الجامد جائز كقوله أسد على ولوقال لظن يسره كان أخصر (ص) وكسوتهم كل دستا معتادا (ش) يعنى أن المفلس يترك له ولأن تلزمه نفقته كسوتهم أى يترك لكل واحد منهم دستا معتادا والدست بفتح الدال هو الدشت من الثياب وأما الثياب التى للزينة فلا تترك له ولأن تلزمه نفقته على المشهور قال فى الاستغناء لا يترك عليه إلا ما يوارى عورته بين الناس ويجوز به الصلاة إلا أن يكون فى الشتاء ويخاف عليه الموت فيترك له ما يقويه البرد اهـ ومثل الموت خوف الضرر كما هو الظاهر قوله وكسوتهم عطف على قوته والضمير عائد على من ذكر وكل مبتدأ وسوق الابتداء بها العموم لأنهم من صيغته والخبر محذوف أى كل يعطى دستا معتادا ودستامفعول ثان ليعطى والجمله من المبتدأ والخبر مستأنفة استئنافا بيانيا ففى جواب عن سؤال مقدر وكأنه لما قال وكسوتهم قال له قائل ما يعطون فقال كل دستا معتادا وانما لم يسقط لفظ كل لثلايتوهم أن يكسب الجميع دستا واحدا (ص) ولو ورث أباه بيع لا وهب له أن علم واهبه أنه يعتق عليه (ش) يعنى أن المفلس إذا ورث من يعتق عليه كاصوله وإن علوا وفر وعه وإن سفلا وحواشيه فانه يباع فى الدين الذى على المفلس لتعلق حق الغرماء به أن استغرقه الدين والبيع منه بقدر الدين وعق الباقى إن وجد من يشتريه مشقاصا ولا بيع جميعه وبذلك باقى الثمن وأمالو وهب له من يعتق عليه فانه لا يباع عليه فى الدين الذى عليه بشرط أن يعلم الواهب أنه يعتق على المفلس لأنه انما وهبه حينئذ لاجل العتق فلولم يعلم الواهب أنه يعتق عليه بل علم أنه أبوه مثلافه يباع عليه للغرماء وظاهر قوله لا وهب له أنه معطوف على ورث وهو غير ظاهر لأن لا تعطف الماضى وانما تعطف المضارع بقلته وأجيب بان وهب ليس معطوفا على ورث بل هو موصوفه بوصف محذوف معطوف على معنى ما مر أى يباع عليه أب ورث لأب وهب (ص) وحس لتبوت عسره أن جهل حاله ولم يسأل الصبر به بحميل بوجهه (ش) هذا هو الحكم الثالث من أحكام الحجر وهو معطوف على قوله فنع من تصرف مالى والمعنى أن المدين سواء كان مفلسا أم لا أحاط الدين بما له أم لا يحبس إلى أن يثبت عسره كان ذكر أو أنثى حرا أو مأذونا له فى التجارة هذا أن جهل حاله أى لم يعلم هل هو ملىء أو معدم لأن الناس محمولون على الملاء وهذا مما قدم فيه الغالب على الأصل لأن الأصل فى الإنسان أن يولد فقيرا لا مائلا والغالب من شأنه التكسب فحمل على الغالب فى هذا ما من علم ملاؤه فيؤمر بدفع الحق الآن ومعلوم العدم يجب انظاره ومحمل حبس مجهول الحال ما لم يسأل التأخير بحميل بوجهه إلى غاية اثبات عسره فان سأل الصبر بحميل بوجهه وأولى بالمال إلى أن يثبت عسره فانه لا يحبس لأن الغريم لم يثبت ملاؤه ولا أنه غيب مالا وانما سجن ليتبين أمره فاذا أعطى جيلا إلى مدة الاستكشاف توصل به إلى ذلك كما يتوصل بالسجن فالضمير فى حبس راجع للديان الأعم وهو يفيد أن التفليس لا يتوقف على ثبوت العسر والامساك بحس المفلس وكلام المؤلف السابق يدل على ذلك إذ قوله

عليه (قوله لأن لا تعطف الماضى) ولوقال لا تعطف الجمل لصح (قوله الحكم الثالث من أحكام الحجر) كيف بطله هذا مع أن الضمير فى حبس راجع للديان مطلقا وإذا كان راجعا للديان مطلقا فلا يصح أن يقال من أحكام الحجر (قوله أحاط الدين بما له أم لا) أن قلت كيف يكون مجهول الحال وتعلق إحاطة وعدمها بالرائد قلت يحمل الرائد على ما إذا كان ماله غائبا يتعسر الوصول إليه وجه لنا حاله فى أموال حاضرة يؤدى منها (قوله توصل به إلى ذلك) أى إلى تبين الأمر (قوله وهو يفيد الخ)



ورده شيخنا عبد الله بأنه بعد حكم الحاكم يأخذ ماله وقسمه لأحبس وانما الحبس قبل فقول المصنف وحبس لثبوت عسره أي من يصير مفلسا لأنه فلس بالفعل ورد محشى تت بما حاصله أن كلام الشيخ صحيح وأنه ان ثبت عسره قبل التفليس لا يحبس بعد والاحبس ويدل عليه قول المدونة ونصها ويبيع الامام ما ظهر له من مال فيتموزعه غرماؤه ويحبس فيما بقي ان تبين لديه أواتهم اه (قوله بحميل بالمال) أي وهو قول سحنون وقوله أو بالوجه وهو قول ابن القاسم وهل قولاهما خلاف أو وفاق فيحمل قول سحنون على المدد وقول ابن القاسم على غيره (قوله أو بالوجه) أي ويكتفى بحميل بالوجه (قوله وظاهره ولو كان يظن الخ) فيه شيء بل محل القوانين اذا لم يكن الغريم ممن يظن به كتم المال كما فيه بالخمي والاغرم ولو أثبت (٢٧٧) عدمه باتفاق القولين لان اليمين حينئذ من تمام

النصاب (قوله والمشهور من القولين الخ) هو مخالف لما تقرره من انه اذا تعارض كلام ابن رشد والخمي يقدم كلام ابن رشد (قوله ملاؤه) يجب قراءته بالمد وأما بالقصر مع الهمز فهو الجماعة وأما بالقصر بلا همز فالارض المتسعة (قوله ان تفالس) أي ولم يعد بالقضاء ولم يسأل الصبر لثبوت عسره بحميل والا أجيب وقد تقدم الخلاف (قوله وله خدم الخ) الظاهر أن ذلك ليس بشرط (قوله والثلاثة والخمسة) لاشك أن هذا قول مالك ولسحنون يومان فقط (أقول) وهو ظاهر المصنف وظاهر تب اعتماده ورجح صاحب المبسوط قول مالك ولكن جرت العادة باعتماد كلام المصنف لا بنص قوي يدل على ضعفه فتدبر (قوله والاسجن) وأجرة السجن على طالب الحق كما في شرح

بطلميه وان أبي غيره وقوله وفلس حضرا أو غاب ان لم يعلم ملاؤه ظاهرا في أن التفليس لا يتوقف على ثبوت العسر بطريقه من شهادة وحلفه انه ليس له مال ظاهر ولا باطن والضمير في يسأل للمجهول وفيه لراجع لثبوت عسره فلو مال ذلك ظاهر الملاء فهل يجاب لذلك بحميل بالمال أو بالوجه قولان (ص) فغرم ان لم يأت به ولو أثبت عدمه (ش) يعني أنه اذا قبل منه الجميل فغاب الغريم عند الاجل فان الجميل يغرم ما عليه فان أحضره عند الاجل ولم يظهر له مال حلف وأطلق فان غاب فأنبت الجميل عدمه فهل يغرم ما عليه وبه قال ابن رشد بناء على أن عين المدين يتوقف عايمها بثبوت عدمه وقد عذرت منه وهو ما مشى عليه هنا وعند الخمي لا ضمان على الجميل حيث أثبت عدم المدين بناء على أن اليمين بعد ثبوت الفقر أنه لم يكتم شيئا استحسن واقتصر المؤلف على هذه الطريقة في باب الضمان حيث قال لان أثبت عدمه أو موته في غيبته أي فلا ضمان على الضامن حينئذ وظاهره ولو كان يظن به كتمان المال والمشهور من القولين ما للخمي (ص) أو ظهر ملاؤه ان تفالس (ش) عطف على قوله ان جهل حاله والمعنى أن الانسان اذا كان ظاهرا الملاء الا أنه تفالس أي أظهر الفليس من نفسه بأن قال لا شيء معي يني بالدين فانه يحبس وظاهر الملاء هو الذي يظن أن له مالا بأن كان لابس الثياب الجميلة وله خدم (ص) وان وعد بقضاء وسأل تأخير كالיום أعطى جيلا بالمال (ش) يعني أن ظاهرا الملاء اذا وعد بان يدفع الحق ويقضيه ولكن قال آخرون في اليوم والثلاثة والخمسة فانه يجاب الى ذلك بشرط أن يعطى جيلا بالمال لانه لما وعد ظهرت قدرته على المال فلم يقبل منه الا جميل بالمال فان لم يعط جيلا بالمال فانه يسجن واليه أشار بقوله (ص) والاسجن (ش) حتى يأتي بحميل أو يقضى ما عليه ومجهول الحال اذا وعد بالقضاء كظاهر الملاء اذا وعد به ثم شبه في قوله والاسجن قوله (ص) كعلوم الملاء (ش) أي فانه يسجن حتى يوفي ولا يقبل منه جميل (ص) وأجل لبيع عرضه ان أعطى جيلا بالمال والاسجن (ش) يعني أن المدين غير المفلس اذا طلب التأجيل حتى يبيع عرضه للغرماء فانه لا يؤجل لتلك الا اذا أعطى جيلا بالمال والاسجن وأما المفلس فان الحاكم يبيع عليه عرضه ولا يحتاج لتأجيل وبعبارة قوله وأجل هو ظاهر في ظاهرا الملاء ومعلوم الملاء لا في مجهول الحال لانه لا عرض له (ص) وفي حلفه على عدم الناض تردد (ش) يعني ان الحاكم اذا باع عروض المفلس وقبض أثمانها فهل يحلف على عدم الناض وهو النقد ان لم يكن معروفا به وهو قول ابن دحون ولا يحلف على ذلك قاله أبو علي الحداد تردد والضمير في حلفه يرجع للمدين ولو مفلسا وبعبارة هو في مجهول الحال وظاهر الملاء وأما معلوم الملاء فلا يحلف وقوله وفي حلفه أي وفي جبره وعدمه تردد (ص) وان علم بالناض لم يؤخر (ش) يعني أن معلوم الملاء اذا علم الحاكم بالناض الذي عنده فانه

العاصمة ولو قيل من بيت المال ان وجدوا لافعل الطالب الا أن يلد المطلوب فعليه ما بعد وبنحوه في أجرة العون أي الرسول صرح ابن عاصم (قوله كعلوم الملاء) مثاؤه عن يأخذ أموال الناس ويقصد بها التجارة ثم يدعى ذهابها ولم يظهر ما يصدق منه من احتراق المحل أو سرقة أو نحرها فيحبس حتى يؤدي أموال الناس (قوله لانه لا عرض له) أي لا عرض له ثابت نقول ومثله ظاهرا الملاء لانه لو كان له عرض ثابت لكان معلوم الملاء فلا حسن التعميم فنقول لبيع عرضه أي بحسب ما ادعى وهذا لا ينافي كونه مجهول الحال أو ظاهرا الملاء أو غير ذلك وأما معلوم الناض فلا يؤخر لبيع عرضه (قوله فهل يحلف الخ) أقول وهو الظاهر وذلك لان هذا الخلاف جار على الخلاف في أيمان التهم كما قالوا ومحل هذا التردد ما يحقق عليه الدعوى ولا يحلف من غير تردد وهنا طريقة ثالثة تفصل بين التاجر وغيره (قوله ولو مفلسا) الواو والعال موافقة أول

العبارة وقوله وبعبارة الخ لا يخفى انه على هذه العبارة لا يتقدم بالافاس وقوله فلا يخالف الاظهر تخلفه لانه يكون معلوم الملاء عندنا بعروض فيحتمل عنده فاض وعنده فيظهر تخلفه (قوله ولو أدى الى اتلاف نفسه) أي ولم يظن أنه يموت وأما لو ظن أنه يموت فيموت فيه الحاكم (قوله وضرب مرة بعد مرة) قال عجم وانظر هل في مجلس أو باجتماع الخ كما وهذا الثاني هو الظاهر اه (قوله أي وضرب معلوم الملاء) هذا هو الذي يفيد نص المواق فقال فيه ابن رشد الوجه الثالث حبس من يقعد على أموال الناس وادعى العدم فتبين كذبه فانه يحبس حتى يؤدي أموال الناس أو يموت في السجن قال سحنون ويضرب بالدرة المرة بعد المرة ولا ينجمه من الضرب والسجن الاجملي غارم كذا قال المواق في حل قوله كم معلوم الملاء ثم قال في قوله ضرب مائنه تقدم نص سحنون ويضرب بالدرة المرة بعد المرة (قوله فهو عطف على أجل) يقتضي شموله لظاهر الملاء (قوله لا على علم الخ) الاولى أن يقول لا على وان علم الخ لانه يقتضي قصره على الذي علم بالناس (قوله لاتهامه على اخفاء مال) وكذا يقال في ظاهر الملاء ان تفالس ولا يخفى أن هذا مخالف لما أفاده نص المواق ثم أقول والظاهر انه يحمل على ما اذا قويت التهمة (قوله انه) بدل من بعسره وهو بفتح ان ويجوز الكسر على انه معمول بمقدر (قوله ظاهر ولا باطن والمذهب انه يخلف على البت وعلى (٣٧٨) ما لمصنف ان ترك من اليمين ظاهر او باطنا لم تعد لان اليمين على نية المخلف

كذا ينبغي بل اذا امتنع منها لا يجبر عليها فان قلت فاذ كان اليمين على نية المخلف فلم يطلب بالخلف على الباطن قلت لزيادة الارهاب التي ربما أوجبت اظهار ما أخفاء (قوله ويزيد في عينه الخ) قال ابن الهندي وهذا استظهار واليمين المذكورة كافية لانها على نية المخلف له والضابط أن كل بينة شهدت بظاهر فانه يستظهر على باطن الامر يمين من شهدت له البينة بخلاف من شهدت له البينة بالظاهر والباطن كما لو شهدت بأن فلانا غصب كذا أو دفع كذا أو قال كذا فلا عين عليه (قوله وليؤدين الدين عاجلا) فائدة زيادته أن يصير آمنا من مطله اذ لو لم يذكره وقضاء بعد زمن طويل لبر في عينه وفيه ضرر على صاحب الحق لا يخفى (قوله والا بطلت) وانظر هل يغتفر ذلك

لا يؤخره ويضربه باجتهاده الى أن يدفع ولو أدى الى اتلاف نفسه لانه ملك (ص) وضرب مرة بعد مرة (ش) أي وضرب معلوم الملاء سواء علم بالناس أم لا فهو عطف على أجل لا على علم مرة بعد مرة باجتهاد الحاكم وبعبارة هذا في مجهول الحال لاتهامه على اخفاء مال وفي معلوم الملاء وفي ظاهر الملاء ان تفالس (ص) وان شهد بعسره أنه لا يعرف له مال ظاهر ولا باطن حلف كذلك وزاد وان وجد ليقضي (ش) يعني أن من جهل حاله وظاهر الملاء اذا شهدت البينة عند القاضي بعسره شهادة على نفي العلم لا على البت أنها لا تعرف له مال ظاهر ولا باطنا حلف وجوباً على طبق شهادة الشهود انه لا يعرف له مال ظاهر ولا باطنا ويزيد في عينه وان وجد المال ليقضي الحق لغرمائه زاد بعضهم وليؤدين الدين عاجلا وان كان مسافرا جعل لادوية وقوله (ص) وأتظر (ش) اشارة الى الاحتجاج بقوله تعالى وان كان ذو عسرة فنظرة الى ميسرة رد على أبي حنيفة في قوله ان صاحب الدين يلزم الغريم ووجه الدليل أن الله تعالى أوجب انظاره الى اليسر وفهم من قوله لا يعرف أن الشهادة على نفي العلم لا على البت والا بطلت لانه قد يكون له مال لم يعلم به وفائدة زيادة وان وجد ليقضي تظهر فيما اذا ادعى الطالب عليه انه أفاد ما لا يأت بينة فلا عين عليه لتقدم هذه اليمين ولولاها الخلفه وجعلنا قوله وان شهد بعسره الخ في مجهول الحال وظاهر الملاء فقط لان معلوم الملاء لا تنفعه الا البينة الشاهدة بذهاب ما بيده ولا يكفي قولها لا نعرف له مالاً ظاهراً ولا باطناً ومثله في ذلك من يقرب قدرته وملائته على دفع الحق ما لم تقسم قرينة على كذبه في اقراره ومثله أيضاً من عرف بأخذ أموال الناس وعلم عدم ضياعها أو كان عليه دين منجم يؤدي منه شيئاً فشيئاً فادى البعض وادعى العدم في الباقي أو طلب بنفقة ولده بعد طلاق أمه فادعى العجز عن ذلك لانه كان يتفق عليه وعلى أمه أمس وهو الآن أقدر لزوال نفقة الام (ص) وحلف الطالب

للعوام أم لا وأما اذا احتملت الشهادة البت والعلم في بطلانها قولان كما لو قالوا انه فقير عديم لا مال له ظاهر ولا باطن (قوله وان وجد ليقضي) هذه اللام لا تدخل في جواب ان فمضى جواب لقسم مقدر كما قال ابن مالك واحذف لى اجتماع شرط وقسم \* جواب ما أخرت فهو ملتزم لا يقال يلزم تكرار القسم لانا نقول هذا أمر صناعي يدور ووجد دعوى أصاب ولذلك تعدت لواحد ومصدره الوجود (قوله تظهر الخ) قال عجم وهذا يفيد أن زيادة قوله وان وجد ما لا يقضي من حق الخالف فله تركها الا أن يقال لما كان الشارع ناظر التركة الخصومات ولتقلها ووجب هذه الزيادة وان أراد الخالف تركها لاشتغالها على غرض الشارع اه وقد علمت كلام ابن الهندي (قوله الا البينة الشاهدة بذهاب ماله) كان تقول البينة شاهد فاماله بعد التسالبة أو حرق أو نحو ذلك (قوله فادى البعض وادعى العدم الخ) أي وحالته لم تتغير (قوله وحلف الطالب الخ) فاعل حلف من استحق السجن فيدخل فيه مجهول الحال وظاهر الملاء ومعلومه الامن علم بالناس فلا يخلف الطالب كما تله الزرقاني ولا عمل وجهه بخلاف معلوم الملاء للطالب أنه يقول ما علمت الناس من ملائي فهو بحسب ما يظهر لهم وأنت تعلم باطن الأمر وأني معدم



(قوله ان ادعى عليه العدم) أي ولم يصدقه ان حيسه حينئذ ظلم وأما ان صدقه على أنه عديم فلا عين ولا حبس (قوله تفتيش داره) وحافونه كداره (قوله فقيه ترد) قال ابن ناجي والعمل عندنا على عدمه (قوله وأما حيسه) وكذا كيسه أو كيه وما أشبه ذلك مما لا يسه لان الغالب أن ما في ذلك ملكه وبعدمه ما نصه وان سأل أي الطالب تفتيش دار الغريم ولو معلوم الملاء وظاهره ولو بعد الشهادة على عدمه وحلفه على ذلك فقيه ترد لان الشهادة على نفي العلم لا على البت (٣٧٩) اهـ ولكن الظاهر كما في عب أنه اذا ثبت

العدم والحلف لا تفتيش (قوله ورجحت بينة الملاء الخ) والذي جرى به المثل تقديم بينة الملاء وان لم تبين والقاعدة تقديم ما به العمل على المشهور فان قيل شهادة بينة الملاء مستحبة لان الغالب الملاء والشهادة بالعدم ناقلة وهي مقدمة على المستحبة وأجيب بأن الناقلة هنا لما شهدت بالنفي قدمت عليها المستحبة لانها مثبتة (قوله بان قالت الخ) لا يخفى أن الدعوى أنه ملىء ودليلها أنه أخفى مالا (قوله بقدر الدين) يفيد أنه لو طرأ عليه موجب حبس فان يدين آخر فيزداد في سجنه للثاني (قوله أيم) هي الحالية من زوج أي فتقدير أيم مؤذن بأن الامين عبارة عن الزوج والحاصل أن الامين لغة من كانت حالته عن زوج سواء تزوجت قبل وطلقت أم لا وفي عرف الفقهها من تزوجت ثم طلقت أو مات زوجها والمراد الاول (قوله والسيد يحبس لمكاتبه) في دينه الحال اذا امتنع من أدائه لان المكاتب أحرز نفسه وماله وكذا يحبس السيد لعبده اذا شهد له شاهد بعتقه ولم يحلف السيد رد شهادة الشاهد فان طال دين (قوله مالم تكن قيمة الكفاية) انظر هل معناه أن الكفاية تباع لاجنبي ويؤخذ منه الثمن ويعطى لذلك

ان ادعى عليه العدم (ش) يعني أن من عليه الدين اذا ادعى على رب الدين أنه يعلم عدمه وكذب رب الدين فان الامين على رب الدين لازمة أنه ما يعلم عدمه فان لم يحلف لم يسجن المدين له بعد عين المدين والاسجن (ص) وان سأل تفتيش داره فقيه ترد (ش) يعني أن رب الدين وهو الطالب اذا سأل الجاحم أن يفتش له دار المدين لا بقيد كونه مقلداً وحافونه أو نحو ذلك عسى أن يجد شيئاً من متاعه ليبيعه به هل يجاب الى ذلك أم لا فيه تردد للآخرين وأما جيبه فيجيب لذلك لان هذا امر خفيف (ص) ورجحت بينة الملاء ان بينت (ش) يعني لو شهد له قوم بالملاء وقوم بالعدم فان بينة الملاء تقدم ان بينت سبب الملاء أي عينت ما هو ملىء به بان قالت أخفى مالا سواء بينت بينة العدم أم لا فان لم تبين رجحت بينة العدم بينت أم لا على الرابع وهذا لا يفهم من كلام المؤلف لان مفهوم بينت بصدق بالتساوي ولما ذكر ما وجب اخراج المجهول وظاهر الملاء من السجن وهو البينة ذكر ما يخص المجهول وهو طول الحبس فقال (ص) وأخرج المجهول ان طال حبسه بقدر الدين والشخص (ش) يعني أن مجهول الحال يخرج من السجن ويحلى سبيله بعد حلفه أنه لا يعلم له مالا ظاهراً ولا باطناً اذا طال سجنه ويكون بقدر الدين والشخص قوة وضعفاً وتوسطاً فليس الوجيه كالحقير ولا القوى كالضعيف وليس الدين الكثير كالقليل فقوله والشخص أي وحال الشخص وتحقيق المسئلة في الطول وعدمه أنه بحسب احتمال الحاصكم وأما ظاهر الملاء فيخرج ان شهدت بينة بعدمه على ما هو لا بطول سجنه ومعلوم الملاء لا يخرج حتى يؤدي أو يموت أو تشهد له بينة بذهاب ما بيده وأما ان شهدت له بعدمه فلا يخرج بذلك ولما كان جميع ما هو من أحكام هذا الباب لا يختص به رجال ولا نساء بل يشترك الجميع فيه وكان من ذلك الحبس ذكر ما يختص بحبسهن بقوله (ص) وحبس النساء عند أمانة أو ذات أمين (ش) يعني أن النساء يحبسن عند امرأة أمانة منفردة عن الرجال أو ذات رجل أمين أي زوج أو أب أو ابن فمكاته قال عند أمانة منفردة عن الرجال أو ذات أمين فعلم بما قررنا أن قوله أو ذات أمين معطوف على محذوف ليفيد اشتراط الأمانة أيضاً مع عدم الانفراد ولا يصح عطفه على أمانة لان العطف بأو يقتضي المغايرة فيقتضي عدم اشتراط أمانته وليس كذلك وتقدير المحذوف منفردة عن الرجال أو ذات أمين أنسب من تقدير أيم لان الامين لا يختص بالزوج (ص) والسيد لمكاتبه (ش) يعني أن السيد يحبس لمكاتبه مالم تكن قيمة الكفاية توفي بالدين أو يحل منها ما يفي به والا فلا يحبس له حينئذ وانما يحبس السيد لمكاتبه لانه أحرز نفسه وماله والحقوق المتعلقة بالذمة لا يراعى فيها الحرية ولا علة المنزلة بدليل أن المسلم يحبس في دين الكافر (ص) والجدة والولد لا يسه لا العكس (ش) أي يحبس الجد والجدة لولد الولد كذا كان أو أنثى لان حظ الجد وحظ الاب في الجدة ويحبس الولد لابه أو لأمه دون عكسه قال مالك وان لم أحبس الوالد لولد فلا أظلم الولد له ما أي فيجب على الإمام أن يفعل بهما

المكاتب وبعد أن أدى خرج حراً والارق له أو معناه تباع لنفس المكاتب ويخرج حراً كذا ترد بعض شيوخنا والظاهر أنه لا حاجة لشي من ذلك بل تقوم على أصلها ومن المعلوم أن القيمة باعتبار ذلك أقل منها فتجعل في الدين ويخرج حراً من ذلك الوقت (فرع) العبد يحبس في دين سيده من غير الكفاية لافيهما الأعلى القول بأنه لا يجوز إلا السلطان فله حبسه ان رأى أنه كتم مالا رغبة في العجز ويحبس القن المأذون له في التجارة (قوله والحقوق المتعلقة بالذمة) مقتضاه حبسه في مال عبده المأذون المدين حيث

احتج لو فادينه بما له على سيدة (قوله من الضرب وغيره) أي ما عدا السجن أي والسجن أشد من الضرب خصوصاً مع دوامه ويحبس الأب إذا امتنع من الانفاق على ولده الصغير للضرر بذلك (قوله إلا اليمين المنقلبة) هذا يشمل ما إذا ادعى الأب على ولده حقاً وتوجه عليه عين فبردها على الأب وما إذا قام الولد شاهد على أبيه بحق ولم يخلف مع الشاهد فرد اليمين على أبيه لكن تقييد الأولى بما إذا لم تكن الدعوى على الولد دعوى اتهام والاغرم (٣٨٠) بمجرد النكول وأما أن حلف الأب مع شاهد يقيمه على ابنه فليس هذا من باب

خلف الوالد (قوله نفياً واثباتاً) فالنفي عدم تخلف الوالد لا يبيح والاثبات تخلفه بجلده وابنه والمناسب للاستثناء النفي (قوله وما يأتي الخ) أي واليمين من معنى الحد (قوله ومثلها ما الأبوان) أي إذا حبس الأب مع ابنه أو الأم مع ولدها فالعنى إذا حبس كل من الأبوين مع ولد (قوله ولا يمنع مسلماً) نائب الفاعل ضمير يعود على المحبوس وهو المفعول الأول ومسلماً المفعول الثاني (قوله انظر الشارح الخ) عباراتهم تدل على اعتماد التقييد وقوله لعوده أي أخرج المحبسون ويستمر خارجاً عن الحبس لعوده وليس صلة لا يخرج كما هو ظاهره (قوله وقربب جداً) يحتمل رجوعه اقربب أي قرباً جداً أي قريب القرابة كافي النقل لا قريب بعيد ويرجع في ذلك للعرف ويحتمل رجوعه لمرض أي مرضاً جدياً أي شديداً ويخاف منه الموت كما قال سحنون فإن حل المصنف

ما يفعله بالمد الظالم من الضرب وغيره لأنه ليس لحق الولد بل لحق الله تعالى ردعاً وزجراً وصيانة لأموال الناس (ص) كالمين إلا المنقلبة والمتعلق بها حق لغيره (ش) التشبيه في الحكم نفياً واثباتاً والمعنى أن الولد لا يخلف أباه إذا وجب له قبله عين لأنه عقوق ولا يقضى له به أن شخ ولا يمكن من ذلك على المذهب وما يأتي المؤلف في باب الحد ومن قوله وله حد أبيه وفسق ضعيف إلا أن تكون اليمين منقلبة على الأب من الولد كما إذا وجبت عين للأب على ولده فردها على أبيه فلا يكون ذلك جرعة في حق الولد أو يكون الحق متعلقاً بغير الولد كما إذا ادعى الوالد أن صداق ابنته ضاع منه والزواج يطلبه بالجهاز أو ادعى الأب إعاره الابنة شيئاً من جهازها قبل السنة فخلف الوالد في ذلك ولا يكون جرعة في حق الولد لأن الحق في ذلك للزوج في التمتع بشورتها. (ص) ولم يفرق بين كالأخوين أو الزوجين أن خلا (ش) يعني أن الأخوين إذا حبسهما معاً في حق عليهما فإنه لا يفرق بينهما سواء انحلا السجن من الرجال أم لا ومثلها ما الأبوان وغيرهما من الأقارب وكذلك إذا حبس الزوجان في دين فطلب الغريم أن يفرق بينهما وطلب الزوجان أن يجتمعا فذلك لهما ما إن كان السجن خالياً والأبوان لا حبس الرجل مع الرجال وحسب المرأة مع النساء فقوله ولم يفرق بقرابتهاء للفعول ونائب الفاعل بين لأنها تتصرف على لغة قال تعالى لقد تقطع بينكم ورفع بين فوقعها متصرفاً وبالنساء للفاعل وفاعله عائد على الإمام أي لم يفرق الإمام بين ما ذكر أي لم يوجب التفرقة بينهما (ص) ولا يمنع مسلماً أو خادماً بخلاف زوجة (ش) يعني أن المحبوس في الحقوق لا يمنع عن يسلم عليه من حيث أنه يسلم أماً من حيث أنه يعلم الحيلة في خلاصه ونحو ذلك فيمنع ولا يمنع أيضاً من يخدمه ويأمره وظاهره ولو صح ما الذي يقيده كلام ابن الموارنة فيمنع منه اشتد من ضده انظر الشارح وقوله مسلماً مفعول ثان لم يمنع لأنه يتعدى إلى مفعولين أي لا يمنع القاضي المحبوس مسلماً عليه بخلاف الرجل إذا حبس في حق فان زوجته تمنع من أن تقيم عنده في السجن بقدر ما يجتمع بها لأن المقصود من السجن التضييق عليه حتى يدفع الحق لاهله إلا أن تشاء الدخول عليه في سجنه لها أي إذا سجن لها ولو بقيت عنده وقولنا تقيم الخ يخرج ما إذا أرادت السلام عليه فلا تمنع لقول المؤلف ولا يمنع مسلماً الشهوة الزوجة (ص) وأخرج الحد (ش) يعني أن المحبوس إذا وجب عليه حد لشخص فانه يخرج ليقام عليه وظاهره ولو لحد القتل كما قاله صاحب التكملة وحينئذ تؤخذ الدون من أمواله إن كان له مال والأضاعت على أربابها ولا يقال إذا أخرج لحد القتل لا يعود فلا يصح دخول حد النفس لأن قول قوله لعوده قيد في قوله (ص) أو ذهب عقله لعوده (ش) والمعنى أن المحبوس إذا ذهب عقله فانه يخرج بحميل ولعله بالوجه فإذا عاد له عقله عاد إلى سجنه إذا لافائدة في حبسه حينئذ لعدم علمه (ص) واستحسن بكفيل بوجهه لمرض أبويه وولده وأخيه وقربب جداً يسلم (ش) يعني أن المحبوس إذا اشتد مرض من ذكر فانه يمكن من الخروج ليسلم عليه بكفيل بوجهه ثم يعود إلى سجنه فقوله واستحسن في نقل ابن نونس عن ابن الموارنة متعلق بما بعده قال الباجي وهذا استحسان والصواب عندى وهو القياس المنع فيحتمل أن الاستحسان في كلام

على أحدهما فلا بد من الآخر والاحسن رجوعه لهما معاً والظاهر أنه يخرج لجنازة أحد أبويه مع حياة الآخر المؤلف ولا يخرج لجنازتهما معاً كما في الاعتكاف (قوله فيحتمل أن الاستحسان الخ) وحينئذ فيجوز على المصنف الاعتراض في ترك القياس الذي صوبه الباجي وقوله أو المراد به استحسان أي أو المراد ترجيح شيوخ غير من تقديم من اللغوى وابن رشد ونحوهما فيحتمل أن يكون مجرد حكاية ما رجحه المشايخ غير ملتزم كونه راجحاً وقوله أو هما أي أو يحتمل استعمال اللفظ المشترك في معنييه الاستحسان المقابل للقياس وترجيح بعض الشيوخ



(قوله لاجعة وعيد) فان قيل اذا كان لا يخرج للجمعة فالعيد من باب أولى ويجاب بأنه قد يقال باخراجه العيد لعدم تكرره بخلاف الجمعة (قوله لاجعة) أى ولا لجماعة بل لوضوء ان لم يتمكن فيه (قوله الانخوف (٢٨١) قتله الخ) أى فيخرج الى موضع آخر غير الذى

كان فيه وكذا خوف قتله أو أسره ان لم يطلق بالكلية وكذا خوف قتل غيره أو أسره اذا لم يطلق فيما يظهر وانظر اذا لم يطلق مع خوف من ذكر حتى حصل ما خيف منه ماذا يجب على من لم يطلقه وهل هو رب المال أو الخاصكم أو السجنان أو كل (قوله وفسد مرفى فصل الحصر

الخ) مرتبط بقوله حبس وبقي على احرامه واذا بقي على احرامه وفاته الحج يتحل بفعل عمرة (قوله الى موضع آخر) أو الى موضع اذا خيف عليه ما ذكر ان لم يطلق بالكلمة والنفر يسكون الفاء (قوله أخذ عين ماله) بفتح اللام لاجل الشرط الآتى وقراءته بكسر اللام

لا يأتى معه الشرط الآتى وقوله المحاز عنه هذه النسخة تصحيف والصواب نسخة محوز لانه لا يقال أحاز وإنما

يقال حاز فاسم المفعول منه محوز ومحوز أصله محووز ومحووز أصله محوز فلولم يحوز عنه فهو أحق به

فلسا وموتا (قوله بان شهدت البينة على عيبتها) وذلك بان لم تفارق البينة من قبضه من حين الرفع الى حين التفليس ويتصور ذلك لمن دفع

عينارأس مال ففلس المسلم اليه (قوله خلافا لشهب) أى حيث قال الا حديث انما فيها من وجد سلعة أو متاعه والنقدان لا يطلق

عليهما ذلك عرفا (قوله فليس له الا الخاصة) أى بالثمن كما هو الظاهر (قوله بشرط الخ) أى بشرط أن

يدخلوا على أن لا شيء له في الحصص أن لم يجده قال ابن القاسم للبائع أن

المؤلف المقابل للقياس أو المراد به استحسان شيخ غير الذين قدمتهم أو هما (ص) لاجعة وعيد وعدوا الانخوف قتله أو أسره (ش) يعنى أن المحبوس لا يمكن من الخروج لصلاة الجمعة لان لها بدلا ولا صلاة العيد ولا لجمعة الاسلام وان كان قد أحرم بحجة أو عمرة أو بنذرا وحنت ثم قيم عليه بالدين حبس وبقي على احرامه واذا وجب عليه الدين يوم نزوله بمكة أو بعنى أو بعرفات استحسن أن يؤخذ منه كفيل حتى يفرغ من الحج ثم يحبس بعد النفر الاول ولا عقاله الخمى والنفر الاول هو المجل في الرمي وقد مر في فصل الحصر أن من حبس بحق لا يحل الا بفعل عمرة ولا يخرج للدعوى عليه ويؤكل من يسمع عنه الدعوى فان امتنع تسمع البينة عليه فاذا ثبت عليه الحق يراد السجن عليه بالاجتهاد بعد الاعتذار وكذلك لا يمكن من الخروج لاجل عدو الا أن يخاف عليه أن يقتله العدو في السجن أو يخاف أن يأسره فانه يخرج من ذلك الى موضع آخر (ص) والغريم أخذ عين ماله المحاز عنه في الفلس لا الموت (ش) هذا هو الحكم الرابع من أحكام الحجر الخاص والمعنى أن من باع سلعة وحازها المشتري وقبل أن يقبض البائع ثمنها فلس المشتري أو مات والسلعة موجودة فللبائعها وهو المراد بالغريم أن يأخذ عين شئته المحاز عنه في حالة الفلس وهو أحق به من الغرماء لان الذمة موجودة في الجملة ودين الغرماء متعلق بها وأما في حالة الموت فلا يكون بائعها أحق به من الغرماء بل هو أسوأهم فيها لان الذمة قد خربت بالكلية واحتوز بقوله عين ماله تغير كما بآتى وشمل الدراهم والدنانير كما أشار اليه بقوله (ص) ولو مسكوكا (ش) حيث عرف بعينه بأن شهدت البينة على عيبتها أو كان مطبوعا عليها قياسا للثمن على الثمن خلافا لشهب ثم ان مثل الغريم من تنزل منزلته يارث أو هبة الثمن أو صدقة عليه أو حوالة أو ما من اشترى من الغريم الدين الذى له فلس له الا الخاصة ذكره ابن عرفة فن باع عبدا بكتاب مثلا غير مقبوض من المشتري ثم باع الكتاب لشخص ثم فلس مشتري العبد فليس له الرجوع في عين العبد اذ ليس هو بمنزلة بائع العبد فان قلت ما الفرق بينه وبين بائع العبد فان كلا منهما ملك ثمن العبد والاول يرجع في عين العبد في الفلس دون الثاني قلت الفرق أن بائع العبد بالكتاب يقول انما خرج العبد من يدي في مقابلة الكتاب فاذا تعذرا أخذ الكتاب فلي الرجوع في عين عبدي في الفلس وأما مشتري الكتاب فانه يدفع الثمن في مقابلة الكتاب وأما من اشترى عين شئته فلا يتنزل منزلته (ص) أو باقا (ش) هذا أيضا داخل في حيز المبالغة يعنى أنه لو باع عبدا فأبقى عند المشتري فللبائع أن يرضى بعبده الا بق بشرط أن لا شيء له في الحصص فان وجدته فلا كلام وان لم يجده فلا شيء له واليه أشار بقوله (ص) ولزمه ان لم يجده (ش) ولا يرجع للخصاص خلافا لشهب وكلام المؤلف مبنى على أن الاخذ من الفلس نقض للبيع من أصله لا على أنه ابتداء بيع والا فلا يجوز (ص) ان لم يفسده غرماء ولو بعاههم وأمكن لا يضيع وعصمة وقصاص (ش) أشار الى شروط أخذ السلعة من عند الفلس منها أن لا يفسده الغرماء فان فدوه بشئته الذى على الفلس ولو بعاههم الخاص بهم فليس له أخذ عين شئته حينئذ وكذلك لو ضمنوا له الثمن وهم ثقات أو يعطون به جيلا ثقة ومن الشروط أن يمكن الغريم أن يستوفى عين شئته ولهذا احتوز عن البضع فانه لا يمكن استيفاءه كما اذا تزوج امرأة بصداق معلوم ثم فلس الزوج فليس لها أن ترجع في بضعها الذى خرج منها بل يخاصص مع الغرماء

(٣٦ - خرى خامس) يطلبه على أن لا شيء له غيره أو يخاصص وليس له أن يطلبه فان لم يجده رجع الى الخصاص أى ليس للبائع أن يقول أنا أطلب الا بق فان وجدته فهو لى وان لم أجده دخلت في الخصاص وانما له أن يطلبه فان وجدته كان له وان لم يجده فلا شيء له وقال أشهب له ذلك أى يطلبه فان وجدته كان له والارجع لخصاص (قوله وكذلك لو ضمنوا له الثمن الخ) أى والنماء والخسارة للفلس وعليه

(قوله وهذا ظاهر في المدخول بها) أقول وكذا غير المدخول بها إذا لم ترد التطبيق فتخصص بجميعه على أنها تملك جميعه ونصفه على أنها تملك بالنصف فقوله الشارح فلا يشمل كلامه ما إذا لم يدخل أي إذا أرادت التطبيق وأما إذا لم ترد فكأننا خفيشد فقوله الشارح لأن لها أن تفسخ الخبز بما يقال أنه يشمل حتى التي لم ترد التطبيق فلا يظهر مع ما قلنا فالمناسب أن يأتي بالكلام على وجه لا قلق فيه فيقول وهذا ظاهر

(٢٨٢)

وأما إذا أرادت التطبيق لعسره فهل تخصص الغرماء بالنصف أو لا شيء لها لأن الفسخ جاء من جهتها كما قال الشارح وقوله تأمل أي تأمل ما يظهر به صحة أحد الطرفين قلت فتأملته فوجدت لأوجه للتردد لأنه حيث يقول ابن القاسم بأنه إذا طلق عليه لعسره بالنفقة يلزمه النصف فما وجه القول بعدم لزوم (قوله أو فصل ثوبه) أو قطع الجلد نعالا ونحوها (قوله أي واستمر) فلا يلزم عليه محذور نحوى وهو عدم تغير معطوف لا اثباتا ونفيا بصل التغاير موجود نعم فيه تكاف لأن الأصل عطف اللفظ على اللفظ وأما قطع الشقة نصفين فلا يفتى وكذا الدبغ لا يفتى على المشهور خلافا لابن وهب (قوله أما لو اشتراه مع الأصول) أي والفرض أن الثمرة لم تؤبر (قوله في باب الفليس) الظاهر أنه لم يرد بابا من كتاب معين بل أراد باب الفليس من أي كتاب أي إن شأن باب الفليس من أي كتاب يتكلم فيه على ذلك (قوله لا نأقول الثمرة الخ) أي هي المشار لها بقوله وأما لو اشتراه مع الأصول فلا حاجة لسؤال ولا لجواب (قوله كاجير رعى) هذا إذا كان يرد ما رعى لبيت صاحبه والا فهو أحق بها والظاهر إذا بات ما رعاها

بجميع صداقها وهذا ظاهر في المدخول بها لأن الكلام فيما قبض وحيز وحينئذ فلا يشمل كلامه ما إذا لم يدخل لأن لها أن تفسخ النكاح لأن الزوج وهو المتناع للبضع لم يقبضه وانظر هل تخصص الغرماء بالنصف لأنهم امتلكوه بالعقد كما مر في الصداق أنه إذا طلق عليه بعد ثبوت عسره يلزمه النصف كما مشى عليه المؤلف هناك وهو قول ابن القاسم أو لا شيء لها لأن الفسخ جاء من جهتها فكانها أسقطت حقها تأمل وعن العصمة كما إذا خالعتة على شيء معلوم ولم يقبض المخالعة عوض حتى فليست المرأة فان الزوج لا يرجع في العصمة التي خرجت منه لعدم إمكان ذلك بل يخصص غرماءها بما وقع عليه الخلع وعن القصاص كما إذا صالح في دم عمد بشي معلوم وقبل قبضه فليس الجاني فلا رجوع للمعنى عليه فيما خرج من يده وهو الدم لتعذر القصاص قال في توضيحه وينبغي أن يلحق بذلك صلح الإنكار إذا فليس المنكر فان المدعى يخصص بما صولح به ولا يرجع في الدعوى (ص) ولم ينتقل لأن طهنت الخنطة أو خلط بغير مثل أو سمن زبد أو فصل ثوبه أو ذبح كبشه أو تهر رطبه (ش) أي ومن شروط رجوع الإنسان في عين شئته المحوز عنه في الفليس أن لا ينتقل عن هيئته أما أن تغير عن هيئته كطحن الخنطة أو خلط بغير مثله بحيث لا يتيسر تمييزه منه كفتح بشعير أو صار الزبد سمن أو فصل الثوب قيصا أو سراويل أو ذبح الكبش أو صار الرطب غرافا لا رجوع لصاحبه به وتعين المحاصة مع الغرماء فقوله لأن طهنت الخنطة عطف على معنى لم ينتقل أي واستمر لأن طهنت الخنطة وفي بعض النسخ كان طهنت وأولى لو عجت أو بذرت وفهم من قوله ولم ينتقل أن حواله الاسواق لا نصبت وهو كذلك واحترق بقوله بغير مثل مما لو خلط بمثله كالخنطة تخلط بمثلها والزيت والعسل بمثله فإنه لا يفتى الرجوع وقوله أو تهر رطبه أي حيث اشترى الرطب مجردا عن الأصول إلى أجل معلوم فصارت ثمراته فليس المشتري أمالوا اشتراه مع الأصول فلا يفتى إلا بالجد كما في باب الفليس لا يقال قد تقدم أن الفليس إنما يفوز بالثمرة إذا جد بها لا يبيسها وهو خلاف ما هنا لا نأقول الثمرة التي يفوز بجذها هي غلة شئ وما هنا البيع واقع على ذاتها (ص) كاجير رعى ونحوه (ش) التشبيه لا فائدة للحكم وهو عدم الأخذ والمعنى أن أجير الحراسة وأجير الرعى وأجير الخدمة ونحوهم إذا فليس رب الماشية أو غيره ككرب الزرع ونحوه قبل دفع الأجرة فإن الاجير لا يكون أحق بالماشية أو بالزرع في خدمته بل يخصص مع الغرماء وهذا بخلاف من أكرى دابة كراء مضمونا ثم فليس ربها فإنه يكون أحق بها من الغرماء والفرق بينه وبين الاجير أن الاجير لم تعلق خدمته بالماشية بل بذمة ربها والمكترى تعلق حقه بعين الدابة لأنها مجرد ركوبه عليها صارت كالعينة وبعبارة ومثل أجير الرعى الصانع الذي تستعمله في حافوتك فإذا جاء الليل انصرف فلا يكون أحق بما في الحافوت وليس من استأجره للدراس يبقره كذلك إذ صاحب البقر أحق بالاندر لأنه كالحائز للاندر (ص) وذئ حافوت فيمابه (ش) يحتمل أن يكون التقدير كعدم اختصاص ذي حافوت بما فيه إذا فليس المكترى وإذا لم يختص به فيكون أسوة الغرماء فيما فيه

من نحو غنم عند ربه تارة وعند أخرى فالحكم للغالب إن كان والا فانظره وانظر أيضا إذا كانت تبنت بعمل مشترك بينهما أو بمنزلهما الساكنين به جميعا والظاهر أنه إذا لم يكن غالب يتصرف في فلسه إن كان البيات عند ربه يكون أسوة الغرماء وإن كان عند راعيها فهو أحق بها والظاهر أنه عند البيات في المنزل المشترك بينهما يكون أسوة الغرماء (قوله فإذا جاء الليل انصرف) بيان الواقع والظاهر أنه إذا كانت المفاتيح بيده أنه يفوز بما في الدكان

وعليه

من نحو غنم عند ربه تارة وعند أخرى فالحكم للغالب إن كان والا فانظره وانظر أيضا إذا كانت تبنت

بعمل مشترك بينهما أو بمنزلهما الساكنين به جميعا والظاهر أنه إذا لم يكن غالب يتصرف في فلسه إن كان البيات عند ربه يكون أسوة الغرماء وإن كان عند راعيها فهو أحق بها والظاهر أنه عند البيات في المنزل المشترك بينهما يكون أسوة الغرماء (قوله فإذا جاء الليل انصرف) بيان الواقع والظاهر أنه إذا كانت المفاتيح بيده أنه يفوز بما في الدكان



(قوله أوفى بمعنى الباء) الظاهر أن يقول اذني بمعنى الباء وذلك لان مادة الاختصاص تتعدى بالباء (قوله وسواء علم الخ) الاولى اسقاطه كما هو ظاهر لان الفلاس طار بعد ردها (قوله وهذا مبني على أن الردي بالعيب نقض للبيع من أصله) قال الثاني انه المشهور وجعل كونه ابتداء بيع خلاف المشهور فكلام المصنف مبني على المشهور (قوله أسوة (٢٨٣) الغرماء) أي ان شاء حاصله أن الاقوال ثلاثة

معلومة من كلامه أحدها أنه يكون المشتري أحق بها واتباع في الثمن أي فان وفي والا حاصص بما بقي له وقد أفاد ذلك ع (قوله وهل القرض الخ) قال ع مقتضى نقل ق في محلين وابن عرفة أن الثاني لم يرجح وانما المرجح قولان ربه أسوة الغرماء مطلقا وأحق به مطلقا قبض أم لا (قوله لان الحديث الخ) ورد في الحديث أنه عليه الصلاة والسلام قال أعيأ رجل اتباع متاعا فافلس الذي اتباعه ولم يقبض الذي باعه من ثمنه شيئا فوجده بعينه فهو أحق به فان مات المشتري فصاحب المتاع أسوة الغرماء (قوله وأما لو فلس المقرض الخ) يظهر أن هذا قبل أخذ المقرض وأما لو فلس بعد أن أخذ المقرض القرض فنص ع على أنه ليس له ولا لغرمائه كلام مع المقرض قبل حلول أجله ثم اعلم أن ما ذكره شارحنا من قوله وأما لو فلس المقرض يكون المقرض أسوة الغرماء في ع خلافة وهو أنه يبطل الحصول المانع قبل القبض استظهارا ونص ع على أنه قد ذكره يحيى بن بكير فلا حاجة للاستظهار أقول وقول شارحنا انه يلزم بالقول لا ينتج المدعى وذلك لان الهبة والصدقة يلزمان بالقول ومسح ذلك بطلان بالفلس والموت (قوله لا يفدي الجاني) بالقصر (قوله وأسلمه في

وعليه فتكون الظرفية مجازية أوفى بمعنى الباع ويحتمل أن يكون التقدير ولا يقدّم ذواته فيما به وحينئذ فالظرفية على حقيقتها (ص) وراذلة لسلعة بعيب وان أخذت عن دين (ش) يعني أن من اشترى سلعة بثمن معلوم أو أخذت بدل دين ثم اطلع فيها على عيب يوجب الرد فردها فلم يرد البائع ثمنها حتى فليس والسلعة قائمة فانه لا يكون أحق بها وهو أسوة الغرماء يحاصص معهم بثمنها وسواء علم بفلسه أم لا وهو ذامبني على أن الردي بالعيب نقض للبيع من أصله وأما على انه ابتداء بيع فانه يكون أحق بها وكلام المؤلف مفيد بما اذا ردها بالفعل وأما لو أراد الرد فوجده مفلسا فقال ابن عرفة واختلف ان لم يرده حتى فليس البائع هل هو أحق به فيباع له أو يكون أسوة الغرماء وعلى انه أسوة الغرماء فقيل يخير في حبسه ولا شيء له من العيب أو رده ويحاصص وقيل له حبسه ويرجع بقيمة العيب ويحاصص ان رده انتهى وانما بالغ على المأخوذ عن دين لانه لما كان الغالب فيه أن يكون رب الدين يسامح فيما يأخذه حتى يأخذ ما يباي عشرة عن عشرين مثلا كان من حق المدين اذا طلب أخذه رب الدين أن يمكن من ذلك لما في ذلك من الفرق به اذ لو ردت لبيعت مثلا بعشرة فتبقى العشرة مختلة في ذمته وبأخذ ذلك تسقط عن ذمته بخلاف بيع النقد فان الغالب فيه خلاف ذلك (ص) وهل القرض كذلك وان لم يقبضه مقرضه أو كاليبيع خلاف (ش) أي وهل القرض لا يكون المقرض أحق بما أقرضه حيث فليس المقرض بعد حصول القرض سواء قبض المقرض القرض قبل تفلسه أم لا ويأخذه الغرماء من المقرض ويحاصص به لان القرض لزمه بالقول وصار ملكا للفلس وهو قول ابن المواز والمازري وهو المشهور لان الحديث انما ورد في البيع أو القرض كاليبيع فان لم يكن المقرض قبضه فالمقرض أحق به في الموت والفلس لان من يئده سلعة لم يسلمها فهو أحق بها في القرض والبيع وان قبضه كان المقرض أحق به في الفلس لا الموت وهو قول ابن القاسم وروايته عن مالك وعامة أصحابه خلاف وأما لو فلس المقرض يكون المقرض أسوة الغرماء ان لم يكن معينا والافله أخذه لانه يلزم بالقول \* ولما انتهى الكلام على ما يؤخذ وغيره مما لم يتعلق به حق لغرماء الفلس شرع في الكلام على ما يتعلق به حق لغيره فذكر من ذلك الرهن والجنابة بقوله (ص) وله فلك الرهن وحاص بفدائه لا يفد الجاني (ش) يعني أن الشخص اذا باع عبدا مثلا بثمن معلوم ولم يقبضه حتى فليس المشتري والعبد موجودا لا أن المشتري قد رهنه قبل فلسه وحاز المرتين فان بائعه بالخيار ان شاء فلك الرهن يدفع الدين المرهون فيه ان كان الدين مما يجعل أو رضى ربه بتججيله وحاص بما فداه به وان شاء تركه تحت رهنه وحاص بثمنه مع الغرماء وأما لو وجد العبد قد جنى عند الفلس وأسلمه في الجنابة بعد فلسه فان له أن يفديه ولا يحاصص بما فداه به بل يضيع عليه بالكلية لان الجنابة ليست في ذمة الفلس بل في رقبة الجاني اذ له تسليمه فيما بخلاف الدين المرهون فيه فانه كان في ذمته والرهن من سببه فقوله وله فلك الرهن راجع لقوله وللغريم أخذ عين ماله المحاز عنه في الفلس اما على انه تفصيل له أو تقييده له وأما على انه معطوف عليه وانما له فداء الجاني حيث أسلمه المشتري بعد التفليس كما ذكرنا

الجنابة بعد فلسه) والجنابة قبل الفلس أو بعده (قوله على أنه تفصيل له) أي فكأنه يقول والمجاز عنه أخذ عين شئها اذا لم يتعلق به حق لغيره أو يتعلق به حق لغيره وفداه أو ما ان لم يفده فلا يكون أحق به وقوله أو تقييده أي فكأنه قال والمجاز عنه أخذ عين شئها اذا لم يتعلق به حق لغيره وقوله وأما على أنه معطوف عليه بقطع النظر عن كونه تفصيلا أو تقييدا وان كان في الواقع كذلك وعلى الاولين فيكون مستأنفا

(قوله وأما ان أسلمه قبل فلسه الخ) تبس في بعض شيوخ الشيخ أحمد الزرقاني حيث قال بخلاف ما إذا فلس بعد الجناية وبعد أسلامه فإنه لا كلام لربه قاله بعض شيوخنا ورواه اللقاني فقال وسواء فلس المشتري بعد الجناية وقبل أسلامه أو بعد الجناية وبعد أسلامه وكلام الزرقاني فاسد اه (قوله لمشاكلة الخ) (٣٨٤) المشاكلة مجاز علاقته المجاورة في الخيال لافي اللفظ وجوب سبقية العلاقة على

النطق باللفظ (قوله والحاصل الخ) والفرق أن الرد بالعيب نقض للبيع الثاني فكانها باقية عند المفلس والرد لفلس الثاني أو فساد بيعه ملحقان بالرد بالعيب في المعنى بخلاف ردها بجهة وما بعدها فانها ردت للمفلس ثلاث مستأنف (قوله فلا تكرار) كذا قال الفيشي وفيه نظر بل كلام المصنف شامل لما كان قد عاين البائع الاول أو حادثا عند المفلس ولا يقال انه يتكرر مع قوله بعيب سماوي لان قوله ان ردت بعيب فيما اذا خرجت عن ملك المفلس وقوله والمحاصة بعيب سماوي فيما اذا لم تخرج عن ملكه (قوله وعاد لهيئته الخ) أي فقول المصنف أو أخذه وعاد لهيئته لا مفهوم لقوله أو أخذه بل نقول هو مفهوم بطريق الاولوية (قوله لا يعقل جرح) أي لا يؤخذ عقله (قوله لا بعد الخ) صوابه الا اذا برئ على شين (قوله والافبنسبة نقصه) أي بان كان باعه بمائة وقيمتها سألما بخسون وبعد الجناية أربعون فقد نقصته الجناية الخمس فله أن يأخذه ويحاصص بعشرين (قوله أي وان لم يعد) هذا ناظر للتعبد لا ناظر للفظ المصنف أي من أن قوله وعاد لهيئته راجع لقوله أو أخذه لا راجع للامرين معا وأما اذا قلنا انه راجع للامرين معا فيكون حلا موافقا للتعبد (قوله والمناسب لرامه) أي من كونه مختصرا مينا لما به الفتوى

وأما ان أسلمه قبل فلسه فليس لربه فداؤه لان تصرف المشتري حينئذ بالاسلام للمعنى عليه لا يرد كبيعته وأما ان فداه المشتري فان لربه أخذه مجانا وكان الاول أن يقول وحاص بفكاكه لان الرهن ليس مفديا وانما هو مفكوك لكنه عبر بالفداء لمشاكلة قوله لا بفداء الجاني ليصير الكلام على وتيرة واحدة كقوله تعالى وانه كان رجال من الانس يعوذون رجال من الجن لان ذكر ان الجن لا يقال لهم رجال (ص) ونقض المحاصة ان ردت بعيب (ش) يعني أن الشخص اذا باع سلعة ولم يقبض ثمنها حتى فلس المشتري بعد أن باعها لخاصص البائع بثمنها مع الغرماء لعدم وجدان سلعته ثم انهاردت على المفلس بعيب بها أو بفساد قلبا ثمنها أن يأخذ عين شيه ويرد ما أخذه في المحاصة لانها انتقضت بأخذ سلعته وله البقاء على المحاصة ويسلمها للغرماء ويتحاصص معهم في ثمنها كمال طرأ واحتز بقوله ان ردت بعيب عما اذا ردت بأقوله أو شراء أو هبة أو وصية أو ارث فليس له الياسبيل والحاصل أنها متى ردت اليه علك مستأنف لم يكن له مقال وقوله بعيب أي قديم عند البائع الاول وليس به على المشتري أو أعلم به أو اطلع عليه ورضيه وأما الحادث عند المشتري فسيأتي في قوله بعيب سماوي الخ فلا تكرار (ص) وردها والمحاصة بعيب سماوي (ش) ردها مرفوع على الابتداء مطوف على فك أو على نقض والمعنى أن البائع اذا وجد عين شيه عند المشتري المفلس فلما أخذه وجده عيبا سماويا فهو بالخيار ان شاء أخذه ولا شيء له من أرش العيب وان شاء خاصص بجميع ثمنه وسواء اطلع على العيب بعد أن أخذه من المفلس أو وهى عنده ومعنى الرد على الثاني التركة أي وله تركها للمفلس (ص) أو من مشتره أو أجني لم يأخذ أرشه أو أخذه وعاد لهيئته (ش) الموضوع بحاله يعني أن البائع اذا أخذ سلعته من عند المشتري ووجد بها عيبا من فعل المشتري وهو المفلس فهو أيضا بالخيار اما أن يأخذها ولا شيء له من الارش أو يتركها للغرماء ويحاصص معهم بجميع الثمن على المشهور وسواء عاد لهيئته أم لا ومثله ما اذا كان العيب من أجني لم يأخذ المفلس له أرشا وعاد لهيئته سواء أخذه أرشاً أم لا لانه لما عاد لهيئته صار ما أخذه المفلس من الارش كالغلة والفرق بين جنابة الاجني وبين جنابة المشتري أن جنابة المشتري جنابة على مافي ملكه فليس فيها تعدد فأشبهت السماوي بخلاف جنابة الاجني والضمير في قوله أو من مشتره للبائع أي مشتري سلعة البائع واستشكل قوله أو أخذه وعاد لهيئته بأنه لا يعقل جرح الابعد البرء وأجيب بأن ذلك يتصور في الجراحات الاربعة فان فيها ما قدره الشرع برئت على شين أو على غير شين (ص) والافبنسبة نقصه (ش) أي وان لم يعد لهيئته وهي من أجني سواء أخذ لها أرشاً أم لا فان شاء أخذه بما ينوبه من الثمن بأن يقوم يوم البيع سألما ومعيبا ويحاصص بمائة نقصه العيب من ثمنه كسلعتين فانت احداهما عند المفلس وان شاء تركه وحاصص بجميع ثمنه فقوله نقصه أي نقص الشيء المبيع والمناسب لرامه أن يقول أو من أجني وعاد لهيئته والافبنسبة نقصه (ص) ورد بعض عن قبض وأخذها (ش) عطف على فك والمعنى لو باع سلعة بعشرة مثلاً فقبض خمسة ثم فلس المشتري فوجد البائع سلعته قائمة فهو مخير اما أن يحاصص

أي بناء على أن قوله وعاد لهيئته راجع لقوله أو أخذه زاد ٣ من الاختصار بنا على أن قوله وعاد لهيئته راجع للامرين معا أي لم يأخذه أو أخذه والحاصل أن الصورة أربع لانه اما أن يأخذ أرشاً أو لا وفي كل اما أن يعود لهيئته أم لا فظاهر أن الرجوع بنسبة النقص انما هو في صورة واحدة وهي ما اذا أخذه ولم يعد لهيئته مع أن الرجوع بذلك عند عدم الهيئته سواء



أخذه أم لا فإذا رجعنا قوله وعاد له يئنه جاء على المعتمد من أنه يرجع بنسبة (٢٨٥) نقضه أخذ أم لا (قوله وأخذ بعضه) محل

أخذه بعضه أن لم يفد غرماء  
المفلس بالفلس وهل يختصون به  
عنه إلى مبلغ فدائه ولا دخول له  
بمن الفاتت أو لا يختصون به بل  
يخصص فيه لأن ما قدومه سلف  
في ذمة المفلس قولان (قوله كمالو  
باع عبيدين) ظاهره أنه تمثيل لقوله  
وان شاء تركه وليس كذلك بل هو  
تمثيل لقوله فله أخذه ويخصص  
(قوله وأبقى ولدها) أي بعد الاثغار  
أو رضيت بالفرقة (قوله أن يقال  
ما قيمة الام) تقويم الام أو لا فرض  
مسئلة (قوله فيقال عشرون) أي  
فتنسب أربعون لستين (قوله أو  
باع الولد) وأولى هبته أو عتقه لأنه  
لم يأخذ فيه عوضا (قوله فلا حصة)  
والفرق بين بيع الام وبين بيع  
الولد أنه إذا حدث عند المشتري  
كعيب سماوى فات وتقدم أنه لا  
يخصص بارشه وإذا اشتراها حاملا  
به كالعلة التي يفوز بها المفلس  
فلو وجدها ماعا أخذها لان الولد  
ليس بغلة على المشهور فلا يأخذها  
المشتري والفرق بين موت الام  
وبيعها أنه أخذ لها غنما في البيع  
(قوله وان لم يأخذ عقلا) في  
شرح عب لعله محمول على ما إذا لم  
يأخذ له غنمه وأما ان تركه مع قدرته  
فهو بمنزلة أخذه (قوله والغلة)  
أي كمال العبد الحادث بعد الشراء  
حيث انتزعه أو لم ينتزعه وفداء  
الغرماء (قوله إذا جدها) أي وكذا  
ان جز الصوف غير التام (قوله  
من لبن) أي إذا حلب والا فلا يباع  
وأما خراج الاض وأجرة الدور  
فالمفلس وغرمائه مطلقا قبضت  
أم لا وكذا أجرة الحيوان أي قبضت  
أم لا (قوله إذا باع غنما) المناسب إذا اشترى غنما

بالخسة الباقية وأما ان يرد الخسة التي قبضها أو يأخذ سلعته (ض) وأخذ بعضه وحاص  
بالفاتت (ش) وأخذ مصدر معطوف على فاك والمعنى أن من باع سلعتين فأكثر ثم فليس  
المشتري وقد باع بعض ذلك فهو جدد البائع بعض المبيع قائما فله أخذه ويخصص بما ينوب  
الفاتت من الثمن كان الفاتت مقوما أو مثليا ووجه الصفة أم لا وان شاء ترك ما وجد وخصص  
بثمنه أو بباقيته ان كان قبض منه شيئا كالأمر بعبدين بعشرين دينارا واقتضى من ثمنهما  
عشرة وباع المشتري أحدهما وبقي الآخر عنده وفلس فأراد البائع أخذ العبد الثاني منهما  
فليس له أخذه إلا أن يرد من العشرة التي اقتضاها خمسة لان العشرة الاولى كانت مفوضة  
عليه ما وهذا ان كانت قيمتهما متساوية والا فاض العشرة المقنضة أو لا عليه ما ورد حصة  
الباقى (ص) كبيع أم ولد (ش) تشبيهه في قوله وأخذ بعضه وحاص بالفاتت والمعنى ان من  
اشترى أمة أو دابة وولدت عنده ثم باعها وأبقى ولدها ثم فلس فان ربهما أخذ الولد بما ينوب به  
من الثمن ويقوم على هيئته إلا أن لو كان موجودا يوم البيع الاول وله تركه والمحاصة بجميع  
الثمن فقوله ولدت أي بعد أن اشتراها المفلس سواء كانت حاملا به وقت الشراء أم لا ووجه ذلك  
فيما إذا اشتراها غير حامل أن الأخذ بنقض البيع فكأنها ولدت في ملك البائع وأما ان كان الولد  
موجودا معهما يوم البيع فهي مما يتعدد فيه المعقود عليه فلا فرق بين بيع أحدهما أو موته  
وكيفية التقويم أن يقال ما قيمة الام يوم بيعت للمفلس فإذا قيل أربعون قيل وما قيمة الولد  
على تلك الهيئة إلا أن يوم البيع فيقال عشرون فيخصص بثلاثي الثمن قليلا كان أو كثيرا  
(ص) وان مات أحدهما أو باع الولد فلا حصة (ش) يعني أن من باع أمة أو رمكة وهي الانثى  
من الخيل فولدت عند المشتري فمات أحدهما عنده أو باع الولد وأبقى الام ثم فلس فالبائع  
مخير بين أن يترك الباقي ويخصص بجميع الثمن أو يأخذ الباقي بجميع الثمن ولا حصة لليت  
في الاولى ولا الولد المبيع في الثانية باتفاق في الاولى وعلى المشهور في الثانية لان الام هي  
المشترأة بعينها والولد كالغلة فلو وجدها ماعا أخذها اذا الولد ليس بغلة على المشهور فلا يستحقه  
المشتري (ش) تنبيهه هذا حكم موت أحدهما بغرق أو قتل وأما ان قتل أحدهما فقال ابن حبيب ولو  
قتل فأخذ له عقلا وبقي الآخر كان كالبيع في تفصيله وان لم يأخذ له عقلا فسبيله سبيل الموت  
أي فليس له أخذ الموجود الا بجميع الثمن (ص) وأخذ الثمرة والغلة (ش) فاعل أخذه هو  
المفلس وحيث قلنا يأخذ الثمرة قائما ذلك إذا جدها وفارقت الاصول وان لم يجدها فالبائع  
يأخذها مع أصولها على المشهور ويرجع بسبقه وعلاجه وظاهره ولو زاد ذلك على قيمة الثمرة  
والمراد بالثمرة غير المؤثرة بدليل ما بعده وكذلك للمفلس أن يأخذ الغلة التي لم توجد عند العقد  
من لبن وصوف واستخدم وسكنى ربا وخراج أرض لان الضمان منه (ش) الا صوفاتم أو  
ثمرة مؤبرة (ش) المشهور وهو مذهب المدونة أن الانسان اذا باع غنما عليها صوف قد تم حين  
شرائه للغنم أو تخلل عليها ثمرة مؤبرة حين شرائه للاشجار ثم فلس المشتري فان البائع يأخذ  
غنمه مع صوفها ان لم يجزها فان جزء المشتري وكان موجودا أخذه أيضا وان تصرف فيه فانه  
يخصص بما ينوب به من الثمن وكذلك له أن يأخذ الاصول مع ثمرتها لم يجزها عنها لانها حينئذ  
مقصودة ولها حصة من الثمن وأما ان جدها عن أصولها فانه لا يأخذها ولو كانت قائمة بعينها  
ولكن يخصص بما يخصها من الثمن والفرق أن الصوف لما كان تاما يوم البيع كان مستقلا  
بنفسه اذ يجوز بيعه منفردا عن أصله فلا يفتنه على البائع الانهابة عنه لا مجرد  
الجذاز وان الثمرة المأبورة يوم البيع لم تكن مستقلة اذ لا يجوز بيعها منفردة عن أصلها

أم لا بخلاف اللبن والصوف (قوله إذا باع غنما) المناسب إذا اشترى غنما

(قوله فذاذها في بيتها) فيه أنه يقال فواتها ببيع لها وبيعها لا يجوز (قوله وأخذ المكري دابته وأرضه) من مكتولهما ما وجبته وفلس قبل استيفاء منفعتهما (قوله لأجل التوطئة لما بعده) أي الذي هو قوله وقدم في زرعها وقوله لأنه إذا حل الخ فيه أنه لا يلزم من الحل كون المنفعة للغرماء (قوله معارض لما مر) من أن دين الكراء يحل (أقول) لا يتوهم من ذلك معارضة أصلاً لأن أخذ المكري دابته وأرضه فرع عن حلول الكراء فلا حاجة للسؤال والجواب فكان الأولى أن يقول ولما أفاد فيما تقدم أنه يحل الكراء بالفلس والموت أفاد هنا أنه يخبر في الفلس بين أن يأخذ دابته (٣٨٦) وأرضه وبين أن يحاصص بخلاف الموت فإنه يتعين التسليم وحينئذ فليس

إلا الخاصة إلا أنك خير بانه يعني عن هذا قوله وللغريم أخذ عين شئته المحار عنه في الفلس لا الموت وحينئذ فلا حاجة لقول المصنف وأخذ المكري دابته وأرضه بعد ما تقدم (قوله وقدم في زرعها الخ) اعلم أن قوله في الفلس حال فلا اشكال فإن قلت أخذ الزرع في كراء الأرض يؤدي إلى كراء الأرض بما تنبته أو بالطعام لأن ما يؤخذ عن الكراء بمنزلة ما وقع به الكراء ابتداء فالجواب أن هذا أمر جرت إليه الأحكام والحل محل ضرورة فإن قلت قد تقدم أن المفلس إذا رهن العبد المسع فليس له أن يأخذ إلا بعد فداؤه فإذا لم يكن له نزع الرهن الذي سبق له عليه ملك من المرتهن إلا بالقداء فكأن ينبغي أن لا يكون له ذلك في الزرع الذي رهنه المفلس ولم يتقدم له ملك عليه إلا بالقداء من باب أولى قلت لما كان الزرع متكوناً عن الأرض الباقية على ملك ربها صار كالبائع له بخلاف العبد فإنه مستقل بنفسه (قوله لأن الزرع انما يكون الخ) لا يخفى أن هذه العلة تقتضي التقديم في الفلس والموت معاً مع أنه فرق وذلك أن

فذاذها في بيتها على البائع (ص) وأخذ المكري دابته وأرضه (ش) يعني أن من أكرى دابة أو أرضاً أو داراً لشخص ثم فلس المكري قبل دفع الكراء فإن رب ما ذكر مخير أن شاء أخذ دابته وأرضه وداره وفسخ فيما بقي وأما في الموت فهو أسوة الغرماء وإن شاء تركه ما ذكر للغرماء وحاصص بالكراء كما أنه يحاصص في الموت به وانما ذكر المؤلف قوله وأخذ المكري دابته الخ وإن فهم بما مر من قوله وللغريم أخذ عين شئته المحار عنه في الفلس لا الموت لأجل التوطئة لما بعده وقد يقال إن قوله وأخذ المكري الخ معارض لما مر من أن دين الكراء يحل بالموت والفلس لأنه إذا حل كان الحق في المنفعة للغرماء وليس له أخذ ما كراه وقد جعل له هنا الأخذ والجواب أنه لا تخالف لأن قوله وأخذ المكري الخ فيما إذا فلس وأراد أخذ عين شئته وقوله ولو دين كراء أفاد به أنه يحل وله الخاصة به أن شاء على ما مر (ص) وقدم في زرعها في الفلس ثم ساقه ثم مرته (ش) يعني أن من أكرى أرضه لشخص فزرعها ثم فلس المكري فرب الأرض يأخذ الزرع ويقدم في السنة المزروعة على غيره من الغرماء وأما في حالة الموت فهو أسوة الغرماء وهو مذهب المدونة ثم إن استوفى كراءه عليه الساقى للزرع فيما فضل منه إلى أن يستوفي أجره والمراد بالساقى هنا الذي يسقى الزرع باجرة معلومة إذ لو لم يأتها انتفع بالزرع وليس المراد به العامل في المساقاة فإنه يأخذ حصته دون رب الأرض وغيره لأنه شريك في الموت والفلس والضمير في مرته للزرع والمعنى أن المكري للأرض إذا فلس بعد أن زرعتها فإن رب الأرض والساقى يقدمان على المرتهن كما مر ثم بعدهما يقدم فيما فضل عنهما في التقديم على الغرماء المرتهن إن كان مرهوناً محوذاً فإن فضل شيء كان للغرماء وانما يقدم رب الأرض والساقى على المرتهن وإن كان حائزاً للزرع لأن الزرع انما يكون عن عمل هذا وأرض هذا فحوزهما أخص من حوز المرتهن والحوز الأخص يقدم صاحبه على صاحب الحوز الأعظم كما لو وقعت سمكة في حجر إنسان جالس في سفينة غيره فإنه يكون أحق بهما من رب السفينة لأن حوزها أخص وأما في حالة الموت فإن المرتهن يقدم عليهما لأنها كسائر الغرماء وقيدنا صدر المسئلة بالسنة المزروعة فقط تبعاً لتقرير بعض ونصه وقدم في زرعها أي في السنة المزروعة فقط وأما في السنين الماضية فهي أسوة الغرماء وله أن يفسخ في المستقبل فصارت المنافع ثلاثة أقسام انتهى انظر الشرح الكبير (تقرير) لو عمل في الزرع أجبر بعد أجبر فالثاني أحق من الأول وقيل يقدم الأكثر في العمل وقيل يتحصان قاله الشارح وعلى الأول فيقدم الثالث على الثاني والرابع على الثالث وهكذا وإذا كان الساقى اثنين وقلنا يقدم الثاني على الأول فيقدم الأول على المرتهن (ص) والصانع أحق ولو عوت بما بيده (ش) يعني أن رب باب الصنائع إذا أسلم إليهم شيء ليصنعوه ثم فلس رب الشيء المصنوع أو مات فإن الصانع أحق بالشيء المصنوع الذي

ما ذكره في التوضيح تعليلاً لقول بان صاحب الأرض يقدم في الفلس والموت (قوله فحوزهما أخص) يعقل الخصوص في العموم فتقول يلزم من كون الإنسان عمله دخل في تحصيل شيء استيلاءً عليه ولا يلزم من الاستيلاء كون عمله تأثير في حصول الشيء (قوله تبعاً لتقرير بعض) ومقابلته أنه يقدم في السنة المزروعة وما قبلها وما بعدها حيث لم يأخذ أرضه فإن أخذها لم يكن له فيما بعدها شيء وكان مقدماً في الزرع في السنة المزروعة وما قبلها وأما جذاذ الزرع أم لا وهو مرئى عجم (قوله بيده) ظاهر قوله بما بيده يشمل ما إذا كان بيده بعض المصنوع أو كله فله حبس ما بيده من بعض المصنوع في أجرة ما بيده وما خرج منها وهو ظاهر إن كان الجميع



بعقد واحد ولم يسم لكل واحد قدرا فان كان كل واحد بعقد واحد واتحد العقد في الجميع الا انه سمي لكل واحد قدرا من الاجرة فانه لا يحبس واحد في اجرة غيره (قوله فان ما جعله فيه يكون كالزيد) فيه ان هذا مزيد (قوله الا النسيج) تبع المصنف في جعل النسيج كالزيد في المشاركة بقيمته كلام ابن شاس وهو خلاف المشهور من ان النسيج ليس كالزيد فلو قال ان لم يضاف لصنعة شيئا كالنسيج والاشراك بقيمته لوافق المشهور وكان فيه التصريح بالرد على ما لابن (٣٨٧) شاس (قوله يشارك بقيمته) بين حكم المزيد استئنافا

بيانيا ولذا اجرده من العاطف وهو جواب عن سؤال مقدر تقديره وما حكم المزيد فقال يشارك بقيمته ويعلم منه انه يشارك بقيمة النسيج (قوله يشارك في الفلاس خاصة) ووجهه انه لما كان له في الفلاس اخذ عين شئ ولا يمكن اخذ شراك بقيمته واما في الموت فليس له اخذ عين شئ فلذلك قلنا أسوة الغرماء (قوله فيقوم يوم الحكم الخ) بان يقال ما قيمة الغزل مثلا وما قيمة صنعة ولا يقوم غير مصبوغ أو غير مرقوع ثم يقوم مصبوغا أو مرقوعا ويكون شريكا بزيادة الصبغ أو الرقع كما قال ابن حبيب اذ قد لا يزيد ذلك فيذهب عمله باطلا (قوله قيل وما قيمة الصباغ الخ) فيه اشارة الى أن المشاركة انما هي بقيمة ما صبغ به لا بأجرة العمل في ذلك فانه فيها أسوة الغرماء على المشهور كما افاده الشيوخ ثم قد علمت أن موضوع المصنف في النسيج انه استأجر من ينسج له غزلا واما من باع غزلا فوجب له منسج جاعدا المشتري الفلاس فانه يكون شريكا أيضا قطعاً ولا يكون هو ولا بناء العرصة فتو على الراجح وقوله بالمعينة أي منفعتها كما يفيد قول شارحنا حتى يستوفي (قوله ان قبضت)

في يده فلو سلموا مصنوعهم أو لم يحوزوه من أول الامر كالبناء لم يكونوا أحق به بل هم أسوة الغرماء كما اشار اليه بقوله (ص) والافلا (ش) أي والابان سلم مصنوعه لاربائه أو كان غير حائز من الاصل فلا يكون أحق به بل أسوة الغرماء في الموت والفلاس وهذا ان لم يضاف لصنعة شيئا من عنده كالخياط والبناء وما أشبه ذلك أي ليس له فيه الاعمال يده واما ان أضاف لصنعة شيئا من عنده كالصبغ يصبغ الثوب بصبغه والرقاع يرقع القرو برقاعه وما أشبه ذلك ثم يفلس صاحبه وقد أسلمه الصانع لربه فان ما جعله فيه يكون كالزيد يشارك الغرماء بقيمة ما زاد فيه من عنده والنساج في حكم من أضاف لصنعة شيئا القوة صنعة النسيج واليه أشار بقوله (ص) ان لم يضاف لصنعة شيئا الا النسيج فكالمزيد يشارك بقيمته (ش) أي يشارك في الفلاس خاصة بقيمة ما أضافه لتعديرتهم والقيمة يوم الحكم سواء انقص المصنوع بالصناعة أو زاد أو ساوى فيقوم يوم الحكم الثوب غير مصبوغ وغير مرقوع والغزل غير منسوج فان قيل يساوى مثلا أربعة قيل وما قيمة الصباغ والرقاع وما أجرة النسيج فان قيل درهم مثلا كان ربه شريكا للغرماء بالنسب الا أن يدفع له الغرماء ما شارط عليه وحراد المؤلف بالصانع بائع منفعة يده التي لم يخرج من عنده شيئا ولو هنا للرد لما يتوهم من المسئلة السابقة من الاختصاص بالفلاس لا لالاشارة الى خلاف مذهبي اذ لا خلاف هنا (ص) والمكثري بالمعينة وبغيرها ان قبضت ولو أدبرت (ش) تقدم أنه قال والصانع أحق ولو يموت بما بيده وعطف هذا عليه والمعنى أن من اكثري دابة معينة وأقبض أجرتها لربها ثم فلس أو مات فان المكثري يكون أحق بالدابة في الموت والفلاس اتفاقا حتى يستوفي المنافع التي اشترها أو سواء قبضها من ربها أم لا لان تعيينها كقبضها وكذلك يكون أحق بغير المعينة الى أن يستوفي المنفعة حيث كانت مقبوضة حين التفليس لانها صارت بمجرد قبضها وركوبه عليها كالمعينة وسواء كان ربها يدير الدواب تحت المكثري أم لا أما ان لم تكن مقبوضة حين التفليس فهو أسوة الغرماء فقوله ان قبضت أي ان كانت مقبوضة حين التفليس هذا هو المراد وعبارته غير موفية بذلك لان كلامه شامل لما اذا قبضت وردت لربها وحين التفليس كانت بيد ربها مع أن المكثري ليس أحق بها في هذه الحالة لا يقال المبالغة تدل على المراد من غيرنا ويل بما قلناه لاننا نقول لا يلزم من الادارة أن تكون بيده وقت التفليس (ص) وربها بالمحمول وان لم يكن معها ما لم يقبضه ربه (ش) يعني أن المكثري للدابة اذا فلس أو مات فرب الدابة أحق بما على ظهرها في أجرة دابته في الموت والفلاس ومثل الدابة السفينة وسواء كان رب الدابة معها أم لا ما لم يسلم رب الدابة المتاع لربه والافلا يكون أحق بما جالته دابته بل هو أسوة الغرماء في الموت والفلاس ما لم يقم بالقرب فان قام بالقرب فان رب الدابة أحق بالامتعة ولو قبضها ربه كما يأتي في باب الاجارة عند قوله الاطول فلكثريه بين وقوله ما لم يقبضه ربه

أي قبض الغير وأن لا نه في المعنى مؤث أي ان قبض فرد من أفراد الغير (قوله واقبض أجرتها) كذا في لعب وشب وظاهره دفع الاجرة أم لا (قوله حين التفليس) أي أو الموت وقرئ ابن يونس بينها وبين كون الراعي ليس أحق بالغنم بان الراعي لم يتعلق له حق بعين الدواب بل بذمة المكثري ومكثري الدابة تعلق حقه باستيلائه منفعتها (قوله وسواء كان ربها الخ) أي خلافا لاصبغ أي فيقول انما اذا أدبرت لا يكون أحق بها أي بحركة الدواب تحت المكثري الخ (قوله وربها بالمحمول الخ) قال الناصر اللقاني ان قلت فما الفرق بين هذه وبين مكثري الارض فانه يكون أحق بزرعها في الفلاس فقط على مذهب المدونة مع أن الارض كالخاتمة لما فيها على ما بينوه قلت لعل الفرق أن حدود

الظهور أقوى لما انضم اليه من تنمية المتاع بالحل من بلد الى بلد اه والفرق بين هذه وبين قوله ونذى حانوت فيما به أنه لما كان الحل من محل لا خرمظنة التنمية فلفعلها تأثر في المحمول غالباً فكان بمنزلة الزيادة بخلاف الحانوت (قوله يفسخ) أي حيث يفسخ البيع افساده هذا هو الاصل ففيه انظروا في موضع اضممار ولو قال المصنف يفسخ البيع لفساده لما كان أظهر ولو قرئ لفساد بالتشوين وجعل البيع نائب فاعل يفسخ لظهور **وكان** أنه انما ترك ذلك لان المسموع اضافة فساد البيع وأرجح الاقوال أولها (قوله والسلعة بيد المشتري) عبارة عج تظاهر كلام المؤلف ونقل ابن رشد أنه لا فرق بين أن تكون السلعة بيد المبتاع أو بيد البائع لكن في كلام الشارح أن السلعة بيد المبتاع اه المراد (٣٨٨) منه ثم أقول تظاهر نقل ابن رشد خلافه ونصه في المقدمات واختلف فيمن

أى مالم يكن مقبوضاً حين التفليس بيد ربه (ص) وفي كون المشتري أحق بالسلعة يفسخ لفساد البيع أولاً وفي النقد أقوال (ش) يعني أن من اشترى سلعة شراء فاسداً بنقد دفعه للبائع أو عن دين في ذمة بائعها كما اذا وقع البيع وقت الأذان الثاني للجمعة مثلاً ثم فليس البائع قبل فسخ البيع والسلعة بيد المشتري فهل يكون المشتري أحق به من الغرماء في الموت والفلس الى أن يستوفي ثمنه أولاً ولا يكون أحق به وهو أسوة الغرماء لانه أخذها عن شيء لم يتم أو يفرق في ذلك فإن كان اشتراها بالنقد فهو أحق به من الغرماء وإن كان أخذها عن دين في ذمة البائع فلا يكون أحق بها أقوال ثلاثة الاول لمحنون والثاني لابن المسواز والثالث لعبد الملك ابن الماسحون وهي في المقدمات ومحلها اذا لم يطالع على الفساد الا بعد الفلس وأما لو اطالع عليه قبله فهو أحق بها باتفاق (ص) وهو أحق بشمنه (ش) الضمير في وهو عائد على من اشترى السلعة شراء فاسداً كما في المسئلة السابقة أي فاذا وجد ثمنه وهو مما يعرف بعينه كان أحق به من الغرماء قولاً واحداً في الموت والفلس سواء كانت السلعة قائمة أم لا فهذا قيد للحل الاقوال وانما كان هذا أحق ولو في الموت لان البيع لما كان فاسداً أشبهه الوديعة فلذلك اختص به (ص) وبالسلعة ان بيعت بسلعة واستحققت (ش) يعني أن من اشترى سلعة بسلعة فاستحققت السلعة التي خرجت من يده الفلس فان المشتري يكون أحق بالسلعة التي خرجت من يده ان وجدها بعينه في الموت والفلس بلا خلاف لا تنقاض البيع الموجب لخروج سلعته عن ملكه كمن تزوج امرأة بسلعة بعينها ثم طلقها قبل الدخول أو وجد النكاح مفسوخاً فهو أحق بسلعته أو بنصفها ان أدركها بعينه قائمة في الموت والفلس قولاً واحداً فلا خصوصية للبيع بذلك (ص) وقضى بأخذ المدين الوثيقة أو تقطيعها (ش) يعني أن من عليه الدين اذا وفاه لصاحبه وطلب منه الوثيقة المكتتب فيها الدين أو ممن ينزل منزلة صاحبه ليأخذها أو ليقطعها فانه يجاب الى ذلك ويقضى له به لا يقوم عفاً فيها مرة أخرى لكن ما ذكره المؤلف لا يفيد من عليه الدين شيئاً لانه اذا أخذ الوثيقة وادعى من له الدين انها سقطت من يده فالقول قوله كما يأتي في قوله ولربها ردها ان ادعى سقوطها وان أخذها وقطعها لا يفيد أيضاً لان من له الدين يخرج عوضها من السجل فالا حسن أخذها مع كتابة أخرى أو الخصم عليها فقولته وقضى بأخذ المدين الوثيقة مخصوصاً عليها أو تقطيعها بعد الاشهاد على وفاء ما فيها أو كتب وثيقة تناقضا فاقول على بابها (ص) لاصداق قضى (ش) يعني أن الزوج أو المطلق أو ورثة الميت اذا دفع للزوجة صداقها وطلب وثيقة ليأخذها عنده أو ليقطعها فانه لا يجاب الى

اشترى سلعة بفساد ففسد افساد فلس البائع قبل أن يردّها عليه المبتاع هل يكون أحق بها حتى يستوفي منها وهو قول سحنون أولاً لا يكون أحق بها وهو قول ابن المسواز وإن كان ابتاعها بنقد فهو أحق بها وإن كان ابتاعها بدين فهو أسوة الغرماء وهو قول ابن الماسحون (قوله وأما لو اطالع عليه قبله الخ) انظر هذا مع ما قاله عج ان وقع الفسخ قبل الفلس فقال بعض أشياخي الظاهر أن يكون أسوة الغرماء ولو كانت باقية بدين بيد المشتري اه فانظره مع كلام الشارح (قوله وهو أحق بشمنه) قال عج وقد علم مما ذكرنا أنه نارة يكون أحق بشمنه مطلقاً وهو ما اذا كان موجوداً لم يفت وهو مما يعرف بعينه ونارة يكون أسوة الغرماء وذلك فيما اذا فانت وتعدّر الرجوع بشمنها ونارة يكون أحق بالسلعة على الراجح وذلك فيما اذا كانت قائمة وتعدّر الرجوع بشمنها (قوله واستحققت الخ) الواو زائدة لان الزحشري يرى زيادة الواو في الصفة ولو أسقطها كان أولى أو يقال ان قوله سلعة معناه أخرى

فهى موصوفة والقرينة ظاهرة وتأتى الحال من النكرة الموصوفة ثم اعلم أنه لا فرق بين كون البيع صحيحاً أو فاسداً في هذه المسئلة (قوله لا تنقاض البيع) علة للتعميم في قوله في الموت والفلس جواب عما يقال هذا مخالف لقول المصنف وللغريم أخذ عن شيء في الفلس لا الموت وحاصل الجواب أن البيع لما وقع على معين فباستحقاقه انفسخ البيع فرجع في عين شيء مطلقاً (قوله فيخرج عوضها) فيه أنه سيأتي قريناً بأن الوثيقة اذا ادعى رب الدين سقوطها وادعى المدين دفع ما فيها فالقول قوله فهذا يفيد أنه لا يمكن من اخراجها من السجل بدون اذن من عليه الدين (قوله فالا حسن) أي ولو كتب براءة بينهما وعليها خط الشهود ليكن قال في أحكام ابن سهل والاحسن من هذا كله كتب براءة



(قوله ولا يعلم تزويجها الا منه) أي لا يعلم صحة القدوم على تزويجها الا منه فهو لازم لما قبله لان المراد التزويج الذي يكون بعد انقضاء العدة (قوله سواء كان مدخولا بها أم لا) أي خلافا لابن عبد العزيز في غير المدخول بها ثم أقول قوله اذ لا يعلم الخ يقضى بأن الجمع في قوله حقوق ليس على حقيقته (قوله سواء كان مدخولا بها أم لا) ينافي قوله اذ لا يعلم انقضاء عدتها الا منه الا أنك خير بأن التي لم يدخل بها وكانت مطلقة لعدة عليها وعبارة غيره أحسن وحاصلها أنه لا يقضى للزوج المطلق ولا لورثة الزوج اذ مات بأخذ وثيقة الصداق ولا بتقطيعها اذ اقضى ما فيها سواء كان مدخولا بها أم لا وذلك لان وثيقة الصداق لها في حبسها منفعة بسبب شروط تذكريها وحقوق النسب اذا اختلف في الولد ونحو ذلك كتاريخ الطلاق لكن الاختلاف في حقوق النسب انما تنفع فيه وثيقة الصداق في حالة خاصة وهي اذا كتبت حالة العقد وقد تكون وثيقة الصداق لا شرط فيها وكتبت حالة (٣٨٩) العقد (قوله والتعليل المذكور الخ) هذا

يفيد أنه اذا لم يكن مكتوب الا الصداق فقط فانه يقضى عليها بالدفع ان دفع لها الصداق (قوله وما أشبهه ذلك) أي كأن يدعى اعارته له والحاصل أن هذا الحل مرور على قول مالك الشامل لدعوى السرقة أو الاعارة ونحو ذلك والقول قول الراهن أي بميمنه كما قال مالك سواء قام رب الدين بمحدثان حلول أجل الدين أو بالبعد وهذا القول اعتمده الشيخ سالم وهو غير صواب كما ذكره من حقق (قوله حيث ادعى المرتن دفعه الخ) أي على وجه العارية أو الوديعة أو على نية أن يأخذ دينه منه حيث رده له (قوله لكان القول قول المرتن) أي بميمنه كما نص عليه فان نكل حلف

ذلك لما للزوجة فيه من الحقوق اذ لا يعلم انقضاء عدتها الا منه ولا يعلم تزويجها الا منه وسواء كان مدخولا بها أم لا والتعليل المذكور محمول على ما اذا كتبت تاريخ الطلاق في عقد الصداق أي على ظاهره مثلا (ص) ولربما ردها ان ادعى سقوطها (ش) يعني أن الوثيقة اذا وجدت في يده من عليه الدين فطالبها صاحبها وقال سقطت أو سرقته مني أو سرقتها أو غصبته مني وقال من عليه الدين بل دفعت ما فيها فان القول قول رب الدين ويقضى له بردها بعد أن يحلف أنه ما قبض من دينه شيئا وأنه باق في ذمة من هو عليه الى تاريخه وحينئذ على المدين أن يبين أنه وفي لان القاعدة أن كل شيء أخذ باسهاد لا يبرأ منه الا باسهاد (ص) ولراهن بيده رهنه بدفع الدين (ش) يعني أن الرهن اذا وجد بيد راهنه فطالبه المرتن بدين الرهن فقال الراهن دفعته اليك وقال المرتن لم تدفع الي منه شيئا وقد سقط مني أو سرقته أنت مني وما أشبه ذلك فان القول قول الراهن ويقضى له بأنه دفع مبلغ الرهن لان الاصل في الرهن أن يكون باسهاد وبغير اشهاد وليس على الراهن الا اليمين أنه دفع مبلغ الرهن وسواء قام رب الدين بمحدثان حلول الدين أو بالبعد وفي كتابة كلام المؤلف حيث ادعى المرتن دفعه له قبل أن يقبضه وأما لو ادعى أنه سرقه أو غصبه منه أو سقط منه لكان القول للمرتن بلا خلاف اذا قام بالقرب أو ما بعد الطول فالقول للراهن قول واحد اذ قاله ح فان قلت اذا ادعى سقوط الوثيقة القول قوله من غير تقييد بقرب فالفرق بين الوثيقة وبين الرهن قلت لعله اندور السقوط في الرهن بالنسبة لسقوط الوثيقة اذ الاعتناء بحفظ الرهن أشد من الاعتناء بحفظ الوثيقة (ص) كوثيقة زعم ربهما سقوطها (ش) التشبيه في الحكم أي فيقضى في هذه المسئلة والتي قبلها ببراءة الذمة والمعنى أن شخصا ادعى على آخر بدين وزعم أنه له وثيقة وانها سقطت أو تلفت أو نحو ذلك وادعى المدين دفع ما فيها فيقضى للمدين بالبراءة من الدين بعد حلفه أنه قضاها ولا يصدق ربهما في دعواه السقوط ونحوه كما أن المرتن لا يقضى له بشيء على الراهن الذي بيده رهنه بل يقضى ببراءة الذمة وهذا حيث لم توجد الوثيقة بيد المدين أما لو وجدت بيده لكان القول قول رب المدين في دعواه السقوط ونحوه كما هو في قوله ولربما ردها ان ادعى سقوطها والفرق أن الوثيقة اذا ظهرت أمكن الشاهد أن يشهد بما فيها ويلزم المدين بخلاف ما اذا لم تظهر فانه لا يشهد الا بما فيكون القول للمدين تأمل (ص) ولم يشهد شاهدا الا بها (ش) يعني أن الشخص اذا كتب شهادته على وثيقة فلا يجوز له أن يشهد بالامع احضار

(٣٧ - خشي خامس) الراهن ويرى (قوله وأما بعد الطول) أي عشرة أيام كما استظهر والحاصل أن هذه الكتابة تفرق بين دعوى العارية والوديعة وغير ذلك كما قلنا وبين دعوى السرقة والغصب أو السقوط وهذه الكتابة هي المعتمدة كما يعلم من كلامهم وعبارة عب ذهبت الى ما في الكتابة لكنهم تفرق بين دعوى العارية والغصب وهي تمر على قول سحنون فانه يقول القول للمرتن ان قام بالحديثان ويحلف أنه لم يقبضه فان نكل حلف الراهن ويرى كالصانع يقومون بالاجر بمحدثان دفع المتاع انتهى وهو ضعيف فالقول عليه هذه الكتابة التي ذكرها الشارح (قوله وادعى المدين دفع ما فيها) أي وانه قطعها كما أفصح به بعض الشراح كما في النص فان نكل حلف الراهن ويرى كالصانع يقومون بالاجر بمحدثان دفع المتاع فانه سحنون كما في بهرام (قوله تأمل) أمر بالتأمل اشارة الى الاشكال الواقع وهو انه اذا ادعى القضاء فهو معترف بالدين فيؤخذ ولا حاجة للاشهاد ولا وجه لقبول قوله والجواب أن عدم وجود الوثيقة قوى جانب القضاء فلذا قلنا يقبل قول المدين أنه دفع الحق تدبر

(قوله وانظر بسط الخ) اعلم اننا نذكر لك ما يتضح به المقام من غير نظر لما قاله في ذلك فنقول اعلم ان غير واحد قرر المصنف بكلام أبي عمر في كافيته فانه قال اذا كتب الشاهد شهادته في ذكر الحق وطول به او زعم المشهود عليه انه قد أدى ذلك الحق لم يشهد الشاهد حتى يؤتى بالكتاب الذي فيه شهادته بخطه لان الذي عليه أكثر الناس أخذ الوثائق اذا أدوا الديون انتهى المراد منه ثم ان الشيخ سالمنا نفعنا الله به قال لم أزل أتوقف في فهم كلام الكافي وذلك لان المديان مقر بالدين وانما يدعى دفعه وتقطيعه الوثيقة فكيف يطلب رب الدين من شاهد على مقر وهل يحتاج الى الشهادة مع الاقرار فيقال لا يشهد الشاهد حتى تحضر الوثيقة أو تجوز الشهادة بغير حضوره وقد سبقه غيره الى ذلك الاشكال ثم ان الشيخ سالمنا أجاب بقوله اللهم الا أن يحتمل على مقر في السر جاحدا في العلانية اه وأجاب غيره بان معنى قول أبي عمر لم يشهد لا عبرة بشهادته لتصدق المشهود عليه فكأنه قال يصدق فأطلق لم يشهد على تصديقه والا فالشهادة هنا لا فائدة فيها الاقرار المشهود عليه بما تضمنته الوثيقة من شهادة ويمكن حل قول المصنف ولم يشهد شاهد بها الابهاء على غير فرض أبي عمر وهو أن صورة المسئلة أن المشهود عليه منكرا لاصل الدين ففي كتاب الاستغناء قال ابن حبيب عن ابن المباحشون فيمن أشهد في كتاب ذكر الحق ثم ذكر أنه ضاع وسأل الشهود أن يشهدوا بما حفظوا فلا يشهدوا وان كانوا حاضرين لما فيه خوفا من أن يكون قد اقتضى ومحال الكتاب فان جهلوا وشهدوا (٢٩٠) بذلك قضى به وقال مطرف بل يشهدون بما حفظوا ان كان الطالب مأمونا وان

لم يكن مأمونا فنقول ابن المباحشون أحب الى أن لا يشهدوا انتهى (قوله بقبلة أسباب الجبر) أي وقد ذكر من أسبابه احاطة الدين والفلس (قوله يقال للنع والحرام) أي حرمة الحرام وهو عطف خاص على عام وهو مصدر جبر القاضى يجبر بضم الجيم وكسرها في المضارع (قوله صفة حكمية الخ) هذا التعريف لا يطابق معناه لغة ولا اصطلاحا لانه في اللغة المنع وعند جملة الشرع المنع من شيء خاص ولذا حده ابن رشد بأنه المنع من التصرف في المال وقال في الذخيرة المنع من التصرف ونقله عن التنبيهات الى آخر ما ذكره محشى

الوثيقة وانظر بسط هذه المسئلة في الشرح الكبير \* ولما انتهى الكلام على ما أراد من مسائل التفليس أعقبه بالكلام على بقية أسباب الجبر وهو لغة يقال للنع والحرام ويثلمت أوله ويقال لمقدم الثوب وهو مثلم أيضا كما في المحكم وشرعا قال ابن عرفة صفة حكمية توجب منع مرصوفها من نفوذ تصرفه في الزائد على قوته أو تبرعه بما له قال وبه دخل جبر المريض والزوجة انتهى ثم أن المؤلف عقد الباب السابق للجبر نفسه وعقد هذا لاسبابه وكان الاولى تقديم هذا على الاول لان السبب مقدم على المسبب طبعاً فيقدم وضعه على الواقع الوضع الطبع لان تقديمه واجب كما فهم ابن عبد السلام لانه انما يجب تقديمه عليه عقلا لا وضعاً وأسباب الجبر الصبا والجنون والتبذير والرق والفلس والمرض والنكاح في الزوجة وليس منها الردة لان المرتد ليس بمالك وذكر المؤلف مبدأ كل سبب وغايته وقدم جبر الجنون لقلة الكلام عليه بالنسبة للصبا فقال

باب ١٥٣ في الجبر

المجنون مجبور عليه للافاقة (ش) يعني أن المجنون بصريح أو وسواس مجبور عليه الى افاقته فاذا عاد عقله زال جبره ولا يحتاج افك ان كان جنونه طارئاً بعد البلوغ والرشد وان كان قديماً فلا بد من ذلك وقد يقال لا يحتاج الى هذا التقييد لان الجبر بعد الافاقة ليس جبر الجنون

تت (قوله في الزائد على قوته) أي بغير تبرعه بدليل قوله أو تبرعه وقوله أو تبرعه بما له أن أراد بملكه فلا معنى له مع ما قبله وان أراد ببيع ماله فيصدق بأقل من الثلث وان أراد بعضاً معيناً وهو ما زاد على الثلث فلا قرينة عليه وقد يجب أن مراده بعض ماله وكونه زائداً على الثلث خارج عن حقيقة الجبر وقوله أي بقوله أو تبرعه بما له وقوله يدخل جبر المريض والزوجة لانهم ليس لهما التبرع بازدي من ثلث ماله ولا يدخل جبرهما لقوله منع نفوذ تصرفه في الزائد على قوته لانهم لا يمنعان من نفوذ تصرفهم في الزائد على قوتهم افعوله في الزائد على قوته يدخل فيه الصبي والجنون والسفيه والفلس والفقير اذ ليس لهم التصرف في الزائد عن القوت وبقي المريض والزوجة فأدخلهما في قوله أو تبرعه (قوله عقد الباب السابق للجبر الخ) فيه أنه لم يتكلم على الجبر الكلى بل انما ذكر جبراً خاصاً وهو جبر المدين لاحاطة الدين والتفليس (قوله لان المرتد ليس بمالك) رد بأنه يتفق عليه من ماله وبقية من دينه فيكون ماله لا يملكه قبل موته ممنوع (قوله كل سبب وغايته) كأن يقول المجنون مجبور عليه من ماله ودينه للافاقة (قوله لقلة الكلام عليه) أي لان الجبر المتعلق بالجنون من حيث النفس فقط وأما الصبي فن حيث النفس والمال (باب الجبر) (قوله المجنون) كان جنونه مطبقاً أو متقطعاً ويجبر عليه وقت جنونه (قوله بصريح أو وسواس) نوعان من أنواع الجنون يعرفان عند اطباء احترازاً عما اذا كان بالطبع فانه لا يفيق منه عادة (قوله فلا بد من ذلك) أي من الفك



(قوله انما هو حجر آخر) أي واذا كان كذلك فلا يحتاج لقولنا ان كان جنونه خلاصته أنه لا يحتاج للفك مطلقا كان جنونه طارئا بعد البلوغ والرشد دام لانعم برده عليه أن الحجر للصبا والسفه يحتاج لفك مع أن المصنف قال الى حفظ مال ذي الاب ثم بعد كتي هذا رأيت شب ذكر مانصه المجنون من حيث جنونه محجور عليه لا لافاقة فيه مجرد لافاقة ينقل عنه حجر الجنون من غير احتياج لذلك ويرجع لما كان عليه من حجر صبا أو سفه ان كان وينقل عنه بما يأتي انتهى والحاصل أن الحجر على المجنون من حيث النفس فيزول بمجرد زوال الجنون فهو مفيد لما قلنا والحمد لله تعالى (قوله لا بويه) المناسب لآبائه لان الام لا حجر لها ولعل الاظهر أن يقول لآبائه أو وصبه والا فالحاكم (قوله زال عنه) إلا أن يخاف عليه فساد أو هلاك لجاله (٣٩١) مثلا فيمنعه الاب والولي والناس أجمعون وفي

عب خلاف ما في الشارح ونصه وأما الصبيبة فيستمر الحجر عليها بالنسبة لنفسها الى سقوط حضانتها بالبناعيم لان الحضانة حق للحاضن خلافا لابن الحاجب أنها كالصبي والاظهر كلام شارحنا ووافقته شب (قوله كما هو أحد الاحتمالات الخ) أي ويحتمل أن يريد بهذا الحجر المال ثم أبدل منه قوله الى حفظ وهذا هو حاصل كلام ابن غازي أن قوله فيما يأتي الى حفظ مال ذي الاب بعده بدل اشتمال من هذا ويحتمل أن يكون قوله لبوغي متعلقا بلفظ الصبي فهو تحديد للصبا ويكون قوله الى حفظ متعلقا بلفظ محجور فهو تحديد للحجر ويحتمل أن يكون هذا في حجر المال بالنسبة لليتيم الذي لا حجر عليه وما يأتي فيمن له حاجر من أب أو وصي أو مقدم (قوله بشماني عشرة سنة) أي يعرف بشماني عشرة سنة وهي جملة مستأنفة استثنافا بيانيته في جواب عن سؤال مقدر كان قائلا قال له بماذا يعرف فقال ويجوز في ثمان حذف

انما هو حجر آخر قديم للصبا والسفه قوله محجور عليه أي لا بويه ان كانوا والا فالحاكم ان كان والاجماعة المسلمين (ص) والصبي لبوغي (ش) يعني أن الصبي ذكر كان أو أنثى لانه فعيل يستوي فيه المذكر والمؤنث يستمر الحجر عليه أي حجر النفس وهو حجر الحضانة الى بلوغه فاذا بلغ عاقل زال عنه ولا ية آبيه من تدبير نفسه وصيانة منهجته اذ يؤمن عليه حينئذ أن توقع نفسه في مهواة أو فيما يؤدي الى قتله أو عظمه قصد ذلك وأما ارتفاع الحجر عنه بالنسبة للمال فهو المشار اليه فيما سيأتي بقوله الى حفظ مال ذي الاب بعده كما هو أحد احتمالات في كلام المؤلف انظر بقيتها ان شئت في الكبير \* ولما كان البلوغ عبارة عن قوة تحدث في الشخص يخرج به من حال الطفولية الى غيرها وتلك القوة لا يكاد يعرفها أحد فجعل الشارع لها علامات يستدل بها على حصولها أشار المؤلف الى أنها خمس منها مشترك ومختص وعطفها بأولئها يتوهم أن العلامات مجموعها أولها السن وهو مشترك بين الذكر والأنثى بقوله (ش) بشماني عشرة سنة (ش) أي بتمام ثمان عشرة سنة على المشهور وشهر غير المؤلف ستة عشر ولان وهب خمس عشرة سنة ثم ان العلامات ليست منحصرة فيما ذكر المؤلف لان منها فرق أربعة المارن وتثنى الابط وغلظ الصوت ومن ذلك أن تأخذ خيطا وتثنيه وتديره برقبته وتجمع طرفيه في أسنانه فان دخل رأسه منه فقد بلغ والا فلا (ص) أو الحلم (ش) أشار به هذا الى ثاني المشترك وهو الحلم اتفاقا وهو الانزال في النوم ويدخل بقياس الحروية الانزال بقطة وأشار لثالث والرابع المختصين بالانثى بقوله (ص) أو الحيض أو الحمل (ش) والمراد بالحيض الذي لم ينسب في جلبه والا فيكون علامة وللخامسة المشتركة وانما آخرها القوة الخلاف فيها بقوله (ص) أو الانبات (ش) للعانة وان لم يكن انزال ولا بلوغ سن والمراد به الخشن لا الرغب وقوله أو الانبات أي للعانة لا الابط أو اللحية لانه يتأخر عن البلوغ ثم ان المراد بالانبات النبات لان الانبات هو انبات الله تعالى لا اطلاع لنا عليه فلو عدل عن المصدر المزيد الى مجرد لكان أولى بمراده (ص) وهل الا في حقه تعالى تردد (ش) يعني أن الانبات المذكور هل هو علامة للبلوغ مطلقا في حقوق الله تعالى من صلاة وصوم ونحوهما مما لا يتطرق فيه الحكم وحقوق الآدمي من حدود طلاق وقصاص ونحوها مما يتطرق فيه الحكم وهو ظاهر كلام المازري وغيره وهو علامة في حقوق الآدمي وأما حقوق الله فهو علامة في الظاهر كالزوم الطلاق والعناق ونحوهما وأما مثل وجوب الصلاة وشبهها فانه لا يكون علامة قاله ابن رشد والى ذلك أشار بالتردد

الباء مع كسر النون وفتحها واثبات الباء سكونه ومفتوحة والنون مكسورة فيهما قاله ابن هشام في التوضيح (قوله والا فلا) أي لان الانسان اذا بلغ تغلظ خببرته وتغلظ رقبته (قوله أو الحمل) في أنثى أو خنثى ويزول حينئذ اشكاله ولا يعتبر فيها كبر النهد (قوله لكان أولى) فيه أن النبات اذا كان مصدرا مجردا يكون معناه ظهور النبات بمعنى النبات والظهور معنى من المعاني فهو مثل الانبات سواء فلا اطلاع لنا عليه فالأحسن أن يراد أن النبات نفس النبات فلا يكون مصدرا بل اسم للنبات (قوله في حقوق الله الخ) بيان للاطلاق وعلى هذا القول فهو علامة في الظاهر والباطن والقول بالاطلاق هو المعتمد وهو الذي صدر به المصنف كما أفاده بعض من حقق (قوله أو هو علامة في حقوق الآدمي الخ) المناسب أن يقول أو هو علامة في حقوق الآدمي في الظاهر كالزوم الطلاق والعناق ولا يلزمه فيما بينه وبين الله طلاق ولا حد حتى يحتمل أو يبلغ سن الاحتلام وأما مثل حقوق الله فلا يلزم ظاهرا ولا باطنا وهذا الذي قلناه يفهم من كلام

غيره (قوله كما لو ادعى على الصبي) هذا مطلوب وقوله أو ادعى الخ هذا طالب فهو وافق ونشر مرتب ويمكن أن يكون مدعى البلوغ مطلوبا كما لو ادعى عليه أنه أنلف شيئا قد أثمن عليه وأنه بالغ ووافق على جميع ما ادعى به عليه مع كونه قد ثبت حفظه للمال وخالفه الاب في ذلك وكان صاحب ذلك المتاع ممن يهتم أن يكون غرض المقر دفع ذلك اليه اما القرابة أو صداقة فلا يلتفت اليه (قوله وأما إذا ادعاه بالسن الخ) ويصدق في السن ان ادعى ما يشبه إذا جهل التاريخ (قوله طالبا كما لو ادعى الخ) ربما يقع في الوهم من العبارة أن تلك الدعوى ذاتها تهمه وليس كذلك بل المراد ريبة خارجة (٢٩٣) عن ذات الدعوى (قوله لكن المعتمد تصديقه) أي مع الريبة (قوله لان

الحدود تدرا) أي وانكاره  
البلوغ شبهة تدرا الحد عنه  
ويرب أصله يرب نقلت  
حركة الياء الى الساكن  
الصحيح قبلها وهو الراء  
فصارت الياء متحركة في  
الأصل منفتحها ما قبلها الآن  
فقلت ألفا فلما دخل  
الجازم سكن الياء فذفت  
ألف لا لتقاء الساكنين  
ففرع <sup>٢٩٤</sup> سئل السيوري  
عن البكر التي تسمى تريد  
النكاح وتدعى عليه البلوغ  
هل يقبل أو يكشف فأجاب  
بأنه يقبل قولها اه ولو  
طلب وقال لم أبلغ فالظاهر  
أنه يقبل قوله ويرى عايدل  
عليه فرع السيوري (قوله  
لان المصلحة اذا كانت في  
الرد أو الاجازة تعين) أي  
فذلك أمره ظاهر فلا حاجة  
الى الاختصاص الشامل  
لذلك (أقول) والتخير أمره  
ظاهر فلا حاجة الى جعلها  
للتخير فلا فرق (قوله ويرده  
أيضا) أي يرد جعلها

(ص) وصدق ان لم يرب (ش) أي وصدق مدعى البلوغ أو عدمه طالبا كان أو مطلوبا في الاحتلام أو  
الانبات كما لو ادعى على الصبي البلوغ لا قامة حد جنابة فأنكر أو ادعى هو البلوغ ليأخذ سهمه في الجهاد  
مثلا فانه يصدق في الوجهين ان لم يرب في قوله والا فلا يصدق فالضمير في وصدق للصبي أي وصدق في ادعاه  
البلوغ اثباتا ونفيًا طالبا أو مطلوبا ان لم يرب هذا اذا ادعى البلوغ بالاحتلام أو الخيض أو الانبات وأما  
اذا ادعاه بالسن فلا بد من اثبات ذلك بالعدد أو ما بالجل فلا يلتفت لقوله حيث لم يكن ظاهرا أو ينتظر  
الامر في ذلك حتى يظهر وفي عبارة وصدق الصبي في بلوغه ان لم يرب فان حصلت ريبة فلا يصدق  
طالبا كما لو ادعى أنه بلغ ليأخذ سهمه في الجهاد ونحوه أو مطلوبا كما اذا جنى جنابة وادعى عليه البلوغ  
ليقام عليه الحد فانكر ذلك كافي الشارح لكن المعتمد تصديقه فيما اذا كان مطلوبا في هذا الفرض  
المدكور لان الحدود تدرا بالشبهات وفي كلام المواق ما يفيد (ص) <sup>٢٩٥</sup> ولولي رد تصرف بميز (ش)  
يعني أن المميز اذا تصرف بمعاوضة بغير إذن وليه فذلك موقوف على نظر وليه من اجازة أو رد  
كان الولي أب أو غيره حيث استوت مصلحة الرد والاجازة وأما تصرفه بغير معاوضة كهبة وعتق وما أشبه  
ذلك فانه يتعين على الولي رده وظهر مما قررنا أن اللام في قوله ولولي للتخير لان المصلحة اذا كانت في الرد  
أو الاجازة تعين فعل ما هي فيه فلا يحتاج الى جعلها للاختصاص ويرده أيضا قوله وله ان رشد فالرد ليس  
خاصا بالولي ويستثنى من قوله ولولي الخ ما اذا أسر المحجور عليه وأراد الفداء وامتنع وليه فلا كلام لولي  
ويستثنى منه أيضا ما اذا كانت الزوجة عند زوج موسر وامتنع من الانفاق عليها وطلبت من الولي  
الانفاق عليها من مالها فانه يجب على الولي ذلك لانها لو كانت غير متزوجة لوجب على الولي ذلك مع ما في  
هذا من دوام العصمة وأيضًا لو أرادت عدم الزواج فانها لا تجبر عليه وقال بعضهم لا يجبر الولي على ذلك  
الا اذا أراد الزوج فراقها ان لم ينفق عليها الولي ويستثنى من ذلك أيضا ما اذا كان تصرفه في هبة أو صدقة  
شرط الواهب عدم الحجر عليه فيها وفي دعوى الاستثناء في الاولين نظر لان المصلحة تعينت فيهما فيجب  
المصير اليها ولا شك أن خلاصه من الاسر ودوام الزوجة عند زوجها من ذلك (ص) <sup>٢٩٦</sup> وله ان رشد (ش) يعني  
أن المميز اذا تصرف بغير إذن وليه ولم يعلم بذلك الا بعد خروجه من الحجر أو علم وسكت أو كان مهملا لا ولي  
له وتصرف ثم خرج من الحجر بأن بلغ رشيدا فان النظر في ذلك لا غير فان شاء رده وان شاء أمضاه كما  
كان لولي له لكن الخيار له هنا سواء كان تصرفه بما يجوز للولي رده أو بما يجب عليه رده كالعتق ونحوه  
ومثل الصبي اذا بلغ رشيدا السفه اذا رشد لكن في السفه المهمل على أحد القولين الاتيين وهو أن  
تصرفه قبل الحجر محمول على المنع عند ابن القاسم وأما عند مالك فهو محمول على الاجازة فلا يحتاج الى  
اجازة (ص) ولو حنث بعد بلوغه (ش) هذا ما بالغت في أن له الرد والامضاء فاذا حلف في حال صغره

للاختصاص (أقول) قد علمت أنه لا موجب لرد الاختصاص (قوله فالرد ليس خاصا بالولي) يمكن  
أن يقال المراد اختصاص نسبي أي مادام صبيًا مميزًا ثم بعد ذلك كتبني هذا وجدت في شرح عب ما يفيد (قوله ويستثنى الخ)  
هذا يفيد أن المراد بالمميز المحجور بلغ أم لا ويكون قوله بعد كالسفيه تشبيه في المسئلة الاخيرة التي هي قوله وصحت وصيته والاحسن  
أن يراد به خصوص الصبي ويكون قوله كالسفيه تشبيها تاما (قوله مع ما في هذا من دوام العصمة) أي ودوام العصمة أمر نذبه الشارح  
(قوله يعني أن المميز) هذا يقتضي أن الكلام هنا في المميز والسفيه الا أنه يعارضه قوله ومثل الصبي الخ (قوله أو علم وسكت) المناسب  
اسقاطه لانه اذا علم وسكت فهو إذن (قوله ولو حنث الخ) ليس المراد حنث حقيقة اذ لا تتعدى غير بالغ بل المعنى علق اليمين في صغره  
وفعل بعد بلوغه ضد ما حلف عليه مما يوجب الحنث أن لو كان بالغًا حين التعليق فلا يلزمه (قوله فاذا حلف الخ) لا يخفى أنه حينئذ



يكون حلفا فيما يتعلق بالاموال فاذا نال المناسب أن يقول ولو بعد رشده وبلوغه نعم لو كان الحلف بالطلاق لصح كلام المصنف لكن ليس الكلام الا فيما يتعلق بالاموال (قوله بجرية عبده فلان) أي أو بطلاق زوجته أن لا يدخل دار فلان في هذا الشهر فبلغ ودخلها فالحكم ما قاله المصنف (قوله بعد بلوغه ورشده) فيه اشارة الى أن محل الخلاف اذا حث بعد رشده فلو قال المصنف بعد رشده لمكان أفضل (قوله فلا يحمل كلام المؤلف عليه) لا يأتي الجمل أصلا بعد قول المتن ولو حث بعد بلوغه وان كان النظر لما قبل المبالغة فالمعنى صحيح والحاصل أن كلام المصنف صحيح جعلت المبالغة أو للحال وخلاصة ما في المقام أن المناسب للمصنف أن يقول ولو حث بعد بلوغه ورشده لاجل أن الكلام في الاموال فلا بد من زيادة رشده (قوله ورجع تت الضمير الى الرشده) فيه نظر وقوله لانه قال الخ لا بد له كما هو ظاهر (قوله ولذا قال الخ) فيه أنه ولو حمل على الصبي فقط لا بد من زيادة ورشده لان الكلام في الاموال (قوله ولما كان حثه الخ) لا معنى له فالاولى حذفه (قوله يتنازع رشده الخ) والمراد بالرشده حسن التصرف (قوله وكلام المقدمات الخ) كلام شب وعب يقتضي أنه المعتمد (قوله حيث تغير الحال) وأما الاستمر (٣٩٣) الحال على ما هو عليه فلا رد عليه كما صرح به عب

اعلم أن المعتمد ظاهر لفظ المصنف ولا ينافيه كلام المقدمات لان معني كلام المقدمات أنه اذا تغيرت زيادة فله دفع الما يتوهم من أنه يتعين الرد وهذا لا ينافيه أنه له ذلك ولو لم يتغير (قوله الا أن يصون به ماله) أي يحفظ به ماله (قوله فيضمن في المال الذي صون به خاصة) بمعنى أنه اذا كان يتغذى كل يوم بنصف فضة فيضمن في هذا النصف لا يتعداه الى غيره فاذا كان ما تلفه أقل من النصف ضمنه فقط أو كان قدر النصف كذلك فان كان أكثر من النصف لا ضمان عليه في الزائد (قوله فيضمن في المال الذي صون به خاصة) بمعنى أنه اذا كان يتغذى بنصف فضة

بجرية عبده فلان أو صدقة ان دخل دار زيد ثم دخلها بعد بلوغه ورشده فالمشهور أن له الاجازة وله الرد وأما ان حلف في حال صغره وحث في حال صغره بان دخلها فانه لا يلزمه شيء بخلاف فلا يحمل كلام المؤلف عليه لعدم تأتي المبالغة وكلام المؤلف لا يشمل السفيه بدليل قوله بعد بلوغه ورجع تت الضمير الى الرشده لانه قال بعد بلوغه رشده أي بعد بلوغه في حال رشده وعليه فيشمل الصبي والسفيه اه ولذا قال بعض لو قال ولو حث بعد رشده لمكان أحسن وهذا صادق بما اذا كان الحلف بعد البلوغ لكن هذا يخص بالحلف فيما يتعلق بالمال كالحلف بالعق أي والا فالحلف بالطلاق ونحوه لازم له لانه عاقل بالغ \* ولما كان حثه موقفا عبر بالحث لانه حث موقوف على امضائه ورده لا حث محتم وبعبارة المراد بالحث قبل البلوغ صورة وهو مخالفة ما حلف عليه وقوله بعد بلوغه يتنازع رشده وحث (ص) أو وقع الموقع (ش) هذا مبالغة أيضا في أن له الامضاء والرد بعد بلوغه ورشده ولو صدر منه ذلك التصرف على وجه النظر والسداد ولا يلزمه امضاؤه وظاهره التخيير سواء استمر الحال على ما كان عليه أو تغيرت بزيادة فيما باعه أو نقص فيما ابتاعه وكلام المقدمات يفيد أنه انما له التخيير فيما وقع الموقع حيث تغير الحال عما كان في حله على العموم ففيه نظر (ص) وضمن ما أفسد ان لم يؤمن عليه (ش) أي وضمن الصبي ميمزاً أم لا ما تلفه ان لم يكن أمن عليه والا فلا ضمان عليه الا أن يصون به ماله فيضمن في المال الذي صون به خاصة ثم انه يضمن ما أفسد حيث لم يؤمن عليه في ماله لا في ذمته وبعبارة وفي مفهوم أفسد تفصيل فان أصرفه فيما لا بد له منه فان لم يؤمن ضمن مطلقا لانه أحرى من الافساد وان أمن ضمن ان كان له مال وبقي ولا تتبع

فقط فلا يضمن الا النصف لا غير وقوله صون أي حفظ (قوله في ماله لا في ذمته) فان تلف فأفاد غيره لم يضمن فلو لم يكن له مال أصلا لا ضمان عليه أصلا والحاصل على هذه العبارة انه يحمل الافساد على ما يشمل طرحه في البحر مثلا وما يشمل الانتفاع به وانه اذا لم يؤمن عليه فيضمن اذا كان له مال فاذا لم يكن له مال فلا شيء عليه وسواء في ذلك طرحه في البحر أو لاصون به ماله أو لا وما اذا أمن عليه فلا ضمان عليه حيث طرحه في البحر مثلا ولو كان له مال وأما اذا أكله مثلا فان حصل به حفظ المال بان أكل على جوع مثلا فيضمن في المال الذي عنده الذي وقع فيه التصوين فان لم يكن على جوع فكل طرحه في البحر (قوله وبعبارة الخ) لا يخفى أنه على هذه العبارة حمل الافساد على طرحه في البحر مثلا لا على ما اذا انتفع به في كل ونحوه حاصله أنه اذا طرحه في البحر مثلا فيضمنه ان لم يؤمن عليه والا فلا ضمان عليه (قوله وفي مفهوم أفسد) لم يتكلم على منطوقه والحكم انك تقول أنه اذا أفسد ضمن في ماله ان كان له مال والا فني ذمته خلافا لج وغيره (قوله فان أصرفه الخ) مفهوم أفسد وقوله فيما لا بد منه أي وأما اذا أصرفه في غير ذلك فهو بمثابة الافساد فيعطى حكمه وقوله فان لم يؤمن ضمن مطلقا أي كان له مال أم لا بقي أم لا وتتبع ذمته ان لم يكن له مال (قوله ضمن مطلقا) أي كان له مال أم لا بقي أم لا ان كان له مال أخذ منه والا تتبع في ذمته عند حصول البسار وقوله لانه أحرى من الافساد أي واذا كان يضمن عند الافساد اذا لم يؤمن فأولى اذا أصرفه فيما لا بد له منه عند عدم الامن وقوله وان أمن ضمن الخ أي والموضوع انه أصرفه فيما لا بد منه أي وأما

لو أمن وصرفه فيما له غنى عنه فلا يكون ضامنا (قوله اللخمى الخ) كلام اللخمى مرتبط بقوله وان أمن ضمن ان كان له مال وظاهر من ذلك التقرير ان الحكم في العبارة الثانية مخالف للحكم في العبارة الاولى وهى لعج والثانية هى التى يفيدها النقل (قوله وينبغى أن يضمن الأقل الخ) فاذا كان يتغذى بنصف فضة كل يوم وكان ما أقسده يساوى نصفين فلا يضمن الا نصف فقط فاذا كان ما يتغذى به يساوى نصفين وما أتلفه يساوى نصفه فيضمن نصف فقط (قوله وهذا أولى) أى لغومه وشموله لجميع ما تقدم أما على الاحتمال الاول فليس كذلك وقد يقال انه على الاحتمال الاول يراد بالميز ما يشمل السفينة والاحكام الآتية بعد جارية على هذا المنوال الا قوله وصحت وصيته فقاصر على الصبي بقريته التشبيه فؤدى الاحتمالين واحد ويمكن أن توجه الاول به يجعل الكلام على مساق واحد بخلافه على الاحتمال الاول (٣٩٤) فلم يكن على مساق واحد كما علم مما تقدم (قوله بان لا يعرف ما ابتدأ به) بأن يقول

أوصيت بدينار لزيد ثم يقول أوصيت لزيد دينارين وهكذا فالمراد بعدم المعرفة التناقض (قوله الى حفظ مال ذى الاب) بان لا يصرفه فى لذاته ولومباحة وان لم يجز شهادته ثم انك خبر بان فى المصنف شيئا وذلك لانه لا يعلم منه الحافظ لمال ذى الاب فلو قال الى حفظ ذى الاب ماله لكان أولى ويحجب بان المصدر مضاف للمفعول والتقدير الى حفظ ذى الاب ماله ولكن لما حذف الفاعل هنا احتاج للاظهار فيما بعد حيث قال ذى الاب وقوله وفك وصى أو مقدم أى بعده فعذف لفظ بعده من هنا دلالة الاول عليه وصفة اطلاق الحجر من الوصى أن يقول أشهد فلان أنه لما تين له رشديتجه فلان أطلقه ورشده وملكه أمره فان قامت بينة أنه لم يرل سفيها ردفعه وعزل الوصى وجعل غيره عليه ولا يضمن الولي شيئا مما أتلفه لانه فعله باجتهاده (قوله وهو اذا جرح عليه) حاصله كما أفاده بعض الشراح أن الصبي متى بلغ رشيدا خرج من حجر أبيه ولا يحتاج لفك ما لم يكن أبوه حجر عليه قبل الرشيد وأشهد على

ذمته اتفاقا اللخمى وينبغى أن يضمن الأقل منه أو مما صون به ماله \* ولما كان الحجر عليه فى حياته لحق نفسه وكانت الوصية فى ماله بخلاف ذلك فهى جائزة ولا جرح عليه فيها لانها خارجة من ثلثه بعدموته فساوى فيها البالغ أشار الى ذلك بقوله (ص) وصحت وصيته (ش) أى وصحت وصية الصغير المميز أى وجازت أيضا وانما اقتصر على الصحة لاجل الشرط المذكور وقوله (ص) كالسفيه (ش) تشبيهه فيما قبله فقط وهو صحة وصيته ويحتمل أن يكون تشبيها تاما فى الاحكام السابقة من قوله وللولى رد تصرف مما يترالى هنا ان أراد بالميز الصبي أى وللولى رد تصرف السفينة وله ان رشده الخ وهذا أولى وأما قوله (ص) ان لم يخط (ش) فهو شرط فى المميز والسفيه والمعنى أن صحة الوصية منهما ما لم يحصل تخليط أما ان حصل فان وصيته مالا تصح وفسر اللخمى التخليط بالايصاء بما ليس قربة وأبو عمران بأن لا يعرف ما ابتدأ به وقد أشار الى هذا المؤلف فى باب الوصية بقوله وهل ان لم يتناقض أو ان أوصى بقربة تأويلان (ص) الى حفظ مال ذى الاب بعده (ش) يعنى أن الحجر لا يزال منسجبا على الصبي الى بلوغه رشيدا وهو المراد بحفظ المال ومعناه أن يكون بعد بلوغه حسن التصرف وحينئذ ينفك عنه حجر أبيه ولولم يفكه أبوه عنه بخلاف الوصى ومقدم القاضى فانه لا بد أن يفكه عنه الحجر بعد بلوغه رشيدا والى هذا أشار بقوله (ص) وفك وصى أو مقدم (ش) أى من قدمه القاضى أى مع حفظ ماله ولا يحتاج الامر فى فكهما الحجر عنه الى اذن القاضى وانما كان الوصى هنا أقوى من الاب وهو فرعه لان الاب لما أدخل الابن فى ولاية الوصى صار بمنزلة مالو حجر عليه أى بعد بلوغه رشيدا وهو اذا جرح عليه لم يخرج الاباطلاقه ولومات الوصى قبل الفك تصيرا فاعاله بعد ذلك على الحجر ولا بد من فك الخا كم ولا يقال صار مهنلا ولا يتأتى الخلاف الا ترى بين ابن القاسم ومالك لانه محجور عليه وفى كلام المؤلف من قوله الى حفظ مال ذى الاب الخ اشعار بأن اليتيم المهمل يخرج من الحجر بالبلوغ (ص) الا كدرهم لعيشه (ش) هذا مستثنى من قوله وللولى رد تصرف مما يترالى أن الولي له أن يحجر على الصغير والسفيه ويرد تصرف كل اذا كان ذلك فى شئ له قدر وبال وأما الشئ التافه مثل درهم يشتري به شيئا كله كالحب والبقل وما أشبه ذلك فان وليه لا يحجر عليه فى ذلك وأما زوجة المحجور فهى التى تقبض نفقتها وأخذ ابن الهندي من قوله مثل الدرهم يتباع به لجان الوصى لا يدفع له غير نفقته وقال ابن العطار يدفع له نفقته

ذلك وهذا ظاهر اذا كان بعد البلوغ بل وظاهر التوضيح ولوقبله فاذا حصل ما ذكر فلا يخرج من الحجر الا بالفك والمراد ونفقة بلغ رشيدا أى تحقق ذلك فان جهل فهو محجول على السفيه فالخا صل أن قوله وهو اذا جرح عليه أى بعد البلوغ أى قبل أن يعلم حاله (قوله يخرج من الحجر بالبلوغ) هذا باقى على قول مالك الذى هو معتد وتأمل فى وجه الاشعار فانه لم يظهر مع ما تقدم من أن قوله والصبي بلوغه حجر النفس (قوله لعيشه) أى ضروراته ومصالحه كحلاقة رأسه وغسل ثوبه ونحو ذلك وقوله لعيشه أى وهو يحسن التصرف فيه والا فلا يدفع له وقال الزرقانى ان المراد به الدرهم الشرعى وربما يشعر بذلك قول المدونة يشتري به لجانا لا يشتري اللعم بدرهم من القلوس ومعنى كلامه أن الدرهم اذا دفع له أو الدرهمين اذا دفع له من نفقة فاشترى بذلك شيئا لعيشه فان فعله ماض وأما لو باع من متاعه شيئا لعيشه فان الولي النظر فيه ولوقل كذا ينبغى وانظر فى ذلك (قوله وقال ابن العطار الخ) أى وكذا يدفع له نفقة ولده وأما نفقة زوجته



وخادمها فتعطي لها وهذا كله اذا احسنت التصرف في ذلك فان كانت زوجته أمة دفعت نفقتها السيدها والظاهر ما قاله ابن العطار بل يمكن التوفيق بحمل ما أخذ من المدونة على ما إذا لم يتعلق به نفقة لاحد تدبر (قوله لا طلاقه) معطوف على محذوف أي والولي رد تصرفه في مال لا في طلاق فلا يرد أنه يشترط في لأن لا يتصادق أحد (٣٩٥) متعاطفها على الآخر (قوله وتصرفه) أي اذا

كان الأب لم يحجر عليه قبل

(فائدة) الحجر على من بلغ رشيدا يكون من الحاكم وأما على الصبي أو من بلغ سفيها فن الأب فالخاير في الاول الحماكم وفي الثاني الولي والخاصل أن الجنون تارة بطراً على بالغ رشيد وتارة على بالغ سفيه فان طراً على بالغ رشيد فان الحجر عليه لا يكون الا للحاكم فاذا زال جنونه عاد لحالته الاولى وهي الرشيد واذا طراً على سفيه فالحجر لولييه مستمر فاذا زال الجنون عاد محجوراً عليه كما كان وكذلك الصبي الا أن يزول جنونه وقد بلغ رشيداً (قوله وعليهما العكس) أي ولهما العكس فلا يرد أن هذين القولين منصوصان لا محجوران (قوله المعلوم السفه) أفاد كلامه هذا أن الاولى للشارح أن يقول أي الشخص الذكرا البالغ العاقل المعلوم السفه (قوله وبأني محترز) هذا لا يظهر لان الثاني في الاثني التي لها ولي فمحترز ما هنا الاولى وكذا يقال في قوله وتقدم محترز الثاني (قوله والثالث في قوله الجنون الخ) لا يخفى ان هذا يقتضي أن قوله الجنون محجور حجر مال وليس كذلك بل حجر النفس فمحجور الا فاقة بنفسك عنه حجر الجنون من غير احتياج الى فك ويرجع لما كان عليه من حجر صبا أو سفه ان كان وينفك عنه ذلك بماسياتي (قوله دخول زوج بها)

ونفقة رفيقه وأمهات أولاده ثم أخرج ما يخص السفيه البالغ بالعطف على تصرف بعد أن أخرج ما يعمه بأداة الاستثناء فقال (ص) لا طلاقه واستلحاق نسبه ونفيه وعنفق مستولده وقصاص ونفيه واقرار بعقوبة (ش) والمعنى أن المميز البالغ الذي لم يعلم رشده اذا طلق زوجته ليس لولييه أن يرد ذلك على المذهب سواء كان الطلاق على وجه الخلع أم لا وكذلك يلزمه استلحاق النسب بشرطه الا في بابيه وكذلك اذا نفي نسبه بلعان في الزوجة أو بغيره في جل الامة فليس لولييه أن يعارضه وان كان في الاستلحاق اثبات وارث واتلاف مال لان ذلك بعدمونه وكذلك اذا اعتق مستولده فانه يلزمه وليس لولييه كلام على المشهور اذ لم يبق له فيها غير الاستمتاع وبسير الخدمة والنفقة أكثر من ذلك ويتبعها مالها ولو كثر على الراجح وقيل بقيد القلة وعليه مشي المؤلف في باب الفلس حيث قال وتبعها مالها ان قل وقيل لا يتبعها مالها مطلقا والاول قول مالك في رواية أشهب والثاني قول أصبغ والثالث رواية يحيى عن ابن القاسم وكذلك تلزمه جنياته على غيره من نفس أو جرح أو قذف وكذلك يلزمه اذا دافع عن جنى عليه أو على وليه من عبده ونحوه جناية عدا اذ ليس فيها الا العفو ومجانا على مذهب ابن القاسم وهو المشهور وكذلك يلزمه ما أقر به من عقوبة في بدنه بان قال مشلا قطعت يدي ولا خلاف أنه لا يصح عفو عن جراح الخطا لانها مال فان أدى جرحه الى اتلاف نفسه وعفا عن ذلك عند موته كان في ثلثه كالوصايا وما في معنى الخطا من عدا لا قصاص فيه كالجائفة كالخطا وقد استفيد مما قررنا أن هذه المسائل في السفيه البالغ ولا يتصور حصولها من الصغير فجعل الشارح هذه المسائل في غير البالغ سبق قلم (ص) وتصرفه قبل الحجز محمول على الاجازة عند مالك لابن القاسم وعليهما العكس في تصرفه اذا رشده بعده (ش) يعني أن أفعال السفيه الذكرا البالغ المهمل المحقق السفه اذا تصرف ولو بغير عرض كعتق ونحوه محمولة على الاجازة عند مالك وكبراء أصحابه كابن كنانة وابن نافع وشهره ابن رشد في مقدمانه لان المانع الحجز عليه ولم يوجد ومحمولة على المنع عند ابن القاسم لان علة المنع عنده السفه وهي موجوده فلور شد بعد الحجز عليه وتصرف بعد رشده وقبل الحكم باطلاقه فالحكم المتقدم لمالك وابن القاسم ينعكس هنا فالأفعال لوجود الحجز عليه وهو علة المنع عنده وابن القاسم يحجز أفعاله لوجود الرشيد وهو علة لجواز التصرف عنده وجعلنا كلامه على البالغ لان الصبي المهمل تصرفاته كلها مردودة قبل الحجز ولو كان ذكرا وعلى الذكرا لان الاثني المهمة تصرفاتهم مردودة أيضا الا أن تعنس أو يعرض لدخول زوجها بها العام فتجوز أفعالها حيث علم رشدها أو جهل حالها أو ما ان علم سفيها فترد أفعالها وبعبارة وتصرفه أي السفيه الذكرا البالغ العاقل المهمل المعلوم السفه وأما المجهول الحال وهو الذي لا يعلم له رشده من سفه فافعله على الاجازة باتفاق وبأني محترز القيد الاول في قوله وزيد في الاثني الخ وتقدم محترز الثاني في قوله والصبي والثالث في قوله الجنون والرابع في قوله الى حفظ مال ذي الأب ولم يقل المؤلف وفي اجازة أفعاله قبل الحجز وردها قولنا اشارة الى أن المشهور عنده قول مالك (ص) ويريد في الاثني دخول زوج وشهادة العدول على صلاح حالها (ش) أي فيزاد ما ذكر على ما مر

أي مجرد دخول الزوج فان لم يدخل فهي على السفه ولو علم رشدها (قوله وشهادة العدول الخ) فيه انه قد يقال يستغنى عن ذلك بقوله الى حفظ مال ذي الأب فكيف يصح قول الشارح أي فيزاد على ما ذكر الخ والجواب انه ذكره ليبين أنه لا بد من شهادة العدول ولا يكتفي بسؤال الجيران غير أن عجب أفاد نقلا عن عياض المراد بشهادة العدول على صلاح حالها انها لا تعرف بسفه (أقول) فحينئذ قوله الى حفظ

مال ذي الاب ليس تحقيقا ولو احتملا مع أنه خلاف المتبادر والحاصل أن ذات الاب تخرج بحفظ المال مع دخول زوج وشهادة العدول على صلاح حالها وتخرج ذات الوصي أو المقدم بنفسهما بعد دخول زوجهما وشهادة العدول كما ذكر في دخول الزوج وشهادة العدول مزيدان بعد حفظ المال في ذات الاب وغيرها وقبل ذلك غيرهما فان المزيدي على الشيء قد يكون لاحقا كافي ذات الاب وغيره وسابقا عليه كافي ذات الوصي والمقدم فالدخول والشهادة سابقان على الفل في ذات الوصي والمقدم ولاحقان لحفظ المال في ذات الاب وغيرها وتصدق معنى الزيادة فيهما على ما ذكر في الذ كرفليس قوله وزيد في الاثنى خاصا بذات الاب كالبعض (قوله ان لم يرشدها قبل ذلك) أي قبل الدخول كما هو مفاد قول المصنف بعد ولا الاب ترشدها الخ والمناسب ان لم يرشدها الاب قبل ذلك أي قبل الدخول وشهادة العدول كما هو ظاهر (قوله وقد مر ما يخرج به) أي ما يخرج به من ذكر من المهمة من الحجر هذا على ما في بعض النسخ من أنه بالياء التحتية وفي بعض النسخ بالفوقانية وهي ظاهرة وقد تقدم قريباً في قوله الآن تعنى (قوله ما زاد على الواحد على المشهور) قال محشى نت وتعبير المؤلف بالعدول تسع فيه ابن رشد فظاهر أنه لا يكتفى اثنان وهذا الذي جرى به العمل عند الموثقين ان الترشيده والتسفيه لا يكتفى فيه العدلان وعليه درج ابن عاصم (٢٩٦) في تحفته وقال في المتيطة ولا يجزى في ذلك شاهدان كما يجزى في الحقوق وعلى هذا العمل وقال ابن فرحون في تبصرته لا يكتفى برجلين في ترشيد السفينة الامع الفشوة ونقل عن الجزيري في وثائقه شهود الترشيده يجب فيهم الكثرة وأقلهم على قول ابن الماجشون أربعة وكذا التسفيه (قوله ولو جدد أبوها حجرا) أي بأن يجدد عليها الحجر بعد ما حفظت المال ودخل به الزوج وقبل الشهادة أو قبل حصول أحد الأمرين المذكورين أو قبل حصولهما معاً يعتبر ولا يحتاج الى فكه اذا حصل الأمران (قوله على الرابع) اعترضه تبانه لابن رشد وابن رشد لم يفرع الخلاف المذكور على قوله وشهادة بل على مقابله وهو مضى عام ونحوه بعد الدخول وهو قول مطرف في الواضحة فتكون أفعالها قبل العام مردودة ما لم يعلم رشدها وبعده جائز ما لم يعلم سفهها أو مضى عامان وهو قول ابن نافع أو ستة أعوام وهو قول في المذهب أو سبعة وهو لابن القاسم فلو قال المصنف وزيد في الاثنى

في كل واحد ذات الاب يزاد لها مع حفظ المال والبلوغ دخول زوج بها وشهادة العدول على صلاح حالها ان لم يرشدها الاب قبل ذلك وذات الوصي والمقدم يزادها مع البلوغ وحفظ المال وفك الوصي أو المقدم دخول زوج وشهادة العدول على صلاح حالها ان لم يرشدها قبل ذلك على الخلاف ولا يدخل في كلامه المهمة خلافاً للشيخ عبد الرحمن لانه قال وزيد أي على ما مر في الذ كرم من حفظ مال ذي الاب وفك وصي أو مقدم وقد مر ما يخرج به من الحجر والمراد بالعدول ما زاد على الواحد على المشهور (ص) ولو جدد أبوها حجرا على الرابع (ش) يعني أن الحجر على الاثنى بنفسك بدخول الزوج بهما مع الشهادة على حسن تصرفها ولو جدد أبوها عليها حجرا ولا يعتبر بذلك ولا يحتاج الى فك اذا حصل ما ذكر على الرابع عند ابن بونين وانظر ما في كلام المؤلف هنا في الكبير \* ولما قدم أن حدداً في ذات الاب الرشده وشهادة العدول بالصلاح ويزاد على ذلك في ذات الوصي والمقدم الفك أشار الى أن محل ذلك حيث لم يحصل منهم ترشيده فقال (ص) ولا الاب ترشدها قبل دخولها (ش) يعني أن الاب يجوز له أن يرشدها ابنته البكر البالغ قبل دخولها على زوجها وسواء علم رشدها أم لا وفائدته أنه لا يجوز نكاحها الا باذنها كما مر واليب تعرب عن نفسها كبكر رشده وأما بيعها ومعاملاتها فهي محجور عليها فيها فلا يضي شيء من ذلك الا باجازة أبيها (ص) كالوصي ولو لم يعرف رشدها وفي مقدم القاضي خلاف (ش) التشبيه في مطلق الترشيده والمعنى أن للوصي أن يرشده البكر البالغ التي في حجره بعد الدخول على زوجها لا قبله واختلف في مقدم القاضي هل له أن يرشده البكر البالغ التي في حجره بعد دخولها على زوجها أو ليس له ذلك وانظر هل للسيد أن يرشده أمته أو عبده ويصير حكمهما حكم البكر اذا رشده أو ليس له أن يرشدهما وبأقوى قوله وحجر على الرقيق الا باذن وكلام المؤلف في الترشيده بقول المرشد من غير إثبات موجب

في كل واحد ذات الاب يزاد لها مع حفظ المال والبلوغ دخول زوج بها وشهادة العدول على صلاح حالها ان لم يرشدها الاب قبل ذلك وذات الوصي والمقدم يزادها مع البلوغ وحفظ المال وفك الوصي أو المقدم دخول زوج وشهادة العدول على صلاح حالها ان لم يرشدها قبل ذلك على الخلاف ولا يدخل في كلامه المهمة خلافاً للشيخ عبد الرحمن لانه قال وزيد أي على ما مر في الذ كرم من حفظ مال ذي الاب وفك وصي أو مقدم وقد مر ما يخرج به من الحجر والمراد بالعدول ما زاد على الواحد على المشهور (ص) ولو جدد أبوها حجرا على الرابع (ش) يعني أن الحجر على الاثنى بنفسك بدخول الزوج بهما مع الشهادة على حسن تصرفها ولو جدد أبوها عليها حجرا ولا يعتبر بذلك ولا يحتاج الى فك اذا حصل ما ذكر على الرابع عند ابن بونين وانظر ما في كلام المؤلف هنا في الكبير \* ولما قدم أن حدداً في ذات الاب الرشده وشهادة العدول بالصلاح ويزاد على ذلك في ذات الوصي والمقدم الفك أشار الى أن محل ذلك حيث لم يحصل منهم ترشيده فقال (ص) ولا الاب ترشدها قبل دخولها (ش) يعني أن الاب يجوز له أن يرشدها ابنته البكر البالغ قبل دخولها على زوجها وسواء علم رشدها أم لا وفائدته أنه لا يجوز نكاحها الا باذنها كما مر واليب تعرب عن نفسها كبكر رشده وأما بيعها ومعاملاتها فهي محجور عليها فيها فلا يضي شيء من ذلك الا باجازة أبيها (ص) كالوصي ولو لم يعرف رشدها وفي مقدم القاضي خلاف (ش) التشبيه في مطلق الترشيده والمعنى أن للوصي أن يرشده البكر البالغ التي في حجره بعد الدخول على زوجها لا قبله واختلف في مقدم القاضي هل له أن يرشده البكر البالغ التي في حجره بعد دخولها على زوجها أو ليس له ذلك وانظر هل للسيد أن يرشده أمته أو عبده ويصير حكمهما حكم البكر اذا رشده أو ليس له أن يرشدهما وبأقوى قوله وحجر على الرقيق الا باذن وكلام المؤلف في الترشيده بقول المرشد من غير إثبات موجب

وهو قول ابن نافع أو ستة أعوام وهو قول في المذهب أو سبعة وهو لابن القاسم فلو قال المصنف وزيد في الاثنى مضى سبعة أعوام بعد الدخول لكان ما شياً على قول ابن القاسم الذي جرى به العمل عند أهل قرطبة ويكون قوله ولو جدد أبوها حجرا على الاظهر واقعاً في محله ومعناه حينئذ أنه اذا مضت المدة المذكورة انفك عنها الحجر ولو جدد أبوها عليها الحجر قبل المدة من غير احتياجه الى الفك وان لم يثبت حفظها للمال ولا شهدت العدول بصلاح حالها ولا يقبل قول الولي ولو أبانها سفينة الا أن يثبت ذلك انتهى شب (قوله وأما بيعها ومعاملاتها الخ) فيه نظر بل النصوص مفيدة أن المراد في المعاملات بل ينافي ما تقدم له قرياً من قوله ان لم يرشدها الاب قبل ذلك لان هذا في المعاملات قطعاً وهذا كله اذا لم يثبت رشدها وانما الترشيده بقول المرشد من غير إثبات الموجب كما أفاده بعض شيوخنا (قوله وفي مقدم القاضي خلاف) اراجع لا والله ليس له الترشيده بعد الدخول الا اذا ثبت موجب من حفظ المال وشهادة العدول على صلاح حالها وأمره القاضي بذلك (قوله والمعنى ان للوصي الخ) فائدة هذا الترشيده بعد الدخول انها تصير رشيدة ولو لم تشهد العدول بصلاح حالها (قوله حكم البكر) أي فلا تزوج الا باذن وقوله وبأقوى سند لقوله وليس كذلك



(قوله بدليل قوله الخ) اما يجعل الوال للجال أو للبالغ وروح الدلالة قوله ولولم يعرف رشد ها وقوله وان لم يكن هناك سبب مما يأتي فيه إشارة إلى أنه لا بد من سبب وهو كذلك واذا تأملت نقول لا حاجة لذلك ولا يرد اعتراض على المصنف لأننا نقول المراد أن لم يذ كر سببه أصلا ولا تنقذه بما يأتي (قوله ثم وصيه) أي الاب وقوله وان بعد أي الوصي لا بقيد كونه وصي الاب (قوله فبيان السبب) أي الآتي الذي يباع عقاره له والرابع في اللغة المنزل والمراد به هنا العقار مطلقا (٣٩٧) وعبر به لأنه أخصر من العقار له (قوله لأنه لا بد

في الوصي من وجود السبب) أي الذي هو من الاسباب الآتية (قوله ثم حاكم) المراد به القاضي بدليل قوله ومال يتيم القضاة (قوله بثبوت يثمه) الباعسية أو بمعنى بعد (قوله ومملكه ما يبيع) أي لما يراد به لان اثبات الملكية مقدم على البيع (قوله وحيازة الشهود له) فتقول هذا الذي خزناه أي أحطنا به هو الذي نشهد بملكه لليتيم (قوله أولى من ابقائه) الاولى أن يقول أولى من يبيع غيره كما في كلام غيره (قوله المرة بعد المرة) أي اظهره في السوق المرة بعد المرة وفي شرح شب المراد به اظهره للبيع واشهاره بالناداء عليه ونحو ذلك لا تكرر وقوفه بالسوق لأنه لا يشترط وأيضا الوقوف به في السوق لا يأتي في العقار (قوله فان قلت الخ) هذا السؤال لا ورود له أصلا وذلك لاننا لا نسلم أنه لا يبيع الا للقبطة الذي هو الزيادة الثلث بل يبيع لغيرها أو البيع لغير القبطة لا توقف على كون الثمن يزيد والخاص بل أن المصنف سيأتي بقول وانما يباع عقاره لحاجة أو قبطة الخ واذا كان كذلك فلا معنى لقوله فان قلت الوصي لا يبيع الا للقبطة وقوله وبأنه في نفسه وفي الحاكم أي فيقال ان الحاكم لا يبيع الا بزيادة على الثمن

بدليل قوله ولولم يعرف رشد ها ولما جرى في كلامه ذكر الولي شرع يتكلم على من هو فقال (ص) والولي الاب وله البيع مطلقا (ش) يعني أن الاب اذا كان رشيدا هو الذي يتطرق في أمر المحجور عليه صبيبا أو سفيا فغير الاب من الأقارب لا نظره على المحجور عليه الابا صا من الاب أو الحاكم واختلف اذا كان الاب سفيا هل يتظر وصيه على أولاده أولا يتظر الابن تقديم خاص في ذلك خلاف وعلى الثاني العمل والاب أن يبيع مال ولده الذي في حجره من ربيع وغيره وان لم يذ كر سبب البيع بل وان لم يكن هناك سبب مما يأتي لان أفعال الاب محمولة على النظر والسداد بخلاف الوصي كما يأتي وبما قررنا ظهرا أن قول المؤلف (ص) وان لم يذ كر سببه (ش) منتقدا اذ مقتضاه أنه لا بد لبيع من سبب لكن لا يحتاج لذكره وليس كذلك اذ البيع وان لم يكن هناك سبب (ص) ثم وصيه وان بعد وهل كلاب أو الاب ربع فبيان السبب خلاف (ش) أي وان لم يوجد الاب فوصيه يقوم مقامه ويتطرق في مصالح اليتيم من بيع وغيره وهل أفعاله محمولة على السداد في الرابع وغيرها ولا يكف لبيان السبب أو تحمل على السداد وأنه باع لسبب وان لم يذ كر بل ولا يسأل عنه الا في الرابع فلا بد من بيان السبب الذي أدى الى بيعه او يصدق فيه وان لم يعرف ذلك الامن قوله خلاف لكن ظاهر تشبيه الوصي بالاب أنه لا يشترط وجود السبب في الوصي لان الاب له البيع وجد سبب أم لا يبيعه أم لا وليس كذلك لأنه لا بد في الوصي من وجود السبب لكن اختلف هل لا بد من بيانه أولا (ص) وليس له هبة للثواب (ش) يعني أن الوصي لا يجوز له أن يهب من مال اليتيم للثواب بخلاف الاب لان الهبة اذا فاتت بسداد الوهب انما عليه القيمة والوصي لا يبيع بالقيمة بخلاف الاب والخاصكم كالوصي (ص) ثم حاكم وباع بثبوت يثمه واهماله ومملكه ما يبيع وأنه الاولى وحيازة الشهود له والتسوق وعدم الغاء زائد والسداد في الثمن (ش) يشير به الى أن مرتبة الحاكم متأخرة عن مرتبة الاب والوصي فيتولى أمره بنفسه أو يقيم له من يتطرق في مصالحه ثم ان الحاكم لا يبيع مادعت الحاجة الى صرف ثمنه في مصالح اليتيم الا بشروط أن يثبت عنده يتم الصغير لاحتمال وجود أبيه واهماله لاحتمال وجود وصي له أو مقدم ومملكه الذي يبيع عليه لاحتمال أن يبيع ما ليس له وأن الشيء المباع أولى ما يباع على اليتيم أي أولى من ابقائه ويثبت عنده حيازة الشهود لذلك الشيء الذي يباع خشية أن يقال بعد ذلك ليس هذا المبيع هو الذي شهد بملكه وهذا ما لم تتضمن شهادة يثمه الملك ما شهدت به يثمه الحيازة كما يقع عندنا عصر من ذكر شهود الملك حدود الدار مثلا ومحلهما وسائر ما تتميز به فيستغنى بذلك عن بيانه الحيازة ويثبت عنده التسوق للشيء الذي يباع المرة بعد المرة وعدم وجود من يزيد على ما أعطى فيها وأن الثمن سداد أي ثمن المثل فأكثر لانسئته ولا عرضا خوف العدم والرخص فان قلت الوصي لا يبيع الا للقبطة بأن يكون الزائد على الثمن قدر الثلث مع أن الوصي مقدم على الحاكم قلت الحاكم تصرفه بحسب الاصل عام بخلاف الوصي فان تصرفه مقصور على الموصى عليه ثم ان هذا انما

(٣٨ — خشي خامس) كالوصي هذا مراده وقد علمت أنه لا يصح ذلك أصلا ولا ورود ذلك أصلا واذا تبين أن الوصي والحاكم يبيعان للقبطة ولغيرها فيقال ما معنى قول المصنف هنا والسداد في الثمن الآن يقال والسداد في الثمن بالنظر لبعض ما يباع له أو يراد بالسداد في كل شيء بحسبه ففي القبطة كذا وفي البيع لحاجة كذا وهكذا وقوله وفي تصريحه باسماء الشهود فان لم يسم الشهود انظر هل ينقض حكمه قياسا على ما يأتي في بيع الغائب من قوله وسمى الشهود ولا ينقض أم لا

(قوله أو جبا البيع) أي شهدوا بموجبات البيع (قوله كجد الخ) أي لا يعرف لانه كالشرط كما يتفق في أهل البوادي يموت شخص عن غير وصية ويحضر الصغير قريبه فهو كالوصي نقله الطحطاوي وقوله وعمل بامضاء اليسر قال في لز وجسد عندي مانصه وأما الكثير فيرد فعله ولو طال وله ان (٢٩٨) رشد بعده (قوله بعشرة) هو قول ابن الهندي وقوله أو بعشرين

يتجه على أن قوله وانما يباع عقاره لحاجة الخ في الوصي وبأنى أنه فيه وفي الحاكم وهذه شروط لصحة البيع وبعبارة ولوباع القاضي تركته قبل ثبوت موجبات البيع فافق السيوري برديعه ويلزمه المثل أو القيمة ان فات وكذا لو فرط في قبض الثمن حتى هرب المشتري أو هلك (ص) وفي تصريحه بأسماء الشهود قولان (ش) أي وهل يقتصر الحاكم إلى أن يصرح على سبيل الزوم بأسماء الشهود الذين أوجبوا البيع عنده أولا يقتصر إلى التصريح بأسمائهم بان يقول ثبت ما ذكر بالبينة الشرعية فيه قولان وأما الغائب فلا بد من تسمية البينة التي حكم القاضي عليه بها والاتقن الحاكم على المشهور كما يأتي في قوله في باب الاقضية وسفي الشهود والاتقن ومحل القولين في الحاكم العدل والافلا بد من التصريح والاتقن (ص) لا حاض كجد وعمل بامضاء اليسر وفي حده تردد (ش) يعني أن الجدد ونحوه كالاخ والعلم لا يجوز له أن يبيع شيئا من مال محضونه الا الشيء اليسير أي الذي عنه يسير فانه يجوز له أن يبيع ذلك ابتداء وسواء كان الحاض ذكرا أو أنثى قريبا أو أجنبيا فالمراد بالحاض هنا الكافل وتمثله بالجدي وهم قصر الحاكم على الاقارب وفي حد اليسير بعشرة دنائير أو بعشرين أو ثلاثين تردد وظاهر كلامهم أنه لا ينظر لحال مالكة من كونه كثير المال أولا وفي بعض التقارير لما ذكر القول الاول قال وانظر بالنسبة لما ذا و الظاهر أن يسأل أهل المعرفة عن المقدار الذي يكون العشرة بالنسبة اليه قليلة وكذا يقال فيما بعده من التحديد بعشرين وثلاثين ولو قال وعمل بجواز اليسير لكان أحسن فان قيل لم كان الحاض غير ولي بالنسبة إلى التصرف ووليا بالنسبة إلى النكاح مع أن النكاح أقوى من المال كما قاله أبو بكر بن عبد الرحمن فالجواب أن يقال ان النكاح لا يستقل فيه بل هو باذن الزوجة والذي يقع منه هو حجر بالعقد بخلاف البيع فانه لا اذن فيه بالكلية وان حصل اذن فهو غير معتبر وحينئذ فالبيع أقوى باستقلاله بالتصرف فيه لوجوه ولما كذا وقع في المذكرة (ص) والولي ترك التشفع والقصاص فيسقطان (ش) يعني أن الولي أبأ وغيره له أن يترك الأخذ بالشفعة لمجوره ولو سفيها إذا كان ذلك على وجه النظر في حق المجور وليس له الأخذ بعد بلوغه ورشد وان لم يكن نظرافه الأخذ اذا رشد كما يأتي في قوله أو أسقط وصي أو أب لا تظر وكذلك يجوز للولي أن يترك القصاص في الاطراف من جنى على الصغير اذا كان التركة نظر الصغير وليس له إذا بلغ القصاص من الجاني وأما السفيه الكبير فينظر في قصاص نفسه كما مر عند قوله لا طلاقه وقصاص ونفيه (ص) ولا يعفو (ش) أي ليس لولي الصغير أن يعفو عن الجاني لا في عمد ولا في خطأ نعم ان دفع الدية أو غيرها من ماله كان له أن يعفو وبعبارة ولا يعفو أي مجانا أو بأقل من الدية أو بأقل من الدية العسر فيجوز بأقل أي عسر الجاني ويحتمل عسر المجنى عليه كما يأتي في الشارح ولا شك أن ما ذكره هنا من القصاص والعفو مستغنى عنه بما أشار اليه بقوله في باب الجراح كقطع يده العسر فيجوز والتشبيه في قوله ولولي النظر في القتل أو الدية كاملة (ص) ومضى عتقه بعوض (ش) يعني أن ولي المجور أبأ أو غيره اذا أعتق عبدا من عبيد مجوره من صغير أو سفيه عتقا ناجزا بعوض من غير العبد فان عتقه ماض حيث كان العوض قدر قيمة العبد فأكثر فلاؤا عتقه بعوض رد فعله لانه

هو قول ابن العطار الآن كلا من ابن الهندي وابن العطار زاد ونحوها وقوله أو ثلاثين هو قول ابن زرب (قوله وهو ظاهر كلامهم) أقول وينبغي أن يعول على ظاهر كلامهم وأقول ينبغي أن يتطر في اليسارة لما يقوله أهل المعرفة والحاصل أن الذي ينبغي التعويل عليه أن يتطر لذلك المال في حداثته وأنه متى كان يسيرا مضى تصرفه وان لم يكن لهذا اليتيم الا هذا المال وقوله والظاهر الخ على هذا الظاهر يلزم أن يكون عند اليتيم مال آخر تنظر العشرة باعتبارها هل هي كثيرة أو قليلة فتدبر (قوله والظاهر الخ) لا يخفى أن ملحظ هذا أن القلة لا ينظر في الحال مال اليتيم أي فالعشرة مثلا يسيرة اذا كان ماله مائة وكثيرة اذا كان ماله عشرين وقس على ذلك (قوله يجوز للولي أن يترك القصاص في الاطراف من جنى على الصغير الخ) والظاهر لا خصوصية للاطراف بل مثله من جنى على أم الصبي الذي تحت حجره (قوله أي ليس لولي الصغير أن يعفو أي مجانا أو بأقل من الدية كما في العبارة الآتية) (قوله ويحتمل عسر المجنى عليه) أي ولا يمكن التوصل لأكثر وقد يقال عسر الجاني حقيقة أو حكما فيشمل الصورتين واذا شمل الصورتين فلا يصح هذا

الاحتمال أي أن المراد عسر المجنى عليه لانه لا يجوز الصلح بأقل خصوصا اذا كان المجنى عليه معسرا والجاني مليا اتلاف يمكن التوصل إلى أخذ الدية بتمامها (قوله يعني أن ولي المجور أبأ وغيره) هذا التعميم صواب خلافا لما في شرح شب (قوله بعوض من غير العبد) أي بان كان من الاب أو أجنبي



(قوله الآن يكون الولي موسرا) هذه هي عين قول المصنف بعد كآيه ان أسير بل أعم (قوله والمعنى أن أبا المحجور عليه) عبارة شب أي كما مضى عتق الاب دون غيره من الاولياء اذا كان بغير عوض بشرط أن يكون موسرا أي وغرم من ماله عنه وفي تث قيمته (أقول) وهو الظاهر فان أسير لم يجز عتقه ورد الآن بتطاول زمانه وتجوز شهادته ويناكح الاحرار فيتبع الاب بقيته اه بقي شئ وهو أن المصنف قيد بأبيه فيما اذا كان بغير عوض فصار الحاصل على (٢٩٩) مافي عج وتبعه شب أنه متى كان بعوض من غير العبد فلا فرق بين الاب وغيره وأما ان كان بغير عوض

فمضى عتق الاب فقط مع يسره لا غيره اه ولكن في بهرام أو غيره من الاولياء وأقول ما نقله الشارح أولا عن المدونة في قوله الآن يكون الولي موسرا يقوى كلام الشارح وأنه لا مفهوم لقول المصنف كآيه ان أسير (قوله حلفه به) أي حلف الاب بعق عبد ولده كان يقول ان كنت زيدا فسعيد عبد ولدي حروكلم زيدا (قوله ومفهوم قوله عتقه الخ) وفهم عج أن التسدير كالهبة والصدقة وليس كالعتق (وأقول) ولذا قال الشارح أولا عتقا ناجزا بعوض (أقول) بل ويفهم حينئذ أن العتق لا جيل كالهبة والصدقة فتأمل (قوله أن هبته وصدقته ليست كذلك) أي أي لتشوف الشارع (قوله وانما يحكم) المراد أن هذه الامور اذا احتج فيها بالحكم فانما يكون من القضاة قال في التوضيح للقاضي النظري في الاشياء الا في قبض الخراج اه أي خراج الارض فان ذلك للسلطان لكونه من متعلقات بيت المال زاد عج قلت وكذلك التقرير في الطين ونحو ذلك مما جرت به العادة أنه لا يتولى ذلك الا السلطان أو من يقوم مقامه فالقضاة معزولون عنه (قوله وأما نائب القاضي) أي

اتلاف لمال المحجور الآن يكون الولي موسرا فيجوز ذلك ويغرم قيمته من ماله قاله في كتاب الشفعة من المدونة (ص) كآيه ان أسير (ش) الضمير يرجع للمحجور عليه من صغير وسفيه والمعنى أن أبا المحجور عليه لا يجوز له أن يعتق شيئا من رقيق محجوره بغير عوض الا ان كان موسرا وأما المالك لا امر نفسه فلا يعضي عتقه ولو كان الاب موسرا وهذا أيضا اذا أعتقه الاب عن نفسه وأما لو أعتقه عن الولد فلا ومثل عتق الاب ما ولده حلفه به ان أسير أي يوم العتق ومثله اذا أسير قبل النظر فيه كما ذكره أبو الحسن ومقتضى قوله ومضى عدم الجواز ابتداء مع أنه جائز ومفهوم قوله عتقه أن هبته وصدقته ليست كذلك وهو كذلك أي فقر قوله كان الاب موسرا ولما ذكرنا الجزوم من هو أهله شرع في الكلام على من يتولاه ويحكم فيه وان كان الانسب بذلك باب القضاء ولهذا ذكر شروط التكيم واختصاصه بالمال والجراح هناك فقال هنا على سبيل الاستطراد (ص) وانما يحكم في الرشد وضده والوصية والحبس المعقب وأمر الغائب والنسب والولاء وحده وقصاص ومال يتيم القضاة (ش) يعني أن هذه المسائل العشرة لا يحكم فيها الا القضاة أي لا يجوز الحكم فيها ابتداء الامن القضاة لا غيرهم كالوالى والى الماء والمحكم وأما نائب القاضي فهو مثله فاذا حكم فيها غير القضاة مضى ان حكم صوابا وأدب منها الرشد وضده وهو السفه المتقدم تعريفهما أنفا ومثما الوصية أي أصل الوصية أو صحتها أي لا يحكم بان هذا وصى اهذا أو أن هذه الوصية صحيحة أو باطلة الا القضاة وكذا ما يتعلق بالوصية من تقديم وصى ومن كون الموصى له اذا تعدد يحصل الاشتراك أو يستقل به أحدهما ومثما الحبس المعقب صحة وبطلانا وأصله أي لا يحكم بصحة الحبس المعقب أو بطلانه أو بان هذا الحبس معقب أو غير معقب الا القضاة والحبس المعقب هو المتعلق بوجوده وعدم كنهذا وقف على فلان وعقبه ونسله وأما غير المعقب كحبس على فلان وفلان مثلا فلا يتقيد بالقضاة لكون الحكم فيه على غير غائب وينبغي أن يكون مثل الحبس المعقب الحبس على الفسقراء ومنها النظر في أمر الغائب غير المفقود فان زوجته ترفع للقاضي والوالى ولو الى الماء وانما أقدم لفظة أمر مع الغائب لان ذاته لا تقبل الحكم بخلاف البواقي فان ذواتها تقبل الحكم وبعبارة ما يسمى غائبا في اصطلاح الفقهاء والمفقود لا يسمى غائبا في اصطلاح الفقهاء لان الغائب في اصطلاحهم من علم موضعه والمفقود من لم يعلم موضعه ومنها النسب والولاء أي لا يحكم أن فلانا من نسب فلان أو أن فلانا له الولاء على فلان الا القضاة ومنها الحد الحر وأما الرقيق فليس يده حده ان ثبت بغير علم ولم يتزوج بغير ملكه ومنها القصاص في النفس ومنها مال اليتيم وكان ينبغي أن يقول وأمر يتيم تسفها وترشيدا ويعاون قسما وغير ذلك وانما نكر الحد وما بعده لان الحد والقصاص ومال اليتيم أفرادها متعددة وتقيدها بالقصاص بالنفس تبعنا فيه بعضا وزاد وأما في الاطراف فسيأتي في قوله ومضى ان حكم صوابا وأدب فيه نظر فان ما يأتي أعم من الاطراف واختصاص القضاة به هذه الامور ما لخطرها ولتعلق

والسلطان أولى (قوله من تقديم وصى) أي ولا يترك مهملا (قوله وبعبارة ما يسمى غائبا) أي فلا حاجة للاستثناء (قوله ان ثبت بغير علم) أي ان ثبت موجب من زنا مثلا بغير علمه أي بان لا يكون أحد الشهود (قوله ولم يتزوج بغير ملكه) أي بان لم يتزوج أصلا أو تزوج بملكه أي السيد وأما لو تزوج بغير ملك السيد بان تزوج بجمرة أو تزوج بملك غير السيد فلا قيمة الا للسلطان (قوله وفيه نظر) أي وحينئذ فيعمم هنا ويقال ذكره هنا لجمع النظائر (قوله امانا لخطرها) أي عظمها أي فلا يتقنها الا القضاة كالقصاص والحدود وأوامر مائة خلوة فحوز

الجميع فالحدود خلق الله ولخطرها (قوله أو حق من ليس موجودا) كالحبس المعقب وحق الله كمال اليتيم وفيه ان مامن حق الا وهو حق الله الا ان يريد ما كان متممضا لله فيصح كالحودود فانها لمحض حق الله (قوله وغيرهم) أي من الوالي ووالي الماء لا المحكم فالحكم منق (قوله يرجع لليتيم) أي وأما عقار السفينة فانما يباع لمصلحة وان لم يكن أحد هذه الوجوه كما أن الاب يبيع لمصلحة ولو غير هذه الوجوه كالتجر (قوله وباع الحاكم الخ) اعلم أن ما قاله الشارح غير مسلم وذلك أن مفاد النقل المصرح به في المدونة وكلام ابن رشد وغير واحد من الأئمة كابن عرفة وغيره أن هذه الوجوه في اليتيم ذي الوصي وأما المهمل فالحاكم يتولى أمره وأنه يبيع لحاجته وقوله على أحد القولين فيه نظر بل على القوانين هذا ما أفاده (٣٠٠) محشى نت (قوله حدها الغرناطى) بفتح الغين نسبة لغرناطة بلد

حق الله أو حق من ليس موجودا به أو زيادة بعض الموثقين على هذه العشرة الطلاق واللعان والعق ضعيفة وأن هذه الثلاثة بحكم فيم القضاة وغيرهم \* ولما جرى ذكرا السبب الذي يباع له عقار اليتيم في قوله أو الاربعة في بيان السبب شرع في تعداد وجوهه وهي أحد عشر وجهافذ كرمها عشرة بقوله عاطفها لها بأواشادة لا كنفاء بكل واحد منها (ص) وانما يباع عقاره لحاجة أو غبطة أو كونه موظفا أو حصصه أو فلت غلته فيستبدل خلافة أو بين ذميين أو جيران سوء أو لارادة شريكه ببيع أو لاملاله أو لخشية انتقال العماره أو الخراب ولا مال له أوله والبيع أولى (ش) الضمير في عقاره يرجع لليتيم الذي لا وصى له وباع الحاكم أوله وصى وباع الوصى على أحد المشهورين المتقدم في قوله الاربعة في بيان السبب والمعنى أن الحاكم أو الوصى لا يجوز لكل منهما أن يبيع عقار اليتيم الا بأحد أمور منها أن تكون حاجة دعت الى البيع من نفقة أو دين هنالك ولا قضاء الامن عنه ومنها أن يكون البيع غبطة بأن زاد في ثمنه زيادة لها قدر وبال حدها الغرناطى بالثلث وكلام ابن عرفة يفيد أن الغبطة هو الثمن الكثير الحلال الزائد على ثلث القيمة ومنها أن يكون موظفا أي عليه توظيف أي حكر فيبيع ويؤخذ له عقار لا توظيف عليه كل سنة أو كل شهر ومنها أن يكون حصصه فيستبدل غيره كاملا للسلامة من ضرر الشركة ومنها أن يكون المبيع غلته قليلة فيباع ليستبدل ماله غلة كثيرة والذي في توضيحه وقريب منه لابن عرفة أو لكونه لا يعود عليه منه شيء ومثله في وثائق الغرناطى ومنها كونه بين ذميين فيباع ليستبدل خلافة بين المسلمين ومنها كونه بين جيران سوء يحصل منهم ضرر في الدين أو في الدنيا ومنها كونه حصصه وأراد الشريك بيع حصته ولا مال لليتيم يشتري به حصصه شريكه ومنها خشية انتقال العماره عنه فيصير منفردا لانفع به غالبا ومنها خشية خرابه ولا مال لليتيم يعمر به أوله ما يعمر به ولكن البيع أولى من العماره وترك المؤلف بيعه للخوف عليه من السلطان جائرا وغيره وان كان يفهم من بعض ما ذكره بالاولى واعلم ان قوله فيستبدل خلافة راجع لجميع ما قبله ماعدا مسألة الحاجة وذكر أن مسألة الغبطة كذلك وراجع لجميع ما بعده ماعدا مسألة أولارادة شريكه ببيع وقوله خلافة يشمل غير العقار ولكن كلام س في شرحه يقتضى تخصيصه بالعقار \* ولما فرغ من الكلام على المهاجير الثلاثة المجنون والصبي والسفيه شرع في المحجور الرابع وهو الرقيق فقال (ص) ويجز على

بالاندلس (قوله وكلام ابن عرفة) ظاهر كلامهم ترجيح قول ابن عرفة ثم انك خير بان الذي قاله ابن عرفة هو الذي قاله الغرناطى أي من أن الغبطة هو الثمن الكثير الحلال (أقول) وأراد بالحلال ما جهل أصله أبو عمران ان علم الوصى أن مال المشتري خبيث أي كله ضمن وان لم يعلم لم يضمن وللان الزام المتاع ثمنا حلالا أو تباع الدار عليه ويعوض عليه ما هو أفيد (قوله ومنها أن يكون موظفا) هذا اذا زال البديل امان كان الموظف أكثر نفعا لم يبيع وان كان مثله ففيه نظر والظاهر التمسك بالأصل ان لم يوجد مانع آخر (قوله ومنها أن يكون حصصه) أي أمكن قسمها أم لا أراد شريكه ببيع أو لا (قوله والذي في توضيحه الخ) ظاهر العبارة أن التوضيح لم يذكرا الا هذا ولم يذكرا قلة الغلة مع أنه ذكر الامرين معا وحيث كان كذلك فيكون متركه المصنف مفهوما بالاولى (قوله ومنها كونه بين ذميين الخ) عبارة عب تفيد قرأته بالجمع حيث قال وان قلاوا الخ اه والظاهر

أن المراد من كل الجهات أو أغلب وحرر زاد عب فقال لا عقاره للتجر لغاؤه غالبا بصريين ذميين (قوله ضرر في الدين) أي كالمعتزلة والرافضة والمتبادر كما قالوا أنهم جيران بالملك لا بالاستيجار لانه يربحى زوالهم (قوله ومنها كونه حصصه وأراد الشريك الخ) هذا فيما لا ينقسم أو ينقسم بضرر رأي ويرى البيع معه أرجح وأغزر لثمنه (قوله وان كان يفهم عما ذكره بالاولى) أقول ويمكن دخوله في قوله الحاجة على أن جميع ما بعده قوله الحاجة داخل في الحاجة الا أن يراد حاجة مخصوصة كما تبين (قوله فيستبدل خلافة) بالرفع على الاستئناف وبالنصب عطف على كون أي يباع لكونه موظفا فيستبدل (تتمه) حيث قلنا بالاستبدال فلا يشترط أن يكون البديل شيئا كاملا بل له استبداله بجزء ولو كان المبيع كاملا الا في مسألة ما اذا بيع لكونه حصصه ولا يشترط كونه أكثر غلته من الاصل الا في مسألة ما اذا بيع لقلة الغلة وهل الاستبدال شرط في الجواز أو الصحة كذا في شرح عب (قوله وذكر الرقيق الخ) يوافقهم رام لكن الذي في المواق موافقة الاول وكذا في الغرناطى فيبيع (قوله وقوله خلافة يشمل غير العقار) (أقول) كلام

الرقيق



المصنف محتمل وقوله ولكن كلام س أي الذي هو الشيخ سالم (أقول) وهو ظاهر كلام غير س أيضا فيقول عليه وهذا كما  
مع امكان أخذ العقار وكونه راجحا كما هو ظاهر (قوله أصالة) أي وليس المراد أنه يقتدأ بالخبر عليه وإنما المراد أنه محجور عليه بالأصالة  
بسبب الرق إلا أن هذا المعنى بعيد من صيغة الفعل المشعرة بالتحديد والحدوث (قوله فذا أو ذاتا ثبته) بقي المبعوض فانه في يوم سيده  
محجور عليه الا اذا أذن له فيه وفي يوم نفسه كالخبر يتبع ويتصرف فيما كتبه في اليوم الذي يخصه قاله اللخمي \* (قائده) \* اذا  
ادعى العبد الاذن وأنكر السيد فالعبد أن القول قول العبد خلافا لما في سماع أشهب (قوله لماله في زيادة) في معنى من أي الذي له  
من زيادة لانه اذا كان له مال تزيد قيمته (قوله فان كان مأذونا له صريحا) الحاصل أن الاذن اما في جميع الاموال أو في نوع كما قاله المصنف  
والشارح ولا يشمل ما اذا أذن له في بيع سلعة فن أمثلة الاذن القولي أن يقول أذنت لك في التجارة كأن يقول أذنت لك من غير تعيين  
المأذون فيه مع دفع المال أو كان يسيده المال ويحمل على التجارة بخلاف ما اذا قال وكلتك فلا عبرة به والفرق بين البابين أن الغالب في  
الاذن المطلق الرقيق مع دفع المال حمله على التجارة والفعل الدال على الاذن كالقول كشرائه بضاعة له ووضعها بخافوته وأمره  
بجلوسه به ونقل عجم عن التوضيح عن أشهب أن الرقيق عندنا يصير جرت العادة بأنه يبيع لاسيما يده فيقبل قوله من أنهم مأذون له في  
البيع كما يقبل قوله أنه أهدي ما بأيديهم اه وتردد بعض شيوخنا (٣٠١) هل معناه ولا خيارا لولي حينئذ أوله الخيار الا أنه

لا يحرم الاقدام على ذلك (قوله  
ويكون مأذونا له الخ) ظاهره أنه  
يجوز الاقدام على ذلك ولا يمنع  
من التجري غير ذلك النوع ولو  
منعه منه وفي عب وشب  
ما يخالفه فلذا قال شب ثم انه  
اذا أذن له في نوع سواء منعه من  
غيره أم لا فلا يجوز له أن يتعدى  
مأذنه فيه وان كان عضي ما فعله  
على وجه التعدي وكلام المصنف  
ليس فيه فائدة منعه من تعدي  
مأذنه فيه وأما أنه عضي فعلمه  
فربما يفيد قوله فكلو كيل مفوض  
وهذا حيث لم يشتر ما أذن له  
فيه والا فلا يجوز له فعل غير ما أذن  
له فيه ولا عضي فعلمه وفي المواق

الرقيق (ش) أي وحجر السيد أصالة على رقيقه بأنواعه في مال نفسه كثيرا أو قليلا قفا أو ذاتا ثبته  
مفرط الماله أو حافظا معاوضة أو غيرها لحق سيده ماله في زيادة قيمته والتعليل بكونه له انتزاعه  
فأصر لان بعض الارقاء لا ينتزع ماله هذا في غير المأذون له في التجارة فان كان مأذونا له صريحا  
أوضحنا كتابته فليس للسيد عليه حجر ولا فرق في الاذن بين أن يكون عاما أو خاصا بنوع من  
أنواع التجارة بأن قال له التجري في البزمنسلا أو لا تجر الا في البز ويكون مأذونا له في ذلك النوع  
وفي غيره من باقي الأنواع لانه أقعده للناس ولم يعلم في أي الأنواع أقعده فلو قصر على النوع  
المأذون فيه فقط لكان فيه غرر واليه أشار بقوله (ص) الا باذن ولو في نوع فكلو كيل مفوض  
(ش) في سائر الاشياء المأذون فيه وغيره ولا عبرة بالجري في البعض وقوله وحجر أي حجر الشرع  
على الرقيق لحق السيد فهو اخبار عن الواقع كأنه قال الرقيق محجور عليه بالأصالة واعلم أن  
المأذون له في التجارة هو من أذن له السيد أن يتجر في مال نفسه أو مال السيد على أن يرجح له  
دون سيده ولو كان على أن يتجر في مال السيد والرجح للسيد لكان وكيل لا كو كيل ثم اذا أذن  
له السيد أن يتجر في ماله فان له أن يتجر في مال نفسه أيضا واذا لحقه دين كان في الماين (ص) وله  
أن يضع ويؤخر ويضيف (ش) يعني أن العبد المأذون له في التجارة اذا كان له دين على آخر  
يجوز له أن يؤخره الى أجل قريب وان يضع عن غريمه شيئا منه ان كانت الوضعية شيئا قليلا  
وفعل ذلك استئثالا للتجارة وأن يصنع طعاما ضيفا للناس ان فعل ذلك استئثالا للتجارة فقوله

ما يفيد ترجيح خلافه وأنه عضي فعلمه سواء أشهره وأعلمه أم لا ونقول عن الشارح ما وافق ظاهر كلامه حيث قال وفي هذا نظر بل  
يجوز له المخالفة لانه أقعده للناس ولا يدرون لاي نوع أقعده فاشترط كونه نظر ليس خاصا بالو كيل بل عام فيه وفي العبد اه وظاهر  
النقل مع شارحنا ولو حجر عليه في نوع من الأنواع قال في المدونة ومن خلى بين عبده وبين التجارة تجر فيما شاء فلو لم ذمته مادان الناس  
من جميع أنواع التجارات لانه أقعده ولا يدري الناس لاي نوع من أنواع التجارة أقعده اه (قوله الا باذن) شامل لما اذا كان المأذون  
له صغيرا أو كبيرا ولا يعارض هذا قولهم الصغير الحر اذا أذن له وله أن يتجر في مال نفسه فأفعاله موقوفة على رضا الولي وذلك لان  
تجارة الصغير الحر في مال نفسه وليس للولي أن يضع ماله بخلاف تجارة الرقيق فانها في مال السيد حقيقة أو حكما وفعل رقيقه كفعله  
(قوله فكلو كيل مفوض) شبهه به وان لم يتقدم له ذكر اما الشهرة علم حكمه واما انكالا على التوقيف أي على علم حكمه من العلم  
(قوله ولو كان رجحه للسيد) والفرق بين هذا والرابع أن المال فيه ملك للعبد واشترط رجحه لسيد لا يخرج عنه كونه ملكا  
بخلاف الرابع فان المال فيه ملك للسيد (قوله فان له أن يتجر الخ) أي بخلاف عكسه فانه لا يجوز له كما قاله الشيخ أحمد (قوله الى أجل  
قريب) والقرب بالعرف (قوله شيئا قليلا) والقلة بالعرف كذا ينبغي كافي عب (قوله ان فعل ذلك استئثالا) ولا يكون سلفا جرنفعاً أي  
في التأخير لان نفعه غير محقق كما قال ابن عبد السلام أو أنه انما يمنع ذلك مع الشرط كما سبق في القرض وهو أولى من الاول لما ارد على  
الاول من أن النفع المظنون كالحق في عبارة أخرى ولا يقال ان ذلك خديعة وهي محرمة لاننا نقول المحرمة ما كانت وقت الشراء

وهذه مقدمة (قوله ولا بأس أن يعبر دابته الخ) ظاهر العبارة ولو لمع الاستتلاف وكذا في كلام غيره وفي عجم وليس له فعل العارية الا الاستتلاف والى كلام عجم أشار بعد ذلك بقوله وأما العارية الخ فوقع في كلامه التخالفاً لا أن يقال الاول يقيد بالاستتلاف (قوله فينبغي العمل على ذلك) الذي يقيد ما هو الحسن أنه لا يفعل عند القلة ولو علم رضا سيده بفعلها لان قلته مظنة كراهة السيد لفعلها الا أن ينص له على فعلها (قوله على المشهور الخ) ومنع أشهب ويحتمون الوجهين لانه في الاخذ اجارة وفي الدفع ايداع لم يؤذن له فيه والمسافة كالقرض لا (قوله كالمسألة التقاط الخ) أي التقاط اللقيط أي الا باذن سيده وأما أخذ اللقطة وتعريفها فهو واجب عليه كالحر (قوله ويتصرف في كهبة) أي ووصية وعطية يبيع وشراء وكل معاوضة مالية لابهبة غير ثواب وصدقة ونحوهما من كل معاوضة غير مالية (قوله عدم (٣٠٣) منعه منها) أي من قبولها (قوله واغبر من أذن له القبول الخ) والمأذون أولى

بذلك قال عجم هذا يفيد أنه ليس للسيد منعه منه اذ كل من استقل بالقبول استقل بالرد ومن استقل بالرد فليس اغبره منعه من القبول ويفهم منه أنه لا حاجة لقول المصنف وأقيم منها عدم منعه منها لاستفادته من قوله واغبر من أذن له الخ (قوله من قول المدونة) أي من كلام المدونة وقوله عدم مفعول أقام (قوله لا يمكنه لا يتصرف الخ) أي لانه لما قبل صار ذلك المال من جملة أمواله التي يجوز عليه فيها الا أن يشترط معطيه عدم الحجر عليه كافي السفيه والصغير قال ابن عبيد السلام قال ابن الفرس والعمل بشرط التصرف المذكور خلاف قوله تعالى ولا تؤثروا السفهاء الخ وأما الشرط على الموهوب الرشيد أن لا يبيع ولا يهب فانه لا يجوز سواء كان ولداً أو أجنبياً وأما المولى عليه ما دام في الولاية فيجوز فان قلت سيأتي أن المصنف يقول وقبول المعين شرط فالجواب أن ذلك فيما إذا كان أهلاً للقبول

(ص) ان استألف (ش) يرجع للسائل الثلاث ولا بأس أن يعبر دابته الى المكان القريب وله أن يعق عن ولده اذا اتسع المال وعلم أن سيده لا يكره فان قلت اذا علم أن سيده لا يكره فلم يجوز اذا قل المال قلت لان قلة المال مظنة كراهة السيد ذلك بخلاف كثرته وفيه نظراً منع علمه أن السيد لا يكره ذلك فينبغي العمل على ذلك واذا صنع العقيقة حيث لا يجوز له فعلها فان من كل يضمن ما أكله لسيده (ص) وبأخذ قراضا ويدفعه (ش) أي ويجوز للمأذون أن يأخذ القراض ليعمل به ويكون ما حصل له من ربح كخراجه لا يقضى منه دينه ولا يتبعه ان عتق لانه باع به منافع نفسه فأشبهه ما لو استعمل نفسه في الاجارات وأن يعطيه للغير يعمل له فيه على المشهور لانه من التجارة في المسئلتين وله أن يقبل الوديعة وليس له أن يتوكل الا باذن سيده كما ليس له التقاط بغير اذن سيده وللمأذون الهبة للثواب وليس له التسري بلا اذن وأما العارية فليس له فعلها الا بالاستتلاف (ص) ويتصرف في كهبة وأقيم منها عدم منعه منها واغبر من أذن له القبول بلا اذن (ش) يعني أن المأذون له اذا وهب له شخص هبة أو وصى له بوصية أو تصدق عليه بصدقة فانه يجوز له أن يقبل ذلك ويتصرف فيها ولا يتوقف على اذن سيده وأقام عياض من قول المدونة عدم منع المأذون من قبول الهبة حيث قال في قولها وما وهب للمأذون وقد اغترقه دين فغرم مؤده الحق به من سيده ولا يكون للغرماء من عمل يده شيء ولا من خراجه وأرش جرحه وانما يكون ذلك من مال وهب للعبد أو تصدق به عليه أو وصى له به فقبله العبد اه هذا ظاهر في أن السيد لا يمنع من قبوله وظاهره أن الغرماء لا يجبرونه على قبوله اه وأما غير المأذون اذا وهب له شخص مالا أو وصى له به وما أشبه ذلك فله أن يقبل ذلك ولا يحتاج في قبوله الى اذن سيده لكنه لا يتصرف فيها الا باذن سيده فان لم يقبلها فليس له أن يقبلها له وبأخذها وان أبي المتصدق من ذلك ابن رشد اتفاقاً وانما نص المؤلف على قوله ويتصرف في كهبة وان كان داخل في ما جعله من الاذن لانه لما كان ما ذكر طارئاً بعد الاذن فيتموهم أنه ليس داخل في الاذن فأتى به لافادة حكم آخر وهو رفع التوهم المذكور لان التوهم من جملة الاحكام والضمير المؤث الاول وهو وأقيم منها المدونة والاخير للهبة والضمير المنفوخ باضافته الى المصدر عائد على المأذون أي وأقام عياض الى آخر ما مر (ص) والحجر عليه كالحر وأخذ مما يسيده وان مستولته (ش) أي وأجر على المأذون اذا قام غرم مؤده عليه كالحر فلا يتولاه

والرد لا كالعبد والصبي فيقبل لهما ما وليهما ولا يعتبر عدم قبولهما كما أفاد بعض شيوخنا (قوله فيتموهم) أي يقع في الوهم الا وقوله لان التوهم أي التوهم من جملة الاحكام أي من جملة النسب التامة وهي ترفع ورفعها من جملة الاحكام فخلاصته أن المرفوع والرفع كلاهما من الاحكام (قوله والحجر عليه كالحر) قال في المدونة ومن أراد أن يحجر على وليه أي على من له عليه ولاية (قوله والحجر عليه كالحر) قال في المالك ومن أراد أن يحجر على وليه أي على من له عليه ولاية فلا يحجر عليه الا عند السلطان فيوقفه السلطان للناس ويسمع به في محله ويشهد على ذلك فن باع منه أو ابتاع بعد ذلك فهو مردود وكذلك العبد المأذون له في التجارة لا ينفى لسيده أن يحجر عليه الا عند السلطان فيوقفه للناس ويأمر به حتى يعلم ذلك وأفادوا أن الصبي مثل البالغ من حر أو رقيق في أنه لا يفلسه الا الحاكم ولو لمع وجوده فقول المصنف وفلس حضراً أو غاب ولو صبيامع وجوداً بيبه أو عبداً مأذوناً اه (قوله وان مستولته)



وهذا ان لم يكن اشتراها من خراجها وكسبه أي فهي وولدها السيد بلا شك (قوله كان بيده أم لا) أي بأن كان غائبا (قوله ولا يبيع أحد الخ) في شرح شب أي وليس له بيعها إذا لم يكن عليه دين إلا باذن السيد واختلاف في علم ذلك قال ابن عرفة وفي كون وقف بيعها في غير الدين على اذن سيده لم يرد في القول بأنها تكون أم ولدان أعتق أو تخوف كونها جاملا والاول هو الصحيح لأنه لا يبيعها حتى يستبرئها وأن باعها قبله فلا بد من مواضعها الحق السيد في ولدها وان اذن سيدها في بيعها فظهر بها حل لزمه أي البيع فيها وفي حلها ولو لم يكن له علم به لأنها محمولة على الحل كما قال مالك ويؤخذ من هذا علمه منع البيع فمن يعتق عليه وهي أنه إذا عتق يعتق أقارب به عليه (قوله آخر بيعها) وإذا ولدت فتباع بولدها أي مع ولدها ويقوم كل واحد بانفراذه قبل البيع ليعلم كل واحد ما يبيع به ملكه وان لم تكن ظاهرة الحل وبيعت في الدين ثم ظهر بها حل فهل للسيد فسخ البيع لحقه في الولد أم لا قولان للصقلين لا اعتبار حق السيد أو لتغليب كون البيع وقع بأمر جائز والاول هو الصحيح (قوله كعطيته) هل يشمل ما خلعه به زوجته (٣٠٣) أو يكون بمنزلة خراجها وكسبه وهو المتبادر من كلامهم وإذا فهم من المعطى بالكسر أنه أراد

إبقاء ما أعطاه له سيده لينتفع به في ملبسه أو في تجره أو نحو ذلك فلا شيء فيه للغرماء ويعمل بمادلت قرينة على قصد المعطى كما يفيد كلام أبي الحسن (قوله أو مطلقا) معطوف على معنى ان منح أي وهل هذا الحكم ثابت في حال كونه مقيدا أو مطلقا (قوله لكونه مالا من أمواله) تبع اللقائي وهو تبع تحت والضمير في أمواله عائد على السيد وليس عائد على العبد المأذون والا كان فاسدا لأن كونه مالا من أمواله يقتضي أن يكون للغرماء \* واعلم أن عب ذكر أن ما وهب له قبل قيامهم يعطى للغرماء حيث استغرقه دينهم بأن كان الدين أكثر وأما إذا كان مساويا أو أكثر من الدين فإن السيد يختص به وكذا يفيد شب والحاصل أن شارحنا يقول ما وهب له قبل قيامهم فإنه للسيد لا للغرماء وظاهره مطلقا وبعبارة عب وشب تقول ان استغرق دين الغرماء ذلك الموهوب

إلا الحاكم لا الغرماء ولا السيد ويقبل اقراره لمن لا يتم عليه قبل التفليس لا بعده ويمنع من التصرف المالي بعد التفليس وغير ذلك مما مر ويؤخذ ما ثبت على المأذون له من الدين سواء جبر عليه أم لا بما بيده أي بحاله سلاطة عليه كان بيده أم لا وان كان الذي بيده مستولده فتباع في دينه أو ما استغرقه منها اذ ليس له فيها طرف حرية والا كانت أشرف من سيدها وأما ولدها فهو وليده لأنه مال له فهو كغله لا للغرماء وسواء استولدها قبل حقوق الدين له أو بعده ومثل أم ولده من بيده من أقارب به ممن يعتق على الحر ولا يبيع أحدا من هؤلاء ان لم يكن عليه دين يحيط الا باذن سيده وإذا قام الغرماء على المأذون وأتمته ظاهرة الحل آخر بيعها حتى تضع لأن ما في بطنها للسيد ولا يجوز استثنائه فضمير أخذ عائد على الدين المفهوم مما مر لأن قوله والجبر عليه أي لأجل الدين (ص) كعطيته وهل ان منح للسيد أم مطلقا أو بلان (ش) أي كما يؤخذ من عطية الناس له فهو مصدر مضاف لمفعوله والمعنى أن المأذون إذا أعطاه شخص عطية بعد قيام الغرماء كهبة أو وصية فإن الغرماء يأخذون ديونهم منها لكن يختلف هل تتعلق الديون بالعطية سواء أعطيت بشرط وفاء الدين أم لا وانما تتعلق الديون به ان أعطيت للدين والافهسي كخرجه تكون للسيد تأويلان واحترزنا بالعطية التي أعطيت بعد قيامهم عما وهب له قبل قيامهم فإنه ليس له لكونه مالا من أمواله (ص) لا غلته ورقبته (ش) هذا مخرج من قوله وأخذ بما بيده والمعنى أن المأذون له إذا قامت عليه غرامات فأنهم يأخذون ديونهم مما في يده وأما غلته ورقبته فأنهم ليس للغرماء في ذلك شيء لأن ديونهم انما تتعلق بذمته لا برقبته ولا بذمة سيده ولهذا إذا فضل من دين الغرماء فضل فأنهم يتبعون بذلك ذمته إذا عتق يوما ما أو المراد بالغلة الحاصلة بعد الاذن وأما التي بيده قبل الاذن فيستعلق بها الدين (ص) وان لم يكن غريم فكغيره (ش) أي وان لم يكن للمأذون غريم يطالبه بدين فكغيره ممن لم يؤذن له في التجاره فلا سيده انتزاع ماله وتركه والجبر عليه بغيرها كم وان كان غريم فله انتزاع ما فضل ويقبل اقراره بدين فيما بيده قبل قيام الغرماء لمن لا يتم عليه قاله ابن فرحون ويوجد في بعض النسخ غريم بالنصب فهو خبر كان الناقصة واسمها ضمير المأذون والمراد بالغريم

فذلك الموهوب للغرماء والافهسي والسيد ولكن المعتمد خلاف ذلك كله كما أفاده محشي تحت وغيره بل يتعين ولو فرض أنه لم يقل ما ذكر أنه كمثل المال الذي وهب له بعد قيامهم بجري فيه التأويلان والظاهر من التأويلين الاطلاق وهو تأويل ابن أبي زيد والاول تأويل القاسبي (قوله لا رقبته) أي ما لم يكن يتجر للسيد بحاله والافتقار رقبته في الدين كذا قيد (قوله وأما التي بيده قبل الاذن فيستعلق بها الدين) أي كما يفيد كلام ابن عرفة كذا في شرح شب وفي شرح عب لدخولها في المال المأذون ضمنا ثم أقول لا ينبغي أن يؤخذ ذلك على الاطلاق لأن من المعلوم أن الغلة مطلقا للسيد فلا يتم ذلك الا اذا كان العبد يتجر بمال السيد وأما لو كان ما أذن له الا في التجارة في مال نفسه أي نفس العبد فلا وجه لدخولها في المال المأذون ضمنا (قوله والجبر عليه بغيرها كم) غير صواب نص المذونة وابن شاس ان الجبر لا يكون الا عند الحاكم كالجور لا فرق بين كونه عليه دين مستغرق أم لا وهو ظاهر اطلاق المؤلف محشي تحت (قوله ويقبل اقراره الخ) وليس لسيد المأذون اسقاط ما لزم ذمته من دين بخلاف غير المأذون

(قوله ان اتجر لسيده) أي ان اتجر بمال سيده على أن الرجح لسيده وهو اذن وكيل لا مأذون أو بمال نفسه على أن الرجح للسيده وهو حينئذ مأذون وقوله والا فقولان أي بأن اتجر بمال سيده على أن الرجح له أو اتجر بمال نفسه على أن الرجح له أيضا والراجح من القولين التمكين من التجرة لنفسه (قوله كسرت على المسلم) أي وضاع على المسلم عنها أي وأما الذي فلا تكسر عليه وقوله فان لم يقبض الذي عنها راجع للطرفين أعني قوله سواء باع لذي أو مسلم (قوله في المدونة يتصدق به عليه أدبانه) ظاهره أن التصديق على الذي وبعد ذلك يغرمه للسيده مع أن التجارة للسيده وهو الذي يمكنه من تلك التجارة فالوجه أن لا رجوع ويكون المعنى أن الأدب في الحقيقة للسيده وقوله ولا ينزع منه أن قبضه أي ولا ينزع من الذي ان قبضه ومن العلوم أن الذي يتجر للسيده فيكون المعنى ان المسلم يفوز بذلك ان قبضه الذي على المشهور وهو مشكل لان المسلم لا يحل له تلك ذلك ثم اني وجدت في محشي تفت ما يقتضي خلاف ما قاله الشارح ولا اشكال فانه قال ولا يمكن ذمي نحو عبارته لابن (٤٠٣) الحاجب ومرادهما بعدم التمكين منع أخذ السيده ما أتى به من ذلك وبالتمكين

جواز لا حقيقة التمكين اذ لا يسوغ له تمكينه من التجرة مطلقا فيما ذكر وفي غيره كما يدل عليه قوله في الوكالة ومنع ذمي من بيع أو شراء أو تقاض وبالجملة على ما قلنا يوافق قولها لا يجوز للمسلم أن يستتجر الخ ووافق ما يأتي في الوكالة وهذا الذي قلنا يدل عليه كلام اللخمي واقتصر عليه في الجواهر وابن الحاجب قصدا اختصاره وتبعه المؤلف فيحمل كلامهما على ذلك ونص الجواهر قال أبو الحسن اللخمي لا ينبغي للسيده أن يأذن لعبده في التجارة اذا كان غريبا مأمون فيما يتولاه ما لانه يعمل بالرأى وأخاف في معاملاته أو نحو ذلك فان تجرور رجح وكان يعمل بالرأى تصدق السيده بالفضل فان كان يجهل ما يدخل عليه من الفساد في بيعه ذلك استحسن له التصديق بالرجح من غير احبار قال مالك في الكتاب لا أرى للمسلم أن يستتجر عبده النصراني

من عليه الدين وعلى النسخة الاولى بالرفع فكان تامة والغريم رب الدين (ص) ولا يمكن ذمي من تجر في كخمر ان اتجر لسيده والا فقولان (ش) يعني أن العبد الذي اذا أذن له سيده المسلم في أن يتجر له فانه لا يمكن من التجارة فيما لا يحل للمسلم تملكه من خمر أو باع لذي أو لمسلم لكن ان باعه المسلم ككسرت على المسلم فان لم يقبض الذي عنها ففي المدونة يتصدق به عليه أدبانه ولا ينزع منه أن قبضه على المشهور وانما يمكن من التجرة في ذلك لانه وكيل لسيده قائم مقامه والسيده لا يحل له ذلك فكذا وكيله وان كان هذا الذي المأذون له في التجارة انما يتجر لنفسه ويعامل أهل الشرك فهل يمكن من التجارة في الخمر ونحوه ويحل للسيده أن يأخذ ما أتى به من ذلك أو لا يمكن من التجارة في ذلك قولان بناء على اللخمي على خطابه بم يفروع الشريعة وعدم خطابه بم ولا مفهوم لقوله من تجر بدليل ما سيأتي في قوله في باب الوكالة ومنع ذمي من بيع أو شراء أو تقاض وهذه أحكام المأذون من العبيد أما غير المأذون فلا يشتري منه وان قل ولا يقبل قوله ان أهله أذناه حتى يسألهم الاقرينة \* ولما أنهى الكلام على السبب الرابع من أسباب الجرح شرع في الكلام على الخامس منها وهو المرض الخوف فقال (ص) وعلى مريض حكم الطب بكثرة الموت به (ش) وانما أتى بجرح المرض عقب جرح الرق لمناسبته له لان كلامهما الجرح غيره والمعنى أنه يجب الجرح على مريض نزل به مرض حكم أهل الطب بأنه يكثر الموت من مثله كالمثله التي يذكرها في غيرها موثته وتداويه ومعاوضته مالية كالعطايا والتبرعات الزائدة على الثلث لحق وارثه والمراد بالكثرة أن لا يتعجب من صدور الموت عنه ولولم يكن غالبه عنه خلافا لما زرى وظاهر كلام المؤلف ككلام المازري وهو ضعيف واحترز به من نحو وجع الضرس والرمم ونحو ذلك فانه اذا مات من ذلك يتعجب منه وقوله به الباعسية أو بمعنى من (ص) كسل وقول الخ وحى قوية وحامل ستة ومحسوس لقتل أو لقطع ان خيف الموت وحاضر صف القتال (ش) هذه الامثلة للمرض الخوف الذي يجرح على صاحبه بسبب وجود واحد مما ذكر منها السل بكسر السين المهملة وهو مرض ينتحل البدن معه فكان الروح

ولا يأمره ببيع شيء لقوله تعالى وأكلهم الرأى وقد نهوا عنه اه (أقول) وهذا الذي نقله اللخمي عن مالك هو تنسل

مأرايته في المدونة في مختصر البرادعي في باب المأذون ولم أجده فيه ما قاله الشارح من قوله في المدونة تصدق به عليه (قوله ويعامل أهل الشرك) وأما اذا لم يعامل أهل الشرك فأشاره اللخمي بقوله فان أذن له فتجر مع المسلمين كان الحكم فيما يأتي به كالحكم في العبد المسلم (قوله بناء على اللخمي الخ) حيث قال ويختلف اذا اتجر مع أهل دينه فأرأى أو تجر في الجرح على القول بأنهم مخاطبون بفروع الشريعة يكون الجواب على ما تقدم اذا باع مسلما وعلى القول بأنهم غير مخاطبين فيكون للسيده ما أتى به من ذلك (قوله وعلى مريض أي أو من ينزل منزله بدليل غيبه للقسمين (قوله خلافا لما زرى) أي فان ظاهرا كلام المازري أنه لا بد أن يكون الموت عنه غالبا وحينئذ يكون موجبا للجرح وهذا معنى كلامه لكن أقول في هذا الكلام شيء وذلك لان معنى غالبا أي أنه اذا قام ذلك المرض بذلك الانسان فالغالب الموت بحيث لا يتعجب من حدوث الموت منه لأن المراد أن الموت واقع كثير في الانسان بسببه (قوله ينتحل البدن ٢) من باب قول المحشي قوله ينتحل البدن كأن نسخته ينتحل بدون معه والا فالنسخ التي بأيدينا ينتحل البدن معه كما رأيت



دخل وفيه لغة من باب تعب (فائدة) توفي ابراهيم وداود وسليمان صلوات الله وسلامه عليهم فجاءه في الحديث موت الفجأة رجمة  
للؤم (قوله معدي) كذا في الاصل بفتح الميم وكسر العين وبالذال المهملة ويقال معوي بكسر الميم وفتح العين وبالواو ونسبة للمي وهو  
الصواب لحالها فيها في المدة (قوله مع المداومة) فباقي يوم بعد يوم غير مخوف (قوله ومنها الحامل الخ) فيكون قول المصنف  
وحامل ستة معطوفا على سل أي حمل حامل لان المرض هو الحمل الا أنه مرض حكا (قوله فالاضافة على معنى اللام) أي لا على معنى  
في لصدق ذلك بما اذا كان في الستة (قوله الا اذا أنت على جميعها) أي بلغت جميعها (قوله أي أو قرب لقطع) وحينئذ يرد أن ابن مالك  
قد قال وهي أي الواو انفردت \* بعطف عامل من ال قد بقي \* معموله دفعالوهم اتقى لكن هذا مذهب الجمهور ومذهب  
غيرهم جواز العطف بأو أيضا وانما لم يقل أو محبوس لقطع لان المحبوس (٣٠٥) للقطع لا يجبر عليه خلافا لما ظاهر كلامه واعتبرضت  
هذه المسئلة كيف يمكن أن يقطع

من خيف عليه الموت وقد قالوا  
انه في مثل ذلك يؤخر في شدة الحر  
والبرد خشية الموت عليه وأجيب  
بأن المراد بالخوف الخوف الموهوم  
وأما الخوف المعلوم أو المظنون فانه  
يترك القصاص لاجله أو يكون ذلك  
رفع الحاكيم يرى قطعه حينئذ أو  
يجعل ذلك وأجاب ابن أبي زيد بأن  
الخوف انما حدث منه وأدركه  
من الجزع ما يدرك حاضر الزحف  
فحكم له بحكمته وهذا أشبه وأولى  
ولو كان القطع لحسابة لم ينبغ أن  
يانتفى الى الخوف عليه وأقيم الحد  
عليه بكل حال اذا حدد حده القتل  
(قوله أما ان كان في النظارة) كذا  
في نسخة (قوله وصف النظارة)  
بتشديد الظاء وصف الردهم الذين  
يردون من فر من المسلمين أو أسلمة  
للمسلمين ومثل ذلك وصف التهم  
للقتال قبل ملاقات العدو (قوله  
ملجج) بكسر الجيم أي في سفينة أو  
عائم حيث أحسنه لا غير محسن له  
فكر يض مرضا مخوفا فيما يظهر

تنسل معه قليلا قليلا كما تنسل العافية ومنها القول بضم القاف واسكان الواو وفتح اللام  
وقد تكسر الامة وقد تفتح القاف هو مرض معدي مؤلم يعسر معه خروج الغائط والريح ومنها  
الحى القوية وعبر ابن الحاجب عن القوية بالحادة وهي ما جاوزت العادة في الحرارة وازعاج  
البدن مع المداومة وأول حى نزلت الى الارض لما حل فوح الاسد في السفينة فخافه أهلها  
فسلط الله عليه الحى ومنها الحامل اذا كملت ستة أشهر ودخلت في الشهر السابع ولو بيوم  
واحد فالاضافة في وحامل ستة على معنى اللام أي الحامل المنسوبة للستة وهي لا تنسب لها  
الا اذا أنت على جميعها ويعلم أنها بلغت ستة أشهر من قولها ولا يستل النساء ومنها من حبس  
لاجل القتل الثابت عليه بينة شرعية أو باعترافه وأما من حبس بمجرد الدعوى ليستبرأ  
أمره فلا يجبر عليه ومنها من قرب لقطع ثبت عليه في سرقة أو غيرها كيد أو رجل والحال انه  
يخاف عليه الموت من القطع لان لم يخف عليه الموت وأعاد اللام في قوله أو لقطع اشارة الى  
أنه ليس معطوفا على قتل والا كان يقول أو قطع وحينئذ فهو متعلق بحد معطوف على مامر  
أي أو قرب لقطع وأما كونه أعادها لرجع الشرط لما بعدها كما قيل ففيه شيء لان المحبوس  
للقتل ليس مترددا بين القتل وعدمه حتى ينوهم رجوع القيد له ومنها من يكون حاضرا صف  
القتال وهو من جملة المقاتلين لان كان في النظارة أو في صف الرد وصف النظارة هم الذين  
ينظرون من غلب ينصرونه ثم عطف على المقدر في قوله وعلى مريض أي مخوف مرضه قوله  
(ص) لا يجرب وملجج يجر ولو حصل الهول (ش) أي لا يخيف بجر وجى الربع والرمد  
والبرص وملجج في البحر الحلو والمخ ونحو ذلك فلا يجبر عليه ولو حصل الهول بالفعل لان هذه  
الامراض ليست مخوفة وبعبارة ولا يجبر على ملجج أي على الشخص الذي صار في اللجة وهو  
معظم الماء وقال بعض اللجة الماء الكثير العميق والهول الفرع (ص) في غير مؤنته وتداويه  
ومعاوضة مالية (ش) يعني أن صاحب المرض الخوف يجبر عليه في غير مؤنته وفي غير  
ما يتداوى به لضرورة قوام بدنه وفي غير المعاوضة المالية كالبيع ونحوه مما فيه تنمية لماله  
اذا كان ذلك بغير محاباة والافني ثلثه ان مات حيث كانت المحاباة لغير وارث والابطلت الآن  
يجيزها لبقية الورثة فتم كون عطية منهم له فتفتقر للحوز والمعتبر في محاباته يوم فعلها لا يوم

(٣٩ - خرى خامس) وقوله وجى الربع هي التي تأتي يوما وتقطع يومين وهي بكسر الراء وسكون الباء وكذا جى الثلث ومرض  
وجذام وفالج (فائدة) قال الجلال المحلى في شرح المنهاج الحى المطبقة بكسر الباء التي لا تبرح والورد التي تأتي كل يوم والغب هي  
التي تأتي يوما وتقطع يوما والثلث هي التي تأتي يومين وتقطع يوما وجى الاخوين هي التي تأتي يومين والربع هي التي تأتي يوما وتقطع يومين  
فهى عكس الثلث فليست هذه مخوفة دون المتقدمة لان المحموم بها يأخذ قوته في يومى الاقلاع والحى الخفيفة ليست مخوفة بحال  
والربع والثلث والغب والورد بكسر أولها اه وجى الاخوين هي التي تأتي يومين لعل هذا حذف والتقدير وتقطع يومين ثم أقول لك  
ان الشارح أفاد أولان الحى التي عدوها من الخوفات ما دامت مع كونها من علة البدن فيقتضى أن المداومة لا مع الازعاج ليس مخوفا  
ويقتضى أن الورد والثلث وغيرهما ليست مخوفة كالربع فلا ينبغي للشارح أن يقتصر على الثلث وبعبارة شب لا خفيفا كجرب ورمه  
ووجع ضرر وجى يوم وربع الخ (قوله العميق) بالعين المهملة كما في نسخة (قوله في غير معاوضة مالية) صادق بان لا معاوضة أصلا كالهبة

والصدقة وما فيه معاوضة إلا أنها غير مالية كالنكاح (قوله النكاح) أي ككون الذكر يتزوج وقوله والخلع كان تخالع المرأة المريضة زوجها وقوله وصلح القصاص أي كأن يصلح الجاني في المرض بشئ من الدية **(تنبيهه)** كلام النخعي يدل على عدم الجرح عليه فيما زاد على الثلث في هذه الأمور ولو أعقبها الموت أو زادت عليه بعد التبرع وكلام ابن عرفة يفيد أن غير المخوف إذا أعقبه الموت يصير مخوفاً (قوله وصلح القصاص) أي صالح الجاني في المرض على شئ من المال ليندفع به (قوله وهو العقار) فلا يوقف بل ينفذ إلا أن حيث حله الثلث فيأخذ المبرع له فان حل بعضه نفذ ذلك البعض عاجلاً (قوله فان مات الخ) راجع لما قبل الأوامر بعدها (قوله حتى يقوم في ثلثه بعد موته) أي فيعتبر الثلث يوم التنفيذ بعد الموت بخلاف الزوج فله يعتبر يوم الفعل (قوله فان مات الخ) هو نافذ على كل حال لأنه لا رجوع له فيه سواء مات أو صح أبكت أن مات يقتصر عليه وإن صح ينفذ جميع ما تبرع به ولا يقتصر على الثلث (قوله ولو عسدا) لأن الغرض من مالها التحمل وذلك له دون سيده وأما السفينة فأنما كان الكلام لوليها لأنها عتوت في نفسها بخلاف العبد وكونه يعتق نادر فارت السفينة متوقف على شئ واحد وهو موتها (٣٠٦) بخلاف العبد فأمران عتقه وموتها (قوله يعني أن الزوج جهة الحرية الرشيدة)

فإن لم تكن كذلك فالجرح للولي ولو في دون الثلث والجرح للزوج أيضاً في الثلث ويقدم عند الاختلاف في الرد والاجازة للولي على الزوج قاله البدر عن الجيزي (قوله يحجر عليها زوجها ولو عسدا) ظاهر العبارة أن الجائر هو الزوج واعترضه بعض الشيوخ بأن المناسب أن يقول وجرح الشرع على الزوجة لزوجها لا الرجعية ثم أقول وهذا صريح في أن الزوجة المطلقة طلاقاً رجعيًا لا يحجر عليها زوجها وكذلك في شرح شب مع أن شارحنا قال في قول المصنف حتى تأتت أي طلقت طلاقاً ثانياً فهذا يقتضي بأن له الجرح على الرجعية فلا يخرج إلا البائن وقال شب أيضاً في قول المصنف حتى تأتت بطلاق بائن أو رجعي وانقضت العدة فإن كانت العدة باقية فهي زوجة اه فقد تناقض كلامهما فالمناسب لما تقدم لهما أن يقولوا حتى تأتت

الحكم وحواله الأسواق بعد ذلك بزيادة أو نقص لغو وخرج بالمالية النكاح والخلع وصلح القصاص فيمنع من ذلك كمنع التبرعات **(ص)** ووقف تبرعه المال مأمون وهو العقار فان مات فن الثلث والامضى (ش) يعني أن المريض مرضاً مخوفاً إذا تبرع في مرضه بشئ من ماله بأن أعتق أو تصدق أو وقف فان ذلك يوقف حتى يقوم في ثلثه بعد موته إن وسعه أو ما وسع منه وإن لم يعتق بان صح مضي جميع تبرعه وهذا إذا كان ماله غير مأمون وأما لو كان ماله مأموناً وهو الأرض وما اتصل به من بناء أو شجر فان ما قبله من عتق أو تصدق به وما أشبهه لا يوقف وينفذ ما حله ثلثه عاجلاً **(تنبيهه)** ليس من تبرعه الذي فيه التفصيل الوصية لأنها توقوف ولو كان له مال مأمون لأن له الرجوع فيها وقوله والامضى ولا رجوع له فيه لأنه بطله ولم يجعله وصية وإنما كان يخرج من الثلث ان مات لأنه معروف صنعته في مرضه \* ولما أنهى الكلام على السبب الخامس أعقبه بالكلام على السادس وهو جرح الزوجة للتشارك بينهما في اختصاص الجرح فصار زاد على الثلث من أنواع التبرعات وفي أن الجرح فيه مال الحق الغير فقال **(ص)** وعلى الزوجة لزوجها ولو عسداً في تبرع زاد على ثلثها وان بكفالة (ش) يعني أن الزوجة الحرة الرشيدة التي في العصمة لا الرجعية يحجر عليها زوجها ولو عسداً في تبرع زاد على ثلثها وكذلك في الكفالة براءتاً على ثلثها وسواء تكفلت بموسراً أو عسراً عند ابن القاسم إلا أن تتكفل لزوجها فلو قالت أكرهني لم تصدق وإذا كان الزوج سقياً بالكلام لوليها واحترز بقوله في تبرع عن الواجبات عليها من نفقة أو غيرها فلا يحجر عليها فيها كما لو تبرعت بالثلث فأقل ولو قصدت الضرر عند ابن القاسم وأصبح ولو ثلثت عبد لا تملك غيره عند ابن القاسم خلافاً لعبد الملك وفهم من قوله لزوجها أنه لا يحجر عليها إلا بها ونحوه وبعبارة وسواء كانت الكفالة بالمال أو بالوجه لأنها من قبيل العطية ولأنها تؤدي إلى الخروج والزوج يتضرر بذلك وقد تحبس وأما كفالتها لزوجها فالأدلة لها ولا يقبل منها أنه أكرهها على ذلك وسيأتي في باب الضمان أن ضمانها

بطلاق بائن أو رجعي والاصل أنك قد علمت تناقض كلام شارحنا وشب وأما غير شارحنا وشب فلم يتناقض كلامهما لزوجها الشيخ أحمد فقد حل قوله وعلى الزوجة أي من كانت في العصمة والمطلقة طلاقاً رجعيًا ولم يتكلم على قوله حتى تأتت بشئ وأما الاقاني فقد توافق كلامه لأنه أفاد أولاً أن الرجعية ليست كالزوجة وأفاد في قوله حتى تأتت العموم حيث قال بطلاق بائن أو رجعي فان قلت قد عرفنا ذلك في الذي يرجع إليه ويعول عليه في ذلك كله قلت ما ورد عن النبي صلى الله عليه وسلم من أنه قال في خطبته لا يجوز للمرأة عطية إلا بآذن زوجها وظاهره الشمول لمن كانت في العصمة والمطلقة طلاقاً رجعيًا لأن عصمتها به وبقوله المصنف والرجعية كالزوجة الخ (قوله إلا أن تتكفل لزوجها) أي فلا رد فيما زاد على الثلث لأنه لا يحجر على نفسه لنفسه (قوله ولو قصدت الضرر) ومقابله رد الثلث إن قصدت به الضرر واختاره ابن حبيب (قوله عند ابن القاسم) ومقابله لا يرد لها في كفالة أزيد من الثلث حيث كان المكفل موسراً (قوله ولأنها تؤدي للخروج الخ) هذه الآية تقتضي المنع ولو في الثالث فيناسب الوجه على المعتمد المشار له في آخر العبارة (قوله وأما كفالتها لزوجها) أي بحيث يكون مضموناً أي في الزائد على الثلث (قوله وسيأتي) أي لكن سيأتي يحجرها عن كفالتها ولو في الثلث



(قوله وأما الوجه والطلب) لا يخفى أن هذا التعميم ينافي قوله أولاً وسواء كانت الكفالة بالمال أو الوجه لكن المعتمد ما اقتضاه كلامه هنا كما أفاده محشي ثبوت (قوله مطلقاً) زوجها وغيره الثالث أو دونه (قوله وفي اقراضها قولان) الوجه أن يقال إن كان المقرض ملئاً معلوماً بالامانة وأداء الحقوق فليس له المنع لأن علة الخروج والرد للطلب منتفية وإن كان معدياً ومن أهل اللدونة المنع وهو توجيه ظاهر لمن أنصف (قوله وفي اقراضها الخ) وأما دفعها مالها فاقراضها العامل فليس فيه القولان لأنه من التجارة (قوله وقرضها) معطوف على قوله إن في اقراضها وكأنه قال وجه الأول أن قرضها كهبتهما من حيث أنه (٣٠٧) معروف فهذا القول الأول يعلل بالوجهين

(قوله جائز) أي ماض لأنه لا يجوز لها ابتداء كما استظهره بعض شيوخ الشيخ أحمد الزرقاني (قوله فعلى المشهور) وذلك لأننا إذا قلنا بصحة التبرع فدعواها الثالث لا ينافي ذلك فقبلت لأنها المحققة بخلاف ما إذا قلنا ببطلان التبرع فدعواها الثالث المقضى للصحة منافي لذلك فلم تقبل فإن قلت القاعدة أن القول قول مدعى الصحة فالجواب أن الرجال لما كانوا أقوامين على التسامح رجع دعواهم (قوله فغضى الخ) الفرق بين ما وبين قوله وله أن رشد أن الفعل وقع فيه ممن لا يعتد بفعله لصغره أو سفهه بخلاف الزوجة فإنها قد تكون بصفة الرشد ومثلها في الفرق المذكور العبد المشار إليه بقوله كعتق العبد (قوله حتى تأتت) أي بطلاق بدليل ما بعده بائن أو رجعي وانقضت العدة فإن كانت العدة باقية فهي زوجة وقوله أو مات أحدهما لو قال أو ماتت لكني لدخول موت الزوج في قوله تأتت (قوله ورد الزوج الخ) قال ابن غازي في تعليقه على الرسالة أبطل صنيع العبد والسفيه برقمولاه ومن يليه

لزوجها كصمانها الاجنبي وعليه فهو يجبرها عن كفالتها وهذا في كفالة المال وأما الوجه والطلب فله منعها منهم مطلقاً (ص) وفي اقراضها قولان (ش) يعني أن الزوجة إذا أقرضت من مالها ما زاد على ثلثها فهل لزوجها الحر أو العبد أن يجبر عليها أو ليس له فيه قولان وجه الأول أن في اقراضها مطالبته وزوجها يتضرر بدخولها وخرجها كما أنها في الكفالة مطلوبة وفرضها كهبتهما من حيث أنه معروف ووجه الثاني أن قرضها كييعها لاخذها عوضه وهو جائز لها فقوله اقراضها أي دفعها المال قرضاً لا قرضاً وقرض المراض مرضاً مخوفاً كالزوجة كما ذكره بعض بلفظ ينبغي (ص) وهو جائز حتى يرد (ش) الضمير في وهو يرجع لما زاد على الثلث يعني أن تبرع المرأة بزيادة على ثلثها جائز أي ماض حتى يرد الزوج جميعه أو ما شاء منه على المشهور وقيل مردود حتى يجيزه وثمرة الخلاف لو اختلفت معه في أنه الثلث أو أكثر فعلى المشهور القول قولها وعلى الآخر القول قوله وسواء خرج من يدها أم لا ومن غرته ما أشاره المؤلف بفاء التفرع بقوله (ص) غضى إن لم يعلم به حتى تأتت أو مات أحدهما (ش) يعني أن جميع ما تبرعت به الزوجة غضى حيث لم يعلم الزوج بتبرعها أو علم به ولم يقض يرد ولا مضاع حتى طلقت طلاقاً ثنائياً أو مات أحد الزوجين ولا مقال له في حياته ولا لورثته بعدموته وقوله إن لم يعلم وأولى أن علم وسكت ورد الزوج رداً يقاف على مذهب الكتاب ورداً بطل عند أشبه وأما رد الغرماء فهو رداً يقاف باتفاق ورد الولي لأفعال محبوره رداً بطل باتفاق أيضاً (ص) كعتق العبد (ش) هو من إضافة المصدر إلى فاعله والتشبيه في المضى والمعنى أن العبد إذا أعتق عبده نفسه ولم يعلم سيده بعتقه حتى أعتقه هو ولم يستثن ماله صح عتقه ومضى وليس للسيد رده وهذا صريح في أن أفعال العبد على الإجازة حتى يرد لها السيد ويحتمل أن يكون من إضافته إلى مفعوله بعد حذف فاعله وهو السيد والمعنى كعتق السيد العبد بعد أن تبرع بتبرعات من عتق أو غيره ولم يعلم بذلك سيده أو علم فلم يقض فيه برده ولا إجازة حتى أعتقه ولم يستثن ماله والمال بيده ولم يخرج منها فإن تبرعته غضى (ص) ووفاء الدين (ش) يعني أن المدين إذا تبرع بتبرعات من عتق ونحوه ولم يرد لها الغرماء أو ردوها وبقيت بيده حتى أوفاهم ديونهم فإن أفعاله ماضية فهو مصدر مضاف لمفعوله (ص) وله رد الجميع إن تبرعت برائد (ش) يعني أن الزوجة إذا تبرعت بما زاد على ثلثها فلزوجها أن يرد الجميع وظاهره ولو كانت الزيادة يسيرة أي وله امضاء الجميع وله رد ما زاد على الثلث فقط إذا لحق له إلا في العتق فليس له رد ما زاد على ثلثها لثلاثي عتق المالك بعض عبده من غير استكراه وانظر قوله وله رد الجميع مع قول المؤلف في دعوى الاباء عارية ابنته بعد السنة فإن صدقته الابنة ففي ثلثها فإنه يفيد أنه ليس للزوج كلام

وأوقف رد الغريم واختلف في الزوج والقاضي كبذل ألف الحاصل أن المعنى اختلف في رد الزوج تبرع زوجته بما كثر من الثلث هل هو رداً يقاف أو رداً بطل ويتبنى على ذلك إذا بقي بيدها ما وقع فيه الرد من الزوج حتى تأتت فعلى أنه رداً يقاف يلزمها امضاءه وعلى مقابله لا يلزمها ذلك وقوله والقاضي كبذل ألف أي أن القاضي إذا تعدى رد من ذكر فانه يقوم مقامه في الردو يعطى حكم من قام مقامه فتارة يكون رده رداً يقاف وتارة رداً بطل وتارة يختلف فيه (قوله كعتق العبد) ظاهره كان ما ذوقه في التجارة أم لا (قوله إن تبرعت برائد) ولا ينافي هذا ما قدمه من أنه إن عمل الحجج عليها في تبرع زاد على ثلثها لأن رد الجميع معاملة لها بنقيض قصد ما أولاتها كن جمع بين حلال وحرام (قوله فليس له رد ما زاد على ثلثها) أي بل يرد

في الثلث الآن يقال قوة شبهة الاب منعت الزوج من رده والفرق بين المرأة والمريض اذا تبرع  
بزائد ثلثه فليس لورثته أن يردوا الجميع بل ما زاد على الثلث أن المرأة قادرة على الانشاء  
واستدراك ما بطل بخلافه (ص) وليس لها تبرع بعد الثلث الآن يبعد (ش)  
يعنى أن المرأة اذا تبرعت بثلاثها فانه عصى ولا مقال لزوجها ولو قصدت بذلك  
الضرر فان تبرعت بعد ذلك بشئ فانظر ان بعد ما بين العطيتين كسنة  
على قول ابن سهل أو ستة أشهر على قول أصبغ وابن عرفة  
فان ذلك جائز وان قرب ما بين العطيتين فان  
ذلك غير جائز

﴿ثم الجزء الخامس ويليه الجزء السادس أوله باب الصلح﴾

الكل او يجيز الكل كما أفاده الشيخ  
أحمد (قوله اذا تبرع بزائد) أى  
أوصى بزائد وللرأة الرشيدة  
المتزوجة أن تهب جميع مالها  
لزوجها ولا اعتراض عليها في ذلك  
لاحد (قوله يعنى أن المرأة اذا  
تبرعت بثلاثها) أى الرشيدة (قوله  
كسنة) وهو قول ابن سهل قيل  
وهو الرابع وقال اللقاني الرابع  
أن حد البعد سنة أشهر  
﴿تكميل﴾ بقى على المؤلف من  
الاسباب العامة الردة قال في  
الشامل والردة فلا ينفذ تصرف  
مرتد حجر عليه ومؤنته بما بيده  
ومارح بعده كاله ويسقط عنه  
ما حدث من دين ان قتل  
وان تاب لزمه انظر

الشامل

﴿فهرست الجزء الخامس من شرح العلامة الخرشى على مختصر سيدى خليل﴾

صفحة	صفحة
باب البيع ٢	فصل في اختلاف المتبايعين في ١٩٥
فصل في الربا ٥٦	جنس الثمن أو نوعه الخ
فصل ومنع التهمة ما كثر قصده ٩٣	باب السلم ٢٠٢
فصل في العينة ١٠٥	فصل في القرض ٢٢٩
فصل في بيع الخيار ١٠٩	فصل في الكلام على المقاصة وما ٢٣٣
فصل وجاز مرا بحة ١٧١	يتعلق بها
فصل في تناول البناء والشجر ١٨٠	باب الزهن ٢٣٥
الارض	باب الفلاس ٢٦٣
	باب الحجر ٢٩٠

﴿تمت﴾